

الانتصار في المسائل الكبار

على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

تأليف

أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي
٤٣٢ - ٥١٠ هـ

تحقيق ودراسة

د/ عوض بن رجاء بن فريح العوفي

عضو هيئة التدريس في

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

مسائل الصلاة

مكتبة العبيكان

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

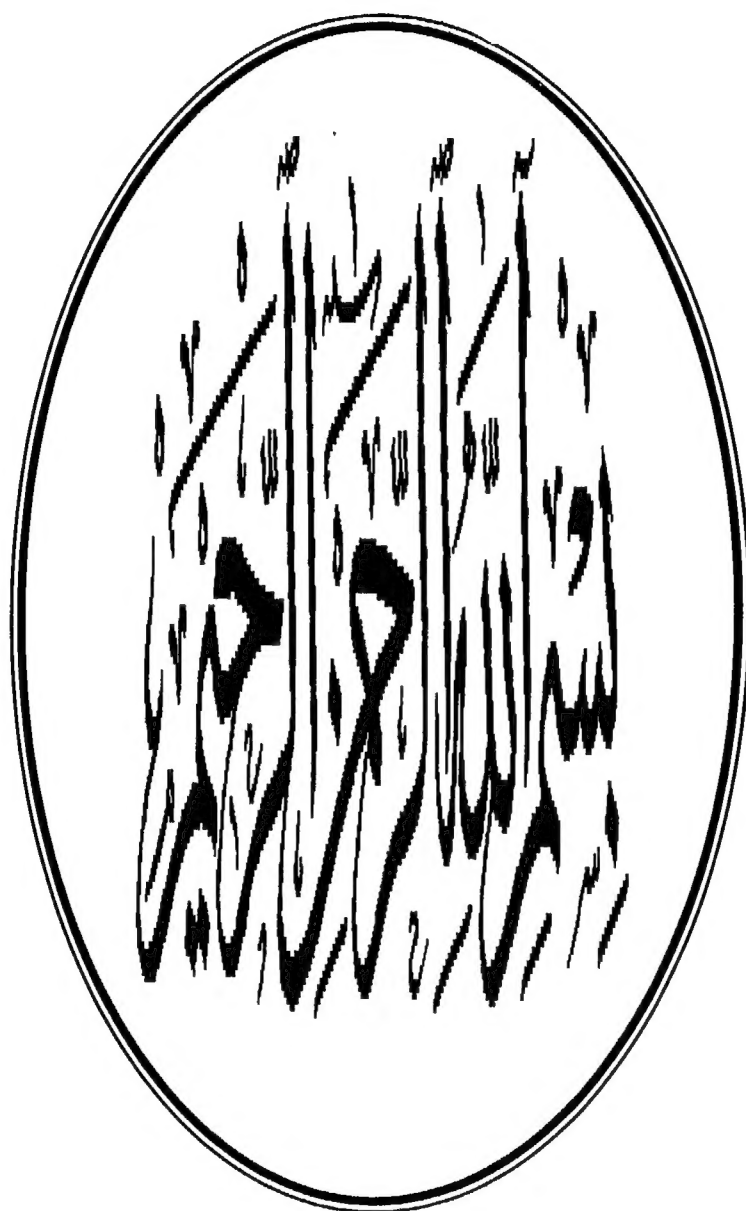
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب. ٦٦٧٢ الرياض ١١٤٥٢

هاتف ٤٦٥٤٤٤٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩



[illegible]

الصفحة الأولى للكتاب الاتيمار.

الصفحة الأولى من الانتصار وبها بداية مسائل الطهارة

وجعله وهم هو دم طه وجعله فاجحة التي ردها الى نذرها لصارت دمها
حتى لا يبرح قولك الرسول عليه السلام واحسب بان قولك البراءة
تقول في جيبها ولها تهر تد على كثرته على تهرده التهم على كثران
الشهادة وقيل محرر قولها لا طريق لنا الى معرفة ذلك الا بتوكل
فلو كان لون الدم ما يتوصل الى معرفة الجنس من غير ما قولها فحسب
لا يتوصل قولها في الولاية لا يتوصل الى معرفة ذلك من غير ما قولها
قلنا قولها وان كان التهم ما يرجع اليه لان الجف في العادة ما يستتبه
ولا يطمع عليه الناس فوطئها على اخرج دمه الى الرجاك والسائلية
شئ ذلك عليها لما فوفى الشرح بها ورجع الى قولها تسد عليها ولا تهر
وان اخرجته فلا يعلم هل هو دم عرقها او دمها فخرج الى قولها ان
هنا لا فقهنا فكلها ذلك فانه اذا كان لا تد التهم الجف في العادة
من الاول ولم يكن لها صيغة لا فقهنا فانه والله اعلم بالصواب
مسألة اذا انقطع دم النساء فلهذا في الاربعين كره اوصاف وطها نص
عليه وقال في كثر القتها لا يجره وطها لما روي ابن شاهين بسا دهن
بعاد ما سمع الي على الله عليه وذكر اخذ الناس ثم قال ولا تهر في
الاربعين فادارات النفس الطهر ما دون الاربعين صارت وطيت
ولا ياتها روحها الا بعد الاربعين وهو نص واحسب اخرج الله عليه
ما جاء في الجاه فروي بسا دهن على وان عاين سمكتان الى العاين
وعاد من جهره انهم فالوا لا توطأ النفس الا بعد الاربعين ولا تد زنا
التناس باق ما لم يسم معاودة الدم في حال وطها فيكون قد صارت
وطية فتناسا فخره ذلك ولا تد هذا الطهر شقوقه لا تهر ان رأت
الدم رعد في زمن الاربعين فعد الى جنبه هو تناس وعند الشافعي

ان ابن كثير كان لا يفتي فقام ما اذا كان معرفة ذلك كره الوطى عليه
احسب الختم بانها قد رأت القتا لخاص فاشبه اذا رأت بعد الاربعين
طلب بعد الاربعين فقامت ان يطأ في تناس فلهذا اخرج مثلا فوطئنا
بانه لا ياتن ذاك على ما يات في كره وطها في العاين فاحسب اذا انقطع دم
للخفيف لا قامت اكثر من حرم وطها في العاين فاحسب اذا انقطع دم
واذا انقطع لا يجره لم يجر الوطى قبل الغسل وكما قال الشافعي في
الناسه لعمدة ما لا توطأ وان صارت وطيت فانه ان بعدا ف
وطية الخفيف واحسب بانها لو طأت ومعداة فتنقطع الدم
بعض عاين كل طها كثر الى الناس طس لا تد اكل كره
وطها حتى يتكرر الا توطأ طس فاعلم ان عاينها قد انقضت وان
ذاقة طهر يبرقع فافق بين ذلك وبين مسك في احرازها وان
وي الا حرم لا يجره لان التناس اذا انقطع طها لم يبق وللنص
يتكرر فيبقى ولان التناس احد فلهذا تد زناه والنجس المع فانه
اعلم بالصواب من مسك في الفلوه
مسألة حب الصلاة في الوقت وجوبها نوعا ففون خير فعملها
الى اخر وقت ويتعقب وجوبها اذا المربي من وقتها لا فقهنا بطايب
نص عليه في رواية ابي طالب فقال اذا جازت جن دخل الوقت
فعملها ان تعيدها اذا دخل الوقت وجبت عليها وقال مالك
والشافعي ومحمد بن شعاع من اجاب الى جنبه فقال سنة الخفة حب
ما خير الوقت ثم اكلها فقال بعضهم اذا فعلها في الوقت ففون قولا

علاء وسمو و...

٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار الفتن والابتلاء والاختبار
على وجه الامانة والهدى والنجاة من الضلال واليهود والذين
تصنعوا الحيل والادبار والطماع في غلبة نفوذهم على العباد والذين
لي على ربهم بغير حجة ولا برهان من الله العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار الفتن والابتلاء والاختبار
على وجه الامانة والهدى والنجاة من الضلال واليهود والذين
تصنعوا الحيل والادبار والطماع في غلبة نفوذهم على العباد والذين
لي على ربهم بغير حجة ولا برهان من الله العالم

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار الفتن والابتلاء والاختبار
على وجه الامانة والهدى والنجاة من الضلال واليهود والذين
تصنعوا الحيل والادبار والطماع في غلبة نفوذهم على العباد والذين
لي على ربهم بغير حجة ولا برهان من الله العالم

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار الفتن والابتلاء والاختبار
على وجه الامانة والهدى والنجاة من الضلال واليهود والذين
تصنعوا الحيل والادبار والطماع في غلبة نفوذهم على العباد والذين
لي على ربهم بغير حجة ولا برهان من الله العالم

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار الفتن والابتلاء والاختبار
على وجه الامانة والهدى والنجاة من الضلال واليهود والذين
تصنعوا الحيل والادبار والطماع في غلبة نفوذهم على العباد والذين
لي على ربهم بغير حجة ولا برهان من الله العالم

نهاية مسائل الصلاة وهداية كتاب الزكاة

نهاية مسائل الصلاة وهداية كتاب الزكاة

انصاف في الخول ان يرجع المخرج على الفقير بالعين ان كانت يان
 وبعضها عند التلث كما قلت في التركة قلت ان كانت في يان
 الامام فرب المال الرجوع واخذها وان كانت في يد الفقير فعلى الخول
 بنجاحه له الرجوع ايضا وعلى قول ابى بكر لا يملك الرجوع لانها
 دفعها اليه الفقير فمخرج الخول فان الخول والمال في احواله عنه
 لانها كانت على غير ملكه وان تلف المال يمس انما صدمه تنطوي بها
 حيث عملها والخلع لا يرجع فيه بعد القسوة خلاف التركة فانها في
 يد الورثة بالارث والارث انما يتبع بعد وفاته الخوف في وقع في المير
 واقع على ما انه حتى يعلق بالمير من الارث في احدى التركة ان كان
 باقية وان كانوا الفقهاء لم يفرقوا بين ميراث الفقير وقدره كما نقلوا
 فكيف تنقلب فريضة فريضة بل ميراثها فريضة فريضة على محلها كالاملا
 او الكسوة في كفارة الميت وكالعتق في كفارة القتل

وهذا المجلد السد الفقه العام اعد المجلد من سنة ثمان
 وثمانين في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين في شهر ربيع الثاني
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين في شهر ربيع الثاني
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين في شهر ربيع الثاني
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين في شهر ربيع الثاني
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين في شهر ربيع الثاني
 في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين في شهر ربيع الثاني

تقديم

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد :

فقد بعث الله نبينا محمدًا ﷺ كافة للناس بشيرًا ونذيرًا، وختم ببعثته النبوة والرسالات، وجعل دينه هو الدين الحق الذي لن يقبل الله من أحد - بعده - دينًا سواه. كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (سورة آل عمران آية ٨٥).

ولقد أكمل الله ديننا وأتم به علينا نعمه ورضي الإسلام لنا دينًا، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (سورة المائدة آية ٣).

ولقد هيأ الله لخاتم الأنبياء والرسل صفوة من هذه الأمة اختارهم الله لصحبة ونصرة نبيه ﷺ فأمنوا بالله ورسوله ودينه صدقًا وحقًا، وصدقوا ما عاهدوا عليه، ونصروا الله ورسوله كما شهد الله لهم بذلك^(١).

(١) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (سورة الحشر آية ٨).

﴿وكفى بالله شهيداً﴾ (سورة النساء آية ١٦٦). ثم حملوا الأمانة من بعد نبيهم مجاهدين أعداء الله، داعين عباد الله إلى دين الله، ناشرين دين الله فوق أرض الله، حتى ظهر دين الله على الأديان كلها، فَأَنْعَمَ بهم من صَحْبٍ وأنصار وأوفياء أبرار وسلف صالح وأئمة هدى لمن بعدهم من هذه الأمة.

ثم حمل الأمانة خيار هذه الأمة من أنصار الشريعة وعلمائها جيلاً بعد جيل، وكان للعلماء أوفر نصيب من حفظ الشريعة والدعوة إلى دين الله على علم وبصيرة، وكيف لا؟ وهم ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنَّما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر.

ولقد ترك أولئك العلماء بعد مماتهم كنوزاً من آثارهم المباركة تبشّر لهم بعمل صالح لم ينقطع بعد مماتهم، وبقيت هذه الآثار محفوظة في مظانّها من دور العلم في المكتبات العامة والخاصة ينهل منها من عرفها، وكثير منها لا تصل إليه إلا أيدي الأفذاذ من الجهابذة المتميزين بطول الخبرة بتتبع تلك الآثار في خزائنها، فهيأ الله في هذا العصر وسائل نشر العلم فوجدت الرغبة عند كثير من علماء الشريعة وطلابها لإخراج هذه الكنوز من دورها الخاصة إلى عامة الناس، فبارك الله فيها من جهود خيرة وبلغها مقاصد الخير والهدى في نشر العلم النافع بمنه وكرمه.

ولقد كان من أولئك العلماء - الذين تركوا لنا آثاراً علمية لا يزال أكثرها محفوظاً في خزائن الكتب - أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي المتوفى سنة ٥١٠ هـ.

وكان من آثاره الكثيرة النافعة كتابه المشهور «الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله».

وهذا الكتاب له أهميته وشهرته ولمؤلفه أبي الخطاب مكانته العلمية بين علماء الحنابلة - كما يبيّن ذلك في موضعه من دراسة الكتاب ومؤلفه - ولقد

عزمت على تحقيقه بل وعلى البدء فيه فأردت أن أسهم بجهد المقل في إتمام تحقيق ما وجد هذا الكتاب ، والله أسأل حسن النية وصلاح العمل والعفو عن التقصير والزلل والعون والتوفيق بفضله وكرمه .

ولقد كان نصيبي من هذا الكتاب «مسائل الصلاة» وتبلغ (٥٢) اثنتين وخمسين مسألة من كبار المسائل الخلافية بين الأئمة ، وهي روايات في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، اختارها أبو الخطاب وانتصر لها وأظهر فيها من التحقيق ما يعرفه له أمثاله ، وأما الكمال فعزيز مناله ، ولم يدعه عالم مهما بلغ في العلم شأنه .

والنسخة التي جرى عليها التحقيق نسخة فريدة قديمة ناقصة ، حفظت لنا من هذا الكتاب مسائل الطهارة والصلاة وبعض مسائل الزكاة ، وكنت مع زملائي يحدونا الأمل في وجود بقية هذا الكتاب ونسخ أخرى تعيننا على تحقيق غايتنا وتسهيل مهمتنا في إخراج هذا الكتاب ، نظراً لأهمية الكتاب وشهرته ومكانة مؤلفه ، إلا أننا لم نظفر - بعد البحث - بشيء من ذلك ، بل قد علمنا تراجع بعض طلبة العلم عن الإقدام على تحقيق الموجود منه لما لم يظفر - بعد البحث - بما كنا نأمله ، ومع علمنا بذلك وتقديرنا للصعوبات التي تواجه من يحقق نسخة فريدة فضلاً عن أن تكون قديمة وناقصة فقد شرعنا في تحقيقها - بعد موافقة قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية على ذلك - فتم بحمد الله إتمام تحقيق ما وجد من هذا الكتاب ، ويسر الله تسهيل كثير من الصعاب بمنه وفضله وعسى أن يكون عملنا هذا فيه فاتحة خير للبحث عن بقيته ونشره ليعم نفعه .

وقد قدّمت بين يدي هذا الكتاب دراسة مختصرة عن الكتاب ومؤلفه ، ومع أنني قد سبقت من قبل أكثر من باحث في دراسة أبي الخطاب بل وبدراسة أبي الخطاب وكتابه هذا من قبل زميلي الفاضلين : سليمان ابن

عبد الله العمير وعبد العزيز سليمان البعيمي حيث حقق الأول مسائل الطهارة من هذا الكتاب والثاني مسائل الزكاة - إلا أنه حسب خطة البحث في الدراسات العليا بالجامعة لا بد - مع التحقيق - من الدراسة عن الكتاب ومؤلفه ، ومع هذا فلتن كان للأول فضل السبق فلمن بعده أمل في فضل حسن الاختيار والاختصار والإتمام وأرجو أن يكون قد حصل شيء من ذلك كله في هذه الدراسة بدون إخلال ولا إملال .

ومما أضيف في هذه الدراسة التعليق على قصيدة أبي الخطاب الكلوزاني في بيان معتقده ، حيث صدرت بها جميع الدراسات عنه بدون أي تعليق ، فقامت بطلب وتوجيه من فضيلة المشرف - حفظه الله - بالتعليق على ما تدعو الحاجة إلى التعليق عليه ، وقد وقفت فيها على مسائل أطلق فيها المصنف أو أجمل بعض ما يحتاج إلى التقييد والبيان مما يجعله بظاهره مخالفًا لمذهب السلف ، فحصرتها وعرضتها على فضيلة المشرف فكان لي منه ومن فضلاء من استبشرته من أهل هذا الاختصاص ما طمأنني على ضرورة التعليق على تلك المسائل مقتصرًا على بيان مذهب السلف فيها ودفع ما قد يفهم منه خلافه سواء قصد أبو الخطاب ذلك أو لم يقصده إذ المراد بيان الحق بكلام واضح لا احتمال فيه لمحدور .

والحمد لله أولاً وآخراً على فضله وكرمه ، لا نحصي تعداد نعمه ولا نحصي ثناء عليه وجزى الله عني خيراً فضيلة شيخني الدكتور: حمد بن حمّاد بن عبد العزيز الحمّاد الذي نهض بعبء الإشراف على هذا الكتاب فكان لي ولزملائي نعم المعلم والموجه والناصح ، فبارك الله في علمه وعمره وأصلح الله لنا وله أمورنا كلها بمنه وفضله وجعل عملنا هذا لوجهه خالصاً إنه ولي ذلك والقادر عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قسم الدراسات

القسم الأول: الدراسة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الدراسة عن المؤلف.

الفصل الثاني: الدراسة عن الكتاب.

الفصل الأول

الدراسة عن المؤلف

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : أبو الخطاب الكلوزاني ، اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : تاريخ ومكان ولادته .

المبحث الثالث : أسرته .

المبحث الرابع : نشأته وطلبه العلم .

المبحث الخامس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السادس : عقيدته .

المبحث السابع : أدبه وشعره .

المبحث الثامن : شيوخه .

المبحث التاسع : تلاميذه .

المبحث العاشر : آثاره العلمية .

المبحث الحادي عشر : وفاته رحمه الله .

أبو الخطاب الكلّوذاني (٤٣٢ - ٥١٠ هـ) (*)

١ - اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة الفقيه محفوظ^(١) بن أحمد بن الحسن^(٢) بن أحمد الكلّوذاني^(٣) البغدادي الأزجي^(٤) الحنبلي، ويلقب بناصح الإسلام، ونجم الهدى^(٥).

(*) انظر: ترجمته في:

الأنساب للسمعاني (١٠/٤٦٠ - ٤٦١) والمنتظم لابن الجوزي (٩/١٩٠ - ١٩٣).
ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٦٣٥) وخريدة القصر وجريدة العصر لعباد الدين الأصفهاني الكاتب (٣/٣٨١ - ٤٧) ومعجم البلدان لياقوت الحموي (٤/٤٧٧ - ٤٧٨) واللباب لابن الأثير (٣/١٠٧ - ١٠٨).
والمطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البجلي (٤٥٣ - ٤٥٤) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٣٤٨ - ٣٥٠) والعبر للذهبي (٢/٣٩٥ - ٣٩٦).
والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد للدمياطي (٢٢٦ - ٢٢٨).
والبداية والنهاية لابن كثير (١٢/١٨٠) وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/١١٦ - ١٢٧) ومختصر طبقات الحنابلة للنابلسي (ص ٤٠٩ - ٤١٢).
وشذرات الذهب لابن العماد (٤/٢٧ - ٢٨) وتاج العروس للزبيدي (٢/٥٧٦).
وهدية العارفين للبغدادي (٢/٦) والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص ٤١٩).
والفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي (٢/١١) والأعلام للزركلي (٦/١٧٨) ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٨/١٨٨).
(١) كذا جاء اسمه الأول في جميع مصادر ترجمته السابقة إلا العبر للذهبي فقد جاء فيه باسم «محمود» (٢/٣٩٥).

ونبه محققه على أنه ورد في نسختين من العبر باسم «محمود» وهذا هو الصواب وكان ينبغي له اعتياده لموافقة سائر مصادر ترجمته ومنها كتب الذهبي الأخرى.
وقد وقع كذلك باسم «محمود» في غير موضع ترجمته في الذيل لابن النجار (١/١٦٧) والمختصر المحتاج إليه من تاريخ الديبشي للذهبي (ص ٢٨٤) وهو تصحيف لا شك فيه.
(٢) كذا في جميع مصادر ترجمته السابقة ووقع في المستفاد من ذيل تاريخ بغداد بتحقيق محمد مولود خلف وإشراف الدكتور بشار عواد معروف «الحسين» بزيادة الياء قبل النون (ص ٣٨٨) =

- = وهو خطأ بدليل النسخة الأخرى من المستفاد الملحق بتاريخ بغداد بتحقيق الدكتور قيصر أبو فرح (ص ٢٢٦) وهي الموافقة سائر مصادره.
- (٣) نسبة إلى «كَلَوَاذَان» بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الواو والذال المعجمة بين ألفين وآخره نون كذا في الأنساب للسمعاني (١٠/٤٦٠).
- وفي بعض نسخ الأنساب إلى «كَلَوَاذِي» آخره ألف مقصورة بعد المعجمة.
- وهذا ما جرى عليه ابن الأثير في اللباب (٣/١٠٧) والحموي في معجم البلدان (٤/٤٧٧) والزبيدي في تاج العروس (٢/٥٧٦).
- وقد تم ذكرهما في القاموس وتاج العروس (٢/٥٧٦).
- وهي: قرية جنوب بغداد على الجانب الشرقي لنهر دجلة أدركها الخراب في أواخر العصر العباسي، ذكر ذلك محمد بهجة الأثري في حواشيه على خريدة القصر وقال: ولا تعرف لعهدنا، ويقدر بعض الباحثين أن موضعها حيث منطقة «كرارة» بكاف فارسية مفتوحة وراء مخففة (٣/٣٨١).
- وانظر معجم البلدان لياقون (٤/٤٧٧).
- والنسبة إليها: «الكَلَوَاذَانِي»، «الكَلَوَاذَانِي»، «الكَلَوَاذِي»، «الكَلَوَاذِي».
- الأولى: بفتح الكاف وإسكان اللام وفتح الواو بعدها ألف فذال معجمة فالف ثم نون بعدها (ياء) النسب وهذه هي النسبة المقدمة في كتب الأنساب ومعاجم اللغة وهي تتفق مع التسمية الأولى بدون حذف.
- والثانية: مثلها لكن بإسقاط الألف بعد الواو. وهي المشهورة في كتب التراجم.
- والثالثة: بإسقاط الألف والنون على التوالي بعد الذال المعجمة.
- والرابعة: بإسقاط الألفين والنون.
- والاسم بناء أعجمي، واختلاف النسبة إليه لاختلاف مسماه أو للحذف تخفيفاً.
- وقيل: اسم تلك القرية «كَلَوَاذ» أي بكسر وآخره ذال معجمة ذكره الحموي عن الخاتمي في ردّه على الشاعر المتنبي (٤/٤٧٨ - معجم البلدان).
- (٤) نسبة إلى باب «الأزج» بفتح الهمزة والزاي آخره جيم مخففة.
- قال ابن الأثير في اللباب: الأزجي: بفتح الألف والزاي وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى باب «الأزج» وهي محلة كبيرة ببغداد، كان منها جماعة كبيرة من العلماء والزهاد وكلهم إلا ما شاء الله على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (١/٤٥ - ٤٦).
- وانظر: معجم البلدان للحموي (١/١٦٨) والقاموس وتاج العروس (٢/٤).
- (٥) انظر: المنهج الأحمد (٢/٢٣٣) وهما مثبتان على جميع أجزاء نسخة الانتصار التي بين أيدينا. واقتصر البعلي في المطلع على لقب «نجم الهدى» (ص ٤٥٣).

٢. تاريخ ومكان ولادته:

ولد أبو الخطاب - رحمه الله - في ثاني شوال سنة (٤٣٢ هـ) اثنتين وثلاثين وأربعمئة^(١) للهجرة.

ولم أجد لمكان ولادته تحديداً سوى ما ذكره الزركلي أن «مولده ووفاته ببغداد»^(٢).

واستظهر محقق القسم الأول من التمهيد^(٣) على أنه ولد في قرية «كَلَوَاذِي» استثناساً بقول الذهبي في ترجمته «... الكَلَوَاذِي ثم البغدادي الأَزْجِي...»^(٤).

وقول ابن العماد «... الكَلَوَاذِي... ثم الأَزْجِي...»^(٥).

فاستعمال كلمة «ثم» يشعر بأنه كان كَلَوَاذِيًّا قبل أن يكون بغدادياً.

وهذا استنتاج وجيه لكنه غير لازم، بل لو ثبت أنه ولد بـ «كَلَوَاذِي» لم يكن هناك كبير خلاف بين هذا القول وقول من قال ولد ببغداد، وذلك لقرب كَلَوَاذِي من بغداد ولعلها أصبحت فيما بعد جزءاً منها^(٦) والله أعلم.

(١) لم أجد خلافاً في تحديد سنة وشهر ويوم ولادته، لكن أكثر مصادر ترجمته اقتصرَت على سنة الولادة وزاد كثير منها ذكر شهرها، وزاد بعضهم تحديد يومها أيضاً.

ومن نص على أنه ولد في ثان شوال من تلك السنة:

البعلي في المطلع (ص ٤٥٤) وابن الدميّاطي في المستفاد (ص ٢٢٧) وابن رجب في الذيل (١/ ١١٦) والعلمي في المنهج الأحمد (٢/ ٢٣٣).

وراجع مصادر ترجمته السابقة (ص ١).

(٢) الأعلام (٦/ ١٧٨) وتابعه الدكتور شعبان في كتابه أصول الفقه تاريخه ورجالاه (ص ١٩٥).

(٣) مقدمة الدكتور مفيد محمد أبو عمشة للتمهيد للمصنف (١/ ٤٠)، وتابعه الزميل الدكتور سليمان العمير في مقدمته للطهارة من كتاب الانتصار (ص ١٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٨).

(٥) شذرات الذهب (٤/ ٢٧).

(٦) قال الحموي «... بينها وبين بغداد فرسخ واحد للمنحدر...» (٤/ ٤٧٧ - معجم البلدان).

وقيل: فرسخان، وقيل ثلاثة. (انظر حواشي الأثري على خريدة القصر (٣/ ١/ ٣٨).

٣- أسوته:

يبدو أن أسرة أبي الخطاب - رحمه الله - لم تشتهر شهرة تعنى بها كتب التراجم، إذ كل ما وجد بعد البحث ذكر ثلاثة من نسله وهم:
الأول: ابنه «محمد»، أبو جعفر» قرأ وتفقه، وبرع في الفقه، وصنف كتاباً سماه «الفريد».

كان مولده سنة ٥٠٠هـ ووفاته في السابع عشر وقيل الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٣٣هـ (١).

الثاني: ابنه «أحمد، أبو الفرج» كان أحد المعدلين ببغداد، سمع من أبيه.
قيل: إنه هو المتوفى سنة ٥٣٣هـ وأنه في يوم الإثنين الثامن عشر من جمادى الآخرة.

لكن الذي روى تاريخ وفاة «محمد» هو محفوظ بن أحمد، فإن صح النقل عنه فهو المعتمد، لأنه أدرى بوفاة أبيه وعمّه، مع أن احتمال تقارب وفاتيهما بل وحتى وقوعهما في يوم واحد أمر وارد (٢). والله أعلم.

الثالث: حفيده «محفوظ بن أحمد بن محفوظ، أبو الفتح».
قال المنذري: سمع من أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين وحدث.

(١) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩١ - ١٩٢) والمنهج الأحمد (٢٨٥ - ٢٨٦).

وشذرات الذهب (٤/ ١٠٣) وإيضاح المكنون ذيل كشف الظنون (٢/ ٣١٩) وهدية العارفين (٢/ ٨٨) ومعجم المؤلفين (١١/ ١٨٥).

(٢) انظر: ترجمة أخيه المتقدمة في الذيل والمنهج. وذكره المنذري في التكملة (١/ ٧٥) في ترجمة ابنه محفوظ الآتي.

وقال الذهبي: لم يكن عنده شيء من العلم، بل سمع شيئاً من ابن الحصين، سمع منه عمر القرشي. وقد توفي سنة ٥٨٣هـ^(١).

٤ - نشأته وطلبه العلم:

إن تاريخ بداية طلبه العلم - رحمه الله - غير معروف على وجه التحديد، ولكن بتتبع شيوخه نستطيع أن نجزم أنه طلب العلم قبل العشرين من عمره، فقد قرأ الفرائض على شيخه الوئي الحنفي^(٢) المتوفى سنة ٤٥٠ هـ أو في التي بعدها، وسمع الحديث من أبي طالب العشاري^(٣) المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٤٥١ هـ، وقرأ كتاب الجليس والأنيس في الأدب على شيخه أبي على الجازري^(٤) المتوفى في ربيع الأول سنة ٤٥٢ هـ، ومعلوم أن مولد أبي الخطاب سنة ٤٣٢ هـ.

وهؤلاء الشيوخ الثلاثة يمثلون أنواع ثقافة أبي الخطاب التي اشتهر بها أو كانت له فيها مشاركة وهي الفقه والحديث والأدب مما يدل على أنه طلب العلم في زمن مبكر قبل وفياتهم.

بل يظهر أنه تبوأ مكانة العلماء قبل السادسة والعشرين من عمره تاريخ وفاة شيخه القاضي أبي يعلى سنة ٤٥٨ هـ^(٥) إذ إنه برع في الفقه على يديه وكان له من التأثير في حياته العلمية ما ليس لسواه من شيوخه.

(١) انظر: ترجمته في التكملة للمنزري (١/ ٧٥) والمختصر المحتاج إليه للذهبي (ص ٣٥٧).
وورد له ذكر في الذيل لابن رجب في ترجمة عمّه «محمد» المتقدم حيث نقل عنه تاريخ وفاته (١/ ١٩٢).

(٢) انظر ترجمته: (ص ٤٨).

(٣) انظر ترجمته: (ص ٤٩).

(٤) انظر ترجمته: (ص ٤٩).

(٥) انظر ترجمته: (ص ٥٠).

هذا ولم تذكر كتب التراجم لأبي الخطاب رحلة إلى طلب العلم خارج بغداد، وسبب ذلك ظاهر إذ إن بغداد في زمانه كانت عاصمة الخلفاء والعلماء، قد استوطنها العلماء ووفدوا إليها، ونهل منها طلاب العلم ورحلوا إليها، فهي منهل العلوم على اختلاف أنواعها ومجمع العلماء على اختلاف مذاهبهم وفيها نشأ أبو الخطاب واستقر، وتلقى علومه على يدي علمائها من الحنابلة وغيرهم.

٥ - مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

أبو الخطاب من أئمة فقهاء الحنابلة، طلب الحديث وكان له فيه نصيب، وبرع في الفقه وأصوله وصنف فيهما، وشارك في بيان معتقد السلف، وكانت له يد أدبية وشعرية وكان ذا خلق وعلم ودين، وأثنى عليه العلماء في ذلك كله.

ولنبداً بذكر الفن الذي تميّز بنصرته علماء مذهبه وهو الحديث، ثم بالفن الذي برع فيه وهو الفقه وأصوله. وسنفرد لكل من عقيدته^(١) وشعره وأدبه^(٢) مبحثاً خاصاً بهما.

أ - فأما الحديث: فقد سمعه وأسمعه وأجازه. قال الحافظ ابن رجب في ترجمته: «سمع الحديث من الجوهري، والعُشاري، وأبي علي الجازري، والمباركي، وأبي الفضل بن الكوفي، والقاضي أبي يعلى وأبي جعفر ابن المسلمة، وأبي الحسين بن المهدي، وكتب بخطه كثيراً من مسموعاته - إلى أن قال - وحديث بالكثير من مسموعاته على صدق واستقامة، روى عنه ابن

(١) انظر مبحث عقيدته (ص ٣١).

(٢) انظر مبحث أدبه وشعره (ص ٤٤).

ناصر، وأبو المعمر^(١) الأنصاري، وأبو طالب بن خضير، وسعد الله ابن الدجاجي، ووفاء بن الأسعد التركي، وأبو الفتح بن شاتيل وغيرهم، وروى عنه ابن كليب بالإجازة^(٢) انتهى المراد من كلامه.

وقال الحافظ الذهبي: كان أبو الخطاب من محاسن العلماء، خيراً صادقاً، حسن الخلق، حلو النادرة، من أذكى الرجال، روى الكثير، وطلب الحديث وكتبه، ولابن كليب منه إجازة^(٣).

ونقل الذهبي عن الحافظ السلفي^(٤) قوله فيه «هو ثقة رضي، من أئمة أصحاب أحمد»^(٥).

ونقله ابن رجب بأنهم من هذا وفيه «... وكان عدلاً رضى ثقة»^(٦).

وقال ابن الجوزي في المنتظم: كان ثقة ثبّتا عزيز الفضل والعقل^(٧).

فهذا طرف من ذكر شيوخه وتلاميذه^(٨) في الحديث، وتوثيق العلماء له، ولا غرابة فأبو الخطاب فقيه حنبلي، والحديث سابق للفقه وتمسك الحنابلة بنصوص الكتاب والسنة وآثار السلف معروف، بل إنهم متهمون بالجمود

(١) في الذيل «أبو النعم الأنصاري» والصواب ما أثبت كما في ترجمة أبي الخطاب في سير أعلام النبلاء وغيرها.

(٢) الذيل لابن رجب (١١٦/١، ١١٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٥٠/١٩).

(٤) أحد تلاميذ أبي الخطاب، وستأتي ترجمته (ص ٥٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٤٩/١٩).

(٦) الذيل لابن رجب (١١٧/١).

(٧) المنتظم (١٩٠/٩).

(٨) انظر: مبحث شيوخه (ص ٤٨ وما بعدها) ومبحث تلاميذه (ص ٥٢ وما بعدها).

عليها، وهذا كتاب الانتصار لأبي الخطاب خير شاهد له في هذا الفن لما حواه من كثرة الأحاديث والآثار.

ومع هذا فإنَّ أبا الخطاب - رحمه الله - لم يبلغ في فن الحديث ما بلغه في فنُّ الفقه، ولهذا اشتهر فقيهاً ولم يشتهر محدثاً. وسيأتي في مبحث^(١) «نقد كتاب الانتصار» ما يشهد لهذا. والله الموفق.

ب - وأما الفقه وأصوله فهو الفن الذي برع فيه أبو الخطاب واشتهر به، وصنّف فيه ودرّس وأفْتى، وشهد له بفضلُه علماء مذهبه وغيرهم.

قال عنه ابن رجب: درس الفقه على القاضي أبي يعلى، ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف، وقرأ عليه بعض مصنفاته، وقرأ الفرائض على أبي عبد الله الويّ، وبرع فيها أيضاً، وصار إمام وقته وفريد عصره في الفقه، ودرّس وأفْتى وقصده الطلبة.

وصنّف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف وانتفع بها بحسن قصده - ثم ذكر مصنفاته^(٢) إلى أن قال - وقرأ عليه الفقه جماعة من أئمة المذهب منهم عبد الوهاب بن حمزة، وأبو بكر الدّينوري، والشيخ عبد القادر الجيلي الزاهد وغيرهم^(٣).

وقال عنه ابن النّجار: درس الفقه على أبي يعلى، وقرأ الفرائض على الويّ وصار إمام وقته وشيخ عصره، وصنّف في المذهب والأصول والخلاف والشعر الجيد^(٤).

(١) انظر (ص ٨٩ وما بعدها).

(٢) انظر: مبحث مصنفاته (ص ٦١ وما بعدها).

(٣) الذيل لابن رجب (١/ ١١٦، ١١٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥٠).

وقال أبو الكرم ابن الشَّهْرزُورِي^(١): كان إلِكِيَا^(٢) إذا رأى أبا الخطاب الكلوذاني مقبلاً قال:

«قد جاء الجبل»^(٣).

وقال أبو بكر النُّقُور^(٤) كان إلِكِيَا الهَرَّاسِيّ إذا رأى أبا الخطاب قال «قد جاء الفقه»^(٥).

وقال تلميذه السِّلَفِيّ: أبو الخطاب من أئمة أصحاب الإمام أحمد يفتي على مذهبه وينظر وكان عدلاً رضىً ثقة . . «^(٦).

وغير هذا كثير من شهادة العلماء لأبي الخطاب بالإمامة في الفقه .
ولأبي الخطاب - رحمه الله - آراؤه واختياراته في المذهب ، بل وتفردّه ببعض المسائل أحياناً .

(١) هو الإمام المقرئ، أبو الكرم، المبارك بن الحسن بن أحمد الشَّهْرزُورِي البغدادي ، ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٥٠ هـ .

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٨٩/٢٠ - ٢٩١) ومعجم المؤلفين (١٧١/٨) .

(٢) بكسر الهمزة واللام ساكنة والكاف مكسورة بعدها مثناة تحتيّة معناه الكبير القدر .

واسمه: علي بن محمد بن علي إلِكِيَا الهَرَّاسِيّ إمام الشافعية في زمانه والمناظر عنهم، برع في الفقه والأصول والخلاف وولي التدريس بالنظامية ببغداد إلى أن توفي سنة ٥٠٤ هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٠/١٩ - ٣٥٢) والمدخل لابن بدران (ص ٤٥٥ وفي ضبط شهرته) ومعجم المؤلفين (٢٢٠/٧) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٩) .

(٤) هو أبو بكر: عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن النقور البغدادي البزاز، وصفه الذهبي بالشيخ المحدث الثقة الخير . ولد سنة ٤٨٣ هـ وتوفي سنة ٥٦٥ هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٨/٢٠ - ٤٩٩) والعبر (٤٦/٣) وعنه شذرات الذهب (٢١٥/٤) .

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٤٩/١٩) وشذرات الذهب (٢٨/٤) .

(٦) الذليل لابن رجب (١١٧/١) وشذرات الذهب (٢٨/٤) وانظر ترجمة السلفي في تلاميذ أبي الخطاب (ص ٥٧) .

قال ابن رجب : كان أبو الخطاب - رضي الله عنه - فقيهاً عظيماً كثير التحقيق ، وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً ، وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب (١) .
ثم ذكر أمثلة على ذلك .

بل إنَّ اختياره أحياناً يكون مخالفاً لشيخه أبي يعلى الذي كان لا يذكره إلا بلقب شيخنا مما يدل على تميّز شخصية أبي الخطاب العلمية (٢) .

ومن أمثلة ما خالف فيه شيخه في كتابنا هذا من مسائل الصلاة : قوله - في مسألة : إذا صلى المسلم في أول وقت الصلاة ، ثم ارتدَّ ثم عاد فأسلم قبل أن يخرج الوقت لم يلزمه إعادة الصلاة ، وكذلك الحج . . . (ص ٣٢٥) .

«وقال شيخنا : قياس المذهب أن لا يعيد الصلاة ويعيد الحج» (ص ٣٢٧) .

وعقب عليه أبو الخطاب بقوله «ولا أعرف وجهه ، واعتمد على أن الصلاة يفعل أمثالها في الإسلام الثاني والحج لا يفعل أمثاله ، وسمّي حجة الإسلام ، فلا بدّ في هذا الإسلام الثاني من حجة ، وهذا ظاهر الفساد ؛ فإنه إن كان الحجة في الإسلام الأول بطلت بالردة فالصلاة في أول وقت الصلاة تبطل بالردة ، وإذا أسلم لزمه حجة الإسلام فيجب أن تلزمه ههنا صلاة الوقت ؛ فإنَّ وقت الحج جميع العمر ، كما أنَّ وقت الصلاة ما شرع لها ، وتسمية حجة الإسلام تسمية صلاة الظهر والعصر» (ص ٣٢٧) .

وفي مسألة : الصلاة على شهيد المعركة ذكر أربع روايات كان اختيار شيخه منها : أن لا يصلى عليه ، وانتصر هو لرواية الصلاة عليه . (ص ٧٠٥) .

(١) الذيل لابن رجب (١/ ١٢٠) وانظر ما بعدها في أمثلة ما تفرد به .

(٢) وانظر : أمثلة لما خالف فيه شيخه أبا يعلى من مسائل الأصول في مقدمة كتاب التمهيد (١/ ٩٥ وما بعدها) .

ومع علو مكانة أبي الخطاب - رحمه الله - في الفقه فقد قال ابن رجب رحمه الله: «صنّف بعض أصحابنا وهو الوزير ابن يونس^(١) مصنّفًا في أوهام أبي الخطاب في الفرائض ومتعلقاتها من الوصايا والمسائل الحسابية ولم أقف عليه كله بل على بعضه، لكن لأبي الخطاب في هذه المواضع مسائل متفرقة يقال: إنه وهم وغلط - ثم ذكر أمثلة لذلك مبيّنًا أنّ الوهم في بعضها من غير أبي الخطاب، ومصحّحًا وجهة أبي الخطاب في بعضها ثم قال: - ولولا خشية الإطالة وأن نخرج عما نحن بصدده من التراجم لذكرنا هذه المسائل مسألة مسألة، وبينا ما وقع فيه الوهم من غيره، ولكن نذكر ذلك في موضع آخر إن شاء الله تعالى»^(٢). انتهى المراد من كلامه.

فأنت ترى أن ابن رجب يورد ما نسب إلى أبي الخطاب من أوهام في مسائل معيّنة مدافعًا عنه وواعدًا بتتبعها وبيان ما وقع فيها الوهم من أبي الخطاب بما وقع فيها الوهم من غيره.

ونأمل أن يخرج كتاب التهذيب في الفرائض لأبي الخطاب محققًا ومحققًا الحق في هذه المسائل.

ثم إنّ هذه الأوهام - إن صحت عنه رحمه الله - فمن ذا الذي يسلم من الوهم إلا من عصمه الله - من أنبياء الله ورسله - ثم إنها مسائل معدودة «وكفى المرء نبلاً أن تعد معايبه».

٦ - عقيدته:

إنّ أبا الخطاب - رحمه الله - أحد أعيان أئمة الحنابلة، وهم على وجه العموم ينهجون منهج إمامهم إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل - رحمه

(١) هو الوزير أبو المظفر، عبد الله بن يونس بن أحمد البغدادي المتوفى سنة ٥٩٣ هـ.

انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب (١/٣٩٢-٣٩٥).

(٢) الذيل لابن رجب (١/١٢٦-١٢٧).

الله - وهو المنهج السلفي القائم على الاعتصام بالكتاب والسنة والتحذير من البدع ومن الخوض في مسائل الاعتقاد بلا برهان من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

لذا نرى أبا الخطاب - رحمه الله - يبيّن لنا في قصيدته المشهورة في بيان معتقده أن منهجه في العقيدة هو منهج الإمام أحمد - رحمه الله - حيث يقول :

واقصِدْ فإنِّي قد قصدت موقِّفاً	نهج ابن حنبل الإمام الأوحِدِ
خير البريَّةِ بعد صاحب محمَّدٍ	والتابعين إمام كلِّ موحِّدٍ
ذي العلم والرأي الأصيل ومن حوى	شرفاً علا فوق السُّها والفرقَدِ

ثم يورد بعد ذلك في تلك القصيدة جملة من أهم مسائل العقيدة على طريقة السؤال والجواب ينهج فيها نهج السلف .

إنه قد يقع لأبي الخطاب - كما سيأتي في التعليق على هذه القصيدة - ما يقع لبعض^(١) من أجلاء علماء مذهبهم من مجازاة بعض أهل الكلام في بعض المسائل عن حسن نيّة، ثم يتّضح بتأملها مخالفتها لمذهب السلف، وحسب المرء حسن نيّته وسلامة منهجه وبذل جهده وكلُّ يؤخذ من قوله ويردُّ إلا من عصمه الله من الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - المبلغين دين الله إلى عباد الله .

وسأكتفي بإيراد تلك القصيدة، لأنها تمثل منهجه وتبيّن بعض آرائه في أهم مسائل الاعتقاد، إذ هذا هو مقصودنا هنا، وأما بسط الكلام في هذا الموضوع فله محلّه الذي لا يتسع له هذا المبحث .

(١) انظر أمثلة ذلك في : مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢ - ٥٦) .

والقاضي أبو يعلى وكتابه الإيمان خاصة الصفحات (ص ١٣٦ - ١٣٧ رسالة ماجستير. على الآلة الكاتبة للزميل سعود الخلف) .

وقصيدة أبي الخطاب هذه قد طبعت مراراً^(١) ضمن تراجمه كما في المنتظم ومختصر طبقات الحنابلة للناقلي والمنهج الأحمد للعلمي، أو ضمن مجاميع بعض الرسائل في معتقد السلف^(٢) أو في مقدمة كتبه المطبوعة كالهداية والتمهيد^(٣).

إلا أنني لم أجد لها نصّاً محققاً تحقيقاً علمياً، ولم أجد لها شرحاً ولا تعليقاً على بعض أبياتها التي تحتاج إلى بيان، لذا سأوردها من أصح مصادرها وهو

(١) منها طبعة مستقلة بعناية جميل مختصر طبقات الحنابلة المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ (معجم المؤلفين ١٦١ / ٩ محمد جميل الشطي).

نَبّه عليه محقق مختصر طبقات الحنابلة للناقلي في حاشيته عليه حيث أثبت فيها مقابلة نصّها في مختصر الناقلي بنصّها في طبعة الشطي المستقلة. (ص ٤١١).

ولم أطلع على طبعة الشطي هذه ولا على مختصره.

(٢) انظرها ضمن ترجمة أبي الخطاب في المنتظم (٩ / ١٩٠ - ١٩٢) ومختصر طبقات الحنابلة للناقلي (ص ٤١٠ - ٤١٢) والمنهج الأحمد (٢ / ٢٣٤ - ٢٣٦) وانظرها ضمن مجموعة الرد الوافر المطبوع سنة ١٣٢٦ هـ (ص ٥٦٢ - ٥٦٤) وهو يشتمل على تسع رسائل أولها كتاب الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي وثامنها قصيدة أبي الخطاب بعنوان: عقيدة أهل الأثر).

وانظرها ضمن مجموعة الرسائل الكمالية (ص ١٣٠ - ١٣٢) وفي كتاب عقيدة المسلمين والرد على الملحدّين المبتدعين للشيخ صالح بن إبراهيم البليهي (ص ٤١١ - ٤١٣).

ويلاحظ: أن جميع هذه المصادر عدا المنتظم أقرب إلى أصل واحد، ومعلوم أن أقدمها ما في مختصر الناقلي المتوفى سنة ٧٩٧ هـ ثم العلمي في المنهج المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ونصّها أشبه بنص واحد والاختلاف بينهما وبين باقي هذه المجموعة يسير وبعضه إلى التصحيف أو التحريف أقرب.

ومن نبّه على هذه القصيدة في ترجمة أبي الخطاب مقتصرًا على ذكر بعض أبياتها.

الذهبي في سير أعلام النبلاء مقتصرًا على ذكر البيتين في الاستواء (١٩ / ٣٤٩).

وابن كثير في البداية مقتصرًا على ذكر ثلاثة أبيات من مطلعها (١٢ / ١٨٠).

وابن تَغْرِي بَرْدِي في النجوم الزاهرة مقتصرًا على ذكر بيتين من مطلعها (٥ / ٢١٢).

والزركلي في الأعلام منبّهًا على طبعتها بعنوان «عقيدة أهل الأثر» وهذا هو العنوان لها في مجموعة الرد الوافر كما تقدّم، ولعلّه عنوانها في الطبعة المستقلة لجميل الشطي التي لم أطلع عليها، والله أعلم.

(٣) انظر مقدمة الهداية (١ / ٤ - ٦) والتمهيد (١ / ٥٥ - ٥٧). وكلاهما عن المنتظم.

المنتظم لابن الجوزي — رغم أنه غير محقق أيضًا — مع مقارنة النص فيه بنصوصها الأخرى المطبوعة . والله الموفق .

قال ابن الجوزي في المنتظم :

أنشدنا محمد بن ناصر الحافظ^(١) قال : أنشدنا أبو الخطاب محفوظ ابن أحمد لنفسه :

- | | |
|---|--|
| ١ - دَعَّ عَنْكَ تَذْكَارَ الْخَلِيطِ الْمُنْجِدِ | وَالشُّوقَ نَحْوَ الْآنَسَاتِ الْخُرْدِ |
| ٢ - وَالنُّوْحَ فِي أَطْلَالِ سُعْدَى إِنَّمَا | تَذْكَارُ سُعْدَى شُغْلُ مَنْ لَمْ يُسْعِدِ |
| ٣ - وَاسْمِعْ مَقَالِي إِنْ أَرَدْتَ تَخْلُصًا | يَوْمَ الْحِسَابِ وَخُذْ بِهَيْدِي تَهْتِدِ |
| ٤ - وَاقْصِدْ فَإِنِّي قَدْ قَصِدْتُ مُوَفَّقًا | تَهْجُ ابْنِ حَنْبَلٍ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ |
| ٥ - خَيْرَ الْبَرِّيَّةِ بَعْدَ صَحْبِ مُحَمَّدٍ | وَالتَّابِعِينَ إِمَامَ كُلِّ مَوْحِدِ |
| ٦ - ذِي الْعِلْمِ وَالرَّأْيِ الْأَصِيلِ وَمَنْ حَوَى | شَرْفًا عَلَا فَوْقَ الشُّهَا وَالْفَرْقَدِ |
| ٧ - وَاعْلَمْ بِأَنِّي قَدْ نَظَمْتُ مَسَائِلًا | لَمْ أَلْ فِيهَا النَّصِيحَ غَيْرَ مُقْلَدِ |

(١) انظر ترجمته (١/ ٥٤) وذكر ابن رجب في ترجمة سعد الله بن نصر أنه روى عن أبي الخطاب الهداية وقصيدته في السنة وغيرها .

٢ - في بقية المصادر (وَتُخَذَ بِهَذَا)

٣ - في بقية المصادر (. . . قَدْ قَفَيْتُ . . .) ووقعت في المختصر والمنهج (قضيت) وهي إلى التصحيف أقرب .

٦ - في بقية المصادر (فوق السبا) ما عدا عقيدة المسلمين فهي كالمنتظم .

والشُّهَا: بضم السين المهملة، قال في الصحاح: كوكب خفي في بنات نعش الكبرى والناس يمتحنون به أبصارهم، وفي المثل «أريها الشُّهَا وتريني القمر» (٦/ ٢٣٨٦) ومثله اللسان (٤٠٨/ ١٤) .

وَالْفَرْقَدُ: بفتح الفاء وإسكان الراء وفتح القاف : واحد الفرقدين .

قال في اللسان: الْفَرْقَدَانِ: نجمان في السماء لا يغربان ولكنها يطوفان بالجدى . =

- ٨- وأجبت عن تسأل كلُّ مُهَذَّبٍ ذي صولة عند الجدالِ مُسَوِّدٍ
٩- هَجَرَ الرُّقَادَ وبات ساهر ليلِهِ ذي همةٍ لا يستلذُّ بِمَرْقَدٍ
١٠- قَوْمٌ طَعَامُهُمْ دراسةٌ علمهم يتسابقون إلى العُلا والشُّؤْدِ
١١- قالوا: بِمَا عَرَفَ المَكْلَفَ رَبَّهُ؟ فأجبت بالنظر الصحيح المُرْشِدِ
١٢- قالوا: فهل ربُّ الخَلَائِقِ واحدٌ؟ قتلتُ: الكمالُ لربِّنا المتفرِّدِ

= وقيل: هما كوكبان قريبان من الطب. وقيل: هما كوكبان في بنات نعش الصغرى. . وربما قالت لهما العرب: الْفَرْقَدُ (٣/ ٣٣٤).

واقصر في الصحاح على القول الثاني (٢/ ٥١٩).

٨- في بقية المصادر «... يوم الجدال...».

١١- وقع في مجموعة الرد الوافر والرسائل الكمالية (.. بالنظم...) بالميم بدل الراء، وهو تصحيف وصوابه «النظر، كما في المنتظم وبقية المصادر».

وفي هذا النظر - الذي جعله أبو الخطاب طريقاً وحيداً لمعرفة الله تعالى - نظر من وجوه:

أولها: أن مقصوده «بالنظر» - هنا - هو النظر في الأدلة العقلية دون الشرعية، وقد أفصح عن هذا في كتابه «التمهيد» في بحثه مسألة التحسين والتقبيح العقليين، حيث انتصر لها وفرغ عليها أن وجوب معرفة الله وطريقها العقل، بل صرح باستحالة أن يكون طريق معرفة الله تعالى السمع^(١).
ثانيها: أن المتبادر من إطلاق «النظر» و«العقل» هو ما عرف عن أهل الكلام من النظر العقلي الجدلي الفلسفي المبني على مقدمات ونتائج معينة زعموا أنها وحدها الأدلة القطعية اليقينية الموصلة إلى معرفة الخالق جلّ وعلا.

وهذا مذهب باطل يكفي في بطلانه ما علم من الدين بالضرورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس إلى معرفة الله والإيمان به عن طريق تلك الطرق الكلامية المعينة، وأن خيار هذه الأمة قد بلغوا من الإيمان ما لا مطمع لأحد - بعدهم - في الزيادة عليه بدون أن يسلكوا تلك الطرق الكلامية الفلسفية المحدثّة، مما يدل على الاستغناء عنها - حتى لو كان فيها ما هو صحيح - فضلاً عن أن يتوقف عليها معرفة الله تعالى وصدق رسوله وإيمان المؤمنين بالله وبما جاءت به رسل الله عليهم الصلاة والسلام^(٢).

(١) انظر: قوله في التمهيد (٤/ ٣٠٠-٣٠١) وانظر المسألة المشار إليها فيه (٤/ ٢٩٤-٣٠٦).

وقد نقل بعض نصوصه فيها مع التعليق على بعضها شيخ الإسلام في دره تعارض العقل والنقل (٩/ ٥٠-٦٦).

(٢) انظر: دره تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٨، ٨/ ٦-٨، ١٢) وجميع الفتاوى (٦/ ٥٠) ورسالة الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام أيضاً (٢/ ٣٢-٣٣ - ضمن جامع الرسائل).

= لكن لعلَّ أبا الخطاب لا يقصد «بالنظر» و«العقل» تلك الطرق الكلامية، وإنما مقصوده العلم الذي يقوم بالقلب ومتيسر فهمه على العالم والعاصي وإن لم يكن قادراً على نظم الدليل وبيانه بالعبارة، ولا دفع معارضة المعارض بها كما حكاه شيخ الإسلام عن جمهور من يوجبون النظر على الأعيان (انظر درة تعارض العقل والنقل ٧/ ٤٥٢).

بل قد أشار شيخ الإسلام إلى أن هذا هو مراد أبي الخطاب - حين نقل نصه من التمهيد مع بعض أدلته - ثم قال: «هذه الأدلة فيها للمنازعين كلام يحتاج معه إلى فصل الخطاب كما ذكر في موضعه وهذه الطريقة التي سلكها أبو الخطاب وغيره من أهل النظر من المعتزلة وغيرهم بنوها على أن معرفة الله تحصل بالاستدلال بنفس الإنسان ولا يحتاج مع ذلك إلى إثبات حدوث الأجسام كما سلك الأشعري أيضاً هذه الطريقة «انتهى المراد من كلامه»^(١).

ثالثها: إذا كان مقصوده بمعرفة الله تعالى - هنا - هي مجرد معرفة وجود الخالق سبحانه وتعالى فطرق هذه المعرفة واسعة كما قاله شيخ الإسلام رحمه الله^(٢).

فهي ضرورة فطرية^(٣) وتحصل أيضاً بالنظر في الأدلة العقلية والشرعية، والشرع هو الحاكم والمهيمن على سلامة الفطرة والعقل فيقوم ما يعتري الفطرة من انحراف ويبيّن للعقل ما يقصر عن إدراكه أو يختار فيه، وأدلة الشرع ليست أخباراً مجردة، بل كما جاء الشرع بالأدلة السمعية الخبرية التي لا تدرك إلا عن طريق الوحي فقد جاء أيضاً بالإرشاد والتنبيه والبيان للدلائل العقلية كضرب الأمثال والتفكير في خلق الإنسان، والكون، فهي شرعية باعتبار مجيء الشرع بها وهداية الناس إليها وعقلية باعتبار إدراك العقل صحتها^(٤).

وأما إذا كان مقصوده بمعرفة الله تعالى المعرفة التفصيلية بأسمائه وصفاته وحقه على عبده بتوحيده وإخلاص العبادة له، والمعرفة التي يحصل بها الإيمان الذي يفرّق به بين المؤمنين والكافرين فهذه المعرفة يستحيل أن يستقل بها العقل عن الشرع.

(١) درة تعارض العقل والنقل (٩/ ٥٦-٥٧).

(٢) (انظر: درة تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٣٤-٣٣٤، ٨/ ١٢، ١٧-٢٥، ٤٦، ٤٨٢، ٩/ ٦٦).
ومجموع الفتاوى (٥٠/ ٦).

(٣) انظر: درة تعارض العقل والنقل (٦/ ٧٢، ٨/ ٣٨، ٤٤٠) ومجموع الفتاوى (٢/ ٣، ٦، ٧٣).
والقائد إلى تصحيح المقائد لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ص ٣١-٣٢).

(٤) انظر: درة تعارض العقل والنقل (١/ ٢٨، ١٩٩، ٧/ ٣٥٣-٣٥٣، ٤٠٤، ٨/ ٢٢، ٢٥-٣٦، ٩/ ٣٩) ومجموع الفتاوى (٦/ ٧١) والقائد إلى تصحيح المقائد (ص ٣١-٣٢).

- ١٢ - قالوا: فهل ربُّ الخلائق واحدٌ؟ قلتُ: الكمالُ لربِّنا المتفردِ
 ١٣ - قالوا: فهل الله عندك مشبهٌ؟ قالتُ: المشبّهُ في الجحيمِ الموصدِ
 ١٤ - قالوا: فهل تصفُ الإلهَ؟ أينَ لنا
 ١٥ - قالوا: فهل تلكَ الصِّفاتُ قديمةٌ؟ كالذَّاتِ قلتُ: كذاكَ لم تتجدَّدِ

= وقد لخص شيخ الإسلام الخلاف في هذه المسألة (في درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٤٥٨) بقوله «... وحقيقة المسألة أن المعرفة منها ما يحصل بالعقل، ومنها ما لا يعرف إلا بالشرع، فالإقرار الفطري كالإقرار الذي أخبر الله به عن الكفار قد يحصل بالعقل كقوله تعالى ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ سورة لقمان آية (٢٥).

وأما ما في القلوب من الإيمان المشار إليه في قوله تعالى ﴿ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا﴾ (سورة الشورى آية ٥٢).

فلا يحصل إلا بالوحي كما في قوله تعالى ﴿قل إن ضللت فإني أضل على نفسي وإن اهتديت فبها يوحى إليّ ربّي﴾ اهـ. (سورة سبأ آية ٥٠).

ثم إنَّ مجرّد المعرفة بالخالق سبحانه وتعالى لا يصير بها العبد مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله معتقداً معناها عاملاً بمقتضاها.

وقد تكرر من أبي الخطاب إطلاق القول بأن الإسلام هو معرفة الباري وصدق رسوله في كتابه هذا الانتصار.

وفي هذا الإطلاق قصور واضح، بل ظاهره يتفق مع مذهب الجهمية ويلزم منه إيمان كل من عرف وجود الخالق سبحانه وتعالى من الكفرة المستكبرين كإبليس وفرعون واليهود المنكرين رسالة محمد ﷺ.

وأبو الخطاب لا يقصد هذا المعنى قطعاً بدليل قوله في قصيدته هذه:

قالوا: فما الإيمان؟ قلت: مجاوباً عمل وتصديق بغير تبلُّدٍ

وفي بعض النسخ «بغير تردُّدٍ»

فالتصديق بدون تردُّد هو اعتقاد القلب، والعمل شامل لنطق اللسان بالشهادتين وأعمال الجوارح وهذه حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة. والله الموفق.

١٣ - في مجموعة الرد الوافر والكمالية وعقيدة المسلمين (.. الموقد).

١٥ - في مجموعة الرد الوافر والكمالية والمنهج الأحمد (.. يتجدد) بالمتناة التحتية في أوله.

= وقول أبي الخطاب إنَّ صفات الله عزَّ وجلَّ قديمة كالذات لم تتجدَّد فيه تفصيل:

- ١٦ - قالوا: فأنْت تراهُ جِسْماً مثلنَا؟ قلتُ: المُجَسِّمُ عندنَا كالمُلتَحِدِ
١٧ - فهل هو في الأمَاكِين كُلِّهَا فَأَجَبْتُ: بَلْ في العُلُوِّ مذهبُ أَحْمَدَ

= فإنَّ صفات الله سبحانه وتعالى على قسمين:

القسم الأول: الصفات الذاتية، وهي المتعلقة بذاته سبحانه وتعالى لا تنفك عنه كالعلم والحياة، فهذه ينطبق عليها ما قاله أبو الخطاب.

والقسم الثاني: صفات الأفعال، وتسمى أيضاً الصفات الاختيارية وهي: التي تقوم بذاته سبحانه وتعالى بمشيئته وقدرته كالكلام والغضب والرضى، فهذه نوعها قديم كالذات، وأما أعيانها المعيّنة فهي متعلّقة بمشيئته وقدرته متى شاء وإذا شاء وكيف ولهذا قالوا فيها: قديمة النزع حادثة الآحاد^(١).

١٦ - في بقية المصادر (... جسماً قلّ لنا؟ ...).

وظاهر كلام أبي الخطاب نفى الجسم مطلقاً بدون تفصيل وفيه نظر، فإنَّ لفظ الجسم من الألفاظ المبتدعة التي لم يرد بها الشرع لا نفياً ولا إثباتاً، ولذا توقّف الإمام أحمد وغيره من أهل السنة والجماعة عن إثبات أو نفي لفظ «الجسم» بل أنكروا على من أثبت ذلك اللفظ أو نفيه، وليس ذلك لخلو النقيضين من الحق أو تقصير منهم في بيان الحق - كما قاله شيخ الإسلام^(٢) - ولكن لأنَّ ذلك اللفظ من الألفاظ المحدثه، ولأنَّه مجمل يحتمل حقاً وباطلاً فلا يُنفى مطلقاً خشية الإيهام بنفي ما يحتمله من الحق، ولا يثبت مطلقاً خشية إثبات ما يحتمله من الباطل، وإنما يجاب عنه بعد الاستفسار عن مراد المتكلم به فإن أراد به معنى صحيحاً أثبتناه، كأن يقصد به إثبات ذات الله متصفة بصفات الجلال والكمال على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى. وإن أراد به معنى باطلاً نفيناه كأن يريد به إثبات جسم لله يشبه أجسام المخلوقات فهو سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴿سورة الشورى آية رقم (١١)﴾.

ومع هذا فلا نقول في كلا الحالين «إنه جسم أو غير جسم»^(٣) والله أعلم.

١٧ - في هذا البيت إثباته صفة العلو لله عزَّ وجلَّ كما هو مذهب الإمام أحمد وسائر السلف وهذا هو الحق. ونحوه قوله في آخر أبيات هذه القصيدة.

قالوا: أبان الكلُّوداني الهدى قلت: الذي فوق السماء مؤيدي =

(١) انظر: رسالة الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٢ - ٧٠ ضمن جامع الرسائل) والأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية للشيخ عبد العزيز السلمان (ص ٥٧).

(٢) دره تعارض العقل والنقل (١/٧٦).

(٣) المصدر السابق (١/٧٠ - ٧١، ٧٦، ٢٣٠ - ٢٣٣، ٢٣٨ - ٢٣٩، ٢٤٩ - ٢٥١) وبمجموع الفتاوى (٥/٤٢٩ - ٤٣٤) وغنصر الصواعق المرسلة (ص ١١٢) والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية (ص ١٢٩ - ١٥٤) وشرح نورية ابن القيم لمحمد خليل هراس (٣/١٦٩ - ١٨٣).

١٨ - قالوا: فترعُهمُ أن على العرش استوى قلتُ: الصوابُ كذلك أخبر

= لكن قد ورد شطرا هذين البيتين بما لا ذكر فيها للعلو، وورد في كتابه الانتصار هذا ما ظاهره عدم إثباته صفة العلو، فورد الشطر الثاني لهذا البيت في بقية المصادر عدا المختصر للنابلسي هكذا:

«قلت الأماكن لا تحيط بسيدي»

وورد الشطر الثاني من آخر أبيات هذه القصيدة في بقية المصادر عدا المختصر والمنهج هكذا:

«قلت: الذي رفع السماء مؤيدي»

وورد في كتابه الانتصار في مسألة «اشتباه القبلة» قوله: «... إن حقيقة شرط جواز الصلاة استقبال الله تعالى - إلى قوله - وفي استقبال الله تعالى على الحقيقة لا يتصور معنى الابتلاء، لأنه سبحانه لا جهة له، وما يتوجه شطرا إلا وثم وجهه كما أخبر فأقام الكعبة مقام الحقيقة، لتحقيق الابتلاء بقصد جهتها...»

فقوله «لأنه سبحانه لا جهة له» ظاهر في عدم إثباته صفة العلو لله عز وجل، ومعارض لقوله «بل في العلو مذهب أحمد»

وترجيح أحدهما على الآخر يحتاج إلى معرفة صحة رواية البيت، ثم معرفة تاريخ تأليفه «الانتصار» ونظمه تلك القصيدة، وهذا غير معروف على وجه التحديد.

ولو فرض صحة تلك الألفاظ جميعها عنه لكان رواية إثبات صفة العلو مقدمة على ما ظاهره عدم إثباتها، لأن احتمال رجوعه إليه واستقرار مذهبه عليه أولى من عكسه، ولأنه مذهب إمامه الذي ذكر في مطلع قصيدته أنه ينهج منهجه.

هذا مع العلم أن لفظ «الجهة» من الألفاظ التي لم يرد بها الشرع نفياً ولا إثباتاً، ومذهب السلف التفصيل في إثباتها، فإن أريد بها حق أثبتوه، وإن أريد بها باطل نفوه، فيقال مثلاً: إن أريد بالجهة جهة السفلى أو إحاطة الأماكن به سبحانه فهذا باطل لا نقول به.

وأن أريد بها جهة العلو على الوجه اللائق بجلاله وأنه فوق سمواته مستو على عرشه بائن من خلقه فهذا حق ثابت، والله العلو المطلق صفة وذاتاً. ^(١) والله أعلم.

١٨ - في الرسائل الكمالية (. . أن ذي العرش استوى) وصوابه لغة «أن ذا العرش . . » ومعناه صحيح بتقدير «عليه» .

وفي عقيدة المسلمين «أنه» وهو صحيح معنى، لكن يختل وزن البيت.

(١) انظر: رسائل في العقيدة للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين (ص ٦٨).

وكذلك الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام (٣٦-٢١/٥) وجميع الفتاوى (٤١-٤٢/٥، ٢٩٨-٣٠٦).

- ١٩ - قالوا: فما معنى استواءه؟ أين لنا
 ٢٠ - قالوا: النزول؟ قلت: (ناقله لنا)
 ٢١ - قالوا: فكيف نزوله؟ فأجبتهم
 ٢٢ - قالوا: فيُنظَرُ بالعيون؟ أين لنا
 ٢٣ - قالوا: فهل لله علم؟ قلت: ما
 ٢٤ - قالوا: فيوصف أنه متكلم
- فأجبتهم: هذا سؤال المعتدي
 قَوْمٌ تمسكهم بشرع حمّـد
 لم يُنْقَلِ التكيفُ لي في مُسْنَدِ
 فأجبت: رؤيته لمن هو مهتدي
 من عالم إلا بعلم مرتد
 قلت: السكوت نقيصة المتوحد

١٩ - سؤال المعتدي هو السؤال عن كيفية الاستواء، أما معناه في لغة العرب وعند أهل السنة فمعلوم، وحاصل تفسيرهم له يدور على أربعة ألفاظ متفقة المعنى وهي: استقرّ، وعلا، وارتفع وصعد، ولهذا قال الإمام مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»^(١). والظاهر أن مراد أبي الخطاب «سؤال المعتدي» هو السؤال عن الكيفية لا عن معنى الاستواء، لشهرة ذلك عن السلف، والله أعلم.

٢٠ - في مجموعة الرد الوافر والكمالية ومختصر النابلسي والمنهج الأحمد (قلت) وشطره الثاني فيها وفي عقيدة المسلمين هكذا:

«قَوْمٌ هُمْ نَقَلُوا شَرِيعَةَ أَحْمَدٍ»

ووقع في المنتظم (ناقلة له) والمثبت من بقية المصادر وهو الصواب.

٢٢ - ٢٣ - غير موجودين في بقية المصادر.

٢٤ - في بقية المصادر (قالوا: تصفه . . .) و(. . . نقيصة بالسيد) وذلك محقق المختصر للنابلسي على أنه وقع في القصيدة التي طبعها جميل الشطي على حدة (قالوا: فصفه . . .).

وصفة الكلام صفة كمال ثابتة لله عز وجل، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متكلمًا ولا يزال يتكلم بمشيئته وقدرته كلامًا قائمًا بذاته، متى شاء وإذا شاء وكيف شاء.^(٢) لكن هل يقال: إنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء؟

بعض السلف توقف عن إطلاق لفظ «السكوت» ولعله لعدم صحة الأثر الوارد فيه أو عدم دلالة عليه، وبعضهم أثبتهم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حيث ذكر في فتاواه جملة

(١) انظر: شرح نونية ابن القيم لمحمد خليل هراس (١/ ٢٣٣ - ٢٣٤) والأسئلة والأجوبة على العقيدة الواسطية للشيخ عبد العزيز السلمان (ص ١٩٠) وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبد الله الغنيان (١/ ٣٥٥ وما بعدها).

(٢) انظر: شرح الطحاوية (ص ١٨٠) ومجموع الفتاوى (١/ ٢١٨ - ٢١٩، ٣٠١، ٣١٢) وتوضيح الكافية الشافعية لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ص ٣٦ - ٣٧).

والأسئلة والأجوبة على العقيدة الواسطية للشيخ عبد العزيز السلمان (ص ٢١٩).

٢٥- قالوا: فما القرآن؟ قلت: كلامه من غير ما حدث وغير تجدّد

= من المأثور عن السلف في هذا ثم قال: «ثبت بالسنة والإجماع أنّ الله يوصف بالسكوت، لكن السكوت تارة يكون عن التكلم وتارة عن إظهار الكلام وإعلامه» اهـ^(١).
وبهذا يتبيّن أنّ النقص الذي نزه الله عنه هو عدم الكلام مطلقاً، أو عدم القدرة عليه، وأما المتكلم بمشيئته والسكوت بمشيئته فليس في هذا نقص وإنما يتوقف في إطلاق لفظ «السكوت» إذا لم يصح به النقل والله أعلم.
٢٥- في مجموعة الرد الوافر والكمالية وعقيدة المسلمين ورد شرطه الثاني هكذا:
هكذا:

«لَا رَيْبَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ مُوَحِّدٍ»

وهذا حق لا ريب فيه، لكن يلاحظ أن بينه وبين الشرط الثاني للبيت بعده تشابه والذي لم يرد له ذكر في تلك المصادر، فيحتمل أنه نقل إلى هنا وحذف من هناك.
وأما قوله «مِنْ غَيْرِ مَا حَدَّثَ وَغَيْرِ تَجَدُّدٍ» ففيه إجمال يحتاج إلى بيان المراد، فإن أراد أن القرآن غير محدث ولا متجدّد بمعنى أنّه غير مخلوق وأنّ نوع الكلام قديم فهذا حق.
وإن أراد به نفى تكليمه سبحانه وتعالى بعين هذا الكلام المنزّل حين أراد إنزاله فهذا ليس بمذهب أهل السنة والجماعة، فالقرآن هو كلام الله حقيقة تكلم به حين أراد إنزاله بكلام مسموع ألقاه على جبريل عليه السلام فبلغه جبريل إلى نبيّنا محمد ﷺ فبلغه نبيّنا محمد ﷺ إلينا، والكلام كلام الله لفظه ومعناه وليس لجبريل عليه السلام منه ولا لمحمد ﷺ إلا البلاغ.

وقد وصف الله القرآن بأنه محدث^(٢) بهذا المعنى فقال سبحانه وتعالى ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (سورة الأنبياء آية ٢) وقال سبحانه ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ (سورة الشعراء آية ٥).
وأما ما روي عن الإمام أحمد - رحمه الله - من إنكاره على من قال: «القرآن محدث» فإنه أنكر المعنى الباطل كأن يراد به إنه مخلوق أو أن الله عزّ وجلّ لم يكن قبل أن يتكلم بالقرآن متكلماً بمشيئته وقدرته متى شاء وإذا شاء^(٣).
=

(١) مجموع الفتاوى (١٧٩/٦) وانظر ما قبلها ١٦٠ - ١٦٣ ، ١٧٧ - ١٧٩.

(٢) انظر رسالة الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٥ وما بعدها ضمن جامع الرسائل) . ومجموع الفتاوى (٢١٨/٦) ومجموعة الرسائل والمسائل له (١٨٩/٣ - ٤٩٠).

(٣) انظر: تقرير هذا المعنى في مجموع الفتاوى (١٦٠/٦ - ١٦٣).

- ٢٦ - قالوا: الذي نتلوهُ؟ قلت: كَلَامُهُ
 ٢٧ - قالوا: فَأَنْعَالُ الْعِبَادِ؟ فقلتُ: مَا
 ٢٨ - قالوا: فَهَلْ فِعْلُ الْقَبِيحِ مُرَادُهُ؟
 ٢٩ - قالوا: فما الإيمان؟ قلتُ مجاوبًا
 ٣٠ - قالوا: فما الإيمان؟ قلتُ مجاوبًا
- لا ريبَ فيه عندَ كُلِّ مُسَدِّدٍ
 من خالقي غيرُ الإلهِ الأتَّجِدِ
 قلتُ: الإرادةُ كُلُّهَا للسَّيِّدِ
 سبحانه عن أن يُعَجَّزَ في الرَّدِّي
 عملٌ وتصديقٌ بغيرِ تبَلُّدٍ

= قال شيخ الإسلام - رحمه الله - بعد حكاية ذلك الإنكار عن الإمام أحمد قال: «والإطلاقات توهم خلاف المقصود، فيقال: إن أردت بقولك «محدث» أنه مخلوق منفصل عن الله - كما نقوله الجهمية والمعتزلة والنَّجارية - فهذا باطل لا نقوله.

وإن أردت بقولك أنه كلام تكلم الله به بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه - وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك مع أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء - فإننا نقول بذلك، وهو الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة وهو قول السلف وأهل الحديث . . .» (١).

وبين رحمه الله في موضع آخر أنَّ السلف قالوا: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وقالوا: لم يزل متكلمًا إذا شاء، فبيَّنوا أنَّ كلام الله قديم، أي جنسه قديم لم يزل، ولم يقل أحد منهم: إنَّ نفس الكلام المعين قديم، ولا قال أحد منهم القرآن قديم، بل قالوا إنه كلام الله منزل غير مخلوق، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه وكان منزلًا منه غير مخلوق، ولم يكن مع ذلك أزلًّا قديمًا بقدم الله وإن كان الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، فجنس كلامه قديم، فمن فهم قول السلف وفرَّق بين هذه الأقوال زالت عنه الشبهات في هذه المسائل المعضلة التي اضطرب فيها أهل الأرض . انتهى المراد من كلامه رحمه الله (٢).

٢٦ - وفي مختصر النابلسي والمنهج الأحمد: «قالوا: فَمَا تَتْلُوهُ...» و... كُلُّ مُوَحِّدٍ.

ولم يرد للبيت ذكر في بقية المصادر

٢٩ - في بقية المصادر (لَوْ لَمْ يُرِدْهُ وَكَانَ، كَانَ نَقِيصَةً) وفيها عدا المختصر والمنهج الأحمد «يعجزه الرَّدِّي»

٣٠ - في المنهج الأحمد «... عملًا وتصديقًا»

وفي بقية المصادر عدا المختصر والمنهج الأحمد «... بغير تردُّدٍ»

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٦١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٥٤).

- ٣١- قالوا: فمن بعد النبي خليفة؟
 ٣٢- حاميه في يوم العريش ومن له
 ٣٣- خير الصّحابة والقراية كلّهم
 ٣٤- قالوا فمن صدّيق أحد؟ قلت: من
 ٣٥- قالوا: فمن تالي أبي بكر الرضى؟
 ٣٦- فاروق أحمد والمهدّب بعده
 ٣٧- قالوا: فالثّهم؟ فقلت: مُسارِعاً
 ٣٨- صهر النبي على ابنتيه، ومن حوى
 ٣٩- أعني ابن عقان الشهيد ومن دُعي
 ٤٠- قالوا: فرابعهم؟ فقلت: مبادراً
 ٤١- زوج البتول وخير من وطئ الحصى
 ٤٢- أعني أبا الحسن الإمام ومن له
 ٤٣- ولابن هند في الفؤاد محبة
- قلت: الموحّد قبل كلّ موحّد
 في الغار مُسعدُ ياله من مُسعدٍ
 ذاك المؤيّد قبل كلّ مؤيّد
 تصديقه بين الورى لم يجحد
 قلت: الإمارة في الإمام الأزهد
 نصر الشريعة باللسان وباليد
 من بايع المختار عنه باليد
 فضلين، فضل تلاوة وتهجد
 في الناس ذا النورين صهر عمّد
 من حاز دونهم أخوة أحمد
 بعد الثلاثة والكريم المخذ
 بين الأنام فضائل لم تجحد
 ومودة فليرغمن المعتدي

- ٣٢- في بقية المصادر «... في الغار أشعد...»
 ٣٣، ٣٤- غير موجودين في بقية المصادر.
 ٣٥- في بقية المصادر «... ثاني أبي بكر...»
 وفيها عدا المختصر والمنهج الأحمد «... الزاهد».
 ٣٦- في بقية المصادر «... سنّد الشريعة...»
 ٣٧- في بقية المصادر «... فقلت: مجاوباً...»
 ٣٩- في بقية المصادر عدا عقيدة المسلمين «ذو النورين».
 على أنه نائب فاعل لـ «دُعي» وأما نصبها فعلى أنها المفعول الثاني لـ «دُعي».
 ٤٠- بقية المصادر «... فقلت: مجاوباً...»
 ٤١- في المختصر والمنهج الأحمد «... وطئ الثرى...» وفيها وفي بقية المصادر «... بعد الثلاثة عند كلّ موحّد».
 ٤٣- ابن هند: هو معاوية بن أبي سفيان- رضي الله عنهم-، نسبه المصنف إلى أمه هند رضي الله عنها.
 وفي المختصر والمنهج الأحمد «... فليرغمن مغلدي».

- ٤٤ - ذاك الأمين المجتبي لكتابة الـ
 ٤٥ - فعلیهم وعلى الصحابة كلهم
 ٤٦ - إني لأرجو أن أفوز بحبهم
 ٤٧ - ولعم سيدينا النبي مناقب
 ٤٨ - أعني أبا الفضل الذي استسقى به
 ٤٩ - ذاك الهمام أبـو الخلائف كلهم
 ٥٠ - صلى الإله عليه ما هبث صبا
 ٥١ - وأدام دولتهم علينا سرمدًا
 ٥٢ - قالوا: أبان الكلوداني الهدى
 سوحى المنزل ذو الثقى والشؤدد
 صلوات ربهم تروح وتغنيدي
 وبما اعتقدت من الشريعة في غدا
 لو عُددت لم تنحصر بتعدد
 عمر أو أن الجذب بين الشهد
 نسق المستظهر بن المقتدي
 وعلى بنيه السراكين السجد
 ما حن في الأشجار كل مغرد
 قلت: الذي فوق السماء مؤيدي

٧ - أدب أبي الخطاب وشعره:

قد ذكر كثير ممن ترجم لأبي الخطاب - رحمه الله - مشاركة في الأدب والشعر.

= وفي مجموعة الرد الوافر « فليرغمن كل معتدي » ولا يستقيم الوزن بزيادة « كل » .
 وهذا البيت والثلاثة بعده (٤٣ - ٤٦) لا وجود لها في المطبوع من المنتظم، لكنها ثابتة في بقية المصادر.

- ٤٧ - هذا البيت والأربعة بعده (٤٧ - ٥١) لم أجدها في غير المنتظم.
 ٤٩ - الخلائف: جمع خليفة، ويقصد بهم الخلفاء العباسيين.
 والمستظهر بن المقتدي: هو الخليفة العباسي: أحمد «المستظهر بأمر الله» بن عبد الله «المقتدي بأمر الله» ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٤٨٧ هـ وتوفي سنة ٥١٢ هـ، أي بعد وفاة أبي الخطاب بستين. وهذا يدل على أن أبا الخطاب قد نظم هذا المعتقد في أواخر حياته.
 انظر ترجمة المستظهر في سير أعلام النبلاء (١٩/٣٩٦-٤١٢) والأعلام (١/١٥٢).
 ٥٢ - في المختصر والمنهج الأحمد للهدى
 وفي بقية المصادر عدا المختصر رفع السماء

فقال السمعاني: «... وكان له شعر رقيق». وتابعه ابن الأثير وابن الجوزي^(١).

وقال العماد الأصفهاني: «... من أهل الأدب والظرافة»^(٢).
وقال الحموي: «... الفقيه الحنبلي الكثير العلم والأدب والكتابة، وله شعر جيد»^(٣).

وقال البعلي: «وله الشعر الحسن»^(٤).
وقال ابن الدمياطي: «وكانت له يد حسنة في الأدب ويقول الشعر اللطيف». وتابعه ابن رجب والعلمي^(٥).
ومما يدل على مشاركة أبي الخطاب رحمه الله في الأدب عمومًا وفي الشعر خصوصًا قراءته وروايته كتاب «الجليس والأنيس»^(٦) في الأدب على شيخه

(١) الأنساب (١٠/٤٦١) وانظر: الباب (٣/١٠٧) والملتزم (٩/١٩٠).

(٢) خريدة القصر (٣/١/٣٩).

(٣) معجم البلدان (٤/٤٧٧).

(٤) المطلع (ص ٤٥٣).

(٥) الذيل المستفاد (٢٢٦) وانظر: الذيل لابن رجب (١/١١٧)، والمنهج الأحمد للعلمي (٢/٢٣٤).

(٦) طبع منه جزآن باسم «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» يقعان في خمسة وخمسين مجلسًا.

دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد مرسي الخولي. الناشر: عالم الكتب، محمد أمين دمج. بيروت. لبنان.

وقد ذكر محققه في مقدمته (١/٧١) أنه يشتمل على مائة مجلس ومن الجدير بالذكر أنني لم أجد ذكرًا لأبي الخطاب فيما أورده محققه من أسانيد بعض نسخه (١/١٤٨-١٥٣).

ومع أن رواية أبي الخطاب قد تكون فيما فقد سنده منها أو في غيرها لكن ذلك يدل على أن أبا الخطاب لم يتفرد بروايته عن شيخه أبي على الجازري عن مؤلفه المعافى بن زكريّا كما هو ظاهر حكاية ابن رجب لذلك في الذيل (١/١١٧).

ولعل الذي تفرد به هو شيخه الجازري عن مؤلفه المعافى بن زكريّا النهرواني. والله أعلم.

أبي علي الجازري^(١) عن مؤلفه المعافي بن زكريّا النهرواني^(٢).
وما أورده له مترجموه من قصائد وأبيات شعرية في أغراض متنوعة من نظم
العلوم وقول الحكمة والوعظ والظرافة، بل قد ينزل أحياناً إلى ذكر الهوى
والمحبين رحمه الله.

ومن شعره:

١ - قصيدته في بيان معتقده المتقدمة وتقع في (٥٢ بيتاً)^(٣) وهي منظومة يدل
جودة نظمها وبراعة مطلعها على إحساس شاعر مطبوع حيث يقول في
مطلعها:

دع عنك تذكّار الخليط المنجد والشوق نحو الأنسات الخرد
والنوح في أطلال سعدى إنّما تذكّار سعدى شغل من لم يسعد
٢ - ما أورده ابن الجوزي عنه في المنتظم في دفاعه عن أصحاب الإمام أحمد
نصرة للحق لا تعصّباً حيث يقول:

ومذ كنت من أصحاب أحمد لم أزل أناضل عن أعراضهم وأحامي
وما صدّني عن نصره الحق مطمع ولا كنت زنديقاً حليف خصام
ولا خير في دنيا تنال بذلة ولا في حياة أولعت بسقام
ومن جانب الأطباع عزّ وإنما (مذلاته تطلّبه للحطام)^(٤)

(١) انظر ترجمته (ص ٤٩/١).

(٢) هو أبو الفرج المعافي بن زكريّا بن يحيى النهرواني الجريري - نسبة إلى ابن جرير الطبري لتفقهه على
مذهبه وانتصاره له - وكان عالم عصره في الفقه والأدب وغيرهما.
كان مولده سنة ٣٠٣ ووفاته سنة ٣٩٠ هـ وكلاهما بالنهروان.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٥٤٤ - ٥٤٧) ومعجم المؤلفين (٢/٣٠٢).

(٣) تقدمت (ص ٣٤/١ وما بعدها).

(٤) المنتظم (٩/١٩٣) وورد شطر البيت الأخير منه هكذا (مذلاته في تطلّبه لحطام) ولا يستقيم الوزن
به هكذا.

٣- ومن ذلك قصيدته في معاتبته نفسه التي رواها تلميذه الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلامِيّ^(١) وقال: إنه بكى حين أنشدناها حتى حنَّ. وأولها:

يــــا نفسي ليس بليّتي إلّاكِ لولاكِ كنتُ مهذَّبًا لولاكِ

وذكر البعلي أنها تقع في خمسة وعشرين بيتًا^(٢) ولم يذكر منها سوى هذا البيت ولم أظفر لها بمصدر آخر ذكر بقيتها.
٤- وقوله

لئن جـار الزمان عليّ حتى رماني منه من ضنكٍ وضيق
فإنّي قد حمدت له صروفًا عرفت بها عدوّي من صديقي^(٣)
٥- وقوله

وقرّبتني حتى تملكتُ مهجتي وصرت حجابًا بين قلبي والعدل
وأضمرت الهوى في جـــــوانحي وأجريت دمعي بين سكبٍ ومنهل^(٤)
٦- ومن شعره الظريف ما رواه العماد الأصفهاني بإسناده إلى أبي الخطاب في رؤيته بومة كانت تأوي «إلى القبة الخضراء»^(٥) فأنس بها وقال:

(١) انظر ترجمته الآية (١/ ٥٤).

(٢) المطلع (ص ٤٥٣).

(٣) انظر: خريدة القصر (٣/ ٤٤١) والنجوم الزاهرة (٥/ ٢١٢).

(٤) انظرها ضمن ستة أبيات في خريدة القصر (٣/ ٤٣).

(٥) القبة الخضراء: قبة عظيمة خضراء اللون كانت فوق (قصر الذهب) قصر أبي جعفر المنصور، ويجوار القصر جامع المنصور الذي كان أبو الخطاب يلازمه وقت التفقه كما قاله العماد الأصفهاني.

وانظر: وصف تلك القبة والقصر والجامع وما آل إليه الحال من عمار إلى خراب فزوال بعد ذلك في حاشية الأثري على خريدة القصر (٣/ ١- ٤٥- ٤٦).

يا بومة «القبّة الخضراء» قد أنست
ويا مثيرة أشواقِي برنّتها
زهدي في زخرف الدنيا فأسكنك الـ
وقد هويتك من بين الطيور فمن
روحي بروحك إذ يستتبع البوم
حاشاك ما بك تشويه ولا شوم
زهّد الخراب فمن يذمك مذموم
يلسومني بعد هذا السوم لوم (١)

ولا أدري فقد تكون هذه الأبيات هي الفريدة في مدح البوم والاستثناس بها، ولكنّها ظرافة أبي الخطاب - رحمه الله - ولعلّ ثورة الوجد من مجاور أطلال المجد كانت وراء إنشاد هذه الأبيات حيث أصبحت قصور المجد خراباً ترتادها البوم، وفي ذلك عبرة وأيّ عبرة.

ولأبي الخطاب - رحمه الله - غير هذا مما يطول ذكره ويستغنى عنه بما ذكرته وخاصة ما يتعلّق بذكر الهوى وهجران المحبين، فإنه وإن كان فيه أكبر شاهد لظرافة أبي الخطاب وأدبه إلا أن مكانه كتب الأدب، ولا ينبغي ذكره هنا إلا بعد نقد وتوجيه ما يصح منه لئلاّ يساء فهمه. ومن أراد فليراجعه في محله (٢).

٨ - شيوخه:

تلقّى أبو الخطاب علومه في الحديث والفقه واللغة وغيرها عن كثير من أكابر علماء عصره، نكتفي بذكر من اشتهر أخذه عنهم مرتبين على سني وفياتهم مع نبذة مختصرة للتعريف بهم فمنهم:

١ - أبو عبد الله الويّ: وهو الحسين بن محمد بن عبد الواحد الويّ - بفتح الواو بعدها نون مشدّدة مكسورة - البغدادي، كان إماماً في الفرائض،

(١) خريدة القصر (٣/ ١/ ٤٥).

(٢) انظر أمثله في خريدة القصر (٣/ ١/ ٤١ - ٤٧) وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١١٧ - ١٢٠).

وله فيها تصانيف ، وعليه قرأ أبو الخطاب علم الفرائض وقد توفي سنة ٤٥٠ هـ وبعضهم أرّخ وفاته في التي بعدها^(١).

٢- أبو طالب العُشاري : وهو محمد بن علي بن الفتح العُشاري - بضم العين المهملة بعدها شين معجمة مخففة - وهو من أوائل شيوخ أبي الخطاب الذين سمع منهم الحديث ، قال الخطيب : كتبت عنه « وكان ثقة دينا صالحا »^(٢) وتعقبه الذهبي بقوله : « ليس بحجة » وقال : شيخ صدوق معروف لكن أدخلوا عليه أشياء فحدّث بسلامة باطن منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء ، ومنها عقيدة الشافعي^(٣).

وقد كان مولده سنة ٣٦٦ هـ ووفاته في جمادى الآخرة سنة ٤٥١ هـ^(٤).

٣- أبو علي الجازري : وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن بن علي ابن بكران ، أبو علي ، المعروف بالجازري سكن بغداد وحدّث بها ، قال الخطيب : كتبت عنه وكان صدوقا وسألته عن مولده فقال في ربيع الأول سنة ٣٧٤ هـ . ومات في شهر ربيع الأول من سنة ٤٥٢ هـ . اهـ^(٥).

(١) انظر ترجمته في : اللباب (٣/٣٧٥) والبداية والنهاية (١٢/٧٩ ، ٨٥) وسير أعلام النبلاء (٩٩/١٨٠ - ١٠٠).

وانظر من مصادر ترجمة أبي الخطاب (المنتظم ، والبداية ، والذيل والمنهج) في ذكره من شيوخه .
(٢) تاريخ بغداد (٣/١٠٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٦٥٦ ، ٦٥٧).

(٤) انظر مع ما تقدم ترجمته في اللباب (٢/٣٤١) وطبقات الخنابلة (٢/١٩١ - ١٩٢) وسير أعلام النبلاء (١٨/٤٨ - ٥٠).

ومن مصادر ترجمة أبي الخطاب (الأنساب والمنتظم ومعجم البلدان وغيرها) في ذكره من شيوخه .

(٥) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٢/٢٥٦) وانظر : المنتظم (٨/٢١٧ - ٢١٨) واللباب (١/٢٥١).

وانظر : من مصادر ترجمة أبي الخطاب (الأنساب ، وسير أعلام النبلاء والذيل لابن رجب) في ذكره من شيوخه .

وقد روى عنه أبو الخطاب كتاب «الجلس والأنيس» لمؤلفه المعافى ابن زكريّا - كما تقدّم في مبحث أدب أبي الخطاب^(١).

٤ - أبو محمد الجوهري: وهو الحسن بن علي بن محمد بن الحسن بن عبد الله الجوهري، كان ثقة أميناً مسنداً محدّثاً مشهوراً، سمع منه أبو الخطاب وخلق كثير، وكان مولده سنة ٣٦٣ هـ ووفاته سنة ٤٥٤ هـ^(٢).

٥ - أبو علي الحسن بن غالب بن علي المقرئ البغدادي المعروف بابن المبارك. قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان له سمعة وهيبة وظاهر وصلاح، وكان يقرئ القرآن بحروف خرق بها الإجماع وادّعى فيها رواية عن بعض الأئمة المتقدمين وجعل لها أسانيد باطلة مستحيلة فأنكر عليه أهل العلم ذلك إلى أن استتيب منها... «وقد كان مولده سنة ٣٦٦ هـ / ووفاته العاشر من رمضان سنة ٤٥٨ هـ^(٣).

٦ - القاضي أبو يعلى الكبير: إمام الحنابلة في زمانه وشيخ أبي الخطاب الذي كان له من التأثير في حياته العلمية ما ليس لغيره وكان لا يذكره إلا بلقب «شيخنا» كان مولده سنة ٣٨٠ هـ ووفاته في التاسع عشر من رمضان سنة ٤٥٨ هـ.

وقد تكرّر ذكره في الانتصار^(٤).

(١) (ص ١٤٩/١).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٧/ ٣٩٣) والمنتظم (٨/ ٢٢٧) وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٨-٧١).

ومصادر ترجمة أبي الخطاب فقد ورد ذكره من شيوخه في أكثرها.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٠) والمنتظم (٨/ ٢٤٢ - ٢٤٣) ولسان الميزان (٢/ ٢٤٣) ومن مصادر ترجمة أبي الخطاب الذيل المستفاد والذيل لابن رجب في ذكره من شيوخه وكذلك المنتظم (٧/ ٢٠٠).

(٤) انظر ترجمته في قسم التحقيق.

٧ - أبو جعفر محمد بن المُسْلِمَة : وهو أبو جعفر محمد بن أحمد بن عمر ابن الحسن المشهور (بابن المُسْلِمَة) - بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر اللام المخففة - كان مسند وقته كثير السماع ثقة نبيلاً صالحاً حدث عنه الكبار.

وكان مولده في ربيع الأول سنة ٣٧٥هـ ووفاته في تاسع جمادى الأولى سنة ٤٦٥هـ (١).

٨ - أبو الحسين بن المهتدي (٢) : وهو - فيما يظهر لي - أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله ، الخطيب العابد المحدث الحجّة مسند العراق وشيخ بني هاشم في زمانه وكان يعرف بـ (ابن الغريق) مولده في أول ذي القعدة سنة ٣٧٠هـ ووفاته في آخرها ٤٦٥هـ ودفنه في غرة ذي الحجة (٣).

(١) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١/٣٥٦ - ٣٥٧) والمنتظم (٨/٢٨٢) واللباب (٣/٢١١) وسير أعلام النبلاء (١٨/٢١٣ - ٢١٥).

ومن مصادر ترجمة أبي الخطاب (المنتظم والذيل المستفاد والذيل لابن رجب) في ذكره من شيوخه .
(٢) كذا في الذيل لابن رجب في تعداد شيوخ أبي الخطاب (١/١١٦) وقد ذهب الدكتور مفيد أبو عمشة في مقدمته للتمهيد (١/٤٣) أن المراد به : محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله أبو الحسن الهاشمي

وتابعه الزميلان سليمان العميري في مقدمته للطهارة من كتاب الانتصار (ص ٣٦) وعبد العزيز البعيمي في مقدمته للزكاة منه (ص ٣٧) وما اخترته هو الأقرب لأمر منها :
١ - اتفاق كنيته مع ما ذكره ابن رجب ، وذاك أبو الحسن (أي بدون الياء قبل النون) كما ذكروه وكما هو في أكثر مصادر ترجمته ومنها ما أحالوا عليها .

٢ - شهرة ما ذكرته على من ذكروه ، والأعلام يختصر التعريف بها حين تستهر .
٣ - أن العلماء كانوا يرحلون إليه لطلب علو الإسناد فحريّ بأبي الخطاب أن يكون من تلاميذه وهو المقيم معه ببغداد . والله أعلم .

(٣) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣/١٠٨ - ١٠٩) والمنتظم (٨/٢٨٣) وسير أعلام النبلاء (١٨/٢٤١ - ٢٤٤).

٩ - أبو حامد الغزالي : محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي صاحب التصانيف المشهورة في الفقه وأصوله وغيرها وقد أخذ عنه الخطاب وابن عقيل لما قدم بغداد قاله ابن الجوزي^(١) . وكان مولده سنة ٤٥٠ هـ ووفاته سنة ٥٠٥ هـ .

١٠ - أبو الفضل ابن الكوفي : كذا ذكره ابن رجب في الذيل^(٢) ممن سمع منه أبو الخطاب ، ولم أظفر بها يبيّن المراد به .

٩ - تلاميذ أبي الخطاب :

في المبحث السابق رأينا أبا الخطاب تلميذاً بين يدي شيوخه وسنراه في هذا المبحث شيخاً وبين يديه تلاميذه فاستفاد وأفاد وحمل الأمانة وأداها . وإليك بعض من حفظتهم لنا كتب التراجم من تلاميذ أبي الخطاب مرتبين حسب تقدم وفياتهم مع التعريف بهم :

١ - أبو سعد : عبد الوهاب بن حمزة بن عمر الفقيه الحنبلي ، المعدّل تفقه على أبي الخطاب وأفتى وبرع في الفقه ، ومولده سنة ٤٥٧ هـ ، ووفاته ثالث شعبان سنة ٥١٥ هـ^(٣) .

(١) انظر : المنتظم (١٦٩/٩) وانظر ترجمته في : المنتظم (١٦٨/٩ - ١٧٠) وسير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٩ - ٣٤٦) ومعجم المؤلفين (٢٦٦/١١ - ٢٦٩) .

(٢) (١١٦/١) ويبدو لي أنه وقع فيه تصحيف وأن صوابه «أبو الفضل المالكي» وهو محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن عمرو بن البزار، انتهت إليه رئاسة الفتوى في مذهب مالك ببغداد وكان مقرئاً محدثاً أصولياً ديناً أميناً مولده سنة ٣٧٢ هـ ووفاته في المحرم سنة ٤٥٢ هـ وعليه فيكون من قدماء شيوخ أبي الخطاب رحمه الله . والله أعلم .

انظر : ترجمته في تاريخ بغداد (٣٣٩/٢ - ٣٤٠) والمنتظم (٢١٨/٨) وسير أعلام النبلاء (٧٣/١٨ - ٧٥) .

(٣) انظر ترجمته في : المنتظم (٢٢٩/٩) وذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٣٣١/١ - ٣٣٣) وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١٧٢/١) .

٢ - أبو الحسن : علي بن الحسن بن علي بن أحمد الثعلبي (الدولعي) (١)
الواعظ ، تفقه على أبي الخطاب وسمع منه الحديث وكانت وفاته ليلة
الجمعة خامس شوال سنة ٥٢٦هـ (٢).

٣ - أبو بكر: أحمد بن محمد بن أحمد الدينوري البغدادى الحنبلي تفقه على أبي
الخطاب وبرع في الفقه وأفتى ودرّس وناظر وصنّف كتابه «التحقيق في
مسائل التعليق» وكان أحد أئمة المذهب وأعيانه وكانت وفاته في غرة
جمادى الأولى سنة ٥٣٢هـ (٣).

٤ - ابنه أبو جعفر: محمد بن محفوظ ، كان مولده سنة ٥٠٠هـ ووفاته في
السابع عشر أو الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٣٣هـ ، وتقدم في
مبحث أسرته (٤).

٥ - ابنه أبو الفرج: أحمد بن محفوظ ، قيل إنه سمع من أبيه وأنه هو المتوفى
سنة ٥٣٣هـ كما تقدم في مبحث أسرته (٥).

٦ - أبو الفتح: عبد الله بن هبة الله بن أحمد بن محمد السامري الفقيه الحنبلي ،
تفقه على أبي الخطاب كان مولده سنة ٤٨٥هـ ووفاته ثالث عشر من
المحرم سنة ٥٤٥هـ (٦).

-
- (١) كذا في الذيل لابن النجار، وفي بقية مصادر ترجمته الآتية «الدواحي» .
(٢) انظر: ترجمته في: الذيل لابن النجار (٣/٣٠٢ - ٣٠٣) والذيل لابن رجب (١/١٧٨) والمنهج
الأحمد (٢/٢٧٦) وشذرات الذهب (٤/٧٩) .
(٣) انظر ترجمته في: المنتظم (١٠/٧٣) والبداية والنهاية (١٢/٢١٣) والذيل لابن رجب (١/١٩٠ -
١٩١) وشذرات الذهب (٤/٩٨ - ٩٩) .
(٤) أي (ص ٢٤/١) .
(٥) أي (ص ٢٤/١) وانظر التكملة للمنذري (١/٧٥) .
(٦) انظر: ترجمته في: الذيل لابن رجب (١/٢١٩) والمنهج الأحمد (٢/٣٠٤) وشذرات الذهب
(٤/١٤٣) .

٧- أبو محمد: عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد الحلواني الفقيه الحنبلي، تفقه على أبيه وأبي الخطاب وبرع في الفقه وأصوله وصنف فيهما وفي التفسير، وكان مولده سنة ٤٩٠هـ ووفاته نهاية ربيع الأول سنة ٥٤٦هـ (١).

٨- أبو علي بن شاتيل: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن نجا الأزجي الحنبلي تفقه على أبي الخطاب وولي القضاء وكانت وفاته سابع عشر شعبان سنة ٥٤٨هـ (٢).

٩- أبو المعمر: المبارك بن أحمد بن عبد العزيز بن الحسن الخزرجي الأنصاري المحدث الحافظ، كان سريع القراءة معتنياً بالرواية وكان مولده سنة ٤٧٥هـ ووفاته في رمضان سنة ٥٤٩هـ (٣).

١٠- أبو الفضل: محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر البغدادي السلمي - بفتح السين المهملة وتخفيف اللام - الشافعي ثم الحنبلي الحافظ الأديب اللغوي روى عن أبي الخطاب وكثير من محدثي عصره، وكان مولده سنة ٤٦٧هـ ووفاته ثامن عشر من شعبان سنة ٥٥٠هـ (٤).

(١) انظر ترجمته في: المنتظم (١٠/١٤٦) والذيل لابن رجب (١/٢٢١) والمنهج الأحمد (٢/٣٠٥ - ٣٠٦) وشذرات الذهب (٤/١٤٤).

(٢) انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب (١/٢٢٣ - ٢٢٤) والمنهج الأحمد (٢/٢٠٩) وشذرات الذهب (٤/١٤٧).

(٣) انظر: المنتظم (١٠/١٦٠) ومشیخة ابن الجوزي (١٧٣ - ١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢٦٠) وشذرات الذهب (٤/٢٧، ١٥٤) ومعجم المؤلفين (٨/١٧٠).

ومن مصادر ترجمة أبي الخطاب (خریفة القصر وسیر أعلام النبلاء) في ذكره من تلاميذه.
(٤) انظر: المنتظم (٩/١٩٠، ١٠/١٦٢ - ١٦٣) وسير أعلام النبلاء (١٩/٣٤٨، ٢٠/٢٦٥ - ٢٧١) والذيل لابن رجب (١/١١٧، ٢٢٥ - ٢٢٩) واللباب (٢/١٦١).

١١ - أبو بكر: محمد بن خذاذاذ بن سلامة بن خذاذاذ العراقي المأموني
المباردي - بفتح الميم والموحدة وكسر الراء - الحدّاد الحنبلي كان فقيهاً
مناظراً أصولياً أديباً، تفقه على أبي الخطاب وعلّق عنه مسائل الخلاف
كان وفاته مستهل جمادى الآخرة سنة ٥٥٢ هـ (١).

١٢ - أبو العباس: أحمد بن مهلهل بن عبد الله بن أحمد البرداني - بإسكان
الراء - الأزجي المقرئ الزاهد الضرير، قرأ طرفاً صالحاً من الفقه على أبي
الخطاب ثم على أبي بكر الدّينوري، وكانت وفاته غرة جمادى الأولى سنة
٥٥٤ هـ (٢).

١٣ - أبو القاسم: أحمد بن معالي - ويسمّى عبد الله أيضاً (٣) - ابن بركة
الحربي، الفقيه الواعظ، المعروف بابن ناجية، تفقّه على أبي الخطاب
وبرع في الفقه والنظر وانتقل إلى مذهب الشافعي ثم عاد حنبلياً، وروى
السمعاني عنه قوله «أنا اليوم متبع للدليل ما أقلّد أحداً» (٤) وكانت وفاته
في الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ٥٥٤ هـ وله تسع وسبعون سنة (٥)

(١) انظر ترجمته في: اللباب (٣/ ١٥٩ - المبردي) والذيل لابن رجب (١/ ٢٣١ - ٢٣٢) وشذرات
الذهب (٤/ ١٦٤).

وخذاذاذ: بقاء وذال معجمتين ثم ألف فداًل مهملة فألف ثانية فذاًل معجمة.
وقيّده ابن نقطة بأنه «بداًل مهملة بين ذالين معجمتين» ولعله ترك ذكر الألفين لعدم الاشتباه أو
لتولدهما عن حركة الفتحة بعد إشباعها (راجع الذيل والشذرات).

(٢) انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧) والمنهج الأحمد (٢/ ٣١٦ - ١٣١٧)
وشذرات الذهب (٤/ ١٧٠ - ١٧١). ووقع اسم جده في المنهج والشذرات (عبد الله) مصغراً.
(٣) كذا في الذيل والمنهج والشذرات والظاهر أنه اسم آخر لأبيه (معالي) وفي السير «أحمد بن أبي المعالي
عبد الله» أي كنية لأبيه ثم اسمه.

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣١٥).

(٥) انظر ترجمته في: المنتظم (١٠/ ١٩٠) وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣١٥) والبداية والنهاية
(١٢/ ٢٤٠) والذيل لابن رجب (١/ ٢٣٢ - ٢٣٣) والمنهج الأحمد (٢/ ٣١٦) وشذرات الذهب
(٤/ ١٧٠).

١٤ - أبو حكيم: إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني الرزاز الحنبلي، سمع الحديث من أبي الخطاب وتفقه على أبي سعد بن حمزة^(١) تلميذ أبي الخطاب، وبرع في المذهب والخلاف والفرائض وأفتى وناظر وصنف ومن ذلك شرحه الهداية لأبي الخطاب وصل فيها إلى تسع مجلدات ولم يكمله، وكان مولده سنة ٤٨٠ هـ ووفاته في ثالث عشر جمادى الآخرة سنة ٥٥٦ هـ رحمه الله^(٢).

١٥ - أبو المعمر: عبد الله بن سعد بن الهاطر البغدادي الأزجي العطار الوزان الإمام في القراءة، كان اسمه خزيفة - بالخاء المعجمة والزاي^(٣) - تفقه على أبي الخطاب وكان مولده سنة ٤٨٠ هـ ووفاته في ثامن عشر من رجب سنة ٥٦٠ هـ^(٤).

١٦ - أبو محمد: عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله بن جنكي دوست الجيلي^(٥) البغدادي الزاهد الواعظ الفقيه الحنبلي تفقه على أبي سعد المخرمي وأبي الخطاب وغيرهما، ودرّس ووعظ وأفتى وصنف واشتهر بكثرة كراماته، وغالى بعضهم في ذكرها فنسب إليه ما لا يليق به ولا

(١) تقدم (١/٥٢).

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم (١٠/ ٢٠١) وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٩٦) والذيل لابن رجب (١/ ٢٣٩ - ٢٤١).

(٣) كذا ضبطه ابن نقطة كما في تبصير المتنبه (١/ ٤٢١) وقد تصحف في كثير من مصادره إلى «حذيفة» بالخاء المهملة والذال المعجمة وفي بعضها «خزيفة» بالخاء المعجمة والراء.

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٣٨ - ٤٣٩) والذيل لابن رجب (١/ ٢٨٩ - ٢٩٠) وشذرات الذهب (٤/ ١٨٩).

(٥) نسبة إلى «جيل» بلاد متفرقة وراء طبرستان يقال لها «كيل وكيلان» فعربت ونسب إليها «جيلي»، و«جیلانی».

يصح عنه ، وكان مولده سنة ٤٧١ هـ ووفاته في ثامن أو تاسع أو عاشر ربيع الآخر سنة ٥٦١ هـ^(١).

١٧ - أبو طالب : المبارك بن علي بن محمد بن علي بن خضير البغدادي الصيرفي البزاز، كان محدثاً صدوقاً كثير السماع ، مولده سنة ٤٨٣ هـ ووفاته ثالث عشر ذي الحجة سنة ٥٦٢ هـ^(٢).

١٨ - أبو الحسن ، سعد الله بن نصر بن سعيد المعروف بـ (ابن الدجاجي) وبـ (ابن الحيواني) الفقيه الحنبلي الواعظ المقرئ الصوفي الأديب ، سمع من أبي الخطاب وتفقه عليه وبرع في الفقه . وقال ابن رجب : روي عنه كتاب الهداية وقصيدته في السنة وغيرها وكان مولده سنة ٤٨٢ هـ ووفاته في الثاني عشر من شعبان سنة ٥٦٤ هـ^(٣).

١٩ - أبو عمرو، عثمان بن محمد بن أحمد بن محمد النجار، سمع من أبي الخطاب وغيره، وحديث باليسير وكانت وفاته ثامن عشر من المحرم سنة ٥٦٥ هـ^(٤).

٢٠ - أبو عبد الله ، محمد بن خمارتكين بن عبد الله التبريزي ، تفقه على مذهب الشافعي ، وسمع الحديث من أبي الخطاب والمبارك الغسال

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/٤٣٩ - ٤٥١) والذيل لابن رجب (١/٢٩٠ - ٣١٠) وشذرات الذهب (٤/١٩٨ - ٢٠٢) والأعلام (٤/١٧١) وفي ذكر نسبه اختلاف والمعتمد هنا من الذيل لابن رجب.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/٤٨٧ - ٤٨٩)، وشذرات الذهب (٤/٢٠٦) ومن مصادر ترجمة أبي الخطاب (الأنساب والسير والذيل لابن رجب) في ذكره من تلاميذه.

(٣) انظر ترجمته في: المنتظم (١٠/٢٢٨) والذيل لابن رجب (١/٣٠٢ - ٣٠٥) والبداية والنهاية (١٢/٢٥٨ - ٢٥٩) وشذرات الذهب (٤/٢١٢ - ٢١٣).

وأرخ مولده في المنتظم والبداية بسنة ثمانين وأربعمائة (٤٨٠ هـ).
(٤) انظر ترجمته في: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢/٢٢٥ - ٢٢٦).

(تلميذ أبي الخطاب) وغيرهما .

وكانت وفاته سنة ٥٦٦ هـ أو بعدها بسنة ، وقد نيّف على الثمانين^(١) .

٢١ - أبو منصور، جعفر بن عبد الله بن (قاضي القضاة أبي عبد الله) محمد ابن علي بن محمد الدّامغاني البغدادي الحنفي ، سمع الحديث الكثير من أبي الخطاب وغيره ، وكان صدوقا مكثرا ، وكان مولده سنة ٤٩٠ هـ . ووفاته في جمادى الآخرة سنة ٥٦٨ هـ^(٢) .

٢٢ - أبو حفص ، عمر بن هديّة (بفتح أوله وكسر الدال المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة) ابن سلامة ، الفقيه الصواف السمسار البزاز، روى عن أبي الخطاب ، ووثقه ابن الجوزي وكان مولده سنة ٤٨٢ هـ ووفاته في السادس عشر من ربيع الآخر سنة ٥٧١ هـ^(٣) .

٢٣ - محمد بن الحسن بن علي بن هلال بن همصا بن نافع العجلي ، سمع من أبي الخطاب وغيره وكان مولده سنة ٤٩٢ هـ ووفاته سنة ٥٧١ هـ^(٤) .

٢٤ - أبو عبد الله ، مسلم بن ثابت بن زيد بن القاسم بن أحمد النخاس - بالخاء المعجمة - البزاز البغدادي الفقيه الحنبلي المعروف بـ «ابن جوالق» -

(١) انظر ترجمته في : المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديلمي للذهبي (ص ٢٦) .

(٢) انظر ترجمته في : المختصر المحتاج إليه (ص ١٥٥) وسير أعلام النبلاء (٢٠ / ٤٩٤ - ٤٩٥) والجواهر المضوية (١٥ / ٢ - ١٦) .

(٣) انظر ترجمته في : مشيخة ابن الجوزي (ص ١٨١ - ١٨٢) والمختصر المحتاج إليه (ص ٢٩٤) وفيه ذكره من تلاميذ أبي الخطاب كما في ترجمة أبي الخطاب في سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٤٩) .
وانظر لضبط اسم أبيه : تبصير المتنبه (٤ / ١٤٥٠) لكن وقع اسمه فيها «عمرو» بزيادة الواو في آخره ، ووفاته سنة ٥٧٧ هـ وكل ذلك في بعض نسخه كما نبّه عليه محققه ، وبعضها على الصواب كما هنا .

(٤) انظر ترجمته في : المختصر المحتاج إليه (ص ٢٠) .

بضم الجيم - تفقه على أبي الخطاب وناظر وكان صحيح السماع مولده سنة ٤٩٢ هـ ووفاته في عشرين ذي الحجة سنة ٥٧٢ هـ^(١).

٢٥ - أبو الفتح، أحمد بن أبي الوفاء عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الصمد ابن محمد بن الصائغ البغدادي الفقيه الحنبلي، نزيل حرّان ومفتيها والمدرّس بها حتى وفاته فيها، لزم أبا الخطاب وخدمه حتى كان يعرف بـ غلام أبي الخطاب، تفقّه عليه وسمع منه وروى عنه وكان مولده ببغداد سنة ٤٩٠ هـ وقيل سنة ٤٧٠ هـ ووفاته سنة ٥٧٥ هـ أو في التي بعدها^(٢).

٢٦ - أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني السلفي^(٣) الإمام المحدث المسند الحافظ المعمّر، روى عن أبي الخطاب وأثنى عليه ووثقه^(٤) واختلف في تاريخ ميلاده واختار الذهبي أنه في سنة ٤٧٤ هـ أو في التي بعدها وتوفي في ربيع الآخر سنة ٥٧٦ هـ وقد جاوز المائة رحمه الله^(٥).

(١) انظر: المختصر المحتاج إليه (ص ٣٦٠) وذيل طبقات الحنابلة (١/٣٣٧) وشذرات الذهب (٤/٢٤٤) وتبصير المنتبه (٤/١٤٣٤).

(٢) انظر: ترجمته في: المختصر المحتاج إليه (ص ١٣٠) والذيل لابن رجب (١/٣٤٧-٣٤٨) وشذرات الذهب (٤/٢٤٩).

(٣) بكسر السين المهملة وفتح اللام، نسبة إلى جده الملقب «سلفه» (مصادر ترجمته).

(٤) كما تقدم (ص ١١).

(٥) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/١٠٥-١٠٧) وسير أعلام النبلاء (١٩/٣٤٨، ٣٤٩) ترجمة

شيخه أبي الخطاب، وترجمته ٢١/٥-٣٩ وفيها قصيدة له طويلة في مدح أهل الحديث وبيان معتقده) وشذرات الذهب (٤/٢٥٥).

٢٧ - أبو الفضل ، وفاء بن أسعد بن النفيس بن البهي ، التركي الأصل
البغدادي الحنابلي، سمع من أبي الخطاب وغيره وكان شيخاً صالحاً مولده
سنة ٥٠٠ هـ ووفاته في ربيع الآخر سنة ٥٧٨ هـ (١).

٢٨ - أبو المحاسن : هبة الله بن نصر بن الحسين بن حامد الحرّاني الحنبلي ،
تفقه ببغداد ، وقرأ على ابن الزاغواني وأبي الخطاب وغيرهما وكانت وفاته
في حدود سنة ٥٨٠ هـ (٢).

٢٩ - أبو الفتح ابن شاتيل ، عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن نجا بن شاتيل
البغدادي الدبّاس ، المسند المعمر ، سمع من أبي الخطاب وروى عنه
ومولده سنة ٤٩١ هـ ووفاته في العشرين من رجب سنة ٥٨١ هـ (٣).

٣٠ - أبو الفرج ابن كليب : عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن صدقة
ابن الخضر بن كليب ، الحرّاني الأصل ، البغدادي المولد والدار والوفاة ،
الحنبلي التاجر ، طلب الحديث مبكراً ، وعمر فأنتهى إليه علو الإسناد في
عصره ، وقد روى عن أبي الخطاب بالإجازة ، كان مولده في صفر سنة
٥٠٠ هـ ووفاته في السابع والعشرين من ربيع الأول سنة ٥٩٦ هـ (٤).

(١) انظر ترجمته في : مشيخة النّعال (٥٩ - ٦٠) والمختصر المحتاج إليه (ص ٣٧٠ - ٣٧١) والعبر
(٧٧/٣).

(٢) انظر : إيضاح المكنون (٥١٦/٢) وهديّة العارفين (٥٠٦/٢) ، وترجمة والده نصر بن الحسين في
الذيل لابن رجب (٢٠٧/١) والمنهج الأحمد (٢٧١/٢).

(٣) انظر ترجمته في : الذيل لابن النجار (٦٦/٢ - ٦٨) والمختصر المحتاج إليه (٢٢٩ - ٢٣٠) وسير
أعلام النبلاء (١١٧/٢١ - ١١٨) ومشيخة ابن الجوزي (١٨٢ - ١٨٣) وفيه ذكره من تلاميذ أبي
الخطاب كما في ترجمة أبي الخطاب في الذيل لابن رجب (١١٧/١).

(٤) انظر ترجمته في : الذيل لابن النجار (١٦٦/١ - ١٧٢) والتكملة للمنزدي (٣٤٨ - ٣٤٩)
وسير أعلام النبلاء (٢٥٨/٢١ - ٢٦٠) وترجمة أبي الخطاب (٣٥٠/١٩).

٣١- أبو الكرم، المبارك بن مسعود بن عبد الملك بن خميس البغدادي الغسال، روى عن أبي الخطاب. ولم أظفر له بترجمة^(١).

٣٢- أبو بكر: محمد بن محمد بن عنقش. روى عن أبي الخطاب^(٢) ولم أجد له ترجمة.

١٠- آثاره العلمية:

درّس أبو الخطاب وأفتى، وصنّف فانتفع الناس بعلمه حيّاً وميتاً. قال فيه ابن رجب رحمه الله: «صنّف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف، وانتفع الناس بها بحسن قصده»^(٣). وهذه الآثار العلمية منها المطبوع ومنها المخطوط، وإليك بيان ما وصل إلينا خبره منها:

١- التمهيد في أصول الفقه: مطبوع في أربع مجلدات^(٤) وهو كتاب جليل شامل لأبواب مسائل أصول الفقه، وهو أشبه بكتاب العدة لشيخه أبي يعلى، وطريقته في عرض مسائله أشبه بطريقته في كتابه - الانتصار -

(١) انظر من ترجمة أبي الخطاب في (الأنساب، وخريدة القصر، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد) وسير أعلام النبلاء في ذكره من تلاميذه وله ذكر في: تبصير المتنبه (٣/ ١٠٠٨) وتاج العروس (٨/ ٤٦٦) غسل).

وتقدم في ترجمة محمد بن خمارتكين (ص ٥٥) أنه سمع الحديث من أبي الخطاب والمبارك الغسال، كما في المختصر المحتاج إليه (ص ٢٦).

(٢) كما في ترجمة محمد بن محمد بن هارون المعروف (بابن الكال) المتوفى سنة ٥٩٧ هـ في إسناده حديثه. انظر: الجامع المختصر لابن الساعي (٩/ ٧٢-٧٣) والمختصر المحتاج إليه (ص ٧٠) وكذلك طبعة المجمع العلمي العراقي له (١/ ١٢٤ - وحاشيته).

(٣) الذيل لابن رجب (١/ ١١٦).

(٤) بتحقيق الدكتورين الفاضلين: مفيد محمد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم. ونشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

حيث يذكر في رأس المسألة رأيه ورأي مخالفه ويستدل لكل ويناقش ويرجح .

٢ - الهداية في الفقه : طبع في جزئين^(١) وهو كتاب مختصر في المذهب شامل لمسائل أبواب الفقه ، يذكر فيه المسألة والروايات فيها عن الإمام أحمد فتارة يرسلها وتارة يبين اختياره فيها^(٢) .

ولعلماء الحنابلة اهتمام بهذا فمنهم من شرحه ومنهم من اختصره .

ومن شروحه :

أ - تلميذ المصنف أبو حكيم ، إبراهيم بن دينار النهرواني . كتب منه تسع مجلدات ومات ولم يكمله قاله ابن رجب^(٣) .

ب - القاضي وجيه الدين أبو المعالي ، أسعد (ويسمى محمدًا) بن المنجّ ابن بركات المؤمل التَّنُوخي المعري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، وسماه «النهاية في شرح الهداية» قال ابن رجب في بضعة عشر مجلدًا^(٤) .

ج - محب الدين أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِي المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

ذكر شرحه الذهبي وابن رجب ولم يذكر عدد أجزائه^(٥) .

(١) في مطابع القصيم بتحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري والشيخ صالح السليمان العمري ، وراجعته : الأستاذ ناصر السليمان العمري .

(٢) وانظر : المدخل لابن بدران (ص ٤٣٢) .

(٣) ذيل الطبقات (١/ ٢٤٠) وكذلك المنهج الأحمد (٢/ ٣٢٣) ، وشذرات الذهب (٤/ ١٧٦) .

(٤) ذيل الطبقات (٢/ ٤٩) وكذلك العبر (٣/ ١٤١) وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٣٧) وقال في عدة مجلدات (وكشف الظنون) ٢/ ٢٠٣١ وقال بلغ نصفه إلى عشر مجلدات ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٤٩) وسماه : الكفاية في شرح الهداية .

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٩٣) وذيل الطبقات (٢/ ١١١) .

د- فخر الدين ابن أبي القاسم، محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر ابن علي بن عبد الله ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٦٢٢ هـ ذكره ابن رجب وقال: لم يتمه (١).

هـ- مجد الدين أبو البركات ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر الحراني المتوفى سنة ٦٥٢ هـ، وهو ابن أخ الذي قبله، وجد شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام واسم شرحه «منتهى الغاية في شرح الهداية» بيّض منه أربع مجلدات كبار إلى الحج والباقي لم يبيّضه قاله ابن رجب (٢).

ومن اختصرها:

أ- العلامة ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي صاحب المغني المتوفى سنة ٦٢٠ هـ في مجلد (٣).
ب- وأبو الفضل، تقي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله القطيعي الأصل البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ، وسماه «إدراك الغاية في اختصار الهداية» في مجلد لطيف ثم شرحه في أربع مجلدات قاله ابن رجب (٤).

(١) ذيل الطبقات (٢/١٥٣).

(٢) ذيل الطبقات (٢/٢٥٢) وكذلك شذرات الذهب (٥/٢٥٨)، والمدخل لابن بدران (ص ٤٣٢) ومعجم المؤلفين (٥/٢٢٧).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/١٦٨) وذيل الطبقات (٢/١٣٩) وشذرات الذهب (٥/٩١) وترجمة ابن بدران للموفق في مقدمة المغني (١/٨).

(٤) ذيل الطبقات (٢/٤٢٩) وكذلك شذرات الذهب (٦/١٢١)، وهدية العارفين (١/٦٣١) وسماه العناية في اختصار الهداية.

٣ - الانتصار في المسائل الكبار: وهو كتابنا هذا - ويسمى أيضًا الخلاف الكبير، وهو أجَلُّ كتب أبي الخطاب وأشهرها، وسيأتي الحديث عنه في فصل آت مستقل به إن شاء الله تعالى^(١).

٤ - رءوس المسائل، ويسمى أيضًا: الخلاف الصغير: ذكره ابن رجب وقال: «ونقل عن صاحب المحرر أبي البركات ابن تيمية أنه كان يشير إلى ما ذكره أبو الخطاب في رءوس المسائل هو ظاهر المذهب»^(٢).

وَمِنْ ذَكَرَهُ أَيْضًا البَعلِي والذَهبِي والعِلَيمِي والمرداوي وابن بدران والبغدادِي والزركلي وعمر رضا كَحَّالَة^(٣).

٥ - العبادات الخمس: وهو كتاب مختصر جدًا على مذهب الإمام أحمد يبحث في أحكام العبادات الخمس وهي: الطهارة، والصلاة، والزكاة والصوم، والحج.

ذَكَرَهُ ابن رَجَب والعِلَيمِي وابن مفلح والمرداوي والبغدادِي وغيرهم^(٤). وقد شرحه: أبو عبد الله، محمد بن أبي المكارم الفضل بن بختيار ابن أبي نصر اليعقوبي الحجَّة، المتوفى سنة ٦١٧ هـ^(٥).

(١) انظر: (ص ٦٩ وما بعدها).

(٢) ذيل الطبقات (١١٦/١) وقد حكاه شيخ الإسلام عن جده أبي البركات (١٨/١ - الإنصاف).

(٣) انظر: المطلع (ص ٤٥٣) وسير أعلام النبلاء (٣٤٩/١٩) والمنهج الأحمد (٢٣٤/٢) والإنصاف

(١٤/١) والمدخل (ص ٤١٩) وإيضاح المكنون (٥٤٧/١) وهدية العارفين (٦/٢) والأعلام

(١٧٨/٦) ومعجم المؤلفين (١٨٨/٨).

(٤) انظر: ذيل الطبقات (١١٦/١) والمنهج الأحمد (٢٣٤/٢)، والفروع (٢٩٧/١) والإنصاف

(١٤/١) وهدية العارفين (٦/٢).

(٥) انظر: ذيل الطبقات (١٢٣/٢) وشذرات الذهب (٧٧/٥)، ومعجم المؤلفين (١٢٨/١١).

وقد حُقِّق الشرح في رسالة للمهاجستير تحقيقاً لم يف بالغرض.

- ٦ - مناسك الحج : ذكره ابن رجب والعلمي^(١).
- ٧ - التهذيب في الفرائض : ذكره اليعلى وابن رجب والعلمي والبغدادى وغيرهم^(٢).
- ٨ - قصيدته في بيان معتقده وتقدمت في مبحث عقيدته ، وعدد أبياتها (٥٢ بيتاً)^(٣).
- وله أيضاً بعض القصائد والأبيات الشعرية التي تقدّمت نماذج لها في مبحث أدبه وشعره^(٤).
- ٩ - بعض الفتاوى : قال ابن رجب : وقفت على فتاوى أرسلت إلى أبي الخطاب - رحمه الله - من الرحبة ، فأفتى فيها في الشهر الذي توفي فيه في جمادى الآخرة سنة عشر وخمسمائة . وأفتى فيها ابن عقيل وابن الزافوني أيضاً . ثم ذكر بعضها مبيّناً ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه^(٥).
- ١٠ - وفاته رحمه الله :**
- توفي أبو الخطاب رحمه الله في بغداد في شهر جمادى الآخرة من سنة ٥١٠ هـ^(٦) عشر وخمسمائة ، عن ثمان وسبعين سنة .
- (١) ذيل الطبقات (١١٦/١) والمنهج الأحمد (٢/٢٣٤).
- (٢) انظر : المطلع (ص ٤٥٣) وذيل الطبقات (١١٦/١) والمنهج الأحمد (٢/٢٣٤) وللبغدادى إيضاح المكنون (١/٢٤١) وهدية العارفين (٢/٦).
- وله صورة بخط نسخ ممتاز في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٣٩ ميكروفيلم) عن نسخة من مكتبة «شستر بيتي» بأيرلندا الجنوبية تحت رقم (٣٧٧٨) وقد حقق هذا الكتاب وهو قيد الطبع والنشر الآن اعتماداً على النسخة المذكورة ونسخة أخرى تركية حصل عليها المحقق .
- (٣) انظر مبحث عقيدته (١/٣١ وما بعدها).
- (٤) انظر مبحث أدبه وشعره (١/٤٤).
- (٥) ذيل الطبقات (١٢٣/١ - ١٢٦) وتسمى بالفتاوى الرجيبات ، وقد ذكرها ابن رجب في القواعد (ص ٣٧) وابن اللحام في القواعد والفوائد الأصولية (ص ٤٤).
- (٦) وهذا بانفلاق المترجمين له إلا ما وقع في معجم البلدان للحموي (٤/٤٧٨) من أنه توفي سنة ٥١٥ هـ . ولعلّه سبق قلم أو خطأ مطبعي .

واختلف في تحديد يوم وفاته على أقوال متقاربة :

الأول : أنه في ليلة الخميس الرابع والعشرين من جمادى الآخرة ، قاله ابن الجوزي في المنتظم^(١).

الثاني : أنه في آخر يوم الأربعاء الثالث والعشرين منه وترك يوم الخميس وصلى عليه يوم الجمعة ، حكاه ابن رجب عن القاضي أبي بكر ابن عبد الباقي وابن شافع^(٢).

الثالث : أنه توفي سحر يوم الخميس ، ودفن يوم الجمعة قبل الصلاة الثالث والعشرين منه^(٣).

الرابع : أنه في الثالث عشر منه .

الخامس : أنه في الرابع عشر منه . حكى هذين القولين الأخيرين ابن الدمياطي في الذيل المستفاد^(٤) ولعلهما تصحفاً عن الثالث والعشرين والرابع والعشرين .

فيرجعان إلى القولين الأولين . واحتمال رجوع الثالث إليهما ليس ببعيد والقولان الأولان أشبه بقول واحد لقرب آخر يوم الأربعاء من ليلة الخميس فيكون ما حكاه ابن رجب هو القول الفصل المفصل في هذا . والله أعلم .

هذا وقد صلي عليه يوم الجمعة في جامع القصر ، وأمّ الناس عليه أبو الحسن بن الفاعوس الزاهد ، في جمع عظيم وجند كثير . وذكر ابن الجوزي أنه حمل بعد ذلك إلى جامع المنصور فصلي عليه أيضاً . ثم دفن إلى جانب أبي محمد التميمي في دكة أحمد بن حنبل ، ورحم الله الجميع^(٥).

(١) المنتظم (٩/١٩٣) .

(٢) ذيل الطبقات (١/١١٨) ومثله المنهج الأحمد (٢/٢٣٩) .

(٣) قاله ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ٢٣٥) وتابعه البلي في المطلع (ص ٤٥٤) .

(٤) انظره (ص ٢٢٨) .

(٥) انظر : ذيل الطبقات (١/١١٨) والمنتظم (٩/١٩٣) .

الفصل الأول

الدراسة عن المؤلف

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : اسم الكتاب .

المبحث الثاني : نسبة الكتاب لمؤلفه أبي الخطاب الكلوزاني .

المبحث الثالث : وصف النسخة الخطية .

المبحث الرابع : ناسخ المخطوطة وتاريخ نسخها .

المبحث الخامس : موضوع الكتاب .

المبحث السادس : أهمية الكتاب .

المبحث السابع : منهج المصنف فيه .

المبحث الثامن : موارد المصنف فيه .

المبحث التاسع : نقد كتاب الانتصار .

المبحث العاشر : عملي في التحقيق .

١- اسم الكتاب:

اسم هذا الكتاب «الانتصار في المسائل الكبار». كذا ورد عنوانه في الورقة الأولى من النسخة المخطوطة، وتكرر بهذا الاسم في مقدمة كل جزء من أجزائها الموجودة لدينا وعددها (١٨ جزءاً). وبهذا اشتهر عند أكثر من ذكره عزوا لأبي الخطاب أو نقلاً عنه، وقد يرمز له اختصاراً بـ«الانتصار»^(١) أو بقولهم: قال أبو الخطاب في «انتصاره»^(٢) وهذا شيء معروف. وقد يسمى بـ«الخلاف الكبير» ويقابله «الخلاف الصغير»^(٣) للمصنف المسمّى بـ«رءوس المسائل». قال ابن رجب في ذكره مصنفات أبي الخطاب «... والخلاف الكبير» المسمّى بـ«الانتصار في المسائل الكبار»^(٤). والمصنف رحمه الله لم ينصّ على تسميته له في مقدمة هذا الكتاب، بل أشار فيها إلى ما قد يؤخذ منه كلا التسميتين، إذ يقول فيها «... رغب إليّ أصحابي كثّروهم الله... في أفراد المسائل الكبار من الخلاف بين الأئمة رضي الله عنهم، والانتصار فيها لمذهب إمامنا الأفضل أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل رضي الله عنه...»^(٥).

(١) انظر أمثلة ذلك في: ذيل الطبقات لابن رجب (١/ ١٢١، ١٢٢) والقواعد له (ص ٤، ٥، ٥٠،

٥٣، ٨٨ وغيرها فيه كثير).

والقواعد لابن اللحام (ص ٦، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٧٤ وغيرها فيه كثير).

(٢) انظر: أمثلة ذلك في: القواعد لابن رجب (ص ٧، ٢٨، ٤٩، ٦٢، ٦٦ وغيرها فيه كثير).

والقواعد لابن اللحام (ص ٥٣، ٥٥، ٧٦، ٨٤، ٨٧ وغيرها فيه كثير).

(٣) تقدم في مبحث آثار المصنف العلمية (ص ٦٤).

(٤) الذيل (١/ ١١٦) وتابعه العليمي في المنهج الأحمد (٢/ ٢٣٤).

(٥) مخطوطة الانتصار (١/ ب).

وعليه يبدو لي: أن إطلاق اسم «الخلاف الكبير» عليه من باب تسميته بموضوع مسائله وهي المسائل الكبار التي اختلف فيها الأئمة. وأما إطلاق اسم «الانتصار» عليه فمن باب تسميته بغرض المصنف من تصنيفه وهو الانتصار في تلك المسائل لما ذهب إليه الإمام أحمد فيها. لكن شهرة الكتاب بهذا «الاسم» يرجح احتمال كون هذه التسمية من المصنف، وهو ظاهر ما جزم به ابن بدران في المدخل^(١) والله أعلم.

٢- نسبة هذا الكتاب لمؤلفه أبي الخطاب الكلّوذاني؛

لا أعلم خلافاً في صحة نسبة هذا الكتاب «الانتصار في المسائل الكبار» لمؤلفه أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن الكلّوذاني. ونسبته إليه مشهورة وثابتة من وجوه:

١ - منها: ما أثبتته ناسخ هذه المخطوطة التي بين أيدينا من نسبة تأليفها لأبي الخطاب رحمه الله، وقد أثبت ذلك على ظهرها وكرره في بداية جميع أجزائها الموجودة لدينا.

٢ - عزوه له ممن ترجم لأبي الخطاب ذاكراً مصنفاته، أو ممن صنّف في ذكر المؤلفين ومؤلفاتهم ومن ذلك: البعلي في المطالع، وابن رجب في ذيل الطبقات، والعليمي في المنهج الأحمد، والبغدادى في ذيل كشف الظنون وهدية العارفين، وابن بدران في المدخل والزركلي في الأعلام، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين^(٢).

(١) (ص ٤٥٣).

(٢) انظر: المطالع (ص ٤٥٣) والذيل لابن رجب (١/ ١١٦) والمنهج (٢/ ٢٣٤) وذيل كشف الظنون (١/ ١٣٠) وهدية العارفين (٢/ ٦) والمدخل (ص ٤٤٩، ٤٥٣) والأعلام (٦/ ١٧٨)، ومعجم المؤلفين (٨/ ١٨٨).

٣- شهرة وكثرة وروده في كتب فقهاء الحنابلة معزوًا لأبي الخطاب رحمه الله ،
ومن ذلك : فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، والنكت لشمس الدين ابن
مفلح علي المحرر ، والقواعد لابن رجب ، والقواعد والفوائد الأصولية
لابن اللحام ، والإنصاف للمرداوي^(١).

٤- نقل نصوص معزوة لأبي الخطاب وهي موجودة في كتاب الانتصار هذا
ونكتفي بذكر مثالين له فقط :

الأول : قول شمس الدين بن مفلح في النكت على المحرر - في مسألة
إعادة الصلاة لمن صلاها في أول الوقت ثم ارتد ثم عاد قبل خروج
الوقت : - «قال القاضي أبو يعلى : قياس المذهب أن لا يعيد الصلاة ،
ويعيد الحج ، قال أبو الخطاب . ولا أعرف لذلك وجهًا ، قال : واعتمد
على أن الصلاة يفعل أمثالها في الإسلام الثاني ، والحج لا يفعل أمثاله ،
وتسمى حجة الإسلام ، فلا بد في هذا الإسلام الثاني من حجة ، قال :
وهذا ظاهر الفساد ، لأنه إن كانت الحجة في الإسلام الأوّل بطلت
بالردة ، فالصلاة في أول وقت الصلاة تبطل بالردة ، وإذا أسلم فإن لزمه
حجة الإسلام فيجب أن يلزمه ههنا صلاة الوقت ، فإن وقت الحج جميع
العمر كما أن وقت الصلاة مشروع لها ، وتسمية حجة الإسلام مثل تسمية
صلاة الظهر والعصر» (١/ ٣٠) وانظر هنا نصًا (ص ٣٢٧).

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٢٢٧/٢٠) والنكت (١/ ٩٩ ، ١٣٥ ، ١٨٤ ، ٣٠٥) والقواعد لابن
رجب (ص ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠) وقد أحصيت له أكثر من خمسين موضعًا يعزو
فيه لأبي الخطاب في انتصاره ، وأحيانًا يعزو لأبي يعلى وأبي الخطاب في خلافهما كما في (ص ٢٤ ،
٥٨ ، ١٨٤ ، ٢٤٤ وغيرها) والظاهر أنه يقصد بالخلاف لأبي الخطاب «كتاب الانتصار هذا» .
والقواعد لابن اللحام (٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ وغيرها في أكثر من عشرين موضعًا) والإنصاف
للمرداوي حيث ذكر أنه نقل عن أجزاء منه (١/ ١٤) .

والثاني: قول ابن رجب في القواعد: «والوجه الثاني: قول أبي الخطاب أن حركات الغاصب ونحوه في خروجه ليست طاعة ولا مأمورًا بها، بل هي معصية ولكنه يفعلها لدفع أكبر المعصيتين بأقلهما» (ص ١٠٦) وانظره هنا (ص ٤١٩).

٥ - نصوص كثيرة معزوة لأبي الخطاب في انتصاره صراحة وهي موجودة في كتابه هذا ونكتفي بمثالين لذلك:

الأول: من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام قال: «قال أبو الخطاب في الانتصار: إذا مات في أثناء وقت الصلاة قال بعض الحنفية: لا يكون عاصيًا بالإجماع، وقال أبو الخطاب: يحتمل عصيانه، لأنه إنَّما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة، كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان وقضاء الصلاة والنذر والكفارة وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة. وإن قلنا: لا يعصي - وهو الصحيح - فلأنَّ ما وجب وجوبًا موسعًا لا يعصي من أخره إلى آخر الوقت إذا مات، كالمسائل التي ذكرناها» (ص ٣٤).

وانظره هنا بنحوه (ص ١٥ - ١٨).

والثاني: قول ابن اللّحام في القواعد والفوائد الأصولية: (لو صلى خلف من يظنه طاهرًا من الأحداث، فبان محدثًا وجهل هو والمأموم حتى فرغت الصلاة فلا إعادة على المأموم في أصح الروايتين. وعن الإمام أحمد رواية في لزوم الإعادة كالمأموم. اختارها أبو الخطاب في انتصاره (ص ٨٧).

وانظر هذه الرواية وانتصار أبي الخطاب لها (ص ٤٢٨).

٣ - وصف النسخة الخطية:

لم نجد لهذا الكتاب - حتى الآن - سوى نسخة واحدة ناقصة يوجد منها

المجلد الأول لا غير، وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم عام (٢٧٤٣).

وتوجد منه صورة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٤٢٤٣ ميكروفيلم) وعليها جرى التحقيق.

وعدد أوراق هذا المجلد (٣٤٤ ورقة) في كل ورقة (٢٣ سطراً) ويقل عن ذلك في بعض الصفحات وأحياناً يزيد، وعدد كلمات كل سطر ما بين اثني عشرة كلمة وست عشرة كلمة غالباً.

وقد كتبت هذه النسخة بخط (نسخ عادي) جيد، لكن يعترى كثيراً من كلماته نقص إعجامها.

وقد جرى النسخ في رسم بعض كلماته على ما هو خلاف المتعارف عليه اليوم في الإملاء خاصة الهمزة والألف وإليك أمثلة لذلك:

(مسلة، مسایل، مسلتنا، طرا، أومى، الاقتدا، الادآ، اداوه، ادايه، موميا، مقتضا الامر، ييقا، اتا، يسما، هنى، ها هنى، كذى، اخري، موسى، صلح، ثلث).

وهي على التوالي، (مسألة، مسائل، مسألتنا، طراً، أوماً، الاقتداء، الأداء، أداؤه، أدائه، مومئاً، مقتضى الأمر، يبقى، أنى، يسمّى، هنا، ههنا، كذا، أخرى، موسى، صالح، ثلاث).

هذا وقد جرت عادة النسخ في مقدمة كل جزء على ذكر رقم الجزء وعدد أوراقه، واسم الكتاب، ومصنفه، و(مالكه أو ناسخه)^(١)، وذكر ما تضمنه من مسائل، وإثبات البسملة في مقدمة كل جزء حتى لو كان ما في بدايته تتمّة لما قبله، ويختم كل جزء بالصلاة على النبي ﷺ، والتنبية على بداية ما يتلوه من الأجزاء بعده.

(١) سيأتي الاختلاف فيه في المبحث الآتي (ناسخ الكتاب وتاريخ نسخه).

وعدد أجزاء هذا المجلد (١٨ - ثمانية عشر جزءاً).
وعدد أوراق كل جزء من الأول إلى الرابع ست عشرة ورقة، ولكل جزء بعده عشرون ورقة.

وقد اشتمل على مسائل الطهارة والصلاة وبعض مسائل الزكاة. وعدد مسأله (١١٢ - مسألة)، منها: -

٤٧ - مسألة: من مسائل الطهارة، وقد قام بتحقيقها الزميل سليمان ابن عبد الله العمير.

٥٢ - مسألة: من مسائل الصلاة، وهي محل التحقيق، تبدأ من أثناء الجزء الحادي عشر وحتى نهاية السادس عشر مع بعض الأسطر من مقدمة الزكاة.

وهي من صفحة (١٩٦ أ - ٣٠٣ ب مع تكرار رقم الورقة ١١٧).

وهي حسب التصوير (١٩٦ - ٣٠٤ مع تكرار الرقم للورقة المذكورة).

١٣ - مسألة: من مسائل الزكاة، وقد قام بتحقيقها الزميل عبد العزيز ابن سليمان البعيمي.

تنتهي بنهاية الجزء الثامن عشر بقول المصنف «... وكالعتق في كفارة القتل».

وتحته بخط ناسخه: يتلوه إن شاء الله في الجزء التاسع عشر. «إذا عجل زكاة سنتين».

ثم كُتب على سمينه بخط مغاير: قرأ هذا المجلد السيد الفقيه العالم: عبد الخالق بن الشيخ الصالح عبد الله بن عباس. وهو المجلد الأول من كتاب الانتصار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه، على السيد الأجل الأوحد العالم زين الفقهاء جمال (الدين بن) (١) الدباس

(١) غير واضحة والأقرب لها ما ذكر.

الحنبلي .

ولم أظفر بترجمة لهذين العالمين حتى الآن .

لكن مما أثبت على ورقة عنوان هذا المجلد النص التالي «طالعه يوسف ابن عبد الهادي» وتحتة مباشرة «ملكه من فضل ربه يوسف بن عبد الهادي من كتب والده»^(١).

ويبدو لي أن المراد به : يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الدمشقي الصالح الحنبلي ، جمال الدين المعروف بابن (المُزَرَّد) - بكسر (*) الميم وسكون الموحدة وفتح الراء المخففة - المولود سنة ٨٤٠ هـ ، والمتوفى سنة ٩٠٩ هـ ، وهو محدث فقيه متفنن مشارك في أنواع من العلوم وله فيها التصانيف الكثيرة ، وأكثرها محفوظة في المكتبة الظاهرية بخط يده وهو من تلامذة برهان الدين ابن مفلح صاحب المبدع المتوفى سنة ٨٨٤ هـ .

وعلاء الدين المرداوي صاحب الإنصاف المتوفى سنة ٨٨٥ هـ^(٢).

وقد ذكر لنا المرداوي في مقدمته للإنصاف أن من مراجعه فيه «أجزاء من الانتصار»^(٣) لكنه لم يبيّن لنا قدرها ، فيحتمل أنها أجزاء هذا المجلد ويحتمل أنّها هي وزيادة .

وعلى الاحتمال الأول يكون فيه ما يدل على فقد بقية أجزاء الانتصار منذ أكثر من خمسة قرون ، لكن نأمل ألا ينقطع الأمل من وجود بقيته إن لم يكن

(١) انظر : صورة صفحة العنوان المرفقة ، وقراءة الزميل سليمان العمير لما عليها من خطوط في مقدمة رسالته (٥٨ - ٥٩) .

(*) كما في ترجمته في الأعلام ومعجم المؤلفين وحاشية الشذرات وضبطها الغزي في النعت الأكمل بفتح الميم (ص ٦٧) .

(٢) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٤٣/٨) والأعلام (٩/٢٩٩ - ٣٠٠) ومعجم المؤلفين (٢٨٩/١٣ - ٢٩٠) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/١٨٦ - ١٨٧) .

(٣) الإنصاف (١/١٤) .

في المكتبات العامة ففي المكتبات الخاصة . والله الموفق .

٤ . ناسخ المخطوطة وتاريخ نسخها:

لم نجد نصًّا صريحًا بذكر اسم الناسخ في أي موضع من هذه المخطوطة ولكن ورد ما يحتمل أنه اسم لمالكها أو ناسخها ، فقد أثبت على جميع أجزاء هذا المجلد وعددها ثمانية عشر جزءًا النص التالي :

«الجزء (كذا . . .) من كتاب الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه ، تصنيف الشيخ الأجل الإمام الأوحّد ناصح الإسلام ، نجم الهدى ، أبي الخطاب محفوظ ابن أحمد بن الحسن الكلّوذاني رحمه الله ، ليحيى بن مقبل بن أحمد بن بركة ابن الصدر نفعه الله بالعلم .

فقوله «ليحيى بن مقبل . . . » يبدو أنه المالك لهذه النسخة ويحتمل أنه الناسخ لها أو هما معًا ، ويؤيده محافظة ناسخها على ذلك النص مع بقية المعلومات الأخرى من ذكر رقم الجزء وعدد أوراقه وما تضمنه من مسائل ، وما يتبعه من بداية الأجزاء بعده فيستبعد مع حرصه على هذا كله أن يغفل ذكر اسمه لو لم يكن هو ناسخها .

ويحيى هذا هو: أبو طاهر يحيى بن مقبل بن أحمد بن بركة بن عبد الملك ابن عبد السلام بن الحسين بن محمد بن علي بن عبد الواحد البغدادي الحنبلي المعروف بابن الصدر وبابن الأبيض أيضًا ، محدث ثقة وفقه .

والصدر هو لقب جده «عبد الواحد» قاله ابن رجب ، وكان مولده سنة ٥١٧ هـ ووفاته ببغداد سنة ٥٨٧ هـ (١) .

(١) انظر ترجمته في : مشيخة النعال (ص ١٠٩) والتكملة للمنزدي (١/١٦٣) والمختصر المحتاج إليه (ص ٣٩٥) والذيل لابن رجب (١/٣٧٣ - ٣٧٤) وشذرات الذهب (٤/٢٩٢) .

وأما تاريخ نسخها فلم يذكر أيضًا، لكن الظاهر أنه في حياة (يحيى ابن مقبل) هذا، فإنّها إن لم تكن نسخته التي نسخها بيده أو نسخت له فهي منقولة عن أصله، مع أن نسخها بعد موته ثم نسبتها إليه هكذا بعيد. ومما يدل على قدمها خلص بعض كلماتها من الإعجام، وإهمال جميع الهمزات وإسقاط الألف في مثل «الحارث وعثمان ومعاوية» وهذه من علامات الخطوط القديمة. والله أعلم.

٥. موضوع الكتاب:

لقد أفصح أبو الخطاب - رحمه الله - عن موضوع كتابه هذا في مقدمته حيث يقول: «رغب إليّ أصحابي كثرةً هم الله تعالى، ووفّقهم للرشاد، وفقّهم في الدين، وجعلهم من أئمة المؤمنين في أفراد المسائل الكبار من الخلاف بين الأئمة رضي الله عنهم، والانتصار فيها لمذهب إمامنا الأفضل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، مع ذكر ما تعمدّه أصحاب كل إمام في نصرته قول إمامهم، فأجبتهم إلى ذلك متأيّدًا بالله جلّت عظمته وضارعاً إليه و(أسأله)»^(١) معونتي وتوفّقي للصواب، وهو بكرمه يسمع ويستجيب. اهـ.

فموضوعه إذاً هو المسائل الكبار المختلف فيها بين الأئمة الأربعة، ولهذا يسمّى «بالخلاف الكبير»، وغالبًا ما يذكر مع كل قول لهم من اشتهر بالقول به أيضًا من الصحابة والتابعين والفقهاء المشهورين كداود الظاهري والأوزاعي والثوري والليث بن سعد وعطاء وطاووس والحسن البصري ونحوهم.

(١) زيادة دل السياق على سقوطها.

وقد يذكر من اختار ذلك القول من أصحاب الأئمة الأربعة أو خالفهم فيه ولعلّه أراد بذلك دفع توهم تفرد الأئمة الأربعة أو بعضهم بقول ليس لهم فيه سلف ولا موافق .

وهذه المسائل ليست في خصوص ما تفرد به الإمام أحمد عن الأئمة الثلاثة ، كما قد يفهم من كلام ابن بدران في المدخل^(١) وإطلاقه على هذا الكتاب اسم «المفردات» بل أكثر مسائله له منهم فيها موافق ، والقليل منها الذي تفرد بها عنهم ، وهذا يتفق له ولهم في هذه المسائل ، وغالبًا ما تكون له فيها رواية أو روايات توافقهم أو بعضهم .

وبهذا يعلم أنّ أبا الخطاب قد اختار في هذا الكتاب مسائل في مذهب الإمام أحمد خالفه فيها بعض الأئمة الثلاثة ، واختار من هذه المسائل الرواية التي يرى رجحانها فينتصر لها ويرد ما خالفها ، بل قد يرجح الرواية غير الراجحة عند كثير من أصحاب الإمام أحمد .

كانتصاره لمسألة : إذا صلى يقوم وهو محدث يجب عليه وعليهم الإعادة بكل حال وفاقاً لأبي حنيفة رحمه الله (ص ٤٢٨) .

فإن الراجح في المذهب التفصيل بين ما إذا علموا أثناء الصلاة فيعيد ويعيدون ، وبين ما إذا لم يعلموا إلا بعد فراغهم من الصلاة فيعيد الإمام وحده دونهم .

وقد ينتصر لمسألة قد ذكر فيها توقّف الإمام أحمد عن الجواب فيها ، فيذكر اختلاف أصحابهم فيها ثم ينتصر لما يراه راجحاً .

كمسألة «إذا صلت المرأة في صف الرجال (ص ٣٩٨)» فقد انتصر للقول بأنها لا تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها وفاقاً للخلال وابن حامد وشيخه أبي يعلى ومالك والشافعي رحمهم الله .

(١) انظر : المدخل (ص ٤٥٣)

٦- أهمية كتاب الانتصار:

إن لكتاب الانتصار أهميته وشهرته بين علماء الحنابلة، ولمؤلفه أبي الخطاب إمامته وجلالته عندهم وعند غيرهم، وأهمية هذا الكتاب تتجلى في نواح عدة نذكر منها:

١ - أنه أهم مصدر لمعرفة اختيارات أبي الخطاب وآرائه الفقهية فيما تضمنه من مسائل هي من أهم مسائل الفقه، حيث يبيّن أوجه الخلاف فيها واختار من الروايات الأقوال في المذهب ما يراه راجحاً منتصراً له بالدليل ومبيّناً ضعف أدلة ما سواه.

٢ - عناية من جاء بعد أبي الخطاب من فقهاء الحنابلة بذكر تلك الآراء والاختيارات نقلاً صريحاً عن أبي الخطاب في انتصاره، أو عزوا صريحاً لأبي الخطاب، وحسبك مطالعة النكت لشمس الدين ابن مفلح على المحرّر، والقواعد لابن رجب والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام وكذلك كتاب اختياراته لفتاوى شيخ الإسلام الفقهية، لترى نقولاً صريحة عن أبي الخطاب في انتصاره^(١).

وكذلك ما أورده ابن رجب في ترجمة أبي الخطاب من بعض الاختيارات المشهورة لأبي الخطاب في انتصاره^(٢).

وفي المبدع لبرهان الدين ابن مفلح والإنصاف لعلاء الدين المرداوي من ذكر اختيارات أبي الخطاب ما يطول ذكره وإن كانا لا يصرحان غالباً بعزو ذلك للانتصار. إلا أنه ليس أمام الباحث عن توثيق ذلك العزو لأبي الخطاب إلا أن يميّم وجهه وجه الانتصار ليجده سهلاً فيما هو موجود من كتاب الانتصار صعباً وجوده في كتب أبي الخطاب الأخرى إن كان مظان

(١) انظر: أمثلة لذلك في مبحث «نسبة الكتاب لمؤلفه» (ص ٧١ وما بعدها).

(٢) انظر: الذيل لابن رجب (١/ ١٢١ - ١٢٣).

تلك المسألة في القسم المفقود من الانتصار.

٣ - أنه مصدر من أهم المصادر المعتمدة في معرفة الراجح من الخلاف في المذهب ، وحسبك في هذا شهادة شيخ الإسلام ابن تيمية له ولأمثاله حين سئل عن بعض كتب المذهب التي يذكر فيها الخلاف مطلقاً بدون بيان الأصح والراجح فبأيها يؤخذ؟ فكان جوابه رحمه الله :

«أما هذه الكتب التي يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى مثل : «التعليق» للقاضي أبي يعلى ، و«الانتصار» لأبي الخطاب ، و«عمد الأدلة» لابن عقيل ، وتعليق القاضي يعقوب البرزيني ، وأبي الحسن ابن الزاغوني وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح»^(١).

٤ - أهمية موضوع هذا الكتاب ، وهو البحث في أهم المسائل الخلافية بين الأئمة بحث فقيه متخصص وعالم محقق مبيّناً مذاهب الأئمة وأدلتهم ومناقشاً ومرجحاً ما يراه راجحاً .

٥ - قدم هذا الكتاب ، وحفظه جملة من أهم آراء الفقهاء وذكر بعض مصنفاتهم التي يعزُّ وجود كثير منها في وقتنا الحاضر ، فهو بهذا يكون وثيقة علمية لها قيمتها عند أهل هذا الفن .

وغير هذا كثير وبعضه يكفي لبيان أهمية هذا الكتاب ، وأما بلوغ الكمال فشأنه شأن وأئني لبشر أن يدَّعي بلوغه .

٧ - منهج المصنف في الكتاب:

باستقراء مسائل هذا الكتاب يمكن تلخيص منهج المصنف فيه في النقاط التالية :

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢٧/٢٠) ونقله المرداوي عنه في مقدمة الإنصاف (١٨/١) .

- ١ - ذكر حكم المسألة التي اختار الانتصار لها بادئاً به بعد قوله «مسألة:» .
- ٢ - ذكر الرواية في هذه المسألة عن الإمام أحمد نصّاً أو إيماءً .
- ٣ - ذكر من وافق الإمام أحمد عليها من الأئمة الثلاثة .
- ٤ - التزم ذكر مذاهب الأئمة الثلاثة أيضاً في كل مسألة إلا ما ندر^(١) . وكثيراً ما يذكر سلفهم في كلّ مسألة من الصحابة والتابعين ومن وافقهم من الفقهاء كداود الظاهري والأوزاعي والليث والثوري وعطاء والحسن البصري ونحوهم .
- وقد يذكر من اختار ذلك القول من مشهوري أصحاب الأئمة الأربعة ، وفي هذا إشارة إلى اختلاف الروايات في تلك المسألة عن إمامهم أو اختلاف أقوال أصحابهم فيها .
- ٥ - إذا كان للإمام أحمد رواية أو روايات أخرى في تلك المسألة ذكرها أيضاً ثم ذكر من وافقه عليها من الأئمة كما في رواية رأس المسألة وهكذا .
- ٦ - قد يذكر ما يبنى على ذلك الخلاف من فائدة ، وما يتفرع عليه من مسائل^(٢) .
- ٧ - إذا كان الخلاف في المسألة مبني على أصل مختلف فيه ذكره^(٣) وقد ينقل البحث إلى ذلك الأصل^(٤) ثم يتبعه بالكلام على تلك المسألة .
- وأحياناً يعقد لفروع ذلك الأصل المختلف فيه مسائل مستقلة بعد تلك المسألة^(٥) .

(١) كما في المسألة الثالثة والمسألة الثانية والخمسين حيث لم يذكر مذهب الإمام مالك في كلا المسألتين .

(٢) كما في المسألة الثانية والثامنة والأربعين .

(٣) انظر: (ص ٢٧٩ ، ٣٠٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٩ ، ٤١٦ ، ٤٣٠) .

(٤) انظر: (ص ٣١٨ ، ٤٣١) .

(٥) انظر: المسألة رقم (٣١) وهي إذا صلى بقوم وهو محدث . ويبان أن المسألة مبنية =

٨ - بعد تحريره الخلاف في رأس المسألة يشرع في ذكر أدلة المسألة محل البحث بادئاً بقوله «دليلنا»، أو «لنا» أو «وجه الأدلة» إذا كان في المسألة أكثر من رواية ونحو ذلك .

ولا يستدل للروايات الأخرى ولا يناقشها، ولعلّه اكتفاء بالردّ عليها ضمن المذاهب الموافقة لها .

٩ - يذكر أدلة المسألة من الكتاب والسنة والأثر والمعنى مبيناً وجهة كل دليل ومناقشاً، ما قد يرد عليه من اعتراضات، ويكثر من التنظير بين المسائل خاصة في الاستدلال المعنوي .

١٠ - ثم يشرع في ذكر أدلة المخالفين عموماً دون أفراد كل قول بأدلتها الخاصة به بادئاً بقوله «احتج الخصم بكذا . . .» ويذكر أدلتهم من الكتاب والسنة والأثر والمعنى متى وجد ذلك في المسألة، ولا ينتقل من دليل إلى آخر حتى يجيب عنه، وقد يورد على جوابه ما قد يرد عليه ويجيب عنه أيضاً حتى إذا انتهى من الإجابة على الدليل الأول انتقل إلى الدليل الآخر بادئاً بقوله «واحتج بكذا . . .»

ويجيب عليه كسابقه وهكذا حتى ينتهي من المسألة .

١١ - يختتم كل مسألة بقوله «والله أعلم بالصواب» ونعم الأدب والختام .

٨ - موارد المصنف في كتابه:

أكثر ما يعزو أبو الخطاب - رحمه الله - إلى الأعلام دون ذكر مصدر العزو، ويمكن تصنيف أعلام المصنفين الذين عزا لهم إلى أربع فئات هي :

١ - رواية المسائل عن الإمام أحمد .

٢ - رواية الأحاديث والآثار .

= على أصل وهو: هل صلاة المأموم كالمندرجة ضمن صلاة إمامه صحة وفسادا أو غير مندرجة؟
ثم فرّع عليه المسائل الثلاثة بعدها .

٣ - أعلام عزالهم مصرّحًا بذكر مصدر العزو.

٤ - أعلام أطلق العزو لهم ، وليس هناك ما يعين مصدر العزو.
وإليك أمثلة ذلك .

أولاً: رواية المسائل عن الإمام أحمد . والغالب أنه نقل رواياتهم عن الإمام أحمد
من كتبهم التي دوّنوا فيها تلك الروايات وهم - حسب ورودهم في هذا
القسم من الكتاب -:

١ - أبو طالب^(١).

٢ - وابن منصور^(٢).

٣ - وأبو الحارث^(٣).

٤ - وعبد الله بن أحمد^(٤).

٥ - ويعقوب بن بختان^(٥).

٦ - وصالح بن الإمام أحمد^(٦).

٧ - والحسن بن ثواب^(٧).

٨ - وحرب^(٨).

(١) انظر: (ص ١٠٤، ١١٨، ١٥١، ١٦٤، ٢٢٥، ٢٧٣، ٢٩١) وغيرها.

(٢) انظر: (ص ١١٦، ١٣٥، ٣٣٤، ٣٤٥) وغيرها.

(٣) انظر: (ص ١١٦، ١٦٤، ٢٧٣، ٢٩٢) وغيرها.

(٤) انظر: (ص ١٢٢، ١٥١، ٢٠٣، ٢٢٥، ٣٢٥) وغيرها.

(٥) انظر: (ص ١٢٧، ٢٧٣، ٣٧٧، ٤٤٥) وغيرها.

(٦) انظر: (ص ١٣٥، ١٦٤، ٢٤٨، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٢٥) وغيرها.

(٧) انظر: (١٥١، ٢٣٩).

(٨) انظر: (ص ١٥١، ١٩٣، ٢٨٤) وغيرها.

- ٩ - وأبو داود^(١).
- ١٠ - وأحمد بن أبي عبده^(٢).
- ١١ - والحسن بن أحمد^(٣).
- ١٢ - وحنبل^(٤).
- ١٣ - ومهنا^(٥).
- ١٤ - وجعفر بن محمد^(٦).
- ١٥ - والميموني^(٧).
- ١٦ - والأثرم^(٨).
- ١٧ - وحبيش^(٩).
- ١٨ - وعلي بن سعيد (النسائي)^(١٠).
- ١٩ - وإسماعيل بن سعيد (الشافعي)^(١١).
- ٢٠ - وابن القاسم^(١٢).

-
- (١) انظر: (ص ١٥١، ٢٧٣، ٣٥٥) وغيرها.
 - (٢) انظر: (ص ١٥١).
 - (٣) انظر: (ص ١٥١).
 - (٤) انظر: (ص ١٥٢، ١٧٧، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٢٥، ٢٤٨، ٢٦٢) وغيرها.
 - (٥) انظر: (ص ١٥٢، ٢٣٩، ٢٧٣، ٣٢٥) وغيرها.
 - (٦) انظر: (ص ١٥٢، ٤٠٧) وغيرها.
 - (٧) انظر: (ص ١٦٤، ٢٦١، ٣٠٨) وغيرها.
 - (٨) انظر: (ص ١٦٤، ٢١١، ٣٦٦) وغيرها.
 - (٩) انظر: (ص ١٧٨).
 - (١٠) انظر: (ص ١٨٦).
 - (١١) انظر: (ص ١٨٨، ٢٠٢) وغير ذلك.
 - (١٢) انظر: (ص ١٩٣، ٢٠٢، ٣٥٥) وغير ذلك.

- ٢١ - وأبو زرعة الدمشقي (١).
 ٢٢ - والمروزي (٢).
 ٢٣ - وإسحاق بن إبراهيم (٣).
 ٢٤ - ويوسف بن موسى (٤).
 ٢٥ - وابن بدينا (٥).
 ٢٦ - والحسن بن زياد (٦).
 ٢٧ - وأبو العباس النسائي (٧).
 ٢٨ - ومحمد بن عبد الملك (٨).
 ٢٩ - وبكر بن محمد (٩).
 ٣٠ - وابن مشيش (١٠).
 ٣١ - وإبراهيم بن الحارث (١١).
 ٣٢ - وأحمد بن الحسن الترمذي (١٢).

-
- (١) انظر: (ص ٢٨٤).
 (٢) انظر: (ص ٢٩١، وغير ذلك).
 (٣) انظر: (ص ٢٩٢، ٣٠٨، ٣١٤، وغير ذلك).
 (٤) انظر: (ص ٢٩٢) وغير ذلك.
 (٥) انظر: (ص ٣٦٤، ومحمد بن الحسن (ص ٣٦٦)، والظاهر أن مراده بهما واحد).
 (٦) انظر: (ص ٣٦٧).
 (٧) انظر: (ص ٣٦٧).
 (٨) انظر: (ص ٤٨٨/٢).
 (٩) انظر: (ص ٥٠٦/٢).
 (١٠) انظر: (ص ٥٠٦/٢).
 (١١) انظر: (ص ٥٤٩/١).
 (١٢) انظر: (ص ٥٧٥/٢).

٣٣- والعباس بن أحمد اليماني^(١).

٣٤- والفضل بن زياد^(٢).

ثانياً: رواية الأحاديث والآثار عمومًا - أي عزوه التخريج لهم عزوًا مطلقًا والعزو لهؤلاء أكثره مشعر بمصدره - غالبًا - كالعزو للإمام أحمد ينصرف إلى مسنده وللبخاري ومسلم إلى صحيحيهما وكذلك بقية أصحاب السنن الأربعة إلى سنتهم وكذلك الدارقطني ونحوهم. وإليك ترتيب من عزا لهم رواية عزوًا مطلقًا حسب ورود ذلك العزو لهم في هذا القسم من الكتاب وهم:

١ - الدارقطني - ٢ - وأحمد - ٣ - والبخاري - ٤ - وأبو بكر (عبد العزيز ابن جعفر غلام الخلال) - ٥ - وأبو داود - ٦ - والخلال - ٧ - وابن أبي موسى - ٨ - وابن شاهين - ٩ - وسفيان بن عيينة - ١٠ - ومالك - ١١ - ومسلم - ١٢ - وأبو بكر النجاد - ١٣ - وابن أبي شيبة - ١٤ - ورجاء بن المرجاء - ١٥ - وابن حامد - ١٦ - وابن خزيمة - ١٧ - وابن المنذر - ١٨ - وشيخه أبو يعلى - ١٩ - والأثرم - ٢٠ - وابن أبي حاتم - ٢١ - وأبو عبد الرحمن (وهو النسائي) - ٢٢ - وبقية^(٣) - ٢٣ - وابن بطّة - ٢٤ - والكرخي - ٢٥ - وأبو عيسى الترمذي - ٢٦ - والساجي - ٢٧ - وهبة الله الطبري اللالكائي - ٢٨ - ومحمد بن إسحاق - ٢٩ - وأبو عبيد القاسم بن سلام.

ثالثاً: المصنفون الذين عزا لهم مصرّحًا بمصدر العزو من مخرّجي الأحاديث والآثار والفقهاء وغيرهم، وإليك ذكرهم حسب ورود ذلك العزو لهم، وهم:

(١) انظر: (ص ٦٠٣/٢).

(٢) انظر: (ص ٦٦٦/٢).

(٣) انظر: (ص ٥٠٤) ويحتمل أنه بقي بن مخلد.

- ١ - ابن بطة في رواية يعقوب بن بختان عن أحمد (٤٨١ / ١).
- ٢ - سعيد الأموي في المغازي . عزاله تخريج حديث واحد (ص ٨٠) ولعل صوابه «يحيى بن سعيد» كما ذكرته هناك .
- ٣ - الدارقطني في سننه (٤٣١ / ٢) وفي مسنده (٥٧٨ / ٢) ولعل مراده بهما واحد .
- وكلا الروایتين في السنن المطبوعة وكذلك جميع ما عزاه للدارقطني مطلقاً .
- وذكر تصنيف الدارقطني «جزء الجهر بالبسملة» (٤٦٨ / ٢) .
- ٤ - وصاحب التقریب (ص ١٠١) وهو أبو الحسن القاسم بن محمد كما في ترجمته هناك .
- ٥ - الإمام مالك في الموطأ (ص ٢٢٩ / ١) .
- ٦ - الخلال في العلل (ص ١٥٤) .
- ٧ - أبو عيسى الترمذي في صحيحه (٢ / ٥٥٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨) .
- ٨ - ابن حامد في شرح الخرقى (٢ / ٤٦٨ ، ٥٠٧ ، ٥٢٥) .
- ٩ - وأبو داود في سننه (٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢) .
- وفي الناسخ والمنسوخ (ص ١٩٥) .
- ١٠ - ابن شاهين في تفسيره (١ / ٢٤١) .
- ١١ - الحميدي في كتابه (١ / ٢٥٠) .
- ١٢ - الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٤٠٧ ، ٤٣٧ ، ٤٩٢) .
- ١٣ - وأبو زيد في كتابه (ص ٢٢٦) .
- ١٤ - وأبو بكر «غلام الخلال» في كتابه «الشافى» (٢ / ٦٤٨) والتنبيه (ص ٢ / ٤٨٠) والخلاف (ص ٢ / ٤٨١) .

- ١٥ - والبخاري في صحيحه (٢/ ٣٩٨، ٤٧٧، ٥٦٨، ٥٧٢، ٦٧٢).
 - ١٦ - ومسلم في صحيحه (ص ٢/ ٣٩٨، ٤٧٧، ٥٦٨، ٥٧٢، ٦٧٢).
 - ١٧ - وأبو بكر النّجاد في سننه (٢/ ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٥٨).
 - ١٨ - هبة الله الطبري في سننه (٢/ ٥٨٢، ٦٠٦).
 - ١٩ - وابن جرير في تاريخه (ص ٧٤٠).
 - ٢٠ - وإسماعيل الصّفّار في فضائل الصحابة (ص ٧٤٥).
- رابعًا: العزو لأعلام من المصنفين عزوًا مطلقًا، وليس هناك ما يبيّن المراد بمصدر العزو، وإن كان لبعضهم كتب مشهورة يغلب على الظن أنّها مظنة ذلك العزو كعزوه للكرخي من الحنفية والخرقي من الحنابلة فالغالب أنه يقصد مختصريهما. ومن هؤلاء الأعلام.
- ١ - محمد بن شجاع الثلجي من أصحاب أبي حنيفة (ص ٢).
 - ٢ - أبو زرعة الرازي (ص ٥١).
 - ٣ - وأبو حاتم الرازي (ص ٥١).
 - ٤ - والكرخي (ص ١١٥، ٣٧٨، ٥٢٤).
 - ٥ - وأبو زيد (ص ١٤١).
 - ٦ - وابن المنذر (ص ١٤٧).
 - ٧ - ويحيى بن معين (ص ٢١٧، ٢١٩).
 - ٨ - والخرقي (ص ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٦٦، ٣٥٠، ٤٢٩، ٤٦٤، ٤٨٦، ٧٠٤).
 - ٩ - وابن بطّة (ص ٢٤٦).
 - ١٠ - شيخ المصنف أبو يعلى (ص ٣٢٧، ٣٥٠، ٣٧٨، ٣٩٨، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٦٤، ٤٨٦، ٥١٥، ٥٩٤، ٧٠٤).
 - ١١ - وابن حامد (ص ٣٧٨، ٣٩٨، ٧٤٥).

١٢ - والخلال (ص ٣٩٨ ، ٤٦٥ ، ٧٠٤).

١٣ - صاحب الخلال (وهو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر) (ص ٤٦٥ ، ٧٠٤).

١٤ - القاضي أبو الطيب (ص ٥٥٠).

١٥ - ابن قتيبة (ص ٦٣٨).

٩ - نقد كتاب الانتصار؛

اختار أبو الخطاب في كتابه هذا تلك المسائل الخلافية اختيار خبير محقق، ونصرها بالأدلة من الكتاب والسنة والأثر والمعقول، وأظهر فيها من التحقيق والتدقيق شيئاً كثيراً، ووفق للصواب في أكثرها، وتجلت شخصية أبي الخطاب العلمية في هذا الكتاب في نواح عدة من أبرزها:

١ - قوة حجته في إيراد الأدلة وتوجيهها ودفع الاعتراضات عن وجهة استدلاله بها، وإيراد أدلة المخالفين ونقدها.

٢ - حفظه وسعة اطلاعه على المسائل الفقهية والأصولية وأدلتها، وهذا يتجلى في كثرة المسائل التي يوردها استطراداً في احتجاجه للمسألة الواحدة نظيراً بينها وبين تلك المسائل، وأكثر إيرادها لتلك المسائل من باب إلزام المخالفين بما هو موجود في مذهبهم، مما يدل على سعة اطلاعه على مذاهبهم وأدلتها.

٣ - تأدبه مع المخالفين لما ذهب إليه، وحسن رده عليهم، فقد حفظ «محفوظ» لسانه عن ثلب مخالفه، فهو ينقد أقوالاً ولا يعيّر أقواماً.

ولا يؤخذ عليه في هذا إلا قوله «احتج الخصم بكذا» وهذا الوصف للمخالف قد جرى عليه بعض المصنفين ومنهم بعض المحدثين كالزيلعي في «نصب الراية». حيث يورد أدلة مذهبه، ثم يذكر بعدها أدلة مخالفه بادئاً بقوله «أحاديث الخصوم» ويذكرها.

ومع أننا كنا نودُّ من أبي الخطاب وأمثاله اختيار غير هذا الأسلوب في وصف المخالفين بالاجتهاد إلا أنَّ حسن الظن بأبي الخطاب وأمثاله يفرض علينا تبرئتهم من قصد أي معنى من معاني اللمز والتنقص لمخالفهم بإطلاق ذلك اللفظ ، فمن من أفراد الأمة الإسلامية فضلاً عن علمائها يرضى لنفسه أن يقف موقف الخصم من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن قال بقولهم من الصحابة والتابعين ؛ وهم الأئمة وسلف الأمة ولكلِّ اجتهاده وحسن بلائه ونصيبه من إصابة الحق وعذره فيما أخطأ فيه ، والله يؤتي فضله من يشاء ويعفو عمن يشاء .

ومع هذه المكانة العلمية والشأن الفاضلة والصفحة المشرقة لأبي الخطاب في كتابه هذا إلا أنَّه يلاحظ عليه غلبة طريقة كثير من الفقهاء والمصنفين في ذكرهم الأدلة من السنة النبوية والآثار المروية عن الصحابة رضوان الله عليهم وذلك باعتمادهم - أحياناً - على شهرتها دون نقدها على طريقة المحدثين لضمان صحة الاحتجاج بها ، لأنَّ الحكم فرع عن صحة دليله .

وكان الأمل فيه ألاَّ تقل براعته الحديثية عن براعته الفقهية ، خصوصاً أنه ينتصر لمذهب إمام أهل السنة والجماعة ، الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - الذي عرف عنه كراهته للتصنيف في غير الأحاديث والآثار ، ولأنَّه مهما قويت حجة الفقهي العقلية والجدلية فإنَّها تنهار أمام كلمة فاصلة عن المعصوم ﷺ ، ولهذا يمكن أن نقول : إنَّ أبا الخطاب فقيه أكثر منه محدث لما يلي :

١ - كثيراً ما يورد الحديث بدون ذكر صحابه ولا من خرَّجه ، وأحياناً يذكر صحابه دون من خرَّجه .

لكنه أكثر ما يذكر ذلك استطراداً ، وقد يذكر في موضع ما أغفله في الموضع الآخر .

٢ - القصور في عزو الحديث لمن خرَّجه .

فكثيراً ما يقتصر على عزو الحديث للإمام أحمد^(١) أو لأبي داود^(٢) وهو في الصحيحين أو أحدهما مع بقية أصحاب السنن أو بعضهم . بل قد عزا حديث زيد بن أرقم في النهي عن الكلام في الصلاة لرجاء ابن المرجاء وهو في الصحيحين^(٣) .

وعزا حديث أبي هريرة في الهمّ بتحريق المتخلفين عن صلاة الجماعة لأبي بكر (وهو العزيز بن جعفر) والحديث قد رواه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم^(٤) .

٣ - تضعيفه للحديث الصحيح أو تعليق التسليم بقوله المخالف على صحته وقد يكون الحديث في الصحيحين أو أحدهما مع غيرهما من أصحاب السنن^(٥) .

(١) انظر: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (ص ٥٣ تعليق رقم ٣) وحديث أبي موسى الأشعري

(ص ٥٥ تعليق رقم ٢) وحديث بريدة الأسلمي (ص ٥٥ تعليق رقم ٣) وغير ذلك كثير.

(٢) انظر: حديث عبادة بن الصامت (ص ١٢٩ تعليق رقم ٢) وحديث أبي هريرة في المسيء صلاته

(ص ١٤٢ تعليق رقم ٤) وحديث أنس (ص ١٧٠ تعليق رقم ٥) .

(٣) انظر تخريجه (ص ٢٧٤ تعليق رقم ٢) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٥٠٥ تعليق رقم ٢) .

(٥) انظر أمثلة لذلك في:

(ص ٩٥ تعليق ٢ - حديث ابن عمر) و(ص ٤١٥ تعليق رقم ٣ ، ٤ - حديث عقبة بن عامر)

و(ص ٤٤٦ تعليق رقم ٢ - حديث أبي هريرة) و(ص ٥٤٢ تعليق رقم ٢ - حديث أنس)

و(ص ٥٦٣ تعليق رقم ٣ - حديث عائشة) .

٤ - استعماله صيغة التمريض في أحاديث صحيحة مشهورة، مع عدم ذكر صحابيتها ولا من خرجها^(١) وهذا من التساهل الذي يقع فيه كثير من الفقهاء .

٥ - احتجاجة بالضعيف ، وعدم تسليمه - أحياناً - للمخالف بضعفه . ومع أن الحكم على الحديث بالضعف أو الصحة محل اجتهداد ، إلا أن ضعف بعضها ظاهر^(٢) .

ومثله رفعه الموقوف ، وقد يعزو لبعض أصحاب المذهب كشيخه أبي يعلى أو النجاد وغيرهما أحاديث يبدو عليها الضعف لكن عدم وقوفنا عليها في تلك المصادر أو على كلام للأئمة فيها يجعلنا نمسك عن الحكم عليها صحة أو ضعفاً .

٦ - تأويله - أحياناً - كلام المحدثين في تضعيفهم بعض الأحاديث تأويلاً غيرياً^(٣) .

ومع هذا فكتاب الانتصار كتاب فقه وليس بكتاب حديث ، وقد جمع من الأحاديث والآثار يميّزه على كثير من كتب الفقه وأكثرها صحيحة مشهورة ، والله الموفق للصواب .

(١) انظر: (ص ٨٠ وتعليق رقم ١ - حديث أبي هريرة) و(ص ٨٣ وتعليق رقم ٦ - حديث ابن مسعود) و(ص ٥٠٦ وتعليق رقم ٢ - حديث أبي هريرة) و(ص ٥١١ وتعليق رقم ٢ و(ص ٥١٢ وتعليق رقم ١ - فضل صلاة الجماعة) .

(٢) انظر: حديث ابن عمر رضي الله عنه مع تخريجه والتعليق على كلام المصنف في محاولة تصحيحه (ص ٤١٢ وما بعدها) وحديث عقبة بن عامر (ص ٥٠٦ وتعليق رقم ٥) و(ص ٥١٦ وتعليق رقم ٧ - حديث ابن عباس) وحديث عائشة في الإتمام في السفر (ص ٥٦٠ وتعليق رقم ١ ، ص ٥٦١ ت ١) .

(٣) انظر: (ص ٤١٤ وتعليق رقم ١) و(ص ٥٦٢ وتعليق رقم ٢) .

١٠ - عملي في التحقيق:

يمكن تلخيص عملي في تحقيق هذا القسم «مسائل الصلاة» من هذا الكتاب على النحو التالي:

١ - نسخه بالاعتناء على تلك النسخة الخطية الفريدة، ومستعيناً بتتبع نقولها ومادتها في مظانها في المصادر التي نقل عنها المصنف أو نقلت عنه أو شاركتها في مادة البحث.

وقد أظفر بعزو - أحياناً - لهذا الكتاب في تلك المصادر المتأخرة عنه فأشير إليه في الحاشية مع ذكر من أورده بنصه أو معناه.

٢ - اتبعت في نسخها القواعد الإملائية المتعارف عليها في وقتنا الحاضر فرددت إليها ما ورد مخالفاً لها في هذه النسخة^(١).

وكذلك إعجام ما لم يظهر إعجامه، ولم أنبه عليه لكثرة وظهور معناه وأيضاً وضعت النقط والفواصل والأقواس وعلامات الاستفهام، وميّزت ما ينبغي أن يبدأ به في أول السطر من غيره.

٣ - إذا لم أستطع قراءة بعض الكلمات اجتهدت في قراءتها بما يناسب المعنى، وإلا تركت محلها بياضاً، أو رسمتها على أقرب صورة لها، وكذلك إذا كانت الكلمة واضحة ولكنها لا يستقيم بها المعنى المراد أصلحتها متى غلب على ظني خطؤها وظهر لي صوابها وإلا أبقيتها، منبهاً على ذلك كله في الحاشية.

٤ - إضافة اللحق في حواشي النسخة إلى مكانه في صلبها متى كان الأمر واضحاً وبدون تنبيه على ذلك.

فإن ظهر احتمال كونه من غير الأصل، كأن لم يشر له في صلب المخطوطة، أو لا ينسجم مع الكلام بعد وضعه موضعه أو لم أستطع

(١) انظر أمثلة ذلك في: مبحث وصف النسخة الخطية المتقدم (ص ٧٤).

قراءته لدقة خطه أو تآكل أطرافه أو نحو ذلك اجتهدت في قراءته ووضعت في الحاشية منبّهًا على سبب ذلك .

٥ - إذا اقتضى الأمر زيادة كلمة أو حرف ليستقيم بها الكلام أو المعنى وضعت الكلمة بين قوسين ونبّهت على ذلك في الحاشية .

٦ - التنبيه في الحاشية على بداية ونهاية الأجزاء دون إثبات ما أثبتته الناسخ في بدايتها من اسم المؤلف والكتاب والمالك وذكر مسائله والبسملة في أوله .

٧ - إتمام الصلاة وكذلك السلام على النبي ﷺ ، حيث ورد في هذه النسخة الاختصار على أحدهما فيقول مثلاً «صلى الله عليه» و«عليه السلام» دون ذكر السلام في الأولى والصلاة في الثانية .

وهذا يحتمل أنه من المؤلف ويحتمل أنه من الناسخ وهو الأرجح وكل ذلك ط رقة لبعض المتقدمين ، فكتبتها «صلى الله عليه وسلم» و«عليه الصلاة والسلام» . حيثما وردا ، اتباعًا لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب آية ٥٦) . ولأن هذا أكمل أدبًا مع رسول الله ﷺ ، والالتزام به مقدم على الالتزام بنص من قصّر فيه ، والله الموفق .

٨ - توثيق عزو المصنف الأقوال إلي أصحابها ، خاصة ما يورده في رأس المسألة من روايات عن الإمام أحمد ، ومذاهب الأئمة الثلاثة وغيرهم ، فأعزوا ذلك إلى مصادهرم الأصلية مشيرًا إلى المعتمد عندهم إذا كان في العزو لهم خلاف أو تفصيل ، وأما إذا كان ما ذكره المصنف هو المعتمد فلا أذكر ما سواه غالبًا .

وأما المسائل المنشورة - استطرادًا - في أثناء مناقشة تلك المسألة فقد اجتهدت في توثيق عزوها قدر الإمكان ، خصوصًا إذا كانت صحة الدليل تتوقف على صحة هذا العزو لقائله ، لكن تعذّر عليّ الوفاء بكل ذلك

لكثرة تلك المسائل ، ولأنَّ أكثرها مما لا حاجة لتوثيق عزوه لشهرته أو وضوحه .

٩ - قد يغفل المصنف - رحمه الله - ذكر مذهب بعض الأئمة الثلاثة في رأس المسألة ، فأكمل ذلك في الحاشية معزوًا لمصادره .

١٠ - بيان موضع الآيات من سورها ، بادئًا بذكر السورة فرقم الآية فيها .
١١ - تخريج الأحاديث النبوية والآثار المروية عن الصحابة من مصادر السنة النبوية محاولاً قدر الإمكان بيان درجتها من الصحة ، لأنَّ ثبوت الحكم في المسائل الشرعية فرع عن ثبوت أدلتها وصحة دلالتها على المراد .
وقد لا أكتفي برواية الصحيحين - إن وجد ذلك فيهما - بل أضيف إليهما غيرهما من كتب السنن والمسانيد والمصنفات ، ولا يخلو كل ذلك من ائدة ، إمَّا لتوحيد التخريج لكثرة الإحالات عليه حين يتكرر فيما بعده ، أو لبيان ألفاظ وطرق توجد في بعضها دون بعض ، وقد أذكر المتن إذا لم يذكره المصنف في الأصل أو ذكره بنحوه ، وقد أضطر إلى ذكر طرف من الإسناد ، لبيان مخرج الحديث أو الأثر وتمييزه من سائر طرقه ، أو لبيان ما فيه من راو أو أكثر قد تكلم فيه .
بل قد أذكر شواهد تعضده بيانًا للفائدة وتقييدًا لها في مكان ورود مناسبتها .

وأرجو ألا تستثقل إطالتي - أحيانًا - في مثل هذه المواضع ، فقد أصبح - بحمد الله - تخريج الأحاديث النبوية وبيان درجة صحة أسانيدھا مطلبًا لأكثر الباحثين في العلوم الشرعية في عصرنا هذا ، وميزة أصالة بحوثهم ، حبًا للسنة النبوية وحرصًا على بناء كل اعتقاد أو عمل على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ثم لا ينتهي بهم الشغف إلى هذا الحد بل يتعداه إلى معرف

آثار سلف هذه الأمة والأئمة بعد نبيّها ﷺ، أعني أصحاب رسول الله ﷺ، فأولئك قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وشرّفهم بنصرته حيّا وبتبليغ رسالة الإسلام من بعده، فهم الأئمة لمن بعدهم، وهم سلف من جعل الحق مطلبه ورضي الله غايته، والموفق من وفقه الله وهذه.

١٢ - يذكر المصنف احتجاج المخالف بقوله «وإحتج بكذا . . .» ويكثر من إيراد الاعتراضات والإجابة عليها بقوله «فإن قيل : كذا . . .» «قلنا : كذا . . .» فإن كان ما احتج به وما قيل وجوابه من الكتاب والسنة والآثار فتوثيقه يكون بتخریجه - كما تقدم - وفي ذلك غنى عن عزو ذلك الاحتجاج أو الاعتراض وجوابه إلى مورده من كتب الفقهاء لشهرة احتجاجهم به غالبًا .

وأما إن كان استدلالاً بالمعنى فحيثُ أجتهد في توثيقه من مصادر قائله وقد تعدّر علي الوفاء بكل ذلك حيثما ورد، وأكثره إلزامًا للمخالف بما هو لازم له في مذهبه أو استدلاله وتتبع ذلك بالنقل والتعليق عليه يطول بلا جدوى .

١٣ - عزو الآيات الشعرية إلى أصحابها ومصادر الأصلية قدر الإمكان .

١٤ - توضيح غريب اللغة أو القرآن والحديث والآثار من مصادرهما .

١٥ - ترجمة مختصرة للأعلام غير المشهورين مع الإحالة على مصادر تلك الترجمة .

١٦ - جرت عادة كتاب هذه الرسائل على تعليق آرائهم حسب ما يظهر لهم في النص المحقّق، وقد حصل لي بعض ذلك في مواطن من حواشي هذا الكتاب، قد يكون تعليقًا على أصل المسألة التي أوردها المصنف، وقد يكون فيما يظهر لي أثناء تلك المسألة من تعليق على قول أو دليله،

وما هو إلا تسجيل وجهة نظري ، وبناء على ما يطلب من أمثالي مقدمي هذه الرسائل ، فإن أصبت فذاك ما أردت ، وإن أخطأت فذلك أجدر بأمثالي ، وأرجو أن يكون من حسن نيتي ما يشفع لي ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون . إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ (سورة الشعراء آية ٨٨ - ٨٩) .

١٧ - الفهارس : وقد ذيلت هذا القسم من الكتاب بفهارس توضيحية كالتالي :

الفهرس الأول : للآيات القرآنية الكريمة ، على ترتيب السور فالآيات .

الفهرس الثاني : للأحاديث النبوية الشريفة والآثار المروية عن الصحابة على ترتيب الحروف فمحل تخريجها .

الفهرس الثالث : للآيات الشعرية .

الفهرس الرابع : للأعلام المترجم لهم ، على ترتيب الحروف فمحل الترجمة .

الفهرس الخامس : لمصادر التحقيق والدراسة ، على ترتيب الحروف .

الفهرس السادس : الفهرس العام للدراسة ثم مسائل الكتاب .

والله الموفق والهادي للصواب

قسم التحقيقات

القسم الثاني: التحقيق

(لمسائل الصلاة من كتاب «الانتصار»

لأبي الخطاب الكلوثاني الحنبلي ٤٣٢ - ٥١٠ هـ)

(*) **بسم الله الرحمن الرحيم**

من مسائل الصلاة

١ - مسألة: تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً موسّعاً^(١) ويجوز تأخير فعلها إلى آخر وقت^(٢) ويتضيّق وجوبها إذا لم يبق من وقتها إلا مقدار ما يصلى فيه^(٣) نص عليه في رواية

(*) لا وجود في المخطوطة لهذه البسملة في بداية مسائل الصلاة، وذلك لوقوع هذه المسائل في أثناء الجزء الحادي عشر حسب تجزئة هذه النسخة، والبسملة فيها تكتب في أوائل الأجزاء لا غير.

(١) الواجب الموسع: هو ما يتسع وقته لأكثر من فعله (ويسميه الحنفية ظرفاً) بمعنى أن يتسع وقته لفعله وفعل عبادته من نوعه. كوقت صلاة الظهر فإنه يسع فرض الظهر وغيره من صلاة نافلة أو مندورة أو قضاء فائتة مثلاً.

فإن كان وقت الواجب مساوياً لفعله فهو الواجب المضيق (ويسميه الحنفية معياراً) كشهر رمضان لا يتسع لغير صيام رمضان.

وأما إن ضاق وقت الواجب عن فعله كمن أدرك من أول وقت الصلاة ما لا يسعها ثم طرأ عليه العذر، أو كان العذر قائماً أثناء دخول الوقت فزال في آخره ولم يبق من الوقت ما يتسع لفعلها فهل تلزمه تلك الصلاة في ذمته فيقضئها أو يتمها خارج الوقت؟

فيه خلاف وسيأتي له مزيد بيان في مسألة «متى يستقر الوجوب في ذمة المكلف» (ص ٢٤).

وانظر في تقسيم الواجب باعتبار وقته:

روضة الناظر لابن قدامة وشرحها نزهة الخاطر لابن بدران (١/ ٩٩) والمدخل لابن بدران (ص ١٤٧ - ١٤٨) والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص ٧٠) ونهاية السؤل للأسنوي الشافعي وحاشية محمد بخيت المطيعي الحنفي عليها والمسألة بسلم الوصول لشرح نهاية السؤل (١/ ١٦٠، ١٦٥ - ١٦٦) والأبهاج للسبكي شرح المنهج للبيضاوي (١/ ٩٣ - ٩٤) ومسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت (١/ ٦٩ مع المستصفى للغزالي).

(٢) كذا ولعل المناسب «وقتها».

(٣) انظر هذه المسألة للحنبالة في: المغني والشرح الكبير (١/ ٣٨٤ - ٣٨٥، ٤١٠ - ٤١١) والإنصاف (١/ ٤٢٩) وكشاف القناع (١/ ٢٤٩) والمسودة لآل تيمية (ص ٢٨ - ٢٩) والقواعد لابن اللحام (٧٠ - ٧١) والتمهيد للمصنف (١/ ٢٤٠).

أبي طالب^(١) فقال «إذا حاضت حين دخل الوقت فعليها أن تعيدها، إذا دخل الوقت وجبت عليها».

وبه قال : مالك^(٢) والشافعي^(٣) ومحمد بن شجاع^(٤) من أصحاب أبي حنيفة .

(١) هو أحمد بن حميد المشكاني، صاحب الإمام أحمد قديماً وتخصص في صحبته، وروى عنه مسائل كثيرة، وكان الإمام أحمد يحله ويكرمه. وتوفي سنة ٢٤٤ هـ أي بعد وفاة الإمام أحمد بثلاث سنوات رحمه الله تعالى.

انظر : طبقات الحنابلة (٣٩/١) والمنهج الأحمد (١٧٦/١)، وتاريخ بغداد (١٢٢/٤).
(٢) انظر للمالكية : المتقى للباقي (٣/١) والمقدمات لابن رشد (٧٤/١) مع المدونة) وعارضة الأحوذني لابن العربي (٢٨٤ - ٢٨٥) والفروق للقرافي وتهذيبها (٧٥/٢، ٨٩).
(٣) انظر للشافعية : المهذب (٦٠/١) والمجموع (٤٧/٣ - ٤٩) والروضة (١٨٣/١) وحلية العلماء للشاشي (١٩/٢) والمستصفى للغزالي (٦٩/١).

(٤) انظر له أصول السرخسي (٣١/١)

وهو : محمد بن شجاع الثلجي - بالثلثة - البغدادي الحنفي، احتج لفقه أبي حنيفة وألف فيه وأظهر علله وقواه بالحديث . وتوفي سنة ٢٦٦ هـ وقيل غيرها .

انظر الأعلام (٢٨/٧) ومعجم المؤلفين (٦٤/١٠) وميزان الاعتدال (٣/٥٧٧ - ٥٧٩).
ومذهبه هذا هو مذهب عامة الحنفية - على التحقيق - فقد ذكر السرخسي في أصوله : أن الوقت سبب للوجوب لكن لا يمكن جعل جميع الوقت سبباً للوجوب ثم قال : «وإذا تقرر هذا قلنا الجزء الأول من الوقت سبب للوجوب فيأدراكه يثبت حكم الوجوب وصحة أداء الواجب . هذا معنى ما نقل عن محمد بن شجاع رحمه الله أن الصلاة تجب بأول جزء من الوقت وجوباً موسعاً وهو الأصح . وأكثر العراقيين من مشايخنا ينكرون هذا ويقولون الوجوب لا يثبت في أول الوقت وإنما يتعلق الوجوب بآخر الوقت .» (٣١/١).

والحاصل : أن الصلاة تجب بأول وقتها عند الحنفية وجوباً موسعاً كالجمهور، لكن عندهم يتعلّق سبب الوجوب بالجزء من الوقت المتصل بالأداء فإن اتصل الأداء بالجزء الأول من الوقت تعيّن سبباً للوجوب وإلا انتقل سببه إلى ما يليه من أجزاء الوقت التي يتصل بها الأداء حتى إذا لم يبق إلا الجزء الأخير وهو قدر التحريمه تعيّن سبباً للوجوب وإن كان لا يجوز له تأخيرها عن وقت =

وقال بقية الحنفية^(١): تجب بآخر الوقت، ثم اختلفوا:

= لا يسع فعلها كاملة. هذا تحرير مذهب عامة الحنفية.
وذهب زفر إلى أن سبب الوجوب قدر ما يسع الصلاة من أول وقتها إلى آخره. فإذا خرج الوقت كان كله سببا للوجوب عند زفر وعامة الحنفية، أي فيلزمه القضاء.
انظر لهم في تحرير هذا المبحث:

الأصول للسرخسي (٣٠-٣٥) ومسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت (١/٧٦-٧٧ مع المستصفى للغزالي) والتحرير لابن الهمام وشرحه التيسير لأمر باد شاه (٢/١٨٩-١٩٠).
وشرحه أيضا لابن أمير حاج المسمى بالتقرير والتحرير (٢/١١٦، ١١٨) وحاشية الجرجاني الحنفي على شرح العبد الشافعي (١/٢٤٢) وبدائع الصنائع (١/٢٩١، ٢٩٣) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٣٥٦، ٢/١٣١) والبحر الرائق (١/٢٥٧) ومراقي الفلاح للشرنبللي مع حاشية الطحطاوي (ص ١١٦).

وقد نصر ابن الهمام في تحريره تعيين الجزء الأول من الوقت سببا للوجوب وإن لم يتصل به الأداء.
وأطال الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي في رده ما نسب للحنفية من أن الوجوب يختص بآخر الوقت وفي الأول تعجيل.

وحاصل ما ذكره: أن مذهب الحنفية كمذهب الشافعية فكل الوقت وقت للوجوب لكن الحنفية يفرقون بين الوجوب ووجوب الأداء، فكل وقت الصلاة مثلاً وقت لوجوبها بمعنى شغل الذمة بها لكن وجوب الأداء الذي هو تفرغ ذمة المكلف مما شغلها يختص بالجزء الذي يتصل به الأداء.

انظر: حاشيته على نهاية السؤل (١/١٦٩-١٧٠ وما قبل ذلك).
لكن يعكّر على التفرقة بين الوجوب ووجوب الأداء إنكار بعض الحنفية له في الواجب البدني وقولهم إنه مذهب باطل.

انظر بيان ذلك في التلويح للتفتازاني الشافعي مع شرحه التوضيح لصدر الشريعة الحنفي (١/٢٠٤-٢٠٥) والله أعلم.

(١) في هذا الإطلاق نظر وإن اشتهر عزوه للحنفية عند غيرهم مما لا يتسع ذكره من كتب الفقه والأصول.

والصواب أنه لبعض الحنفية العراقيين أو لأكثرهم كما قاله السرخسي في أصوله (١/٣١) وتقديم نصه قريباً).

فقال بعضهم^(١): إذا فعلها في (أول)* الوقت وقعت نفلاً/ تمنع لزوم (ب/١٩٦) **
الفرض .

وقال بعضهم^(٢): تقع مراعاة^(٣)، فإن لحق آخر الوقت وهو من أهل
الخطاب بها كان ما أداه فرضه وإلا وقعت نفلاً .

لنا: على أن الوجوب يتعلّق بأول الوقت :

قوله تعالى ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل﴾^(٤) والدلوك هو
الزوال، وقيل: هو الغروب^(٥) وقد أمرنا بإقامة الصلاة لوجوده، ومقتضى
الأمر الوجوب .

(١) هم بعض الحنفية العراقيين كما في التعليق قبله .

انظر: الأصول للسرخسي (٣١ / ١ - ٣٢) والتحرير لابن الهمام مع شرحه التيسير (٢ / ١٩١ -
٢٩٢) وشرحه الآخر التقرير والتحجير (٢ / ١١٧ - ١١٨) ومسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت
(١ / ٧٤ مع المستصفي) .

(*) زيادة يدل على سقوطها سياق الكلام والمعنى المراد .

(٢) هذه بعض الروايات عن أبي الحسن الكرخي (المصادر السابقة) وعقب عليه ابن الهمام في تحريره
مع سابقه بأن الكل قول بلا موجب .

(٣) أي موقوفة على ما يظهر من حال المكلف آخر الوقت .

(**) ما بعد الخط المائل الوجه الثاني للورقة ١٩٦ حسب أصل المخطوطة) وهو الطرف الأيمن للورقة
(١٩٧) حسب الصورة التي جرى عليها التحقيق، وذلك لتصوير الوجه الثاني لكل ورقة مع
الوجه الأول للتي تليها وقد راعيت في إثبات الأرقام هنا في الحاشية أصل المخطوطة لا صورتها
فليلاحظ .

(٤) سورة الإسراء آية رقم (٧٨) .

(٥) القولان مشهوران في معنى «الدلوك» والأول هو اختيار ابن جرير والأزهري في معنى الآية الكريمة
وهو الأقوى .

انظر: مادة (ذلك) في: صحاح الجوهري (٤ / ١٥٨٤)، ولسان العرب (١٠ / ٤٢٧ - ٤٢٨)
والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص ١٧١) وتفسير ابن جرير الطبري
(١٥ / ٩١ - ٩٣) والفخر الرازي (٢١ / ٢٥ - ٢٦) وأضواء البيان (٣ / ٦٢٢) .

وروى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « الشفق الحمرة فإذا غاب الشفق فقد وجبت الصلاة »^(١) فعُلّق وجوب عشاء الآخرة بغيوبة الشفق وهو أول وقتها ، وإذا كان هذا في عشاء الآخرة فهو في بقية الصلوات كذلك .

فإن قيل : معنى قوله « وجبت » أي دخل وقتها .

قيل : الوجوب في عرف الشرع وجوب فعلها لا دخول وقتها ، وفي اللغة : السقوط ، يقال : وجبت الشمس ووجب الحائط إذا سقط^(٢) وقال تعالى : (فإذا وجبت جنوبها)^(٣) يعني سقطت^(٤) وسمّي الواجب في اللغة واجباً لسقوط فعله على الإنسان حتى لا يكون له من فعله خلاص ، وإذا ثبت هذا وجب أن يكون قوله « وجبت الصلاة » أي سقط فعلها عليه^(٥) .

فإن قيل : فقوله « غسل الجمعة واجب على كل محتلم »^(٦)

(١) رواه الدارقطني (٢٦٩ / ١) والبيهقي (٣٧٣ / ١) وصحح البيهقي وغيره وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما .

وانظر : نصب الراية (٢٣٢ - ٢٣٣) والتلخيص الحبير (١٨٦ / ١ - ١٨٧) .

(٢) وجوب أيضاً : إذا لزم وثبت ، ووجبت الشمس إذا غابت ووجب الرجل إذا مات . وكلها راجعة إلى ما قاله ابن فارس من أن « وجب » أصل يدل على سقوط الشيء ووقوعه .
انظر : مادة « وجب » في مقاييس اللغة لابن فارس (٨٩ / ١) ، والصحاح (٢٣١ / ١ - ٢٣٢) واللسان (٧٩٣ / ١ - ٧٩٤) .

(٣) سورة الحج آية رقم (٣٦) .

(٤) أي سقطت بعد نحرها ميتة .

(٥) أي بمعنى « لزم وثبت » .

(٦) رواه الإمام مالك من طريق عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » (١٠٢ / ١) .

ومن طريق مالك وبلفظه رواه البخاري (٢ / ٣٤٤ مع الفتح) ومسلم (٥٨٠ / ٢) وأبو داود (٢ / ٥ مع عون المعبود) والنسائي (٩٣ / ٣) وابن ماجه (١ / ٣٤٦) ورواه أيضاً من طريقه باللفظ الذي ذكره المصنف (٦٠ / ٣) .

وأجمعنا^(١) على أن الغسل غير واجب .
قلنا : سقط بالظاهر وهو قوله «من بكر وابتكر - إلى قوله - ومن اغتسل
فأغسل أفضل»^(٢).

(١) لعله يقصد «اتفقنا» أي نحن وأنتم بناء على المشهور المعتمد في كلا المذهبين في غسل يوم الجمعة ،
إذ الخلاف في وجوبه مشهور بل وجوبه رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
انظر: المحلى لابن حزم (٨/٢) وما بعدها) وزاد المعاد لابن القيم (٢٧٦/١) وفتح الباري
(٣٦١/٢) والمغني والشرح الكبير (٢/١٩٩ - ٢٠٠) والمجموع للنووي (٤/٥٣٥) .
(٢) ظاهر صنيع المصنف رحمه الله أن هذا حديث واحد وهو في الحقيقة حديثان :
فالجملية الأولى منه هي بعض حديث أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه .
رواه الإمام أحمد (٨/٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١٠٤) وأبو داود (١١/٢ - ١٢ مع عون المعبود) والترمذي
وحسنه (٢/٣٨٩) والنسائي (٣/٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٣) وابن ماجه (١/٣٤٦) وابن خزيمة
(٣/١٢٨ - ١٢٩) وابن حبان (ص ١٤٨ موارد) والحاكم (١/٢٨١ - ٢٨٢) وصححه ووافقه
الذهبي .

ولفظه عند أبي داود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من غسل يوم الجمعة
واغتسل ، ثم بكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ودنا من الإمام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة
عمل سنة أجر صيامها وقيامها» .
«تنبيه» أوس بن أوس صحابي سكن دمشق وهل هو أوس بن أبي أوس ؟ خلاف . وظاهر صنيع
الإمام أحمد في مسنده أنها واحد . وصوب الحافظ أنها اثنان (وراجع تهذيب التهذيب
١/٣٨١ - ٣٨٢) .

وأما الجملة الثانية منه وهو قوله «ومن اغتسل فأغسل أفضل» فهي من حديث سمرة بن جندب
رضي الله عنه .

رواه الإمام أحمد (٨/٥ ، ١١) وأبو داود (٢/١٨ مع عون المعبود) والترمذي (٢/٣٦٩) والنسائي
(٣/٩٤) وابن خزيمة (٣/١٢٨) .

كلهم من طريق الحسن عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ «من توضأ يوم الجمعة فيها
ونعمت ومن اغتسل فأغسل أفضل» هذا لفظ الترمذي . وحسنه وكذلك حسنه الألباني في
صحيح الجامع (٥/٢٧٧) وعقب عليه النسائي بقوله «الحسن عن سمرة كتاباً لم يسمع الحسن
من سمرة إلا حديث العقيقة» (٣/٩٤) .

فإن قيل : المراد بالخبر (*) المغرب ، وتعدّ غيبوبة الحمرة آخر وقتها فتجب .
قلنا : غيبوبة الحمرة ليست بآخر الوقت عندكم ^(١) لأنّ بينهما وبين غيبوبة
البياض أكثر من فعل ثلاث ركعات ، قال الخليل ^(٢) : « رأيت البياض إلى
نصف الليل » ^(٣) وعندكم وجوبها يتعلق إذا بقي من الوقت مقدار تكبيرة ،
وأكثر من قال منكم إذا بقي ثلاث ركعات ^(٤) .

وأيضا خبر جبريل عليه السلام حين صلى بالنبي ﷺ في أول الوقت وآخره
وقال : « الوقت ما بين هذين الوقتين » ^(٥) . /

(١/١٩٧)

-
- = والخلاف في سماع الحسن من سمرة مشهور والقول بصحة سماعه منه مذهب علي بن المديني .
وله شاهد عند ابن ماجه من حديث يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ (١/٣٤٧) .
وسنده ضعيف لضعف الرقاشي هذا . والله أعلم .
(*) أي حديث ابن عمر المتقدم (ص ٦ وتعليق رقم ٣) .
(١) أي الحنفية . وتفسير « الشفق » بالبياض الذي في الأفق بعد الحمرة هو الرواية المشهورة عن أبي
حنيفة رحمه الله خلافاً لصاحبيه القائلين بأن الشفق هو الحمرة وهو رواية عن أبي حنيفة أيضا .
انظر : الهداية وفتح القدير والعناية (١/٢٢٢) .
(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، لسان العربية ، وشيخ شيوخها ، وواضع علم العروض
توفي سنة ١٧٠ هـ وقيل قبلها أو بعدها رحمه الله .
انظر : سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩) والاعلام (٢/٣٦٣) ومعجم المؤلفين (٣/١١٢) .
(٣) هذا ردّ منه على من فسّر الشفق بالبياض ، لما اشتهر عنه من قوله « الشفق الحمرة من غروب
الشمس إلى وقت العشاء الآخرة فإذا ذهب قيل غاب الشفق » اهـ .
الصحاح (٤/١٥٠١) واللسان (١٠/١٨٠) وتاج العرس (٦/٣٩٥) .
(٤) الكلام في صلاة المغرب ، وما ذكره يتفق مع مذهب زفر وعامة الحنفية المتقدم (ص ٣ - الحاشية) .
(٥) حديث إمامة جبريل عليه السلام بالنبي ﷺ حديث صحيح مشهور رواه ثمانية من الصحابة
هم : أبو مسعود الأنصاري وجابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وعمر بن حزم ، وأبو
سعيد الخدري ، وأنس بن مالك وابن عمر رضي الله عنهم .
فأما حديث أبي مسعود الأنصاري فهو في الصحيحين وغيرهما لكنّه غير مفسّر أوائل الأوقات
وأواخرها ولفظه « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نزل جبريل فأمني فصليت معه ، ثم صليت =

وأراد به وقت الوجوب ما بينهما .

فإن قيل : المراد به وقت جواز الفعل ما بينهما .

قلنا : لا يجوز، لأنَّه يخرج أن يكون للوجوب وقت ما بين الطرفين وهو قول محال .

والمعنى : أنَّه عبادة بدنيَّة مؤقتة فكان وقت جواز فعلها من غير عذر وقتاً لوجوبها أصله الصوم ، ولا يلزم الطهارة والكفارة بالصوم ، والحج فإنها غير مؤقتة ، ولا يلزم الزكاة ، لأنها مالية ، ولا يلزم تقديم الصلاة للجمع ، لأن هناك عذر ، وهذا لأن تعجيل فعلها لا يخلو أن يقال فيه : هل يمنع الوجوب في آخر الوقت؟ أو يقال : هي مراعاة ، فإن جاء آخر الوقت وهو من أهل الوجوب دلَّنا على أنها فرض عجله كالزكاة وإن لم يكن من أهل الوجوب

= معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، يحسب بأصابه خمس مرات « وله فيها ألفاظ أخر بنحوه .

انظر البخاري مع الفتح (٣/٢ ، ٣٠٥/٦ ، ٣١٧/٧) ومسلم (١/٤٢٥) .

وليس في الصحيحين من أحاديث إمامة جبريل سواء ، وأما أحاديث بقيَّة الصحابة فهي مطوَّلة مفسَّرة أوائل الأوقات وأواخرها ومختومة بقول جبريل الذي ذكره المصنف . ونكتفي منها - هنا - بتخريج حديث جابر رضي الله عنه الذي قال فيه البخاري : إنَّه أصحُّ شيء في المواقيت عن النبي ﷺ كما حكاه عنه الترمذي في جامعه (١/٢٨٢) أي أحاديث إمامة جبريل المفسَّرة الأوقات .

فقد رواه الترمذي مختصراً بعد حديث ابن عباس بمعناه (١/٢٨١ - ٢٨٣) ورواه النسائي مطولاً (١/٢٥٥ ، ٢٦٣) وأحمد (٣/٣٣٠) وابن حبان (ص ٩٢ موارد) والدارقطني (١/٢٥٦ - ٢٥٧) مع التعليق المغني) والحاكم (١/١٩٥ - ١٩٦) .

وصححه ووافقه الذهبي وقال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب . وقال أحمد شاكر : وفي وصف الترمذي له بأنه غريب نظر . . .

وانظر تمام تخريجه مع أحاديث بقيَّة الصحابة في : نصب الراية (١/٢٢١ - ٢٢٢) والتلخيص الحبير (١/١٨٣ - ١٨٤) وإرواء الغليل (١/٢٦٨ - ٢٧١) وحاشية أحمد شاكر على الترمذي . وسيأتى تخريج حديث ابن عمر ، وابن عباس وأبي هريرة (ص ٥٦ وتعليق رقم ٣ ، ٢ ، ص ٥٧ ت ١) .

وقعت نفلاً، أو يقال فيها: إنها وجبت وجوباً موسّعاً كقضاء الصلوات والصوم والنذور والكفارات، وهو قولنا.

لا جائز أن يقال: إنها وقعت نفلاً يمنع لزوم الفرض لأمرين: أحدهما: أن السلف من الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم كانوا يبادرون إلى فعل الصلوات في أول أوقاتها ويعتقدون الرضوان في^(١) ذلك كما قال الرسول ﷺ «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله»^(٢).

(١) ومن احتج بهذا الشافعي كما نقله عنه الترمذي (٣٢٩/١)، وانظر عارضة الأخوذى (٢٨٤/١).

(٢) هذا الحديث ضعيف جداً، وقد رواه الترمذي (٣٢١/١)، والدارقطني (٢٤٩/١).

بلفظ «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله» والبيهقي (٤٣٥/١) بلفظ «الوقت الأول رضوان الله والوقت الآخر عفو الله».

كلهم عن طريق: يعقوب بن الوليد المدني. عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال البيهقي: هذا حديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدني منكر الحديث، ضعفه يحيى بن معين وكذّبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع نعوذ بالله من الخذلان، وقد روي بأسانيد آخر كلها ضعيفة اهـ. (٤٣٥/١).

وقال الألباني في الإرواء: موضوع (٢٨٧/١).

وقد روي من حديث جرير بن عبد الله البجلي وأنس بن مالك وأبي مخذوم وفي حديثه زيادة «ووسط الوقت رحمة الله».

وكلها لا تخلو من كذاب أو وضاع أو مجهول عن مثله وقد تقدمت إشارة البيهقي إلى ضعف أسانيدها.

وانظر تخريجها في نصب الرأية (٢٤٢/١ - ٢٤٣) والتلخيص الحبير (١٩١/١) وإرواء الغليل (٢٨٧/١ - ٢٩٠).

«تتمة للبحث والتخريج»: أفضلية أول وقت الصلاة ثابت بالسنة القولية والفعلية إلا ما استثنى من ذلك بنص كالإبراد بالظهر في شدة الحر وتأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل الأول إذا لم يشق على الجماعة وما روي في ذلك صريحاً حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة أول وقتها» رواه ابن خزيمة (١٦٩/١) وابن حبان (ص ٩٣ موارد) والدارقطني (٢٤٦/١ - ٢٤٧)، والحاكم (١٨٨ - ١٨٩) وصححه من =

و(لا يقال)^(١) هذا يدل على أنَّهم لم يصلوا فرضاً ولا خوطبوا به ، لأن هذا منع من خطاب الشرع وإلزام الفرض في آخر الوقت ، وهذا من أشنع ما يقال ، لا سيما مع ما روي في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال : يقول الله تعالى (ما تقرب إلي المتقربون بأفضل مما فرضت عليهم)^(٢) .
والأمر الآخر: أن الإجماع حصل على أنه لو نوى هذه الصلاة نافلة لم تجزئه عن الفرض ، ولو نوى بها الفرض صح بالإجماع ، وهو إذا قال^(٣) : أؤدي فرض الظهر أو أصلي الظهر فرضي فبطل أن تكون نفلاً .

= عدة طرق بعضها على شرط الشيخين وبعضها على شرط مسلم ووافقه الذهبي .
وانظر نصب الراية (١/ ٢٤١- ٢٤٢) وفتح الباري (٢/ ١٠) وأصله في الصحيحين وغيرهما بلفظ «الصلاة لوقتها» أو «الصلاة على وقتها» .

انظر البخاري مع الفتح (٢/ ٩) ومسلم (١/ ٨٩- ٩٠) .
وله شواهد لا بأس بها عن عائشة وأبي هريرة وآم فروة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم .
انظرها في : نصب الراية (١/ ٢٤١- ٢٤٤) والتلخيص الحبير (١/ ١٩٠- ١٩١) وتعليق أحمد شاكر على الترمذي (١/ ٣٢٣- ٣٢٥ ، ٣٢٩) .

ويشهد للجميع حديث أبي ذر رضي الله عنه في صحيح مسلم قال : قال لي رسول الله ﷺ «كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟ قلت : فما تأمرني؟ قال : «صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة» (١/ ٤٤٨- ٤٤٩) .

فقد وصف النبي ﷺ صنيع أولئك الأمراء إماتة للصلاة وهم إنما يصلونها في آخر وقتها لا خارجه بدليل أمره ﷺ أبا ذر رضي الله عنه أن يعيدها معهم . والله أعلم .
(١) زيادة عما في المخطوطة ، ولا يستقيم مراد المصنف بدونها .
(٢) رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ «من عادي لي وليا فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضه عليه . . .» (١١/ ٣٤١ مع الفتح) .
(٣) الأولى أن يقول «إذا نوى» إذ مدار الحكم على النية لا التلفظ بها كما قد يفهم من كلامه . بل التلفظ بها غير مشروع .

ولا جائز أن يقال : إنه تعجّل ، لأنّه لو نوى التعجيل فقال : أعجّل فرض الظهر لم يجز .

وإنّ عبادات الأبدان المؤقتة لا تقدّم على وقت وجوبها من غير عذر ولهذا اتفقنا^(١) أنه لو صلى المراهق الظهر قبل بلوغه ثم بلغ في آخر الوقت لم تجزئه صلاته ، لأنه قدّمها على وقت وجوبها عليه .

ولا نقول : إنّها / تقف مراعاة فكذلك ههنا وإذا بطل القسمان^(٢) لم يبق (١٩٧/ب) إلا أنّه فعلها لأنّها وجبت لكن وجوباً موسّعاً .

فإن قيل : فإذا قلت وجبت فهل إذا مات في وسط الوقت يكون عاصياً أم لا ؟ فإن قلت يكون عاصياً خرقتم الإجماع ، فإنّه لا يأنم بالتأخير بل هو جائز له فكيف يعصي ؟ وإن قلت لا يعصي^(٣) فلا معنى لإطلاق لفظ الوجوب .

(١) أي نحن وأنتم - معشر الحنفية - لأن الكلام معهم حسب ما قرره في رأس المسألة - وهذا بناء على أصح الروايتين عند الحنابلة وهي مذهب أبي حنيفة ومالك - وأما مذهب الشافعي فتجزئ عنه ولا إعادة وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد فيمن بلغ عشر سنوات بناء على أنها تجب عليه أصلاً فلا إعادة والله أعلم .

وهذه المسألة ستأتي للمصنف قريباً وخلاصتها ما ذكر .

(٢) أي كونها معجّلة أو موقوفة .

(٣) القول بأنه لا يموت عاصياً هو مذهب الحنابلة والمالكية وأصح الوجهين للشافعية وحكي إجماع السلف عليه لا سيما مع العزم على الفعل في الوقت . أما لو عزم على الترك مطلقاً أو على الترك حتى يخرج الوقت من غير عذر فعصيانه ظاهر . والله أعلم .

انظر : للحنابلة : المغني (١/ ٤١٠ - ٤١١) والمبدع (١/ ٣٠٤) والإنصاف (١/ ٤٠٠ - ٤٠١) .

وللمالكية : شرح الخطاب (١/ ٤٠١) والشرح الكبير وحاشية الدسوقي (١/ ١٧٩) .

وللشافعية : المستصفى للغزالي (١/ ٧٠) ونهاية السؤل (١/ ١٦٦ - ١٦٧) والمجموع (٣/ ٥) .

هذا إذا لم يغلب على ظنه الموت أو القتل أثناء الوقت وإلا فلا يجوز له التأخير إلى وقت يغلب على ظنه أنه لا يتمكن من أدائها فيه .

انظر الأحكام للأمدّي (١/ ١٥٥) والاختيارات لابن تيمية (ص ٣٥) والتمهيد للأسنوي

=

(ص ٦٤) والمصادر السابقة .

قلنا : يحتمل(*) أن نقول ذلك ، أنه إذا مات يعصي ، لأنه إنها يجوز له ذلك بشرط سلامة العاقبة اعتماداً على أن الظاهر أنه يبقى كما أنه يجوز له تأخير قضاء رمضان وقضاء الصلاة والنذر والكفارات^(١) كل ذلك بشرط سلامة العاقبة على ما ذكرنا .

وهذا كما قالوا في الزكاة ، فإنها تجب بحلول الحول ويجوز له التأخير حتى يجيء الساعي أو يجد الفقراء اعتماداً على البقاء (وبعرض)^(٢) للعدر لأجل حاجة ما .

وإن قلنا : (لا يعصي)^(٣) وهو الصحيح ، فلأن ما وجب وجوباً موسّعاً لا يعصي من أخره إلى أثناء الوقت إذا مات كالمسائل التي ذكرناها لا سيما ويشترط أن يعزم^(٤) على فعلها في أثناء الوقت أو أخره لا على تركها .

= وأيضاً ينبغي تقييده بما إذا لم يؤخرها إلى وقتها المنهي عنه كتأخير صلاة العصر من غير عذر إلى وقت الاصفرار وإلا فيأثم كما نبّه عليه بعض المالكية . انظر (١ / ١٨٠) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير) .

(*) انظر عزوه لأبي الخطاب في انتصاره في : القواعد الفقهية لابن اللحام (ص ٧٦) والاختيارات لابن تيمية (ص ٣٤) .

(١) عقب شيخ الإسلام ابن تيمية في اختياراته على قول أبي الخطاب هذا بقوله : «أما قضاء الصلاة والنذر والكفارة فعندنا على الفور وقد قيل : أنه على التراخي فلا تناظر المسألة وإنما نظيرها قضاء رمضان فإنه وقت موسّع . والمذهب هناك : أنه إذا مات بعد استطاعة القضاء أطعم عنه وليه . والمشهور في الصلاة لا يقضي فيتوجه التخريج فيها كما اقتضاه كلامه» . اهـ (ص ٣٤) .
ويحتمل أن مراد المصنف بجواز التأخير هنا : أن وقت قضاء الجميع غير محدد بزمن لا يصح قضاؤها بعد فواته بقطع النظر عن وجوب القضاء فوراً أو عدمه . والله أعلم .

(٢) كذا - وغير معجمه ولم يتضح لي معناها . ولعل المراد : ويعذر للعدر لأجل حاجة ما .

(٣) زيادة لاستقامة الكلام وبيان المراد ، وقد وجدتها كذلك في الاختيارات الفقهية نقلاً عن أبي الخطاب في الانتصار (ص ٣٤) .

(٤) انظر ما تقدم .

فإن قيل : تبطل الطريقة^(١) بالجمعة عندكم ، يجوز فعلها قبل الزوال وليس بوقت للوجوب .

قلنا : لا نسلم ، لأنه وقت لوجوبها في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى ليس بوقت للوجوب^(٢) لكن في تقديمها عذر للمشقة اللاحقة في ذلك ، ونحن قلنا من غير عذر .

احتج الخصم^(٣) بأنها : لو كانت واجبة في أول الوقت لما جاز تركها إلى غير بدل كالصلاة في آخر الوقت ، فلما جاز تركها إلى غير بدل لم تكن واجبة كالنافلة والمجموعتين والزكاة والكفارة .

قلنا : لو لم تكن واجبة لما جاز فعلها من غير عذر كما قبل الوقت ثم هذا اعتراض على قولنا بأنها تجب وجوباً موسعاً وقد اتفق^(٤) الناس على الإيجاب الموسع في القضاء والحج والكفارة والزكاة والدين / المؤجل فإن جميع ذلك (١/١٩٨) يجب وجوباً موسعاً فكذلك الصلاة تجب لي أول الوقت ويباح له تأخيرها إلى آخره دفعاً للخرج عن الناس . وأما تقديم عبادة البدن على وقت وجوبها من

(١) أي قول المصنف المتقدم « والمعنى أنها عبادة بدنية مؤقتة فكان وقت جواز فعلها من غير عذر وقتاً لوجوبها أصله الصوم . . . » (ص ١٢) .

(٢) الصحيح من المذهب أن الجمعة تجب بالزوال وما قبله وقت رخصة وجواز ، وجاز تقديمها على وقت وجوبها لتقدم سبب الوجوب وهو يوم الجمعة لأنها تضاف إليه .

انظر حكم هذه المسألة في القواعد لابن رجب (ص ٦) والإنصاف (٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦) والفروع (٩٦/ ٢) والمبدع (٢/ ١٤٨) . وستأتي هذه المسألة للمصنف (ص ٦٣٥) .

(٣) انظر : أصول السرخسي (١/ ٣١) وشرحي التحرير ، التقرير والتحرير (٢/ ١١٨) والتيسير (٢/ ١٩١ - ١٩٢) .

(٤) قوله « وقد اتفق الناس - إلى - والدين المؤجل » هو في اختيارات ابن تيمية معزواً لأبي الخطاب في الانتصار وعقب عليه بقوله « وهذا غلط » ، فإن فيه ما هو مضيق وما هو على التراخي ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو مذهب أحمد وغيره » (ص ٣٥) ولعل مراد المصنف هنا صحة القضاء مطلقاً سواء قضاها على الفور أو على التراخي كما تقدم (ص ١٧ وتعليق رقم ١) .

غير عذر فغير معهود في الشرع . ثم إنَّما يجوز تأخيرها بشرط العزم^(١) على الفعل واعتقاد الوجوب بخلاف النفل ، فإنه يؤخَّر ذلك بنية الترك رأساً ، فأين تأخير هذه من النفل ؟ فأما النوافل فيجوز تركها على الإطلاق ، وتقديم المجموعة لرخصة العذر .

ثم إنَّما نجيز المجموعة بنية التقديم والتَّعجيل ، ونجيزها في مسألتنا بنية فريضة الوقت على الإطلاق ، والزكاة رخصة للناس ، لم يرد في مسألتنا الجواز بلفظ الرخصة ، ثم الزكاة والكفارة حق مال بخلاف مسألتنا فإنه حق بدن ، وتقديم العبادات البدنية على وقت وجوبها لا يجوز كالصوم وغيره . واحتج : بأنه لو سافر بعد دخول الوقت جاز له القصر ، ولو كانت قد وجبت أربعاً لم يحز فعلها ركعتين .

قلنا : كذا نقول ، وأنه لا يجوز^(٢) له القصر نص عليه في رواية ابن منصور^(٣) وأبي الحارث^(٤) ولو سُلِّم فلا يمتنع أن تجب الصلاة على صفة (١) انظر ما تقدم .

(٢) وهو الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وفي رواية ثانية مشهورة له القصر وفاقاً للأئمة الثلاثة وحكى ابن المنذر الإجماع عليه . وفي رواية ثالثة : إن فعلها في وقتها قصر . ومفهومها : إن لم يفعلها في وقتها أتم . وقيل : إن ضاق الوقت لم يقصر ، قال ابن مفلح في المبدع : وجهاً واحداً . انظر للحنابلة : المغني (١٢٧/٢ - ١٢٨) والإنصاف (٣٢٢/٢ - ٣٢٣) والفروع (٦٢/٢) والمبلدع (١١٠/٢) .

وللشافعية : المجموع (٣٦٨ - ٣٦٩) والروضة (٣٩٠/١) . وللماكية : منح الجليل (٢٤٣/١) والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣٦٠/١) . وللحنفية : البحر الرائق (١٤٩/٢) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١٣١/٢) . (٣) هو : إسحاق بن منصور بن بهرام ، أبو يعقوب ، الكوسج ، المروزي النيسابوري ، من ثقات المحدثين ومن أشهر رواة مسائل الفقه عن الإمام أحمد ، ولد بمرور ، وتوفي بنيسابور سنة ٢٥١ هـ . رحمه الله .

انظر : طبقات الحنابلة (١١٣/١) والمنهج الأحمد (١٩١/١) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٤٦/٢ ، ٣٥٣) والأعلام (٢٨٩/١) ، وتهذيب التهذيب (٢٤٩/١ - ٢٥٠) .

(٤) هو : أحمد بن محمد ، أبو الحارث الصائغ ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة في الفقه وجوّد =

وتتغير بها يطرأ كما لو أخر الصلاة حتى مرض ، فإنه يقضي جالساً مومئاً ، وكذلك لو سافر وقد بقي قدر الصلاة فإنها قد وجبت ويجوز له القصر^(١) ، وكذلك لو أخر الصلاة حتى خاف يصليها جالساً^(٢) إلى القبلة وغيرها على حسب حاله ، وكذا تجب الزكاة بحلول الحول وتسقط^(٣) بهلاك المال عنده .
فإن قيل : فيجب^(٤) أن يقصر (المسافر)^(٥) إذا وجبت وأخرها إلى آخر الوقت وسافر^(٦) .

= الرواية عنه .

انظر : تاريخ بغداد (١٢٨/٥) وطبقات الحنابلة (٧٤/١) والمنهج الأحمد (٣٦٣/٢) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٤٦/٢ ، ٣٣٦) .

(١) مثل له بقدر ما يسع الصلاة إنه وقت متعين لوجوب الأداء اتفاقاً على التحقيق .

ومذهب عامة الحنفية أنه يقصر ولو لم يبق من الوقت إلا قدر التحريم .

انظر : بدائع الصنائع (٢٩٣/١) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١٣١/٢) .

(٢) كذا ولعله « ماشياً أو راكباً » .

(٣) هذا إلزام للحنفية ، فإنه إذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت قبل إمكان الأداء أو بعده حتى ولو بعد طلب الساعي لها على الصحيح عندهم ، وأما لو هلك بعضه فيسقط من الواجب بقدره .

انظر لهم : الهداية والعناية والفتح (٢٠١/٢ - ٢٠٣) ، والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢٨٣/٢) وبدائع الصنائع (٨٥٣-٨٥٥ ، ٩٢٣) .

(٤) لعله أراد « فيلزم » أي بناء على قولك « فلا يمتنع أن تجب الصلاة على صفة وتغير بها يطرأ . . . » .

(٥) في المخطوطة أقرب إلى النافر أو النافذ والمثبت أقرب للصواب .

(٦) آخر الوقت قد يكون بقدر ما يسع الصلاة - كما تقدم - أو أقل وتقدم حكمه عند الحنفية (تعليق ١ ص ٢١) .

وأما عند الجمهور :

فمذهب المالكية : يقصر الظهر من وصل محل القصر قبيل المغرب بثلاث ركعات ولو تعمّد تأخيرها إليه ، وإن وصله لركعتين قصر العصر لاختصاص الوقت بها وأتمّ الظهر لأنها فاتت وهو مقيم . انظر (١١٢/١ - ٢٤٣ منح الجليل) . وجواهر الإكليل (٣٣/١ ، ٨٨) .

وعند الشافعية : إن بقي بقدر الصلاة قصر على المذهب وإن بقي أقل فعلى الخلاف هل =

قيل : بخروجه لم يكن تأخيرها بتفريط من جهته ، لأن الله تعالى وسَّع في تأخيرها إلى آخره فحصلت له الرخصة في القصر وليس كذلك إذا خرج الوقت ، فإنه مفترط في تأخيرها إلى خروج الوقت ، فلم تحصل له الرخصة ، لأن الرخصة لا تثبت مع التفريط^(١) . والله أعلم بالصواب .

٢ - مسألة : وتستقر^(٢) في الذمة بأول الوقت^(٣) على ما ذكره في رواية^(٤) أبي طالب .

= هو مؤد لجميع الصلاة فيجوز له القصر أو مؤد لما فعله في الوقت قاض لما يفعله منها خارج الوقت فلا يقصر؟ المذهب والمجموع (٣٦٨ - ٣٦٩) .

وعند الحنابلة كما تقدم (تعليق ص ٢٠) لكن قال ابن مفلح في المبدع : وقيل إن ضاق الوقت لم يقصر وجهًا واحدًا (١١٠ / ٢) .

(١) هذه المسألة أصولية أكثر منها فقهية ولا خلاف في أن من أدَّى الصلاة في وقتها الذي شرع الله لها فقد أداها . لكن بأي جزء من أجزاء هذا الوقت الواسع تجب في ذمة المكلف حتى لا تسقط عنه إلا بفعلها أداء أو قضاء؟ في هذا وقع الجدل والخلاف .

والذي يظهر لي - والعلم عند الله تعالى - صواب قول من يقول : إنها تجب بأول وقتها في حق المكلف الخالي من الموانع وجوبًا موسَّعًا ، وتأخير المكلف في أداء الصلاة في أي جزء من أجزاء وقتها لا ينافي وجوبها في ذمته بدخول وقتها . والله أعلم .

(٢) هل المراد باستقرار الصلاة في ذمة المكلف هنا ثبوتها مطلقًا - أي أداء أو قضاء - أو قضاء لا غير؟ صرح ابن اللحام أن المراد الثاني فقال : القاعدة الرابعة عشر «يستقر الوجوب في العبادة الموسَّعة بمجرد دخول الوقت ولا يشترط إمكان الأداء على الصحيح من المذهب . ونعني بالاستقرار وجوب القضاء ، إذ الفعل إذاً غير ممكن ولا مأثوم على تركه ذكره أبو البركات . اهـ (ص ٧١) .

(٣) أي تستقر في الذمة بها وجبت به ، وهو إدراك شيء من الوقت ولو قدر تكبيرة الإحرام على الصحيح من المذهب .

وفي رواية : يشترط إمكان الأداء . كمذهب الشافعية اختارها ابن بطَّة وغيره . واختار شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لا قضاء إلا أن يتضايق الوقت عن فعلها ثم يوجد المانع . انظر : الكافي لابن قدامة (٩٨ / ١) والمغني والشرح (٣٨٥ / ١ ، ٤٥١) والإنصاف (٤٤١ / ١) والقواعد لابن اللحام (ص ٧١) والقواعد لابن رجب (ص ٢٦) والمسودة لآل تيمية (ص ٢٩) ، والاختيارات الفقهية (ص ٣٤) .

(٤) أي في المسألة السابقة (ص ٢) .

وقال أبو حنيفة : لا تستقر حتى يخرج الوقت (١) . /

وقال مالك : حتى يتضايق الوقت لفعلاها (٢) .

وقال الشافعي : حتى يمضي من الوقت ما يمكنه أدائها فيه (٣) .

وفائدة المسألة : أنه لو دخل من الوقت قدر تكبيرة ثم حاضت أو جنت

وجب عليها القضاء بعد الطهر والعقل ، وعندهم لا يجب القضاء (٤) .

لنا : ما تقدّم من الأدلة على الوجوب ، والوجوب يقتضي اللزوم والشبوت

(١) أي إذا خرج وقتها وهو سالم من موانع التكليف لزمه القضاء . ويان ذلك أن المعتبر عند الحنفية حال المكلف آخر الوقت وهو قدر التحريمة عند أئمة الحنفية الثلاثة وقدر ما يسع الصلاة عند زفر . فإن طرأ مانع التكليف في آخر الوقت كحائض كانت طاهرة أول الوقت فلم تصل حتى حاضت آخره فلا قضاء عليها عند أئمة الحنفية الثلاثة سواء كان الباقي من الوقت قدر ما يسع الصلاة أو تحريمها أو أكثر من باب أولى . ويلزم عند زفر إذا كان الباقي أقل مما يسعها .

انظر لهم : التحرير وشرحه التقرير والتحرير (١٢٠ / ٢) والتيسير (١٩٤ / ٢) وبدائع الصنائع (١ / ٢٩١ - ٢٩٣) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، ٢ / ١٣١) .

(٢) أي أن المعتبر عند مالك وأصحابه هنا حال المكلف آخر الوقت كالحنفية ، ولكن عنده بقدر ما يسع ركعة فإن طرأ العذر وبقي ما يسع ركعة فأكثر سقطت وإن كان أقل من ركعة لزمته ، أي يقضيها متى زال عذره .

انظر لهم : الفروق وتهذيبها (١٣٧ / ٢ ، ١٥٣ - ١٥٤) ، والمتقى للباقي (١ / ٢٦) والقوانين لابن جزي (٥٩ - ٦٠) ، ومنح الجليل (١ / ١١٣ - ١١٤) .

(٣) انظر لهم : المجموع (٤٧ / ٣ ، ٦٧) والروضة (١ / ١٨٨ - ١٨٩) وحلية العلماء (٢ / ٢٦) والغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (١ / ٢٧٠) .

(٤) هذا واضح بناء على ما تقدم .

وتعلم أن جميع ما تقدم فيما إذا طرأ المانع على المكلف بعد دخول الوقت وأما لو كان المانع قائماً عند دخول الوقت فزال قبل خروجه كحائض طهرت ومجنون أفاق فإنه يدرك الصلاة وتلزمه ولو لم يدرك من وقتها إلا قدر تكبيرة الإحرام على الصحيح من مذهب الحنابلة والشافعية وهو مذهب الحنفية عدا زفر يشترط ما يسع الصلاة . ومذهب مالك لا بد من إدراك ما يسع ركعة وهي الرواية الثانية عن أحمد =

لغة وشرعاً، يقال وجبت الشمس ووجب الحائط إذا سقط لا يمكن رفعه، قال تعالى ﴿فَإِذَا وَجِبَتْ جَنُوبُهَا﴾^(١) وفي الشرع: أوجب القاضي إذا ألزم، ومُرَّ على النبي عليه الصَّلَاة والسَّلَام بجنائز فأتوا^(٢) خيراً فقال: «وجبت» وأثنوا على الأخرى شراً فقال «وجبت» أي استقر الأمر على ذلك ولهذا قال: «أنتم شهود الله في الأرض»^(٣).

(فنقول أدركها الوقت وهي من أهل الصلاة فاستقر الفرض عليها كما لو مضى من الوقت ما يمكن أداؤها فيه)^(٤).

ولأنه أحد طرفي الوقت فلم تعتبر في الاستقرارية إمكان الأداء كالطرف الأخير^(٥) وذلك أنها لو طهرت وقد بقي من الوقت قدر ركعة أو تكبيرة

= والقول الآخر للشافعية.

انظر مع تقدم: الإنصاف (١/ ٤٣٩، ٤٤٢) والمجموع (٣/ ٦٥) ومنح الجليل (١/ ١١١) والدر المختار وابن عابدين (٢/ ١٣١).

وهل تدرك إحدى الصلاتين بإدراك ما تجمع معها؟ خلاف سيأتي (ص ٢٨ وتعليق رقم ٤).

(١) سورة الحج آية رقم (٣٦).

(٢) الثناء: وصف يستعمل في الخير والشر وإن كان في جانب الخير أشهر في اللغة، لكنه ثابت أيضاً في جانب الشر فيها ويشهد له هذا الحديث الصحيح.

وانظر تقرير ذلك في مادة «وجب» في المصباح المنير (١/ ٨٥-٨٦) وتاج العروس (١٠/ ٦٢-٦٣).

(٣) متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه.

انظر البخاري مع الفتح (٣/ ٢٢٨، ٢٥٢/ ٥) ومسلم (٢/ ٦٥٥) لكن بلفظ «شهداء» بدل «شهود» فيهما وبتكرارهما في مسلم ثلاثاً وكذلك تكرار «وجبت».

(٤) ما بين القوسين استدراك في الحاشية. وهو بداية مناقشته الشافعية مع ما بعده. وقد بدأ بكلمة «يجزى» وانتهى بكلمة «صح».

(٥) أي عند الشافعية فتجب وتدرك بقدر ما يسع ركعة اتفاقاً، بل وبقدر تكبيرة الإحرام على أصح القولين باتفاق الأصحاب كما قاله النووي. وعلى كلا القولين لم يعتبروا إمكان الأداء بخلاف قولهم فيمن طرأ عليه العذر بعد دخول الوقت.

وجبت عليها الصلاة، وكذلك لو أفاق المجنون أو أسلم الكافر أو بلغ الصبي، ولا يعتبر أن يبقى ما يمكن فيه الأداء، وهذا لأن إدراك وقت الوجوب وهو من أهل الوجوب يؤذن بالاستقرار، ولا يقف الاستقرار على الإمكان، ولهذا لو عرض له مرض أو شغل لا يمكنه الفعل لم يسقط ذلك عنه الاستقرار في ذمته وكذلك في آخر الوقت، وكذلك الصيام إذا دخل وقته على المغمی عليه والمريض والحائض فإنه يستقر في ذمتهم وإن لم يمكنهم أدائه حال دخوله.

فإن قيل ^(١): آخر الوقت يمكنه البناء على الفعل ^(٢) بعد الوقت وفي أول الوقت لا يمكنه البناء إذا طرأ العذر.

قلنا: كلامنا في استقرار الوجوب في الذمة لا في فعل العبادة ليعتبر إمكان الفعل من عدم إمكانه، على أن إمكان الفعل في الوقت غير حاصل في الوقتين معاً ^(٣)، وإمكان فعله في غيرهما ممكن. ثم كان يجب أن تقدروا ذلك بتكبير الإحرام، فإنه يمكن البناء ثم تقولون يشترط ركعة ^(٤).

فإن قيل: زوال العذر لو وقعت ^(٥) في وقت الثانية من صلاتي الجمع وجبت الصلاتان فأولى / أن نقول: إذا زال في وقت الصلاة أن تجب ^(٦) (١/١٩٩)

= انظر المجموع (٣/ ٦٥) وتقدم قريباً (تعليق ٣ ص ٢٥-٢٦).

(١) انظر المذهب (١/ ٦٠).

(٢) أي فلو أدرك قدر ركعة من آخر الوقت فشرع فيها بني عليها باقي الصلاة خارج الوقت.

(٣) وذلك لطرف العذر في وقت الأولى قبل فعلها، ولخروج وقت الثانية قبل فعلها أو تمامه فلم يبق إلا فعلها خارج الوقت.

(٤) تقدم أن أصح القولين عندهم تقديره بتكبير الإحرام (راجع تعليق رقم ٢ ص ٢٧).

(٥) كذا وصوابها «وقع» أي لو كان زواله في وقت الثانية.

(٦) أي عند الشافعية تجب صلاة الظهر بزوال العذر في وقت العصر وكذلك المغرب مع =

بخلاف مسألتنا، فإنَّ وجود العذر في الأولى^(١) يسقط الثانية فجاز أن تسقط معه الأولى.

قلنا: صلاة الفجر إذا زال العذر وقد بقي منها مقدار ركعة وجبت ولو زال العذر فيما بعدها لم تجب^(٢). على أنَّ نقيس على الطرف الأخير من وقت الثانية من صلاتي الجمع إذا أدركت وقت الظهر ثم حاضت.

فقد روى عبد الله^(٣) بن أحمد رضي الله عنه أنه يلزمها قضاء الظهر والعصر^(٤) وإن سلَّم أنه وقت لهما في حال العذر فإنَّه لا يعتبر إمكان أدائها ويجبان، على أنَّ القياس يقتضي أن لا يجب فعل صلاة بإدراك وقت غيرها لكن تركناه إذا أدرك وقت الثانية لما روي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس

= العشاء وهو أيضا مذهب الحنابلة والمالكية على تفصيل في قدر ما تدرك به الأولى في وقت

الثانية هل هو قدر تكبيرة الإحرام أو ركعة من الثانية أو هما وزيادة قدر ما يسع الأولى؟

انظر: للشافعية: المهذب والمجموع (٣/ ٦٤ - ٦٦) والروضة (١/ ١٨٧).

وللحنابلة: المغني (١/ ٤١١) والإنصاف (١/ ٤٤٢).

وللمالكية: قوانين الأحكام لابن جزى (ص ٥٩ - ٦٠) ومنح الجليل (١/ ١١١ - ١١٢).

(١) أي أنه إذا طرأ العذر في وقت الأولى لم تجب الثانية منهما وهو مذهب الشافعية والصحيح من مذهب الحنابلة أي وفقاً للحنفية والمالكية.

انظر: المجموع (٣/ ٦٨) والإنصاف (١/ ٤٤٢).

(٢) لأنها لا تجمع لما قبلها ولا لما بعدها.

(٣) هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أكثر من روى عن أبيه من تلامذته، روى عن أبيه المسند وله عليه زيادات، وروى عن أبيه كثيراً من مسائل الفقه وهي مطبوعة وتوفي رحمه الله سنة ٢٩٠ هـ وقيل قبلها.

(٤) قال عبد الله في مسأله: سألت أبي عن امرأة حاضت في آخر وقت الظهر ولم تكن صلت الظهر؟ قال: تصلي الظهر والعصر، فإذا حاضت في وقت العصر قضت العصر والظهر، وإذا طهرت في وقت العشاء الآخرة قضت المغرب والعشاء...» (ص ٥٤ بتحقيق زهير الشاويش).

والأصح عند الأصحاب أن الثانية من صلاتي الجمع لا تدرك بإدراك الأولى كما تقدم التنبيه عليه (تعليق ٥ ص ٢٨).

أَتَمَّهَا قَالَا ذَلِكَ^(١) وَبَقِيَ إدْرَاكُ وَقْتِ الْأَوَّلَى عَلَى مَقْتَضَى الْقِيَاسِ .
قياس آخر: أَنَّهُ إدْرَاكٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ صَلَاةٍ فَتَعَلَّقُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ،
أَصْلُهُ إدْرَاكُ الْمَسَافِرِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْمُقِيمِ^(٢) .

(١) أَثَرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ هَذَا رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ : إِذَا طَهَّرْتَ الْمَرَّةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ صَلَّتْ صَلَاةَ النَّهَارِ كُلَّهَا ، وَإِذَا طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَّتْ صَلَاةَ اللَّيْلِ كُلَّهَا » (٣٣٣ / ١) .

وهذا الإسناد منقطع ، إذ من هو شيخ ابن جريج هنا؟
ورواه ابن أبي شيبة (٣٣٦ / ٢) والبيهقي (٣٨٧ / ١) كلاهما من طريق آخر عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عنه بنحوه . وهذا المولى مجهول كما قاله ابن الترمذي تعقيباً على رواية البيهقي وقال الحافظ في التلخيص (٢٠٣ / ١) : « لم يعرف حاله » بعد أن عزا للبيهقي في المعرفة .

وأما أثر ابن عباس فرواه أيضاً ابن أبي شيبة (٣٣٧ / ٢) والبيهقي (٣٨٧ / ١) وكلاهما بإسناد ضعيف أيضاً ؛ فأما البيهقي فرواه من طريق : يزيد بن أبي زياد ، عن طاووس ، عن ابن عباس بنحوه . ومن طريق ليث بن أبي سليم ، عن طاووس وعطاء عن ابن عباس . واقتصر الحافظ في التلخيص (٢٠٣ / ١) على رواية البيهقي هذه مشيراً إلى متابعة ليث ليزيد .

لكن ابن الترمذي تعقب البيهقي بضعف كل من يزيد وليث (٣٨٦ / ١ - ٣٨٧) وهو كما قال ومتابعة ليث لا تغني لاختلاطه وعدم تمييز حديثه كما قاله الحافظ في التريب (١٣٨ / ٢) .
وأما يزيد بن أبي زياد فالظاهر أنه الهاشمي ولاء الكوفي قال في التريب : ضعيف كبر فتغير ، صار يتلقن ، وكان شيعياً (٣٦٥ / ٢) .

وأما ابن أبي شيبة فقال : حدثنا هشيم ، عن يزيد ، عن مقسم عن ابن عباس مثله . اهـ أي مثل أثر عبد الرحمن بن عوف .

والظاهر أن يزيد هذا هو ابن أبي زياد المتقدم . مع عنعنة هشيم وهو كثير التدليس والإرسال الخفي كما في التريب (٣٢٠ / ٢) .

(تنبيه) : بما تقدم يتضح ضعف إسناد هذين الأثرين ، وقد عزي أثر عبد الرحمن إلى سنن سعيد بن منصور والأثر وابن المنذر والخلال وعزي أثر ابن عباس لهم جميعاً عدا الخلال .
ولم أقف على شيء منها وفي النفس شيء من صحة هذا الأثر فإن صح وإلا ضعف إلزام الحائض بقضاء صلاة لم تدرك وقتها . والله أعلم .

(٢) أي فيلزمه الإتمام بما يدركه معه ولو بقدر تكبيرة الإحرام . وهذا إلزام للشافعية بمذهبهم وهو أيضاً مذهب الحنابلة .

فإن قيل : ذلك الإدراك لا يتعلّق به وجوب صلاة ، لأنّ فرض المسافر أربع أو جوّز^(١) له القصر بشرائط منها : ألاّ يبني صلاته على صلاة مقيم ، فإذا بناها لزمه الأصل .

قلنا : لا خلاف أنّ للمسافر صلاة ركعتين فإذا دخل خلف المقيم انحتم عليه أربع^(٢) وما لزمّت الركعتان إلا لإدراكه وليس بشيء^(٣) .

احتج الخصم : بأنّ الصلاة لو استقرّت بهذا المقدار لأثم بتأخيرها ولما سقطت بالموت كما قلنا في آخر الوقت .

قلنا : إنّما لم يَأْثُم بالتأخير لأنّ وقت الوجوب موسّع عليه ، ولهذا لو مضى من الوقت مقدار إمكان الأداء جاز له التأخير ولم يَأْثُم ، والموت لا تسقط به الصلاة وإنّما لا يدخلها النيابة ، ولهذا لو مات بعد خروج الوقت قد ثبتت الصلاة في ذمّته ولا يُناب عنه فيها ، ثم تبطل الطريقة بالدّين المؤجّل وقضاء رمضان وكفارة اليمين لا يَأْثُم بتأخيرها وهي واجبة ، وكذلك الزكاة عند أبي

= انظر : المذهب والمجموع (٣٥٥/٤-٣٥٦) والمغني (١٢٨/٢) والإنصاف (٣٢٣/٢) .

(١) كذا . ولعلّ صوابه « وجوّز » بدون الهمزة في أوله .

(٢) هذا مذهب الشافعية والحنابلة ولو لم يدرك مع الإمام المقيم المتم إلا قدر تكبيرة الإحرام . وهو مذهب الحنفية بشرط أن يكون ذلك في الوقت .

وكذلك مذهب المالكية بشرط أن يدرك معه ركعة فأكثر وهل يعيدها مقصورة بعد ذلك ؟ المعتمد عندهم الإعادة في الوقت . فإن أدرك أقل من ركعة ونوى القصر قصر ، وإن نوى الإتمام أعادها بعد ذلك ما لم يخرج الوقت .

انظر : للشافعية : المذهب والمجموع (٣٥٥/٤-٣٥٦) .

وللحنابلة : المغني (١٢٨/٢) والإنصاف (٣٢٣/٢) .

وللحنفية : الهداية والعناية والفتح (٣٨/٢) .

وللمالكية : المدونة (١١٥/١ ، ١١٦) ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل (٩٠/١) ومنح الجليل (٢٤٧/١) .

(٣) لعله يقصد « وليس لشيء آخر » .

حنيفة تجب بالحول ولا يَأْتُم بتأخيرها^(١) وتسقط بالموت^(٢).
 واحتج / بأنّها عبادة فاعتبر في استقرار وجوبها إمكان الأداء كسائر (١٩٩/ب) العبادات من الصوم والحج والزكاة^(٣).
 قلنا: لا نسلم جميع ذلك^(٤)، ونقول بدخول وقتها ووجود شرائطها تجب في ذمّته وإن لم يمكنه الأداء نص عليه كمسألتنا.
 واحتج: بأنّ حقوق الأدميين مبناها على الشح والضيق ويعتبر في استقرارها إمكان الأداء فحق الله تعالى أولى أن يعتبر فيه إمكان الأداء ومبناها على المسامحة، ويريدون بحقوق الأدميين الوديعة والرهن إذا لم يمكنه ردّها حتى تلفا.
 قلنا: وفي حقوق الأدميين لا يعتبر كالغصب والعارية والمقبوض^(٥) على وجه السوم وسائر الديون.
 ثم العلة في حقوق الأدميين أنّ ما كان متبرّعاً به اعتبر فيه إمكان الأداء في

(١) تقدم.

(٢) أي عند أبي حنيفة، تسقط بالموت في أحكام الدنيا فلا تؤخذ من تركته إن لم يوص بها. انظر: تحفة الفقهاء (٣١١/١) وبدائع الصنائع (٢/٩٢٣-٩٢٤).

(٣) انظر للشافعية في اشتراط إمكان الأداء في العبادات المذكورة. المذهب والمجموع (٥/٣٧٤-٣٧٧، ٦/٢٥٥-٢٥٧، ٧/١٠٩-١١١) والتمهيد للأسنوي (ص ١١٨).

وهو عندهم شرط في وجوب الصوم والحج أما الزكاة فالأصح عندهم أنه ليس شرطاً في وجوبها وإنّما هو شرط في الضمان أي يضمن من الزكاة بقدر ما بقي من النصاب.

(٤) أي في إحدى الروايتين وهو ظاهر المذهب.

انظر القواعد لابن رجب (ص ٢٦-٢٧) والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص ٧١-٧٢).

(٥) في المخطوطة «المعتز» وفوقه تصحيح غير واضح أقرب إلى مثبت. وهو الصواب.

وانظر في حكم «المقبوض على وجه السوم» القواعد لابن رجب (٥٣، ٦٠).

حقه كالوديعة ونحوها ، وما لم يكن متبرِّعاً به لم يعتبر فيه إمكان الأداء فليكن في حق الله تعالى كذلك ، والصلاة غير متبرِّع بها على أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : «حق الله تعالى أحق بالقضاء»^(١) فدل على تأكده .

واحتج^(٢) : بأن في استقرارها قبل إمكان الأداء تكليف ما لا يطاق ، وقد قال تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣) .

قلنا : ليس كذلك . لأننا لا نكلفه الفعل قبل إمكان أدائه ، وإنما يلزمه ذلك في ذمته ويفعله وقت إمكان أدائه ، على أننا نوجب الصوم على المغمى عليه والحائض والمريض ولا يمكنهم أدائه^(٤) والله أعلم بالصواب .

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ قال : «نعم ، فدين الله أحق أن يقضى» . وفي لفظ لمسلم «فدين الله أحق بالقضاء» .

انظر البخاري مع الفتح (١٩٢/٤) ومسلم (٨٠٤/٢) .

ونحوه للبخاري من حديث ابن عباس أيضاً ، أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فافلت : إن أُمِّي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال : «نعم ، رأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته؟ اقضوا لله ، فالله أحق بالوفاء» انظر البخاري مع الفتح (٦٤/٤) ، ١١/٥٨٤ ، ١٣/٢٩٦ .

وأما رواية ابن عباس لحديث الخثعمية فلم أره في الصحيحين بلفظ «أرأيت لو كان على أهلك دين؟» ولا «فدين الله أحق بالقضاء» فليلاحظ . انظر البخاري مع الفتح (٣/٣٧٨ ، ٤/٦٦ - ٦٧ ، ٨/١٠٥ ، ١١/٨) ومسلم (٢/٩٧٣ - ٩٧٤) .

(٢) انظر : التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي (ص ١١) .

(٣) آخر سورة البقرة آية رقم (٢٨٦) .

(٤) هذه المسألة فرع سابقتها - أعني القول بوجوب الصلاة بأول وقتها وجوباً موسعاً .

وهو مذهب الجمهور . وعليه فالأظهر أنها تستقر في الذمة بها وجبت به - أي بأول وقتها كما قرره المصنف رحمه الله ، وهذا في حق من دخل عليه الوقت وهو مكلف بها أما من كان معذوراً فإنها تجب في حقه بأول جزء أدركه من وقتها بعد زوال عذره وعليه فإن لم يؤديها في وقتها لزمه قضاؤها . والله أعلم .

٣- مسألة : إذا صلى الصَّبي في أول الوقت ثم بلغ والوقت باقٍ لزمه إعادة الصلاة^(١) وكذلك إن بلغ وهو فيها^(٢) ، وإنما يتصور ذلك^(٣) بالسَّن حكاه ابن بطَّة^(٤) عن أحمد رحمه الله في رواية يعقوب بن بختان^(٥) أنه قال في غلام احتلم في بعض الليل يصلي المغرب والعشاء ، فقليل له : وإن كان قد صلاها؟ فقال : نعم ، أليس صلاها وهو مرفوع عنه القلم؟^(٦).

(١ - ٢) هذا هو المذهب في كلا المسألتين عند جماهير الأصحاب ، وهو مبني على أصح الروايتين المشهورتين في المذهب وهو أن الصبي لا تجب عليه الصلاة قبل البلوغ ، وأما على الرواية الأخرى وهي أن الصلاة تجب على ابن عشر فلا إعادة ، لأنها واجبة عليه أصلاً . كما أشار له المصنف بقوله الآتي «ويتخرج لنا مثله إذا قلنا تجب الصلاة على الصبي العاقل» .
انظر: المغني (١/ ٤١٥) والإنصاف (١/ ٣٩٧) وشرح منتهى الإرادات (١/ ١٢٠) وكشاف القناع (١/ ٢٢٦) والقواعد لابن رجب (ص ٨) .

(٣) انظر: النكت على المحرر (١/ ٣١) والمبدع (١/ ٣٠٣) والمجموع للنووي (٣/ ١٢) .
ولعل وجه قصر تصوّر بلوغه في أثنائها على السَّن لأنه لو بلغ بغير ذلك كخروج مني أو دم حيض لانتقضت طهارته وبطلت صلاته فهنا يعيدها إجماعاً لأنه يبطلان الأولى كأن لم تكن .
وقد مثل له بعض المالكية بالبلوغ بالإنبات ولا يخفى بعده ، بل وبعد بلوغه بالسَّن في أثنائها .
انظر لهم : شرح الزرقاني على مختصر خليل (١/ ١٤٧) وحاشية العدوي على الخرشبي (١/ ١٨٤) .
(٤) هو أبو عبد الله ، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري ، المعروف بابن بطَّة ، من كبار محدثي الحنابلة وفقائهم ومصنفهم روي أن مصنفاته تزيد على المائة توفي سنة ٣٨٧ هـ وقيل سنة ٣٨٤ هـ رحمه الله .

انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤) والمنهج الأحمد (٢/ ٨١) ومعجم المؤلفين (٦/ ٢٤٥) والإعلام (٤/ ٣٥٤) .

(٥) هو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق بن بختان ، من أصحاب الإمام أحمد وأحد الصالحين الثقات ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة في الورع لم يروها غيره ومسائل في السلطان .
انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٤١٥) والمنهج الأحمد (١/ ٤٦٠) وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٨٠) وفيه سقط اسم أبيه) .

(٦) حكى هذه الرواية عن ابن بختان ابن مفلح في نكته على المحرر (١/ ٣١) .

فأوجب الإعادة وعلل بعدم جريان / القلم ، وهو قول أبي حنيفة^(١) . (١/٢٠٠)
وقال الشافعي يميزه ، ولا يلزمه الإعادة^(٢) .
ويخرج^(٣) لنا مثله إذا قلنا تجب الصلاة على الصبي العاقل .
وجه الأول^(٤) :

أنه فعل الصلاة قبل وجوبها وقبل وجود سبب وجوبها فلزمه الإعادة
كالبالغ إذا فعل الصلاة قبل وقتها ، وهذا صحيح ، فإنَّ الصبي غير مخاطب
بالاتفاق ، قال عليه الصلاة والسلام «رفع القلم عن ثلاث»^(٥) : عن الصبي

(١) انظر: المبسوط (٢/ ٩٥) وبدائع الصنائع (١/ ٢٩٢) والدر المختار وحاشية ابن عابدين
(١/ ٣٥٧) .

وهو أيضا مذهب الإمام مالك وأصحابه .

انظر لهم : الفروق وتهذيبها (٢/ ٢٤ ، ٢٦) وشرح الخطاب (١/ ٤١٠) والشرح الكبير وحاشية
الدسوقي (١/ ١٨٣ - ١٨٤) .

(٢) لكن يستحب له .

انظر: المذهب والمجموع (٣/ ١٢) والروضة (١/ ١٨٨) والغاية القصوى في دراية الفتوى
(١/ ٢٦٩) .

(٣) انظر: الإنصاف (١/ ٣٩٧) وما تقدم (ص ٣٦ تعليق ١ - ٢)

(٤) أي دليل الرواية الأولى وهي رأس المسألة .

وقوله «الأولة» كذا وردت في هذه المخطوطة حيثما وقعت إلا نادرا - أي بتأنيها بالتاء بدل الألف
المقصورة - وهو فيما يظهر لي - من تصرف الناسخ ، وما يدل على ذلك إيراد حديث أبي هريرة في
فضل التبكير للجمعة بلفظ «من راح في الساعة الأولية» (ص ٦٣٩) وهو خلاف المعروف في
كتب الحديث .

ومع هذا فقد حكاه ثعلب عن بعض العرب فقال ابن منظور: وحكى ثعلب «هن الأولات دخولا
والأخرات خروجًا واحدها الأولية والآخرة ثم قال - أي ثعلب - : ليس هذا أصل الباب وإنما أصل
الباب الأول والأولى كالأطول والطولى» اهـ (اللسان ١١/ ٧١٩) .

وانظر: مادة «وأل» في كل من الصحاح (٥/ ١٨٣٩) وتاج العروس (٨/ ١٥٠) واللسان
(١١/ ٧١٦) .

(٥) كذا - بدون تأنيث - وبذلك ورد في بعض رواياته .

حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق^(١) فأسقط الخطاب عنه وقرنه بالمجنون ، وإذا لم تجب فقد فعلها نفلاً ، والنفل لا يسقط فرض الوقت كالبالغ لو صلى نفلاً في أول الوقت لم يسقط عنه فرض الوقت .
 فإن قيل : لا نسلم أنه فعلها قبل سبب وجوبها ، فإن دخول الوقت سبب وجوبها ، وقد وجد ، ولا نسلم أنها تقع نفلاً بل مراعاة ، فإن بلغ فهي فرضه وإلا وقعت نفلاً .

قلنا : أما ادّعاؤك أن الوقت سبب الوجوب فإن أردت به في حق البالغ فمسلم ، لأنه من أهل الخطاب بالوجوب ، وإن أردت به في حق الصبي فهو غلط ؛ لأن من لا يتوجّه إليه الخطاب بالوجوب لا يوصف الوقت في حقه

من حديث عائشة عن أحمد (١٠٠/٦) والنسائي (١٥٦/٦) . ومن حديث علي وقتادة عند الحاكم (٣٨٩/٤) .

(١) تمامه «وعن النائم حتى يستيقظ» وهو صحيح من حديث عائشة وعلي رضي الله عنهما بألفاظ مختلفة متقاربة المعنى .

فروى حديث عائشة أحمد (١٠٠/٦ - ١٠١ ، ١٤٤) وأبو داود (٧٢/١٢) مع عون المعبود والنسائي (١٥٦/٦) وابن ماجه (٦٥٨/١) والدارمي (٩٣/٢) وابن حبان (ص ٣٥٩ موارد) وابن الجارود (ص ٢٧٤) والحاكم (٥٩/٢) وقال : حديث صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وأما حديث علي فرواه أحمد (١١٦/١ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ١٥٨) وأبو داود (٧٤/٢ - ٧٨ مع عون المعبود) والترمذي (٦٨٥ - ٦٨٧ مع التحفة) وقال حديث حسن غريب من هذا الوجه . وابن ماجه (٦٥٩/١) وابن حبان (ص ٣٦٠ موارد) ، والحاكم (٢٥٨/١) وقال حديث صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافق الذهبي . ورواه أيضاً وصححه (٥٩/٢) ، (٣٨٩/٤) .

وأورده البخاري تعليقاً عن علي (٣٨٨/٩ ، ١٢/١٢٠ مع الفتح) . وعن صحيح أصل الحديث النووي في المجموع (٦/٣) .

وقد روي أيضاً عن غيرهما : انظر : نصب الراية (١٦١/٤ - ١٦٥) والتلخيص الحبير (١٩٤/١ - ١٩٥) وإرواء الغليل (٧/٢ - ٧) .

بأنه سبب للوجوب، ألا ترى أن من لا مال له لا يوصف حلول الحول في حقه بأنه سبب للوجوب، وكذلك من لا حج عليه، وكذلك الحائض والمجنون لا يوصف وقت الصلاة في حقهم بأنه سبب الوجوب؟
وأما قولكم صلاته تقع مراعاة: فلا يصح، لأن عقد العبادة على وجه التردد بين الفرض والنفل لا يصح فرضاً بحال، ولهذا لو نوى إن كان غداً من رمضان فأنا صائم فرضاً، وإن كان من شعبان فأنا صائم نفلاً فكان من رمضان لم تجزئه عن فرضه^(١) وكذلك لو صلى فقال: إن كان قد دخل الوقت للظهر فصلاحي فرض الظهر وإلا فهي نفل لم تجزئ عن الفرض فبطل قولهم.
فإن قيل: أليس من عجل زكاة ماله يكون مراعى فإن تم الحول على النصاب كالزكاة وإن تلف المال قبل الحول كان تطوعاً، وكذلك من عجل / (٢٠٠/ب)
الكفارة في اليمين والقتل وكذلك إذا جمع بين الصلاتين فقدّم الأخيرة إلى وقت الأولى إن جاء^(٢) وقت الأخيرة وهو مخاطب بأجزأت عن فرضه وإلا وقعت نفلاً؟.

قلنا: في تلك المسائل وجد سبب الوجوب، لأن النصاب سبب وجوب الزكاة، والحول شرطه وكذلك اليمين والجرح سبب وجوب الكفارة بشرط الحنث والموت. فأما الجمع فمقتضى القياس أن لا تصح المقدّمة عن فرضه ولكنّا تركنا القياس لنصّ الشرع على الرخصة في ذلك لمشقة السفر.

(١) ولكن في المسألة خلاف، وما ذكره هو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة.

وجوازه رواية عن الإمام أحمد ورجّحها ابن القيم في زاد المعاد (٢/٤٦ - ٤٩) أعني في صيام يوم الشك وهو ما إذا حال دون الرؤية غيم أو قتر وذلك بنية رمضان إن كان وإلا نفلاً.

وبه قال المزني من الشافعية وهو أيضاً مذهب الحنفية لكن مع الكراهة انظر: الإنصاف (٣/٢٩٥ - ٢٩٦) والمجموع (٦/٢٩٥ - ٢٩٦) وقوانين الأحكام لابن جزى (ص ١٣٥) والهداية وفتح القدير (٢/٣٢٠).

(٢) في المخطوطة «جاء» وهو سبق قلم.

فإن قلتم ورود^(١) الشرع في مسألتنا بجواز ذلك قلنا به . ولأن في الجمع وجد سبب الوجوب وهو البلوغ بخلاف مسألتنا ، فإن الصبي ليس من أهل الوجوب فلم يوجد السبب في حقه فكان فعله نفلاً .

طريقة أخرى : أن الصلاة عبادة مقصودة مؤقتة^(٢) ، فإذا أداها قبل بلوغه لم تسقط فرضه بعد البلوغ ، أصله لو حج قبل بلوغه^(٣) ولا يلزم^(٤) طهارته ونفله وإسلامه ؛ فإنه^(٥) غير مؤقت ولا يلزم تيممه ، فإنه غير مؤقت في رواية^(٦) ، وإن سُلّم فليس بمقصود ، ولا يلزم زكاته فإنها غير مؤقتة ، ولأنها

(١) كذا - ولعل صوابه (ورد . . . قلنا به) أي سلّمنا لكم به .

(٢) قوله «عبادة» لعلّه أراد من فروع الإسلام كما هي العبارة المشهورة عند الحنابلة للاحتراز بذلك عن أصل الدين وهو الإيمان ، فإنه يقع واجباً لا نفلاً فلا يلزم الصغير تجديد إسلامه إذا بلغ .
انظر: النكت على المحرر (١/ ٣٠) والفروع (١/ ٢٩٣) وكشاف القناع (١/ ٢٦٦) .
مقصوده: احتراز من الوضوء ، فإنه عبادة غير مقصودة لذاتها بل غيرها كالصلاة (المراجع السابقة) .

مؤقتة : احتراز من الوضوء وكذلك الإيمان إن اعتبرناه داخلياً في قوله «عبادة» (المراجع السابقة) .

(٣) إعادة حج الصبي إذا بلغ إجماع ، حكاه الترمذي وابن المنذر وابن قدامة وغيرهم .

انظر: الترمذي مع تحفة الأحوذ (٣/ ٦٧٣) والمغني (٣/ ٢٠٠) والمجموع (٧/ ٣٩) .

(٤) قوله : «ولا يلزم طهارته . . . » هذا بداية بيانه للمحترزات التي سبق التنبيه عليها ، فعلى هذا لا يعيد الطهارة إذا بلغ إلا التيمم على مذهب من يشترط نية الفريضة عند التيمم لها بناء على أن التيمم مبيح لفعل العبادة لا رافع للحدث أو أنه طهارة ضرورية لا مطلقة وهو المذهب المعتمد عن الحنابلة والشافعية والمالكية دون الحنفية .

انظر في عدم إعادة الوضوء ومثله الغسل من الجنابة ونحوها : الإنصاف (١/ ٣٩٨) والمغني (١/ ٢٦٠) والمجموع (٣/ ١٢) وشرح الزرقاني علي خليل (١/ ١٤٧) .

وانظر في اشتراط نية الفريضة لصحة التيمم :

الإنصاف (١/ ٢٦٣) المغني (١/ ٢٥٧ - ٢٦٠) والمهذب والمجموع (٢/ ٢٢٠ - ٢٢٦) والكافي لابن عبد البر (١/ ١٥٢) وبدائع الصنائع (١/ ١٩٦ - ١٩٧) .

(٥) ظاهره أنه يقصد الإسلام ، ولو قال : «فإنها غير مؤقتة» لكان أولى ليعود الضمير إلى الطهارة والنفل والإسلام .

(٦) انظر: المغني (١/ ٢٣٩) والإنصاف (١/ ٢٦٣) والتعليق رقم ٣ ص ٤٢ .

لا تجزئ عن فرضه بعد البلوغ بل تجزئ عن فرضه في حال صغره، وإنَّما كان كذلك، لأنَّ ببلوغه توجَّه الأمر إليه في الوقت، وإسقاط المأمور به إنَّما يسقط عمَّن يفعله ممثلاً للأمر، ومن لم يتوجَّه إليه أمر الله تعالى كيف يوصف بأنه ممثّل للأمر، ومن لم يتوجَّه إليه أمر الله تعالى كيف يوصف بأنه ممثّل للأمر، وإذا لم يكن بصلاته قبل البلوغ ممثلاً للأمر لا يسقط عنه الأمر المتوجَّه بعد البلوغ.

ومن وجه آخر: أنه يفضي إلى إسقاط المأمور^(١) قبل الأمر به وهذا باطل مستحيل.

فإن قيل^(٢): الحجَّ حجَّتنا، فإنَّه لو بلغ في أثناءه أجزأه فيجب إذا بلغ في أثناء الصلاة / أن تجزئه.

(١/٢٠١)

قلنا: إذا بلغ وهو واقف بعرفة فكلُّ وقت من عرفه وقوف يجزئ في الحجِّ وليس كلُّ ركعة من الصلاة تجزئ عن بقيَّة الصلاة، فنظير مسألتنا من الحجَّ أن يقف بعرفة وينصرف قبل البلوغ ثم يبلغ فإنَّه لا يجزئه حتى يعود فيقف بعرفة.

والصحيح أن الحج مثل الصلاة، فعلى الرواية التي تقول لا تجزئ الصلاة لا يجزئ الحج إذا بلغ بعد إحرامه.

فإن قيل^(٣): الحج لا يتكرَّر وإنَّما يجب في العمر مرَّة فاعتبر الإتيان به على أكمل الأحوال بخلاف الصلاة فإنها تتكرَّر فخفف فيها، ألا ترى أنَّه لو فعل

(١) أي المأمور به.

(٢) هذا الاعتراض وجوابه الآتي أورده ابن مفلح في كتابه النكت والفوائد السنية على المحرَّر معزوًّا لأبي الخطاب مع تصرف يسير (١/ ٣١).

(٣) انظر: المجموع (١٢/ ٣) والغاية القصوى في دراية الفتوى (١/ ٢٧٠) ونهاية المحتاج (١/ ٣٩٦-٣٩٧).

الحجَّ في حال الرُّق لم يسقط فرضه ، ولو فعل الصلاة في حال رُقَّه ثم عتق في الوقت سقط فرضه؟

قلنا : لم كان كذلك؟ وقد بيَّنا علَّة امتناع سقوط الفرض بالفعل قبل توجه الفرض ثم يبطل قولهم بالإحرام والسعي لو فعله قبل البلوغ ثم بلغ قبل الوقوف ووقف وطاف وطواف الزيارة صح حجه وأجزأه إحرامه وسعيه قبل البلوغ عن فعل ذلك بعد البلوغ ، وإن كان لا يتكرَّر ولم يفعله على أكمل الأحوال .

وهذا الجواب يلزمنا ، فإنَّه قد أجزأ فعله قبل البلوغ عن فعله بعد البلوغ . ولنا أن ندفعه عن الطريقة بأن الإحرام لا يراد لنفسه فهو كالطهارة ، والسعي غير واجب على رواية (١) قال : هو سنَّة .

جواب آخر عن أصل الدليل : أنَّ افتراقهما فيما ذكرت لا يوجب افتراقهما في باب القضاء بعد البلوغ كما لم يوجب افتراقهما في باب القضاء بالفساد . فأما الصلاة في حقِّ العبد فإنَّه فعلها بعد وجوبها عليه ، والحجَّ فعله قبل وجوبه عليه .

وفي مسألتنا فعل الصبي الحجَّ والصَّلَاة قبل وجوبها عليه ، فلهذا وجب قضاؤهما في حقِّه بعد البلوغ .

احتج الخصم بقول النبي عليه الصلاة والسلام : « لا ظهران في يوم » (٢) .

(١) انظر : الشرح مع المغني (٣/ ٥٠٢ - ٥٠٤) والإنصاف (٤/ ٥٨) والمحرر (١/ ٢٤٣) .

لكن في رواية : أنه واجب . وفي ثالثة : أنه ركن وهو الصحيح من المذهب كما في الإنصاف .

(٢) قال الحافظ في التلخيص الحبير : حديث أنه ﷺ قال : « لا ظهران في يوم » هو بالطاء المعجمة المضمومة ، ولم أره بهذا اللفظ ، لكن روى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » وأصله عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه ابن السكن (١/ ١٦٤) .

وسياق تخريجه بهذا اللفظ .

قلنا: لا نسلم أنَّ ما فعله الصبي يكون ظهراً، وإن قيل ذلك فهو مجاز. / (٢٠١/ب)
 واحتج^(١): بأن صلاة الصبي صلاة منعقدة صحيحة مأمور بها فعلها في وقتها فأدَّى بها حق الوقت ولم يجب عليه القضاء كالبالغ إذا صلى في أول الوقت، وأخص من هذا أنه مأمور بالصلاة صلى كما أمر فلا يلزمه الإعادة بكمال طرأ له كالأمة إذا صلّت مكشوفة الرأس ثم اعتقت والمتيمم إذا صلى في أول الوقت ووجد الماء. والدليل على أنه مأمور بها قول الرسول عليه الصلاة والسلام «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر»^(٢).
 قلنا: قولكم مأمور بالظهر، لا نسلم لأنه غير مؤاخذ بالاتفاق.

وقوله عليه الصلاة والسلام «مروهم بالصلاة» أدل دليل على أنه غير مخاطب ولا مأمور؛ لأنه أمر الولي بالمخاطبة والمعاقبة ولم يخاطب هو فدل على أنه أمره للتّمرين والتّعوّد لا لأنّ الشارع أمره، فصلاّته امتثال لأمر الولي وعقوبته بالضرب من جهته لا من جهة الله سبحانه. فإذا بلغ في الوقت توجّه

(١) انظر: الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوي (١/٢٦٩)، ومغني المحتاج (١/١٣٢) ونهاية المحتاج (١/١٩٦ - ١٩٧).

(٢) صحيح من حديث سبرة بن معبد الجهني وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وله شواهد عن غيرهما.

فأما حديث سبرة: فرواه أبو داود (٢/١٦١ عون المعبود) والترمذي وقال حسن صحيح (٢/٢٥٩ - ٢٦٠) والدارمي (١/٢٧٣) والدارقطني (١/٢٣٠) والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي (١/٢٠١) والبيهقي (٢/١٤، ٣/٨٣ - ٨٤) وصححه النووي في المجموع (٣/١٠).

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فرواه أبو داود (٢/١٦٢ عون المعبود) والدارقطني (١/٢٣٠) والحاكم (١/١٩٧) والبيهقي (٣/٨٤) وأحمد (٢/١٨٠، ١٨٧) وحسن إسناده النووي في المجموع (٣/١٠).

وصححه عنها الألباني في إرواء الغليل (١/٢٦٦ - ٢٦٧) وانظر بعضاً من شواهد في التلخيص الحبير (١/١٩٥).

إليه أمر الله بالصلاة لهذا الوقت فلا يندفع بما فعله امتثالاً لأمر الولي . فأمّا الصلاة في أول الوقت فصادت وجوبها عليه بخلاف الصبي فإن صلاته تنفّل فلا تقع عن الواجب . وأمّا الأمة والمتيمم فإنهما صلّيا بعد وجوب الصلاة عليهما بخلاف مسألتنا .

واحتج : بأن أصل العبادات وهو الإسلام يصح منه قبل المخاطبة به ويجزئ في وقت المخاطبة فأولى أن يكون بقيّة العبادات كذلك .

قلنا : لا نسلم أنه يصح إسلامه ويجزئه في وقت المخاطبة بل يجب عليه إعادته في رواية^(١) وإن سلّمنا على ظاهر المذهب^(٢) فلا نسلم أنه لم يجب عليه ، فإن الإسلام يلزمه إذا عقل الإسلام واتضح له بالدليل ، ثم الإسلام غير مؤقت ولا يقع إلا واجباً ويغلب حتى يحكم بإسلام الشخص بإسلام غيره^(٣) بخلاف فروع / الإسلام ، والله أعلم بالصواب . (١/٢٠٢)

٤ - مسألة : وقت المغرب ممتدّ إلى غيوبة الشفق^(٤) نصّ عليه في رواية صالح^(٥) وابن منصور فقال : آخر وقتها أن يغيب الشفق ، وبه قال أبو

(١ ، ٢) انظر : الإنصاف (٣٩٨/١) والفروع (٢٩٣/١) وكشاف القناع (٢٢٦/١) ولا يخفى أن الصواب ما عليه ظاهر المذهب من عدم مطالبته بتجديد إسلامه ، فإن ذلك تحصيل حاصل للفترة التي فطر الله الناس عليها ، وعليها يولد كل مولود .

(٣) أي بإسلام أبويه أو أحدهما . انظر المصادر السابقة . وأحكام أهل الذمة لابن القيم (٥٠٧/٢) .

(٤) انظر : المغني مع الشرح الكبير (٣٩٤/١) والإنصاف (٤٣٤/١) والمبدع (٣٤٣/١ - ٣٤٤) وكشاف القناع (٢٥٣/١) .

(٥) هو : أبو الفضل ، صالح بن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، روى عن أبيه كثيراً من مسائل الفقه وسمع المسند مع أخيه عبد الله وولي القضاء بأصبهان وتوفي فيها سنة ٢٦٦ هـ رحمه الله وقيل قبلها بسنة .

انظر : الطبقات (١٧٣/١ - ١٧٦) المنهج الأحمد (٢٣١/١ - ٢٣٣) مفاتيح الفقه الحنبلي (٤٧/٢) .

حنيفة^(١) وداود^(٢).

وقال مالك^(٣) والشافعي^(٤): لها وقت واحد وهو مقدار ما يتوضأ ويؤذن ويقيم ويصلي صلات ركعات لا طويلة ولا قصيرة على حسب العرف، فإن أخر عن ذلك كان قاضيًا، هذا هو المشهور. وقد روى عنه أبو ثور^(٥) مثل مذهبه^(٦).

لنا: قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل﴾^(٧).

(١) انظر: المبسوط (١/ ١٤٤) والهداية والفتح والعناية (١/ ٢٢١) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/ ٣٦١).

(٢) انظر: المحلى (٣/ ١٩٢).

(٣) هذا هو المشهور عنه، وعنه أنه ممتد إلى مغيب الشفق الأحمر.

انظر: بداية المجتهد (١/ ٦٩) والكافي لابن عبد البر (١/ ١٦٠ - ١٦١) ومنح الجليل (١/ ١٠٨).

(٤) هذا هو مذهبه الجديد.

انظر: حلية العلماء (٢/ ١٦) والمذهب والمجموع (٣/ ٢٨ - ٣٤) والروضة (١/ ١٨١) والمنهاج ومغني المحتاج (١/ ١٢٢ - ١٢٣).

(٥) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، من أصحاب الشافعي ومن الأئمة في الفقه والحديث والفضل والورع، توفي سنة (٢٤٠هـ) رحمه الله.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٠٠ - ٢٠١ من القسم الأول) والاعلام (١/ ٣٠) ومعجم المؤلفين (١/ ٢٨).

(٦) رواية أبي ثور هذه هي المشهورة عند الشافعية بمذهب الشافعي في القديم. وقد اختارها كثير من محققي الشافعية كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وانتصر لها النووي في المجموع ورد من قدح فيها بنفرد أبي ثور بروايتها عن الشافعي بل قال: إنها مذهب الشافعي في الجديد أيضًا، لأن الشافعي علّق القول بها في كتابه الإملاء على ثبوت الحديث وهو من كتبه الجديدة فتكون هذه الرواية منصوصة عن الشافعي في القديم والجديد وقد صحّ الحديث بل أحاديث في امتداد وقت المغرب، انظر مراجع الرواية السابقة وخاصة المجموع (٣/ ٢٩ - ٣١).

(٧) سورة الإسراء آية رقم (٧٨) وانظر في (تفسير الدلوك، والغسق) تفسير ابن جرير الطبري (١٥/ ٩١ - ٩٤) وابن كثير (٣/ ٥٣ - ٥٤) وفتح القدير للشوكاني (٣/ ٢٥٠) =

قيل : الدلوك هو الغروب قاله ابن مسعود وأبو عبد الرحمن السُّلمي^(١)
وغيرهما . والغسق : اجتماع الظلمة .

وروي عن ابن عمر وابن عباس وجابر وأبي بردة^(٢) أنهم قالوا : دلوكها
ميلها .

وروي أحمد بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : إِنَّ للصلاة أولاً
وآخرًا وَإِنَّ أول وقت المغرب إذا غابت الشمس وآخره حين يغيب
الشفق^(٣) .

= والقرطبي (٣٠٣/١٠ - ٣٠٤) والأكثر على أن دلوك الشمس زوالها . وغسق الليل : إقبال
ظلمته . والله أعلم .

وتقدم معنى الدلوك .

(١) لم أر من عزاه له .

وأما ترجمته : فهو عبد الله بن حبيب بن زُبَيْعة (مصغراً) أبو عبد الرحمن السُّلمي الكوفي المقرئ
مشهور بكنيته ، ولأبيه صحبة ، ثقة ثبت مات بعد السبعين وحديثه عند أصحاب الكتب
الستة .

انظر : التقريب (٤٠٨/١) وتهذيب التهذيب (١٨٣/٥ - ١٨٤) .

(٢) كذا بالمخطوطة (أبي بردة) ولعل الصواب (أبي برزة) كما هو مشهور في كتب التفسير وغيرها من
قوله وروايته (انظر مصادر التعليق رقم ٣ ص ٤٩) واسم أبي برزة : نُضلة بن عبید الأسلمي
صحابي مشهور بكنيته مات سنة خمس وستين على الصحيح وحديثه عند أصحاب الكتب
الستة .

انظر : التقريب (٣٠٣/٢) والكنى منه (٣٩٤) .

وأما أبو بردة : فهو : ابن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه واختلف في اسمه فقيل هو عامر وقيل
الحارث وهو من ثقات التابعين توفي سنة أربع ومائة .

انظر : التقريب (٣٩٤/٢) .

(٣) رواه الإمام أحمد (٢٣٢/٢) ورواه أيضا الترمذي (٢٨٣/١ - ٢٨٥) والطحاوي مختصراً مفرقاً
(١٤٩/١ ، ١٥٠ ، ١٥٦) والدارقطني (٢٦٢/١) والبيهقي (٣٧٥/١ - ٣٧٦) . وابن حزم

=

(١٦٨/٣ - المحلى) .

فإن قيل : قال أبو حاتم^(١) وأبو زرعة^(٢) روى ذلك محمد بن فضيل^(٣) عن الأعمش^(٤) عن أبي هريرة **وَوَهَمَ**^(٥)، وأصحاب الأعمش كلهم روه عنه عن مجاهد^(٦).

= كلهم من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً. ونقل الترمذي عن البخاري : أن محمد بن فضيل أخطأ في رفعه وأن الصواب رواية من رواه من أصحاب الأعمش عن الأعمش، عن مجاهد موقوفاً من قوله (١/ ١٨٤ - الترمذي). وبهذا أعلمه الدارقطني (١/ ٢٦٢) ويدل عليه صنيع البيهقي (١/ ٣٧٦) وروى البيهقي تضعيفه عن يحيى بن معين (١/ ٣٧٦) وكذلك حكاه أحمد شاكر بالإضافة إلى البخاري عن البيهقي، وأبي حاتم ويحيى بن معين، ثم نقل تصحيحه عن ابن حزم وابن الجوزي وابن القطان لأنها رواية ثقة ثم قال : والذي أختاره أن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة، ولا تكون تعليلاً لها أصلاً. اهـ (١/ ٢٨٥ حاشيته على الترمذي) ووافقه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٦٩٦).

- وانظر : نصب الراية (١/ ٢٣٠ - ٢٣١) والتلخيص الخبير (١/ ١٨٤).
 (١) هو الإمام الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر الحنطلي الرازي المتوفى سنة ٢٧٧هـ.
 انظر ترجمته في : التقريب (٢/ ١٤٣) وتهذيب التهذيب (٩/ ٣١ - ٣٤).
 (٢) هو الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي المتوفى سنة ٢٦٤هـ.
 انظر : التقريب (١/ ٥٣٦) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠ - ٣٣).
 (٣) هو : محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن، الكوفي، صدوق عارف رعي بالتشيع وتوفي سنة ١٩٥هـ وحديثه في الكتب الستة.
 انظر : التقريب (٢/ ٢٠٠ - ٢٠١) وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٥ - ٤٠٦).
 (٤) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ لكنّه يدلّس توفي سنة ١٤٧هـ وقيل بعدها بسنة، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة.
 انظر : التقريب (١/ ٣٣١) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢ - ٢٢٦).
 (٥) أصل هذا الإعلال رواه الترمذي عن البخاري كما تقدم في التخريج ولعلّ أبا حاتم وأبا زرعة الرّازيان قد تابعا عليه.
 (٦) هو : مجاهد بن جبر المكي الثقة الإمام في العلم والتفسير المتوفى سنة ١٠١هـ وقيل بعدها وحديثه عند أصحاب الكتب الستة.
 انظر : التقريب (٢/ ٢٢٩) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢ - ٤٤).

قلنا : هذا غلط^(١) فإن أحمد رضي الله عنه رواه ووصله فقال :
حدثنا محمد بن فضيل . عن الأعمش عن أبي صالح^(٢) عن أبي هريرة
وقال في رواية عبد الله - وقد سأله عن ما يعتمد عليه في مواقيت الصلاة فذكر
أحاديث منها حديث أبي هريرة^(٣) .
خبر آخر : رواه أحمد بإسناده عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال
رسول الله ﷺ «وقت الظهر ما لم يحضر وقت العصر، ووقت العصر ما لم
تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق»^(٤) صححه أحمد
وقال : هو حديث معروف .

(١) أي كون الحديث من رواية الأعمش عن مجاهد من قوله ، وأما وصله مرفوعاً من حديث أبي هريرة
بزيادة ذكر أبي صالح بين الأعمش وأبي هريرة فهي ليست لأحمد وحده بل لجميع من خرجه في
تخریجه السابق . والله أعلم .

(٢) هو : دُكُون - بفتح المعجمة وإسكان الكاف - أبو صالح السَّيَّان المدني ثقة ثبت مات سنة إحدى
ومائة ، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة .

انظر : : التقريب (٢٣٨ / ١) وتهذيب التهذيب (٢١٩ / ٣ - ٢٢٠) .

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد - رواية ابنه عبد الله (ص ٥١) لكن هذا لا يدل على أن الإمام أحمد قد
قصده بذلك حديث أبي هريرة في إمامة جبريل عليه السلام وهو يخالف ما هنا متناً وإسناداً وليس
فيه للمغرب إلا وقت واحد .

انظر تخریجه الآتي (١٣٧ / ١) .

(٤) رواه الإمام أحمد (٢ / ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٣) .

ورواه أيضاً الإمام مسلم (١ / ٤٢٦ - ٤٢٨) وأبو داود (٢ / ٦٧ - ٦٨) والنسائي (١ / ٢٦٠) وابن
خزيمة (١ / ١٨٢ - ١٨٤) . من طرق عن : قتادة ، عن أبي أيوب الأزدي ، عن عبد الله ابن
عمرو بن العاص مرفوعاً .

وقال شعبة - أحد رواة عن قتادة - قتادة يرفعه أحياناً وأحياناً لا يرفعه (انظر النسائي وبقية
مصادر التخریج) . لكن رفعه ثابت بإقرار شعبة وغيره فلا طائل في بحثه . وانظر المحلى
(٣ / ١٦٨) .

(تنبيه) قد روي آخر وقت المغرب في هذا الحديث بألفاظ مختلفة متقاربة وهي :

فإن قيل : المراد بالخبرين أنَّ له أن يدخل في المغرب ويمدّها إلى أن يسقط
ثَوْر الشفق .

قلنا : فلو لم يكن وقتها لما جاز أن يمدّها إليه كما لا يجوز أن يتعمّد^(١) مدّ
كلّ صلاة حتى يخرج وقتها ، ولأنه تخصيص بغير دليل . / (٢٠٢/ب)

خبر آخر : روى أحمد وغيره بإسنادهم عن أبي موسى^(٢) وبريدة
الأسلمي^(٣) : « أن رجلا سأل النبي ﷺ عن أوقات الصلاة فقال : صلّ

= أ - « فإذا صليتم المغرب فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق » مسلم .

ب - « ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق » بالشاء المثلثة ، أي ثورانه وهو شدّة انتشاره
وارتفاعه . مسلم وأحمد والنسائي وابن خزيمة .

ج - « ووقت المغرب ما لم يغب » أو يغرب « الشفق » مسلم وأحمد .

د - « ووقت المغرب ما لم يسقط فور الشفق » بالفاء أي فورانه وسطوعه . أبو داود .

هـ - « ووقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق » وهذه اللفظة رواها ابن خزيمة من طريق محمد
بن يزيد الواسطي عن شعبة عن قتادة به مرفوعاً . وأعلّها بتفرد (محمد بن يزيد) من بين سائر
أصحاب شعبة .

وقال محققه : محمد بن يزيد الواسطي ثقة ثبت عابد (١٨٢/١) .

وعقّب الحافظ في التلخيص على قول ابن خزيمة بقوله : قلت : محمد بن يزيد صدوق . اهـ
(١٨٧/١) .

ويشهد لهذا لفظ « ثور الشفق ، وفور الشفق » فهما لفظان ظاهرا الدلالة على شدّة الحمرة وبهذا
يكون الشفق الحمرة كما هو مذهب الجمهور لا البياض كما اختاره ابن خزيمة رحمه الله في تعقيبه
على هذا الحديث . والله أعلم .

(١) في المخطوطة « يعتمد » والظاهر أنه سبق قلم صوابه ما .

(٢) حديث أبي موسى الأشعري : رواه الإمام أحمد (٤١٦/٤) ومسلم (٤٢٩/١) (٤٣٠) وأبو داود

(٢/٦٥-٦٦ مع عون المعبود) والنسائي (١/٢٦٠-٢٦١) كلهم من طريق :

بدر بن عثمان حدثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعاً .

(٣) حديث بريدة الأسلمي : رواه الإمام أحمد (٣٤٩/٥) ومسلم (٤٢٨/١) (٤٢٩) والترمذي

(١/٢٨٦-٢٨٧ وقال حديث حسن غريب صحيح) والنسائي (١/٢٥٨-٢٥٩) وابن ماجه

(١/٢١٩) وابن الجارود (ص ٦٠) كلهم من طريق : علقمة بن مرثد ، عن =

معنا، فذكر الخبر حتى قال: فأمره فأقام المغرب حين غاب حاجب الشمس، ثم أمره في اليوم الثاني فأقام المغرب قبل أن يغيب الشفق» وفي لفظ: «ثم أقام المغرب في الثاني عند سقوط الشفق»^(١) ثم قال للسائل: «الوقت ما بين هذين».

وهذا نصّ في الباب، لأنه آخر المغرب في اليوم الثاني إلى سقوط الشفق، وذلك زمان طويل يفعل فيه المغرب دفعات، وعندهم: أن ذلك ليس بوقت لها.

فإن قيل: لعلّه طوّها في اليوم الثاني إلى ذلك الوقت بدليل ما روى جابر^(٢) وابن عمر^(٣) وابن عباس^(٤) وأبو هريرة^(٥) عن النبي ﷺ أنه قال: أمّ بي

=سليمان بن بريدة الأسلمي عن أبيه مرفوعاً.

وعلقه أبو داود (٦٧/٢) مع عون المعبود).

(١) بعض ألفاظ حديث أبي موسى الأشعري المتقدم.

(٢) تقدم تخريجه (١٤٠/١).

(٣) رواه الدارقطني من طريق محبوب بن الجهم بن واقد حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً (٢٥٩/١).

ومحبوب بن الجهم ضعيف. وفيه من النكارة ابتداءه بصلاة الفجر خلافاً للأكثر والأشهر وهو الابتداء بصلاة الظهر.

ومن هذا الطريق رواه ابن حبان في كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين في ترجمة محبوب بن الجهم وبه أعلمه (٤١/٣ - ٤٢).

لكن ذكر له ابن حجر في التلخيص الحبير (١٨٥/١) شاهداً من حديث ابن عباس وأبي هريرة في الابتداء بصلاة الفجر.

ورواه الدارقطني أيضاً من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً (٢٦٢/١) وهو موافق لرواية الأكثر في الابتداء بصلاة الظهر وحسنه الحافظ لولا عنعنة ابن اسحاق (١٨٤١) - التلخيص الحبير).

(٤) رواه الإمام الشافعي (٥٠/١) ترتيب مسنده) وأحمد (٣٣٣/١، ٣٥٤) وأبو داود (٥٥/٢ - ٥٧ مع عون المعبود) والترمذي (٢٧٩ - ٢٨٠) وابن الجارود (ص ٥٩) وابن خزيمة (١٦٨/١) =

= والحاكم (١٩٣/١) والطحاوي (١٤٦/١ - ١٤٧) والدارقطني (٢٥٨/١) وعبد الرزاق (٥٣١/١).

كلهم من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، عن حكيم بن حكيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا. قال الحفاظ: وفي إسناده عبد الرحمن بن الحارث بن عيَّاش بن أبي ربيعة مختلف فيه، لكنه توبع، أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن ابن عباس نحوه. قال ابن دقيق العيد: وهي متبعة حسنة، وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر. اهـ (١٨٣/١) التلخيص الحبير) وانظر تلك المتابعة في مصنف عبد الرزاق (٥٣٢/١) وله أيضًا متبعة من ثلاثة وجوه عند الدارقطني (٢٥٨/١ - ٢٥٩).

والحديث قد صححه الحاكم وابن خزيمة بل وابن حبان كما في نصب الراية (٢٢١/١) وحسنه الترمذي وفي بعض نسخه «حسن صحيح» وصححه أحمد شاكر في حاشيته على الترمذي، والألباني في إرواء الغليل (٢٦٨/١).

(٥) رواه النسائي (٢٤٩/١ - ٢٥٠) والطحاوي (١٤٧/١) والدارقطني (٢٦١/١) والحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (١٩٤/١).

كلهم من طريق الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم فصلي الصبح حين طلع الفجر...».

ورواه البزار (١٨٧/١) كشف الأستار والدارقطني (٢٦١/١) والحاكم (١٩٤/١) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، حدثنا عمر بن عبد الرحمن بن أسيد، عن محمد بن عمار بن سعد أنه سمع أبا هريرة يذكر أن رسول الله ﷺ حدثهم أن جبريل عليه السلام جاءه فصلي به الصلوات وقتين وقتين إلا المغرب...».

قال البزار: محمد بن عمار لا نعلم روى عنه إلا عمر هذا.

وقال الهيثمي: رواه البزار وفيه: عمر بن عبد الرحمن بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ذكره ابن أبي حاتم وقال: سمع منه أبو نعيم وعبد الله بن نافع سمعت أبي يقول ذلك، وشيخ البزار: إبراهيم بن نصر لم أجد من ترجمه وبقية رجاله موثقون. اهـ (٣٠٣/١).

ويلاحظ أن الحاكم قال «محمد بن عباد بن جعفر المؤذن» بدل «محمد بن عمار بن سعد المؤذن» وكلاهما روى عن أبي هريرة فليُنظر أهذا صواب الإسناد أم في بعضه تصحيف؟ =

جبريل عند^(١) البيت فصلى بي المغرب في اليوم الأول حين غابت الشمس ، وفي اليوم الثاني حين غابت الشمس وقت واحد لم يزل^(٢) عنه لفظ جابر وابن عمر^(٣) ، ولفظ ابن عباس : صلى في اليومين حين أفطر الصائم للوقت الأول .

وفي لفظ آخر^(٤) صلى الصلوات الخمس وقتين إلا المغرب ونحو ذلك لفظ أبي هريرة وهذا أصل المواقيت ، وهو أكثر رواة فوجب الأخذ به . قلنا : لا يجوز حمله على ذلك ، فإنَّ في الخبر^(٥) أنه أمر أن يقيم المغرب عند سقوط الشفق فأما خبرهم فمنسوخ ؛ فإنَّ جبريل عليه السلام أمَّ النبي ﷺ عند الكعبة بمكة قبل الهجرة وأخبارنا فعلها النبي عليه الصلاة والسلام وبينَّها في المدينة وقد تكاملت أخبار الشريعة واستقرَّت والأخذ بالمتأخر أولى .

= انظر ترجمة الأول في تهذيب التهذيب (٢٤٣/١٠) وليس فيه وصفه بالمؤذن وترجمه الثاني فيه (٢٥٨-٢٥٩/٩) .

وحديث جبريل هذا رواه أيضا أنس وأبي سعيد الخدري وعمرو بن حزم رضي الله عنهم جميعا كما تقدم التنبيه على ذلك مع غيرهم (ص ١٠ تعليق رقم ٤) فليراجع . ويراجع أيضا نصب الراية (٢٢١/١ - ٢٢٦) والتلخيص الحبير (١٨٣/١ - ١٨٤) وإرواء الغليل (٢٦٨/١ - ٢٧١) .

(١) في المخطوطة «عن» وهو سبق قلم ظاهر .

(٢) بضم الزاي ، أي لم يتغيَّر .

(٣) هو - في التخريج السابق - أقرب إلى لفظ حديث جابر وبنحوه حديث ابن عمر ، وليس فيهما ذكر الإمامة عند البيت وإنَّها هو في حديث ابن عباس .

(٤) أي من حديث ابن عباس وكلا اللفظين - في التخريج السابق - من مجموع طرقه ومعناه .

(٥) أي المتقدم . وهذا بعض ألفاظ حديث أبي موسى الأشعري (١٤٠/١) وبنحوه حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص (١٣٩/١) وبريدة الأسلمي (١٤٠/١) .

قال ابن عباس : «كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث من فعل رسول الله»^(١).
وأما كثرة الرواة فخيرنا أكثر^(٢) رواة ، رواه عبد الله بن عمر^(٣) وأبو موسى
وأبو بردة^(٤) وأبو هريرة وغيرهم ، ثم فعله للصلاة في وقت واحد لا يدل / (١/٢٠٣)
على أنه لا وقت لها غيره ، ألا ترى أنه روى في خبر جبريل عليه السلام أنه
صلى العصر في اليومين قبل اصفرار الشمس ولم يدل ذلك على أن وقت
الاصفرار ليس بوقت للعصر ، وكذلك صلى عشاء الأخير إلى ثلث الليل ولم
يدل على أن بقيّة الليل ليس بوقت لها ، ولأنّ جبريل صلاها في وقت الفضيلة
ولم يؤخرها إلى وقت الكراهية فسقط الحجّة من الخبر^(٥).

دليل آخر: روى ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة وأم سلمة عن
النبي ﷺ أنه قال : «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء»^(٦)

(١) رواه الإمام مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان ، فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر
فأفطر الناس ، وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ (١/ ٢٩٤) .
ونحوه مسلم من طريق الليث عن ابن شهاب به (٢/ ٧٨٤) . لكن قوله «وكانوا يأخذون
بالأحدث . . .» مدرجة وهي من قول الزهري على الصحيح لا من قول ابن عباس .
فقد رواه مسلم من طريق سفيان عن الزهري به ثم قال سفيان : لا أدري من قول من هو؟
(٢/ ٧٨٤) .

ثم رواها مسلم من طريق معمر ويونس كلاهما عن الزهري من قوله (٢/ ٧٨٥) .
وبذلك جزم البخاري في صحيحه (٨/ ٣ مع الفتح) والحافظ في الفتح (٤/ ١٨٢) .
(٢) بل الظاهر أن خبرهم - وهو حديث إمامة جبريل - أكثر رواة وإن كان في بعضها ضعف فالجواب
أنه لا تعارض بين تلك الأخبار كما سيذكره بعده .

(٣) كذا وصوابه (ابن عمرو بن العاص) كما تقدم (١/ ١٣٨ ١٣٩٢) .
(٤) كذا وصوابه (بريدة الأسلمي) كما تقدم مثله (١/ ١٤٠) .
(٥) أصح ما يجمع به بين أحاديث إمامة جبريل وبقيّة أحاديث المواقيت هو حمل أحاديث جبريل على
الفضيلة والاختيار وزيادة غيرها على الجواز والضرورة . والله أعلم .
وانظر المجموع (٣/ ٣١) والمغني (١/ ٣٩٥) .

(٦) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طرق عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول
الله ﷺ «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدءوا بالشاء (بفتح المهملة) ولا يعجل =

فلو كان القوت يفوّت لا يأمر^(١) بذلك .

= أحدكم حتى يفرغ منه ، وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ منه وإنه ليسمع قراءة الإمام» .

هذا أحد لفظي البخاري وانظره مع الفتح (١٥٩/٢ ، ٥٨٤/٩) وهو لمسلم من طرق دون فعل ابن عمر (٣٩٢/١٠) .

وأما حديث أنس فرواه البخاري ومسلم وغيرهما أيضا أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قُدمَ العشاء فابدءوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم» وفي لفظ لها أيضا «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء» أي بالفتح

انظر البخاري مع الفتح (١٥٩/٢ ، ٥٨٤/٩) ومسلم (٣٩٢/١٠) .

وأما حديث سلمة بن الأكوع ، فأخرجه أحمد من طريق أيوب بن عتبة - عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ «إذا حضرت الصلاة والعشاء فابدءوا بالعشاء» (٥٤ ، ٤٩/٤) .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الكبير وفيه (أيوب بن عتبة) وثقه أحمد ويحيى بن معين في رواية عنهما وضعفه النسائي وأحمد وابن معين في روايات عنهما . اهـ (٤٦/٢) .

- وأما حديث عائشة فرواه البخاري ومسلم وغيرهما بلفظ (إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء) انظر البخاري مع الفتح ١٥٩/٢ ، ٥٨٤/٩ ومسلم (٣٩٢/١) لكنه أحال على لفظ أنس مثل ما هنا ، ورواه عنها بلفظ آخر يخالف ما هنا متناً وإسناداً وإن اتفقا موضوعاً وهو «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان» (٣٩٣/١) فليلاحظ .

- وأما حديث أم سلمة فرواه أحمد (٢٩١/٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير ورجاله ثقات سمع بعضهم من بعض . اهـ (٤٦/٢) .

وانظر التلخيص الحبير في تخريج هذه الأحاديث الخمسة (٣٣/٢) إلا أنه عزا حديث سلمة بن الأكوع لمسلم والظاهر أنه خطأ مطبعي أو سبق قلم .

(تنبيه) : هذه الأحاديث وإرادة أصلا في صلاة المغرب كما هو صريح حديث أنس السابق وبهذا يقوى وجه استدلال المصنف به هنا لامتداد وقت المغرب .

وانظر فتح الباري (١٦٠/٢) ونيل الأوطار (٦/٢ - ٧) .

وأما الرواية بلفظ «إذا حضر العشاء والعشاء فابدءوا بالعشاء» فقد نبّه الحافظ ابن حجر على أنه لا أصل له بهذا اللفظ في كتب الحديث وإن اشتهر في كتب الفقه .

انظر : فتح الباري (١٦٢/٢) .

(١) كذا في المخطوطة وقد كتب فوقه بخط دقيق «لما أمر به» .

فإن قيل : إنما قال ذلك لأنَّ عشاءهم كان جرعة من لبن أو أكل خمس تمرات ، ومثل ذلك لا يفوت به الوقت يدل على ذلك ما قال شاعرهم :
إذا ما امتدقنا^(١) كل يوم مذقة وخمس تمرات كبار كوانز^(٢)
فنحن ملوك الأرض خصبًا ونعمة ونحن أسود الغاب عند الهزاهز^(٣)
قلنا : النبي ﷺ خاطب العموم ، وعموم الناس عشاؤهم معروف ، من الأكل الطويل الذي تفوت الصلاة عندهم بفعله .
وما قال الشاعر شكًا جفا العيش عندهم مع ضرهم ورضاهم بذلك وشجاعتهم وشدتهم ، وأمره نادر .

والقياس في المسألة : أن المغرب والعشاء صلاتان تفعل إحداها في وقت الأخرى فكان وقت الأول متصلًا بوقت الأخرى^(٤) ، دليله : الظهر والعصر ، ولا يلزم الفجر مع الظهر ، لأنها لا تفعل في وقتها ، وإنما قلنا ذلك لأنَّ إباحة الشرع أن تفعل إحداها^(٥) في وقت الأخرى دليل على تقاربها وتناسبها ولهذا قال أصحابنا : إنَّه تجب إحداها^(٥) بما تجب الأخرى ، وما ذلك إلا لأنَّ

(١) امتدق اللبن : خلطه بالماء ، والمعنى إذا ما شربنا شربة من لبن ممزوج بهاء . . . إلخ .

انظر مادة «مذق» في الصحاح (١٥٥٣/٤) واللسان (٣٣٩/١٠)

(٢) كوانز : أي مكنوزات في أوعية من وقت الجذاذ إلى وقت الشتاء أو الحاجة . أو بمعنى مكنوزات : أي من طيب التمر وجيده ويدل عليها قوله «كبار» .

انظر مادة «كنز» في : اللسان (٤٠٢/٥) وتاج العروس مع القاموس (٧٥/٤) .

(٣) أي عند خوض الحروب . وأصل مادة «هز» تدل على التحريك بشدة والهزاهز : تحريك الفتن والحروب بين الناس .

انظر القاموس وتاج العروس (٩٣/٤ ، ٩٤) واللسان (٤٢٤/٤) .

(٤) انظر : المغني (٣٩٥/١) .

(٥) في المخطوطة «أحدهما» في المواضع الثلاثة .

وقتها واحداً^(١) فثبت أنه للاتصال ولهذا الفجر لما لم / يتصل بالظهر لم تفعل (٢٠٣/ب) في وقتها ، والظهر لما اتصلت بالعصر فعلت في وقتها .

فإن قيل : الظهر مع العصر صلاتان تقصران فكانت إحداهما من جنس الأخرى فجاز أن يوصل وقتها بوقتها ، والمغرب لا تقصر في السفر فلم يكن وقتها متصلاً بوقت التي بعدها كالفجر .

قلنا : ولم إذا قصرت يتصل وقتها بوقت الأخرى؟ وما الذي في القصر من الدلالة على اتصال الأوقات؟ ونحن نعلم أن العصر تقصر ثم يتصل وقتها بالمغرب وهي لا تقصر، وكذلك عشاء الأخير مع الفجر، ولا نسلم أن العلة في الفجر أنها لم تتصل بالظهر لما ذكرتم، ثم الفجر حجتنا، فإن لها وقتين وإن كانت لا تقصر، فيجب أن يكون للمغرب وقتان وإن كانت لا تقصر .

قياس آخر: إنه وقت يجوز أن تمد الصلاة إليه فكان وقتها^(٢)؛ دليله بعد الغروب، والتعليل بقبل غيوبة الشفق، وعكسه بعد غيوبة الشفق لما لم يكن وقتاً لها لم يجز مد الصلاة إليه .

فإن قيل : فلو كان وقتاً لها لما كره تأخيرها إليه كبعد الغروب .

قلنا : يكره كراهية تنزيه للخروج من الخلاف ، ثم يبطل بوقت الاضفرار يكره تأخير الصلاة إليه وهو وقت لها ، وكذلك بعد نصف الليل ولأنها صلاة مكتوبة فكان لها وقتان ، دليله بقیة الصلوات^(٣) .

فإن قيل : جبريل فرق بينها وبين بقیة الصلوات ، ولأن سائر الصلوات شفع فكان وقتها شفعا ، والمغرب وتر فكان وقتها وتراً .

(١) لعله يقصد في حال جمعها لعذر كسفر ومطر ونحوهما وأما في غير ذلك فلكل صلاة وقتها وإن

كان متصلاً بوقت ما بعدها ما عدا صلاة الفجر .

(٢) انظر: المغني (١/٣٩٥) .

(٣) انظر: المغني (١/٣٩٥) .

قلنا : خبر جبريل عليه السلام قد تكلمنا عليه^(١) وكونها وترًا لا يوجب أن يكون وقتها وترًا كصلاة الوتر وقتها شفع وهي وتر. ثم لم جعلتم للفجر وقتين وهي أقل الشفع وجعلتم للصلاة الرباعية وقتين وهي أكثر الشفع فهلاً ضاعفتم وقتها بعدد ركعاتها فبطل ما ذكرتم.

احتج الخصم : بما روى العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : «بادروا بصلاة المغرب ، لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم»^(٢).

ورواه أبو أيوب عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : / «بادروا بالمغرب قبل (١/٢٠٤) طلوع النجم»^(٣).

(١) تقدم.

(٢) رواه ابن ماجه (٢٢٥/١) والدارمي (٢٢٠/١) وابن خزيمة (١٧٥/١) والحاكم (١٩١/١) شاهدًا لحديث أبي أيوب الآتي مصححًا إسناده ووافقه الذهبي .

كلهم من حديث العباس مرفوعًا لكن ليس فيه لفظ «بادروا» . بل بلفظ «لا تزال أمتي على الفطرة» إلا الدارمي فلفظ «لا تزال أمتي بخير. . .» .

وفي إسناده «عمر بن إبراهيم العبدي» صدوق في حديثه عن قتادة ضعف ونكاه وهذا منها . انظر : تهذيب التهذيب (٤٢٦/٦) ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري (٨٧/١) ونيل الأوطار (٥/٢) .

(٣) رواه أحمد (١٤٧/٤ ، ٤١٧/٥ ، ٤٢٢) وأبو داود (٨٧/٢) مع عون المعبود وابن خزيمة (١٧٤-١٧٥) .

والحاكم (١٩٠/١ - ١٩١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

كلهم من طريق محمد بن إسحاق قال حدثني يزيد بن أبي حبيب المصري . عن مرثد بن عبد الله اليزني قال : قدم علينا أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري - صاحب رسول الله ﷺ مصر غازيا وكان عقبة بن عامر بن عبس الجهني أمره علينا معاوية بن أبي سفيان قال : فحبس بالمغرب ، فلما صلى قام إليه أبو أيوب الأنصاري فقال له : يا عقبة أهكذا رأيت رسول الله ﷺ يقول «لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة» ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم؟ قال : بلى ، قال : فما =

قلنا: هذا حثٌّ على التعجيل بها في أول وقتها ونحن نقول الفضيلة والاستحباب ذلك.

وهكذا الجواب عن خبر عمر: أنه أخر المغرب حتى طلع نجمان فأعتق

= حملك على ما صنعت؟ قال: شُغِلْتُ، قال أبو أيوب أما والله ما بي إلا أن يظن الناس أنك رأيت رسول الله ﷺ يصنع هذا» هذا لفظ أحمد (١٤٧/٤) وباقي ألفاظه عندهم بنحوه، وبعضها مختصر مع الاتفاق عليهم حل الشاهد منه وبدون لفظ «بادروا» . وإسناده صحيح، فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث فانتفت تهمة تدليسه .

لكن نقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد قوله «وقد خولف ابن إسحاق في هذا الحديث، قال ابن أبي حاتم ورواه حيوة وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران التجيبي، عن أيوب عن النبي ﷺ أنه قال: «بادروا بصلاة المغرب قبل طلوع النجم» قال أبو زرعة: وحديث حيوة أصبح انتهى كلامه . اهـ (٢٤٦/١) نصب الراية) .

وهذه الرواية موافقة لما أورده المصنف وقد رواها الإمام أحمد متناً وإسناداً (٤١٥/٥) لكن عن طريق ابن لهيعة وحده .

وقال الهيثمي: رواه الطبراني عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلم أبي عمران، عن أيوب ورجاله موثقون . اهـ (٣١٠/١) مجمع الزوائد) .

وله طريق ثالث عند الإمام أحمد (٤٢١/٥) عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن أبي حبيب - عن رجل - عن أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ «صلوا المغرب لفطر الصائم وبادروا طلوع النجم» . قال الهيثمي - مشيراً إلى الرجل المبهم - وبقيّة رجاله ثقات . اهـ (٣١٠/١) مجمع الزوائد) . والظاهر أن الرجل المبهم هنا: هو مرثد بن عبد الله أو أسلم أبي عمران المتقدم ذكرهما في الإسناد . والحديث صحيح بطرقه وشواهده منها حديث العباس المتقدم .

وحديث السائب بن يزيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا تزال أمتي على الفطرة ما صلوا المغرب قبل طلوع النجم» رواه أحمد (٤٤٩/٣) .

قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله موثقون . اهـ (٣١٠/١) مجمع الزوائد) .

(تنبيه) ليس في حديث العباس وأبي أيوب والسائب ما يمنع من جواز امتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر، بل فيه الحث على المبادرة بها بعد الغروب وهذا هو الأفضل - كما في جواب المصنف - وأما اشتباك النجوم - وهو ظهورها وكثرتها - فالمشاهد أنه لا يكون إلا بعد مغيب الشفق الأحمر . والله أعلم .

رقتين^(١).

وعن ابن عمر أنه قال: «ما صلاة أخوف فواتاً عندي من المغرب»^(٢) أنه
إنما أعتق لأجل الفضيلة وفوتها. ثم قول الواحد من الصحابة ليس بحجة^(٣)
عندهم^(٤) وعلى رواية لنا^(٥).

واحتج: بأنه وقت نُهي عن تأخير المغرب إليه فلم يجز أنه يتدثها فيه
مؤدياً. دليله بعد غيبوبة الشفق^(٦).

قلنا: قد تقدّم جوابه^(٧) والله أعلم بالصواب.

٥ - مسألة: التغليس^(٨) بالفجر أفضل من الإسفار^(٩) بشرط أن لا يشق

(١) لم أجده، فليُنظر، وقد أورده السرخسي في المبسوط عن عمر وابنه ولم يعزه لمخرّج (١/١٤٤).

(٢) رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني نافع أو غيره أن ابن عمر كان يقول: فذكره (١/٥٥٤)
- المصنف).

(٣) قول الصحابي إذا اشتهر ولم يعرف له مخالف منهم أو كان مما ليس للرأي فيه مجال فهو حجة لأنه
في الأول إجماع سكوتي وفي الثاني له حكم الرفع.

انظر شرح روضة الناظر للشيخ الأمين الشنقيطي (١٦٥ - ١٦٦ طبع الجامعة الإسلامية).

(٤) انظر للشافعية: المستصفى للغزالي (١/٢٦٠ وما بعدها).

(٥) انظر للحنابلة: روضة الناظر لابن قدامة (١٤٥ - ١٤٦) والمسوّدة (٣٣٥ - ٣٣٦) وأعلام الموقعين
لابن القيم (١/٣٠ - ٣١).

(٦) المراد بالشفق هو: الحمرة عند الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة. وهو البياض عند أبي حنيفة ومن
وافقه.

انظر: المغني (١/٣٩٦) والمجموع (٣/٣٨) وبداية المجتهد (١/٦٩) والدر المختار وحاشية ابن
عابدين (١/٣٦١).

(٧) في الإجابة على قولهم: «فلو كان وقتاً لها لما كره تأخيرها إليه» (ص ٦٥).

(٨) التغليس: أداء صلاة الفجر في وقت الغلّس وهو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصّباح،
أي بعد طلوع الفجر الثاني.

انظر: النهاية لابن الأثير (٢/٣٧٧) واللسان (٦/١٥٦) وغيرها.

(٩) الإسفار: هو أدائها في وقت إسفار الصبح: يقال أسفر الصبح: إذا أشرق وأضاء بنوره الأفق =

على الجيران، وتكون الجماعة أوفر. فأما إن لم تتوفر الجماعة إلا مع الإسفار
أفضل^(١) نص عليه في رواية عبد الله^(٢) والحسن بن ثواب^(٣) فقال يغلس إلا
أن يشقَّ الجيران ويكون الإسفار أرفق بهم .
- ونقل الجماعة : حرب^(٤) وأبو داود^(٥) وأبو طالب ، وأحمد بن أبي عبدة^(٦)

= وانكشف ظلام الليل .

انظر النهاية (٣٧٢ / ٢) واللسان (٣٦٩ / ٤) وغيرها .

(١) هذه إحدى الروايتين المشهورتين في المذهب كما بيَّنه المصنف رحمه الله . وانظر هذه المسألة في :

المغني مع الشرح الكبير (٤٠٩ / ١) والمبدع (٣٤٩ / ١) والإنصاف (٤٣٨ / ١) .

(٢) انظر مسائل عبد الله (ص ٥٢) .

(٣) هو : الحسن بن ثواب ، أبو علي ، الثَّغَلِي (أو الثَّغَلِي) المخزومي ، روى عن الإمام أحمد جزءاً كبيراً
من المسائل لم يروها عنه غيره ، وكان ثقة وتوفي سنة ٢٦٨ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الحنابلة (١٣١ / ١ - ١٣٢) والمنهج الأحمد (٢٣٤ / ١ - ٢٣٥) وفيهما
«الثَّغَلِي» بالثاء المثلثة ثم العين المهملة وفي غيرها «الثَّغَلِي» بالثاء المثناة ثم الغين المعجمة .

تاريخ بغداد (٢٩٢ / ٧) والمنظم (٦٤ / ٥ - ٦٥) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٣٦٢ - ٣٦١ / ٢) .

(٤) هو : حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرمانى ، حافظ فقيه بلغت مسائله عن الإمام أحمد
وإسحاق بن راهويه أربعة آلاف مسألة ذكر أنه كان يحفظها قبل أن يقدم على الإمام أحمد ، وذكره
ابن العماد في وفيات سنة ٢٨٠ هـ رحمه الله .

انظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٧٦ / ٢) وطبقات الحنابلة (١٤٥ / ١ - ١٤٦)
والمنهج الأحمد (٣٩٤ / ١ - ٣٩٥) .

(٥) هو : سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ، الإمام الحافظ صاحب السنن ،
ومسائله عن الإمام أحمد في الفقه مطبوعة بتحقيق محمد بهجت البيطار وتقديم السيد محمد رشيد
رضا ، وقد توفي الإمام أبو داود سنة ٢٧٥ هـ رحمه الله .

انظر : طبقات الحنابلة (١٥٩ / ١ - ١٦٢) والمنهج الأحمد (٢٥٦ / ١ - ٢٥٨) وتقريب التهذيب
(٣٢١ / ١) .

(٦) هو : أحمد بن أبي عبدة ، أبو جعفر الهمداني ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة وتوفي قبله رحمه
الله .

انظر طبقات الحنابلة (٨٤ / ١) والمنهج الأحمد (٣٦٨ / ١) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٣٣٩ / ٢) .

والحسن بن أحمد^(١) إذا تأخر الجيران فالأفضل تأخيرها .
وعنه : أنَّ التغليس أفضل بكلِّ حال^(٢) قال في رواية حنبل^(٣) ومهنا^(٤)
وجعفر بن محمد^(٥) : التغليس أفضل من الإسفار ، وهو أكثر عندي وأقوى

-
- (١) هو : الحسن بن أحمد بن أبي الليث الرازي من روى عن الإمام أحمد بعض المسائل .
انظر الطبقات (١/ ١٢٩ - ١٣٠) والمنهج الأحمد (١/ ٣٨٦) .
- (٢) هذه هي الرواية الثانية المشهورة في المذهب ، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٩٧ - ٩٨ الفتاوى) وتلميذه العلامة ابن القيم (٢/ ٤٠٢ أعلام الموقعين) وهي المذهب الذي جزم به جمهور الأصحاب (راجع مصادر الرواية الأولى) .
- (٣) هو : حنبل بن إسحاق بن حنبل ، أبو علي الشيباني - ابن عم الإمام أحمد وتلميذه - سمع منه المسند كاملاً مع ابنه عبد الله وصالح ، وروى المسائل الحسان في الفقه والتي تشبه مسائل الأثرم في جودتها وحسنها وتوفي بواسط سنة ٢٧٣ هـ - رحمه الله .
انظر : طبقات الحنابلة (١/ ١٤٣ - ١٤٥) والمنهج الأحمد (١/ ٣٤٥ - ٢٤٧) وشذرات الذهب (٢/ ١٦٣) .
- (٤) هو : مهنا بن يحيى الشامي ، من كبار أصحاب الإمام أحمد الملازمين له والمكثرين عنه من رواية المسائل ، حتى أن عبد الله ابن الإمام أحمد روى عنه بضعة عشر جزءاً عن أبيه لم تكن عند عبد الله ولا عند غيره .
انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٥ - ٣٨١) والمنهج الأحمد (١/ ٤٤٩ - ٤٥٢) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/ ٥١ ، ٤٠٧) .
- (٥) لم يذكر المصنف تمام ما يميّزه عمَّن يشاركه هذا الاسم من رواة المسائل عن الإمام أحمد وهم كثير في الطبقات (١/ ١٢٣ - ١٢٧) وقد تكرر ذكره (ص ٤١١ ، ٤٧٨ ، ٥١٥ ، ٧٠٥) .
ويغلب على ظني أنه المراد به عند المصنف : جعفر بن محمد النسائي الشقراني ، ترجم له الخلال ووصفه بأنه من أجلاء أصحاب الإمام أحمد وأنه كان أماراً بالمعروف نهاءً عن المنكر ، وأنه روى عن الإمام أجزاء صالحة ومسائل كثيرة .
انظر : طبقات الحنابلة (١/ ١٢٤) والمنهج الأحمد (١/ ٣٨٤) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/ ٣٥٩ ، ٤٢٠) .

وبه قال مالك^(١) والشافعي^(٢).

وقال أبو حنيفة^(٣) الإسفار أفضل بكل حال إلا بالمزدلفة^(٤).

«وجه الزوجة»

ما روى البخاري بإسناده عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن صلاة النبي ﷺ فقال: «كان يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس حيّة، والمغرب إذا وجبت، والعشاء إذا كثر الناس عَجَلٌ وإذا قَلُّوا أُخِّرَ، والفجر بغلس»^(٥). وفي لفظ آخر^(٦): «والعشاء إذا رآهم اجتمعوا عَجَلٌ وإذا رآهم أبطأوا أُخِّرَ» فهذا صريح في اعتبار حال الجيران.

قلنا: لأن عاداتهم كان الاجتماع بغلس، ونحن نقول: هو أفضل إذا اجتمعوا، وبهذا الجواب^(*) عن خبر عائشة رضي الله عنها / «كن نساء من (٢٠٤/ب) المؤمنات يصلين مع رسول الله الصبح متلفعات»^(٧) بمروطهن^(٨) ثم يرجعن إلى أهلهن لا يعرفن من الغلس»^(٩) إنه حكاية حال وفعل ويُحتمل أنه كان

(١) انظر: بداية المجتهد (١/ ٧٠) والرسالة لابن أبي زيد القيرواني وشرحها الفواكه الدواني للنفراوي (١٩٣/١ - ١٩٤) ومنح الجليل (١/ ١١٠).

(٢) انظر: المهذب والمجموع (٣/ ٥١).

(٣) انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (١/ ٢٢٥) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/ ٣٦٦).

(٤) وهذا محل اتفاق أي التغليس بالفجر ليلة المزدلفة.

(٥) رواه البخاري (٢/ ٤١، ٤٢ مع الفتح) ومسلم (١/ ٤٤٦ - ٤٤٧) وغيرهما. وانظر إرواء الغليل (١/ ٢٧٥).

(٦) هو للبخاري (٢/ ٤١ مع الفتح).

(*) أي وبهذا الجواب يجاب عن خبر عائشة رضي الله عنها.

(٧) قال ابن الأثير في النهاية: أي متلفعات، واللَّفَاع ثوب يجلّل به الجسد كلّ كساء كان أو غيره وتلفّع بالثوب إذا اشتمل به (٤/ ٢٦١).

(٨) أي بأكسيتهن، وهو جمع «مِرْط» بكسر الميم وإسكان الراء.

(٩) رواه البخاري (١/ ٤٨٢، ٢/ ٥٤، ٣/ ٣٥١ مع الفتح) ومسلم (١/ ٤٤٥ - ٤٤٦).

عادتهم أن يجتمعوا بغلس فيقف .

فإن قيل : فقد روى أبو عبد الرحمن الصُّنَابُحِيُّ^(١) أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : «لن تزال أمتي في مُسْكَةٍ^(٢) من دينها ما لم يعملوا بثلاث : ما لم يؤخِّروا المغرب انتظار الظلام مضاهاة^(٣) لليهود ، وما لم يؤخِّروا الفجر اتحاق^(٤) النجوم مضاهاة للنصارى ، وما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها»^(٥).

(١) كذا «أبو عبد الرحمن الصُّنَابُحِيُّ» وهو موافق لرواية أحمد الآتية وسيأتي في تخريج حديثه بيان المراد به .

(٢) بضم الميم واسكان السين المهملة ، أي بقيَّة من خير . الصحاح (٤/١٦٠٨) وبلوغ الأمانى (٢/٢٦٨) .

(٣) أي مشابهة .

(٤) المحق : النقص والمحو ، أي ما لم يؤخِّروا الفجر حتى يظهر ضوء النهار ظهورًا يخفى بسببه معظم النجوم . بلوغ الأمانى (٢/٢٦٨) .

(٥) رواه الإمام أحمد قال حدثنا ابن نمير - حدثنا الصلت - يعني ابن العوام - قال حدثني الحارث بن وهب عن أبي عبد الرحمن الصُّنَابُحِيِّ وذكره مرفوعًا (٤/٣٤٩) .

قال الهيثمي : رواه أحمد وفيه الصلت بن العوام مجهول قاله الحسيني . اهـ (١/٣١٧ مجمع الزوائد) .

ولكنَّ الحافظ تعقَّب الحسيني بقوله «بل هو معروف وإنما وقع في اسم أبيه تحريف وهو «الصلت بن بهرام» .

انظر : تعجيل المنفعة (ص ١٩٢ - ١٩٣) وعلى هذا فهو ثقة .

ورواه الطبراني في المعجم الكبير من طريق الصلت بن بهرام ، عن الحارث بن وهب عن الصُّنَابِجِ مرفوعًا . دون ذكر الجنائز (٨/٩٤) قال الهيثمي : رجاله ثقات (١/٣١١ مجمع الزوائد) فالحديث صحيح الإسناد لكن هل هو مرسل أو موصول مرفوع؟ هذا يتوقف على معرفة من هو أبو عبد الرحمن الصُّنَابُحِيُّ كما في رواية أحمد أو «الصُّنَابِج» كما في رواية الطبراني .

أهو الصنابحي التابعي المشهور : أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسيلة - بمهملة مصغَّرًا - (ترجمته في التقريب ١/٤٩١) ، وتهذيب التهذيب (٦/٢٢٩ - ٢٣٠) .

أم هو الصُّنَابِج بن الأعسر الأحمسي صحابي نزل الكوفة (ترجمته في التقريب ١/٣٧٠) وتهذيب التهذيب (٤/٤٣٨) . أو غيرهما؟

قلنا: الخبر مطَّرح بالاتفاق، فإنَّ من أسفر بالصَّبح لا يقال فيه إنَّه قد خرج عن التمسك بالدين، ولهذا لا يقول أحد إنَّه يكره له ذلك يدلُّ على ذلك قوله تعالى ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾^(١) وأراد به صلاة الفجر^(٢) وقال: «فإن استطعم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس

ففي مسند الإمام أحمد أورد حديثه هذا في مسند «أبي عبد الله الصُّنابحي» وفرق بين أبي عبد الله وأبي عبد الرحمن؟ واحتمال التصحيف وارد.

وأما الطبراني فأورده في مسند الصُّنابح الأحمسي الصحابي «وهذا واضح لا لبس فيه لكن ذكر الحافظ في ترجمته في التهذيب أنَّه ليس هو الذي يروى عنه الحارث بن وهب (٤/٤٣٨).

والحارث بن وهب هو راوي هذا الحديث عنه عند أحمد والطبراني لكن الخلاف في المراد بالصنابح أو الصنابحي الذي يروي عنه الحارث بن وهب مشهور كما في ترجمة الحارث في تعجيل المنفعة (ص ٨٠ — ٨١) بل أورد فيها الحافظ روايته عن الصُّنابحي الأحمسي عند ابن مندة والطبراني مشيراً إلى هذه الرواية وهذا بقوِّي أن المراد به هنا الصحابي والله أعلم.

(تنبيه) قال الحافظ في ترجمة عبد الرحمن بن عسيلة في تهذيب التهذيب «قال يعقوب بن شيبه هؤلاء الصُّنابحيُّون الذين يروى عنهم في العدد ستة وإنَّها هم اثنان فقط.

الصُّنابحي الأحمسي: وهو الصُّنابح الأحمسي، هذان واحد من قال فيه: الصنابحي فقد أخطأ وهو الذي يروي عنه الكوفيون.

والثاني: عبد الرحمن بن عسيلة كنيته أبو عبد الله لم يدرك النبي ﷺ بل أرسل عنه وروى عن أبي بكر وغيره فمن قال: عن عبد الرحمن الصُّنابحي فقد أصاب اسمه، ومن قال عن أبي عبد الله الصُّنابحي فقد أصاب كنيته وهو رجل واحد، ومن قال عن أبي عبد الرحمن فقد أخطأ، قلب اسمه فجعله كنيته، ومن قال: عن عبد الله الصُّنابحي فقد أخطأ قلب كنيته فجعلها اسمه هذا قول علي بن المديني ومن تابعه وهو الصواب عندي» انتهى المراد من كلامه نصًّا (٦/٢٢٩ - ٢٣٠ تهذيب التهذيب).

لكن ذكر أحمد شاكر هذا وغيره واختار أنهم ثلاثة، ثالثهم «عبد الله الصُّنابحي» صحابي روى له الإمام مالك ونقل ذلك أيضًا عن البلقيني الذي أفردهم بمصنَّف سماه «الطريقة الواضحة في تبين الصنابحة».

راجع حاشيته على رسالة الإمام الشافعي (٣١٧ - ٣٢٠).

(١) آخر آية من سورة الطور.

(٢) وهو اختيار ابن جرير الطبري، وقيل المراد سنَّة الفجر، وقيل غير ذلك.

وقبل غروبها»^(١). فاعتبر في الحضر^(٢) الصلاة قبل طلوع الشمس فدلَّ على أن ذلك منسوخ، أو قاله في الوقت الذي كان عادتهم القيام غلَسًا^(٣).
فإن قال الحنفية: فقد روى رافع بن خديج أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «أسفروا بالصبح فإنَّ كلَّما أسفرتُم كان أعظم للأجر»^{(٤)(*)}.

انظر: تفسير ابن جرير (٢٣/٢٧) وابن كثير (٢٤٦/٤) وفتح القدير للشوكاني (١٠٢/٥) - (١٠٣).

(١) رواه البخاري (٣٣/٢)، ٥٢ وفي مواضع آخر - مع الفتح)، ومسلم (١/٤٣٩ - ٤٤٠)
عن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه قال: كنَّا جلوسًا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر - يعني البدر - فقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا، ثم قرأ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ هذا لفظ البخاري في أول موضع من صحيحه (٣٣/٢) مع الفتح).

(٢) في المخطوطة «الحظ» لكن لا يخفى أن المراد هنا الحث والترغيب والمناسب له «الحضر».
(٣) القول بالنسخ أو حمله على ما كان من العادة غير ظاهر بل إنَّه بعيد ولكن إن صح الخبر يحمل على المبالغة من تأخير صلاة المغرب إلى ظلمة الليل وتأخير صلاة الفجر إلى قرب طلوع الشمس لما يخشى فيه من التفريط في كلا الحالين والله أعلم.

(٤) حديث صحيح. رواه الإمام أحمد (٤٦٥/٣، ٤٤٠/٤، ١٤٢، ١٤٣) وأبو داود (٩١/٢ - ٩٢ عون المعبود)، والترمذي (٢٨٩/١) وقال حديث حسن صحيح) والنسائي (٢٧٢/١) وابن ماجه (٢٢١/١) والدارمي (٢٢١ - ٢٢٢) وابن حبان (ص ٨٩ موارد الظلمة) والطحاوي (١٧٨ - ١٧٩).

كلُّهم من طرق عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج مرفوعًا بلفظ: «أسفروا بالفجر». عند أحمد والترمذي والنسائي والدارمي وابن حبان والطحاوي.
ويلفظ «أصبحوا بالصبح...» عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان.
ويلفظ «نوروا بالفجر...» عند الدارمي والطحاوي.

وانظر مزيدًا من طرق وشواهده وتمييز ألفاظه في: نصب الراية (١/٢٣٥ - ٢٤٠) التلخيص الحبير (١/١٩٣ - ١٩٤) إرواء الغليل (١/٢٨١ - ٢٨٧).

(*) إلى هنا ينتهي الجزء الحادي عشر حسب تجزئة هذه المخطوطة ويبدأ الجزء الثاني عشر بقوله «قلنا...» بعد البسملة.

/ قلنا: معناه: أسفروا بها ما كنتم في انتظار اجتماع الجماعة وكثرتهم، ولا (٢٠٥/ب) شك أن انتظار الصلاة قرينة يكثُر بها الأجر. وقد وري عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لا يزال أحدكم في صلاة ما كان ينتظر الصلاة»^(١).
 دليل آخر: روى^(٢) سعيد الأموي في المغازي بإسناده أن النبي ﷺ - لما أنفذ معاذًا إلى اليمن - قال له: «إذا كان الشتاء فصلَّ الفجر في أول وقتها ثم أطل القراءة وإذا كان في الصيف فأسفر بالصبح، فإن الليل قصير والناس ينامون»^(٣) فغيَّر عليه التوقيت لاعتبار حال الناس.
 وقد روى أحمد بإسناده عن عمر: أنه كان إذا اجتمع الناس عَجَل وإذا لم يجتمعوا أخَّر قليلًا^(٤).

والمعنى في المسألة: أن تأخير الفجر إلى حال الإسفار مباح بالإجماع لا كراهية فيه، وتقليل الجماعة وإحراج الناس مكروه، قال تعالى: ﴿وما جعل

(١) رواه البخاري (٢٨٢/١)، ١٣١/٢ مع الفتح، وفي مواضع أخر (مسلم (١/٤٥٩ - ٤٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) كذا - والمشهور بكتاب «المغازي» ابنه: يحيى بن سعيد بن أبان الأموي الكوفي نزيل بغداد الملقَّب بالجل، المتوفى سنة ١٩٤ هـ. فقد روى كتاب المغازي عن ابن اسحاق واعتنى به وزاد فيه أشياء.

انظر: تاريخ بغداد (١٤/١٣٢ - ١٣٥) والعبر للذهبي (١/٢٤٥) وتاريخ التراث العربي لفؤاد سركين (١/٤٦٨) والرسالة المستطرفة (ص ٨٢) لكنه أرخ فيها وفاته بأربع وتسعين ومائتين والصواب (ومائة).

(٣) رواه الخطيب في موضَّح أحكام الجمع والتفريق في ترجمة (محمد بن سعيد المصلوب) وهو شيخ يحيى بن سعيد الأموي في إسناده هذا الحديث (٢/٣٤٥). وكفى بالمصلوب ضعفًا.
 وأما كتاب المغازي المذكور فيغلب على ظنيَّ فقدانه ما عدا بعض النقول عنه كما أشار لذلك صاحب تاريخ التراث العربي في ترجمة يحيى بن سعيد السابقة.

(٤) لم أجده. لكن تقدم مرفوعًا من حديث جابر بهذا اللفظ.

عليكم في الدّين من حرج»^(١) وقال عليه الصلاة والسلام: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»^(٢) وتفويت الجماعة للجيران مكروه وحقّهم مراعى، ولهذا إذا تشاح إمامان أو مؤذنان رجع إلى قول أكثر الجيران فدلّ على الرجوع إلى مصلحتهم، ولها قال النّبي ﷺ لمعاذ: «أفتان أنت يا معاذ؟ صلّ بهم صلاة أضعفهم»^(٣) ولا شك أن طول القراءة مستحب، وفيه من الفضل فوق ما في تعجيل أول الوقت، لكنّه لما كان به منفراً نهاه عنه، وفي تكثير الجماعة من الفضل ما لا خفاء به، روى أبيّ بن كعب عن النّبي ﷺ أنّه قال: «صلاة الرجل مع الرجلين أولى من صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى»^(٤).

(١) آخر آية من سورة الحج.

(٢) هذه جملة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد، وقد روى هذا اللفظ:

البخاري (٣٢٣/١)، ٥٢٥/١٠ مع الفتح) وأبو داود (٣٩/١) — ٤٠ عون المعبود) والترمذي (٢٧٥-٢٧٦) والنسائي (٤٨-٤٩، ١٧٥) وأحمد (٢٣٩/١، ٢٨٢).

(٣) رواه البخاري (١٩٢/٢) مع الفتح) ومسلم (٣٣٩/١ — ٣٤٠) عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه.

لكن لم أره بلفظ «صلّ بهم صلاة أضعفهم» والأقرب لهذا اللفظ حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه بلفظ «واقتد بأضعفهم» أو «واقدر الناس بأضعفهم» كما سيأتي (ص ٨٦ تعليق ١).

(٤) رواه أبو داود (٢٥٩/٢ — ٢٦٠ عون المعبود) والنسائي (١٠٤-١٠٥) وابن ماجه (٢٥٩/١) مختصراً بنحوه) والدارمي (٢٣٤/١) وأحمد (١٤٠/٥ — ١٤١) وابن خزيمة (٣٦٦-٣٦٧) وابن حبان (ص ١٢١ موارد الظمان) والحاكم (٢٤٧-٢٤٩) والبيهقي (٦١/٣) عن أبي بن كعب مرفوعاً.

وفيه اختلاف في الإسناد على أبي إسحاق السبيعي في الوساطة بينه وبين أبي بن كعب رضي الله عنه.

والأكثر على أنّه عبد الله بن أبي بصير العبدي الكوفي وثقه العجلي وقيل لم يرو عنه إلا أبو إسحاق.

ولأنهم إذا كثروا كان أكثر في التضرع والابتهاال، واجتماع الأدعية ورجاء الإجابة، ولهذا^(١) استحب تأخير الظهر في شدة الحرّ / طلباً لاجتماع الناس، (١/٢٠٦) فإذا كان في الاجتماع من الفضيلة أوفر مما في أول الوقت وكان الإخلال بذلك مكروهاً لم يواز فضيلة أول الوقت ذلك.

احتج الخصم: بأن تأدية الصلاة لأول وقتها أفضل بدليل: قوله تعالى ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾^(٢) ومن المحافظة عليها تعجيلها، فإن تأخيرها عرضة^(٣) لما يعرض من الحوادث. وقوله تعالى ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(٤) وفي الصلاة مغفرة يدل عليه قوله سبحانه ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل، إنّ الحسنات يذهبن السيئات﴾^(٥) فجعل الصلاة مذهبة للسيئة.

وقال عليه الصلاة والسلام «الصلوات الخمس كفارة لما بينهن»^(٦). وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه سئل عن أفضل الأعمال فقال:

= لكن الحديث قد صححه جمع من الأئمة فقد صححه الحاكم وقال: قد حكم أئمة الحديث يحيى ابن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم لهذا الحديث بالصحة. ووافقه الذهبي (١/٢٤٩ - ٢٥٠).

وقال الحافظ في التلخيص الحبير: صححه ابن السكّن والعقيلي والحاكم (٢/٢٧) وانظر تهذيب التهذيب (٥/١٦١ - ١٦٢).

(١) في المخطوطة «ولهذا إذا...» وظاهر أن كلمة «إذا» زائدة.

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٣٨).

(٣) في المخطوطة «عذر» وهو سبق قلم.

(٤) سورة آل عمران آية رقم (١٣٣).

(٥) سورة هود آية رقم (١١٤).

(٦) رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. مسلم (١/٢٠٩)، والترمذي (١/٤١٨) وابن ماجه (١/٣٤٥) وأحمد (٢/٢٢٩، ٣٥٩، ٤٠٠، ٤١٤، ٤٨٤، ٥٠٦).

«الصلاة لوقتها»^(١).

ولما روى أبو مخذورة عن النبي ﷺ أنه قال : «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله»^(٢) والرضوان فوق العفو.

قال : ولأنه دَمَّ قومًا تكاسلوا فقال : ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾^(٣) ومعلوم أن تأخيرها كسل فكان مذمومًا بحكم هذه الآية .

فثبت أن الأصل في باب العبادات التعجيل والمساورة إليها وفي تأخيرها ضرب من التقصير من قبلهم فلم يكن فيه فضيلة .

قلنا : قد قيل إنَّ جميع ذلك لا حجة فيه ، لأنَّ المراد بالمحافظة والمساورة أن لا يخرجها عن وقتها المشروع ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام «أفضل الأعمال الصلاة لوقتها» والإسفار من وقتها ، وقوله «أول الوقت رضوان الله»

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بهذا اللفظ وبلفظ «الصلاة على ميقاتها» .
ورواه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم بلفظ «الصلاة أول وقتها» .
كما تقدم تخريجه .

(٢) رواه الدارقطني (٢٥٠ / ١) والبيهقي (٤٣٦ / ١) بلفظ «أول الوقت رضوان الله ، ووسط الوقت رحمة الله ، وآخر الوقت عفو الله» .

وفي إسناده : إبراهيم بن زكريا «وهو أبو إسحاق العجلي البصري الضرير المعلم العبدسي الواسطي» .

قال فيه أبو حاتم : هو مجهول والحديث الذي رواه منكر .
وقال ابن عدي : حدث عن الثقات بالأباطيل والضعف على حديثه بين وهو من جملة الضعفاء ،
وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : ليس بثابت . اهـ قاله ابن الجوزي . نصب الراية (٢٤٣ / ١) .

وانظر : التلخيص الحبير (١٩١ / ١) ، والإرواء (٢٨٩ / ١) .
وقول أحمد هذا سيذكره المصنف قريبًا من رواية الميموني عنه .
وله شواهد بلفظه وبدون ذكر «وسط الوقت» لكن لا يثبت منها شيء مرفوعًا كما تقدم (١١١ / ١) .

(٣) سورة النساء آية رقم (١٤٢) .

قد ضعّفه أحمد رضي الله عنه في رواية الميموني^(١) فقال : من يروي هذا؟ ليس بهذا تثبت ، ويدل على ضعفه أنه ليس في التأخير ذنب يحتاج إلى عفو، فهذا جواب .

والطريق الثاني في الجواب : أن نقول جميع ما ذكرت يدل على فضيلة أول الوقت ، ونحن نقول فيه فضيلة ، إلا أن في توفرّ الجماعات وكثرة الأدعية واشتباك الأصوات ما يوازي ذلك ويزيد عليه فتقابلا ، وبقي أن الحرج يلحق الناس وتفويت الجماعة مكروه فلا تقدّم لذلك فضيلة أول الوقت لو انفردت عن معارضة .

فإن قيل : إنّما قلّت الجماعة لاتباع عاداتهم في / الكسل والنوم والدين جاء (٢٠٦/ب) بالنهي عن ذلك ، ولهذه العبادات تكاليف تخرج عن العادات .

قلنا : الأمر من الله سبحانه يوجب ترك العادة وتكلف خلافها ، فإذا ورد في إيجاب شيء اتبعناه وما لم يوجبه فقد تفضّل بتركه على مقتضى العادة وأسقط عنه الحرج ونهى فيه عن التشديد والتّنفير فنجمع بين إيجابه وتفضله فيكون ذلك أسهل وأعدل وإلى الحق أقرب ، ألا ترى أن أفضل الصلاة أطولها قنوتاً أي قياماً ، وكذلك الإطالة في الأركان أفضل ، ثم إذا كان إماماً قال له : «صلّ بهم صلاة أضعفهم»^(٢) وقال : «خير أئمتكم أخفهم صلاة

(١) هو : عبد الملك بن عبد الحميد «بن عبد الحميد» بن ميمون بن مهران الجزري الرقي ، أبو الحسن الميموني الحافظ الفقيه ، لازم الإمام أحمد كثيراً وأكثر عنه من رواية المسائل توفي سنة ٢٧٤ هـ . انظر : طبقات الحنابلة (١/٢١٢ - ٢١٦) والمنهج الأحمد (١/٢٤٩ - ٢٥٢) وتهذيب التهذيب (٦/٤٠٠) وفيه موافقة اسم جده اسم أبيه .

(٢) قال الحافظ : لم أره بهذا اللفظ (١/١٦٩ - الدراية) . لكن قد رواه بنحوه أبو داود (٢/٢٣٤) عون المعبود والنسائي (٢/٢٣) وابن ماجه (١/٣١٦) وأحمد (٤/٢١ ، ٢١٧ ، ٢١٨) وابن خزيمة (٣/٥٠) والحاكم (١/١٩٩ ، ٢٠١) وصححه على شرط مسلم .

من حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله اجعلني إمام =

في تمام»^(١) ما هذا إلا لتقديم التيسير على التشديد فيما لم يفرض ولهذا نقول: إنَّ القصر أفضل من الإتمام في السفر نحن والشافعي، ويقول أصحابنا: الإفطار أفضل من الصوم فيه أيضًا، وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إنَّ الله تعالى يحب أن يؤخذ برخصه كما يؤخذ بعزائمه»^(٢) وقال: «تلك صدقة تصدِّق الله بها عليكم فلا تردُّوا صدقته»^(٣) فهذا واضح فيما قلنا ولأنَّنا نأمر الإمام بالقيام من أول الفجر والانتظار لفعل الصلاة وانتظار الصلاة صلاة ولا يعد ذلك

= قومي، فقال: «أنت إمامهم واقتد بأضعفهم واتخذ مؤذِّنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا». ولفظ ابن ماجه وابن خزيمة «تجاوز في الصلاة واقدر الناس بأضعفهم فإن فيهم الكبير والضعيف والبعيد وذا الحاجة».

وروى الترمذي منه ما يتعلق بالأذان وقال حديث حسن صحيح (١/٤١٠).

وخرج أحمد شاكر بقبَّة طرقه بالفاظه السابقة مصحَّحًا لها.

وأصل الحديث في صحيح مسلم بنحوه (١/٣٤١ - ٣٤٢).

(١) لم أظفر بهذا اللفظ بعد جمع جملة من أحاديث الأمر بتخفيف الصلاة لكن ورد في حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم بلفظ «كان رسول الله ﷺ أخفَّ الناس صلاة في تمام» (١/٣٤٢) وله ألفاظ بنحوه.

وهو في البخاري بلفظ «كان رسول الله ﷺ يوجز الصلاة ويكملها» (٢/٢٠١ مع الفتح).

(٢) رواه ابن حبان عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ «إنَّ الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» (ص ٢٢٨ موارد).

ورواه الإمام أحمد (١/١٠٨) وابن حبان (ص ١٤٥، ٢٢٨ موارد) عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ «إنَّ الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته».

وصححه الألباني في إرواء الغليل بهذين اللفظين (٣/٩ - ١٣).

(٣) رواه مسلم (١/٤٧٨) وأبو داود (٤/٦٤ - ٦٦ عون المعبود) والترمذي (٤/٢٤٣) والنسائي (١/١١٦ - ١١٧) وابن ماجه (١/٣٣٩) والدارمي (١/٢٩٣) وأحمد (١/٢٥، ٢٦).

من حديث يعلى بن أمية، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا بلفظ «صدقة تصدِّق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته».

ولم أره بلفظ «تلك صدقة» ولا بلفظ «فلا تردوا صدقته».

كسلاً^(١) والله أعلم بالصواب .

٦ - مسألة: إذا اشتبهت عليه القبلة فصلّى بالاجتهاد إلى أي

جهة ثم بان أنه أخطأ جهة القبلة لم يلزمه القضاء^(٢)

(١) ما اختاره المصنف رحمه الله من مراعاة حق الجيران في انتظارهم بالصلاة لا ينافي القول بأفضلية التغليس مطلقاً، وذلك إن الانتظار اليسير - فوق العادة أحياناً - لا يخرج عن وقت التغليس غالباً وأما الانتظار الطويل ففيه حرج ومشقة على المبادرين للحضور وفيه تشبیط لهم عن مداومة المبادرة، وتعويد للمتأخرين على اتخاذ التأخير عادة.

والواقع يشهد أنه لا بد للناس من وقت معلوم يعتادون الحضور للصلاة فيه، والوقت ما بين طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس وقت طويل والإسفار لا ينتهي إلا بطلوع الشمس.

وأيضاً فإن أدلة التغليس أصح وأقوى وهي فعله ﷺ الذي دام عليه فالأولى حمل حديث رافع بن خديج في الإسفار على ما حمّله عليه الجمهور لثلا يتعارض قوله ﷺ مع فعله ومعلوم أنه لا يأمر بالأفضل ويختار غيره وقد حمّله الجمهور على أحد أمرين:

أولها: على زيادة التبيين في طلوع الفجر حتى يظهر ظهوراً لا شك فيه، وهذا هو معنى ما روي عن الإمام أحمد رحمه الله من أنه يختار الإسفار مطلقاً في رواية ولذلك لم أذكر هذه الرواية مع الروایتين اللتين ذكرهما المصنف في رأس هذه المسألة.

وثانيهما: حمّله على إطالة القراءة فيكون الدخول غلساً والخروج منها إسفاراً وهو ما اختاره ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين (٢/ ٤٠٢).

وهو اختيار الطحاوي الحنفي في شرح معاني الآثار وحمل عليه المراد بأفضلية الإسفار في مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (١/ ١٨٤) وتابعه الألباني في إرواء الغليل ذاكراً أنه المعنى الذي يدل عليه مجموع ألفاظ هذا الحديث (١/ ٢٨٦ - ٢٨٧). والله أعلم.

(٢) عبّر المصنف هنا بقوله «لم يلزمه القضاء» وفي مذهب الشافعي الجديد الآتي بقوله «تلزّمه الإعادة» والظاهر أن الاصطلاح الفقهي هنا غير مراد للمصنف، أعني تخصيص لفظ «القضاء» بتكرار الفعل بعد خروج الوقت وتخصيص «الإعادة» بتكراره قبل خروجه، بل المراد إعادة الصلاة مطلقاً بقطع النظر عن كون ذلك قبل خروج الوقت أو بعده.

وحاصل ما رأيت في مصادر هذه المسألة - الآتي - ذكرها - أن الحنابلة والحنفية قد أطلقوا لفظ «عدم الإعادة».

والمالكية قالوا «يستحب له الإعادة ما لم يخرج الوقت» وأمّا الشافعية فبعضهم أطلق لفظ «الإعادة» وبعضهم لفظ «القضاء» في كلا القولين نفياً أو إثباتاً، وبعضهم فصل فتجب الإعادة في الوقت والقضاء بعده على القول الجديد.

وانظر للحنابلة في هذه المسألة: المغني (١/ ٤٨٤ - ٤٩٥)، والمبدع (١/ ٤١٢) والإنصاف (١٧/ ٢) والفتاوى (٢١/ ٢٢٤).

نص عليه في رواية الأثرم^(١) وصالح . قال أبو بكر^(٢) لا يختلف قوله في ذلك ، وبه قال أبو حنيفة^(٣) ومالك^(٤) وداود^(٥) والشافعي^(٦) في القديم . وقال في الجديد^(٧) تلزمه الإعادة .

وبتخرّج^(٨) لنا رواية أنه يلزمه أن يصلي تلك الصلاة إلى أربع جهات ، لأنه قد نص في رواية أبي طالب وأبي الحارث فيمن كان معه قميصان أصاب أحدهما نجاسة ولم يعرف الطاهر صلى في واحد منهما صلاة وخلعه وصلى في

(١) هو: أحمد بن محمد بن هانئ ، أبو بكر الأثرم ، إمام حافظ فقيه ، صاحب الإمام أحمد وتفقه عليه وسأله عن المسائل والعلل وتوفي في حدود سنة ٢٦١ هـ لكن قال الحافظ ابن حجر : والحق أنه تأخر عن ذلك فقد أنخ ابن قانع وفاة الأثرم فيمن مات سنة ٢٧٣ هـ لكنّه لم يسمه وليس في الطبقة من يلقب بذلك غيره . اهـ (١/٧٩ - تهذيب التهذيب) .

وانظر : طبقات الحنابلة (١/٦٦ - ٧٤) والمنهج الأحمد (١/٢١٨ - ٢٢٠) .

(٢) هو: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد ، أبو بكر ، المعروف بعلام الخلال له مصنفات كثيرة منها الشافي نقل عنه المصنف (ص ٣٦٢) والتنبيه نقل عنه أيضًا (ص ٥١٦) والخلاف نقل عنه (ص ٦٨٦) وله مسائل مختارة خالف في بعضها شيخه الخلال كما في ترجمته في الطبقات وغيرها ، وقد توفي سنة ٣٦٣ هـ رحمه الله .

انظر : طبقات الحنابلة (٣/١١٩ - ١٢٧) والمنهج الأحمد (٢/٦٨ - ٧٥) والمتنظم (٧/٧١ - ٧٢) .

(٣) انظر : أحكام القرآن للجصاص (١/٦٢ - ٦٥) والهداية وفتح القدير (١/٢٧١ - ٢٧٢) والبحر الرائق (١/٣٠٢ - ٣٠٤) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٣٣) والكتاب للمقدوري مع شرحه اللباب للميداني (١/٦٤) .

(٤) انظر : الكافي لابن عبد البر (١/١٦٧ - ١٦٨) وأحكام القرآن للقرطبي (٢/٨٠) وبداية المجتهد (١/٨١) وجواهر الإكليل للآبي (١/٤٥) والشرح الكبير وحاشية الدسوقي (١/٢٢٧) .

(٥) انظر : المحلى (٣/٢٣٠) .

(٦ ، ٧) انظر : المهذب والمجموع (٣/٢٢٢ ، ٢٢٥) وحلية العلماء (٢/٦٣) والوجيز للغزالي (١/٣٩) والتمهيد للأسنوي (ص ٥٣٣) والمنهاج ومغني المحتاج (١/١٤٧) ونهاية المحتاج (١/٤٦٦) .

(٨) انظر : الإنصاف (٢/١٢) وقال : وخرّجه أبو الخطاب في الانتصار وغيره من منصوصه في الثياب المشتبّهة ، وهو رواية في التبصرة . ونحوه المبدع (١/٤١٣) والفروع (١/٣٨٩) .

الآخر وليس كذلك الإناءان أحدهما طاهر والآخر نجس لأن الماء يصيب ثوبه ويلصق بجسده، فقد اعتبر تكرار الصلاة / في الثياب عند الاشتباه (١/٢٠٧) ليؤدي فرضه بيقين، ولهذا اعتذر في الأواني بأن الماء النجس يصيب ثوبه ويلصق ببدنه معناه وإلا كنت أمر أن يتوضأ من كل إناء ويصلي، وهذا دلالة على أنه يُمرُّ على القياس في كل ما يمكنه أن يؤدي الصلاة بيقين أن يفعله إلا أن يكون فيه ما يمنع مثل التنجيس الذي يكره، وهذا بعينه مثله في القبلة ولا يمنعه مانع فوجب فعله.

وجه القول الأول:

قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(١) قيل: إنها نزلت في حال الاشتباه.

فروى الدارقطني في سننه عن عامر بن ربيعة قال: كنّا في سفر فاشتبهت علينا القبلة فصلّينا بالتّحري فلما أصبحنا علمنا أنّا أخطأنا القبلة فسألنا عن ذلك رسول الله فتلا هذه الآية^(٢).

(١) سورة البقرة آية رقم (١١٥).

(٢) رواه الدارقطني (٢٧٢/١) والترمذي (١٧٦/٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٧٩/١ - ١٨٠) وابن جرير في تفسيره (٤٠١/١) كلّهم من طريق: أشعث بن سعيد السّمان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعاً ورواه أبو داود الطيالسي عن أشعث بن سعيد وعمرو بن قيس عن عاصم به. ومن طريقه البيهقي (١١/٢) لكن فيه «عمر بن قيس - أي بضم العين المهملة» عن عاصم به. ومن طريقه أيضاً: ابن ماجه (٣٢٦/١) والدارقطني (٢٧٢/١) ولكن عن أشعث بن سعيد وحده عن عاصم به. وفي هذا الإسناد راويان ضعيفان جدّاً هما: أشعث بن سعيد السّمان وشيخه عاصم بن عبيد الله بل الأول منهما متروك. انظر ترجمتهما في التقريب (١/٧٩، ٣٨٤) وتهذيب التهذيب (١/٣٥١، ٤٦/٥). قال الترمذي - في كتاب الصلاة من جامعه - هذا حديث ليس إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من

وروى الدارقطني بإسناده عن جابر قال: كُنَّا فِي سِرَّةٍ فَأَصَابَتْنا ظِلْمَةٌ فَلَمْ نَعْرِفِ الْقِبْلَةَ فَصَلَّوْا وَخَطُّوا خَطُوطًا فَلَمَّا قَفَلْنَا^(١) سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَسَكَتَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثُمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٢) أَيِ حَيْثُ كُنْتُمْ^(٣).

= حديث أشعث السَّمان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السَّمان يضعف في الحديث، ثم ذكر أنَّ العمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم (١٧٦/١).

وقال في - كتاب التفسير من جامعه - هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّمان أبي الربيع، عن عاصم بن عبيد الله وأشعث يضعف في الحديث، اهـ (٢٠٥/٢).

وقد حسنه الألباني في إرواء الغليل (٣٢٣/١ - ٣٢٤) والشيخ عبد اللطيف في تخريج أحاديث بداية المجتهد (ص ٨٧ - ٨٨)، وأحمد شاكر في حاشيته على الترمذي (١٧٦/١ - ١٧٧).

لشواهده وللمتابعة المذكورة - عند أبي داود الطيالسي - لأشعث بن سعيد بناء عندهم على أنَّ المتابع له هو «عمرو» بفتح العين المهملة وزيادة الواو في آخره - ابن قيس المَلَّاثي. وهذا ثقة متقن روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة. انظر ترجمته في التقريب (٧٧/٢).

لكن الذي يظهر لي: أن الصَّواب ما في نسخة البيهقي وهو «عمر» - بضم أوله - بن قيس المَكِّي المعروف بسندل - بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام - وهذا متروك الحديث بل هو أشدَّ ضعفًا من أشعث بن سعيد فلا يتتبع بمتابعته له انظر ترجمته في التقريب (٦٢/٢) وتهذيب التهذيب (٧/٤٩٠ - ٤٩٣) وهذا هو الذي حكاه المباركفوري في تحفة الأحوذى عن العراقي (٣٢١/٢)، ويدلُّ على ذلك إغفال الزيلعي وابن حجر لها في نصب الراية (٣٠٤/١) والدراية (١٢٥/١) رغم نصبهما على رواية أبي داود الطيالسي هذه في تخريج هذا الحديث.

ولهذا فلا يعتمد على هذه المتابعة لكن ينظر في شواهده. والله أعلم.

(١) في المخطوطة «فعلنا» والتصويب من سنن الدارقطني وهو أيضًا الموافق لما عزاه له ابن كثير في تفسيره (١٥٩/١).

(٢) سورة البقرة آية رقم (١١٥).

(٣) وحديث جابر هذا رواه الدارقطني (٢٧١/١ - ٢٧٢) ورواه أيضًا الحاكم (٢٠٦/١) والبيهقي

(٢/١٠، ١١ - ١٢) من طرق عن: عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وأسانيده كلها ضعيفة إلا أن رواته قد تابع بعضهم بعضًا فيصالح بذلك أن يكون شاهدًا لحديث عامر بن ربيعة المتقدم.

انظر: مصادر تخريجه، ونصب الراية (٣٠٤/١ - ٣٠٥) والدراية (١٢٥/١) وإرواء الغليل (٣٢٣/١ - ٣٢٤).

فإن قيل : روى سعيد بن جبير، عن ابن عمر أنه قال : «نزلت هذه الآية في التطوع خاصة حيثما توجه بك بعيرك»^(١) قالوا : ويدل على هذا قوله تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٢).

قلنا : أما خبر ابن عمر فلا يعرف^(٣) ثم لو نزلت في التطوع فاللفظ أعم من سببه^(٤) ولأن خبرنا عن النبي عليه الصلاة والسلام نص في حال الاشتباه .

فأما الآية^(٥) فالمراد بها في حال الاختيار والقدرة بدليل أنه يجوز تركه في حال المسايقة للعذر، ويدل عليه أنه لا يحسن أن يكلفه ما لا يعلمه ولا يقدر عليه ، ولأنه يكون جمعاً بين الآيتين فتحمل إحداهما^(٦) على الاشتباه والأخرى

= ولحديث عامر وجابر رضي الله عنهما شاهد ثالث عن معاذ بن جبل رضي الله عنه رواه الطبراني في الأوسط وفيه : أبو عبله شمر بن يقظان ذكره ابن حبان في الثقات (٢ / ١٥ مجمع الزوائد) .
(١) رواه بهذا اللفظ الدارقطني (١ / ٢٧١) من طريق عبد الملك ابن أبي سليمان العزمي ، عن سعيد ابن جبير ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

ورواه بنحوه من هذه الطريق أيضا : الإمام مسلم (١ / ٤٨٦ - ٤٨٧) والترمذي (٥ / ٢٠٥) والنسائي (١ / ٢٤٤) وأحمد (٢ / ٢٠ ، ٤١) والبيهقي (٢ / ١٢) .
ولفظ مسلم : كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه ، قال : وفيه نزلت ﴿فَأَيْنِمَا تَوَلَّوْا فَوَجْهَ اللَّهِ﴾ .
وفي لفظ آخر له « . . ثم تلا ابن عمر ﴿فَأَيْنِمَا تَوَلَّوْا فَوَجْهَ اللَّهِ﴾ وقال : في هذا نزلت » .

(٢) سورة البقرة آية رقم (١٤٤) .

(٣) كيف لا يعرف وقد رواه مسلم وغيره - كما تقدم - إلا أن يقصد رواية الدارقطني ولكنه أيضا غير مسلم ، إذ لا فرق بينهما وبين رواية الباقرين في المعنى . والله أعلم .

(٤) أي فیدخل في عمومها قبله النافلة في السفر والفريضة حال العذر ومنه اشتباه القبلة ولا منافاة بينهما بل لا يمتنع أن يكون الجميع سببا لنزولها . وانظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٦٣) .

(٥) أي قوله تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .

(٦) في المخطوطة : أحدهما وهو سبق قلم أو من تصرف الناسخ .

في حال العلم فهو أولى من ترك إحدى الآيتين^(١).

والخبر ما روى أبو بكر بإسناده عن عمر بن سعد عن أبيه قال:

خفيت علينا القبلة ونحن مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة ذات ريح ومطر فأمرنا رسول الله أن يصلي كل رجل منّا على حياله، / فلما أصبحنا فإذا بـ (٢٠٧) ب قد صلينا إلى غير القبلة فأجاز النبي ﷺ صلاتنا^(٢).

وروى بإسناده عن جابر قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مسير أو سفر فأصابنا غيم فتحرّينا فاختلفنا في القبلة فصلّى كل رجل منّا على حدة فخططنا بين أيدينا خطوطاً لنعلم أمكنتنا فلما أصبحنا نظرنا فإذا نحن قد صلينا على غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «أجزأت صلاتكم»^(٣).

ورواه الدارقطني فقال: فلم يأمرنا بالإعادة وقال: «قد أجزأت صلاتكم»^(٤).

فإن قيل: يحتمل أن يكونوا صلّوا إلى غير عين القبلة لكن إلى جهتها، أو تكون الصلاة نفلاً وإلا فلو كانت فرضاً لصلّوا معه.

قلنا: لو كان ذلك يختلف لاستفصل النبي عليه الصلاة والسلام، ولأنه قال: «أجزأت صلاتكم» فدل على كونها فريضة لازمة، وإنّا لم يصلّوا معه لأنّه كان به مطر وكان من رسمه^(٥) «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال»^(٦).

(١) في المخطوطة: أحد، وهو كسابقه.

(٢) لم أجده من حديث سعد. وينظر إسناده عند أبي بكر.

(٣) تقدم تحريجه.

(٤) رواه بهذا اللفظ الدارقطني والحاكم والبيهقي وتقدم.

(٥) رسم الشيء: أثره والمراد هنا سنته ﷺ.

(٦) قال الحافظ ابن حجر: إنّه لم يره بهذا اللفظ في كتب الحديث.

انظر: التلخيص الحبير (٢/ ٣٢ - ٣٣).

ومن المعنى : أن المأخوذ علينا في القبلة الاجتهاد بدليل أنه لو صلى من غير اجتهاد فأصاب القبلة لم تجزئه فإذا ثبت ذلك فهو مسيء على قدر وسع العبد وطاقته ، ولهذا لما لم يكن في طوق العبد إصابة عين القبلة في حال الغيبة عنها نقل إلى إصابة جهتها ، فإنَّ العلامات من الشمس والقمر وغير ذلك تدل على جهة القبلة لا على عينها ، فإذا سقط عنه إصابة عينها للعذر من البعد سقط عنه إصابة جهتها للعذر من عدم العلامات والأمارات فإنَّ السماء إذا تغيّمت وهو في مفازة وليس بقربه محراب ولا يمكنه استصحاب من يعلم الجهة لما في ذلك من الكلفة التي لا يقدر عليها فذلك من أوضح العذر في عدم علمه بالجهة فيجب أن يسقط عنه إصابة ذلك كما سقط إصابة العين .

فإن قيل : (١) فقدّروا أن كان عذراً إلا أن سببه جاء من جهته وهو سفره كالمجتهد إذا حكم باجتهاده وهناك نصّ فقصر في طلبه لم يصح حكمه . قلنا : السفر وإن كان من جهته إلا أنه مباح له كالبعيد عن الكعبة مباح له / فعذر فيه (٢) ولأن الاشتباه جاء من قبل الله تعالى بتغييب الأمارات عنه (١/٢٠٨) فيجب أن يعذر ، ويفارق الحكم بالاجتهاد وهناك نص ، فإنه لا يباح له الحكم فكان بحكمه (٣) فرُدَّ عليه حكمه كالمجتهد في الحضر إذا أخطأ مع قدرته على أن يسأل وينظر المحاريب ، فإنه تُرَدُّ عليه صلاته ويجب عليه إعادتها ، لأنه فرط بتقصيره في الطلب .

= أما كون المطر عذراً في ترك الجماعة فقد صحت به الأحاديث . انظر المصدر السابق .

(١) عمدة الشافعية في لزوم الإعادة أو القضاء : أنه يتقن الخطأ فيما يؤمن مثله في القضاء كالحاكم يحكم باجتهاده ثم يجد النص بخلافه كما سيأتي للمصنف (ص ١٠٢ ، ١٠٧) وانظر : المذهب

مع المجموع (٢٢٢/٣) ومغني المحتاج (١/١٤٧) .

(٢) في المخطوطة (فغير) والمثبت هو المناسب .

(٣) كذا - ويحتمل «بجهله» .

طريقة أخرى : أن الاشتباه حال عذر فجاز معه ترك القبلة كحال المسافرة وحال المسافرة في النافلة .

فإن قيل : ذلك العذر يسقط طلب القبلة فأسقط إعادة الصلاة وهذا الاشتباه لا يسقط الاجتهاد والتحري في القبلة فلم يسقط الإعادة عند الخطأ . قلنا : لم كان كذلك ؟ ثم الطلب والاجتهاد ههنا إنما لم يسقط لأنَّ به يتحقق العذر والاشتباه فلهذا وجب ، وفي حال المسافرة العذر متحقق فلهذا لم يجب ، ثم إذا جاز بذلك العذر ترك القبلة وترك الاجتهاد في التوجُّه إليها فأولى أن يجوز في مسألتنا بهذا العذر ترك القبلة مع بذل وسعه في إصابتها . ثم نقول : لا يمتنع أن يختلفا في التحري ويستويا في سقوط القضاء كما قلنا فيمن اشتبه عليه الوقوف بعرفة ومن صلى إلى أربع جهات فإنَّهم يلزمهم التحري وإذا أخطأوا لا قضاء عليهم^(١) .

فإن قيل :^(٢) إنما لم يلزمهم القضاء لأجل أنَّهم لا يأمنون مثل ذلك في العام المقبل والمشقة عظيمة بخلاف مسألتنا .

(١) أما الصلاة إلى أربع جهات فلا يلزمه القضاء عند الشافعية أيضًا ، لأنه لم يتعيَّن الخطأ في واحدة منها ويغلب على الظنَّ أنه قد أصاب القبلة في إحداها .
انظر : المجموع (٢٢٣/٣) ومغني المحتاج (١٤٧/١) .

وأما اشتباه الوقوف بعرفة فهذا مفروض في خطأ جميع الحجاج لا بعضهم وخاصة خطأ القليل منهم فإنَّهم غير معذورين ومن نص على عدم اعتبار خطأ العدد اليسير المصنَّف في كتابه الانتصار هذا على ما نقله عنه المرداوي في الإنصاف (٦٧/٤) وابن مفلح في المبدع (٢٧٠/٣) ولعل مرادهما قوله هنا في جواب الاعتراض بعده « ويبتل إذا أخطأ الواحد والاثنان العدد . . . »

وانظر بحث المسألة في : الشرح الكبير والمغني (٥١٣/٣ ، ٥٥٣) والمهذب والمجموع (٢٩١/٨) - (٢٩٣) والكافي لابن عبد البر (٣٤٨/١) والمحلَّى (١٩١/٧) والفتاوى (٢٢/٢٢ ، ٢٥/١٠٧) - (١٠٨) .

(٢) المهذب والمجموع (٢٩٢/٨) .

قلنا : فيبطل به إذا أخطأوا الطريق ففاتهم الوقوف فإنهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ، والمشقة عظيمة ثم يلزمهم القضاء ، ويبطل إذا أخطأ الواحد والاثنان العدد فلم يقفوا يوم عرفة عليهما مشقة ويلزمهم القضاء .
فإن قيل : هناك يأمنون مثل ذلك في القضاء لأنهم يمكنهم أن يقيموا الأدلة ويقدموا في الوقت فلا يخطئوا الطريق ولا يفوتهم ، وكذلك الواحد والاثنان يتبعون الجماعة فلا يضلون .

قلنا : وفيمن اشتبه عليهم الوقوف يأمنون في العام الثاني / بأن يقضوا (٢٠٨) بثلاثة أيام فيصادفون الوقفة ييقن فلا فرق بينهما على أن في مسألتنا أشغال الناس تكثر والصلوات يتكرر فعلها باجتهاده فلو ألزمناه القضاء أفضى إلى المشقة أيضاً .

طريقة أخرى : أنها حالة أمر فيها بالصلاة وتعذر عليه التوجه إلى الكعبة فقدرته على التوجه إليها فيما بعد فعل الصلاة لا توجب عليه القضاء ، أصله «أهل قباء لما صلوا إلى بيت المقدس ثم علموا بالنسخ استداروا في أثناء الصلاة ولم يقضوا ما مضى^(١) منها» كذا في مسألتنا .

فإن قيل : هناك كانوا متوجهين إلى قبلة أمروا بها وجاء النسخ من غير جهتهم فاتبعوه ولا خطأ في حقهم في الحالين ، وفي مسألتنا أمروا بالتوجه إلى القبلة فأخطأوا لمعنى من جهتهم وهو السفر مع قلة المعرفة بدلائل القبلة فلزمهم القضاء .

قلنا : لا فرق بينهما فإنهم يؤمرون^(٢) في مسألتنا أن يصلوا حيث أدى (١) رواه البخاري (٥٠٦/١) مع الفتح) ومسلم (٣٧٥/١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنها .

ورواه البخاري أيضا (٩٥/١) مع الفتح) ومسلم (٣٧٤/١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه .

ورواه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه (٣٧٥/١) .

(٢) كذا - والمناسب (مأمورون) .

اجتهادهم وتلك قبلتهم التي أمروا بها والخطأ ليس من جهتهم لأن تغييب الدلائل بالمطر والظلمة من غير فعله ، ولهذا لا يعد مفرطاً ولا يائماً ، لأنَّه بذل وسعه واستفرغ جهده فهو كالمجتهد ين كلهم إذا أخطأوا عرفة^(١) .
طريقة أخرى : أنَّها جهة صلي إليها بالاجتهاد في حال الاشتباه فلم يلزمه القضاء أصله إذا صلي أربع صلوات إلى أربع جهات فإنه أخطأ في ثلاث يقين ثم لا قضاء عليه .

فإن قيل : قد منعه صاحب التقريب^(٢) .

قلنا : منصوص الشافعي وجميع الأصحاب على التسليم ، ومن منع فإنها قرَّ من الحجَّة ولا كلام مع غير صاحب المقالة .
فإن قيل : فالمعنى في الأصل^(٣) أنه لم يتعيَّن له يقين الخطأ في صلاة بعينها بخلاف مسألتنا فإنه تعيَّن له يقين الخطأ في صلاة بعينها فأشبهه المكي إذا صلي بالاجتهاد وبأن له الخطأ .

(١) تقدم .

(٢) هو أبو الحسن القاسم بن محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافعي الفقيه الشافعي ، قال فيه النووي : كان أبو الحسن هذا عظيم الشأن جليل القدر صاحب إتقان وتحقيق وضبط وتدقيق اهـ .

وأما كتابه «التقريب» فهو كتاب عظيم جليل في فقه الشافعية وهو شرح لمختصر المزني قد أكثر فيه من الأحاديث وجمع نصوص الشافعي من جميع كتبه نصّاً لا معنى بحيث يستغنى به من كان عنده عن جميع كتب الشافعي .

وبعضهم ينسب هذا الكتاب لوالده «الإمام محمد المعروف بالقفال الشافعي الكبير» ولعله لهذا الخلاف يقال دائماً «قال صاحب التقريب» حتى في كتب الشافعية ، والذي حققه فقهاء الشافعية أنه للقاسم الولد وليس لوالده .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢/ ٢٧٩) وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٣١٤ - ٣١٧) وطبقات الشافعية للحسيني (ص ١١٧ - ١١٨ ، ٢٤٦) وكشف الظنون (١/ ٤٦٦) وهدية العارفين (١/ ٨٢٧) وفيها أرَّخ وفاته في حدود سنة ٤٠٠ هـ .

(٣) وهو الصلاة إلى أربع جهات .

انظر : المذهب والمجموع (٣/ ٢٢٢ - ٢٢٣) ومغني المحتاج (١/ ١٤٧) .

قلنا : قد تعيّن له يقين الخطأ في ثلاث صلوات ثم إذا لم يتعيّن له الخطأ في صلاة بعينها يجب قضاء الكل ، ألا ترى أن من فاته صلاة من يوم لا يعلم عينها يجب عليه أن يقضي صلاة جميع اليوم؟ / وعَلَّه الفرع^(١) تنكسر^(٢) بهم (١/٢٠٩) إذا أخطأوا عرفة . ثم لا فرق فيما يوجب الإعادة بين ما يتعيّن الخطأ أو لا يتعيّن ، ألا ترى أنّه إذا توضأ وصلى أو لبس ثوبًا وصلى ثم علم أن الماء والثوب كانا نجسين وجبت الإعادة عليه؟ ولو توضأ بقاء وصلى صلوات أو لبس ثيابًا وصلى صلوات ثم علم أنه كان في جملة المياه ماء نجس ، وفي جملة الثياب ثوب نجس وجبت الإعادة أيضًا؟ وإن كان في إحدى المسألتين تعيّن الخطأ وفي الثانية لم يتعيّن .

وأما المكي فلا نسلمه وهو كمسألتنا ، والصحيح التسليم والفرق بأن هناك ينتقل إلى يقين وهو المأخوذ عليه ، وفي مسألتنا المأخوذ عليه الاجتهاد وقد أتى به فلا تجب الإعادة .

طريقة أخرى : أن حقيقة شرط جواز الصلاة استقبال الله تعالى ؛ لأنّه قائم إلى عبادته وتعظيمه كما يكون التعظيم في الشاهد^(٣) إلا أن العبادّة إنّما شرعت على سبيل الابتلاء للأداء بضرب^(٤) امثال طاعة الله تعالى فيما أمر وشرع ، وفي استقبال الله سبحانه على الحقيقة لا يتصور معنى الابتلاء ، لأنّه سبحانه لا

(١) وهي «تعين الخطأ في صلاة بعينها» .

(٢) الانكسار في العلة مصطلح أصولي قال المصنف في التمهيد «هو وجود معنى العلة ولا حكم» (١٦٨/٤) .

(٣) أي المشاهد المرئي .

(٤) كذا - والمناسب أن يقال (بقصد) .

جهة^(١) له ، وما يتوجّه العبد شطرًا إلا وثمَّ وجهه كما أخبر^(٢) فأقام الكعبة مقام الحقيقة لتحقيق الابتلاء بقصد جهتها فلما اشتبهت أمر بجهة هي عنده جهة الكعبة لتحقيق معنى الابتلاء بطلبها ، فإذا فعل ذلك فقد أتى بالتعب والطاعة التي ابتلي بها فتم شرط صحة الفعل عبادة فأجزأه ولم يؤثر خطؤه ، لأنَّ المراد وجه الله تعالى وما أخطأه فأجزأه ذلك .

احتج الخصم : بأنَّ الله تعالى أمر الغائب عن القبلة باستقبال شطرها ونصب على الشطر دلائل وأمارات وأمرنا بالاجتهاد في تلك الأمارات لتفضي بناء إلى الغرض المأمور لا لأنَّ الاجتهاد مقصود في نفسه فإذا تعيَّن له الخطأ تبيَّن أنَّ المقصود لم يحصل لقصور في الطلب وذهول عن بعض الأمارات ، والنسيان^(٣) لا ينهض عذرًا في شرائط الصلاة فلا وجه لترك الإعادة .

قلنا : الاجتهاد في الأمارات إنَّ كنا نقصد به العلم يقينًا بالمطلوب فمحال ، لأنَّا نصل إلى إدراك ذلك ، وإنَّ كنا نقصد به غلبة الظن فقد (٢٠٩/ب) حصل ذلك وبنينا الصلاة عليه ولم نأل جهدًا في الطلب ، فإنَّ / ادَّعيتم تقصيرنا في الطلب فأوضحوا لنا طريقًا إلى العلم بالمقصود ينتفي معه التقصير بعد استفراغ وسعنا في ذلك ، فإنَّ لم يكن إليه طريق فتكليف ما لا يطاق ولا

(١) لا أدري ما يقصد المؤلف بنفي الجهة ، ومعلوم أن مذهب أهل السنة والجماعة أنَّ الله عز وجل في العلو مستو على عرشه استواء يليق بجلاله كما في آيات الاستواء وغيرها وكما في قوله ﷺ للجارية «أين الله . قالت : في السماء قال : من أنا؟ قالت : أنت رسول الله ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة» رواه مسلم (٣٨٢/١) .

(٢) يقصد بها أخبر به قوله تعالى ﴿والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ، إنَّ الله واسع عليم﴾ (البقرة آية رقم ١١٥) ، ولكن ليس فيها ما يدل على أن الله عز وجل حال بذاته في كل مكان كما توهمه عبارة المؤلف ، فليتأمل .

(٣) كذا - والمناسب أن يقول «والجهل» لأنَّ البحث في اشتباه القبلة الناتج عن الجهل بجهتها .

طريق إليه محال ، وإن قلتم لا اعتبار بالطلب وإنما يعتبر الإصابة فيجب^(١) إذا صلى إلى جهة اتفاقاً من غير اجتهاد فأصاب أن تجزئه ، وأن قلتم يعتبر الاجتهاد والإصابة فقد بينّا أنه لا طريق إلى إصابة العلم بالاجتهاد وإنما يحصل بالاجتهاد غلبة الظن وقد وجد ذلك من غير تقصير ، ولأنه يجب إذا لم يوصله الاجتهاد^(٢) إلى العلم بالقبلة أن لا يصلي وقد أمرته بالصلاة ، ثم الطريقة^(٣) باطلة به إذا صلى أربع صلوات إلى أربع جهات ، فإنه قد أخطأ في ثلاث يبين ولا إعادة عليه ، وبه^(٤) إذا اجتهدوا في الوقوف وأخطأوا اليوم ولا يحيص لهم في ذلك .

واحتج : بأنه شرط من شرائط الصلاة تعيّن له فيه يقين الخطأ فلزمه الإعادة كما لو توضأ من ماء ، فبان أنه نجس ، أو صلى فبان أن الوقت ما دخل .

قلنا : يبطل إذا صلى أربع صلوات إلى أربع جهات ، والمعنى في الإناء النجس أنه لا يجوز استعماله بحال لا لعذر ولا لغيره بخلاف القبلة فإنه يجوز تركها في حال المسايقة وفي صلاة النفل للعذر . واشتباه القبلة من أعظم الأعدار .

فإن قيل : يلزم الثوب النجس يجوز الصلاة فيه إذا لم يجد ثوباً سواه والخطأ فيه غير محتمل .

(١) أي فيلزم منه .

(٢) في المخطوطة «بالاجتهاد» بزيادة الباء ولا معنى لاثباتها هنا .

(٣) وهي أن المأمور به أداء الفريضة يبين .

(٤) أي وتبطل الطريقة بما إذا اجتهدت جموع الحجيج في تحديد يوم الوقفة بعرفات فتبين لهم بعد الوقفة أنهم إنما وقفوا يوم الثامن أو العاشر فإنه يجوز لهم إلا أن النووي ذكر الاتفاق على هذا في العاشر دون الثامن فإنه لا يجوز لهم على الأصح عندهم وأنه قول أبي حنيفة وأصحابه . (انظر المذهب والمجموع ٨ / ٢٩١ ، ٢٩٣) وما تقدم .

قلنا : لا نسلّم في رواية^(١) ونقول إذا صلى في ثوب وبان أنه نجس لم تجب
(إعادة)^(٢) الصلاة .

وأما الوقت فلا يخلو أن يكون صلى بعد الوقت فيجزئه ولا إعادة عليه ،
وإن صلى قبله فقد أخطأ في أصل وجوب الصلاة ، لأنه شرط من شرائطها ،
لأنه صلى ولم يخاطب بالصلاة ولا وجبت عليه فلا يسقط عنه الوجوب .
فإن قيل : قد يصلي ولا صلاة عليه ويجزئه عن الفرض كما لو قدّم صلاة
الجمع .

قلنا : ذلك وقتها في حال العذر، ثم القياس أن لا يصح التقديم لكن ورد
فيه نص وهو خبر ابن عباس وغيره أنه عليه الصلاة والسلام «كان إذا زاغت
الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب»^(٣) فتركنا
القياس لذلك وبقي في غيره على القياس .

جواب آخر: / أن هناك ينتقل من اجتهاد إلى يقين بخلاف مسألتنا ، فإنه (١/٢١٠)
ينتقل من اجتهاد إلى اجتهاد ولا يُنقض الاجتهاد بالاجتهاد .

فإن قيل : بل هناك ينتقل من اجتهاد إلى الجهة المجمع عليها فهو
كالانتقال من اجتهاد إلى نص .

قلنا : قد بيّنّا أنّ الجهة تثبت بالاجتهاد وأنّ النصّ عين القبله ولا طريق
إليها مع الغيبة ولأنّ الجهة لو كانت كالنصّ لما جاز له الصلاة بالاجتهاد

(١) بعضهم عدّها رواية كالمصنف وبعضهم عدّها تخريجاً وأن المنصوص أن من لم يجد إلا ثوباً نجساً
صلى فيه وأعاد وعليه المذهب .

انظر: المبدع (١/٣٦٩) والإنصاف (١/٤٦٠) .

(٢) زيادة لبيان مراده .

(٣) سيأتي تخريجه مع غيره في مسائل الجمع في السفر وسيأتي تخريج حديث ابن عباس هذا .

كالحاكم إذا علم في الحادثة نصًّا لم يجوز له الحكم بالاجتهاد، ولائها لو كانت كالنص لما جاز تركها للعذر من المسايقة والتنفل^(١) كما لا يجوز ترك الحكم بالنص للعذر.

واحتج: (٢) بأنه بان له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فأشبهه إذا تحرّى في المصر وصلى فأخطأ المحاريب، وإذا حكم الحاكم باجتهاده ثم بان له نص بخلاف ما حكم، وإذا صلى في ثوب وبان أنه نجس، والمكي إذا صلى باجتهاده فأخطأ القبلة، وكما لو دفع زكاته إلى فقير فبان غنيًّا. قلنا: يبطل به إذا صلى أربع صلوات إلى أربع جهات، وإذا أخطأ الحاج الموقف.

فأما في الحضر فيمكنه معرفة المحاريب فإذا قصر عن إبصارها فقد فرط وكذلك المكي - إن سلّم - فإنه يقدر على القبلة بيقين وكذلك الثوب النجس - إن سلّم - فإنه يقدر على الطاهر بيقين بأنه يغسله في ماء كثير أو جار، وكذلك النص فرط حيث لم يطلبه من معدنه من الكتب أو حفاظ الشريعة، وأما الزكاة فلا نسلّم ونقول يجوزته، وإن سلّم فهناك يقدر على اليقين بأن يدفع إلى الإمام زكاته بخلاف مسألتنا، فإنه لا يرجع إلا من اجتهاد إلى اجتهاد فلم يُنقض الأول بالثاني. والله أعلم بالصواب.

٧ - مسألة: يتعيّن انعقاد الصلاة بقوله: «الله أكبر» لا غير^(٣) نص عليه في رواية حنبل فيمن افتتح الصلاة بغير التكبير لا يجوزته على ما روى علي عن النبي عليه الصلاة والسلام^(٤).

(١) أي في السفر حال سيره.

(٢) انظر نهاية المحتاج (٤٤٦/١) وتحفة المحتاج (٥٠٣/١ - ٥٠٤).

(٣) انظر: المغني والشرح الكبير (٥٠٩/١) والمبدع (٤٢٧/١ - ٤٢٨) والإنصاف (٤١/٢).

(٤) سياقي تخريجه قريبًا.

وقال في رواية حبيش^(١): إذا قال: «الله أجَلُّ» لم يجزئه وبه قال مالك^(٢).....»^(٣).

وقال أبو حنيفة ومحمد: ^(٤)ينعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم والثناء عليه تعالى.

وقال الشافعي^(٥) وداود: ^(٦)ينعقد بلفظين: «الله أكبر» و«الله الأكبر».

(١) يبدو لي أن المراد به: حبيش بن سندي من كبار وأجلاء أصحاب الإمام أحمد، روى عنه جزئين من مسائل الفقه ونحوًا من عشرين ألف حديث.

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/١٤٦) والمنهج الأحمد (١/٣٩٥-٣٩٦).
ويشاركه في الاسم والرواية عن الإمام أحمد (حبش بن مبشر الثقفي) الفقيه المتوفى سنة ٢٥٨ هـ لكن يبدو أنه مقل في الرواية عن الإمام أحمد إذ لم يزد في ترجمته في الطبقات عن قوله «روى عن إمامنا أشياء».

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/١٤٧) والمنهج الأحمد (١/١١٢) وتهذيب التهذيب (٢/١٩٥).

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (١/١٦٨) وبداية المجتهد (١/٨٨) وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل (١/٤٦).

(٣) هنا بياض (في المخطوطة) بقدر كلمتين تقريبًا والظاهر أن فيه عطفًا على الإمام مالك ممن شاركه هذا القول.

(٤) انظر لأبي حنيفة ومحمد: المبسوط (١/٣٥) وبدائع الصنائع (١/٣٦٧) والهداية وفتح القدير والعناية (١/٢٨٣-٢٨٤) والبحر الرائق (١/٣٢٢-٣٢٣).

(٥) انظر: المهذب والمجموع (٣/٢٩١-٢٩٢) وحلية العلماء (٢/٧٦) والروضة (١/٢٢٩).

(٦) انظر: المحلى (٣/٢٣٣) وقد عزّاه ابن حزم أنه يجزئ أيضًا: الأكبر الله، والكبير الله، والله الكبير، والرحمن أكبر، وكل اسم من أسماء الله تعالى ذكر بالتكبير وقال: هذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود وانتصر له على خلاف عادته في الوقوف عندما ورد به الشرع وخاصّة في مثل هذه الأمور التعبّدية فإنّ الأمر بافتتاح الصلاة بالتكبير قد فسّره فعله ﷺ، الذي داوم عليه ولا يعرف عنه غيره وهو افتتاحها بقوله «الله أكبر» دون ما سواه.

وقال أبو يوسف : ينعقد بذلك^(١) وبقوله «الله الكبير» . /

لنا : ما روى أحمد وغيره بإسنادهم عن علي عن النبي ﷺ أنه قال :
«مفتاح الصلاة الوضوء ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم»^(٢) والإضافة
تقتضي الحصر، فكأنه قال جميع تحريمها التكبير لا غير كما يقال مال فلان
الإبل ، وعلمه الفقه ، وصديقه فلان يشعر ذلك بانحصار ماله وعلمه
وصديقه على المذكور، والباب باب تعبد لا مسلك للقياس فيه ، فيجب
الوقوف على ما ذكر.

فإن قيل : التكبير يعبر به عن التعظيم ، وكذلك التعظيم يعبر به عن
التكبير ، ولهذا قال سبحانه ﴿ فلما رأيته أكبره ﴾^(٣) أي أعظمه وقال ﴿ وربك

(١) أي باللفظين اللذين عزاها للشافعي وداود . وضابط مذهبه : كل لفظ مشتق من التكبير كما سبق
عن ابن حزم . (راجع المصادر السابقة لقول أبي حنيفة ومحمد) .

(٢) رواه أبو داود (١/٨٨ ، ٢/٣٢٥ عون للمعبود) ، والترمذي (١/٨-٩) وابن ماجه (١/١٠١)
والدارمي (١/١٤١) وأحمد (٢/١٢٣ ، ١٢٩) والدارقطني (١/٣٦٠) والبيهقي (٢/١٧٣ ،
٣٧٩) .

كلهم من طريق : عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي
الله عنه مرفوعاً .

وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل تكلم فيه من جهة حفظه ، وقال الترمذي : حديث علي
أصح شيء في هذا الباب وأحسن وذكر بعض من احتج بابن عقيل المذكور من أهل العلم
بالحديث .

وللحديث شواهد أحسنها ما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
وقال الألباني : الحديث صحيح بلا شك ، فإن له شواهد يرتقي بها إلى الصحة (٢/٩ - الإرواء) .
وانظر شواهد ومزيّداً من ترجمه في : نصب الراية (١/٣٠٧-٣٠٨) والدرية (١/١٢٦-١٢٧)
والتلخيص الحبير (١/٢٢٩-٢٣٠) .

(٣) سورة يوسف آية رقم (٣١) .

فكبر^(١) فقال عليه الصلاة والسلام: لا إله إلا الله^(٢).

قلنا: الحقيقة في اللغة أن التكبير قوله «الله أكبر» والتعظيم قوله «الله العظيم» والتَّهْلِيل «لا إله إلا الله» والتسبيح «سبحان الله» فهذا في اللفظ، وفي المعنى التكبير فيه معنى التعظيم والقدم، وليس في التعظيم ما يدل على القدم، فأما قوله تعالى «أكبرنه» فلا يحتمل التكبير بالقول فحمل على التعظيم، وقد حكى الزجاج^(٣) عن مجاهد^(٤) أنه قال: «أكبرنه» أي «حضن» واستشهد بقول الشاعر:

نأتي النساء على أطهارهن ولا * نأتي النساء إذا أكبرن إكبارا^(٥)
وقوله ﴿وربك فكبر﴾^(٦) أي بالإنذار، لأنه قال ﴿قم فأنذر. وربك فكبر﴾^(٦) بأن تدعو أن لا يعبد سواه.

(١) سورة المدثر آية رقم (٣).

(٢) لم أقف له على تخريج، والمشهور في كتب التفسير أنها لما نزلت قام رسول الله ﷺ وقال «الله أكبر» فكبرت خديجة وعلمت أنه الوحي من الله تعالى. انظر: القرطبي (١٩/٦٢) وروح المعاني (١١٦/٢٩).

(٣) هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة توفي ببغداد سنة ٣١١هـ.

انظر: الأعلام (١/٣٣).

(٤، ٥) الظاهر أن مجاهدًا رحمه الله حكى ذلك منكراً له.

انظر: لسان العرب (٥/١٢٦) وتاج العروس (٣/٥١٥) والمشهور عنه في كتب التفسير أن معنى «أكبرنه» أعظمته وأجللته كما هو مذهب جمهور المفسرين.

وأما ما عزاه له المصنف هنا فهو رواية ضعيفة عن ابن عباس رضي الله عنه رواها عنه حفيده عبد الصمد بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس مستشهداً بالبيت المذكور. والرواية ضعيفة والتفسير منكرو والبيت مصنوع لا يعرف له قائل.

انظر: روح المعاني (٢/٢٢٩ - ٢٣٠) والطبري (١٢/١٢١ - ١٢٢) والقرطبي (٩/١٨٠).

(٦) سورة المدثر آية رقم (٢، ٣).

فإن قيل : فعندكم لو قال : «الأكبر، والكبير» لا تنعقد فقد تركتم الخبر.
قلنا : إنما قلنا ذلك : لأنه لما قال «تحریمها التكبير» ثم لم ينقل عنه أنه
افتتحها إلا بقوله «الله أكبر» علمنا أنه فسر التكبير وخصه بهذه اللفظة ، أو
يكون أراد بـ «التكبير» المعهود عندهم ، وهو الذي كان يفعله من قوله «الله
أكبر»^(١).

فإن قيل : فقد روى أنس عن النبي عليه الصلاة والسلام : أنه كان يفتتح
الصلاة بـ «الحمد لله رب العالمين»^(٢).

قلنا : المراد به كان يفتتح القراءة كما قال «قسمت الصلاة بيني وبين
عبدی ، فإذا قال الحمد لله»^(٣) وأراد القراءة^(٤) ولهذا روت عائشة عنه عليه
الصلاة والسلام : «أنه كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة»^(٥) ويدل عليه أنه

(١) انظر بحثنا وافيًا في ذلك لابن القيم في تهذيب السنن مع عون المعبود (١/٩٢ - ٩٤).
(٢) رواه البخاري بلفظ «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله
رب العالمين» (٢/٢٢٦ - ٢٢٧ البخاري مع الفتح) ومثله النسائي (٢/٢٣٣)، وابن ماجه
(١/٢٦٧) والشافعي في الأم (١/١٠٧) وأحمد (٣/١١١) وابن خزيمة (١/٢٤٨) وابن حبان
(٣/١٤٤ - الإحسان) وابن الجارود (ص ٧١).
ورواه مسلم بزيادة ذكر عثمان رضي الله عنه (١/١٩٩) ومثله أبو داود (٢/٤٨٧ - ٤٨٨ عون
المعبود) والترمذي (٢/١٥) والنسائي (٢/١٣٥) والدارمي (١/٢٢٦ - ٢٢٧) وأحمد
(٣/١٠١ ، ١١٤ ، ١٦٨ ، ١٨٣ ، ٢٢٣ - ٢٢٤) والطحاوي (١/٢٠٢)، والدارقطني
(١/٣١٦).

(٣) رواه مسلم (١/٢٩٦ - ٢٩٧) وأبو داود (٣/٣٨ - ٤١ عون المعبود) والترمذي (٥/٢٠١)
والنسائي (٢/١٣٥ - ١٣٦) وابن ماجه (٢/١٢٤٣) وأحمد (٢/٢٤١ ، ٢٨٥ ، ٤٦٠) من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه في وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة.

(٤) أي بقوله «قسمت الصلاة».

(٥) رواه مسلم (١/٣٥٧) وأبو داود (٢/٤٩٠ - ٤٩٢ عون المعبود) وابن ماجه (١/٢٦٧) وأحمد
(٦/٣١ ، ١٧١ ، ١٩٤ ، ٢٨١) بلفظ «كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة
بالحمد لله رب العالمين» فإسقاط المصنف هنا جملة «الحمد لله رب العالمين» مخلاً بالمعنى.

لم يرو عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه افتتح الصلاة بغير قوله «الله أكبر»، وقال عليه الصلاة والسلام «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(١).

(١/٢١١)

فإن قيل: / هذا لا تدخل فيه الأقوال لأنها لا ترى.

قلنا: الرؤية ترجع إلى شخصه عليه الصلاة والسلام معناه: اقتدوا بي في الصلاة في أقوالها وأفعالها. وقيل المراد به كما علمتموني أصلي، كما قال ﴿ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل﴾^(٢) ﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾^(٣) أي ألم تعلم.

وروى رفاعه بن مالك^(٤) عن النبي ﷺ أنه قال «لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة فيقول: الله أكبر»^(٥).

(١) هذا اللفظ جملة من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه، وقد رواه بهذا اللفظ البخاري (١١١/٢، ٤٣٨/١٠، ٢٣١/١٣ مع الفتح) والدارمي (٢٣٠/١) وأحمد (٥٣/٥).

ورواه البخاري في مواضع آخر وكذلك مسلم والأربعة لكن بدون هذه الجملة.

انظر أطرافه في الفتح (١١٠/٢) ومسلم (٤٦٥/١ - ٤٦٦) وإرواء الغليل (١/٢٢٧ - ٢٢٩).

(٢) سورة الفرقان آية رقم (٤٥).

(٣) أول سورة الفيل.

(٤) كذا - وصوابه: رفاعه بن رافع بن مالك، أبو معاذ صحابي أنصاري بدري مشهور.

(٥) هذا طرف من حديث المسيء صلاته من رواية رفاعه بن رافع بن مالك رضي الله عنه روي مختصراً ومطولاً بألفاظ شتى، وأقرب ألفاظه لما ذكره المصنف، ما رواه الطبراني في معجمه الكبير من طريق: حماد، ثنا اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن عمه بلفظ (. . .) إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه، ثم يقول: «الله أكبر» المعجم الكبير للطبراني (٢٩/٥ - ٣٠).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح (١٠٤/٢) ورواه أبو داود من هذا الطريق بلفظ «أنه لا تتم الصلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء - يعني مواضعه - ثم يكبّر. . .» (٩٩/٣) عون المعبود.

وانظر التلخيص الحبير (٧٠/١).

وقد رواه بمعناه: أبو داود من طرق شتى (٩٩/٣ - ١٠٣) عون المعبود) والترمذي وحسنه وأشار إلى

وروى أنه قال للأعرابي: «تطهّر كما أمرك الله ثم استقبل القبلة فقل: الله أكبر»^(١) وهذا أمر يقتضي الوجوب.

والمعنى: أن الإحرام بالصلاة ركن من أركانها فيعين بشيء واحد كالركوع والسجود والقراءة، وهذا لأن أركان الصلاة ثبتت تعبدًا فالتطهّر إلى إثباتها بالقياس غير جائز.

فإن قيل: لا نسلم أن تكبيرة الإحرام من الصلاة ذكره الكرخي^(٢) أنه مقتضى مذهب أبي حنيفة.

قلنا: ندل^(٣) عليه بقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاتنا هذه لا يصلح

اختلاف طرده (١٠٠/٢ - ١٠٢) والنسائي من طرق (١٩٣/٢، ٢٢٥، ٣/٥٩ - ٦٠) وابن ماجه (١٥٦/١) والدارمي (٢٤٧/١ - ٢٤٨) وابن الجارود (ص ٧٦) وأحمد (٣٤٠/٤) وابن حبان (ص ١٣١ موارد الظمان) والحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٢٤١/١) (٢٤٣) والبيهقي (٣٧٢/٢ - ٣٧٣).

وفي أسانيد هذا اختلاف خلاصتها في سنن البيهقي (٣٧٣/٢) وفتح الباري (٢٧٧/٢) وأصح أسانيد وأتمها طريق: همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد ابن رافع، عن أبيه (يحيى) عن عمّه (أي عم يحيى) رفاعه بن رافع رضي الله عنه وليس في جميع طرقه لفظ «لا يقبل الله صلاة امرئ».

(١) هذا بعض ما ورد في حديث رفاعه المتقدم لكنّها متفقة جميعها على لفظ «فكبر» سوى رواية الطبراني التي تقدمت سندًا ولفظًا (انظر التعليق قبله).

(٢) هو: عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي، أبو الحسن، انتهت إليه رئاسة الفقه الحنفي في زمانه وله فيه مصنفات، ولد بالكرخ وتوفي ببغداد سنة ٣٤٠ هـ.

انظر الأعلام (٣٤٧/٤) ومعجم المؤلفين (٢٣٩/٦).

(٣) كذا وتكرّر في المخطوطة (بالنون فالبدال المهملة فاللام) فإن لم يكن تصحيحًا عن كلمة «نستدل» - كما هو الأشهر استعمالاً - فله وجه في اللغة: من قولهم «دله الشيء يدلّه دلًا ودلالة فاندلّ إذا سدّه إليه أي أراه الشيء أو أعلمه به فهداه إليه.

انظر: اللسان (٢٤٨/١١) والقاموس وتاج العروس (٣٢٤/٧).

أو من قولهم: فلان يدلّ على أفرانه - إذا تفوّق عليهم - كالبازي يدلّ على صيده إذا انقض عليه من فوق.

انظر: اللسان (٢٤٨/١١) والصحاح (١٦٩٩/٤).

فيها شيء من كلام الآدميين إنما هي ^(١) التَّسْبِيح والتَّكْبِير وقراءة القرآن ^(٢) وهو بتكبيرة الإحرام أولى، لأنها شرط في الصلاة، ولأنَّ افتتاح كلَّ عبادة بعد النِّية منها، بدليل الأذان والإقامة والخطبة والحجَّ والصيام، ولهذا يفتقر الإحرام إلى جميع شرائط الصلاة من الطهارة والستارة والاستقبال لقبله والنِّية كبقية الأركان.

فإن قيل: فقد قال عليه الصلاة والسلام «تحريمها التكبير» ^(٣) فأضاف التحريم إلى التكبير والشيء لا يضاف إلى نفسه.

قلنا: ليس هذا إضافة، وإنَّما قال: «تحريمها» - الذي هو انعقادها - هو «التكبير»، وما قال تحريم التكبير، ثم قد يضاف بعض الشيء إلى جميعه يقال: رأس زيد ودهلز ^(٤) الدار وهو منها.

وقيل: إنَّه أحرم بغير قوله «الله أكبر» فلم تنعقد صلاته كما لو قال: يا جبَّار، يا عزيز يا الله اغفر لي، وفيه منع.

فإن قيل: المعنى في الأصل أنه نداء وفي مسألتنا هو ثناء وتعظيم والتكبير وغيره فيه سواء.

قلنا: فهذا وإن كان نداء إلا أنَّه يتضمَّن التعظيم، لأنَّ هذه الأسماء

(١) أي الصلاة وهذا لفظ الدارمي وإحدى روايات الإمام أحمد والأكثر بلفظ «هو» كما في تحريمه الآتي.

(٢) هذا طرف من حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي رضي الله عنه، رواه مسلم (١/ ٣٨١ - ٣٨٢) وأبو داود (٣/ ١٩٨ - ٢٠٤ عون المعبود) والنسائي (٣/ ١٤ - ١٨) والدارمي (١/ ٢٩٢) وأحمد (٥/ ٤٤٧ - ٤٤٨) وغيرهم. انظر بقية تحريمه في إرواء الغليل (٢/ ١١٢ - ١١٣).

(تنبيه) لفظ «الآدميين» لم أره، بل جميع ما تقدَّم في التخريج بلفظ «من كلام الناس» وإن كان المعنى واحداً.

(٣) تقدم تحريمه.

(٤) قال الجوهرى: الدَّهْلِيز - بالكسر - ما بين الباب والدار، فارسيٌّ معرَّب، والجمع الدَّهاليز. اهـ (٣/ ٨٧٨ الصحاح).

صفاته التي يعظم بها والدعاء إقرار بأنه الفاعل القادر الذي / يلجأ إليه في (٢١١/ب) كل شيء .

احتج الخصم : بقوله تعالى ﴿وذكر اسم ربّه فصل﴾^(١) وإذا قال الله العظيم فقد ذكر اسم ربّه .

قلنا : أجمع المفسرون على أنه لم يرد في إحرام الصلاة ، واختلفوا فقال بعضهم : أراد به الأذان والإقامة ، وقال آخرون : أراد به الشهادتين ، وقال قوم : أراد به تكبيرات العيد ، ولهذا قال : ﴿قد أفلح من تزكى﴾^(٢) يريد به صدقة الفطر ، ثم نحمله على الاسم الذي بيّنه رسوله واستعمله وهو قوله «الله أكبر» .

واحتج : بأن الركن المستحق في انعقاد الصلاة أن يعمل اللسان عملاً هو ثناء الله تعالى كما أن الركن في الركوع عمل الظهر بالانحناء وفي السجود عمل الجبهة لماسة الأرض ، فصيغة التكبير آلة لأداء الركن المستحق والآلة تطرق إليها الإبدال إذ لا فرق بينها وبين كلّ صيغة هي ثناء على الله تعالى من حيث الإعجاز ولا من حيث المعنى فإنّا نعلم أنّ معنى التكبير بالفارسيّة والتركيّة معناه بالعربيّة ولا إعجاز في إحدى الصيغتين ، كما أن معنى الشّهادة بالفارسيّة كمعناها بالعربيّة ومعنى لفظ النكاح بالفارسيّة كالعربيّة وكذلك الخطبة والتلبية واليمين والتسمية على الذبيحة والأيمان فتخصيص صيغة التكبير تحكّم لا مستند له ، ويؤكد ذلك أنه لو عجز عن التكبير بالعربيّة صح تكبيره بالفارسيّة ، قالوا : وهذا كما قلنا في مسألة القيم في الزكاة وأنّ المقصود منها إيصال المال إلى الفقير والشاة آلة غير مقصودة وإنما ماليّتها المقصود وقد حصل بقيمتها كما حصل بها مثل مسألتنا هذا عمدتهم .

(١) سورة الأعلى آية رقم (١٥) .

(٢) سورة الأعلى آية رقم (١٤) .

قلنا : لا نسلّم أنّ الركن المستحق هو الثناء في انعقاد الصلاة، فإنّا نعلم أنّ قوله يا الله ، ويا قدير على كلّ شيء ، ويا إله العالمين ، ويا عزيز يا جبار ثناء على الله ولا تنعقد به الصلاة ، ولا نسلّم أنّه لا فرق في المعنى بين صيغة التكبير وغيرها من الصيغ لما يبيّن أنّ «أكبر» فيه معنى القدم والتعظيم بخلاف غيره .

فإن قيل : فإذا أتى بالتكبير / بالفارسيّة فقد أتى بذلك فلم لا تنعقد به ؟ . (١/٢١٢)
قلنا : للإخلال باللفظ الذي ورد به الشرع وتداولته الأمة من لدن الرسول وإلى الآن فلم يُعدّل عنه ، ولو جاز الأخذ بمعناه لنُقِل عن واحد منهم العدول عنه ، فلما لم ينقل دلّ على أنهم أجروه مجرى القرآن في تخصيصه تعبدًا لا مدخل للقياس فيه .

فأما جميع ما قاسوا عليه فلا نسلّمه على قياس قوله : (١) «التسمية على الذبيحة لا تجزئ بالفارسيّة» (٢) .

وقال في رواية علي بن سعيد : (٣) من لا يحسن بالعربية لا يدعو في صلاته بالفارسية فمَنع من الدعاء لمن لا يحسن فما ظنك بمن يحسن وبما هو ركن متعبد به وهذا هو الأليق بمذهبه في تمسكه بالتعبد الوارد .

(١) أي قول الإمام أحمد كما سيأتي .

(٢) في أجزاء التسمية عند الذكاة بغير العربيّة قولان مشهوران عند الحنابلة ، والأكثر على الإجزاء ، لأنّ المقصود بها ذكر اسم الله تعالى كما قال عز وجل ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ونحوها من الآيات .

وذكر اسمه تعالى يحصل بكلّ لغة ، وهذا بخلاف التكبير في الصلاة فإن لفظه مقصود .

انظر المغني (٥/١١) والمبدع (٢٢٣/٩) والإنصاف (٤٠٠/١٠) .

(٣) هو علي بن سعيد بن جرير النسوي «أو النسائي» من أجلة أصحاب الإمام أحمد ، روى عنه جزأين من المسائل . قيل توفي سنة ٢٥٧ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة (١/٢٢٤) والمنهج الأحمد (١/٤٢٧) ، وتهذيب التهذيب (٧/٣٢٦) .

ومن سلمَ فله أن يعتذر بأن الشهادة القصد منها إخبار الحاكم بصدق الدعوى ليقوى ظنه فيحكم ، والذبح يصح من غير تسمية أصلاً إذا نسي ولأن مقصودها أن يفرق بين ما ذبح لله وبين ما ذبح للأصنام ، أو يقصد بها التبرك باسم الله وذلك يحصل بغير العربية ، والمقصود من الإيمان : إظهار اعتقاده وذلك يفهم عنه بالفارسيّة كالعربيّة ، والمقصود من التلبية إجابة الداعي ، والقصد من الخطبة الموعظة ، والذكر التبرك ، ولئلا تقع الموعظة بتراء بخلاف الصلاة فإن التكبير فيها تعبد لا يعقل معناه فلم يجوز إبداله كالسجود والركوع والقراءة وفيه^(١) ضعف .

جواب آخر عن الدليل : أنه يحتمل ما ذكره ويحتمل ما ذكرنا من أن لفظ التكبير يجوز أن يكون الشرع اختصه بلفظ لمعنى فيه يزيد على ما نعلمه^(٢) وإذا احتمل الأمرين وجب الرجوع إلى المنقول عن الرسول لا سيما فيما ينحسم^(٣) فيه القياس .

واحتج بأن التهليل أعظم من التكبير ، لأنه يدخل به في الإيمان فكان بالجواز أولى .

قلنا : فيجب أن يكون أفضل من التكبير ، ولأن السجود أبلغ من الركوع في الخضوع ولا يقوم مقامه ، وذبح ألف حجل^(٤) عن شاة لا يجزئ ولحمها أطيب / ودمها في الإراقة أكثر وكذلك ألف بطة وألف دجاجة سميّة ولا تجزئ في الهدى عن شاة أو بقرة ، ثم قد بينّا أنه باب تعبد يرجع فيه إلى الشرع ولا يدخله القياس . والله أعلم بالصواب .

(١) راجع لقوله (ومن سلمَ فله أن يعتذر. . .) .

(٢) في المخطوطة «نعمله» والمثبت هو المناسب .

(٣) أي ينقطع ويمتنع فيه القياس وهو هنا «التعبد» .

(٤) في المخطوطة «جمل» وهو سبق قلم ظاهر .

٨ - مسألة: لا تصح الصلاة بترجمة القرآن بالفارسية وغيرها^(١) قال في رواية إسماعيل بن سعيد^(٢): فمن يقرأ بالفارسية وهو يحسن العربية لا يجزئه، وإذا كان لا يحسن العربية لا يدعو في الصلاة بالفارسية «وبه قال مالك^(٣) والشافعي^(٤) وأبو يوسف ومحمد^(٥)». وقال أبو حنيفة^(٦): تصح الصلاة بذلك.

لنا: انعقاد الإجماع على أن الواجب في الصلاة قراءة القرآن، قال تعالى ﴿فأقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾^(٧) وقال عليه الصلاة والسلام: «صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين إنما هي التَّسْبِيح والتَّكْبِير وقراءة القرآن»^(٨) وترجمة القرآن ليست قرآنًا، لأن القرآن نزل بلسان العرب على نظم

(١) انظر: المغني (١/ ٥٣٠) والمبدع (١/ ٤٤١) والإنصاف (٢/ ٥٣).

(٢) هو: إسماعيل بن سعيد الشَّالنجي، أبو إسحاق، من أحسن المكثرين رواية المسائل عن الإمام أحمد وكان عالمًا بالرأي معروفًا به عند الأصحاب توفي سنة ٢٤٦ هـ. وقيل قبلها سنة ٢٣٠ هـ. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٠٤) المنهج الأحمد (١/ ٣٧٥) واللباب في تهذيب الانساب (٢/ ١٧٦-١٧٧).

(٣) انظر تفسير القرطبي (١/ ١٢٦) والقوانين لابن جزي (ص ٧٥) وما نقله عنهم وعن غيرهم محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ١٦٠ - ١٦٤).

(٤) انظر المهذب والمجموع (٣/ ٣٧٩ - ٣٨٠) والروضة (١/ ٢٤٤) والوجيز (١/ ٤٢).

(٥) هذا مذهبهما إن كان ممن يحسن العربية أمَّا إن كان عاجزًا عنها فتجزئ قراءته بغير العربية.

انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (١/ ٢٨٤ - ٢٨٦) الدر المختار وابن عابدين (١/ ٤٨٤ -

٤٨٥) وبدائع الصنائع (١/ ٣٢٩) والبحر الرائق (١/ ٣٢٤).

(٦) أي وإن لم يكن عاجزًا عن القراءة بالعربية. ولكن صح رجوعه عن هذا إلى مذهب الصاحبين وهو الإجزاء مع العجز لا غير انظر المصادر السابقة. ومناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ١٦٢ - ١٦٣). وتعليق على المغني لابن قدامة يبدو أنه بقلم محمد رشيد رضا صاحب مكتبة المنار (١/ ٥٣٠ - ٥٣١).

(٧) سورة الزمل آية رقم (٢٠).

(٨) تقدم تخريجه.

مخصوص ، قال تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(١) وقال سبحانه ﴿ولو جعلناه قرآنًا أعجميًا لقالوا لولا فصلت آياته﴾^(٢) فدلّ على أنه لم يجعله أعجميًا .

فإن قيل فهذا يدل على أنه لو جعله بلغة أخرى لكان قرآنًا . قلنا : نعم ولكن لم يجعله .

فإن قيل : فقد قال ﴿وكذلك أنزلناه حكمًا عربيًّا﴾^(٣) ولم يدل على أنه لا يكون أعجميًا .

قلنا : يحتمل إنّا أنزلناه حكمًا بلفظ عربيّ ، ويحتمل حكمًا أي محكمًا عربيًّا ولم يرد به القضاء والله أعلم ، فإن ذلك لا يتغيّر بالعجميّة والعربيّة أن يكون حكمًا ، لأنه معنى مفهوم ، فأما القرآن فلا يكون بالترجمة قرآنًا ولهذا تفسير القرآن لا يسمّى قرآنًا وترجمة الشعر لا تسمّى شعرًا ، ولهذا تحدّى الله سبحانه بالقرآن في نظمه دون حكمه ، ولهذا قال تعالى ﴿فإنّما يسرناه بلسانك﴾^(٤) والحكم الذي هو المعنى ميسر بلسان كلّ أحد ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام «حبّوا العرب لأني عربي ولأن القرآن عربي»^(٥) .

(١) سورة الزخرف آية رقم (٣) .

(٢) سورة فصلت آية رقم (٤٤) .

(٣) سورة الرعد آية رقم (٣٧) .

(٤) سورة مريم آية رقم (٩٧) .

(٥) روي عن ابن عباس بلفظ «أحبوا العرب لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي» .

وروي عن أبي هريرة بلفظ «أنا عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة عربي» .
وكلاهما ضعيف أو موضوع . ومن رجّح ضعفها ابن عرّاق الكنان في تنزيه الشريعة (٣٠ / ٢) -
(٣١) وعن جزم بوضعها الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١ / ١٨٩ - ١٩٣) وأطال في تحريجهما بما تغني مراجعته عن غيره .

فإن قيل : فقد قال تعالى ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن / لا يأتون بمثله﴾^(١) فدلّ على أنهم يأتون بقرآن لا مثله (١/٢١٣) وفيهم العجم . وقال تعالى ﴿إن هذا لفي الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى﴾^(٢) وقال ﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾^(٣) ومعلوم أن الصحف والزبر لم تكن بالعربية .

قلنا : الله تعالى نفى الإتيان بالمثل وكذا لم يكن مثله لم يكن قرآنًا . وقوله : إنه في الصحف والزبر أراد به الأحكام والمعاني مثل قوله ﴿والآخرة خير وأبقى . إن هذا لفي الصحف الأولى﴾^(٤) إذ لو أراد اللفظ لما جاز أن يؤمر نبيًا عليه الصلاة والسلام بالتحذّي وقد قال تعالى ﴿قل فأتوا بسورة مثله﴾^(٥) ﴿فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾^(٦) وقد قيل : المراد به (٧) صفة نبيًا والإخبار ببعثه .

فإن قيل : فقد قال تعالى ﴿وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ﴾^(٨) ومعلوم أن من بلغه من غير العرب لا يمكنه أن ينذره به إلا بلغته ، وقد فهمت الصحابة رضي الله عنهم ذلك ، فإنه روى عن سلمان أنه كتب إلى

(١) سورة الاسراء آية رقم (٨٨) .

(٢) سورة الأعلى آية رقم (١٨ ، ١٩) .

(٣) سورة الشعراء آية رقم (١٩٦) .

(٤) سورة الأعلى آية رقم (١٧ - ١٨) .

(٥) سورة يونس آية رقم (٣٨) وفي المخطوطة «من مثله» كما في سورة البقرة (٢٣) لكن ليس في سورة البقرة كلمة «قل» فليلاحظ الفرق بينهما .

(٦) سورة هود آية رقم (١٣) .

(٧) أي بما في صحف إبراهيم وموسى وزبر الأولين .

(٨) سورة الأنعام آية رقم (١٩) .

قوم من الفرس فاتحة الكتاب بالفارسيّة^(١) وقرأ^(٢) ابن مسعود ﴿طعام الأثيم﴾^(٣) «طعام الفاجر» وقرأ أنس^(٤) ﴿وأقوم قليلاً﴾^(٥) «وأصوب قليلاً» .

قلنا : أما النذارة فقال ابن عباس «ومن بلغ» فالنبي عليه الصلاة والسلام نذيره بدعائه له ، لأنّه لا يكلف مالا يحسن ولم يكن يحسن بغير العربية ، ولأنّ النذارة تقع بالعلم بالترغيب والترهيب وما شرع من مكارم الأخلاق ومحاسنها وتعريف التوحيد وذلك يقع بتفهم المعاني وكلامنا فيما جعل شرطاً في الصلاة من القرآن ، وأنّ معناه لا يسمّى قرآناً لأنّ التسمية توقيف .

وأما الصحابة فأرادوا بها ذكروا التفسير ، ولهذا قال عمر : إنّ الله تعالى أنزل القرآن عربياً بلغة هذا الحيّ من قريش لا بلغة هذيل لما بلغه أن ابن مسعود أقرأ رجلاً «ليسجنّنه عتّى حين»^(٦) وكذلك قال عثمان — لما اختلفوا في

(١) لم أجد من عزاه لشيء من كتب الحديث - وقد ذكره النووي في المجموع ولم يعزه لأحد (٣/ ٣٨٠) وذكره أيضاً محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه مناهل العرفان في علوم القرآن راداً عليه من أوجه ستة أولها : أنه خبر مجهول الأصل لا يعرف له سند (٢/ ١٥٩) .

(٢) روي أن ابن مسعود رضي الله عنه أقرأ رجلاً ﴿إنّ شجرة الرّقوم طعام الأثيم﴾ فقال الرّجل (طعام اليتيم) فردّها عليه فلم يستقم بها لسانه فقال : أتستطيع أن تقول : طعام الفاجر؟ قال : نعم قال فافعل . انظر الدر المنثور (٧/ ٤١٨) .

ونحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٢/ ٤٥١) .

وانظر الدر المنثور أيضاً (٧/ ٤١٨) لكنّه في المستدرک قال : «طعام اليتيم» أي بالثلثة ، وهذا أقرب لأصل الكلمة .

(٣) سورة الدخان آية رقم (٤٤) .

(٤) انظره في الدر المنثور (٨/ ٣١٧) .

(٥) سورة المزمل آية رقم (٦) .

(٦) أي قوله تعالى ﴿ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنّنه حتّى حين﴾ (سورة يوسف آية رقم ٣٥) .

وانظر الأثر المذكور في الدر المنثور (٤/ ٥٣٥) .

«التابوت والتابوه»^(١) «اكتبوه بالتاء فإنه نزل بلغة قريش»^(٢).

واحتج: بما تقدم في مسألة التكبير: أن المستحق عمل على اللسان يتأدى به معنى القرآن واللفظ ليس بمقصود على ما يعرف في سائر الأذكار من الخطبة والتسبيح / والتسمية وغير ذلك.

(ب/٢١٣)

قلنا: بل المستحق قراءة القرآن وهو هذا اللفظ المخصوص بالنظم المعجز والبلاغة الباهرة وهو الذي تحدّى الله به، فأما التفسير فمستحقة للحكم، ولهذا لا يحرم على المحدث من التفسير ولا قراءته ولا يسمّى قرآنًا، ولأنّه تعالى أمر في الصّلاة بالقرآن وهذا هو المنزل بعينه، ولأنّ حفظه بهذا النظم المخصوص واجب في الجملة، لأنّه حجّة النّبوة كما أنّ معناه مقصود للحكم فكان بنظمه ومعناه هو الركن لا غير، وأما سائر الأذكار فقد تقدّم الجواب فيها^(٣) في المسألة قبلها بما فيه كفاية والله أعلم بالصواب.

(١) وردت كلمة «التابوت» في موضعين من القرآن الكريم.

أولهما: في سورة البقرة آية رقم (٢٤٨) في قوله تعالى ﴿إِنَّ آيَةَ مَلِكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ الآية.

وثانيهما: في سورة طه آية رقم (٣٩) في قوله تعالى ﴿أَن أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾.

(٢) روى أصله البخاري من طريق الزهري، عن أنس رضي الله عنه «أن عثمان دعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرّهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك». (٦/٥٣٧ مع الفتح وبنحوه ٩/٩، ١١).

ورواه الترمذي مطوّلًا (٥/٢٨٤ - ٢٨٥) وفيه ذكر اختلافهم في كلمة «التابوت» مرسلاً من قول الزهري عن عثمان رضي الله عنه وقد نبّه على ذلك الحافظ في الفتح (٩/٢٠).

وانظر مزيدًا من تحريجه وشواهد في الدر المنثور (١/٧٥٦ - ٧٥٧).

(٣) كذا - والمناسب «عنها».

٩ - مسألة: لا تجزئ الصلاة بغير الفاتحة^(١) نص عليه في رواية حنبل فقال: لا تجزئ ركعة حتى يقرأ فيها فاتحة الكتاب، وفي رواية ابن القاسم^(٢) إذا نسي الفاتحة يعيد، وبه قال مالك^(٣) والشافعي^(٤) وداود^(٥).
وروى حرب عن أنه إذا قرأ بآية من القرآن ولم يقرأ الفاتحة فالصلاة جائزة وقول النبي ﷺ «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٦) على طريق الفضل. وبه قال أبو حنيفة^(٧).

«وجه الأول»

ما روى أحمد بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه أمره أن يخرج فينادي: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٨).

-
- (١) انظر: المغني والشرح الكبير (٥٢٤/١) والمبدع (٤٣٦/١)، والإفصاح لابن هبيرة (١٢٨/١).
(٢) يظهر لي: أن المراد به: أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة وهو من أهل العلم والفضل. والله أعلم.
انظر ترجمته: في تاريخ بغداد (٣٤٩/٤) وطبقات الحنابلة (٥٥/١) والمنهج للأحمد (٣٦١/١).
(٣) هذا هو الصحيح المشهور عن الإمام مالك رحمه الله وروى عنه غيره
انظر: بداية المجتهد (٩١/١) والكافي لابن عبد البر (١٧٠/١) ومختصر خليل مع شرحه جواهر الإكليل (٤٧/١).
(٤) انظر: المهذب والمجموع (٣٦٠ - ٣٦١) والروضة (٢٤١/١) والوجيز (٤٢/١).
(٥) انظر المجموع (٢٦١/٣) ولم أره صريحاً في المحلى (٢٣٦ - ٢٣٩).
(٦) سيأتي تخريجه قريباً.
(٧) انظر: المبسوط (١٩/١) بدائع الصنائع (٤٣٣/١) والبحر الرائق (٣١٢ - ٣١٣) والهداية وفتح القدير والعناية (٢٩٣/١)، لكن يقولون إنها واجبة ولا تتعين فرضاً أو ركناً، وعليه فيأثم بتركها ولا تفسد بذلك صلاته إذا قرأ غيرها من القرآن.
(٨) رواه أحمد (٤٢٨/٢) ورواه أيضاً: أبو داود (٣٧/٣) عون المعبود) والبخاري في جزء القراءة (ص ٥) وابن حبان (ص ١٢٦ موارد الظمان) والحاكم وصححه ووافقه الذهبي (٢٣٩/١) وابن الجارود (ص ٧٢) والبيهقي (٣٧/٢) والدارقطني (٣٢١/١) من طرق كلهم عن: جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمره أن يخرج فينادي «أن لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فما زاد».

وأبو داود بإسناده عن عبادة بن الصامت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١).

فإن قيل: المراد بذلك نفي الفضيلة بدليل أنه روى في الخبر الأول^(٢) «بفاتحة الكتاب فما زاد». وفي الآخر^(٣) بفاتحة الكتاب فصاعدًا لاتفاقنا أن ما زاد لا يشترط.

قلنا: الخبر نفي في نكرة فاقتضى نفي الصلاة الشرعية بكل حال ولو خيلنا وظاهره لقلنا: إنه يشترط الزيادة لكن قام دليل الإجماع^(٤) على نفي اشتراط ذلك وبقي في الفاتحة على ظاهره ولأنه أراد أن يبين أنه لا صلاة بأقل

وكذلك علّقه الترمذي (١٢١/٢ - ١٢٢).

وأعلل الحديث بضعف «جعفر بن ميمون». انظر ترجمته في تقريب التهذيب (١٣٣/١) وتهذيب التهذيب (١٩١/٤) لكن الحديث صحيح بشواهده خاصة حديث عبادة بن الصامت بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدًا» كذا رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن حبان وأحمد كما في تخریجه التالي.

وانظر بقية شواهده في نيل الأوطار (٢٣٩/٢).

(١) رواه أبو داود (٤٢/٣) وعون المعبود) ورواه أيضا البخاري (٢٣٧/٢) مع الفتح) ومسلم (١/٢٩٥ - ٢٩٦) والترمذي (٢٥/٢) والنسائي (١٣٧/٢ - ١٣٨) وابن ماجه (١/٢٧٣) والدارمي (١/٢٢٧) وأحمد (٥/٣١٤، ٣٢١، ٣٢٢) وابن خزيمة (١/٢٤٦)، وابن حبان (٣/١٣٦، ١٣٨، ١٤٢ - الإحسان) والدارقطني (١/٣٢٢).

كلهم من طريق الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت مرفوعًا بلفظ المصنف. وزاد أبو داود «فصاعدًا» وهي إحدى الروايات لمسلم والنسائي وابن حبان وأحمد. وفي لفظ للدارقطني: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب» وقال: هذا إسناد صحيح.

(٢) أي حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) في دعوى الإجماع نظر بل روي الخلاف فيها عن بعض الصحابة وغيرهم.

انظر: فتح الباري (٢/٢٤٣، ٢٥٢) ونيل الأوطار (٢/٢٣٩ - ٢٤٠).

من الفاتحة وقال «فصاعدًا» أو يَبَيَّن أنه لا يُمنع من الزيادة، ولو لم يقل «فما زاد» لظَنَّ ظانُّ أنَّ من زاد على الفاتحة فلا صلاة له، لأنه علَّق الجواز على الفاتحة لا غير.

فإن قيل: نقابل أخباركم بما روى أبو سعيد عن النبي عليه الصلاة والسلام / أنه قال: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها»^(١) وما روى أبو (١/٢١٤)

(١) لا يصح، فقد رواه ابن عدي بهذا اللفظ كما في نصب الراية (٣٦٧/١) والدرية لابن حجر (١٣٨/١) من طريق أبي سفيان - طريف بن شهاب السعدي -، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا.

وقد اقتصر المصنف هنا على إعلاله بأبي سفيان السعدي وهو كما قال ضعيف جدًا. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١١/٥ - ١٢) والتقريب (١/٣٧٧).

ولكن في الإسناد قبله من هو أشدُّ ضعفًا منه وهو «أحمد بن عبد الله اللجلاج» وعلى إعلال هذا الإسناد به اقتصر الحافظان الزيلعي وابن حجر - في المصدرين السابقين - تبعًا لابن عدي. وقد ورد هذا الحديث من طريقين آخرين ليس فيهما اللجلاج وهما:

أولاً: طريق أبي سفيان السعدي - عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا.

رواه الترمذي بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها» وحسنه (٣/٢).

وابن ماجه بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها» (٢٧٤/١).

وقد أعل هذا الإسناد بضعف أبي سفيان السعدي كما تقدم رغم تحسين الترمذي له، وقد قواه البوصيري بشواهد في مصباح الزجاجة (١/١٠٤ - ١٠٥) ومنها الطريق الآتية.

ثانياً: طريق قتادة عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا. وهذا إسناد صحيح كما قاله الحافظ وغيره. انظر التلخيص الخبير (١/٢٢٧).

وقد رواه من هذا الطريق أبو داود بلفظ «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» (٣/٤٣) عون المعبود).

ورواه البخاري في جزء القراءة (ص ٦) وابن حبان في صحيحه (٣/١٤٠) وأحمد (٣/٣)، ٤٥، (٩٧).

كلهم بلفظ «أمرنا نبينا ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر».

وبهذين الطريقين يتبيَّن أنه لا حجة لهم في هذا الحديث لأنه تبيَّن أنَّ الضمير في قوله «أو غيرها» راجع إلى الفريضة لا إلى الفاتحة كما توهمه الرواية الضعيفة. والله أعلم.

هريرة عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب »^(١).

قلنا: الخبر الأول يرويه أبو سفيان طريف بن شهاب السعدي، وقال أحمد لا يكتب حديثه، ثم يحتمل أنه أراد «أو غيرها» لمن لا يحسنها. والثاني: يرويه أبو علي، جعفر بن ميمون، وقال يحيى ليس بثقة، ثم هو حجتنا، لأن الفاتحة أقل ما يجزئ كما لو قال: بل ولو بدرهم هذا معتمدنا... »^(٢).

وقد ذكر أنه ركن من أركان الصلاة فتعين بشيء واحد كالركوع والسجود ولأنها صلاة عريت عن الفاتحة مع القدرة عليها فلم تصح كما لو سبّح فيها أو قرأ دون الآية: فإن قيل: في التسبيح عدل عن القرآن، ودون الآية لا يجزئ في الخطبة بخلاف الآية.

قلنا: وفي مسألتنا عدل عن الفاتحة وهي فعل الرسول في كل زمانه وقد قال «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) فتركها مخالفة له، ثم الخطبة لا تشترط عندك القراءة (لها)^(*) بحال. ولأن الخطبة لم يجزئ فيها بدون الآية فلا يجزئ في الصلاة بدون الفاتحة في وقت من الأوقات.

(١) رواه أبو داود (٣/٣٦-٣٧ عون المعبود) من حديث أبي هريرة المتقدم.

وضَعَفَ بجعفر بن ميمون وبمخالفة هذا اللفظ لما رواه الأكثر عنه، وبمعارضته للأحاديث الصحيحة في تعيين قراءة الفاتحة في الصلاة كحديث عبادة وغيره، لكن وجهه المصنف - هنا - بها لا يتعارض معها. والله أعلم.

(٢) هنا بياض في المخطوطة بقدر كلمة.

(٣) تقدم تخريجه.

(*) زيادة يتضح بها المراد.

احتج الخصم: بقوله تعالى ﴿فأقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾^(١). قلنا: المتيسر في الغالب الفاتحة. ولأن ابن عباس فسر المتيسر بما زاد على الفاتحة^(٢) على أن الرسول بين المتيسر بما أمر به من الفاتحة. وقيل: نزلت في صلاة الليل حيث كان عليه الصلاة والسلام يظن أنه يجب أن يقرأ شيئاً فشيئاً حتى يسمع النأى فقال الله تعالى ذلك^(٣). واحتج: بأن الصلاة من أركان الدين، وذلك لا يثبت إلا بما تضمنه الكتاب^(٤) فيجب أن لا يثبت فيها ركن إلا بما ورد في الكتاب، فالقيام بقوله

(١) سورة المزمل آية رقم (٢٠).

(٢) رواه البيهقي من طريق الدارقطني وحكى عن الدارقطني تصحيح إسناده (٤٠ / ٢) وتعقبه ابن التركماني بأن في إسناده «سهل بن عامر البجلي» قال فيه أبو حاتم الرازي كان يفتعل الأحاديث. ، وقال فيه البخاري: منكر الحديث. انظر الجوهر النقي مع السنن للبيهقي (٤٠ - ٣٨ / ٢).

(٣) كون الآية نازلة في القراءة في قيام الليل هو الظاهر الذي يدل عليه فاتحة السورة وخاتمتها. والله أعلم.

(٤) المشهور عند الحنفية التفرقة بين الفرض والواجب، فالفرض ومثله الركن ما ثبت بدليل قطعي وهو القرآن والسنة المتواترة ويلحقون بها الخبر المشهور وإن لم يكن متواتراً.

وأما الواجب فهو ما ثبت بدليل ظني ويقصدون به ما عدا الدليل القطعي كالخبر غير المشهور. وعلى هذا فالفرض في الصلاة - عندهم - قراءة ما تيسر من القرآن مطلقاً لعموم قوله تعالى ﴿فأقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾ وأما تعيين الفاتحة فهو واجب وليس بفرض لثبوته بخبر الأحاد كحديث «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ولئلا يلزم من إثبات فرضيتها بهذا الخبر ونحوه نسخ عموم الكتاب به وهو لا يجوز عندهم أيضاً.

هذا تحرير مذهبه ولا يخفى أن تقسيم الحكم بهذا الاعتبار اصطلاح خاص بهم لا يسلم لهم، وأيضاً لا تعارض بين عام وخاص على الصحيح ولا موجب للنسخ هنا فالسنة جاءت مبينة لما تتعين قراءته وكفى بها بياناً والله أعلم.

انظر للحنفية في هذا المبحث: أصول السرخسي (١٣٣ / ١، ٢ / ٧٧، ٨٤) والمبسوط له (١٩ / ١) والهداية وفتح القدير والعناية (٢٩٤ / ١).

تعالى ﴿وقوموا لله قانتين﴾^(١).

والركوع والسجود بقوله ﴿اركعوا واسجدوا﴾^(٢) والوارد ما تيسر سواء كان قليلاً أو كثيراً من القرآن، فالزيادة على ذلك بأخبار الأحاد نسخ فلا يجوز ولهذا قلنا: أن تكبيرة الإحرام ليست من الصلاة وإنما هي شرط^(٣) والتشهد ليس بركن / إنه لم يرد به القرآن، وإنما يثبت بأخبار الأحاد واجب يسقط^(٤) (٢١٤/ب) بالسهو، ونحن نقول الفاتحة واجبة وليست ركناً، وعلى هذا بنا أن صدقة الفطر واجبة وليست بفرض وكذلك السعي في الحج وكذلك الطهارة في الطواف وغير ذلك.

قلنا: قولكم إن الأركان لا تثبت إلا بالقرآن تحكم محض، ولأن تقديرهم بالآية تخصيص أيضاً بغير الكتاب، ولأنهم أوجبوا في الثانية والآية لا تقتضي ذلك، لأنها لا توجب التكرار.

وقولهم: هو نسخ فليس كذلك، لأن النسخ هو الرّفْع وما ارتفع إيجاب القرآن واشتراطه على أن قوله: ﴿ما تيسر من القرآن﴾^(٥) إن دلّ على أنه لا واجب سواء فلا تقولون به وإن لم يدلّ على ذلك فكيف يدلّ على أنه لا ركن إلا ما ورد به الكتاب؟

واحتج: بأن القرآن جنس واحد متساو، ولهذا تحرم قراءته على الجنب والحائض ومسه، وفيه الإعجاز، ويسمّى قرآناً فاستوى في أجزاء الصلاة به. قلنا: هو تعبّد شرعي لا يعترض عليه بالقياس، على أنهم أوجبوها وشرعوا سجود السهو بتركها سهواً وكرهوا تركها عمداً بخلاف بقية القرآن،

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٣٨).

(٢) سورة الحج آية رقم (٧٧).

(٣) انظر بدائع الصنائع (١/ ٣٣٢) والكتاب للقدوري وشرحه للباب للميداني (١/ ٦٥).

(٤) سورة المزمل آية رقم (٢٠).

ولأنه قد ورد فيها من الفضائل ما لم يرد في غيرها قال عليه الصلاة والسلام
 لأبي «هي سورة ما أنزل الله في التوراة والإنجيل والزبور ولا في القرآن مثلها
 وهي السبع المثاني»^(١) وفيها من الثناء والدعاء ما ليس في غيرها.
 وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «أم القرآن عوض عن غيرها
 وليس غيرها عوض عنها»^(٢). رواه الدارقطني بإسناده عن عبادة بن
 الصامت وهذا يدل على ما قلنا.

(١) رواه مالك في الموطأ من طريق أبي سعيد مولى عامر بن كُرَيْز، عن أبي بن كعب رضي الله عنه
 مرفوعاً (٨٣/١).

وفي سماع أبي سعيد هذا من أبي بن كعب خلاف. انظر تفسير ابن كثير (٩/١ - ١٠).
 ورواه الترمذي (١٥٥/٥، ٢٩٧) والنسائي (١٣٩/٢) والدارمي (٣٢٠/٢) وعبد الله بن الإمام
 أحمد في زوائد المسند (١١٤/٥) كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي
 هريرة، عن أبي بن كعب رضي الله عنها مرفوعاً بمثله.
 ورواه البخاري (٣٨١/٨) وأبو داود (٣٣٠/٤) عون المعبود، والترمذي (٢٩٧/٥) والدارمي
 (٣٢١/٢).

كلهم من طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «أم القرآن هي
 السبع المثاني والقرآن العظيم» هذا لفظ البخاري.
 ورواه أيضاً البخاري (١٥٧/٨، ٣٠٨، ٣٨١، ٥٤/٩) وأبو داود (٣٣٠/٤ - ٣٣١) والنسائي
 (١٣٩/٢) وابن ماجه (١٢٤٤/٢) والدارمي (٣٢٠/٢) وأحمد (٢١١/٤).
 كلهم من حديث أبي سعيد بن الملقى رضي الله عنه بمثل حديث أبي بن كعب.
 (٢) رواه الدارقطني (٣٢٢/١) والحاكم (٢٣٨/١) كلاهما من طريق: محمد بن خلاد الاسكندراني
 حدثنا أشهب بن عبد العزيز، حدثني سفيان بن عيينة - عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع،
 عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً.
 وقال الدارقطني: تفرد به محمد بن خلاد، عن أشهب، عن ابن عيينة.
 وقال الحاكم: رواية الحديث أكثرهم أئمة ثقات على شرطها ولم يتعقبه الذهبي.
 لكن أعلل هذا اللفظ بالشذوذ. انظر: إرواء الغليل (١١/٢). وأما المحفوظ من حديث ابن
 عيينة عن الزهري بهذا الإسناد فقد تقدم تخريجه وفيه ما يكفي.

والخبر المشهور «كُلُّ صلاة لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج»^(١) أي ناقصة الذات، يقال خدجت الناقة إذا أتت بولد ناقص الحلقة، وأخذجت إذا أتت به لغير تمام، وإذا نقصت ذات الصلاة لم تصح، لأنها لا تتبعض في الصحة، ثم قد يتساوى الشيئان في أحكام ويتعين أحدهما دون الآخر/ (١/٢١٥) كسجود التلاوة مع سجود الصلاة يتساويان في اشتراط الطهارة والستارة واستقبال القبلة ثم يتعين سجود الصلاة ولا يتعين سجود التلاوة فإنه يقوم مقامه الركوع عندهم^(٢).

واحتج: بأنها قراءة فلم تتعين قراءة الخطبة .
قلنا: لم المطالبة؟ على أن الخطبة لم تتعين فكذا قراءتها، والصلاة تتعين فكذا قراءتها، ولأنه لو كان كقراءة الخطبة لما كره تركها ووجب سجود السهو^(٣).

واحتج: بأن من لا يحسن لا يتعين عليه ما يقرأ فكذلك من يحسن .
قلنا: لم تعتبر حالة العجز عن الشيء بحالة القدرة عليه؟ ثم يلزم عليه من يجد الماء يتعين عليه الوضوء، ومن لا يجد لا يتعين عليه طلب ماء يتطهر به عندهم، وكذلك من يجد الرقبة تتعين عليه ومن لا يجدها ينتقل إلى

(١) رواه مسلم (١/٢٩٦ - ٢٩٧) والبخاري في جزء القراءة (ص ١٨ - ٢١) وأبو داود (٣/٣٨ - ٤١) عون المعبود) والترمذي (٥/٢٠١ - ٢٠٢) والنسائي (٢/١٣٥ - ١٣٦) وابن ماجه (٢/١٧٣)، ومالك (١/٨٤) وأحمد (٢/٢٤١، ٢٥٠، ٢٨٥، ٤٦٠، ٤٨٧).
كلهم من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج - ثلاثاً - غير تمام . . .»

وفي لفظ لأحمد كما ذكره المصنف «كل صلاة . . .» (٢/٢٩٠، ٤٥٧، ٤٧٨)

(٢) انظر الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/١١١) وفتح القدير (٢/١٨).

(٣) أي عندكم . وتقدم تقرير وجوب الفاتحة عندهم دون فرضيتها في رأس المسألة.

غيرها ، وكذلك الحيض مع الشهور وغير ذلك .

واحتج : بأن القرآن لا يحفظ إلا بالقراءة وحفظه واجب ، وأن لا يهجر منه شيئاً^(١) واجب ، ولا تجب القراءة إلا في الصلاة ، فلو عيّن الفاتحة للركن لصار الباقي مهجوراً فوجب أن يجعل ركن القراءة غير متعين لنأتي على جميع القرآن .

قلنا : لو صح هذا لوجب أن نقرأ في كل صلاة غير ما نقرأ في الأخرى ليقع الحفظ بمراعاة الجميع وقد ثبت أنه لو اقتصر على آية يكررها في كل صلاة صح ، ولأنّ البداية بالفاتحة مجمع عليها فهي قائمة في الركنية فمن ادّعى إيجاب ما زاد عليها فعليه الدليل ، على أن الحفظ يحصل بما يقرأ من المسنون بعد الفاتحة ، وتتعين الفاتحة للركنية لأنّ الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه لم يعدلوا عنها فدلّ على أنّ غيرها لا يقو مقامها ، وقد قال عليه الصلاة والسلام «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢) . أي علمتموني .

واحتج : بأن جواز قراءة غير الفاتحة كان جائزاً بالإجماع قبل نزول الفاتحة فلا يرفع ذلك إلا بدليل مجمع عليه .

قلنا : الدليل الثابت بالإجماع قبل الفاتحة هو الدليل للجواز بغير الفاتحة ، والإجماع لم يبق بعد نزول الفاتحة لما ثبت الاختلاف ، ولا نحتاج إلى دليل يرفع الإجماع / .

ب (٢١٥)

ولأنّ الخلاف^(٣) في هذا الحكم ثابت في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، والثابت باليقين كان يحتمل الرفع بخبر الواحد في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأنّ الموجب للحكم لا يوجب البقاء وإنما البقاء بعدم

(١) كذا بالنصب والظاهر رفعها نائب فاعل ليهجر .

(٢) تقدم تخريجه (١/ ١٨٢) .

(٣) أي خلاف يثبت في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ؟ فلعلّ في العبارة نقصاً أخلّ بالمراد .

دلّاه الرفع ، والثابت بعدم الأدلة يرتفع بأدنى دليل يكون ، ألا ترى أن القبلة كانت ثابتة إلى بيت المقدس ثم إنَّ واحدًا أخبر أهل قباء بالنقل إلى الكعبة فاستداروا وصوبهم النبي عليه الصلاة والسلام^(١) (*) والله أعلم بالصواب .

١٠ - مسألة : تجب القراءة في كلّ ركعة^(٢) . نصّ عليه في رواية حنبل واسماعيل بن سعيد وابن القاسم وبه قال مالك^(٣) والشافعي^(٤) .

وقال أبو حنيفة^(٥) : تجب في ركعتين من الصلاة (لا بعينها) (***) ونقله

(١) متفق عليه من حديثي عبد الله بن عمر والبراء بن عازب ورواه مسلم من حديث أنس أيضًا . كما تقدم تخرجه .

(*) الحقُّ في هذه المسألة ما انتصر له المصنف رحمه الله من أنه «لا تجزئ الصلاة بغير الفاتحة» ودليلها من السنة واضح مشهور كما ذكره المصنف ، ولا معارضة بينها وبين عموم قوله تعالى «فأقرءوا ما تيسر من القرآن» إذ الآية عامة وتلك الأحاديث خاصة والخاص مقدّم على العام على الصحيح في علم الأصول فلا تلزم دعوى المعارضة ولا نسخ عموم الكتاب بالسنة على فرض عدم جوازه . والله أعلم .

(٢) انظر للحنبالية : المغني مع الشرح الكبير (٥٢٨/١) والمبدع (٤٣٦/١) والفروع (٤١٤/١) والإنصاف (١١٢/٢) .

(٣) هذا هو المشهور المعتمد عن الإمام مالك رحمه الله وعنه روايات أخر . انظر : بداية المجتهد (٩١/١) والكافي لابن عبد البر (١٧٠/١) ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل (٤٨/١) .

(٤) انظر : المهذب والمجموع (٣/٣٦٠ — ٣٦١) والمنهاج ومغني المحتاج (١٥٦/١) والوجيز (٤٢/١) .

(٥) انظر لهم : بدائع الصنائع (٤٣٣/١) والبحر الرائق (٣١٢/١ — ٣١٣) وتبيين الحقائق (١٠٥/١) .

(**) ما بين القوسين استدراك في الحاشية لم يوضح موضعه ، وهذا هو موضعه المناسب وفي عدم تعيين القراءة في الركعتين الأوليين خلاف عند الحنفية سيأتي .

عبد الله بن أحمد^(١) إلا أن الخلال^(٢) زعم أنه رجع عنه .
وحكى أبو زيد: ^(٣) أن من الناس ^(*) من قال لا تجب القراءة إلا في ركعة
من الصلاة^(٤) .
وجه الأول:

قوله تعالى ﴿فأقروا ما تيسر من القرآن﴾^(٥) فأمرنا بالقراءة في الصلاة،
والأمر إمّا أن يتناول أدنى ما ينطلق عليه الاسم أو كلّ ذلك، والأدنى غير

(١) انظر في أصل الرواية: المبدع (٤٣٦/١) والإنصاف (١١٢/٢) وأمّا الذي في مسائل عبد الله فهو
خلاف ما حكاه عنه المصنّف هنا، فقد أجاب الإمام أحمد بالإعادة سواء ترك القراءة في ركعة أو
ركعتين من الظهر وقال «لا يجرئه حتى يقرأ في كل ركعة» (ص ٧٨ بتحقيق زهير الشاويش)
و(٢٥٣/١) بتحقيق المهنّا).

(٢) هو أحمد بن محمد بن هارون، إمام حافظ فقيه، أول ما تتبع مسائل الإمام أحمد وجمعها في كتابه
«الجامع» في عشرين مجلداً، حتى قيل إنّه لم يصنف في المذهب مثله وقد توفي سنة ٣١١ هـ رحمه
الله.

انظر: ترجمته في: طبقات الخنابلة (١٢/٢ - ١٥) والمنهج الأحمد (٨/٢ - ١٠) وسير أعلام النبلاء
للذهبي (٢٩٧/١٤ - ٢٩٨).

(٣) لم يتبيّن لي مراده به .
لكن يغلب على ظنيّ أنه يقصد به أبا زيد الدّبّوسي الحنفي القاضي من كبار فقهاء الحنفية
ومصنفها ويقال إنّه أول من وضع علم الخلاف، واسمه عبيد الله بن عمر بن عيسى توفي سنة
٤٣٠ هـ.

وفي بعض المصادر (عبد الله) مكبراً، والأول هو الذي اقتصر عليه القرشي في الجواهر المضية في
تراجم الحنفية (٤٩٩/٢، ٤٧/٤)
وانظر: الأعلام (٢٤٨/٤) ومعجم المؤلفين (٩٦/٦).

(*) يروى عن الحسن البصري وبعض الفقهاء .
انظر: بداية المجتهد (٩١/١) والمغني (٥٢٩/١) والمجموع (٣٦١/٣).

(٤) في المخطوطة «من القراءة» وهو سبق قلم .

(٥) سورة المزمل آية رقم (٢٠) .

مراد باتفاقنا فثبت أن المراد به الكل ، ألا ترى أن من قال لامرأته طلقي نفسك انصرف إلى الأقل فإن لم يرد الأقل انصرف إلى الكل .

ولأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الأربع بدليل :
ما روى أبو داود بإسناده عن أبي قتادة قال : « كان رسول الله يصلي بنا فيقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب »^(١) ورواه البخاري ، وكان فعله بياناً لمجمل الآية .

وقال : « صلُّوا كما رأيتموني أصلي »^(٢) وهو يشمل القول والفعل ، تقول : رأيت فلاناً يقرأ كما تقول : رأيته قائماً أو قاعداً .

وروى أبو سعيد وعبداد قالوا : « أمرنا رسول الله أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة » . وفي لفظ « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة »^(٣) .

وروى أبو داود بإسناده أن النبي عليه الصلاة والسلام لما علّم الأعرابي الصلاة قال : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ، ثم افعَل / ذلك في (١/٢١٦)

(١) أبو داود (٣/ ١٥ — عون المعبود) والبخاري (٢/ ٢٦٠ مع الفتح) ومسلم (١/ ٣٣٣) والنسائي (٢/ ١٦٥) .

(٢) رواه البخاري وغيره وتقدم (١/ ١٨٢) .

(٣) ذكر الحافظ في التلخيص الحبير: أن ابن الجوزي قال : روى أصحابنا من حديث عبادة وأبي سعيد - فذكره - وقال : وما عرفت هذا الحديث ثم ذكر الحافظ عن ابن عبد الهادي في التنقيح أنه عزاه لإسماعيل بن سعيد الشالنجي من أصحاب الإمام أحمد - من حديثهما بهذا اللفظ راجع التلخيص (١/ ٢٤٧) .

وقد تقدم تخريج طرق حديث أبي سعيد وأقربها لهذا الحديث رواية ابن ماجه بلفظ « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة من فريضة أو غيرها » لكن إسناده ضعيف . والله أعلم .

صلاتك كلها^(١).

ورواه أحمد عن رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ أمره بذلك ثم قال «وافعل ذلك في كل ركعة»^(٢).

ولأنَّ الثالثة ركعة وجب فيها قيام القراءة فوجب فيها القراءة مع القدرة كالأولة وهذا صحيح ، فإنَّه لا خلاف أنَّ القراءة تجب في ركعة ركنًا كما يجب القيام والركوع والسجود ثم الركعة تتكرَّر فيجب تكرار ذلك بتكرارها ، ألا ترى أن الله تعالى لما أمر أتى بالصلاة لوقت تكررت بتكرار الوقت ، والأمر إنما ورد غير متكرر وإنَّها قال : ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾^(٣) وهذا لأنَّ الصلاة لا تتم إلا بتكرار الركعة الأولى فيجب أن تتكرَّر كما شرعت ابتداء ، وإنَّما تمَّت بعد الشروع بقيام وقراءة وركوع وسجود ، ولا تتم إذا تكرَّرت إلا كذلك كما لو كانت الصلاة ركعتين .

فإن قيل ^(*) : أركان الصلاة هي الصلاة فلا تثبت إلا بدليل يوجب العلم كأصل الصلاة ولم يوجد ذلك في كل ركعة .

قلنا : الأركان والقراءة ثابتة في الركعة الأولى بالإجماع وتكرار الركعة ثابت بالإجماع فمن أراد إسقاط الأركان في التكرار فهو المفتقر إلى دليل نطقي^(٤) كما لو أراد الإسقاط من الركعة الأولى .

(١) رواه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٣/ ٩٣ - ٩٩ عون المعبود) ورواه أيضا : البخاري (٢/ ٢٣٧) ومسلم (١/ ٢٩٨) والترمذي (٢/ ١٠٣ - ١٠٤) والنسائي (٢/ ١٢٤ - ١٢٥) وابن ماجه (١/ ٣٣٦) وأحمد (٢/ ٤٣٧) .

(٢) حديث رفاعه هذا تقدم تخريجه عن أصحاب السنن الأربعة وغيرهم لكن هذا اللفظ لأحمد (٤/ ٣٤٠) وابن حبان (ص ١٣١ موارد) .

(٣) سورة الإسراء آية رقم (٧٨) .

(*) حكاه ابن العربي في أحكام القرآن عن أبي زيد الدبوسي الحنفي (٤/ ١٨٨٤) .

(٤) كذا - أي منطوق . ويحتمل «قطعي» .

احتج الخصم: بما روي أَنَّ الأشعرين قالوا لأبي مالك الأشعري: صلِّ بنا صلاة النبي ﷺ فقرأ في الأولين ولم يقرأ في الآخرين بشيء»^(١).
قلنا: يرويه شهر بن حوشب وهو ضعيف^(٢)، قيل فيه:
لقد باع شهر دينه بخريطة * فمن يأمن القراء بعدك يا شهر^(٣)
ثم المراد به لم يقرأ شيئاً بعد الفاتحة بدليل أَنَّ الذين نقلوا صلاة رسول الله

(١) رواه الإمام أحمد مختصراً ومطولاً من طرق عدة عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه (٥/ ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤).
وليس في شيء من طرقه أنه لم يقرأ في الآخرين، وغاية ما فيه الاختصار على ذكر القراءة في الركعة الأولى أو الركعتين الأولين لكن ورد صريحاً ذكر القراءة في جميع الركعات في بعض طرقه ومن ذلك طريق داود بن أبي هند عن شهر به بلفظ . . . «فصفوا خلفه فكبر ثم قرأ ثم كبر ثم ركع ثم رفع رأسه فكبر ففعل ذلك في صلاته كلها» (٥/ ٣٤٤).
وأصرح منه طريق أبي معاوية - شيان - وليث، عن شهر عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه كان يسوي بين الأربع الركعات في القراءة والقيام ويجعل الركعة الأولى أطول من لكي يثوب الناس . . . (٥/ ٣٤٤).
وفي رواية لابن أبي شيبه من طريق ليث عن شهر عن أبي مالك أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر في كلهن (١/ ٣٧١).
وقال الميمني: وعن أبي مالك أن النبي ﷺ «كان يقرأ في كلهن يعني الأربع من الظهر والعصر» رواه الطبراني في الكبير وفيه شهر بن حوشب وفيه كلام وقد وثقه جماعة (٢/ ١١٦ - ١١٧ مجمع الزوائد) ثم ذكر في موضع آخر بعضاً من ألفاظ رواية الإمام أحمد ثم قال: رواها كلها أحمد وروى الطبراني بعضها في الكبير وفي طرقها كلها شهر بن حوشب وفيه كلام وهو ثقة إن شاء الله . اهـ (٢/ ١٣٠ مجمع الزوائد).

(٢) قال الحافظ في التقریب: صدوق كثير الإرسال والأوهام (١/ ٣٥٥)
وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦٩ - ٣٧٢) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٣ - ٢٨٥).
(٣) انظر البيت مع سببه في ترجمة شهر بن حوشب في الميزان وتهذيب التهذيب.

كسعد^(١) ورفاعة^(٢) وأبي حميد^(٣) وغيرهم^(٤) حكوا قراءة الفاتحة في الأربع وإنما كان يسقط السورة في الآخرين .

واحتمج : بأنه روي عن علي رضي الله عنه «أنه قرأ في الأولين وسبَّح في الآخرين»^(٥).

(١) روى البخاري ومسلم من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قصة سعد بن أبي وقاص حين شكاه أهل الكوفة إلى عمر رضي الله عنه حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي فأرسل إليه عمر رضي الله عنه فقال : يا أبا اسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي ؟ فقال أبو اسحاق (أي سعد بن أبي وقاص) أما أنا والله فأني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ما أُخْرِمُ عنها، أصلي صلاة العشاء فأركد في الأولين وأُخِفُّ في الآخرين قال (أي عمر رضي الله عنه) : ذاك الظن بك يا أبا اسحاق .

انظر : البخاري مع الفتح (٢/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥١) ومسلم (١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥).

(٢) حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه تقدم تخريجه .
وفيه الأمر بقراءة ما تيسر من القرآن وفي لفظ «الفاتحة وما تيسر من القرآن» ويتجه الاستدلال به هنا لقوله ﷺ «وافعل ذلك في صلاتك كلها» وفي لفظ «في كل ركعة» .

(٣) حديث أبي حميد في صفة صلاة النبي ﷺ أخرجه البخاري والأربعة وغيرهم وليس فيه بيان للقراءة في جميع الركعات بل لم يزد على ذكره القراءة بعد تكبيرة الإحرام في رواية لأبي داود وابن ماجه وابن الجارود والبيهقي دون غيرهم عن وقتت على رواياتهم .

انظر : البخاري مع الفتح (٢/ ٣٠٥) وأبا داود (٢/ ٤١٦ - ٤٣٠ ، ٣/ ٢٤٢ - ٢٤٨ عون المعبود) والترمذي (٢/ ٤٦ ، ١٠٥ - ١٠٧) والنسائي (٢/ ١٨٧ ، ٣/ ٣٤) وابن ماجه (١/ ٢٨٠ ، ٣٣٧) والدارمي (١/ ٢٤٢) وأحمد (٥/ ٤٢٤) وابن الجارود (ص ٧٤)، وابن حبان (ص ١٣٣ موارد) والبيهقي (٢/ ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٤ ومواضع أخر فيه) ونصب الراية (١/ ٣٠٩) وإرواء الغليل (١٣/ ٢) .

(٤) كحديث أبي قتادة المتقدم .

وحديث حَبَّاب رضي الله عنه (٢/ ٢٤٤ البخاري مع الفتح) وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (١/ ٣٣٤ مسلم) .

(٥) رواه ابن أبي شيبة من طريق الحارث عن علي رضي الله عنه (١/ ٣٧٢) والحارث هو الأعور وهو ضعيف بل كذَّبه الشعبي كما قاله المصنف .

لكن رواه عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن أبي رافع قال : كان - يعني - علياً

قلنا: قال ابن المنذر رواه الحارث الأعور، وكان الشعبي يكذبه ويقول: حدثني الحارث الأعور / وكان كذاباً^(١) ثم هو قول واحد من الصحابة، وقد (٢١٦/ب) خالفه غيره، فروى عن جابر أنه قال «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء إمام»^(٢).

يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورة ولا يقرأ في الآخرين» (١٠٠٠/٢). وصحح إسناده ابن الترمذي في الجوهر النقي (٢/٦٣ مع البيهقي) لكن رواه ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد الأعلى، عن معمر به «أن علياً كان يقول: اقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في كل ركعة بأم الكتاب وسورة» (١/٣٧٣).

ورواه البخاري في أول جزء القراءة من طريق الزهري بلفظ «إذا لم يجهر الإمام في الصلوات فاقرا بأم الكتاب وسورة أخرى في الأولين من الظهر والعصر وبفاتحة الكتاب في الآخرين من الظهر والعصر وفي الآخرة من المغرب وفي الآخرين من العشاء» (ص ٣) وأشار إلى صحته (ص ١١) بعد رده ما روى عن علي بلفظ «من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة» حيث قال: وحديث الزهري عن عبد الله (كذا مكثراً في الموضعين عند البخاري وصوابه عبيد الله بالتصغير)، بن أبي رافع، عن أبيه أدل وأصح» (ص ١١).

ورواه الدارقطني وصحح إسناده (١/٣٢٢) وكذلك البيهقي (٢/١٦٨) وانظر أيضاً إرواء الغليل (٢/٢٨٣) وبهذا يتبين أمران:

أولهما: بيان صحة ما روي عن علي رضي الله عنه وهو أمره للمأموم بالقراءة فيما لا يجهر فيه الإمام. ثانيهما: إذا كان هذا قول علي للمأموم فهل يمكن أن يختار غير القراءة للإمام والمنفرد في أي ركعة من الركعات؟ وهذا بعيد جداً. والله الموفق.

(١) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي، قال الحافظ «كذب الشعبي في رأيه» ورمي بالفرض، وفي حديثه ضعف. التقريب (١/١٤١)

وانظر ترجمته في ميزان الاعتدال (١/٤٣٥ - ٤٣٧) وتهذيب التهذيب (٢/١٤٥ - ١٤٧).

(٢) رواه مالك في الموطأ عن وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: فذكره موقوفاً عليه (١/٨٤).

ومن طريقه كل من: الترمذي (٢/١٢٤) وقال هذا حديث حسن صحيح وعبد الرزاق (٢/٢٢) والبيهقي (٢/١٦٠) والدارقطني (١/٣٢٧) لكنه رواه مرفوعاً وضعفه وصوّب وقفه. وانظر: إرواء الغليل (٢/٢٧٣).

واحتج : بأنه ذكر يسن فيه الإخفات في كل صلاة فلم يجب كالسبيح والاستفتاح والاستعاذة وعكسه القراءة في الأوليين ، وهذا لأن سبيل المسنونات المخافتة بها بخلاف الفرائض فإن فرضها الإظهار .

قلنا : عندكم^(١) لا تتعين القراءة بالأولين ، بل تجب في ركعتين من الصلاة لا بعينها ، فلا يصح هذا التعليل ، ثم لا تأثير له ، فإن الثالثة من الوتر لا يسن إخفاته فيها وليس بواجب ، وإذا سقط هذا انتقض القياس بالظهر والعصر .

والمعنى في الأصل^(٢) : أنه واجب عندنا فهو غير مسلم ، ثم الاستفتاح لا مدخل له في الوجوب وللقراءة مدخل في الوجوب في ركعتين فكذلك في بقية الصلاة كالركوع والسجود والقيام .

واحتج : بأنه أحد قسمي القراءة فلم يعد في الآخرين كالسورة .
قلنا : هذا تعين للقراءة في الأوليين ، وعندهم لا تتعين^(٣) ثم السورة لا تجب بحال بخلاف الفاتحة ، ثم لا يمتنع أن لا تعود السنة ويعود الفرض كالقراءة في الصبح لا يعود التطويل في الثانية ويعود فرض القراءة وكذا سنة الصلاة لا تقضي بعد خروج الوقت بانفرادها ويقضي الفرض وكذا الاستفتاح إذا ترك في أول الصلاة لم يقض والقراءة إذا تركت في الأولية فعلت في غيرها^(٤)

(١ ، ٣) في تعيين فرض القراءة عند الحنفية في الأوليين خلاف : أهو فرض أن واجب أم سنة؟ والأول هو الصحيح عندهم ، والثاني هو المشهور والثالث ضعيف .

انظر : بدائع الصنائع (١/٣٢٦) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٥٩ - ٤٦٠) .

(٢) أي ما تقدم من : التسبيح والاستفتاح والاستعاذة في قوله « واحتج بأنه ذكر يسن فيه الإخفات . . . » لكن المذهب - عند الحنابلة - أن الاستفتاح والاستعاذة من السنن وعلى ذلك اقتصر المصنف في الهداية (١/٣٦) وانظر الإنصاف (١/١١٩) .

(٤) أي عندهم .

وكذا الجهر إذا ترك في الأولين لم يعد وإن تركت القراءة أعيدت .

واحتج : بأنه ذكر يجب في الصلاة فلا يجب في كل ركعة كالتكبير .

قلنا : لا نسلم ، فإنه يجب ، فإن أردتم تكبيرة الإحرام فلأن محلها الدخول في الصلاة وذلك لا يتكرر ، والقراءة محلها القيام وهو يتكرر ، ولهذا لا يتكرر فرض التكبير عندهم بحال ويتكرر فرض القراءة في ركعتين^(١) فتكرر في بقية الصلاة كالركوع والسجود .

فإن قيل : إنها لم يسقط الركوع والسجود لأن الأصل في ركنية الصلاة الفعل / دون القول ، ولهذا لا يسقط الفعل بالافتداء وتسقط القراءة (١/٢١٧) بالافتداء .

قلنا : فألا أسقطت الوجوب^(*) من الصلاة كلها؟ فلم أوجبته في ركعتين؟ .

فإن قيل : لأن أصل الصلاة ركعتان ، بدليل قول عائشة رضي الله عنها «فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة الحضر»^(٢) فوجبت القراءة في أصل الصلاة دون الزيادة .

قلنا : لا نسلم هذا ، وفي قول عائشة نظر^(**) أو تأويل لا يرد عليه^(٣) أصل الإجماع في عدد الركعات ، ولهذا ورد القصر بلفظ الرخصة بقوله تعالى ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾^(٤) (١) أي عندهم .

(*) أي وجوب القراءة .

(٢) رواه البخاري (١/٤٦٤ مع الفتح) ومسلم (١/٤٧٨) وأبو داود (٤/٦٣ عون المعبود) والنسائي (١/٢٢٥-٢٢٦) والدارمي (١/٢٩٣) ومالك (١/١٤٦) وأحمد (٦/٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٦٥ ،

٢٧٢) وغيرهم .

(**) بل الظاهر أنه خبر له حكم الرفع .

(٣) كذا - ولم يتضح لي معناه ، ولعل كلمة «عليه» هنا زائدة أو كلمة «لا» في قوله «لا يرد» .

(٤) سورة النساء آية رقم (١٠١) .

فجعل الأصل هو التمام والقصر منها رخصة، ثم هذه الزيادة على أصل الصلاة لمَ فَرَضَتْ فيهما القيام والركوع والسجود؟ ولمَ خَيَّرَتْ في القراءة بينها وبين الأولين؟ وألا عَيَّنَتْ القراءة في الأولين وأسقطت وجوبها من الزيادة عليها فهذا يبطل ما تمسكت به (*) والله أعلم بالصواب .

١١ - مسألة : الاقتداء يسقط فرض القراءة^(١) نصّ عليه في رواية الأثرم، أنه سئل عن رجل ترك القراءة خلف الإمام في ركعة فقال : يجزئه، قلت : له تركها فيما يجهر وفيما لا يجهر خلف الإمام؟ فقال : يجزئه . وهذا نصّ في جواز ترك القراءة، وبه قال أبو حنيفة^(٢) ومالك^(٣).

(*) هذه المسألة فرع التي قبلها، وقد ثبت أنه «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (من حديث عبادة ابن الصامت ص ١٢٩ تعليق ٢) وظاهره العموم في كلّ ركعة . وثبت أيضاً قوله ﷺ للمسيء صلاته ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» (من حديث أبي هريرة ، ومن حديث رفاعه وذلك بعد أن علّمه ﷺ فرائض الصلاة ومنها القراءة وفي بعض طرق حديث رفاعه «وافعل ذلك في كلّ ركعة» .

وقال ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي» من حديث مالك بن الحويرث . ولم يثبت عنه ﷺ أنه صلى ركعة واحدة بدون قراءة، بل كان الصحابة رضوان الله عليهم يستدلون على قراءته في السرية باضطراب لحيته وبما يسمعونهم به من الآيات والصور أحياناً، وقد تقدّم حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنه ﷺ كان يقرأ في الآخرين بالفاتحة ويبعد أن يستبدل ﷺ القراءة فيما يُسرّ فيه بغيرها كالتسبيح ونحوه أو يكتفي فيها بالسكوت ثم لا يخبر بذلك أصحابه رضوان الله عليهم . والله الموفق .

(١) انظر المغني (٦٠٤ / ١) والإنصاف (٢٢٨ / ٢) والفتاوى لابن تيمية (٢٣ / ٢٨٨ - ٢٣٠).

(٢) انظر : الهداية وفتح القدير والعناية (٣٣٨ / ١) والدر المختار وابن عابدين (٥٤٤ / ١) والكنز والبحر الرائق (٣٦٣ / ١).

(٣) انظر : بداية المجتهد (١١٢ / ١) والكافي لابن عبد البر (١٧٠ / ١) والرسالة لابن أبي زيد وشرحها الفواكه الدواني للنفراوي (٢٤٠ / ١).

وقال الشافعي^(١): لا يسقط ذلك مع إصرار الإمام، فإن جهر فعلى قولين^(٢).

لنا: قوله تعالى ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(٣) الآية .
قال أبيّ وأبو هريرة وابن المسيب والحسن والنخعي والزهري وزيد
وأسلم^(٤) ومحمد بن كعب ومجاهد وأبو العالية: كانوا يقرؤون خلف الإمام
فنزل ذلك فتركوا^(٥) والظاهر أنه كان بأمره عليه الصلاة والسلام .
وروى أبو موسى وأبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا كبر
الإمام فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال:
سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد»^(٦).

(١، ٢) والصحيح منهما الوجوب .

انظر: المهذب والمجموع (٣/٣٦٣ - ٣٦٥) وحلية العلماء (٢/٨٨) والروضة (١/٢٤١ - ٢٤٢)
والوجيز (١/٤٢).

(٣) سورة الأعراف آية رقم (٢٠٤).

(٤) كذا وفي القرطبي: زيد بن أسلم (٧/٣٥٣) والظاهر أن هذا هو الصواب . وما هنا سبق قلم .
وفي تفسير الطبري: ابن زيد (٩/١١١) وكذا في تفسير ابن كثير: (عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
٢/٢٨١) ولا مانع أن يكون هذا قولاً للابن وأبيه إذا صحَّ عنهما .

(٥) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (٩/١١٠ - ١١٢) وابن كثير (٢/٢٨٠) والدر المنثور للسيوطي
(٣/٦٣٤) وغيرها في معنى ما ذكره المصنف من إنصات المأموم لقراءة إمامه، وأنهم أيضاً كانوا
يتكلمون ويسلم بعضهم على بعض في الصلاة حتى نزلت هذه الآية .

(٦) أما حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فرواه:

مسلم (١/٣٠٤) وأبو داود (٣/٢٥٩ عون المعبود) وابن ماجه (١/٢٧٦) وأحمد (٤/٤١٥)
والدارقطني (١/٣٣٠) والبيهقي (٢/١٥٥) .

كلهم من طريق قتادة، عن أبي غلاب «يونس بن جبیر» عن حِطَّان بن عبد الله الرقاشي، عن أبي
موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً .

وهذا الحديث رغم إخراج مسلم له في صحيحه فقد أعله أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم
بأن قوله «وإذا قرأ فأنصتوا» غير محفوظة بل هي مخالفة لروايات الثقات عن قتادة وكذلك فعل

في خبر مشهور، فينَّ كَيْفِيَّةَ الائتِمام وما يشاركون فيه الإمام وما ينصتون فهي وما يجاوبونه^(١) فيه فدلَّ على أنَّه لا مشروع إلا ما ذكره، والإنصات ينافي القراءة، لأنَّ القارئ يحتاج إلى إسماع نفسه، وإذا أنصت لم يمكنه ذلك، وإذا قرأ لم يمكنه الإنصات إلى غيره.

وروى أبو بكر عبد العزيز والدارقطني في سننه بإسنادهما عن جابر أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج / إلا وراء (٢١٧/٢) إمام»^(٢).

فإن قيل: فقد رواه^(*) مالك في الموطأ موقوفاً على جابر^(٣).

البخاري في جزء القراءة ص ٥٧) لكن الإمام مسلم رحمه الله أنكر على من تكلم فيه كما في صحيحه راجع مع ما تقدم نصب الراية (١٤/٢ - ١٦).

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فرواه: أبو داود (٣١٤/٢) عون المعبود والنسائي (١٤٢/٢) وابن ماجه (٢٧٦/١)، وأحمد (٤٢٠/٢) والدارقطني (٣٢٧/١) والبيهقي (١٥٦/٢) كلهم من طريق: أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. والحديث أعلاه أبو داود كسابقه بأن لفظ «وإذا قرأ فأنصتوا» غير محفوظ أيضاً، كذلك ضعفه البيهقي والدارقطني والبخاري في جزء القراءة (ص ٥٧).

لكن الحديث صحيحه مسلم في صحيحه وإن لم يخرج فيه (٣٠٤/١) وأيضاً لم يتفرد به أبو خالد الأحمر كما قاله أبو داود رحمه الله بل تابعه غيره على روايته.

انظر: النسائي (١٤٢/٢) وأحمد (٣٧٦/٢) والدارقطني (٣٢٧/١) — (٣٣٠) وإرواء الغليل (١٢١/٢) ونصب الراية (١٦/٢ - ١٧).

(١) جاب: تأتي بمعنى «حاور، وخرق، وقطع» انظر مادة «جوب» في الصحاح (١٠٤/١) واللسان (١/٢٨٤ - ٢٨٥) والمعنى الأول هو الأقرب لما هنا، لكن لعلَّ صواب ما هنا «وما يجيبونه فيه» من الإجابة لأن مراد المصنف «ما يتابعونه فيه» من التكبير والركوع والسجود ونحوه والله أعلم.

(٢) الدارقطني (١/٣٢٧) وضعفه وصوب وقفه وانظر إرواء الغليل (٢/٢٧٩).

(*) في المخطوطة «روى» والمثبت هو المناسب لأن الضمير عائد إلى حديث جابر المتقدم.

(٣) تقدم وقد روى من طرق أخرى لكن الصحيح منها مرسل ولم يصح متصلاً مرفوعاً. وانظر تفصيل ذلك مع شواهد في إرواء الغليل (٢/٢٦٨ - ٢٧٨).

قلنا: قد وصله (*) غيره، ولأنَّ الراوي إذا ثبت عنده الحديث فتارة يسنده وتارة يفتي به .

وروى الخلال في العلل والدارقطني بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال «يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر»^(١).

والخبر المشهور عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ انصرف من صلاة فقال: هل قرأ معي أحد؟ فقال رجل: نعم، فقال: إني أقول مالي أنازع القرآن؟ قال أبو هريرة: فانتهى الناس عن القراءة خلف الإمام»^(٢).

(*) لكن لم يصح وصله كما تقدم في تحريجه .

(١) رواه الدارقطني من طريق أبي موسى الأنصاري، ثنا عاصم بن عبد العزيز، عن أبي سهيل، عن عون، عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: عاصم ليس بالقوي ورفعهم (١/٣٣١) ورواه من طريق آخر عن أبي موسى أيضاً به . وقال: قال أبو موسى قلت لأحمد بن حنبل في حديث ابن عباس هذا في القراءة فقال: هذا منكروا هـ (١/٣٣٣).

(٢) رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب، عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة مرفوعاً (١/٨٦). ومن طريقه: أبو داود (٣/٤٩) عون المعبود) والترمذي (٢/١١٨ - ١١٩) والنسائي (٢/١٤١) وأحمد (٢/٣٠٢) والبخاري في جزء القراءة (ص ٢٤، ٢٤، ٥٦) وابن حبان (ص ١٢٦ موارد الظن) والبيهقي (٢/١٥٨).

وقد رواه من طرق أخرى عن ابن شهاب: أبو داود (٣/٥٤، ٥٥ عون المعبود) وابن ماجه (١/١٧٦ - ١٧٧) وأحمد (٢/٢٤٠، ٢٨٤، ٢٨٥) والبخاري في جزء القراءة (ص ٢٤) والبيهقي (٢/١٥٧ - ١٥٩) وابن حبان (ص ١٢٦ موارد).

وقد أُعِلَّ هذا الحديث بجهالة ابن أكيمة، وبأن قوله «فانتهى الناس...» مدرج من قول الزهري وليس من قول أبي هريرة رضي الله عنه . انظر مع المصادر السابقة، المجموع للنووي (٣/٣٦٣) والتلخيص الحبير (١/٢٤٦).

وفي كلا العلتين نظر. انظر تهذيب السنن لابن القيم (٣/٥٠، ٥١ مع عون المعبود) وحاشية أحمد شاكر على الترمذي (٢/١٢٠).

وعلى التسليم بصحته فقد أجاب عنه الموجبون لقراءة الفاتحة على المؤتمر مطلقاً بأن الحديث فيه منع من جهر المؤتمر بقراءته بحيث يشوش على الإمام وهذا محل إجماع، أما إسرار المؤتمر بقراءة الفاتحة فليس في الحديث ما يمنع من ذلك، أو يراد به قراءة ما زاد على الفاتحة في الجهرية . وانظر البيهقي (٢/١٥٩) ونيل الأوطار (٢/٢٤٣).

وروى الخلال أيضًا بإسناده عن عبد الله بن شدّاد أنّ رجلاً كان يقرأ خلف النبي ﷺ وآخر ينهاه، فلما فرغ النبي ﷺ من صلاته قال له «إذا كان لك إمام فقرأته لك قراءة»^(١).

فإن قيل: يقابل أخباركم ما روى عبادة قال: «صلى بنا النبي عليه الصلاة والسلام الصبح فثقلت عليه القراءة فقال: إني لأراكم تقرؤون وراء إمامكم؟ قلنا: أجل والله، قال: لا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٢) ذكره أبو عيسى الترمذي في صحيحه وما تقدم من الأخبار «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٣).

(١) هذا مرسل صحيح الإسناد وقد روي عن عبد الله بن شدّاد، عن جابر بن عبد الله مرفوعًا، ولا يصح رفعه موصولًا.

وقد رواه الدارقطني (١/٣٢٣-٣٢٥) والبيهقي (٢/١٥٩-١٦٠) وغيرهم.
انظر: إرواء الغليل (٢/٢٧١-٢٧٣).

(٢) رواه أبو داود (٣/٤٤-٤٥ عون المعبود) والترمذي (٢/١١٧) وأحمد (٥/٣١٦، ٣٢٥) وابن خزيمة (٣/٣٦-٣٧) وابن حبان (٣/١٣٧-الإحسان) والحاكم (١/٢٣٨) والدارقطني (١/٣١٨-٣١٩) والبيهقي (٢/١٦٤) والبخاري في جزء القراءة (ص ١٥، ٥٥-٥٦).
كلّهم من حديث ابن إسحاق عن مكحول، عن محمود بن الربيع الأنصاري، عن عبادة بن الصامت مرفوعًا.

وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي وتابعه زيد بن واقد وغيره.

انظر: أبا داود (٣/٤٧ عون المعبود) والنسائي (٢/١٤١) والدارقطني (١/٣١٨-٣٢٠) والبيهقي (٢/١٦٤-١٦٦) والتلخيص الحبير (١/٢٤٦).

وهذا الحديث: قد حسنه الترمذي والدارقطني واحتج به البخاري في جزء القراءة ودافع عن ابن إسحاق وصححه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وابن القيم في تهذيب السنن وقال الخطابي: إسناده جيد لا مطعن فيه.

وهذا الحديث حجة في وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في السريّة والجهريّة وهو الحجّة التي لا مدفع لها على كل من سلم بصحته والله المستعان.

(٣) تقدم من حديث عبادة.

قلنا: أما خبر عبادة فقال الأثرم: ذكر لأحمد رحمه الله فضعه وقال: ليس يرويه غير ابن إسحاق^(١) ورجاء بن حيوة لا يعرفه^(٢)، ثم نحمله على الوقت الذي كانوا يتشاغلون فيه بالقضاء ثم يتبعون الإمام في بقية الصلاة فأمرهم أن يقرأوا بالفاتحة لكونهم منفردين حتى يخففوا فيلحقوه، وقد كان ذلك في صدر الإسلام حين جاء معاذ فاتبع النبي عليه الصلاة والسلام ثم قام فقضى ما مضى فقال عليه الصلاة والسلام: «سن لكم معاذ فكذلك فافعلوا»^(٣) بدليل أخبارنا وهي أولى، لأنها أصح وأكثر رواة واستعملها السلف رضي الله عنهم، فروي عن علي أنه قال: «من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة»^(٤) وعن ابن عمر وابن مسعود وزيد وجابر وابن عباس وابن

(١) تقدم في التخريج أن ابن إسحاق لم يتفرد به .

(٢) لم أفهم مراد المؤلف بهذا، فإن كان يقصد أن رجاء بن حيوة لا يعرف ابن إسحاق فغريب وإن صح عن رجاء فلا يضّر ابن إسحاق. وإن قصد أن رجاء بن حيوة لم يعرف هذا الحديث فقد عرفه غيره وصححه كما تقدم.

(٣) رواه أحمد (٢٤٦/٥) وأبو داود (١٨٦/٢) وعون المعبود مطوّلًا من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه لكنّ ابن أبي ليلى لم يدرك معاذًا فالحديث مرسل إلا أن يكون ابن أبي ليلى قد قصد بقوله في الحديث «حدثنا أصحابنا» أي الصحابة فيكون متصلًا لأنّه أدرك بعضهم. انظر مختصر السنن للمنذري مع المعالم (٢٧٨/١ - ٢٧٩).

(٤) رواه البخاري في جزء القراءة من طريق المختار بن عبد الله بن أبي ليلى، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقال: هذا لا يصح، لأنه لا يعرف المختار ولا يدري أنه سمعه من أبيه ولا أبوه من علي ولا يحتج أهل الحديث بمثله (ص ١١) ورواه من هذا الطريق الدارقطني وقال: لا يصح إسناده (٣٣١/١ - ٣٣٢).

وقال البيهقي - فيما يروى عن علي من منع القراءة خلف الإمام -: إنّها لا تساوي ذكرها لضعف أسانيدھا (١٦٨/٢).

وقد روى هذا الأثر من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه الدارقطني (٣٣٢/١) وابن أبي شيبه (٣٧٦/١) وعلى هذا اعتمد ابن التركياني في تعقيبه على البيهقي (١٦٨/٢) وقال

الزبير أنهم قالوا: لا يقرأ في شيء من الصلاة خلف الإمام. ^(١) وفي لفظ لبعضهم: يكفيك قراءة الإمام ^(٢).

وبقية الأخبار محمولة على المنفردين والإمام، ولأننا نقول: لا صلاة إلا بالفاتحة وإذا قرأ الإمام فقد صلوا بالفاتحة.

طريقة أخرى: اتفقنا أنه / لا يجوز اقتداء القارئ بالأمي ^(٣) ولا يخلو ذلك (٢١٧/١ مكر) إما أن يكون لعجزه عن ركن أو لنقصان حاله، أو لأن الإمام يتحمل القراءة فإذا لم يحسن القراءة لم يصح تحمله فلم تصح إمامته، ولا جائز أن يكون لعجزه عن ركن لأنه يصح الاقتداء بالمريض الجالس ^(٤) ولا فرق بين العجز

الألباني: إنَّ سندها جيد (٢/ ٢٨٢ - الإرواء) كذا قال وقد جزم الدارقطني بأن إسناده لا يصح، والأثر مشهور من رواية عبد الله بن أبي ليل - كما تقدّم - وهو مجهول. وقال العُقيلي: إنه لا يتابع عليه. انظر ترجمته في لسان الميزان (٣/ ٣٣٠). ولو صحَّ شيء من هذا عن علي رضي الله عنه لكان محمولاً على عدم قراءة المأموم فيما يجهر فيه إمامه كما يفهم ذلك من قوله المتقدم (١/ ٢١٦) حيث أمر المأموم بالقراءة فيما لا يجهر فيه إمامه. (١) أمّا ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت فقد عدَّهم البخاري من القائلين بعدم القراءة خلف الإمام وظاهر صنيعة ثبوته عنهم (ص ٣٠ جزء القراءة). وأمّا جابر وابن عباس فقد تقدّم معنى هذا عنهما مرفوعاً والصحيح وقفه عليهما (ص ١٥٣ ت ٢، ١٥٤ ت ١، ٢)

وأما ما يروى عن ابن الزبير فلم أجده.

(٢) تقدم عن ابن عباس.

(٣) وهو مذهب الحنابلة والمالكية والحنفية وأصح القولين للشافعية وهو الجديد للشافعي.

انظر للحنابلة: المغني (٢/ ٣١) والإنصاف (٢/ ٢٦٨).

وللمالكية: الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٨) ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل (١/ ٧٨).

وللحنفية: الهداية وفتح القدير (١/ ٣٦٦ - ٣٦٧) والبحر الرائق (١/ ٣٨٢).

وللشافعية: المهذب والمجموع (٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧) والمنهاج ومغني المحتاج (١/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

(٤) هذا هو مذهب الجمهور خلافاً لمالك ومحمد بن الحسن حيث قالوا:

عن القيام والعجز عن القراءة، ولا يجوز أن يكون لنقصانه لأنه يجوز اقتداء العالم الفاضل بالجاهل^(١) والحر بالعبد^(٢) والبالغ بالصبي^(٣) والورع بالفاسق

لا تصح خلف عاجز جالس مطلقاً، والخلاف بين الجمهور هل يصلي القادر على القيام خلف إمامه العاجز عنه قاعداً مثله كما يقوله أحمد أم قائماً يقوله أبو حنيفة والشافعي رحمهم الله .

انظر للحنابلة: المغني (٢/٤٨ - ٤٩) والإنصاف (٢/٢٦١)

وللشافعية: المهذب والمجموع (٤/٢٦٤ - ٢٦٥).

وللمالكية: بداية المجتهد (١/١١٠).

وللحنفية: الهداية وفتح القدير والعناية (١/٣٦٨).

(١) ليس المقصود بالجاهل هنا الأمي وهو من لا يحسن الفاتحة أو يجهل ما تصح به صلاته وإنما المقصود به ضدّ القارئ العالم في الجملة ممن يحسن قراءة الفاتحة ويعرف ما تصح به صلاته لكنه ليس من القراء وحفظه العلم، فتكون إمامته من باب إمامة المفضل والله أعلم .

(٢) وهذا هو المعتمد في المذاهب الأربعة لكن يكره تقديمه عند الحنفية ويكره كونه إماماً راتباً عند المالكية .

انظر للحنابلة: المغني (١/٢٩) والمبدع (٢/٦٣).

وللشافعية: المهذب والمجموع (٤/٢٨٦).

وللمالكية: قوانين الأحكام لابن جزى (ص ٨٣) والمختصر وشرحه جواهر الإكليل (١/٧٩).

وللحنفية: الهداية وفتح القدير والعناية (١/٣٥٠).

(٣) هذا عند الشافعية إلا أن لهم في الجمعة قولين لكنّ أصحابهما صحة إمامته فيها أيضاً .

أما في المذاهب الثلاثة فلا يؤم الصبي بالغاً في فرض وفي النفل خلاف لكن أكثرهم على جواز إمامته فيه .

انظر للشافعية: المهذب والمجموع (٤/٢٤٨ - ٢٥٤).

وللحنابلة: المغني (٢/٥٤ - ٥٥) والإنصاف (٢/٢٦٦).

وللمالكية: بداية المجتهد (١/١٠٤) والمختصر وشرحه جواهر الإكليل (١/٧٨).

عندهم^(١) وعلى رواية لنا^(٢) فلم يبق إلا عجزه عن تحمل القراءة .
 فإن قيل : لا نسلم أن اقتداء القارئ بالأمي لا يصح على قول^(٣) .
 قلنا : ندل بقول الرسول ﷺ «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^(٤) .
 ويقول الزهري : «مضت السنة أن لا يؤم من لا يحسن القرآن من
 يحسنه»^(٥) .

والتابعي إذا قال ذلك فإنما يريد سنة الرسول عليه الصلاة والسلام أو
 إجماع الصحابة رضي الله عنهم ذكر ذلك ابن حامد^(٦) في شرح الخرقى ، ولأنه

(١) أي عند الشافعية . انظر : المهذب والمجموع (٢٥٣/٣) .
 وكذلك مذهب الحنفية . انظر : البداية وفتح القدير والعناية (٣٥٠/١) والبحر الرائق
 (٣٦٩/١) .

وكذلك المالكية إن لم يكن فسقه يتعلق بالصلاة في المعتمد عندهم .
 انظر : المختصر وجواهر الإكليل (٧٨/١) والشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٣٢٦-٣٢٧) .
 وكذلك إحدى الروايتين للحنابلة لكن بعضهم قيدها بما إذا لم يكن معلناً أو داعياً لبذعته وإلا
 فلا تصح قولاً واحداً . وكل هذا عند الحنابلة في غير الجمعة والأعياد فإنها تصح إمامته فيها على
 الصحيح من المذهب . وكل من أجاز إمامته فمع الكراهة فليعلم .
 وانظر للحنابلة : الإنصاف (٢٥٢-٢٥٥) والمغني والشرح الكبير (٢١-٢٦) .

(٢) أي في إمامة الفاسق . وانظر مصادر الحنابلة في التعليق الذي قبله .
 (٣) أي للشافعية وهو القديم من مذهب الشافعي أنه يصح في السرية دون الجهرية . انظر المهذب
 والمجموع (٢٦٦-٢٦٧) .

(٤) رواه مسلم (٤٦٥/١) وأبو داود (٢٨٩/٢) — ٢٩٢ عون المعبود) والترمذي (٤٥٩/١) والنسائي
 (٧٦/٢) وابن ماجه (٣١٤/١) وأحمد (١١٨/٤ ، ١٢١ ، ٢٧٢/٥) وغيرهم من حديث أبي
 مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه . وانظر مزيداً من تحريجه في إرواء الغليل
 (٢٥٧/٢) .

(٥) ينظر (مع أن مراسيل الزهري ضعيفة) .
 (٦) هو : الحسن بن حامد بن علي بن مروان ، أبو عبد الله البغدادي إمام الحنابلة في زمانه وشيخ
 القاضي أبي يعلى شيخ المصنف أبي الخطاب ، وله مصنفات في المذهب كثيرة جليلة ، وقد توفي
 راجعاً من مكة بالقرب منها سنة ٤٠٣ هـ رحمه الله .

يفضي إلى صحة صلاة بغير قراءة أصلاً فإن القارئ إذا أدرك الأمي راعيًا
اتبعه وصحت له الركعة، ولا هو قرأ ولا إمامه وهذا لا يجوز قوله .

فإن قيل : فنسلم ونقول : الإمامة منصب كبير والجهل بالقراءة نقصان
يظهر بالإضافة إلى القارئ فبطل الاقتداء كما نقول في اقتداء الرجل بالمرأة لا
يصح وإن كانت صلاة المرأة صحيحة .

قلنا : فنقصان الرق والصبا والفسق والجهل أكثر بياناً ثم تصح إمامتهم ،
ثم عندهم لو كان الإمام يحسن نصف الفاتحة والمأموم يحسن النصف الآخر لم
يصح أن يقتدي وحالهما سواء كحال الأمي مع الأمي^(١) فبطل أن يكون ذلك
لأجل النقصان فثبت أنه لما ذكرنا^(٢) .

والقياس أنه مقتد بالإمام فلم تلزمه القراءة كالمسبوق ، فإنه إذا أدركه في
الركوع كبر وركع ولم يقرأ وأجزأته الركعة ، فإن ارتكب بعضهم المنع فراراً من
الحجة خالف الإجماع^(٣) المنعقد قبله والنص الوارد في خبر أبي بكرة «أنه دخل
المسجد فوجد القوم ركوعاً فكبر وركع خلف الصف ودب راعياً حتى دخل
في الصف فقال له النبي عليه الصلاة والسلام «زادك الله حرصاً ولا تعد»^(٤)
ولم يأمره بالإعادة .

انظر : طبقات الخطابة (١٧١ / ٢ - ١٧٧) والمنهج الأحمد (٩٨ / ٢ - ١٠١) .

(١) أي أن إمامة الأمي بمثله صحيحة ، وهذا متفق عليه إن لم يجد قارئاً ، وهذا بخلاف إمامة من
يحسن بعض الفاتحة بمن يحسن بعضها الآخر فلا تصح عند الشافعية .

انظر : المجموع (٢٦٧ / ٤) ومغني المحتاج (٢٣٩ / ١) وما تقدم .

(٢) أي تحمل الإمام القراءة عن المأموم .

(٣) في هذا الإجماع نظر ، بل الخلاف موجود عن بعض الصحابة والأئمة المعتد بهم . انظر ذلك : في

جزء القراءة للبخاري (ص ٨) وهو ظاهر ترجمته في صحيحه (٢ / ٢٣٦ مع الفتح) وانظر أيضاً :

فتح الباري (١١٩ / ٢) ونيل الأوطار (٢ / ٢٤٤ - ٢٤٦) .

(٤) رواه البخاري (٢ / ٢٦٧) مع الفتح وأبو داود (٢ / ٣٧٨ - ٣٧٩) عون المعبود والنسائي

(١١٨ / ٢) وأحمد (٥ / ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦) .

فإن قيل : إنما أباح له ذلك رخصة العذر / وهو خوف فوات الركعة . (٢١٧) ب مكرر
قلنا : ليس كذلك وإنما سقط عنه القراءة بالاعتداء ، لا لخوف الفوات ،
فإن خوف فوات الركعة لا يسقط ركن الصلاة كما لا يسقط فرض القيام حتى
لو تركه وكبر رакعاً خوف الفوت لم يجزئه ، ولأن الركعة إن فاتت فاتت إلى
قضاء ، والقراءة لا قضاء لها ، ولأن خوف الركعة (١) فوت فضيلة فلا يترك لها
الركن ، ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : «إذا أتيتم الصلاة فأتوها
وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا» (٢) فأمر
بالثبوت (٣) وإن فاتهم بعض الصلاة والثبت (٤) وترك السعي غير واجب وقد
جوز فيه الفوات فكيف يبيح ترك القراءة وهي ركن للفوات؟ ثبت (٥) أن
القراءة إنما سقطت بالاعتداء لا غير .
فإن قيل : إنما سقطت القراءة عن المسبوق لفوات محلها وهو القيام كما
سقط القيام عنه وهو واجب لفوات محله .

(١) أي خوف فوت الركعة .

(٢) هذا اللفظ الذي أورده المصنف مركب من مجموع معنيي حديث قتادة وأبي هريرة وكلاهما متفق
عليهما .

انظر حديث قتادة في البخاري مع الفتح (١١٦/٢) وفي مسلم (٤٢٢/١) .

وانظر حديث أبي هريرة في البخاري مع الفتح (١١٧/٢) ، ٣٩٠ ، وفي مسلم (٤٢٠/١ - ٤٢١)
ورواه أيضاً أحمد والأربعة وغيرهم انظر تحريج الدارمي (٢٣٦/١) وكلا الحديثين بلفظ «فأتوها»
وفي لفظ لمسلم من حديث أبي هريرة «صل ما أدركت واقض ما سبقك» قال أبو داود : وقال ابن
عينة عن الزهري وحده «فاقضوا» (٢/٢٧٩ مع عون المعبود) .

وقال الحافظ : وحكم عليه مسلم بالوهم في هذه اللفظة . وانظر تمام ذلك مع ما يترتب على
الخلاف بين اللفظين في فتح الباري (١١٨/٢ - ١١٩) .

(٣) كذا في الموضعين ، ولم يظهر لي معناها ويحتمل أن أصلها «التَّزَيُّتُ» أي بدون إسراع خلل
بالسكينة والوقار .

(٥) كذا - والمناسب أن يقال (ثبت . . .) .

قلنا: لو كانت القراءة في حق المأموم ركنًا لما سقطت بفوات محلّها كالركوع والسجود، فأما القيام فلا نسلم أنه يسقط، فإنه لو كبر رакعًا لم يجزئه.

فإن قيل: امتداد القيام واجب ويسقط.

قلنا: الركنية في القيام أدنى ما يقع عليه الاسم وهو بقدر التكبيرة فأما امتداده فليس بركن وإنما تجب القراءة حال الانفراد وحال الإمامة ولهذا لو وقف ساكنًا لم يجز، وحال الائتتام للمتابعة، ولهذا لو صلى أمام الحيّ جالسًا صلوا خلفه جلوسًا - كما ورد الأثر (١) - عندنا (٢) وإذا أدركه رакعًا سقطت القراءة والمتابعة فسقط، ولأنه ذكر لا يجوز للمأموم (٣) الجهر به في الحالة التي يجوز للإمام الجهر به، فلم يكن واجبًا عليه كقراءة السورة بعد الفاتحة والخطبة وفيه احتراز من التكبير والتسبيح والتشهد.

احتج الخصم: بأن القراءة ركن في الصلاة فلا تسقط بالاقتداء كسائر الأركان، ولأنه مصلّ فهو كالإمام والمنفرد، وهذا صحيح، فإن أكثر ما في الاقتداء حيابة الفضيلة وذلك لا يجوز أن يسقط لأجله ركن أصلي كما لا يجوز أن يسقط لأجله سائر أركان الصلاة.

(١) أراد بالأثر هنا حديث «إنما جعل الإمام ليؤتم به... وفيه: وإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون».

وهذا حديث مرفوع متفق عليه من حديث أنس وعائشة وأبي هريرة رضي الله عنهم ورواه مسلم عن جابر أيضًا.

انظر حديث أنس في البخاري مع الفتح (١/٤٧٨، ٢/١٧٣) وفي مواضع أخرى ومسلم (١/٣٠٨).

وحديث عائشة في البخاري مع الفتح (٢/١٧٣) ومسلم (١/٣٠٩) وحديث أبي هريرة في البخاري مع الفتح (٢/٢٠٩) ومسلم (١/٣٠٩ - ٣١٠) وحديث جابر في مسلم (٢/٢٠٩).

(٢) انظر المغني (٢/٤٨ - ٤٩) والإنصاف (٢/٢٦١) وتقدمت مراجع المسألة عند الحنابلة وغيرهم (ص ١٦٠ تعليق ١).

(٣) في المخطوطة: للإمام، وهو سبق قلم واضح.

قلنا: هذا منتقض / بالمسبوق ولا يحصى عنه .

فإن قيل : القياس في المسبوق أن لا تسقط عنه القراءة لكنه ترك لرخصة الشرع في خبر أبي بكرة^(١) .

قلنا : لا نسلم أن القياس وجوب القراءة على المأموم بحال وإنما هذا دعوى على مذهبهم ، والذي يوضح قولنا : أن الإنصات في حق المأموم مفروض بنص الكتاب وهو قوله تعالى ﴿فاسمعوا له وأنصتوا﴾^(٢) والإنصات أولى من التغالب في القراءة ، فإنَّ المقصود من القرآن فهمه لتعظيم الله تعالى والعمل بما أمر ونهى فيه والاتعاظ بمواعظه وذلك إنَّما يحصل بالإنصات إلى قراءة الإمام ، فأما ذكره بلسانه مع سماع قراءة غيره فتخلّ بذلك رأساً فإنه لا يفهم ما يقرأ ولا ما يقرأ إمامه فكان الركن في حق المقتدي هو الإنصات إلى القرآن ، ونقول سقطت القراءة في حق المقتدي إلى بدل وهو الإنصات وفارق الإمام والمنفرد ، فإنه لا إنصات في حقهما ، وفارق سائر الأركان ، فإن مقصودها الخضوع لله وذلك لا يتحملة الإمام ، ولأن سائر الأركان لو سقطت لما سقطت إلى بدل ، ولا يلزم الصلاة السريّة ، فإن الأصل في الصلوات الجهر الساكن على ما قال تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾^(٣) وإنما أمر بالمخافتة في صلاة النهار قطعاً على الكفار والمنافقين محركاتهم قراءة المسلمين في الصلاة فبقي الحكم على الأصل ، وله نظير في الشرع كالرمل في السعي والطواف ، ولهذا المعنى سقط قراءة السور الزوائد عندكم ووجب الإنصات إلى الخطبة ، لأنها للموعظة والتفهم بخلاف بقيّة الأذكار في الصلاة فكذا

(١) تقدم تخرجه (١/٢٢٠) .

(٢) سورة الأعراف آية رقم (٢٠٤) .

(٣) سورة الإسراء آية رقم (١١٠) .

ركن القراءة بخلاف بقية الأركان^(١) والله أعلم بالصواب .

١٢ - مسألة : البسمة ليست بآية من الفاتحة^(٢) على ظاهر كلامه^(٣) في

(١) هذه المسألة مشهور خلافها معلومة حججه عند كلا الفريقين حتى أفردا بعض الأئمة بالتأليف كالبخاري في كتابه « جزء القراءة خلف الإمام » وقد بذلت جهداً في تتبع أدلتها ومذاهب العلماء فيها فلم يظهر لي ما تبرأ به الذمة من حديث عبادة بن الصامت من طريق ابن إسحاق المتقدم فهو نص في وجوب قراءة الفاتحة على المأموم لا يحتمل التأويل ، فالصحابة رضوان الله عليهم قد قرؤوا خلف النبي ﷺ في صلاة جهرية فقال لهم : « لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » وهذا نص في محل النزاع ، والاعتذار عن هذا الحديث بالضعف فيه نظر ، فابن إسحاق قد صرح بالتحديث فانتفتت تهمة تدليسه ، ثم قد تابعه غيره كما تقدم إلا أن يعلل بعننة مكحول رحمه الله لكنه قد تابعه غيره أيضاً .

ثم أين المعارضة بين حديث عبادة هذا وسائر ما يستدل به على منع المأموم من قراءة الفاتحة ؟ فالأمر بالإنصات عام وهذا خاص ولا معارضة بين عام وخاص على الصحيح ، والنهي عن منازعة الإمام القراءة لا يكون إلا مع جهر المأموم بها وهذا متفق على منعه ، ثم هذا الحديث سببه منازعة الإمام القراءة حتى ثقلت عليه القراءة ﷺ فيمن لهم ﷺ ما نُهوا عنه وما أمروا به وكفى بذلك بياناً وأما حديث أبي بكر رضي الله عنه فليس فيه أنه قد اكتفى بإدراك الركوع عن إدراك الركعة ثم إنه يحتمل أنه معذور لجهله وقد نهى عن العود لفعله فلا يترك النص لمثله . وبهذا يتبين أن الاقتداء يسقط عن المأموم قراءة ما زاد على الفاتحة فيما يجهر فيه إمامه ، وعلى المأموم قراءة الفاتحة في سكتات الإمام ما أمكن ، وأما ما لا جهر فيه فلا يسقط الاقتداء شيئاً من القراءة عن المأموم لا الفاتحة ولا غيرها . والله أعلم .

(٢) قال ابن كثير رحمه الله : افتتح بها الصحابة كتاب الله ، واتفق العلماء على أنها بعض آية من سورة النمل ثم اختلفوا : هل هي آية مستقلة في أول كل سورة ؟ أو من كل سورة كتبت في أولها ؟ أو أنها بعض آية من كل سورة ؟ أو أنها كذلك في الفاتحة دون غيرها ؟ أو أنها إنما كتبت للفصل لا أنها آية ؟ على أقوال للعلماء سنفاً وخلقاً وذلك مبسوط في غير هذا الموضع ، انتهى المراد من كلامه رحمه الله (١/١٦ تفسير ابن كثير) .

وفيه خلاصة وافية للأقوال في هذه المسألة . والله أعلم .

(٣) هذا هو المذهب عند جمهور الأصحاب ، وعنه : أنها آية منها واختارها بعضهم .

انظر : المغني والشرح الكبير (١/٥٢٣ ، ٥٢٦) ، والمبسد (١/٤٣٤ — ٤٣٥) والإنصاف (٢/٤٨) .

رواية حنبل وعبد الله^(١) وأبي طالب «إذا سها أن يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) أجزأه» وقد صح من قوله أن الصلاة لا تجزئ بدون الفاتحة^(٢) ونص أنه لا يجهر بها ولو كان^(٣) منها لجهر بها^(٤).
ولا يختلف قول أصحابنا أنها ليست من كل سورة^(٥) وبه قال أبو حنيفة^(٦) ومالك^(٧) وداود^(٨).

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله (ص ٨٥).

(٢) انظر: المسألة المتقدمة.

(٣) كذا - والمناسب «ولو كانت . . .»

(٤) انظر: المسألة الآتية.

(٥) لكنّها عندهم آية مستقلة للفصل بين السور كمذهب الحنفية، وروى عن أحمد أنها ليست قرآناً مطلقاً، وقال ابن رجب؛ إنّ في ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر (١/ ٤٨ - الإنصاف) بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إنه لا يصح عنه (٢٢/ ٤٣٨ - الفتاوى).

(٦) أي أنها آية مستقلة للفصل بين السور.

انظر: المبسوط (١/ ١٥) وأحكام القرآن للجصاص (١/ ٨) والبحر الرائق (١/ ٣٣٠) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/ ٤٩١).

(٧) لكن ظاهر ما نقل عنه وعن أصحابه أنها ليست آية من القرآن مطلقاً:

انظر لهم: التمهيد (٢/ ٢٣٠) والاستذكار (٢/ ١٥٤ - ١٥٧) وأحكام القرآن لابن العربي (١/ ٢) والقرطبي (١/ ٩٣، ٩٦). وجزم بهذا العزو له شيخ الإسلام في فتاواه حيث ذكر ثلاثة أقوال في قرآنيتهما في أوائل السور:

أحدها: أنها ليست من القرآن وإنما كتبت تبرّكاً بها، وهذا مذهب مالك وطائفة من الحنفية ويحكى هذا رواية عن الإمام أحمد ولا يصح عنه وإن كان قولاً في مذهبه. انتهى المراد من كلامه (٢٢/ ٤٣٨).

(٨) أي أنها مستقلة بين السور (المجموع ٣/ ٣٣٤) وتفسير ابن كثير (١/ ١٦).

وأما ابن حزم فمذهبه أن عدّ البسملة من الفاتحة أو عدم عدّها قراءتان صحيحتان، فمن قرأ على رواية من عدّها من الفاتحة وجبت عليه قراءتها ومن قرأ على رواية من لم يعدّها من الفاتحة فهو مخير بين قراءتها وتركها (المحلى ٣/ ٢٥١).

وقال الشافعي: هي آية من السورة^(١) قولاً واحداً^(٢) فأما بقيّة السور فروي عنه أنها آية من كلّ سورة^(٣) / وروى عنه أنّها بعض آية من أول كلّ سورة^(٤). وروى عنه أنّها ليست من كلّ سورة^(٥).

لنا: ما روى أبو داود في سننه بإسناده عن أنس «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله ربّ العالمين»^(٦).

وإسناده عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله ربّ العالمين»^(٧) وهذا نصّ^(٨) في تركها، ولو كانت من الفاتحة ما جاز تركها.

وروى أبو بكر بإسناده عن أبي هريرة^(٩) مثل خبر أنس سواء. فإن قيل: يحتمل قولهم كانوا يفتتحون القراءة بسورة «الحمد» بدليل ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قرأتم «الحمد لله ربّ العالمين»

(١) أي سورة الفاتحة.

(٢) انظر: المذهب والمجموع (٣/ ٣٣٢-٣٣٥) والروضة (١/ ٢٤٢) وحلية العلماء (٢/ ٨٥).

(٣) أي من أول كلّ سورة عدا براءة، وهو الصحيح عندهم (المصادر السابقة).

(٤) انظر: المجموع (٣/ ٣٣٣) والروضة (١/ ٢٤٢).

(٥) أي ليست بقرآن في أوائل السور عدا الفاتحة (المصدرين السابقين) لكن قال ابن كثير في تفسيره -

بعد حكاية هذا والذي قبله عن الشافعي - قال: «وهما غريبان» (١/ ١٦).

(٦) أبو داود (٢/ ٤٨٨) عون المعبود

وانظر تخريجه المتقدم.

(٧) أبو داود (٢/ ٤٩٠-٤٩٢) عون المعبود

وانظر تخريجه المتقدم.

(٨) هذا ليس بنص في ترك قراءة البسملة بل نصّ في عدم سماع قراءتها، وهو دليل على نفي الجهر بها

لا غير. وانظر: فتح الباري وتعليق ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز عليه (٢/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٩) رواه ابن ماجه (١/ ٢٦٧) ونقل محققه تضعيف إسناده عن زوائده للبوصيري، وفي حديث أنس وعائشة ما يغني عنه.

فاقرأوا «بسم الله الرحمن الرحيم» فإنها إحدى آياتها»^(١).
وروت أم سلمة أن النبي ﷺ كان يعد «بسم الله الرحمن الرحيم» من
الفاتحة^(٢).

(١) رواه الدارقطني (٣١٢/١) والبيهقي (٤٥/٢) واختلف في رفعه ووقفه وصَوَّب كثير من الأئمة
رفعَه، وقال الحافظ في التلخيص الحبير إنه في حكم المرفوع، لأنه لا مدخل للاجتهاد في عدَّ آي
القرآن (٢٤٨/١).

كذا قال، وفيما قاله نظر، والوقف أظهر.

وانظر نصب الراية (٣٤٣/١ - ٣٤٤).

(٢) رواه ابن خزيمة (٢٤٨/١) والحاكم (٢٣٢/١) والدارقطني (٣٠٧/١) والبيهقي (٤٤/٢).
كلهم من طريق: عمر بن هارون، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة - عن أم سلمة «أن النبي
ﷺ قرأ في الصلاة «بسم الله الرحمن الرحيم» فعَدَّها آية. والحمد لله رب العالمين» آيتين و«ياك
نستعين» وجمع خمس أصابعه» هذا لفظ ابن خزيمة.
وفي لفظ للدارقطني: «فَقَطَّعَهَا آية آية وعدَّها عد الأعراب وعد «بسم الله الرحمن الرحيم» آية
منها.

وقد أُعْلِلَ هذا الحديث بعمر بن هارون، قال فيه الحافظ في التقریب «متروك وكان حافظاً»
(٦٤/٢).

وانظر ترجمته: في تهذيب التهذيب (٥٠١-٥٠٥)، وميزان الاعتدال (٢٢٨-٢٢٩).
(تنبيه) وقع في صحيح ابن خزيمة «عمر بن هارون» بفتح أوله وزيادة الواو في آخره، وهذا
أحسن حالاً من الذي قبله لكنه خطأ فليس ممن يمكن أن يروي عن ابن جريج كما نبَّه عليه
صاحب النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط (ص ٢٢-٢٣).

واعلم أنَّ هذا الحديث صحيح عن ابن جريج بنحو هذا اللفظ من غير هذا الطريق فقد قال
الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن أم
سلمة: أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت «كان يقطع قراءته آية آية» «بسم الله الرحمن
الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين». (٣٠٢/٦).

ورواه من هذا الطريق أبو داود (٣٥/١١) عون المعبود، والدارقطني (٣١٢/١) وقال:
(إسناده صحيح، وكلهم ثقات) وكذلك الترمذي لكن بدون ذكر البسملة (١٨٥/٥).

وتابعه حفص بن غياث عن ابن جريج به بنحوه عند الطحاوي (١٩٩/١) والحاكم (٢٣٢/١)
وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وتابعه أيضاً همام بن يحيى عن ابن جريج عند البيهقي (٤٤/٢). وصححه الألباني في الإرواء
(٦١-٥٩/٢).

وروى أبي أن النبي ﷺ قال له : «إذا قمت تصلي كيف تقرأ؟ قال : بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين» قال : هي السبع المثاني»^(١) . قلنا : لو أراد السورة لعرفها باسمها الموضوع لها وهي أم القرآن أو الفاتحة . فأما خبر أبي هريرة فراويه أبو بكر الحنفي عن عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال أبو بكر الحنفي فلقيت نوحاً فحدثني عن سعيد عن أبي هريرة فلم يرفعه فدل أنه موقوف عليه وأن عبد الحميد وهم فيه يرفعه^(٢) .

وأما حديث أم سلمة فليس فيه أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : إنها آية منها وإنما قالت : «إنه عدها منها» ظناً منها^(٣) وقد خالف عمر فروى أحمد بإسناده عن الأسود بن يزيد قال : «صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة فكان يكبر ثم يقول : سبحانك اللهم — إلى قوله ولا إله غيرك ، الحمد لله رب العالمين»^(٤) .

وروى مالك في الموطأ عن أنس أنه قال : صليت خلف أبي بكر وعمر

(١) تقدم تخريجه بنحو هذا اللفظ بدون ذكر البسملة .

وأورده الهيثمي عن بريدة بنحو ما هنا وضعفه ، فقال : وعن بريدة قال قال رسول الله ﷺ «لا تخرج من المسجد حتى أعلمك آية من سورة لم تنزل على أحد قبلي غير سليمان بن داود ، فخرج النبي ﷺ حتى بلغ اسكفة الباب قال : بأي شيء تستفتح صلاتك وقراءتك؟ قلت : «بسم الله الرحمن الرحيم» فقال : هي هي ، ثم أخرج رجله الأخرى . رواه الطبراني في الأوسط وفيه : عبد الكريم بن أبي المخارق ، وهو ضعيف لسوء حفظه وفيه من لم أعرفه . اهـ (٢/١٠٩ مجمع الزوائد) وهو في نصب الراية (١/٣٢٥) .

(٢) انظر تخريجه المتقدم (١/٢٢٦) .

(٣) انظر تخريجه المتقدم (١/٢٢٧) .

(٤) رواه ابن أبي شيبة بنحوه (١/٤١١) وأما رواية أحمد فلم أجدها .

وعثمان فلم يقرأوا «بسم الله الرحمن الرحيم»^(١).
وأما خبر أبي فروي عن أبي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: لا أخرج
حتى أخبرك بسورة ثم قال: كيف تقرأ إذا قمت تصلي؟ فقلت: الحمد لله
رب العالمين فقال: هي هي^(٢).

وذكر الخبر مالك في الموطأ بإسناده عن أبي^(٣) ثم هذه آحاد فلا تثبت بها
مواضع الآي كما لا تثبت الآي أنفسها^(٤).

فإن قيل نحن نثبتها عملاً في الصلاة / وذلك يثبت بأخبار الآحاد. (١/٢١٩)
قلنا: إنما نثبتها في الصلاة لكونها من الفاتحة عندك وإلا فما عدا الفاتحة
من الآيات لا يجب. ثم نتأول أخبارهم أنه عدّها آية في الثواب أو آية في
القراءة مع الفاتحة.

خبر آخر: رواه أبو داود في سننه بإسناده عن أبي هريرة قال سمعت رسول
الله ﷺ يقول: قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين
(فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل)^(٥) قال رسول الله ﷺ «اقرأوا
إذا قال العبد: «الحمد لله رب العالمين» يقول الله: حمدي عبدي، يقول
«الرحمن الرحيم» يقول الله: أثني علي عبدي، يقول العبد: «مالك يوم
الدين» يقول الله تعالى: مجدي عبدي، (وهذه الآية بيني وبين عبدي)^(٦)

(١) الموطأ (٨١/١) ورواه أيضاً مسلم وزاد فيه ذكر النبي ﷺ (٢٩٩/١) وتقدم بعض ألفاظه
المرفوعة. (٢، ٣) تقدم تخريجه.

(٤) لكن ثبت كتابتها في المصحف الذي جمع فيه القرآن مجزئاً عما ليس بقرآن وكفى بذلك توازراً.
وانظر مجموع الفتاوى (٢٢/٤٣٢ - ٤٣٣) وسيذكر المصنف ردّه على مثل هذا.

(٥) في المخطوطة (نصف لعبدي ولعبدي ما سأل . . .) وما هنا نص سنن أبي داود.

(٦) هذه الجملة ليست في سنن أبي داود (٣/٤٠ عون المعبود) لكنها في سنن ابن ماجه هكذا يقول:
«مالك يوم الدين» فيقول الله مجدي عبدي فهذا لي، وهذه الآية بيني وبين عبدي نصفين يقول

يقول العبد «إيّاك نعبد وإيّاك نستعين» فهذه بيني وبين عبدي ولعبي ما
سأل ، يقول العبد : اهدنا - إلى آخر السورة يقول الله هؤلاء لعبدي ولعبي ما
سأل»^(١) فمنه أدلة :

أحدها : أنه بدأ بالحمد ولم يبدأ بالبسملة ، فلو كانت منها لبدا بها .
فإن قيل : فقد روى «فيذا قال العبد : «بسم الله الرحمن الرحيم» يقول الله
تعالى : أثني علي عبدي»^(٢) .

قلنا : لم يرو هذا غير عبد الله بن زياد بن سمعان^(٣) عن العلاء بن عبد
الرحمن وهو متروك الحديث عند جميع أصحاب الحديث ، وجميع الثقات روى
عن العلاء بن عبد الرحمن من غير ذكر البسملة .
فإن قيل : إنما لم يذكرها لأنه قد ذكر «الرحمن الرحيم» وأنه ثناء فيكون
تكراراً .

قلنا : لو صح هذا لاختصر بترك الثاني منها وبدأ بالأول وأول السورة ،
ولأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أتم من «الرحمن الرحيم» فكان يذكره في الثناء
أولى .

العبد «إيّاك نعبد وإيّاك نستعين» يعني فهذه بيني وبين عبدي . . . » (١٢٤٣/٢) ونحوها في
مسند أحمد بدون تكرارها مرة ثانية (٢٨٥/٢) وعلى كل حال فالمقصود بقوله «فهذه بيني وبين
عبدي ولعبي ما سأل» هو قوله تعالى ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾ .
(١) أبو داود (٣٨/٣ - ٤١ عون المعبود) ورواه أيضاً مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد كما
تقدم .

(٢) رواه الدارقطني وقال : عبد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث ثم ذكر تفردّه بذكر البسملة
مخالفاً للجماعة من الثقات (٣١٢/١) وانظر نصب الراية (١/٣٤٠) .

(٣) قال الحافظ في التقریب «عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي ، أبو عبد الرحمن
المدني ، قاضيها ، متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره (٤١٦/١) وانظر تهذيب التهذيب
(٢٢١-٢١٩/٥) .

والدليل الثاني : أنه قسمها بينه وبين عبده نصفين نصفها ثناء عليه ونصفها دعاء للعبد ولو كانت البسملة منها كانت آيات الثناء أربعاً ونصفاً وآيات الدعاء آيتين ونصفاً .

فإن قيل : لعله أراد القسمة في الحروف أو في المعنى ، لأن أولها ثناء على الله تعالى وآخرها دعاء وبعضها مشترك .

قلنا : إننا ذكر الآي فقال : فإذا قال العبد/ « الحمد لله رب العالمين » قال : (٢١٩/ب) حمدني عبدي ، وإذا قال : الرحمن الرحيم قال : أثنى علي عبدي ، وإذا قال « مالك يوم الدين » قال : مجّدي عبدي ، ثم قال في الآية الرابعة : هذه بيني وبين عبدي يرجع القسمة إلى ما ذكر دون ما لم يجر له ذكر (وهي) (١) الحروف وعلى أن حروف الدعاء أكثر من حروف الثناء مع البسملة ، لأن الدعاء ينف وسبعون وحروف الثناء ثمانية وستون فسقط التأويل .

فإن قيل : فلا حجة في الخبر ، لأنه قال : قسمت الصلاة وكلامنا في الفاتحة .

قلنا : أراد بالصلاة الفاتحة ولهذا فسرها بها ، وهذا شائع في اللغة ، والشرع يعبر ببعض الشيء عنه تقول : رأيت فلاناً وأنت رأيت وجهه من روزنه (٢) وقال تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ﴾ (٣) أراد القراءة ، وتسمى الركعة الواحدة صلاة ، والسجدة صلاة ، لأنها من أركانها فيعبر بها عنها .

فإن قيل : فلا يصح الاحتجاج من وجه آخر ، وهو أن الفاتحة سبع آيات

(١) زيادة لبيان المراد .

(٢) الرّوزن : بالراء في أوله ثم واو فزاي فنون . الكوة ، وقيدها بعضهم بالكوة النافذة ، وهي المراد هنا ، أي نافذة منزله .

انظر مادة (رزن) في الصحاح (٥/٢١٢٢) ولسان العرب (١٣/١٧٩) .

(٣) سورة الإسراء آية رقم (١١٠) .

فمن لم يعد «بسم الله (الرحمن الرحيم)»^(١) منها جعل الآية السابعة «غير المغضب عليهم ولا الضالين» .

وكل كلمة استثناء لا تكون أول آية .

قلنا : هذا جائز ، قد عدّه أهل المدينة وأهل الشام ومثله في عدة مواضع ، قال تعالى ﴿ويخلد فيه مهاناً﴾^(٢) ثم ابتداء ﴿إلا من تاب وآمن﴾^(٣) وقال ﴿فبشرهم بعذاب أليم . إلا الذين آمنوا﴾^(٤) . وقال : ﴿ثم رددناه أسفل سافلين . إلا الذين آمنوا﴾^(٥) .

وفي سورة العصر ثلاث آيات والآية الأخيرة ﴿إلا الذين آمنوا﴾ وهو استثناء وهذا لأن الاستثناء المقطوع بمنزلة الكلام المبتدأ ، وهذا مقطوع ، لأن «المغضوب عليهم» ليس من جنس الذين أنعم عليهم ، والاستثناء من غير الجنس لا يكون استثناء صفة على ما بيّناه في غير موضع فيكون مقطوعاً .

وروى ابن أبي موسى^(٦) بإسناده عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال فقال : «من لقيه منكم فليقرأ عليه فاتحة الكتاب «الحمد لله رب العالمين» فعرفها باسمها ثم بدأ بـ«الحمد» فدل على

(١) ما بين القوسين زيادة عما في المخطوطة .

(٢) سورة الفرقان آية رقم (٦٩) .

(٣) سورة الفرقان آية رقم (٧٠) .

(٤) سورة الانشقاق آية رقم (٢٤ ، ٢٥) .

(٥) سورة التين آية رقم (٥ ، ٦) .

(٦) المشهور بهذا عند الإطلاق : القاضي أبو علي ، محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي ، صاحب كتاب «الإرشاد» فقيه حنيلي ، سمع الحديث ، ودرّس وأفتى وصنف وولي القضاء وكان مقدماً عند الخلفاء كان مولده سنة ٣٤٥ هـ ووفاته سنة ٤٢٨ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (١٨٦ - ١٨ / ٢) والمتنظم (٩٣ / ٨) والمدخل لابن بدران (ص ٤١٧) .

أنه أولها»^(١).

ونستدل في ذلك بجميع الأخبار التي نذكرها في ترك الجهر، فإنها لو كانت منها لم تخالفها في الجهر والإخفات كسائر آياتها وسائر آيات السورة.

ويدل على أنها ليست من كل سورة، / ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ (١/٢٢٠) أنه قال: «سورة من القرآن ثلاثون آية تشفع لصاحبها حتى يغفر له وهي (تبارك الذي بيده الملك)»^(٢) ولو كانت التسمية منها لبدأ بها وكانت إحدى وثلاثين.

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٥٠ / ٧) وقال: رواه الطبراني، وفيه: عبد الله بن صالح قد وثق وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات. اهـ (٣٥١ / ٧) وعبد الله بن صالح هنا: هو كاتب الليث قال فيه الحافظ في التقریب «صدوق كثير الغلط» ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة (٤٢٣ / ١) ويبدو لي أن هذا الحديث بهذا اللفظ من أغلاطه؛ فالحديث رواه الحاكم من طريق عبد الله بن وهب أخبرني معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير به لكن بلفظ «فمن لقيه منكم فليقرأ بفاتحة الكهف» وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (٥٣١ / ٤) ووافقه الذهبي.

والحديث بهذا اللفظ صحيح مشهور من طريق عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه جبير بن نفير الحضرمي، عن النّوّاس بن سميان الكلّاني رضي الله عنه مرفوعاً في حديث طويل بلفظ «فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف».

رواه مسلم (٢٢٥٠ - ٢٢٥٥) وأبو داود (٤٤٥ / ١١) - ٤٤٧ عن المعبود والنسائي في السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف (٦٠ / ٩) وابن ماجه (١٣٥٦ - ١٣٥٩).

وأشار الحافظ في الإصابة في ترجمة «نفير بن مالك بن عامر الحضرمي والد جبير» إلى طريق الطبراني والحاكم وطريق مسلم ومن معه وقال: فإن كان محفوظاً فيكون عند جبير بن نفير عن شيخين. اهـ (٥٧١ / ٣).

وفي هذا إشارة إلى احتمال شذوذ رواية عبد الرحمن بن جبير عن أبيه، عن جده.

مع أنه لم يتعرض لذكر اللفظين المرادين هنا والله أعلم.

(٢) رواه أبو داود (٢٧٧ / ٤) مع عون المعبود والترمذي وحسنه (١٦٤ / ٤) والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (١٢٩ / ١٠) وفي عمل اليوم والليلة (ص ٤٣٣) وابن ماجه (١٢٤٤ / ٢) وابن

فإن قيل : من أصحابنا من قال : التسمية وما بعدها آية من سائر السور^(١) وإن كانت آية في الفاتحة كما أن (الحمد لله رب العالمين) آية من الفاتحة وبعض آية ﴿فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين﴾^(٢) فلا تزيد على الثلاثين بهذا القدر.

قلنا : هذا قول يخالف جميع أهل العدد، ولأنَّ الرسول لم يبدأ التسمية ولو كانت أولها لم يقل (تبارك) من غير أن يبدأ بالتسمية .
فإن قيل : لعلَّه قصد ما تختص السورة ولا يشاركها فيه بقية السور وبدأ بـ «تبارك» قصداً لتعريف السورة .

قلنا : لا يجوز ترك ذلك لأجل المشاركة كما لا يترك «الْم»^(٣) و«حَم»^(٤) و«آل»^(٥) لأجل المشاركة، ولأنَّه لو قصد تعريفها لقال : «سورة تبارك الملك» فلما قرأ الآية على نظمها دلَّ على أنَّه قصد قراءة أولها، ولأنَّ أهل العدد أجمعوا على أنها ليست آية من كلِّ سورة فمبثتها مخالف الإجماع قبله .

حبان (ص ٤٢٨ موارد) والحاكم وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي (١/٥٦٥، ٢/٤٩٨) وأحد (٢/٢٩٩، ٣٢١).

كلهم من طريق شعبة، عن قتادة، عن عباس الجشمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .
وقال الحافظ في التلخيص : أعلَّه البخاري في التاريخ الكبير بأنَّ عباساً الجشمي لا يعرف سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح . اهـ (١/٢٤٩).

(١) هو معنى ما حكاه المصنف في رأس المسألة عن الشافعي بقوله : وروى عنه «أنها بعض آية من أول كل سورة» (١/٢٢٦).

(٢) سورة الأنعام آية رقم (٤٥).

(٣) في فواتح سورة البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة .

(٤) في فواتح سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف .

(٥) في فواتح سورة يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر .

فإن قيل : قد روى عن علي وأبي هريرة أنها قالا : «من ترك (بسم الله الرحمن الرحيم) فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية»^(١) وعن معاوية أنه قدم المدينة فصلى بهم فقرأ البسملة للحمد ولم يقرأ^(٢) للسورة فأنكرت عليه الصحابة وقالوا : «أسرقت الصلاة أم نسيت؟ أين التسمية للسورة وأين التكبير؟»^(٣).

(١) لم أجده - وسيأتي في جواب المصنف عنه قوله «لا يعرف ما ذكرتم عن علي وأبي هريرة» . وقد أورده النووي في المجموع عن ابن عباس وغيره ولم يعزه لمن خرجه (٣/ ٣٤٠) والمشهور أنه من قول عبد الله بن المبارك رحمه الله .

انظر : المبسوط (١٥/ ١) وحلية العلماء (٨٥/ ٢) والمغني (١/ ٥٢٦) .
(٢) أي لم يفتح السورة بعد الفاتحة بالبسملة كما صنع في افتتاح الفاتحة كما في رواية الحاكم ورواية للشافعي .

وفي رواية للشافعي أنه لم يقرأ البسملة للفاتحة ولا للسورة بعدها .
(٣) أي تكبير الانتقال للركوع والسجود وغيرهما كما ورد صريحاً في طرق هذه الرواية .

وهذا الحديث رواه عبد الرزاق ، عن ابن جريج حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم - مصغراً - عن عبد الله أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد ، «أن معاوية (رضي الله عنه) صلى بالناس العتمة فلم يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» ولم يكبر هذا التكبير الذي يكبره الناس . . .» (٢/ ٩٢) .
ورواه الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن عثمان ابن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال «صلى معاوية بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة فقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» لأم القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها . . .» (١/ ١٠٨ - الأم) .

ومن طريقه الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بعبد المجيد بن عبد العزيز وسائر الرواة متفق على عدالته وهو علة لحديث شعبة وغيره عن قتادة (وقتادة) على علو قدره يدلّس ويأخذ من كل أحد وإن كان قد أدخل في الصحيح حديث قتادة فإن في ضده شواهد أحدها ما ذكرنا . اهـ (١/ ٢٣٣) .

وعبارة الذهبي : وهو علة لحديث قتادة ، عن أنس صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فلم يجهروا (بسم الله الرحمن الرحيم) فإن قتادة يدلّس . اهـ (١/ ٢٣٣) .

ومن طريق الشافعي أيضاً الدارقطني (١/ ٣١١) وقال : كلهم ثقات ورواه الشافعي أيضاً من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة ، عن أبيه ، أن معاوية (رضي

قلنا: لا يعرف ما ذكرتم عن علي وأبي هريرة، وإن صحَّ فلا يدلُّ على أنَّها من السورة وإنَّما يدلُّ على أنَّها آية جعلت للفصل بين السور وتقرأ على سبيل التبرُّك»، ولهذا أنكروا على معاوية لتركه السُّنة^(١).

ويدلُّ على أنَّها للتبرُّك والفصل ما روى أبو داود بإسناده عن ابن عباس أنَّه قال: «كان النبي عليه الصلاة والسلام لا يعلم فصل السورتين حتى ينزل عليه» «بسم الله الرحمن الرحيم»^(٢).

الله عنه) قدم المدينة فصلى بهم فلم يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» ولم يكبر إذا خفض وإذا رفع . . . (١٠٨/١-الأم).

والدارقطني وزاد: عن أبيه، عن جده عن معاوية رضي الله عنه (١/٣١١).
وروى هذه الطرق عن الشافعي والدارقطني البيهقي في سننه (٢/٤٩-٥٠).
وأعل هذا الحديث بعلة منها: تفرد (عبد الله بن عثمان بن خثيم) به وقد ضعفه طائفة وبمخالفته لما في الصحيحين عن أنس من عدم الجهر بالبسملة وكذلك باضطراب إسناده ومثنه وبذلك يعلم ضعفه أو بطلانه وكذلك ضعف إعلال الحاكم حديث قتادة به .
انظر تمام الكلام على علله في: الجوهر النقي (٢/٤٨-٤٩)، ونصب الرأية (١/٣٥٣-٣٥٥) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٢/٤٣٠-٤٣٢).

(١) لكن ليس الجهر بالبسملة في الصلاة سنة عند المصنف وهي المسألة الآتية له حيث قال (١٣) - مسألة: ولا يسن الجهر بالبسملة . . . ص (١٨٨).

(٢) رواه أبو داود في سننه موصولاً ومرسلًا فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن محمد المروزي وابن السَّرح قالوا: أخبرنا سفيان، عن عمرو، عن سعيد بن جبيرة - قال قتيبة فيه عن ابن عباس - قال: «كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه «بسم الله الرحمن الرحيم» وهذا لفظ ابن السرح. أهـ (٢/٤٩٩-٥٠٠ مع عون المعبود).

قال صاحب عون المعبود: رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبيرة وقال المرسل أصح. أهـ (٢/٥٠٠).

وهو في المراسيل المطبوع (ص ٨٦) بدون قوله «المرسل أصح» والحديث رواه الحاكم وصححه موصولاً من ثلاث طرق:

أحدها: طريق المثني بن الصباح عن عمرو بن دينار به وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (١/٢٣١).

وروي عن الشعبي وأبي مالك وقتادة وثابت بن عُمارة «أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم حتى نزلت سورة النمل»^(١) ولو كانت من الحمد ومن كل سورة نزلت قبل النمل لكان يكتبها .
وقد نص أحمد في رواية حنبل فقال : هي آية لا يترك قراءتها عند فصل السور في أول قراءته كما هي في المصحف^(٢) .

والاستدلال في ذلك أنها لو كانت آية من كل سورة لنقلت نقلاً / متواتراً (٢٢٠/ب) يحصل به العلم الضروري حتى لا يكون فيها اختلاف كسائر الآي .
فإن قيل : ولو لم تكن منها لحصل به العلم الضروري كجميع ما ليس منها .

قلنا : الأصل في جميع الأشياء أنها ليست منها ، وأن هذه الآية ليست منها فمدعى إثباتها يحتاج إلى نقل يثبت بمثله القرآن حتى تثبت ولا طريق إليه وإنما اشتبه الحال على قوم لكتبها في أول السور بخلاف بقية الأشياء .
فإن قيل : قد ورد بذلك النقل المتواتر ، لأنهم أثبتوا^(٣) في المصاحف في أول

واعترضه الذهبي بقوله «مثنى : قال النسائي : متروك» .

وثانيهما : طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار به وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٢٣١/١) .

قال الذهبي : أما هذا فثابت .

وثالثها : طريق ابن جريج ، عن عمرو بن دينار به بنحوه . وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٢٣٢/١) وسكت عنه الذهبي .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه البزار بإسنادين ، رجال أحدهما رجال الصحيح . هـ (١٠٩/٢) .

(١) رواه أبو داود في سننه معلقاً عن الشعبي (٢/٤٩٩ مع عون المعبود) .

(٢) تقدمت إشارة المصنف لها في رأس المسألة (ص ١٦٨) وهي الموافقة لما حكاه هناك عن الأصحاب .

(٣) كذا - والمناسب : أثبتوها .

كلّ سورة بالخط والرسم الذي أثبتوا به جميع الآي ونقلت على ذلك من زمن عثمان وإلى يومنا هذا .

قلنا : أما في المصاحف القديمة فإنها كتبت بغير القلم الذي كتب به أي السور كذا نقل ، وعلى أنهم إنَّما أثبتوا للفصل بين كلّ سورتين ولهذا كتبوها سطرًا مفردًا ولم يخلطوا بها غيرها فدلّ على أنها آية مفردة ألا ترى أن جميع أي السور لا يفرد بعضها عن بعض بسطر منفرد؟ ولأنهم كتبوها في أوائل السور للتبرك ، وهذا لا يدلّ على أنها منها كما كتبوها في أوائل الكتب والرقاع للتبرك لا أنها منها ، وهذا دليل للقوم وقد اتضح جوابه .

واحتج : بأنكم عددتم «أنعمت عليهم» وعددنا التسمية ، وما قلنا أولى ، لأنه كلام تام ، ولأنه يوافق أواخر آيات الفاتحة في المدّ ولأنه قد جعل «الرحيم» آخر آية في كلّ موضع ورد في القرآن بخلاف «أنعمت عليهم» .

قلنا : قولكم : «هو تام» فكذلك «أنعمت عليهم» تام ، وإلا فلو قلنا : «يا ربّ اهدنا الصراط الذين أنعمت عليهم» كان دعاءً تامًا كاملاً ، ثم يلزم «اهدنا الصراط المستقيم» هو غير تام على قولكم لأنه يتعلّق بما بعده وهو «صراط الذين» وجعلته آخر آية ، وجعلت «صراط الذين» أول آية وهو متعلّق بما قبله ، وقولهم : يوافق آخر أي الفاتحة غلط ، لأن «العالمين» مفتوح ، و«نستعين» مرفوع ، و«الرحيم» مجرور ، فهذا اختلاف في الإعراب متباين وقولكم : إنَّها آخر آية في كلّ القرآن فعندنا «الرحيم» آخر آية مفردة فأبي حجة فيه ؟

وعلى أنكم قد قلتم : هو ليس بآخر آية في كل سورة / لأنه مع ما بعده (١/٢٢١) فهذا غلط ، ثم كل السور تباين بعض آياتها بعضًا في الإعراب والمدّ فلا حجة^(١) والله أعلم بالصواب .

(١) كتب أحمد شاكر تعليقًا نفيسًا مطولاً - في حاشيته على الترمذي على هذه المسألة ضمّنه خلاصة ما

١٣ - مسألة: ولا يسن الجهر بالبسملة^(١) نص عليه في رواية الحسن بن ثواب، وقال: يقرؤها في نفسه.

وقال في رواية مهنا: أكره أن يجهر بها، وبه قال أبو حنيفة^(٢) ومالك^(٣).
وقال الشافعي: يسن الجهر بها^(٤) وقد حكى عنه في القديم أنه لا يسن الجهر بها^(٥) ويخرج على قولنا إنها آية من الفاتحة أن يجهر بها بكبيرة أي الفاتحة، ويجوز أن لا يجهر بها وإن كانت منها لتخصيص ورد فيها، وقد

-
- قيل في هذه المسألة وأهم مراجع البحث فيها فليُنظر (١٩/٢ - ٢٥).
وينظر نصب الراية (١/٣٢٣ - ٣٦٣) والمجموع للنووي (٣/٣٣٤ - ٣٥٦) فيها ما تغني مراجعته عن غيره، وأقوى حجة لمن أثبتها قرآنًا من الفاتحة ومن سائر السور كتابتها في المصحف الذي قصد الصحابة به تجريد القرآن عن غيره.
وأقوى حجة من نفي قرآنيته مطلقًا أو جعلها آية مستقلة في فواتح السور هو عدم الجهر بها في الصلاة.
والحق أنها آية من كتاب الله في كل موضع كتبت فيه، لكن هل هي آية من كل سورة كتبت في أولها أو هي آية مستقلة؟ الأول هو الأولى كما يقوله الإمام الشافعي وموافقوه. والله أعلم.
(١) انظر: المغني مع الشرح الكبير (١/٥٢٥) والمبدع (١/٤٣٥ - ٤٣٦) والإنصاف (٢/٤٨ - ٤٩).
(٢) انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (١/٢٩١ - ٢٩٣)، والبحر (١/٣٣٠) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٩٠).
(٣) المشهور من مذهب مالك وأصحابه المنع من الإتيان بالبسملة سرًا أو جهرة في الفرائض أما النوافل فذلك جائز.
انظر: بداية المجتهد (١/٨٩) والكافي لابن عبد البر (١/١٧٠) والرسالة وشرحها الفواكه الدواني (١/٢٠٥).
(٤) انظر: المهذب والمجموع (٣/٣٣٣، ٣٤١) والروضة (١/٢٤٢) والوجيز (١/٤٢).
(٥) في حكاية هذا المذهب القديم للشافعي نظر، فقد قال النووي في المجموع: «قال الشافعي والأصحاب ويسن الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة وهذا لا خلاف فيه عندنا (٣/٣٣٣ - ٣٣٤)».

قالوا في الترجيع^(١) في الأذان لا يعلن به وهو من جملة ومبناه على الاختلاف .
لنا : ما روى أحمد قال : حدثنا وكيع حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس
قال «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا
يجهرون بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»^(٢) وفي لفظ آخر رواه ابن شاهين^(٣) عن
أنس «صليت خلف النبي عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر وعثمان فلم
أسمع أحداً منهم يجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»^(٤) وفي لفظ آخر «فكانوا
يسرون بها»^(٥) .

(١) الترجيع في الأذان : هو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين
بخفض الصوت كما في حديث أبي مخذومة رضي الله عنه . انظر : نيل الأوطار (٢/ ٤٢ ، ٤٩) .
(٢) المسند (٣/ ١٧٩ ، ٢٧٥) ورواه بهذا اللفظ ابن خزيمة (١/ ٢٥٠) والدارقطني (١/ ٣١٥ -
٣٦١) وابن الجارود (ص ٧١) .

(٣) هو أبو حفص ، عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي الواعظ المعروف «بإبن شاهين» الحافظ الكبير
صاحب التصانيف العجيبة التي بلغت ثلاثمائة وثلاثين مصنفًا المتوفى سنة ٣٨٥ هـ كذا في
الرسالة المستطرفة (ص ٢٩) .

وانظر الأعلام للزركلي (٥/ ١٩٦) ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٧/ ٢٧٣) .

(٤) رواه مسلم (١/ ٢٩٩) والنسائي (٢/ ١٣٥) وابن الجارود (ص ٧٢) والطحاوي (١/ ٢٠٢)
والدارقطني (١/ ٣١٥) وفي لفظ لمسلم «فكانوا لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول
القراءة ولا في آخرها»

(٥) رواه الطحاوي (١/ ١٠٣) وابن خزيمة (١/ ٢٥٠) وقال الميمني : رواه الطبراني في الكبير
والأوسط ورجاله موثقون (٢/ ١٠٨ مجمع الزوائد) .

(تنبيه) حديث أنس هذا تقدمت بعض ألفاظه وقد رواه الستة وغيرهم من طرق شتى وبألفاظ
متقاربة مطوّلة ومختصرة وكلّها تتفق على معنى واحد وهو ترك الجهر بالبسملة في الصلاة .

انظر : البخاري مع الفتح (٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧) ومسلم (١/ ٢٢٩) وأبو داود (٢/ ٤٨٧ - ٤٨٨)
والترمذي (٢/ ١٥) والنسائي (٢/ ١٣٣ ، ١٣٥) وابن ماجه (١/ ٢٦٧) والدارمي (١/ ٢٢٦ -
٢٢٧) وابن الجارود (ص ٧١ - ٧٢) وابن خزيمة (١/ ٢٤٨ - ٢٥٠) وابن حبان (٣/ ١٤٤ -
١٤٦ - الإحسان) والطحاوي (١/ ٢٠٢ - ٢٠٣) والدارقطني (١/ ٣١٥ - ٣١٦) والشافعي في

فإن قيل : قد روى المعتمر بن سليمان عن أنس أنه جهر بها وقال : ما آلو
أن أقتدي بصلاة النبي ﷺ^(١).

وروى أبو مسلمة بن يزيد^(٢) قال : «سألت أنسا أكان النبي عليه الصلاة
والسلام يستفتح بالحمد أو ببسم الله فقال : إنك لتسألني عن شيء ما
أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك»^(٣).

قلنا : هذا لا يعرف ، والمشهور عن أنس ما رواه سفيان بن عيينة وأبو داود
وابن شاهين بإسنادهم عن أنس أنه قال : «صليت خلف النبي وأبي بكر

الأم (١٠٧/١) ومالك (٨١/١) وأحمد (١٠١/٣ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،
١٨٣ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥) وغيرهم .

(١) رواه الحاكم (٢٣٣/١ - ٢٣٤) والدارقطني (٣٠٨/١ - ٣٠٩) من طريق : ابن أبي السرى عن
المعتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن أنس ، وقال الحاكم : رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات
ووافقه الذهبي .

وضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه وذكر أنه تصحيح الحاكم وحده لا يوثق به فيما دون هذا
الموضع فكيف به في مثل هذا الموضع الذي اتفق أهل الصحيح على خلافه ، ثم ذكر أن الجهر
بالسلمة معروف عن المعتمر وأبيه لكنه عن أنس منكر .

انظر : الفتاوى (٤٢٦/٢٢ - ٤٣٠) ونصب الراية (٣٥١/١ - ٣٥٢) .

(٢) في المخطوطة «أبو سلمة بن يزيد» وصوابه «أبو مسلمة بن يزيد» واسمه : سعيد بن يزيد بن سلمة
الطاحي ، أبو مسلمة البصري القصير ، ثقة من الطبقة الرابعة روى له أصحاب الكتب الستة كذا
في التقريب (٣٠٨/١) لكن وقع هنا في التقريب «أبو سلمة» وصوابه «مسلمة» بزيادة الميم في
أوله كما في الكنى منه (٤٧٣/٢) وتهذيب التهذيب (١٠٠/٤ ، ١٢/٢٣٧) .

(٣) رواه أحمد (١٦٦/٣ ، ١٩٠) والدارقطني : وقال : هذا إسناد صحيح (٣١٦/١) وقال الهيثمي في
مجمع الزوائد : رواه أحمد ورجاله ثقات (١٠٨/١) .

وقد روى الإمام أحمد (١٧٧/٣ ، ٢٧٣) مثل هذا عن قتادة عن أنس أيضًا .
فإن صحَّ شيء من هذا فلعلَّ أنس رضي الله عنه نسي لما كبر وهذا غير مستنكر ، ثم إنه لا يعارض
بمثل هذه الروايات روايات الأئمة الحفاظ عن قتادة عن أنس من الجزم بعدم الجهر . والله أعلم .
وانظر : بلوغ الأمان (١٨٦/٣) وتعليق سماحة الشيخ ابن باز على فتح الباري (٢/٢٢٩) .

وعمر وعثمان فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين»^(١) فكيف (يقول)^(٢) لا أحفظ؟

وروى أحمد وغيره «فكانوا يسرون بـ» بسم الله»^(٣) فكيف يجهر؟ ولعلّه إن صح فهذا جهر بحيث أسمع نفسه، أو جهر بها ليعلمهم أنه يقرأها ويعلمهم الصلاة كما روى عن عمر أنه جهر بالاستفتاح ليعلم بذلك^(٤).

وروى أحمد بإسناده عن ابن عبد الله بن المغفل قال: سمعني أبي وأنا أجهر بـ» بسم الله الرحمن الرحيم» فقال: يا بني إياك والحدث في الإسلام فإني صليت خلف النبي عليه الصلاة والسلام وأبي بكر / وعمر وعثمان فكانوا لا يستفتحون القراءة بـ» بسم الله الرحمن الرحيم»^(٥). وفي لفظ «صليت خلفهم فلم يجهر بها»^(٦).

فإن قيل: يحتمل أنهم لم يجهر بها كجهرهم ببقية السور، ويحتمل أنهم جهرها ولم يسمع أنس وابن المغفل لبعدهم، لأن النبي عليه الصلاة والسلام

(١) رواه هذا اللفظ أبو داود (٢/ ٤٨٨) عون المعبود) وتقدم تخريجه (ص ١١٢ تعليق رقم ٢).

(٢) هذه زيادة لبيان المراد.

(٣) رواه ابن خزيمة والطحاوي والطبراني كما تقدم (ص ١٨٩ تعليق ٤) ولم أره لأحمد بهذا اللفظ لكن رواه بلفظ «فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم» (٣/ ١٧٩، ٢٧٥) ولفظ «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها» (٣/ ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٤) هذا من أحسن ما أجيب به عن روايات الجهر بالبسملة وأولى من قوله السابق «قلنا: هذا لا يعرف...» وجهر عمر بالاستفتاح رواه مسلم (١/ ٢٩٩).

(٥) رواه أحمد بهذا اللفظ (٥/ ٥٥).

ورواه هو وغيره بلفظ «فلم أسمع أحدًا منهم يقول (بسم الله الرحمن الرحيم). انظر: المسند (٥/ ٥٤، ٨٥) والترمذي (٢/ ١٣) والنسائي (٢/ ١٣٥) وابن ماجه (١/ ٢٦٧ - ٢٦٨) والطحاوي (١/ ٢٠٢) وحسنه الترمذي، وأعل بجهالة (ابن عبد الله بن المغفل) وأجيب بمنع ذلك. انظر نصب الرأية (١/ ٣٣٢ - ٣٣٣).

(٦) لم أره بهذا اللفظ وتقدم عن أنس بنحوه (تعليق رقم ١).

قال : «ليليني منكم أولوا النهى والأحلام»^(١).

قلنا : قولهم «فكانوا يخفون» بسم الله^(٢) وفي لفظ رواه ابن شاهين عن أنس «فكانوا يسرون»^(٣) وهذا ضبط للحال ، ولأنه يبعد أن لا يسمعان^(٤) مع تكرر صلاتهما هذا الزمان الطويل ، ثم لو كانا متأخرين في زمن النبي عليه الصلاة والسلام فقد تقدّما في زمن عمر وعثمان ، لأنّهما كبرا وشاخا فلو جهرا^(٥) لسمعا^(٦) ، ولأنّهما لو كانا لا يسمعان للبعد لما اختص هذا بالتسمية دون الفاتحة وبقية السور بعدها ، فإن من لا يسمع أحدهما للبعد لا يسمع الآخر.

فإن قيل : هذه الأخبار مقابلة بما روي عن ابن عمر أنه قال : «صليت خلف النبي عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بها»^(٧) وعن عليّ وعمار أنّهما «سمعا رسول الله ﷺ يجهر بها في المكتوبات»^(٨).

(١) رواه مسلم (٣٢٣/١) وأبو داود (٣٧١/٢) عون المعبود ، والنسائي (٨٧/٢ - ٩٠) وابن ماجه (٣١٢-٣١٣)، والدارمي (٢٣٣/١) وأحمد (١٢٢/٤).

كلهم من حديث أبي مسعود الأنصاري (عقبة بن عمرو) رضي الله عنه .

ورواه أيضا مسلم (٣٢٣/١) وأبو داود (٣٧٢/٢) عون المعبود) والترمذي (٤٤٠ - ٤٤٢) والدارمي (٢٣٣/١) وأحمد (٤٥٧/١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) لم أره بهذا اللفظ . وهو لا يختلف عن لفظ «فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم» المتقدم (٢٤٠/١).

(٣) تقدم (٢٤٠/١).

(٤) كذا على أنّ (أن مخففة من الثقيلة).

(٥) أي أبا بكر وعمر.

(٦) أي أنس وعبد الله بن المغفل .

(٧) رواه الدارقطني (٣٠٥/١) وهو حديث باطل . انظر نصب الراية (٢٤٨-٢٤٩).

(٨) رواه الحاكم وصححه إسناده وتعقبه الذهبي بأنه خبر واه كأنه موضوع (٢٩٩/١) وانظر . نصب الراية (٣٤٤/١).

ورواه الدارقطني من طريقين آخرين واهيين عنهما . انظر الدارقطني والتعليق المغني (٣٠٢/١).

وروي عن النعمان بن بشير عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال «أمَّ بي جبريل عند الكعبة فجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»^(١) وعن ابن عباس «أن النبي عليه الصلاة والسلام جهر بها»^(٢).

قلنا: جميع هذه الأخبار ضعاف حُكي عن الدارقطني «أنه صَنَّف جزءاً بمصر في الجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» فجاءه بعض المالكية فأقسم عليه أن يعرفه ما في الجزء من الأخبار الصحيحة، فقال: كلُّ ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام في الجهر فليس بصحيح وما روي عن الصحابة فمنه صحيح ومنه غير صحيح»^(٣) ثم لو صحت فيحتمل أنها كانت في ابتداء الأمر بدليل ما روى أبو داود في الناسخ والمنسوخ - تصنيفه - بإسناده عن سعيد بن جبير قال: «كان رسول الله يجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» وكان مسيلمة يسمى رحن اليمامة فقال أهل مكة: «إن محمَّدًا يدعو إلى إله اليمامة، فأمر الله رسوله بإخفائها فما جهر بها حتى مات»^(٤) فهذا يدل على نسخ

٣٠٣) ونصب الراية (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(١) رواه الدارقطني (١/ ٣٠٩) وهذا حديث منكر بل موضوع. انظر ذلك في نصب الراية (١/ ٣٤٩).

(٢) روي معنى هذا عن ابن عباس مرفوعاً من طرق كثيرة، ذكر الزيلعي منها ستة طرق كلها معلولة. انظر. تفصيل ذلك في نصب الراية (١/ ٣٤٥-٣٤٨).

(٣) انظر: نصب الراية (١/ ٣٥٨-٣٥٩) والفتاوى لابن تيمية (٢٢/ ٤١٦).

(٤) رواه أبو داود في مراسيله (ص ٨٦) وكذا عزاه له الزيلعي في المراسيل ولابن راهويه في مسنده مرسلًا. ووصله الطبراني في معجمه الأوسط في سبب نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ انظر: نصب الراية (١/ ٣٤٦، ٣٦١-٣٦٢).

لكنَّ الثابت في الصحيحين وغيرهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في سبب نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافُهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾، (١١٠ الإسراء) أنها نازلة في الجهر بقراءة القرآن في الصلاة لا في خصوص البسملة.

فقال رضي الله عنه «نزلت ورسول الله ﷺ مخفٍ بمكة كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن

الجههر وقال بعضهم: قوله ﴿واذكر ربك في نفسك﴾^(١) نزل في ذلك^(٢) ثم
يحتمل: أنه كان يجهر بحيث يسمع نفسه وذلك يسمّى / جهراً قال ابن
مسعود: «ما خافت من أسمع نفسه» وروى «أذنيه»^(٣) ويحتمل: أنه جهر
بها على وجه التعليم كما روي عن عمر أنه جهر بالاستفتاح لذلك^(٤)، ويدل
على ذلك ما ذكرنا من التضعيف والتأويل أن الذين رَوَوْا عن النبي عليه
الصلاة والسلام الجهر روي عنهم أنهم كانوا لا يجهرن وروي عن النبي عليه
الصلاة والسلام ترك الجهر، فروى ابن شاهين بإسناده في أول كتاب التفسير
عن ابن عمر وأبي هريرة أن النبي عليه الصلاة والسلام وأبا بكر وعمر كانوا
يستفتحون القراءة بـ«الحمد لله رب العالمين»^(٥).

فإذا سمع المشركون سُبُّوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به فقال الله تعالى لنبيه ﷺ ﴿ولا تجهر
بصلاتك﴾ أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسُبُّوا القرآن ولا تخافت بها عن أصحابك فلا
تسمعهم، وابتغ بين ذلك سبيلاً.
انظر: البخاري مع الفتح (٨/٤٠٤، ١٣/٤٦٣، ٥٠٠، ٥١٨) ومسلم (١/٣٢٩) وأحمد
(٢١٥، ٢٣/١).

وقد أجاب ابن حجر عن مرسل سعيد بن جبير بقوله: «لكنّه مرسل ومعلول المتن من جهة أنّ
مسيلم لم يكن يدعي الألوهية ومن جهة التسليم لكن في نص الخبر أنه يدعى «رحمان اليمامة»
ولفظ الرحمن في بقية الفاتحة وهو قول «الرحمن الرحيم» بعد «الحمد لله رب العالمين» فلا معنى
للإسرار بالبسملة لأجل ذكر الرحمن مع وجود ذكر الرحيم عقب ذلك» اهـ (١/١٣٦ - الدراية).
(١) سورة الأعراف آية رقم (٢٠٥)

(٢) هذا بعيد، وينظر قائله. بل معناها الحث على كثرة الذكر والدعاء.
وقال ابن كثير «يحتمل أن يكون المراد من هذه الآية كما في قوله تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا
تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾. (٢/٢٨١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة وابن جرير عن ابن مسعود. كذا في الدر المنثور للسيوطي (٥/٣٥٢).

(٤) رواه مسلم (١/٢٩٩).

(٥) حديث أبي هريرة تقدم (١/٢٢٦) وهو ضعيف وأما حديث ابن عمر فليُنظر.

وتقدم بمثله من حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما (١/٢٢٦).

وروى بإسناده عن علي وابن مسعود وابن عباس أنهم كانوا يقولون : أربع لا يجهر بهن إمام : «بسم الله الرحمن الرحيم» و«اللهم ربنا ولك الحمد» و«آمين» و«التشهد»^(١).

وإسناده عن ابن عباس أنه قال : «من جهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» فقد جعلها سنة ، وجعلها ثمانية إنَّها هي سبع ولكن ليخفت بـ«بسم الله» وليجهر بـ«الحمد لله»^(٢).

وروى ابن أبي موسى بإسناده عن عمر وعليٍّ وعمار أنهم كانوا لا يجهرون بـ«بسم الله»^(٣) وإسناده عن ابن عباس : أنه قال : الجهر بـ«بسم الله» قراءة الأعراب»^(٤) وإنَّما ينسب إليهم ما كان جهلاً ، لأنَّه تعالى قال ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٨٧/٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (١/٤١٠ - ٤١١) من قول إبراهيم النخعي .

ورواه ابن أبي شيبة عن عبد الله (أي ابن مسعود) أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم ، والاستعاذة وربَّنَّا لك الحمد أي دون ذكر «آمين» (١/٤١١) وانظر نصب الراية (١/٣٢٥ - ٣٢٦).

(٢) ينظر

(٣) أما الرواية عن عمر فهي في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما .

وروي الطحاوي بإسناده عن أبي وائل قال : «كان عمر وعلي لا يجهران «بسم الله الرحمن الرحيم ولا التعوذ وآمين» (١/٢٠٤) ، وانظر نصب الراية (١/٣٥٦) .

وروى ابن أبي شيبة من طريق آخر عن أبي وائل : عن عليٍّ وعمار مثله (١/٤١١ - المصنف) .

(٤) رواه عبد الرزاق (٨٩/٢) وابن أبي شيبة (١/٤١١) والطحاوي (١/٢٠٤) كلهم من طريق عبد الملك بن أبي بشير ، عن عكرمة عن ابن عباس . وهذا إسناد صحيح .

وهو في نصب الراية (١/٣٤٧) والذراية (١/١٣٤) .

وأخرجه البزار من طريق آخر عن أبي سعد ، عن عكرمة عن ابن عباس (١/٢٥٤) - كشف الأستار .

قال الهيثمي : فيه : أبو سعد البقال وهو ثقة مدلس وقد عنعنه وبقيه رجاله رجال الصحيح . اهـ (٢/١٠٨ مجمع الزوائد) .

يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ﴿١﴾ وروى بإسناده عن أبي وائل (٢) أنه قال : «كانوا لا يجهرون بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» (٣).

فإن قيل : نعارض هذا بما روي عن عمر وعلي وابن عباس (٤) أنهم جهروا بها وخبر معاوية حين صلى بهم فأنكر عليه الصحابة وقالوا : أين «بسم الله الرحمن الرحيم» (٥)؟

قلنا : الصحيح عن عمر وعلي وابن عباس ما روينا ، وما روitem لا يعرف في كتاب (٦) ، وخبر معاوية قد مضى الكلام عليه (٧) فإنه تركها رأساً فأنكروا ترك السنّة .

والاستدلال : أن ما يؤتى به في الصلاة بعد التحريم وقبل قراءة الحمد إنما يقصد به الشاء والتبرك وسنة ذلك الإخفاء كالاستفتاح والتعوذ ويؤكد ذلك بأن الله تعالى نصّ على الأمر بالتعوذ عند قراءة القرآن ولم ينص على التسمية ولهذا اتفق العلماء أنه يستحب التعوذ إذا أراد القراءة من أثناء السورة ، ولأن من أراد القراءة من وسط السورة / يستحب له أن يقول : أعوذ بالله من (٢٢٢/ب)

(١) سورة التوبة آية رقم (٩٧).

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدي ، أبو وائل الكوفي ثقة خضرم .

انظر التقريب (١/ ٣٥٤) وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٦١-٣٦٣).

(٣) لعلّه يريد رواية أبي وائل عن ابن مسعود وعمر وعلي وعمار المتقدمة .

(٤) ولا يصح منها شيء .

انظر : نصب الراية (١/ ٣٥٦-٣٥٧).

(٥) تقدم .

(٦) لعله أراد : لا يعرف بسند صحيح أو سالم من الشذوذ والعلّة وإلا فأكثرها معروف مشهور

بأسانيدها ومتونها ولكن يضعفها ويبطلانها لشذوذها أو ضعف أسانيدها .

وانظر : بعضها في نصب الراية (١/ ٣٥٦-٣٥٧).

(٧) تقدم .

الشيطان الرَّجِيم، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم، وَلَا يَسْنُ لَهُ الْجَهْرُ بِذَلِكَ^(١) فَصَح ما قلناه .

فإن قيل : فعندكم يؤتى بها تبعًا للفتحة، وحكم التبع حكم المتبوع في الجهر والإخفات بدليل «آمين» .

قلنا : فالاستعاذة تبع، ولا يجهر بها، ويدل على أنها^(٢) تبع أنه أمر بها عند إرادته القرآن فصارت تبعًا له^(٣) والله أعلم بالصواب .

١٤ - مسألة : يسن رفع اليدين في الركوع والرفع منه^(٤) نص عليه في رواية صالح وحنبل، وبه قال الشافعي^(٥) .

- وقال أبو حنيفة لا يسن^(٦) .

- وعن مالك كالْمُذْهَبَيْنِ^(٧) .

لنا : ما روى أحمد قال : حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سالم عن أبيه

(١) لعل مراده إذا أراد القراءة في الصلاة من وسط سورة .

(٢) أي الاستعاذة .

(٣) الذي يظهر لي صوابه في هذه المسألة هو ما اختاره المصنف رحمه الله من أنه «لا يسن الجهر بالبسملة» لحديث قتادة عن أنس رضي الله عنه فهو صحيح صريح في ترك الجهر بها، وألفاظه وإن اختلفت فهي متفقة المعنى ويشهد له حديث عبد الله بن المغفل والعمل المتوارث من الصدر الأول على ترك الجهر بها . وإن صحَّ شيء في الجهر بالبسملة في الصلاة - مرفوعًا أو موقوفًا - فهو محمول على الجهر الخفي بحيث يسمع نفسه ومن قرب منه أو ليعلم أن عدم الجهر بها لا يعني تركها مطلقًا كما جهر عمر رضي الله عنه بالاستفتاح . والله أعلم .

(٤) انظر : المغني (١/٥٤٢) والمبدع (١/٤٤٦) والإنصاف (٢/٥٩) .

(٥) انظر : المهذب والمجموع (٣/٣٩٨-٤٠٦) .

(٦) انظر : المبسوط (١/١٤٤) والهداية وفتح القدير والعناية (١/٣٠٩) واللباب في الجمع بين السنة والكتاب (١/٢٥٦) .

(٧) عدم الرفع : هو رواية ابن القاسم . والرفع فيهما : رواية ابن وهب وأشهب .

انظر المدونة (١/٧١) والمتقى للباقي (١/١٤٢) وبداية المجتهد (١/٩٦) والقوانين لابن جزي (ص ٧٣) ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل (١/٥٠) .

قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يده حتى يجاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يرفع بين السجدين» ورواه مالك وأخرجه البخاري ومسلم^(١).

وقال البخاري: قال علي بن المديني: حقّ على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لحديث الزهري عن سالم عن أبيه^(٢) وروى البخاري في صحيحه بإسناده عن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى رفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا أراد رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث أن رسول الله صنع هكذا^(٣).

(١) رواه هذا الإسناد الإمام أحمد (٨/٢) ومسلم (٢٩٢/١) والترمذي (٣٥/٢) والنسائي (٢/١٨٢، ٢٣١) وابن ماجه (١/٢٧٩).

ورواه مالك عن الزهري به (٧٥/١) ومن طريقه أحمد (١٨/٢، ٨٢) والبخاري (٢/٢١٨) مع الفتح والنسائي (٢/١٢٢، ١٩٤، ١٩٥) والدارمي (١/٢٢٩).
— ومن طريق الزهري رواه أيضا: الإمام أحمد (٢/٤٧، ١٣٤، ١٤٧) والبخاري (٢/٢١٩، ٢٢١ مع الفتح) ومسلم (١/٢٩٢-٢٩٣) والنسائي (٢/١٢١، ١٢٢، ٢٠٦).
— وله طرق أخرى عن ابن عمر رضي الله عنه.

أشهرها طريق عبيد الله، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما يرفعه إلى النبي ﷺ بزيادة «الرفع إذا قام من الركعتين الأوليين».

رواه البخاري (٢/٢٢٢ مع الفتح) وأبو داود (٢/٤٣٩-٤٤٠ مع عون المعبود) وصحّح وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما ولكن لرفعه بهذه الزيادة طرق وشواهد ذكر بعضها شارحه واستوفها الحافظ في الفتح (٢/٢٢٢-٢٢٣).

(٢) انظر ذلك: في قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للإمام البخاري (ص ٩).

(٣) البخاري مع الفتح (٢/٢١٩) ومسلم (١/٢٩٣) والنسائي (٢/٢٣٤) ورواه من طريق نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه مرفوعًا.

مسلم (١/٢٩٣) وأبو داود (٢/٤٤٣ مع عون المعبود) والنسائي (٢/١٢٣، ١٨٢، ١٩٤، ٢٣١) وابن ماجه (١/٢٧٩)، والدارمي (١/٢٢٩) وأحمد (٣/٤٣٦، ٤٣٧، ٥٣/٥).

وروى أحمد قال حدثنا عبد الله بن إدريس^(١) قال حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه، عن وائل بن حجر قال: «قدمت المدينة فقلت: لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله ﷺ قال: فاستفتح وكَبَّر ورفع يديه حتى رأيت إبهاميه قريباً من أذنيه فلما أراد أن يركع كبر ورفع يديه»^(٢).

وروى الحميدي^(٣) في كتابه عن وائل بن حجر^(٤) ومالك بن الحويرث^(٥)، وعن أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ

(١) في المخطوطة «عبد الله» زيد في الهامش تصحيحاً «ابن إدريس» وعبد الله بن إدريس هذا هو «ابن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي الزعافري» روى عن عاصم بن كليب وروى عنه الإمام أحمد، كما في تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٤).

إلا أنني لم أظفر بهذا الإسناد في مسند الإمام أحمد بعد البحث عن كل مسانيد وائل بن حجر فيه، وقد وجدتها في موضعين منه (٤/ ٣١٥-٣١٩)، (٦/ ٦) فلعل ما نقله المصنف هنا خارج المسند أو في موضع آخر منه لم أقف عليه. وقد رواه الإمام أحمد: عن عبد الله بن الوليد حدثني سفيان، عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد وينحوها اللفظ (٤/ ٣١٨) لكن يغلب على ظني أن مراد المصنف غير هذا، والحديث صحيح بكل حال عند الإمام أحمد وغيره ومن طريق عاصم بن كليب وغيره كما في التخريج التالي. والله أعلم.

(٢) رواه الإمام أحمد (٤/ ٣١٦-٣١٩) من طرق كثيرة عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر مرفوعاً بنحوه.

ورواه أيضاً أبو داود (٢/ ٤١٣-٤١٤ عون المعبود) والنسائي (٢/ ١٢٦، ٢١١، ٣/ ٣٤-٣٥) وغيرهم، وانظر إرواء الغليل (٢/ ٦٨-٦٩).

ورواه أيضاً الإمام أحمد (٤/ ٣١٧-٣١٨) ومسلم (١/ ٣٠١) من طريق عبد الجبار بن وائل، عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنها حدثاه عن أبيه، عن وائل بن حجر مرفوعاً بنحوه.

(٣) هو الحافظ، صاحب المسند المشهور، عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي المكي المتوفى سنة ٢١٩ هـ رحمه الله تعالى.

انظر: التقريب (١/ ٤١٥) وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٦-٦٢٠) ومقدمة مسنده بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

(٤) انظر مسند الحميدي (٢/ ٣٩٢-٣٩٣) وتقدم تخريجه (ص ٢٠٣ تعليق رقم ٢).

(٥) لم أجده في مسند الحميدي، وهو متفق عليه، كما تقدم (ص ٢٠٢ تعليق رقم ٢).

أحداهم أبو قتادة مثل ذلك وزادوا «وإذا رفع من الركوع»^(١).
وروى الدارقطني بإسناده عن علي^(٢) ومالك^(٣) ووائل^(٤) وأبي موسى
الأشعري^(٥) وأنس^(٦) وأبي هريرة^(٧) مثله قال أحمد رضي الله عنه «حديث علي

(١) لم أجده في مسند الحميدي أيضًا، وهو حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص ١٤٥ تعليق رقم ٣)
عن البخاري والأربعة والدارمي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والبيهقي، لكن ليس للبخاري في
صحيحه رفع اليدين في الركوع والرفع منه.

وكذلك لم أراه للنسائي، وقد صححه الترمذي، وصححه ابن القيم وأطال فيه الكلام.
انظر تهذيب السنن مع عون المعبود (٢/٤١٦-٤٢٦) وراجع مصادره في تخريجه المشار إليه.
(٢) رواه الدارقطني (١/٢٨٧-٢٨٨) ورواه أيضًا البخاري في رفع اليدين (ص ٧) وأبو داود
(٢/٤٤٢) عون المعبود) والترمذي وقال حديث حسن صحيح (٥/٤٨٧-٤٨٨) وابن ماجه
(١/٢٨١) وأحمد (١/٩٣).

وانظر بقية تخريجه في نصب الراية (١/٤١٢-٤١٣).
(٣) أي مالك بن الحويرث، رواه الدارقطني (١/٢٩٢) وهو متفق عليه كما تقدم (ص ٢٠٢ تعليق
رقم ٢).

(٤) الدارقطني (١/٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥) وتقدم تخريجه (ص ٢٠٣ تعليق رقم ٢).
(٥) الدارقطني (١/٢٩٢) ورواه أيضًا البيهقي مرفوعًا وموقوفًا كذا في نصب الراية (١/٤١٥) والدرية
(١/١٥٤).

(٦) الدارقطني (١/٢٩٠) من طريق عبد الوهاب الثقفي حدثنا حميد، عن أنس مرفوعًا، وقال: لم
يروه عن حميد مرفوعًا غير عبد الوهاب والصواب من فعل أنس. اهـ.
ورواه أيضًا ابن ماجه (١/٢٨١) وقال ابن دقيق العيد: رجاله رجال الصحيحين (١/٤١٣).
نصب الراية).

وصحح البوصيري إسناده في زوائده وعزاه أيضًا لابن أبي شيبة ولابن خزيمة وابن حبان في
صحيحهما.

انظر: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/١٠٧).

(٧) الدارقطني: من طريق إسماعيل بن عياش، عن صالح بن كيسان عن عبد الرحمن الأعرج، عن
أبي هريرة مرفوعًا (١/٢٩٥-٢٩٦) ورواه من هذا الطريق: الإمام أحمد (١/١٣٢) وابن ماجه
(١/٢٨٩) وفيه ابن عياش وروايته هنا عن الحجازيين وهي ضعيفة. وانظر زوائد ابن ماجه
(١/١٠٧).

وأبي حميد في الرفع صحيح»^(١).

وروى أبو داود/ في سننه حديث علي^(٢) وابن عمر^(٣) وأبي حميد^(٤) (١/٢٢٣) ووائل^(٥) ومالك^(٦) وغيرهم، وهذه نصوص.

فإن قيل: هذه الأخبار ضعاف أو منسوخة، لأن رواها خالفوها فروى عاصم بن كليب عن أبيه - وكان من أصحاب علي - «أن علياً كان يرفع يده في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد»^(٧) وعن مجاهد «صليت خلف ابن عمر سنين فلم يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى»^(٨). وعن ابن الزبير أنه رأى رجلاً يرفع يده عند الركوع فقال: مه، يا هذا،

ورواه أبو داود من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه (٢/٤٣٥ عون المعبود) قال ابن القيم إنه على شرط مسلم (٢/٤٣٥ تهذيب السنن مع عون المعبود) وقال ابن دقيق العيد: هؤلاء كلهم رجال الصحيح (١/٤١٤ نصب الراية).

(١) حكاه الخلال في حديث علي رضي الله عنه (١/٤١٢ نصب الراية) وهو ظاهر صنيع البخاري في افتتاحه به كتابه «رفع اليدين في الصلاة» كما تقدم تخريجه وتقدم حديث أبي حميد. (٢) تقدم.

(٣) أبو داود (٢/٤٣٩ - ٤٤٠ عون المعبود) وتقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) رواه أبو داود (٢/٤٤٣ عون المعبود) وهو متفق عليه كما تقدم.

(٧) رواه الطحاوي (١/٢٢٥) وصححه الزيلعي في نصب الراية (١/٤٠٦) وقال الحافظ في الدراية:

رجاله ثقات وهو موقوف (١/١٥٢) وحديث علي المرفوع الذي تقدم (ص ٢٠٥ تعليق ١) أصح في إثبات الرفع كما قاله البخاري رحمه الله.

انظر: (المصدرين السابقين).

(٨) رواه الطحاوي من طريق أبي بكر بن عيَّاش، عن حصين، عن مجاهد... دون لفظ «سنين»

(١/٢٢٥) وقال فيه ابن معين «إنما هو توهم لا أصل له. أو محمول على السهو كمن يسهو في

صلاته» (١/٣٩٢ نصب الراية) وقال البيهقي في المعرفة إنه خطأ فاحش لمخالفته الثقات من

أصحاب ابن عمر (١/٤٠٩ نصب الراية أيضاً).

فإنَّ هذا شيء فعله رسول الله ثم تركه^(١).
وعن ابن عباس «كان النبي عليه الصلاة والسلام يرفع يديه كلّما ركع وكما
رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك»^(٢).
وعن عمر: إنَّ رفع الأيدي في الصلاة لبدعة^(٣).
ويؤكد ذلك أنه روى في حديث علي وأبي حميد «ويرفع يديه إذا قام من
السجدة^(٤)» وفي حديث ابن عمر «ويرفع يديه إذا قام من الركعتين»^(٥)
وهذا منسوخ باتفاقنا^(٦).

-
- (١) قال ابن الجوزي: إنَّ هذا لا يعرف والثابت عن ابن الزبير خلافه.
انظر الدراية (١/٤٩) ونصب الراية (١/٣٩٢).
(٢) قال ابن الجوزي: إنَّه لا أصل له، والمحفوظ عن ابن عباس رضي الله عنه خلافه (١/٤٩٢) نصب
الراية).
(٣) لم أجده.
وسياقي قول المصنف (وحديث عمر لا يعرف).
(٤) هذا لفظ حديث علي رضي الله عنه ولفظ الترمذي لحديث أبي حميد السَّاعدي ورواه غيره بلفظ
«الركعتين» والمقصود بالسجدة هنا هما الركعتان الأوليان بلا شك.
انظر: عون المعبود (٢/٤١٩) وتحفة الأحوذى (٢/٢١٢)، وفتح الباري (٢/٢٢٢) وتقديم
تخريج حديث علي وحديث أبي حميد.
(٥) تقدم تخريجه من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٦) في حكاية الاتفاق على النسخ هنا نظر، خاصة في الرفع بعد القيام من تشهد الركعتين الأوليين فقد
ثبت ذلك كما ترى في حديث علي وأبي حميد وابن عمر رضي الله عنهم. وإليه ذهب جماعة من
السلف من أهل الحديث وغيرهم. وقوى البيهقي والنووي أن يكون مذهباً للشافعي لثبوت
الأحاديث فيه.
انظر: المجموع للنووي (٣/٤٤٦ - ٤٤٨) وفتح الباري (٢/٢٢٢ - ٢٢٣) ونيل الأوطار
(٢/٢٠١) وكتاب صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص ٩١، ١٠٣) والتعليق الآتي على جواب
المصنف عليه.

قلنا : هذا غلط ، لأن حديث عاصم عن علي غير معروف بحال (*)
وحديث مجاهد قال أحمد رواه ابن عيَّاش عن حصين عن مجاهد وهو باطل (١)
وسالم ونافع أعلم (٢) . قال نافع : « كان ابن عمر إذا رأى مصلِّيًا لا يرفع يديه
حصبه وأمره أن يرفع يديه » (٣) .

وحديث ابن الزبير غير صحيح (**) قال أبو حاتم الرازي سمعت سلمة
بن شبيب يقول سمعت عبد الرزاق يقول أخذ أهل مكة رفع اليدين في
الافتتاح والركوع والرفع منه عن ابن جريج وأخذه ابن جريج عن عطاء عن
ابن الزبير وأخذه ابن الزبير عن أبي بكر الصديق وأخذه أبو بكر عن النبي
ﷺ (٤) .

وروى أبو داود بإسناده عن ميمون المكي أنه رأى ابن الزبير وصلى بهم
يشير بكفيه (٥) حين يقوم وحين يركع فذهبت إلى ابن عباس فأخبرته بذلك
فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله فاقصد بصلاة عبد الله ابن
الزبير (٦) .

(*) لعله يقصد أنه لا يصح ، وتقدم أنه موقوف وعارضه عن علي مرفوعاً ما هو أصح منه .
(١) انظر تخريجه .

(٢) وتقدمت روايتاهما عن ابن عمر مرفوعة ويحتمل أنه أراد برواية نافع عنه الموقوفة هنا ، لأنه لم يسبق
له التصريح بها .

(٣) رواه البخاري في رفع اليدين (ص ١٧) وأحمد في المسائل برواية عبد الله عنه (ص ٧٠) .
وصحح إسناده النووي في المجموع (٣/ ٤٠٥) .

(**) أي قوله المتقدم .

(٤) أخرجه البيهقي من طريق سلمة بن شبيب . . (٢/ ٧٣ - ٧٤) وأخرج نحوه . من طريق أيوب
السختياني ، عن عطاء . . إلخ وقال : رجاله ثقات (٢/ ٧٣) .
وانظر نصب الراية (١/ ٤١٦ - ٤١٧) .

(٥) في المخطوطة « كفيه ، أو كعبه » والمثبت هو الصواب .

(٦) انظر : سنن أبي داود مع عون المعبود (٢/ ٤٣٦) والدرية لابن حجر (١/ ١٤٩) .

وأما ابن عباس فروى البخاري عن أبي حمزة^(١) وطاووس عن ابن عباس
«أنه كان يرفع يديه في المواضع / الثلاثة»^(٢).
(ب/٢٢٣)

ورواه أحدهم عن أبي حمزة عن ابن عباس^(٣): وهذا أصح ما ثبت عنه .
وحديث عمر لا يعرف^(٤).

وقد روى أحمد بإسناده عن الحسن^(٥) قال : كان أصحاب رسول الله
يرفعون أيديهم في الصلاة إذا ركعوا وإذا رفعوا كأنها المراوح^(٦). وهذا إشارة إلى
جميعهم فلا يجوز معه ادعاء النسخ .

وفي إسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور . وأيضاً ميمون المكي مجهول كما في التقريب (٢/ ٢٩٢) .
(١) أبو حمزة : بالمهملة والزاي ، عمران بن أبي عطاء الأسدي مولاهم القصاب الواسطي ، صدوق له
أوهام من الطبقة الرابعة ، روى له مسلم ، والبخاري في رفع اليدين (التقريب ٢/ ٨٤) وتهذيب
التهذيب (٨/ ١٣٥ - ١٣٦) .

(٢) رواه البخاري معلقاً في كتابه «رفع اليدين في الصلاة» فقال : قد روى طاووس وأبو حمزة وعطاء
أنهم رأوا ابن عباس رضي الله عنهما رفع يديه عند الركوع وإذا رفع رأسه من الركوع (ص ٦٠)
ورواه في موضع آخر منه بإسناده إلى أبي حمزة أنه رأى ابن عباس فذكر مثله (ص ٢١) وبهذا رواه
عبد الرزاق (٢/ ٦٩) وابن أبي شيبه (١/ ٢٣٥) وأحمد في المسائل برواية عبد الله عنه (ص ٧٥)
وفي إسناده أبو حمزة ، صدوق له أوهام كما تقدم وبقية رجاله أئمة ثقات قد صرح بعضهم
بالسماع من بعض .

(٣) تقدم في تخريج الذي قبله .

(٤) أي قوله «إن رفع الأيدي في الصلاة لبدعة» المتقدم (١/ ٢٥٣) .

(٥) هو الحسن البصري .

(٦) رواه الأثرم عن الإمام أحمد بإسناده إلى الحسن كما في نصب الراية (١/ ٤١٦) .

ورواه ابن أبي شيبه (١/ ٢٣٥) والبيهقي (٢/ ٧٥) والبخاري في كتابه «رفع اليدين في الصلاة»
(ص ٢٦) وروى مثله أيضاً عن حميد بن هلال (ص ٢٦) وقال : لم يستثن الحسن وحميد بن
هلال أحداً من أصحاب النبي ﷺ دون أحد . اهـ (ص ٢٦) .

وإسناد رجال الأول كلهم ثقات ، وكذلك الثاني إلا أن فيه : أبا هلال واسمه محمد بن سليم
صدوق فيه لين . انظر التقريب (٢/ ١٦٦) .

لكن الأثر صحيح بمجموع طريقه ويكفي أن البخاري أوردهما محتجاً بهما ، والله أعلم .

وروى أحمد بإسناده عن أبي الزبير^(١) أنه قال : رأيت ابن عمر وابن الزبير يرفعان أيديهما إذا ركعا وإذا رفعاً^(٢).

فأما حديث سالم فليس فيه عن ابن عمر ما ذكروا بل فيه «ولا يرفعهما من السجود»^(٣).

وحديث عليّ وأبي حميد يعارضهما في الرفع من السجود حديث ابن عمر فيسقطان^(٤) ويبقى اتفاق الجميع على الرفع في الركوع والرفع منه ، ثم ليس إذا نسخ بعض الحديث يدل على نسخ بقيته كحديث القبلة نسخ التوجه دون بقية أحكام الصلاة ، وعلى أن تصحيح أحمد لحديث عليّ وأبي حميد دليل على أنه أخذ بهما فنقول به إذا قام من السجدين^(٥)(*).

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس - بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء - الأسدي مولاهم ، أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلّس توفي سنة ١٢٦ هـ وحديثه في الكتب الستة (٢/٢٠٧ - التقريب) وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٠ - ٤٤٣).

(٢) في مسائل أحمد برواية عبد الله (ص ٧٥) وبتحقيق المهنا (١/٢٤٣ - ٢٤٤) بلفظ «يرفعان أيديهما إذا كَبَّرَا في الصلاة وإذا رفعاً ورؤوسهما من الركوع». وإسناده صحيح.

(٣) هذا لفظ رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم وأما اللفظ الذي ذكره وهو «ويرفع يديه إذا قام من الركعتين» فهو لفظ رواية عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً كما تقدم ولا تعارض بينهما .

(٤) تقدم أن المراد «بالسجدين» في حديث عليّ وأبي حميد هما الركعتان وعليه فلا تعارض بين حديثهما وحديث ابن عمر من رواية سالم وليس من رواية نافع ، لأن رواية نافع تتفق معها في الرفع بعد القيام من الركعتين وحديث سالم في نفي رفع الأيدي حين الرفع من السجود حقيقة فلا تعارض ولا نسخ أيضاً .

(٥) لكن القول بأنه أخذ بهما في القيام من الركعتين أظهر لظهور دليله . والله أعلم .

(*) وإلى هنا ينتهي الجزء الثاني عشر حسب تجزئة هذه المخطوطة ويبدأ بعده الجزء الثالث عشر بقوله والمعنى في المسألة . . . «بعد البسملة» .

/ والمعنى في المسألة: أنها تكبيرات في حال القيام فشرع لها رفع اليدين (٢٢٤/ب)
كتكبيرة الافتتاح^(١) وتكبيرات العيدين^(٢) أو صلاة يسن رفع اليدين في
ابتدائها فسن رفع اليدين في أثنائها كصلاة العيد والقنوت، ولا يلزم صلاة
الجنائز لأنها كمسألتنا^(٣).

ولا يلزم تكبيرات السجود والنهوض عنه، لأنها ليست في حال القيام، ولا
يلزم تكبيرة الرفع من الركوع، لأنها مقارنة للقيام التام متصلة به، لأن القيام
استواء النصفين، والنصف الأسفل من الركاع قائم والنصف الثاني غير
قائم، غير أن تكبيرة الرفع مشروعة حال الانتقال عنه وأحد طرفي الانتقال
متصل بالقيام التام وهي جارية^(٤) عن قيام تام فجرت مجرى حال القيام
وفارقت تكبيرة القيام من السجود، لأن ذلك غير موجود فيها، ولأن تكبيرة
الركوع في محل تدرك الركعة بإدراكه فهو كتكبيرة الافتتاح.

احتج الخصم: بما روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: لا ترفع الأيدي
إلا في سبع مواطن: عند افتتاح الصلاة، والعيدين واستقبال البيت^(٥) وعلى

(١) أي تكبيرة الإحرام، وقد أجمعت الأمة على مشروعيتها.

انظر المجموع للنووي (٣/٣٠٥).

(٢) وهو قول الأئمة الثلاثة خلافاً للمالك.

انظر: المغني والشرح الكبير (٢/٢٣٩) والمجموع للنووي (٥/٢١) وقوانين الأحكام لابن جزي

(ص ١٠١) والهداية وفتح القدير والعناية (٢/٧٧).

(٣) أي في الرفع في تكبيراتها، وهو مذهب الحنابلة والشافعية، خلافاً للمشهور عن المالكية والحنفية
اقتصاراً على رفع الأيدي في أول تكبيرة.

انظر: المغني (٢/٣٧٣) والمجموع (٥/٢٣٢) وقوانين الأحكام لابن جزي (١١١) والدر المختار

وحاشية ابن عابدين (٢/٢١٢).

(٤) في المخطوطة «حادية».

(٥) في رواية ابن عباس بمعناه: «وإذا رأيت البيت» ولعله هو المراد باستقباله هنا.

انظر (١/٣٩١) نصب الراية).

الصفة والمروة والمقامين عند الجمرتين، والقنوت، والموقفين(*) (١) ولم يذكر عند الركوع والرفع منه.

قلنا: يحتمل أنه أراد لا ترفع الأيدي يعني: الأكف، وقوله عند افتتاح الصلاة: يعني الدعاء قال سبحانه وتعالى ﴿وصل عليهم﴾ (٢) أي: ادع لهم.

وقال الأعشى:
تقول بنتي وقد قرّبتُ مُرتَحلاً يا ربَّ جنبِّ أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليتفاغتمضي يوماً فإنَّ لجنب المرء مضطجعاً (٣)
ثم نقول: لا ترفع إلا في سبع مواطن وفي هذين الموضعين كما قال «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» (٤) ويجب من غير ذلك من البول والغائط (*) غير واضحة في المخطوطة، والمثبت هنا من لفظ البزار (١/٢٥١ - كشف الأستار).

(١) لم أجده بهذا اللفظ وقد رواه بنحوه:

البخاري معلقاً في كتابه (رفع اليدين في الصلاة) عنه وعن ابن عباس رضي الله عنهما مشيراً إلى ضعفه ومخالفته لما صحح عنهما (ص ٥٩) ورواه البزار عنهما أيضاً وضعفه (١/٢٥١ كشف الأستار).

وكلا الحديثين من طريق ابن أبي يعلى وهو (محمد بن عبد الرحمن بن أبي يعلى القاضي الكوفي) صدوق سيء الحفظ جداً.

انظر بقیة تخريجه عنهما وتضعيف ابن دقيق العيد له من خمسة أوجه في نصب الراية (١/٣٩٠ - ٣٩٢).

وانظر أيضاً الدراية (١/١٤٨) ومجمع الزوائد (٣/٢٣٨).

(٢) سورة التوبة آية رقم (١٠٣).

(٣) انظر هذين البيتين في ديوان الأعشى ميمون بن قيس (ص ١٠١) من قصيدة (برقم ١٣) بلغت أربعاً وسبعين بيتاً يمدح بها هوزة بن علي الحنفي.

(٤) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (١/١٠٩) ورواه ابن ماجه (١/١٧٢) وأحمد (٤٧١/٢).

كلهم من حديث شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وخروج النجاسات من البدن .

واحتمج بما روي عن ابن مسعود أنه قال : صليت خلف النبي ﷺ / وأبي (١/٢٢٥) بكر وعمر فكانوا لا يرفعون أيديهم إلا في تكبيرة الافتتاح (١).

قلنا : قال عبد الله بن أحمد : ذكر لأبي حديث محمد بن جابر (٢) عن حماد (٣) هذا ، فقال : (هذا ابن جابر ، أئش حديثه (٤)؟) هذا حديث منكر ، وقال يحيى بن معين : لا يحدث عنه إلا من هو شر منه (٥) . ثم هو شهادة على نفي ، وأخبارنا مثبتة فكانت أولى .

واحتمج بما روى أبو داود بإسناده عن ابن أبي ليلى عن البراء أن رسول الله ﷺ « كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود » (٦) .

وفي لفظ لأحمد : « لا وضوء إلا من حدث أو ريج » (٢/ ٤١٠ ، ٤٣٥) .

ويرى بعضهم أن هذا الحديث مختصر مما رواه مسلم وغيره من طريق سهيل بن أبي صالح به بلفظ « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا ، فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

انظر : صحيح مسلم (١/ ٢٧٦) وإرواء الغليل (١/ ١٤٥ ، ١٥٣) .

(١) رواه الدارقطني (١/ ٢٩٥) والبيهقي (٢/ ٧٩ - ٧٠) وابن عدي في الكامل كما في نصب الراية (١/ ٣٩٦) والدراية (١/ ١٥١) ، والحديث ضعيف كما بينه المصنف رحمه الله .

(٢) هو محمد بن جابر بن سيّار بن طارق الحنفي البهامي ، صدوق ، ذهب كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن .

انظر : ترجمته في التقريب (٢/ ١٤٩) وتهذيب التهذيب (٩/ ٨٨ - ٩٠) وميزان الاعتدال (٣/ ٤٩٦ - ٤٩٨) .

(٣) هو حماد بن أبي سليمان كوفي فقيه صدوق ، له أوهام ورمى بالارحاء

انظر : التقريب (١/ ١٩٧) وتهذيب التهذيب (٣/ ١٦ - ١٨) وميزان الاعتدال (١/ ٥٩٥ - ٥٩٦) .

(٤) في المخطوطة : (هذا إن جابراً يسبر حديثه) والمثبت من مسائل عبد الله وهو الصواب (ص ٧٤) .

(٥) انظر : مسائل عبد الله (ص ٧٤) .

(٦) سنن أبي داود (٢/ ٤٥١ مع عون المعبود) ورواه أيضاً الدارقطني (١/ ٢٩٣ - ٢٩٤) والطحاوي

قلنا: هذا الحديث رواه شريك^(١) عن يزيد بن أبي زياد^(٢) عن ابن أبي ليلى^(٣) وقال أبو داود: حدّث هذا الحديث هشيم^(٤) وخالد^(٥) وابن عيينة^(٦) وابن إدريس^(٧) كلهم عن يزيد ولم يذكروا فيه «ثم كان لا يعود»^(٨) قال ابن عيينة: فلما دخل الكوفة قال: «ثم لا يعود»^(٩) فقال أحمد ليس في حديث

(١/٢٢٤).

والحديث صحيح دون قوله «ثم لا يعود» فهو مدرج من كلام «يزيد بن أبي زياد» واتهم بأنه مما تلقّنه حين كبر وساء حفظه فصارت يلقّن فيتلقّن كما ذكر المصنف رحمه الله، وقد سئل «يزيد» عن هذه الزيادة في آخر حياته فأنكرها وانظر الدارقطني (١/٢٩٤) ونصب الراية (١/٤٠٢ - ٤٠٤) والتلخيص الحبير (١/٢٣٥ - ٢٣٦).

(١) هو شريك بن عبد الله القاضي، صدوق يخطئ كثيرا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. انظر ترجمته في التقريب (١/٣٥١) وتهذيب التهذيب (٤/٣٣٣ - ٣٣٧).
(٢) هو: يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولا هم الكوفي، ضعيف، كبر فتعّبر فصارت يلقّن وكان شيعيا. انظر ترجمته في التقريب (٢/٣٦٥) وتهذيب التهذيب (١١/٣٢٩ - ٣٣١) وميزان الاعتدال (٤/٤٢٣ - ٤٢٥).

(٣) هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة، حديثه في الكتب الستة. انظر ترجمته في التقريب (١/٤٩٦) وتهذيب التهذيب (٦/٢٦٠ - ٢٦٢).
(٤) هو: هشيم بن بشير السلمي الواسطي ثقة ثبت كثير الإرسال والتدليس الحفي وحديثه في الكتب الستة.

انظر ترجمته في التقريب (٢/٣٢٠) وتهذيب التهذيب (١١/٥٩ - ٦٤).
(٥) هو: خالد بن عبد الله الطّحان الواسطي المزني، ثقة ثبت، حديثه في الكتب الستة. انظر ترجمته في التقريب (١/٢١٥) وتهذيب التهذيب (٣/١٠٠ - ١٠١).
(٦) هو: سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغيّر حفظه بآخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وحديثه في الكتب الستة انظر التقريب (١/٣١٢).

(٧) هو: عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي، ثقة فقيه عابد، حديثه في الكتب الستة. انظر التقريب (١/٤٠١) وتهذيب التهذيب (٥/١٤٤ - ١٤٦).

(٨) انظر سنن أبي داود (٢/٤٥٢) مع عون المعبود.
(٩) انظر: المجروحين لابن حبان (٣/١٠٠) والبيهقي (٢/٧٦ - ٧٧) ونصب الراية (١/٤٠٢ - ٤٠٤).

يزيد «ثم لا يعود» من قوله ، فوضعه في كتابهم وليس في الحديث «ثم لا يعود»^(١).

وقال في رواية الميموني : «ما أحوج من حدث بهذا أن يسكت»^(٢) وقال يحيى^(٣) : «يرويه يزيد بن أبي زياد ولا يحتج به» . وقال الشافعي : «اختلط في آخره عمره» .

ثم يحتمل قوله «ثم لا يعود» في أول ركعة ولأن أخبارنا في الصحاح وهي أكثر رواة وفيها الزيادة ، وينقل من العادة إلى العبادة فكانت أولى . واحتج بما روى جابر بن سمرة عن النبي عليه الصلاة والسلام «أنه قال لأصحابه مالي أرى أيديكم كأنها أذنان خيل شمس»^(*) كفوا أيديكم في الصلاة»^(٤).

قلنا : روى أبو داود عن جابر بن سمرة أنه قال : كنا إذا سلم أحدنا في الصلاة أشار بيده عن يمينه وشماله فقال له النبي عليه الصلاة والسلام ذلك ، ثم قال «أوما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن

(١) انظر : معناه عن أحمد في : نصب الراية (٤٠٢/١) والبيهقي (٧٦/٢) .

(٢) وروى البيهقي في سننه من طريق عثمان بن سعيد الدارمي قال : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال : لا يصح عنه هذا الحديث قال وسمعت يحيى بن معين يضعف يزيد بن أبي زياد (٧٦/٢) .

(٣) هو : ابن معين ، وانظر قوله هذا في الميزان (٤٢٣/٤) .
(*) شمس : كرسل قال النووي في شرح مسلم : هو بإسكان الميم وضمها وهي التي لا تستقر بل تضطرب وتتحرك بأذنانها وأرجلها (١٥٣/٤) وفي النهاية : جمع شمس ، وهو النور من الدواب الذي لا يستقر لشغبه وحذته (٥٠١/٢) .

وانظر مادة (شمس) في اللسان (١١٣/٦) والمصباح (٣٢٢/١) وتاج العروس (١٧٣/٤) .

(٤) رواه مسلم (٣٢٢/١) وأبو داود (٣٠٠/٣) عون المعبود ، والنسائي (٤/٣) وأحمد (٩٣/٥) .
كلهم من حديث تميم بن طرفة ، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً .

يمينه وشماله»^(١) وهذا يشهد له الخبر لأنه شبهَ أيديهم بأذنان الخيل الشمس وهي تتحرك عرضاً لا رفْعاً.

واحتج : بأنها تكبيرة مفعولة في غير حال الاستقرار أشبه بتكبيرة السجود وعكسه تكبيرات الافتتاح .

قلنا : لا تأثير لقوله «في غير حال الاستقرار» فإنَّ تكبيرات الجنازة تفعل في غير حال الاستقرار ثم لا يسنّ الرّفْع فيها عندهم^(٢).

ثم المعنى في الأصل : أنها تكبيرات تفعل في غير حال القيام وما يتصل به ، أو نقول : هناك يتصل طرفها بسجود أو قعود بخلاف مسألتنا ، فإنها تفعل في حال القيام فهي كتكبيرة الإحرام ، وإنّا قلنا ذلك / ، لأن اليد هناك (ب/٢٢٥) مشغولة بالوضع على الفخذ والاعتماد على الأرض فلم يسنّ لها شغل آخر بخلاف مسألتنا ، فإن اليد في حال الركوع والرفع منه فارغة عن الشغل فسنّ لها الشغل بالرفع كحالة القيام . والله أعلم بالصواب .

١٥ - مسألة : الطمأنينة^(٣) في الركوع والسجود والرفع منها ركن^(٤) نصّ عليه في رواية حنبل ، وهو قول الشافعي^(٥) وداود^(٦).

(١) رواه أبو داود (٣/٢٩٨ - ٣٠٠ عون المعبود) ورواه أيضاً مسلم (١/٣٢٢ - ٣٢٣) والنسائي (٣/٥٠٣ ، ٦١ ، ٦٤) وأحمد (٥/٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٧).

كلهم من حديث عبيد الله بن القبطيَّة ، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً .
(٢) أي المالكية والحنفية ، وهذا في غير التكبيرة الأولى منها ففيها يسنّ الرفع عندهم ، كما تقدم (ص ٢١٤ تعليق رقم ٣) .

(٣) هي حصول السكون في هذه الأفعال ، وإن قلَّ ، وبعضهم قدّر أقله بتسيحة . الإنصاف (٢/١١٣) والروضة (١/٢٥٠) وجواهر الإكليل (١/٤٩) وتبيين الحقائق (١/١٠٦) .

(٤) انظر : المبدع (١/٤٩٥) والإنصاف (٢/١١٣) وكشاف القناع (١/٣٨٧) والإفصاح لابن هبيرة (٢/١٣٠) .

(٥) انظر : المجموع (٣/٤١٠) والروضة (١/٢٥٠ - ٢٦٠) والوجيز (١/٤٠) .

(٦) حكاه عنه النووي في المجموع (٣/٤١٠) ولم يحك ابن حزم في المحلى خلافاً في فرضيتها لغير أبي

وقال أبو حنيفة^(١) ومالك^(٢): ليس بركن .
لنا : أن الله تعالى أمر بالصلاة مجملًا وبين ذلك رسول الله ﷺ بفعله فكان
يركع حتى يطمئن رакعًا ويرفع حتى يعتدل قائمًا ويسجد حتى يطمئن
ساجدًا ويجلس حتى يطمئن جالسًا .
روى عنه ذلك أبو حميد^(٣) في عشرة من أصحاب رسول الله منهم أبو
قتادة ، وكل من وصف صلاة رسول الله في الصحاح والسنن .
وبين ذلك بقوله فروى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أن النبي
ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّى ثم جاء فسلم على النبي عليه الصلاة

حنيفة رحمه الله (٣/ ٢٥٤ وما بعدها) .

(١) اختلف النقل والتخريج عن أبي حنيفة ومحمد في حكم هذه الأفعال أهى فرض أم واجبة أم سنة ،
والمختار عندهم - رواية ودراية - الوجوب في جميعها . وأما أبو يوسف فهى فرض عنده قولاً
واحداً .

انظر: البحر الرائق (١/ ٣١٦-٣١٧) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/ ٤٦٤-٤٦٥) .
(٢) يفرق المالكية بين الطمأنينة والاعتدال في هذه الأفعال ، فالطمأنينة - عندهم - استقرار فيها زائد
على مجرد الاعتدال ، وفي كل منهما خلاف عندهم ، أما فرضان أم ستان أم أحدهما فرض والآخر
سنة ؟

فنقل المواق عن ابن عبد البر أن الاعتدال في هذه الأفعال فرض لا خلاف فيه عندهم وإنما
الخلاف في الطمأنينة فيها بعد الاعتدال ، ونقل عن عياض أن الطمأنينة فرض والاعتدال في
الفصل بين الأركان سنة ، ونقل عن بعضهم أنها اسمان لمسمى واحد .
والأصح أنها فرض على ما اختاره خليل في مختصره خلافاً للمشهور من أنها سنة كما نبّه على ذلك
شراحه .

انظر: الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٢ ، ١٧٧) وشرح المواق لمختصر خليل (١/ ٥٢٣-٥٢٤)
وجواهر الإكليل (١/ ٤٩) ومنح الجليل (١/ ١٥١) والزرقي والبناني (١/ ٢٠٣) والشرح الكبير
وحاشية الدسوقي (١/ ٢٤١) .

(٣) تقدم تخريجه .

والسلام فقال : ارجع (فصلٌ) (*) فَإِنَّكَ لَمْ تَصِلْ فَصَلِّ ثُمَّ جَاءَ ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فقال : ارجع (فصلٌ) (*) فَإِنَّكَ لَمْ تَصِلْ - ثَلَاثًا - فقال : والذي بعثك (بالحق) (*) ما أحسن غيره فعَلَّمَنِي ، فقال : «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» (١) .

وروى أبو داود في سننه بإسناده عن رفاعه بن رافع بمعناه قال : فقال رسول الله ﷺ «إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ» وفي لفظ «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ ، ثُمَّ يَكْبُرُ وَيُحْمَدُ اللَّهُ ، وَيُثْنَى عَلَيْهِ ، وَيَقْرَأَ مَا شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَرْكَعُ حَتَّى تَطْمِئَنَ مَفَاصِلُهُ ، ثُمَّ يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى تَطْمِئَنَ مَفَاصِلُهُ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى تَطْمِئَنَ مَفَاصِلُهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ» (٢) فالتحق ذلك بالآية وصار كالمنطوق به فيها .

وروى أحمد بإسناده وأبو داود في سننه عن أبي مسعود / البدرى قال : قال (١/٢٢٦) رسول الله ﷺ : «لَا تَجْزِي صَلَاةُ الرَّجُلِ حَتَّى يَقِيمَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ» (٣) وهو نص .

(*) ليست في المخطوطة . وهي ثابتة في رواية البخاري ومسلم وغيرهما .

(١) البخاري (٢/٢٣٧) مع الفتح) ومسلم (١/٢٩٨) والأربعة وأحمد كما تقدم .

(٢) تقدم تخريج حديث رفاعه هذا مع التنبيه على ألفاظه .

(٣) رواه أحمد (٤/١١٩) وأبو داود (٣/٩٣) مع عون المعبود) .

ورواه أيضًا : الترمذي (٢/٥١ - ٥٢) والنسائي (٢/٢١٤) ، وابن ماجه (١/٢٨٢) والدارمي

وروى البخاري عن حذيفة «أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته قال له حذيفة: ما صليت، ولو متَّ متَّ على غير سنة محمد ﷺ» (١).

وروى أحمد في مسنده عن علي بن شيبان: «أنه خرج وافداً إلى رسول الله ﷺ قال: فصلينا خلف النبي ﷺ فلمح بمؤخرة عينه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: يا معشر المسلمين إنَّه لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود» (٢). وفي لفظ رواه خالد بن الوليد: «أنه أبصر رجلاً لا يتم ركوعه وسجوده فقال النبي عليه الصلاة والسلام «لو مات هذا على ما هو عليه لمات على غير ملَّة محمد فأتوا الركوع والسجود» (٣).

(١/٢٤٧) وابن خزيمة (١/٣٠٠) وابن حبان (ص ١٣٥ موارد) والدارقطني (١/٣٤٨) والبيهقي (٢/٨٨).

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصحح إسناده الدارقطني والبيهقي وقد أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما كما تقدم.

(١) البخاري مع الفتح (١/٤٩٥، ٢/٢٧٥، ٢٩٥) وأحمد مطوَّلاً ومختصراً (٥/٣٨٤، ٣٩٦).
(٢) أحمد (٤/٢٣) ورواه أيضاً ابن ماجه (١/٢٨٢) وقال البوصيري في زوائده: «هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات (١/١٠٨ مصباح الزجاجة).

ورواه أيضاً ابن خزيمة (١/٣٠٠) وابن حبان (ص ١٣٥ موارد).

(٣) رواه بنحوه: ابن خزيمة (١/٣٣٢-٣٣٣) وأبو يعلى الموصلي (ص ٣٣٤ زوائده). والطبراني في معجمه الكبير (٤/١٣٦). كلُّهم من حديث أبي عبد الله الأشعري عن أمراء الأجناد، عمرو بن العاص وخالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرجيل بن حسنة كل هؤلاء سمعوه من النبي ﷺ، وكذا لابن خزيمة وليس في رواية الطبراني وأبي يعلى ذكر «يزيد بن أبي سفيان».

وهذا الحديث قال فيه الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير وأبو يعلى وإسناده حسن (٢/١٢١).

وروى أبو زيد^(١) في كتابه عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : «إنَّ أسوأ الناس سرقة من سرق من صلاته ، فقيل : يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته ؟ فقال : أن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»^(٢) .
والصلاة لا تتجزأ صحة ، فإذا سرق منها بعضها ذهبت كلها .
وقال عليه الصلاة والسلام (تلك صلاة المنافقين يجلس أحدكم حتى إذا اصفرَّت الشمس وقامت بين قرني شيطان فقام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً)^(٣) ، وصلاة المنافقين فاسدة .

(١) ينظر ما المراد به .

(٢) هذا الحديث رواه أربعة من الصحابة هم : أبو قتادة ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وعبد الله ابن مغفل رضي الله عنهم .

أما حديث قتادة فقد رواه الدارمي (٢٤٧/١) وأحمد (٣١٠/٥) والبيهقي (٣٨٦/٢) .
وقال البيهقي في مجمع الزوائد : رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال رجال الصحيح (١٢٠/٢) .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه ابن حبان (ص ١٣٥ موارد) والبيهقي (٣٨٦/٢) ورواه الطبراني في الأوسط والكبير ورجال رجال الصحيح ما عدا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين ، فهو مختلف في توثيقه . انظر مجمع الزوائد (١٢٠/٢) .

وأما حديث أبي سعيد الخدري : فرواه الإمام أحمد (٥٦/٣) والبزار (٢٦١/١) كشف الأستار) وأبو يعلى (ص ٣٣٥ زوائد) وقال الهيثمي : رواه أحمد والبزار وأبو يعلى وفيه «علي بن زيد» مختلف في الاحتجاج به وبقيّة رجاله رجال الصحيح (١٢٠/٢) مجمع الزوائد) .

وأما حديث عبد الله بن مغفل : فرواه الطبراني في معاجمه الثلاثة ورجال ثقات . انظر : مجمع الزوائد (١٢٠/٢) .

وهذه الأحاديث الأربعة قد أوردتها الألباني في صحيح الجامع مصحّحاً لها (٣٢٦/١ ، ٣٣١) .

ورواه أيضاً الإمام مالك في الموطأ مرسلًا صحيح الإسناد عن النعمان بن مرة (٢٧٩/١) .

فالحديث صحيح وشواهد في وجوب الطمأنينة قد تقدمت . والله أعلم .

(٣) رواه مسلم (٤٣٤/١) وأبو داود (٨٣/٢) عون المعبود) والترمذي وقال حديث حسن صحيح

(٣٠١-٣٠٢) والنسائي (٢٥٤/١) ومالك (٢٢٠/١) وأحمد (١٠٢-١٠٣ ، ١٤٩ ،

١٨٥ ، ٢٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

فإن قيل (*) : تحمل هذه الأخبار على نفي الكمال ودخول النقصان وأمره بالإعادة تغليظاً على الفاعل لينثني عن عادته الذميمة كما أمر في الخمر بكسر الدَّنان (١) وشقَّ الظروف (٢) تغليظاً (٣) وكما قال : «أفطر الحاجم والمحجوم» (٤) ولهذا لم يأمره بالإعادة حين خَفَّفَ بل أقره حتى سلَّم ، ولو كان التخفيف مفسداً لما حلَّ له تأخير المنهي عنه حين رآه ولهذا قال في آخر الخبر (٥) : «إإذا فعلت ذلك فقد تَمَّتْ صلاتك وما نقصت منها فإنما تنقصه من صلاتك» فسمّاها صلاة مع النقصان فكذلك مع السرقة .

قلنا : هذا لا يصح ، لأنَّ النفي في النكرة يعم الأجزاء والفضيلة وأمره (٦)

(*) انظر : معناه في فتح القدير (٣٠١ / ١) والبحر الرائق (٣١٦ / ١)

(١) الدَّنان - بكسر الدال المهملة - جمع «دَن» كسهم وسهام ، وهي - الحِباب - بكسر الحاء المهملة جمع «حَب» بعضها ، وهي أوعية تشبه الجرة تحفظ فيها الخمر .

انظر مادة «دَن» في : لسان العرب ، وتاج العروس ، والمصباح المنير .

(٢) جمع ظرف ، كفلس وفلوس ، والمقصود بها هنا أوعية الخمر عموماً .

انظر مادة ظرف في : المصباح المنير ، والصحاح .

(٣) يشير المصنف هنا إلى ما رواه الترمذي من حديث أنس عن أبي طلحة رضي الله عنه «أنه قال : يا

نبي الله إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري قال : «اهرق الخمر واكسر الدَّنان» (٣ / ٥٨٨) .

وأشار البخاري إلى معناه في إحدى تراجمه في كتاب المظالم من صحيحه فقال : باب هل تكسر

الدَّنان التي فيها الخمر أو تحترق الزقاق ؟ . . . (٥ / ١٢١ مع الفتح) .

(٤) رواه أبو داود (٦ / ٤٩٣ عون المعبود) وابن ماجه (١ / ٥٣٧) ، والدارمي (١ / ٣٤٧) وابن خزيمة

(٣ / ٢٢٦ - ٢٢٧) وابن حبان (ص ٢٢٦ موارد) والحاكم وصححه على شرط الشيخين

(١ / ٤٢٧) كلُّهم من حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، وهو حديث صحيح ، وقد خرجه

الزليعي في نصب الراية عن سبعة عشر من الصحابة (٢ / ٤٧٢ - ٤٧٧) وانظر إرواء الغليل

(٤ / ٦٥ - ٧٥) .

(٥) أي في آخر حديث رفاعه بن رافع الذي تقدّم قريباً . انظر سنن أبي داود (٣ / ٩٩ مع عون المعبود)

وتقدم تخريجه (١ / ٢٦٤) .

(٦) كذا ، ولعلَّ صواب العبارة «وقد أمره بالإعادة» أي تأكيداً لحقيقة النفي .

بالإعادة .

وقوله «صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ» لا يجوز أن يقال: صَحَّت صَلَاتُكَ لَا سَيِّئًا وقد ورد عنه «لا ظهران / في يوم»^(١) وروي «لا عصران»^(٢) فكيف يأمره (ب/٢٢٦)

بالإعادة مع الصحة؟

وقوله في خبر أبي مسعود «لا تجزئ صلاة لا يقيم (الرجل فيها)*» صلبه في الركوع والسجود»^(٣) نص قاطع في نفي الإجزاء، وحمل ذلك على التغليظ عدول عن الحقيقة وتمهيد للشريعة. وقوله «بعثت بالحنيفية السهلة، والسَّمْحَة»^(٤) وقوله: «بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»^(٥) وقد كان يمكنه التعليم بالطف^(٦) مما فعل .

وقولهم: لو كان التخفيف مفسدًا لما أصر البيان. إنما أخره لأنه ظنه قد أخطأ فأمره بالإعادة ليتثبت ويتنبه فلما قال: «إني لا أحسن» علمه .

وقولهم: «إنه قد غلظ في الخمر والحجامة» فتلك الأخبار محمولة على

(١، ٢) لم أجدهما بهذا اللفظ، وقد تقدم معناهما (١/١٣٣).

(*) زيادة من مصادر تخريجه .

(٣) تقدم (١/٢٦٤).

(٤) رواه الإمام أحمد من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه بلفظ «إني لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنني بعثت بالحنيفية السَّمْحَة» (٥/٢٦٦).

ورواه أيضًا من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ «إني أرسلت بحنيفية سمحة» (٦/٢٣٣).

ورواه أيضًا من حديث ابن عباس رضي الله عنه بلفظ «قيل لرسول الله ﷺ «أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: الحنيفية السَّمْحَة» (١/٢٣٦).

والبخاري في الأدب المفرد (ص ٢٠٩) وأورده في صحيحه معلقًا مجزومًا به، وحسن الحافظ إسناده (١/٩٤ - ٩٥ الفتح).

وروي عن غيرهم أيضًا: انظر كشف الخفاء (١/٢١٧) ولم أره بلفظ «الحنيفية السهلة» فليلاحظ .

(٥) متفق عليه وتقدم .

(٦) في المخطوطة «بالطف» وهو سبق قلم .

ظاهرها ، وكسر الدَّنان وإفطار الحاجم والمحجوم من الأحكام الثابتة على ما ورد الخبر فيهما .

وقوله^(١) في حديث حذيفة «إنَّه على وجه التخفيف»^(٢) لا يجوز. قوله : «لأنَّا منعنا في خبر عائشة مع امرأة زيد بن أرقم»^(٣) وقلنا^(٤) : لا يقول الصحابي ذلك إلا لأنَّه علمه من الرِّسول عليه الصَّلاة والسَّلام .
وقوله نقول : «إنَّ الصلاة مسلووبة الثواب» فالظاهر سلب ثوابها لأنَّها لم تصح .

(١) ظاهر كلام المصنف أن هذا جواب على اعتراض قد تقدم ، وكذلك قوله الآتي «وقوله نقول إن الصلاة مسلووبة الثواب» وكل هذا لم يتقدم له ذكر ، لكن لعله كلام مستأنف مع جوابه .
(٢) كذا ، ولعل صوابه «التخويف» وهو قوله (ولو متَّ متَّ على غير سنَّة محمد ﷺ) كما تقدم (ص ٢٢٥ تعليق ٣) .

(٣) لعلَّه يقصد ما رواه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن امرأته أنها دخلت على عائشة هي وأمُّ ولد زيد بن أرقم فقالت أم ولد زيد لعائشة : إني بعت زيدا غلاما بثمانمائة درهم نسيئة واشتريت بستائة نقدًا فقالت : أبلغني زيدا أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن تتوب ، بش ما اشتريت وبش ما شريت « كذا في نصب الراية (١٦/٤) ولم أجده في المسند .

ونقل عن التنقيح - أي لابن عبد الهادي قوله - : هذا إسناد جيد .
والحديث رواه عن أبي إسحاق به ، الدارقطني (٣/٥٢) ، والبيهقي (٣٣٠/٥ - ٣٣١) وعبد الرزاق (٨/١٨٤ - ١٨٥) .

وقد تابع أبي إسحاق عليه ابنه يونس عن أمِّه العالية (أي امرأة أبي إسحاق) ونقل البيهقي كلام الشافعي في عدم ثبوت هذا الأثر .
وأجيب بعدم التسليم بذلك كلَّه .

انظر تفصيل ذلك في تعقيب ابن الترمذي على البيهقي ونصب الراية (٤/١٥ - ١٦) وتهذيب السنن لابن القيم (٩/٣٣٥ - ٣٣٧ مع عون المعبود) .

وعلى هذا فيكون صواب قول المصنف («امرأة زيد بن أرقم» أم ولد زيد بن أرقم) لكن في طرق هذا الأثر اختلاف في ذكر المرأة التي باعت على زيد ثم ابتاعت منه .

(٤) انظر : نصب الراية (٤/١٦) .

والمعنى : أنَّ الركوع والسجود فعل مفروض في الصلاة فلزم فيه الاستقرار كالقيام والجلوس .

فإن قيل : إنَّما وجب الاستقرار في القيام للذكر، ولا ذكر في الركوع والسجود يجب .

قلنا : لا نسلم ، ثم الجلوس عندكم يجب فيه الاستقرار، والتشهد غير واجب فيه فسقط قولهم .

فإن قيل : فالقيام يجب فيه زيادة على الاستقرار بخلاف الركوع والسجود .

قلنا : لا يجب إلا مقدار الذكر المشروع فيه وكذلك في الركوع والسجود .

احتج الخصم : بأنَّ الله تعالى أمر بالركوع والسجود فقال ﴿اركعوا واسجدوا﴾^(١) ولم يأمر بالطمأنينة فلم يجز الزيادة عليه بخبر الواحد ، لأنَّها تجري مجرى النسخ^(٢) وإنَّما قلنا إنَّ اسم الركوع والسجود يقع على فعله ذلك من غير طمأنينة لأنَّ اللغة وردت بذلك يقال ركع الشيخ إذا انحنى^(٣) . قال لبيد^(٤) :

أليس ورائي إن تراخت منيَّتي لزوم العصا تحني عليها الأصابع
أخبر أخبار القرون التي مضت أدبٌ كأني كلَّما قمت راکع / ^(٥) (١/٢٢٧)

(١) سورة الحج آية رقم (٧٧) .

(٢) انظر : فتح القدير لابن الهمام (٣٠١/١) والبحر الرائق (٣١٦/١) .

(٣) وهو كذلك في اللغة . انظر مادة ركع في الصحاح (١٢٢٢/٣) ، والمصباح المنير (٢٣٧/١) لكن المعنى الشرعي أخص من المعنى اللغوي كما سيأتي في جواب المصنف عليه .

(٤) هو لبيد بن ربيعة العامري ، شاعر فارس كريم وهو أحد أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام فأسلم وعفَّ عن الشعر بعد إسلامه ، وتوفي سنة ٤١ هـ رضي الله عنه .

انظر : الإصابة (٣٢٦/٣) والأعلام (١٠٤/٦) .

(٥) انظر : ديوان لبيد (ص ٨٩) والبيتان من قصيدة (برقم ٣٠) بلغت عشرين بيتاً يرثي بها أخاه أريد .

ويقال سجدت النَّاقَة: إذا خفضت رأسها للرَّعي^(١). وقال زيد الخيل^(٢):

بجيش تَضَلَّ البلق في جنباته ترى الأكم فيها سَجْدًا للحوافر^(٣)
أي منخفضة، ولا شك أن ذلك يحصل بنفس الانحناء ونفس إصراق
الجهة بالأرض، فأما الطمأنينة فإنها تكون بالمفاعلة، وأنه زيادة على ذلك،
كالسكن في الدار بعد الدخول، فنعلّق الجواز بالاسم الثابت بالكتاب،
والكمال بالسنة في الطمأنينة كي لا يصير ما في الكتاب مرفوعاً^(٤) على ما مرَّ
بيانه.

قلنا: لا ينع ذلك بما يسمّى في اللغة، لأن العرب تقول: ركع البعير: إذا
طأ رأسه، وسجد البعير إذا خفض رأسه ليركب^(٥) ومعلوم أنه لا يجزئ في
الركوع أن يطأ الإنسان رأسه دون ظهره، أو يخفض رأسه من غير ملاصقة
الأرض، ولهذا يقولون: سجدت النخلة إذا مالت^(٦). ثم هب أنه يقع عليه
اسم الركوع فالطمأنينة ركن آخر ثبت بفعل الرسول عليه الصلاة والسلام

(١) السجود في أصل اللغة يدل على تطامن وذُلّ، ومنه سجد البعير إذا خفض أو طأ رأسه ليركب.
انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٣/١٣٣) واللسان (٣/٢٠٥).

(٢) هو: زيد بن مهلهل الطائي، كان يلقب «زيد الخيل» لكثرة خيوله، فقدم على النبي ﷺ سنة
٩ هـ فأسلم وسرّ به النبي ﷺ وأثنى عليه وسماه «زيد الخير» وتوفي بعد إسلامه بقليل رضي الله
عنه.

انظر: الإصابة (١/٥٧٢-٥٧٣) والأعلام (٣/١٠٣-١٠٤).
(٣) انظره في الكامل للمبرد (٢/٢٠١) وهو أيضاً في الصحاح للجوهري (٢/٤٨٣) بلفظ «بجمع
تضل . . .» وفي كلا المصدرين «حَجَرَاتِه» بدل «جنباته» والمعنى واحد، فتحجراته هي نواحيه.
(٤) أي منسوخاً.

(٥) تقدّم التعليق على معنى «سجد».
وانظر ما حكاه عن العرب في معنى «ركع» في اللسان (٨/١٣٣) وتاج العروس (٥/٣٦٢).
(٦) انظر ذلك في مادة سجد في: المغرب (١/٣٨٣) ولسان العرب (٣/٢٠٦).

وقوله في بيان المَجْمَل من قوله ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) فصارت كالمنطوق بها في الكتاب .

وقولكم : « الزيادة نسخ » قد بيَّنا في غير موضع بطلان ذلك وأنها ليست بنسخ وإنما هي ضم حكم إلى حكم كضم حكم الشر بعضها إلى بعض لا يدل على رفع الأول منها .

واحتمج : بأنها هيئة في الركوع فكانت سنة ، أصله مدُّ الظهر والعنق ومجافاة عضدية عن جنبيه ، وبطنه عن فخذه .

قلنا : لا نسلم أنه صفة فيه وإنما هو ركن منفرد جعل للذكر ، وقيل هو جزء من الركوع واستدامة له ، ثم لا يجوز اعتبار الطمأنينة بسائر الصفات كما نقول في القيام لا يجب فيه انتصاب الصلب وتعديله ووضع اليمين على الشمال وتجب الطمأنينة والاستقرار ، وكذلك الجلوس لا يجب فيه ذلك ، ولا الافتراش والتوركُّ ويجب فيه الاستقرار .

واحتمج : بأنه لو وجب الاعتدال من الركوع لتعلّق به قراءة كالقيام الأول ، ولو وجب من السجود لتعلّق به تشهد كالجلوس الأخير .

قلنا : القيام في صلاة الجنّازة وخلف الإمام^(٢) في ركعتين من الصلاة واجب ، ولا يتعلّق به قراءة عندهم^(٣) ولأن القيام الأول ممتدٌّ وكذلك

(١) في سورة الأنعام « وأن أقيموا الصلاة » آية رقم (٧٢) وفي سورة البقرة « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » آية رقم (٤٣ ، ١١٠) وتكرر الأمر بإقامة الصلاة في كثير من آي القرآن الكريم .

(٢) كذا : والظاهر أن صوابه « وفي ركعتين » أي للإمام والمنفرد لأن الاقتداء يسقط فرض القراءة عن المأموم عند المالكية والحنفية في جميع الركعات كما تقدم (ص ١٥١) .

(٣) أي عند المالكية والحنفية لأنّ الكلام معهم في أصل هذه المسألة وانظر في عدم وجوب القراءة في صلاة الجنّازة عند المالكية . الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٣٩) وبداية المجتهد (١/ ١٧١) .

وللحنفية : فتح القدير (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢) وتحفة الفقهاء (١/ ٢٤٩) .

وأما عدم وجوب القراءة خلف الإمام فتقدم في مسألة : الاقتداء يسقط فرض القراءة (ص ١٥١) . وأما عدم وجوبها في أكثر من ركعتين فتقدّم أيضًا في مسألة : تجب القراءة في كلّ ركعة

الجلوس الأخير ممتد فافتقر إلى ذكر ممتد. / وهذا غير ممتد فهو كالركوع (٢٢٧/ب) والسجود يشرع فيه ذكر على قدره وهو قول «ربنا ولك الحمد» ورب اغفر لي، ثم هذا قياس يعارض النص فلا يقبل. والله أعلم بالصواب.

١٦ - مسألة: التكبير غير تكبيرة الإحرام، والتسبيح في الركوع والسجود وقول «سمع الله لمن حمده» وقول «ربنا ولك الحمد» وقول «رب اغفر لي» بين السجدين، والتشهد الأول واجب^(١) نص عليه في رواية أبي داود وأبي الحارث إذا ترك التسبيح في الركوع والسجود عامداً يعيد^(*).

وكذلك نقل عنه ابن بختان وأبو الحارث في التكبير في الركوع والسجود يعيد إذا تركه عامداً^(**). وكذلك قال في رواية مهنا وأبي طالب فيمن ترك التسميع والتحميد. وبه قال داود^(٢).

وقال أبو حنيفة^(٣) ومالك^(٤) والشافعي^(٥) ذلك سنة.

(ص ١٤٠).

لكن المشهور عن مالك الوجوب في كل ركعة كما تقدم هناك.

(١) انظر ذلك في: المغني مع الشرح الكبير (١/٥٤٧، ٥٧٥)، والمبدع (١/٤٩٦-٤٩٧) والإنصاف (٢/١١٥).

(*) في المسائل رواية أبي داود: قال: سمعت أحمد سئل عن رجل ترك التسبيح في سجوده؟ قال: يعجبني أن يعيد، قيل له فتركه ناسياً؟ قال: النبي ﷺ قام من اثنتين وهو ساه (ص ٣٦-٣٧). (***) في المسائل رواية ابن هانئ النيسابوري: وسئل عن رجل ترك التسبيح والتكبير في الصلاة؟ قال: إذا فعله عامداً فعليه الإعادة (١/٥١).

(٢) انظر المغني (٥٤٧١)،

(٣) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٧٦-٤٧٧)، والكنز والبحر الرائق (١/٣٢٠). إلا أنهم لم يعدوا قول (رب اغفر لي) «بين السجدين» من السنن لكن ابن عابدين اختار استحبابها خروجاً من الخلاف (١/٥٠٥).

(٤) انظر: مختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل (١/٤٩) والكافي لابن عبد البر (١/١٧٥-١٧٦) والمدة (١/٧٢-٧٣).

(٥) انظر: كفاية الأخيار (١/١١٨-١٢٠) والمنهاج ومغني المحتاج (١/١٦٤) وما بعدها والمجموع (٣/٣٩٧، ٤١٤-٤٥٠).

لنا: قوله تعالى ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾^(١) وقوله ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) وهذا أمر يقتضي الوجوب، وأجمعنا أن ذلك لا يجب في غير الصلاة فدلّ على وجوبه في الصلاة.

وروى أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر قال: لما نزلت ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال رسول الله ﷺ «اجعلوها في ركوعكم» فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال «اجعلوها في سجودكم»^(٣) وهذا أمر يقتضي الوجوب.

وروى بإسناده عن حذيفة: أنه صلى مع النبي عليه الصلاة والسلام فكان يقول في ركوعه «سبحان ربّي العظيم» وفي سجوده «سبحان ربّي الأعلى»^(٤) وفي لفظ آخر: «فكان إذا رفع رأسه من الركوع قال: «لربّي الحمد» فإذا قعد بين السجدين قال «ربّ اغفر لي، ربّ اغفر لي»^(٥).

وروى عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ «إذا ركع أحدكم فليقل:

(١) سورة الحاقة آية رقم (٥٢).

(٢) أول سورة الأعلى.

(٣) رواه أبو داود (١٢٠ / ٣) — ١٢٢ عون المعبود) ورواه أيضًا: ابن ماجه (٢٨٧ / ١) والدارمي (٢٤١ / ١) وأحمد (١٥٥ / ٤)، والبيهقي (٨٦ / ٢) وابن حبان (ص ١٣٥ موارد) والحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي (٤٧٧ / ٢).

(٤) رواه أبو داود (١٣ / ٣) عون المعبود) ورواه أيضًا مسلم (٥٣٦ / ١) — ٥٣٧) والترمذي وقال حديث حسن صحيح (٤٨ / ٢) والنسائي (١٧٦ / ٢) — ١٧٧، ١٩٠، ٢٢٤) وابن ماجه (٢٨٧ / ١). كلهم من طريق المستورد بن الأحنف، عن صلة بن زفر، عن حذيفة مرفوعًا إلا ابن ماجه فهو من طريق أبي الأزهر عن حذيفة مرفوعًا.

(٥) رواه أبو داود (١٢٥ / ٣) — ١٢٧ عون المعبود) وكذلك النسائي (١٩٩ / ٢) — ٢٣١) من حديث أبي حمزة، عن رجل من بني عبس عن حذيفة مرفوعًا، وفيه: هذا الرجل المجهول لكن يحتمل أنه «صلة بن زفر» راوي الحديث المتقدم عن حذيفة رضي الله عنه. وانظر عون المعبود (١٢٧ / ٣) — ١٢٨).

سبحان ربّي العظيم ثلاثًا ، وإذا سجد فليقل «سبحان ربّي الأعلى ثلاثًا»^(١) وهو أمر أيضًا .

وروى أيضًا بإسناده عن رفاعه بن رافع «لا تتم صلاة أحدكم»^(٢) وذكر الخبر كما حكيناه في المسألة قبلها^(٣) وفيه^(٤) التكبير في كل خفض ورفع ، وقول «سمع الله لمن حمده» فعلق تمام الصلاة على ذلك .

وروى أيضًا بإسناده عن ابن عباس كان النبي ﷺ يقول بين السجدين «اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني»^(٥) .

وروى بإسناده عن رفاعه بن رافع : أنه ذكر (ذلك)^(*) وقال فيه : «فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافترش فخذك اليسرى ثم تشهد ثم إذا قمت فافعل مثل ذلك / حتى تفرغ من صلاتك»^(٦) يعني بقوله «مثل ذلك» (١/٢٢٨) ما تقدم من التكبير والقراءة والطمأنينة وهو أمر بالتشهد والتكبير فاقترضى الوجوب .

وفي حديث أبي هريرة فإذا قال «سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد»^(٧) وهو في الصحاح . وكذا رواه أحمد بإسناده عن أبي موسى

(١) رواه أبو داود (٣/ ١٤١ عون المعبود) ورواه أيضًا الترمذي (٤٧/ ٢) وابن ماجه (١/ ٢٨٨) وإسناده غير متصل ، لأن عون بن عبد الله بن عتبة لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه قاله أبو داود والترمذي وغيرهما .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) انظر المسألة السابقة .

(٤) في المخطوطة «وفي» والمثبت هو المناسب لمراذه .

(٥) رواه أبو داود (٣/ ٨٧ عون المعبود) ورواه أيضًا الترمذي (٧٦/ ٢) وابن ماجه (١/ ٢٩٠) والحاكم في موضعين من المستدرک وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في كلا الموضعين (١/ ٢٦٢ ، ٢٧١) .

(*) زيادة الاستقامة الكلام .

(٦) رواه أبو داود بهذا اللفظ (٣/ ١٠٢ - ١٠٣) وتقدم تخريجه (ص ١١٤ تعليق رقم ٣) .

(٧) هذا الحديث طرف من حديث «إنما جعل الإمام ليؤتم به . . .» وتقدم تخريجه عن أبي هريرة وغيره (١/ ٢٢٢) . وقد رواه بهذا اللفظ البخاري من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

الأشعري^(١).

ولأنَّ جميع هذه الأذكار روي عن النبي عليه الصلاة والسلام: أنه كان يقولها في صلاته، وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢) فوجب امتثال أمره. فإن قيل: نحمل جميع ذلك من أمره وفعله على الاستحباب^(٣)، بدليل ما روى عبد الرحمن بن أبيزى^(٤) قال: «صليت خلف النبي ﷺ فلم يكبر بين^(٥) السجدين»^(٦).

(٢/ ١١٦ مع الفتح) وهو في صحيح مسلم بلفظ «فقلوا: اللهم ربنا لك الحمد» (١/ ٣١٠). وله طرق أخرى عن أبي هريرة بنحوها: انظر البخاري مع الفتح (٢/ ٢٠٩، ٢٨٣) ومسلم (١/ ٣١٠-٣١١).

(تنبيه) إثبات الواو في قوله: «فقلوا: ربنا ولك الحمد» ثابتة في أحاديث كثيرة منها: حديث أبي هريرة المتقدم عند البخاري (٢/ ١١٦ مع الفتح) ومن حديث أنس عند البخاري (٢/ ١٧٣ مع الفتح) ومسلم (١/ ٣٠٨).

(١) رواه أحمد بلفظ: «فقلوا ربنا ولك الحمد» (٤/ ٣٩٤، ٤٠٥، ٩: ٤) ورواه أيضًا النسائي (٢/ ٢٤١) ورواه مسلم (١/ ٣٠٣-٣٠٤) وأبو داود (٣/ ٢٥٥-٢٥٩ عون المعبود) والنسائي (٣/ ٤٤) كلهم بلفظ «فقلوا: اللهم ربنا لك الحمد» وراجع تخريجه المتقدم (ص ١٥٢ تعليق ٢).

(٢) رواه البخاري وأحمد والدارمي من حديث مالك بن الحويرث، وتقدم تخريجه (ص ١١٣ تعليق رقم ٣).

(٣) انظر: المجموع للنووي (٣/ ٣٩٧).

(٤) عبد الرحمن بن أبيزى - بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي مقصورًا - الخزاعي مولاهم، صحابي صغير (١/ ٤٧٢ - التقريب).

(٥) في المخطوطة «حتى» وكتب فوقها «بين» وهو المناسب لاستقامة المعنى لكنني لم أجد الحديث بهذا اللفظ كما سيأتي.

(٦) لم أجد هذا اللفظ. والمشهور من حديث عبد الرحمن بن أبيزى رضي الله عنه «أنه صلى مع رسول الله ﷺ فكان لا يتم التكبير» رواه أبو داود (٣/ ٦٧ عون المعبود) والبيهقي (٢/ ٦٨، ٣٤٧) وأحمد (٣/ ٤٠٧) وزاد في رواية: «يعني إذا خفض وإذا رفع» (٣/ ٤٠٦).

وقال الحافظ: «نقل البخاري في التاريخ الكبير عن أبي داود الطيالسي أنه قال: هذا عندنا باطل».

«وروي عنه أنه سها فقام إلى الثالثة ولم يرجع»^(١) ولو كان واجباً لرجع .
وبدليل أنه روي عنه في حديث ابن مسعود: «إذا ركع أحدكم فليقل
سبحان ربي العظيم ثلاثاً»^(٢) وكذا في السجود، ولا تجب الثلاث .
وكذلك روي عنه^(٣) أنه كان يقول: «دعاء الاستفتاح»^(٤)، والتعوذ^(٥)،

وقال الطبري والبخاري: تفرد به «الحسن بن عمران» وهو مجهول وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل
ذلك لبيان الجواز أو المراد لم يتم الجهر أو لم يمتدّه (٢/٢٦٩ - الفتح) ونحوه في تهذيب التهذيب
(٢/٣١٣).

(١) رواه البخاري (٢/٣٠٩ - ٣/٩٢، ٩٩، ١١/٥٥٠ مع الفتح) ومسلم (١/٣٩٩) وأبو
داود (٣/٣٤٧ - ٣٤٨ مع عون المعبود) والترمذي (٢/٢٣٥ - ٢٣٦) والنسائي (٢/٢٤٤،
٣/١٩ - ٢٠، ٣٤) وابن ماجه (١/٣٨) ومالك (١/٩٦)، وأحمد (٥/٣٤٥ - ٣٤٦) من
حديث عبد الله بن بجنة رضي الله عنه مرفوعاً .

(٢) تقدم تخريجه (١/٢٧٤، ٢٧٥).

(٣) أي عن النبي ﷺ بدليل ما قبلها .

(٤) ورد في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة منها:

أ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق
والمغرب . . .» متفق عليه . انظر البخاري مع الفتح (٢/٢٢٧) ومسلم (١/٤١٩).

ب - وحديث علي رضي الله عنه: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما
أنا من المشركين . . .»

رواه مسلم (١/٥٣٤ - ٥٣٦) وأبو داود (٢/٤٦٣ عون المعبود) والترمذي (٥/٤٨٥ - ٤٨٨)
والنسائي (٢/١٢٩ - ١٣١).

ج - وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جدك ولا إله غيرك» .

وهو الذي كان عمر يجهر به ليعلمه الناس كما في صحيح مسلم (١/٢٩٩) وروي مرفوعاً إلى
النبي ﷺ وعن أنس وأبي سعيد الخدري وعائشة رضي الله عنهم .

انظر التحقيق لابن الجوزي (١/٢٨٥ - ٢٨٧) وإرواء الغليل (٢/٥٠ - ٥٣).

(٥) ورد في التعوذ في الصلاة قبل القراءة أحاديث كثيرة من أشهرها: حديث أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه المشار إليه قريباً في الاستفتاح بـ «سبحانك اللهم وبحمدك . . .» وفيه «أعوذ بالله
السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه» رواه أبو داود (١/٤٧٧ - ٤٧٨) مع
عون المعبود) والترمذي (٢/٩ - ١٠) والدارمي (١/٢٢٦) وأحمد (٣/٥٠).

وملء السماء وملء الأرض»^(١) بعد التحميد^(٢) وكل ذلك يستحب فكذاك في هذه الأذكار، لو ترك جميع ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ولو كان ذلك واجباً لم يسقط بالسهو.

قلنا: ظاهر أمره على الوجوب، لا تقبل في^(٣) خبر رفاة يقطع العذر. فأما حديث عبد الرحمن بن أبزى فقال أحمد: «هو منكرو، وفي لفظ ما أراه محفوظاً»^(٤) وهو يخالف الأحاديث، حديث علي وأبي هريرة «كانوا يكبرون في كل خفض ورفع».

ويروون ذلك عن الرسول عليه الصلاة والسلام^(٥) ثم نحمله على أنه لم

وفي إسناده (علي بن علي الرضا الشكري) وثقه غير واحد وتكلم فيه آخرون. لكن للحديث شواهد تؤيده عن: جبير بن مطعم، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن الخطاب، وأبي أمامة الباهلي رضي الله عنهم. انظر ذلك في إرواء الغليل (٢/ ٥٣-٥٧).

(١) صح ذلك من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وأبي سعيد الخدري وابن عباس رضي الله عنهم وكلها في صحيح مسلم (١/ ٣٤٦-٣٤٧) وكذلك من حديث علي رضي الله عنه الذي تقدم قريباً في الاستفتاح عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي.

(٢) أي قول «سمع الله لمن حمده، وربنا ولك الحمد». (٣) كذا ولعل صواب العبارة «فخبر رفاة يقطع العذر» إشارة لما تقدم من حديثه بلفظ «لا تتم صلاة أحدكم...». ولقد أورده المصنف بلفظ «لا يقبل الله صلاة أحدكم...» كما تقدم لكن لم أجده بهذا اللفظ راجع تخريجه.

(٤) تقدم قريباً تخريجه والكلام على إسناده.

(٥) أحاديث التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة - عدا الرفع من الركوع - متفق عليها من حديث علي وأبي هريرة رضي الله عنهما من فعلهما ومرفوعاً إلى النبي ﷺ.

انظر: حديث عمران بن حصين عن علي رضي الله عنهما في البخاري مع الفتح (٢/ ٢٦٩، ٢٧١، ٢٩٥) ومسلم (١/ ٢٩٥).

وانظر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في البخاري مع الفتح (٢/ ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٠) ومسلم (١/ ٢٩٣-٢٩٤) ونحوه عن ابن عباس في البخاري (٢/ ٢٧١-٢٧٢ مع الفتح) وصح عن غيرهم أيضاً.

يسمعه أو نسي ذلك^(١) وكذلك في التشهد^(٢) فأما حديث ابن مسعود^(*) فنسقط منه الثالثة والثانية^(٣) ، لأنه أمر في غيره بمرّة واحدة فأخذنا بما اتفق الأخبار عليه وحملنا الزائد على النّذب .

وأما دعاء الاستفتاح والتعوذ وبقية الأدعية فقد روى أبو طالب عن أحمد أنه سئل عمن ترك شيئاً من الدعاء في الصلاة عامداً (فقال^(٤)) : يعيد فظااهره أنّ جميع ذلك واجب وقد اختاره ابن بطّة فقال : من ترك شيئاً من الأدعية المشروعة التي يقصد بها الثناء على الله كالاستفتاح والتسبيح أعاد ، ومن ترك الأدعية التي يقصد بها مصلحة نفسه لم يعد . ولا نسلم ذلك وإن سلم على ما اختاره^(٥) الخرقى^(٦) فإن تلك الأذكار / محلّها غير واجب ، ولهذا (٢٢٨/ب) لو كبر وقرأ قدر الفاتحة أو الآية ولم يقف غير ذلك^(٧) جاز ، بخلاف مسألتنا

(١) تقدم أن اللفظ الثابت من حديث عبد الرحمن بن أبزي «فكان لا يتم التكبير. . .» (ص ٢٤١ تعليق رقم ٦) .

وأحسن ما يجاب به عنه : أنه لم يتم الجهر به أو لم يمتدّه .

(٢) أي قولهم «وأنه ﷺ سها فقام إلى الثالثة ولم يرجع» أي للشهد الأوسط ، وأحسن ما يجاب به عنه : أنه لا يلزم من عدم الرجوع عدم الوجوب ولا يلزم أيضاً من جبره بسجود السهو أن يكون سنة بل يمكن أن يكون واجباً ويجبر سجود السهو ، والله أعلم .

(*) أي المتقدم (ص ٢٤٢ تعليق رقم ٢)

(٣) أي التسبيحة الثانية والثالثة .

(٤) زيادة يقتضيها استقامة العبارة .

(٥) انظر ذلك في مختصر الخرقى مع المغني (١/٦٦٣) .

(٦) هو : عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد ، أبو القاسم ، الخرقى - بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء بعدها قاف نسبة إلى بيع الخرق - صاحب المختصر المشهور في فقه الحنابلة وكان عالماً بارعاً وكان ذا دين وأخا ورحم الله ، توفي بدمشق سنة ٣٣٤ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة (٢/٧٥ - ١١٨) والمنهج الأحمد (٢/٦١ - ٦٣) وشذرات الذهب (٢/٣٣٦) .

(٧) أي ولم يزد عليها وقوفاً بحيث يتسع للاستفتاح والتعوذ مع القراءة . وقوله «قدر الفاتحة أو الآية» هذا يجري على مذهب الحنفية أمّا الجمهور فتتعيّن عندهم قراءة الفاتحة كما تقدم في المسألة

فإنَّ محل هذه الأذكار واجب وهو الركوع والسجود والرفع منها، فجاز أن تجب كصلاة الجنازة لما كان محل التكبيرات فيها واجب وجبت التكبيرات .

وأما إذا تركه ساهيًا فقد نقل حنبل عنه فيمن نسي تكبيرة من صلاته حتى قضى صلاته يعيد الصلاة، لأنها نقصت، فإن كان وراء إمام فهو أسهل، فعلى هذا لا نسلم أنه يسقط بالسهو، وإن سلمنا فلا يمنع أن يكون واجبًا ويسقط بالسهو كالأكْل في الصيام^(١) وترك التسمية على الذبيحة^(٢)، والكلاب^(٣)، والوقوف بعرفة^(٤).

فإن قيل : تلك منهيات فلماذا افترق الحال بين عمدتها وسهوها وهذا

التاسعة (ص ١٢٨).

(١) وبه قال الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة خلافاً لما لك القائل بوجوب القضاء عليه .
انظر: المغني والشرح الكبير (٣/ ٤١، ٥١) والمجموع للنووي (٦/ ٣٢٣ - ٣٢٤) والهداية وفتح
القدير والعناية (٢/ ٣٢٧) والمدونة (١/ ١٨٥) والكافي لابن عبد البر (١/ ٢٩٥ - ٢٩٦) وقوانين
الأحكام لابن جزى (ص ١٤٢).

(٢) وبه قال الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة الذين يرون التسمية شرطاً، وأما الشافعي رحمه الله فالتسمية
عنده مستحبة فلو تركها عمدًا حلت ذبيحته أيضًا ولكن مع الكراهة على الصحيح .
انظر: المغني (١١/ ٣٢ - ٣٣) والإنصاف (١٠/ ٤٠٠ - ٤٠١) والمجموع للنووي (٨/ ٤١٠ -
٤١١، ٩/ ٨٦) وبداية المجتهد (١/ ٣٢٨) والكافي لابن عبد البر (١/ ٣٦٩) وتحفة الفقهاء
(٣/ ٦٦) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٦/ ٢٩٩).

(٣) أي عند إرسال كلاب الصيد المألّمة، لكن الصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله وعليه جمهور
أصحابه أنه إذا لم يسم عند إرساله فلا يحل صيده سواء وقع ذلك سهوًا أو عمدًا بخلاف التسمية
على الذبيحة كما تقدم .

وأما مذهب الأئمة الثلاثة فهو كما تقدم في التسمية على الذبيحة .
انظر: بالإضافة إلى تقدم: المغني مع الشرح الكبير (١١/ ٣ - ٤) والإنصاف (١٠/ ٤٤١)
والكافي لابن عبد البر (١/ ٣٧٣) وتحفة الفقهاء (٣/ ٧٧) والدر المختار وحاشية ابن عابدين
(٦/ ٤٦٥).

(٤) ظاهره أن الوقوف بعرفة يسقط بالسهو، ويؤكد قوله الآتي: «وتبطل علّة الفرع بالوقوف
بعرفة . . .» وهذا غير صحيح .

مأمور به فلم يفرق بين عمدته وسهوه .

قلنا : تبطل علّة الأصل^(١) بالحلاق وتقليم الأظفار^(٢) وقتل الصيد^(٣) والحدث في الصلاة منهي عنه ويسوّى بين عمدته وسهوه وتبطل علّة الفرع^(٤) بالوقوف بعرفة والتسمية على الذبيحة مأمور به ويفرق بين عمدته وسهوه ، وكذلك الإمساك في الصوم مأمور به ويفرق بين عمدته وسهوه .

والقياس : أن الركوع والسجود والاعتدال فيهما ركن من أركان الصلاة فتضمنت ذكرًا واجبًا كالقيام ، وهذا لأن الصلاة تشتمل على التذلل لله تعالى بالفعل والثناء عليه بالقول ، وكل ركن منها يفتقر إلى ذلك فيجب أن لا نخليه منه ، لأنّها وضعت على ما يعرفه الناس من تعظيم ملوكهم وهم لا يخضعون بالفعل إلا موشّحًا بالثناء والدعاء للملوكهم فكذلك يجب في الصلاة .

فإن قيل : المعنى في القيام أنه يفعله الناس عادة فافتقر إلى الذكر ليفرق بين العادة والعبادة بخلاف الركوع والسجود فإنه لا يفعل إلا عبادة فلم يفتقر

(١) أي كونها منهيات فيفرق بين سهوها فيسقط وبين عمدتها فلا يسقط .

(٢) أي حلق المحرم شعره أو تقليم أظفاره منهي عنه ويستوي عمدته وسهوه في وجوب الفدية ، وهو قول الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً لأهل الظاهر ومن وافقهم .

انظر : المغني مع الشرح الكبير (٣/ ٥٢٠ - ٥٢٧) والإنصاف (٣/ ٥٢٧) والمجموع (٧/ ٣٣٩) وبداية المجتهد (١/ ٢٦٧) والكافي لابن عبد البر (١/ ٣٣٧) وبدائع الصنائع (٣/ ١٢٣٥) ، (١٢٥١) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/ ٥٤٣) والمحلى (٧/ ٢٥٥) .

(٣) أي فيلزم المحرم جزاء الصيد كذلك وبه قال الجمهور ومنهم الثلاثة والرواية المشهورة عن أحمد والرواية الأخرى لا فدية في الخطأ والسهو مثله وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبيرة وابن المنذر وأهل الظاهر .

انظر : المغني مع الشرح (٣/ ٥٣١ - ٥٣٢) والإنصاف (٣/ ٥٢٨) والمجموع (٧/ ٣٣٩) وبداية المجتهد (٢/ ٢٦٢) ، والقوانين لابن جزي (١٥٨) والهداية وفتح القدير والعناية (٣/ ٧١ - ٧٣) والمحلى (٧/ ١٩٤) .

(٤) وهو أن المأمور به لا يفرق بين عمدته وسهوه .

إلى ما يخلصه للعبادة .

قلنا : يكفي الفرق بين القيامين تكبيرة الإحرام والنية واستقبال القبلة وترك الكلام ، ثم يلزم أبا حنيفة الجلوس للشهد الأخير، والشافعي الجلوس في التشهد الأول تشترك فيه العادة والعبادة / ولا يجب الذكر عندهما^(١) وكذلك (١/٢٢٩) القيام في ركعتين من الصلاة^(٢) والقيام^(٣) خلف الإمام يشترك فيه العادة والعبادة ، ولا يجب فيه الذكر عند أبي حنيفة وكذلك الاعتدال من الركوع والسجود عند الشافعي يشترك فيه ذلك ولا يوجب فيه ذكراً^(٤) فبطل قولهما .
وعلة الفرع^(٥) تبطل بالإحرام لا تشترك فيه العادة والعبادة ، وفيه ذكر واجب عند أبي حنيفة وهو التلبية^(٦) ، والقيام على المنبر في الجمعة لا يشترك^(٧) فيه العادة والعبادة ويجب الذكر وهو الخطبة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي^(٨) .

(١) أما تشهد الجلوس الأخير عند الحنفية فهو واجب على التحقيق عندهم وإن أطلق بعضهم عليه سنة .

انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (١/ ٢٧٦ - ٢٧٧) والكنز والبحر الرائق (١/ ٣١٨) .
وانظر للشافعية : المجموع (٣/ ٤٥٠) وما تقدم في رأس المسألة .

(٢) أي من الرباعية أو واحدة من المغرب بناء على أن القراءة عند الحنفية إنما تجب في ركعتين من الصلاة لا غير وقد تقدمت هذه المسألة (ص ١٤٠) وانظر أيضاً الهداية وفتح القدير والعناية (١/ ٤٥١) .

(٣) بناء على أن الإمام يتحمل القراءة عن المأموم وهو مذهب الجمهور ومنهم الحنفية والمالكية والحنابلة كما تقدم في مسألة الاقتداء يسقط فرض القراءة (ص ١٥١) .

(٤) انظر: المجموع للنووي (٣/ ٤١٧ - ٤١٩) .

(٥) أي أن ما تمحض عبادة لا يفتقر إلى ما يميّزه عن العادة .

(٦) انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (٢/ ٤٣٧) .

(٧) في هذا نظر ، بل الظاهر اشتراكهما إذ القيام على المنابر في الخطب معروف .

(٨) انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (٢/ ٥٧) وبداية المجتهد (١/ ١١٦) والمجموع (٤/ ٥١٤) .

عبارة أخرى: ذكر شرع تكراره في كل ركعة فكان واجباً كالقراءة، أو نقول: صلاة يتكرر فيها التكبير فتكرر وجوبه كصلاة الجنائز، أو تشهد أشبه الأخير.

احتج الخصم: بأن النبي عليه الصلاة والسلام علّم الأعرابي^(١) ولم يذكر له هذه الأذكار.

قلنا: قد قال: «اركع حتى تطمئن وارفع حتى تعتدل»، ولأنه قد بين في خبر رفاعه^(٢) وغيره، ولأنه يجوز أنه قصد أن يعلمه الأفعال وكان يحسن الأذكار.

واحتج: بما روى أبو هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أما الركوع فعظموا فيه الربّ وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء»^(٣).

قلنا: التعظيم هو بقوله «سبحان ربي العظيم» فهو حجّتنا، والسجود يجتهد في الدعاء بعد التسبيح بدليل ما ذكرنا، ولأن أخبارنا أولى؛ لأنها أصرح وأصح وأكثر رواية، وفيها زيادة وإثبات واحتياط وتنقل من العادة إلى العادة.

واحتج: بأنه ذكر من غير جنس المعجز^(٤) شرع بعد التحريمة أشبه الاستفتاح والاستعاذة وقول «ملء السماء وملء الأرض» وغير ذلك^(٥).

(١) أي من حديث أبي هريرة المتفق عليه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) هذا لفظ حديث ابن عباس رضي الله عنه. رواه مسلم (٣٤٨/١) وأبو داود (١٢٨/٣) - ١٣٠ عون المعبود) والنسائي (٢١٧/٢ - ٢١٨) والدارمي (٢٤٦/١ - ٢٤٧) وأحمد (٢١٩/١) وأما أبو هريرة رضي الله عنه فلم أجده حديثاً بهذا اللفظ ولكن بلفظ «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء».

رواه مسلم (٣٥٠/١) وأبو داود (١٢٨/٣) عون المعبود، والنسائي (٢٢٦/٢).

(٤) أي من غير القرآن الكريم.

(٥) تقدم بيان حكم هذه الأذكار.

قلنا: لم قلت هذا؟ ولأنه يخالف النصوص ثم يبطل بما زاد على التكبيرة الأولى في صلاة الجنازة^(١) والمعنى في الأصل ما تقدم^(٢) والله أعلم بالصواب .
 ١٧ - مسألة : التشهد الأخير ركن في الصلاة^(٣) وقال في رواية حرب فيمن نسي التشهد الأول هو أسهل فأما الأخير فهو أشدّ، والأول واجب، فما هو أشدّ فهو ركن .

وكذلك الصلاة على النبي ﷺ فرض^(٤) قال في رواية أبي زرعة الدمشقي^(٥) قد كنت أتهيب ذلك ثم تبيّنت، فإذا الصّلاة على النبي أمر، فمن تركها في الصلاة أعاد الصلاة^(٦) وبه قال الشافعي^(٧) وإسحاق^(٨)

(١) أي باقي تكبيرات الجنازة واجبة، مع أنها ذكر من غير جنس المعجز.

(٢) أي في الاستفتاح والاستعاذة «وملء السموات وملء الأرض» (ص ٢٤٦).

(٣) هذا هو المذهب. انظر: المغني مع الشرح الكبير (١/٥٨٢) والمبدع (١/٤٩٥) والإنصاف (١١٣/٢).

(٤) أي ركنًا في الصلاة وهي إحدى الروايات عن الإمام أحمد وهي المذهب وعليها أكثر الأصحاب كما في الإنصاف.

والرواية الثانية: أنها واجبة. وهي ظاهر المذهب كما في المغني وغيره.

والرواية الثالثة: سنة، اختارها بعض أصحابه.

انظر: الإنصاف (٢/١١٦ - ١١٧) والمغني والشرح الكبير (١/٥٨٣ - ٥٨٤) والمبدع (٤٩٧/١).

(٥) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصري - بالنون - الدمشقي محدث الشام في زمانه كان عالمًا حافظًا ثبتًا مصنفًا توفي سنة ٢٨١ هـ وقيل قبلها بسنة واحدة رحمه الله.

انظر: طبقات الخنابلة (١/٢٠٥ - ٢٠٦) والمنهج الأحمد (١/٢٧٢) وشذرات الذهب (٢/١٧٧) وتقريب التهذيب (١/٤٩٣).

(٦) في المغني والشرح الكبير: «كنت أتهيب ذلك ثم تبيّنت فإذا الصلاة واجبة» اهـ (١/٥٨٤)، (٥٨٥) وكذلك جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٩٦).

(٧) أي أن التشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه فرضان عند الشافعي رحمه الله.

انظر: المجموع (٣/٤٦٢، ٤٦٥ - ٤٦٧) والروضة (١/٢٦١ - ٢٦٣) والرجز (١/٤٠).

(٨) أي ابن راهويه: وهو إسحاق بن إبراهيم بن غنم الخنظلي المشهور «بابن راهويه» إمام ثقة حافظ

وداود^(١).

وقال أبو حنيفة / ومالك الجلسة فرض والتشهد والصلاة على النبي عليه (٢٢٩/ب) الصلاة والسلام سنة^(٢) وقد روي عن أحمد رحمه الله في الصلاة على النبي عليه

مجتهد قرين الإمام أحمد بن حنبل، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: لا أعلم بالعراق له نظيرًا وما عبر الجسر مثل إسحاق، وقد توفي رحمه الله سنة ٢٣٨ هـ وقيل سنة ٢٤٣ هـ وقيل غير ذلك. انظر: التقريب (١/٥٤) وتهذيب التهذيب (١/٢١٦ - ٢١٩) وشذرات الذهب (٢/٨٩) وطبقات الحنابلة (١/١٠٩) والمنهج الأحمد (١/١٧٣ - ١٧٤). وانظر قوله في التشهد الأخير في المجموع (٣/٤٦٢).

وأما قوله في الصلاة على النبي ﷺ فقال النووي في المجموع: قال إسحاق: إن تركها عمدًا لم تصح صلاته وإن تركها سهوًا رجوت أن تحزته اهـ (٣/٤٦٧) ونقل عنه في المغني رواية إطلاق القول بطلان الصلاة بتركها ثم ذكر قول ابن المنذر: وكان إسحاق يقول: لا يجزئه إذا ترك ذلك عامدًا (٣/٥٨٣، ٥٨٤)، وجعلها ابن القيم روايتين عنه (ص ١٩٦ - جلاء الأفهام) والله أعلم.

(١) انظر في فرضية التشهد عنده في المحلى (٣/٢٦٩) والمجموع (٣/٤٦٢).

وأما الصلاة على النبي ﷺ فيحتمل أنها عنده مستحبة كمذهب ابن حزم. انظر: المحلى (٣/٢٧٢).

(٢) أما الجلوس الأخير عند الحنفية فهو فرض بقدر التشهد.

انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (١/٢٧٥) والكنز والبحر الرائق (١/٣١٠) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٤٨) وأما التشهد فيه فهو واجب على التحقيق وإن أطلق بعضهم عليه سنة. انظر: الهداية وفتح القدير والعناية (١/٢٧٦ - ٢٧٧، ٣١٦) والكنز والبحر الرائق (١/٣١٨) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٦٦).

وأما الصلاة على النبي ﷺ فيه فهي سنة كما قاله المصنف. انظر: الكنز والبحر الرائق (١/٣٢١) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٤٧٧).

وأما مذهب المالكية في التشهد فهو سنة وكذلك الجلوس له وإنما يجب من الجلوس قدر السلام لا غير.

انظر: بداية المجتهد (١/٩٣) والكافي لابن عبد البر (١/١٧٧) وقوانين الأحكام (ص ٧٩، ٨٠) والمختصر وجواهر الإكليل (١/٤٨، ٤٩).

وأما الصلاة على النبي ﷺ فيه: فهي سنة أو فضيلة كلاهما مشهور وقيل واجبة.

انظر: المختصر وجواهر الإكليل (١/٥٢) وقوانين الأحكام (ص ٨٠) والكافي لابن عبد البر (١/١٧٤).

الصلاة والسلام مثل ذلك^(١).

وقال الخرقي: الصلاة على النبي ﷺ واجبة وتسقط بالسهو^(٢).

وجه الرواية الأولى^(٣).

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٤) ولا يجب ذلك في غير الصلاة فثبت وجوبه في الصلاة، ثم الصلاة شرعت بعد^(٥) التشهد فكان الابتداء أوجب من الانتهاء.

وروى أبو داود بإسناده عن بشير بن سعد^(٦) قال: قلنا يا رسول الله أمرونا بالصلاة عليك فكيف نصلي عليك فسكت ثم قال: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم»^(٧) الخبر، فثبت أن الله تعالى أمر

(١) أي أنها سنة. انظر (ص ٢٥٣ تعليق رقم ٢).

(٢) انظر مختصر الخرقي مع المغني (١/٦٦٣).

(٣) أي رواية أن الصلاة على النبي ﷺ فرض.

(٤) سورة الأحزاب آية رقم (٥٦) وانظر توجيه الاستدلال بهذه الآية على فرضية الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة في جلاء الأفهام لابن القيم (ص ٢٠٧ وما بعدها).

(٥) في المخطوطة «بعد» ولعل صوابها «قبل» إشارة إلى ذكر الصلاة والسلام عليه ﷺ في الآية الكريمة بدليل قوله بعده «فكان الابتداء أوجب من الانتهاء».

ويحتمل أنها جملة مستأنفة لا علاقة لها بالآية استدلالاً لفرض التشهد.

(٦) هو بشير بن سعد بن ثعلبة صحابي بدوي أنصاري خزرجي رضي الله عنه.

انظر ترجمته في التقریب (١/١٠٣) وتهذيب التهذيب (١/١٦٤ - ١٦٥).

(٧) رواه مسلم (١/٣٠٥) وأبو داود (٣/٢٧٠ - ٢٧١ عون المعبود) والترمذي وصححه (٥/٣٥٩) والنسائي (٣/٤٥) من حديث أبي مسعود البصري الأنصاري قال: «أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعيد «أمروا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟...» الحديث.

وهذا يبين أن الحديث من مسند أبي مسعود الأنصاري وليس من مسند «بشير بن سعد» كما يوهمه صنيع المصنف رحمه الله.

وقد روي هذا الحديث من طريق آخر عن أبي مسعود رضي الله عنه بلفظ أكثر دلالة على الوجوب وهو ما رواه ابن خزيمة (١/٣٥١ - ٣٥٢) وابن حبان (ص ١٣٨ موارد) والحاكم وصححه على

ورسول الله أمر فقال «قولوا» .

فإن قيل : نحمله على الاستحباب .

قلنا : الأمر على الوجوب .

وقد روى النّجاد^(١) بإسناده عن سهل بن سعد الساعدي عن النبي ﷺ أنه قال : « لا صلاة لمن لم يصل علي »^(٢) وهو نفى في نكرة فعمّ الجواز والفضيلة .

وروى (*) أحمد بإسناده عن ابن مسعود قال « كنّا إذا جلسنا مع رسول الله ﷺ في صلاة قلنا : السّلام على الله قَبْلَ (٣) عبادِه ، السّلام على فلان وفلان

شرط مسلم ووافقه الذهبي (١/٢٦٨) .

والدارقطني وقال : هذا إسناد حسن متصل (١/٣٥٥) وتابعه البيهقي على ذلك (٢/١٤٦ ، ٣٧٨) .

كلهم بلفظ «يا رسول الله أما السّلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا صلى الله عليك؟ . . . » الحديث

وهذا أكثر دلالة على أن الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة كالسّلام عليه فيها فيلزم من يقول بوجوب السّلام عليه ﷺ في الصلاة القول بوجوب الصلاة عليه فيها ، والله أعلم .

(١) هو أحمد بن سلمان (أو سليمان) بن الحسن بن إسرائيل بن يونس شيخ علماء بغداد في عصره ، محدث حافظ مصنف فقيه حنبلي من آثاره كتاب كبير في السنن وكتاب كبير في الفقه والاختلاف وغير ذلك توفي رحمه سنة ٣٤٨ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة (٢/٧-١٢) والمنهج الأحمد (٢/٥٠-٥٣) والأعلام (١/١٢٧) ومعجم المؤلفين (١/٢٣٥) وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٠٢-٥٠٥) .

(٢) رواه ابن ماجه (١/١٤٠) والحاكم (١/٢٦٩) والدارقطني (١/٣٥٥) والبيهقي (٢/٣٧٩) .

وفي إسناده عبد المهيمن ضعيف لا يحتجّ به .

انظر مع ما تقدم التحقيق لابن الجوزي (١/٣٦٠) ونصب الراية (١/٤٢٦) والتلخيص الحبير (١/٢٨٠) .

(*) بداية الاستدلال لفرض التشهد .

(٣) بفتح القاف وسكون الموحدة . أي السّلام على الله قبل السّلام على عبادِه ، وقيل بكسر القاف وفتح الموحدة ويؤيدها رواية «السّلام على الله من عبادِه» عند البخاري (٢/٣٢٠) الفتح وأحمد

فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تقولوا: السلام على الله، فإنَّ الله هو السلام ولكن إذا جلس أحدكم فليقل: التَّحِيَّاتُ لله»^(١) وذكر التشهد. وفي لفظ^(٢) رواه الدارقطني عن ابن مسعود «كنا قبل أن يفرض التشهد علينا نقول». فسأه فرضًا.

فإن قيل: (*) الفرض عبارة عن التقدير، يقال فرض الحاكم إذا قَدَّر فنحمله عليه، بدليل ما روي في خبر رفاعه أنه علَّم الأعرابي الصلاة إلى أن قال «ثم اجلس حتى تطمئن جالسًا فإذا فعلت ذلك فقد تَمَّت صلاتك»^(٣) فعَلَّقَ تمام الصلاة بالجلوس ولم يذكر التشهد.

قلنا: الفرض في الشرع عبارة عن أعلى الواجبات، ثم نحمله عليهما. فأما الخبر^(٤) فيحتمل أنه كان قبل نزول فرض التشهد بدليلنا^(٥) ولهذا لو جلس بقدر ما يطمئن لم يجزئه حتى يجلس بقدر التشهد، ولم يذكر له

(١/ ٤٣١) وانظر: عون المعبود (٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩) وبلوغ الأماني (٤/ ٨).

وقد وقع هنا في المخطوطة (قبل الله عباده) والظاهر أن زيادة لفظ الجلالة سبق قلم.

(١) أحمد (١/ ٤٢٧) وهذا الحديث رواه أيضًا الستة وغيرهم.

انظر: البخاري مع الفتح (٢/ ٣١١) ومسلم (١/ ٣٠١ - ٣٠٢) وأبو داود (٣/ ٢٤٨ - ٢٥٤

عون المعبود) والترمذي (٢/ ٨١، ٣/ ٤١٣) والنسائي (٣/ ٤٠، ٤١، ٥٠) وابن ماجه

(١/ ٢٩٠ - ٢٩١).

(٢) الدارقطني (١/ ٣٥٠) وقال هذا إسناد صحيح ووافقه البيهقي (٢/ ١٣٨) ورواه أيضا النسائي (٣/ ٤٠).

(*) انظر: بدائع الصنائع (١/ ٤٤٠) والهداية وفتح القدير والعناية (١/ ٣١٨).

(٣) تقدم تخريجه (ص ١١٤ تعليق رقم ٣).

(٤) أي خبر رفاعه.

(٥) أي حديث ابن مسعود المتقدم (ص ٢٥٨ تعليق رقم ٣) وفيه «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد...»

وانظر جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٩٩ - ٢٠٠).

ذلك^(١).

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال «لا تجوز صلاة إلا بتشهد»^(٢). وما تقدم من القياس / ^(٣).

(١/٢٣٠)

ولأن من شرط ذكره في صحة الأذان شرط في الصلاة كالباري تعالى ؛ وهذا لأن كل موضع شرع ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام مع ذكر الله سبحانه وجب ، دليله الشهادتان في حق الإيمان .

احتج الخصم : بما روى ابن مسعود أن النبي عليه الصلاة والسلام علمه التشهد ثم قال «إذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك» ، فإن شئت قمت وإن شئت جلست^(٤).

(١) أي يذكر للأعرابي المسيء صلاته جلوسًا بعد السلام بقدر التشهد كما يقوله الحنفية ولا بقدر السلام أيضًا كما يقوله المالكية .

وانظر ما حكاه عنهم المصنف في رأس المسألة والتعليق على ذلك .

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٢/٢٠٦) والبيهقي (٢/١٣٩) وعزاه في المتقى لسعيد بن منصور في سننه والبخاري في تاريخه (٢/٣١٥) مع نيل الأوطار .

(٣) لعله يقصد قوله السابق : «ثم الصلاة شرعت بعد التشهد فكان الابتداء أوجب من الانتهاء» على الاحتمال السابق (ص ٢٥٦ وتعليق رقم ٣) . أو لعله يشير إلى ما تقدم في المسألة قبلها من أن القيام والجلوس من الأفعال التي تشترك فيها العادة والعبادة فتفتقر العبادة فيها إلى ذكر يميزها من العادة . راجع ما تقدم (ص ٢٤٩) .

(٤) أي وهو يدل على أن الصلاة على النبي ﷺ غير واجبة في التشهد الأخير .

وقد رواه بهذا اللفظ : أبو داود (٣/٥٤ عون المعبود) ، وابن حبان (٣/٢٠٨ - ٢٠٩ - الإحسان) والدارقطني وبين أنه مدرج من كلام ابن مسعود رضي الله عنه (١/٣٥٣ - ٣٥٤) وكذا قال المنذري (١/٤٥١ معالم السنن) وكذلك قال النووي : أنه ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق الحفاظ (٣١/٤٦٨ ، ٤٨١) وانظر جلاء الأفهام لابن القيم (ص ٢٠٠) ونصب الرأية (١/٤٢٤ - ٤٢٥) .

وقد أطال ابن القيم هنا الجواب عن قول ابن مسعود «فقد تمت صلاتك» وأقواها أن هذا خرج على معنى في التشهد وذلك أنهم كانوا يقولون : السَّلام على الله ، فقيل لهم : إنَّ الله هو السَّلام ولكن قولوا كذا . . . فعلمهم التشهد فإذا فعلوه تمت صلاتهم مع بقية الواجبات والأركان

قلنا: قال الدارقطني هذا من كلام ابن مسعود^(١) ثم هو حجّتنا، فإنّه علّق تمام صلاته على التشهد، وعندكم ليس بواجب، ثم هو محمول عليه قبل أن تنزل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام، أو نحمله على أنه تم معظم صلاته كما قال: «الحج (عرفة)»^(٢).

أي معظم الحج، بدليل ما روي عن ابن مسعود أنه قال: «ما أرى أن لي صلاة ثمت لا أصلي فيها على النبي عليه الصلاة والسلام»^(٣). وعن ابن عمر «لا صلاة إلا بقراءة وتشهد وصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام»^(٤). واحتج: بأنه ذكر لا يجهر به بحال فلم يكن واجباً كالتمسيح والاستفتاح.

قلنا: لم كان كذلك؟ والقراءة في الظهر والعصر لا يجهر بها بحال وهي ركن، والتسميح ممنوع^(٥)، والاستفتاح تقدم جوابه.

كالسلام من الصلاة.

انظر معنى هذا وغيره في جلاء الأفهام (ص ٢٠١ - ٢٠٤).

(١) تقدم في تخرجه هنا.

(٢) كلمة «عرفة» ساقطة من المخطوطة.

والحديث رواه الأربعة وغيرهم وصححه الترمذي وغيره من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي رضي الله عنه.

انظر: سنن أبي داود (٤٢٥/٥) مع عون المعبود) والترمذي (٢١٤/٥) والنسائي (٢٥٦/٥) وابن ماجه (١٠٠٣/٢) والدارمي (٣٨٦/١) وإرواء الغليل (٢٥٦/٤).

(٣) أشار إليه البيهقي (١٣٩/١) وحكى ابن القيم معناه وقال: ذكره ابن عبد البر في التمهيد وحكاه عنه غيره (ص ١٩٥ جلاء الأفهام) لكن اللفظ الذي ذكره المصنف هنا يروى عن أبي مسعود البدرى الأنصاري - عقبه بن عمرو رضي الله عنه.

انظر جلاء الأفهام لابن القيم (ص ١٩٥) وينحوه رواه الدارقطني (٣٥٦/١) والبيهقي وقال تفرّد به جابر الجعفي وهو ضعيف (٢/٢٧٩).

(٤) أورد ابن القيم محتجاً به في جلاء الأفهام (ص ١٩٥).

(٥) أي أنه واجب كما تقدم في المسألة السابقة.

واحتج بأنها صلاة على مخلوق فلم تشترط في الصلاة كالصلاة على آل محمد .

قلنا : إذا جاز أن يشترط ذكره في أصل العبادات وهو الإيمان فَلِمَ لا تشترط الصلاة عليه في الصلاة؟ ولا نسلم الأصل ونقول : يجب إلى «حميد مجيد»^(١) وإن سلّمنا^(٢) قلنا : هي تابعة فهي كقراءة ما زاد على الفرض ، والصلاة على النبي ﷺ مقصودة في نفسها فهي كقراءة الفرض . والله أعلم بالصواب .
١٨ - مسألة : الكلام يبطل الصلاة عمده وسهوه وكذلك خطؤه وإذا أكره عليه^(٣) .

نص عليه في رواية صالح : «من تكلم عامداً أو ساهياً أعاد الصلاة» وكذلك نقل المروزي^(٤) إذا قال : اسقني ماءً عامداً أو ساهياً استقبل الصلاة^(٥) ، وكذلك نقل أبو طالب في رجل ردّ السلام ناسياً «يعيد الصلاة» ،

(١) أي الأخيرتين .

انظر : الإنصاف (٢/ ١١٤) .

(٢) أي على القول الآخر (٢/ ١١٣ - الإنصاف) .

(٣) جمع المصنف في هذه المسألة بين أربع مسائل وسوّى بينها في الحكم وهي : من تكلم في صلاته عمداً أو سهواً أو خطأ أو مكرهاً ، فأما من تعمّد الكلام لغير مصلحة صلاته ولا لأمر يوجب الكلام عالماً بالتحريم ذاكراً لصلاته فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على بطلان صلاته . وأما ما سوى ذلك ففيه خلاف وتفصيل عند الحنابلة وغيرهم يطول ذكره وتوجيهه ههنا .

انظر للحنابلة : المغني مع الشرح الكبير (١/ ٧٠٣ - ٧٠٩) ، والمبدع (١/ ٥١١ - ٥١٨) والإنصاف (٢/ ١٣٣ - ١٣٩) .

(٤) المعروف بهذه النسبة عند الإطلاق أبو بكر المروزي ، أحمد بن محمد بن الحجاج . قال في الطبقات : وهو المتقدم من أصحاب أحمد لورعه وفضله ، وكان إمامنا يأنس به وينسب إليه وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسله وقد روى عنه مسائل كثيرة (١/ ٥٦) .

(٥) هذا مثال لمن تكلم لغير مصلحة الصلاة بعد أن سلّم ظاناً تمام صلاته .

انظر : (المصادر السابقة للحنابلة في رأس المسألة) .

وروى إسحاق^(١) عنه في إمام تكلم ساهياً يعيد^(٢).
وبه قال أبو حنيفة^(٣).

- ونقل عنه يوسف بن موسى^(٤) وأبو الحارث: لا تبطل الصلاة إذا تكلم ناسياً^(٥) وبه قال مالك^(٦) والشافعي^(٧) وداود^(٨).

(١) أي إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، صاحب الإمام أحمد وهو صغير ونقل عنه مسائل كثيرة بلغت تسعة أجزاء وقد قام بطبعها المكتب الإسلامي ببيروت في جزأين بتحقيق زهير الشاويش. وقد توفي إسحاق ببغداد سنة ٢٧٥ هـ.
انظر: طبقات الحنابلة (١/١٠٨) والمنهج الأحمد (١/٢٥٤ - ٢٥٥) ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/٣٥٠).

(٢) ونصّها في مسأله: «سألت أبا عبد الله عن إمام صلى يقوم فتكلم ناسياً؟ قال: يعيد، إذا كان كلامه شيئاً لا تتم به الصلاة أعاد الصلاة» اهـ (١/٤٣) طبع المكتب الإسلامي بتحقيق زهير الشاويش.

(٣) انظر للحنفية: المبسوط (١/١٧٠) الهداية وفتح القدير والعناية (١/٣٩٥ وما بعدها) والدر المختار وابن عابدين (١/٦١٣ وما بعدها).

(٤) لم يتبين لي المراد به وقد تكرر (ص ٤٥٣، ٤٥٩) وذكر ابن أبي يعلى في الطبقات بهذا الاسم اثنين من رواة المسائل عن الإمام أحمد:

أحدهما: يوسف بن موسى بن العطار الحربي، أسلم على يدي الإمام أحمد وحسن إسلامه ولازمه.

والثاني: يوسف بن موسى بن راشد، أبو يعقوب القطان الكوفي المتوفى سنة ٢٥٣ هـ ولعله هو المراد هنا.

انظر: طبقات الحنابلة (١/٤٢٠ - ٤٢١).

(٥) نص رواية يوسف بن موسى في المغني هكذا: «من تكلم ناسياً في صلاته يظن أن صلاته قد تمت إن كان كلامه فيها يتم به الصلاة بى به على صلاته كما كلم النبي ﷺ ذا اليمين، وإذا قال: يا غلام اسقني ماء أو شبهها أعاد» (١/٧٠٥ - ٧٠٦).

(٦) انظر: للملكية: المدونة (١/١٢٧) والاشتدكار (٢/٢٢١ - ٢٢٢) وأحكام القرآن لابن العربي (١/٢٢٧) والقرطبي (٣/٢١٤ - ٣١٧).

(٧) ومثل النسيان - عندهم - الجهل بالتحريم وكلاهما بشرط ألا يطول الكلام وإلا فوجهان الصحيح منهما تبطل به الصلاة.

وفي الإكراه قولان أصحهما تبطل به أيضاً.

انظر: المذهب والمجموع (٤/٧٧ - ٨٥) والروضة (١/٩٠) والوجيز (١/٤٨ - ٤٩) والمنهاج ومغني المحتاج (٢/١٩٥).

(٨) وهو مذهب ابن حزم ولم يصرح بمذهب إمامه (٤/٣).

وعنه : إن تكلم الإمام لمصلحة الصلاة لم تبطل صلاته عمداً كان أو سهواً^(١) وهي : اختيار الخرقى^(٢).

وقال مالك : من تكلم لمصلحة الصلاة لا تبطل صلاته إماماً كان أو مأموماً^(٣).

وجه الأول:

ما روى أبو داود في سننه / عن معاوية بن الحكم السلمي أنه قال : (٢٣٠/ب) صليت مع النبي ﷺ فعطس رجل فقلت : «يرحمك الله» فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت واثكل أمه ما شأنكم تنظرون إليّ؟ فأشاروا بالسكوت ، فلما صلى النبي عليه الصلاة والسلام ما ضربني ولا كهربي^(٤) ولا سبني ثم قال : هذه الصلاة لا يحلّ فيها شيء من كلام الناس هذا ، إنّها هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن^(٥).

وفي لفظ «لا يحلّ فيها»^(٦) وإذا لم يصلح ولم يحلّ نافاها ولا تصح معه كالحدث ونحوه .

(١) أي بخلاف المأموم والمنفرد . انظر الإنصاف (٢/٢٣٤).

(٢) انظر مختصر الخرقى مع المغني (١/٧٠٣ ، ٧٠٨).

(٣) راجع مصادر التعليق (رقم ٢ ص ٢٦٦).

(٤) قال ابن الأثير «... ولا كهربي» : الكهر : الانتهاز ، وقد كهره يكهره إذا زبره واستقبله بوجه عبوس اهـ (٤/٢١٢ النهاية).

(٥ ، ٦) انظر سنن أبي داود (٣/٩٨ - ٢٠٤ مع عون المعبود) ورواه أيضاً مسلم والنسائي والدارمي وأحمد كلّهم بلفظ «لا يصلح فيها» وأما لفظ «لا يحلّ» فلم أجده وتخصيصه هنا بالذكر مع أنه الوارد في الحديث قبله لعلّه سبق قلم من الناسخ أو أنه في الموضع الأول بلفظ «لا يصلح» بدليل ما بعده .

فإن قيل : هو حجتنا ، لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة لجهله بالحكم .
قلنا : لعله كان يعرف الإعادة إذا بطلت ، أو لعله أعاد حيث قال له : « لا يصلح » ولم ينقل ، ثم إذا لم يبلغه الحكم لم يلزمه في وقت التهي كاهل قباء لما بلغهم نسخ القبلة استداروا^(١) في صلاتهم ولم يؤمروا بقضاء ما فعلوا من الصلاة وإن كان الحكم قد نزل به لكن عفي عنهم لأنه لم يبلغهم ، وكذا قال أحمد فيمن صلى في أعطان الإبل ولم يعرف النهي لا إعادة عليه^(٢) .
وهذه مسألة في الأصول فيمن لم يبلغه الحكم هل تلزمه قبل بلوغه^(٣) ؟
وأما إذا نسي فصل إلى غير القبلة لم يجزئه .
فإن قيل : قوله « لا يصلح » لا يدل على الفساد كما لو قال : الالتفات والفرقة وتقليب الحصى لا يصلح في الصلاة .
قلنا : لو ورد في ذلك قوله « لا يصلح » . و « لا يحل » أبطلنا به الصلاة .
خبر آخر : روى ابن أبي شيبة بإسناده عن جابر قال قال رسول الله ﷺ « الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء »^(٤) فين أن جنسه ناقض الصلاة والمتكلم ناسياً من الجنس .

(١) متفق عليه من حديثي ابن عمر والبراء بن عازب وعند مسلم من حديث أنس أيضاً رضي الله عنهم وقد تقدم (ص ١٠٠ تعليق ١) .

(٢) انظر المغني مع الشرح (١/ ٧٢١) والإنصاف (١/ ٤٨٨) .

(٣) وظاهر المذهب عدم اللزوم كما في مسألة « من لم يبلغه النسخ » وهو اختيار القاضي أبي يعلى شيخ المصنف والمصنف تخريج باللزم .

انظر : التمهيد للمصنف (١/ ٣٩٥) وروضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر (١/ ٢٢١ - ٢٢٣) ومذكرة الأمين الشنقيطي على روضة الناظر (ص ٨٢) والمستصفي للغزالي (١/ ١٢٠) .

(٤) لم أجده في المصنف بهذا اللفظ ، وإنما رواه بنحوه عن جابر موقوفاً عليه بلفظ « إذا ضحك الرجل في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء » (١/ ٣٧٨) . وبهذا رواه الدارقطني (١/ ١٧٢ - ١٧٣) والبيهقي (١/ ١٤٤) وصححا وقفه .

فإن قيل : الخبران يفيدان المنع من الكلام وإن كان اللفظ لفظ الخبر كقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾^(١) يريد به الأمر والخطاب فالمنع يتوجه إلى العامد دون الساهي ، بدليل قوله عليه السلام «عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٢).

قلنا : بل هو صريح في كون الكلام ناقضاً للصلاة ، وما هو غير صالح فيها فهو ينافيها فلا ننقله إلى غير ذلك إلا بدليل ، على أن المكلف مخاطب النسيان لا يخرج من حكم الخطاب ، ألا ترى أنه لما خوطب بأركان الصلاة متى تركها عامداً أو ساهياً بطلت الصلاة ، وكذلك النهي عن قتل الصيد في الحرم والإحرام يستوي / عمدته وخطؤه .

(١/٢٣١)

وأما اللفظ الذي أورده المصنف فرواه الدارقطني بإسناده من طريق أبي شبة عن جابر مرفوعاً (١٧٣/١ - ١٧٤).

وإلى هذا الطريق أشار البيهقي وقال : وأبو شبة ضعيف والصحيح أنه موقوف (١٤٥/١) .
وقال الزيلعي : هو حديث ضعيف فيه : أبو شبة إبراهيم بن عثمان جد الإمام أبو بكر بن أبي شبة وقد ضعفه غير واحد ، وفيه : يزيد الدالاني أيضاً قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، ثم ذكر قول البيهقي السابق (١٦/١ نصب الرأية) وانظر التلخيص الحبير (١/١٢٤ - ١٢٥).

(١) سور البقرة آية رقم (٢٣٣).

(٢) رواه ابن ماجه من حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (١/٦٥٩) وصحح إسناده البوصيري في زوائد ابن ماجه إن سلم من الانقطاع بين عطاء وابن عباس رضي الله عنهما (٢/١٢٦ مصباح الزجاجة) .
ورواه الطحاوي (٣/٩٥) والحاكم (٢/١٩٨) كلاهما من طريق : عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس بلفظ «تجاوز الله عن أمتي» وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . اهـ والحديث صحيح بشواهده ومجموع طرقه ، انظر تمام ذلك في إرواء الغليل (١/١٢٣ - ١٢٤).

فأما قوله عليه الصلاة والسلام «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان» فالمراد به رفع الإثم لا غير ونحن نقول بذلك بدليل ما ذكرنا، ولأنَّ رفع الحكم غير ملفوظ به وإنَّما يدَّعى أنه مراد مقتضى اللفظ والمقتضى لا عموم له لأنَّ العموم لا يدَّعى في المضمرات^(١) وقد ثبت أن الإثم مرفوع بالإجماع فلم يثبت ما عده من جهة العموم.

فإن قيل : فنقابل روايتكم بصريح في الحكم وهو حديث أبي هريرة «أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام صلى إحدى صلاتي العشاء»^(٢) وقيل الظهر أو العصر فصلى ركعتين ثم سلَّم ثم مال^(٣) إلى خشبة وخرج سرعان الناس يقولون : قصرت الصلاة، وفي الناس أبو بكر وعمر فهاباها أن يكلمها فقام رجل يقال له ذو اليدين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال : لم أنس ولم تقصر الصلاة، قال : بل نسيت يا رسول الله، فأقبل على القوم فقال : أصدق ذو اليدين؟ قالوا : نعم، فرجع فصلى ركعتين ثم سجد - سجدتين^(٤) فتكلَّم ذو اليدين مكرهاً لإتمام صلاته، وكذلك أبو بكر وعمر

(١) أي دلالة الاقتضاء . المقدرة في الحديث هنا «بالإثم» ونحوه، أي العفو عن إثم الخطأ والنسيان .

(٢) أي المغرب أو العشاء بدليل ما بعده، والصواب رواية «أحدى صلاتي العشي» أي الظهر أو العصر.

أما لفظ «العشاء» فقد بحثت عنه فلم أجده، لكن ذكر الحافظ أنه وقع «العشاء» ممدوداً عند بعض رواة البخاري وهما منهم .

انظر فتح الباري (١/ ٥٦٧) .

(٣) أي اتكأ عليها، وهي خشبة معروضة في قبلة المسجد . وفي رواية «ثم قام» والمعنى واحد .

(٤) رواه البخاري (١/ ٥٦٥ - ٥٦٦ مع الفتح وها أطرافه) ومسلم (١/ ٤٠٣ - ٤٠٤) وأبو داود

(٣/ ٣١١ - ٣٢٣ عون المعبود) والترمذي (٢/ ٢٤٧) والنسائي (٣/ ٢٠ - ٢٦) وابن ماجه

(١/ ٣٨٣) والدارمي (١/ ٢٩٠) والإمام مالك (١/ ٩٣) وأحمد (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥، ٢٤٨،

٢٨٤، ٤٢٣، ٤٦٠) .

إنهما لا بدّ لهما من إجابة الرسول شرعاً وتكلّم النبي عليه الصلاة والسلام ناسياً أنه في الصلاة^(١).

قلنا: هذا كان قبل تحريم الكلام^(٢) ولهذا تكلّم أصحابه مع العلم بأن الصلاة لم تتم ولم يعيدوا.

وروى أحمد هذا الخبر فقال فيه: «فسأل أبا بكر وعمر أحقاً ما قال ذو اليدين؟ فقالا: نعم»^(٣).

ولهذا روي عن الزهري أنه قال: «كان ذلك قبل استحكام الفرائض»^(٤).

من طرق مطوّلة ومختصرة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، والأقرب لما ساقه المصنف طريق ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وهي لجميع من تقدّم ذكرهم.

(١) انظر معناه في نصب الراية (١/ ٧٤).

(٢) بل الظاهر ما حققه ابن عبد البر وتابعه النووي وغيره من أن حديث ذي اليدين هذا كان بعد تحريم الكلام في الصلاة.

انظر المجموع (٤/ ٨٧-٨٨) وفتح الباري (٣/ ٩٦-٩٧) ثم لو سلّم ذلك فليس هناك ما يدفع مثل ما ورد في هذا الحديث وهو صحة صلاة من اضطرب إلى الكلام لإفهام إمامه بالسهو ومثله الإمام لاضطراره إلى الاستفهام - وقد حكى ابن قدامة أنّ المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله في رواية جماعة من أصحابه أنه إذا تكلم بشيء مما تكمل به الصلاة أو شيء من شأن الصلاة مثل كلام النبي ﷺ ذا اليدين لم تفسد صلاته. اهـ (١/ ٧٠٥ المغني مع الشرح).

وعزا ابن عبد البر هذا القول لبعض الصحابة والتابعين. انظر الاستذكار (٢/ ٢٣٥).

(٣) المسند (٢/ ٤٢٣) بلفظ: أحق ما يقول ذو اليدين؟ قالوا: نعم وأي فرق بينها وبين اللفظ الذي ساقه المصنف قبل ذلك؟ فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أنّ ذا اليدين تكلم والنبي ﷺ استفسر من بقية الصحابة فأجابوه وفي كل ذلك تعمّد للكلام بلا شك وهم مضطرون لذلك لإتمام صلاتهم. والله أعلم.

(٤) رواه البيهقي (٢/ ٣٤١) وهذا مبني على قول الزهري أن حديث ذي اليدين هذا كان قبل بدر وقد بين الأئمة المحققون وهم واضطرابه في ذلك رحمه الله. انظر المجموع (٤/ ٨٧-٨٨) وفتح الباري (٣/ ٩٦-٩٧).

ولهذا قال ذو اليمين بعد أن قال له لم تقصر «بل نسيت» وهذا تعمّد للكلام، ولو قال ذلك اليوم أحد بطلت به صلاته^(١).

فإن قيل: تحريم الكلام كان بمكة، بدليل ما روى ابن مسعود قال «قدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي عند الكعبة فسلمت فلم يرد عليّ فأخذني ما قدّم وما حدّث^(٢) فلما قضى الصّلاة قال: «إنّ الله يحدث من أمره ما يشاء وإنّ الله أحدث من أمره أن لا تتكلموا في الصلاة»^(٣).

قلنا: روى رجاء بن المرّجاء^(٤) الحافظ بإسناده عن زيد بن أرقم قال: «كنّا في عهد رسول الله نتكلم في الصلاة ونأمر بالحاجة حتّى نزل قوله تعالى

(١) بل إنّ عدم البطلان هو الأقوى دليلاً. كما في التعليقين قبل الأخير.

(٢) أي أهمّه الأمر وتواردت عليه أفكاره القديمة والحديثة لتفسير سبب ترك ردّ السلام عليه.

(٣) رواه أبو داود (١٩٣/٣) عون المعبود والنسائي (١٩/٣)، وأحمد (٣٧٧/١)، (٤٦٣) والطحاوي (٤٥١/١) والبيهقي (٤٢٨/٢) من حديث عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وليس فيه جملة «وهو يصلي عند الكعبة» وإنّما ورد في رواية لأحمد «كنّا نسلم على النبي ﷺ إذا كنّا بمكة قبل أن تأتي أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة أتيناها فسلمنا عليه فلم يرد فأخذني ما قرب وما بعد. .» (٣٧٧/١).

وأصل هذا الحديث في البخاري ومسلم وغيرهما من حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنّا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيردّ علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يردّ علينا وقال: إنّ في الصلاة شغلًا».

انظر: البخاري مع الفتح (٧٢/٣) ومسلم (٣٨٢/١) وسنن أبي داود (١٩١/٣) مع عون المعبود.

(٤) المرّجاء: بألف ممدودة بعدها همزة وفي بعض المصادر «المرجى» بألف مقصورة ورسم المخطوطة محتمل للوجهين.

وقال صاحب المغني في أسماء الرجال «مرجى: بمضمومة وفتح راء وجيم وقصر. اهـ» (ص ٧٠ طبعة الباكستان).

والمقصود بصاحب الترجمة هنا: رجاء بن أبي رجاء (واسم أبي رجاء المرّجاء أو المرجى كما سبق) ابن رافع الغفاري المروزي السمرقندي البغدادي الحافظ المصنف الرّجال المتوفى ببغداد سنة ٢٤٩ هـ.

﴿وقوموا لله قانتين﴾^(١) فَأَمَرْنَا حِينَئِذٍ بِالسَّكُوتِ^(٢).

وكذا روى عن أبي سعيد الخدري^(٣) - وهما من الأنصار ولم يسلم بمكة -
ولأن سورة البقرة نزلت بالمدينة لا خلاف فيها وفيها قوله تعالى ﴿وقوموا لله
قانتين﴾^(٤).

وأما خبر ابن مسعود/ أنه قدم والنبي عند البيت فغلط^(٥)؛ لأن ابن
مسعود قدم من الحبشة والنبي عليه الصلاة والسلام يتأهب للخروج إلى بدر
فخرج معه وذلك كان بالمدينة.

فإن قيل: فالخبر^(٦) يرويه أبو هريرة وهو أسلم عام خيبر ولهذا روي أنه
قال: «صحبت النبي عليه الصلاة والسلام ثلاث سنوات» وحديث بالخبر

انظر: طبقات الحنابلة (١٥٥/١) والمنهج الأحمد (١٥٥/١) وتهذيب تاريخ دمشق (٣٢١/٥)
وشذرات الذهب (١٢٠/٢) وتقريب التهذيب (٢٤٩/١).
(١، ٤) سورة البقرة آية رقم (٢٣٨).

(٢) متفق عليه. وزاد مسلم «ونهيّا عن الكلام».

انظر البخاري مع الفتح (٧٣/٢، ١٩٨/٨) ومسلم (٣٨٣/١).

(٣) ولفظه: «أن رجلاً سلّم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فردّ النبي ﷺ إشارة، فلما سلّم قال له
النبي ﷺ: إنا كنا نردّ السلام في صلاتنا فنهيّا عن ذلك» رواه البزار (٢٦٨/١ - كشف الاستار).
قال الهيثمي: فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث فقال: ثقة
مأمون، وضعّفه الأئمة أحمد وغيره. اهـ (٨١/٢ - مجمع الزوائد).
وكذلك رواه الطحاوي بهذا السند (٤٥١/١، ٤٥٤).

(٥) أي قوله «والنبي عند البيت» كما تقدّم التنبيه عليه في (٢٩٨/١).

وقد استنبطه بعض العلماء من قول ابن مسعود المتقدم «فلما رجعنا من عند النجاشي...»
وابن مسعود قد هاجر الهجرتين إلى الحبشة فالأولى حمل رجوعه على الرجوع الثاني من الحبشة إلى
المدينة جمعاً بينه وبين حديث زيد بن أرقم لأن آية البقرة مدنيّة بلا خلاف كما قاله المصنف رحمه
الله. وانظر فتح الباري (٧٤/٣).

(٦) أي حديث ذي اليمين.

فدّل على أنّه كان بعد تحريم الكلام بستتين^(١).

قلنا : الصحابة كانوا يخبرون بما سمعوه من النبي عليه الصلاة والسلام وبما سمع بعضهم من بعض ويقولون قال النبي عليه الصلاة والسلام ولهذا قال أنس : «والله ما كلُّ ما نحدّثكم به سمعناه من النبي ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً ولا يتّهم بعضنا بعضاً»^(٢).

وكذلك قال البراء : «ما كل (ما)»^(*) نحدّثكم سمعناه من النبي عليه الصلاة والسلام ولكن سمعنا وحّدثنا»^(٣).

(١) كذا وفي نصب الراية نقلاً عن الروض الأنف للسهيلي «والحديث شهده أبو هريرة وكان إسلامه بعد بدر بستين . . .» (٧٣/٢) وفي هذا رد لقول من يقول : إنّ ذا اليمين هو ذو الشّالين الذي استشهد ببدر - فابو هريرة قد شهد القصة وهو إنّما أسلم عام خيبر في السنة السابعة من الهجرة، لكن يبقى أن يقال : متى بدأ تحريم الكلام في الصلاة؟ فحديث ابن مسعود في رجوعه من الحبشة يدل على أنّ ذلك كان قبل بدر على كل حال وبين معركة بدر وخيبر أكثر من أربع سنوات فضلاً عن مدة التحريم قبل بدر، وعلى هذا فما وجه التحديد «بالستين» هنا وفي الروض الأنف؟ والذي يظهر لي أن هذه الكلمة تصحّفت عن «ستين» جمع سنة وعلى هذا فلا إشكال وهذا أولى من تعقيب محقق نصب الراية على قول السهيلي «بأنه بمعزل عن الصواب» والله أعلم . انظر : نصب الراية وحاشيتها (٧٣/٢) وفتح الباري (٩٦/٣ - ٩٧) والاستذكار لابن عبد البر (٢٣٢/٢ - ٢٣٤).

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد : عن حميد قال : كنا مع أنس بن مالك فقال : «والله ما كلُّ ما نحدّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً» رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح . اهـ (١٥٣/١ - ١٥٤).

(*) ساقطة من المخطوطة .

(٣) رواه الإمام أحمد من طريق أبي إسحاق عن البراء قال : «ما كلُّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا رعية الإبل» وفي لفظ له «ما كل ما نحدّثكموه سمعناه . . .» (٣٨٣/٤).

وقال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح (١٥٤/١ مجمع الزوائد).

ورواه الحاكم من طريق آخر عن أبي إسحاق عن البراء قال «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ

وكذلك قال أبو هريرة: «ما أنا قلت من أصبح جنباً لم يصح صومه ولكن محمد قاله وربّ هذا البيت»^(١) فلما بلغه ما قالت عائشة وأم سلمة لما سئلتا - كان النبي عليه الصلاة والسلام يصبح جنباً من غير احتلام ويصوم ذلك اليوم - قال: «لا علم لي بذلك إنما أخبرني به الفضل بن العباس»^(٢).
 فإن قيل: في الخبر أنه قال: «صلى بنا إمّا الظهر أو العصر»^(٣). قلنا: يعني صلى بنا: أي بالمسلمين أو بقومنا من المؤمنين^(٤) كما قال النّزال ابن سبرة^(٥): «قال لنا رسول الله ﷺ»^(٦) ولم يره. وكما قال طاووس: «قدم علينا معاذ»^(٧) وأراد قدم على أهل بلدنا، لأنّ معاذاً خرج إلى اليمن في زمن النبي عليه الصلاة والسلام، ولم يولد طاووس في زمنه عليه الصلاة والسلام.

كانت لنا ضيعة وأشغال ولكنّ الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (١٢٧/١).
 (١) رواه أحمد (٢/٢٤٨، ٢٨٦) وابن ماجه (١/٥٤٣) ونقل محققه تصحيح إسناده عن زوائد ابن ماجه وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما وردّها على أبي هريرة فتواه وروايته إفساد صوم من أدركه الفجر جنباً كما في التخريج التالي.
 (٢) حديث عائشة وأم سلمة وخلافهما مع أبي هريرة في هذا رواه البخاري ومسلم وغيرهما.
 انظر البخاري مع الفتح (٤/١٤٣، ١٥٣) ومسلم (٢/٧٧٩-٧٨١).
 (٣) أي من حديث ذي اليسدين، وهذا بعض ألفاظ الصحيحين، وتقدم ترجمته (ص ٢٧١ تعليق رقم ١).

(٤) اشتهر هذا التأويل عن ابن حبان رحمه الله وتابعه عليه آخرون.
 انظر فتح الباري (٣/٧٤) وحاشية نصب الراية (٢/٧٠).
 (٥) قال ابن حجر في التّريب: النّزال بن سبرة - بفتح المهملة وسكون الموحدة - الهلالي، كوفي ثقة من الثانية (أي طبقة كبار التابعين) وقيل إن له صحبة (٢/٢٩٨).
 وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١٠/٤٢٣-٤٢٤).
 (٦) رواه الطحاوي (١/٤٥٠).
 (٧) ذكره الطحاوي ولم يسنده (١/٤٥١).

فإن قيل: (١) إنما تكلم المسلمون لأنَّ إجابة الرسول واجبة .
قلنا: نعم ، وأمر الله تعالى بالسكوت واجب ، ولهذا ردُّ السلام واجب ،
والنبي عليه الصلاة والسلام لم يردَّ على ابن مسعود حين سلَّم عليه ثم ليس
إذا وجب كلامه لا تبطل الصلاة به ألا ترى أننا لو سلَّم علينا إنسان وجب
علينا ردُّ السلام (٢)؟ وإذا رددنا السلام (٣) بطلت صلاتنا ، وكذا لو رأينا
أعمى يقع في بئر ونحن في الصلاة وجب علينا ردُّه ، أو إنساناً يقتل إنساناً
لزمنا منعه وتبطل صلاتنا بذلك .
والكلام بينى على أصل وهو: هل الكلام منهي عنه في الصلاة لكونه
مفسداً لها؟ أو لكونه منهيّاً أفسد؟
فنحن نقول: إنَّه مفسد مناف (٤) لها ولهذا نهى عنه .
والخصم يقول: بل لما نهى عنه أفسد (٥) .

-
- (١) انظر المغني مع الشرح الكبير (٧٠٨/١) والمجموع (٨١/٤) .
(٢) أي خارج الصلاة ، أما في الصلاة فقد حكى النووي عن جمهور العلماء أنه لا يجب على المصلِّ رد
السلام في الصلاة لكن يستحب له أن يرد إشارة أو بعد الصلاة لفظاً ، ومنع أبو حنيفة رحمه الله
من رد السلام في الصلاة لفظاً أو إشارة .
انظر: المجموع (١٠٤/٤ - ١٠٥) وكذلك زاد المعاد في استجاب الرد إشارة (١/٢٦٦ - ٢٦٨) .
(٣) أي كلاماً .
(٤) بدليل حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه «إنَّ هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس إنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن» رواه مسلم وغيره (تقدم تخريجه ص ١١٦
تعليق ٢) .
(٥) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص ٩٥ - ٩٦) . ويدل على هذا أحاديث النهي عن
الكلام في الصلاة كحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم رضي الله عنهما .
ويبدولي أن قول الخصم أظهر دليلاً ، فإنَّه لو لا النَّهي عن الكلام في الصلاة ما عرفنا منافاته لها
وفسادها به بدليل أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نهوا عن ذلك ،
وهذا بخلاف الحدث بالنسبة للطهارة فإن أحدهما مناف للآخر ، وبخلاف ترك ركوع أو سجود
فهو مناف لتمام الصلاة أي أنها بدونه صلاة ناقصة وأما حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه

وإذا ثبت أنه مفسد لها / بصورته فالمفسد لا يختلف بالقصد والسهو لأن (١/٢٣٢)
الإفساد في العبادات كالإتلاف في المحسوسات ، وذلك لا يختلف عمده
وسهوه ، وكذلك الحدث في الطهارة لا يختلف عمده وسهوه لما كان مفسداً
وكذلك ترك أركانها لما كان مفسداً لم يفترق الحال بين تركه قصداً أو سهواً .
والخصم يقول لما نهى عنه أفسد لا أنه مفسد بصورته ، وإنما نهى عنه لما فيه
من قصده هتك حرمة الصلاة وتغيير نظامها ، والناسي ليس بقاصد لهتك
الحرمة وتغيير النظام فلم يتوجّه الخطاب إليه .
فالدليل على ما قلنا : أن الصلاة لا تكون صلاة إلا بنظمها الذي ورد به
الشرع فنظمها من المأمورات ، والنسيان ليس بعذر في المأمورات كسائر
أركانها ، وهذا لأن الكلام مناقض لنظمها مناف لرسمها ، ولهذا قال عليه
الصلاة والسلام «صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(١) ،
وروي : «لا يحل فيها»^(٢) وإذا انعدم نظمها ومراعاته واجبة صار كما لو
انعدم ركن من أركانها وشرط من شرائطها ، وذلك لا يفترق الحال فيه بين
عمده وسهوه كذلك ههنا .

ويدل على أنه مفسد بنفسه : أنه يفسد إذا تعمّده ، ولو لم يكن مفسداً
بنفسه لاقتصر في تعمّده على التأثيم دون الإفساد كما في الغيبة في الصوم ،
والالتفات وفرقة الأصابع في الصلاة ، وكصلاته في الغصب والحرير عندهم
وعلى رواية لنا^(٣) وهذا لأن الشيء إذا لم يكن مؤثراً فساداً بنفسه لم يكن مؤثراً

فهو بعد النهي عن الكلام في الصلاة قطعاً لشدة إنكار الصحابة حين تكلم ، وبعد النهي عن
الكلام في الصلاة لاشك في نفي صلاحية ما نهى عنه من الكلام فيها . والله أعلم .

(١) تقدم تخريجه (١/١٨٣ ، ١٨٤) .

(٢) لم أجده كما تقدم .

(٣) كما سيأتي في المسألة (رقم ٣٠) .

بالنهي^(١) ولهذا قال أصحابنا في الوطء في الصوم والحج يفسده عمدته وسهوه لكونه منافياً. وكذلك الحدث في الطهارة يفسدها قصد أو لم يقصد لكونه منافياً.

فإن قيل: يلزم عليه الأكل في الصوم ينافي ويختلف الحال بين عمدته وسهوه، وكذلك ترك التسبيح والتشهد الأول والتكبيرات في الصلاة ينافي ويختلف عمدته وسهوه فيجب أن يكون في مسألتنا مثله.

قلنا: الأكل مناف للصوم، لأنه إذا أكل فليس بممسك وركن الصوم الإمساك، والقياس يقتضي إبطال الصوم بالأكل ناسياً، لكن تركناه لخبر أبي هريرة أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «الله أطعمك وسقاك»^(٢) وأما الواجبات فتركها لا يغيّر نظم الصلاة فلم يكن منافياً، ويدل عليه أن الفساد لو ترتّب على النهي — وسقط عنه النهي لسقوط الخطاب عن الناسي به — لوجب سقوط سجود السهو عنه، لأنه جعل كأنه لم يتكلّم، فلماذا يجب السجود فثبت أنه / وجب لأنه ترك مأموراً وهو نظم الصلاة ونظم الصلاة (٢٣٢/ب)

(١) إذا كان النهي لا يؤثر في الشيء فساداً إلا إذا كان الشيء مؤثراً فساداً بنفسه قبل النهي فما فائدة النهي إذا؟ فالأصل أن النهي يقتضي الإفساد وإنما يحمل على غير ذلك — كالكراهية والتأنيب — لدليل آخر كالأمثلة التي ذكرها قبل هذا.

ثم إن جنس الكلام في الصلاة غير مناف للصلاة بل قد يكون ركناً من أركانها أو واجباً أو سنة للإجماع على قراءة القرآن والتكبير والتسبيح وكذلك الدعاء، وإنما ينهي عن كلام خارج عن الصلاة أو غير مشروع في محله، لأن العبادات توقيفية، والله أعلم.

(٢) هو بهذا اللفظ في بعض نسخ سنن أبي داود (٣١/٧) مع عون المعبود).

وفي بعضها بلفظ «أطعمه الله وسقاه» وهي رواية للدارقطني (١٧٩/٢ — ١٨٠) والبيهقي (٢٢٩/٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث متفق عليه بلفظ «فإنها أطعمه الله وسقاه»

انظر البخاري (٤/١٥٥، ١١/٥٤٩ مع الفتح) ومسلم (٢/٨٠٩).

انجبر^(١) بالسجود وسائر الأركان^(٢) ذلك .

فإن قيل : إنَّها وجب سجود السهو لتركه التحفظ والتصون عن الغفلة والسهو وهذا مأمور به فجبر بالسجود إذا تركه .

قلنا : إن كان في قدرته التصوُّن عن السهو بالكلام فقد تعمد إفساد الصلاة وإن لم يكن في مقدوره ذلك فلا معنى لإيجاب جبرانه ، إنه غير مأمور بها لا يدخل في مقدوره .

وقد ذكر أصحابنا : بأنه غير مشروع في الصلاة فاستوى عمدته وسهوه في إبطالها أصله الحدث ، ولا معنى لقولهم الحدث يبطل الطهارة فيبطل الصلاة بخلاف مسألتنا فإنه لا يبطل الطهارة فلا يبطل الصلاة .

قلنا : فيبطل بالعمد والعمل الكثير وبالقهقهة ، فإنها لا تبطل الطهارة وتبطل الصلاة .

احتج الخصم : بأنه لو نافي الصلاة لوجب إذا بدرت منه الكلمة تبطل الصلاة كالحدث إذا بدر منه .

قلنا : كذا نقول : إنه إذا بدرت منه الكلمة أبطلت صلاته .

واحتج : بأنه نطق سها به فلم يبطل كالسلام^(٣) .

قلنا : السلام مشروع في القرآن والصلاة ، قال تعالى ﴿سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾^(٤) .

ويشرع في الصلاة «السلام عليك أيها النبي» «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» فجاز أن يفرَّق بين عمدته وسهوه والكلام منهي عنه فيها فهو

(١) لكن مفهوم قوله السابق في ترك الواجبات أنَّ ما ينافي نظم الصلاة لا ينجبر بالسجود .

(٢) كذا - وصواب العبارة : وسائر الأركان ليس كذلك «أي لا ينجبر بسجود السهو» .

(٣) أي إذا سلَّم من صلاته ظاناً تمامها ، فلا تبطل بذلك صلاته عند الحنفية والحنابلة بل يتمُّها .

انظر : المغني (١/٧٠٥) والهداية والفتح والعناية (١/٣٩٦) .

(٤) سورة الزمر آية رقم (٧٣) .

كالحدث .

وتحقيق الجواب أن السلام لا يناقض نظم الصلاة بلفظه وصيغته ، لأنها مشتملة عليه ، وإذا سلم في غير محله نظرنا كان قصد به خطاب الغير بطلت الصلاة وإن كان ناسياً ، وإن قصد به قراءة القرآن وأتى بالصيغة التي اشتمل عليها القرآن أو التشهد لم تبطل صلاته وإن تعمّد ، وإن قصد به التحلل عن الصلاة وعنده أنه قد أتم الصلاة وأنها فيه يعذر ، لأنه قصد إتمام صلاته بما شرع لها إلا أنه قد وقع قبل أوانه فلغا فإنه يلغو ، لأنه أتى به قبل أوانه سهواً والانتهاه والتما قبل التمام محال .

وإن أتى به مع علمه أن الصلاة لم تتم فقد قصد إبطال صلاته لا إنهاءها ولا إتمامها فبطل بقصده القطع وترك الإنهاء لا بالسلام ، بخلاف حالة النسيان ، فإنه لا يتصور قصده الإبطال ، فأما الكلام فإنه يناقض نظم الصلاة بصورته فأبطل عمه وسهوه .

واحتج : بأن ما منع منه في العبادة / منعاً يختصها فُرق بين عمده وسهوه (١/٢٣٣) كالأكل في الصوم وفيه احتراز من الحدث فإنه لا يختص الصلاة لأنه يبطل الطهارة .

قلنا : يبطل بالعمل الكثير وبقتل الصيد في الحج وبترك الأركان وبالحدث في الطهارة .

فأما الصوم فالقياس بطلانه بالأكل ناسياً إلا أن الشرع اقتطع ذلك عن القياس فلا يقاس عليه ، وقد أجاب أصحابنا بأن الصوم يبطله الأكل على وجه الخطأ وهو إذا أكل يظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب^(١) فينبغي أن

(١) وهو قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم واختار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم صحة صومه وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . انظر المغني مع الشرح (٣/ ٧٤) والسلسلة إلى معرفة الدليل (١/ ٢٢٩ - ٢٣٠)

تبطل الصلاة بخطأ الكلام .

ولأنَّ الصوم ينعقد مع عدم قصده وهو إذا طلع الفجر وهو نائم أو مغمى^(١) عليه فاعتبر في الخروج قصده والصلاة بخلافة على أنَّ الصلاة أدخل في البطلان ، لأنه يفسدها الحدث والعمل والقهقهة بخلاف الصوم وهذه الأجوبة^(٢) لا خير^(٣) فيها والمعتمد على ما بيَّنا من الجواب .

واحتج^(٤) : بأنَّ الناسي كالجاهل بالتحريم ، بدليل أنه لا يأثم كما لا يأثم الجاهل ، ثم المتكلم جاهلاً ولا يعلم تحريم الكلام لا تبطل صلاته كذلك الناسي .

قلنا : لا نسلم ، ونقول الناسي والجاهل سواء في بطلان (صلاتها)^(٥) وإنَّ سلم^(٦) فإنَّ الجاهل يتكلم مع اعتقاده إباحة مشروعة له لم يبلغه نسخها والناسي يتكلم بعد علمه بالنسخ فافترقا ، ولهذا يتكلم الجاهل متعمداً للكلام ، ولأنَّه لو عمل في الصلاة جاهلاً بتحريم العمل لم تبطل ولو عمل ناسياً بطلت ، ولأنَّه لو تيمَّم مع نسيان الماء لم يجزئه ، ولو تيمَّم مع الجهل بموضع الماء صح فافترقا^(٧) . والله أعلم بالصواب .

(١) أي وأفاق المغمى عليه في جزء من النهار بخلاف النائم فلا يضره استمرار نومه .

انظر : المغني مع الشرح (٣/ ٣٢ - ٣٣) وكشاف القناع (٢/ ٣١٤) .

(٢) لعله يقصد من قوله «وقد أجاب أصحابنا . . .»

(٣) قوله «لا خير فيها» يحتمل أن تكون بالياء المثناة التحتانية وهو الأولى فيكون تضعيفاً منه لأجوبتهم ويحتمل أن تكون بالياء الموحدة أي لا نص فيها .

(٤) انظر المذهب والمجموع (٤/ ٧٩ - ٨٠) .

(٥) زيادة لاستقامة المعنى المراد .

(٦) أي وإنَّ سلم الفرق بينهما .

(٧) الظاهر في هذه المسألة صحة صلاة من تكلم خطأ أو نسياناً أو جهلاً وكذلك من تكلم عمداً لإصلاح صلاته على نحو ما جاء في حديث ذي اليدين ، والله أعلم .

١٩ - مسألة: إذا سبقه الحدث بطلت صلاته^(١) نص عليه^(٢) في رواية صالح والميموني وإسحاق بن إبراهيم^(٣) وهو قول مالك^(٤).
وعنه: أنه يتوضأ ويبنى^(٥) وهو قول أبي حنيفة^(٦).
- وقال الشافعي في الجديد^(٧) كالأولة، وفي القديم^(٨) كالثانية.
- وعن أحمد رواية: إن كان الحدث من السبيلين أبطل، وإن كان من غيرهما كالزُّعاف والفصاد والقيء توضأ وبنى^(٩) وهو قول سفيان^(١٠).
وجه الأول:

قول النبي عليه الصلاة والسلام «لا صلاة إلا بطهور»^(١١) وفي لفظ «لا

-
- (١) من تعمّد الحدث في صلاته فصلاته وطهارته باطلتان إجماعاً، وأمّا من سبقه الحدث بغير اختياره فطهارته باطلة إجماعاً، وعليه أن ينصرف فوراً للتطهّر وإزالة النجاسة أيضاً لكن هل تبطل صلاته فيستأنفها من جديد بعد التطهّر وإزالة النجاسة أو أنها لا تبطل فيبني على ما مضى منها بعد تطهّره وإزالة النجاسة؟ خلاف سيذكره المصنف رحمه الله.
- (٢) انظر المغني مع الشرح الكبير (٧٤٨/١) والفروع (٤٠١/١)، والإنصاف (٣٢/٢).
- (٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. انظر مسائله (٧/١، ٤٨، ٨٠).
- (٤) أي بطلان الصلاة وعدم البناء إلا الراعي فالمشهور عنه أنه يبنى إن كان إماماً أو مأموماً بشرط أن لا يتكلم وأن يكون قد أتمّ ركعة فأكثر وأن لا يمشي على نجاسة أثناء انصرافه.
- انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٨٨/١) والكاظمي له (١٨٧/١ - ١٨٨) والرسالة لابن أبي زيد القيرواني وشرحها الفواكه الدواني (٢٨٩ - ٢٩٢) وبداية المجتهد (١٣٠/١).
- (٥) انظر: مصادر التعليق رقم (٣).
- (٦) انظر: المبسوط (١٦٩/١) وتحفة الفقهاء (٢١٩/١ - ٢٢٠) والهداية وفتح القدير والعناية (٣٧٧ - ٣٨٥/١).
- (٧، ٨) انظر: المهذب والمجموع (٧٤/٧٦ - ٧٦) والروضة (٢٧١/١ - ٢٧٢) والمنهاج ومغني المحتاج (٨٧/١) والوجيز (٤٦/١).
- (٩) انظر: المغني مع الشرح الكبير (٨٤٨/١) والفروع (٤٠١/١).
- (١٠) أي الثوري. انظر المحلى (١٥٦/٤).
- (١١) لم أره بهذا اللفظ لكن ثبت بنحوه عن جمع من الصحابة كما في تخريج اللفظ الآتي.

يقبل الله صلاة بغير طهور»^(١).

فإن قيل: نحن لا نجيز فعل الصلاة بغير طهور، وهذا غير (أخذ لها) (*) في حال زوال الطهارة.

قلنا: إلا أنه عندكم في صلاة متلبس بها.

فإن قيل: المراد في حال الاختيار وهذا حال عذر كقولكم فيمن عدم الماء

والتراب يصلي^(٢) / ولا طهور.

(ب/٢٣٣)

(١) ثبت أصل هذا الحديث عن جمع من الصحابة أصحابها ثلاثة أحاديث هي:

أولاً: حديث أبي المليح عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً باللفظ الذي أورده المصنف.

رواه أبو داود (٨٧/١) والنسائي (٨٧/١-٨٨) وابن ماجه (١٠٠/١) والدارمي (١٤٠/١)

وأحمد (٧٤/٥، ٧٥) وإسناده صحيح كما في إرواء الغليل (١٥٤/١).

ثانياً: حديث ابن عمر رضي الله عنه بنحوه رواه مسلم (٢٠٤/١) والترمذي (٦/١) وابن ماجه

(١٠٠/١) وأحمد (٢٠/٢، ٣٩، ٥١، ٥٧، ٧٣) ولفظ مسلم والترمذي «لا تقبل الصلاة

بغير طهور» ولفظ ابن ماجه «لا يقبل الله صلاة إلا بطهور» ولفظ أحمد نحوهما.

ثالثاً: حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو أصحابها رواه الشيخان وغيرهما. بلفظ «لا تقبل صلاة

من أحدث حتى يتوضأ» هذا لفظ البخاري (٢٣٤/١) مع الفتح) ورواه بلفظ «لا يقبل الله صلاة

البخاري (٢٣٤/١) مع الفتح) ورواه بلفظ «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»

(٣٢٩/١٢) مع الفتح) ولفظ مسلم «لا تقبل صلاة أحدكم...» (٢٠٤/١).

ورواه أيضاً ابن ماجه عن أنس وأبي بكر رضي الله عنهما (١٠٠/١) وروى عن غير من تقدم

أيضاً.

انظر مجمع الزوائد (٢٢٧/١-٢٢٨).

(*) في المخطوطة غير معجمة، وهذا الأقرب لرسمها.

والمعنى: أنه غير فاعل للصلاة حال حدثه، لأنه يقطع الصلاة فور حدثه ثم يعود إلى فعلها

متطهراً.

(٢) وهو مذهب الحنابلة والشافعية وهو الأقوى في هذه المسألة عملاً بقوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا

اسْتَطَعْتُمْ﴾ (سورة التغابن آية رقم ١٦) خلافاً لمن قال لا يصلي حتى يجد الطهور فيقضي كآبي

حنيفة ومن وافقه أو أسقطها مطلقاً كما روي عن مالك رحمه الله.

انظر للحنابلة: المغني مع الشرح الكبير (٢٥٥/١) والإنصاف (٢٨٢/١) والسلسيل (٤٨/١)

وللشافعية: المهذب والمجموع (٢٧٧/٢-٢٨٠) والمنهاج ومغني المحتاج (١٠٥/١).

قلنا: فعندكم^(١) لا يصلي لعدم الطهارة وهي حال عذر فقولنا في مسألتنا مثله .

ثم نحن هناك^(٢) نأمره بالصلاة لإشغال الوقت وعدم قدته على الطهارة، وفي مسألتنا هو قادر على الطهارة فلا عذر له .

- خبر آخر: رواه أبو داود وغيره بإسناده عن علي بن طلق قال: قال رسول الله ﷺ «إذا فسا أحدكم في صلاته فليتنصرف فليتوضأ وليعد صلاته»^(٣).
فإن قيل: يحتمل إذا تعمّد ذلك .

قلنا: لا يجوز أن يظنّ بالصحابة بل بأحاديث المسلمين أن يفعل ذلك في صلاته عمداً حتى ينصرف قول رسول الله عليه الصلاة والسلام إليه ثم لم يفرق ولو كان الحكم يختلف لاستفصل .

فإن قيل: يعارض هذا ما روت عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «من قاء أو رعف في صلاته فليتنصرف فليتوضأ وليبين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم»^(٤).

-
- وللمالكية: الاستلزار (٢/٤ وما بعدها) والمتنقي للباجي (١/١٦٦) ومنح الجليل (١/٩٦).
وللحنفية: المبسوط (١/١٢٣) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/٢٥٢-٢٥٣).
(١) أي عند أبي حنيفة ومن وافقه في مسألة من فقد الماء والتراب (كما في التعليق قبله).
(٢) أي في مسألة من فقد الماء والتراب (راجع التعليق كسابقه).
(٣) انظر سنن أبي داود (١/٣٥٣، ٣/٣٠٧ عون المعبود) وقد رواه أيضاً ابن حبان (ص ٧٧ موارد الظمان) والدارقطني (١/١٥٣) والبيهقي (٢/٢٥٥).
وأعلّ بتفرد جرير بن عبد الحميد بلفظ «وليعد صلاته» لكن قال الشوكاني لا يضره فإنه إمام ثقة (١/٢٣٤ - السيل الجرار).
وكذلك أعلّ ابن القطان بجهالة حال مسلم بن سلّام الحنفي، لكن الحديث وإن كان في سنده مقال فله ترجيح على حديث عائشة الآتي بكل حال . والله أعلم .
انظر: نصب الراية (٢/٦١ - ٦٢) والتلخيص الحبير (١/٢٩٣) وضعيف الجامع الصغير للألباني (١/٢٠٩).
(٤) رواه ابن ماجه (١/٣٨٥-٣٨٦) والدارقطني (١/١٥٣-١٥٤) والبيهقي (٢/٢٥٥-٢٥٦).

قلنا : قال أحمد رواه ابن عيَّاش هكذا ، ورواه ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبيه ولم يسمعه من أبيه وليس فيه عائشة^(١) وكذلك قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سألت أبي عن (هذا)* الحديث ، فقال : هو خطأ ، وإنما يرويه ابن أبي مليكة عن النبي فهو مرسل ، وليس بحجّة في رواية ، ولو صحَّ فمعنى ييني يتندى^(٢) لأنه يقال لمن فعل مثل فعله قد بنى على فعله الأول .

قال الشاعر :

لسنا وإن كرمتم أوائلنا قومًا على الأحساب نتكل
نبنينا كما كانت أوائلنا تبني ونفعل فوق ما فعلوا^(٣)
ويقال فلان يبنى دار فلان إذا ابتدأ بناءها .

وهذا الحديث ضعيف لضعف رواية إسماعيل بن عيَّاش عن الحجازيين وقد رواه غيره مرسلًا وهو الصواب ، راجع الدارقطني والبيهقي ، وكذلك نصب الراية (٣٨ / ١ ، ٦١ / ٢) والتلخيص الخبير (٢٩٣ / ١) ونيل الأوطار (٢٢٣ / ١) .

(١) نقل معناه عن الإمام أحمد الحافظ في التلخيص (٢٩٣ / ١) وبه أعلم كثير من الحفاظ ، (راجع مصادر التخريج السابق) .

(*) زيادة لاستقامة المعنى المراد .

(٢) هذا التأويل بعيد عن لفظ ما روي مرفوعًا أو موقوفًا على بعض الصحابة من أدلة البناء فهي صريحة في البناء على ما مضى من صلاته بشرط أن لا يتكلم . انظر ذلك في :

مصنف عبد الرزاق (٢ / ٣٣٨ - ٣٤٣) ومصنف ابن أبي شيبة (٢ / ١٩٤ - ١٩٥) والبيهقي (٢ / ٢٥٥ - ٢٥٧) ونصب الراية (١ / ٣٨ - ٣٩ ، ٦١ / ٢) .

وإنما الشأن في صحتها وعلى فرض صحة شيء منها فهي معارضة بحديث علي بن طلق وقول المسور بن مخرمة رضي الله عنه في إعادة الصلاة ، وهذه لها الترجيح لأن الحدث مناف للصلاة لا فرق بين ما وقع منه عمدًا أو سبقًا بغير اختيار كما قرره المصنف رحمه ، ولولا ما ورد في بعض أدلة البناء من ذكر المذي مع الرعاف والقيء والقلس ونحوها لما كانت لازمة لمن لا يراها من نواقض الطهارة ولهذا فترق بين الحدث الخارج من السيلين وما كان من غيرهما كما ذكره المصنف في رأس المسألة عن سفيان وهي رواية عن الإمام أحمد ، والله أعلم .

(٣) البيتان لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب كما في الكامل في اللغة والادب للمبرد ، وفيه «يومًا» بدل «قومًا» (١ / ١٦٣) وانظر ترجمته في الأعلام (٤ / ٢٨٢) .

وقوله «ما لم يتكلم» يريد به الحث على المسارعة من قبل أن يتكلم أو يتشاغل بشغل كما يقال : لا تكلم حتى تفعل الشيء الفلاني أي عجل ذلك بأسرع ما يكون.

والقياس : أن ما أوجب الطهارة في خلال الصلاة أبطل الصلاة، أصله العمد والاحتلام وانقضاء مدة المسح وإذا أدمى وجهه بندقية^(١).

وهذا لأن الطهارة والخروج إليها في الصلاة عمل كثير ينافي نظام الصلاة وترتيبها وأبتهتها وتعظيمها لا سيما إذا كثر تردده واضطرابه ومجيئه وذهابه ويستدبر القبلة وقد أخذ عليه أن لا ينحرف عنها فوجب أن يبطلها.

فإن قيل : المعنى في المتعمد/ أنه غير معذور في ذلك وكذلك من انقضت (١/٢٣٤) مدة المسح في حقه هو مفرط ؛ لأنه علم أنه تنقضي طهارته قبل كمال الصلاة ثم دخل فيها وأما الاحتلام فالقياس أنه كمسألتنا لكن تركناه استحساناً، لأنه يقع نادراً فلا يشق الغسل منه، وأما إذا أصابته بندقية فسال دمه فإن ذلك حصل من فعل آدمي غيره بخلاف الحدث.

قلنا : لا فرق بينهما في بطلان الطهارة فكذلك في بطلان الصلاة ويبطل بمن رمت الريح عليه آجرة فأدمته فإنه معذور غير مفرط وتبطل صلاته^(٢). ولأنه إذا دخل مع الإمام في الصلاة وقد بقي من وقت المسح ما يمكن فعلها فطوّل الإمام القراءة غير مفرط وتبطل صلاته.

(١) أي بغير فعله، لكن بفعل آدمي— كما في الاعتراض الآتي بعده— وهذا مذهب أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف يبنى قياساً على الحدث السماوي كمن أطارت الريح عليه آجرة فأدمته، فإنه يبنى عندهم اتفاقاً.

(٢) لكن ظاهر مذهب الحنفية عدم بطلان صلاته في مثل هذه الصورة إذا بنى .
انظر : شروط البناء عندهم في : المبسوط (١/١٩٦) وبدائع الصنائع (٢/٥٧٧-٥٧٨) والهداية وفتح القدير والعناية (١/٣٧٨-٣٨٠) وسيأتي إلزام المصنف لهم بذلك (ص ٢٩٤).

والمعنى الذي تركتم لأجله القياس في الاحتلام موجود في الرُعاف والقيء ،
ثم إذا كان نادراً كان أولى بالعفو عنه من المعتاد ولأنَّ النواقض كُلَّها لا فرق
بين المعتاد والنادر وفعل الآدمي وغيره في الحدث (*) لا يفترق ولا معنى لأجله
يختلف .

احتج الخصم : بما روي عن عمر^(١) وعلي^(٢) وابن عمر^(٣) رضي الله عنهم
أنهم قالوا : يبنى .
قلنا : إن ثبت ذلك عنهم فقد خالفهم^(٤) المسور بن مخرمة^(٥) وقال :
يستأنف الصلاة .

واحتج :^(٦) بأنه حدث يوجب الوضوء طراً في صلاته بغير فعل آدمي فلم
يطلبها كحدث المستحاضة ومن به سلس البول .

(*) كذا - ولعل صوابها «فالحدث» .

- (١) رواه ابن أبي شيبة وفي إسناده رجل لم يسم ، وهو في الرعاف خاصة (١٩٤/٢) .
(٢) رواه عبد الرزاق (٣٣٨ - ٣٣٩) وابن أبي شيبة (١٩٥/٢) والدارقطني (١٥٦/١) والبيهقي
(٢/٢٥٦ - ٢٥٧) من طرق كُلَّها ضعيفة كما قاله البيهقي ، وهي خاصة بمن أحس رزاً - أي
قرقرة في بطنه - أو رعافاً أو قيئاً فانصرف ليتوضأ .
(٣) رواه عبد الرزاق (٢/٣٤٠) وابن أبي شيبة (٢/١٩٤) والبيهقي (٢/٢٥٦) أن ابن عمر كان إذا
رعف انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ما لم يتكلم . قال البيهقي : هذا عن ابن عمر
صحيح .
وقد أخرجه عبد الرزاق عنه من طريق آخر فيمن رعف في الصلاة أو ذرعه القيء أو وجد مَذْيًا
(٢/٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٤) هذا نقض لدعوى إجماع الصحابة على البناء في هذه المسألة بحجة أنه لا مخالف لمن روى عنهم
البناء كما زعموا .

- انظر : بدائع الصنائع (٢/٥٧٦) وفتح القدير لابن الهمام (١/٣٨٠) .
(٥) رواه البيهقي (٢/٢٥٧) وابن حزم في المحلى (٤/١٥٦) واختاره الشافعي رحمه الله كما في سنن
البيهقي .
(٦) انظر المهذب مع المجموع (٤/٧٤) .

قلنا : لم قلتم ذلك ؟ ولو وجد هذا الحدث خارج الصلاة منع من الابتداء فإذا وجد في الصلاة وجب أن يبطل كالعمد والجناية ، ثم يبطل بمن أطارت الريح على رأسه آجرة فأسالت دمه .

والمعنى في الأصل^(١) أنه يتكرر على الدوام فإذا توضأ عاد مثله بخلاف مسألتنا ، فإنه يوجد نادراً ، ولهذا قالوا فيمن يتكرر به الشكّ يتحرّى ومن يلحقه مرة يتدبّر ، ولهذا قلنا جميعاً إنّه يمضي في صلاته مع الاستحاضة من غير طهارة بخلاف مسألتنا^(٢) والله أعلم بالصواب .

٢٠ - مسألة : التّحلل بالسّلام واجب^(٣) متى تعمّد الخروج بالحدث بطلت صلاته^(٤) نصّ عليه في رواية إسحاق بن إبراهيم ، فقال : لو ترك

(١) أي حكم الاستحاضة ومن به سلس البول .

(٢) الراجع في هذه المسألة إعادة الصلاة وعدم البناء ، فالطهارة من الحدث شرط في الصلاة بالنص والإجماع ، ولم ينهض دليل على الفرق بين من سبقه الحدث في الصلاة ومن وقع منه باختياره ، فالحدث مناف للطهارة والصلاة ، وما كان شرطاً في بداية الصلاة كان استصحابه شرطاً في دوامها .

وأما ما استدلوا به من النص والإجماع على استثناء من سبقه الحدث وما في معناه فكلاهما غير مسلم ، أما النصّ فضعيف ، وأما الإجماع من الصحابة فممنوع هنا ، فقد ثبت الخلاف فيما نقل عنهم ، وما روي عنهم في الرعاف والقيء والقلس ونحوها - على فرض صحته - أخص من الدعوى فرجعت المسألة إلى أصلها وهو اشتراط الطهارة في الصلاة بداية ودواماً لا فرق بين تعمّد الحدث أو سبقه . والله أعلم .

(٣) الوجوب هنا أعم من أن يكون ركناً أو واجباً غير ركن .

والمذهب : أن التسليمة الأولى ركن في الصلاة وفي رواية واجبة وأما التسليمة الثانية ففيها ثلاث روايات : الركنية والوجوب والسنية ويكلّ قال بعض الأصحاب .

انظر : الإنصاف (٢/ ١١٤ - ١١٨) والمبدع (١/ ٤٩٦ - ٤٩٧) والمغني والشرح الكبير (١/ ٥٩٢) .

(٤) هذا رد على قول من يقول : يجوز أن يخرج من الصلاة بكل ما ينافيها كما سيأتي .

السلام أمرته أن يعيد الصلاة^(١) وهو قول مالك^(٢) والشافعي^(٣) وداود^(٤).
وقال أبو حنيفة: لا يجب السلام، بل يجوز أن يخرج منها بكل ما
ينافيها^(٥).

لنا: ما تقدم من خبر الرسول عليه الصلاة والسلام «تحريمها التكبير
وتحليلها / التسليم» رواه أحمد وغيره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن (٢٣٤/ب)
النبي ﷺ^(٦) فحصر جميع تحليلها في التسليم فلم يبق تحليل بغيره، هذا
كقولهم: مال فلان: الإبل، وحق فلان... (٧).
وكما قلنا جميعاً: (البينة على المدعي)^(٨) فلم يبق في حق غيره بيّنة.

-
- (١) انظر مسائل إسحاق بن إبراهيم النيسابوري (١/ ٨٠).
(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٤) وبداية المجتهد (١/ ٩٤) وقوانين الأحكام لابن جزي (ص ٨١).
والرسالة لابن أبي زيد وشرحها الفواكه الدواني (١/ ٢٢١ - ٢٢٣) ومختصر خليل وجواهر الإكليل (١/ ٤٨).
(٣) انظر: الأم (١/ ١٢٢) والمهذب والمجموع (٣/ ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨١) والوجيز (١/ ٤٥).
(٤) انظر المحلى (٣/ ٢٧٦).
(٥) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥١٨) والهداية مع الفتح (١/ ٣٢١) والبحر الرائق (١/ ٣١٨) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/ ٤٤٨، ٤٦٨).
ويلاحظ أن المعتمد عندهم أن السلام ليس بركن ولا فرض ولكنه واجب وهو مراد من أطلق عليه لفظ السنة من مشايخهم.
(٦) انظر المسند (٢/ ١٢٣، ١٢٩) وتقدم تخريجه (ص ١٠٩ تعليق رقم ٥).
(٧) أي وحق فلان كذا وكذا...
(٨) هذه قاعدة فقهية جلية وقد ورد لفظها مرفوعاً من حديث ابن عباس رضي الله عنه عند البيهقي وغيره وحسن الحافظ إسناده.
انظر البيهقي (١٠/ ٢٥٢) وفتح الباري (٥/ ٢٨٢ - ٢٨٣)، وإرواء الغليل (٨/ ٢٦٦).
وأصل هذا الحديث في الكتب الستة وغيرها بلفظ «أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه» دون زيادة «والبينة على المدعي».
انظر: البخاري (٥/ ١٤٥) مع الفتح ومسلم (٣/ ١٣٣٦) وأبداً داود (١٠/ ٤٧) عون المعبود

فإن قيل : لا خلاف أن التحليل هو الخروج من الصلاة وذلك يحصل بغير التسليم ، فثبت أن قوله : «تحليلها التسليم» أن تحليلها المسنون المستحب هو التسليم ونحن نقول به .

قلنا : التحليل هو الخروج بعد التمام ، والسلام من أركانها وتمامها فإذا قضاه خرج كما أن الطواف في الحج يحصل به التحليل وهو من أركان الحج وتمامه ، فأما ما يحصل قبل ذلك فهو مفسد وقاطع فلا يسمى تحليلًا ولهذا لم ينقل عن الرسول ولا أحد من أصحابه ومن بعدهم إلى وقتنا أن أحدًا منهم خرج من الصلاة بغير السلام مع حاجتهم إلى رد السلام على من سلم عليهم وخطاب من خاطبهم وحاجات تعرض لهم ، ومع ما نقل عنهم من ترك كثير من السنن إمامًا للتعليم أو الحاجة تطرأ كما فعلوا في تكرار الوضوء وسنة الصلاة والأضحية وغير ذلك مما يطول تعداده فثبت أن الخروج بالسلام شرط .

هذا مع ما روي عنه أنه قال : «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١) وما صلى قط فخرج إلا بسلام فكيف يمكن تجاوز هذا الأمر إلى غيره .

فإن قيل : أفليس قد داوم على هذا ابن مسعود يقول : ما أنسى من الأشياء فلا أنسى السلام عليكم ورحمة الله مرتين سلام على يمينه وشماله»^(٢)

والترمذي (٦٢٦/٣) ، والنسائي (٢٤٨/٨) وابن ماجه (٧٧٨/٢) وأحمد (٣٤٣/١) ، ٣٥١ ،

(٣٦٣) والبيهقي (٢٥٢/١٠) .

وانظر : إرواء الغليل (٨/٢٦٤ - ٢٦٧) .

(١) تقدم تخريجه (١٨٢/١) .

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (٣/٢٢٤ - الإحسان) والدارقطني (٣٥٧/١) والبيهقي (١٧٧/٢)

كلهم من طريق الشعبي عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : «ما نسيت من الأشياء فإني لم أنس تسليم رسول الله ﷺ في الصلاة عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، ثم قال : كأني أنظر إلى بياض خدييه ﷺ» .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق أبي الضحى عن مسروق به بنحوه (٢/٢١٩) .

وليست الثانية واجبة .

قلنا : لا نسلم ، بل هي واجبة^(١) .

فإن قيل : يحمل على ما ذكرنا بدليل ما روى ابن مسعود عن النبي ﷺ «أنه علّمه التشهد ، ثم قال : فإذا قلت هذا فقد تمتّ صلاتك فإن شئت فقم وإن شئت فاقعد»^(٢) فذكر تمام صلاته ومن تكلم بعد تمام الصلاة فلا شيء عليه .

والثاني : أنه قال : «فإن شئت فقم» ولو كان السلام واجباً لم يجز في حال القيام .

قلنا : قد أبطلنا التأويل^(٣) وخبر ابن مسعود : ذكر الدارقطني أن قوله «فإذا قلت هذا فقد تمتّ صلاتك فإن شئت فقم» من كلام ابن مسعود^(٤) .
ولأن هذا لا تقولون به ، لأن عندكم أن السلام جعل محللاً للصلاة فإنه ورد على صلاة يمكن مدّها / وإن كانت نفلاً يمكن الزيادة فيها ولو كانت قد تمت لم يمكن مدّها ولا الزيادة فيها ، ولأن الشيء إذا تمّ فلا معنى لورود محلل عليه ، كما لو تم الصوم بالغروب لا يفتقر إلى محلل فلا بد من تأويل لقوله عليه الصلاة والسلام : — إن ثبت كونه من قوله — وهو أن قوله «فقد تمتّ» : أي قاربت التمام وانقضى معظم أركانها ، وهذا كقوله تعالى

(١) هذه إحدى الروايات الثلاث كما تقدم في التعليق على رأس المسألة .

(٢) تقدم تخريجه بهذا اللفظ (٢٨٩ / ١) وحاصل كلام أهل الحديث فيه أنه مدرج من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ومعناه إذا فعلت ذلك مع بقية الأركان والواجبات .

(٣) أي تأويل «تحليلها التسليم» بالتسليم المسنون ، راجع قوله المتقدم «قلنا التحليل هو الخروج بعد التمام والسلام من أركانها وتامها» (ص ٢٩٨) .

(٤) انظر الدارقطني (٣٥٣ / ١) وتخريجه المتقدم قريباً .

﴿فإذا بلغن أجلهن﴾^(١) أي قارب بلوغ أجلهن وكقوله عليه الصلاة والسلام «الحج عرفة»^(٢) أي معظمه قد مضى بمضي الوقوف وإلا فقد بقي كثير من أفعالها .

وقد ذكر أقيسة : منها : أحد طرفي الصلاة ، وكان من شرطه الذكر أصله الطرف الأول ، وهذا لأن الصلاة شرعت لتعظيم الله تعالى على ما تقدّم^(٣) بيانه ، وأخذ على المصلي أن يكون على أوفى هيئة ووقار وسكينة ، فيغسل ما يظهر من أعضائه ويستتر ويقوم خاشعاً مستكيناً لا يلتفت يميناً وشمالاً ، ولا يتكلم بغير التسييح والتكبير وقراءة القرآن كما قال عليه الصلاة والسلام^(٤) فيجب أن يكون آخر صلاته كأولها في ذلك ، فأما أن يختم صلاته بالحدث فهذا ما لا يحسن في العقل ولا ورد به قول لا سيما والله سبحانه قال ﴿إِنَّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾^(٥) .

فإن قيل : فنقلب فنقول : فلم يكن ذلك الذكر سلاماً كالطرف الأول . قلنا : الغرض لبدء القياس تعيين الذكر الذي ورد به الشرع الذي يتعلّق بتعظيم الرب سبحانه وأبهة الصلاة لا تعيين اللفظ بشيء واحد من الألفاظ ولهذا يجب الذكر المعظم في استفتاحها وهو التكبير أو التعظيم ، ويجب في أثنائها القرآن العظيم ولا يشترط أن يشتركا في اللفظ الواحد ، كذلك يجب في آخرها .

(١) سورة الطلاق آية رقم (٢) .

(٢) تقدم تخريجه (١/ ٢٩٠) .

(٣) أي في مسألة : افتتاح الصلاة بالتكبير .

(٤) أي من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه وتقدم تخريجه .

(٥) سورة العنكبوت آية رقم (٤٥) .

فإن قيل : الخروج ليس من الصلاة بخلاف الدخول .
قلنا : لا نسلم بل هما من الصلاة ، وسيأتي ^(١) الكلام على ذلك مستوفى .
قياس آخر : أن الحدث يبطل الطهارة فلم يقع به التحلل من الصلاة .
دليله انقضاء مدة المسح وظهور القدمين وانقطاع دم المستحاضة ومن به
سلس البول ورؤية الماء في الصلاة وسبق الحدث في الصلاة ، وهذا لأنه إذا
قعد قدر التشهد فقد تمت الصلاة فلا فرق بين حدثه / وسلامه فجميع ^(٢) (٢٣٥/ب)
هذه الأصول ، فإن الكل إذا وقع بعد تمام العبادة لا يؤثر .
فإن قيل : ^(٣) إنما لم يخرج بهذه الأشياء من الصلاة ، لأنه يقع بغير فعله ،
وقد أخذ عليه الخروج بفعله كما أن الدخول بفعله .
قلنا : أليس كل واحد منهما يساوي الآخر في إبطال الطهارة والصلاة إذا
وجد قبل التشهد وإن كان أحدهما بفعله والآخر بغير فعله ولأنه إذا دخل في
الصلاة وقد بقي من مدة المسح مقدار ما يصلي الصلاة ويتشهد ففعل ذلك
وانقضت هذا بفعله حصل الانقضاء ولا يخرج به عنكم ^(٤) .

(١) أي (ص ٣٠٦) .

(٢) كذا - ولعل صوابه « في جميع » .

(٣) هذا ينبغي على قول أبي حنيفة دون صاحبيه كما في التعليق التالي .

(٤) أي عند أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه ، وذلك لأن الصلاة تبطل بذلك عنده كما لو انقضت مدة
المسح قبل جلوسه قدر التشهد وفقاً لهم .

لكن هل بطلانها في هذه المسألة وأمثالها عند أبي حنيفة لأن الخروج من الصلاة بفعله فرض عنده؟
كما قاله المصنف ، وهو تخريج أبي سعيد البردعي لقول أبي حنيفة وتابعه كثير منهم ، أو أن ذلك
مغتر لفرضه إذا حدث على تلك الحال فظهر به أنها لم تعتقد في حقه أصلاً؟ وهو تخريج الكرخي
وتابعه كثير من محققي متأخريهم .

أو أن ذلك لندرته فلا يلحق بمثل سبق الحدث؟

أقوال لهم : انظر بحثها في :

المبسوط (١/ ١٢٥ - ١٢٦) وبدائع الصنائع (٢/ ٥٧٩) والهداية وفتح القدير والعناية (٢/ ٣٨٥ -
٣٨٧) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (١/ ٤٤٨ - ٤٤٩ ، ٦٠٦ - ٦٠٧) .

قياس آخر: أن الصلاة عبادة يدخل فيها بفعله ويخرج بفعله فوجب أن يكون الخروج بركن منها كالحج يخرج منه بالطواف وهو ركن وبالحلاق والرمي وهما واجبان كذا الصلاة.

فإن قيل: فلم يكن التحلل منها بالذكر كالحج.

قلنا: لا يصح هذا، فإن التحلل يحصل منها بالذكر ثم قد يختلفان في الصفة وإن تعيّنّا كإحرام الحج مع تحلّله وإحرام الصلاة مع تحلّلها المسنون. احتج الخصم: بما روى عبد الله بن عمرو (*) عن النبي ﷺ أنه قال «إذا رفع الإمام رأسه من آخر سجدة وقعد ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته وصلاة من خلفه» (١).

قلنا: يرويه عبد الرحمن بن زياد الأفرقي (٢) عن بكر بن سواد (٣) وهو

(*) في المخطوطة (عمر) بدون واو - وهو سبق قلم.

(١) رواه أبو داود (٢/ ٣٢٤) مع عون المعبود) والترمذي (٢/ ٢٦١) والدارقطني (١/ ٣٧٩) والبيهقي من طريق أبي داود (٢/ ١٧٦) وقد ضعفه الترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم، لتفرّد عبد الرحمن بن زياد الأفرقي به، وهو ضعيف لا يحتج به، وقد اضطرب في لفظه وإسناده مع معارضة حديث «تحليلها التسليم».

انظر مع ما تقدم نصب الراية (٢/ ٦٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة - الأفرقي قاضيها، ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً، توفي سنة ١٥٦ هـ وقيل بعدها، وقيل جاوز المائة ولم يصح، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري في الأدب المفرد. انظر التقريب (١/ ٤٨٠) وقد كثّر القول في تضعيفه.

انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦١ - ٥٦٦) وتهذيب التهذيب (٦/ ١٧٣ - ١٧٦) وفيه قول الثوري: جاءنا عبد الرحمن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها، وذكر منها هذا الحديث.

(٣) هو بكر بن سواد بن ثمامة الجذامي المصري ثقة فقيه مات سنة ١٢٨ هـ روى له: مسلم والأربعة، والبخاري تعليقاً.

انظر: التقريب (١/ ١٠٦).

ضعيف (١) متروك الحديث عن بكر، ولم يلق عبد الله (٢) فهو مقطوع فلا حجة فيه . ويبيّن أنه لا أصل له أنه لو قعد لا بمقدار التشهد وأحدث لم تصح صلاته عندكم (٣).

واحتج: (*) بأن الحدث ينافي الصلاة فجاز أن يتحلل بفعله منها كالسلام، وهذا صحيح، فإنّ السلام خطاب الآدمي (٤) وليس من الصلاة بل هو يضادّ الصلاة ولذلك يبطلها قبل التمام، ولذلك لا يتبع المسبوق الإمام فيه بل يفارقه من غير سلام، وإذا ثبت أنه يضادّ الصلّة فكل ما يضادّها من حدث وغيره على وتيرة واحدة في الخروج منها، ولذلك استوى الكلّ في إبطالها إذا وجد قبل الفراغ منها فيجب أن يستوى الكل في الإنهاء بعد الفراغ ولهذا قال عليه الصلاة والسلام «تحليلها التسليم» (٥) وتحليل الشيء ليس من الشيء بل يضادّه.

(١) أي الأفريقي .

(٢) أي بكر بن سودة لم يلق عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما وقد قال ذلك أيضًا النووي في المجموع (٤٦٣/٣) وحكاه عنه الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة بكر بن سودة المقدمة . لكن يلاحظ أنّ الأفريقي قد روى هذا الحديث عن بكر بن سودة مقرونًا بعبد الرحمن بن رافع وهو التنوخي المصري ولعل المصنف أغفل ذكره هنا لضعفه واحتمال الانقطاع أيضًا . راجع مصادر تخريج الحديث وترجمة عبد الرحمن بن رافع في التقریب (٤٧٩/١) وتهذيب التهذيب (١٦٨/٦).

(٣) أي عند الحنفية ، ولهذا قال الخطابي — بعد أن ضعّف هذا الحديث : ولا أعلم أحدًا من الفقهاء قال بظاهره ، لأن أصحاب الرأي لا يرون أنّ صلاته قد تمّت بنفس القعود حتى يكون ذلك بقدر التشهد . . . (٣١٨/١) — معالم السنن).

(*) انظر: بدائع الصنائع (٥١٨/٢).

(٤) قوله «خطاب الآدمي» أي أن المصلي ينوي به السلام على الحاضرين ، وفي هذا بحث سيأتي في أواخر هذه المسألة (ص ٣٠٨ تعليق رقم ٤).

(٥) تقدم تخريجه من حديث علي رضي الله عنه (ص ١٠٩ تعليق رقم ٥).

قلنا / الكلام مبني على دعويين^(١):

إحداهما : أن السلام ليس من ذات الصلاة .

والثانية : أنه يضادّ الصلاة .

ولا نسلمهما وقد تقدّم^(٢) دليلنا على كون السلام من الصلاة وأنه تمامها .
ونزيد ههنا بأن القرآن والتشهد مشتمل على جنسه^(٣) فلا يعدّ^(٤) في كونه
من الصلاة كونه يتحلّل به ، كالطواف يحصل به التحلل وهو ركن من أركان
الحج .

فأما إبطاله قبل التمام فلائنه قدّمه على محلّه ، فخالف ترتيب الصلاة عمداً
وذلك يبطل كما لو قدم السجود على الركوع أو القيام .
وأما المسبوق فلا يوافق الإمام فيه لأنه يستعقب^(٥) التمام ولم تتم الصلاة
للمسبوق^(٦) .

ثم هب (أنا)^(٧) سلّمنا أنّ يضادّ الصلاة إلا أن الصلاة قبل السلام
محمّلة للبطلان ، بدليل أنها تبطل بانقضاء مدة المسح وبنزع الخف وبرؤية
الماء في الصلاة وبانقطاع الاستحاضة وسلس البول^(٨) ، ومحمّلة للتمام بضدّ
يحصل به التحلل منها فلا يعدّ أن يعيّن الشرع أمراً واحداً يحصل به التحلل
ويجعل بقيّة أضدادها مبطلّة لا محلّلة ، فأى معنى يوجب إذا ساوى في

(١) انظرهما في بدائع الصنائع (٢/ ٥١٨) .

(٢) في بداية هذه المسألة (ص ٢٩٨ وما بعدها) .

(٣) أي جنس السلام .

(٤) كذا - وصوابها « فلا يمنع » .

(٥) أي لأن السلام يأتي عقب التمام والمسبوق لم تتم صلاته حين سلّم إمامه .

(٦) في المخطوطة « المسبوق » .

(٧) زيادة تناسب سياق كلامه .

(٨) انظر ما تقدم (ص ٣٠٢ تعليق رقم ٣) .

المضادة أن يساويه في التحلل به؟ .
 فإن قلتم: إنَّما جعله الشرع محللاً لأنَّه ضد .
 قلنا: لا نسلم، فدلوا عليه، ثم ما أنكرتم أن يكون قد جعله محللاً لكونه
 يشابه الأركان من وجه وخطاب الآدمي من وجه ويستحسن ختام الخدمة به
 ولا يحسن بالحدث وما شاكله، ثم يبطل ما ذكروه بسبق الحدث، فإنه ضدٌّ
 ولا يخرج به من الصلاة^(١).
 فإن قيل: (*) إنَّما يخرج لأنَّه لم يقصد .
 قلنا: فهل خرج للقصد أو للصدية؟ فإن كان للصدية فالحدث وإن سبق
 ضدٌّ وإن كان للقصد فأى فائدة في أمر الشرع له أن يتوضأ ثم يقصد الحدث
 ليخرج، ثم إذا شرطتم حدثاً بوصف ينضم^(٢) إليه فلم تنكروا أن يشترط
 ضدًّا^(٣) بوصف ينضم إليه مشابته للأذكار المستحسنة لختام العبادة؟ .
 ثم يبطل ما ذكروه بالإغماء^(٤) فإنَّه غير مقصود ويتحلل به من الصلاة،
 ولأنَّه قرينة فجاز التحلل به من العبادة كالحلاق، والحدث منهي عنه أو غير
 قرينة فأشبهه الوطء في الحج .

(١) لأنهم يقولون يتطهر ويبنى ليأتي بالسلام على طهارة وجوباً، بخلاف ما لو تعمَّده بعد جلوسه قدر
 التشهد فإنه يتعدَّى البناء حيثنذ، لوجود القاطع، لكن لا إعادة لأنَّه لم يبق شيء من الأركان .
 انظر لهم: تحفة الفقهاء (١/ ٢٢٠) والهداية وفتح القدير (١/ ٣٨٥) .
 (*) أي ولأن الخروج منها بصنعه قصداً فرض . وفيه بحث تقدم (ص ٣٠٢ تعليق رقم ٣) .
 (٢) أي القصد لما ينافيها .
 (٣) أي كونه كلاماً بصيغة معينة «وهو السلام المشروع» .
 (٤) أي تبطل به الصلاة عندهم مع أنه يقع بغير قصد، لكنهم يعتذرون عنه بأنه نادر .
 انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥٧٧ - ٥٧٩) .

واحتج: ^(١) بأنه خطاب حاضر فلم يكن واجباً كالسليمة الثانية ^(٢). قلنا: لا نسلم أنه خطاب حاضر، بل ينوى به الخروج من الصلاة لا سلامه على القوم/ نص عليه ^(٣) ولا نسلم الأصل، ونقول الثانية واجبة ^(٤) أيضاً وإن سلمنا فليس إذا لم تجب الثانية لا تجب الأولى كالتكبير لا يجب في الثانية ويجب في الأولى ^(٥)، وكذلك القراءة لا تجب السورة وتجب

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢/ ٥١٨ - ٥٢٠).

(٢) كون التسليمة الثانية ليست بواجبة هو قول أكثر أهل العلم، وقد حكى ابن المنذر الإجماع على صحة صلاة من اقتصر على التسليمة الأولى، وهذا الإجماع لا يمنع القول بالوجوب لكنه يمنع كونها ركناً. والله أعلم.

انظر: المغني والشرح الكبير (١/ ٥٩٤) والمجموع (٣/ ٤٨٢).

(٣) لكن لو نوى مع ذلك السلام على الحاضرين جاز أيضاً على الصحيح في المذهب، وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله، وكذلك روى عنه: أنه لو نواهم بسلامه ولم ينو الخروج من الصلاة جاز أيضاً وقال في الإنصاف: إن الجواز هو الصحيح من المذهب، وعلى هذا فحاصل المذهب الجواز في كل لكن الأولى أن ينوي بسلامه التحلل من الصلاة لا غير.

انظر: المغني والشرح الكبير (١/ ٥٩٧ - ٥٩٨) والإنصاف (٢/ ٨٥ - ٨٨).

ولم يظهر لي من الأدلة منافاة بين قصد التحلل من الصلاة والسلام على الحاضرين أيضاً من الإنس والجن والملائكة، أما نيّة التحلل فلحديث «تحليلها التسليم» فدل على أنه إنما شرع للتحلل من الصلاة «والأعمال بالنيات».

وأما نيّة السلام على الحاضرين فقد وردت فيه جملة أحاديث أصحها حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه «إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» رواه مسلم وغيره وتقدم (ص ٢٢٠ تعليق رقم ٢). وانظر بحث هذه المسألة أيضاً في:

المهذب والمجموع (٣/ ٤٧٤ - ٤٧٧) والكافي لابن عبد البر (١/ ١٧٣ - ١٧٤) والهداية وفتح القدير (١/ ٣٢٠) والمحلى (٤/ ١٣٣).

(٤) عن الإمام أحمد رحمه الله في التسليمة الثانية ثلاث روايات هي: الركنية والوجوب والسنية، واعتمد على رواية أنها ركن بعض من ألف في المذهب مقتصرًا على رواية واحدة. راجع (ص ٢٩٦ تعليق رقم ١) وكذلك كشف القناع (١/ ٣٨٨) وشرح منتهى الإرادات (١/ ٢٠٦) وزاد المستقنع مع السلسيل (١/ ٩٦) ومنار السبيل (١/ ٨٦).

(٥) أي أن تكبيرة الإحرام ركن في أول ركعة دون غيرها.

الفاتحة^(١) ولا تجب القراءة في الآخرين عنده^(٢) وتجب في الأولين^(٣). والله أعلم بالصواب.

٢١ - مسألة: الترتيب مستحق^(٤) في قضاء الفوائت وإن كثرت، نص عليه في رواية مهنا^(٥) فيمن ترك الصلاة ستين فلا يصلي صلاة مكتوبة إلا في آخر وقتها حتى يقضي ما عليه من الصلاة، ونحوه نقل ابنه عبد الله^(٦) وصالح^(٧).

وقال الشافعي^(٨) وداود^(٩) لا يستحق الترتيب بحال^(*).

وقال أبو حنيفة^(١٠) ومالك^(١١) في الخمس فما دون كقولنا وفيما زاد

(١) تقدمت هذه المسألة (ص ١٢٨).

(٢) أي عند أبي حنيفة رحمه الله.

انظر ما تقدم (ص ١٤٠، ١٤٨ تعليق رقم ١).

(٣) الراجع في هذه المسألة ما انتصر له المصنف رحمه الله من أن السلام متعين للخروج من الصلاة فهو ركن من أركانها لا يخرج من الصلاة بغيره وهذا هو الموافق لقوله وفعله عليه الصلاة والسلام والعبادات توقيفية وأما حديث ابن مسعود «فقد تمت صلاتك» فهو مدرج ومعناه على كل حال: أي قاربت التمام فعليك أن تخرج منها بالسلام كما قاله المصنف وغيره والله الموفق للصواب.

(٤) أي حق واجب وشرط على الصحيح من المذهب، وهذا ما لم يضق وقت الحاضرة، إذ يجب أن يصليها قبل خروج وقتها.

انظر: المغني (١/٦٤٥ - ٦٤٦) وكذلك الشرح الكبير معه (١/٤٥٣ - ٤٥٤) والكافي (١/٩٩) والمبدع (١/٣٥٤ - ٣٥٥) والإيناف (١/٤٤٢ - ٤٤٥).

(٥) تنظر.

(٦) انظر مسائل عبد الله (ص ٥٦) وأوضح منها مسائل أبي داود (ص ٤٨، ٤٩) وابن هانئ النيسابوري (١/٧٢).

(٧) انظر: مسائل صالح (رقم ٣٣٠ ص ٣١٩ مطبوعة على الآلة الكاتبة).

(٨) انظر الأم (١/٧٨) والمذهب والمجموع (٣/٦٨ - ٧٠) والروضة (١/٢٦٩ - ٢٧٠) ونهاية المحتاج (١/٣٨١).

(٩) انظر: المحلى (٤/١٨١) والمجموع (٣/٧٠).

(*) لكنه يستحب عندهما ما لم يضق وقت الحاضرة فيجب أداؤها في وقتها (المصدرين السابقين).

(١٠) لكن اشتراط الترتيب في الخمس فما دون يسقط بضيق وقت الحاضرة كمذهب الحنابلة.

انظر: المبسوط (١/١٥٤، ٢/٨٧)، والهداية والفتح والعناية (١/٤٨٥ - ٤٩١).

(١١) والترتيب في سير الفوائت عنده (أربع أو خمس) مع الصلاة الحاضرة واجب ولو فات وقت الحاضرة، لكنه ليس بشرط إلا في مشتركى الوقت كالظهر والعصر وكذلك المغرب والعشاء إذا

كقولهما .

لنا: ما روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال «من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيها ويقضي^(١) التي ذكر ويقضي^(٢) هذه التي كان فيها»^(٣) رواه أبو بكر وابن حامد وهو نص في المسألة .
فإن قيل : قال أبو زرعة^(٤) هو موقوف على ابن عمر .

-
- تذكر الأولى في وقت الثانية وقبل أن يصليها ووسعها الوقت فتقديم الأولى على الثانية شرط على ما فصله شرح المختصر .
- انظر: المدونة (١٢٣/١) والكافي لابن عبد البر (١٩٠/١ - ١٩٢) والتمهيد له (٤٠٣/٦) — (٤١١) وبداية المجتهد (١٣٣/١) ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل (٥٨/١) ومنح الجليل (١٧١/١) والخرشي (٣٠١/١) .
- (تنبيه) لا خلاف بين من اعتبر الترتيب مطلقاً أو في القليل دون الكثير على أنه يسقط بالنسيان كما في مصادرهم السابقة .
- (١ ، ٢) الذي وقفت عليه في تخريج هذا الحديث لفظ «يصل في الموضعين» أو «ليعد» في الموضع الثاني .
- (٣) رواه الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر كان يقول «من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فإذا سلم الإمام، فليصل التي نسي ثم ليصل بعدها الأخرى (١٦٨/١) ومن طريق مالك رواه: عبد الرزاق (٥/٢) والطحاوي (٤٦٧/١) والبيهقي (٢٢٢/٢) .
- ورواه الدارقطني موقوفاً أيضاً من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر بنحوه (٤٢١/١) .
- وقال : قال أبو موسى (كذا ولعله موسى أحد رواة) وحدثناه أبو إبراهيم الترمذي حدثنا سعيد به ، ورفعته إلى النبي ﷺ ووهم في رفعه فإن كان قد رجع عنه فقد وفق للصواب . اهـ (٤٢١/١) .
- ومن هذا الطريق رواه الطحاوي (٤٦٧/١) والبيهقي وصححه وقفه (٢٢١/٢) .
- وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد للطبراني في الأوسط - مرفوعاً - وقال : «رجاله ثقات إلا أن شيخ الطبراني محمد بن هشام المستملي لم أجد من ذكره» (٣٢٤/١) .
- والحاصل أن هذا الحديث قد صحّ وقفه ، واختلف في رفعه فمن وثّق من رفعه قال : الرفع زيادة ثقة مقبولة ، ومن ضعف من رفعه صححه وقفه وهو الأظهر ، والله أعلم .
- وانظر نصب الراية (١٦٢/٢ - ١٦٣) وطريق الرشيد (ص ١٣٧) .
- (٤) هو أبو زرعة الرازي كما في المجموع (٧١/٣) وتقدمت ترجمته (ص ٥١ ت ٢) .

قلنا : لا يعرف هذا عن أبي زرعة فثبتوه^(١) ثم الراوي إذا صحَّ عنده الحديث تارة يرويه وتارة يفتي به^(٢) فيظن من سمعه يفتي به أنه من قوله .
 فإن قيل : فقد روى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال :
 «إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتسبيح هو فيها فإذا فرغ منها صلى التي نسي»^(٣) .

قلنا : إن صحَّ هذا فهو بعض خبرنا وفي خبرنا زيادة والأخذ بها أولى^(٤) .
 ثم نحمله عليه إذا ذكرها وهو في صلاة في آخر وقتها فإنه لا يعيد في رواية^(٥) .

وقد احتج أصحابنا : بأن الشرع ورد بفعل الصلاة في أوقاتها مرتبة^(٦) من جهة الوقت والفعل ، ثم لما فاتته الوقت وجدناه رتبها في الفعل ، لأن جابراً روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه فاتته أربع صلوات^(٧) يوم الخندق فقضاهن

(١) قال الزيلعي في نصب الراية : «ونقل ابن أبي حاتم في علله عن أبي زرعة أنه قال : رفعه خطأ والصحيح وقفه» (١٦٣ / ٢) وكذلك قال الدارقطني والبيهقي كما تقدّم في التخريج وحكاه الزيلعي عن غيرهم أيضاً .

(٢) هذا صحيح إذا ثبت رفعه عن ثقة وليس الأمر كذلك هنا فقد ضَعُف من رفعه كما تقدّم في التخريج .

(٣) الدارقطني (١ / ٤٢١ مع التعليق المغني) والبيهقي (٢ / ٢٢٢) وضعّفاه بتفرد عمر بن أبي عمر به عن بقيّة .

وعمر بن أبي عمر هو الكلّاعي من شيوخ بقيّة بن الوليد المجهولين . التقریب (٢ / ٦١) .

(٤) لكن لم يصحّ خبر ابن عباس أصلاً ، والصحيح في خبر ابن عمر وقفه .

(٥) هذه الرواية هي المذهب كما تقدم في رأس هذه المسألة .

(٦) في المخطوطة «مرتبة» ولعله سبق قلم صوابه المثبت .

(٧) أولهن الظاهر وآخرهن العشاء كما في حديث جابر وابن مسعود الآتي تخريجهما ونحوهما حديث أبي سعيد الخدري إلا أنه غير صريح في عدّ العشاء من الفوائت بل فيه أنهم شغلوا أو حبسوا عن تلك الصلوات حتى ذهب هويّ من الليل ويرى الحافظان الزيلعي وابن حجر أن عدّ العشاء معهن مجوّز؛ لأنّها لم تكن فائتة لاّتساع وقتها . والله أعلم .

انظر : نصب الراية (٢ / ١٦٥ - ١٦٦) وفتح الباري (٢ / ٦٩) .

مرتبة. (١) وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢).

(١) في المخطوطة «مرتبة» ولعله سبق كسابقتها.

وحديث جابر هذا رواه البزار وضعفه (١/ ١٨٥ - كشف الأستار)
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه البزار والطبراني في الأوسط وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق
ضعيف (٢/ ٤).

لكن له شاهد من حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بنحوه إلا أنه قد أعل
بالانقطاع.

رواه الترمذي (١/ ٣٣٧) والنسائي (١/ ٢٩٧، ٢/ ١٧، ١٨) وأحمد (١/ ٣٧٥، ٤٢٣).
وقال الترمذي: «ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله».
وانظر مع حاشية أحمد شاكر على الترمذي نصب الراية (٢/ ١٦٤ - ١٦٥).
ولهما شاهد صحيح الإسناد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
رواه النسائي (٢/ ١٧) والدارمي (١/ ٢٩٦ - ٢٩٧) والشافعي في الأم (١/ ٨٦) وأحمد (٣/ ٢٥،
٤٩، ٦٧ - ٦٨)، والطحاوي (١/ ٣٢١) وابن خزيمة (٢/ ٩٩) وابن حبان (٤/ ٢٤١ -
الإحسان).

من طريق المقبري، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بنحوه.
وانظر: نصب الراية (٢/ ١٦٥ - ١٦٦) وحاشية أحمد شاكر على الترمذي (١/ ٣٣٧ - ٣٣٨).
وأصح مما تقدم حديث جابر من طريق آخر في الصحيحين وفيه «أن عمر بن الخطاب جاء يوم
الخنق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قریش، قال: يا رسول الله ما كدت أصلي
العصر حتى كادت الشمس تغرب، قال النبي ﷺ: والله ما صليتها فقمنا إلى بطحان فتوضأ
للصلاة وتوضأنا لها فصلّى العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى المغرب».
انظر البخاري مع الفتح (٢/ ٦٨) وصحيح مسلم (١/ ٤٣٨).

(تنبيه) يدل حديث جابر في الصحيحين على أن النبي ﷺ إنما شغل عن صلاة واحدة وهي
العصر بينما حديثه الآخر يدل على أن النبي ﷺ قد شغل عن أربع صلوات وكذلك حديث ابن
مسعود ونحوهما حديث أبي سعيد الخدري - على ما تقدم - فمن العلماء من رجّح ما في
الصحيحين على غيرهما، ومنهم من جمع بينهما بأن ذلك حصل في أيام مختلفة من أيام غزوة
الخنق وقوّاه الحافظ في الفتح (٢/ ٦٩ - ٧٠).

وعلى كلّ فالترتيب قد حصل بقضاء العصر في وقت المغرب قبلها، وهذا على فرض أنهم صلوا
المغرب في وقتها وهو الظاهر ولم يفت وقتها بتشاغلهم بالوضوء والاجتماع للصلاة وإلا فتكونا
فائتين، والله أعلم.

(٢) تقدم تخريجه من حديث مالك بن الحويرث (١/ ١٨٢).

ولهم أن يقولون : أكثر ما في هذا أن أمره وفعله على السجود ونحن نقول
يجب فمن أين فيه أنه إذا لم يأت بالواجب تبطل صلاته ، ونحن نعلم / أنه (٢٣٧/أ)
إذا ضاق الوقت وجب عليه فعل الصلاة^(١) الوقت ، فلو قدّم الفائتة صحت
وقد أخلّ بواجب^(٢) .

قلنا : من أخلّ بواجب فقد ارتكب النهي^(٣) فيحتمل أن لا تصح
صلاته ، لأن النهي يدلّ على الفساد .

والقياس في المسألة : أنه ترتيب يستحق في الأداء فاستحق في القضاء
كترتيب السجود على الركوع ، وهذا صحيح ؛ فإنه لا فرق بين القضاء والأداء
إلا خروج الوقت وبقاؤه وذلك لا يسقط الترتيب .

فإن قيل : المعنى في الترتيب بين الركوع والسجود أنه أكد ، ولهذا لا يسقط
مع النسيان ولا مع ضيق الوقت بخلاف ترتيب الفوائت فإنه يسقط بذلك .
قلنا : ولم إذا سقط الترتيب مع العذر من النسيان يسقط مع الذكر؟ وقد
نرى الإمساك في الصوم ركن ويسقط بالنسيان^(٤) وكذلك الإمساك عن
الكلام في الصلاة^(٥) ولأن المنسية وقت ذكرها وقتها بدليل ما يذكر فيها
بعد^(٦) .

وأما ضيق الوقت فلا يسقط الترتيب في رواية^(٧) وفي الأخرى يسقط لعلّة

(١) كذا - وصوابه (صلاة الوقت) .

(٢) أي الترتيب واجب لكنه ليس بشرط ، كما تقدم التنبيه عليه في التعليق على رأس المسألة .

(٣) يلاحظ أنه لم يتقدم نهي ، ولو قال : فقد خالف الأمر ، لكان أولى ، إشارة إلى ما ذكره من حديث
ابن عمر وعموم حديث ما لك بن الحويرث .

(٤ ، ٥) هذا إلزام للشافعية في المسألتين ، وإلا فالصوم لا يسقط بالنسيان عند الإمام مالك رحمه الله
كما تقدم (ص ٢٤٧ تعليق ١) وكذا الكلام يبطل الصلاة ولو كان نسياناً عند الحنفية والحنابلة
كما تقدم في المسألة (رقم ١٨ ص ٢٦٤) .

(٦) انظر الآتي (ص ٣٢١ وما بعدها) .

(٧) انظر الإنصاف (١/٤٤٤) والتعليق على رأس المسألة .

أنا لو أمرناه بتفويت الوقت ترك الوقت ، والوقت متفق على وجوبه فهو آكد ،
ولأنه إذا قدّم الفائتة صلاتهما فائتتين ، ولأن يصلي إحداهما فائتة والأخرى في
الوقت أولى .

ولأن للوقت تأثيراً في الإسقاط والإيجاب ، ولهذا لو طهرت الحائض وأفاق
المجنون وبلغ الصبي في الوقت لزمهم فرضه^(١) ولو فات الوقت سقط عنهم
وليس للترتيب هذا التأثير.

قياس آخر: أنها صلاتان واجبتان مفعولتان في وقت يتسع لهما فاستحق^(٢)
الترتيب بينها كصلاحي الجمع ، وفيه احتراز من صلاة النافلة مع الفريضة ،
ومنه إذا ضاق الوقت وإنما خصّصنا بالصلاتين لأنّ الترتيب يبنى بين
الصلاتين المتعاقبتين ، وفي الأصل إنما يجمع بين صلاتين لا غير.

فإن قيل :^(٣) إن قسمتم على المجموعتين في وقت الثانية لم نسلم ونقول تجوز
الثانية وبعدها الأولى ، وإن قسمتم على المجموعتين في وقت الأولى لم يصح
القياس ، فإن المجموعتين - عندنا - لم تجب الثانية منهما .

قلنا : نقيس عليهما في وقت الثانية ، فإن منعت^(٤) فرضنا الكلام فيه ،
وقلنا مجموعتان فوجب ترتيب الثانية / على الأولى ، كما لو كانا في وقت (٢٣٧/ب)
الأولة^(٥).

وقولك لم تجب الثانية غير مسلم ، فإنّها قد وجبت إذا نوى الجمع وفيه
نظر.

(١) تقدمت في المسألة الثانية (ص ٢٥ - وتعليق رقم ٣).

(٢) كذا - بدون ألف التشنية ، وهو صحيح على صيغة المبني للمجهول .

(٣) انظر: المذهب والمجموع (٤/٣٧٤ - ٣٧٥).

(٤) أي وجوب ترتيب المجموعتين في وقت الثانية منهما .

(٥) لأن الترتيب فيه شرط عندهم .

انظر: المذهب والمجموع (٤/٣٧٤).

فإن قيل : إنّها لم يجز ذلك ، لأنّ وقت الظّهر جعل وقتاً للعصر ورخصة عند مسيس الحاجة وذلك إنّما يكون عند الفراغ من الظّهر فأما قبله فلا حاجة .

قلنا : ولا حاجة به إلى تقديم الثانية من الفائتين على الأولى ، على أنّ القضاء هو الأداء بعينه إنّما فات وقته ، والشرع ورد في الصلوات الأداء مرتباً بعضها على بعض في حال الأداء ، فإذا اختل الأداء بفوات الوقت فلم يسقط الترتيب المستحق ؟

إلا ترى أنّ الكفارة تجب متتابعة ووقتها قبل المساس فلو فات الوقت بأن وطئها لم يسقط التتابع بفوات وقته^(١) . وأشبه من هذه المجموعتان يسقط الوقت فيهما^(٢) ولا يسقط الترتيب^(٣) .

فإن قيل :^(٤) إنّها وجب الترتيب في المجموعتين لأنّ الثانية تبع الأولى بخلاف الفائتين فإنّهما أصلا .

قلنا : لا فرق بينهما فإنّهما من حيث الوجوب أصلا ومن حيث الفعل أحدهما^(٥) تترتب على الأخرى كالفوائت سواء ، ثم يلزم الطّهارة مع الصلاة فإنّ الطّهارة تبع الصلاة في الوجوب ثم الصلاة^(٦) تترتب على الطّهارة فعلاً . احتج الخصم :^(٧) بأن الحقوق إذا تساوت في الوجوب في الدّمة سقط

(١) أي ويلزمه استئناف صيام شهرين متتابعين وهو إجماع فيمن تعمّد الوطء في نهار صيام كفارة الظّهار وكذلك لو كان ليلاً في قول الجمهور وهو الأصح . انظر المغني والشرح (٨/ ٥٩٨) .

(٢) أي في أحدهما ، لأن الوقت لا يسقط فيهما معاً وإلا أصبح قضاء لا جمعا .

(٣) تقدم - قريبا - منع الشافعية اشتراط الترتيب في الجمع في وقت الثانية (ص ٣١٨) .

(٤) انظر المجموع (٤/ ٣٧٤) .

(٥) في المخطوطة «أحدهما» والمثبت أولى .

(٦) في المخطوطة «الطّهارة» وهو سبق قلم .

(٧) قال النووي : والمعتمد في المسألة أنها - أي الصلوات الفاتنة - ديون عليه فلا يجب ترتيبها إلا بدليل ظاهر وليس لهم دليل ظاهر . المجموع (٣/ ٧١) .

الترتيب فيها كالعبادات من الصوم والحج والديون والزكوات والكفارات .
قلنا : يلزم عليه إذا ضاق وقت الحاضرة وعليه فائتة فإنهما تساويا في
الوجوب ، ويجب فعل الحاضرة عندك^(١) وكذلك الحجّة الفرض مع المنذورة
تساويا في الوجوب وتقدم حجّة الإسلام^(٢) وفيه ضعف ؛ لأنّها ربّما قالوا : إن
قدم الفائتة صحّت ، وكذلك إن قدّم النذر^(٣) ولكن نقول هو قياس يقابل
النصّ فلا نقبله .

والمعنى في الأصل أنه لم يشرع الترتيب بينهما بحال ، ولهذا في حال الجمع
لا يترتبان وفي حال الآخر لا تترتب بخلاف مسألتنا ، ولهذا يستوي في ذلك
حال الأداء والقضاء ثم يلزم على العلة إذا كان عليه قضاء رمضان ودخل
رمضان ، فإنّهما تساويا في الوجوب ويستحق صوم رمضان الحاضر ، وإذا
قدّم / صوم القضاء لا يصح ، وكذلك الطهارة مع الصلاة يستويان في (١/٢٣٨)
الوجوب ، ولو قدّم الصلاة على الطهارة لم يصح وكذلك الإسلام مع بقيّة
العبادات يستويان في توجه الخطاب بهما ولو قدّم العبادات على الإيمان لم
يصحّ .

واحتج : بأن وجوب الثانية عليه لا يتوقف على أداء الأولى ، بدليل أن من
زالت عليه الشمس خوطب بالظهر فإذا أداها يجب أن يصح وإن كان عليه
قضاء كما لو ضاق الوقت أو نسي أو كثرت الفوائت .

قلنا : يبطل بالعصر مع الظهر في المجموعتين فإن وجوب العصر لا يقف
على أداء الظهر ولا يصح تقديمه ، وكذلك قضاء رمضان مع أدائه ، وكذلك
الحجّة المنذورة مع حجة^(٤) الإسلام .

(١) انظر ذلك في المجموع (٧٠/٣) .

(٢) انظر ذلك في المذهب والمجموع (٧/١١٧ ، ١١٩) .

(٣) أي الوفاء بالنذر .

(٤) في المخطوطة «الحجة» وهو سبق قلم .

فأما إذا كثرت الفوائت فلا نسلم وهو كمسألتنا^(١)، وإذا ضاق الوقت فقد تقدّم الكلام على المنع والتسليم^(٢).

وإذا نسي فإنما تركناه للنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(٣) فذلك وقتها لا وقت لها سواء فهناك لا يسقط الترتيب لأن ذلك وقت المنسيّة.

وقد أجاب أصحابنا بأن النسيان عذر عفا الشرع عنه بقوله «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان»^(٤) ولهم أن يقولوا: لو كان الترتيب شرطاً لما سقط

(١) نص عليه في رأس المسألة.

(٢) تقدم (٢٢٦/١).

(٣) هذا الحديث رواه جمع من الصحابة منهم أنس وأبو هريرة وقتادة رضي الله عنهم وأكثرهم يقتصر على ذكر النسيان دون النوم لكن سبب ورود الحديث جاء مصرّحاً به عند أكثرهم وهو نوم رسول الله ﷺ وأصحابه عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس حين رجوعهم من غزوة خيبر. مع أن النوم أيضاً في معنى النسيان.

فأما حديث أنس رضي الله عنه فرواه أحمد والستة مقتصرًا على ذكر النسيان. انظر البخاري مع الفتح (٢/ ٧٠) ومسلم (٤٧٧/١) وأبو داود (١١٣/٢) عون المعبود والترمذي (١/ ٣٣٥ - ٣٣٦) والنسائي (١/ ٢٩٣ - ٢٩٤) وابن ماجه (١/ ٢٢٧) وأحمد (٣/ ٢٤٣، ٢٦٩). وزاد ذكر النوم مسلم (٤٧٧/١) وابن ماجه (١/ ٢٢٧) والدارمي (١/ ٢٢٤) وأحمد (٣/ ١٠٠، ٢٨٢).

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فرواه مسلم (٤٧١/١) وأبو داود (٢/ ١٠٤) عون المعبود والنسائي (١/ ٢٩٥، ٢٩٦) وابن ماجه (١/ ٢٢٨) كلّهم مقتصرين على ذكر النسيان إلا أبا داود زاد ذكر النوم.

وأما حديث قتادة رضي الله عنه فرواه مسلم في قصة نومهم عن صلاة الفجر وليس فيه ذكر النسيان (١/ ٤٧٢ - ٤٧٤) ونحوه الإمام أحمد (٥/ ٩٨، ٣٠٢، ٣٠٧). ورواه الأربعة في النوم والنسيان معاً ولفظ الترمذي «إنه في النوم تفريط، إنّما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» (١/ ٣٣٤) ومثله للنسائي (١/ ٢٩٤) ونحوه للنسائي أيضاً (١/ ٢٩٤ - ٢٩٥) وأبي داود (٢/ ١٠٧ - ١١٣) عون المعبود وابن ماجه (١/ ٢٢٨).

(٤) تقدم تحريمه من حديث ابن عباس رضي الله عنه. (١/ ٢٩٥).

بالنسيان كسائر شروط الصلاة من الطهارة والستارة وسائر الأركان .
 واحتج: (١) بأن الترتيب بين الصلوات غير مقصود، وإنها تترتب لترتيب أوقاتها خِلقة وضرورة، فإذا فاتت الأوقات سقط الترتيب .
 قلنا: لو كان الترتيب لأجل الوقت لسقط بين المجموعتين لعدم وقت الثانية (٢) . لوجب أن لا يستحب كما لا يستحب التفريق إذا فاتت الصلوات، ثم الشرع إنما أجاز القضاء بترتيب الصلوات فقال ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ (٣) وهي إمّا العصر وإمّا الفجر، فإذا كانت وسطى لا يجوز أن تجعل غير ذلك (٤) والله أعلم بالصواب .

٢٢ - مسألة: إذا صلى المسلم في أول وقت الصلاة ثم ارتدّ ثم عاد فأسلم قبل أن يخرج الوقت لم يلزمه إعادة الصلاة (٥) وكذلك إذا حج ثم ارتدّ ثم أسلم لم يلزمه إعادة الحج (٦) أو ما إليه في رواية ابن منصور فيمن حج فأصاب

(١) انظر المجموع (٦٨/٣) .

(٢) لأنه لم يأت بعد في حال جمع التقديم .

(٣) سورة البقرة آية رقم (٢٣٨) .

(٤) الظاهر وجوب الترتيب بين الفوائت لتقدم وجوب كلّ واحدة منها على التي بعدها، أما الحاضرة مع الفائتة فالترتيب بينهما استحباب ما لم تكن جماعة يخشى فواتها أو يخشى فوات وقت الحاضرة فيجب حينئذ أداء الحاضرة، بل إن اشتراط صحة أداء الحاضرة في وقتها - عند خوف فواته - هو الأظهر، لأنه وقت يخشى فواته ولا يخشى فوات وقت قضاء بقية الفوائت .

وأما كون وقت الصلاة الفائتة - لنوم أو نسيان - وقت ذكرها لا يجوز تأخيرها عنه وأنها تتساوى فيه مع الوقتية في الوجوب فغير ظاهر بل إن معناه أنه متى استيقظ أو تذكر وجب عليه قضاؤها وهو غير آثم - لنومه أو نسيانه - لكن تجب عليه المبادرة إلى القضاء إبراء لذمته، ومع هذا فالحاضرة أولى بأدائها مع الجماعة الحاضرة، وخوف فوات وقتها يستوجب اختصاصها به دون غيرها، وبما يدل على جواز تأخير وقت الفائتة عن وقت ذكرها للمصلحة حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس فقد ارتحلوا عن مكانهم ثم نزلوا مكاناً آخر فتوضؤوا وصلّوا ولو كان وقت الفائتة وقت ذكرها دون سواه لما أخرها عنه، والله أعلم .

انظر الأم للشافعي (٧٨/١) وراجع مصادر تخريج الحديث السابق (ص ٣٢١ تعليق رقم ٤) .

(٥، ٦) هذا هو أصح الروایتين في المذهب في كلا المسألتين انظر: المحرر والنكت عليه (٢٩/١ - ٣٠)

في حجته ما يجب به كفارات ثم ارتدَّ ثم أسلم فلا كفارة عليه ، فقال / أحمد (٢٣٨/ب) كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه ، لا بد أن يأتي به ، فشرط أن يجب عليه وهو مسلم فلا يفعله^(١) فإنه يأتي به وهذا قد أتى بما عليه فما بقي عليه وجوب ، وهو ظاهر أصلنا ، فإن عندنا الردّة لا تحبط الأعمال^(٢) وبه قال الشافعي^(٣).

وقد روي عنه فيمن حج ثم ارتدَّ ثم أسلم علي حجة الإسلام فكذا يجب في الصلاة مثله^(٤) وقد حكى أبو إسحاق بن شاقلاً^(٥) في الحج هل يجب قضاؤه؟ روايتين^(٦).

والإنصاف (١/٣٩٣ ، ١٠/٢٣٨ - ٢٣٩) والمبدع (٩/١٨٤) والمغني والشرح الكبير (١/٤١٤ - ٤١٥) والشرح (٣٨٢ - ٣٨٣).

(١) أي فلم يسبق له فعله وهو مسلم .

(٢) أي إذا لم يمت مرتدّاً - كما سيأتي للمصنف في مناقشته أدلة هذه المسألة - وانظر الإنصاف (١٠/٣٣٧ - ٣٣٨).

(٣) انظر الأم للشافعي (١/٧١) والمجموع (٣/٥ ، ٧/٩).

(٤) هذه هي الرواية الثانية المشهورة في المذهب وهي نص في مسألة الحج أما مسألة الصلاة فتخرج عليها لأبي الخطاب ومن وافقه . انظر مصادر التعليق رقم (١ ، ٢).

والتعليق الآتي رقم (٢ ص ٣٢٦).

(٥) هو: إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلاً ، أبو إسحاق البغدادي البزار المعروف بابن شاقلاً بإسكان القاف وفتح اللام - كان جليل القدر كثير الرواية حسن الكلام في الأصول والفروع ، المتوفى سنة ٣٦٩ عن أربعة وخمسين عاماً رحمه الله .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (٢/١٢٨ - ١٣٩) وشذرات الذهب (٣/٦٨) والمدخل لابن بدران (ص ٤١١) وتاريخ بغداد (٦/١٧) واللباب وتهذيب الأنساب (٢/١٧٦).

(٦) قال ابن مفلح تعليقاً على المحرر للمجد ابن تيمية : الروايتان في مسألة الحج مشهورتان ، ذكرهما جماعة منهم أبو إسحاق بن شاقلاً والقاضي - إلى أن قال : - وأما مسألة الصلاة فلا أجد أحداً ذكر فيها نصاً عن الإمام أحمد ، ومن الأصحاب من جعلها كمسألة الحج كأبي الخطاب وغيره ومنهم من أبى ذلك .

وبإيجاب القضاء قال أبو حنيفة^(١) ومالك^(٢).

وقال شيخنا: ^(٣) «قياس المذهب أن لا يعيد الصلاة ويعيد الحج» ولا أعرف^(*) وجهه واعتمد على أن الصلاة يفعل أمثالها في الإسلام الثاني والحج لا يفعل أمثاله، وسُمِّي حجة الإسلام فلا بد في هذا الإسلام الثاني من حجة، وهذا ظاهر الفساد، فإنه إن كان الحج في الإسلام الأول بطلت بالردة فالصلاة في أول وقت الصلاة تبطل بالردة وإذا أسلم إن لزمه حجة الإسلام فيجب أن تلزمه ههنا صلاة الوقت، فإنَّ وقت الحج جميع العمر كما أن وقت الصلاة ما شرع لها وتسمية حجة الإسلام مثل تسمية صلاة الظهر والعصر^(٤).

انتهى المقصود من كلامه (١/ ٣٠ من النكت والفوائد على المحرر). وبهذا يتضح الفرق بين المسألتين من حيث الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله كما تقدم في التعليق رقم (٦ ص ٣٢٥).
(١) انظر للحنفية: المبسوط (٩٦/٢) وبدائع الصنائع (١/ ٢٩٢) وفتح القدير (٦/ ٩٨) والبحر الرائق (٥/ ١٣٧) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/ ٧٥، ٤/ ٢٥٢).
(٢) انظر للمالكية: الكافي لابن عبد البر (٢/ ٣٧٧) والأحكام لابن العربي (١/ ١٤٧ - ١٤٨). والقرطبي (٣/ ٤٨) وشرح الخطاب (٦/ ٢٨٣) والخروشي والعدوي (٨/ ٦٨).
(٣) هو: القاضي أبو يعلى الكبير، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، إمام الحنابلة في زمانه وناشر مذهب الإمام أحمد، درَّس وصنَّف وولي القضاء واعترف بعلمه وفضله الموافق والمخالف، زادت تصانيفه على الخمسين مصنَّفًا جلَّها في الفقه وأصوله ومعتقد السلف الصالح، وهو شيخ أبي الخطاب الذي كان له من التأثير في حياته العلمية ما ليس لغيره فأصبح لا يذكر أبو الخطاب إلا مقرونًا بذكره ولا يذكره أبو الخطاب إلا بقوله «قال شيخنا» فهو مقصوده بهذا عند إطلاقه دون سائر شيوخه وكان مولده رحمه الله سنة ٣٨٠ ووفاته سنة ٤٥٨ هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٥٦) وطبقات الحنابلة لابنه (٢/ ١٩٣ - ٢٣٠) والمنهج الأحمد (٢/ ١٢٨ - ١٤٢) والمدخل لابن بدران (ص ٤١٠، ٤١٧) وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٨٩ - ٩١).

(*) القائل أبو الخطاب.

(٤) قول - شيخ المصنف هذا - ورد المصنف عليه أورده ابن مفلح في نكته على المحرر بهذا النص معزوًا لأبي الخطاب (١/ ٣٠).

وجه الأول:

قوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١) وقد أقامها فمن أوجب عليه صلاة أخرى يقيمها فعليه الدليل .

وكذا قوله عليه الصلاة والسلام «لا ظهران في يوم»^(٢) وعندهم يلزمه ظهران .

وقال تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٣) وقد حجَّ .

وقد قيل للرَّسُولِ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : حجتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد فقال : «لأبد»^(٤) ولم يفرق بين أن يرتدَّ أو لا يرتدَّ .

والمعنى في المسألة : أنها عبادة فعلها بعد لزومها بشرائطها فلم تلزمه إعادتها كما لو لم يرتد ، وهذا لأن ردَّته إنما هي قطع شرط العبادة بعد فراغه منها وانقطاع الشرط بعد الفراغ لا يؤثر في العبادة كما لو صلى ثم أحدث أو كشف عورته وكسائر العبادات التي خرج وقتها ثم ارتد بعدها ؛ فإنه لا يجب عليه إعادة شيء منها لما ذكرنا كذلك في مسألتنا .

فإن قيل : لا نسلم أن الإسلام شرط العبادات ، لأن الشرط ما يقع في رتبة التابع والإسلام إنما هو أصل والعبادات فرعُه / ولا يقال الأصل شرط في (١/٢٣٩) فرعه .

قلنا : هذا كلام يرجع إلى مجرد لفظ وما نجد مانعاً من جعل الإسلام شرطاً للعبادات شرعاً وإن كان أصلاً لها .

(١) سورة الإسراء آية رقم (٧٨) .

(٢) تقدم قول الحافظ أنه لم يره بهذا اللفظ ، وأن أصله عن ابن عمر بلفظ «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» (١/١٣٣) .

(٣) سورة آل عمران آية (٩٧) .

(٤) رواه البخاري (٣/٦٠٦ ، ٥/١٣٨ مع الفتح) ومسلم (٢/٨٨٣ - ٨٨٤) من حديث جابر - رضي الله عنه - مطوَّلاً ومختصراً .

احتج الخصم: (١) بأنَّ من أصلنا أنَّ الرِّدَّة تحبط العمل ، بدليل قوله : ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ (٢) وقوله سبحانه ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله﴾ (٣) وإذا ثبت هذا فقد حبط عمله للصلاة في وقتها ، وكذلك الحج ، ثم قد أسلم فأدرك وقتها فيلزمه فعلها .

قلنا : نحن نخالفكم في هذا الأصل ، ونقول : إنَّ الرِّدَّة تحبط العمل بشرط أن يموت مرتدًّا بدليل قوله تعالى ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه - إلى قوله - ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم﴾ (٤) فنصَّ على أن المرتد الذي يحبط عمله من يموت وهو كافر ، والمطلق من آياتهم (٥) محمول على هذا المقيد ، لأنَّ الحكم واحد ، ثم في سياق ما احتجوا به ما يدل على الموت على الرِّدَّة ، لأنه قال ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكوننَّ من الخاسرين﴾ (٦) .

وفي الأخرى ﴿وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ (٧) وإنَّما يوصف بذلك من مات على رَدِّته ولم يعد إلى الإسلام ، وإلا فمن عاد لم يكن في الآخرة من الخاسرين .

فإن قيل : (٨) إذا مات فالمحبط موته أو رَدِّته ، واستحال إحالة الإحباط

(١) راجع مصادرهم في رأس هذه المسألة .

(٢) سورة الزمر آية رقم (٦٥) .

(٣) سورة المائدة آية رقم (٥) .

(٤) سورة البقرة آية رقم (٢١٧) .

(٥) أي الآيات التي استدلو بها .

(٦) سورة الزمر آية رقم (٦٥) .

(٧) سورة المائدة آية رقم (٥) .

(٨) انظر معناه في : أحكام القرآن لابن العربي (١/١٤٨) وروح المعاني للآلوسي (٢/١١٠ - ١١١)

والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/٧٥ - ٧٦) .

على الموت ، إذ الموت ليس من صنعه ولا هو جريمة فثبت أن الإحباط يحال على الرّدة وقد تمت رّدته فلا يتوقف صحتها على الاستمرار عليها ، فإذا أسلم فليس بمعيد للإسلام الأول بل هو إسلام مستأنف فوجب فيه أحكامه مستأنفة .

قلنا : إنّما حبط ثواب المرتد بعد الموت لا لصورة الرّدة بل لتعذر إيصاله إليه ، لأنه إذا كان مغلّداً في النّار لم يمكن إيصال النعيم إليه ، لاستحالة اجتماع النعيم مع العذاب الأليم ، فإذا لم يمت وأسلم فأیصال الثواب إليه ممكن مع ما يحصل له من الثواب المستأنف فيوقف ثوابه في حال رّدته ، فإن مات تبيّناً إحباطه لتعذر إيصاله إليه ، وإن أسلم تبيّناً بقاءه لتمكّن^(١) الإيصال إليه / وغير منكر التوقف على نظر العاقبة كما يوقف أبو حنيفة / (٢٣٩/ب) الفضولي في تصرفاته ، وكما يتوقف تصرف المريض في تبرعاته وغير ذلك ، وإذا ثبت هذا لم يخرج المرتد عن أهليّة الثواب ويحكم^(٢) بأن العبادة انقطعت عن مقصودها وصارت في حكم العدم إلا أن يموت فيحكم له بالتّخليد في النّار وذلك ما لا يعلم قبل موته .

وقد يجاب عن ذلك بأن يقول : عندنا^(٣) لا يجب الثّواب على الله تعالى لشيء من العبادات وإنّما ثواب الله تعالى تفضل منه يؤتيه من يشاء ، وإنّما عقابه عدل وهو مناط بالتكليف .

فنقول : من امثّل ما أمر الله تعالى به لا يعاقب^(٤) ، فأما الثواب فهو تفضّل من الله سبحانه فالرّدة أحبطت أمنه من العذاب الذي كان حاصلًا له بإيمانه

(١) كذا والمقصود «لا مكان . . .»

(٢) أي ولم يحكم ، عطفًا على «لم يخرج المرتد . . .»

(٣) أي عند أهل السنة والجماعة عمومًا خلافًا للمعتزلة .

(٤) لكن قد لا يُسلّم أنه امثّل الأمر هنا فليتأمل .

وأعماله في المستقبل ، فأما ما تقدم من عبادته فلم تحبط ولا يعاقب عليها ولو لم يأت بها لعوقب عليها وعلى الإيمان ، فإنَّ الكافر - عندنا -^(١) يخاطب بفروع الدِّين كما يخاطب بأصل الإيمان ، ويعاقب عليهما ويفيد ذلك أنه يخفَّ عذابه عن عذاب غيره ممن هو من أبناء جنسه . وقد روي عن النبي ﷺ أنه سئل عن أبي طالب ، ما الذي نفعه حفظه لك والتربية فقال عليه الصَّلاة والسلام «شفعت إلى ربِّي حتى جعله في ضحضاح من النار في قدمه نعلان من النَّار يغلي منهما أمُّ رأسه ولولا ذلك لكان في الدَّرَك الأسفل من النَّار»^(٢).

(١) أي الحنابلة ، وهو أصح الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله وهو مذهب الشافعي رحمه الله وهو الصَّواب في هذه المسألة خلافاً لمن يقول : إنَّهم لا يخاطبون بفروع الإسلام مطلقاً كما يعزى لبعض الحنفية ، أو يقول : إنَّهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر ، وكلُّها روايات عن الإمام أحمد رحمه الله وفي المسألة خلاف وتفصيل .

انظر الإنصاف (١/ ٣٩٠) والمجموع (٣/ ٤) .

وانظر من كتب أصول الفقه وقواعده :

التهديد للمصنف (١/ ٢٩٨) وروضة الناظر وشرحه نزهة الخاطر (١/ ١٤٥) ومذكرة الشيخ الأمين الشنقيطي على روضة الناظر (ص ٣٣ طبع الجامعة الإسلامية) .

والمستقصى وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (١/ ٩١ ، ١٢٨ - ١٢٩) وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني (٩٨ - ٩٩) ونهاية السؤل للبيضاوي وحاشية الشيخ المطيعي الحنفي عليها (١/ ٣٧٠ وما بعدها) .

وقد أطلت بحث هذه المسألة الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي في هذه الحاشية متصراً للقول بمخاطبة الكفار بفروع الإسلام ومقرراً أنه ليس لأبي حنيفة في هذا قول ولا لأصحابه المتقدمين المشهورين وأنَّ الخلاف المنقول عن الحنفية في هذا عن علماء بخارى وسمرقند والعراق فهو خلاف لفظي .

وهو موافق لما في فواتح الرحموت . فليراجع هناك .

(٢) متفق عليه من حديثي ابن عباس وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم انظر حديث ابن عباس في البخاري (١٩٣/٧ ، ٥٩٢/١٠ ، ٤١٩/١١ مع الفتح) ومسلم (١/ ١٩٥) .

وانظر حديث أبي سعيد الخدري في البخاري (١٩٣/٧ ، ٤١٧/١١ مع الفتح) ومسلم (١/ ١٩٥) .

فإن قيل : فيجب أن يخفف عن إبليس العذاب لأنه قد عبد الله تعالى ما لم يعبد غيره^(١).

قلنا : إلا أن جرمه بعد ذلك يزيد على جرم كل العالم لأنه تبثّل لإغواء العالم وتضليلهم فقال لهم ﴿لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم . ثم لا آتينهم من بين أيديهم﴾^(٢) الآية . وقال ﴿لأزيننّ لهم في الأرض﴾^(٣) ومن جعل السبب في تكفير العالم ومعاصيهم يستحق أن يكون عليه مثل وزر الجميع وأكثر فلهذا صغرت^(٤) طاعاته في ذلك .

وقد يجاب بجواب آخر وهو أنكم إذا قلتم : إنّ الرّدة تحبط العمل كأنه لم يكن .

قلنا : الإسلام الذي بعد الرّدة يحبط الرّدة كأنها / لم تكن ويكون الإسلام^(١/٢٤٠) أولى لقوته ، ولأن الحسنات يذهبن السيئات ، وإذا جعلت الرّدة حكماً كأنها لم تكن بقي على الذي عاد إلى الإسلام عمله السابق .

واحتج : بأن مقصود العبادة على الثواب في المتعبّد لا صورة العبادة إذ لا غرض للمكلف في إتعاب نفسه ولا ينسب إلى المعبود تعالى غرض فيتأدّى غرضه لصورة العبادة ، وإذا ثبت أن المقصود الثواب وقد حبط بالرّدة ، - لأنّ المرتدّ برّدته يخرج عن أن يكون أهلاً للثواب ، لأنّ الثواب عبارة عن نعيم الجنة - صارت العبادة كالمعدومة وإن وجدت صورتها كالعقود إذا انقطعت عن مقاصدها بعد حصول صورها تصوير كالمعدومة ، وإذا صارت كما لم يكن^(٥) وجب عليه فرض للوقت إذا أدركه وحجّة الإسلام إذا عاد إليه .

(١) أي غيره من الكافرين .

(٢) سورة الأعراف آية رقم (١٦ - ١٧) .

(٣) سورة الحجر آية رقم (٣٩) .

(٤) بل حبطت طاعاته وذهبت هباءً منثوراً .

(٥) أي كما لو لم يكن .

قلنا : قد بيّنا الجواب عن هذا في السؤال قبله بما فيه كفاية على أننا نقول :
المعبود تعالى خلق الخلق للعبادة ولهذا قال سبحانه ﴿وما خلقت الجن
والإنس إلا ليعبدون﴾ (١).

وقد فعلها في حال إسلامه وتمّت تعبُّداً وتذلُّلاً فيكون المقصود حصول
التذلل والطاعة والخضوع له وإظهار تعظيمه وتنزيهه عن النقائص فهذا
مقصود صحيح ولا يجب عليه تعالى في مقابلة ذلك الثواب فردّته بعد ذلك
لايعدمها (٢) ولا يجعل المقصود بها كأن لم يكن بخلاف العقود فإنّه لا معنى لها
إلا التوصل إلى مقصد فإذا تعذّر المقصود سقطت .

جواب آخر: إنّ ردّته آفة دخلت عليه يرجى زوالها وتلافيها فلا تحبط عمله
حتى ييأس من التلافي وهو أن يموت فإذا رجع فقد قال تعالى : ﴿قل للذين
كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ (٣) صارت الرّدة مغفورة وثوابه باق
له .

واحتج : بأن الإسلام واجب في جميع العمر وهو مما لا يتبعّض في نفسه
فإنّ كلّ إسلام إلى ضده في حال البقاء باطل ، والرّدة ناقضة للإسلام لا نهاية
له ، وإذا نقضت ما تقدمها من الإسلام فاض حكم النقض على جميع
العبادات ، لأنها فروعه ولا بقاء للفرع مع انتقاض الأصل ، وربما قالوا : إنّ
الإسلام يقف على تمامه وتسميته مسلماً في الحال كما يسمّى الشارّع في الصوم
في أثناء النهار صائماً صوماً صحيحاً لكن شرطه استدامته إلى آخر النهار، فإن
أفسده دون آخره عاد الفساد على أوّله وكذلك صوم النّذر متتابعاً وصوم
الكفارة / والاعتكاف إذا أفسد فسد جميعه وإن فسد آخره كذلك في مسألتنا (٢٤٠/ب)

(١) سورة الذاريات آية رقم (٥٦) .

(٢) أي لا تجعل عبادته السابقة لها عدماً .

(٣) سورة الأنفال آية رقم (٣٨) .

وهذا معتمد .

قلنا : نسلم أن الإسلام واجب في جميع العمر لكننا لا نسلم أنه لا يتجزأ ويتبعّض ، فإنه عبادة متجدّدة في كلّ وقت ، لأنّه معرفة^(١) الباري تعالى وصدق رسوله ليتصوّر امتثال أمره والتقرّب إليه بعبادته ، هذه المعرفة حاصلة لا يقف تحقّقها ووجودها على انتفاء الجهل بعدها لأنّ المعرفة والتصوّر إذا مضت لا ترتفع بها طراً بعدها من الجهل والخطأ والنسيان^(٢) وجرى في المثال مجرى صوم رمضان إذا بطل منه يوم لم يبطل ما تقدم من الأيام ، وكذلك الحدث إذا أبطل الطهارة قطعها في الحال ولم يبطل ما مضى منها ، ولهذا لو صلى بعض الصلاة ثم سبقه الحدث خرج فتوضأ وبني ولم يبطل الحدث أول الطهارة فيبطل^(٣) الصلاة عندهم وعلى رواية لنا . وفارق صوم اليوم^(٤) لأنه شرع عبادة لمخالفة العادة بالإمساك في وقت لم يعتد الإمساك فيه ، فإذا أكل في بعض النهار أو شرب أو جامع دون بعض كان جارياً على عادته فما عادته إلا كذلك لا المداومة على الأكل والشرب والجماع نهاره أجمع فلم تحصل العبادة ، فلهذا قلنا لم يصم بخلاف الإسلام فإن

(١) تكرر هذا الإطلاق من المصنف فيما بعد ، والصواب أن يقال : «لأنه الإيمان بالباري . . . » لأنّ المعرفة وحدها ليست إيماناً ولا إسلاماً وإلا لزم أن يكون إبليس مسلماً مؤمناً ، لأنه لا يجهل وجود الباري جل شأنه وكذلك كثير من الكفرة لا ينكرون وجود الباري إلا استكباراً . فليتأمل ولينظر دره تعارض العقل والنقل (١١ / ٨ — ١٢ ، ١٥) وتعريف الإيمان في شرح الطحاوي (ص ٣٧٣) .

(٢) لكن الرّدّة هنا لم تكن جهلاً أو خطأ أو نسياناً وإنما هي كفر بعد إيمان .

(٣) أي فلم يبطل الصلاة عندهم ، عطفاً على قوله «ولم يبطل الحدث . . . » وتقدمت هذه المسألة للمصنف (ص ٢٨٦) .

(٤) أي اليوم الواحد لأنه إذا بطل الصوم في جزء منه بطل صوم اليوم كله بخلاف الأيام المتعددة فبطلان صيام بعضها لا يتعدّى إلى بطلان صيام بعضها الآخر الصحيح .

مقصوده المعرفة^(١) وقد حصلت يقيناً وحساً^(٢) فما وقع بعدها من الجهل والخطأ وكذلك الكفارة والنذر والاعتكاف عبادة واحدة من حيث التابع فإذا قطعه زال شرطه ، فأما الإسلام فهو المعرفة وليس من شرط المعرفة لكونها معرفة أن لا يتعقبها جهلاً وسهواً^(٣) .

وقد (*) تنقض الطريقة بأنه لو صح ما ذكرتم لوجب أن يبطل ما تقدّم من شهادته وتحرم ذباحته المتقدمة ، وإذا صلى بقوم ثم ارتدّ أن تجب عليهم الإعادة وكذلك إذا حكم الحاكم ثم ارتدّ يجب أن تبطل قضاياه .

فإن قالوا: في ذلك مؤاخذه الإنسان بجناية صدرت من غيره وقد قال تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾^(٤) ، ولأنّ في ذلك تكليف الناس المحافظة على إسلام أئمتهم في الصلاة وحكّامهم في القضاء وهذا يشقّ ويُخرج فحطّ عنهم رخصة بخلاف مؤاخذه الإنسان بجريته وتكليفه حفظ إسلام نفسه فإنه لا شطط فيه ولا جور فلهذا افترقا .

قلنا: الجواب أنّ العذر عن المسائل بالعسر وإفساد عبادة الغير بجريرة غيره لا يصح ، فإن شرط الإسلام / لا يسقط بالعسر ألا ترى أنه لو بان أنه كان مرتدّاً في حال شهادته وإمامته وقضائه وتذكيته يتبع الكل بالإبطال ولم يلتفت إلى العسر ، ولأنه إنّما تقع الرّدّة ممن يلبس هذه الأمور نادراً وما ندر لا يشقّ اعتباره إنّما يشقّ ما كثر وعمّ وفي هذه المسائل إسلامه كالمعدوم عندكم

(١) انظر ما يلزم على هذا الإطلاق من محذور في التعليق رقم ١ (ص ٣٣٥) .

(٢) الظاهر أن المصنف يقصد بقوله «يقيناً وحساً» أي اعتقاداً وعملاً ، أي وقد حصلت هنا باعتقاده وجوب الصلاة بأدائها قبل رّدته .

(٣) لكنّه هنا عقبها كفرًا وجحودًا لا جهلاً وسهواً فالمصنّف لم يصب في إطلاقه المعرفة على الإيوان والجهل والسهو على الرّدّة والكفر .

(*) انظر الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٦٣ - ٦٤ ، ٧٠٠) .

(٤) سورة الأنعام آية رقم (١٦٤) وتكررت في القرآن الكريم .

فيجب أن تقع باطلة، والله أعلم بالصواب .

٢٣ - مسألة : فإن ترك صلاة أو زكاة أو حجًّا في حال إسلامه ثم ارتدَّ ثم أسلم لزمه قضاء ذلك^(١) نصَّ عليه في رواية ابن منصور وقد تقدم لفظها في التي قبلها^(٢) وقال له : قول سفيان فيمن سرق ثم ارتدَّ ثم تاب هدم الإسلام ما قبله إلا حقوق الناس ؟ فقال أحمد تقام عليه الحدود، وبه قال الشافعي^(٣).

وقال أبو حنيفة^(٤) ومالك^(٥) : لا يلزمه قضاء ذلك، ويتخرج^(٦) لنا مثله . لنا : أنَّها حقوق تركها في حال إسلامه تعيَّن^(٧) وجوبها عليه فلزمه قضاؤها كما لو لم يرتدَّ وفيه احتراز من الحائض والمجنون ومما تركه في حال ردِّته^(٨) . فإن قيل : إذا لم يرتدَّ فما حبط عمله وههنا حبط عمله فصار إسلامه كالمعدوم وصار الإسلام الثاني كالمبتدأ فلم يلزمه إلا ما خوطب به فيه .

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب .

انظر الإنصاف (١/ ٣٩١ ، ١٠/ ٣٤٣) والمحزر (١/ ٣٠) وكشاف القناع (١/ ٢٢٣) .

(٢) أي ص (٣٢٥) .

(٣) وهو ظاهر نصه في الأم (١/ ٧٠) حيث أوجب عليه قضاء ما تركه زمن ردِّته فما تركه قبلها زمن إسلامه أولى (وراجع مصادر رأس المسألة الآتية ص ٢٤١) .

(٤) لم أر فيه نقلاً صريحاً عن أبي حنيفة رحمه الله والذي رأيته في بعض كتب الحنفية إنَّها هو تقوية لزوم القضاء .

انظر البحر الرائق (٥/ ١٣٧) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/ ٧٥ ، ٤/ ٢٥١) وحاشية الطحطاوي على الدر المختار (٢/ ٤٨٠) .

(٥) انظر الكافي لابن عبد البر (٣/ ٣٧٧) والخطاب (٦/ ٢٨٢ - ٢٨٣) والخريشي (٨/ ٦٨) .

(٦) كذا قال أيضاً مجد الدين أبو البركات في المحزر (١/ ٣٠) ولعلَّ المراد أنه يتخرَّج على رواية لزوم إعادة الحج كما تقدم في المسألة قبل هذه لكن بعضهم أطلق بأنها رواية كما في المغني مع الشرح (١٤/ ٤١٤) والإنصاف (١٠/ ٣٤٣) والله أعلم .

(٧) في المخطوطة «تعذر» وهو سبق قلم .

(٨) وهي المسألة الآتية بعد هذه (ص ٣٤١) وفيها روايتان الصحيح منهما عدم الإعادة .

قلنا : لا نسلم أن عمله قد حبط وقد تقدّم بيان ذلك واستيفاء الكلام فيه (١).

ولأنها معصية فلم تسقط ما لزم المسلم في حال إسلامه كسائر المعاصي من شرب الخمر والتشاغل عن الصلاة بالزنى وغير ذلك . وهذا صحيح ، فإنكم إن قلتم إن الرّدّة تسقط فما نرى من المعاصي ما يسقط ما وجب ، وإن قلتم الإسلام يسقط فكيف يسقط الإسلام أحكام الإسلام ، ثم ما ذهبتم إليه يفضي إلى إسقاط العبادات كلّها لأنّ الإنسان يترك جميع العبادات في عمره فإذا غلب على ظنه الموت ارتدّ ثم أسلم بعد ساعة فيهدر عنه ما مضى ، وهذا لا يجوز في أوضاع الشرع (٢).

احتج الخصم : بقوله تعالى ﴿ قل للذين كفروا إن يتنهدوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ (٣) وقوله عليه الصلاة والسلام «الإسلام يجب ما قبله» (٤). قلنا : المراد به ما قد سلف في حال الكفر، وكذا يجب ما كان في حال الكفر، فأما أن يجب الإسلام أحكام الإسلام فمحال ، والدليل عليه ما قد بيّناه .

واحتج : بما تقدم (٥) من أن الرّدّة / أحبطت أعماله وإذا أسلم فكأنه أسلم (٢٤١/ب) الآن عن كفر أصلي فلا يلزمه قضاء شيء .

(١) أي كما تقدم .

(٢) ولهذا استدرك بعض المالكية بأن إسقاط العبادات ونحوها عن المرتد مقيد بها إذا لم يقصد إسقاطها برّدته وإلا فيعامل بنقيض قصده في ذلك كله . انظر الخرشبي والعديوي (٦٨/٨) .

(٣) سورة الأنفال آية رقم (٣٨) .

(٤) رواه أحمد بلفظ «الإسلام يجب ما كان قبله» (٤/١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه وصححه الألباني في إرواء الغليل (٥/١٢١ - ١٢٤) وهو في صحيح مسلم بلفظ «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وأنّ الحج يهدم ما كان قبله» . (١١٢/١) .

(٥) تقدم .

والجواب أننا قد خالفناكم في هذا الأصل وبيئاً^(١) فساد حججهم ثم كان ينبغي أن يبطل جميع ما فعله من أحكامه وإمامته وشهادته وذباحته وغير ذلك ، ثم المرتد ينبغي أن يغلظ عليه فأما أن يخفف عنه فكلاً . واحتج : بأنه مرتدّ أسلم فلم يلزمه قضاء ما تركه من العبادة كالذي تركها في حال ردّته وهذا صحيح ، فإن ما تركه في حال ردّته تركه بعد التزامه مثل المسلم سواء .

قلنا : لا نسلم الأصل ، ونقول ما تركه في حال ردّته يلزمه^(٢) قضاؤه ، وإن سلّم على رواية أخرى فهناك لم يلزمه في ردّته العبادة ، لأنه في حال ردّته غير مخاطب^(٣) ولا ملتزم بخلاف ما تركه في حال الإسلام ، فإنه ثبت في ذمّته ، ولأنّ الإسلام لا يسقط حكم الإسلام ويسقط حكم حال الكفر ، والله أعلم بالصواب .

٢٤ - مسألة : اختلفت الرواية في المرتدّ إذا أسلم هل يلزمه قضاء ما ترك في حال ردّته من العبادات؟^(٤) .

فقال في رواية ابن منصور ومهنّا في مرتد زنى وسرق وقطع الطريق وقتل النفس ولحق بدار الحرب ثم أخذه المسلمون تقام عليه الحدود ويقتص منه^(٥) . فقليل له في ذلك يقام عليه الحدود والقصاص ، وهذا تنبيه منه على

(١) تقدم .

(٢) وهي المسألة الآتية بعدها .

(٣) أي بالأداء ، لأنها لا تصح منه ، أو يقصد على رواية ، وإلا فالصحيح أنه مخاطب بالفروع وبها لا تصح إلا به وهو أصل الدين كما تقدّم .

(٤) روايتان كما سيأتي . والصحيح منها في المذهب لا يلزمه القضاء .

انظر : المغني (١/٤١٤) والإنصاف (١٠/٣٤٢) والمحزر (١/٣٠) وكشاف القناع (١/٢٢٣)

والقواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٥١ - ٥٢) .

(٥) قال ابن قدامة في المغني : فأما ما فعله في ردّته فقد نقل مهنا عن أحمد قال : سألت عن رجل ارتد

وجوب قضاء العبادات ، فإنَّ الحدود من حقوق الله تعالى مبناها على التخفيف والدرء والإسقاط وقد أوجبها على المرتد فأولى أن تجب العبادات ومبناها على الاحتياط . وبهذا قال الشافعي (١) .

وروى (٢) عنه ابن منصور في موضع آخر: إذا أسلم المرتد وقد حال على ماله الخول فلا يزكيه ويستأنف حولاً (٣) وكذا في رواية مهنا في مسلم قتل مسلماً ثم عاد فأخذه (*) ولي المقتول هل عليه القود؟ فقال : قد زال عنه (**) الحكم لأنه قتله وهو مشرك وكذلك إن سرق وهو مشرك (٤) وبهذا (٥) قال أبو حنيفة (٦) ومالك (٧) وداود (٨) .

عن الإسلام فقطع الطريق وقتل النفس ثم لحق بدار الحرب فأخذه المسلمون؟ فقال : تقام عليه الحدود ويقتص منه ، وسألته عن رجل ارتد فلحق بدار الحرب فقتل بها مسلماً ثم رجع تائباً وقد أسلم فأخذه وليه يكون عليه القصاص؟ فقال : قد زال عنه الحكم ، لأنه إنما قتل وهو مشرك وكذلك إن سرق وهو مشرك ثم توقَّف بعد ذلك وقال : لا أقول في هذا شيئاً اهـ (١٠ / ١١١ - ١١٢) ومثله الشرح معه . (١٠ / ١١٠ - ١١١) .

(١) انظر الأم (٧٠ / ١) والمجموع (٣ / ٤ - ٥) والروضة (١ / ١٩٠) والوجيز (١ / ٣٤) .

(٢) هذه رواية عدم لزوم القضاء وفقاً لأبي حنيفة ومالك وداود .

(٣) ومثلها رواية ابن هانئ النيسابوري (٢ / ٩٤) .

(*) في المخطوطة (فأخذ) بدون الهاء والصواب إثباتها كما تقدم في نقل نص هذه الرواية عن المغني والشرح (ص ٣٤١ تعليق ٢) .

(**) أي عن المرتد .

(٤) تقدم نصها (ص ٣٤١ تعليق رقم ٢) .

(٥) أي عدم وجوب حق الله عليه في الحدود ، وينبغي عليه عدم لزوم قضاء عباداته التي تركها في ردِّته فهي حقُّ الله أيضاً بخلاف حقوق الأدميين فإنَّها لازمة له ما دام في دار الإسلام وأما في دار الحرب ففيها بحث .

(٦) انظر للحنفية : البحر الرائق (٥ / ١٣٧) والدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢ / ٧٥ ، ٤ / ٢٥١) .

(٧) انظر للمالكية : الكافي (٢ / ٣٧٧) والخطاب (٦ / ٢٨٢ - ٢٨٣) والخرشي والعدوي (٨ / ٦٨) .

(٨) وحكاها عنه في المجموع (٣ / ٤) .

وجه هذه الرواية^(١):

قوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٢) وهذا لفظ عام يتناول كل كافر انتهى عن كفره.

فإن قيل المراد بالآية الكفر الأصلي بدليل أنه لم يكن في عهد الرسول مرتدون.

قلنا: هذا غلط، فإنه قد ارتدَّ في عهد الرسول جماعة من النساء والرجال / (١/٢٤٢)
فمنهم من عاد إلى الإسلام ومنهم من لم يعد، منهم أم رومار^(٣) ثم اللفظ أعم من سببه.

فإن قيل: الغفران لا يسقط الواجب بدليل أنه لا يسقط حقَّ الآدمي وإنَّها يسقط الذنب ويكفره من الإقدام على الكفر وترك العبادات^(٤) عن أوقاتها.

قلنا: فلا واجب في حقَّ الكافر من حقوق الله تعالى، لأنَّه غير مخاطب^(٥) بفروع الدين سواء كان أصلياً أم مرتدّاً في إحدى الروايتين وفي الأخرى هو

(١) أي عدم لزوم القضاء، وهذا خلاف ما جرى عليه المصنّف دائماً من تقديم الرواية التي يريد الانتصار لها.

(٢) سورة الأنفال آية رقم (٣٨).

(٣) كذا - ورُيِّز فوقها بحرف (ط) ولعله إشارة إلى خطأ في رسمها أو ذكرها، فليُنظر مراد المصنّف بها. والأقرب لرسمها «أم رومان» لكن المشهور بهذه الكنية زوجة أبي بكر الصديق أم عبد الرحمن وعائشة رضي الله عن الجميع ولا يصح بحال أن تكون هي المرادة هنا، فهذه صحابية أسلمت قديماً وبايعت وهاجرت ولم أجد من ذكر لها ردة وأعاذها الله من ذلك، وقد اختلف في وقت وفاتها فقيل توفيت في زمن النبي ﷺ وقيل بعده، ورجحه الحافظ بتصريح مسروق بسماع طرف من حديث الإفك عنها في صحيح البخاري راداً بذلك على من زعم انقطاعه بناء على وفاتها في زمن النبي ﷺ ومسروق إنما قدم من اليمن بعد وفاته ﷺ.

انظر ترجمتها في: الاستيعاب والإصابة (٤/٤٤٨ - ٤٥٢)، وتهذيب التهذيب (١٢/٤٦٧ - ٤٦٩) والتقريب (٢/٦٢١) وصفه الصفوة لابن الجوزي (٢/٦٠).

(٤) أي «في أوقاتها»

(٥) انظر (التعليق رقم ٣٣١ ص ٣).

مخاطب لكن غفرانه إنَّما يكون بإسقاط حقوقه عن المكلف وهدر مآثمها عنه بدليل ما في حق الكافر الأصلي وإنَّما ذكره بلفظ الغفران ليخرج منه حق الأدمي .

الخبر: قول النبي ﷺ «الإسلام يُجِبُّ ما قبله»^(١) والجَبُّ: هو القطع والإزالة .

فإن قيل : فَلِمَ أوجبتم^(٢) عليه ما تركه في حال إسلامه ثم ارتد وعاد؟ قلنا : لأن الإسلام يُجِبُّ أحكامًا قبله بما يضادّه وهو الكفر فأما الأحكام الواجبة في حال الإسلام فلا يسقطها الإسلام .

والمعنى في المسألة : أنها عبادة تركها في حال كفره فلم يلزمه قضاؤها أصله الكافر الأصلي ، وهذا لأن الإسلام إنَّما جَبَّ ما قبله في حق الكافر الأصلي لأجل فضيلة الإسلام وما وجد من الكافر من الانقياد إليه وهذا موجود في حق المرتد كوجوده في حق الكافر الأصلي ، ويؤيد هذا أنه لا يخلو أن الكافر مخاطب بفروع الدين أو غير مخاطب ، وأي القولين كان لم يفترق حال الأصلي والمرتد فيه^(٣) .

فإن قيل^(٤) المعنى في الكافر الأصلي أنه لم يلتزم أحكام الإسلام وشرائع الدين بخلاف المرتد فإنه قد التزم ثم ترك .

قلنا : إن كان الشرع خاطب الكافر فقد ألزمه فلا أثر لقبوله وردّه وإن لم يكن قد خاطبه فلماذا يقال : قد وجب عليه القضاء ولم يخاطب بما يقضيه؟ ثم يلزم عليه الحائض والنفساء والمغمى عليه - عندهم - فإنهم قد التزموا ولا

(١) تقدم تحريره (١/٣٤٦) .

(٢) أي كما في المسألة قبلها .

(٣) أي في الكفر، لثلا ينافي ما تقدّم في المسألتين قبل هذه ، لأنها فعل أو ترك حال الإسلام فلم تؤثر الرّدّة في إبطاله ولا في إسقاطه راجعها .

(٤) انظر المذهب والمجموع (٣/٤) .

يجب عليهم القضاء .

فإن قيل : الكفر الأصلي يطول ، لأنه يقرُّ عليه أهله بالجزية والاسترقاق ويمتنع أهله بالدَّار فلو طالبناه بالقضاء لنفَرناهُ ، وقد قال عليه الصلاة والسلام «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا منفرين»^(١) / بخلاف الرِّدَّة فإنَّها لا تطول ، لأنه يؤجَّل ثلاثاً .

قلنا : قد تطول بأن يلحق بدار الحرب فيبقى السنين وقد يقصر الكفر الأصلي عن المرتد ويجب على الأصلي للعلَّة^(٢) التي ذكرتم ، على أنه لا يمتنع أن يكون زمان أحدهما أطول من الآخر ويستويان في الإسقاط كالحيض مع النفاس ، ثم إنَّما لم يقرَّ عليه بالجزية لغلظه وتأكيده^(٣) .

وقد نعتمد في المسألة أن نقول : سقوط أهلية الوجوب بالكفر ، وأنَّه إذا لم تجب الصلاة لم يجب القضاء .

فإن قيل :^(٤) لا نسلم أنه لا تجب الصلاة مع الكفر بل هو مخاطب بها . قلنا : لو كان من أهل الوجوب لكان من أهل الأداء ، ألا ترى أنَّ الإسلام لما كان من أهل الخطاب به كان من أهل أدائه وكذلك المسلم لما كان من أهل وجوب العبادة كان من أهل أدائها؟ ويؤيد هذا أنَّ أهلية الأداء توجب استحقاق الثواب ، وليس الكافر من أهل الثواب فلم يكن من أهل الأداء ، ولا يلزم المُحدِّث هو^(٥) من أهل الثواب فكان من أهل الأداء ، وكذلك النائم والسكران .

(١) هذا طرف من حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد رواه البخاري وغيره وتقدم (ص ٨١ تعليق رقم ٣) .

(٢) أي طول المدة .

(٣) أي وتأكيده غلظ الارتداد .

(٤) تقدمت هذه المسألة والتعليق عليها (ص ٣٣١ رقم ٣) فلتراجع مصادرها هناك .

(٥) أي فإنه من أهل الثواب .

فإن قيل : الكافر من أهل الأداء بشرط تقدُّم الإسلام فيجب عليهم تقديم الإسلام ليتوصل إلى الصلاة كما تجب على المُحدِّث الصلاة بتقديم الطهارة ، وكما يجب على المعطلَّ الإيمان بالرسول وإن لم يتوصل به^(١) إلا بتقديم المعرفة ، فأما الأداء فإنه يتعدَّر مع الكفر فوجب تقدم شرطه .

قلنا : المُحدِّث مخاطب حتى إذا لم يجد ماء ولا تراباً أمرناه بالصلاة بخلاف الكافر ، فإنه لا يخاطب بفعل الأخرى^(٢) بحال .

جواب آخر : بل الخطاب بالعبادة ممتنع عنه إلا بشرط تقدُّم الإسلام^(٣) وهذه طريقة نسلکہا على إحدى الروایتين وأنَّ الكفار لا يخاطبون بفروع الإيمان وإن كان الصحيح عندي أنهم مخاطبون ولا يوجب خطابهم القضاء كالکافر الأصلي مخاطب ولا يوجب خطابه القضاء ، لأنَّ القضاء يجب بأمر آخر^(٤) ولم يوجد في حق من أسلم بعد كفر لكن ورد في النص أنه يغفر له ما قد سلف .

وقد ذكر أقيسة : / منها : أنه لا يعتقد وجوب الصلاة فلا تجب عليه (١/٢٤٣) كالصغير والمجنون ، ولأنه ثبت لله تعالى بعقد فسقط بفسخه ، أصله الجزية ولأنَّ الكفر معنى ينافي صحة الصلاة بكل حال فلم تجب معه الصلاة

(١) صوابها «له» أي أن الإيمان بالرسول لا يكون إلا بعد المعرفة بالله عز وجل . وانظر ما تقدم (ص ٣٣٥ تعليق رقم ١) .

(٢) أي بفعل الصلاة قبل إسلامه لأنَّ الإسلام شرط في صحة أدائها .

(٣) بل الممتنع صحة الأداء لاصحة التكليف بها على الصحيح ، وهو الموافق للرواية الثانية الصحيحة عند المصنف .

انظر مبحث هل حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليف أو لا ؟

في : القواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٥٠) ونزهة الخاطر شرح روضة الناظر (١/١٤٥) والمستصفى للغزالي (١/٩١) وتيسير التحرير (٢/١٤٨) .

(٤) وهو اختيار المصنف في «التمهيد» خلافاً لشيخه ، وعزاه لأكثر الفقهاء والمتكلمين . انظر التمهيد (١/٢٥١-٢٥٢) وروضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر (٢/٩١) .

كالحيض والجنون .

احتج^(١) الخصم : بأنه ترك الصلاة بمعصية بعد التزام وجوبها فلزمه القضاء قياساً على السكران والمسلم إذا تركها تهاوناً وتكاسلاً ، وهذا صحيح ، فإن تركه بمعصية يوجب عليه تغليظاً لا تخفيفاً ، ألا ترى أن السكران كالمجنون في أنه لا يخاطب حقيقة ، لأنه لا يفهم الخطاب كالمجنون ولكن حكم الخطاب السابق لم يزل بمعصيته وزال عن المجنون لعدم المعصية منه ، لأن الجنون ليس من فعله .

قلنا : قد بينّا أنه لا تأثير للالتزام^(٢) فإن الشرع إذا ألزمه لم يؤثر أن يلتزم أو لا يلتزم ، ثم لا تأثير له في الأصل^(٣) ، فإنه لو أكره على السكر ونسي الصلاة فلم يترك بمعصية ويلزمه القضاء أيضاً ، ثم يبطل بالمرأة إذا ضربت بطنها فنفست فإنها تركت الصلاة بفعل معصية ولا قضاء عليها ، وكذلك من ضرب ساقه فكسره فإنه ترك^(*) الصلاة بمعصية ولا قضاء عليه .

فإن قيل : هناك الترك للنفاس وهو من فعل^(٤) الله تعالى .
قلنا : وههنا السكر وهو من فعل الله^(٥) سبحانه وإنها المعصية بنفس الشرب .

(١) انظر الأم للشافعي (١/ ٧١) .

(٢) تقدم (ص ٣٤٥) .

(٣) أي المقيس عليه ، وهو لزوم القضاء على من تركها سكران أو كسلاً وتهاوناً .

(*) لعل مراده ترك الصلاة قائماً .

(٤ ، ٥) قصده أن ما يصيب المرأة من نفاس أمر كتبه الله على النساء ، وكذلك ما في الخمر من خاصية الإسكار ليس من فعل المكلف وإنما الذي من فعله سببه وهو الشرب ، فلو قال المصنف : والنفاس والإسكار ليس من فعل المكلف لكان هو الأدب مع الله عز وجل في مثل هذه الألفاظ .

والمعنى في الأصل أن الترك في حال الإسلام وهو من (أهل) ^(١) الثواب بخلاف مسألتنا فإنه ترك في حال الكفر فهو كالترك في الكفر الأصلي .

واحتج ^(٢) : بأن عقد الإسلام يتضمن الوفاء بحقوق الله تعالى وحقوق الأدميين والرّدّة لا تؤثر في حقوق الأدميين من الأموال والأنفس وحدّ القذف فيجب أن لا تؤثر في حقوق الله تعالى .

قلنا : لا نسلم ، فإنه إذا ارتدّ ولحق بدار الحرب وصار حرباً لنا فما أتلّفه من الأموال والأنفس فلا ضمان عليه ، أو ما إليه في رواية مهنا وقد رويناه في رأس المسألة ^(٣) وإن كان في دار الإسلام سلماً لنا فقد شبّه بالذمي الساكن في دارنا إذا نقض عهده بسبب فقبل أن نلحقه مأمّنه نلزمه غرامات ما أتلّف من الأموال والأنفس ولا تلزمه العبادات ، وهذا لأنّ حقوق العباد تلزمه بكونه في قبضة الإمام ولم يزل ذلك ، والصلاة تلزمه بالإسلام وقد زال ، ثم هذا يشير إلى أن ما وجب في الإسلام لا يسقط بالرّدّة وكذا نقول وإنّا خلافتنا فيما تركه بعد الرّدّة / فلا يلزم الطريقة .

(٢٤٣/ب)

واحتج : بأنه جحود بين إقرارين فلم يؤثر فيما تناوله الإقرار أصله الحدود والعقود والأموال .

قلنا : : نحن لا نسقط عنه ما تركه في حال إسلامه الأول وذلك هو ما تضمنه الإقرار ، فأما ما ترك في حال الرّدّة فما تضمنه إقرار ، ثم يبطل بالوديعة إذا أقرّ بها ثم جحدها ثم أقرّ بها فإنه يكون للجحود تأثير وهو وجوب ضمانها ^(٤) عليه لو تلفت وهذا تأثير فيما تضمنه الإقرار الأول ، فإنه تضمن نفى الضمان لو تلفت .

(١) زيادة لاستقامة المعنى .

(٢) انظر : مغني المحتاج (١/ ١٣٠) ونهاية المحتاج (١/ ٣٩٠) .

(٣) تقدم (ص ٣٤١) .

(٤) أي لأنه غير مؤتمن عليها بعد جحودها الذي حصل بعد إقراره .

ثم المعنى في الأصل : أن الإقرار إذا حصل ثانياً لم يكن للجحود حكم سواء تقدمه إقرار أو لم يتقدمه ، وليس كذلك العبادات ، فإنه لو حصل الإقرار بها بعد جحود لم يتقدمه إقرار وهو الكفر الأصلي كان له حكم في نفي الإيجاب^(١) فافترقا ، والله أعلم بالصواب^(٢) .

٢٥ - / مسألة : إذا شك في عدد الركعات بنى على اليقين^(٣) نص عليه (٢٤٤/ب) في رواية أبي داود : كان^(٤) أبو عبد الله رحمه الله لا يذهب إلى التحري ، وكان يرى أن يبني على اليقين .

- وفي رواية ابن القاسم عنه : «أنا أذهب إلى أن أبني على اليقين ، لا آخذ بالتحري ، إنه أصح في الرواية» ، وهو اختيار أبي بكر وشيخنا وبه قال مالك^(٥) والشافعي^(٦) وداود^(٧) .

- وروى عنه أبو طالب في الإمام خاصة أنه يتحرى ويفعل ما يفعلون ، وهو اختيار الخرقى^(٨) .

(١) أي لا يجب القضاء على الكافر الأصل والكفر جحود والإسلام إقرار .
(٢) وإلى هنا ينتهي الجزء الثالث عشر حسب تهيئة المخطوطة . ويتلوه الجزء الرابع عشر وأوله مسألة إذا شك في عدد الركعات

(٣) وهي المذهب كما في الإنصاف (١٤٦/٢) وانظر : المغني (١/٦٧٠ - ٦٧٢) والمبدع (١/٥٢٣ - ٥٢٤) .

(٤) ربما سقطت كلمة قبلها نحو «فقال . . .» وفي المسائل «وكان أبو عبد الله لا يذهب إلى التحري ، وكان يرى أن يبني - إذا شك - على الأقل» (ص ٥٢)

وفي موضع آخر منها «سمعت أحمد سئل عن رجل شك في الثنتين أو الثلاث من المغرب؟ قال : يجعلها ثنتين» (ص ٥٤) .

(٥) انظر : المدونة (١/١٢٦) والكافي لابن عبد البر (١/١٩٣) ، والتمهيد له (٥/٣٥) وبداية المجتهد (١/١٤٤) .

(٦) انظر : الأم (١/١٣٠) والمهذب والمجموع (٤/١٠٦ ، ١١١) ، والروضة (١/٣٠٨) .

(٧) انظر : بداية المجتهد (١/١٤٤) .

(٨) وهو ظاهر المذهب وقال ابن قدامة : المشهور عن الإمام أحمد البناء على اليقين في حق المنفرد ، لأن

وقال أبو حنيفة: (١) إن كان ذلك أوّل مرّة استقبل الصلاة وإن تكرر به السهو تحرّى وبنى عليه ، فإن لم يكن له رأي بنى على اليقين .

وجه الرواية الأولى:

ما روى أحمد وغيره بإسنادهم عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال لعمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أواحدة صلى أم اثنتين فليجعلها» (٢) واحدة، وإذا لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلها اثنتين، وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ (٣) من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم» (٤).

الإمام له من ينهيه ويذكره إذا أخطأ الصواب . . . وليس كذلك المنفرد» المغني (١/ ٦٧٢، ٦٧٩) وانظر: المبدع (١/ ٥٢٣) والإنصاف (٢/ ١٤٧).

(١) اختلف في معنى قولهم «إذا كان ذلك أوّل مرة» فقليل: أي أوّل مرة عرض له السهو في عمره من حين بلغ، وقيل: أوّل ما عرض له في تلك الصلاة، وقيل: إن لم يصر عادة له واختاره السرخسي وغيره.

انظر ذلك مع تفصيل مذاهبهم في هذه المسألة في: المبسوط (١/ ٢١٩) وبدائع الصنائع (١/ ٤٤٤ - ٤٤٥) والهداية وفتح القدير والعناية (١/ ٥١٨ - ٥١٩) والبحر الرائق (٢/ ١١٨).

(٢) في المخطوطة «فليجعلهم» بضمير المثنى وبإسقاط لام الأمر من أوّله. والمثبت بضمير المفردة وبزيادة اللام كما في المسند وكالموضعين بعده هنا.

(٣) في المخطوطة «خرج» وتصويبها من المسند.

(٤) رواه الإمام أحمد من طريق ابن إسحاق، عن مكحول، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم مرفوعاً (١/ ١٩٠).

ورواه أيضاً الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح (٢/ ٢٤٥) وابن ماجه (١/ ٣٨٢). والحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (١/ ٣٢٤ - ٣٢٥) والبيهقي (٢/ ٣٣٢) والطحاوي (١/ ٤٣٣).

ورواه الإمام أحمد أيضاً من طريق ابن إسحاق عن مكحول عن النبي ﷺ مرسلاً. لكن ذكر ابن إسحاق وصله مرفوعاً من طريق حسين بن عبد الله، عن كريب به بنحوه (١/ ١٩٣). والبيهقي (٢/ ٣٣٢).

وحسين بن عبد الله هو ابن عبد الله بن عباس وهو ضعيف كما في التقريب (١/ ١٧٦).

وروى أحمد وأبو داود وغيرهما بإسنادهم عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليبن على اليقين حتى إذا استيقن أن قد أتم فليسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كانت صلاته وترًا صارت شفعا، وإن كانت شفعا كان ترغيبا»^(١) للشيطان»^(٢) فلم يبطل صلاته وأمره بالبناء على اليقين ولم يفرق بين أن يصيبه مرة أو مرارا.

فإن قيل: ^(٣) نحمل ذلك عليه إذا لم يكن له رأي، بدليل ما روى ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر الصواب وليسجد سجدتين»^(٤).

ورواه الإمام أحمد من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله (بن عتبة) عن ابن عباس به بنحوه مختصرا (١٩٥/١) والطحاوي (٤٣٢/١) والبيهقي (٣٣٢/٢) وأشار له الترمذي (٢١٦/٢) وأعل الحديث بالإرسال وضعف من رفعه موصولا كما في التلخيص الحبير (٢/٥-٦). لكن طرقه وشواهده تقوي صحته كما في حاشية أحمد شاكر على الترمذي (٢/٢٤٥-٢٤٦).

وصحيح الجامع للألباني (٢٣٢/١) والسلسلة الصحيحة له (برقم ١٣٥٦).

(١) أي إغاظة وإخزاء وإذلالا للشيطان. قال ابن الأثير: يقال: أرغم الله أنفه: أي ألصقه بالرغام وهو التراب، هذا هو الأصل ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف والانقياد على كره. اهـ (٢/٢٣٨ - النهاية).

(٢) رواه الإمام أحمد (٧٢/٣)، ٨٣، ٨٤، ٨٧ وأبو داود (٣/٣٣١) عون المعبود) من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا.

ورواه أيضا الإمام مسلم (١/٤٠٠) والنسائي (٣/٢٧) وابن ماجه (١/٣٨٢) وغيرهم. وانظر مزيدا من تحريجه في إرواء الغليل (٢/١٣٤).

(٣) انظر: معاني الآثار (١/٤٣٣-٤٣٤) وبدائع الصنائع (١/٤٤٥) وفتح القدير (١/٥١٩).

(٤) رواه البخاري (١/٥٠٣-٥٠٤ مع الفتح) ومسلم (١/٤٠٠-٤٠١) وأبو داود (٣/٣٢٦-٣٢٧ مع عون المعبود) والنسائي (٣/٢٨-٢٩) وابن ماجه (١/٣٨٢، ٣٨٣) وأحمد (١/٣٧٩، ٤٥٥) والطحاوي (١/٤٣٤).

كلهم من طريق منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ... «وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحجر الصواب، فليتم عليه، ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين» لفظ البخاري.

قلنا : النبي ﷺ أمره بالبناء على اليقين ولم يشترط عدم الرأي فلا يجوز حمله عليه بغير دليل ، وخبر ابن مسعود إن لم يرد بقوله «فليتحرَّ الصَّواب» البناء على اليقين فهو محتمل^(١) ، ولأنكم^(٢) لا تقولون به ، فإنه إذا ابتدأ به تبطل صلاته عندهم ، والخبر لم يفرق بين الابتداء والتكرار ، ثم لو تعارض الحديثان كان حديثنا أولى لأنه مفسر وهو أحوط ، ورواته أكثر .

فإن قيل : بل خبرنا أحوط ، لأن فيه حذف الزيادة .

قلنا : الاحتياط لترك النقصان أولى من وجهين :

أحدهما : ما روى / أحمد بإسناده عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : إذا (١/٢٤٥) صلى أحدكم فشك في صلاته هل صلى اثنتين أو واحدة فليجعلها^(٣) واحدة وكذلك في الاثنتين والثلاث يجعلها اثنتين حتى يكون الوهم في الزيادة ويسجد سجدة^(٤) .

وقد وصله غيره^(٥) عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن عن النبي ﷺ .

والثاني : أن من تذكر بعد صلاته نقصاناً أعاد ولو تذكر زيادة لم يعد فدل

ولم أر لمسلم من هذا الطريق لفظ «ثم ليسلم» أي قبل سجود السهو .

(١) قد حمل الشافعي ومن وافقه معنى «التَّحَرِّي» في حديث ابن مسعود هذا على معنى «البناء على اليقين» الوارد في حديثي أبي سعيد الخدري وعبد الرحمن بن عوف المتقدمين . وانظر المجموع (١١٠ / ٤) وفتح الباري (٣ / ٩٤ - ٩٥) .

(٢) هذا خطاب للحنفية كما تقدّم حكاية ذلك عنهم في رأس المسألة .

(٣) كذا بالإفراد ، وفي المسند هنا بالثنائية - عكس ما تقدم - وكلاهما صحيح .

(٤) كذا مرسلًا من طريق ابن إسحاق ، عن مكحول ووقع موصولاً في هذه الرواية من طريق ابن إسحاق عن حسين بن عبد الله ، عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم (١٩٣ / ١) وتقدم بيانه في تحريجه السابق (ص ٣٥١ تعليق رقم ٤) .

(٥) أي غير مكحول في هذه الرواية بالذات ، وهذا إشارة إلى طريق حسين بن عبد الله ، عن كريب به . وإلا فالإمام أحمد قد وصله عن حسين كما هنا ، وعن مكحول والزهري كما تقدم في تحريجه المشار إليه . (فليراجع) .

على أن الاحتياط لترك النقصان أولى .

فإن قيل : فقد روى أبو داود بإسناده عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال له : «إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على الأربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس قبل أن تسلم وتشهدت أيضًا ثم تسلم»^(١) وهذا نص .

قلنا : قال أبو داود في سننه يرويه عبد الواحد بن زياد^(٢) عن خصيف^(٣) ، عن أبي عبيدة^(٤) بن عبد الله عن أبيه ولم يرفعه^(٥) فدلّ على أنه ليس من قول الرسول عليه الصلاة والسلام وإنما هو من قول ابن مسعود^(٥) ،

(١) رواه أبو داود (٣/ ٢٣٩ - ٣٤٠ مع عون المعبود) .

ورواه أيضًا الإمام أحمد (١/ ٤٢٨ - ٤٢٩) والبيهقي (٢/ ٣٥٦) كلهم من طريق : محمد بن سلمة ، عن خصيف ، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، عن أبيه مرفوعًا .
والحديث مرسل ، لأنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود وأيضًا في إسناده (خصيف) وهو ليس بالقوي مع ما قيل من الاختلاف في متن الحديث (مصادر تخرجه ، وإرواء الغليل ٢/ ١٣١) . وسيأتي مزيد بيان له في التعليق على كلام المصنف الآتي على إسناده .
(٢) هو عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري ثقة ، حديثه في الكتب الستة (التقريب ١/ ٥٢٦) .

(٣) هو : خصيف - بالصاد المهملة مصفّرًا - ابن عبد الرحمن الجزري ، أبو عون ، صدوق سيء الحفظ اختلط بآخره ، ورمي بالإرجاء ، مات سنة ست أو سبع وثلاثين بعد المائة ، روى له أصحاب السنن الأربعة . التقريب (١/ ٢٢٤) وتهذيب التهذيب (٣/ ١٤٣ - ١٤٤) وميزان الاعتدال (١/ ٦٥٣ - ٦٥٤) والكاشف للذهبي أيضًا (١/ ٢١٣) .
(تنبيه) وقع في نسختي التقريب المصرية والهندية (خصيف) بالباء الموحدة في آخره وهو خطأ كما تدل عليه بقية المصادر السابقة وغيرها .

(٤) هو : أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، مشهور بكنيته والأشهر أن لا اسم له غيرها ، ويقال اسمه عامر ، كوفي ، ثقة ، من كبار (الطبقة) الثالثة والراجح لا يصح سماعه من أبيه ، مات سنة ثمانين بعد المائة ، روى له أصحاب الكتب الستة . التقريب (٢/ ٤٤٨) .

(٥) قال أبو داود : رواه عبد الواحد عن خصيف ولم يرفعه ، ووافق عبد الواحد سفيان وشريك وإسرائيل واختلفوا في الكلام في متن الحديث ولم يسندوه . اهـ (٣/ ٣٤٠ مع عون المعبود) .

وكذا رواه أحمد عن ابن مسعود موقوفاً^(١) على أنه مطَّرح ، فإنه لا أحد يقول :
إنَّه يتشهد ويسجد^(٢) للسهو ثم يتشهد ويسلم ، وهذا يدل على أنه اختلط
على الراوي أو كان في بدء الإسلام ثم نسخ ، ولا تسلَّمون ذلك .

والمعنى في المسألة : أنه لو شك هل صلى أم لا؟ لزمه أن يبنّي على اليقين -
وهو عدم الصلاة - ويصلي ، فنقول : كلُّ ما لو شك في أصله بنى على اليقين
فإذا شك في عدده بنى على اليقين ، أصله الطلاق والطواف والطهارة ؛ وهذا
لأن الاجتهاد لا مستند له في (عدد)^(٣) ركعات الصلوات ، إذ حاصله يرجع
إلى آثار في عين المجتهد فيه ، والعدد منحسم وأمارات تدل عليه وأمارات
الاجتهاد منحسمة عن باب العدد فرجع فيه إلى اليقين كما رجعنا في أصل
الطهارة وفي عدد الطلاق والطهارة والحدث وغير ذلك وهذا المعنى صحيح ،
وهو أن اليقين في العبادة مهما قَدَرْنَا عليه من غير مشقة لم نصرف عنه إلى أمر
محمّل ، والظن محتمل واليقين قطع ، فالظنُّ بالنسبة إلى العلم جهل ولا يجوز
ترك العلم له ، ولهذا قال : / أصحابنا فيمن اشتبه عليه أثواب طاهرة بنجسة (٢٤٥/ب)
يصلي في ثوب بعد ثوب بعدد النجس ويزيد صلاة^(٤) ، (ولهذا قالوا :^(٥))
ونص أبو حنيفة عليه فيمن نسي صلاة من الخمس لا يعلم عينها يجب عليه
الخمس الصلوات ليؤدي فرضه بيقين^(٦) ولهذا قالوا فيمن وقع على أحد كُمية

(١) انظر ذلك في المسند (١/٤٢٩) .

(٢) أي بدون سلام للصلاة قبل سجود السهو ، كما هو ظاهر الحديث .

(٣) زيادة لبيان المراد .

(٤) المغني (١/٥٢) وزاد المستنقع مع السلسيل (١/١٧) ، والإنصاف (١/٧٧) .

وهو الصحيح من المذهب ، وقيل يتحرى إذا زاد عدد الطاهر .

(٥) قوله «ولهذا قالوا» كذا ، وتكررت بعد حكاية قول أبي حنيفة وهو محلها المناسب ، ولعل ذكرها قبله

سبق نظر من الناسخ .

(٦) المبسوط (٢/١٠٢) .

نجاسة واشتبه الكمان يجب عليه غسلها معاً ليتيقن ولا يتحرى، ولهذا منع أصحابنا التحري في الأواني^(١)؛ لأنه يمكن التوصل إلى بدل متيقن، وكذلك إذا اشتبه عليه إناءان وهناك إناء طاهر بيقين لم يتحرَّ^(٢) ولا يلزم القبلة حيث يجتهد فيها عند الاشتباه^(٣)؛ فإننا على قياس ما قلنا في الباب يحتمل أن لا يتحرى ويصلي الصلاة الواحدة إلى أربع جهات^(٤). وإن تركنا القياس فليضرب من الاستحسان، وهو الخبر المروي: أن الصحابة اشتبهت عليهم القبلة فصلوا بالاجتهاد فبان أنهم أخطأوا فسألوا الرسول عليه الصلاة والسلام عن ذلك فقال: «أجزأتكم صلاتكم»^(٥) ولأن القبلة يجوز تركها للعذر في المسايقة وفي النفل، والاشتباه حال عذر فجاز له ترك القبلة، ولأن أصل الاستقبال مبناه على الاجتهاد، لأننا لا نتوصل إلى اليقين ولا بد من الصلاة فأبيح لنا الاجتهاد.

فإن قيل: ^(٦) قد منع بعض أصحابنا في أصل الصلاة مثل ما قلنا في عدد الركعات.

قلنا: هو خلاف نص أبي حنيفة^(٧) فنحن^(٨) نقول في صلاة من يوم وليلة يصلي خمساً ومعلوم أن صلاة ركعة أسهل من خمس صلوات.

(١) انظر: المغني مع الشرح (٥٠ / ١) والإنصاف (٧١ / ١) والقواعد لابن رجب (ص ٢٤١).

(٢) انظر كشف القناع (٤٨ / ١) والإنصاف (٧٣ / ١).

(٣) تقدمت هذه المسألة.

(٤) هذه من تحريجات أبي الخطاب على رواية عدم التحري في اشتباه الثياب الطاهرة بالنجسة، وقيل: رواية في المذهب. انظر ما تقدم.

(٥) تقدم ذلك من حديث عامر بن ربيعة وجابر (١٦٨ / ١).

(٦) انظر المبسوط (١٠٢ / ٢).

(٧) أي المتقدم.

(٨) كذا، والأولى أن يقول: «فهو يقول» ليستقيم معنى الإلزام لمن منع من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله.

فإن قيل: (١) المعنى في أصل الصلاة إننا قلنا ذلك لأن من شرط الصلاة تعيين النية فلا تتأدى حتى يعيّن فاحتجنا إلى التكرار للتعين بخلاف مسألتنا، فإن الركعة لا تحتاج إلى تعيين نية.

قلنا: ومن شرط براءة ذمته من الركعات أداؤها بيقين ولا يحصل ذلك إلا ببنائه على الأقل، ثم لا معنى لهذا، فإن من تيقّن الطهارة وغلب على ظنه أنه أحدث بنى على اليقين وكذلك إن تيقن الحدث وغلب على ظنه الوضوء (٢)، وما يحتاج في ذلك إلى تعيين النية فلم يرجع إلى التحري؟
طريقة أخرى (٣):

شك في فعل ما أمر به في الصلاة فلا تبطل صلاته كما لو تكرر (٤)، وكما لو شك في الفاتحة (٥).

(١) انظر نحو هذا في المبسوط (٢/١٠٢).

(٢) وهو مذهب عامة أهل العلم بناء على قاعدة «اليقين لا يزيله الشك» إلا ما روي عن مالك رحمه الله من أن من شك في الحدث أعاد الطهارة إلا أن يستنكحه الشك فلا يلتفت إليه ويبقى على طهارته. وكذلك ما روي عن الحسن البصري من أن من شك في الحدث قبل دخوله في الصلاة أعاد التطهر لئلا يدخل في العبادة مع الشك.

انظر في هذا: المغني مع الشرح (١/١٩٨ - ١٩٩) والقواعد لابن رجب (ص ٣٤٠) والقواعد الأصولية لابن اللحام (ص ٥) والمجموع للنووي (١/٢٠٥) والمدونة (١/١٤) والتمهيد لابن عبد البر (٥/٢٥ - ٢٧) والمبسوط (١/٨٦).

(٣) قصد بهذه الطريقة الرد على قول الحنفية «إنه يستقبل الصلاة إذا وقع له السهو فيها أول مرة» كما تقدم في رأس هذه المسألة.

(٤) أي كما لو تكرر السهو في الصلاة عندهم فإنه لا يعيد الصلاة وإنما يتحرى إن كان له غلبة ظن وإلا بنى على اليقين كما تقدم أيضاً في رأس المسألة.

(٥) أي فإنه يعيدها ليني على اليقين، وهذا إذا سها عنها في الركعتين الأوليين لأن القراءة إنما تجب فيها - عندهم - دون الآخرين والثالثة من المغرب كما تقدم (ص ١٤٠، ١٤٨). وانظر المبسوط (١/٢٢٠ - ٢٢١) والهداية وفتح القدير (١/٥٠٢ - ٥٠٣).

فإن قيل : تكرار الفاتحة لا يبطل الصلاة / وتكرار الركعات يبطل .
(١/٢٤٦)
قلنا : إن تعمّد التكرار احتمال أن تبطل فيهما ، وإن كان سهوًا لم تبطل
فيهما ، ثم لم إذا بطل تعمّد الزيادة بطل بالشك ؟ والأصل عدم الزيادة ، ثم
هذا الفرق موجود في حالة التكرار بين القراءة والركعة وهما سواء في أنها لا
يبطلان .

احتج الخصم على الفعل ^(١) الأول : بأن السهو نقصان دخل على صلاته ،
وفي الابتداء بها أداء بلا نقصان فكان الإفساد للإكمال أولى من المضي على
سبيل النقصان والجبر ، ولم تكن حرمة الصلاة مانعة من الإفساد للإكمال ،
فإنه سعي إلى تحسينها ، ويخالف ما إذا تكرر به ، فإنه يمضي بالتحري لأنه لا
نأمن في الإعادة السهو فيطول عليه ويشق .

قلنا : هذا مما لا نقبله في مقابلة النص ثم ما منعك أن تبني على اليقين في
حال التكرار ليؤدي صلاة لا نقصان فيها فيكون أولى من صلاة تتردد بين
النقصان والتّمّام ، هذا مع قولك إن الزيادة لا تبطل الصلاة حتى لو زاد
ركوعًا أو سجودًا متعمّدًا لم تبطل ^(٢) ولو نقص ذلك متعمّدًا بطلت ، ولهذا
زيادة صلوات في حق من شك في صلاة من يوم غير محذور وفعل المنسيّة ^(٣)
بالاجتهاد محذور لدخول عارض النقصان من خوف أن لا تكون هي
المنسيّة .

(١) أي قولهم «إن كان السهو أول مرة استقبل الصلاة» على تفسيره المتقدم (ص ٣٥١ تعليق ١) وفي
مصادره ذكر احتجاجهم المشار إليه هنا .

(٢) انظر الإشارة إليه في : بدائع الصنائع (١/٤٥٦ - ٤٥٧) وفتح القدير (١/٥٢٣ ، ١٦/٢) .

(٣) أي فيبني على اليقين في مسألتي الشك والنسيان .

انظر المبسوط (٢/١٠٢) وما تقدمت حكايته عن أبي حنيفة في المنسيّة (ص ٣٥٧) .

واحتج^(١) في الفعل^(٢) الآخر: بأن التحري واجب عند الاشتباه وعدم الأدلة الموصولة إلى اليقين بدليل من خفيت عليه القبلة أو خفي عليه وقت الصلاة أو اشتبهت عليه الأواني والثياب، وبدليل التحري في التقويم في أروش^(٣) الجنايات وقيم المتلفات ونُصِب^(٤) السرقة، وإذا دخل عليه داخل سلاح فغلب على ظنه أنه يريد قتله، وكذلك إذا عدنا النصوص أخذنا بالقياس وهو رأى واجتهاد، فإن جميع ذلك نأخذه بغلبة الظن والتحري فكذاك ههنا، ولا يلزم إذا نسي صلاة من يوم والحدث والطهارة، فإنه يمكنه التوصل إلى اليقين.

قلنا: لا معنى لقولك مع ما يوصل إلى اليقين، فإنَّ من اشتبهت عليه القبلة قدر على تأدية فرضه بيقين وهو أن يصلي الصلاة إلى أربع جهات وكذلك من خفي عليه الوقت يؤخّر (الصلاة)^(*) حتى يتيقن ثم لا توجب ذلك، وإذا لم يكن له معنى سقط وبطلت الطريقة بأصل علتنا^(٥)، على أنه إذا بنى على الأقل فقد/ أبرأ ذمته بيقين وإذا تحزّى لم يبرئها بيقين، والمعنى في (٢٤٦/ب) القبلة والأواني والثياب ما تقدم، ونزيد بأن القبلة عليها أمارات، فإن عدت الأمارات وصلى باجتهاده فقد قال أبو بكر في الشافي^(٦) في الإعادة

(١) انظر: بدائع الصنائع (١/٤٤٥) وفتح القدير (١/٥١٩).

(٢) أي القول بالتحري إن كان له رأي ولم يكن ذلك أوّل ما عرض له في السهو كما تقدم في رأس المسألة

(٣) جمع «أرش» وهو دية الجراحات.

(٤) جمع «نصاب» أي: تقدير قيمة المسروق هل بلغ النصاب الموجب للحد أو لا؟

(٥) لعله يقصد ما تقدم من قوله «والمعنى في المسألة: أنه لو شك هل صلى أم لا لزمه أن يبنّي على اليقين...».

(*) زيادة لبيان المراد.

(٦) هو كتاب في الفقه لأبي بكر «عبد العزيز بن جعفر المعروف بسلام الخلال» تقدمت ترجمته

(١/١٦٤) وانظر أيضاً: الأعلام (ط/١٣٩)، ومعجم المؤلفين (٥/٢٤٤).

وجهان : أصبحها يعيد . وأما التقويم فعليه أمارات بالأسواق ، والوقت عليه أمارات من تقديره بالأعمال المعتادة وغير ذلك بخلاف عدد الركعات ، فإنه لا أمارة عليها ، وأما من دخل عليه بسلاح مشهر فهو يدفعه أبداً ، فإن آل إلى قتله فقد تحقق أنه طلب قتله .

وأما القياس فلأن الشرع ورد به ، ولأن في تركه إيقاف الأحكام والحوادث مما تكرر فيضر بالناس بخلاف مسألتنا ، ولأنه لا يقين هناك وههنا يقين وهو البناء على الأصل وأنه لم يفعل الركعة المشكوك فيها ، ثم الكلام في جميع هذا توسع وإلا فلا نقبل جميع ذلك في مقابلة أخبارنا الصريحة في الحكم^(١) . والله أعلم بالصواب .

٢٦ - مسألة : السنة^(٢) في سجود السهو أن يكون قبل السلام إلا في

موضعين :

(١) إن عمدة الخلاف في هذه المسألة عائد إلى المراد (بالتحري واليقين) السوارد بن في الأحاديث الصحيحة في هذا الباب وأقوى ما تحمل عليه قولان :

أولهما : حمل التحري على معنى اليقين جمعاً بين الأحاديث واحتياطاً للعبادة . وبه أخذ الجمهور كما تقدم في رأس المسألة .

ثانيهما : حمل أحاديث الأخذ بالتحري على من لديه غلبة ظن راجحة والأخذ باليقين على حال من ليس كذلك . واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقال : (وعلى هذا عامة أمور الشرع ، ويقال مثله في الطواف والسعي ورمي الجمار وغير ذلك) . الاختيارات الفقهية (ص ٦١) والفتاوى (١٥/٢٣) .

(٢) مفهوم قوله (السنة) أن الخلاف في محل سجود السهو إنما هو خلاف في الأفضلية لا في الجواز وهذا قول الجمهور بل حكي الإجماع عليه . وقيل : بل الخلاف في الوجوب واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه (٢٦/٢٣) .

وانظر في هذا : الإنصاف للمرداوي (١٥٥/٢) والمجموع للنووي (١٥٥/٤) والتمهيد لابن عبد البر (٣١/٥ ، ٣٣) وبدائع الصنائع (١/٤٦٢ - ٤٦٣) والهداية وشرحها العناية (١/٥٠١) ونيل الأوطار (٣/١٢٧ ، ١٢٨) .

أحدهما: إذا سلم من نقصان، والآخر: إذا شك الإمام قلنا إنه يتحرى على رواية^(١)، فإنه يسجد بعد السلام. نص عليه في رواية صالح والأثر^(٢)، فقال: روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه سجد للسهو في خمس مواضع موضعين بعد السلام وثلاث قبل السلام فأما^(٣) بعد التسليم فذكر الموضعين اللذين^(٤) ذكرنا وكذلك قبله إذا بنى على اليقين وإذا ترك التشهد الأول وغيره مما يتركه في صلاته.

وقال في رواية ابن بدينا: ^(٥) يصنع كما صنع النبي عليه الصلاة والسلام ولولا ما جاء عنه لكان السجود قبل السلام لأنه من تمام الصلاة^(٦) وهذا يدل على أن القياس عنده أن جميعه قبل السلام وإنما ترك في الموضعين استحساناً. - وعنه: «إن كان من نقصان كان قبل السلام وإن كان من زيادة كان بعد

(١) انظر المغني مع الشرح (٦٧٧/١) والإنصاف (١٥٤/٢) والمبدع (٥٢٧/١).

(٢) رواية الأثرم هذه ذكرها ابن قدامة وابن عبد البر وابن تيمية وغيرهم والتصرف في نقل ألفاظها ظاهر كما هو صنيع المصنف هنا.

انظر: المغني (٦٧٧/١) والتمهيد (٣٣/٥ - ٣٤) والاستذكار (٢/٢٤٢ - ٣٤٣) والفتاوى (١٨/٢٣).

(٣) لعله سقط من هنا كلمة (التي).

(٤) في المخطوطة «الذي» وهو سبق قلم.

(٥) هو: محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا، أبو جعفر الموصلي، سكن بغداد وحديث عن الإمام أحمد وروى عنه أبو بكر الخلال وصاحبه عبد العزيز وغيرهما. وتوفي سنة ٣٠٨ هـ في شوال رحمه الله.

انظر تاريخ بغداد (٢/١٩١ - ١٩٢) والمنهج الأحمد (١/٣١٧ - ٣١٨) والطبقات (١/٢٨٨ - ٢٩٠) وأرخ وفاته فيها بسنة ٣٠٣ هـ وهو إلى التصحيح أقرب.

(٦) تنظر هذه الرواية. وقد حكاه ابن عبد البر من رواية الأثرم عن الإمام أحمد في التمهيد (٥/٣٤) وفي الاستذكار (٢/٢٤٣).

السلام^(١) رواه الحسن بن زياد^(٢) عنه ، وبه قال مالك^(٣) .
وروى عنه أبو العباس النسائي^(٤) سمعت أحمد يقول سجدتا السهو
قبل السلام زيادة كان أو نقصاناً^(٥) مثل قول الشافعي وبه قال الشافعي^(٦) .
وقال أبو حنيفة^(٧) وداود^(٨) جميعه بعد السلام .

-
- (١) انظر: المغنى حكاية عن أبي الخطاب (١/٦٧٨) والإنصاف (٢/١٥٤) .
(٢) لم يزد في الطبقات عن قوله: الحسن بن زياد، نقل عن إمامنا أشياء ثم ذكر بعضها (١/١٣٢) .
وتابعه في المنهج الأحمد نصاً (١/٣٨٨) .
ولعلّه: الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب الإمام أبي حنيفة فإنه من أهل بغداد ومعاصر للإمام
أحمد فإن وفاته سنة ٢٠٤ هـ ووفاة الإمام سنة ٢٤١ هـ .
وانظر: الجواهر المضية للقرشي (٢/٥٦ - ٥٧) ومفاتيح الفقه الحنبلي (١/٦٥) .
(٣) انظر: الاستذكار (٢/٢٤٠) والتمهيد (٥/٢٩ - ٣٠) وبداية المجتهد (١/١٣٩) .
(٤) لم يتبين لي المراد به .
(٥) انظر: المغنى حكاية عن أبي الخطاب (١/٦٧٨) والإنصاف (٢/١٥٤) وحكاها ابن تيمية في
فتاواه وقال: «لكن لم نجد بهذا لفظاً عنه» (١٧/٢٣) .
(٦) انظر: الأم (١/١٣٠) والمهذب والمجموع (٤/١٥٣ - ١٥٥) والروضة (١/٣١٥) .
(٧) انظر: الحجّة (١/٢٢٣) والمبسوط (١/٢١٩) وبدائع الصنائع (١/٤٦٠) والهداية وفتح القدير
والعناية (١/٤٩٨) .
(٨) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/٣١) لكن حكى عنه أنه لا سجود إلا في المواضع التي سجد
فيها رسول الله ﷺ وهو كذلك كما في المحلى (٤/١٦٠) .
وأما ابن حزم فسجد السهو عنده كله بعد السلام إلا في موضعين فإنه خير فيها إن شاء سجد قبل
السلام وإن شاء سجد بعده
وهما: إذا قام ناسياً الجلوس للشهد الأول . وإذا شك في عدد الركعات بعد أن ينيى على اليقين .
المحلى (٤/١٧٠) . وقد عزا الشوكاني قول ابن حزم هذا لابن حزم وأهل الظاهر عموماً وحكى
عن النووي أن داود قال: نستعمل الأحاديث في مواضعها كما جاءت (نبيل الأوطار ٣/١٢٧) .
وقول النووي هو ظاهر مذهب داود وأصحابه وعليه فما سجد له رسول الله ﷺ قبل السلام فمحلّه
قبل السلام وما سجد له بعده فمحلّه بعده ، فليلاحظ الفرق بين مذهب ابن حزم وداود
الظاهري وبقية أصحابه في محل سجود السهو ومتى يشرع أيضاً . انظر المحلى (٤/١٦٠) ،
(١٧٠) .

والدلالة عليها :

ما روى أحمد بإسناده عن ابن بُحَيْنَةَ قال «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَظُنُّ أَنَّهَا العصر/ فقام في الثالثة ولم يجلس فلما كان قبل أن يسلم سجد سجدتين»^(١). (١/٢٤٧) وفي لفظ آخر: «فلمَّ كان آخر صلاته انتظرنا أن يسلم علينا فسجد سجدتين قبل أن يسلم»^(٢).

ورواه أبو داود في سننه وقال فيه «فلما قضى صلاته وانتظرنا التسليم كَبَّرَ وسجد سجدتين وهو جالس قبل السلام ثم سلَّم»^(٣).
فإن قيل: قد روى في حديث ابن بُحَيْنَةَ: «فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كَبَّرَ وسجد سجدتين»^(٤).

قلنا: ما رواه أحمد لفظان: ^(٥)أحدهما: «فلما كان قبل أن يسلم سجد»^(٦) والثاني «فلما فرغ من صلاته (انتظرنا)^(٧) إلى أن يسلم سجد

(١) أحمد (١/٣٤٥) بلفظ «صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة نظن أنها العصر، فقام في الثانية لم يجلس...» وقد تكرر في المسند بنحوه ست مرات آخر (٥/٣٤٥ - ٣٤٦) وقد تقدّم تحريجه عن مالك وأحمد والستة.

وانظر مزيدًا من تحريجه في إرواء الغليل (٢/٤٥) وكلها تتفق على السجود للسُّهُو قبل السلام.
(٢) أحمد (٥/٣٤٦) بلفظ «فلما صلى الركعتين الآخرين انتظرنا تسليمه فكَبَّرَ فسجد ثم كَبَّرَ فسجد ثم سلَّم».

(٣) أبو داود (٣/٣٤٧ - ٣٤٨) مع عون المعبود.

(٤) هو معنى لفظ أبي داود وأحمد المتقدمين.

(٥) في المخطوطة «لفظين».

(٦) تقدم أن لفظ «قبل أن يسلم، أو قبل التسليم» ثابت في رواية مالك والستة أيضًا.

وفي رواية لابن ماجه «فلما فرغ من صلاته إلى أن يسلم سجد سجدتي السهو وسلم» (١/٣٨١).

(٧) كلمة «انتظرنا» ملحقة بين الأسطر، وهي ثابتة في بعض روايات الإمام أحمد وهي مرادة للمصنف بدليل تعقيبه عليها.

وهذا اللفظ ثابت أيضًا في رواية الإمام مالك والبخاري ومسلم وأبي داود.

سجدتين ثم ختم بالتسليم» وقوله: (فنظرنا سلامه) أي انتظرنا سلامه، وقد كشف ذلك روايتنا وفيها زيادة وتحقيق.

فإن قيل: (١) يحتمل أنه أدرك النبي عليه الصلاة والسلام في سجود السهو ورآه تشهد بعد سجود السهو وسلم فظن أنه سجد قبل السلام.

قلنا: هذا غلط، فإن عبد الله بن بحنة رحمه الله حكى صلاة النبي عليه الصلاة والسلام وأنه قام في ركعتين إلى الثالثة وانتظرنا أن يسلم فسجد قبل السلام وهذا حكاية من كان معه في أول الصلاة فكيف يشبهه بما ذكرتم؟ وهكذا إن قالوا: لعله سجد قبل التسليمة الثانية (٢) أنه لا يصح لأنه قال «انتظرنا أن يسلم فسجد قبل السلام» فيبين أنه سجد قبل جملة السلام - وأيضاً ما تقدّم من حديث عبد الرحمن (٣) وأبي سعيد (٤)، وهو ابتداء شرع منه، وأمر أن يسجد قبل السلام وأقل أحواله جملة على أنه السنة.

وقد روي عن معاوية أنه قام في صلاته إلى الثالثة قبل أن يجلس فلما جلس للتسليم سجد سجدتين وسلم، وقال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصلي» (٥) وهذا يدل على أنه آخر الأمرين من رسول الله، لأن

قال الحافظ في الفتح «وفي هذه الجملة رد على من زعم أنه ﷺ سجد في قصة ابن بحنة قبل السلام سهواً، أو أن المراد بالسجدتين سجدتا الصلاة، أو المراد بالتسليم التسليمة الثانية، ولا يخفى ضعف ذلك وبعده. اهـ (٩٣/٣).

(١) أشار إلى نحوه ابن حزم في المحلى عن بعض مقلدي أبي حنيفة مشنعاً عليهم به (١٧٣/٤).

(٢) انظر ذلك في: المبسوط (٢١٩/١) وبدائع الصنائع (٤٦١/١ - ٤٦٢).

(٣) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وتقدم (ص ٣٥١ تعليق ٤).

(٤) أي الخدري رضي الله عنه وتقدم (ص ٣٥٢ تعليق رقم ٢).

(٥) رواه الإمام أحمد (١٠٠/٤) والنسائي (٣٣/٣ - ٣٤) والطحاوي (٤٣٩/١) والبيهقي (٣٣٤/٢) - (٣٣٥).

كلهم من طريق محمد بن يوسف - مولى عثمان بن عفان - عن أبيه يوسف أن معاوية صلى أمامهم فقام في الصلاة وعليه جلوس... فذكره بنحوه.

وإسناده لا بأس به وهو موافق لحديث عبد الله بن بحنة المتقدم (ص ٣٦٦).

رواية معاوية متأخرة .

فإن قيل : هذه الأخبار تقابل بما روى أحمد بإسناده عن ثوبان أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « لكل سهو سجدة بعد السلام »^(١) .
وعن عبد الله بن جعفر أن رسول الله ﷺ قال : « من شك في صلاته فليسجد سجدة بعد ما يسلم »^(٢) .

(١) رواه الإمام أحمد (٢٨٠ / ٥) ورواه أيضًا : أبو داود (٣ / ٣٥٧) مع عون المعبود وابن ماجه (٣٨٥ / ١) والبيهقي (٣٣٧ / ٢) (٣٣٨) .

كلهم من طريق إسماعيل بن عيَّاش . عن عبيد الله بن عبيد الكلّاعي عن زهير بن سالم العنسي ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه . عن ثوبان مرفوعًا .
ولم يذكر ابن ماجه (عن أبيه) وكذلك في رواية لأبي داود ، لكنها ثابتة في الإسناد .
وقد أعلّ الحديث بتفرد إسماعيل بن عيَّاش به ، ولكنه رواه عن شامي هنا وهو ثقة في روايته عنهم إلا أن في إسناده (زهير بن سالم العنسي) لم يوثقه إلا ابن حبان كما في إرواء الغليل (٢ / ٤٨) .
وقال الدارقطني : (حمصي منكر الحديث روى عن ثوبان ولم يسمع منه (٣ / ٣٤٤) تهذيب التهذيب) .

وقد رواه ابن أبي شيبة قال أخبرنا الهيثم بن حميد عن عبيد الله بن عبد الله ، عن زهير الحمصي ، عن ثوبان مرفوعًا بدون قوله « بعد السلام » (٢ / ٣٣) .
فهذه متبعة لابن عيَّاش لكنه من طريق زهير ومنقطع ، ولو صح بدون هذه الزيادة لما كان فيه معارضة بينه وبين سائر أحاديث سجود السهو .
فالحديث ضعيف - لما تقدم - وقد قال الأثرم في حديث ثوبان هذا ، وحديث عبد الله بن جعفر - الآتي - : « لا يثبت واحد منهما » (المغني ١ / ٦٧٩) .

(٢) رواه الإمام أحمد (١ / ٢٠٥ ، ٢٠٦) وأبو داود (٣ / ٣٤٥) مع عون المعبود والنسائي (٣ / ٣٠) من طرق والبيهقي (٢ / ٣٣٦) باللفظ الذي ذكره المصنف .

ورواه ابن خزيمة بلفظ « . . . فليسجد سجدة وسجدة وهو جالس » (٢ / ١١٦) وهو رواية أيضًا لأحمد (١ / ٢٠٤) والنسائي (٣ / ٣٠) وقال البيهقي إسناده لا بأس به إلا أن حديث أبي سعيد الخدري أصبح إسناده منه ومعه حديث عبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة . وتعقبه ابن الترمذاني بأن حديث ابن جعفر اضطرب سنده ، وفيه مصعب بن شيبة منكر الحديث ، وعتبة بن محمد بن الحارث ليس بمعروف (راجع كلامه في الجوهر النقي ٢ / ٣٣٧) .

وانظر ترجمة مصعب بن شيبة في تهذيب التهذيب (١٠ / ١٦٢) وترجمة (عتبة بن محمد ، ويقال له عتبة والأول أصح في تهذيب التهذيب ٧ / ١٠١) .

قلنا: لعل هذه الأخبار كانت متقدمة وأخبارنا متأخرة بدليل ما روي عن الزهري أنه قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ / السجود قبل السلام»^(١).

ثم حملها على ما بعد سلام^(٢) التشهد، وأخبارنا على ما قبل سلام الصلاة فيكون جمعاً بين الأخبار، أو نحملها على ما إذا كان السهو لسلام من نقصان أو لشك الإمام وتحريمه^(٣).

والكلام في المعنى: - أنه سجود وجد سببه في الصلاة فكان قبل السلام كسجود التلاوة ولأنه سجود يفعل لتكميل الصلاة فأشبهه إذا نسي سجدة من الصلاة ثم ذكرها، ولأنه يفعل في تحريم الصلاة ولهذا لو ظهر قدمه^(٤) أو انقضت مدة المسح قبل أن يسجد بطلت صلاته^(٥) فكان محله قبل السلام،

فالحديث ضعيف، وقد تقدم قول الأثرم فيه وفي حديث ثوبان الذي قبله أنه «لا يثبت واحد منها».

(١) رواه البيهقي من طريق الشافعي عن مطرف بن مازن. عن معمر عن الزهري قال «سجد رسول الله ﷺ قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام» ثم قال: إلا أن قول الزهري منقطع لم يسنده إلى أحد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي. اهـ (٢/ ٣٤١).

وأسنده الحازمي عن الشافعي به، في كتابه «الناسخ والمنسوخ» ثم عقب عليه بقوله «وطريق الإنصاف أن يقول «إن أحاديث سجود السهو قبل السلام وبعده كلها ثابتة، وفيها نوع تعارض ولم يثبت تقدم بعضها على بعض برواية صحيحة، وحديث الزهري هذا منقطع، فلا يدل على النسخ ولا يعارض بالأحاديث الثابتة والأولى حمل الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين انتهى المقصود من كلامه نقلاً عن نصب الراية (٢/ ١٧٠ - ١٧١).

(٢) أي السلام الوارد في التشهد على النبي ﷺ وعباد الله الصالحين. لكن في هذا تكلف.

(٣) أي كالرواية المتقدمة عن الإمام أحمد في رأس المسألة ص ٣٥٠ لكن حديث ابن مسعود في التحريم لم يفرق بين الإمام وغيره كما تقدم (ص ٣٥٣) وطريق الإنصاف قول الحازمي المتقدم (ص ٣٧٠ تعليق رقم ١) من حمل هذه الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين وهو قول الجمهور بل حكى عليه الإجماع وإنما الخلاف في الأولوية كما تقدم (ص ٣٦٣ تعليق ١).

(٤) أي من الخف لمن يمسح عليها.

(٥) لانقطاع الطهارة.

دليله سجود الصلاة وسائر أفعالها، وهذا كله لأنها تفعل جبراً للصلاة لا وما فعل جبراً لها كان منها ومحل ما هو منها قبل السلام، ألا ترى أنه لو تحلل منها وخرج^(١) وأراد أن يجبرها بالسجود تنجبر؟ .

فإن قيل: ^(٢) نحن لا نجعله خارجاً من الصلاة بل نجعله في حريم الصلاة حتى يعطف عليه جبرانه، ولهذا نقول: لو تعمّد الحدث في أثناء سجود السهو بطلت صلاته .

قلنا: فإذا أعدتموه حكماً إلى الصلاة فأى معنى للتسليم وأنتم تقولون لو أحدث بعده بطلت الصلاة^(٣) ولو انقضت مدة المسح بطلت الصلاة فقولنا: أنه يجبرها قبل التحلل ثم يتحلل أولى .

فإن قيل: غير منكر أن يلحق الجبران بالصلاة إذا فعل بعد التسليم ألا ترى أن التسليمة الثانية تلتحق بها وقد خرج منها بالأولة؟ وأشبه منه ما قلتم إذا سلّم من نقصان وإذا تحرّى الإمام يسجد بعد السلام ويلتحق ذلك بالصلاة، وأي حكم يبقى لتعليكم^(٤) مع قولكم هذا؟

قلنا: أمّا التسليمة الثانية فلا يخرج من الصلاة إلا بها في رواية^(٥)، وكذلك سجود السهو كله قبل السلام في رواية، فيسقط الاعتراض، وإن

(١) لعله أراد خروجه من المسجد . انظر بدائع الصنائع (١/٤٦٥) أو خرج بالتسليم متعمّداً لا بنية السجود بعد السلام .

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١/٤٦٣ - ٤٦٥) .

(٣) أي متعمّداً . انظر بدائع الصنائع (١/٤٦٥) .

(٤) أي المتقدم في الاستدلال المعنوي .

(٥) تقدم أن فيها ثلاث روايات عن الإمام أحمد رحمه الله الركنية والوجوب والسنية .

سَلَّمنا^(١) فنقول: التسلية الثانية كالتأكيد للأولى ولا يتصور إلا بعدها بخلاف الجبر فإنه يمكن قبلها فلا معنى لإخراجه عنها، وأما الموضوعان^(٢) فالقياس أنها قبل السلام لكن تركنا ذلك استحساناً ومواضع الاستحسان لا يناقض بها ولا يقاس عليها.

ووجه الاستحسان ما روى أحمد بإسناده عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ صلى إحدى صلاتي العشي^(٣) فسَلَّم من ركعتين - وذكر الخبر - إلى أن قال: فصلى الذي كان ترك ثم سَلَّم ثم كَبَّر وسجد سجدتين / مثل سجوده الأول أو أطول^(٤)».

وما روى أبو داود وابن حامد بإسنادهما عن عمران بن حصين «أن النبي عليه الصلاة والسلام سلم في ثلاث ركعات من العصر فقام إليه رجل يقال له الخُزْباق^(٥) وكان في يده طول فقال: يا رسول الله - فذكر صنيعه - فقال عليه الصلاة والسلام أصدق هذا؟ قالوا: نعم فصلى الركعة التي ترك ثم سَلَّم ثم سجد سجدتين^(٦)».

(١) أي في كلا المسألتين.

(٢) أي إذا سلم من نقصان. أو شك الإمام فأخذ برواية التحري. كما تقدم.

(٣) أي الظهر أو العصر.

(٤) رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة من طرق. انظر المسند (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥، ٢٤٨، ٢٨٤، ٤٢٣، ٤٦٠).

والحديث رواه أيضا الإمام مالك وأصحاب الكتب الستة وغيرهم كما تقدم (١/ ٢٩٦).

(٥) قال صاحب عون المعبود: الخُزْباق: بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وفي آخره قاف - لقبه أو اسمه، قال ابن حجر: أسلم في أواخر زمن النبي ﷺ وعاش حتى روى عنه متأخرو التابعين وهو ذو اليدين السابق كما قاله المحققون وغير ذي الشالين خلافاً لمن وهم كالزهري. اهـ (٣/ ٣٢٤).

(٦) رواه أبو داود (٣/ ٣٢٣ - ٣٢٤ عون المعبود).

ورواه أيضاً: مسلم (١/ ٤٠٤ - ٤٠٥) والنسائي (٣/ ٢٦) وابن ماجه (١/ ٣٨٤).

وما روى ابن مسعود عن النبي عليه الصلاة والسلام في التحريي وقال فيه و«سجد بعد السلام»^(١) فهذا الذي تركنا له القياس . والأقوى المنع^(٢)، فإن تلك الأخبار يحتمل أنها كانت متقدمة بدليل خبر معاوية^(٣) والزهري^(٤)، وخبر^(*) ابن مسعود قد اختلف في روايته فروى عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع وأكثر ظنك على أربع تشهدات ثم سجدت سجدين وأنت جالس قبل أن تسلم»^(٥) فثبت^(٦) خبره .

والمعتمد على القياس وما صح من الأخبار فيما قبل السلام، والله أعلم .
احتج الخصم: ^(٧) بأن ما قبل السلام^(٨) جزء من الصلاة يجوز أن يقع فيه السهو الموجب للسجدين فوجب تأخير سجدي السهو عنه قياساً على ما قبله من الأجزاء .

قلنا: لم قلتم هذا؟

فإن قيل: ^(٩) لأن السجود لم يشرع عقيب السهو لإمكان السهو مرة أخرى

(١) تقدم تخريجه .

(٢) يبدو أن هذا تعقيب على قوله «وإن سلمنا المتقدم» ويدل عليه التعليل بعده، وعليه فيكون الأقوى عند المصنف أن سجود السهو كله قبل السلام . والله أعلم .

(٣) تقدم تخريجه (٣٦٩ / ١) وهو موافق لحديث عبد الله بن بحينة .

(٤) لكن مرسل الزهري هذا ضعيف كما تقدم (٣٧٠ / ١) .

(*) أي المشار إليه، في التحريي والسجود بعد السلام .

(٥) تقدمت هذه الرواية (٣٥٩ / ١) وهي رواية ضعيفة وتقدم هناك ترجيح المصنف وقفها .

(٦) غير واضحة: والمثبت هو الأقرب لرسم الكلمة فإن صح فلا بد أن يكون صواب العبارة (فثبت اختلاف خبره) .

(٧) انظر: المبسوط (٢٢٠ / ١) وبدائع الصنائع (٤٦١ / ١) والهداية وفتح القدير والعناية (٥٠٠ / ١) .

(٨) في المخطوطة «الصلاة» وهو سبق قلم .

(٩) انظر: مصادر التعليق قبله .

حتى لا يكرر، وهذا المعنى موجود في الجزء الأخير فلا يقع الأمن من ذلك إلا بالسلام حتى تتم الصلاة.

قلنا: يحتمل أن لا نسلم أنه آخر لهذا وإنما آخر لتتم الصلاة على ترتيبها ويجبرها فتكمل ثم يسلم فيخرج، على أنه لو سلم أنه لذلك فالسهو مأمون حال شروعه في سجود السهو، والسلام يقع عقبيه فلا يكاد يتفق سهو إلا أن يندر فلا يبنى عليه حكم أو يكون احتماله أهون من احتمال إخراج ما تكمل به الصلاة عنها، أو أن يأتينا^(١) في صلاة بعد أن قد أتينا^(٢) بالخروج منها وهو السلام، فإن رتبة كل واحد من هذين في رتبة الآخر.

واحتج: (٣) بأن سجود السهو ليس من مقتضى تحريمته ولا من مقتضى ما توجبه فُسْنُ فعله بعد السلام، أصهل تكبيرات التشريق والتلبية، ولا يلزم سجود التلاوة، فإنه من موجب القراءة وهو ما أوجبه تحريمته وهذا لأن السلام إذا كان من موجب التحريم وسجود السهو ليس من موجه لم يحز تقديمه.

قلنا: لا نسلم الوصف، فإن تحريمته/ أوجبت إكمال صلاته وسجدتي (٢٤٨/ب) السهو ما تكمل به الصلاة ويفارق ما قاسوا عليه، فإنه لم يشرع لإكمال الصلاة، ويبطل سجود التلاوة وليس هو مما أوجبه تحريمته، فإن تحريمته إنما توجب الفاتحة ولا سجود فيها أو أنه على قولهم لا سجود فيها، ثم السلام عندكم ليس من موجبات التحريم بحال، ولهذا تقولون: ليس هو من

(١، ٢) هذا الأقرب لرسمها في الموضعين ولم يتضح لي معناها.

(٣) في هذا الاحتجاج نظر، فإن ظاهر الحنفية أن سجود السهو وجب لجبران نقص الصلاة كالدعاء في الحج، أنه من مقتضى ما توجبه التحريم وهو أداء الصلاة على صفة الكمال - كما هو صريح قولهم.

انظر: المبسوط (٢١٨/١، ٢٢٦) وبدائع الصنائع (١/٤٤١، ٤٦٧، ٤٦٩) وفتح القدير (٨٣/٢).

الصلاة^(١) وعلى قولنا: هو من موجبها إلا أن محله بعد كمالها ولا كمال لها بدون الجبران فوقع السلام بعده كسائر أفعال الصلاة.

ولأن تكبير التشريق والتلبية لا يفعلها في حرمة الصلاة ويجوز تأخيرها عنها بخلاف سجود السهو.

واحتج: بأنه جبران عبادة فجاز تأخيره إلى ما بعد التحلل كجبران الحج. قلنا: جبران الحج الأفضل فعله فيه فليكن هذا مثله، ولأننا نقول: إنه يجوز تأخيره إلى ما بعد الصلاة وإنما كلامنا في محل السنة^(٢) ثم جبران الحج يجوز تأخيره بالزمان الطويل، أو هو من غير جنس الحج، وجبران الصلاة من جنسها فلا يجوز تأخيره عن جزء منها ولأن من أفعال الحج ما يجوز تأخيره إلى ما بعد التحلل فجاز في جبرانه ذلك وليس في أفعال الصلاة ذلك فلم يكن في جبرانه^(٣)، والله أعلم بالصواب.

(١) تقدمت هذه المسألة للمصنف.

(٢) انظر: التعليق على رأس المسألة.

(٣) لقد تقدم قول الحازمي: إن طريق الإنصاف أن تحمل أحاديث السجود للسهو قبل السلام أو بعده على التوسع وجواز الأمرين.

وهذا قول الجمهور من أتباع المذاهب الأربعة وغيرها بل حكى الإجماع عليه كما تقدم فيبقى الخلاف في الأولى والأفضل، وطريق الاحتياط في هذا ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية الأثرم من استعمال الأحاديث كما جاءت فما سجد له رسول الله ﷺ قبل السلام يسجد له قبل السلام، وما سجد له بعده يسجد له بعده. وأما ما لم يرد فيه نص فالظاهر أن المصلي يخير في السجود له قبل السلام أو بعده كما اختاره الشوكاني في النيل (١٢٨/٣) لكن كونه قبل السلام - كما هو اختيار الإمام أحمد رحمه الله - أولى لأنه من تمام الصلاة ولما فيه من اليسر على الناس خاصة المأمومين فكثيراً ما يسبب لهم سجود الأئمة بعد السلام حيرة واضطراباً فيما يفعلون إذا كانوا ممن تعود السجود قبل السلام دائماً كما هو دأب أكثر الناس اليوم.

وإنما قلت: إن هذا هو الأولى، لأن من جعله كله قبل السلام فمصير منه إلى أنه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ وليس في هذا إلا مرسل الزهري وهو ضعيف كما تقدم وأما من جعله كله بعد السلام فمصير إلى حديث ثوبان وهو رغم ضعفه فحملة على أحد الجائزين أولى جمعاً بينه وبين

٢٧ - مسألة : سجود السهو واجب^(١) أوماً إليه في رواية يعقوب بن بختان في رجل نسي التشهد قال : يعود ويقعد ويتشهد ويسلم ، قيل له : فإن خرج ؟ قال : يرجع ما كان في المسجد فإن خرج ثم علم أعاد ، وذكره ابن حامد وشيخنا وهو قول الكرخي^(٢) من أصحاب أبي حنيفة .
- وقال أصحاب مالك : إن كان من نقصان وجب^(٣) .
- وقال الشافعي : لا يجب^(٤) .

سائر الأحاديث (تقدم ص ٣٦٨ تعليق ٤) .

وأما من فرق بين الزيادة والنقصان ، فقال يسجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعده فقد تقدم حديث أبي سعيد الخدري (ص ٣٥٢ تعليق رقم ٢) وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف (ص ٣٥١ تعليق ٤) وكلاهما في الأخذ باليقين ثم السجود قبل السلام ، وهذا إن لم يكن فيه زيادة فلا نقصان قطعاً كما قاله ابن عبد البر (٣٢ / ٥ - التمهيد) وغيره ، وبهذا يضعف التعليل بالزيادة والنقصان ، والعلم عند الله تعالى .

(١) هذه هو المذهب ، والقاعدة فيه : «أن سجود السهو واجب لما يبطل عمده الصلاة» وتبطل الصلاة بتعمد ترك سجود وجب قبل السلام لا بعده .
انظر : المغني مع الشرح (٦٩٣ / ١) والإنصاف (١٥٣ / ٢) ، (١٦٠) والمحرر (٨١ / ١) والمبدع (٥٢٧ / ١) وكشاف القناع (٤٠٨ / ١ - ٤١٠) .

(٢) هو عبيد الله الكرخي ، وقوله هذا هو الصحيح في مذهب الحنفية ، وقال بعضهم : إنه سنة .
انظر : المبسوط (٢١٨ / ١) وبدائع الصنائع (٤٤٠ / ١) والهداية وفتح القدير والعناية (٥٠٢ / ١) والكنز والبحر الرائق (٩٩ / ٢) .

(٣) اختلف النقل والترجيح عن مالك وأصحابه في حكم سجود السهو أوجب هو أم سنة أم يجب ما قبل السلام دون ما بعده؟ واختار خليل في مختصره أنه سنة مؤكدة للنقص أو الزيادة .
انظر الخطاب (١٤ / ٢ - ١٥) وقوانين الأحكام (ص ٨٨) .

وذكر ابن رشد : أن المشهور عن مالك وجوب سجود السهو للأفعال الناقصة وهو شرط في صحة الصلاة . وعنه أنه واجب للنقصان مندوب للزيادة (١٣٩ / ١) وهذا موافق لعزو المصنف هنا .
(٤) انظر : المهذب والمجموع (٤ / ١٥١ ، ١٥٢) والروضة (٢٩٨ / ١) والمنهاج ومغني المحتاج (٢٠٤ / ١) والوجيز (٥٠ / ١) .

لنا: ما تقدّم من خبر عبد الرحمن أنّ النبي ﷺ قال: «إذا شك أحدكم في صلاته» فذكر الخبر ثم قال: «فإذا فرغ من صلاته فليسجد وهو جالس قبل أن يسلم»^(١).

- وخبر أبي سعيد عنه عليه الصلاة والسلام «حتى إذا استيقن أنه قد أتمّ فليسجد سجدين قبل السلام»^(٢).

- وخبر ابن مسعود «وأكثر ظنك على الأربع تشهدات ثم سجدت سجدين وأنت جالس قبل أن تسلم»^(٣) وهي^(٤) نصوص في الأمر وهو يقتضي الوجوب.

وكذلك خبر ثوبان «لكل سهو سجدة بعد السلام»^(٥) وروي «قبل السلام»^(٦) وهذا يقتضي الحتم كقوله «لكل أجل كتاب»^(٧).
فإن قيل: فقد روى عطاء في خبر أبي سعيد «فإن كانت صلاته تامة كان مازاد والسجدتان له نافلة»^(٨).

(١) تقدم تخريجه (٣٥٧/١).

(٢) تقدم تخريجه (٣٥٧/١).

(٣) تقدم تخريجه (٣٥٧/١).

(٤) المخطوطة «هو» وهو سبق قلم.

(٥) تقدم تخريجه (٣٧٠/١).

(٦) لم أجد هذه الرواية بهذا اللفظ، فقد رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي وعبد الرزاق وعن طريقه الطبراني في الكبير كلهم باللفظ الأول «أي بعد السلام» كما تقدم (ص ٣٦٨ تعليق ٤) ورواه ابن أبي شيبة بلفظ «لكل سهو سجدة» دون لفظ «بعد السلام» (٣٣/٢).

(٧) سورة الرعد آية رقم (٣٨).

(٨) رواه: أبو داود (٣٣١/٣) عون المعبود) وعن طريقه البيهقي (٣٥١/٢) ورواه أيضًا ابن ماجه (٣٨٢/١) والحاكم: وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي (٣٢٢/١) وابن خزيمة (١١٠/٢) وابن حبان (ص ١٤٢ - ١٤٣ موارد).

كلهم من طريق: أبي خالدة الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا بلفظ «فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان،

قلنا : لم يثبت عن أبي سعيد إلا ما / ذكرنا ، ثم إن صح^(١) فمعناه النافلة (١/٢٤٩)
في الثواب ، أو لأنها ليست من الفريضة فهي تقع موقع النافلة بعد
الفريضة^(٢) .

والمعنى : أن ما شرع جبراً للعبادة كان واجباً كجبران الحج وجبران الصوم
بالتكفير وإلا فالقضاء يكفي ، وهذا صحيح ، فإن جبران الواجب من
تمامه ، وتمام الواجب واجب .

فإن قيل : جبران الحج يقوم مقام واجب وهذا لا يقوم مقام واجب .
قلنا : لا نسلم ، فإنه يقوم مقام التكبير والتسييح والتحميد والتشهد الأول
وجميع ذلك واجب عندنا^(٣) وقد دللنا عليه ، ولأنه إذا ارتكب منهياً فقد ترك
واجباً فليجب السجود ، ثم يجب الشيء بسبب ما ليس بواجب ، إلا ترى أن
الطهارة والستارة تجب لصلاة النفل وليست بواجبة ، وأشبهه من هذا الكفارة
تجب بالحنث وليس الحنث بواجب وإنما هو مباح ، وكذلك تجب فدية الأذى
للحلق واللبس والطيب وليس ذلك بواجب ، وكذلك يجب قضاء حجة
التطوع إذا أفسدها^(٤) ودخوله في حجة التطوع لم يكن واجباً ، فما يمتنع في
مسألتنا مثل ذلك .

وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته والسجدتان مرغمتي الشيطان وإسناده حسن ،
وقد عرفت من صححه .

(١) وهذا هو الأول ، فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وصححه الحاكم ووافقه
الذهبي .

(٢) وما يؤيد هذا المعنى أن النبي ﷺ سَوَّى بين السجدين والركعة في الحكم فجعلها نافلة ومعلوم أن
الركعة واجبة عند الشك كما صحَّ به حديث أبي سعيد هذا عند مسلم وغيره من طرقه الصحيحة
وبه أخذ الجمهور ومنهم الشافعية ، والله أعلم .

(٣) وهي إحدى مسائل الكتاب كما تقدم (ص ٢٣٧) .

(٤) وهو مذهب الجمهور خلافاً لأهل الظاهر ومن وافقهم :

انظر : المغني مع الشرح (٣/٣٧٧) والمجموع (٧/٣٨٩) والكافي لابن عبد البر (١/٣٤٥)
والهداية وفتح القدير والعناية (٣/٤٤) والمحلى (٧/١٨٩ — ١٩١) ونيل الأوطار (٥/١٩) .

فإن قيل : الكفارة لم تجب بالحنث وإنَّما وجبت باليمين بشرط الحنث .
قلنا ؛ فاليمين ليست واجبة فَلِمَ أوجبتم كفارة؟ على أن اليمين والحنث
معًا غير واجبتين والكفارة واجبة .

فإن قيل : ترك اللبس في الإحرام واجب فإذا فعل اللبس فقد ترك الواجب
فلهذا كان جبرانه واجبًا .

قلنا : إذا دعت الضرورة إلى اللبس والحلق لم يجب عليه تركه ثم إذا فعله
لزمته الكفارة ووجوبها .

فإن قيل : حجة التطوع إذا دخل فيها صارت واجبة .

قلنا : وقبل أن يدخل فيها لم تجب عليه ابتداء وقضاؤها يجب ابتداء .
احتج الخصم : بأنه لو كان واجبًا لبطلت الصلاة بتركه كسائر الواجبات
في الصلاة .

قلنا ؛ إن تركه عامدًا احتمل أن نقول تبطل الصلاة بتركه عمدًا ، وقد بيَّنَّا
كلام أحمد رحمه الله أنه ^(١) يعيد ^(٢) وإن سلَّم فليس ترك كل واجب يبطل
الصلاة ، ألا ترى أن جبران الحج واجب ولا يقف صحة الحج عليه ،
وكذلك جبران الصوم واجب ولا تقف صحة الصوم عليه . والله أعلم
بالصواب .

٢٨ - مسألة : سجود التلاوة غير واجب ^(٣) وقد قال أحمد رضي الله عنه -
في رواية الأثرم وحنبلي : ^(٤) .

(١) في المخطوطة «أن» .

(٢) يشير إلى الرواية المتقدمة عن الإمام أحمد في رأس المسألة .

(٣) وهذا هو المذهب : انظر : المغني مع الشرح (١/٦٥٦) والإنصاف (٢/١٩٣) والمبدع (٢/٢٨)
والمحرر (١/٧٩) .

(٤) ومثلها رواية عبد الله (ص ١٠٣ مسائله) .

«ما كان في الصلاة / فأحب أن سجد، لأنه أؤكد ومن قرأ ولم يكن في (٢٤٩/ب) صلاة ولم يسجد فلا بأس». وهو قول عامة الفقهاء^(١).

- وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو واجب^(٢).

وجه قول أصحابنا:

ما روى أبو داود بإسناده عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال: قرأت على رسول الله ﷺ «النَّجْم» فلم «يسجد فيها»^(٣) وفي لفظ: «فلم يسجد منّا أحد»^(٤) ولو كان واجباً لم يتركه.

فإن قيل: ^(٥) هي حكاية فعل، فلعلّه لم يسجد وسجد بعد ذلك، وعندنا يجوز تأخيرها، أو يحتمل أنه كان في وقت النهي عند طلوع الشمس أو زوالها^(٦) أو غروبها، أو يحتمل أنه لم يكن على وضوء.

قلنا: في التأخير ترك للبيان في وقت الحاجة وذلك لا يجوز، ولأنه لو كان كذلك لبين (وقال: ^(٧) إنما لم أسجد لأني على غير وضوء، أو لأنّ التلاوة

(١) انظر: للمالكية: الكافي لابن عبد البر (١/٢٢٤) وقوانين الاحكام لابن جزي (ص ١٠٦).

وللشافعية: الأم (١/١٣٦) والمهذب والمجموع (٤/٥٨).

(٢) انظر: تحفة الفقهاء (١/٢٣٥) وبدائع الصنائع (١/٤٧٦)، والهداية وفتح القدير والعناية (٢/١٣).

(٣) رواه أبو داود (٤/٢٨١) عون المعبود) ورواه أيضاً البخاري (٢/٥٥٤) مع الفتح) ومسلم (١/٤٠٦) والترمذي (٢/٤٦٦) والنسائي (٢/١٦٠) والدارمي (١/٢٨٢).

(٤) روى هذا اللفظ: ابن خزيمة (١/٢٨٤) والدارقطني (١/٤١٠) والطحاوي (١/٣٥٢).

وعزه الحافظ في الفتح لأبي داود والطبراني (٢/٥٥٦) وهو كذلك في أبي داود في سننه لكنه اقتصر على ذكر إسناده لا لفظه (٤/٢٨١) عون المعبود) وهو من طريق خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه.

(٥) انظر: الطحاوي (١/٣٥٢) وفتح القدير لابن المهام (٢/١٣) والجوهر النقي في الرد على البيهقي (٢/٣٢٠).

(٦) المراد: حين توسطها من السماء قبل لحظة الزوال إلى جهة الغروب.

(٧) زيادة لاستقامة الكلام.

صادفت وقت النهي عن الصلاة أو نقل زيد^(١) السبب، فلما لم يذكر سبباً دَلَّ على أنه ترك لأجل أنه مخيرٌ، ولأنَّ زيداً قطع أنه لم يسجد وجعله كالحجَّة في ترك ذلك، ولو لم يحط علمه به لقال: «لم نسجد في الحال» أو «لعلَّه سجد بعد ذلك»، ولأنه لم يكن في شك من أمر نفسه، وقد روي عنه أنه قال: «فلم يسجد منّا أحد»^(٢).

فإن قيل: فقد روى ابن مسعود أنه قرأ عليه الصلاة والسلام فسجد فلم يبق (أحد)^(٣) ممن حضر إلا سجد غير شيخ^(٤) أخذ كفًّا من تراب فرفعه إلى وجهه فقتل كافراً^(٥) لأنه ترك الواجب^(٦).

قلنا: فعلها عليه الصلاة والسلام استحباباً وقتل (ذلك الشيخ)^(٧) كافراً لاستكباره، وإلا فنحن نعلم أن من يترك السجود لا يكفر.

- وروى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قرأ (ص) على المنبر فنزل فسجد وسجد الناس معه، ثم قرأها يوماً آخر فلما بلغ السجدة تشزَّن^(٨) الناس

(١) أي: «زيد بن ثابت رضي الله عنه» راوي هذا الحديث.

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٨٣ تعليق ٦).

(٣) زيادة أولى من إضمارها، وهي صريحة في ألفاظ الحديث، وإن كان المصنف ذكر المعنى.

(٤) هو «أمية بن خلف» صرح به البخاري في بعض رواياته (٨/ ٦١٤ - مع الفتح).

(٥) رواه البخاري (٢/ ٥٥١ مع الفتح. وفي مواضع أخرى) ومسلم (١/ ٤٠٥) وأبو داود (٤/ ٢٨٢ عون المعبود) والدارمي (١/ ٢٨١) وأحمد (١/ ٣٨٨، ٤٠١، ٤٤٣، ٤٦٢) ورواه النسائي مختصراً (٢/ ٢٦٠).

(٦) لم أجد قائلًا بهذا التعليل ولا يخفى ضعفه، فالممتنع عن السجود هنا هو أمية بن خلف - على الصحيح - وهو ممتنع عن أصل الإسلام فضلاً عن سجود التلاوة سواء كان واجباً أم سنة. ولعلَّ هذا مراد المصنف بقوله «وقتل كافراً لاستكباره».

(٧) زيادة لاستقامة المعنى.

(٨) تشزَّن: بالناء المثناة من فوق ثم شين معجمة ثم زاي مشددة بعدها نون: أي تاهبتم وتهايتم استعداداً للسجود.

انظر عون المعبود (٤/ ٢٨٦) والمجموع (٤/ ٦١).

للسجود فقال ﷺ «إنما هي توبة نبيٍّ ولكني رأيْتُكم تشزُّنتم للسجود فنزل فسجد»^(١) فأخبر أن سجوده لأجل تأهّبهم لا لوجوبها .
 فإن قيل : ^(٢) لو لم تجب لما ترك الخطبة واشتغل بها ، ويحتل قوله ، «وإنما سجدت لتشزُّنكم أي : سجدت في الحال لذلك والا كنت أوخّر السجود .
 قلنا : يجوز أن تقطع ^(٣) الخطبة ويتشاغل بمسنون كما استفتى علي كرم الله وجهه فقال : «صار ثمنها تسعاً»^(٤) وكذا عمر رضي الله عنه أنكر على عثمان رضي الله عنه تأخره / عن الجمعة حتى صعد المنبر^(٥) وأنكر عليه ترك الغسل (٢٥٠/أ) أيضاً^(٦) وهذا تبين سنن ولهذا قال : إني سجدت لتشزُّنكم .

وانظر مادة : (شزن) في النهاية لابن الأثير، ولسان العرب والمغرب للمطرزي .
 وورد في سنن الدارمي وصحيح ابن خزيمة وابن حبان بلفظ «تيسرنا» بالسین المهملة ثم الراء .
 وأخشى أن يكون تصحيحاً من النسخ (راجع مصادر التخریج الآتي) .
 (١) رواه أبو داود (٢٨٥ / ٤) — عون المعبود) والدارمي (٢٨٢ / ١) والدارقطني (٤٠٨ / ١) والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٤٣١ / ٢) — وعن طريقه البيهقي وقال حديث حسن صحيح الإسناد (٣١٨ / ٢) ورواه ابن خزيمة وتوقّف في صحته (١٤٨ / ٣) وعن طريقه ابن حبان (ص ١٧٨ موارد) .
 وقال النووي : حديث أبي سعيد رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري . المجموع (٦١ / ٤) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٥١٦ / ٢) .
 (٣) المخطوطة «تقع» وهو سبق قلم .
 (٤) أي في المسألة المشهورة بالمنبرية «وهي زوجة وأبوان وبتان» لأنّ عليّاً سئل عنها على المنبر فأجاب بذلك على الفور مرتجلاً ومضى في خطبته .
 وقد رواه البيهقي (٢٥٣ / ٦) وأبو عبيد والطحاوي ، كما في التلخيص (١٠٣ / ٣) ولم يذكر المنبر سوى الطحاوي .
 وإسناد هذا الأثر ضعيف ، فيه الحارث الأعور وشريك بن عبد الله القاضي وكلاهما ضعيف .
 انظر : إرواء الغليل (١٤٦ / ٦) .

(٥ ، ٦) رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : «بينما عمر يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه» فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد

وقولهم: فعلها على الفور^(١)، لو كان كذلك لبين فقال: «أردت (أن)^(٢) أؤخرها لكنني رأيتمكم تشزّنتم» فلما قال: «إنما هي توبة نبي» معناه^(٣) أنه يستحب فعلها ولكن لا يجب.

خبر آخر: روي أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يتدارسون القرآن بين يديه فقرأ أحدهم آية سجدة فسجد النبي ﷺ فقرأ آخر آية سجدة فلم يسجد النبي ﷺ فقال القارئ: قرأ فلان فسجدت وقرأت أنا فلم تسجد؟ فقال النبي عليه الصلاة والسلام «أنت إمامنا لو سجدت لسجدنا»^(٤) ولو كانت واجبة لأنكر عليه تركه للسجود وكان يسجد هو.

النداء فقال عثمان: يا أمير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت، فقال عمر: والوضوء أيضًا، ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل»^(٥) (٥٨٠/٢) ورواه البخاري أيضًا لكن بلفظ «أن عمر بن الخطاب بينما هو يخاطب إذ دخل رجل فقال عمر...» (٣٧٠/٢ مع الفتح) واستدل الحافظ على أن المراد به عثمان برواية مسلم السابقة ونقل عن ابن عبد البر أنه لا يعلم في هذا خلافاً. والفتح (٣٥٩/٢، ٣٧٠).

ورواه أيضًا البخاري (٣٥٦/٢ مع الفتح) ومسلم (٥٨٠/٢) من حديث ابن عمر وليس فيه التصريح باسم عثمان رضي الله عنه وإن كان المراد هو لكن تأدّبنا معه رضي الله عنه واكتفاء بوصفه عن اسمه كما في رواية البخاري: «أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم يوم الجمعة إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ فناداه عمر، آية ساعة هذه؟ قال: إني شغلت فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين فلم أزد أن توضحأت، فقال: والوضوء أيضًا وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بال غسل». وفي هذا بيان عذر عثمان رضي الله عنه في عدم تكبيره لحضور صلاة الجمعة واكتفائه بالوضوء عن الغسل لها ورضي الله عن الجميع.

(١) أي المتقدم: «لو لم تجب لما ترك الخطبة...» لكنه أعاده بالمعنى.

وسجدة التلاوة تجب عندهم على الفور في الصلاة وعلى التراخي خارجها، البدائع (٤٧٧/١).

(٢) زيادة لاستقامة الكلام.

(٣) في المخطوطة «ومعناه».

(٤) رواه الشافعي فقال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار. فذكر نحوه

مرسلًا. الأم (١٣٦/١).

قال الألباني: «هذا إسناد وإه جدًّا» إبراهيم بن محمد: هو ابن أبي يحيى الأسلمي وهو ضعيف جدًا اتهمه غير واحد من الأئمة بالكذب، لكنّه لم يتفرد به ثم قواه برواية ابن أبي شيبه والبيهقي

خبر آخر: روى ابن المنذر وابن خزيمة بإسنادهما أنَّ عمر رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر حتى إذا جاء السجدة قال: «يا أيها الناس إنَّا نمُرُّ بالسجود فمن سجد أجاد وأحسن ومن لم يسجد فلا إثم عليه»^(١) وهذا قاله بمحضر من الصحابة فلم ينكر أحد فدلَّ على نفي وجوبها بالإجماع وهذا يقطع كلَّ عذر.

وروى عنه عروة أنه «قرأ السجدة فنزل فسجد ثم قرأ في الجمعة الثانية السجدة فتهيأ الناس للسجود فقال: على رُسُلِكُم أيُّها الناس، إنَّ الله تعالى لم يكتبها علينا إلا أن نشاء، ثم قرأ بها فلم يسجد ومنعهم أن يسجدوا»^(٢).

وقال «فهو مرسل صحيح الإسناد». انظر: إرواء الغليل (٢/٢٢٦).

أقول: أما رواية البيهقي فهي من مرسل عطاء بن يسار كلفظ رواية الشافعي وقد أشار البيهقي إلى طريقين مرفوعين لها عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه لكن ضعفها وقال: «والمحفوظ من حديث عطاء بن ياسر مرسل» (٢/٣٢٤).

وأما رواية ابن أبي شيبة فهي من مرسل زيد بن أسلم (لا ذكر فيه لعطاء) (٢/١٩) ومثلها رواية عبد الرزاق في مصنفه (٣/٣٤٦) وقال الحافظ في الفتح في رواية ابن أبي شيبة: رجاله ثقات إلا أنه مرسل (٢/٥٥٦) وروايتها مختصرة. وقد عزاه الحافظ في التلخيص لأبي داود في المراسيل، عن زيد بن أسلم، وعنه عن عطاء (٢/١٠).

وبهذا يتضح أن جميع طرقه مرسلة. ويغني عنه في جواز ترك سجدة التلاوة حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه حين قرأ على النبي سورة «النجم» فلم يسجد فيها وهو في الصحيحين وغيرهما كما تقدم (ص ٣٨٣ تعليق ٥).

(١) رواه ابن خزيمة (١/٢٨٤ - ٤٨٥).

وقد رواه أيضًا البخاري (٢/٥٥٧ مع الفتح) وعبد الرزاق (٣/٣٤١) والبيهقي (٢/٣٢١) كلهم من حديث ربيعة بن عبد الله بن الهذيل التيمي. عن عمر رضي الله عنه.

(٢) رواه مالك في الموطأ (١/٢٠٦) وعبد الرزاق لكن ليس عنده «فمنعهم من السجود» (٣/٣٤٦).

قال الحافظ: لكنه منقطع بين عروة وعمر. (الفتح ٢/٥٥٩) وهو يشير إلى أنَّ عروة بن الزبير لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو أدركه ولم يسمع عنه. راجع ترجمة عروة في تهذيب التهذيب (٧/١٨٣ - ١٨٤). لكنه قد صحَّ ذلك عن عمر رضي الله عنه ففي الحديث المتقدم زيادة من طريق نافع عن ابن عمر عن أبيه بلفظ «إنَّ الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء» رواه البخاري وثبَّه الحافظ على أنه متصل بخلافًا لمن توهم أنه معلق (الفتح ٢/٤٤٧، ٥٥٠).

فإن قيل : يحتمل أنه رأى في الجمعة الأخرى ما عليهم من ضيق الصفوف فكره المشقة عليهم ولهذا منعهم والمنع ليس قول أحد .
قلنا : إنما علل بأنها «لم تكتب عليكم» ثم هو لم يسجد ولم يكن عليه ضيق ، على أنه محال أن يقدرُوا على سجود الصلاة ولا يقدرُونَ على سجود التلاوة ، ثم كيف يسقط الواجب للضيق ونحن نعلم أنهم في الضيق يجوز سجود بعضهم على ظهر بعض .

فإن قيل : ^(١) يحتمل أن تكون التلاوة وقت الزوال .
قلنا : هذا غلط ، فإن خطبة الجمعة لا تفعل — عندكم — ^(٢) إلا بعد الزوال ، ولأنه لم يعلل بذلك وإنما علل بها ذكرنا .
فإن قيل : فقوله «إلا أن نشاء» لا يخلو أن يريد به نشاء وجوبها فلا يجوز ذلك ، لأنَّ الواجب يتعلّق بإيجاب الشرع لا بمشيئتنا فثبت أنه أراد إلا أن نشاء قراءتها .

قلنا : بل معناه : لم يكتبها علينا إلا أن نشاء معناه ^(٣) لكن إن شئنا أن نتطوع بفعلها / ولهذا تلاها ولم يسجد ولم يسجدوا فبطل ما ذكره .
ومن المعنى : — أن ما شرع لأجل التلاوة لم يكن واجباً أصله التأمين والتعوذ وسؤال الرحمة ، ولا يلزم الإنصات فإنه مسنون أيضاً ولهذا لو تركه لم تبطل الصلاة .

ولأنه سجود يجوز فعله على الراحلة ^(٤) من غير خوف فلم يكن واجباً

ورواه أيضاً عبد الرزاق (٣/٣٤٦) .

(١) انظر ما تقدم (ص ٣٨٤ تعليق ١) .

(٢) أي عند الحنفية ، وهو أيضاً مذهب الجمهور ومنهم مالك والشافعي رحمهم الله حيث إن صلاة الجمعة عندهم لا تصح قبل الزوال خلافاً للإمام أحمد القائل بصحتها قبل الزوال . وستأتي هذه المسألة (ص ٦٣٥)

(٣) تكررت والظاهر أن إحداهما زائدة .

(٤) حكى النووي الاتفاق على هذا في السفر (٤/٦٢ - المجموع) .

بالشرع أصله سجود النوافل ، وهذا لأن الصلاة على الراحلة من خصائص النوافل .

فإن قيل : ولم إذا جاز فعله على الراحلة يتتفي الوجوب؟ قلنا : لأنَّ السجود عبارة عن وضع الجبهة على الأرض ، قال عليه الصلاة والسلام «مَكَّنْ جِبْهَتَكَ عَلَى الْأَرْضِ»^(١) وإنَّما جَوَّزَ فِي النَّفْلِ لِحَفَّتِهِ كَمَا جَازَ تَرْكَ الْقِيَامِ فِي النَّفْلِ لِحَفَّتِهِ فَأَمَّا الْفَرَضُ فَلَا يَجُوزُ تَرْكَ السَّجُودِ فِيهِ عَلَى الْأَرْضِ لِغَيْرِ خَوْفٍ وَضَرَرٍ كَمَا لَا يَجُوزُ تَرْكَ الْقِيَامِ فِيهِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ سَائِرُ الْفَرَائِضِ لَا تَجُوزُ عَلَى الرَّاحِلَةِ .

فإن قيل : المسافر لو حَجَرَ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِنَسِيهِ وَكَانَ تَفْوِيتًا أَيْضًا لثَوَابِهِ ، وَلَوْ قُلْنَا أَتَرَكَ آيَاتِ السَّجْدَةِ كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِنَظْمِ الْقُرْآنِ ، وَلَوْ كَلَفَ النُّزُولَ عِنْدَ كُلِّ سَجْدَةٍ شَقٌّ عَلَيْهِ فَسُومِحَ فِيهِ (عَلَى)^(٢) الرَّاحِلَةِ .

قلنا : لو كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا مَا سُومِحَ فِيهِ كَمَا لَمْ يَسَامَحْ فِي الصَّوَابِ الْمَفْرُوضَةِ وَقَدْ دَخَلَهَا التَّخْفِيفُ بِالْقَصْرِ وَالْجَمْعِ لِلْمَشَقَّةِ وَلَمْ يُخَفَّفْ بِتَأْدِيتِهَا عَلَى الرَّاحِلَةِ وَتَرَكَ النُّزُولَ لِلْمَشَقَّةِ مِنْ أَنَّ السَّجُودَ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُعَيَّنٌ وَلَا يُخْشَى فَوَاتُهُ فَكَانَ (عَلَيْهِ أَنْ)^(٣) يُؤَخَّرَهُ حَتَّى إِذَا نَزَلَ فَعَلَهُ ، فَلَمَّا قُلْتُمْ يَفْعَلُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَلْحَقَ بِالسَّنَنِ .

فإن قيل : ^(٤) «إِنَّهَا جَازَتْ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِأَنَّ سَبَبَهَا - وَهُوَ التَّلَاوَةُ - وَجَدَ عَلَى

(١) رواه الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ . . «وإذا سجدت فأمكن جبهتك من الأرض حتى تجد حجم الأرض» (١/٢٨٧) وفي إسناده صالح مولى التوأمة صدوق اختلط بآخره (١/٣٦٣ - التقريب) .

لكن شواهد في الطمأنينة في السجود صحيحة مشهورة .

(٢) زيادة لاستقامة الكلام .

(٣) زيادة لاستقامة الكلام .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (١/٤٨٤) والعناية مع الفتح (٢/١٤) .

الراحلة ، ألا ترى أنه لو تلاها على الأرض لم يجوز له أن يسجد على الراحلة؟ قلنا : لو كانت واجبة لم يجوز فعلها ولو وجد سببها على الراحلة ، ألا ترى أنه لو دخل عليه وقت الصلاة وهو على الراحلة لم يجوز له فعلها وإن كان الوقت سبب الوجوب؟ وكذلك لو بلغ وهو على الراحلة لم يجوز له فعل الصلاة^(١).

طريقة أخرى مستقلة ولم تساعد النص وما ذكرنا : وهو أن الأصل براءة ذمته من السجود فمن زعم أن القراءة مشغلة لها فعليه الدليل ، ومتى انتفى الدليل بقي براءة ذمته .

فإن قيل : قولكم لا دليل : إن أردتم به لا تعرف دليلاً فسلم / وجهلكم (١/٢٥١) بالدليل لا يكون حجة علينا ، وإن ادعيتم أنه يستحيل إثبات دليل فهو دعوى النفي ولا طريق إلى إثباتها لجواز أن يكون قد وجد الخصم دليلاً لم تعرفوه .

قلنا : هذا سؤال باطل ، فإن معنى دليل المستدل أن معي أصلاً معقولاً مدلولاً عليه ، وقد سبرت^(٢) الأصول فلم أجد دليلاً غيره فلزمني استصحابه وليس عليّ أن أذكر من الأدلة إلا ما أسند فتواي إليه ، ينفي قوله «فلعل الخصم وجد دليلاً ، فيلزمه إيراد ذلك الدليل فلعل خصمه إذا عرفه صار إليه .

فإن قيل : لا يلزمني إظهاره .

قلنا : لا يلزمك شرعاً؟ فهو غلط ، لأنه عليه الصلاة والسلام قال «من كنتم علماً يعلمه أجمه الله بلجام من نار»^(٣) وقال «بلغوا عني ولو

(١) أي على الراحلة .

(٢) في المخطوطة «سفرت» وهو سبق قلم .

(٣) رواه الإمام أحمد (٢/٢٦٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٤٩٥) وأبو داود (١٠/٩١ عون المعبود) والترمذي وحسنه (٥/٢٩ — ٣٠) ، وابن ماجه (١/٩٦ ، ٩٨) والحاكم وصححه ووافقه الذهبي

آية^(١) وهو أمر يقتضي الوجوب والأول نهي وتوعد بالعذاب وغير ذلك وإن قال : لا يلزمني جدلاً فنعوذ بالله من جدل يخالف الشريعة ومصلحتها فإنه إذا ذكر الدليل ربّما اهتدى به الخصم ورجع إلى الحق فهو خير من تنكيله وطرحه في حيرة ، ثم هذا يفضي إلى أن كلّ من ذكر دليلاً قال له خصمه عندي دليل يبطل ما ذكرت ، فإذا قال له : وما هو؟ قال : لا يلزمني إظهاره ، فهذا سدّ لباب النظر والفائدة ولا يفعله إلا من عجز عن التحقيق وضاق ذرعاً بالفقه وركن إلى البطالة ، لأنّ من شأن أهل العلم المعاونة على استخراج الحق ليتضح فيتبع فأما التعمية والعنت فمن أفعال الجهال البطالين .

فإن قيل : فقد نبّه الله تعالى على أن القراءة توجب السجود وذمّ من تركها فقال : ﴿فما لهم لا يؤمنون ، وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾^(٢) . قلنا : المراد به في هذه الآية الكفار الذي أنفوا من الإيمان بالله والتواضع له والاستكبار^(٣) عما أمرهم من العبادة والخضوع بدليل ما بعدها وما قبلها .

فإن قيل : فلم تستحبّون السجود؟ قلنا : لأنّ فيه المبالغة لمخالفة الكفار وترك الاستكبار على الملك الجبار ، وذلك يستحب ولهذا يستحب في المرة الثانية والثالثة ولا يجب بالإجماع بيننا^(٤) وترك

(١/١٠١) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥/٢٩٩) وفي تعليقه على مشكاة المصابيح (١/٧٧) .

ولفظ الحديث «من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار يوم القيامة» وله ألفاظ أخر بنحوه .

(١) رواه البخاري (٦/٤٩٦ مع الفتح) والترمذي (٥/٤٠) وأحمد (٢/١٥٩ ، ٢٢٠ ، ٢١٤) .

ولفظه : «بلغوا عني ولو آية . وحذّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج . ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ

مقعه من النار» . من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٢) سورة الانشقاق آية رقم (٢٠ ، ٢١) .

(٣) الأولى أن يقول «واستكبروا عما أمرهم . . .» .

(٤) لكن بشرط أن تكون آية السجدة واحدة ، وفي مجلس واحد أيضاً ، عند الختمة . انظر : تحفة

الفقهاء (١/٢٣٧) وبدائع الصنائع (١/٤٧٨) والهداية وفتح القدير والعناية (٢/٢٢) .

الرسول يدل على عدم الوجوب ، وفعله متردد بين الندب والوجوب وقد ترك .
احتج الخصم : بقوله تعالى ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾^(١) وقوله تعالى ﴿واسجدواقترب﴾^(٢) وهو أمر فاقتضى الوجوب .

قلنا : المراد به الندب بدليل أن الرسول عليه الصلاة والسلام قرئت عليه
«سورة النجم» فلم يسجد^(٣) فيبين بترك السجود/ نفي الوجوب . (٢٥١/ب)
واحتج : بأنه تعالى ذم من لا يسجد بقوله سبحانه ﴿وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾^(٤) ولو لم يجب لما ذمهم على تركها .

قلنا : إنما ذم الكفار بقوله سبحانه ﴿فما لهم لا يؤمنون . وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون . بل الذين كفروا يكذبون﴾^(٥) فالمراد به والله أعلم : أنهم إذا قرئ عليهم القرآن لا يخضعون له ويأتون بالسجود بل يكذبون به ، ونحن نقول فيمن ترك السجود تكديبا وكفرا إنه مذموم والكفار - عندنا - يذمون بترك الإيذان وترك ما يخاطبون به من العبادات فيكذبون به .

واحتج بقوله : ﴿إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خرّوا سجّدا﴾^(٦) فجعله من شرط الإيذان .

قلنا : أراد به : إنما يؤمن بآياتنا الذين لا يستكبرون بل يسجدون ويسبحون ومن يترك ذلك استكبارا فهو كافر - عندنا - ألا ترى أنه شرط التسبيح وليس

(١) آخر سورة النجم .

(٢) آخر سورة اقرأ .

(٣) تقدم تخريجه من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه (١/ ٣٨١) .

(٤) سورة الانشقاق آية رقم (٢١)

(٥) سورة الانشقاق الآيات (٢٠-٢٢) .

(٦) سورة السجدة آية رقم (١٥) .

بواجب - عندكم - فثبت أن المراد به ما ذكرنا، ولأن ظاهر الآية يعطي^(١) أن جميع الآيات يجب أن يسجد لها إذا ذكرها وهذا لا يقول به أحد فسقط ظاهرها وعلم أن المراد بها ما ذكرنا. وكذلك الجواب عن قوله ﴿خَرُّوا سَجْدًا وَبُكْيًا﴾. فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة^(٢) أراد به الاستحباب، ولهذا قرنه بالبكاء وليس بواجب. وأما إضاعة الصلاة فهو الفرض، ولهذا كل آية إذا تليت لا يجب السجود.

واحتج: ^(٣) بأنه يجوز فعلها في الصلاة فأشبهه سجدة الصلاة وهذا لأنها لو كانت نافلة لما قطع بها القيام وهو مفروض والفرض لا يترك لسنة. قلنا: ولو كانت واجبة لوجب إذا تلاها في الصلاة فلم يسجد حتى يخرج من الصلاة أن يقضيها^(٤).

فإن قيل: ^(٥) إنما لم يقضها لأنها صارت من سنن الصلاة لا وسنن الصلاة لا تقضي بعدها إذا تركت. قلنا: لا نسلم أنها من سنن الصلاة وإنما تفعل لأن سببها وجد في الصلاة.

فإن قيل: فيجب إذا وجد سبب سجود الشكر في الصلاة أن يفعله. قلنا: يحتمل أن يجوز، ولأن سبب سجود الشكر تجدد النعمة وذلك ليس

(١) كذا - والمناسب «يقضي».

(٢) سورة مريم آية (٥٨ - ٥٩).

(٣) أشار إلى هذا المعنى في بدائع الصنائع (١/٤٩٣).

(٤) أي وهم يقولون لا تقضي خارج الصلاة.

انظر: بدائع الصنائع (١/٤٩٢) والهداية وفتح القدير والعناية (٢/١٨).

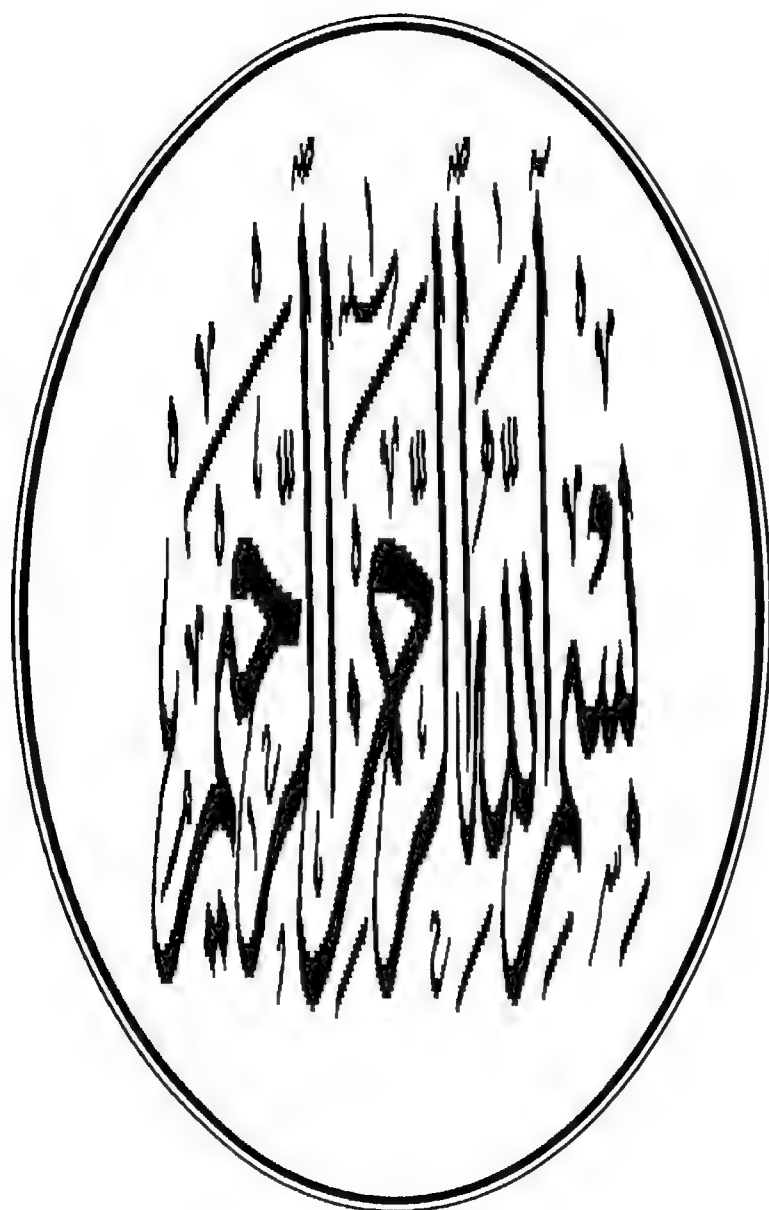
(٥) يقولون: إنما وجبت بسبب التلاوة في الصلاة فأصبحت لها مزية الصلاة فكان وجوبها كاملاً، وأداؤها خارج الصلاة ناقص فلا يتأدى الكامل بالناقص. الهداية وفتح القدير والعناية (٢/١٨ - ٢١).

مشروعاً في الصلاة، وسبب سجود التلاوة القراءة وهي مشروعة في الصلاة فافترقا .

جواب آخر: أنَّ الواجب عليه في الصلاة بالشرع الفاتحة ، وما بعدها ليس بواجب ولأنَّ الختان سنَّة عندهم وترك نظر الفرج واجب ثم يفعل الختان فيترك به الواجب لأنه ينظر إلى الفرج ، والفقه / في ذلك أنه ليس يترك القيام (١/٢٥٢) وإنَّما يقطعه بالسجود ، والقيام ليس الموالاة فيه مقصودة بالوجوب ، لأنَّه لو قعد ثم قام لا تبطل صلاته فأولى أن يكون إذا سجد وقام أن لا يؤثر في صلاته وقيامه ، وأما سجود الصلاة فهو من أركانها ، ولا تتم إلا به وههنا بخلافه ، ولأن سجود الصلاة إذا وجب لم يندرج تحت الركوع ولا يسقط بالتكرار بخلاف سجود التلاوة فإنكم قلتم يندرج تحت الركوع^(١) ويسقط بالتكرار^(٢) فبطل قولهم . والله أعلم بالصواب .

(١) أي أن سجدة التلاوة تؤدَّى - عندهم - في ركوع الصلاة - أي يغني عنها - لكن بشرطين هما: فورية الركوع بعدها ونيتها فيه . وكذلك تؤدَّى عندهم في سجود الصلاة بشرط الفورية ولا يضر الفصل بالركوع ولو لم ينوها في ذلك السجود .
انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين (١١١/٢) وفتح القدير (١٨/٢) .
(٢) تقدم بشرطه .

القسم الثاني



٢٩ — مسألة : إذا صلّت المرأة في صف الرجال فقد توقف عن الجواب في رواية صالح ، وقال : دعها^(١) ، واختلف أصحابنا :
 — فقال الخلال وابن حامد وشيخنا : لا تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها^(٢) وبه قال مالك^(٣) والشافعي^(٤) .
 — وقال أبو بكر : تبطل صلاة من يليها^(٥) .
 وقال أبو حنيفة : تبطل صلاة من يلي جانبيها ومن يحاذيها من ورائها^(٦) .
 وقال داود : تبطل صلاتها خاصة^(٧) .

-
- (١) ونحوها في مسائل عبد الله ١١٥ .
 (٢) كذا حكاه في طبقات الخنابلة عن الخلال وابن حامد ووالده — أي شيخ المصنف هنا ١٢١/٢ .
 والمراد أن صلاتها صحيحة مع الكراهة . وهو الذي اختاره أيضا ابن قدامة (المغني ٣٧/٢ ، ٤٤ ، ١٩١/١) وتابعه الشارح (٦٧/٢ مع المغني) وابن مفلح في الفروع (٣٣/٢) وكذلك الإقناع وكشافه (٤٨٨/١) .
 وأما قول صاحب الإنصاف : لو وقفت امرأة مع رجل فلإنها تبطل صلاة من يليها ، ولا تبطل صلاة من خلفها ولا أمامها على الصحيح من المذهب . ٢٨٦/٢ .
 فيبدو لي أنه سقطت منه كلمة (لا) وأن صوابها «فلإنها لا تبطل صلاة من يليها . . .» وعليه يدل ما ذكره بعده من الروايات وما أحال عليه من مصادر والله أعلم .
 (٣) انظر : المدونة ١٠٢/١ والخطاب ١٠٧/٢ .
 (٤) المهذب والمجموع ٢/٢٥٢ ، ٤/٢٩٦ — ٢٩٧ وحلية العلماء ٢/١٨١ .
 (٥) انظر : المسائل التي خالف فيها أبو بكر (غلام الخلال) شيخه الخلال في الطبقات ١٢١/٣ .
 (٦) انظر : تفصيل مذهبهم وشروط المحاذاة التي يترتب عليها فساد الصلاة عندهم في : المبسوط : ١٨٣/١ — ١٨٦ وتحفة الفقهاء ١/٢٢٨ ويدائع الصنائع ٢/٦١٧ — ٦٢٠ والهداية وفتح القدير والعناية ١/٣٦٠ — ٣٦٥ .
 (٧) حكى ابن حزم تفصيلا خلاصته أن من تعدى موضعه من غير عذر بطلت صلاته رجلا كان أم امرأة وعزاه لأبي حنيفة وبعض أصحاب أبي سليمان أي إمامه داود ٤/١٧ — ١٨ — المحلى وما عزاه لأبي حنيفة فيه نظر يعلم من مصادرهم السابقة .

لنا على الوجه الأول^(١):

ما روى أبوسعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال «لا يقطع صلاة المرء شيء، وادروا ما استطعتم»^(٢) وهو عام في المارّين يدي المصلي وغيره إلا ما خصّه الدليل.

— خبر آخر روته عائشة عن النبي ﷺ: «أنه كان يصلي وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنازة» أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما^(٣).
فإن قيل: عائشة لم تكن في صلاة وإنما تبطل الصلاة بمشاركتها في الصلاة.

قلنا: كونها في صلاة أحسن حالا من كونها في غير صلاة، فإذا لم يبطل كونها في غير صلاة أولى أن لا يُبطل كونها في الصلاة.

ومن المعنى: أن المرأة إن أساءت في الموقف فينبغي أن لا تصح صلاتها كما لو صلّت بين يدي الإمام، وإن انعقدت صلاتها فينبغي أن لا تبطل صلاة من معها كما لو تأخرت عن الصف فأما الحكم بانعقاد صلاتها

(١) أي صحة صلاته وإن كانت محاذاتها مكروهة.

(٢) رواه أبوداود ٤٠٥/٢ — ٤٠٦ عون المعبود، والدارقطني ٣٦٨/١ والبيهقي ٢٧٨/٢ مرفوعا. وفي رواية لأبي داود والبيهقي قال أبوسعيد: إن الصلاة لا يقطعها شيء لكن قال رسول الله ﷺ «ادروا ما استطعتم، فإنه شيطان». وفي إسناده (موقوف ومرفوعا) مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني تكلم فيه جماعة من أهل الحديث وروى له مسلم مقروناً بغيره، وهو من أحاديث ضعيف الجامع للآلباني ٩٥/٦.

وله شواهد عن ابن عمر وأبي أمامة وأنس وجابر وكلّها لا تخلو من ضعف. انظر نصب الراية ٧٦/٢ — ٧٨ وفتح الباري ٥٨٨/١.

(٣) البخاري ٥٩١/١ وفي اثني عشر موضعاً آخر من الصحيح مع الفتح. وكذلك مسلم من طرق كثيرة ٣٦٦/١.

وإبطال صلاة غيرها فلا وجه له^(١).

فإن قيل: إنما بطلت صلاة الرجل دون صلاتها لأنه مخاطب دونها بالموقف^(٢) بدليل قوله ﷺ «أخروهن من حيث أخرهن الله»^(٣) وإذا أمر بأن يؤخرها فوقف معها فقد خالف الأمر فبطلت صلاته.

قلنا: قد قال: «من حيث أخرهن الله»^(٤) فدلَّ على أن الله تعالى قضى بتأخيرهن، فهي مخاطبة بالتأخير والرجل مخاطب بتأخيرها فاستويا في النهي، فإذا لم تبطل صلاتها يجب أن لا تبطل صلاته، ويؤكد ذلك أن من المحال أن يأمر الرجل بتأخيرهن ولا يكون التأخير واجبا عليهن، وإنما مخاطب الرجال مواجهة لأنه أحسن، ولأن الرجال (٢٥٢/ب) أقدر على

(١) الحنفية يسلمون صحة هذا القياس. ولكنهم يقولون عدلنا عن هذا القياس إلى الاستحسان لحديث «أخروهن من حيث أخرهن الله» وهو عندهم حديث مشهور لكن قال ابن الهمام الحنفي: إنه لم يثبت رفعه فضلا عن كونه من المشاهير، وإنما هو في مسند عبد الرزاق من قول ابن مسعود. فتح القدير ١/ ٣٦٠ وراجع تخريجه في التعليق الآتي ص ٤٠١ تعليق ٢. وانظر للحنفية: بدائع الصنائع ٢/ ٦١٧ والهداية وفتح القدير والعناية ١/ ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٦١٨ والهداية والعناية مع الفتح ١/ ٣٦٢.

(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٣/ ١٤٩ وكذلك رواه ابن خزيمة بلفظ «أخروهن من حيث جعلهن الله» ٣/ ٩٩. وصحح إسناده الحافظ وغيره، وأما رفعه فلا أصل له. انظر فتح الباري ١/ ٤٠٠، ٢/ ٣٥٠ ونصب الراية ٢/ ٣٦ وكشف الخفاء ١/ ٦٧ والسلسلة الضعيفة للألباني ٢/ ٣١٩.

(٤) قد علمت أن هذا من قول ابن مسعود رضي الله عنه. والظاهر أنه يقصد تأخير صفوفهن عن صفوف الرجال في الصلاة بدليل ما حكاه هنا عن نساء بني إسرائيل من صلاتهن مع الرجال وتشوفهن لخلائهن. وقيل: تأخيرهن في الشهادات والإرث والسلطنة وسائر الولايات. انظر: العناية مع الفتح ١/ ٣٥٧. وتأخير صفوفهن عن صفوف الرجال في الصلاة قد صحت به الأحاديث وبه كان العمل في مسجده ﷺ لكن هل إذا وقفت المرأة بجانب الرجل تبطل بذلك صلاته خاصة مع قولهم بصحة صلاتها؟ في هذا نظر. وانظر كتابي الشوكاني السيل الجرار ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ ونيل الأوطار ٣/ ٣٠٧ - ٣٠٨.

تأخير النساء من النساء على تقديم الرجال فكان خطابهم أليق بالحال .
 فإن قيل : الرجل أغلظ حالا من المرأة في ذلك ، لأن الرجل لا يجوز أن
 يأتى بامرأة^(١) لثلا يقف خلفها ، والمرأة يجوز أن تأتى بالرجل وتقف خلفه .
 قلنا : هذا ليس لما ذكرت وإنما منعت من الإمامة لنقص الأنوثة ألا ترى
 أنها لو أمت في صلاة الجنائز بالرجال لم يصح ؟ ولو وقفت إلى جنب الرجال
 في صلاة الجنائز صحت صلاتهم^(٢) ؟

طريقة أخرى : « أنها »^(٣) شخص لو وقف إلى جانبه في صلاة الجنائز
 صحت صلاته فإنه وقف في سائر الصلوات يجب أن تصح قياسا على العبيد
 والصبيان .

فإن قيل : المرأة لا مقام لها في صلاة الجنائز ، لأنها منهيّة عن حضورها مع
 الرجال بدليل ما روي عنه عليه السلام أنه رأى نسوة في جنازة فقال : « اتحملن فيمن
 يحمل أو تدلين^(٤) فيمن يدلي ؟ فقلن : لا . فقال : ارجعن مأزورات غير

(١) وهو إجماع إلا من شذّ . انظر : المغني مع الشرح ٣٣ / ٢ والمجموع ٢٥٥ / ٣ وبداية المجتهد
 ١٠٥ / ١ وتبيين الحقائق ١٣٧ / ١ والعناية مع فتح القدير ١ / ٣٦٢ .

(٢) عدم فساد صلاة الرجل بمحاذاتها له في صلاة الجنائز عندهم لأنها ليست صلاة مطلقة (ذات
 ركوع وسجود) وإنما هي في الحقيقة دعاء للميت . انظر العناية ١ / ٣٦١ وكذلك الهداية
 والفتح ١ / ٣٦٣ — ٣٦٤ . وأما منع إمامتها الرجال في صلاة الجنائز فلشبهها بالصلاة
 الحقيقية في التحريم والتحليل — انظر العناية ١ / ٣٦١ والأقوى أن يقال : لمنعها من إمامة
 الرجال في الصلاة مطلقا . كما في تبيين الحقائق ١ / ١٣٧ .

(٣) في المخطوطة (أن) والمثبت أقرب لمراوده .

(٤) تُدَلِّينَ : على وزن (تعطين) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة
 ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل . وقد فسر المصنف بمعنى : أنزلين الجنائز في قبرها
 مع من ينزلها ؟

مأجورات^(١)» فنهاهن عن الحضور فدلّ على أنه لا مقام لهن فيها فلم يعتبر ترتيبهن فيه^(٢) بخلاف بقية الصلوات ، فإن لهن فيها مقاماً فكان الترتيب فيه مأخوذا عليهن .

قلنا : لا نسلم أنه لا مقام لها فيها ، ونهي النبي ﷺ إنما كان لأجل تبعهن إلى المقبرة ولهذا قال : «أتحملن؟ أتدلين؟» يعني في القبر، ولم يقل أتصلين . ثم النساء منهيات^(٣) عن الحضور في سائر الصلوات مع الرجال ، قال أحمد رحمه الله - في رواية حرب وقد سئل عن النساء يخرجن في العيد - فقال : لا يعجبني في زمننا هذا ، إنهن فتنة ، وهذا تعليل يعم سائر الصلوات .

وقد روى فيه أخبار كثيرة ، فروي عن عمر بن عبد الله القيسي^(٤) : أن امرأة^(٥) قالت : يا رسول الله إننا نحب الصلاة معك فيمنعنا أزواجنا فقال ﷺ : «صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن ، وصلاتكن في دوركن أفضل من

(١) رواه ابن ماجه ٥٠٢/١ - ٥٠٣ والبيهقي ٧٧/٤ من حديث علي رضي الله عنه . وإسناده ضعيف . انظر : زوائد ابن ماجه ٤٤/٢ وضعيف الجامع للألباني ٢٥٦/١ .

(٢) أي في صفوف الصلاة على الجنائز .

(٣) في إطلاق النهي هنا تجاوز ، بل إنما تنهى من خرجت متعطرة أو غير محتشمة ، أما المحتشمات المتحجّبات المتبعدات عن أسباب الفتنة فقد نهى ﷺ عن منعهن شهود الجماعة وإن كانت صلاتهن في بيوتهن خيراً لهن من صلاتهن في المساجد كما صحت بذلك الأحاديث . انظر بعضها في نيل الأوطار ٣/١٤٧ - ١٤٩ .

(٤) في النفس شيء من صحة هذا الاسم ، فأنني لم أجده ذكره فيها وقتت عليه من أسانيد هذا الحديث .

(٥) هي أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي رضي الله عنها انظر ترجمتها في الإصابة ٤/١٤٥ وتعجيل المنفعة ص ٥٦٢ .

صلاتكن في المساجد^(١).

وروت أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «خير مساجد النساء قعر بيوتهن»^(٢).

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد عن أم حميد، وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام ٣٤/٢. وقال ابن حجر في ترجمتها في الإصابة: روى حديثها ابن أبي عاصم وتقي بن مخلد من طريق عبد الحميد بن المنذر بن حميد، عن أبيه، عن جدته أم حميد أنها قالت: قلت يا رسول الله يمنعنا أزواجنا أن نصلي معك. فذكره بهذا اللفظ ٤/٤٤٥. وقد روى هذا الحديث الإمام أحمد ٦/٣٧١ وابن خزيمة ٣/٩٥ وابن أبي خيثمة كما في الإصابة ٤/٤٤٥ كلهم من طريق عبد الله بن وهب. قال حدثني داود بن قيس، عن عبد الله بن سويد الأنصاري، عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي: أنها جاءت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إني أحب الصلاة معك قال: قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدي قال: فأمرت فَبُنِيَ لها مسجد في أقصى شيء من بيتها وأظلمه تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل. قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح غير عبد الله بن سويد الأنصاري وثقه ابن حبان ٢/٣٤ مجمع الزوائد. أي ولم يوثقه غيره. وانظر ترجمته في تعجيل المنفعة ص ٢٢٥.

(٢) رواه الإمام أحمد ٦/٢٩٧ وابن خزيمة وتوقف في صحته ٣/٩٢ وأخرجه الحاكم شاهداً لغيره وسكت عنه هو والذهبي ١/٢٠٩ كلهم من طريق دراج (أبي السمح) عن السائب مولى أم سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً. وأخرجه أيضاً أحمد ٦/٣٠١ بلفظ «خير صلاة النساء في قعر بيوتهن» وعزاه الهيثمي بهذا اللفظ لأحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير وقال: فيه ابن لهيعة وفيه كلام ٢/٣٣ مجمع الزوائد. قلت: إسناد اللفظ الأول ليس فيه ابن لهيعة لكن فيه من هو مثله أو أشد منه وهو (رشدين بن سعد). انظر ترجمته: في التقريب ١/٢٥١ وتهذيب التهذيب ٣/٢٧٧ - ٢٧٩. وفي إسناد كلا اللفظين: (دراج وهو أبو السمح) — (والسائب مولى أم سلمة) أما دراج فقد وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وضعفه غيرهما. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/٢٠٨ - ٢٠٩ وميزان الاعتدال ٢/٢٤ - ٢٥ وأما السائب فقد توقف ابن خزيمة في صحته من أجله وقال: إن ثبت الخبر فإني لا أعرف السائب مولى أم سلمة بعدالة ولا جرح ٣/٩٢ صحيحة. وانظر تعجيل المنفعة ص ١٤٥. لكن للحديث شواهد كثيرة وقد صححه الألباني ٣/١٢٩ صحيح الجامع. والله أعلم. =

فهي منهية ثم إذا حضرت وخالفت الموقف كان كحضورها ومخالفتها في صلاة الجنازة .

فإن قيل : صلاة الجنازة ناقصة الأركان فهي كسجود التلاوة إذا سمعها الرجل فسجدت^(١) لم تبطل صلاة الرجل ، وهي تفضل (٢٥٣/أ) على التلاوة فلا تكون إماما في الجنازة وتكون إماما في سجود التلاوة .

احتج الخصم : بقول النبي ﷺ «يقطع صلاة الرجل المرأة والحمار والكلب الأسود»^(٢) .

قلنا : المراد به إذا مرت بين يديه ، ونحن نقول به ولهذا قرنها بالحمار ولا موقف له في الصلاة .

واحتج : بأن كل شخصين كانا مشتركين في صلاة جعل لهما فيها مقام وقام أحدهما مقاما لا يجوز أن يقومه^(٣) بحال مع اختصاصه بالنهي من أجل صلاته فسدت صلاته .

= ومن شواهد : حديث أم حميد السابق . وحديث أبي هريرة وابن عمر «لا تمنعوا إمام الله مساجد الله وبيوتهم خير لمن» رواهما أحمد وأبو داود وغيرهما . انظر إرواء الغليل ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ وهو في صحيح مسلم من حديث ابن عمر بدون «وبيوتهم خير لمن» ١/٣٢٧ . وكذلك حديث ابن مسعود عند أبي داود «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها» ٢/٢٧٧ عون المعبود . وانظرا مزيدا من التخريج والشواهد في مجمع الزوائد للهيثمي ٢/٣٢ - ٣٥ .

(١) لأنها إذا قرأت فسجدت للتلاوة كانت - للسامع - كالإمام - لكن لا يلزم - عند الحنفية - أن تسجد ؛ لأن السماع يكفي سببا للوجوب بقطع النظر عن القارئ . انظر : تحفة الفقهاء ١/٢٣٦ وبدائع الصنائع ١/٤٧٨ .

(٢) رواه مسلم ١/٣٦٥ وأبو داود ٢/٣٩٤ مع عون المعبود والترمذي ٢/١٦٢ والنسائي ٢/٦٣ - ٦٤ وابن ماجه ١/٣٠٦ والدارمي ١/٢٦٩ وأحمد ٥/١٤٩ ، ١٥١ ، ١٦١ كلهم من حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا .

(٣) أي في الصلاة .

دليله : إذا قام المأموم قدام الإمام^(١) ولا يلزم إذا صلى إلى جنبها في الجنائز، لأنه لا مقام لها فيها^(٢) ولا صلاة الإمام خلف المأمومين لقولنا : مع اختصاصه بالنهي لأجل صلاته، وهناك نهي لأجل صلاة المأمومين حتى لا تفسد، ولهذا كان له أن يقف كيف شاء قبل أن يكون معه المأموم، ولا صلاة المرأة وإن كانت منهية عن القيام بجنب الرجل لأن نهيها عن محاذاة الرجل لأجل صلاته، ولهذا لها أن تقف خلفه بحدائه وليس له أن يقف خلفها بحدائنها، وإذا نهيت لغير صلاتها لم تبطل صلاتها كما لو صلت في دار غضب^(٣) ولا إذا قام عن يسار الإمام لأن ذلك موقف بحال في حق العراة يقف إمامهم وسطهم وهم عن يمينه وشماله.

قلنا لا نسلم أنه اختص بالنهي لأجل صلاته، وعذرهم لا يصح فإن المأموم كان له أن يقف أيضا حيث شاء، وإنما لأجل الإمام حرم عليه أن يقف بين يديه فهما في النهي سواء وإذا لم يسلم وجب حذفه، ثم ينتقض بصلاة المرأة وينتقض بصلاة الجنائز، لأن موقفها منها خلف الصفوف وما نهين^(٤) عن صلاتهن في الجنائز، ولهذا قال عليه السلام «أتحملين؟ أتدلين^(٥)؟» ولم يقل أتصلين عليها؟ وإنما تبعنه^(٦) بعد الصلاة إلى المقبرة فقال هنن :

(١) انظر: الهداية والعناية مع الفتح ٣٦٢/١ واللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي ٢٨٢/١. وهذا بناء على بطلان صلاة من تقدم على إمامه وفي المسألة خلاف. انظر: المغني والشرح ٤٣/٢ والمهذب والمجموع ٢٩٩/٤ - ٣٠٠ والكافي لابن عبد البر ١٨٠/١.

(٢) انظر ما تقدم.

(٣) ستأتي هذه المسألة.

(٤) رد على قولهم: إن المرأة لا مقام لها في صلاة الجنائز، لأنها منهية عن حضورها عندهم كما تقدم.

(٥) تقدم تخريجه ٤٠٠/٢.

(٦) في المخطوطة «وإنما تبعه» وهو سبق قلم.

ارجعن». والمعنى في الأصل^(١): أن النهي اختص المأموم ففسدت صلاته وههنا اشترك الرجل والمرأة في النهي، فإذا لم تبطل صلاتها لم تبطل صلاة الرجل.

واحتج: بأن الرجل لو وقف بعجنب المرأة واقتدى بها لم تصح صلاته، ولو وقف بعجنب رجل مؤتما به صحت، ولا يخلو إما أن يكون (٢٥٣/ب) ذلك لأنها لا تؤم فإنها تؤم النساء وتؤم وتقف خلف الرجال^(٢) أو يكون لنقصان ذاتها فليست ناقصة أو لفضل الرجال عليها فيبطل إذا أمَّ العبد والأعمى وغير الفقيه بالفقهاء، فإنهم أفضل^(٣) وتصح صلاتهم فدلَّ على أن صلاته تبطل لأنه وجب عليه أن يؤخَّرها فترك الواجب^(٤) فلم تنعقد صلاته، ولا يلزم صلاة الجنابة، فإنها ليست صلاة مطلقة^(٥) وإنما هي كركن من أركان الصلاة فضاهى سجود التلاوة^(٦).

قلنا: مبني هذا الدليل على اقتداء الرجل بالمرأة وليس ذلك فعلا لسوء الموقف ولكنه لنقص الأنوثة، فإنَّ الإمامة منصب شريف فلذلك ينزه عن

(١) أي الأصل المقيس عليه وهو بطلان صلاة المأموم إذا تقدم إمامه في قولهم «دليله إذا قام المأموم قدام الإمام» ص ٤٠٧.

(٢) نقل ذلك عن بعض الحنابلة في التراويح، وجوز أبو ثور إمامتها مطلقا ويعزى أيضا للمزني وابن جرير، لكنه قول شاذ كما قاله ابن رشد في بداية المجتهد ١/ ١٠٥. وقال ابن قدامة: ولا خلاف في أنها لا تؤم في الفرائض، ولأن تخصيص ذلك بالتراويح واشتراط تأخيرها تحكم يخالف الأصول بغير دليل فلا يجوز المصير إليه... ٣٣/٢ المغني. وانظر المجموع ٤/ ٢٥٥.

(٣) المناسب أن يقولوا: «فإنهم مفضلون وتصح إمامتهم...»

(٤) وهو فرض المقام في الصلاة. انظر: فتح القدير والعناية ١/ ٣٦٠-٣٦٢.

(٥) أي ليست ذات ركوع وسجود.

(٦) تقدم ص ٤٠٦ تعليق رقم ١.

المرأة. وصلاتها بالرجال لا نسلمه وتصح إمامتها بالنساء لأنهن مثلها في النقص فصار كالأمي تصح صلاته بالأميين ولا تصح إمامته بالقراء^(١). وأما الرّق فلا يوجب نقصاً في الإمامة، ولذلك تنعقد الجمعة بالعبد ولا تنعقد بالنساء، ثم لو كان كذلك لوجب أن لا تنعقد صلاة المرأة لإساءة الموقف إذ التأخير واجب عليها، ثم تبطل بصلاة الجنّاة لو اقتدى بها لا يصح ولو وقف إلى جنبها صحّ، ولا ينفعهم أنّها ليست صلاة مطلقة لأنها قد ساوت المطلقة في المنع من الاقتداء فيها بالنساء، وفي أنه يشترط لها الطهارة والستارة والقبلة ثم نقصان أركانها عن كونها صلاة كاملة كصلاة المسافر بالنسبة إلى صلاة المقيم وصلاة المريض مع الصحيح، فإن الجنّاة أخذت شبهها من صلاة الفرض وشبهها من سجود التلاوة، لأن فيها ركناً وهو القيام فأعطيناها شبهاً بالفرائض في أنها لا تؤم فيها وشبهها من السجود لأنها كسجود التلاوة. والله أعلم بالصواب.

٣٠- مسألة: إذا صلى في ثوب غصب أو بقعة غصب لم تصح صلاته^(٢).

(١) تقدم.

(٢) هذا هو المذهب. انظر المغني مع الشرح ١/٦٢٩، ٧٢٦، والإنصاف ١/٤٥٧، ٤٩١، والمحرم ١/٤٣، والقواعد لابن رجب ص ١٢-١٣، وروضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر ١/١٢٧-١٣١، وبه قال ابن حزم وغيره. انظر: المحلى ٤/٣٣-٤٥ ونيل الأوطار ٢/٨٨. ويستثنى من ذلك صلاة الجمعة خلف من يصلّيها في أرض مخصوبة فصلاته صحيحة على الصحيح من المذهب وجعلها بعضهم رواية واحدة بشرط عدم جمعه أخرى خلف عدل، وهذا بناء على الصلاة خلف الفاسق. وألحق بعضهم بها صلاة العيدين. انظر: المغني ١/٦٣٠، ٧٢٦، والإنصاف ١/٢٥٤-٢٥٥.

نص عليه في رواية^(١) عبدالله وأبي طالب ، فيمن سرق ثوباً صلى فيه ما هو بأهل أن تجوز صلاته ، ولا بأهل أن يعيد .

— ونقل عنه جعفر بن محمد في مسجد محرابه غصب وقدر^(*) بما يقوم الإمام فيه أن صلاة الإمام فاسدة ، وإذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة (٢٥٤/أ) المأموم .

— وعنه أن صلاته صحيحة^(٢) قال في رواية إسماعيل بن سعيد^(٣) — فيمن صلى في ثوب غصب — لا أمره بالإعادة ، وكذلك إن صلى في دار غصبها لا أمره بالإعادة . وهي قول عامة الفقهاء أبي حنيفة^(٤) ومالك^(٥) والشافعي^(٦) .
لنا : ما روى أحمد في مسنده عن ابن عمر أنه قال : «من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه ، ثم أدخل أصبعيه في أذنيه ثم قال : صمتا إن لم يكن النبي ﷺ يقول^(٧)» .

(١) لم أجدها في مظانها من المطبوع من مسائل عبدالله ، مع أن قوله «ولا بأهل أن يعيد» يحتمل أنها تصبح مع التحريم .

(*) أي المحراب .

(٢) انظر : مصادر التعليق رقم (١) في هذه الصفحة .

(٣) هو الشَّالْنُجِي . تقدمت ترجمته ص ١٢١ ت ٢ .

(٤) انظر للحنفية : التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١٣٩/٢ - ١٤٢ وتيسير التحرير لأمر بادشاه ٢١٩ - ٢٢٢ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٢ - ٤ .

(٥) انظر للمالكية : أحكام القرآن لابن العربي ٣/١١٣٤ والقرطبي ١٠/٤٨ والفروق للقرافي ٢/٨٢ - ٨٦ ، ١٨٢ - ١٨٤ وتهذيبها ٢/٩٦ - ٩٩ ، ١٨٥ - ١٨٧ وشرح العضد الحنفي على مختصر ابن الحاجب المالكي ٢/٢ - ٤ .

(٦) انظر للشافعية : المستصفى ١/٧٧ - ٧٩ والمهذب والمجموع ٣/١٦٣ - ١٦٤ ، ١٨٠ .

(٧) رواه الإمام أحمد قال : حدثنا أسود بن عامر ، ثنا بقية بن الوليد الحمصي ، عن عثمان بن زفر عن هاشم عن ابن عمر مرفوعاً به ٩٨/٢ وهذا الحديث ضعيف جداً ، فإن بقية بن الوليد

وهو نص^(١).

فإن قيل : فقد روى أبوطالب عن أحمد أنه سأل عن حديث بقية^(٢) عن يزيد بن عبدالله^(٣) عن هاشم الأوقص^(٤) عن نافع عن ابن عمر فقال «ليس بشيء» وهذا تضعيف له .

قلنا : قد روى عن أحمد أنه قال : إذا سمعتم أصحاب الحديث يقولون : ليس بشيء فاعلموا أنه صحيح^(٥) قال شيخنا : يحتمل أن يكون أحمد رحمه

= مدلس ، وشيخه عثمان بن زفر هو الجهني الدمشقي مجهول كما في التقريب ٨/٢ ، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١١٦/٧ . وهاشم : لا يعرف قاله ابن كثير ٨٨/٢ - نيل الأوطار وابن حجر ص ٤٢٨ تعجيل المنفعة . ولعله يقصد أنه لا يعرف بعدالة وإلا فالظاهر أنه «الأوقص» كما في رواية أبي طالب عن الإمام أحمد التي ذكرها المصنف بعده وكما في المجروحين لابن حبان ٣٧/٢ - ٣٨ . وميزان الاعتدال ٤٣١/٤ وانظر تمام تخريج الحديث في السلسلة الضعيفة ٢٤٠/٢ وفيها بيان اضطراب بقية بن الوليد في إسناده ، ثم قول الألباني : ومداره على «هاشم الأوقص» وقد قال البخاري فيه «ضالٌ غير ثقة» كما رواه ابن عدي عنه . اهـ وهو كذلك في الكامل ٧/٢٥٧٦ دون كلمة «ضال» وإن كان حقيقا بها إن صح عنه ما في ترجمته في لسان الميزان ١٨٣/٦ - ١٨٤ ، ١٨٥ .

- (١) لكنه ضعيف كما ترى ، بل لا يصح .
- (٢) هو بقية بن الوليد بن صائد الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، توفي سنة ١٩٧ هـ . انظر ترجمته في التقريب ١٠٥/١ وتهذيب التهذيب ١/٤٧٣ - ٤٧٨ .
- (٣) هو يزيد بن عبدالله الجهني قال الذهبي : روى عن هاشم الأوقص وعنه بقية ، لا يصح خبره وهو من طريق علي بن عيَّاش حدثنا بقية ، حدثنا يزيد بن عبدالله الجهني ، عن هاشم الأوقص ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ فلذكر هذا الخبر ٤/٤٣١ - ميزان الاعتدال .
- (٤) ويقال أيضا «ابن الأوقص» انظر مصادر ترجمته المشار إليها في تخريج هذا الحديث .
- (٥) ينظر مصدرها ، فإن معناها بهذا الإطلاق لا يصح ، فالمحدثون إذا قالوا في حديث «ليس بشيء» فهذا تضعيف صريح للحديث لا يحتمل التأويل ، لكن قد ينقل للمحدث التضعيف للحديث فلا يقتنع به ويرى أن الحديث صحيح عنده فيقول «هذا ليس بشيء» أي الحكم عليه بالضعف فيكون معنى ما ذكره عن الإمام أحمد هكذا «إذا سمعتم أهل الحديث يقولون

الله عرف اصطلاحهم على ذلك .

أو أراد بقوله ليس بشيء : غريب ، أو لا نعرف هذا الحديث .
ثم الذي ضعفه غير الذي احتجنا به ، لأنه ضعف طريق بقية عن يزيد
عن هاشم عن نافع ، واحتجنا بما روى أحمد عن الأسود بن عامر (*) عن
بقية عن عثمان بن زفر عن هاشم عن ابن عمر ، وهذا إسناد صحيح^(١) ،
ولهذا بنى مذهبه عليه .

فإن قيل : نحمل قوله «لم يقبل»^(٢) بمعنى أنه لم يثبت عليها ، بدليل ما
روى عقبه بن عامر أن النبي ﷺ أهدى له فرجاً^(٣) من حرير فلبسه وصلّى
فيه المغرب فلما قضى صلاته نزع نزعاً عنيفاً وقال : «إن هذا لا ينبغي
للمتقين»^(٤) ولم يعد الصلاة .

قلنا : ما لا يقبل فهو مردود وإذا ردّت بقيت في ذمته فيجب فعلها فأما

-
- هذا التضعيف ليس بشيء فاعلموا أن الحديث صحيح» أي لأنهم ردوا القول بضعفه ، لكن
حديث ابن عمر هذا ضعيف لا يحتمل هذا التأويل . والله أعلم .
- (*) الشامي نزيل بغداد يكنى أبا عبد الرحمن ، ويلقب «شاذان» ثقة من الطبقة التاسعة مات سنة
٢٠٨ هـ وحديثه في الكتب الستة . انظر : التقريب ٨٦ / ١ وتهذيب التهذيب ١ / ٣٤٠ .
- (١) تقدم تضعيفه بهذا الإسناد بسبب (بقية ، وعثمان وهاشم) راجع التخريج ص ٤١٢ تعليق ٤ .
- (٢) أي في الحديث المتقدم .
- (٣) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم ، وقيل : يجوز ضم أوله وتخفيف الراء . وهو
القَبَاءُ أو الثوب المشقوق من خلفه ، أي في أسفل ذيله . انظر فتح الباري ١ / ٤٨٥ ،
١٠ / ٢٦٩ والنهاية لابن الأثير ٣ / ٤٢٣ ومادة (فرج) في الصحاح واللسان والقاموس وتاج
العروس .
- (٤) رواه الإمام أحمد ٤ / ١٣٤ ، ١٥٠ والبخاري ١ / ٤٨٥ ، ١٠ / ٢٦٩ مع الفتح ، ومسلم
٣ / ١٦٤٦ والنسائي ٢ / ٧٢ وذكر صلاة المغرب فيه لأحمد دونهم .

خبر عقبة فإن صح^(١) فيحتمل أن يكون قبل^(٢) تحريم لبس الحرير أو يحتمل أنه أعاد^(٣) ولم يعلم عقبة، وهو قضية في عين فإذا احتملت وقفت .
طريقة أخرى : إن هذه المسألة مبنية على أصل وهو: أن النهي يدل على فساد المنهي عنه ، وقد استوفينا الكلام فيها في أصول الفقه^(٤) ونحن نذكر ههنا ما يختص بهذه المسألة من ذلك وهو: أن المسلمين أجمعوا على أن الصلاة من حقها أن تكون قرينة وطاعة ، والصلاة في الدار (٢٥٤/ب) المغصوبة معصية لأنها تشتمل على القيام والركوع والسجود وهذه الأشياء تبصر في الدار المغصوبة وشغل لأماكنها^(٥) وأهويتها ومنع لرب الدار إن حضر وذلك معصية كالقعود ووضع المتاع فيها ، وإذا ثبت ذلك فالواجب لا يتأذى بالمعصية ، والطاعة تنافىها المعصية وكذلك القرينة ، وقد قال ﷺ «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٦) فما ظنك بعمل فيه نهيه فهو أولى بالرد ، والرد ما لا يقبل ولا له نفاذ كالمردود عن الدخول إلى الدار

(١) لقد صح بدون شك ، كما تقدم في تحريجه .

(٢) وهذا ما رجحه الحافظ في الفتح مستدلاً به بحديث جابر عند مسلم بلفظ «صلى في قباء ديباج ثم نزعوه وقال نهاني عنه جبريل» وقال : وقد يكون نزعه في حديث عقبة بن عامر ابتداء التحريم ١/٤٨٥ .

(٣) أي أعاد النبي ﷺ ، وهو مجرد احتمال لا دليل عليه مع أنه لو أعادها لاشتهر .

(٤) ينظر: التمهيد للمصنف ١/٣٦٩-٣٨٢ والمعمد ١/١٨١-١٨٥ والمصادر الأصولية المتقدمة في توثيق مذاهب الفقهاء في رأس المسألة ص ٤١١ .

(٥) في المخطوطة «لا مكانها» وهو سبق قلم .

(٦) رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد ٦/١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٥٦ ومسلم ٣/١٣٤٤ والبخاري معلّقاً مجزوماً به ٤/٣٥٥ ، ١٣/٣١٧ مع الفتح ، من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً . ورواه أيضاً البخاري موصولاً ٥/٣٠١ مع الفتح ومسلم ٣/١٣٤٣ وأبو داود ١٢/٣٥٨ عون المعبود وابن ماجه ١/٧ وأحمد ٦/٢٤٠ ، ٢٧٠ . بلفظ «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وفي لفظ لأبي داود «من صنع أمراً على غير أمرنا فهو رد» ١٢/٣٥٨ عون المعبود .

والمرود بالعيب .

فإن قيل^(١) : أفعال الصلاة ما يفعله المصلي في نفسه من القيام والركوع والسجود وليس ذلك شُغلا للدار وإنما هو شغل للهواء ، وإنما يشغل الأرض باستقرار قدميه وليس ذلك من الصلاة ، لأنه لو أمكنه أن يصلي من غير أن تستقر قدماه في الدار جازت صلاته .

قلنا : هذا بعد وغفلة ، فإن استقرار قدميه من جملة صلاته ، والقيام والسجود والجلوس جميعه من أركان الصلاة ، وذلك شغل لعُرْصة الدار . وقولكم «لو أمكنه أن يصلي في الهواء جازت صلاته» غلط ، فإنه يمكنه أن يعلّق بحبل تحت إبطه في الهواء ، ولكنه لو صلى معلقاً لم تصح صلاته إلا أن يفعل به ذلك مكرها ، ثم هب صح لكم ذلك فشغله للهواء الدار غصب منه ، لأن مالك الدار أحق بهواء داره ، ألا ترى أن إنسانا لو أراد أن يشرع جناحا^(٢) إلى هوائه كان له منعه .

فإن قيل^(٣) : فهذا المنع إنما هو لحق الغير وإلا فالصلاة قد استوفى أركانها وشرائطها الشرعية ، والنهي لمعنى في غير المنهي عنه لا يبطله ، لأنه كالأجنبي منه .

قلنا : من شروط الصلاة أن تكون طاعة ، وأن ينوي بها أداء ما وجب عليه ، وليس هذان بحاصلين ، فإننا قد بينّا كون حركاته بالأركان معصية ، ونيتّه أداء الواجب بما يعلم أنه ليس بواجب بل هو معصية محال . وأيضا فإنه إذا كان من جملة الصلاة ما هو معصية لم يكن واجبا من جهة أخرى ، على

(١) انظر نحو هذا الاعتراض وجوابه في المعتمد في أصول الفقه ١ / ١٨١ .

(٢) أي بروزا من علو في داره إلى هواء أرض جاره .

(٣) انظر : مصادر مذاهبهم في رأس المسألة ص ٤١٢ تعليق ١ ، ٢ ، ٣ .

أن النهي عن الشيء لمعنى في غيره يمنع صحته، بدليل أن نكاح المحرم^(١) وابتياعه^(٢) للصيد باطل وهو لمعنى في غير الصيد والمرأة والعاقد، وإنما هو للإحرام، وكذلك بيع الفلّس المحجور عليه باطل^(٣) وهو لأجل الغرماء لا لمعنى فيه وفي ماله، وكذلك بيع الفضولي وتزويجه (٢٥٥/أ) باطل^(٤) لا لمعنى فيه وإنما هو لحق المالك، وكذلك إذا فرق بين الأمة وولدها في البيع لا يصح العقد^(٥) وليس المعنى في العاقد ولا في المعقود عليه وإنما هو لأجل الحزن، وكذلك البيع بشرط مجهول أو خيار مجهول باطل، وليس لمعنى يرجع

(١) نكاح المحرم باطل عند الجمهور خلافاً للحنفية. انظر المغني والشرح ٣/٣٠٠-٣١٢ والمهذب والمجموع ٧/٢٨٣-٢٩٠، وبداية المجتهد ١/٢٤٢، والهداية وفتح القدير والعناية ٣/٢٣٢.

(٢) أي شراءه الصيد، وحكي الإجماع على تحريمه. انظر: الإنصاف ٣/٤٧٩، والمهذب والمجموع ٧/٣٠٥، ٣٠٧، والقرطبي ٦/٣٢١، والهداية والعناية وفتح القدير ٣/١٠٦.

(٣) أي عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، إذ لا حجر عنده على حر بالغ عاقل. انظر: المغني ٤/٤٨٩، والمنهاج ومعنى المحتاج ٢/١٤٨، وقوانين الأحكام لابن جزى ص ٣٤٧، والهداية والعناية وتكملة فتح القدير ٩/٢٥٩، ٢٧١.

(٤) الفضولي في البيع: من يبيع ملك غيره بدون وكالة منه ولا ولاية له عليه. وكذلك في النكاح من لا يملك عقدته لغيره بولاية ولا وكالة ولا وصية. وعقده باطل إجماعاً في كلا المسألتين إن رده من يملك عقدة البيع والنكاح، وأما إن أجازاه ففيه تفصيل وخلاف. انظر حكم بيعه: الإنصاف ٤/٢٨٣، والمهذب والمجموع ٩/٢٥٨-٢٦١، وبداية المجتهد ٢/١٢٩، والهداية والعناية وفتح القدير ٧/٥١ وما بعدها، والمحلى ٨/٤٣٤-٤٣٨، وانظر في حكم تزويجه: الإنصاف ٨/٦٧، والأم ١٦٩/١٧٠، وأحكام القرآن للقرطبي ٣/٧٧، والهداية وفتح القدير والعناية ٣/٣٠٧-٣٠٨ والمحلى ٩/٤٥٦.

(٥) أي عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة القائل بصحته مع الكراهة. انظر: الإفصاح لابن هبيرة ١/٣٥٦ والمهذب والمجموع ٩/٣٦٠-٣٦١، وقوانين الأحكام لابن جزى ص ٢٨٥، وتحفة الفقهاء ٢/١١٥، والهداية وفتح القدير والعناية ٦/٤٧٩، ٤٨٣.

إلى العاقد ولا إلى العقد، وإنما هو لشرط خارج عن العقد، وكذلك جميع الشروط الفاسدة تسقط ما ذكره.

فإن قيل^(١): فقد يكون مأمورا بها ويؤدي به حق الأمر وإن كانت في الغضب.

ألا ترى أن مشيه في الدار الغضب ليخرج منها حركات في الغضب وهي طاعة ويقضي بها حق الأمر في ترك الغضب؟ كذلك فعل الصلاة تقع طاعة وإن كانت حركات في الغضب.

قلنا: لا نسلم أن حركاته للخروج طاعة ولا مأمور^(٢) بها وإنما هي معصية إلا أنه يفعلها لدفع أكبر المعصيتين بأقلهما، لأن دوامه في الدار معصية تطول وخروجه معصية قليلة، ولهذا الكذب معصية، ثم لو قصد إنسان نبيا أو مؤمنا ليقتله ظلما فهرب منه فاختبأ فجاء إلى من قد رآه فقال: رأيت الذي فرّ مني الآن وأين اختبأ؟ وهو يعلم به، جاز أن يقول لم أره ولم أعلم أين هو ليدفع أعظم المعصيتين^(٣) بأقلهما، فكذلك ههنا، وهذا الدليل بعينه يجيئ في الثوب الغضب، لأن حركاته في غضب وذلك محرّم فلا تتأذى به الطاعة. دليل آخر: أن المنهي عنه لم يتناول التكاليف وما لم يتناول التكاليف

(١) انظر معناه في شرح العضد ٤/٢، وتيسير التحرير ٢/٢٢١-٢٢٢، والتقرير والتجوير ١٤١/٢-١٤٢.

(٢) قوله: لا نسلم- إلى قوله- بأقلها أورده ابن رجب في القواعد وعقب عليه بقوله «وأبو الخطاب وإن قال ليس طاعة هو يقول لا إثم فيها بل يقول بوجوبها وهو معنى الطاعة». ص ١٠٦. وهذا هو أحد الوجهين للأصحاب- في مثل هذه المسألة- والوجه الآخر أن شروعه في الخروج منها قوية صحيحة ومأمور بها فهو طاعة لا معصية (المصدر المذكور) وهذا هو الحق. والله أعلم.

(٣) لا يسلم أن كذبه هنا معصية، بل هو واجب.

لا يسقط به التكليف ، وهذا لأن التكليف لا يتناول إلا ما له صفة زائدة على حسنه^(١) ، والنهي إنما يتناول ما ليس بحسن فدل على أن التكليف لم يتناوله ، ويوضح ذلك أنه (قال صلوا)^(٢) ثم قال : لا تصلوا بغير طهارة ، دلّ على أن قوله «صلّوا» لا يتناول الصلاة بغير طهور ، لأن أمره يدل على حسن الصلاة ، ونهيه^(٣) عن الصلاة بغير طهارة يدل على قبح الصلاة بغير طهارة وأحدهما غير الآخر .

فإن قيل : فمن أين معكم أن ما لم يتناوله التكليف لا يسقط به التكليف ؟

قلنا : من حيث إن فاعله لم يفعل ما كلفه وتعبد به فهو بمثابة أن يقول تعالى له «صلّ» فيصوم ، أو يقول «صم» فيتصدق ، فإنه لا يسقط عنه ما أمر به (٢٥٥/ب) .

فإن قيل : فقد يجوز أن يكون الفعل منهياً عنه لنوع قبح لكن يقوم مقام المأمور^(٤) في باب مصلحة ، هذا كما جعلت الصلاة مصلحة في النهي عن الفحشاء فلا يخرجها فعلها في الدار الغصب عن ذلك ، ولهذا يجوز أن يقول تعالى : لا تصلوا في الدار الغصب فإن صليتم سقط الفرض .

قلنا : لا نسلم ذلك ، فإن مرتكب المنكر بصلاته لم تنهه صلاته عن المنكر الفاحش . ثم ليس إذا ورد دليل على سقوط الفرض بمنهي عنه يجب إذا لم يرد دليل أن يكون كذلك ، ألا ترى أنه لو قال «صلوا بطهارة» فإن صليتم

(١) أي «صفة زائدة تدل على حسنه» .

(٢) في المخطوطة (فعل إن قال صلوا) ولا معنى لزيادة (فعل ان) .

(٣) في المخطوطة (ونهى) والمثبت هو الأولى بدليل ما قبله .

(٤) أي المأمور به .

بغير طهارة سقط فرضكم» (لا) (*) يدل ذلك على أنه إذا صلى من غير ورود الدليل بغير طهارة يسقط فرضه؟ وكذلك لو قال «صلوا فإن صمتم قام مقام الصلاة لا يجيء منه أنه إذا لم يرد ذلك وقال «صلوا» يجزئ عنه الصوم، كذلك في مسألتنا لما لم يرد دليل بإسقاط التعبد بما لم يتناوله التعبد من المنهي عنه (لم) (١) يسقط به التعبد.

ويدل في المسألة أنها بقعة يحرم عليه الصلاة فيها، أو ثوب يحرم الصلاة فيه، فإذا صلى لغت صلاته، أصله البقعة النجسة والثوب النجس (٢)، ولا يلزم الصلاة في البقاع المنهي عن الصلاة فيه كالحمام وظهر الكعبة والمقبرة لأنها كمسألتنا (٣).

فإن قيل المعنى في الأصل (٤) أنه يحمل النجاسة أو يلاقيها فلم تصح صلاته بخلاف مسألتنا، فإنه صلى في موضع طاهر وثوب طاهر فصحت صلاته.

قلنا: ولم بطلت صلاته إذا حمل النجاسة أو لاقاها إلا أن الشرع حظر ذلك عليه؟ وقد حظر عليه الصلاة في البقعة الغصب والثوب الغصب. ثم

(*) زيادة لاستقامة المعنى المراد.

(١) زيادة لاستقامة المعنى المراد وأقرب إلى عبارته في التمهيد ١/ ٣٧٤.

(٢) طهارة ثوب المصلي ومكانه شرط في صحة صلاته عند جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة ورواية عن مالك، انظر: المغني مع الشرح ١/ ٧١٧-٧١٨ والمهذب والمجموع ٣/ ١٤٢، ١٥١ وبداية المجتهد ١/ ٥٤، ٨٤ وقوانين الأحكام لابن جزري ص ٤٨، ٤٩، والهداية وفتح القدير والعناية ١/ ١٩٠، والمحل لابن حزم ٣/ ٢٠٢-٢٠٨.

(٣) أي عنده، وهي إحدى الروايتين - عن الإمام أحمد - وعليها المذهب انظر: المغني مع الشرح ١/ ٧٢٠، ٧٢٥ والإنصاف ١/ ٤٨٩، ٤٩٦.

(٤) أي طهارة الثوب والبقعة من النجاسة.

تبطل علّة الأصل^(١) إذا صلى في سترة نجسة لا يجد غيرها أو حبس في موضع نجس، فإنه تصح صلاته^(٢).

دليل آخر: أنه صلى في ثوب غصب فلم تصح كالنافلة^(٣).

فإن قيل: المقصود من النفل مجرد القربة والثواب وذلك لا يحصل مع المعصية بخلاف مسألتنا، فإن المقصود الثواب وإسقاط الفرض، فإذا عدم الثواب بقى إسقاط الفرض.

قلنا: والمقصود من الفرض القربة، والمعصية تضادها، ولهذا لو غصب عشرة دراهم فأخرجها في الزكاة لم تصح كما لو تطوّع بها، ثم هذا لا يوجب الفرق كما لم يوجب في ثوب نجس، على أن النفل أخف، فإذا لم تصح فأولى أن لا تصح الفريضة.

ولأن الفعل الشرعي إما أن يفعل من طريق الوجوب أو الندب أو (٢٥٦/أ) الجواز، وهذه الصلاة لا توجد من هذه الأوجه فلم تكن شرعية فبطلت.

(١) لكن إذا صحت للضرورة هنا لا يلزم أن تبطل علّة الأصل. فليتأمل.

(٢) أي للضرورة في المسألتين. انظر: الكافي لابن قدامة ١٠٧/١ - ١٠٨، والمبدع ٣٦٩/١، والمهذب والمجموع ١٤٢/٣ - ١٤٣، ١٥٤، وقوانين الأحكام لابن جزري ص ٤٨/٤٩، والهداية وفتح القدير ٢٦٣/١ - ٢٦٤.

(٣) كلام المصنف هنا: يشعر بالاتفاق على عدم صحة النافلة في الأرض المغصوبة أو الثوب المغصوب ولعلّ هذا ما عناه المرداوي في الإنصاف بقوله «وذكر ابوالخطاب في بحث المسألة: أن النافلة لا تصح باتفاق ١/٤٥٧، ٤٩١. لكن الصحيح من المذهب والذي عليه جمهور الأصحاب أن لا فرق في هذه المسألة بين فريضة ونافلة، وقيل: بل تصح النافلة وإن لم نقل بصحة الفريضة. انظر الإنصاف ١/٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٩١. وأما غير الحنابلة ممن قال بصحة الصلاة في الثياب أو الأرض المغصوبة فلم أر منهم من استثنى النافلة حتى يلزمهم ذلك في الفريضة والله أعلم.

احتج الخصم: بأن أكثر ما في النهي أنه يدل على قبح الصلاة في الدار الغصب وكراهية الشارع لها، وهذا لا يوجب قضاءها كالصلاة في وقت النهي يقبح ولا يجب قضاؤها، والصوم في يوم العيد وفي أيام التشريق والشك يقبح ولا يجب قضاؤها، وحجته بآل مغضوب يقبح ولا يجب قضاؤه وغير ذلك.

قلنا: لا نسلم أن صلاة الفرض في وقت النهي تناولها النهي وإنما ورد ذلك في النوافل^(١) وكذا صوم الفرض في أيام التشريق^(٢) ويوم الشك^(٣) لم يتناوله النهي وإنما نهى عن التنفل بذلك. فأما يوما العيدين فإن صامهما عن فرض وجب القضاء، وإن صامهما عن نفل لم يصح صومه^(٤) ولم يجب القضاء، لأن النفل لا يلزم بالشروع. وأما الحج بآل مغضوب فهو كمسألتنا لا يصح^(٥).

واحتج^(٦): بأنه أتى بشرائط العبادة وأركانها على تمامها فصحت عبادته وإن كان في موضع غضب، كما لو توضع بيائه في موضع غضب، أو صام في

(١) وهو المذهب. انظر الإنصاف ٢/ ٢٠٤-٢٠٧.

(٢) أما صيامها تنفلا فلا يصح قولاً واحداً، أما عن الفرض ففي المذهب روايتان. الجواز والمنع منه. والجواز خاص عند أكثر الأصحاب بالصيام عن دم التمتع والقران لمن لم يجد هدياً فعلى هذا يكون جوازه رخصة وهو الصحيح: انظر دليله في السلسيل على زاد المستقنع ١/ ٢٤٠. وانظر: الإنصاف ٣/ ٣٥١-٣٥٢ والقواعد لابن رجب ص ١٢.

(٣) أي إذا حال دون الرؤية غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان. فإنه يجب صيامها على ظاهر المذهب وفي رواية منصوصة عن الإمام أحمد لا يصح وفاقاً للجمهور. انظر الإنصاف ٣/ ٢٦٩.

(٤) انظر القواعد لابن رجب ص ١٢ والإنصاف ٣/ ٣٥١.

(٥) انظر: القواعد لابن رجب ص ١٣، وكشاف القناع ١/ ٢٧٠.

(٦) انظر: الفروق للقرافي وتهذيبها ٢/ ٨٥، ٩٩.

غصب، أو زكى وهو في موضع غصب .
قلنا لا نسلم أنه أتى بشرائط العبادة وأركانها ، لأن من شرائطها الموضع المباح وهذا موضع محرم فهو كالنجس ، ومن شرائطها الستارة وهي غصب أيضا ، ولأن من شروطها أن تكون طاعة ، وأن ينوي بها الواجب عليه ، وليس هذان بحاصليين ، ولأنه إذا كان من جملة الصلاة ما هو معصية لم يجوز أن يكون واجبا فيها من جهة أخرى ، ولأن الشروط من صحة شرائطها وأركانها أن يتناولها التكليف الشرعي ولم يتناولها ، فأوقعت على وجه قبيح والتكليف إنما يتناول الحسن ، فإن الله تعالى لا يتعبدنا بالمحرم القبيح . وما ذكره فلا نسلمه^(١) فإن أحمد رحمه الله قد نص في رواية ابن بختان^(٢) — فيمن اكترى دكاناً غصباً وهو لا يعلم وقد خرج^(*) ما يصنع بها اشترى؟ قال : يرده في الموضع . وقال في موضع يرجع فيلقيه في المدينة ويخرج . فإذا قال هذا في البيع وليس بتعبد فما ظنك فيما قصد به القربة بفعله على وجه منهي عنه؟ ثم إن سلم فما قاسوا (٢٥٦/ب) عليه ليس يرجع إلى شرط من شروط العبادة ، فإن الصوم ليس من شرطه المكان والسترة ، وكذلك الزكاة والوضوء^(٣) بخلاف الصلاة .

فإن قيل^(**) عندكم لا فرق بين أن يرجع النهي إلى شرط العبادة أو إلى غيره في الفساد ولهذا قلتم لو ستر عورته بثوب مباح ولبس فوقه ثوبا مغصوبا

(١) أي قولهم : أنه أتى بها تامة شروطها وأركانها ص ٤٢٤ .

(٢) انظر : رواية ابن بختان هذه في النكت على المحرر ٤٥ / ١ بنحو ما هنا .

(*) لم يتضح لي معنى هذه الكلمة ، وليست فيما أورده صاحب النكت .

(٣) الصحيح من المذهب صحة الصوم وإخراج الزكاة والوضوء في الدار المغصوبة ٤٦٠ / ١ الإنصاف .

(**) انظر : الفروق وتهذيبها ٨٢ / ٢ - ٨٣ ، ٩٧ .

لا تصح الصلاة^(١) وكذلك لو بسط ثوبا مباحا فوق بساط مغصوب وصلّى لم تصح^(٢) وإن لم يكن ذلك شرطا في الصلاة.

قلنا: ذلك جار مجرى السترة لجواز أن ينخرق ما تحته فيكون الساتر أو يتمزق ما هو عليه فتكون صلاته على المغصوب، على أن حركاته بالصلاة واقعة في الثوب وعلى البساط وذلك محرم، وما حرم لم يكن طاعة، والتكليف إنما يتناول ما كان طاعة.

فإن قيل: فيجب إذا أسلم أو اعتقد الإيثار في الدار الغصب أن لا يصح.

قلنا: هناك لا يتصرف به في الدار وههنا حركاته إنما تقع في الدار. فإن قيل: أليس لو غصب سكيناً فذبح بها شاته أو نحر به^(٣) الهدي أو ختن بها يصح، وكذلك لو غصب ماء فتوضأ به.

قلنا: لا نسلم فإن أبا بكر عبدالعزيز قال: تصوير الذبيحة ميتة^(٤)، وقال: لا يحرم^(٥) لأن الضرورة تبيح ذلك، وأما إذا ختن فهناك هو اتلاف لم يمكن استداركه فهو كالعتاق والطلاق في الغصب يقع^(٦).

(١) انظر: القواعد لابن رجب وقد حكى في صحته وجهين للأصحاب ص ١٢، ١٣.

(٢) انظر: المبدع ١/ ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٣) لو قال «بها» لكان أولى مراعاة لإجراء الضمان مجرى واحدا فيها وفي «ذبح بها، وختن بها».

(٤) يدولي أن المراد هنا: إذا كانت الشاة مغصوبة وإن كان هذا خارجا عن جواب الاعتراض السابق بدليل قوله بعده: «وقال: لا يحرم» وبدليل ما عرى إليه في المبدع ٩/ ٢١٧ والإنصاف ٣٩١/ ١٠.

(٥) الظاهر: لا يحرم الذبح بالسكين المغصوبة، وللأصحاب فيها وجهان الأصح منها الحل. انظر: الشرح الكبير ١١/ ٥١، والإنصاف ١٠/ ٣٩٠، والمبدع ٩/ ٢١٧.

(٦) هنا تنتهي الصفحة بياض بقدر ثلثها ويظهر أن المسألة لم تنته بعد بدليل ما يلي:
١ - عدم اكتمال الإجابة على الاعتراض السابق وهو ما إذا توضأ بقاء مغصوب وهي كمسألة

٣١- مسألة : إذا صلى بقوم وهو محدث فإنه يجب عليه وعليهم الإعادة (٢٥٧/أ) بكل حال^(١).

قال أحمد رحمه الله - في رواية أبي الحارث - إذا أحدث الإمام وهو في الصلاة استقبل الصلاة ومن خلفه ، إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه . وهذا التعليل منه يعطي أن صلاة الإمام إذا كانت فاسدة فصلاة المأموم فاسدة ، سواء علم بالفساد قبل الفراغ أو بعد الفراغ ، وهذا ظاهر أصلنا على ما نقرره في الدليل ، وبه قال أبو حنيفة^(٢).

= الصلاة في الثوب المغصوب أو الدار المغصوبة سواء بسواء . انظر القواعد لابن رجب ص ١٢ .

٢- ما جرت به عادة المؤلف من ختم المسألة بقوله «والله أعلم بالصواب» بخلاف ما هنا .

٣- ما جرت به عادة الناسخ من عدم ترك بياض بين المسائل .

وأما جملة مسائل الجزء فهي كاملة كما نبه على عددها الناسخ في بداية هذا الجزء وهو الرابع عشر (لوحة رقم ٢٦٣ حسب التصوير وصوابها - بعد تصحيح التداخل في التصوير ص ٢٤٤) . وتقدم التنبيه هنا على بداية هذا الجزء ص ٣٤٩ .

التعليق على المسألة : لقد أطل المصنف رحمه الله في هذه المسألة ، والبحث فيها بحث أصولي مشهور وذكره هنا يطول ، والأظهر في هذه المسألة ، مذهب الجمهور لظهور انفكاك جهة الغصب عن جهة الصلاة ، فالغصب حرام وظلم في الصلاة وغيرها ، وكم من مصطل متلبس بأنواع من الظلم فله صلاته التي تقرب بها إلى الله وعليه ظلمه الذي عصى به ربّه . والعلم عند الله تعالى .

(١) وهي رواية في المذهب - سيذكر المصنف نصها - واختيار المصنف ترجيحها مشهور بين الأصحاب . انظر: القواعد الأصولية لابن اللحام ص ٨٧ ، والإنصاف ٢/ ٢٦٨ والفروع ٢/ ١٩ ، والمبدع ٢/ ٧٥ ، والفتاوى لابن تيمية ٢٣/ ٣٧١ .

(٢) انظر: الهداية والفتح والعناية ١/ ٣٧٣ ، وتبيين الحقائق ١/ ١٤٤ ، والدر المختار وابن عابدين ١/ ٥٩١ .

وعنه^(١): أنهم إن علموا بحدثه في أثناء الصلاة يعيد ويعيدون، وإن علموا بعد الفراغ منها فإنه يعيد ولا يعيدون، وإن كان ذاكرة يعيد ويعيدون. وإن ذكر وهو في الصلاة أنه لم يتمضمض ولم يستنشق فإنه يعيد ويعيدون، وإن لم يذكر حتى فرغ يعيد ولا يعيدون، وهي اختيار شيخنا والخرقي^(٢). وقال مالك^(٣): إن كان عامدا يعيد ويعيدون. وإن كان ناسيا أعاد ولم يعيدوا سواء علموا بحدثه في أثناء الصلاة أو بعدها. وقال الشافعي^(٤) وداود^(٥): إذا ذكر أعاد ولم يعيدوا سواء كان في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها^(٦).

(١) أي أن صلاة الإمام باطلة على كل حال، وهو إجماع، أما صلاة المأمومين فتبطل إن علموا بحدث الإمام أثناء الصلاة، وتصح إن لم يعلموا ذلك إلا بعد انقضائها، وكذلك تبطل صلاتهم إن تذكر الإمام حدثه أثناءها وإن لم يعلموا إلا بعد انقضائها، وهذا هو المذهب في هذه الأحوال. وفي رواية إن علم المأمومون حدثه أثناءها بنوا وأتموا صلاتهم. انظر: المغني ٧٤٥/١ - ٧٤٦، والإنصاف ٢/٢٦٧ - ٢٦٨، والمبدع ٢/٧٤ - ٧٥ وكشاف القناع ٤٨٠/١.

(٢) قال الخرقي - عاطفا على وجوب غسل الوجه في الوضوء: «والفم والأنف من الوجه» ١٠٢/١ مع المغني. ولعل وجه تخصيص مسألتي المضمضة والاستنشاق بالذكر لوجوبها، وهو المشهور من المذهب وهو من مفرداته خلافا لمن أوجبها في الطهارة الكبرى دون الصغرى كالحنفية، أو قال: إنها سنة فيها كالمالكية والشافعية. انظر: المغني والشرح الكبير ١٠٢/١، ١٢٧، والإنصاف ١/١٥٢.

(٣) انظر: المدونة ٣٧/١، والكافي لابن عبد البر ١/١٨٠، وبداية المجتهد ١/١١٣.

(٤) انظر: الأم ١/١٦٧ والمهذب والمجموع ٤/٢٥٤، ٤٦٠ لكن يلزم المأموم مفارقتها والاعتمام لنفسه حال علمه بذلك أثناء الصلاة وإلا بطلت صلاته اتفاقا عندهم.

(٥) وهو مذهب ابن حزم أيضا. انظر المحلى ٤/١٤ - ١٥.

(٦) انظر المصادر المتقدمة للحنفية والمالكية والحنابلة. والفتاوى لابن تيمية ٢٣/٣٧٠ - ٣٧٢.

فالكلام معه والمسألة مبنية على أصل^(١) وهو: أن صلاة المأموم كالمندرجة في ضمن صلاة الإمام بطريق التبعية صحة وفسادا، ولهذا يتحمل عنه القراءة^(٢) والسهو^(٣)، ولهذا لو أحدث الإمام بطلت صلاة المأموم^(٤)، ولهذا لا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل^(٥) وعند الشافعي بخلاف ذلك^(٦)؛ فإن كلَّ مصلٍّ يصلي لنفسه ولا تعلق لصلاته بصلاة غيره^(٧)؛ وإنما معنى الاقتداء

(١) انظر: الفتاوى لابن تيمية ٢٣/ ٣٧٠-٣٧٢، وبداية المجتهد ١/ ١١٣، والهداية والفتح والعناية ١/ ٣٧٣.

(٢) أي عند الجمهور خلافاً للشافعي. راجع مسألة الاقتداء يسقط فرض القراءة ص ١٥١.

(٣) وحكي إجماعاً لكن حكي عن مكحول أنه قال: يسجد المأموم لسهو نفسه. انظر المغني ٦٩٩/١، والمجموع ٤/ ١٤٣.

(٤) في هذا تفصيل:

فإن علم المأمومون بذلك وتابعوه فصلاتهم باطلة للإجماع على بطلان صلاتهم لو علموا بذلك قبل دخولهم الصلاة معه. انظر: المجموع ٤/ ٢٥٦.

أما إن قطعوا المتابعة فور علمهم بذلك وصلوا لأنفسهم أو مع من خلف الإمام في إمامة الصلاة فصلاتهم صحيحة عند الشافعية سواء كان حدث الإمام عن عمد أو سبق للحدث. انظر المذهب والمجموع ٤/ ٢٤١-٢٤٥، والوجيز ١/ ٥٨. وعند الجمهور تبطل صلاتهم إن تعمّد الإمام الحدث. أما إن سبقه الحدث فصلاتهم صحيحة فيقطعون المتابعة ويتمون لأنفسهم فرادى أو مع من خلف الإمام. وفي رواية لأحمد: تبطل صلاتهم أيضاً كالعمد وهي المشهورة في المذهب. انظر: المغني مع الشرح ١/ ٧٤٦-٧٤٧، والإنصاف ٢/ ٣٣، والمدونة ١/ ٣٧، ١٣٥، والكافي لابن عبد البر ١/ ١٨٠-١٨٨، وبداية المجتهد ١/ ١١٣، والهداية وفتح القدير والعناية ١/ ٣٧٨.

(٥) أي عند أبي حنيفة ومالك وإحدى الروایتين عن أحمد. انظر: المغني مع الشرح ٢/ ٥٢، والكافي لابن عبد البر ١/ ١٨٠-١٨١، والهداية وفتح القدير والعناية ١/ ٣٧١.

(٦) انظر: المذهب والمجموع ٤/ ٢٦٩-٢٧١.

(٧) انظر تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٠٢.

متابعته في الأفعال الظاهرة ليكون ذلك أحوط وأبعد من السهو والغفلة ولا يتغير على المأموم شيء من أفعال الصلاة إلا ما يرجع إلى المتابعة، فإنه التزم بنية الاقتداء متابعته فلا يجوز له تركها ويسجد معه للسهو متابعة لا لسهوه، فإذا سها المأموم لم يسجد لأن سهوه نادر فلا يتعلق عليه حكم، ويتخرج لنا مثل قول (الشافعي وداود)^(١) على قولنا إنه يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل^(٢) وأن الإمام إذا سبقه الحدث يستخلفون من يتم بهم الصلاة. نص عليه أحمد رحمه الله في رواية الميموني فيما ذكره ابن حامد في شرح الخرقى^(٣).

فندل أولاً على هذا الأصل، ثم نتكلم في هذه المسائل المبنية عليه فيما بعد كل مسألة بما يخصها. والدليل عليه (٢٥٧/ب).

ما روى أبوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «الإمام ضامن^(٤)» وقوله ﷺ «الأئمة ضمناء والمؤذنون أمناء^(٥)» ومعناه ضمنوا صلاة المأمومين، واستحال

(١) ما بين القوسين بياض في الأصل، وظاهر أن صوابه ما أثبت.

(٢) انظر: المغني مع الشرح ٥٢/٢، والإنصاف ٢٧٦/٢.

(٣) انظر: المغني ٧٤٧/١، والإنصاف ٣٣/٢.

(٤) رواه الإمام أحمد ٢/٢٣٢، ٢٨٤، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٦١، ٤٧٢، ٥١٤.

وأبو داود ٢/٢١٧-٢١٨ عون المعبود، والترمذي ١/٤٠٢-٤٠٤ وغيرهم. وهو حديث

صحيح لطرقه وكثرة شواهده عن سهل بن سعد وعائشة وأبي أمامة وأبي مخذرة وائلة وابن

عمر رضي الله عنهم، انظر تفصيل ذلك في صحيح الجامع للألباني ٢/٤١٣-٤١٤ وإرواء

الغيل ١/٢٣١-٢٣٥ وحاشية أحمد شاكر على الترمذي ١/٤٠٤-٤٠٦.

(٥) رواه بهذا اللفظ الشافعي من حديث أبي هريرة ٥٨/١ ترتيب مسند الشافعي. ورواه أيضاً مرسلًا

عن الحسن البصري ٥٨/١ وكذلك البيهقي ٤٣١/١ وصححه مرسلًا الألباني في

الإرواء ١/٢٣٥. ورواه البيهقي موقوفًا على أبي أمامة ١/٤٣٢. وروى الجملة الثانية منه

الطبراني في الكبير من حديث أبي مخذرة وقال الهيثمي: «إسناده حسن» ٢/٢ مجمع

الزوائد.

ذلك على ضمانها في الأداء عنهم فوجب حملها على ضمان حكمها صحة وفسادا، فكانت صلاة المأموم كالمندرجة في صلاة الإمام تابعة لها في جميع أحكامها.

ويدل على ذلك قوله ﷺ «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»^(١) ولو كان حكمها حكم الانفراد لما كان لهذا الفضل معنى.

فإن قيل : إنما حصلت الفضيلة للاجتماع وكثرة الدعاء . قلنا : لو كان كذلك لوجب إذا اجتمعوا وصلوا وحدانا أن تحصل لهم الفضيلة فلما لم تحصل إلا بالاقتداء دل على ما ذكرنا، ويدل عليه أنه لا يصح الاقتداء بمن لا تصح صلاته من عالم بحدته وكافر ونجس ومجنون، ولو كان المأموم مصليا لنفسه وليس عليه سوى المتابعة المحضة لصح اقتداؤه بهم^(٢) ولا ترفع إمامتهم الأركان الظاهرة، فلما شرط أن تكون صلاة الإمام صحيحة علم أن ذلك لتندرج صلاة المأموم في ضمنها، ويدل عليه أنه يجب على المأموم سجود السهو لأجل سجود إمامه، ولا يجب عليه سجود السهو لسهو نفسه وما هذا إلا بقضية الاندراج في صلاة الإمام، حتى إذا اختلت وجب عليه جبرها وإذا اختلت صلاة نفسه لم يكن ذلك اختلا لا لدخولها ضمن صلاة الإمام وهي غير مختلة، وهذا واضح في أن العبرة

(١) رواه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري ١/ ١٣١ مع الفتح . وبنحوه رواه البخاري ١/ ٥٦٤، ٢/ ١٣١ مع الفتح، ومسلم ١/ ٤٤٩ - ٤٥٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه من حديث ابن عمر بلفظ «ب سبع وعشرين درجة» البخاري مع الفتح ١/ ١٣١ ومسلم ١/ ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٢) في المخطوطة (بها) وما أثبت هو المناسب .

بحكم صلاة الإمام وأن هذه تبعها بكل حال حتى كأن الإمام ملابس لصلاة نفسه وصلاة المأموم حكما، فإذا أحدث فسدت صلاته وصلاة المأموم المندرجة في صلاته لكونه كالمتلبس بها حكما .
فإن قيل : وما معنى الاندراج ، فإننا لا نعقل فعل إنسان يدخل في فعل غيره .

قلنا : معنى الاندراج التبعية في الحكم كما يندرج إسلام الصبي في إسلام أبيه حتى يلزمه أحكام الإسلام^(١) .

فإن قيل^(٢) : لا اشتراك بين صلاة المأموم وصلاة الإمام ولا اندراج وإنما وجبت المتابعة^(٣) في السهو بحكم التزامه لتابعته وكذلك لم يجز له سبقه ومخالفته لأنه التزم متابعته مادام في صلاة ، فإذا أحدث بطلت المتابعة وبقيت صلاته على حالها وانقطع ما بينها بالفرقة كالمسبوق إذا سلم أمامه وقعت بينهما ، الفرقة وبقيت صلاة المأموم بحالها ، وأما (٢٥٨ / أ) إذا اقتدى بمحدث^(٤) لم يجز ؛ لأن معنى القدوة أن يقتدي بمن يفعل مثل ما يفعل المقتدي (به)^(٥) فانه يلتزم موافقته في صلاته التي أمره الشرع بالمرور^(٦) فيها فاما إذا كان عالما بحدثه فما أمره الشرع بالمرور^(٦) في ذلك فلم يصح اقتداؤه به .

(١) انظر : أحكام أهل الذمة لابن القيم ٥٠٧ / ٢ .

(٢) انظر : تخریج الفروع للزنجاني ص ١٠٢ والمهذب والمجموع ٢٣٤ / ٤ .

(٣) انظر الوجيز ٥٨ / ١ ، والمهذب والمجموع ٢٤١ - ٢٤٥ .

(٤) أي عالما بحدثه . وهو إجماع كما في المجموع ٢٥٦ / ٤ .

(٥) زيادة لبيان المراد .

(٦) كذا في الموضعين .

قلنا: سجود السهو زيادة لو تعمدها الإنسان من غير سبب أبطلت صلاته، ولا سبب في حق المأموم عندكم إذا سهأ إمامه فاعتذاركم بالمتابعة غلط فإنما يتابعه فيما تناوله تحريم صلاته وهذه زيادة لم تندرج تحت تحريم صلاته، وإنما جعلها الشرع جبرانا في حق من نقصت صلاته، فإن لم تكن صلاة المأموم مندرجة تحت صلاة الإمام فلا نقصان فيها فالسجود ينافيها^(١). وأما قولهم: التزم متابعتة مادام في صلاة، فإذا أحدث بطلت المتابعة: فقد بينّا أنه بالمتابعة صار الإمام كالمتلبس بصلاة المأموم حكما فمتى بطلت صلاته^(٢) في نفسه بطلت صلاة المأموم، ألا ترى أن في ابتداء الصلاة إذا لم تنعقد صلاته لا تنعقد صلاة المأموم، ولا يقال: تبطل القدوة وتصح صلاته، ولا شك أن ما يطرأ في أثناء الصلاة من المفسد كالمقارن لها في أنه يبطلها من أصلها فتكون كما (لو)^(٣) لم توجد، ويفارق المسبوق، فإن الشرع جعل ما يتضمن صلاة الإمام من صلاته مقدار ما أدركه، ولهذا ما يلحقه من سهو بعد المفارقة لا يتحملة الإمام، ولو قلنا يخرج من الصلاة إذا سلم الإمام لما صح^(٤) اقتداء مسبوق بحال، ولم يصح الاقتداء إلا بكونه معه من أول الصلاة، وهذا ما ورد الشرع بضده بخلاف مسألتنا فإنه لم يرد الشرع بأن الإمام يحدث فتبطل صلاته وتسلم صلاة المأموم^(٥) على أن هناك^(٦) تمت

(١) أي لأنه زيادة متعمدة ليس المأموم سببا فيها.

(٢) في المخطوطة (حاله أو حياله) وهو سبق قلم.

(٣) زيادة لاستقامة الكلام.

(٤) بل يقال: تنقطع المتابعة لا غير.

(٥) الشرع ورد ببطلان صلاة المحدث، وأما صلاة غير المحدث فالأصل صحتها حتى يثبت دليل بطلانها.

(٦) أي المسبوق إذا سلم أمامه المتقدم في قولهم ص ٤٣٤.

صلاة الإمام وفي مسألتنا بطلت صلاة الإمام فَلِمَ يؤخذ الحكم من ضده؟
وأما قولهم^(١): إنه في الابتداء اقتداء بمن لا صلاة له ولا يؤمر بالمضي فيها
فقدوته محال وههنا بخلافه.

فالجواب عنه: أنه إذا بان في آخر صلاته أو في أثنائها أنه كان محدثا فقد
اقتدى المأموم بمن ليس بمصلٍّ، ولهذا لا فرق في حق نفسه بين أن ينسى
حدثه أو يكون عالما به في أنه يلزمه إعادة الصلاة فكذا في حق من اقتدى به،
ثم إذا كانت الاستحالة في القدوة فلتنعقد صلاته لنفسه، لأنه كامل
الطهارة، فَلِمَ قلتم: إنها لا تصح إلا لما ذكرنا من أن صلاته تضير ضمنا
لصلاة الإمام؟ فإذا لم تنعقد صلاة الإمام لم تنعقد صلاته، على أن الاستحالة
في القدوة لا في الصلاة فلتختص القدوة بالبطلان^(٢) (٢٥٨/ب) وإبقاء
الصلاة ابتداء على حكم الانفراد منعقدة.

فإن قيل: إلا أنه قد التزم الصلاة على صفة فلا تثبت بدون ذلك
الوصف، لأن الصفة لا ينفصل عنها الموصوف.

قلنا: فكيف صححت صلاته منفردا^(٣) وقد دخل فيها على صفة الإتمام؟
وكذلك التزم المتابعة في جميع الصلاة ثم صار منفردا في أثناء الصلاة.
ويدل على اندراجها أنه يتبع الإمام في أفعال من سجادات وتشهد، ولا
يعتد له بها حتى إنه يفعل في المغرب — وهي ثلاث ركعات — أربع
تشهدات، ولو كان في حكم المنفرد لبطلت صلاته، لأنه زاد فيها وغير
ترتيبها بها لو فعله وحده بطلت صلاته بالإجماع.

(١) انظر: المذهب والمجموع ٢٥٦/٤، ٢٥٧، والمحلى ٢١٤/٤

(٢) في المخطوطة (وانتفاء) والمثبت هو الصواب والرسم يحتمله.

(٣) أي لقولهم: يقطع المتابعة ويتم لنفسه منفردا بانيا على ما صلاه مع إمامه. المجموع ٢٥٦/٤.

فإن قيل ^(١): إنما تبعه لأنه ألزم نفسه متابعتة .
قلنا : أي داع دعاه إلى ^(٢) متابعتة فيما لا منفعة له فيه ؟
فإن قيل ^(٣): فيه منفعة وهو: أنه يزيل عن نفسه الشك ، فإن الإمام
يتحرّز أكثر من المنفرد .
قلنا : فمن أدرك الإمام في الركعة الأخيرة وقد رفع من الركوع أي شك
أسقط وأي احتياط حصل وهو يصلي جميع صلاته منفردا فسقط عذرهم .
احتج الخصم ^(٤): بأن كل مكلف متصل لنفسه مودّ ما وُظّف عليه فلا
يلزم حكم غيره .
قلنا : فلمّ لزمه الاتباع وسجود السهو مع الإمام وسقط عنه سجود سهو
نفسه؟ ثم القاعدة باطلة به إذا اشتبه إناء طاهر بإناء نجس فاجتهد في ذلك
رجلان فأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى إناء غير الآخر فتوضأ ، فإنه لا يجوز
عندهم ^(٥) اقتداء أحدهما بالآخر ولو كان كل واحد منهما مصليا لنفسه ولا
غرض في القدوة سوى المتابعة لصح الاقتداء ، إلا أن المتابعة تمكّنه في صلاة
صحيحة ، لأن صلاة الإمام صحيحة لنفسه والمأموم صلاته صحيحة لنفسه
والمتابعة معقولة ، فلمّ منعتم الاقتداء؟ فلا معنى لمنعه إلا تخيّل الاشتراك في
الصلاة واندراج أحدهما ^(٦) في الأخرى .

(١) انظر: تخرّيج الفروع للزنجاني ص ١٠٢ .

(٢) في المخطوطة (إلا) ولعله سبق قلم .

(٣) انظر: تخرّيج الفروع للزنجاني ص ١٠٢ .

(٤) انظر: المصدر السابق ، والمحل ٢١٥ / ٤ .

(٥) انظر: المهذب والمجموع ١ / ١٩٧ .

(٦) في المخطوطة : (أحدهما) .

واحتج^(١) (بأنهما)^(٢) لو كانت الصلاة بينهما مشتركة متضمنة لوجب إذا فسدت صلاة المأموم أن تفسد صلاة الإمام ، لأن الإمام على قولكم متلبس بهما .

قلنا : صلاة الإمام غير متعلّقة بصلاة المأموم ولا ضمن لها ، وإنما صلاة المأموم هي المتعلقة بصلاة الإمام وتابعة لها على ما قدمنا بيانه^(٣) ، ويوضح الفرق بينهما أنه لو علم المأموم بحدث الإمام (٢٥٩/أ) لم تصح به صلاته خلفه ، ولو علم الإمام بحدث المأموم لم يمنع صحة صلاته ، وكذلك لو سهى المأموم لم يلزم الإمام السجود ، ولو سهى الإمام لزم المأموم السجود .

(١) ينظر: المحلى ٤/٢١٥ .

(٢) كذا (بأنهما) أي الإمام والمأموم .

(٣) أي (ص ٤٣٠ وما بعدها) .

فصل

فأما الكلام في نفس المسألة ، فندل عليه :

بما روى النجّاد بإسناده عن عبد الله بن زُرَيْرٍ^(١) عن علي رضي الله عنه قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ ثم انصرف ثم جاء ورأسه يقطر فأعاد بنا ثم قال : «إني صليت وأنا جنب فمن أصابه مثل الذي أصابني فليفعل مثل الذي فعلت»^(٢) .

وروى شيخنا أبو يعلى قال حدثنا الرفاعي ، عن الجزري ، عن أبي حفص ابن شاهين بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله «إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة الذين خلفه»^(٣) .
وهذان نصّان فيما ذكرنا .

(١) هو : عبد الله بن زُرَيْرٍ - بتقديم الزاي مصغراً - الغافقي المصري ثقة رمي بالتشيع ، توفي سنة ٨٠هـ أو بعدها ، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه . التقريب ١ / ٤١٥ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢١٦ .

(٢) رواه الإمام أحمد ١ / ٨٨ ، ٩٩ والبزار ١ / ٢٣٤ - كشف الأستار والطبراني في الأوسط ٢ / ٦٨ مجمع الزوائد . وفي إسناده ابن لهيعة والكلام في ضعفه مشهور . لكن يلاحظ أنه ليس فيه لفظ «فأعاد بنا» كما ذكر المصنف ولا يتم له بدونها الاستدلال على ما ذكر . ومع هذا فيحتمل أنه ﷺ قد انصرف قبل دخوله في الصلاة كما هو صريح حديث أبي هريرة في الصحيحين ، الآتي ص ٤٤٥ تعليق رقم ٣ . وعليه فلا حجة فيه لكلا الفريقين ، والله أعلم .

(٣) لم أجده .

فإن قيل : هذه الأخبار مقابلة بما روى الدارقطني بإسناده عن البراء قال :
صلى رسول الله ﷺ بقوم وليس هو على وضوء فتَمَّت للقوم وأعاد النبي ﷺ (١).

وفي لفظ : أجزاء صلاة القوم ويعيد هو (٢).

وروى أبو هريرة «أن النبي ﷺ صلى بالناس جنباً فأعاد ولم يعيدوا» (٣).
قلنا : أما خبر البراء فمداره على بقية بن الوليد وقد قيل : أحاديث بقية
غير نقية (٤).

(١ ، ٢) ورواه الدارقطني أيضا بلفظ ثالث وهو «أيا إمام سهى فصل بالقوم وهو جنب فقد مضت
صلاتهم وليغتسل هو ثم ليعد صلاته ، وإن صلى بغير وضوء فمثل ذلك ١/ ٣٦٣ - ٣٦٤ مع
التعليق المغني . وروى اللفظ الأول البيهقي ٢/ ٤٠٠ . والحديث ضعيف على كل حال
فمداره على (بقية بن الوليد) والكلام فيه مشهور وإن صرح هنا بالتحديث . وجويز بن سعيد
الأزدی الكوفي . ضعيف جداً بل متروك . وأيضاً فهو منقطع ، فإن الضحاك بن مزاحم لم يلق
البراء بن عازب رضي الله عنه . انظر ما تقدم : نصب الراية ٢/ ٦٠ ، والتلخيص الحبير
٢/ ٣٥ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ . والأقرب له من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ما رواه أحمد بلفظ «أن النبي
ﷺ خرج إلى الصلاة فلما كُبر انصرف وأومأ إليهم - أي كما كنتم - ثم خرج فاغتسل ثم جاء
ورأسه يقطر فصلّى ثم قال : «إني كنت جنباً فنسيت» ٢/ ٤٤٨ . ورواه أيضا ابن ماجه
١/ ٣٨٥ ، والدارقطني ١/ ٣٦١ ، والبيهقي ٢/ ٣٩٧ . قال الحافظ في التلخيص : وفي إسناده
نظر ٢/ ٣٤ . وقال في زوائد ابن ماجه : هذا إسناد ضعيف لضعف أسامة ١/ ١٤٤ مصباح
الزجاجة ، أي أسامة بن زيد الليثي . فإن ظاهر هذا الحديث أنهم أحرموا مع النبي ﷺ
بالصلاة ، ولما انصرف منها ثبتوا قياما في صلاتهم كما أشار إليهم فلما رجع استأنف التكبير
وَأَتَمَّ بهم فعلى هذا يكون النبي ﷺ قد أعاد وهم لم يعيدوا فيكون المصنف أوردته بالمعنى .
وسأيت حديث أبي بكره بمعناه ص ٤٤٤ تعليق ٣ .

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٢ لكن إعلاله بالإنقطاع ، وضيع جوير بن سعيد أشد من هذا
لتصريح بقية هنا بالتحديث . راجع مصادر تخريجه ص ٤٣٩ تعليق ٢ ، ٣ .

وأما حديث أبي هريرة فلا يعرف^(١) ثم قد روى النَّجَّاد بإسناده عن سعيب بن المسيب أن النبي ﷺ صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا^(٢). وفي لفظ آخر «فلما رجع استأنف بهم^(٣)» ثم أخبرنا أولى ومثبتة وأخباركم نافية والمثبت أولى كما في الشهادة^(٤).

ومن المعنى: أنا نقول: اقتدى بمن لم تنعقد صلاته فلزمه الإعادة، أصله إذا علم بحاله في الابتداء، وإذا صلى خلف كافر، وهذا لأن المانع من الإنعقاد لا فرق بين أن يعلمه أو لا يعلمه كحدث نفسه، فإنه يلزمه الإعادة سواء علم بحدث نفسه أو لم يعلم حتى فرغ من الصلاة.

فإن قيل^(٥): المعنى في الأصل أنه اقتدى بمن يعلم أنه ليس في صلاة فلا تصح صلاته، كما لو اعتقد أن الإمام غير متطهر واقتدى به وهو متطهر لم تصح صلاته بناء على اعتقاده بخلاف مسألتنا، فإنه اقتدى بمن عنده أنه في صلاة فصحت صلاته. (٢٥٩/ب).

قلنا: تبطل علّة الفرع على أصحابنا بالإمام إذا كان عالما بحدثه والمأموم لا يعلم بحدثه^(٦)، فإنه قد اقتدى بمن عنده أنه في صلاة ولا يصبح اقتداؤه به، وكذلك إذا أحدث^(٧) في الصلاة فإنه اقتدى بمن هو في صلاة ثم تبطل

(١) وكذلك لم أجده بذلك اللفظ. راجع تخريجه بنحوه ص ٤٤٠ ع ١.

(٢) رواه عبدالرزاق ٣٥٠/٢ والدارقطني ٣٦٤/١، وعن طريقه البيهقي ٤٠٠/٢، وهو مع إرساله فيه أبو جابر البياضي متروك الحديث، وأيضا في رواية عبدالرزاق رجل مجهول.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

(٤) لكن الشأن في صحة أدلة كلا الفريقين ودلائلها على المدّعي وهي غير ناهضة كما ترى.

(٥) انظر: المهلب والمجموع ٢٥٦/٤، ٢٥٧، والمحل ٢١٤/٤.

(٦) راجع قولهم في رأس المسألة ص ٤٢٨ تعليق رقم ٣.

(٧) أي ولم يعلم المأموم إلا بعد الفراغ من الصلاة.

صلاته، ثم لا فرق بينهما، ألا ترى أنه لو صلى خلف كافر لم تصح صلاته سواء علم في الابتداء أو بعد الفراغ؟

قياس آخر : أنه معني في الإمام يمنع صحة صلاة المأموم في حال العلم به فمنع صحة صلاته في حال الجهل به أصله الكفر والأنوثية، ولا يلزم إذا اجتهد الإمام فأخطأ القبلة واقتدى به رجل وهو لا يعلم فلما فرغ علم^(١)، فإنه^(٢) لا إعادة عليه، لأن المانع من الاقتداء به في حال العلم معني في المأموم لا في الإمام وهو ترك التوجه إلى القبلة وههنا هو معني في الإمام، ويؤيد ما ذكرنا أن صلاة المرأة صلاة صحيحة منعقدة ثم لا يجوز الاقتداء بها مع الجهل بحالها، فالجنب الذي لا صلاة له أولى أن لا يصح اقتداؤه به.

فإن قيل^(٣) : على الكفر والأنوثية علم ظاهر يقع به التمييز، فإذا لم ينتبه صار مفرطاً. بخلاف المحدث، فإنه لا علم عليه فلم يكن مفرطاً فلم تلزمه الإعادة.

قلنا : وأي علم في الكافر يتميز به؟ ثم من قال : إن المأموم يجب عليه معرفة حال الإمام والبحث عنه؟ ونحن نعلم أنه لو دخل مسجداً عشاء فرأى شخصاً واقفاً في المحراب يصلي جاز له أن يقتدي به ولم يكلف أن يأتي بضوء فينظر إليه ويكشف عن أمره، وإذا لم يكلف ذلك لم ينسب إلى التفريط في الائتام فكان من الواجب أن يصح اقتداؤه به.

فإن قيل : الكافر ليس من أهل الصلاة، وكذلك المرأة ليست من أهل الإمامة بالرجال بخلاف المحدث، فإنه من أهل الصلاة والإمامة إذا

(١) انظر : مسألة : إذا اشتبهت القبلة فصلی بالاجتهاد . . . ص ٨٩ .

(٢) في المخطوطة (أنه) والمثبت هو المناسب .

(٣) انظر : نحوه في المجموع ٢٦١ / ٤ وانظره مع جوابه في الجوهر النقي ٤٠١ / ٢ .

كانا^(١) متيممين وإذا عدا الماء والتراب فلهذا صبح الاقتداء بهما .
قلنا : ليس المحدث من أهل الصلاة بحال ، والمتيمم متطهر غير محدث ،
ولهذا يجوز أن يأتى به المتوضئ مع علمه بحاله^(٢) وأما إذا عدا الماء والتراب
فصلاته لشغل الوقت مع ضرورة قائمة^(٣) ويوجب قضاؤها^(٤) . وأما المرأة
فصلاتها صحيحة وهي من أهل الإمامة عند أصحابنا للرجال في النفل^(٥)
فسقط ما تعلقوا به . (٢٦٠ / أ) .

احتج الخصم^(٦) :

بما روى أبوداود بإسناده عن أبي بكرة أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر
فأومأ إليهم أن (على)^(٧) مكانكم ، فذهب ثم جاء ورأسه يقطر ماء فصلَّى
بهم^(٨) وهذا يدل على أنه علم بحديثه في الصلاة فبطلت صلاته ولم تبطل

(١) لعله يقصد من قامت به أهلية الصلاة والإمامة ، ومع هذا فالمناسب (إذا كان متيمما وإذا عدا
الماء والتراب ، فلهذا صبح الاقتداء به) ليعود الضمير في جميعها إلى المحدث سواء كان إماما أو
مأموما .

(٢) قال ابن قدامة : لا أعلم فيه خلافا . المغني ٥١ / ٢ وانظر المذهب والمجموع ٢٦٣ / ٤ .

(٣) أي يلزمه أن يصلي على تلك الحال محافظة على حرمة الوقت . وهو مذهب الشافعي وأحمد .
انظر : المغني ٢٥٥ / ١ والمذهب والمجموع ٢٧٧ / ٢ - ٢٨٠ .

(٤) أي يجب عليه القضاء إذا وجد الماء أو التراب وهي إحدى الروايتين عن أحمد وهي المذهب ،
والصحيح من أقوال الشافعية . انظر : المغني ٢٥٦ / ١ ، والإنصاف ٢٨٢ / ١ - ٢٨٣ ،
والمجموع ٢٧٨ / ٢ .

(٥) المغني ٣٣ / ٢ .

(٦) انظر : المجموع ٢٦٠ / ٤ والمحل ٢١٦ / ٤ .

(٧) كذا : وهي زيادة لم أجدها في لفظ أبي داود ولا في ألفاظ غيره ، لكنها كذلك في رواية البخاري
لحديث أبي هريرة الآتي ص ٤٤٥ تعليق رقم ٣ .

(٨) أبوداود ٣٩٢ / ١ - ٣٩٣ عون المعبود بهذا اللفظ وبلغظ آخر في أوله «فكبر» وقال في آخره «فلما
قضى الصلاة قال : إنما أنا بشر وإني كنت جنبا» . ورواه من طريقه البيهقي بلفظه ٣٩٧ / ٢ =

صلاتهم .

قلنا : وأين في الخبر أنهم كانوا قد كَبَرُوا ودخلوا في الصلاة ؟ فإن قيل : من حيث إنه قال : «مكانكم» وروى «على رسلكم»^(١) فأمرهم بالقيام ولو لم يكونوا في صلاة لكانوا منهيين عن ذلك ، ألا ترى أنه قال لهم ﷺ «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا في الصف حتى تروني قد خرجت»^(٢) ؟

قلنا : وقوله «مكانكم» و«على رسلكم» ليس فيه أمر بالقيام بل معناه : اثبتوا ولا تنصرفوا .

فإن قيل : في خبر أبي هريرة أنه قال لهم : «مكانكم» فلم يزالوا قياما حتى خرج^(٣) .

= ٩٤ / ٣ . ورواه أيضا : الإمام أحمد ٥ / ٤١ ، ٤٥ ، وابن حبان ص ١١٠ موارد . وهذا الحديث أحسن ما روى في هذه المسألة وقد صححه ابن حبان والبيهقي في المعرفة والنوري في المجموع ٤ / ٢٦١ . وقال الحافظ في التلخيص الخبير : واختلف في وصله وإرساله ٢ / ٣٤ ، ولعله يشير إلى ما قيل في سباج الحسن البصري من أبي بكرة رضي الله عنه كما أعلاه به ابن الترمذي في الجواهر النقي ٢ / ٣٩٧ .

(١) لم أره بهذا اللفظ .

(٢) متفق عليه من حديث أبي قتادة رضي الله عنه . انظر البخاري مع الفتح ٢ / ١١٩ ، ومسلم ٤٢٢ / ١ .

(٣) متفق عليه . وهذا اللفظ لمسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف سمع أبا هريرة يقول «أقيمت الصلاة فقمنا فعدّلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فانصرف وقال لنا «مكانكم» فلم نزل قياما حتى خرج إلينا وقد اغتسل ينطف رأسه ماء فكبر فصلى بنا ١ / ٤٢٣ ، ولفظ البخاري «...» حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر، انصرف قال : «على مكانكم» فمكثنا على هيتنا حتى خرج إلينا ينطف رأسه ماء وقد اغتسل» ٢ / ١٢١ مع الفتح . وروياه بمعناه أيضا . انظر البخاري مع الفتح ١ / ٣٨٣ ، ٢ / ١٢١ ، ١٢٢ ، ومسلم ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣ . ولا دليل في هذا الحديث لمن قال بصحة صلاة المأموم خلف الإمام المحدث لكن لأبي هريرة حديث آخر تقدم نخرجه عند حديثه الذي أورده المصنف عنه بلفظ «أن النبي ﷺ صلى بالناس جنباً فأعاد ولم يعيدوا» =

قلنا: الذي ثبت ما رواه أبوداود في السنن أنه ﷺ «كَبَّرَ ثُمَّ أَوْماً إِلَى الْقَوْمِ أَنْ اجْلِسُوا»^(١) فلو صح ما ذكرتم^(٢) تعارضاً.

فإن قيل: فقد روى أنس «أن النبي ﷺ دخل في صلاته فكَبَّرَ وَكَبَّرْنَا مَعَهُ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْقَوْمِ: كَمَا أَنْتُمْ فَلَمْ نَزَلْ قِيَاماً حَتَّى أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ اغْتَسَلَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً»^(٣) وهذا نص.

قلنا: هذا الخبر لا نعرفه^(٤) فلم يثبت فيئونه، على أنه لو صح فلا دلالة فيه، لأنه لا شك أن الرسول ﷺ لما عاد كَبَّرَ وقد قال «إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ

= وتقدم أنني لم أجده بهذا اللفظ، ثم خرجته ص ٤٤٠ تعليق رقم ١، بمعنى حديث أبي بكرة في الانصراف بعد التكبير ص ٤٤٤ تعليق رقم ٣. وهو على ضعفه ليس فيه «فلم نزل قِيَاماً حَتَّى خَرَجَ» إلا أن معناه كذلك، والله أعلم.

(١) رواه أبوداود معلقاً ٣٩٣/١ مرسل عن ابن سيرين. وليس هو من حديث أبي هريرة كما يوهمه صنيع المصنف.

(٢) لقد صح باللفظ الذي حكاه عنهم في الصحيحين كما تقدم ص ٤٤٥ ت ٣. لكن هل حديث أبي هريرة الوارد في الصحيحين في الانصراف قبل التكبير وحديث أبي بكرة وما في معناه بها في ذلك حديث أبي هريرة الآخر ومرسل ابن سيرين وحديث أنس الآتي، وكلها في الانصراف بعد التكبير هل تلك الأحاديث تحكي واقعة واحدة أو أنها تحكي واقعتين مختلفتين؟ فإن قلنا بالأول: فما في الصحيح أصح كما قاله الحافظ في الفتح ١٢٢/٢ وعليه فلا دليل فيها لهذه المسألة. وإن قلنا بالثاني: فلا تعارض كما صححه النووي في المجموع ٢٦١/٤. وعلى هذا يتجه الاستدلال بها سبق تخريجه - هنا - خارج الصحيحين على صحة صلاة المأموم خلف إمامه المحدث ما لم يتابعه بعد علمه كما يقول الشافعية ومن وافقهم، والله أعلم.

(٣) رواه الدارقطني ٣٦٢/١ والبيهقي ٣٩٩/٢، والطبراني في الأوسط ٦٩/٢ مجمع الزوائد. قال الحافظ في التلخيص الحبير: واختلف في وصله وإرساله ٣٤/٢. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح ٦٩/٢.

(٤) لعله يقصد «لا نعرفه صحيحاً» للاختلاف في إسناده، وإلا فقد تقدم من خرجه.

فكَبَرُوا^(١)» فالظاهر أنهم كَبَرُوا عند تكبيره فتكون التكبيرة الأولى قد لغت .
 واحتج : بما روى أحمد بإسناده عن عمر رضي الله عنه «أنه صَلَّى بالناس
 وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا^(٢)» .
 وعن عثمان وعلي وابن عمر «من صَلَّى بالناس وهو جنب أو على غير
 وضوء يعيد ولا يعيدون^(٣)» .

-
- (١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . انظر البخاري مع الفتح ٢/ ٢١٦ ، ومسلم ١/ ٣١٠ ، ومن حديث أنس أيضا . انظر : البخاري مع الفتح ١/ ٤٨٧ ، ومسلم ١/ ٣٠٨ .
- (٢) لم أره في المسند ولا رأيت من عزاه للإمام أحمد . بل عزاه غيره من فقهاء الحنابلة للأثرم وهذا هو الصواب فيما يظهر لي . وأما الأثرم فثبت عن عمر رضي الله عنه من طرق كثيرة عند مالك في الموطأ وعبد الرزاق في مصنفه مطولا ومختصرا وروى بعضها الدارقطني والبيهقي - وكذلك الشافعي من طريق مالك . انظر : الموطأ : ١/ ٤٩ ، ومصنف عبد الرزاق ٢/ ٣٤٧ - ٣٤٩ ، وترتيب مسند الشافعي ١/ ١١٥ ، والدارقطني ١/ ٣٦٤ ، والبيهقي ٢/ ٤٠٠ ، والطحاوي ١/ ٤١١ ، كلهم في قصة صلواته بهم وهو جنب فلما علم أعاد ولم يأمرهم بالإعادة . وقال ابن حزم في المحلى : حصلت الرواية عن عمر وابن عمر لا يصح عن أحد من الصحابة خلافا لها وهي في غاية الصحة ٤/ ٢١٧ .
- (٣) أما أثر عثمان رضي الله عنه فرواه الدارقطني ١/ ٣٦٥ وعن طريقه البيهقي ٢/ ٤٠٠ ، وأشار إلى ضعفه . وهو بنحو قصة عمر رضي الله عنه . وأما أثر علي . فلم أجده بهذا المعنى . والمشهور عن علي رضي الله عنه أنه كان يعيد ويأمرهم بالإعادة كما ذكر المصنف بعده لكن أسانيده كلها وإهية كما سيأتي قريبا . وأما أثر ابن عمر : فرواه عبد الرزاق ٢/ ٣٤٨ ، والدارقطني ١/ ٣٦٥ ، وهو في غاية الصحة كما قاله ابن حزم ٤/ ٢١٧ ، ولفظه «عن سالم ، عن أبيه في رجل صلى بقوم وهو على غير وضوء قال يعيد ولا يعيدون» ولفظ عبد الرزاق : «أنه صلى بهم وهو على غير وضوء ، فأعاد ولم يأمرهم بالإعادة» . وفي رواية أخرى للدارقطني من طريق نافع ابن عمر صلى بأصحابه ثم ذكر أنه مس ذكره فتوضأ ولم يأمرهم أن يعيدوا .

قلنا: قد روى عاصم بن ضمرة^(١) «أن عليًا صلى بهم وهو جنب فأعاد وأمرهم بالإعادة^(٢)».

وقد خالف حماد^(٣) وأبو حنيفة^(٤) والتابعي يعتد بخلافه مع الصحابة^(٥) مع أن القياس مقدّم على قول آحاد الصحابة^(٦).

(١) هو عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي من أصحاب علي رضي الله عنه، صدوق، من الطبقة الثالثة روى له الأربعة. انظر: التقريب ١/ ٣٨٤ وتهذيب التهذيب ٥/ ٤٥ وميزان الاعتدال ٣٥٢/ ٢.

(٢) رواه عبد الرزاق ٢/ ٣٥٠، والدارقطني ١/ ٣٦٤ وعن طريقه البيهقي ٢/ ٤٠١. وفيه: عمرو ابن خالد الواسطي متروك الحديث رماه الحفاظ بالكذب وانظر ترجمته في التقريب ٢/ ٦٩، وتهذيب التهذيب ٨/ ٢٦- ٢٨. وأيضا فانه منقطع، فان حبيب بن أبي ثابت لم يرو عن عاصم بن ضمرة شيئا قط. قاله سفیان الثوري. انظر البيهقي ٢/ ٤٠١. وروي أيضا معناه من طرق أخرى عن علي رضي الله عنه ولا يصح منها شيء. انظر ما تقدم: نصب الراية ٢/ ٦٠ والدراية ١/ ١٧٣، والمحلى لابن حزم ٤/ ٢١٧.

(٣) أي حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة. انظر مصنف عبد الرزاق ٢/ ٣٥٠، والمجموع ٤/ ٢٦٠.

(٤) قال عبد الرحمن بن مهدي - بعد رواية أثر عثمان المتقدم ص ٤٤٨ تعليق ١. هذا المجمع عليه، الجنب يعيد ولا يعيدون، ما أعلم فيه اختلافًا. الدارقطني ١/ ٣٦٥، وعن طريقه البيهقي ٢/ ٤٠٠، وقال بعد أثر ابن عمر المتقدم ص ٤٤٨ تعليق ١. قلت لسفيان: علمت أحدا قال يعيدون؟ قال: لا إلا حماد. الدارقطني ١/ ٣٦٥ والبيهقي ٢/ ٤٠١. وتعقب هذا ابن الترمذي في الجوهر النقي بذكر من وافق حمادًا على هذا كأبي حنيفة وغيره ٢/ ٣٩٧- ٣٩٨ وهذا مشهور لكن لعل ابن مهدي وسفيان الثوري أرادا أن أول من صح عنه القول بذلك حماد بن أبي سليمان، والله أعلم.

(٥) أي إذا بلغ رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة ولم يكن مسبقًا بالإجماع وهذا مذهب الجمهور. انظر روضة الناظر وشرحها نزهة الخاطر ١/ ٣٥٥- ٣٥٧.

(٦) قول الصحابي: إن كان مما ليس للرأي فيه مجال فهو حجة مقدم على القياس لأنه له حكم الرفع. وإن كان مما للرأي فيه مجال - وهو الأظهر في مسألتنا هذه - وانتشر ولم يعلم له مخالف فهو الإجماع السكوتي وهو حجة عند الأكثر انظر مذكرة الأمين الشنقيطي على روضة الناظر =

وقد روينا عن الرسول أنه أعاد وأمر بالإعادة^(١) ثم نحمل خبر عمر على أنهم تفرقوا ولم يعلموا بحدثه ولم يعلمهم فيأمرهم ، ونحمل قوله «يعيد ولا يعيدون» إذا لم يعلموا أو تفرقوا .

واحتج^(٢) : بأنه ليس على المأموم معرفة طهارة الإمام لا من طريق القطع ولا من طريق الظن . (٢٦٠ / ب) .

وقد يخطئ الإنسان في كثير من اجتهاده فيعذر ، فما لم يؤمر بالاجتهاد فيه أولى أن يعذر في خطئه فيه .

قلنا : فيجب أن يعذر إذا صلى خلف كافر أو من عليه ثياب نجسة أو امرأة ، ويجب أن يعذر في حق نفسه إذا نسي طهارته حتى فرغ .

فإن قيل : إنها لم يعذر في حدث نفسه لأن بناء الأمر على اليقين ممكن بخلاف طهارة الإمام فإننا لا نعلمها إلا من قوله ، فإذا علمناها بقوله فعاد بعد ذلك وقال : لم أكن متطهراً لم نقبل رجوعه كالمرأة إذا أخبرت بانقضاء عدتها ثم تزوجت وعادت فقالت : لم تنقض عدتي لم نرجع إلى قولها .

قلنا : لو صح هذا لوجب أن لا يقبل قول الإمام قبل الدخول في الصلاة ، ولوجب إذا قال ثيابي نجسة أو قد علمت بحدثي في الصلاة أن لا يقبل .

فأما المرأة فلا يقبل رجوعها لأنها بدخولها في عقد النكاح أثبتت للزوج حقاً ، فإذا ادعت ما يوجب فسخه لم يقبل قولها في إبطال حقه بخلاف

= ص ١٦٥ ، وقد صح في مسألتنا هذه عن عمر وابنه رضي الله عنهما أنها أعادا ولم يأمر أحدا بالإعادة وكفى بذلك شهرة ولم يثبت خلافهما عن علي رضي الله عنه . والله أعلم .

(١) يشير إلى حديث علي المتقدم - وفيه «فأعاد بنا» ص ٤٣٨ تعليق رقم ٥ ، لكن تقدم التنبيه في تخرجه على أنني لم أجدها هذا اللفظ في حديث علي رضي الله عنه . لكن ورد بهذا اللفظ من مرسل ابن المسيب وفيه مع إرساله أبو جابر البياضي متروك الحديث . تقدم ص ٤٤١ تعليق رقم ٣ .

(٢) انظر : المحلى ٢١٥ / ٤ .

الإمام، فإنه يجبر بها هو من أمر الدّين فيقبل قوله منه كما قبل دخوله في الصلاة.

واحتج^(١): بأن كلّ من بطلت صلاته لمعنى انفرد به لم تبطل صلاة غيره بطلان صلاته أصله المأموم إذا كان جنباً.

قلنا^(٢): يبطل إذا كان المأموم عالماً بحدّته، على أنّاً قد بينّا أن صلاة الإمام غير متعلّقة بصلاة المأموم ولا تابعة لها، وصلاة المأموم تابعة لها صحةً وفساداً^(٣). والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: المحلي: ٢١٥/٤.

(٢) قوله قدينا أن صلاة الإمام غير متعلقة... «أورده ابن مفلح في النكت على المحرر معزّواً لأبي الخطاب نصّاً كما هنا ٩٧/١».

(٣) إن الخلاف في هذه المسألة مبني على الاختلاف في الأصل الذي مهّد به المصنف لهذه المسألة وهو: هل صلاة المأموم مندرجة ضمن صلاة إمامه أولاً؟ وحاصل الأقوال فيه ثلاثة: أولها: أن كلّ مصلٍّ يصلي لنفسه وليست صلاة المأموم مندرجة ضمن صلاة إمامه وإن كان يجب عليه متابعتها وهذا مذهب الشافعي. ثانيها: أن صلاة المأموم مندرجة ضمن صلاة إمامه، وعليه تفسد صلاة المأموم بفساد صلاة إمامه وهذا مذهب أبي حنيفة.

وثالثها: أنها مندرجة ضمن صلاة إمامه، ولكن إنما يسري فساد صلاة الإمام إلى صلاة المأموم مع عدم العذر منها وأما مع العذر فلا. وهذا ظاهر مذهب مالك وأحمد واختاره ابن تيمية في فتاواه ٢٣/ ٣٧٠-٣٧٢.

وأما هذه المسألة على وجه الخصوص فلم يظهر لي فيها دليل صحيح صريح على بطلان صلاة المأموم خلف من أم ناسياً حدثه سواء ذكر أثناء الصلاة أو بعدها، بل ورد ما يشهد لصحة صلاة المأموم - كما تقدم - وإن كانت كلها لا تخلو من مقال في أسانيدّها أو احتمال في دلالتها لكن يستأنس بمجموعها على صحتها ودلالة ظاهرها، ويشهد لها ما صح عن عمر وابنه رضي الله عنهما أنها أعادوا ولم يأمرّا من اتّم بهما بالإعادة - كما تقدم أيضاً وهذا اختيار ابن تيمية في فتاواه ٢٣/ ٣٦٩. وهو ما عناه ابن المبارك بقوله «ليس في الحديث قوة لمن يقول: إذا صلى الإمام بغير وضوء أن أصحابه يعيدون والحديث الآخر أثبت أن لا يعيد القوم هذا لمن أراد =

٣٢ — مسألة: وعلى هذا الأصل (*) اختلاف نيّة الإمام والمأموم يمنع القدوة^(١) نص عليه في رواية أبي الحارث^(٢) في إمام صلى بقوم وهو ينوي النافلة ومن خلفه يريد الفرض لا تجزئهم، وإن كان الإمام يصلي الظهر وهو يريد العصر يعيد الصلاة ولا تجزئته، ونحوه نقل المروزي وحنبل ويوسف بن موسى، وبه قال أبو حنيفة^(٣) ومالك^(٤).

— ونقل عنه صالح: لا أعلم شيئاً يدفع حديث معاذ وإن ذهب إليه ذاهب لم أعبه.

وقال في رواية إسماعيل بن سعيد، لا بأس أن يؤم الرجل القوم في صلاة قد صلاها، وإذا صلى خلف إمام ينوي الظهر^(٥) وهو ينوي

= الإنصاف بالحديث. اهـ ٤٠١ / ٢.

وعلى هذا ينبغي أن يقال: إن الأصل صحة صلاة المتطهر وعلى من أبطلها الدليل ولم ينهض دليل ههنا على بطلانها. وبه يظهر رجحان مذهب الشافعية ومن وافقهم في هذه المسألة. وهو صحة صلاة المأموم ما لم يعلم حدث إمامه فيتابعه بعد علمه بحدثه سواء ذكر الإمام ذلك أثناء الصلاة أو بعدها، وسواء كان ناسياً أو متعمداً على الصحيح عندهم. والله أعلم.

(*) أي اندراج صلاة المأموم ضمن صلاة إمامه.

(١) أي بناء على إحدى الروايتين الآتيتين في صلاة المفترض خلف المتنفل ومن يصلي الظهر بمن يصلي العصر. وهما بعض صور المسألة، أما اطراد هذه القاعدة منعا أو جوازا لاختلاف نية الإمام والمأموم ففيه نظر، وإن كان الأصل ينبغي أن يكون المنع لكن هذا لا يمنع صحة ما صح دليله من صور هذه المسألة وإنما ينبغي الوقوف عندها. والله أعلم.

(٢) انظر رواية أبي الحارث وما في معناها في كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١٧١ / ١ والمغني والشرح ٥٢ / ٢، ٥٣، ٥٩، والمبدع ٨٠ / ٢ وهي المذهب كما في الإنصاف ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) انظر: الهداية وفتح القدير والعناية ١ / ٣٧١ - ٣٧٣ والكنز والبحر ١ / ٢٨٢ والدر المختار وابن عابدين ١ / ٥٧٩.

(٤) انظر المدونة ١ / ١٠١، والكافي لابن عبد البر ١ / ١٨٠، والمختصر وجواهر الإكليل ١ / ٨٢.

(٥) كأن يقضي الإمام صلاة الظهر والمؤتم يؤدي العصر.

العصر جاز^(١) وبه قال الشافعي^(٢).

وجه الأول:

البناء على القاعدة الأولى، وأن صلاة المأموم ضمن في صلاة (٢٦١/أ) الإمام صحة وفسادا، وإنما تصير في ضمنها إذا بنيت عليها، وإنما يصح البناء إذا أمكن الإمام أداء ما على المقتدي به بتحريم نفسه، ولا يصح أداء الفرض بتحريم النفل، ويصح النفل بتحريم الفرض، لأن في الفرض معنى الصلاة المطلقة، ولهذا من دخل في فريضة قبل وقتها أو وهو يظن أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه صححت له نفلا وكذلك من دخل منفردا ثم حضرت جماعة وأراد أن يصلي قلب فرضه نفلا وسلم ثم دخل معهم، وهذا لأن قوله «فرضا» يلغو، ويبقى قوله «أصلي»^(٣) فيكفي في النفل، وكذلك لا يصح تأدية العصر بتحريم الظهر، فلا يصح بناؤها عليها.

— والكلام في نفس المسألة ندل بالخبر المشهور «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه»^(٤) فمنه دليلان:

أحدهما: «الأمر بالائتمار به» وهو أنه يفعل كفعله وإذا صلى فرضا وإمامه يصلي نفلا فما فعل كفعله، وكذلك إذا صلى عصرا خلف من يصلي ظهرا أو مغربا فما فعل كفعله.

(١) انظر: مصادر التعليق رقم ٢ ص ٤٥٣.

(٢) الأم ١٧٣/٢ والمهذب والمجموع ٢٦٩/٤، ٢٧١ وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٠٣ والرجز ٥٧/١ والروضة ٣٦٦/١-٣٦٨ والمنهاج ومغني المحتاج ٢٥٣/١-٢٥٤.

(٣) لو قال المصنف: تسقط نية الفريضة وتبقى نية الصلاة فتكون له نافلة لكان أولى.

(٤) هذا الحديث طرف من حديث أنس وعائشة وأبي هريرة المتقدم ص ١٦٥ تعليق ١ وكلها متفق عليها، لكن زيادة «فلا تختلفوا عليه» لأبي هريرة وحده عندهما. وانظر مزيدا من تخريج ألفاظه وطرقه في إرواء الغليل ١١٨/٢-١٢٣.

والثاني : قوله « لا تختلفوا عليه » وقد خالفه .

فإن قيل ^(١) : المراد به أن لا تختلف عليه فتفعل كفعله في الأفعال الظاهرة ، ولهذا قال : « إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا » فأما النية فهو لا يعلمها فكيف يفعل كفعله فيها ؟ قلنا : « ليؤتم به » عام في كل أحواله فلا يصح تخصيصه إلا بدليل ، وقولهم « نيته لا يعلمها » لا يصح ، فإنه إذا دخل مع الإمام وقد غابت الشمس علم أنه يصلي المغرب وكذلك إذا دخل وقد زالت الشمس علم أنه يصلي الظهر ، فإذا نوى خلفه الفجر أو العصر فقد خالفه ، ثم ندل بهذا الخبر على من علم أن إمامه متنفل ، أو دخل خلفه وهو يصلي التراويح فنوى الفريضة فإنه قد علم وخالفه .

فإن قيل : ندل على أنه أراد المتابعة في الأفعال الظاهرة لا غير بما روى جابر بن عبدالله « أن معاذًا كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم ينصرف إلى قومه فيصلي بهم ^(٢) » فهي له تطوع ولهم مكتوبة ^(٣) .

(١) انظر المغني ٥٢/٢ والمجموع ٢٧٢/٤ ، وفتح الباري ١٧٨/٢ ، ونصب الراية ٥٣/٢ ، والمحلى لابن حزم ٢٢٤/٤ وما بعدها .

(٢) رواه الستة وغيره مطولا ومختصرا من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه . انظر : البخاري مع الفتح ١٩٢/٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ١٠/٥١٥ ، ومسلم ١/٣٣٩ - ٣٤٠ ، وأبوداود ٢/٣٠٩ ، ٣/٤ ، عون المعبود ، والترمذي ٢/٤٧٧ ، والنسائي ٢/٩٨ ، ١٠٢ ، ١٧٣ - ١٧٤ ، وابن ماجه ١/٢٧٣ ، ٣١٥ ، والدارمي ١/٢٣٩ ، وابن الجارود ص ١٢٠ ، والحميدي ٢/٥٢٣ - ٥٢٤ ، وابن خزيمة ١/٢٦٢ ، ٣/٥١ ، وابن حبان ٤/٥٩ - الإحسان ، وأحمد ٣/٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٦٩ ، والشافعي ١/١٠٣ - ١٠٤ ترتيب مسنده ، وعبد الرزاق ٢/٣٦٥ ، والدارقطني ١/٢٧٤ - ٢٧٥ ، والبيهقي ٢/٣٩٢ - ٣٩٣ ، ٣/٨٥ - ٨٦ ، ١١٢ ، ١١٦ - ١١٧ ، والطحاوي ١/٢١٣ - ٢١٤ .

(٣) هذه الزيادة رواها عبد الرزاق والشافعي ١/١٠٤ والطحاوي ١/٤٠٩ ، والدارقطني ١/٢٧٤ - ٢٧٥ ، والبيهقي من طريقه ٣/٨٦ . بلفظ « هي له تطوع ولهم فريضة » وفي لفظ آخر :

قلنا: هي قضية في عين ، فيحتمل أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ نفلاً ثم يصلي بقومه الفريضة^(١) ولهذا روي (٢٦١/ب) أن قومه شكوه إلى النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله إنا نظل في أعمالنا طول نهارنا ثم نصلي خلف معاذ فيقرأ البقرة وآل عمران فقال النبي ﷺ: «أفتأن أنت يا معاذ؟ إما أن تخفف بهم الصلاة وإما أن تجعل صلاتك معنا»^(٢) فأمره أن يجعل صلاته معه ،

= «فيصلي بهم تلك الصلاة هي له نافلة ولهم فريضة» وفي لفظ ثالث «هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء» كلهم من حديث جابر رضي الله عنه . وقال الحافظ في الفتح : هو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسبأه فيه فانتفعت تهمة تدليسه فقول ابن الجوزي : إنه لا يصح مردود . ثم تتبع إعلال الطحاوي له فأجاب عنها بالتفصيل ١٩٦/٢ . وانظر تماماً تخريجه في نصب الراية ٥٣/٢ ، والتلخيص الحبير ٣٩/٢ .

(تنبيه)

لم أجده هذا اللفظ في مصنف عبد الرزاق المطبوع رغم شهرة العزو له ورواية الدارقطني له من طريقه فلعله سقط منه أو في محل آخر؟ .

(١) انظر الجواب عن هذا في المحلى ٤/ ٢٣٠ وما بعدها والمجموع ٤/ ٢٧٢ .

(٢) معنى هذا الحديث ثابت في طرق حديث معاذ الصحيحة المتقدمة ص ٥٦ تعليق ١ . ما عدا قوله «إما أن تخفف بهم وإما أن تجعل صلاتك معنا» فقد رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد ٥/ ٧٤ والطحاوي ١/ ٤٠٩ من حديث معاذ بن رفاعة الزرقاني الأنصاري عن رجل من بني سلمة يقال له «سليم» أنه أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله : إن معاذ بن جبل يأتينا بعدما ننام ونكون في أعمالنا بالنهار فينادي بالصلاة فنخرج إليه فيطوّل علينا فقال رسول الله ﷺ يا معاذ لا تكن فتاناً إما أن تصلي معي وإما أن تخفف عن قومك . . . وذكر فيه أن هذا الرجل قد استشهد في أحد ، ولذلك قال الهيثمي : رواه أحمد ، ومعاذ بن رفاعة لم يدرك الرجل من بني سلمة لأنه استشهد بأحد ومعاذ تابعي والله أعلم ورجال أحمد ثقات . اهـ ٧٢/٢ مجمع الزوائد . وبذلك أيضاً أعلمه ابن حزم في المحلى ٤/ ٢٣٠ وابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠/ ١٩٠ . وعلى فرض صحته فلا يلزم منه منع معاذ من الصلاة بقومه إذا صلى مع النبي ﷺ بل منعه من التطويل بهم إذا صلى معه ﷺ لأن الإطالة بهم هي محل الشكوى . انظر معنى ذلك في فتح الباري ٢/ ١٩٧ .

وصلاته هي فريضته لأنها هي المعهودة، ولو كان يصلي معه الفريضة كان يقول: «فصلاقي معك يا رسول الله».

فإن قيل^(١): لا يصح هذا التأويل لوجهين:

أحدهما: أن جابرا قال «فتكون له نفلا ولهم فريضة».

والثاني: أن لا يظن بمعاذ أنه كان يترك فضيلة الفريضة خلف النبي ﷺ ويصليها مع قومه.

قلنا: هذه الزيادة عن جابر غير صحيحة^(٢) قال أحمد في رواية يوسف بن موسى خبر معاذ أخشى ألا يكون محفوظا، لأن ابن عيينة^(٣) يزيد فيه كلاما

= (تنبيه)

نقل عشى نصب الراية قول الهيثمي المتقدم وتعقبه بقوله: معاذ بن رفاعه هذا: هو معاذ بن رفاعه الزرقى كما هو مصرح به في شرح الآثار، وهو أنصاري أيضا كما في مسند أحمد، ومعاذ ابن رفاعه الأنصاري الزرقى من أصحاب النبي ﷺ شهد غزوة قريظة مع النبي ﷺ على فرس، وفي التابعين معاذ بن رفاعه رجل آخر قاله ابن حجر في الإصابة. اهـ ٥٢/٢ حاشية نصب الراية. وهذا الذي ذكره من أن المراد به الصحابي لا التابعي مجرد ظن منه لما يلي:

أولا: أن كلا الرجلين زرقى أنصاري فلا تمييز لأحدهما عن الآخر في هاتين النسبتين.

انظر: الإصابة ٤٢٨/٣ وتهذيب التهذيب ١٠/١٩٠.

ثانيا: أن ابن حجر لم يذكر لهذا الرجل صحبة إلا عن الواقدي.

ثالثا: أنه لو كان المراد به الصحابي لم يلتبس على الحفاظ كالهيثمي وابن حزم وابن حجر كما تقدم عنهم في التخريج، والله أعلم.

(١) انظر هذين الوجهين وغيرهما من الإجابة في مصادر التعليق المتقدم ص ٤٥٧ تعليق ١.

(٢) راجع تخريجه ومصادره ففيها ما يكفي لصحته.

(٣) لم ترو هذه الزيادة من طريق ابن عيينة كما في تخريجها السابق ص ٤٥٦ تعليق رقم ٢، وإنما هي

من طريق ابن جريج، وفي بعضها من طريق ابن عجلان، وما يدل على عدم روايتها عن ابن عيينة مطلقاً قول الحفاظ في الفتح: وتعليل الطحاوي له بأنه ابن عيينة ساقه عن عمرو (هو ابن دينار) أتم من سياق ابن جريج، ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاً من عمرو منه، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه، ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف =

لا يقوله أحد، ثم لو صح فيحتمل أن يكون ذلك ظناً من جابر فيقف^(١).
وقولهم: «لا يظنُّ بمعاذ أنه يترك فضيلة الفريضة خلف النبي ﷺ». فيحتمل أن النبي ﷺ أمره أن يصلي بقومه الفرائض فامتثل أمره، وكان يجبر الفضيلة بصلاة النفل خلفه، على أنَّا لو تركنا ذلك فليس معكم أن النبي ﷺ كان قد علم بذلك من فعله فأقرَّه عليه^(٢) وقد كان زيда^(٣) يفتي بأن الماء من الماء فلما بلغ عمر رضي الله عنه أنكر عليه فقال: حدثني عمومتني من الأنصار أنهم كانوا يجامعون على عهد رسول الله ﷺ ولا يغتسلون حتى ينزلوا فاستدعاهم عمر فأخبروه بذلك فقال لهم عمر: فأخبرتكم النبي ﷺ بذلك فأجازه ورضيه؟ فقالوا: لا، فنهاهم عن فعل ذلك ونهى زيداً عن الفتيا

= في الحكم بصحتها، اهـ ١٩٦/٢.

وعلى هذا فإن صح ما عزاه المصنف للإمام أحمد، ولم تكن تصحيحاً (عن ابن جريج أو ابن عمجلان) فالزيادة في كلامه غير الزيادة هنا كأن يكون مراده ذكر تسليم الرجل من صلاته حين انصرف عن ائتمامه بمعاذ لاستثناؤه صلاته منفرداً كما في رواية مسلم وغيره فقد تفرَّد بها أحمد ابن عباد المكي عن ابن عيينة كما قاله البيهقي ٨٥/٣ وتابعه الحافظ في الفتح ١٩٤/٢. ويحتمل أن يكون مراده أيضاً ذكر ابن عيينة في روايته أسماء بعض السور التي لم يذكرها غيره مما أُرشد النبي ﷺ معاذاً إلى قراءة أمثالها، وقد أشار لذلك الحافظ في الفتح ١٩٥/٢. والله أعلم.

(١) قال الحافظ في الفتح: وقول الطحاوي هو ظنُّ من جابر مردود، لأن جابراً كان يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع منه ولا يظنُّ بجابر أن يخبر عن شخص بأمر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلعه عليه. ١٩٦/٢.

(٢) صلاة معاذ مع النبي ﷺ، ثم صلاته بقومه قد علمها النبي ﷺ وأقرَّه عليها، ولكن المصنف يقصد أنه ليس فيها تصريح باطلاعه ﷺ على نيَّة معاذ، وأنه كان ينوي بصلاته مع النبي ﷺ الفريضة، ويجعل صلاته بقومه تلك الفريضة نافلة له. والله أعلم.

(٣) هو زيد بن ثابت رضي الله عنه.

بذلك وقال : لئن أفيتت بذلك لأوجعنك نكالا^(١)» فينّ أنه لا حجة في فعلهم حتى يعلم النبي ﷺ به ويقرّ عليه . ثم يحتمل خبر معاذ أنه كان في الوقت الذي كان تعاد فيه الفريضة مرتين^(٢) .

والقياس : أنه مفترض اقتدى بمتنفل فلم تصح صلاته الفرض ، أصله إذا كان الإمام في صلاة الكسوف والجنابة والاستسقاء^(٣) وهذا صحيح ، (٢٦٢/أ) فإن الفرض أعلى رتبة وأكمل فعلا من النفل فلا يصح بناء الأكمل الأعلى على الأضعف الأخف ، ألا ترى أن الإنسان لو نوى صلاة نافلة ثم ذكر أن عليه فريضة لم يصح أن يبني فريضته على ما دخل فيه من النافلة لما ذكرنا؟ وبعبسه لو نوى فرضاً ثم أراد أن يجعلها نفلاً لغرض

(١) هذا الأثر ذكره المصنف بالمعنى وهو حديث طويل : رواه الإمام أحمد ١١٥/٥ وابن أبي شيبة ٨٧/١ - ٨٨ ، والطبراني في الكبير ٣٤/٥ - ٣٥ والطحاوي ٥٨/١ - ٥٩ كلهم من حديث عبيد (ويقال : عبيد الله) بن رفاع بن رافع . عن أبيه بنحو ما ذكر المصنف . وفي إسناده ابن إسحاق . وللطحاوي طريق آخر فيه ابن لهيعة لكنه قصر به على (عبيد) لم يذكر (عن أبيه) وقد صحح أحمد شاکر إسناده في حاشيته على الترمذي ١٨٧/١ - ١٨٨ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس وهو ثقة وفي الصحيح طرف منه ٢٦٦/١ .

(تنبيه) حديث «إنما الماء من الماء» صح مرفوعاً عن جمع من الصحابة ولكنه منسوخ بوجوب الغسل من الثقاء الختائين وإن لم يحدث إنزال . والله أعلم .

(٢) في هذا نظر : فالصحيح أن النهي عنه هو إعادة الصلاة بنية الفريضة مرتين ، أو إعادتها بنية النافلة لغير سبب ، أما إعادتها بنية النافلة لسبب كإدراك فضيلة الجماعة فقد كان وما يزال . وانظر نحو هذا الجواب وزيادة في المحلى ٢٣٣/٤ وفتح الباري ١٩٦/٢ وتخريج حديث ابن عمر الآتي ص ٤٧٠ تعليق ١ .

(٣) أي لاختلاف الأفعال الظاهرة بين الصلاتين ، وعدم صحة ذلك هو أصح الطريقتين عند الشافعية لتعذر المتابعة ، وذكر النووي وجهها بالصحة ، لإمكان المتابعة في البعض . انظر المذهب والمجموع ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ .

صحيح إما ليدخل في جماعة أو نحو ذلك فإنه يصح؟
والمعنى فيه: أن الفرض مستتبع للنفل لضعفه وخفته وتأكد الفرض
وقوته.

فإن قيل: إنما لم يصح اقتداؤه في الأصل لأنها مختلفان في الأفعال في
الظاهرة فتبطل القدوة بخلاف ما إذا اختلفوا في النية فإن القدوة لا تختلف.
قلنا: فإذا صلى الصحيح القادر على الركوع والسجود خلف المؤمئ تصح
صلاته عندهم^(١) وهما يختلفان في الأفعال الظاهرة، وكذلك إذا صلى
الصحيح خلف من يصلي الظهر^(٢) وهما يختلفان في الأفعال الظاهرة.
وقولهم في علّة الفرع: «القدوة لا تختلف باختلاف النية» لا نسلم، فإن
نية الفرض تخالف نية النفل، ولهذا من يصلي النفل مخير بين الإتمام والقطع
والخروج، ومصلي الفرض لا يخير بل يتحتم عليه الإتمام فيهما متضادان.
قياس آخر: أن كل من لم تصح صلاته بنية إمامه لا يصح اقتداؤه به
أصله إذا نوى الجمعة خلف من يصلي ظهرًا^(٣) وقد ثبت أن من صلى الفجر
خلف من يصلي نفلا فإن صلاته لا تتأدى بنية إمامه بحال^(٤)، فإنه لو نوى
نفلا لا يصح أن يتأدى بذلك الفجر كما أن من نوى ظهرًا لا يتأدى بنيته

(١) انظر المهذب والمجموع ٤/ ٢٦٤-٢٦٦.

(٢) أي إذا صلى الصحيح قائمًا خلف قاعد فيصح عندهم. انظر المصدرين السابقين.

(٣) أي فلا تصح عند الشافعية، لكن هذا عندهم بناء على أن الإمام شرط للجمعة وهنا الإمام
للظهر فكأنهم صلوا بدون إمام، ومع هذا فقد قال النووي: الصحيح صحة الجمعة خلف
الظهر. انظر: المهذب والمجموع ٤/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٤) هذا من باب الإلزام للشافعية في تصوّر اتحاد النية في مثل هذه المسألة، أما لو نوى المأموم
الفجر خلفه فهو جائز عندهم. (راجع مصادر التعليق على مذهبه في رأس المسألة).

جمعت، ولا يلزم صلاة النفل خلف من يصلي الفرض^(١)؛ لأن نية الفرض يتأدى بها النفل بدليل أن من دخل في صلاة يظنها عليه فبان أنها ليست عليه صحت صلاته وكانت نفلاً، وكذلك إذا أحرم منفرداً بالفرض ثم أراد أن يجعلها نفلاً ليصليها في جماعة، ولا يلزم اقتداء المقيم بالمسافر في صلاة واحدة فإنه^(٢) يجوز في إحدى الروايتين^(٣)؛ لأن نية الإمام يصح أن يني عليها صلاة مقيم، ولا يلزم من صلى صلاة أداء خلف من يصليها قضاء؛ لأنه تصح في رواية^(٤)؛ لأنه قد يصح أداء الفرض بنية القضاء وهو (٢٦٢/ب) إذا غلب على ظنه أن وقت الظهر قد خرج فنوى قضاء فبان في أثناء الصلاة أن وقتها باق أتمها أداءً. ولا يلزم إذا صلى مريض بمرضى صلاة ظهر يوم الجمعة ثم حضر الإمام الجمعة ولم يشهد القوم^(٥) فإن صلاته تنقلب نفلاً (لهم)* وصلاة القوم فرض بحالها، لأننا لا نسلم ذلك بل

(١) قال ابن قدامة: لا يختلف المذهب في صحة صلاة المتنفل خلف المفترض ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً. المغني مع الشرح ٥٣/٢. وانظر المجموع ٢٧١/٤ والكافي لابن عبد البر ١٨١/١، والهداية وفتح القدير ٣٧٣/١.

(٢) في المخطوطة «أنه».

(٣) لم أجد - فيما بين يدي من كتب المذهب - من ذكر روايتين في هذه المسألة. فالظاهر صحة ذلك رواية واحدة، بل حكى ابن قدامة وتابعه الشارح إجماع العلماء على أنَّ المقيم إذا أتم بمسافر وسلم المسافر من ركعتين أن على المقيم إتمام صلاته، كما فعل رسول الله ﷺ ذلك مع أهل مكة بعد الفتح. انظر المغني والشرح ١٠٣/١، ١٣٠ والله أعلم.

(٤) وهو المذهب كما في الإنصاف ٢٧٥/٢ وانظر كتاب الروايتين لأبي يعلى ١٧١/١ والشرح ٥٩/٢.

(٥) أي لم يحضروا صلاة الجمعة، لكن إمامهم الذي قد صلى بهم ظهرًا خرج بعد ذلك فأعادها جمعة مع الإمام في المسجد.

(*) كذا - بضمير الجمع - ولعل صوابها «له» بدلالة ما بعدها.

صلاته بحالها لا تنقلب بالسعي إلى الجمعة ، ولو سلّمنا فهناك طراً ذلك بعد فراغه من الصلاة بهم وهو في حال صلاته كانت صلاتهم تتأدى بنيته ، ولا يلزم إذا أدرك الإمام في تشهد الجمعة ، فإنه يدخل معه بنية الجمعة على قول إسحاق بن شاقلاً^(١) قال شيخنا وهو المذهب^(٢) فعلى هذا لا يلزم ، لأنه لم تختلف نيته مع نية إمامه وإنما تنقلب ظهراً بعدم الإمام من طريق الحكم . وقال الخرقي : ينوي ظهراً^(٣) فعلى هذا لا يلزمنا أيضاً ، لأن قولنا «فلا يصح اقتداؤه به» نريد به فيما يعتد به وتلك الجلسة لا يعتد بها ، وإنما قلنا يجلس مع الإمام على سبيل المتابعة فهو كما لو أدرك الإمام ساجداً ، ولا يلزم عليه إذا أحرم بالجمعة مع الإمام ثم زحم عن الركعتين ، لأنه يبنى عليها جمعة على إحدى الروايتين^(٤) وهي اختيار الخلال وصاحبه^(٥) .

فإن قيل : لا يمتنع أن لا تتأدى صلاته بنية إمامه وتصح كما لا تتأدى

(١) اي ويتمها ظهراً . انظر المحرر ١٥٦/١ والمغني والشرح الكبير ١٦٣/٢ ، ١٧٨ . والمبدع ١٥٤/٢ .

(٢) انظر : كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١٨٦/١ لكن ليس فيه النص على أنها المذهب . ولعل النص على ذلك في موضع آخر له .

(٣) انظر مختصره مع المغني والشرح ١٥٩/٢ .

(تنبيه) من أدرك مع إمام الجمعة أقل من ركعة فالمذهب أنه لم يدرك الجمعة فيلزمه إتمامها ظهراً ، لكن هل يدخل معه بنية الجمعة ويبنى عليها ظهراً أو يدخل معه بنية الظهر ابتداءً ؟ وجهان للأصحاب : صرح بالأول ابن شاقلاً ، والثاني الخرقي في مختصره (المصادر السابقة تعليق ١ ، وكذلك ٣ ، ٤ ، ص ٤٦٤ .

(٤) انظر كتاب الروايتين لأبي يعلى ١٨٤/١ والمغني والشرح ١٦٠/٢ ، ١٧٩ والمحرر والنكت ١٥٤-١٥٦/١ .

(٥) في المغني ١٦٠/٢ أن هذا اختيار الخلال ، أما صاحبه فاخياره أن يستقبل بصلاته ظهراً . والمراد بصاحبه : أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر المعروف بغلام الخلال تقدمت ترجمته ص ٨٩ تعليق : ٣ .

سنة الفجر بنية الفرض ، وتصح صلاة النفل خلف المفترض ، وكذلك لا تتأدى صلاة القادر على طهارة الماء بالتييم وتصح صلاة المتوضئ خلف المتيمم ، وكذلك لا تتأدى صلاة القادر على القيام والركوع والسجود بالعود والإمام ويصح أن يصلي من يقدر على القيام والركوع والسجود خلف القاعد المومئ ، كذلك لا يتأدى الفرض بنية النفل ويجوز أن يصلي المفترض خلف المتنفل .

قلنا : لم كان كذلك ؟ وما الجامع بين ما ذكرتم وبين مسألتنا ؟ ثم سنة الفجر تطوع وقد بينا أن نية الفرض تشمل النفل وتزيد ، وأما الطهارة والعود باختلاف المأموم والإمام فيهما لا يدل على جواز اختلافهما في النية ألا ترى أن في صلاة الجمعة يجوز أن يكون الإمام متيماً وجالساً والمأموم متوضئاً وقائماً ، ولا يجوز أن يصلي الجمعة خلف من يصلي ظهرًا ؟

فإن قيل : من شروط صلاة الجمعة (٢٦٣/أ) أن يكون وراء الإمام حتى لا يصح أن يصليها منفرداً فكان من شرطها نية الجمعة من الإمام والمأموم بخلاف بقية الصلوات ، فإنه ليس من شرطها الجماعة فلم يشترط فيها اتفاق النيتين .

قلنا : ولم إذا لم يكن من شرطها الجماعة يجوز اختلاف النيتين ؟ ثم قد يجوز ثم بناء الظهر على الجمعة وهو إذا خرج وقت الجمعة وهو في الصلاة قالوا : يبني عليها ظهرًا^(١) فألا قلتم أن يبني الجمعة على الظهر ؟

جواب آخر : أنه يجب على ما ذكرتم أن يصح أن يصلي فرضه خلف من يصلي الكسوف والاستسقاء^(٢) .

(١) وهو المذهب عند الشافعية . انظر المذهب والمجموع ٥٠٩/٤ - ٥١٣ .

(٢) أي وهذا لا يصح عندكم كما تقدم ص ٤٦١ تعليق رقم : ٣ .

احتج الخصم^(١): بما روى جابر عن النبي ﷺ «أنه صلى بالناس ببطن نخل صلاة الخوف فصلى بطائفة ركعتين ثم سلّم ثم جاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلّم^(٢)» ومعلوم أن الرسول ﷺ كان في الركعتين متنفلا ومن خلفه مفترضا .

قلنا : لم ينقل أن النبي ﷺ كان قد نوى القصر، وإذا لم ينو القصر أتم، أو يجوز أن يكون قد نوى الإقامة ففرضه أربع، ويحتمل أن يكون سفره قصيرا فصلّى أربعاً فرضاً، فصلّى بكل طائفة ركعتين وأتمت لأنفسها ركعتين .
فإن قيل : في الخبر أنه سلّم .

قلنا: معنى قوله «سلّم» أي تشهد وفيه ذكر السلام^(٣) وكما روى في

(١) انظر المنني ٥٢/٢ والمجموع ٢٧٢/٤ .

(٢) هذا الحديث صحيح وله عن جابر طرق :

الأول : طريق أبي سلمة، عن جابر وفيه أن هذا كان (بذات الرقاع) . رواه البخاري تعليقا ٤٢٦/٧ مع الفتح ووصله مسلم ٥٧٦/١ وأحمد ٣٦٤/٣ وابن خزيمة ٢٩٧/٢ والطحاوي ٣١٥/١ والبيهقي ٢٥٩/٣ وأبو عوانة ٢/٣٦٥ .

الثاني : طريق سليمان بن قيس الشكري عنه . رواه أحمد ٣/٣٩٠ والطحاوي ٣١٥/١ ، ٣١٧ وفي رواية أحمد أن هذا كان بنخل . ولعل هذه الرواية التي عنها المصنف .

الثالث : طريق الحسن البصري . عنه . رواه النسائي ٣/١٧٨ ، ١٧٩ والشافعي ١/١٧٦ ترتيب مسنده والدارقطني ٢/٦٠ ، ٦١ والبيهقي ٣/٢٥٩ - ٢٦٠ وفي رواية الشافعي وإحدى روايتي الدارقطني أن هذا كان بنخل أيضا . ومثل حديث جابر في صلاة الخوف بكل طائفة ركعتين حديث الحسن البصري ، عن أبي بكرة رضي الله عنه . رواه أبو داود ٤/١٢٦ عون المعبود ، والنسائي ٣/١٧٨ ، وأحمد ٥/٤٩ والطحاوي ١/٣١٥ والدارقطني ٢/٦١ ، والبيهقي ٣/٢٥٩ - ٢٦٠ .

وأعل بعننة الحسن البصري له لكنه شاهد قوي لحديث جابر المتقدم . وسيأتي أيضا من حديث الحسن عن أبي بكرة أنه صلى بهم صلاة المغرب بكل طائفة ثلاث ركعات ص ٤٧١ تعليق : ٢ . ويراجع نصب الراية ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ والتلخيص الجبر ٢/٨٠ .

(٣) أي السلام المذكور في التشهد وبنحوه أجاب الطحاوي ١/٣١٨ وفي هذا تكلف .

حديث عائشة «وفي كل ركعة ركعتين سلم»^(١) أي تشهد .
 فإن قيل : فكيف أتم النبي ﷺ ولم يتم المأمومون؟ وما روي أنهم أتموا .
 قلنا : يحتمل أن يكون أتموا ، كل طائفة بركعتين ولم ينقل كما روى ابن
 عباس أن النبي ﷺ «صلى صلاة الخوف ركعتين فكان لهم ركعة ركعة وللنبي
 ركعتان»^(٢) .

ومعلوم^(٣) أن كل طائفة قضت ولم ينقل إلينا كذلك ههنا .
 جواب آخر: لو سلمنا أن النبي ﷺ كان مسافرًا احتمل أن يكون فعله في
 ذلك الوقت الذي كان يعاد فيه الفرض مرتين في يوم واحد ، وقد روى عمرو
 ابن شعيب^(٤) عن خالد بن أيمن^(٥) أنه قال : كان أهل العوالي يصلون في
 منازلهم ثم يصلون مع النبي ﷺ حتى نهاهم عن إعادة الفريضة في يوم

(١) لم أره بهذا اللفظ . لكن رواه مسلم وأبو داود وأحمد ٣١ / ٦ ، ١٩٤ من حديث عائشة المتقدم
 ص ١١٣ وتعليق رقم ٣ . بلفظ «وكان يقول في كل ركعتين التَّحِيَّة» ولفظ أبي داود
 «التحيات» .

(٢) رواه الإمام أحمد ١ / ٢٣٢ ، ٣٥٧ والنسائي ٣ / ١٦٩ والبيهقي ٣ / ٢٦٢ وابن خزيمة ٢ / ٢٩٤
 والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ . وأقره الذهبي
 ١ / ٣٣٥ . ولهذا النوع من صفة صلاة الخوف شواهد . انظر البيهقي ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٤ ونيل
 الأوطار ٣ / ٣٦٥ وبلوغ الأمان ٧ / ١٢ - ١٦ .

(٣) بل قال بظاهر هذا الحديث بعض أهل العلم بل ظاهر ما نقل عن الإمام أحمد يدل على جواز
 هذا النوع في صلاة الخوف (راجع مصادر التخريج السابق) . بل صح عن ابن عباس قوله :
 «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعًا وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف
 ركعة» . انظر تخرجه الآتي ص ٥٧٧ تعليق رقم : ١ .

(٤) هو : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، مات سنة ١١٠ هـ
 روى له أصحاب السنن الأربعة والبخاري في جزء القراءة . التقريب ٢ / ٧٢ .

(٥) هو خالد بن أيمن المعافري وهو من التابعين . انظر : الاستيعاب والإصابة ١ / ٤١٥ ، ٤٦٦ .

مرتين^(١) ولهذا روى عنه «لا ظهران في يوم^(٢)». وكذا روى ابن عمر عنه رضي الله عنه «أنه نهى أن تعاد فريضة في يوم مرتين^(٣)» وهذا صحيح؛ (٢٦٣/ب) فإنَّ الرسول كان يسوّي بين أصحابه حتى جعل للطائفة الأولى تكبيرة الإحرام والركعة، وللطائفة الثانية التشهد مع الركعة فكيف يصلي بطائفة فرضاً ويصلي بالأخرى تنفلاً وفرضه أكمل من نفله وأفضل؟.

واحتج؛ بما روى الحسن عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بقوم المغرب ثلاث ركعات ثم انصرف وجاء آخرون فصلّى بهم ثلاث ركعات، فكان للنبي صلى الله عليه وسلم ست ركعات ولهم ثلاث^(٤) ثلاث^(٥).

(١) رواه الطحاوي ٣١٧/١ وهو مرسل، لأن خالد بن أيمن المعافري من التابعين. كما في ترجمته السابقة. وكذا قال الحافظ في الفتح ١٩٦/٢ وابن حزم في المحلى ٢٣٣/٤.

(٢) تقدم قول الحافظ إنه لم يجده بهذا اللفظ ١٣٣/١.

(٣) رواه الإمام أحمد ١٩/٢، ٤١، وأبوداود ٢٨٦/٢ عون المعبود، والنسائي ١١٤/٢، وابن خزيمة ٦٩/٣، وابن حبان ص ١٢١ موارد، والبيهقي ٣٠٣/٢، والدارقطني وقال: تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب ١٥٠/١ - ٤١٦ مع التعليق المغني. لكن الحديث قد صححه ابن خزيمة وابن حبان - كما تقدم - وكذلك صححه ابن السكن كما في التلخيص الحبير ١٦٤/١. وابن حزم في المحلى ٢٣٣/٤ وغيرهم. ومعنى هذا الحديث - كما قاله البيهقي وغيره - النهي عن الصلاة مرتين على وجه الفرض فيها، أو النهي عن إعادتها بنية النافلة منفرداً. (راجع مصادر التخريج السابق) وكذلك فتح الباري ١٩٦/٢. وليس في الحديث ما يدل على أنه كان يجوز تكرار الفرض في اليوم أكثر من مرة ثم نسخ الجواز بهذا الحديث كما يوهمه كلام المصنف هنا وصرح به الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣١٦/١. ولذلك شنع ابن حزم على من ادّعى ذلك ووصفه بالكذب وأنه ما كان قط مباحاً أن تصلى صلاة واحدة على أنها فرض مرتين. راجع المحلى ٢٣٣/٤.

(٤) في المخطوطة (ثلاثة ثلاثة).

(٥) رواه الدارقطني ٦١/٢ والحاكم ٣٣٧/١ وقال: إنه صحيح على شرط الشيخين، قال الذهبي على شرطهما وهو غريب، وأشار إليه أبوداود ١٢٧/٤ عون المعبود. وقال البيهقي إلا أنه من قول الأشعث الراوي عن الحسن عن أبي بكرة وقال: وقد رواه بعض الناس عن أشعث في المغرب به مرفوعاً ولا أظنه إلا واهماً في ذلك. ٢٦٠/٣.

والحديث يشهد له ما تقدم في غير المغرب عن أبي بكرة وجابر رضي الله عنهما راجع ص ٤٦٧ تعليق ١.

قلنا: لا نعرف هذا الخبر ولا يثبت^(١) ولو صح فيحتمل أن يكون في الوقت الذي كانت الفريضة تعاد مرتين^(٢) بدليل أنه لا يسن التنفل بثلاث ركعات^(٣)(*) .

(٢٦٤/ب) واحتج^(٤): بأنها صلاتان تتفقان في الأفعال الظاهرة يجوز الانفراد بفعل كل واحدة منهما فجاز أن يقتدي من صلى إحداها بمن صلى الأخرى، أصله إذا صلى الظهر أداء خلف من يصليها قضاء أو صلى نافلة خلف من يصلي فريضة، ولا يلزم من يصلي الجمعة خلف من يصلي الظهر، لقولنا يجوز الانفراد بفعل كل واحدة منهما، والجمعة لا يصح أن ينفرد بها، ولا يلزم إذا صلى خلف من يصلي الكسوف لأنها لا تتفقان في الأفعال الظاهرة.

قلنا: يبطل بصلاته خلف الخنثى والمرأة، فإنهما تتفقان في الأفعال الظاهرة ولا يصح الاقتداء^(٥). ولا تأثير لقولهم «يتفقان في الأفعال الظاهرة» فإن صلاة من يقدر على الركوع والسجود خلف المومئ بهما يصح عنده^(٦) ولم يتفقا في الأفعال الظاهرة، وكذلك من يصلي الظهر خلف من يصلي المغرب أو الفجر لا يتفقان في الأفعال الظاهرة ويصح عندهم^(٧).

(١) راجع تخريجه المتقدم.

(٢) راجع تعليق رقم: ١ ص ٤٧٠.

(٣) بل عموم أحاديث الأمر بإعادة الصلاة لأجل الجماعة يشمل المغرب وغيرها، والله أعلم.

(*) وإلى هنا ينتهى الجزء الرابع عشر حسب تجزئة هذه المخطوطة ويليه الجزء الخامس عشر. وأوله - بعد البسملة «واحتج بأنها صلاتان» .

(٤) انظر المذهب والمجموع ٢٦٩/٤ - ٢٧٠.

(٥) انظر المذهب والمجموع ٢٥٤/٤ - ٢٥٥.

(٦) انظر المذهب والمجموع ٢٦٤/٤ - ٢٦٦.

(٧) انظر المذهب والمجموع ٢٦٩/٤ - ٢٧٠.

والمعنى في الأصل^(١) ما تقدم وقد منع الأداء خلف القضاء في رواية^(٢).

واحتج : بأن المسبوق بركعة إذا سهى إمامه فصلَّى خمساً تمت صلاة المسبوق، والخامسة الإمام تنقل بها .

قلنا : لا نسلم : إن صلاة المأموم تتم ، بل إذا سلم الإمام يجب عليه إعادة الركعة نصَّ على ذلك في رواية المروزي^(٣).

فإن قيل : فما تقولون في المسبوق بسجدة إذا استخلفه الإمام ليتم بالناس الصلاة؟ فإنه يسجد السجدة الثانية نافلة وتصح صلاة المأمومين وهم مفترضون .

قلنا : لا نسلم أنه يصح استخلاف المسبوق ولا غيره^(٤) وإن سلمنا فتلك السجدة واجبة عليه بحكم دخوله مع الإمام ، فإنه إذا أحرم خلفه لزمه متابعتة وإن لم يعتد بذلك^(٥) والله أعلم بالصواب .

(١) أي صحتها أداء خلف من يصليها قضاء ، أو نفلا خلف من يصليها فرضاً .

(٢) أي في رواية لنا فلا يلزمنا حينئذ انظر : ص ٤٦٤ تعليق ١ .

(٣) المنصوص في المذهب أن المسبوق لا يعتد بهذه الركعة الزائدة ولا يصح له متابعتة فيها متى علم بذلك . انظر : كشف القناع ١ / ٣٩٥ والمبدع ١ / ٥٠٧ والفروع ١ / ٥٠٨ ، والمحرر ١ / ٨٢ .

(٤) واختاره ابن قدامة . المغني مع الشرح ١ / ٧٤٩ ، لكن ذكر المرداوي في الإنصاف : أن المذهب المنصوص عن أحمد صحة استخلاف المسبوق ٢ / ٣٣ .

(٥) الذي يظهر لي في هذه المسألة : أن منع الاقتداء مطلقاً أو جوازه مطلقاً - مع اختلاف نية الإمام والمأموم - كلاهما لا يطرد لمن ذهب إليه . وأن التفصيل في المسألة هو سبيل الإنصاف : فيصح الاقتداء مع اختلاف النية متى اتحدت الصلاة (اسماً ووقتاً) ويمنع اقتداء المفترض فيها عداها . ويمكن حصر الجواز مع اختلاف النية في صورتين :

الأولى : صلاة المفترض خلف المتنفل بتلك الصلاة ، لقصة معاذ المشهورة ، ولصلاته ﷺ بأصحابه صلاة الخوف بكل طائفة ركعتين . كما تقدم من حديث جابر وأبي بكر رضي الله =

- ٣٣- مسألة : وعلى هذا الأصل لا يصح أن يؤمّ الصبي في الفرض^(١) ،
وأما النفل فعلى روايتين^(٢) : أصحهما : أنه تصح إمامته وهو قول مالك^(٣) .
— وقال أبو حنيفة : لا يؤمّ في الفرض ولا في النفل^(٤) .
— وقال الشافعي يؤمّ فيها^(٥) .

- = عنهما ص ٤٦٧ تعليق ١ . وفي معنى ذلك صلاة الصبي بالملكفين لحديث عمرو بن سلمة
الآتي تخريجه ص ٤٧٧ تعليق ٣ .
والثانية : اقتداء المسبوق ببعض الركعات بناء على أن ما يدركه مع إمامه هو أول صلاته على
أصح قولي العلماء لقوله ﷺ «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» متفق عليه من حديثي أبي
هريرة وأبي قتادة رضي الله عنهما . البخاري مع الفتح ١١٦/٢ - ١١٧ ، ومسلم ١/ ٤٢٠ -
٤٢١ ويحمل عليه لفظ «فأقضوا» فيها . انظر الفتح ١١٨/٢ - ١١٩ . ففي هذه الصورة لو
أدرك إمامه في الركعة الثانية فانه يدخل معه بنية الركعة الأولى له . وهكذا .
وأما اذ اختلفت الصلاة اسماً كمن يصلي الظهر خلف من يصلي العصر أو عكسه ، أو
اختلفت وقتاً كمن يصلي ظهر اليوم خلف من يقضي ظهر الأمس أو عكسه فلم أر له دليلاً إلا
قياسه على الصورتين السابقتين وهو قياس مع الفارق وباب العبادة توقيف ، وقد قال ﷺ
«صلوا كما رأيتموني أصلي» ولم ينقل إلينا لا من قوله ولا من فعله ولا من إقراره ﷺ صحة صلاة
من يصلي ظهرًا خلف من يصلي عصرًا ولا عكسه ولا من يصلي العشاء خلف من يصلي
الترابيع ، ولا من يصلي ظهر اليوم خلف من يصلي ظهر الأمس ولا عكسه . وقد أشار إلى هذا
المعنى الشوكاني في السيل الجرار ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥ . والله أعلم .
(٢-١) انظر : الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/ ١٧٢ - ١٧٣ ، والمغني والشرح ٢/ ٥٤ - ٥٦ ،
والمبدع ٢/ ٧٣ - ٧٤ ، وهذا هو الصحيح من المذهب في كلا المسألتين كما في الإنصاف
٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧ .
(٣) انظر : الكافي لابن عبد البر ١/ ١٨١ ، وبداية المجتهد ١/ ١٠٤ ، وقوانين الأحكام لابن جزي
ص ٨٢ ، ومختصر خليل وشرحه جواهر الاكلیل ١/ ٧٨ .
(٤) انظر : الهداية وفتح القدير والعناية ١/ ٣٥٧ - ٣٥٨ وتحفة الفقهاء ١/ ٢٢٩ ، والكتاب
للقنوري وشرحه للباب ١/ ٨٠ والكنز وتبيين الحقائق . ١/ ١٤٠ . وبه قال داود وابن حزم .
المحلى ٤/ ٢١٧ والمجموع ٤/ ٢٤٩ .
(٥) انظر : الأم للشافعي ١/ ١٦٦ ، والمهذب والمجموع ٤/ ٢٤٨ - ٢٥٠

لنا: أن صلاة الصبي نفل، والمتنفل لا يؤم المفترض بدليل ما بيناه^(١).
 وندل في المسألة بما روى النجّاد بإسناده عن علي رضي الله عنه قال: قال
 (٢٦٥/أ) رسول الله ﷺ: «لا تقدموا صبيانكم في صلاتكم ولا على
 جنائزكم، فإنهم وفودكم إلى الله عز وجل»^(٢).
 فإن قيل: يعارضه قوله ﷺ «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله»^(٣) ولم يفرق بين
 الصبي والبالغ.

قلنا: خبرنا خاص في الصبي وخبركم عام، فنحمله على البالغ بالخبر
 الخاص، ويوضح أن المراد به البالغ أنه يرويه ابن مسعود^(٤)، وروى الأثرم
 بإسناده عن ابن مسعود أنه قال «لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الحدود»^(٥)

(١) أي في المسألة السابقة.

(٢) ينظر: فإنني لم أجده.

(٣) رواه مسلم والأربعة وغيرهم. من حديث أبي مسعود الأنصاري البصري رضي الله عنه. كما
 تقدم ٢١٩/١.

(٤) كذا (ابن) بالنون وهو خطأ والظاهر أنه وهم من المصنف وليس بسبق قلم بدليل أن المصنف
 يرى أن رأي ابن مسعود الآتي مفسر لروايته المرفوعة فيحمل عمومها على خصوص البالغ لثلا
 يخالف رأيه وروايته لكن الرواية المرفوعة ليست لابن مسعود رضي الله عنه. وإنما هي لأبي
 مسعود: عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري ٢٧/٢ تقريب، كما تقدم تخريجه.

وقد وقع مثل هذا الخطأ في بعض نسخ بلوغ المرام، وكذلك شرحه سبل السلام حتى في بعض
 النسخ المحققة، ولكن يستبعد أن يكون بداية الوهم هناك من الحافظ ابن حجر. فليتأمل.

(٥) أورده المجدد في المنتقى بهذا اللفظ وكذلك أثر ابن عباس بلفظ «لا يؤم الغلام حتى يحتلم»
 وقال: رواهما الأثرم في سننه. النيل ١٨٧/٣.

قال الألباني: لم أقف على إسنادهما فان كتاب الأثرم لم نطلع عليه اللهم إلا قطعة من كتاب
 الطهارة منه في المكتبة الظاهرية ولا وجدت من تكلم عليهما إلا أن أثر ابن عباس رواه
 عبدالرزاق مرفوعاً بإسناد ضعيف. كما في الفتح. اهـ الإرواء ٣١٣/٢.

ثم ضعّفها بحديث عمرو بن سلمة الآتي وبموافقة من كان يصلي معه من الصحابة ٣١٣/٢
 — ٣١٤. وأقول: أما أثر ابن مسعود: فلم أجده حتى الآن. وأما أثر ابن عباس فرواه
 عبدالرزاق ٣٩٨/٢ والبيهقي ٢٢٥/٣ كلاهما من طريق داود بن الحصين، عن عكرمة،

ولو أراد النبي ﷺ بخبره الصبي لما خالفه ابن مسعود .
 فإن قيل : قد روى عمرو بن سلمة أنه قال : كنت غلامًا حافظًا فحفظت
 قرآنًا كثيرًا ، فلما قدم قومي إلى النبي ﷺ كنت ^(١) معهم فعلمهم ^(٢) الصلاة
 وقال : يؤمكم أقرؤكم ، فقدموني فكننت أوأمهم عليّ بُرْدَة قصيرة إذا سجدت
 تكشفني عني فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عورة قارئكم فاشتروا لي
 قميصًا فما فرحت بشيء بعد الإسلام فرحي به فكننت أوأمهم وأنا ابن سبع أو
 ثمان سنين» رواه أبو داود ^(٣) .

قلنا : قد روى النجّاد عن أحمد أنه ذكر له حديث عمرو بن سلمة فقال
 «دعه ليس بشيء» ^(٤) فضعّفه ، وأجاب عنه في رواية جعفر بن محمد فقال :

= عن ابن عباس موقوفًا عليه . ورواية داود بن الحصين عن عكرمة منكرة كما هو معروف . والله أعلم .

(١) قوله «كنت معهم» ليست في رواية أبي داود ولا في غيرها من الروايات التي تخريجها لكن روي
 معناها الطبراني في معجمه الكبير ٣٠ / ١٧ ، وبها استدلل من أثبت لعمرو بن سلمة صحبة ،
 والمصنف هنا ذكر الرواية بالمعنى ولعلّه قصد أنه كان معهم في ديارهم لا وافدًا على النبي ﷺ ،
 والله أعلم .

(٢) في المخطوطة (فعلتهم) والصواب المثبت كما يدل عليه السياق وكما في سنن أبي داود وغيره .
 (٣) رواه أبو داود ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٦ عون المعبود . ورواه أيضا البخاري ٨ / ٢٢ مع الفتح ، والنسائي
 ٢ / ٨٠ - ٨١ ، وأحمد ٣ / ٤٧٥ ، ٥ / ٢٩ ، ٣٠ ، ٧١ ، والبيهقي ٣ / ٩١ - ٩٢ وغيرهم . وفي
 رواية البخاري «وأنا ابن ست أو سبع سنين» وفي رواية النسائي «وأنا ابن ثمان سنين» وفي
 روايات أحمد «غلام» ولم يذكر سنين . وانظر إرواء الغليل ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٤) قال الخطابي في معالم السنن : «وكان أحمد بن حنبل يضعّف أمر عمرو بن سلمة . وقال مرة :
 دعه ليس بشيء بيّن» ١ / ٣٠٦ . وقال أبو داود في مسائله : سمعت أحمد يقول : لا يؤم الغلام
 حتى يحتلم ، فقيل لأحمد : حديث عمرو بن سلمة ؟ قال : لا أدري أي شيء هذا ، وسمعت
 مرة أخرى ذكر هذا الحديث فقال : لعلّه كان في بدء الإسلام . اهـ ص ٤١ ، ٤٢ . ولعلّ الإمام

«هذا كان في أول الإسلام من ضرورة^(١)» ثم لا حجة في الخبر، لأنهم قدموه برأيهم ولم يعلم النبي ﷺ فيقرهم عليه، وما فعله الصحابي في عهد النبي ﷺ بغير أمره فلا حجة فيه، ألا ترى أن عمر قال لرفاعة بن رافع لما أخبره أنهم كانوا يجامعون على عهد رسول الله ولا يغتسلون إلا بعد الإنزال «أفأخبرتم النبي ﷺ بذلك فرضية؟ قال: لا، فنهاهم؟^(٢)» فلم يجعل فعلهم حجة ما لم يقر عليه الرسول ﷺ.

ولأننا نحمله على أنهم كانوا يأتمون به في النوافل^(٣)؛ ويوضح ذلك ما تقدم عن ابن مسعود^(٤) وما روى الأثرم عن ابن عباس أنه قال: «لا يؤم الصبي حتى يحتلم^(٥)».

فإن قيل: «روى عن عائشة أنها قالت كنا نأخذ الصبيان من الكتاب فنقدمهم فيصلون بنا شهر رمضان ونتخذ لهم القليّة والخشكنانج^(٦)».

= أحمد يضعف الاحتجاج بالحديث، وأما الحديث فهو ثابت، كما سبق في تخريجه. والله أعلم.
(١) انظر التعليق قبله. مع أن في هذا نظر، فإن قوم عمرو بن سَلِمة إنما أسلموا بعد الفتح كما في رواية البخاري وأحمد ٣٠/٥ لحديثه هذا.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) هذا بعيد لقوله في حديثه السابق «صلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآنا فنظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآنا». فهذا صريح في الفريضة لما فيه من تعليم مواقيت الصلاة والأذان لها. والله أعلم.

(٤) أي قوله «لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الحدود».

(٥) تقدم تخريجه مع أثر ابن مسعود ٤٥٨/١.

(٦) رواه البيهقي ٤٩٥/٢. والقليّة والخشكنانج: نوعان من الطعام. قال في اللسان: القلية من الطعام والجمع قلايا، والقليّة مرقّة تُتخذ من لحوم الجزور وأكبادها. ١٥/١٩٨-١٩٩.

وأما الخشكنانج — فهو بالشين المعجمة. قال في معجم متن اللغة: خشكنانج: نوع من الخبز يحشى بلبب الجوز والسكر «معرب خشك نان».

وفي شفاء الغليل: أنه معرب تكلمت به العرب قديما ٢/٢٨٠ ونحوه في تكملة المعاجم

قلنا: يحتمل أن يكون المراد بالصبيان القرييين العهد بالبلوغ، فسمّتهم صبياناً، لذلك، ثم هناك كانوا يصلون التراويح وهي نافلة، وعندنا يجوز صلاتهم في النافلة. (١)

والقياس: أنه نقص يؤثّر في الشهادة فأثّر في الإمامة (٢٦٥/ب) أصله الأنوثة والرق، فإن المرأة لا تؤم الرجال، والعبد لا يؤم في الجمعة، فيجب ألا يؤم الصبي في الفرض (٢).

احتج الخصم (٣): بأن من صحت إمامته في النفل صحت إمامته في الفرض، دليله البالغ.

قلنا: لا نسلم أنه تصح إمامته في النفل (٤)، وإن سلّمنا فالنفل أخف حكماً من الفرض، ولهذا يسقط فيه القيام واستقبال القبلة بخلاف الفرض، ولأنّ صلاته صحيحة تقع نفلاً فصح أن يأتّم بالمتنفل، والفرض أكمل فلا يصح أن يبنى على صلاته وهي نفل ناقصة لما تقدم (٥) والله أعلم بالصواب.

= العربية ١٠٢/٤.

(١) وهي أصح الروايتين. (راجع مصادر التعليق على رأس المسألة).

(٢) هناك شبه إشارة إلى استدراك كُتِبَ في الحاشية بخط دقيق قد اجتهدت في قراءته على النحو التالي: «قالوا: فرق بين الشهادة والإمامة، ولهذا لا تقبل شهادة المغفل وتصح إمامته، وكذلك المرأة لا تقبل شهادتها على مثلها في الحدود والقصاص وتصح إمامتها النساء.

قلنا: إنها صحت إمامتها لأنها استويا في الأدمية، ولم تقبل شهادتها لتساويها في الغفلة». اهـ ورغم مشابته لأسلوب المصنف ومناسبته أيضاً للمحل المشار إليه فلم ألحقه به لعدم جزمي أنه منه خاصة أنه قد كتب قبله ما يحتمل أنه اسم لمعلقة ثم ذكره.

(٣) انظر: المجموع ٢٥٠/٤.

(٤) لكن تقدم للمصنف في رأس المسألة: أن الصحة هي أصح الروايتين وهي كذلك في المذهب.

انظر: ص ٤٧٥ تعليق رقم: ١، ٢.

(٥) إن الأولى في إمام الصلاة أن تتوفر فيه شروط الكمال ما أمكن ومنها البلوغ خروجاً من الخلاف واحتياطاً للفريضة أما إبطال إمامة الصبي المميّز ففيه نظر، والأظهر صحتها كما قال الشافعية

٣٤ — مسألة: وعلى هذا الأصل إذا تعمّد الإمام الحدث في الصلاة فسدت صلاته وصلاة المأمومين^(١) وهو قول أبي حنيفة^(٢) ومالك^(٣).
— وقال الشافعي: تفسد صلاته، وأما صلاة المأمومين فصحيحة يتمونها^(٤).

دليلنا: ما تقدّم من أن صلاة المأموم مندرجة في صلاة الإمام حكماً؛
بدليل ما بيّناه^(٥) وإذا كانت مندرجة فكأنّ الحدث الذي صادف صلاة
الإمام فأفسدها صادف صلاة المأموم فأفسدها.
فإن قيل: هذا خارج عن المعقول، فإنه لو كان ذلك لاشتراكهما في
الجماعة لوجب أن يكون حدث أحد المأمومين يفسد صلاة المأموم الآخر،
لأنه شاركه، فلمّا لم يفسد دل على أن كلّ مصلّ يصلي لنفسه فتفسد صلاته
خاصة.

قلنا: قد دللنا على اندراج صلاة المأموم في صلاة الإمام وتضمنين صلاة

= ومن وافقهم؛ فإن الأصل صحتها وعلى من أبطلها الدليل وذلك: لعموم أحاديث الإمامة
ولحديث عمرو بن سَلَمَةَ - وأحاديث صحة إمامة المتنفل بالمفترض كما تقدم في المسألة قبلها،
ولم ينهض دليل على معارضتها، فإن أقوى ما يحتج به للبطلان أن الصبي غير مخاطب
بالفرض، لكنّ الصبي المميز مأمور بالصلاة مضروب على تركها وتنعقد به الجماعة وتصح منه
الصلاة إجماعاً فهو من أهل الصلاة وإن لم تكن فرضاً عليه. والله أعلم.

(١) انظر: الشرح الكبير والمغني ١/ ٥٠٢، ٧٤٦ والإنصاف ٢/ ٣٠ - ٣١ والمبدع ١/ ٤٢٢، وما
تقدم في مسألة: إذا صلى بقوم وهو محدث ص ٤٢٨ وما بعدها.

(٢) انظر: مراقي الفلاح وحاشيتها للطحاوي ص ٢٢٩، والعناية مع الفتوح ١/ ٣٨٩، ومصادر
التعليق على مسألتي سبق الحدث، وإذا صلى بقوم وهو محدث.

(٣) انظر: الكافي لابن عبد البر ١/ ١٨١، والمختصر وجواهر الإكليل ١/ ٧٨، وشرح الخطاب
٩٧/ ٢.

(٤) أي بشرط قطع المتابعة فوراً وسواء أتموها فرادى أم مع من خلف الإمام بهم. وانظر: الوجيز
٥٨/ ١، والوسيط ٢/ ٧٤٤ والمهذب والمجموع ٤/ ٢٤١ - ٢٤٣.

(٥) تقدم.

الإمام لصلاة المأموم بما فيه كفاية^(١). ونزيد بأنه لو أدرك المأموم الإمام في الركعة الأخيرة وهو ساجد فإنه يكبر ويسجد ويجلس ويتشهد ثم يقوم بعد صلاة الإمام وسلامه فيصلي صلاته أجمع ومعلوم أن هذه الزيادة ليست من صلاة المأموم، ولا يعتد بها، فثبت أنها من صلاة الإمام ولزم المأموم الإتيان بها لأنه تابع للإمام وصلاة الإمام كصلاته حكماً، فإذا فسدت صلاته وجب أن تفسد صلاة المأموم. ويفارق المأموم مع المأموم؛ فإن صلاته غير متلبسة بصلاته ولا مندرجة فيها فلا يؤثر فساد صلاة أحدهما في صلاة الآخر.

فإن قيل: لو كان السبب لما ذكرتموه لوجب أن يكون الإمام إذا استخلف مسبقاً وأتم الصلاة ثم قام المسبوق لإتمام صلاته أن يلزم المأموم القيام معه، لأن ذلك من صلاة الإمام، وصلاة المأموم مندرجة فيها فلما لم يلزمه بطل ما تعلقتم به، وعلم أن فعل ذلك لأجل القدوة ولتكون الجماعة مطردة (٢٦٦/أ) للسهو وممانعة من وساوس الشيطان، فأما لما ذكرتم فلا، بل كل واحد منهما مصل لنفسه.

قلنا: فإن كان فعل المأموم لما ذكرتم من القدوة فلماذا اقتدى به في الركعة الأخيرة بعد الركوع وهو غير محسوب له بحال ولا هو مصل لنفسه حتى لو سهى إمامه في تلك الحال لزمه أن يسجد معه سجود السهو؟ ولماذا يلزمه سجود السهو وهو في غير صلاة؟ فسقط ما ذكرتم وعلم أن اتباعه في ذلك يدل على أنه متلبس بصلاة الإمام حكماً، فكل ما يلزم الإمام يلزمه، فأما الاستخلاف^(٢) عندنا فلا يجوز لمسبوق ولا لغيره، ومتى سبق الإمام الحدث بطلت صلاته وصلاة من خلفه فلا يلزم ما ذكره.

(١) تقدم.

(٢) الصحيح من المذهب أن الإمام إذا سبقه الحدث بطلت صلاة المأمومين أيضاً. وفي رواية لا تبطل وحيث يصح الاستخلاف لمسبوق أو غيره على الصحيح. انظر الإنصاف

احتج الخصم: بأن ارتفاع صلاة الإمام بالحدث كارتفاعها بتحليله بالسَّلام، ولو أنه سلَّم وتحلَّل لم تنحلَّ صلاة المأموم المسبوق وإنما تتحلل قدوته، فكَذلك إذا أحدث وهذا التحقيق، وهو أن إبطال صلاة الإمام لا تخلوا أن تكون تبقى صلاة المأموم في الحال أو تفسد ما مضى من فعله، باطل أن يكون تبقى صلاته في الحال، لأنه لو تحلَّل بالسَّلام لم تبطل صلاة المأموم، وباطل أن تفسد ما مضى لوجهين:

أحدهما: أن عندكم^(١) لو أحدث الإمام في آخر صلاته وخلفه مسبوق فسدت صلاته، والإمام قد تحلل على الصحة.

والثاني: أن القياس الكلي: أن ما وقع الفراغ منه لا يلحقه الفساد ومعنى فساده أن لا يقدر على الإتمام، وهذا لا يوجد في حق المأمومين، فإنهم يقدرون على إتمام صلاتهم فلم يكن للفساد وجه.

قلنا: لا نسلِّم أن ارتفاعها بالحدث كارتفاعها بالتسليم، لأن الحدث مفسد محذور فيها والتسليم مكمل مشروع فكيف يتساويان؟^(٢).

وقولهم: «لو أحدث الإمام في آخر صلاته صار متحللاً، لا نسلِّم ذلك»^(٣) بل تفسد صلاته.

وقولهم: «إنَّ الفساد لا يلحق ما مضى في أصل القياس» غير مسلَّم، بل يلحق الفساد ما مضى إذا وجد قبل الكمال في كل عبادة يرتبط بعضها

(١) بل عند أبي حنيفة وحده. في صورة ما إذا فقهه الإمام أو تعمَّد الحدث قبل السلام وبعد أن قعد قدر التشهد، فحينئذ تفسد صلاة المسبوق دون صلاة الإمام ومن أدركها معه من أولها، لتمام فرائض صلاتهم وتعذر البناء للمسبوق ما لم يكن قد نهض قبل حدث إمامه - تاركا انتظار تسليمه - فصلَّى ركعة فإنه بسجوده لها يكون قد استحکم انفراده عن الإمام فتصح صلاته. انظر: الهداية والفتح والعناية ٣٨٩/١، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦١١/١.

(٢-٣) راجع مسألة التحلل بالسلام واجب ص ٢٩٦.

ببعض ، ولهذا لو أكل في أثناء صومه أو وطئ في أثناء حجّه فسد الحج والصوم ، ولا نقول ما مضى لا يفسد ، ثم إذا كان الحدث من الإمام لا يفسد صلاة المأموم فيجب إذا اقتدى بالحدث ابتداء أن لا تبطل صلاته وإنما تبطل قدوته ، إذ لا تأثير للحدث إلا إفساد القدوة عندكم ، فأی فرق بين الحدث في الابتداء والأثناء؟^(١) فلما قلتم : إنه إذا اقتدى بمحدث بطلت صلاته دلّ على تلبّس صلاة المأموم بصلاة الإمام صحة وفساداً^(٢) والله أعلم بالصواب . (٢٦٦/ب)

٣٥ - مسألة : إذا صلى خلف فاسق لم تصح صلاته^(٣) نصّ عليه في رواية أبي الحارث فقال : « لا يصلي خلف فاجر ولا خلف مبتدع ولا مرجئ ولا رافضي ولا فاسق إلا أن تخافهم فتصلي ثم أعد صلاتك »^(٤) ونحوه نقل يعقوب بن بختان وأبوداود^(٥) وهو اختيار الخرقى^(٦) وأبي بكر وشيخنا^(٧)

(١) أجاب الشافعية ومن وافقهم عن هذا بالفرق بين عالم بحدث إمامه وجاهل به ، فالجاهل معذور والعالم به غير معذور سواء كان في ابتداء الصلاة أو في أثناءها ، لأن من يعتمد الصلاة وهو محدث غير مصلي بل متلاعب بالصلاة فكذلك من اتهم به عالماً بحدثه . انظر : المحلى ٢١٤/٤ ، والمجموع ٢٥٦/٤ - ٢٥٧ ، والفتاوى لابن تيمية ٣٥٢/٢٣ .

(٢) الأظهر في هذه المسألة مذهب الشافعية ومن وافقهم وهو صحة صلاة المأموم ما لم يعلم حدث إمامه فيتابعه بعد علمه به كما تقدم . ص ٤٥٢ تعليق : ١ . والله علم .

(٣) وهي المذهب مطلقاً - أي سواء كان فسقه من جهة الاعتقاد أو الأعمال عند أكثر الأصحاب ، ويستثنى من ذلك الجمع والأعياد على الصحيح من المذهب ، وهناك روايات وتفصيل أنظرها في : كتب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١٧٢/١ والمغني والشرح ٢١/٢ - ٢٨ ، والمبتدع ٦٤/٢ - ٦٧ ، والإنصاف ٢٥٢/٢ - ٢٥٥ وقال فيه « ونصرها أبوالخطاب » .

(٤) راجع نصها ومعناها وغيرها في مصادر التعليق رقم ١ .

(٥) انظر : مسائله ص ٤٣ .

(٦) انظر : مختصره مع المغني ٢١/٢ .

(٧) انظر : الروايتين والوجهين له ٣٢/١ .

ومذهب مالك^(١) وواثلة بن الأسقع والحسن ، ومحمد بن الحسن بن محمد ابن علي وأبي بكر بن عياش ومعاذ بن معاذ وسفيان الثوري وأنس بن عياض وزائدة وشريك وغيرهم ذكره ابن حامد في شرح الخرقى^(٢).

— وعنه : أنه تصح صلاته^(٣)، قال في رواية حرب : والصلاة خلف كل برٍّ وفاجرٍ ، وفي رواية أبي الحارث^(٤) وقد سئل عَمَّن يَغْتَابُ النَّاسَ أَيُصَلِّي خَلْفَهُ؟ — قال : لو كان كل من عصى الله تعالى لا يَصَلِّي خلفه متى كان يقوم الناس على هذا؟ فقد صرَّح بصحة القول والصلاة خلفهم وهو قول أبي حنيفة^(٥) والشافعي^(٦).

وجه الأولة :

قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^(٧).
وقوله سبحانه : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ

(١) وهو ظاهر ما في المدونة ٨٤ / ١. وفي المذهب خلاف وتفصيل عند أصحابه لكن نص كثير منهم على أن المعتمد أنها لا تصح خلفه إن كان فسقه لأمر يتعلق بالصلاة وإلا صَحَّت خلفه مع الكراهة . انظر : قوانين الأحكام لابن جزى ص ٨٢ وشرحي الخطاب والمواق للمختصر ٩١ / ٢ — ٩٥ ، وجواهر الإكليل ٧٨ / ١ ، والخرشي والعدوي ٢ / ٢٢ — ٢٣ ، ومنح الجليل ٢١٦ / ١ .

(٢) انظر : شرح الخرقى لابن حامد — إن وجد — للتأكد من هؤلاء الأعلام .

(٣) انظر مصادر الرواية الأولى ص ٤٨٦ تعليق : ١ .

(٤) في المخطوطة «الحارث» والمثبت هو الصواب . وانظر نص روايته ورواية حرب في كتاب الروایتين والوجهين لأبي يعلى ١ / ١٧٢ .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ١ / ٢٢٩ ، والهداية والفتح والعناية ١ / ٣٥٠ ، والكنز والبحر ١ / ٣٦٩ ، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١ / ٥٦٠ .

(٦) انظر المهذب والمجموع ٤ / ٢٥٣ والوسيط ٢ / ٦٩٩ والوجيز ١ / ٥٥ ، وهو أيضا مذهب الظاهرية كما في المحلى ٤ / ٢١٢ — ٢١٤ .

(٧) سورة السجدة آية رقم : ١٨ .

آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون»^(١).

فنفي المساواة بين الفاسق والمؤمن وعامل الخير وعامل السوء.

فإن قيل : المراد بذلك الكافر.

قلنا : هو عامٌّ في كلِّ فاسق وكلِّ من عمل سوءاً ، وعامٌّ في نفي المساواة في

كل شيء إلا ما خصه الدليل .

وروى أبو بكر النُّجَاد بإسناده عن مزيد^(٢) بن عبد الله الغنوي وكان

بدرياً^(٣) قال : قال رسول الله ﷺ : «إن سرَّكم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم

خياركم ، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربِّكم عز وجل»^(٤) فعلق قبول

الصلاة بالصلاة خلف الخير فدلَّ على أنَّ الفاسق لا تقبل الصلاة خلفه .

وروى بإسناده عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا

تقدِّموا صبيانكم ولا سفهاءكم في صلاتكم ولا على جنائزكم ، فإنَّهم وفدكم

إلى الله تعالى»^(٥) فنهى والنهي يدل على فساد المنهي عنه .

وروى بإسناده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ «ليؤمكم خياركم

(١) سورة الجاثية آية رقم : ٢١ .

(٢) كذا . وصوابه (مرثد بن أبي مرثد الغنوي) صحابي بدري كان أمير أصحابه القراء يوم الرجيع

وفيه استشهد رضي الله عنه ٣/ ٣٩٨ - الإصابة .

(٣) في المخطوطة «قدريا» بالقاف في أوله . وهو سبق قلم قطعاً .

(٤) ضعيف رواه الحاكم وسكت عنه منوهاً على أنه لم يجد لمرثد حديثاً مسنداً سواه ، ولم يرد له ذكره

في تلخيص الذهبي عليه ٣/ ٢٢٢ ، ورواه الدارقطني ٢/ ٨٨ مع التعليق المغني وقال : إسناده

غير ثابت ، وعبد الله بن موسى ضعيف . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في

الكبير وفيه : يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف ٢/ ٦٤ لكنه عند الطبراني بلفظ «علماءكم»

وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة مع أحاديث بمعناه . وقال : كلها

لم تصح ص ٣٢ .

(٥) لم أجده كما تقدم ١/ ٤٥٨ .

وليؤذن لكم قراؤكم^(١) فأمر وأمره على الوجوب .

وروى أبوبكر وابن حامد بإسنادهما عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ — وهو على المنبر — «يا أيها الناس توبوا إلى ربكم قبل أن تموتوا وبادروا إليه بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا وصلوا الذي بينكم وبين ربكم (٢٦٧/أ) بكثرة ذكركم وبكثرة الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا» وذكر الحديث إلى أن قال : «لا تؤمنَّ امرأة رجلا ولا يؤمنَّ فاجر برًّا^(٢)» فنهى أن يؤمنَّ الفاجر البرّ. وفي لفظ «الفاستق المؤمن» والنهي يدل على الفساد .

فإن قيل : المراد بجميع ذلك الاستحباب والفضيلة بدليل ما روى عنه ﷺ أنه قال : «صلُّوا خلف كلِّ برٍّ وفاجر^(٣)» وروى الدارقطني بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «سيليكم بعدي ولالة فيليكم البرُّ ببرّه والفاجر بفجوره فاسمعوا لهم وأطيعوا فيما وافق الحق وصلُّوا وراءهم^(٤)» .

(١) لم أجده أيضا .

(٢) رواه ابن ماجه ٣٤٣/١ ، والبيهقي ١٧١/٣ كلاهما بلفظ «ولا يؤم فاجرٌ مؤمنا» في حديث طويل . وإسناده واه كما قاله الحافظ وغيره . انظر التلخيص الحبير ٥٧/٢ ، وإرواء الغليل ٥٤-٥٠/٣ .

(٣) رواه بهذا اللفظ الدارقطني ٥٧/٢ مع التعليق المغني من حديث مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا . ورواه من طريق آخر إلى مكحول بلفظ «الصلاة واجبة عليكم مع كلِّ إمام برّا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر» ٥٦/٢ . وبهذا اللفظ رواه أبوداود لكن من طريق آخر إليه ٢٠٦-٢٠٧/٧ عون المعبود . ولفظ «الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم» ٣٠٤/٢ عون المعبود . وعن طريقه البيهقي ١٢١/٣ . والحديث منقطع في جميع هذه الطرق ، لأن مكحولا لم يدرك أباهريرة رضي الله عنه . انظر : نصب الراية ٢٦/٢ - ٢٧ ، والتلخيص الحبير ٣٦/٢ ، وإرواء الغليل ٣٠٤/٢ وما بعدها .

(٤) الدارقطني ٥٥/٢ مع التعليق المغني وإسناده ضعيف جدا . فيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة متروك الحديث . انظر : نصب الراية ٢٧/٢ والتلخيص الحبير ٣٦/٢ ، وإرواء الغليل ٣٠٥/٢ .

وروى عنه ﷺ أنه قال : «صلوا خلف من قال : لا إله إلا الله»^(١) .
قلنا : أما الخبر الأول فنقل يعقوب بن بختان أن أحمد سئل عن الحديث
«صلُّوا خلف كلِّ برٍّ وفاجرٍ» فقال : «ما سمعنا»^(٢) بهذا ولا خيار^(٣) فيما لم
يسمعه أحمد . ثم نحمله «صلوا خلفه» أي صلوا عليه ، ويحتمل أن يريد به
صلاة الجمعة ويعيد^(٤) .

وأما خبر أبي هريرة فنحمله على ما ذكرنا ونزيد بأنه يحتمل «ادعوا الله
وراءهم أن يصلحهم أو يزيلهم» وأما قوله «صلُّوا خلف من قال : لا إله إلا
الله» فمعناه : «صلُّوا خلفهم أي عليهم ويحتمل صلوا خلفهم إذا كانوا
عدولا»^(٥) كما قال : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٦)

(١) روى عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا من طرق ، روى بعضها الدارقطني ٥٦ / ٢ مع التعليق
المغني والطبراني ٦٧ / ٢ مجمع الزوائد وكل طرق أسانيداه وأهية لا تخلو من كذاب أو وضاع أو
متروك الحديث انظر بيان ذلك في إرواء الغليل ٣٠٥ / ٢ - ٣٠٧ ، والتلخيص الحبير ٣٧ / ٢ ،
ونصب الراية ٢٨ / ٢ .

(٢) وكذا حكاه ابن الجوزي عنه ٢٧ / ٢ نصب الراية .

(٣) كذا - ويحتمل رسمها «ولا بأخباره» والمثبت أقرب ، وعلى كلِّ فراه «ولا خير . . .

(٤) أي ويعيدها ظهورًا ، وهي رواية في المذهب . والصحيح عندهم عدم لزوم الإعادة . وفي رواية :
من أعادها فهو مبتدع . انظر ذلك في الإنصاف ٢٥٥ / ٢ . وهذه الرواية الأخيرة هي الحقُّ فيما
يظهر لي . والله أعلم .

(٥) جميع ما ذكره المصنف من تأويل هذه الأحاديث فيه تكلف ، إذ أنها صريحة في الصلاة خلف
البرِّ والفاجر والأولى الاكتفاء ببيان ضعفها ففي ذلك ما يكفي عن تكلف الجواب عنها . والله
أعلم .

(٦) رواه البخاري من حديث ابن عمر ٧٥ / ١ مع الفتح ، وأنس ٤٩٧ / ١ ، وأبي هريرة ٢٦٢ / ٣
وفي مواضع أخرى . ورواه مسلم من حديث ابن عمر وأبي هريرة وجابر ٥١ / ١ - ٥٣ ورواه
غيرهما . بل قد عدَّ من الأحاديث المتواترة . انظر السلسلة الصحيحة للألباني رقم ٤٠٧ -

يعنى ويلتزموا أحكامها ، وكذا قوله «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة^(١)» .
والقياس : إنها إحدى^(٢) الإمامتين فناهاها الفسق كالإمامة الكبرى^(٣) .
فإن قيل : الإمامة الكبرى أكمل بدليل أنه تعتبر فيها الحرية والذكورية
والنسب والعلم بخلاف الصغرى ، فإنه لم يعتبر فيها جميع هذه الأشياء فلا
تعتبر العدالة .
قلنا : ليس إذا لم تعتبر هذه الأشياء لا تعتبر العدالة كأخبار الديانات
والشهادات^(٤) .
قياس آخر : أنه فاسق في دينه فلم تصح إمامته أصله الكافر^(٥) ، وهذا
لأنه إذا كان فاسقاً لم يتورع عن شرب الخمر فيصيب ثيابه ولم يتنزه عن
النجاسة إذا أصابته ، فلا يصح الائتمام به .
فإن قيل^(٦) : فيجب أن لا تصح صلاته في نفسه مثل الكافر .
قلنا : صلاته في نفسه لو أبطلناها أفضى إلى أن نخرجه عن الإسلام

(١) في صحيح الجامع بلفظ «من قال : لا إله إلا الله غلصا دخل الجنة» من حديث البزار عن أبي سعيد ٣٣٢/٥ . وصححه من حديث جابر وأنس وأحال على الصحيحة له رقم ٢٣٥٥ . هذا وقد صحت أحاديث كثيرة بمعناه كحديث عتب بن مالك «إن الله قد حرم على النار من قال : لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله» البخاري مع الفتح ٥١٩/١ وفي مواضع أخرى ، ومسلم ٦٢/١ .

(٢) في المخطوطة «أحد» .

(٣) انظر : الروايتين والوجهين ١٧٢/١ وهل الفسق ينافي الإمامة الكبرى بمعنى أن يبطلها؟ في هذا نظر ، بل لو قيل : إنه يحتمل في الإمامة الكبرى ما لا يحتمل في الإمامة الصغرى لكان أقرب إلى مقاصد الشريعة . اللهم إلا أن يكون مراده أنه لا يجوز تولية الفاسق ابتداءً وحينئذ فباب الإمامتين واحد . والله أعلم .

(٤) أي أنه تعتبر العدالة في الراوي والشاهد دون الحرية والذكورية والنسب ونحوها .

(٦-٥) انظر : المبدع ٦٥/٢ .

بخلاف إمامته ، فإنها إذا بطلت لم يضر ، لأن المأموم يطلب عدلا فيصلي خلفه (٢٦٧/ب) ثم قد يصح الشيء منه في نفسه دون غيره ، ألا ترى أنه لو رأى هلال رمضان وحده وُردَّت شهادته لزمه الصوم من رمضان وإن لم يلزم غيره؟ والشهادة على نفسه تصح وعلى غيره لا تقبل؟ والمرأة تصح صلاتها ولا تصح إمامتها؟^(١) وكذلك العبد يصح أن يصلي الجمعة ولا يكون إماما في الجمعة؟^(٢) والأُمِّي تصح صلاته في نفسه ولا يكون إمام القراء؟ فكذا في مسألتنا .

قياس آخر: أن الإمامة نوع رتبة في الدِّين مفعَّمة معظمة فلم يساوي فيها الفاسق العدل كالشهادة ، ولا يلزم ولاية النكاح ، فإنها كمسألتنا^(٣) .
فإن قيل : الشهادة متَّهم فيها أن يواطئ فيشهد بالزور بخلاف الصلاة فإنه لا تهمة فيها .

قلنا : ولا تهمة في أخبار الديانات ، والشهادة برؤية الهلال لا يتهم فيها ولا تقبل منه ، ثم قد يتهم أن يصلي وفي ثيابه الخمر أو يرائي بالصلاة ، لأن من لا يتحاشى من الزني وأكل الربا وشرب الخمر لا يتحاشى أن يصلي وفي فيه وثيابه الخمر ، ولأنه يتهم في الإمامة أن يظاهر بها ليكرم ويشهد له بالخير والصلاح لتقبل شهادته فيجر بذلك نفعا إلى نفسه ، ولأن نقص الفسق أكثر من نقص الأنوثة ، لأن المرأة يقبل خبرها وشهادتها والفاسق لا يقبل خبره وشهادته ، ثم الائتِمام بالمرأة لا يصح فأولى أن لا يصح بالفاسق ، ولأنه

(١) أي إمامتها الرجال دون النساء فإنها تصح بهن .

(٢) لكن الصحيح عند الحنفية والشافعية صحة إمامة العبد في الجمعة وعليه فلا يلزمهم ذلك .
انظر : الهداية والعناية مع الفتوح ٦٢/٢ ، وبدائع الصنائع ٦٧٥/٢ ، والكنز والبحر ١٦٤/٢ والمجموع ٢٧٣/٤ ، ٢٨٦ ، والوسيط ٧٤٢/٢ ، والوجيز ٧٢/١ .

(٣) أي أنه لا ولاية للفاسق في النكاح . وهي أصح الروايتين وعليها المذهب انظر : المغني مع الشرح ٣٥٦-٣٥٧ ، والإنصاف ٧٣/٨ ، وكشاف القناع ٥٤/٥ .

اقتداء بفاسق فلم تصح صلاته أصله إذا اقتدى ولم يقرأ خلفه .
 فإن قيل : هناك لو اقتدى بعدل ولم يقرأ لم تصح صلاته .
 قلنا : لا نسلم .
 فإن قيل : هناك المأموم أخل^(١) بركن الصلاة وهو القراءة بخلاف
 مسألتنا .
 قلنا : لا نسلم أن القراءة ركن في حق المأموم ، وينتقل الكلام إلى مسألة
 الاقتداء يسقط القراءة عن المأموم^(٢) .
 فإن قيل : فتبطل الطريقة بالفاسق إذا اقتدى بفاسق ، فإنه تصح صلاته
 كالأمي إذا اقتدى بالأمي .
 قلنا : لا نعرف الرواية فيه ، فيحتمل أن لا نسلم ونقول : لا تصح
 صلاته^(٣) ويفارق الأمي فإنه لا يمكنه تعلم القراءة في حال الصلاة بخلاف
 الفاسق ، فإنه يمكنه أن يتوب فتصح إمامته ، ولهذا قلنا فيمن سافر سفر
 المعصية لا يحل له أكل الميتة^(٤) عند الضرورة ، لأنه يمكنه أن يتوب ويأكل .
 احتج الخصم : بقول النبي ﷺ «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ»^(٥) ولم يفرق بين أن
 يكون عدلاً أو فاسقاً .

(١) في المخطوطة (انخل) والمثبت هو المناسب .

(٢) تقدمت هذه المسألة ص ١٥١ .

(٣) قال ابن مفلح في الفروع : وظاهر كلامهم لا يؤم فاسق فاسقاً ، وقاله القاضي وغيره ، لأنه
 يمكنه رفع ما عليه من النقص ١٤ / ٢ . قال المرداوي في الإنصاف : وصرح به ابن تيم وابن
 حمدان فقالا : «لا يؤم فاسق مثله» ٢ / ٢٥٤ .

(٤) انظر ذلك في : المغني ١٠١ / ٢ والإنصاف ٣١٦ / ٢ - ٣١٧ .

(٥) رواه مسلم والأربعة وغيرهم من حديث أبي مسعود البصري الأنصاري رضي الله عنه وتقدم ص
 ١٦٢ ، تعليق ١ .

قلنا: المراد به أقرؤهم من أهل العدالة، لأنه خرج منه مخرج التفضيل (٢٦٨/أ) والحث على تعلم القرآن وتقدم أهله لفضلهم وصلاتهم في الغالب، ولم يرد به الفاسق لأنه نادر في أهل القرآن. واحتج: بأنه إجماع الصحابة، فان ابن عمر وأنسا كان يصليان خلف الحجاج^(١)، والحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان^(٢). قلنا: لا يلزمنا ما فعلوا في رواية، ثم لعلهم صلّوا وأعادوا، فقد روى «أن ابن عمر كان يعيد^(٣)» أو خافوا شرهم فقد كانوا يفعلون ذلك تقيّة. روى النّجاد بإسناده عن حبيب بن عمر قال: سألت واثلة بن الأسقع أنصلي خلف القدري فقال: «لا تصل خلفه وإن صليت خلفه

(١) أما صلاة أنس خلف الحجاج فلم أجد فيها رواية حتى الآن. وأما صلاة ابن عمر خلفه فرواها ابن أبي شيبة ٣٧٨/٢، وعبد الرزاق ٤٨٧/٢، والبيهقي ١٢٢/٣ عن عمير بن هاني عنه. والشافعي من طريق نافع عنه ١٠٩/١ ترتيبه. وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣٠٣/٢-٣٠٤.

(تنبيه) أثر ابن عمر هذا عزاه الحافظ في التلخيص للبخاري في حديث ٤٥/٢ وكذلك صاحب إعلاء السنن ٢٠٦/٤. قال الألباني في إرواء الغليل: ولم أجده عنده حتى الآن ٣٠٣/٢، فليلاحظ فإني لم أجده عنده أيضا.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٣٧٨/٢-٣٧٩ والشافعي: الأم ١٥٨/١، وعن طريقه البيهقي ١٢٢/٣ قالوا: حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه «أن الحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان، قال: فقيل: ما كانا يصليان إذا رجعا إلى منازلهما؟ فقال: لا والله ما كانا يزيدان على صلاة الأئمة.

قال الألباني في الإرواء: هذا سند صحيح على شرط مسلم إن كان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب قد سمع من جدّيه الحسن والحسين فقد قيل: إنه لم يسمع من أحد من الصحابة والله أعلم. اهـ ٣٠٤/٢.

(٣) لم أجده. لكن روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر وكذلك عن أبي وائل أن الحجاج كان يؤخر الصلاة عن وقتها فيصليان في رحالهما ثم يحضران المسجد ٣٨١/٢ فعلى هذا يكون صنيعها موافقا لحديث أبي ذر الآتي قريبا.

أعدت^(١)» .

وقيل للقاسم بن محمد : أنت تنهي عن الصلاة خلفهم وتصلي؟ فقال :
«أنا إذا تأخرت قيل تأخر القاسم وأنت^(*) فلا تعرف^(٢)» .

وهذا يدل على الخوف ، ثم صلاتهم خلفهم الجمعة وكانوا يعيدون ظهرا .
وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر : كيف أنت إذا كان عليكم أمراء
يؤخرون الصلاة؟ قال : قلت فبم تأمرني؟ فقال : صل الصلاة لوقتها وصل
معهم تكن لك نافلة^(٣)» .

واحتج^(٤) : بأن من صحت صلاته صحت إمامته كالعدل .
قلنا : لم إذا صحت صلاته تصح إمامته؟ ورتبة الإمامة غير رتبة صلاته في
نفسه ، ألا ترى أن المرأة تصح صلاتها في نفسها ولا تصح إمامتها بالرجال؟
والعبد تصح صلاته ولا تصح إمامته في الجمعة^(٥)؟ وكذلك الأمي تصح
صلاته ولا تصح إمامته بالقراء ، وكذلك الفاسق يقبل النكاح لنفسه ولا
يقبله لغيره؟ وتصح ولايته في ماله ولا تصح ولايته في مال غيره؟

(١) الشرح الكبير مع المغني ٢/ ٢٤ وفي مجمع الزوائد : عن عمر الأنصاري قال : سألت واثلة بن
الأسقع عن الصلاة خلف القدري؟ فقال : لا تصلي خلفه ، أما أنا لو كنت صليت خلفه
أعدت صلاتي . رواه الطبراني في الكبير من رواية حبيب بن عمر ، عن أبيه ، وحبيب ذكره ابن
حبان في الثقات ، وأبوه عمر لم أعرفه ، وبقيّة مدلس . اهـ ٦٦/ ٢ - ٦٧ .

(*) المناسب : (وأما أنت . . .)

(٢) لم أجده . فليُنظر .

(٣) رواه مسلم من طرق عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعا ١/ ٤٤٨ - ٤٤٩ ورواه أيضا
النسائي ٢/ ١١٣ ، وابن ماجه ١/ ٣٩٨ ، وأحمد ٥/ ١٦٨ ، ١٦٩ ، والبيهقي ٣/ ١٢٤ ،
وعبد الرزاق ٢/ ٣٨٠ - ٣٨١ ، وابن أبي شيبة ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٤) المغني مع الشرح الكبير ٢/ ١٢٥ والوسيط للغزالي ٢/ ٦٩٩ .

(٥) بل تصح عند الشافعية والحنفية كما تقدم ص ٤٩٣ تعليق : ٢ .

والمعنى في العدل : أنه تصح شهادته فتصح إمامته ، والفاسق لا تصح شهادته فلا تصح إمامته كالكافر .

واحتمج : بأن من صحَّت إمامته في الجمعة صحت في بقية الصلوات كالعدل ، وهذا لأن الجمعة أعلى رتبة من غيرها وأكثرها شروطا فلما صحت إمامته فيها ففي غيرها من الصلوات أولى .

قلنا : لا نسلم أنه تصح إمامته في الجمعة ، ومن صلاها خلفه يعيد^(١) ، نص على ذلك في رواية المروزي ويعقوب بن بختان وأبي طالب : أنا أصلي الجمعة وأقوم فأصلي الظهر أربعاً ، فإن كانت تلك الصلاة فرضاً فلا تضر صلاتي ، وإن لم تكن كانت الصلاة ظهراً .

وعنه : أن إمامته تصح ولا يعيد^(٢) وهذه (٢٦٨ / ب) الرواية موافقة الرواية في أصل ، المسألة ، وأن إمامة الفاسق صحيحة ، والكلام في العدل قد تقدم^(٣) والله أعلم بالصواب^(٤) .

(٢-١) انظر الإنصاف ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ لكن الصحيح من المذهب صحة صلاتها خلفه ، وهل يصليها خلفه ثم يعيدها ظهراً؟ الصحيح لا يعيدها . وتقدم التنبيه على ذلك ص ٤٩١ تعليق : ١ .

(٣) أي قوله : والمعنى في العدل : أنه تصح شهادته . . .

(٤) إن توفّر صفات الكمال في الأئمة أمر مشروع بإجماع المسلمين وواجب على ولي الأمر أن لا يولي هذا المنصب إلا من توفّرت فيه صفة العدالة مع تحرّي باقي شروط الكمال ما أمكن ، وأيضاً فإن تولية الإمامة لإمام فاسق منكر يجب على أهل العلم إنكاره .
لكن ما حكم صحة الصلاة خلفه؟ في هذا خلاف وتفصيل للأئمة ذكر المصنف في هذه المسألة أهمية .

والذي يظهر لي : هو إمامة الرجل المسلم متى حكمنا بصحة صلاته لنفسه كما هو مذهب الشافعية ومن وافقهم ، وذلك لأن الأصل صحة صلاة المسلم وإمامته وعلى من منع الدليل ، والأدلة النقلية الصريحة في هذه المسألة - منعا أو جوازاً - كلها ضعيفة كما تقدم فترجع إلى الأصل وهو صحة إمامة المسلم مطلقاً ، ولا يلزم من هذا مساواة الفاسق بالعدل كما لا يلزم =

٣٦ - مسألة : الجماعة في الصلاة المكتوبة واجبة^(١) نص عليه في رواية حنبل فقال : إجابة الداعي إلى الصلاة فرض ، ولو أن رجلا قال : أصليها في بيتي كالوتر وغيره كان خلافا للسنة وكان جائزا إلا أن إجابة الداعي عنده فريضة ، وبه قال : داود^(٢) إلا أنه زاد فجعل الجماعة شرطاً في صحة الصلاة.

وقال أبو حنيفة^(٣) ومالك^(٤) والشافعي^(٥) :

- = من تصحيح صلاتها المساواة بينهما .
- وأما تقييد الصحة بالكراهة عند كثير من صححها ففي هذا القيد نظر ، وينبغي أن يكون محلّه حال الاختيار كأن لا يشق على المأموم أداء صلاة الجماعة في المساجد مع جماعة أخرى إمامها عدل أو أن المأموم يستطيع عزل الفاسق واستبداله بعدل .
- أما إن تعطل جماعة المساجد من أجل فسق الأئمة فهذا إفساد عظيم ، بل الفساد المترتب عليه أعظم مما يُتحرّج منه من الصلاة خلف الأئمة الفسقة ، ولا يُدفع أخف الضررين بها هو أعظم منه . ولشيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه ٢٣ / ٣٤١ - ٣٦٩ بحث شافٍ مفصّل في هذه المسألة بمعنى ما ذكرت فليرجع إليه وليقارن بما هو مدوّن في كثير من كتب الفقه والله أعلم .
- (١) انظر المغني والشرح الكبير ٢ / ٣ - ٢ ، والإنصاف ٢ / ٢١٠ ، والمبدع ٢ / ٤١ ، وكشاف القناع ٤٥٤ / ١ .
- (٢) وابن حزم وأهل الظاهر عموماً . انظر : المحلى ٤ / ١٨٨ ، ١٩٦ والمجموع ٤ / ١٨٩ .
- (٣) التحقيق أن مذهب الحنفية وجوب صلاة الجماعة كالحنابلة . فقد أطلق بعضهم : أنها سنة مؤكدة ، وبعضهم أنها واجبة وحمل المحققون منهم القول بالسنة مؤكدة على أن المراد بها الوجوب بل قال ابن المهام : وحاصل الخلاف في هذه المسألة أنها فرض عين إلا من عذر وهو قول أحمد وداود وعطاء وأبي ثور ١ / ٣٤٤ فتح القدير . وانظر : تحفة الفقهاء ١ / ٢٢٧ ، وبدائع الصنائع ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣ ، والهداية وفتح القدير والعناية ١ / ٣٤٤ / ٣٤٥ ، والكنز والبحر الرائق ١ / ٣٦٥ ، وتبيين الحقائق ١ / ١٣٣ والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١ / ٥٥٢ .
- (٤) انظر : قوانين الأحكام لابن جزى ص ٨٣ ، ومختصر خليل مع شرحه جواهر الأكليل ١ / ٧٦ ، وشرح الخطاب ٢ / ٨١ .
- (٥) قال الشافعي في الأم : وأشبه ما وصفت من الكتاب والسنة أن لا يحلّ ترك أن يصلي كل مكتوبة في جماعة حتى لا يخلو جماعة مقيمون ولا مسافرون من أن يصلي فيهم صلاة جماعة . =

الجماعة سنة^(١).

لنا: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾^(٢) فأمر وأمره سبحانه يقتضي الوجوب، ولأنه أمر بها مع الخوف على خلاف قانون الصلاة وترتيبها، ولو لم تكن الجماعة واجبة لما ترك لها الواجب من متابعة الإمام وانتظار الإمام للمأمومين وغير ذلك.

والسنة: روى مسلم في صحيحه بإسناده عن أبي هريرة قال: جاء أعمى

= ثم ذكر حديث المهم بالتحريق - وقال: فيشبه ما قال رسول الله ﷺ من هم أن يحرق على قوم يبيتهم أن يكون قاله في قوم تخلّفوا عن صلاة العشاء لثفاق والله أعلم، فلا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها إلا من عذر، وإن تخلّف أحد صلاها منفردا لم يكن عليه إعادتها، صلاها قبل صلاة الإمام أو بعدها إلا صلاة الجمعة، فإن على من صلاها ظهرا قبل صلاة الإمام إعادتها، لأن إتيانها فرض بين الله أعلم. انتهى المراد من كلامه ١٥٣/١ - ١٥٤.

فهذا نص الشافعي وهو يحتمل أن يكون مراده أنها فرض عين لكنها ليست بشرط وفاقا للحنابلة. ويحتمل أن يكون مراده أنها فرض كفاية ولأصحابه في هذه المسألة ثلاثة أوجه: أولها: أنها سنة - أي مؤكدة.

وثانيها: أنها فرض عين لكن ليس بشرط لصحة الصلاة، وهو قول ابن خزيمة وابن المنذر منهم. واقتصر على نسبته للشافعي ابن القيم في كتابه الصلاة ص ٧٠.

وثالثها: أنها فرض كفاية وصححه النووي وغيره وقالوا: إنه نص الشافعي في الإمامة. والظاهر أنهم أرادوا النص السابق الذي هو نص الشافعي في أول باب صلاة الجماعة من الأم. وانظر: المذهب والمجموع ١٨٢/٤ - ١٨٩، والروضة ٣٣٩/١، والمنهاج ومغني المحتاج ٢٢٩/١ - ٢٣٠، والوجيز ٥٥/١، والوسيط ٦٩٥/٢.

(١) أي سنة مؤكدة كما نص عليه كثير منهم وهي مرادفة للوجوب أو قريضة منه، قال ابن القيم في كتابه الصلاة - بعد أن ذكر أن مذهب الشافعي القول بالوجوب - قال: وقالت الحنفية والمالكية: هي سنة مؤكدة ولكنهم يؤثّمون تارك السنن المؤكدة ويصحّون الصلاة بدونها والخلاف بينهم وبين من قال إنها واجبة لفظي وكذلك صرح بعضهم بالوجوب. اهـ ص ٧١.

(٢) سورة النساء آية رقم ١٠٢

إلى النبي ﷺ فقال: «إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل النبي ﷺ أن يرخص له فرخص له في بيته، فلما وليّ دعاه فقال: هل تسمع النداء؟ قال: نعم. قال: فأجب^(١)» فأمره بعد أن رخص له. وفي لفظ^(٢) «قلت: إن المدينة كثيرة الهوام والسباع، فقال: هل تسمع «حي على الصلاة حي على الفلاح؟ فحي هلا^(٣)» أخرجه أبوداود وابن خزيمة وابن أبي حاتم^(٤) وأبو عبد الرحمن^(٥).

وعن عمرو بن أمّ مكتوم قال: جئت إلى النبي ﷺ فقلت: «إني كبير ضرير البصر شاسع الدار ولي قائد لا يلائمني فهل تجد لي رخصة؟ فقال: ما أجد لك رخصة^(٦)» أخرجه أبوداود وابن خزيمة وابن أبي حاتم^(٧).

-
- (١) مسلم ٤٥٢/١. ورواه أيضا النسائي ١٠٦/٢ والبيهقي ٥٧/٣.
- (٢) هذا اللفظ ليس من حديث أبي هريرة - بل هو من ألفاظ حديث ابن أم مكتوم الآتي تعليق ٤ وص ٥٠٢ تعليق ٣.
- (٣) رواه أبوداود ٢/٢٥٨ عون المعبود، والنسائي ١١٠/٢، وابن خزيمة ٢/٣٦٧ - ٣٦٨، والبيهقي ٣/٥٨، كلهم من طريق سفيان (الثوري)، عن عبد الرحمن بن عابس، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أم مكتوم. ورواه الحاكم فأسقط من إسناده ابن أبي ليلى وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه إن كان ابن عابس سمع من ابن أم مكتوم ١/٢٤٧، وقال الذهبي صحيح. ولعله جزم بذلك لتعدد طرقه عن ابن أم مكتوم ومنها الطريقان اللذان رواهما الحاكم بعده مصححاً لهما وانظر التعليق الآتي رقم ٣ ص ٥٠٢.
- (٤-٧) لم أقف على روايته: ولعلها في مسنده أو تفسيره الكبير.
- (٥) لعله يقصد: أبا عبد الرحمن النسائي صاحب السنن وقد تقدم تخريجه عنه.
- (٦) رواه أبوداود ٢/٢٥٧ عون المعبود وابن خزيمة ٢/٣٦٨ - ٣٦٩، وأحمد ٣/٤٤٣، والحاكم وصححه إسناده ١/٢٤٧، والبيهقي ٣/٥٨. كلهم من طريق: عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم.
- ورواه أيضا ابن خزيمة ٢/٣٦٨، وأحمد ٣/٤٢٣، والحاكم وصححه إسناده ١/٢٤٧، والدارقطني ١/٣٨١ من طريق أبي جعفر الرازي: ثنا حصين بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن شداد: «أن رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال: لقد هممت أن آتي هؤلاء =

وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(١) أخرجه أبوداود وابن أبي حاتم وبقية(*)، وفي لفظ

= الذين يتخلفون عن هذه الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم فقام ابن أم مكتوم فقال: يا رسول الله لقد علمت ما بي وليس لي قائد، قال: أسمع الإقامة؟ قال: نعم، قال: «فاحضرها» قال: يا رسول الله: إن بيني وبينها شجرا ونخلا وليس لي قائد، قال: «أسمع الإقامة؟» قال: نعم، قال: «فاحضرها» ولم يرخص له. اهـ

هذا لفظ رواية الحاكم ولفظ الباقي نحوه. والظاهر أن المراد بسماع «الإقامة» هنا سماع النداء وهو الأذان كما في الطرق الأخرى. ورواه أحمد ٣/٣٦٧، وابن حبان ص ١٢١ موارد، وأبو يعلى والطبراني في الأوسط ٢/٤٢ مجمع الزوائد من طريق: عيسى بن جارية، عن جابر ابن عبد الله قال: أتى ابن أم مكتوم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله منزلي شاسع وأنا مكفوف البصر وأنا أسمع الأذان قال: «فإن سمعت الأذان فأجب ولو حبواً أو زحفاً».

فهذه أربع طرق لحديث ابن أم مكتوم تشهد لصحته وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي كما تقدّم وكذلك الألباني في إرواء الغليل ٢/٢٤٦-٢٤٧، وتقدم حديث أبي هريرة في صحيح مسلم بمعناه فإن كان الأعمى المذكور فيه هو ابن أم مكتوم فهو طريق خامس له. وإن كان غيره فكفى به شاهداً. والله أعلم.

(١) لم يروه أبوداود بهذا اللفظ، ولم أقف على تخريجه عند أبي حاتم وبقية فليُنظر. وقد رواه بهذا اللفظ: ابن ماجه ١/٢٦٠، وابن حبان ص ١٢٠ موارد، والحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ١/٢٤٥، والدارقطني ١/٤٢٠ مع التعليق المغني، والبيهقي ٣/٥٧، ١٧٤، ١٨٥ وغيرهم. كلهم من طريق: شعبة، عن عدي بن ثابت، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً. وإسناد الحديث صحيح إلا أن أكثر أصحاب شعبة وقفه على ابن عباس لكن الذين رفعوه ثقات فالقول فيه قولهم كما قاله الحاكم ووافقه الذهبي وانظر: تمام الكلام على تصحيحه مع زيادة في تخريجه في إرواء الغليل ٢/٣٣٧-٣٣٨.

(*) كذا - ولعله بقية بن الوليد له كتاب في الحديث. انظر الأعلام ٢/٣٤، ومعجم المؤلفين ٣/٥٤ وتقدم ترجمته ص ٤١٣. ويحتمل أنه أراد بَيَّي بن تحلّد بن يزيد الإمام الحافظ المتوفى سنة ٣٧٦هـ وقيل خمس وقيل ثلاث. قال الذهبي: صاحب التفسير والمسنّد اللذين لا نظير لهما ١٣/٢٨٥ - ترجمته في سير أعلام النبلاء. وانظر: معجم المؤلفين ٣/٥٣ - ٥٤. ويحتمل رسمه أيضاً (هبة) أي الطبري اللالكائي الآتية ترجمته ص ٦٤٢ وقد أكثر المصنف من العزو له.

آخر عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ «من سمع النداء فلم يمنع من اتباعه عذر لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها، قيل له : وما العذر؟ قال : خوف أو مرض^(١)» .

فإن قيل : المراد بهذه الأخبار صلاة الجمعة .

قلنا : اللفظ عام في الجمعة وغيرها ، لأنه ذكر الصلاة بالألف واللام فافتضى استغراق الجنس ولأنه قد نقل في الجماعة صريحا ، روى الدارقطني في مسنده عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابن أم مكتوم أنه قال : يا رسول الله إني لا (٢٦٩/أ) أقدر على قائد يلائمني في كل ساعة وبينني وبين المسجد أنهار وأشجار فيسعني أن أصلي في بيتي؟ فقال : «أسمع الإقامة؟» قال : نعم . قال : «فأتها^(٢)» وكل ساعة لا يكون فيها جمعة وإنما التكرار في المكتوبات .

وروى أبوبكر وغيره . بإسنادهم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلا يصلي بالناس ، ثم انطلق مع الرجال معهم حزم الخطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار^(٣)» وهذا خاص في غير الجمعة ، لأنه إذا أمر رجلا بفعلها

(١) هذا اللفظ : رواه أبو داود ٢٥٦/٢ عون المعبود والحاكم - شاعدا للفظ الأول ٢٤٥/١ ، ٢٤٦ ، والدارقطني ٤٢١/١ ، والبيهقي ٧٥/٣ ، ١٨٥ . كلهم من طريق : أبي جناب الكلبي - عن مغراء العبدي ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعا . وسنده ضعيف لضعف أبي جناب الكلبي وكثرة تدليسه وقد عنعنه ، لكن يشهد له ما سبق . والله أعلم . وانظر : نصب الراية ٢٣/٢ ، والتلخيص الحبير ٣١/٢ وإرواء الغليل ٣٣٦/٢ .

(٢) الدارقطني ٣٨١/١ مع التعليق المغني وتقدم تخريجه ص ٥٠٢ تعليق : ٣ .

(٣) هذا الحديث رواه الستة وغيرهم من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه . انظر : البخاري مع الفتوح ١٢٥/٢ ، ٢٤١ ، ٧٤/٥ ، ٢١٥/١٣ ، ومسلم ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، وأبو داود ٢٥١/٢ - ٢٥٤ عون المعبود ، والترمذي ٤٢٢/١ ، والنسائي ١٠٧/٢ وابن ماجه ٢٥٩/١ =

فاتته ومن معه ، وهو لا يترك الواجب ، فدلَّ على أنه أراد التي يمكنه أن يعود ويصليها هو ومن معه .

ورواه ابن بطة بإسناده عن عبدالله بن شدَّاد أن رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال : «لقد هممت أن آمر بالصلاة فينادي بها ، ثم آتي قومًا في بيوتهم لم يشهدوا الصلاة فأحرقها عليهم^(١)» وهذا صريح في صلاة العشاء^(٢).

فإن قيل^(٣) : لعلَّ هذا الوعيد انصرف إلى المنافقين بدليل ما روي عنه ﷺ أنه قال : «أثقل الصلاة على المنافقين الفجر والعشاء^(٤)» .

قلنا : بل هو منصرف إلى كلِّ مؤمن ، لأنه خاطبهم كلهم فقال : «من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له^(٥)» .

وبدليل قوله «هلاك أمتي في اللبن^(٦)» ف قيل : يا رسول الله ما اللبن؟ قال : «يحبون اللبن ويدعون الجماعات والجمع^(٧)» رواه أبو بكر بإسناده عن

= والموطأ ١/١٢٩ ، والدارمي ١/٢٣٤ ، وأحمد ٢/٢٤٤ ، ٤٢٤ ، ٥٣١ وفي مواضع آخر من المسند فاقصّر المصنف على عزوه لأبي بكر فيه قصور واضح .

- (١) تقدم تخريجه .
- (٢) بل صبح ذكر العشاء والفجر من حديث أبي هريرة السابق ، وكما في اللفظ الآتي بعده .
- (٣) انظر : الأم للشافعي ١/١٥٤ ، والمجموع ٤/١٩٢ والمحلى ٤/١٩١ .
- (٤) هذا بعض حديث أبي هريرة السابق ، وقد رواه بهذا اللفظ البخاري ٢/٢٤١ ، ومسلم ١/٤٥١-٤٥٢ ، وابن ماجه ١/٢٦١ ، والدارمي ١/٢٣٤ ، وأحمد ٢/٤٢٤ ، ٥٣١ .
- (٥) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس .
- (٦) بالباء الموحدة .
- (٧) رواه الإمام أحمد عن عقبة بن عامر رضي الله عنه بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يقول : «هلاك أمتي في الكتاب واللبن» قالوا يا رسول الله ما الكتاب واللبن؟ قال : «يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير تأويل ما أنزل الله عز وجل ، ويحبون اللبن فيدعون الجمع والجماعات ويبدون» =

عقبة بن عامر عن النبي ﷺ، وأمته أهل الإيمان.

وقال لابن أم مكتوم «لا أجد لك رخصة^(١)» وكان من خيار المسلمين.
ويؤكد ما ذكرنا إجماع الصحابة؛ روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال:
«من سمع النداء فلم يأتها^(٢) تجاوز صلاته رأسه إلا من عذر^(٣)».

= أي يخرجون إلى البداية ١٥٥/٤. ورواه بنحوه ١٤٦/٤، ورواه أيضا أبو يعلى الموصلي ص ٣٨٩ زوائده، والطبراني ٤٤/٢، ١٩٤ مجمع الزوائد. وهذا الحديث ضعيف سنده غريب متنه، فأما سنده فمداره على ابن لهيعة وضعفه مشهور وبه أعله الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٤/٢، ١٩٤. وأما متنه فإنه وإن كان المعنى المراد منه صحيحا إلا أن في أسلوبه ما يشكك في صدوره عن بيان النبوة والله أعلم.

(١) تقدم تخريجه ٤٨٠/٢.

(٢) كذا - وفي الرواية التي وقفت عليها «لم».

(٣) رواه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة ٣٤٥/١ واحتج به ابن القيم في كتابه الصلاة بسند سعيد بن منصور ص ٨١. كلاهما عن طريق الحسن، عن علي رضي الله عنه، وسنده صحيح لولا عننة الحسن وهو البصري. وله طريقان آخران بمعناه.

أولهما: طريق أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: «من كان جار المسجد فسمع المنادي فلم يجبه من غير عذر فلا صلاة له». رواه الدارقطني ١/٢٢٠ مع التعليق المغني، والبيهقي ٥٧/٣ وعبد الرزاق ١/٤٩٨. والحارث: هو الأعور وهو ضعيف جدا.

وثانيهما: طريق أبي حيان - عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» قال: قيل: ومن جار المسجد؟ قال: «من أسمعه المنادي». رواه ابن أبي شيبة ٣٤٥/١، وعبد الرزاق ١/٤٩٨ والبيهقي ٥٧/٣، ١٧٤. واحتج به ابن القيم في كتابه الصلاة بسند الإمام أحمد ص ٨١. وظاهر صنيع من احتج به كابن القيم وابن حزم وغيرهما القول بصحته بهذا الإسناد، كما جزم بذلك أحمد شاكر في حاشيته على المحلى ٤/١٩٥. وقد ضعفه الألباني بوالد أبي حيان واسمه سعيد بن حيان التميمي الكوفي، حيث لم يوثقه إلا ابن حبان والعجل وقال: إنها متساهلان في التوثيق. انظر إرواء الغليل ٢/٢٥٤، والسلسلة الضعيفة ١/٢١٩. والذي يظهر لي هو: صحة معنى هذا الأثر عن علي رضي الله عنه بمجموع طريقتي والد أبي حيان والحسن البصري فان لفظيهما متقارب والمعنى واحد والله أعلم.

وعن أبي موسى «من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(١).

وعن عائشة: «من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلم يرد خبراً ولم يرد به»^(٢).

وعن ابن مسعود: «من سرّه أن يلقي الله تعالى مسلماً فليحافظ على الصلوات المكتوبات حيث^(٣) ينادى بهن (فإنهن)^(٤) من سنن الهدى، ولو صلّيتم في بيوتكم لتركتم سنّة نبيكم ﷺ ولو تركتم سنّة نبيكم لضللتم»^(٥). والقياس: أنها صلاة مكتوبة فوجب فعلها في جماعة أصله الجمعة.

وفيه احتراز من المنذورة والنفل: وهذا لأن (٢٦٩/ب) المكتوبات أعلى مراتب العبادة من الصلاة وغيرها، فجاز أن يختص بمزية احترام وجمع لها، ولأن الجماعة من أعلام الدّين الظاهرة فصارت كالجمعة وصلاة الجنازة. فإن قيل: المعنى في الجمعة أنها لما وجبت لها الجماعة كانت شرطاً في

(١) رواه هذا اللفظ ابن أبي شيبة ٣٤٥/١، وذكره ابن القيم في كتابه الصلاة بسند الإمام أحمد ص ٨١ كلاهما من طريق: مسعر - وهو ابن كدام - عن أبي حصين، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه موقوفاً. وكذلك رواه البيهقي ٧٤/٣ والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٢٤٦/١ من طريق أبي بكر بن عيّاش عن أبي حصين به مرفوعاً بلفظ «من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له». وكذلك صححه الألباني في الإرواء ٣٣٨/٢.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٣٤٥/١ وعبد الرزاق ٤٩٨/١، والبيهقي ٥٧/٣، واحتج به ابن القيم في كتابه الصلاة بسند الإمام أحمد ص ٨٢. كلهم من طريق عدي بن ثابت الأنصاري عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً.

(٣) في المخطوطة (حين) وهو سبق قلم.

(٤) ساقطة من المخطوطة ثابتة في الروايات.

(٥) رواه الإمام أحمد ٣٨٢/١، ٤١٥، ٤٥٥، ومسلم ٤٥٣/١، وأبو داود ٢٥٤-٢٥٦ عون المعبود، والنسائي ١٠٩/٢، وابن ماجه ٢٥٥/١، والبيهقي ٥٨-٥٩.

صحتها بخلاف مسألتنا فإن الجماعة ليست بشرط في صحتها فلم تكن واجبة فيها .

قلنا : ولم إذا لم تكن شرطا لا تكون واجبة؟ ونحن نعلم أن الصوم والحج والزكاة واجبة في الإسلام وليست شرطا في صحة الإسلام^(١) وكذلك الإحرام^(٢) والمبيت بمزدلفة ورمي الجمار وطواف الوداع واجب في الحج وليس بشرط في صحة الحج ، وكذلك حمل السلاح واجب في صلاة الخوف عند الشافعي وليس بشرط في صحة الصلاة^(٣) والإحداذ في العدة واجب وليس بشرط في العدة .

فإن قيل : فالجمعة اختصت بشروط منها العدد والاستيطان وإذن الإمام والخطبتان فجاز أن تختص بوجوب الجماعة بخلاف بقية الصلوات . قلنا : ولم إذا وجبت هذه الشرائط تجب الجماعة؟ ولم إذا سقطت تسقط الجماعة؟ ثم نقول : أما العدد فلأن الجماعة واجبة لها ولا تكون الجماعة إلا بعدد ، ونحن نقول يجب العدد في جماعة الصلاة ، ثم الجمعة لا تتكرر فاشتراط العدد لا يشق وبقيّة الفرائض تتكرر دفعات في اليوم فاشتراط العدد لها يشق^(٤) . وأما الاستيطان فإنها شرط لأن في السفر قد يتعذر العدد غالباً ، وأما إذن الإمام فلا يشترط^(٥) وأما الخطبتان فلأنها قائمة^(٦) مقام ركعتين وفي

-
- (١) أي تركها مع اعتقاد وجوبها ، وإلا فمن أنكر وجوب ذلك فقد هدم أركان الإسلام وكفر .
 - (٢) أي لباس الإحرام ، وأما نيّته فهي شرط في صحة الحج .
 - (٣) وهو ظاهر نص الشافعي في الأم ٢١٩/١ لكن هل هو واجب أو مستحب؟ لأصحابه أربع طرق أصحها أنه لا يجب بل يستحب . انظر : المذهب والمجموع ٤/٤٢٣ - ٤٢٤ .
 - (٤) أي الأبعين ونحوه ، وإلا فلا جماعة بدون عدد اثنين فأكثر .
 - (٥) أي على الصحيح من المذهب . انظر : المغني مع الشرح ١٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٩٨/٢ .
 - (٦) كذا والأولى أن يقول (فلأنها قائمتان) مراعاة للفظ . ولعله أفرده مراعاة لمعنى الخطبة بوجه عام .

الصلوات زيادة عدد في ركعاتها . ثم جميع هذه الشروط تدل على ضعف الجمعة ، فإنها متى تعذر منها شرط سقط وبقيّة الصلوات لا تسقط بحال . ولأن تأكدها بزيادة شرائط لا يدل على إيجاب الجماعة فيها ، ألا ترى أن الكسوف فيها زيادة أركان وليس الجماعة واجبة^(١) فيها وكذلك صلاة العيد^(٢) ؟

احتج الخصم : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «تفضل صلاة الجماعة

(١) بل ليست سنة في خسوف القمر عند أبي حنيفة ومالك ، وكذلك في كسوف الشمس عند الحنفية مع غير إمام الجمعة . وأما عند الشافعية والحنابلة فهي سنة فيها . انظر : بدائع الصنائع ٧١١/٢ - ٧١٢ ، والمهذب ١٥٢/١ ، والأم للشافعي ٢٤٦/١ ، والمجموع ٤٤/٥ - ٤٥ ، والمغني مع الشرح ٢٧٣/٢ ، والإنصاف ٤٤٢/٢ .

(٢) هذا وقد يسلم به المالكية والشافعية ، أما الحنفية فصلاة العيد عندهم واجبة والجماعة شرط لها كالجمعة فلا تشرع للمنفرد . وكذلك عند الحنابلة فرض كفاية والجماعة شرط لها على الصحيح من المذهب ، وعليه تصح من المنفرد تبعاً لأهل وجوبها كما تصح أصالة على الرواية الأخرى عندهم .

والذي يظهر لي : أن الجماعة في صلاة العيد لكنها ليست بشرط ، فإن إقامتها جماعة هي السنة العملية المشهورة منذ عهد النبوة إلى يومنا هذا . والقول بصحتها من المنفرد بل وكرهه تركه لها مطلقاً قول صحيح - إن شاء الله - لكنه لا ينافي وجوب الجماعة فيها إذ لا منافاة بين الجواز والوجوب . والله أعلم . وانظر : تفصيل أقوال الأئمة ومصادره التالية :

للحنابلة : الإنصاف ٤٢٤ - ٤٢٦ ، والمبدع ١٨٢/٢ ، وكشاف القناع ٥٢/٢ .

وللشافعية : الأم ٢٤٠/١ ، والمهذب والمجموع ٢٥ - ٢٦ .

وللمالكية : المدونة ١٥٥/١ وشرح الخطاب ١٩٠/٢ ، ١٩٧ .

والرسالة وشرحها الفواكه الدواني ٣١٦ - ٣١٧ .

وللحنفية : تحفة الفقهاء ١٦٥ - ١٦٦ وبدائع الصنائع ٦٩٧/٢ - ٦٩٨ ، والكنز والبحر الرائق ١٧٠/٢ .

وللظاهرية : المحلى ٨٦/٥ .

على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة^(١)» وروى : «بسبع وعشرين درجة^(٢)» فأثبت للفذ صلاة صحيحة فاضلة ؛ لأنه لا تجوز المفاضلة إلا بين فاضلين فأما من لا فضل فيه فلا يقال : فلان أفضل ، كما لا يقال : فلان العالم أعلم من فلان الجاهل إذا كان جاهلا لا علم له ولا يقال (٢٧٠/أ) العسل أحلى من الخل ، وتارك الجماعة عندكم مأثوم لا فضل في صلاته بحال .

قلنا : المراد بالخبر أن صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ الذي صلاها منفردا لعذر من مرض أو فوات الجماعة أو نحو ذلك وتلك صلاة صحيحة وفيها فضل وفاعلها غير عاص ولا آثم هذا جوابي^(٣) . وأجاب أصحابنا بأن صلاة الفذ صحيحة إلا أنه آثم بترك الجماعة^(٤) والمفاضلة تحصل بين ما فيه فضل وما لا فضل فيه . قال تعالى : ﴿أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسن مقيلاً﴾^(٥) ولا خير في أصحاب النار . وقال : ﴿ولأمة مؤمنة خير من مشركة﴾^(٦) ولا خير في المشركة . وقوله : (الصدق خير من الكذب) وقال تعالى : ﴿الله خيرٌ أما يُشركون﴾^(٧) وذلك كثير .

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ، ورواه البخاري أيضا من حديث أبي سعيد الخدري وتقديما .

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر .

(٣) وهو موافق لجواب ابن حزم ومن وافقه . انظر : المحلى ٤/ ١٩٢ ، ومجموع الفتاوى ٢٣/ ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٢٣/ ٢٣٧ - ٢٣٨ ، والمبدع ٢/ ٤٢ والإنصاف ٢/ ٢١١ .

(٥) سورة الفرقان آية رقم : ٢٤ ومثلها قوله تعالى : ﴿أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون كانت لهم جزاء ومصيراً﴾ سورة الفرقان آية رقم : ١٥ .

(٦) سورة البقرة آية رقم : ٢٢١ .

(٧) سورة النمل آية رقم : ٥٩ .

واحتج : بأنها صلاة ليس من شرطها الاستيطان فلم يكن من شرطها الجماعة أصله النافلة والفائتة ، وفيه احتراز من الجمعة .

قلنا : ولم إذا لم يكن من شرطها ذلك لا تجب لها الجماعة؟

والمعنى في النوافل أنها انقص رتبة من الفريضة ، والمستحب إخفاؤها والفريضة عالية الشأن وأقوى أركان الإسلام فكانت بالجمعة أشبه ، على أن هذا القياس لا يقبل في معارضة النصوص التي ذكرنا ، وأما الفائتة فتعذر فيها الجماعة لأنها لا تصلى عندنا خلف مؤد^(١) ، ولا تفوت في غالب جماعة ناس في وقت فيجتمعون فيصلونها قضاء ، فسقط اعتبار الجماعة فيها لذلك بخلاف الأداء ، ثم اعتبار المؤداة بالفائتة غلط كما نقول في الجمعة يشترط في أدائها الجماعة وإذا فاتت لم يشترط لها ذلك^(٢) .

واحتج : بأنها لو كانت واجبة لكان الإخلال بها مبطلا للصلاة كسائر أركانها وشرائطها وقد تقدم الجواب عن ذلك في السؤال^(٣) . ولو قلنا : إن الإخلال بها من غير عذر مبطل فله وجه في المذهب ، لأنه عاص بذلك والعاصي في صلاته عندنا لا تصح صلاته كالمصلي في الدار المغصوبة والثوب الحرير^(٤) . وخبر^(٥) ابن عباس نص فيه ، وكذلك نقول : الصلاة خلف فاسق لا تصح^(٦) وليس ذلك إلا لارتكاب نهي فترك الجماعة

(١) على إحدى الروايتين ، لكن رواية الصحة هي المذهب كما في الإنصاف ٢ / ٢٧٥ .

(٢) لكن تصلى ظهرًا لا جمعة .

(٣) انظر قوله « ولم إذا لم تكن شرطًا لا تكون واجبة » ، وخلاصته أنه لا تلازم بين الوجوب والشرطية .

(٤) راجع مسألة : (إذا صلى في ثوب غصب أو بقعة غصب ص ٤١١) وثوب حرير مثلها .

(٥) أي « من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له » ٢ / ٤٨٠ .

(٦) راجع المسألة .

أكثر^(١). والله أعلم بالصواب.

٣٧ - مسألة : الوتر سنة مؤكدة^(٢) نص على ذلك في رواية ابن القاسم ومحمد بن عبد الملك^(٣)، قيل لأبي عبد الله : أليس تروى أن النبي ﷺ قال : «زادكم الله صلاة وهي الوتر»؟^(٤) فقال أحمد رحمه الله (٢٧٠/ب) فالفرض

(١) الذي يظهر لي في هذه المسألة : أن صلاة الجماعة واجبة على الرجال إلا من عذر لكنها ليست شرطاً في صحة الصلاة ، أما كونها واجبة فلصحة أدلتها وظهور دلالتها كما تقدم .

وأما كونها ليست بشرط فجمعاً بين أحاديث المفاضلة التي ظاهرها صحة صلاة المنفرد وأحاديث الأمر بإجابة النداء ، وكذلك نفي صلاة المنفرد بغير عذر التي ظاهرها بطلان صلاة المنفرد بغير عذر كما يقول أهل الظاهر ومن وافقهم .

وكون صلاة الجماعة واجبة غير شرط هو مذهب الحنابلة ، كما قرره المصنف وهو مذهب الحنفية على التحقيق ، وهو ظاهر نص الشافعي في الأم حيث صرح بأنه لا يرخص في تركها إلا من عذر لكنه لا يأمر من صلاها منفرداً من غير عذر بالإعادة .

ومن أطلق عليها سنة مؤكدة فمراد بعضهم الوجوب كما صرح به الحنفية وبعضهم يؤثم تارك السنن المؤكدة وهذا معنى الوجوب .

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله : في كتابه الصلاة : وقالت الحنفية والمالكية هي : سنة مؤكدة ، لكنهم يؤثمون تارك السنن المؤكدة ويصححون الصلاة بدونها ، والخلاف بينهم وبين من قال : أنها واجبة خلاف لفظي وكذلك صرح بعضهم بالوجوب . اهـ ص ٧١ . وقد نقل قبل ذلك قول الشافعي - في مختصر المزني : «أما الجماعة فلا أرخص في تركها إلا من عذر» وعده من القائلين بالوجوب ص ٧٠ منه .

وهذا يعلم أن القول بوجوب صلاة الجماعة أسعد دليلاً وأقرب إلى مراد جمهور الأئمة . والله أعلم .

(٢) انظر المغني مع الشرح ١/ ٧٩٥ ، ٧٩٧ ، والمبدع ٣/ ٢ والإنصاف ٢/ ١٦٦ ، وكشاف القناع ١/ ٤١٤ - ٤١٥ .

(٣) يظهر لي أن المراد به : محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي ، أبو بكر الغزالي المتوفى سنة ٢٥٨ هـ . انظر : طبقات الحنابلة ١/ ٣٠٦ ، وتاريخ بغداد ٢/ ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣١٥ .

(٤) سيأتي تخريجه ٢/ ٤٩١ .

إذا ست ، إنما الوتر سُنة .

وهو قول مالك^(١) والشافعي^(٢) واختيار شيخنا^(٣) .

— وعنه : ما يدل على وجوبها^(٤) قال في رواية جعفر بن محمد في رجل ترك الوتر متعمدا فقال : هو رجل سوء لا ينبغي أن تقبل له شهادة فإنه لا شهادة له ، وظاهره يدل على وجوبها لأنه قال : هو رجل سوء وفسقه ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٥) واختيار أبي بكر^(٦) ذكره في «التنبيه»^(٧) .

لنا على الأول : قوله تعالى : ﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى﴾^(٨) وهي العصر باتفاقنا ، ولو كانت الوتر واجبة لم تكن العصر وسطى .

والأخبار : روى طلحة بن عبيد الله قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه كلامه حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله ﷺ «خمس صلوات كتبهن الله على عباده في اليوم والليلة» قال : هل عليّ غيرهن قال : «لا ، إلا أن تتطوع» ، وذكر

(١) انظر : المدونة ١/ ١٢١ ، والكافي لابن عبد البر ١/ ٢١٨ ، وبداية المجتهد ١/ ٦٤ ، وقوانين الأحكام لابن جزى ص ١٠٤ ، والمختصر مع شرحه جواهر الأكليل ١/ ٧٥ .

(٢) انظر : الأم ١/ ١٤٢ ، والمهذب والمجموع ٤/ ١١ ، ١٢ ، ١٩ .

(٣) هو القاضي أبو يعلى . لكن لم أره في كتاب الروايتين ١/ ١٦١ وما بعدها ، وتراجع مصادرهم التي عزمتها له (١) .

(٤) انظر : مصادر التعليق رقم (١) .

(٥) انظر : المبسوط ١/ ١٥٥ ، وتحفة الفقهاء ١/ ٢٠١ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٦٨٦ ، والهداية والفتح والعناية ١/ ٤٢٣ وما بعدها .

(٦) أي غلام الخلال . انظر : الفروع ١/ ٥٣٧ ، والمبدع ٢/ ٣ ، والإنصاف ٢/ ١٦٦ .

(٧) أحد مصنفات أبي بكر . انظر ترجمته المقدمة ص ٨٩ تعليق : ٣ .

(٨) سورة البقرة آية رقم : ٢٣٨ .

الخبر إلى أن قال : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال «أفلح إن صدق»^(١) وفي لفظ «دخل الجنة والله إن صدق»^(٢) فمنه ثلاثة أدلة .
أحدهما : أنه جعل الصلوات خمساً وعندكم هي ست .
والثاني : أنه جعل ما عداهما تطوعاً وعندكم هو واجب .
والثالث : أنه قال : والله لا أزيد ، فقال : «أفلح إن صدق» وعندكم يأثم إن صدق .
فإن قيل ^(٣) : الخبر تضمن ما كتبه الله على عباده ونحن نقول : الوتر غير مكتوبة ولا مفروضة وإنما هي واجبة .
قلنا : في الخبر أن ما عدا الخامسة^(٤) تطوع وأنه مدحه على أن لا يزيد .
والثاني : أن المكتوبة هي المكتوبة في اللوح (المحفوظ)^(٥) والواجب مكتوب في اللوح ، ومنه قوله تعالى : ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾^(٦) . ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين﴾^(٧) . أي وجب عليكم القصاص^(٨) .

-
- (١) رواه البخاري ١٠٦/١ ، ١٠٢/٤ ، ٢٨٧/٥ ، ١٢/٣٣٠ مع الفتح ، ومسلم ٤١/١ ، وأبو داود ٥٣/٢ - ٥٤ مع عون المعبود ، والنسائي ٢٢٦/١ ، ١٢١/٤ ، ١١٨/٨ .
(٢) هو أيضاً بهذا اللفظ للبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي (مصادر التخریج قبله) .
(٣) انظر : تحفة الفقهاء ١/٢٠١ ، وبدائع الصنائع ٢/٦٨٧ ، والبحر الرائق ٢/٤٠ .
(٤) في المخطوطة «الفاخرة» وهو سبق قلم .
(٥) مضروب عليها في المخطوطة ، ولا أدري لماذا؟
(٦) سورة البقرة آية رقم ١٧٨ .
(٧) سورة البقرة آية رقم ١٨٠ .
(٨) أي «الوصية» لكن وجوب الوصية منسوخ بآيات المواريث .

وكذلك قوله ﷺ «ثلاثة كتبت عليّ ولم تكتب عليكم»^(١) أي أوجبت عليّ ولم توجب عليكم .

فإن قيل^(٢): يحتمل أن يكون هذا الخبر قبل إيجاب الوتر ثم أوجب الوتر بعد ذلك لقوله ﷺ: «إن الله زادكم صلاة»^(٣) .

(١) رواه أحمد ٢٣١/١، والحاكم ٣٠٠/١، والسنن ٢١/٢ مع التعليق المغني، والبيهقي ٤٦٨/٢ من طريق أبي جناب الكلبي عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «ثلاث هنّ عليّ فرائض وهنّ لكم تطوع الوتر والنحر وصلاة الضحى» هذا لفظ أحمد، ولفظ البيهقي: «وركعتا الضحى» ولفظ الحاكم والسنن «وركعتا الفجر» بدل «الضحى». والحديث ضعيف جداً لضعف أبي جناب الكلبي وكثرة تدليس، وقد ذكره النووي في المجموع منبهاً على ضعفه عادلاً عن الاحتجاج به محدثاً من الاعتراض به ٢٠/٤ - ٢١ بل قال الألباني في ضعيف الجامع إنه موضوع ٥٩/٣. وانظر: نصب الراية ١١٥/٢، والتلخيص الحبير ١٨/٢ - ١٩.

(٢) انظر: المبسوط ١٥٥/١، وبدائع الصنائع ٦٨٧/٢.

(٣) رواه أحمد ٣٩٧/٦، والطبراني في الكبير ٣١٣/٢، والطحاوي ٤٣٠/١ - ٤٣١. من حديث عمرو بن العاص عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ «إن الله عز وجل زادكم صلاة فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح، الوتر، الوتر». وفي إسناده ابن لهيعة لكن الأسناد صحيح لسببين هما:

أولاً: أن الراوي عن ابن لهيعة - عند الطحاوي - هو أبو عبد الرحمن المقرئ واسمه: عبد الله بن يزيد المكي، وهو من العبادلة الذين توصف روايتهم عن ابن لهيعة بالصحة.

ثانياً: أن ابن لهيعة لم ينفرد به بل تابعه عليه سعيد بن يزيد وهو أبو شجاع الاسكندراني. عند أحمد ٧/٦، والطبراني في الكبير ٣١٣/٢، قال الألباني في الأرواء: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ١٥٨/٢، وكذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد والطبراني في الكبير وله إسناده عند أحمد أحدهما رجاله رجال الصحيح خلا علي بن إسحاق شيخ أحمد وهو ثقة ٢٣٩/٢. وانظر السلسلة الصحيحة للألباني رقم ١٠٨، والتلخيص الحبير ١٧/٢، ونصب الراية ١١٠/٢.

وقد روى هذا الحديث عن ثمانية من الصحابة عدا أبي بصرة هم: خارجة بن حذافة، وعمرو ابن العاص، وعقبة بن عامر وابن عباس وابن عمرو بن العاص، وأبوسعيد الخدري =

قلنا : ليس في قوله «زادكم صلاة» ما يدل على الإيجاب ؛ فإن الزيادة قد تكون في سننها الراجعة^(١).

خبر آخر: رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بإسنادهم عن ابن مُخَيَّرِيز^(٢) أن رجلاً من كنانة يدعي المُخَدَّجِي^(٣) سمع رجلاً بالشام يدعى أبا محمد يقول الوتر واجب، قال المُخَدَّجِي : فرحت إلى عبادة بن الصامت فأخبرته فقال عبادة : كذب أبو محمد^(٤) سمعت رسول الله (٢٧١/أ) ﷺ يقول : «خمس صلوات كتبهن الله على العباد، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً

= ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم جميعاً . وإنما اكتفيت بتخريج حديث أبي بصرة الغفاري لصحة إسناده - كما تقدّم - بخلاف ما سواه فإنها كلها معلولة لكن بعضها يصلح في الشواهد كحديث خارجة بن حذافة . والله أعلم . وانظر : تفصيل ذلك في : إرواء الغليل ١٥٦/٢ - ١٥٩ والتلخيص الحبير ١٧/٢ ، ونصب الراية ١٠٨/٢ - ١١٢ .

- (١) وقد سلم بهذا ابن الهمام الحنفي ٤٢٤/١ فتح القدير .
(٢) هو عبدالله بن محيريز - بمهملة وراء آخره زاي مصغراً - ابن جنادة بن وهب الجمحي ، كان يتبع في حَجَر أبي مخذوم بمكة ثم نزل بيت المقدس وتوفي سنة ٩٩ هـ وقيل بعدها ، وهو ثقة عابد وحديثه في الكتب الستة . انظر تقريب التهذيب ٤٤٩/١ .
(٣) قال المحدث محمد بن طاهر الهندي في كتابه المغني : المُخَدَّجِي بمضمومة وسكون معجمة وفتح دال مهملة وكسرهما وبجيم - والمراد منه رجل من بني كنانة له ذكر في صلاة الوتر . اهـ ص ٧٦ . وله ترجمة مختصرة في التقريب ٥٤٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٣١/١٢ بنحوه دون ضبط اسمه .

- (٤) قال الخطابي : «قوله : كذب أبو محمد» يريد أخطأ أبو محمد لم يرد به تعمد الكذب الذي هو ضد الصدق ، لأن الكذب إنما يجري في الأخبار ، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتياً ورأى رأياً فأخطأ فيما أفتى به ، وهو رجل من الأنصار وله صحبة والكذب عليه في الأخبار غير جائز ، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها ، فتقول : كذب سمعى وكذب بصرى أي زلّ ولم يدرك ما رأى ولم يحط به . . . معالم السنن ٢٤٦/١ . وانظر ترجمة أبي محمد هذا في الاستيعاب والإصابة ١٧١/٤ ، وهو صحابي بدري أنصاري اختلف في اسمه واسم أبيه وعداده في الشاميّين .

بحقن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة^(١).

وهذا يدل على أنه إذا أتى بالخمسة دخل الجنة، وعندكم ليس من أهل الجنة^(٢).

خبر آخر: روى أحمد بإسناده عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أوتر على البعير^(٣) والواجب لا يجوز فعله على البعير.

فإن قيل: هذا يقابله ما روى جابر قال: كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيثما توجهت به، فإذا أراد المكتوبة أو الوتر نزل^(٤).

(١) رواه الإمام مالك: عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن حجر، عن طريقه أبو داود ٢٩٤/٤، عون المعبود، والنسائي ٢٣٠/١، والبيهقي ٨/٢، ورواه من طريق آخر: الإمام أحمد ٣١٥/٥، والدارمي ٣٠٨/١، وابن ماجه ٤٤٨/١ وابن حبان ص ٨٦ موارد. ورواه أحمد ٣١٧/٥ وأبو داود ٩٣/٢، عون المعبود من طريق الصنابحي، عن عبادة رضي الله عنه. والحديث صحيح. انظر: نصب الراية ١١٥/٢ وصحيح الجامع للألباني ١١٤/٣.

(٢) بل هو عندكم آثم لتركه لواجب، وإن كان إثمه دون إثم تارك الفرض على اصطلاحهم، وما أظن أحدا قال: «إن تارك الوتر ليس من أهل الجنة» والله أعلم.

(٣) رواه مالك وأحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا. انظر: البخاري مع الفتح ٤٤٨/٢، وفي مواضع أخرى، ومسلم ٤٨٧/١، وأبو داود ٩١/٤ مع عون المعبود، والترمذي ٣٣٦/٢، والنسائي ٢٢٤/١، وابن ماجه ٢٣٢/٣، وابن ماجه ٣٧٩/١، والدارمي ٣١١/١، والموطأ ١٢٤/١، وأحمد ٧/٢، ٥٧، ١١٣، ١٣٨.

(٤) لقد تتبع رواية جابر - فيما بين يدي من كتب السنة، فلم أجد فيها ذكرا للنزول عن الراحلة لصلاة الوتر وإنما فيها صلاة النافلة مطلقا على الراحلة حيث توجهت به، وفي بعض طرقه زيادة لفظ «فإذا أراد الفريضة» وفي لفظ المكتوبة - نزل فاستقبل القبلة.

رواه بهذا اللفظ البخاري ٥٠٣/١، ٥٧٥، مع الفتح، والدارمي ٢٩٤/١، وأحمد ٣٧٨/٣، والبيهقي ٦/٢. وهذا موافق لحديث ابن عمر - المتقدم - وغيره في أنه ﷺ كان يصلي على الراحلة النوافل دون الفرائض. لكن ما ذكره المصنف معروف عن ابن عمر من فعله رضي الله عنه. فقد روى أحمد بسند صحيح عن سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصلي على =

قلنا : نحن نقول بهذا ، وأنه يجوز على الراحلة ويستحب أن ينزل .
 خبر آخر : روى ابن المنذر بإسناده عن أبي أيوب الأنصاري قال ؛ قال
 رسول الله ﷺ «الوتر حقٌ وليس بواجب ، فمن أحبَّ أن يوتر بخمس
 فليفعل ومن أحبَّ أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحبَّ أن يوتر بواحدة
 فليفعل^(١)» وهو نصٌ في الحكم .

= راحلته تطوعا فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ٢/٤ ، وعبد الرزاق ٢/٥٧٩ .
 زاد الدارقطني : وقال نافع : كان ابن عمر ربما أوتر على راحلته وربما نزل ٢/٢٢ . ورواه عنه
 أيضا الطحاوي ١/٤٢٩ - ٤٣٠ ومحمد بن الحسن الشيباني في روايته الموطأ لكن من غير
 طريق مالك ص ٨٤ كلاهما من طرق آخر ، وبعضها أقرب إلى لفظ المصنف .
 وفي رواية للطحاوي من طريق حنظلة ، عن نافع ، عن ابن عمر زيادة لفظ «ويزعم - أي ابن
 عمر - أن رسول الله ﷺ كان يفعل كذلك» ١/٤٢٩ . وهذا - إن صح - فيحتمل أحد
 معنيين :

أحدهما : أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، أي صلاة النافلة على الراحلة حيث توجهت به
 فيكون موافقا للأحاديث الكثيرة الصحيحة في هذا المعنى . ورواية محمد بن الحسن الشيباني
 من طريق مجاهد عنه تدل على هذا حديث قال : «فسألت عن ذلك فقال : كان رسول الله ﷺ
 يفعله حيث كان وجهه يومئ برأسه ويجعل السجود أخفض من الركوع ص ٨٤ روايته في
 الموطأ ، وكذلك رواية عبد الرزاق ٢/٥٧٥ وهذا هو الأظهر .
 ثانيهما : أن رسول الله ﷺ كان ينزل للوتر كما ينزل للفريضة وهذا لا شك في جوازه بل هو أولى
 عند من يقول بجواز الوتر على الراحلة .

وأما دعوة الحنفية أن جواز الوتر على الراحلة كانت قبل إيجابه فيكون منسوخا بعده بدليل فعل
 ابن عمر هذا فبرده ما صح عن ابن عمر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله لصلاة الوتر وقال
 له : أليس لك في رسول الله أسوة ؟ فقلت : بلى ، والله ، فقال : إن رسول الله ﷺ كان يوتر على
 البعير» رواه مالك وعن طريقه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد
 والطحاوي وغيرهم . . راجع مصادره في التعليق رقم ٢ ص ٥٢١ .

(١) لم أقف على إسناده بهذا اللفظ - أعني قوله «وليس بواجب» ولم أر من عزاه لغير ابن المنذر أو
 تكلم على إسناده ومن عزاه لابن المنذر المجد في المنتقى ٣/٣٤ مع النيل ، وتابعه الحافظ في
 التلخيص الحبير ٢/١٤ . وسيأتي قول علي رضي الله عنه «الوتر ليس بحتم ولكنه سنة» =

فإن قيل : قد روى الكرخي بإسناده عن أبي أيوب أنه قال : «الوتر حق واجب فمن شاء أوتر بسبع ، ومن شاء أوتر بخمس ، ومن شاء أوتر بثلاث ، ومن شاء أوتر بواحدة»^(١) .
 فبين أنه حق وأنه واجب ثم قال : «فليوتر» وهو أمر ، وهو أولى من خبركم ، فإن فيه إثباتا وزيادة .

= ص ٥٢٧ تعليق : ٥ . وكذلك قول عبادة بن الصامت رضي الله عنه «الوتر حسن جميل . . . وليس بواجب عليكم» ص ٥٢٨ تعليق : ١ .
 (١) رواه الدارقطني من طريق : محمد بن حسان الأزرق . حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري . عن عطاء بن يزيد (الليثي) عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ وقال «الوتر حق واجب فمن شاء أوتر بثلاث فليوتر ، ومن شاء أن يوتر بواحدة فليوتر» قوله «واجب» ليس بمحفوظ ، لا أعلم تابع ابن حسان عليه أحد انتهى ٢/ ٢٢ ، ثم ذكر له طرقاً عن عدد من أصحاب الزهري بدونها ٢/ ٢٢ - ٢٤ .
 ولفظ «الوتر حق» رواه أبو داود ٤/ ٢٩٦ مع عون المعبود ، والنسائي ٣/ ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وابن ماجه ١/ ٣٧٦ ، وابن حبان ص ١٧٤ موارد ، والطبراني ص ٨١ مسنده ، والطحاوي ١/ ٢٩١ ، والحاكم ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣ ، والدارقطني ١/ ٢٢ - ٢٤ ، والبيهقي ٣/ ٢٣ - ٢٤ ، ٢٧ ، والطبراني في الكبير ٤/ ١٧٤ - ١٧٦ . كلهم من طرق عن الزهري به مرفوعاً . ولفظ أبي داود ورواية للطبراني «الوتر حق على كل مسلم» .
 وبعض أصحاب الزهري وقفه على أبي أيوب رضي الله عنه وصوّبه الحافظ في التلخيص حيث قال : «وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني - في العلل - والبيهقي وغير واحد وقفه وهو الصواب . اهـ ٢/ ١٤ . كذا قال ومن صحح رفعه الحاكم والذهبي وابن حبان . فقد رواه الحاكم من طريق الأوزاعي عن الزهري به مرفوعاً ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وتابعه : محمد بن الوليد الزبيدي وسفيان بن عيينة ، وسفيان بن حسين ، ومعمّر بن راشد ومحمد بن إسحاق وبكر بن وائل على رفعه ١/ ٣٠٢ ، ثم روى هذه المتابعات بإسناده وكلها مرفوعة عدا طريق ابن إسحاق فهي موقوفة على أبي أيوب رضي الله عنه . ثم قال الحاكم : لست أشك أن الشيخين تركا هذا الحديث لتوقيف بعض أصحاب الزهري إياه هذا مما لا يعلل مثل هذا الحديث والله أعلم . انتهى ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣ ووافقه الذهبي .

والحق مع من صحح رفعه ، وذلك لأن الذين رفعوه جماعة ثقات والرفع من الثقة مقبول =

قلنا: وقد طعن فيه الدارقطني، وقال: يرويه محمد بن حسان الأزرق^(١) عن ابن عيينة عن الزهري ولا أعلم أحدا قال هذه الكلمة^(٢) غير الأزرق ولا يحفظ عن ابن عيينة ولا عن الزهري، وخبرنا^(٣) لم يطعن فيه، ولأن في خبرنا «حق وليس بواجب» ومعنى الحق: أنه ليس بباطل، لأنه مشروع وليس بواجب، فثبت أنه سنة.

ولأن قوله «واجب» قد يراد به الاستحباب^(٤) بدليل قوله «غسل الجمعة

= فكيف إذا كانوا ثقات ولم يتعارض الوقف مع الرفع.

لكن يبقى قول الدارقطني إن لفظ «واجب» غير محفوظ، فيظهر لي أن الأمر كما قال ولا يرد عليه أنه وجدت لابن حسان متابعة عليه عند الطحاوي ٢٩١/١، والطياي ص ٨١ مسنده، بل وابن أبي شيبة ٢٩٧/٢. فإنها كلها على الشك أي «الوتر حق أو واجب» مع أنها موقوفة عند الطحاوي وابن أبي شيبة.

وخلاصة القول أن لفظ «الوتر حق» حق وما عداه ينظر في رفعه والله أعلم.

(١) هو محمد بن حسان بن فيروز الشيباني الأزرق، أبو جعفر البغدادي أصله من واسط، ثقة مات سنة ١٥٧ هـ على الصحيح روى له ابن ماجه. التقریب ١٥٣/٢، وتهذيب التهذيب ١١٢/٩.

(٢) أي كلمة «واجب» وتقدم في التخریج. وتراجع سننه ٢٢/٢ - ٢٤.

(٣) أي حديث أبي أيوب بلفظ «الوتر حق وليس بواجب» وتقدم التنبيه في التعليق رقم ١ ص ٥٢٣ إنني لم أقف له على سند ولا تخريج.

(٤) لكن لا صارف لهذا اللفظ عن حقيقة الوجوب إلا بدليل وهو موجود في كلا المسألتين. فأحاديث حصر الفرائض في الخمس مقطوع بها وتكفي لصرف لفظ الوجوب في الوتر بعد التسليم بصحته. وأما في غسل الجمعة، فالحديث صحيح لكن من خالف ظاهره ومنهم الحنفية القائلين بأنه مستحب أو سنة (الهداية وفتح القدير ٦٥/١ - ٦٦). فلهم أدلة على ذلك من أقواها حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه بلفظ «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل» رواه الترمذي وحسنه وهذا لفظه: ورواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة في صحيحه. كما تقدم ص ٨ - تعليق: ٢.

واجب على كل محتلم^(١) وهو سُنَّة، ولأنه يحتمل: أنه واجب عليه بدليل ما روى النُّجاد وغيره بإسنادهم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة عليّ فريضة وهي لكم تطوع، الوتر والتهجد وركعتا الفجر^(٢)» فبيّن أنها تطوع في حقنا، والواجب لا يعبر عنه^(٣) بالتطوع، وبين أنها في حقه فريضة واجبة، وهذا جمع بين الأخبار، ولأن الخبر لا تقولون به، فإنه قال: «ومن شاء أوتر بواحدة» وعندكم لا يجوز الوتر بواحدة ولا يصح^(٤) ولأنه إجماع الصحابة، روى أبو بكر بإسناده عن عاصم بن ضمرة (٢٧١/ب) عن علي كرم الله وجهه أنه قال: «الوتر ليس بحتم، ولكنه سُنَّة سنّها رسول الله ﷺ^(٥)» وعن عبادة أنه سئل عن الوتر فقال: حسن جميل، قد عمل به

-
- (١) متفق عليه وتقدم تخريجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٠٧/١.
- (٢) ضعيف جدا كما تقدم ٤٩١/٢، لكن بلفظ «الوتر والنحر وصلاة الضحى» وفي لفظ «وركعتا الفجر» بدل «صلاة الضحى» وأما لفظ «التهجد» كما هنا فلم أجد له ذكرا والله أعلم.
- (٣) في المخطوطة «والواجب عنه» وفوقه شبه تصحيح ولعله كما أثبت.
- (٤) انظر: شرح معالي الآثار للطحاوي ٢٩١/١ - ٢٩٣، وبدائع الصنائع ٦٨٨/٢، والهداية والفتح والعناية ٤٢٦/١.
- (٥) له ألفاظ بعضها أتم من بعض، وقد روى هذا اللفظ موقوفا على علي رضي الله عنه كل من: الترمذي وحسنه ٣١٦/٢ - ٣١٧، والنسائي ٢٢٩/٣، وابن ماجه ٣٧٠/١، والدارمي ٣٠٩/١، وأحمد ٨٦/١، ٩٨، ١٠٠، ١٠٧، ١١٥، وابنه عبد الله في زوائد المسند ١٤٤/١، ١٤٥، ١٤٨، وابن خزيمة ١٣٧/٢، والطيالسي ص ١٥، وعبدالرزاق ٣/٣ وابن أبي شيبة ٢/٢٩٥، ٢٩٦، والحاكم ١/٣٠٠، والبيهقي ٢/٤٦٨. كلهم من طرق عن: أبي إسحاق - وهو السيبعي - عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه موقوفا.
- وهذا إسناد حسن كما قال الترمذي، وقد صححه ابن خزيمة، وأما الحاكم فقد أخرجه هنا في الشواهد ولم يصرح بتصحيحه لكن قد عزا الحافظ إلى الحاكم تصحيحه كما في التلخيص ١٤/٢ وتابعه غيره فلا أدري أذلك لأن الحاكم أخرجه في مستدركه أم أنه صرح بذلك في موضع آخر. فليتأمل.

رسول الله ﷺ والمسلمون بعده، وليس بواجب عليكم^(١)» وعن ابن عمر:
نحو ذلك^(٢).

والقياس: أنها صلاة لم يشرع لها الإقامة فلم تكن واجبة على الأعيان
كركعتي الفجر وسائر السنن، وفيه احتراز من المكتوبة وصلاة الجنازة، لأنها
لا تجب على الأعيان، وإنما هي فرض كفاية.
فإن قيل: لا نسلم الوصف، فإن الإقامة مشروعة لعشاء الآخر وللوتر كما
نقيم لصلاتي عرفة في المجموعتين.

قلنا: لا يجوز أن يقال هذا، كما لا يقال لسنة الظهر وسنة المغرب إن
الإقامة لها مع الفرض، ثم الوتر تفعل بعد نصف الليل في السحر، ويكره
تأخير العشاء إلى ذلك الوقت، ولأن صلاتي الجمع تفعل إحداها عقيب
الأخرى، ولا يجوز تأخيرها عنها، والوتر يستحب عندكم تأخيره عن العشاء
إلى السحر، ولأن المسنون أن يصلي بين العشاء والوتر نوافل وليس السنة في
المجموعتين أن يصلي بينهما نوافل.

قياس آخر: أن الفرائض لما انقسمت إلى شفع ووتر يجب أن تنقسم السنن
إلى ذلك، وهذا لأن السنن تبع للفرائض، فوجب أن يشملها حكمها في
ترتيب ركعاتها، ولأن الوتر أحد نوعي الصلاة المرتبة فكان منه السنة دليله
الشفع.

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه ١٣٧/٢، والحاكم في مستدركه وقال: هذا حديث صحيح على
شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ٣٠٠/١، وتقدم إنكار عبادة على أبي محمد فرضية
الوتر ص ٥٢٠ تعليق: ٣.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٢٩٥/٢. ويغني عنه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر أنه قال:
كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة قبل أي جهة توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها
المكتوبة. البخاري مع الفتح ٥٧٥/٢، ومسلم ٤٨٧/١، وتقدم بأنم مما هنا ص ٥٢١
تعليق: ٢، فبين رضي الله عنه أن للوتر حكماً يجريها السنن وأن للفرائض حكماً يميزها
عن الوتر وسائر السنن. والله أعلم.

فإن قيل^(١): نقابل هذا بإن صلاة النهار لما كانت ثلاثاً واجبة يجب أن تكون صلاة الليل كذلك ثلاثاً.

قلنا: ولم كان كذلك؟ ثم قد خصصتم صلاة النهار بثلاث مفروضة وصلاة الليل لم تجعل الثلاث مفروضة، وإنما قلت الوتر واجب وليس بفرض وكذا فرقت^(٢) في النوافل بين الليل والنهار فقلت: هو خير في صلاة الليل بين اثنتين وأربع وست وثمان بسلام واحد وفي صلاة النهار لا يفعل أكثر من أربع بسلام فسقط ما ذكرتم.

احتج الخصم بما روى علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال «أوتروا يا أهل القرآن^(٣)» قالوا فأمر وأمره على الوجوب.

قلنا: المراد به الندب كما قال لعبد الرحمن: «أولم ولو بشاة^(٤)» وكما قال: «تسوكوا يا أهل القرآن^(٥)» وكما قال في ركعتي الفجر «صلوها ولو طردتكم الخيل». وفي لفظ رواه (٢٧٢/أ) أبوداود بإسناده «لا تدعوها ولو طردتكم الخيل^(٦)» وروى النجاد عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدعوا

(١) انظر الطحاوي ٢٩٢/١ - ٢٩٣.

(٢) انظر الطحاوي ٣٣٤/١.

(٣) رواه أبوداود ٢٩١/٤ عون المعبود، والترمذي وحسنه ٣١٦/٢، والنسائي ٢٢٨/٣ - ٢٢٩، وابن ماجه ٣٧٠/١، وأحمد ١١٠/١، وابنه عبدالله ١٤٣/١، ١٤٥، ١٤٨ زوائد المسند، وابن خزيمة ١٣٧/٢، والطبائسي ص ١٥، والحاكم ٣٠٠/١، والبيهقي ٤٦٨/٢. كلهم من طرق، عن أبي إسحاق - وهو السبيعي - عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه مرفوعاً. وهو بعض ما تقدم ص ٥٢٧ تعليق: ٥.

(٤) متفق عليه البخاري مع الفتح ٢٨٨/٤ وفي مواضع أخرى، ومسلم ١٠٤٢/٢.

(٥) لم أجده؟

(٦) اللفظ الأول لم أجده. وأما اللفظ الثاني فرواه أبوداود ١٣٦/٤ عون المعبود، وأحمد ٤٠٥/٢. كلهم من طرق: = ورواه الطحاوي بلفظ «لا تتركوها ولو طردتكم الخيل» ٢٩٩/١.

الركعتين قبل الفجر، فإن فيهما الرغائب^(١) ثم كل ذلك على وجه الندب .
 واحتج : بما روى أبوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « من لم يوتر فليس منّا^(٢) » فنفى أن يكون من المؤمنين ، وهذا لا يكون إلا بترك الواجب .
 قلنا : المراد به ليس يفعل فعلنا من الطاعات ، وليس من خيارنا^(٣) كما

-
- = عبدالرحمن بن إسحاق ، عن محمد بن زيد ، عن ابن سيلان ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذا إسناد ضعيف بسبب جهالة ابن سيلان هذا مع ما قيل في عدالة عبدالرحمن بن إسحاق أيضاً . وانظر مع عون المعبود ، إرواء الغليل ١٨٣ / ٢ - ١٨٤ .
- (١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الكبير وفيه : عبدالرحيم بن يحيى وهو ضعيف ٢١٧ / ٢ - ٢١٨ . وقال ابن الأثير في النهاية : الرغائب ما يرغب فيه من الثواب العظيم ٢٣٨ / ٢ .
- (٢) رواه أحمد ٤٤٣ / ٢ وابن أبي شيبة ٢٩٧ / ٢ كلاهما من طريق : الخليل بن مرة ، عن معاوية بن قرة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذا إسناد ضعيف .
- قال الزيلعي : وهو منقطع ، قال أحمد : لم يسمع معاوية بن قرة من أبي هريرة شيئاً ولا لقيه ، والخليل بن مرة ضعفه يحيى والنسائي وقال البخاري : منكر الحديث . اهـ ١١٣ / ٢ - نصب الراية .
- قال الحافظ في التلخيص : وفيه الخليل بن مرة وهو منكر الحديث ، وفي الإسناد انقطاع بين معاوية بن مرة وأبي هريرة كما قال أحمد ٢١ / ٢ ، ونحوهما في إرواء الغليل ١٤٧ / ٢ .
- ولحديث أبي هريرة هذا شاهد من حديث بريدة رضي الله عنه وهو أحسن إسناداً ، وإن كان فيه ضعف للاختلاف في عدالة أبي المنيب العتكي ، وقد رواه أحمد ٣٥٧ / ٥ ، وابن أبي شيبة ٢٩٧ / ٢ ، وأبو داود ٢٩٣ / ٤ - ٢٩٤ عون المعبود ، والبيهقي ٤٧٠ / ٢ ، والحاكم وقال : هذا حديث صحيح ، وأبو المنيب العتكي مروزي - ثقة يجمع حديثه ولم يخرجاه . وتعقبه الذهبي بقوله : قال البخاري : عنده مناكير ٣٠٥ / ١ ، وانظر تمام ذلك : في نصب الراية ١١٢ / ٢ ، والتلخيص الخبير ٢١ / ٢ ، والإرواء ١٤٦ / ٢ .
- (٣) قال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي صاحب عون المعبود : معناه : من لم يوتر رغبة عن السنة فليس منّا ٢٩٤ / ٤ . وهذا التأويل أولى إن صح الحديث والله أعلم .

قال: «من أكل من البقلتين^(١) فليس منا^(٢)» «ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا^(٣)».

واحتج: بما روى أبوداود عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ أنه قال: «الوتر حقٌّ على كلِّ مسلم^(٤)» والحق عليه: هو الواجب.

قلنا: المراد به أن فعله حق وشرع وليس بباطل، كما روى أبوهريرة عنه ﷺ أنه قال: «حقٌّ على كلِّ مسلم أن يغتسل كلَّ سبعة أيام، وأن يمسَّ طيباً^(٥)» ومعلوم أن ذلك ليس بواجب، ويوضح ذلك ما روينا عن أبي أيوب أنه قال: «الوتر حقٌّ وليس بواجب^(٦)».

(١) الظاهر أنه يقصد الثوم والبصل، والأحاديث في النهي عن أكل الثوم والبصل لمن أراد حضور المساجد كثيرة صحيحة مشهورة، لكن ليس بمثل هذا الوعيد.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

(٣) رواه بهذا اللفظ الترمذي من طريق زُرِّي، عن أنس مرفوعاً وقال: هذا حديث غريب (وَزُرِّي) له أحاديث منكير عن أنس بن مالك وغيره ٣٢١/٤. لكن للحديث شواهد صحيحة وحسنة بنحو لفظه خرَّج الترمذي بعضها في هذا الموضع وانظرها فيه مع التحفة ٤٧/٦، ٤٩، وكذلك صحيح الجامع للألباني ١٠٢/٥ - ١٠٣.

(٤) أبوداود ٢٩٧/٤ عون المعبود وتقدم تخريجه ٤٩٤/٢.

(٥) متفق عليه من حديث طاووس عن أبي هريرة مرفوعاً دون ذكر مس الطيب بلفظ «حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً يغسل فيه رأسه وجسده» انظر: البخاري مع الفتح ٣٨٢/٢، ٥١٥/٦، ومسلم ٥٨٢/٢. ورواه بزيادة ذكر مس الطيب ابن خزيمة ١٣٠/٣ وابن حبان ص ١٤٧ موارد، وعبدالرزاق ١٩٦/٣، والطحاوي ١١٩/١. وله شواهد كثيرة بنحو لفظه، ومن أشهرها حديث جابر بلفظ «على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة» رواه النسائي ٩٣/٣، وابن خزيمة ١٢٤/٤. ورواه أحمد ٤٩/٦ - الفتح الرباني، وابن حبان ص ١٤٧ موارد، وابن أبي شيبة ٩٣/٢ - ٩٤، بلفظ «على كل مسلم». ورواه الطحاوي ١١٦/١ بلفظه «الغسل واجب على كل مسلم في كل أسبوع يوماً وهو يوم الجمعة».

(٦) لم أجده بهذا اللفظ كما تقدم ٤٩٧/٢.

واحتج بها روى النجاد بإسناده عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ أنه قال :
«إن الله تعالى زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر، وهي لكم
ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر^(١)» والزيادة إنما تكون على الواجب
المحصور، فأما على النفل فلا، لأن النفل لا ينحصر.

قلنا: قوله «زادكم صلاة يعني في ستتكم الراتبة بدليل أنه ليس بفرض
عندكم فيزاد على الفرائض ولا في الصلوات واجب راتب فيزاد عليه، ثم
جميع هذه الأخبار أخبار آحاد، والوتر مما يعم به البلوى فلو كان واجباً لبيّنه
بياناً عاماً يستفيض بين الصحابة، وعندهم ما تعم به البلوى لا يقبل فيه
أخبار آحاد.

واحتج^(٢) : بأنها صلاة شرعت وترّاً فكانت واجبة كالمغرب .
قلنا : لا نسلم أن المغرب إنما وجبت لكونها وترّاً ، ولهذا بقية الصلوات
شفعا وهي واجبة ، ولأن المغرب لما وجبت كانت فرضاً وشرع لها الأذان
والإقامة بخلاف الوتر، وتقدم في الأجوبة^(٣) أنه لا يجوز هذا القياس .
فإن أبا سلمة الأعرج روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : «لا

(١) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه الطبراني في معجمه كلاهما من حديث عمرو بن
العاص وعقبة بن عامر الجهني كما في نصب الراية ١٠٩ / ٢ . وإسناده ضعيف جداً . قال
الهيثم في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه : سويد بن عبد العزيز متروك
٢ / ٢٤٠ . وانظر : الدراية ١ / ١٨٩ . وقد تقدم ما يغني عنه من حديث أبي بصرة وخارجة بن
حذافة وهناك التنبيه على شواهد ص ٥١٨ تعليق : ٢ .

(٢) انظر معناه في الطحاوي ١ / ٢٩٣ .

(٣) لعله يقصد ما تقدم ص ٥٢٩ في رده على من احتج بأن صلاة المغرب واجبة وهي وتر النهار
فكذلك وتر الليل .

تشبهوا الوتر بالمغرب^(١) (ب/٢٧٢) فنهى عن التشبيه بها^(٢).

واحتج^(٣): بأنها صلاة تختص بوقت لا يشاركها فيه غيرها مع انتفاء الأعذار فكانت واجبة كسائر الصلوات، وبيان الوصف أنه يستحب تأخيرها إلى النصف الأخير من الليل وليس في ذلك الوقت صلاة مؤقتة فدل على أنه وقت يختصها.

قلنا: لا نسلم أنه يستحب تأخيرها بل فعلها عقيب العشاء وآخر الليل سواء^(٤)، بدليل ما روى علي وغيره أن النبي ﷺ «كان يوتر من أول الليل

(١) رواه ابن حبان ص ١٧٦ موارد الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ٣٠٤/١، والدارقطني وقال: كلهم ثقات ٢٤/٢ - ٢٥، والطحاوي ٢٩٢/١، والبيهقي ٣١/٣. كلهم من طريق أبي سلمة والأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو سبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب».

وقال الحافظ: رجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه ١٥/٢ - التلخيص. وقد رواه أيضا الحاكم من حديث عراك بن مالك، عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بإحدى عشرة ركعة أو أكثر من ذلك» ٣٠٤/١، وكذلك البيهقي ٣١/٣. وصحح العراقي إسناده كما في نيل الأوطار ٤١/٣.

(٢) أي مطلقا، سواء كان النهي عن تشبيه الوتر بالمغرب في العدد بمعنى أنه يكره الوتر بثلاث ما لم يسبقه شفع ولو ركعتان كما ذهب إليه بعض الحنفية ١١٦/٢ - ١١٨ - نصب الراية، وهو ظاهر لفظ هذا الحديث، أم أن النهي عن تشبيه الوتر بالمغرب في الكيفية كما قاله الحافظ وغيره جمعًا بين الأحاديث بمعنى أنه لا يصلي الوتر بتشهدين وسلام واحد، ولكن يتعين الفصل بين الشفع والواحدة بالسalam كما هو مذهب الجمهور. والله أعلم. وانظر فتح الباري ٤٨١/٢، ونيل الأوطار ٤١/٣ - ٤٢، والتعليق المغني على الدارقطني ٢٤/٢ - ٢٧.

(٣) انظر نحوه في بدائع الصنائع ٦٨٨/٢، وفتح القدير ٤٢٦/١.

(٤) في هذا نظر، بل الصواب أن صلاة الوتر آخر الليل أفضل وهو ظاهر حديث عائشة الآتي. وما سوى ذلك إما لبيان الجواز أو لعارض من سفر أو مرض ونحوه أو لمن لا يثق من استيقاظه آخر الليل، وهذا معنى كلام الإمام أحمد الذي أورده المصنف بعده. والله أعلم.

انظر: شرح النووي لمسلم ٢٥/٦، وفتح الباري ٤٨٧/٢، وبلوغ الأمان ٤/٢٩٠.

ووسطه وآخره^(١)».

وروى أن سعدًا كان يصلي العشاء في مسجد النبي ﷺ ثم يوتر واحدة لا يزيد عليها فيقال له في ذلك فيقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الذي لا ينام حتى يوتر حازم^(٢)».

وعن أبي قتادة قال: تذاكر أبو بكر وعمر الوتر عند النبي ﷺ فقال أبو بكر أما أنا فأوتر أول الليل، وقال عمر: أما أما فأوتر آخره فقال النبي ﷺ لأبي بكر: «أخذت بالحزم، وقال لعمر: أخذت بالقوة^(٣)».

(١) رواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه بلفظ «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أوله وأوسطه وانتهى وتره إلى السحر» ٣٧٥/١. ونقل الشوكاني عن العراقي أن إسناده جيد ٤٧/٣ نيل الأوطار. ورواه أيضا الستة وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها. ولفظه في الصحيحين «كل الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر». وللنسائي ورواية لمسلم «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أول الليل وأوسطه وآخره فانتهى وتره إلى السحر». وكذلك أبو داود والترمذي وابن ماجه لكن زادوا لفظ «حين مات» أي فانتهى وتره حين مات إلى السحر.

انظر البخاري مع الفتح ٤٨٦/٢ ومسلم ٥١٢/١، وأبو داود ٣١٢/٤ مع عون المعبود، والترمذي ٣١٨/٢—٣١٩، والنسائي ٢٣٠/٣، وابن ماجه ٣٧٤/١. وروى نحوهما عن أبي مسعود البدرى وأبي موسى الأشعري. انظر ذلك في نيل الأوطار ٤٧/٣.

(٢) روه الإمام أحمد ١٧٠/١ وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله ثقات ٢٤٤/٢ مجمع الزوائد.

(٣) رواه أبو داود ٣١١/٤ عون المعبود، وابن خزيمة ١٤٥/٢، والحاكم ٣٠١/١، والبيهقي ٣/٣٥—٣٦. كلهم من طريق: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن قتادة مرفوعا. والحديث: سكت عنه المنذري، وقال ابن خزيمة: هذا عند أصحابنا عن حماد مرسل ليس فيه أبو قتادة. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، ويشهد لصحته بقية طرقه وشواهده.

فقد رواه أيضا أحمد ٣٠٩/٣، ٣٣٠، وابن ماجه ٣٧٩/١ من حديث جابر رضي الله عنه وحسن البوصيري والحافظ إسناده ١٤٣/١ مصباح الزجاجة، ١٨/٢ التلخيص. ورواه أيضا ابن ماجه ٣٨٠/١ وابن خزيمة ١٤٦/٢، وابن حبان ص ١٧٤ موارد، والحاكم

وقال أبوذر: أوصاني حبي بثلاث: بركعتي الفجر، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، والوتر قبل النوم^(١).

وروى أن النبي ﷺ انتهى وتره في آخر عمره إلى السحر^(٢) قال أحمد رحمه الله من يصلي بالليل يوتر في آخره، لأن آخره أفضل من أوله، فإن لم يقدر على آخره فأوله.

وعلى أنها على كل حال تبع للعشاء، ولهذا لا يجوز فعلها قبلها بحال، وأما سائر الصلوات فقد تقدم الجواب عنها^(٣). والله أعلم بالصواب.

وصححه ووافقه الذهبي ٣٠١/١ من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ١٤٤/١ مصباح الزجاجة. وانظر بقية شواهد في التلخيص الحبير ١٨/٢.

(١) رواه أحمد ١٧٣/٥، والنسائي ٣١٧/٤-٣١٨، وابن خزيمة ١٤٤/٢ وإسناده صحيح.

ورواه أيضا البخاري ٥٦/٣، ٢٢٦/٤ مع الفتح، ومسلم ٤٩٩/١ وغيرهما، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه مسلم أيضا من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه ٤٩٩/١.

(٢) رواه أبوداود والترمذي وابن ماجه بلفظ «فانتهى وتره حين مات إلى السحر» وتقدم مع ذكر بقية طرقه وألفاظه ص ٥٣٦ تعليق: ٣، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) الصواب في هذه المسألة ما انتصر له المصنف رحمه الله وهو أن الوتر غير واجب بل هو سنة مؤكدة، للأدلة القطعية في حصر الفرائض في اليوم واللييلة في الخمس، وأقواها في نظري حديث أنس عن أبي ذر في فرض الصلاة ليلة الإسماء والمعراج وفيه قول الله عز وجل في الحديث القدسي: (هي خمس وهي خمسون لا يسئل القول لدي) ٤٥٩/١ - البخاري مع الفتح، ومسلم ١٤٩/١ فهذا خبر صحيح غير قابل للتبديل.

وأما الأدلة الخفية فهي وإن كان ظاهرها الوجوب فهي معارضة بتلك الأدلة القطعية الصارفة لها عن الوجوب مع أنها كلها ليست نصا في الوجوب، كحديث «الوتر حق» وحديث «إن الله زادكم صلاة» فإن الوتر حق مشروع بلا ريب وهو زيادة في السنن الرواتب ومتميز عليها بكيفيته.

وأما لفظ «الوتر حق واجب» فلفظ «واجب» غير محفوظ كما تقدم ص ٥٢٤ تعليق: ١.

وأما حديث «من لم يوتر فليس منا» فهو - بعد التسليم بصحته - يحمل على تأكيد مشروعيتها أو على الوعيد لمن ترك السنن رغبة عنها.

٣٨ — مسألة : إذا صلى الكافر حكم بإسلامه سواء صلى جماعة أو فرادى^(١). نص عليه في رواية بكر بن محمد^(٢) في يهودي صلى بقوم وهم لا يعلمون يُجبر اليهودي على الإسلام؛ لأنه قد صلى. فان أبي استتيب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا ضربت عنقه. فحكم بإسلامه وعُلِّل بأنه قد صلى وهذا يعم الجماعة والفرادى: ونحو ذلك نقل ابن مشيش^(٣) وغيره وهو قول أبي حنيفة^(٤).

وعن أبي حنيفة رواية أخرى: أنه يشترط في إسلامه أن يصلي جماعة^(٥)

= وأما قول الحنفية: إن الواجب غير الفرض بل هو دونه فهذا اصطلاح حادث ولا يرفع الخلاف، فإنَّ محل الخلاف هل تارك الوتر آثم مستحق للعقاب أم لا؟ لا في مساواة آثم الواجب للفرض ومذهب الجمهور أنه غير آثم لكنه قد حرم نفسه من سنة مؤكدة وفاته أجر عظيم وهذا خلاف القول بالوجوب. والله أعلم.

(١) وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب، وذكر بعضهم أن هذا خاص بصلاته جماعة. انظر المغني والشرح الكبير ١٠/١٠٣، والمبدع ٩/١٨٤، والإنصاف ١/٣٩٤، والهداية للمصنف ١/٢٥.

(٢) هو — فيما يظهر لي —: أبو أحمد، بكر بن محمد النسائي الأصل البغدادي المنشأ ذكره أبو بكر الخلال وذكر أنه روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. انظر ترجمته في: الطبقات ١/١١٩، والمنهج الأحمد ١/٣٨١-٣٨٢.

(٣) هو: محمد بن موسى بن مشيش البغدادي، جار الإمام أحمد ومن كبار أصحابه وروى عنه مسائل كثيرة. انظر: تاريخ بغداد ٣/٢٤٠ وطبقات الحنابلة ١/٣٢٣ والمنهج الأحمد ١/٣٤٢-٣٤٣.

(٤) هذه رواية عن محمد صاحب أبي حنيفة. انظر: بدائع الصنائع ٩/٤٣١٣.

(٥) وهذه الرواية هي المعتمدة المعروفة في كتب أصحابه. انظر: بدائع الصنائع ٩/٤٣١٢، والبحر الرائق ٥/٨١ والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١/٣٥٣-٣٥٥، ٤/١٢٨، ١٢٩.

وقال مالك^(١) والشافعي^(٢) وداود: لا يحكم بإسلامه بالصلاة.
لنا: ما روى ابن حامد بإسناده عن أبي السَّوَّار عن جندب قال: قال
رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا له ذمّة الله وذمّة رسوله»
أخرجه البخاري في صحيحه وغيره^(٣).
فإن قيل: هذا لم يصلّ صلاتنا، لأن شرط صلاتنا أن يتقدمها اعتقاد
الإسلام.

قلنا: قوله (٢٧٣/أ) «من صلى صلاتنا» معناه: مثل صلاتنا في الأفعال
والهيئات؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن للخبر فائدة، لأنه إذا تقدمها
الإسلام فهو مسلم قبل صلاته، والنبى ﷺ جعله مسلماً بالصلاة، وعلى
قولهم يكون كأنه قال: «من صلى وهو مسلم فهو المسلم» وهذا لغو قد نزه
النبى ﷺ عنه.

(١) انظر:

(٢) هذا عند الشافعية في الكافر الأصلي، أما المرتد فإن صلى في دار الحرب حكم بإسلامه بخلاف
ما لو صلى في دار الإسلام لأنه متهم حينئذ بالتقية والمراعاة. انظر: المذهب ٢٢٤/٢ والمجموع
٤/٣، والروضة ٧٥/١٠، ومغني المحتاج ١٣٩/٤.

(٣) هذا الحديث لم أجده من حديث جندب رضي الله عنه في كتب السنة التي بين يدي فضلاً عن
أن يكون في صحيح البخاري. لكن يحتمل أنه في كتاب السير من السنن الكبرى للنسائي،
فقد ذكر المزي تحت ترجمة «حسن بن حريث أبو السوار العدوي، عن جندب بن عبد الله»
طرف حديث واحد فقط، ورمز له برواية النسائي في السير وهو حديث «إنه بعث رهطاً،
وبعث إليهم أبا عبيدة فلما أخذ لينطلق... الحديث». فلعله في تكملته ٤٤١/٢ تحفة
الإشراف. لكن الحديث في صحيح البخاري عن ميمون بن سيّاه عن أنس بن مالك قال:
قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له
ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته» ٤٩٦/١ مع الفتح، ولعل هذا ما عناه المصنف
بالعزو لصحيح البخاري. وهو بعض ألفاظ حديثه الآتي في التعليق رقم: ٣.

فإن قيل: فقد روى «وأكل ذبيحتنا»^(١) ومعلوم بأنه من أكل من ذبيحة المسلم لم يكن مسلماً فكذا من صلى .

قلنا: لم تثبت هذه الزيادة في الخبر^(٢)، ولو صحّت فلو خيلنا والظاهر لقلنا: أكل الذبيحة توجب الإسلام، لكن قام دليل الإجماع على أن أكل الذبيحة لا يسلم به وبقي في الصلاة على ظاهره .

فإن قيل: يعارض هذا ما روى عمر وأنس وأبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله»^(٣) .

(١) تقدم من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) بل هو في صحيح البخاري من حديث أنس كما تقدم .

(٣) أما حديث عمر وأبي هريرة فهما في الصحيحين لكن بدون ذكر «شهادة أن محمداً رسول الله، لكن في رواية لمسلم لحديث أبي هريرة بلفظ «ويؤمنوا بي وبما جئت به» . وحديث عمر وأبي هريرة أشبه بحديث واحد فكلاهما من رواية أبي هريرة إلا أنه في بعض رواياته يرويه عن عمر بن الخطاب في احتجاجه به على أبي بكر في قتاله ما نعي الزكاة .

انظر: البخاري مع الفتح ٣/ ٢٦٢، ومسلم ١/ ٥١ - ٥٢ . وفي بعضها يرويه عن النبي ﷺ مباشرة بدون ذكر عمر ولا أبي بكر . انظر: البخاري مع الفتح ٦/ ١١٢، ومسلم ١/ ٥٢ . ورجع الحافظ: أن أبا هريرة رضي الله عنه سمع أصل الحديث من رسول الله ﷺ وحضر مناظرة عمر وأب بكر واحتججه عليه بهذا الحديث فقصها كما هي . فعلى هذا فهما حديثان أحدهما من مسند عمر والآخر من مسند أبي هريرة كما ذكر المصنف رحمه الله . وانظر الفتح ١٢/ ٢٧٦ .

وأما حديث أنس رضي الله عنه فقد رواه البخاري من طريق حميد الطويل عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» ١/ ٤٩٧ مع الفتح، وهو بنحو هذا اللفظ عند أبي داود ٧/ ٣٠١ عون المعبود، والترمذي ٧/ ٣٣٩ تحفة الأحوذى، والطحاوي ٣/ ٢١٥، والدارقطني ١/ ٢٣٢ كلهم بزيادة «شهادة أن محمداً رسول الله» ورواه مسلم من حديث ابن عمر بذكر الشهادتين وكذلك إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ١/ ٥٣ .

قلنا : نقول به ، وأنه إذا قال : « لا إله إلا الله » فهو مسلم بهذا الخبر ، وإذا صلى بخبرنا فنجمع بينهما ، ثم معنى الخبر : حتى يقولوا : « أن لا إله إلا الله » أو ما يقوم مقامها مما يدل على الإسلام بدليل خبرنا ، ولأنه إذا صلى صلاتنا فقد أتى بالشهادتين وزيادة فيجب أن نحكم بإسلامه .

ومن المعنى : أنه أتى بالعبادة التي يختص شرعنا فيجب أن نحكم بإسلامه أصله إذا أتى بالشهادتين ، قال شيخنا : ولا يلزم الصوم والزكاة فإنه لا يختص شرعنا ولا يلزم الحج ؛ فإنه إن أتى به في محله حكم بإسلامه^(١) ، وإن تجرد في سوق أو طريق قلنا فذلك لا يختص بشرع الإسلام ولا يلزم الأذان^(٢) فإنه كمسألتنا .

فإن قيل : فالصلاة لا تختص بشرع الإسلام أيضا فإنهم يصلُّون . قلنا : لا يصلُّون إلى قبلتنا ولا يأتون بالصلاة على هيئة صلاتنا لا بركوع وسجدين في كل ركعة ولا غير ذلك من القراءة والجلوس عقيب ركعتين والسلام ، فأما الصوم فقد يصومون حتى رمضان يتفق صومهم فيه ، وكذا الزكاة على قول أصحابنا ، وعندى إن أتوا بذلك ، بأن قالوا : نصوم رمضان المفترض علينا أو حجُّوا كحججتنا أو قالوا : هذه زكاة أموالنا الواجبة على صفة زكاتنا من اعتبار النصاب حكمنا بإسلامهم أيضا^(٣) .

قياس آخر : أنه كافر صلى صلاتنا فحكم بإسلامه أصله إذا صلى في دار الحرب .

(١) وهو قول في المذهب عزا اختياره في الإنصاف لأبي يعلى ، وكذلك لأبي الخطاب لكن زاد عليه الزكاة والصوم ٣٩٥ / ١ ، وسيأتي نص أبي الخطاب في هذا بعد أسطر هنا .

(٢) أن يحكم بإسلامه ، قال في الإنصاف ، والمذهب أنه يسلم إذا أذن في وقته ومحلّه ، لا أعلم فيه نزاعاً ، ويحكم بإسلامه أيضا إذا أذن في غير وقته ومحلّه على الصحيح من المذهب . . . ٣٩٥ / ١ .

(٣) وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الحنفية من أن الإسلام يكون بالقول وبفعل ما اختص به شرعنا . انظر : ابن عابدين ٣٥٣ / ١ - ٣٥٥ ، وبقيّة مصادره في رأس المسألة .

فإن قيل^(١): دار الحرب لا يتهم بصلاته فيها وفي دار الإسلام (٢٧٣/ب) يتهم أنه فعلها تعوذاً أو استهزاء .

قلنا: في دار الإسلام هو أقرب إلى أن يكون لكف أذا هم (يصلى كصلاة المسلمين)^(٢) تهزأ بهم وتلاعبا، ثم تبطل بالشهادتين، يحتمل أن يكون في دار الإسلام أتى بهذا تعوذاً ودفعاً للشتر عن نفسه وتقيّة ثم نحكم بإسلامه .
طريقة أخرى: إن السّيبا والزيّ يحكم به في الأصول، بدليل أنّا إذا رأينا رجلا في صومعة يطبق عليه الباب حكمنا بترهبه حتى لا يحل لنا قتله، وكذلك إذا رأينا عليه زيّ الرّهبان . وإذا رأينا من عليه العسلي وفي وسطه الزنار حكمنا بتهوّده^(٣) وإذا رأيناه مصفّراً عليه ثياب قصار يقوم الليل ويصوم النهار حكمنا بزهده، كلّ هذا استدلالاً بالظاهر على الباطن وما تُعبّدا^(٤) إلا بالظواهر^(٥)، قال عمر رضي الله عنه - لما مات النبي ﷺ: قد انقطع عنّا خبر السماء ومات الذي كان يأتيه الوحي فمن أظهر لنا حسنا أحببناه وشهدنا له بالخير، ومن أظهر لنا سوءا ابغضناه وشهدنا عليه بالسوء

(١) انظر: المهذب ٢/٢٢٤، والروضة ١٠/٧٥، ومغني المحتاج ٤/١٣٩، لكن هذا عند الشافعية خاص بالمرتد دون الكافر الأصلي فإنه لا يحكم بإسلامه - عندهم - بالصلاة لا في دار حرب ولا في دار إسلام ما تقدم في التعليق على رأس المسألة .

(٢) في المخطوطة «يصلى المسلمون» والمثبت أقرب للمعنى المراد .

(٣) ذكر ابن مفلح في الفروع نحو هذا النص معزواً للانتصار . وعلق عليه محققه في الحاشية بقوله: «بهاشم الطبعة الأولى: الزنار: الغيار الذي كان يتميز به النصاري، والعسلي: الغيار الذي كان يتميز به اليهود وهو ثوب بلون العسل . اهـ ٦/١٦٨ . وفي الصحاح: عسلي اليهود: علامتهم . (مادة عسل) والزنار: للنصارى (مادة: زنر) وفي اللسان: الزنار والزنارة ما على وسط المجوسي والنصراني . وفي التهذيب: ما يلبسه الذميّ يشده على وسطه . اهـ ومثله القاموس وتاج العروس (مادة زنر) .

(٤) بالبناء للمجهول .

(٥) أي في الحكم على الآخرين .

كما قال^(١)؛ ولهذا كان الرسول ﷺ يعلم المنافقين ويتركهم فلما قيل له في ذلك قال: «حتى لا يقول الناس محمد يقتل أصحابه^(٢)» فامتنع من قتلهم، لأنهم في الظاهر عليهم سبيل الإسلام فين أن الأخذ بالظاهر، وإذا ثبت هذا فمن رأينا مستقبلنا قبلتنا يصلي صلاتنا حكمنا بأنه مسلم فإن عاد عن ذلك وتركه قتلناه^(٣) وأيضا فإننا لو رأينا قد اختن أو سجد للتلاوة عند قراءة القارئ آية السجدة أو قراءته هو آية السجدة وسجد، فإنه يحكم بإسلامه بالدلالة من الأفعال المختصة بشرعنا فالصلاة بكما لها أولى في الدلالة^(٤).
فإن قيل: لا نسلم.

قلنا: من المعلوم المقطوع به أنهم لا يتدينون بالختان ولا بسجود القرآن بوجه، والاحتمال منتف عنه؛ فإن الإنسان لا يراني بقطع جزء منه وإيلام نفسه، ولا يحاكي ويستعزى بمثل ذلك، وفيه خطر وكبير ألم، وسجود التلاوة لا يعلمه إلا المسلم المبرز في سنن الإسلام فلا وجه للمنع. وأيضا فإنهم قد قالوا: فيمن رأينا يسجد للصنم إننا نحكم بكفره وليس في ذلك أكثر من فعل يحتمل أنه استعاذ به من شر الكفار أو اعتقد أنه يقربه

(١) قوله «كما قال» لعله أراد «كما ظهر لنا من قوله وفعله إن خيرا وإن شرا» وقول عمر هذا قد رواه الإمام أحمد من طريق أبي فراس عن عمر مطولا ٤١/١. والبخاري من حديث عبدالله بن عتبة عن عمر ٢٥١/٥ مع فتح الباري، كلاهما بنحو ما ذكر المصنف لكن رواية أحمد أقرب إلى ما هنا.

(٢) متفق عليه من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما. انظر البخاري مع الفتح ٥٤٦/٦، ٦٤٨/٨، ٦٥٢. ومسلم ١٩٩٩/٤، بلفظ: . . . فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي ﷺ «دعه، لا يتحدث الناس إن عمداً يقتل أصحابه». وله ألفاظ أخر بنحوه.

(٣) أي فلا يقبل منه إلا الإسلام، وهذا ثمرة الخلاف في هذه المسألة. وكذلك لو أقام ورثته البيعة على أنه قد صلى قبل موته فيرثونه إذا حكمنا بإسلامه.

(٤) راجع نحوه ص ٥٤٤ تعليق: ٣.

إلى الله جهلا منه بشريعة الإسلام ، ولأن الشافعي قد نص على أنه إذا دخل
الذميُّ مسجدنا فصلَّى صلاتنا ومات أنه يدفن في مقابر المسلمين ، وكيف
يجوز ذلك ولا يرثه ورثته من المسلمين؟ وكيف يرثه الورثة ولم يحكم
بإسلامه؟ .

فإن قيل : فقد منع بعض أصحابنا .

قلنا : المنع فرارا لاسيما مع النص ، ثم كيف يجوز أن نحكم على
(٢٧٤/أ) من رأيناه دخل مسجدنا وغلّق عليه الباب أو فعل ذلك في بيته
واطّلع عليه شاهدان فرأياه يصلي صلاة تامّة ثم مات أندفنه في مقابر
الكفار ، وقد أتى بها بني الإسلام عليه مع غيره؟ فهو كالشهادتين .

احتج الخصم : بأن قال الشرع علّق الإسلام بلفظ له صيغة في الدلالة
وقطع النظر عن الباطن فقال : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا
الله»^(١) وهذا قادر على القول ، فإذا أعرض عنه مع قدرته لم ينعقد إسلامه
كسائر العقود من النكاح والبيع وغيرهما ، لما جعل لها ألفاظا تنعقد بها من
أعرض عنها مع القدرة لم تنعقد ، والدليل على أنه قطع النظر عن الباطن
علمنا يقينا بأن المسلم من تحت ظلال السيوف ليس بمعتقد^(٢) للإسلام وقد
حكمنا بإسلامه فدل على ما قلنا .

قلنا : إن أردتم أنه علّقه بذلك خاصة لم نسلم ذلك بل علّقه به وبما قام
مقامه ، وقوله «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله»^(٣) فلائها
أخف ما يوجد ويتيسر على الكافر لا لأن الدّعاء يختص بذلك ، ولهذا قال

(١) تقدم تخريجه من حديث عمر وأبي هريرة وأنس وكذلك ابن عمر . راجع ص ٥٤٢ تعليق :

٣ .

(٢) بل الظاهر أنه معتقد للإسلام وإلا لما أجريناه عليه حكم المسلم وحققنا بذلك دمه .

(٣) تقدم التنبيه على تخريجه قريبا .

ﷺ «بني الإسلام على خمس: الشهادتين وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج»^(١). وقال لخالد لما قتل قوما اعتصموا بالسجود «ألا شققت عن قلوبهم»^(٢) ووداهم.

وقولكم «إنه قطع النظر عن الباطن» بدليل المكروه، لا نسلم، بل بعث الله الرسول ﷺ ليدعو إلى الحق واعتقاد الصدق ورفض الباطل وبيان كون الإسلام هو السعادة العظمى، وذلك لا يحصل إلا بالاعتقاد، فأما المكروه فصح إسلامه تغليبا للإسلام، ولا نكتفي بذلك حتى يلازم دار الإسلام ويخالط المسلمين ويسمع الدلائل فحيثئذ يصح اعتقاده، وإلا فنحن نعلم أن الطلاق والعتاق مع الإكراه لا ينعقدان وإن كانا أوفى الأشياء في الوقوع فثبت ما قلنا من التغليب بخلاف الأصل، ولهذا يصح إسلام الطفل تبعا

(١) سقط هنا «الحج» والرواية إثباته، والحديث متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. لكن في رواية البخاري وبعض روايات مسلم له بتقديم الحج على الصوم، ورجح الحافظ رواية تقديم الصوم على الحج لما ثبت في صحيح مسلم من تقديم الصوم على الحج فقال رجل لابن عمر: «والحج وصيام رمضان» فقال - أي ابن عمر - لا، صيام رمضان والحج هكذا سمعته من رسول الله ﷺ. فهذا تصحيح للترتيب من ابن عمر فيحمل ما عداه على تصرف الرواة. والله أعلم. وانظر: البخاري والفتح ٤٩/١ - ٥٠، ومسلم ٤٥/١.

(٢) رواه الطبراني في معجمه الكبير من طريق قيس بن أبي حازم، عن خالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أناس من خثعم فاعتصموا بالسجود فقتلهم فوداهم رسول الله ﷺ بنصف الدية، ثم قال: «أنا برئ من كل مسلم أقام مع المشركين، لا تريا ناراهما» ٢٣٤/٤.

قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات ٢٥٣/٥ مجمع الزوائد. وهذا الحديث رواه أبوداود ٣١٣/٧ عون المعبود، والترمذي ١٥٥/٤، كلاهما من طريق قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله مرفوعا. ورواه الترمذي أيضا مرسلا، وكذلك النسائي ٣٦/٨، وصحح الترمذي إرساله وحكاه عن البخاري وذكر أبوداود إرساله عن جماعة، لم يذكره جريرا. وانظر تماما تحريجه في: إرواء الغليل ٣٠/٥، والسلسلة الصحيحة للألباني رقم ٦٣٦.

لأبويه ولسابيه وللدادار تغليبا لما ذكرنا ليشبتوا على ذلك ويعتقدوه في المستقبل .
 واحتج : بما تقدم من الأخبار وقد أجبننا عنها .
 واحتج : بأنه كافر أتى بفرع من فروع الإسلام في دار الإسلام فلم نحكم
 بإسلامه أصله إذا صام وزكى .
 قلنا : لا تأثير لقولكم «في دار الإسلام» في الأصل ؛ لأنه لو صام وزكى في
 دار الحرب لم يحكم^(١) بإسلامه أيضا فيجب أن يسقط الوصف ، وإذا سقط
 انتقض به إذا صلى في دار الحرب ، فإن الشافعي (٢٧٤/ب) ذكر ذلك
 ونص عليه في المرتد الكبير: أنه يحكم بإسلامه^(٢) ، قال القاضي
 أبو الطيب^(٣) : والكافر الأصلي يجب أن يكون مثل ذلك ولا فرق بينهما ، ثم
 العبارة منتقضة بمن رأيناه يصلي في دار الإسلام ولا يعرف أصل دين^(٤) فإننا
 نحكم بإسلامه . والمعنى في الصوم عكس علينا وهو أن ذلك لا يختص
 شرعا بخلاف الصلاة .

-
- (١) لعله بالبناء للمجهول - أي عندكم - لأن اختيار المصنف الحكم بإسلامه إذا زكى أو صام أيضا
 على الصفة التي يختص بها شرعا . راجع ص ٥٤٤ ، وتعليق : ١ .
 (٢) لم أجد هذا النص عن الشافعي في باب المرتد الكبير من الأم ١٥٦/٦ وما بعدها ، وإن كان
 هذا هو المذهب عند أصحابه أي الحكم للمرتد بالإسلام إذا صلى في دار الحرب دون الكافر
 الأصلي وراجع تحرير مذهبهم في التعليق على رأس المسألة .
 (٣) هو القاضي أبو الطيب الطبري البغدادي الشافعي ، طاهر بن عبد الله بن طاهر شيخ أبي
 إسحاق الشيرازي كان فقيها أصوليا مصنفًا ، توفي سنة ٤٥٠ هـ عن مائة وستين وهو بكامل
 قواه وفهمه .
 قال النووي في ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ، ومن غرائبه : أنه قال : إذا صلى الكافر في
 دار الحرب كانت صلاته إسلاما والصحيح المنصوص للشافعي وجهور أصحابه أنها ليست
 بإسلام إلا أن تسمع منه الشهادتان ٢/٢٤٨ من القسم الأول . وانظر المسألة في الروضة
 ٧٥/١٠ .
 (٤) كذا ولعلها : ولا يعرف له أصل دين .

واحتج : بأنه لم يأت بصريح الإسلام وإنما أتى بأمر محتمل فإذا فسّره بما يحتمله قبل قوله ، كما لو أتى بسائر الأمور المحتملة من الكنايات في الطلاق والعتاق وغير ذلك ؛ فإنه لو قال لزوجته : أنت بائن وقال : أردت من قلبي ومودّتي وعن ذكري قبل قوله ، وكذا في العتاق لو قال : فككت رقبتك أو قال لأمتي : أنت طالق ، ثم فسّره بأنه أراد فككت رقبتك ، بمعنى من أسر فلان ورقّه ، وأنت طالق من يدي قبل منه ، كذلك ههنا إذا فسّر صلاته بأنه فعل ذلك لخوف إنسان تبعه ليقنتله لغيظه من كفره فصلّى أو أراد التقرب إلى المسلمين بذلك كما يصوم معهم رمضان ويتصدّق على فقرائهم .

قلنا : يبطل إذا أتى بالشهادتين ، لأن الشهادتين ليست بصريح وإنما هي دلالة على اعتقاده للإيمان ، فإن الإيمان يحصل بالاعتقاد ، ثم لو قال : قلت ذلك تقرّباً إليكم وشهدت بأن محمداً رسول الله عندكم أو رسوله إليكم فإننا لا نقبل منه ذلك كذا في الصلاة ، ولأنّ الإسلام يفارق ما ذكرتم ، فإنه مبني أمره على التغليب ، ولهذا يحكم بإسلام الإنسان بإسلام أبيه وسابيه وبالدار بخلاف الطلاق ؛ فإنه زوال ملك والأصل بقاؤه فلا نزيله بأمر محتمل ، وكذلك العتاق .

واحتج : بأن كلّ ما لم يكفر بتركه لم يحكم بإسلامه بفعله كالطهارة والصوم والاعتكاف والزكاة .

قلنا : لا نسلم الوصف ونقول يكفر بترك الصلاة ، ثم يبطل بالشهادتين لا يكفر بتركها إذا كان مسلماً ثم يحكم بإسلام الكافر بقولها ، والمعنى في الأصل ما تقدّم .

واحتج : بأن هذه الصلاة لا يخلوا إمّا أن تقولوا إنها صحيحة تجزئ عن صلاة الوقت فهذا غلط ؛ لأن من شرط صحة الصلاة تقدّم الإسلام ، أو تقولوا : إنها باطلة ، فكيف يحكم بإسلامه بغير صلاة ، ولا ما هو من

خصائص شرعنا .

قلنا : نقول صلاته صحيحة مجزئة في الظاهر ، لأننا نستدل بفعلها على أنه كان معتقداً للإسلام قبلها كما نقول في (٢٧٥/أ) الشهادتين ، ثم يبطل إذا صلى في دار الحرب فإن التقسيم موجود وقد صححتم إسلامه بفعلها .
فإن قيل : كيف تستدلون بأنه كان مسلماً قبلها وهو يقول : ما أسلمت وإنما فعلت الصلاة تهزأً .

قلنا : نقول : كما تقولون إذا أتى بالشهادتين وقال : إنها تهزأت بقول ذلك أو خفت من أذى فتعوذت بذلك ، فإننا لا نقبل منه ما قاله ونجعله كالمرتد ، فإن أسلم وإلا قتل . ثم إذا صلى ^(١) في دار الحرب ثم قال : تهزأت ما الذي تقولون فيه ؟ نقول مثله ههنا ، وقد قال شيخنا : الصلاة باطلة ونحكم بإسلامه بها كالشهادتين إذا وجدت حكماً بإسلامه بها ولا نستدل بها على أفعال سابقة فكذا في مسألتنا في الصلاة ، إلا أنه يلزم على ما ذكر أن يقال : كيف تكون باطلة ونحكم بإسلامه بها وهي ليست صلاة ، ويفارق الشهادتين فإننا لا نقول : هي باطلة بل هي صحيحة إلا أنه يلزم على ما قلنا : إنها لو كانت صحيحة لوجب إذا ائتم به قوم ثم علموا أنه كان كافراً أن تصح صلاتهم لأن صلاته صحيحة ، وقد قال أحمد رحمه الله : يعيدون ^(٢) .

(١) أي المرتد .

(٢) في المذهب وجهان في صحة صلاته :

أحدهما : أنها باطلة وعليه الإعادة ، لفقد شرطها وهو تقدّم الإسلام عليها لا لفقد الإسلام حين صلاها . وهو اختيار شيخ المصنف القاضي أبي يعلى وكذلك ابن تيمية .
الثاني : صحة صلاته ، وهو اختيار أبي الخطاب هنا وانظره في الإنصاف ٣٩٤ / ١ . وهو اختيار وجه قوي ولا موجب لتكلف ما سواه . والله أعلم .

والأصوب^(١) أن نقول : إذا فرغ من الصلاة وقلنا له : قد أسلمت ؟ فقال ؛ نعم إنها فعلتها ، وقد اعتقدت الإسلام قلنا صلاته صحيحة وصلاة من خلفه أيضا ، وإن قال فعلتها تهزأ قبلنا منه فيما عليه من إلزام إعادة الصلاة والصيام والزكاة ، وكما فعله ، ولم نقبل منه في إقراره على ما يؤثره من دينه ودين آبائه ، وصار كمن أقر بعد أن باع واشترى أنه عبد لفلان قبلنا قوله في الرّق الذي عليه ولم نقبل قوله فيما يريد من إبطال العقود ، ولأن أحمد رحمه الله قد قال : فيمن صلى خلف محدث : يعيد ولا يعيدون^(٢) . والمحدث ليس في صلاة فكذا الكافر لا يكون في صلاة ومن خلفه قد صلوا وصحّت ، وهذا يعارض ما رواه^(٣) بكر بن محمد^(٤) .
والله أعلم بالصواب .

(١) قوله : والأصوب - إلى قوله - ولم تقبل منه فيما يؤثره من دينه أورد هذا النص - معزوا لأبي الخطّاب - المرادوي في الإنصاف ١ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٢) تقدمت حكايته في أول مسألة « إذا صلى بقوم وهو محدث . . . » ص ٤٢٨ .

(٣) أي في أول هذه المسألة .

(٤) ما انتصر له المصنف في هذه المسألة هو الأرجح وهو أن من صلى صلاتنا حكمنا له بالإسلام على أي وجه كان ، وكذلك الشأن في كل عبادة اختص بها شرعنا بأصلها أو وصفها كما لو أحرم بالحج وأدى جميع مناسكه كما يؤديه المسلمون فإنه يحكم له بالإسلام بذلك ، فلو قال بعد ذلك أنه غير مسلم فلن يقبل منه إلا الإسلام ، أو يكون السيف جزاء لكل مرتد كما لو نطق بالشهادتين ثم بدا له التلاعب للخروج من الإسلام .
والله أعلم

« من مسائل السفر »

٣٩- مسألة: القصر رخصة^(١) نص عليه في رواية صالح وعبدالله^(٢) وأبي طالب، فقال: التقصير أعجب إليّ وإن أتمّ فلا شيء عليه، وبه قال الشافعي^(٣) وداود^(٤).

- وقال أبو حنيفة: القصر عزيمة فلا يجوز للمسافر أن يصلي إلا ركعتين^(٥).

وعن أصحاب مالك كالْمُذْهِبِينَ^(٦).

(١) أي جواز القصر والإتمام والقصر أفضل. وعنه: الوجوب، وعنه: التوقف حيث قال: أنا أحب العافية من هذه المسألة. انظر: المغني مع الشرح ١٠٧/٢، والمبدع ١٠٨/٢ - ١٠٩، والإنصاف ٣٢١/٢.

(٢) ونصها: قال أبي: يعجبنا أن يقصر في السفر، يأخذ برخصة الله. ص ١١٧ مسائل عبدالله.

(٣) انظر: الأم ١٧٩/١، والمهذب والمجموع ٣٢١/٤ - ٣٢٢، ٣٣٧ - ٣٤٣، والروضة ٣٨٠/١.

(٤) قال ابن حزم في المحلى: وقال أبو سليمان: لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد أو عمرة وهو قول جماعة من السلف ٢٦٨/٤، وهذا يحتمل وجوب القصر في ذلك وجوازه. وأما مذهب ابن حزم فهو وجوب قصر الرباعية في السفر مطلقاً، سواء كان سفر طاعة أو معصية. المحلى ٢٦٨ - ٢٦٤/٤.

(٥) انظر: تحفة الفقهاء ١٤٩/١، وبدائع الصنائع ٢٨٣/١، والهداية والفتح والعناية ٣١/٢ وما بعدها.

(٦) المشهور عن الإمام مالك والمنصور عند أصحابه: أن القصر في السفر سنة مؤكدة ومن صلى فيه أربعاً فيستحب له إعادتها في الوقت مقصورة. وقيل: إنه واجب، وقيل مستحب، وقيل مباح، وقيل رخصة والإتمام أفضل.

انظر: المدونة ١١٥/١ والكافي لابن عبد البر ٢٠٨/١ والقرطبي ٣٥٢/٥ وبداية المجتهد ١٢٠ - ١٢١ وقوانين الأحكام لابن جزى ص ٩٩ والرسالة لابن أبي زيد مع شرحها الفواكه الدواني ٢٩٨/١، ومختصر خليل مع جواهر الإكليل ٨٨/١، ٩٠.

لنا: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾^(١) فمنها دليلان:

أحدهما: أنها لو كانت (٢٧٥/ب) صلاة السفر ركعتين لكان قد أبيح لنا قصرها بأن نجعلها ركعة ولم يقل هذا أحد^(٢)، ولأنه نص على القصر وعند أبي حنيفة لا قصر لأن الركعتين هما الأصل المفروض كالفجر والجمعة. والثاني: أن قوله ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ إنما يرد للإباحة لا للإيجاب كقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾^(٤)، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٥) ولأن رفع الجناح إنما يكون في العدول عن الأصل إلى ما دونه فأما إذا فعل الأصل المفروض فأبي جناح رفع عنه؟

(١) سورة النساء آية رقم: ١٠١

(٢) بل هو مذهب ابن حزم في سفر الخوف - على سبيل الجواز - ٢٦٤/٤ - المحلى، وعمدته قول ابن عباس رضي الله عنه: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة. تخريجه ص ٥٧٧ تعليق: ١.

قال: ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر كلهم عن رسول الله ﷺ بأسانيد في غاية الصحة. اهـ المحلى ٢٧١/٤. لكن ظاهر قول ابن عباس رضي الله عنهما: أن الصلاة في الخوف ركعة واحدة فرضاً ولم أر من قال به. أما جواز الاقتصار في الخوف على ركعة فقد قال به بعض الصحابة والتابعين بل ظاهر ما روي عن أحمد جوازه. والله أعلم.

وانظر: المغني ٢/٢٦٩ - ٢٧٠، وزاد المعاد ١/٥٣٢، والمجموع ٤/٤٠٤، وفتح الباري ٤٣٣/٢ - ٤٣٤.

(٣) سورة النور آية رقم: ٦٠.

(٤) سورة البقرة آية رقم: ٢٣٤.

(٥) سورة البقرة آية رقم: ٢٢٩.

فإن قيل : على الأول المراد بالقصر قصر أفعال^(١) الصلاة من الإماء في الركوع والسجود وترك القيام في حال الخوف ، ولهذا علّقه به فقال : ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا﴾^(٢) والقصر من جهة أعداد الصلوات لا تعلّق له بالخوف من الذين كفروا .

قلنا : ما ذكرتموه لا يسمّى قصرًا ولا يعرف القصر إلا في أعداد وعلى أن البارئ تعالى علّقه بالسفر ، والقصر من جهة الأفعال لا يتعلّق بالسفر ، ولهذا الخائف في الحضر والمريض يجوز لهما الإماء ، وكذلك من عدم السترة^(٣) فإنه يصلي مؤمنًا وإن كان في الحضر ، ولأن الصحابة عقلوا من الآية قصر الأعداد لا قصر الأفعال ، ولهذا روى أن يعلى بن أميّة وقيل ابن منيّة^(٤) قال لعمر رضي الله عنه : كيف نقصر وقد أمّنا؟ فقال عمر : عجبْتُ مما عجبت منه حتى سألت رسول الله ﷺ فقال : «صدقة تصدّق بها الله عليكم فاقبلوا صدقته»^(٥) فلو كان الأصل هو الركعتان فأى صدقة جعل في ذلك؟ ولم عجب عمر ويعلى والأصل عندهم أن صلاة السفر ركعتان؟ فأى عجب في فعلها؟ فسقط قولهم .

فإن قيل : على الثاني فقد يستعمل رفع الجناح عما هو واجب قال تعالى : ﴿فلا جناح عليه أن يطوّف بهما﴾^(٦) والسعي واجب .

(١) أي قصر صفة لا قصر عدد . انظر أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢٥١ وما بعدها .

(٢) سورة النساء آية رقم : ١٠١ .

(٣) أي الثوب الذي يستر به عورته في الصلاة .

(٤) هو : يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همّام التميمي ، حليف قريش وهو يعلى بن منيّة - بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية مفتوحة - وهي أمه ، صحابي مشهور مات سنة بضع وأربعين وأحاديثه في الكتب الستة . التقريب ٢/ ٣٧٧ .

(٥) رواه مسلم والأربعة والدارمي وأحمد كما تقدم ص ٨٧ تعليق : ٢ .

(٦) سورة البقرة آية رقم ١٥٨ .

قلنا: الطواف بهما وحولهما ليس بواجب^(١) ولا السعي واجب^(٢) فسقط السؤال، ولو سلمنا أن السعي واجب فما ذكر السعي وإنما ذكر الطواف^(٣) بالصفاء والمروة وهي المشي حولهما وعليهما وليس ذلك واجبا، ولو ورد في السعي برفع الجناح رجع إلى ما كانوا يعتقدونه من أن الصفاء والمروة صنوان أحدهما: إساف وقيل: يساف، والآخر نائلة فتحرّج الصحابة حين دحضت (٢٧٦/أ) الأصنام أن يتطوفوا بهما فنزلت الآية^(٤)، وهذا كما يقال لمن كان في ثوبه نجاسة لا جناح عليك أن تصلي في هذا الثوب، وتريد به رفع الجناح عن النجاسة دون فعل الصلاة وبقيّة الثوب، ثم

(٣-١) المراد بالطواف بهما السعي بينهما قطعاً ولا حاجة لتكليف تأويله بغير هذا.

(٢) عن الإمام أحمد في حكم السعي ثلاث روايات:

هذه إحداها وهي مروية عن بعض الصحابة والتابعين.

والثانية: أنه ركن وفاقاً للشافعي والمشهور عن الإمام مالك.

والثالثة: أنه واجب ليس بركن وفاقاً لأبي حنيفة وأصحابه وهو اختيار أبي يعلى شيخ المصنف.

انظر: المغني مع الشرح ٣/٤٠٧-٤٠٨، والمجموع ٨/٧٧، والأحكام لابن العربي ١/٤٨، والمبسوط ٥١٤.

(٤) العمدة في معنى رفع الجناح في هذه الآية، ما رواه عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما مطوّلاً ومختصراً.

وخلاصته: أن الأنصار قبل أن يسلموا كانوا يهلون لمناة الطاغية ولا يطوفون بين الصفاء والمروة فلما جاء الإسلام تخرجوا من الطواف بين الصفاء والمروة من أجل ذلك فأنزل الله هذه الآية. انظر: نص الرواية في البخاري مع الفتح ٣/٤٩٧-٤٩٨، ومسلم ٢/٩٢٩.

وفي رواية لمسلم أنهم كانوا يهلّون لأساف ونائلة ثم يطوفون بين الصفاء والمروة، فلما جاء الإسلام تخرجوا من الطواف بين الصفاء والمروة مما كانوا يفعلونه في الجاهلية، لكن نقل النووي عن القاضي عياض وغيره: أن ذكر إساف ونائلة هنا غلط. والصواب «مناة» أي كما في الرواية المتقدمة. انظر: مسلم مع النووي (٩/٢١ وما بعدها).

وجوب^(١)

ومن السنة ما روى أبوبكر بإسناده عن عائشة أنها قالت: قصر النبي ﷺ في السفر وأتم وصام وأفطر^(٢). وعنهما أيضا قالت: خرجت مع النبي ﷺ في عمرة رمضان فأفطر وصمت وقصر وأتممت فقلت: يا رسول الله بأبي وأمي: إنك أفطرت وصمت، وقصرت وأتممت؟ فقال: «أحسنيت يا عائشة^(٣)».

(١) هنا بياض بقدر كلمة أو كلمتين. ولعل مراده (ثم وجوب السعي ليس بركن) أي فيصح الحج بدونَه عندكم فهلا قلتم تصح الصلاة في السفر مع الإتمام وإن كان القصر واجبا؟ والله أعلم.

انظر: مذهب الحنفية في السعي: المبسوط ٤/ ٥٠، وشرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ٤١٦، والهداية مع الفتح والعناية ٢/ ٤٦١.

(٢) رواه الدارقطني ٢/ ١٨٩ وعن طريقه البيهقي ٣/ ١٤١ من طريق: عمرو بن سعيد حدثنا عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم. قال الدارقطني وهذا إسناد صحيح. اهـ

وتابع عمرو بن سعيد عند الدارقطني: طلحة بن عمرو - وهو المكي - والمغيرة بن زياد الموصلي، وزاد البيهقي دهم بن صالح وكلهم ضعفاء.

انظر: الدارقطني مع التعليق المغني ٢/ ١٨٩، والبيهقي ٣/ ١٤١ - ١٤٢، ونصب الراية ٢/ ١٩٢، والتلخيص الخبير ٢/ ٤٦، وإرواء الغليل ٣/ ٦ - ٧.

والحديث ضعيف الإسناد منكر المتن، أما إسناده الذي صححه الدارقطني ففيه (سعيد بن محمد بن ثواب) وهو مجهول قاله الألباني في الإرواء ٣/ ٧.

وأما متنه: فهو معارض لما تواتر عن رسول الله ﷺ أنه ما كان يزيد في سفره في صلاة الرباعية على ركعتين ومن ذلك قول ابن عمر في الصحيحين: صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزيد على ركعتين حتى قبضه الله. هذا لفظ مسلم ١/ ٤٨٠، وهو في البخاري دون قوله: حتى قبضه الله. ٢/ ٥٧٧ مع الفتح. ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولا ريب أن هذا حديث مكدوب. الفتاوى ٢٤/ ١٤٥ وحكاه ابن القيم مقررًا له على ذلك ١/ ٤٦٤ زاد المعاد.

(٣) رواه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، عن عائشة بهذا اللفظ. ورواه أيضا من طريق آخر عن العلاء عن عبد الرحمن بن الأسود عنها قالت: اعتمر رسول الله ﷺ وأنا معه فقصر وأتممت الصلاة، وأفطر وصمت، فلما دنوت إلى مكة قلت: =

فإن قيل : قد روى عبد الله قال : سألت أبي عن الحديث الأول فقال : هذا حديث منكر^(١).

قلنا : يحتمل أنه أراد منكراً لقوّته في الحجة^(٢) كما يقال : رجل منكر إذا

= بأبي أنت وأمي يا رسول الله قصرّت وأتممت وأفطرت وصمت فقال : «أحسنيت يا عائشة» وما عابه علي .

قال الدارقطني الأول متصل وهو إسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق وهو مع أبيه وقد سمع منها . اهـ ١٨٨ / ٢ ، ورواهما البيهقي من طريقه ١٤٢ / ٣ .

ورواه باللفظ الثاني : النسائي ١٢٢ / ٣ ، والبيهقي ١٤٢ / ٣ كلاهما من طريق أبي نعيم عن العلاء به . وقال البيهقي : قال أبو بكر النيسابوري هكذا قال أبو نعيم : عن عبد الرحمن ، عن عائشة ، ومن قال : عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ . اهـ ١٤٢ / ٣ .

ولهذا الحديث ثلاث علل :

الأولى : تفرد العلاء بن زهير به ، وقد قال فيه ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات (المجروحين ١٨٣ / ٢) .

الثانية : الاختلاف في ثبوت سماع عبد الرحمن بن الأسود من عائشة وأما زيادة (عن أبيه) فهي خطأ .

الثالثة : مخالفة متنه لما ثبت عن رسول الله ﷺ من أنه لم يعتمر في رمضان قط ، ومن ذلك حديث أنس في الصحيحين أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عُمُر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته . انظر البخاري مع الفتح ٦٠٠ / ٣ ، ومسلم ٩١٦ / ٢ .

وهذه العلة الأخيرة تؤيد قول ابن حبان في العلاء بن زهير وإن كان قد وثقه ابن معين . وتقوى أيضا احتمال الإنقطاع وإن صحح الدارقطني وابن حجر سماع عبد الرحمن من عائشة ، وإما عدم ذكر لفظ «رمضان» في بعض طرقه فلا أثر له ، لأنه يبعد أن يكون صوم عائشة هذا تطوعاً وقد علمت رخصة الله في الفريضة للمسافر . والله أعلم .

وانظر مزيداً من البحث في : الفتاوى لابن تيمية حيث ذكر أن هذا الحديث خطأ قطعاً بل باطل ١٤٦ / ٢ - ١٥٣ ، وزاد المعاد ١ / ٤٦٥ ، ٢ / ٩٣ ، ونصب الراية ٢ / ٩١ - ٩٢ ، والتلخيص الخبير ٢ / ٤٦ ، وإرواء الغليل ٣ / ٨ - ٩ .

(١) انظره في مسائل عبد الله ص ١١٩ .

(٢) هذا بعيد ، وألفاظ المحدثين تحمل على اصطلاحهم لا على المعنى اللغوي ، والمنكر في اصطلاح المحدثين : هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة .

كان داهية وصوته منكر^(١)، ثم لعلَّه أنكره ثم بان له صحته وبني مذهبه عليه.

فإن قيل : فقد روى عن عائشة أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر^(٢). وهذا يدل على أن ما روي من الأخبار لا أصل لها؛ لأنها لو كانت صحيحة ما خالفت.

قلنا : لا تختلف الرواية عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، رواه عنها عروة والأسود وغيرهما : أنها كانت تصلي في السفر أربعاً^(٣)، وهذا إخبار عن دوام الفعل ولو صح ما نقلتموه^(٤) لم تخالفه، ويؤيد هذا أنه لو كان ذلك صحيحاً لنقله إلينا الجُم الغفير^(٥) كما نقل حال

(١) في المخطوطة «منكرة» بزيادة التاء.

(٢) متفق عليه . وتقدم ترجمته ص ١٤٩ تعليق : ٣.

(٣) معناه متفق عليه من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت : الصلاة أول ما فرضت ركعتين فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر. قال الزهري : فقلت لعروة : ما بال عائشة تتم؟ قال : تأولت ما تأول عثمان. البخاري مع الفتح ٥٦٩/٢، ومسلم ٤٧٨/١. وهذا اجتهاد من عائشة رضي الله عنها بعد وفاته ﷺ لقول عروة «إنها تأولت ما تأول عثمان. ولا حاجة لاجتهادها زمن النبي ﷺ. ولهذا أنكر ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ما روي عنها أنها أتمت في السفر في عهده ﷺ. انظر : الفتاوى ١٤٦/٢٤ - ١٥٣، وزاد المعاد ٩٣/٢، ٤٦٥/١.

(٤) أي قول عائشة : أول ما فرضت الصلاة ركعتين. وهو صحيح عنها وله حكم الرفع. وقد رواه الشيخان وأبو داود والنسائي والدارمي ومالك وأحمد وغيرهم كما تقدم ص ١٤٩ تعليق : ٣.

(٥) ومثل هذا ما حكاه الحافظ عن إمام الحرمين أنه قال : لو كان ثابتاً لنقل متواتراً. قال الحافظ : وفي هذا نظر؛ لأن التواتر في مثل هذا غير لازم، ثم ذكر ما خلاصته : أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ثم بعد الهجرة زيدت ركعتين ركعتين إلا المغرب والفجر، فلما استقر فرض الرباعية على ذلك خفف الله عن المسافر ركعتين منها، ثم قال : فعلى هذا فالمراد بقول عائشة فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة. الفتح ١/٤٦٤ - ٤٦٥.

الصيام وحال التوجه إلى بيت المقدس فدلّ على أن الصلاة فرضت خمسا في كل يوم وليلة على صفتها هذه ثم رخص للمسافر في القصر، ثم لو صح هذا عن عائشة فالمراد به أن صلاة السفر أقرت في إسقاط الفرض بركتين وأن في الحضر لا يسقط الفرض بذلك.

خبر آخر: رواه ابن حامد في شرح الخرقى عن الثوري، عن أبي أيوب، عن أبي قلابة عن أنس بن مالك^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى وضع عن المسافر شطر الصلاة»^(٢).

فدل على أن فرضه أربع فأسقط الله سبحانه عنه - رحمة منه وتخفيفا - شطر ذلك.

خبر آخر: مشهور رواه أنس قال: كنا - معاشر أصحاب رسول الله - نساfer فمنا الصائم ومنا المفطر، ومنا المتم ومنا المقصر، فلم يعب الصائم

(١) هو أنس بن مالك الكعبي - وقيل: القشيري - أبو أمية، وقيل: أبو أمية وقيل أبو مبة، صحابي نزل البصرة وليس له إلا هذا الحديث ووقع في رواية لابن ماجه أنه رجل من بني عبد الأشهل، وهو غلط قاله الحافظ ابن حجر، وليس هو أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ.

انظر ترجمته في: التقريب ٨٥/١، وتهذيب التهذيب ٣٧٩/٢، والاستيعاب والإصابة ٧٢-٧٣، ومصادر تخريج حديثه هذا.

(٢) رواه النسائي من الطريق الذي أشار إليه المصنف ١٨٠/٤، ومن طريق عبد الله بن سودة القشيري، عن أبيه عن أنس بن مالك رجل منهم مثله ١٩٠/٤. ورواه أبو داود ٤٥/٧ - ٤٧ عن المعبود، والترمذي ٩٤/٣، وابن ماجه ٥٣٣/١، وأحمد ٣٤٧/٤، ٢٩/٥، كلهم من طريق أبي هلال الراسبي عن عبد الله بن سودة عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب باللفظ الذي ذكره المصنف وزيادة وضع الصوم عن المسافر والمرضع والحبل وفيه قصة. والحديث حسنه الترمذي وأقره المنذري وغيره. وفي إسناده اختلاف بسطه النسائي في سننه وذكر له شاهدا من حديث عمرو بن أمية الضمري ١٧٨/٤ - ١٨٢. وانظر التلخيص الحبير ٢١٥/٢.

على المفطر ولا المفطر على الصائم ولا المقصر على المتم ولا المتم على المقصر^(١). وهذه إشارة إلى جميعهم.

وروى أن عثمان صلى الظهر^(٢) (٢٧٦/ب) بمنى أربعاً فأنكر ابن مسعود ذلك وقال: قد صليت مع النبي وأبي بكر وعمر بمنى ركعتين فلما حضرت

(١) أما قوله فمن الصائم ومن المفطر لا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم فهو في صحيح مسلم مرفوعاً من حديث أنس وأبي سعيد الخدري وجابر رضي الله عنهم ٧٨٦/٢ - ٧٨٨.

وأما زيادة: فمن المتم ومن المقصر لا يعيب المقصر على المتم ولا المتم على المقصر. فلا وجود له في صحيح مسلم ولا يصح.

وقد رواه بهذه الزيادة البيهقي من طريق عمران بن زيد التغلبي عن زيد العمي عن أنس باللفظ الذي أورده المصنف وضعفه ابن الترمذي بعمران التغلبي وزيد العمي ١٤٥/٣.

بل قال ابن تيمية في الفتاوى: هو كذب بلا ريب وزيد العمي مما اتفق العلماء على أنه متروك، والثابت عن أنس إنما هو في الصوم ١٥٤/٢٤.

وقد وهم النووي في شرحه لمسلم حيث قال: واحتج الشافعي وموافقه بالأحاديث المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسافرون مع رسول الله ﷺ فمنهم القاصر ومنهم المتم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض ١٩٤/٥.

ولا وجود له بهذه الزيادة في صحيح مسلم كما نبّه على ذلك الشوكاني في نيل الأوطار ٢٢٩/٣.

بل قد بحث عنه في السنن ومسند الإمام أحمد وغيره فلم أجده حتى الآن لا عن أنس ولا عن غيره من الصحابة إلا رواية البيهقي المتقدمة ورواية لابن أبي شيبه قال حدثنا وكيع. حدثنا عبد الرحمن بن حصين عن أبي نجيع المكي قال: اصطحب أصحاب النبي ﷺ في السير فكان بعضهم يتم وبعضهم يقصر. . . ٤٥٢/٢. والراوي عن أبي نجيع لم أجده ترجمه ولعله تصحف عن (عبد الرحمن بن خضير).

ومع هذا فليس في كلا الروايتين أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك مع رسول الله ﷺ، كما هو الشأن في الصيام والإفطار في السفر. والله أعلم.

(٢) لفظ «الظهر» زيادة في الحاشية. وقد وردت في رواية للبيهقي لكنها غير موصولة.

العصر قام فصلى أربعاً فقليل له : أنكرت ثم صليت أربعاً؟ فقال : الخلاف شر^(١) وهذا يدل على أنه أنكر على عثمان ترك الأفضل ثم تابعه في الجائز .
فإن قيل^(٢) : لعلَّ عثمان رضي الله عنه نوى الإقامة وابن مسعود من جنده فصار مقيماً حكماً .

قلنا : فلو كان ذلك لم يجز له الإنكار^(٣) .

فإن قيل : فقد روى أن عثمان اعتذر فقال : إني تأملت وسمعت النبي ﷺ يقول : «من تأهل ببلد فهو من أهله^(٤)» وروي أنه قال : إنه يحج قوم

(١) رواه أبوداود ٤٤٠/٥ مع عون المعبود ، والبيهقي ١٤٤/٢ . وأصله في الصحيحين البخاري مع الفتح ٥٦٣/٢ ومسلم ٥٠٩/٣ ، وغيرهما دون قوله : فقليل له : أنكرت ثم صليت أربعاً . . .
ولفظ البخاري قال - أي ابن مسعود - صليْتُ مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين وصليت مع أبي بكر رضي الله عنه بمنى ركعتين ، وصليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمنى ركعتين ، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متبئلتان .

(٢) روى هذا القول أبو داود من طريق معمر عن الزهري أن عثمان إنما صلى بمنى أربعاً لأنه أجمع الإقامة بعد الحج . قال المنذري : وهذا منقطع ، لأن الزهري لم يدرك عثمان رضي الله عنه ، ٤٤١/٥ ، مع عون المعبود . ومن هذا الطريق رواه عبدالرزاق ٥١٦/٢ ، وعنه الطحاوي ورجعه على سائر الأسباب التي رويت في إتمام عثمان ٤٢٥/١ - ٤٢٦ معاني الآثار . ورواه أبوداود أيضاً من طريق آخر عن إبراهيم - أي النخعي - أنه قال : إن عثمان صلى أربعاً لأنه اتخذها وطناً . قال المنذري وهو أيضاً منقطع . اهـ ٤٤٢/٥ مع عون المعبود .

(٣) بل الجواب الصحيح أن رواية : أنه نوى الإقامة بعد الحج غير ثابتة ، وأيضاً الإقامة بمكة حرام على المهاجرين وإنما رخص لهم رسول الله ﷺ ثلاثة أيام فقط بعد قضاء النسك . والمعروف عن عثمان سرعة خروجه من مكة إذا فرغ من عمرته أو حجه ، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا من الكذب الظاهر ، فإن عثمان ما أقام بمكة قط بل كان إذا حج يرجع إلى المدينة . انظر : الفتاوى ٨٧/٢٤ - ٨٨ ، وفتح الباري ٥٧١/٢ .

(٤) رواه أحمد ٦٢/١ والحميدي في مسنده ٢١/١ رقم ٣٦ كلاهما من طريق عكرمة بن إبراهيم الباهلي ، حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ذباب عن أبيه : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه . صلى بمنى أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال : يا أيها الناس إنني تأملت بمكة منذ قدمت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من تأهل في بلدة فليصل صلاة المقيم» . =

طعام، وإني خشيت أن يظنوا أن الصلاة ركعتان في كل حال^(١).
قلنا: يحتمل أنه اعتذر إليه لأنه ترك فضيلة القصر فأما نية الإقامة فلم يعتذر بها^(٢).

= قال الحافظ ابن حجر: هذا الحديث لا يصح، لأنه منقطع وفي رواه من لا يحتاج به ٥٧٠ / ٢ فتح الباري. وكذلك رواه البيهقي وأعلّه بالانقطاع وضعف عكرمة ١١٥ / ٥ - بلوغ الأمان، وحاشية مسند الحميدي حيث نبّه على أن البيهقي رواه في المعرفة وأن عكرمة الباهلي مجهول وهو غير الأزدي ٢١ / ١. وكذلك عزاه الهيثمي لأحمد وأبي يعلى وقال: وفيه عكرمة بن إبراهيم وهو ضعيف ١٥٦ / ٢ مجمع الزوائد.

وأما قول ابن القيم في زاد المعاد: إن هذا أحسن ما اعتذر به عن عثمان ١ / ٤٧١ فهو مخالف لما قاله في تهذيب السنن حيث بالغ في رده وإنكاره ٥ / ٤٤٢ مع عون المعبود.
(١) رواه أبوداود ٥ / ٤٤٢ عون المعبود، والطحاوي ١ / ٤٢٥ من طريق أيوب عن الزهري: أن عثمان أتم الصلاة بمنى من أجل الأعراب، لأنهم كثروا عامئذٍ فصلى بالناس أربعمائة ليعلمهم أن الصلاة أربع. وهذا منقطع، لأن الزهري لم يدرك عثمان كما تقدم.

وكذلك ما رواه عبدالرزاق من طريق ابن جريج بلاغا أن أعرابيا ناداه في مسجد الخيف بمنى يا أمير المؤمنين مازلت أصليها منذ رأيتك عام أول صليتها ركعتين فخشي عثمان أن يظن جهال الناس إنها الصلاة ركعتين... ٢ / ٥١٨، وهذا منقطع قطعاً.

ورواه البيهقي من طريق عبدالرحمن بن حميد، عن أبيه، عن عثمان بن عفان: إنه أتم الصلاة بمنى ثم خطب فقال: يا أيها الناس إن السنة سنة رسول الله ﷺ وسنة صاحبيه ولكن حدث العام من الناس فخفت أن يستنوا. ٣ / ١٤٤، كذا (حدث العام) وفي فتح الباري عن البيهقي (طعام) ٢ / ٥٧١ وهو الأظهر، لأن المقصود، الجهال وضعاف العقول.

والظاهر أن رواية حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن عثمان مرسله كما في ترجمته في التهذيب، فعلى هذا لا يسلم من الانقطاع مع ضعف بعض رواه أو جهالتهم. والله أعلم.

(٢) اختلف العلماء في سبب إتمام عثمان الصلاة بمنى أربعا على أقوال كثيرة ذكر ابن القيم منها ستة أوجه في كتابه زاد المعاد ١ / ٤٦٩ / ٤٧١، وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر أن سبب إتمام عثمان الصلاة بمنى بناء على ما نقل عنه أنه كان لا يرى القصر في السفر إلا لمن كان شاخصاً في سفره حاملاً للزاد والمزاد (الطعام والشراب) أو خائفاً من عدو كما رواه عنه عبدالرزاق ٢ / ٥٢١، وابن أبي شيبه ٢ / ٤٤٦، والطحاوي ١ / ٤٢٦، أما من كان آمناً نازلاً في بلدة عامرة لا يحتاج فيها إلى حمل زاد ولا مزاد فهذا حكمه حكم المقيم إقامة دائمة =

فإن قيل : فقد روى عن ابن عباس أنه قال : المصلي في السفر أربعاً كالمصلي في الحضر ركعتين^(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : صلاة السفر ركعتان من خالف

=ولهذا كان عثمان إذا نزل بمكة أتم فإذا خرج إلى منى وعرفة قصر، فإذا عاد إلى منى أيام التشريق أتم كما يدل عليه حديث عباد بن عبد الله بن الزبير الذي رواه الإمام أحمد ٩٤ / ٤ . وحسن الحافظ إسناده ، واعتمد عليه وذلك لأن منى قد أصبحت حينئذ عامرة كمكة . انظر : الفتاوى لابن تيمية ٩٣ / ٢٤ - ٩٥ ، وفتح الباري ٥٧١ / ٢ .

أما لماذا لم يتم النبي ﷺ بمكة مع أن منى لم تكن في عهد عثمان أكثر عمراناً من مكة زمن النبي ﷺ كما قاله الطحاوي ٩٤٢٦ / ١ أجاب عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بما حاصله : أن النبي ﷺ كان في عمرة القضية وغزوة الفتح وعمرة الجعرانة كان خائفاً من العدو وعثمان يرى القصر لمن كان كذلك ، وإن كان نازلاً في مكان عامر وأما في حجة الوداع فإن النبي ﷺ لم ينزل بمكة ، وإنما نزل هو وأصحابه بالأبطح خارج مكة وهو ليس بدار إقامة - انظر الفتاوى ٩٥ / ٢٤ .

وهذا قول وجيه - أعني إعطاء الإقامة المؤقتة حكم الإقامة الدائمة في المكان الآمن العامر وهو لا يتعارض مع بعض الأسباب الأخرى إن صحت كتعليم الأعراب عدد الركعات أو أنه تزوج حين قدم مكة .

لكن يلزم على هذا أن عثمان كان يتم بمكة ويقصر بمنى ، فلما أصبحت منى عامرة أتم لذلك ، وهذا ما لم أجد من صرح به ، فإن ثبت هذا عن عثمان رضي الله عنه استقام ما رجحه الحافظان ابن تيمية وابن حجر رحمهما الله ، وأما إن كان قبل ذلك يقصر بمكة ، كما كان يقصر بمنى ، ثم أتم بمكة ومنى فالإشكال باقٍ ويترجح حينئذ أن مذهب عثمان جواز الإتمام في السفر وأنه أخذ بهذا الجائز في أواخر خلافته لأسباب طرأت رجحت لديه فعل الجائز على فعل السنة المشهورة للمصلحة الطارئة ، ولا يمنع أن يكون منها ألا يتساهل الناس في أمر الصلاة فيقصرونها وهم مقيمون آمنون في مدن عامرة حيث لا مشقة ولا سفر وإن كانت الإقامة مؤقتة . والله أعلم .

(١) رواه الإمام أحمد ٤٣٩ / ١ ، وفي إسناده حميد بن علي العقيلي قال الدارقطني : لا يستقيم حديثه ولا يحتاج به ، لكن ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو زرعة : كوفي لا بأس به . والله أعلم وانظر : مجمع الزوائد ١٥٥ / ٢ ، وتعجيل المنفعة ص ١٠٧ ترجمة حميد العقيلي .

السُّنة فقد كفر^(١).

قلنا: لا يصح هذا مع خبر أنس وفعل عثمان وابن مسعود^(٢).

وروى النَّجَّاد بإسناده عن ربيع بن نضلة قال: صحبت اثني عشر من أصحاب النبي ﷺ فلما حضرت الصلاة قَدَّمُوا رجلاً فصلى بهم أربعاً، فلما انصرف قال سلمان: نصف المربعة فنحن إلى التخفيف أفقر^(٣)، ولم يعيدوا

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. اهـ ١٥٤/٢ - ١٥٥. وأقول أيضاً قد رواه عبدالرزاق ٥٢٠/٢، والبيهقي ١٤٠/٣، والطحاوي ٤٢٢/١، وإسناده صحيح لكن وقع في نسخ الطحاوي عن صفوان بن محرز - عن عمر، أي باسقاط (ابن) وهو خطأ مطبعي بلا شك صوابه ابن عمر، كما في رواية البيهقي وغيره. والله أعلم.

(٢) أما خبر أنس فتقدم تخريجه ص ٥٦٥ تعليق: ٢ لكن محل الشاهد منه لم يصح وهو قوله: فمناً القاصر ومناً المتم. وأما فعل عثمان ومتابعته ابن مسعود له رغم انكاره عليه فصحيح وتقدم تخريجه ص ٥٦٧ تعليق: ٢، وراجع مساقيل في سبب صنيع عثمان ص ٥٦٧ تعليق: ٣، وص ٥٧٠ تعليق: ١.

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٤٤٨/٢ ورجاله ثقات إلا الربيع بن نضلة فلم أجده له ترجمة. ورواه عبدالرزاق، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي يعلى الكندي قال أقبل سلمان في اثني عشر راكباً أو ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ فلما حضرت الصلاة قالوا: تقدم يا أبا عبدالله قال: إنا لا نؤمكم ولا ننكح نساءكم إن الله هدانا بكم قال: فتقدم رجل من القوم فصلى أربع ركعات فلما سلم قال سلمان: ما لنا وللمرئعة؟ إنها كان يكفيننا نصف المربعة ونحن إلى الرخصة أحوج. اهـ ٥٢٠/٢.

ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٦٦/٦ - ٢٦٧ والبيهقي ١٤٤/٣. ورواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا أبوالأحوص، عن أبي إسحاق به ٤٤٨/٢. ومن هذا الطريق الطحاوي ٤١٩/١ كلاهما بنحوه. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير وأبوليلي الكندي ضعفه ابن معين ١٥٦/٢. لكن اختلف النقل عن ابن معين فوثقه مرة وضعفه أخرى كما في تهذيب التهذيب ٢١٦/١٢.

ولعل هذا مبني على الاختلاف في المراد به كما في ترجمته فكأنهما اثنان عنده، لكن الأظهر أن المراد هنا الثقة الذي جزم به الحافظ في التقریب ٤٦٧/٢.

لكن لهذا الأثر علة أخرى وهي عننة أبي إسحاق السبيعي بل أنه قد اختلط في آخره وعلى =

ولا قالوا: الصلاة لا تصح، ثم نحملها قولهما^(١) على من اعتقد أن صلاة القصر لا تجزئ يكون مخطئاً وكافراً، ويكون كمن اعتقد أن صلاة الحضر لا تجزئ أربعاً، وكذا قوله: المصلي في السفر أربعاً معتقداً أنه لا تجزئ غيرهما كالمصلي في الحضر ركعتين يعتقد أنه لا تجزئ غيرهما.

ومن القياس: أنه تخفيف يتعلق بالسفر فكان رخصة لا عزيمة كالفطر، والمسح على الخفين ثلاثاً، وترك حضور الجمعة، والجمع بين الصلاتين، وهذا لأن أصل الوقت سبب للأربع والسفر سبب القصر وقد وجد التخيير للعبد كما أن سبب الصوم الشهر، وسبب جواز الفطر السفر فيخير العبد، وكذلك سبب الجمع، وسبب الصلاة الوقت فيخير العبد، وكما يتخير المسافر بين الجمعة والظهر؛ لأن سبب الجمعة الوقت وسبب تركها إلى الظهر السفر (٢٧٧/أ) وقد وجد فيخير العبد، ويوضح ذلك أنه لما علّق القصر على السفر والمشقة وهو الضرب في الأرض علم كل باحث عن العلل أن ذلك التخفيف رخصة لأجل المشقة، لأنها تناسبها وكل ما ناسب الحكم كان علة فيه كالعقوبة المعلقة على الجريمة يعلم أنها لأجل الجريمة.

فإن قيل: المعنى في الأصل وجميع الرخص التي قسم عليها أنها ليست رخصة إسقاط، فإن الصوم يتأخر من وقت إلى وقت، وكذلك المجموعتان، وكذلك الجمعة والظهر صلاتان مشروعتان يتخير العبد بينهما كما يتخير في أنواع الكفارة، فأما في مسألتنا فهو محض إسقاط من الشرع، ولهذا إذا قصر لم يبق عليه شيء، والإسقاط يتم بالمسقط وحده ولا يتخير فيه المسقط عنه كالطلاق والعتاق والإبراء.

= هذا ففي صحته نظر وقوله: إننا لا نؤمكم ولا نتكح نساءكم . هي لعبد الرزاق دون ابن أبي

شيبه وفيها غرابة . والله أعلم .

(١) أي قول ابن عباس وابن عمر.

قلنا: لا فرق بينهما، فإن في الأصل إسقاط تحثم الصوم في رمضان والصلاة في وقتها وحضور الجمعة واستماع الخطبة فهو كهذا الإسقاط، ثم إسقاط الركعتين إنما هو بطريق الصدقة علينا، ولهذا قال ﷺ: «تلك صدقة تصدق الله بها عليكم فلا تردوا صدقته»^(١) والصدقة تقف على القبول؛ ولهذا لو كان لرجل على آخر أربعة دراهم فتصدق عليه بدرهمين منها كان بالخيار بين أن يقبلها فتبقى عليه درهمان وبين أن يردَّهما فتلزمه الأربعة، كذلك العبد عليه الله تعالى أربع ركعات فإذا سافر تصدق عليه بركعتين إن قبلها، وإن ردَّها لزمه الأربع.

طريقة أخرى: لو كانت فريضة المسافر ركعتين لم تجز الزيادة فيها بالافتداء^(٢) كمن صلى الفجر خلف من يصلي الظهر، وقد قالوا: إذا اقتدى المسافر بمقيم لزمه إتمام الصلاة مع قيام السفر وكون الفريضة في حقه ركعتان، وهذا لا يجوز.

فإن قيل: غير ممتنع أن يتغير الفرض بالافتداء، ألا ترى أن العبد والمرأة يصليان الظهر أربعاً أربعاً فلو صلياً مع الإمام الجمعة صلياً ركعتين؟

قلنا: الواجب في حقهما وفي حق كل مسلم صلاة الجمعة في يوم الجمعة إلا أن الشرع رخص لهما تركها إلى الظهر، فإذا قبل الترخُّص وصلياً أجزأت، وإن حضرا ودخلا في صلاة الجمعة فقد ردَّا^(٣) الرخصة (٢٧٧/ب) وأديا الأصل فصحت، وفي مسألتنا الفرض عندكم ركعتان فكيف يلزمهما بالافتداء أربع؟ على أن ما ذكرتم حجَّتنا؛ فإنه لما كانت الجمعة ظهراً

(١) تقدم قريباً ٥٢٠/٢.

(٢) انظر المغني ١٠٨/٢، والأم ١٨٠/١.

(٣) المناسب أن يقول «فقد تركا الرخصة»

مقصورة عندكم^(١) ثم خيّر الشرع العبد والمرأة بين الإتمام بفعل أربع وبين القصر وهو: أن يصلّي الجمعة جاز أن يقع التخيير في مسألتنا بين القصر والإتمام. وقد أجاب أصحابنا عن هذا بأنه يجوز أن يتغير فرض الإنفراد بالاعتداء في الجمعة دون غيرها^(٢)، لأن الجمعة من شرطها الاعتداء فجاز تغيير فرضها بالاعتداء، وليس من شرط بقية الصلوات الاعتداء، فلم يجوز أن يتغير فرضها بالاعتداء.

احتج الخصم: بما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ^(٣).

(١) إن كان يقصد الحنفية - كما هو الظاهر - ففيه نظر، فإن صلاة الجمعة عندهم صلاة مبتدأة غير صلاة الظهر، وإن كان فرض الوقت عندهم الظهر والجمعة مسقطا لها على سبيل الختم فيمن وجبت عليه أو على سبيل الجواز على من لا تجب عليه إذا حضرها. انظر: تحفة الفقهاء ١٥٩/١ - ١٦٠ وبدائع الصنائع ٦٥٥/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٣٧١/٢.

(٣) رواه النسائي ٣/١١١، ١١٨، ١٨٣، وابن ماجه ١/٣٣٨، وأحمد ١/٣٧، وابن حبان ص ١٤٤ موارد، والطحاوي ١/٤٢١ - ٤٢٢، وعبد الرزاق ٢/٥١٩، وابن أبي شيبة ٢/٤٤٧. كلهم من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وفي رواية لابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى - عن كعب بن عجرة - عن عمر. وفي رواية للطحاوي: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الثقة - عن عمر.

وقال النسائي: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر ٣/١١١ وقد أثبت غيره له سماعا منه كما يدل عليه صنيع مسلم في مقدمة صحيحه ١/٣٤، لكن الأكثر على عدم سماعه منه والله أعلم.

وانظر ذلك في نصب الراية وحاشيتها ٢/١٨٩ - ١٩٠ وترجمته في تهذيب التهذيب ٦/٢٦١ - ٢٦٢ وقارن بينهما، لكن هذا الاختلاف في الانقطاع لا يرد هنا على رواية ابن ماجه المتقدمة بزيادة كعب بن عجرة بين ابن أبي ليلى وعمر فهذا إسناد صحيح كما قاله النووي في المجموع ٤/٣٤٣. والله أعلم.

وعن ابن عباس رضي الله عنه : إن الله فرض عليكم على لسان نبيكم الصلاة للمقيم أربعاً وللمسافر ركعتين^(١).

قلنا : المراد به صلاة السفر ركعتان مجزئة ، وقوله : (تمام) يعني في الثواب ، معناه أنها غير قاصرة الثواب ، ونحن نقول بذلك حتى نقول : إن قصرها أفضل من إتمامها ، ويدل عليه ما روينا عن عمر أنه قال ليعلى بن أمية عجبت مما عجبت فسألت النبي ﷺ فقال : «تلك صدقة تصدق الله بها عليكم^(٢)» وأما خبر ابن عباس رضي الله عنه فهو رأيه واجتهاده ، ولهذا قال : وفرض عليكم في صلاة الخوف ركعة^(٣) . فأنكر عليه ابن مسعود وقال : ما أجزأت ركعة قط^(٤) . ويؤيده أنه لم ينقل عن الرسول ﷺ أنه قال

(١) رواه مسلم ١/ ٤٧٩ ، وأبو داود ٤/ ١٢٥ عون المعبود ، والنسائي ٣/ ١١٨ - ١١٩ ، وابن ماجه ٣٣٩/ ١ ، وابن خزيمة ٢/ ٧٠ ، وأحمد ١/ ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٣٥٥ ، والبيهقي ٣/ ١٣٥ كلهم من حديث بكير بن الأحنس عن مجاهد ، عن ابن عباس بنحوه . ولفظ مسلم : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . وفي لفظ آخر له : إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم ﷺ على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً وفي الخوف ركعة .

(٢) رواه مسلم والأربعة وغيرهم كما تقدم ٢/ ٥٢٠ .

(٣) وتقدم ذكر لفظه بتمامه في تخريجه السابق رقم (١) .

(٤) رواه الطبراني في الكبير ٩/ ٣٢٦ عن طريق حصين قال : بلغ ابن مسعود أن سعداً يوتر بركعة قال : ما أجزأت ركعة قط . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : وحصين لم يدرك ابن مسعود وإسناده حسن ٢/ ٢٤٢ . كذا قال : ولعله أراد تحسين بقبه إسناده ، وإلا فالمنقطع محكوم عليه بالضعف .

كما حكى الزيلعي . عن النووي في خلاصته أنه قال فيه (موقوف ضعيف) ٢/ ٤٢١ نصب الراية . لكن أورده الزيلعي في نصب الراية بإسناد الطبراني وزاد فيه إبراهيم - أي النخعي بين حصين وابن مسعود ٢/ ١٢١ ، ولا وجود لهذه الزيادة في نسخة الطبراني التي بين يدي وهي موافقة لنقل الهيثمي . وقد تابع صاحب إعلال السنن الزيلعي وقال : رجاله ثقات ، وإبراهيم عن ابن مسعود مرسل لكن مراسيله صحيح عن ابن مسعود . اهـ ٦/ ٥١ =

ذلك ولا أنه فرّق في الفرض بين السفر والحضر، ثم نحمل قوله على أقل ما يجزي المقيم والمسافر وذلك مراده بدليل ما تقدم .

واحتج^(١) : بأن الركعتين تجزئ في الفريضة ومازاد عليها ساقط إلى غير بدل فلم تكن واجبة والتحقت بالنوافل ، لأن كل ما سقط في الشرع إلى غير بدل كان نفلا ، وإذا ثبت هذا ففرضه ركعتان ، فلم تجز الزيادة عليهما كما في صلاة الفجر وصلاة الجمعة .

قلنا : يلزم على هذا صلاة المريض والعبد والمرأة للجمعة ، فإن ركعتي الجمعة تجزئهما في الفرض ويسقط الإجزاء إلى غير بدل في حقهما والأربع واجبة عليهما ، ثم النفل يجوز تركه من غير عذر وليس كذلك في مسألتنا ، فإنه لا يجوز ترك الركعتين (٢٧٨/أ) إلا بعذر فصارت كترك السترة والركوع

= وهذا الأثر قد رواه أيضا محمد بن الحسن ، عن يعقوب بن إبراهيم عن حصين بن إبراهيم (كذا) عن ابن مسعود قال : ما أجزأت ركعة قط . . . ص ٩٦ موطأ مالك برواية محمد بن الحسن . وثبّه محقق نصب الراية على أن صوابه حصين بن عبد الرحمن - أي السلمي - عن إبراهيم - أي النخعي ١٢٠ / ٢ . واعتمد صاحب إعلاء السنن - ناقلًا عن الزيلعي أيضا - ذكر إبراهيم النخعي في الإسناد هنا دون التنبيه على أن هذا تصحيح له وعلى كل حال فهو موقوف منقطع .

(تنبيه) صريح رواية الطبراني - وهي مفسرة لرواية محمد بن الحسن - أن ابن مسعود قال ذلك في الوتر لا في صلاة الخوف كما يفهم من صنيع المصنف هنا ، ومثله تأويل النووي له الذي نقله الشوكاني في النيل حيث قال : واحتجوا - أي المانعين من الوتر بوحدة - أيضا بما حكى عن ابن مسعود أنه قال : ما أجزأت ركعة قط . قال النووي في شرح المذهب : إنه ليس بثابت عنه ، قال : ولو ثبت لحمل على الفرائض ، فقد قيل : إنه ذكره ردًا على ابن عباس في قوله : إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة : فقال ابن مسعود : ما أجزأت ركعة قط ، أي المكتوبات . اهـ النيل ٣٨ / ٣ . وهو في المجموع ٢٣ / ٤ لكنني آثرت نقله عن النيل لما يغلب على ظني من قوع سقط في نسخة المجموع التي بين يدي . وعلى كل فالأثر ضعيف لم يثبت في مورده في الوتر فضلا عن غيره . والله أعلم .

(١) انظر : الهداية وفتح القدير والعناية ٣١ / ٢ ، والفتاوى لابن تيمية ١٠٣ / ٢٤ - ١٠٤ .

والسجود والقيام يترك للعذر إلى غير بدل وهو واجب ، على أننا نقول :
الأخريان صدقة عليه ، تسقط عنه بقبوله للصدقة ، وإن لم يقبل رجع إلى
الأصل كرجل له على رجل أربعة دراهم فتصدق عليه بدرهمين منهما فإن قبل
سقطت عنه وإن ردَّ عاد إلى الأصل الأربع ، ويوضح هذا أنه يلزمه الأربع
بالاقتداء ، ولو كانت الأخريان نافلة لم تجب بالاقتداء ، كما قلنا في المصل
الفجر والجمعة لو اقتدى بمن يصلي الظهر فإنه إما يبطل الاقتداء أو يفارقه
عن ركعتين ، على أن صلاة الفجر والجمعة لا يقف^(١) فعلهما ركعتين على
السفر بخلاف مسألتنا ، فإن فعل ذلك يقف على سفر يشق فكان رخصة
كالفطر والجمع .

واحتج : بأن المشروع في وقت العصر ليس إلا صلاة العصر إما مقصورة
أو كاملة فمتى ثبت القصر مشروعاً لم يبق الكمال مشروعاً ، لأنها صفتان
متضادتان ولا يجتمعان ، ولا يلزم على هذا جميع الرخص ؛ لأن المجموعتين
يجتمعان ، ولهذا لو فاته صلوات صلاه من مجتمعات ، والصوم أبيح تأخيره لا
أنه سقط ، وكذلك الجمعة والظهر عبادتان يتخير في أيها شاء .

قلنا : المشروع في وقت العصر أربع ركعات إلا أنه إذا سافر تصدَّق عليه
الشرع بركعتين منهما بشرط أن يقبل ، فإن لم يقبل لم يوجد الشرط ، كما أنه
رخص للمسافر ثلاثاً بشرط أن لا يخلع^(٢) ورخص له الفطر بشرط أن لا
ينوي الصوم .

فإن قيل : فهذا لا يجوز أن يقال ؛ لأنه يفضي إلى أن ينصب الله شرعاً
مفوضاً إلى رأى العبد فيقول له : اقصر إن شئت وهذا لا نظير له في الشرع .

(١) في المخطوطة (لا يقف على فعلهما) ويظهر أن زيادة (على) سبق نظر من الناسخ إلى حرف
(على) بعد كلمة ركعتين بعده .

(٢) أي خفية .

قلنا : لم لا يجوز أن يقول فرضك أربعاً فإذا سافرت لحقك مشقة فقد تصدقت عليك بركعتين إن أردت واخترت قبول الصدقة ، كما يقال للمسكين قد أبحنا لك أخذ الزكاة لتنام كفايتك إن شئت وإن اخترت التقتع بها معك - وإن كان غير كافٍ لك - فلك ذلك ، وكما يقال : قد حتمت عليك الصوم في رمضان ما دمت مقيماً فإذا سافرت فقد أبحت لك أن تفتطر إن شئت وإن حملت على نفسك وصمت فقد أدبت فرضك ؟ وهذا ليس بتفويض الشرع إلى رأي الأدمي وإنما هو تخيير له رخصة وتفضلاً كما في كفارة اليمين وجزاء الصيد^(١) والله أعلم بالصواب .

(١) إن السنة الفعلية الثابتة عنه ﷺ أنه لم يتم الرباعية في سفر قط ، لكن هل هذا للوجوب أو رخصة لمن شاء لمشقة السفر؟ وأحسن ما رأيت في هذه المسألة اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو الأقرب لمذهب مالك والشافعي وأحمد عند التحقيق وهو: أن القصر سنة والترتيب جائز مع الكراهة ، وهذا لا يتنافى مع اختياره أن فرض المسافر ركعتان ، لأن مراده أن المسافر إذا صلى ركعتين فقد أدى فرضه ، وإن لم ينو القصر ، وأن الله لم يوجب على المسافر أربعاً وسقوط فرض المسافر بالركعتين محل إجماع لكن اشتراط نية القصر فيه خلاف واختياره إنه ليس بشرط . راجع في هذه الفتاوى ٧/٢٤ - ١٦٤ خاصة ص ٧ ، ٩٣ ، ١٠٣ .

ومما يدل على جواز الإتمام قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ الآية النساء : ١٠١ ، فهذه الآية الكريمة في قصر العدد أظهر منها في قصر الصفة بدليل سؤال أبي يعلى عمر بن الخطاب عنها حيث استشكل كيف نقصر وقد أمناً؟ فقال له عمر عجبث مما عجبث منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » مسلم وغيره وتقدم هنا ص ٥٥٨ تعليق : ٢ . فإن السؤال هنا عن القصر حال الأمن وهو قصر عدد بلا شك لا القصر حال الخوف الذي يحتمل قصر العدد والصفة فتكون الآية الكريمة قد دلت على الجواز وبيئت السنة الفعلية منه ﷺ ما هو أولى وأفضل وهو القصر . وكذلك يدل على الجواز فعل عائشة وعثمان وكذلك متابعة الصحابة عثمان رضي الله عنه في ذلك فهم وإن أنكروا عليه فمحال أن يتابعوه على أداء فريضة على صفة لا تبرأ بها الأمة ، ومثل ذلك متابعة سلمان الفارسي مع اثني عشر من الصحابة لمن صلى بهم أربعاً كما تقدم ص ٥٧٢ وتعليق رقم : ٣ . والله أعلم .

٤٠ - مسألة : ولا يجوز أن يترك في سفر المعصية^(١) نص عليه في رواية عبدالله^(٢) وأبي داود^(٣) (٢٧٨/ب) وحرب ومهنا ، وبه قال الشافعي^(٤) ، وقال أبو حنيفة^(٥) وداود^(٦) : يجوز له الترخص .
وقال مالك كقولنا في الفطر والقصر وكقولهما في أكل الميتة^(٧) .
لنا : قوله تعالى : ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾^(٨) فأباح الميتة بشرطين :

- (١) وهو المذهب : انظر المغني ٢/٩٩ - ١٠١ ، والإنصاف ٢/٣١٦ - ٣١٧ وكشاف القناع ٥٠٥/١ .
- (٢) لم أجده في مسائله .
- (٣) انظر مسائل أبي داود ص ٧٤ .
- (٤) انظر الأم ١/١٨٤ - ١٨٥ والمهذب والمجموع ٤/٣٤٣ - ٣٤٦ .
- (٥) انظر مذهب أبي حنيفة وأصحابه في : أحكام القرآن للجصاص ١/١٢٦ ، وتحفة الفقهاء ١/١٤٩ ، وبدائع الصنائع ١/٢٨٧ ، والهداية وفتح القدير والعناية ٢/٤٦ - ٤٧ .
- (٦) جواز الترخص هنا هو مذهب ابن حزم الظاهري ، أما إمامة داود الظاهري فحكى عنه ابن حزم أنه قال : «لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد أو عمرة» انظر المحلى ٤/٢٦٤ ، ٢٦٨ .
- (٧) وذلك لأن رخصة أكل الميتة للمضطر لا تختص بالسفر بل هي للمضطر مسافرا كان أو مقبيا . وهذا الذي ذكره المصنف هو المشهور عن مالك وعنه رواية أخرى كمذهب أبي حنيفة رحمهما الله تعالى . انظر : المنتقى للباقي ١/٢٦١ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٣٢ - ٢٣٣ وبداية المجتهد ١/١٢٢ ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١/٨٨ .
- (تنبيه) محل الخلاف في هذه المسألة فيمن أنشأ السفر لقصد المعصية أما من أنشأ سفره لمقصد صحيح - مباح أو طاعة - ثم عصى فيه فله الترخص بلا خلاف ، ففرق بين العاصي بسبب سفره والعاصي فيه ، والله أعلم .
- (٨) سورة البقرة آية رقم : ١٧٣ ومثلها آية الأنعام ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم﴾ ١٤٥ وآية سورة النحل ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم﴾ ١١٥ ومعنى الآيات الثلاث يتفق مع معنى آية المائدة ﴿فمن اضطر في خمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم﴾ آية : ٣ . ونفى البغي والعدوان هنا عن الأكل حال أكله في أكله خاصة أظهر منه في البغاة وقطاع الطرق ونحوهم كما في التعليق التالي .

أحدهما: أن يضطر، والثاني: أن يكون غير باغ ولا عاد. ومن خرج على الإمام واعتدى على المسلمين فما وجد في حقه الشرط.

فإن قيل: المراد بالآية غير باغ: للشبع، ولا متعدي في الأكل^(١).

قلنا: المروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه فسر الآية: غير باغ على المسلمين خيفاً لسبيلهم ولا عادياً عليهم بسيفه مشاقاً لهم^(٢). وهو ترجمان القرآن، ويؤيده قوله: إن تقدير الآية فمن اضطر في حالة لا يكون فيها باغياً ولا عادياً فأكل فلا إثم عليه. وما ذكره يحصل البغي والعدوان بعد الأكل وزوال الضرورة^(٣) ولا يقتضي الظاهر ذلك.

جواب آخر: أنا نحمله عليهما جميعاً وهو صحيح، فإن البغي عبارة عن العدول عن المأمور به وارتكاب المحظور من الأكل وغيره من أفعال المعصية وقصدها.

والمعنى في المسألة: أن الترخُّص شرع عوناً على السفر وتيسيراً له، والسفر معصية يجب الزجر عنها فكيف شرع المعونة عليها، والزجر والمعونة يتضادان

(١) أي فيكون معنى «غير باغ» أي غير مجاوز في أكله قدر حاجته مبتغياً الشبع. ومعنى «ولا عاد» أي غير مقدم على الأكل من تلك المحرمات وهو يجد عنها غنى ومندوحة.

وهذا قول أكثر المفسرين، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه ٢٤/١١١-١١٢. وانظر: تفسير ابن جرير الطبري ٥١/٢-٥٢، والقرطبي ٢/٢٣٢-٢٣٣، وفتح القدير للشوكاني ١/١٧٠، وروح المعاني ٢/٤٢.

(٢) لم أجده لابن عباس. لكن معنى هذا التفسير مروي عن مجاهد وسعيد بن جبير من طرق، أما المروي عن ابن عباس رضي الله عنه فهو موافق للتفسير الأول. انظر مع ما تقدم: تفسير ابن كثير ١/٢٠٥ والدر المنثور ١/٤٠٧-٤٠٨.

(٣) بل في هذا نظر، فعلى القول بأن المراد غير باغ ولا عاد في أكله تلك المحرمات يكون التقدير فمن اضطر فأكل غير باغ في أكله ولا عاد فيه فلا إثم عليه، فيكون نفى البغي والعدوان حالاً مصاحبة أكله لا بعد الفراغ من الأكل. وانظر معنى هذا في الفتاوى ٢٤/١١١-١١٢.

فلا يجتمعان .

فإن قيل : لا نسلم أن السفر معصية ؛ لأن السفر ليس هو تكرار الخطي ، فإنه لو دار في الأرض ولم يقصد مكانا لم يعد مسافرا فثبت أنه يعد مسافرا بقصده مكانا عيَّنه لا فعلا يفعله ، وإذا ثبت أنه عبارة عن قصد مكان بعيد بعينه فذلك غير منهي عنه ، إنما المنهي عنه قصد ارتكاب المحذور من الزنى وقطع الطريق وغير ذلك ، فأما السفر بصورته فهو قطع مسافة إلى موضع معين فليس بمقصود بالنهاي ، ولهذا لو قال السيد لعبده : سافر إلى مصر مثلا ولا تقتل فلانا - لرجل سمّاه - فسافر ذلك الرجل ^(١) إلى دمشق فدخل في طريقه فقتل الرجل ثم مضى إلى مصر وعاد لم يبعد أن يقول : هو ممثّل للأمر في أصل السفر مخالف له في قتل الرجل فكذلك ههنا هو غير عاص بقطع المسافة إلى موضع قصده عاص بقطع الطريق وارتكاب المحذور .

قلنا : السفر هو تكرار الخطي إلى مقصد معين إلا أنه فعل ذلك لأجل المعصية وقصد الجريمة لا لنفس الموضع ، ولهذا لو قيل له : أشقيت نفسك لقصد موضع كذا لقال : ما فعلت ذلك وشقيت (٢٧٩/أ) لأجل الموضع وإنما هو لقصد الأمر الفلاني وفعل الشيء الفلاني ، وإذا ثبت هذا فالخطي لأجل المعصية معصية ، كما أن السفر لفعل الطاعة طاعة من الحج والجهاد وزيارة الوالدين والصالحين والمشي إلى طلب العلم أو صلاة الجمعة أو الجماعة طاعة ، وقد ورد القرآن والسنة بذلك قال تعالى : ﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾ ^(٢) وقال ﷺ : «من سلك طريقا لطلب علم خاض في الرحمة وصلّت عليه

(١) أي العبد : ولو صرح به بدل الرجل لكان أولى .

(٢) سورة النساء آية رقم : ١٠٠ .

الملائكة^(١)» وقال: «بشر المشائين في الظُّلُم إلى المساجد بالنُّور التام يوم القيامة^(٢)» والأخبار في ذلك تكثر في التعداد. وما ذكروه من أن السفر ينفرد عن المعصية فهو كذلك إلا أنه إذا كان سببا إلى المعصية كان معصية كما أنه ينفرد عن الطاعة لكنه إذا كان سببا إلى الطاعة كان طاعة. وكما يعلم أن شراء السلاح للفتنة غير الفتنة، وعصير العنب للخمر غير قصد شرب الخمر، والخلوة بالأجنبية للفاحشة غير الفاحشة، ثم جميع ذلك محرم لأجل أنه تسبب إلى المعصية كذلك سفره هذا، ويوضح ذلك أنه لو اشترى سلاحا لا يقصد به القتال في الفتنة، وعصر لا يقصد الخمر وخللا للفاحشة لم يكن عاصيا^(٣) فدلَّ على أن الأسباب تكتسب حكم المسبب.

(١) رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة» ٢٠٧٤/٤، ورواه أيضا أبو داود ١٠/٧٥ عون المعبود، والترمذي ٢٨/٥، ١٩٥-١٩٦، وابن ماجه ١/٨٢، وابن حبان ص ٤٨ موارد، والحاكم ١/٨٨-٨٩، وأحمد ٢/٢٥٢، ٣٢٥، ٤٠٧. وله شاهد بنحوه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه لكن في رجاله ضعف وفي إسناده اختلاف. رواه أبو داود ١٠/٧٢-٧٤ مع عون المعبود، والترمذي ٥/٤٨-٤٩، وابن ماجه ١/٨١ وابن حبان ص ٤٨-٤٩ موارد. ولم أجد في حديث أبي هريرة ولا في حديث أبي الدرداء لفظ «خاض في الرحمة» فليُنظر.

(٢) رواه أبو داود من حديث بريدة رضي الله عنه ٢/٢٦٨ عون المعبود، والترمذي وقال: هذا حديث غريب ١/٤٣٥. لكن للحديث شواهد كثيرة أحسنها حديث سهل بن سعد الساعدي الذي رواه ابن ماجه ١/٢٥٦، والحاكم وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ١/٢١٢. ولشواهد كثيرة صححه الألباني وغيره. انظر: زوائد ابن ماجه للبوصيري ١/٩٩-١٠٠، وصحيح الجامع للألباني ٣/٦، وتخريج المشكاة له ١/٢٢٤.

(٣) الأول أن يقول: وخللا للفاحشة لم يكن زانيا لما ذكره قبله. ولأن الخلوة بالأجنبية من غير ضرورة معصية وإن خلت من الفاحشة، لكن قد تقع الخلوة من غير قصد وتستمر مع تمام التحرز مما تسببه من عطور كما وقع لموسى عليه السلام مع ابنة صاحب مدين فلا حرج في مثل هذا والله أعلم.

فإن قيل : فكونه سببا إلى المعصية لا يغيّر الحكم المستقر ولهذا لو ضربت بطنها فنفسه سقط عنها الصلاة ولم يجب القضاء عليها ، وإن كان سبب ذلك معصية ، وكذلك لو كسر ساقه صلى جالسا وسقط القيام وسببه معصية ، وكذلك لو شرب الخمر دواء فمرض جاز له الفطر ، وذلك معصية ، وكذلك من غصب خفّا فلبسه جاز له المسح عليه وذلك معصية وكذلك من صلى في ثوب غصب أو دار غصب .

قلنا : لا نسلم جميع ذلك ونقول يلزمه القضاء^(١) والمنصوص في صلاته في الغصب والخف الغصب أنه لا يصح^(٢) وبقية المسائل على ذلك ، ولو سلّمنا على رواية أخرى فالفرق من وجهين :

أحدهما : أن العاقل لا يتعرض لإتلاف نفسه وما عساه يفضي إلى تلفها ليسقط عنه فرض الصلاة ، أو فرض القيام أو ليفطر في رمضان ولعلنا ما سمعنا بمن فعل ذلك ، فإن قدر من يفعله لم يعدّ فعله وألحق بالغالب بخلاف مسألتنا ، فإن الخروج للمعصية كثير معتاد فلم يخفف عنه .
(٢٧٩/ب)

والثاني : إن إسقاط الصلاة عمن نفست ليس هو بشرب الدواء الذي هو من فعلها وإنما هو بالنفاس وهو من فعل الله تعالى^(٣) وكذلك فرض القيام يسقط لعجزه وذلك ليس بمعصية وإنما المعصية ضرب ساقه ، وفي مسألتنا

(١) أما من ضربت بطنها فنفسه فلا ينبغي أن يكون سقوط الصلاة عنها محل خلاف وكذلك من كسر ساقه ولم يستطع القيام فلا ينبغي أن تكون صحة صلاته قاعدا محل خلاف أيضا .
أما باقي ما ذكره من مسائل فهي محل نظر وإن كان جواز ذلك هو الأظهر كما تقدّم في التعليق على مسألة : الصلاة في الثوب المنصوب أو البقعة المنصوبة . والله أعلم .

(٢) راجع هذه المسألة - ومصادرها .

(٣) أي أن الله عز وجل هو الذي قضاه وأجراه بغير اختيارها ثم جعله سببا لمنعها من الصلاة في مدته . كما تقدم .

الرخص لأجل السفر والسفر معصية في نفسه جاءت من فعله وقصده ،
ولهذا يعاقب عليه ويأثم به . وأما المعصية في الخف وفي الدار فلا تختص
العبادة ، ولهذا لو لبس الخف ولم يمسح وجلس في الدار ولم يصل كان
عاصيا بخلاف مسألتنا ، فإنَّ الرخص تختص السفر وهو معصية فافترقا .
فإن قيل : فأكل الميتة لا تختص السفر ، وإنما تختص بخوفه على نفسه
وضروته وذلك ليس بمعصية .

قلنا : إلا أن السفر سبب في الضرورة ، إذا لو لم يسافر ما تحققت ضرورته ،
فإنه في الحضر قد يجد من يقرضه أو يطعمه ويتصدق عليه .

فإن قيل : فالآن قد فرط وخرج للمعصية وأدركته الضرورة فنأمره بإتلاف
نفسه ؟ هذا لا يجوز ؛ كما نقول فيمن خرج في معصية ومعه ماء فخاف التلف
لاستعماله ، قلنا له لا تستعمله وتيمم ولا إعادة عليك .

قلنا : لا نأمره بإتلاف نفسه ولكننا نقول : قد حرم عليك أكل الميتة ما
دمت قاصدا للمعصية فتب وكل ، فأما في التيمم فنقول : تب واحبس الماء
وتيمم فإن لم تفعل فعليك الإعادة^(١) .

فإن قيل : فيجب أن يحرم عليه الأكل والشرب ؛ لأن في ذلك معونة على
السفر وهو معصية .

قلنا : الأكل والشرب ليس برخصة سببها المعصية^(٢) فيتغير الحكم بكون
السفر معصية أو طاعة بخلاف مسألتنا ؛ فإن الرخص سببها السفر وشرعت
تخفيفا ومعونة للمسافر ، فإذا كان عاصيا بسفره لم يجوز أن يثبت له ذلك

(١) حكاه في الإنصاف قولاً مبيناً أن الصحيح من المذهب جواز التيمم في السفر المحرم وعليه فلا
إعادة على الصحيح ١/ ٢٦٤ ، وانظر المغني ٢/ ١٠٢ ، ووجه الجواز أن التيمم غير مختص
بالسفر .

(٢) كذا - والظاهر أن صوابها «السفر» .

التخفيف والمعونة على المعصية .

طريقة أخرى : أن السفر نوع عذر يؤثر في إسقاط وجوب صلاة يستوي فيه الذكر والأنثى فلا يؤثر ما وجد منه على وجه المعصية كزوال العقل ، فإنه إذا زال بالسكر لا يؤثر ولو كان بجنون لأثر ، وفيه احتراز من الحيض والنفس وهذا صحيح ؛ فإنه إذا كان السكر ليس إليه إلا أنه لما تسبب إليه بمعصية لم تسقط عنه الصلاة فأولى في مسألتنا لما كان عاصيا بسفره أن لا يسقط عنه ، فإن منعوا من كون السفر معصية .

قلنا : قد تكلمنا عليه ثم المسألة مفروضة في العاصي بسفره هل يترخص ، فإن لم يتصور عاص بسفره فالمسألة محال .

فإن قيل : زوال العقل حدث بشربه والشرب لما يسكره حرام بخلاف مسألتنا (٢٨٠/أ) فإنه لم يحدث المعصية بسفره .

قلنا : زوال العقل حدث بالسكر ، وليس السكر من فعله^(١) ثم خروجه ناويا للمعصية معصية على ما بينا .

طريقة أخرى : أنه معصية فلا تسقط شيئا من فروض الصلاة كالخروج على إمام العدل لا يبيح صلاة شدة الخوف ، ولو خرج إمام العدل على البغاة جاز له صلاة الخوف ، وليس الفرق بينهما إلا أن قتال أهل البغي معصية ، وقتال إمام العدل طاعة .

فإن قيل : لا نسلم ، ونقول : يجوز له صلاة شدة الخوف .

قلنا : هو منع يخالف الإجماع ، ثم نفرض فيه فنقول : الخروج على إمام

(١) هذا نقص من المصنف لقولهم : فإنه لم يحدث المعصية بسفره . أي لو سلمنا لكم ذلك لكان يقابل هذا القول أن يقال : والسكر ليس من فعله ، وإنما الذي من فعله حقيقة هو الشرب وأما تأثير الإسكار فلا اختيار له فيه - كما سيأتي ص ٥٩٤ تعليق : ٣ وتقدم التعليق على نحوه ص ٣٤٨ .

المسلمين العادل وتفريق كلمة المسلمين من أعظم المعاصي ، فلا يليق بمحاسن الشريعة أن يعين الفاعلين للخروج والمعصية على معصيتهم كما لا يجوز إعانتهم بإعارة السلاح أو هبته لهم وقد نهى النبي ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة^(١).

فإن قيل : فلا نسلم أن في صلاة الخوف معونة على الطائفة المحقة . قلنا : وهل يشك عاقل في أن القائل — في الخارجين عن الإمام : صلوا رجالاً وركباناً كيف توجهت بكم خيلكم وواصلوا القتال ولا تفتروا لحظة — أنه قد رخص لهم وأعانهم وأغراهم بقتال الطائفة المحقة ؟ فثبت أنه معونة على المعصية .

فإن قيل : فنسلم ونقول : إنما لم تجز صلاة الخوف للخارج لأنه ببدايته القتال لمن لا يجوز له قتاله قد عصى ، فلا يجوز أن يعان على المعصية بخلاف السفر^(٢) فإنه ليس بمعصية والرخصة به تتعلق .

قلنا : لا فرق بينهما ، فإن صلاة شدة الخوف للخوف ، والخوف ليس بمعصية وإنما المعصية قتاله للإمام فيتركه وقد زال خوفه ، على أننا قد بيننا أن السفر لقصد المعصية معصية كما أن السفر لقصد الطاعة طاعة ، وبه يشهد قول الرسول ﷺ : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه »^(٣) .

احتج الخصم : بقوله تعالى : ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة

(١) رواه الطبراني في الكبير عن عمران بن حصين مرفوعاً ، وإسناده ضعيف . انظر : مجمع الزوائد ١٠٨ / ٤ ، وفتح الباري ٣٢٣ / ٤ .

(٢) في المخطوطة «المسافر» والمثبت هو الصواب لدلالة السياق عليه .

(٣) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه . انظر البخاري مع الفتح ٩ / ١ ، ومسلم ١٥١٥ / ٣ .

من أيام أخر^(١) ولم يفرق بين سفر الطاعة والمعصية في جواز الفطر.
ويقول النبي ﷺ: «إن الله تعالى وضع عن المسافر شطر الصلاة
والصيام»^(٢).

وقوله ﷺ «يُمسح المسافر ثلاثة أيام»^(٣) ولم يفرق بين سفر طاعته
ومعصيته.

قلنا: نحمل جميع ذلك على سفر الطاعة أو المباح بدليل ما قدمنا من
الأدلة.

(١) سورة البقرة آية رقم (١٨٤).

(٢) تقدم تخريجه ٥٢٥/٢.

(٣) يبدو أن المصنف ذكر هذا الحديث بالمعنى، وقد ثبت في معناه أحاديث كثيرة أطال في تحريجها
الزيلعي في نصب الراية ١٦٣/١ - ١٧٥.

ومن أصحابها وأقرها إلى لفظ المصنف حديث علي بن أبي طالب وعوف بن مالك الأشجعي
وصفوان بن عسال المرادي رضي الله عنهم.

فأما حديث علي رضي الله عنه فرواه مسلم بلفظ: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن
للمسافر ويوما وليلة للمقيم. ٢٣٢/١.

وأما حديث عوف بن مالك الأشجعي فرواه الإمام أحمد بلفظ: أن رسول الله ﷺ أمرنا بالمسح
على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام للمسافر ولياليهن وللمقيم يوم وليلة ٢٧/٦، ورواه أيضا
الطحاوي ٨٢/١، والدارقطني ١٩٧/١، والبيهقي ٢٧٥/١، ونقل البيهقي عن الترمذي
قوله: سألت عمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن.

وقال الإمام أحمد: هذا من أجود حديث في المسح على الخفين لأنه في غزوة تبوك وهي آخر
غزوة غزاها. اهـ ١٦٨/١ نصب الراية، وانظر تمام تخريجه وتصحيحه في إرواء الغليل ١٣٨/١ -
١٣٩.

وأما حديث صفوان بن عسال فرواه الترمذي بلفظ: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا ألا
نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم. وقال: هذا حديث
حسن صحيح. قال: محمد بن اسماعيل - يعني البخاري - أحسن شيء في هذا الباب حديث
صفوان بن عسال المرادي ١٥٩/١ - ١٦١. ورواه أيضا النسائي ٨٣/١ - ٨٤، وابن ماجه
١٦١/١، وأحمد ٢٣٩/٤ - ٢٤٠، وابن خزيمة ٩٧/١، وابن حبان ص ٧٢ موارد، وانظر
تمام تخريجه في إرواء الغليل ١٤٠/١ - ١٤١.

واحتج : بأنها صلاة يسقط فرضه فيها بركعتين في السفر المباح فكذلك في المحذور، دليله صلاة الفجر.

قلنا : ولم إذا جاز التخفيف عنه والمعونة له في (٢٨٠/ب) سفر الطاعة يجوز مثل ذلك في (سفر)^(١) المعصية؟ وقد بينّا أنه لا يليق بمحاسن الشرع المعونة على المعصية ، وليس علّة الأصل ما ذكرتم ، ثم فرق بين المعصية وغيرها في باب الصلاة ، ألا ترى أن السكر لما كان سببه معصية لم يسقط فرض الصلاة والجنون لما لم يكن سببه معصية أسقط فرض الصلاة .

فإن قيل : لو كان الفرض في السكر سقط لأجل المعصية لوجب إذا أكره على شرب الخمر أن يسقط عنه القضاء ، لأن زوال عقله ليس بمعصية . قلنا : كذلك نقول : إنه يسقط عنه القضاء مع الإكراه ذكره شيخنا ، وقال هو قياس المذهب^(٢) .

فإن قيل : فالسكر ليس بمعصية ؛ لأنه من فعل الله تعالى^(٣) فيجب أن لا يجب معه القضاء كالجنون وكسكر المكره على الشرب .

قلنا : السكر جعل في الشريعة معصية مستدامة بدليل أنه يجب به الإثم إتفاقا في النبيذ^(٤) ويأثم به ويلزم أحكام الصاحي فيما يتلفه ويفعله وهذا

(١) زيادة لبيان المراد .

(٢) انظره في الإنصاف مع بيان أن الصحيح من المذهب وجوب القضاء على من زال عقله بمحرّم مطلقا ١/٣٨٩-٣٩٠ .

(٣) أي أن الله تعالى هو الذي خلق في الشراب مادة السكر وجعله مؤثرا على العقل بغير اختيار صاحبه ، لكن في هذا تكلف فسبب السكر هو الشرب ، وهو من الأفعال الاختيارية للعبد ولا ينسب إلى الله عز وجل إلا على معنى أن الله خالق العباد وأفعالهم . والله أعلم . وتقدم نحوه مع التعليق عليه ص ٣٤٨ وغيرها .

(٤) لعله يقصد الخمر المتخذ من عصير العنب إذ غلا من غير طبخ واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان وصار صافيا كما يقول أبو حنيفة رحمه الله ، وأما ما عدا ذلك ففي تسميته خمرًا =

المعني وهو: أن الشرب لما تولّد عنه السكر غالباً جعل مضافاً إليه كالجرح لما تولّد منه زهوق الروح غالباً جعل مضافاً إلى فاعل الجرح وإن كان زهوق النفس من فعل الله تعالى كذلك في مسألتنا .

فأما الفجر فليس في فعلها ركعتين معونة على السفر، لأنها في الحضر كذلك بخلاف فعل الركعتين في الرباعية، فإنها معونة على السفر وتخفيف لأجله فلا يباح في سفر المعصية^(١). والله أعلم بالصواب .

٤١ - مسألة : يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما لأجل السفر^(٢).

نص عليه في رواية الأثرم وأبي طالب والمروذي وغيرهم . وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور^(٣) وكذا يجوز عندنا لأجل

=خلاف مع الإجماع على تحريم كل ما بلغ حد الإسكار، والحق : أن كلّ ما أسكر فهو محرّم وحرام قليله وكثيره وإنما مرادي التنبيه على محل الاتفاق الذي أشار إليه المصنف رحمه الله . انظر : المبسوط ٢/٢٤ وتحفة الفقهاء ٣/٣٢٥ والمغني مع الشرح ١٠/٣٢٦-٣٢٧ .

(١) إن عموم أدلة الشريعة لا تفريق فيها بين سفر طاعة ومعصية مما يقوي مذهب القائلين بعدم التفريق بينهما في رخص السفر كما يقوله الحنفية ومن وافقهم في هذه المسألة كابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية .

لكن قد يقال : إن هذا هو حكم السفر الذي أذن الله فيه وهو إذا كان مباحاً أو طاعة لله عز وجل أما ما لم يأذن الله فيه من أسفار المعاصي فلا حكم له إلا إثم صاحبه وهو مذهب الجمهور . والنفس إليه أميل والعلم عند الله عز وجل .

(٢) انظر : المغني والشرح ٢/١١٢ ، ١١٤ ، والمبدع ٢/١١٧ ، والإنصاف ٢/٣٣٤ .

(٣) انظر : للملكية : المدونة ١/١١١ والمتنقى للباجي ١/٢٥٢ ، والقوانين لابن جزي ص ٩٧ ، وبداية المجتهد ١/١٢٥ ، والمختصر وجواهر الأكليل ١/٩١ ، ولكنه بشرط الجِدِّ في السير على المشهور عن مالك رحمه الله .

وللشافعية : المهذب والمجموع ٤/٣٧٠-٣٧١ ، والروضة ١/٣٩٥-٣٩٨ والوجيز ١/٦٠ . ولإسحاق وأبي ثور : المغني ٢/١١٢ ، والمجموع ٤/٣٧١ .

المطر^(١) قاله في رواية أبي داود وصالح ، وهو قول مالك والشافعي^(٢) وكذا يجوز لأجل المرض^(٣) نص عليه في رواية صالح والأثرم وإبراهيم بن الحارث^(٤).

وقال أبو حنيفة وداود: لا يجوز الجمع إلا في عرفة بين الظهر والعصر وبالمزلفة بين المغرب والعشاء في حق الحاج^(٥).

لنا: ما روى أحمد وغيره بإسنادهم عن ابن عباس أنه قال: «ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ في السفر قال عكرمة وكريب فقلنا: بلى، قال: كان إذا زاغت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب، وإذا لم تنزع في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت المغرب وهو في منزله جمع بينها وبين العشاء (٢٨١/أ). وإذا لم

-
- (١) انظر: المغني والشرح ١١٦/٢، ١٢٠، والمبدع ١١٨/٢، والإنصاف ٣٣٧/٢، ٣٤١.
 (٢) انظر للملكية: المدونة ١١٠/١، والمتقى للباجي ٢٥٢/١، والقوانين لابن جزي ص ٩٧ وجواهر الإكليل ٩٢/١. وللشافعية: المهذب والمجموع ٣٧٨/٤ - ٣٨٤، والروضة ٣٩٩/١.

(تنبيه) الجمع من أجل المطر خاص بالمغرب والعشاء عند مالك وإحدى الروايتين عن أحمد وهي المذهب. وأجازه الشافعي بين الظهر والعصر أيضا، وهو خاص بوقت الأولى على الصحيح عنده. راجع مصادرهم السابقة.

- (٣) أي على الصحيح من المذهب. انظر: المغني والشرح ١١٩/٢ - ١٢٠ والمبدع ١١٨/٢ والإنصاف ٣٣٥/٢.

- (٤) هو: إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عباد بن الصامت الأنصاري من كبار أصحاب الإمام أحمد وروى عنه أجزاء من المسائل وكان الإمام أحمد يحمله ويرفع قدره. انظر: تاريخ بغداد ٥٥-٥٦، وتهذيب التهذيب ١١٣/١، وطبقات الحنابلة ٩٤/١، والمنهج للأحمد ٣٧٠/١.

- (٥) انظر للحنفية: الحجة لمحمد بن الحسن الشيباني ١٥٩-١٦٥، ١٧٤-١٧٦، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٢٠/١، وفتح القدير ٤٨/٢. وأما داود الظاهري فلم أجده له عزوا في هذه المسألة حتى الآن. فليُنظر؟

نحن ركب حتى إذا حانت العشاء نزل فجمع بينهما^(١). وهو نص في الباب .
وروى الترمذي في صحيحه^(٢) والنَّجَاد في سننه بإسنادهما عن معاذ قال :
كان رسول الله ﷺ في غزاة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر إلى
العصر فيصليهما جميعا ، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس عجل العصر إلى
الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا ثم سار ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل
العشاء فصلاهما مع المغرب . قال الترمذي : حديث معاذ حديث حسن رواه
علي بن المديني عن أحمد بن حنبل عن قتيبة^(٣) .

(١) هذا لفظ الدارقطني ٣٨٨/١ مع التعليق المغني ، وذكر له ألفاظا أخرى مع بيان وجوه
الاختلاف في إسناده . ورواه عبدالرزاق ٥٤٨/٢ ، وعنه الإمام أحمد ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، ورواه
الشافعي ١٨٦/١ ترتيب مسنده ، والبيهقي ١٦٣/٣ ، وأشار له أبوداود في سننه ٧٦/٤ عون
المعبود . وفي إسناده : حسين بن عبدالله بن عبيد الله بن عباس وهو ضعيف لكن ذكر له
الحافظ متابعات يمكن أن يتقوى بها ٥١/٢ - التلخيص الحبير والفتح ٥٨٣/٢ ، بل صحح
الألباني بها إسناده في إرواء الغليل ٣١/٣ - ٣٢ ، وقواه البيهقي بشواهد ومن أحسنها حديث
معاذ الآتي بعده .

(٢) أي جامع الترمذي - وقد أطلق عليه الحاكم والخطيب اسم الصحيح تغليبا لما فيه من
الأحاديث الصحيحة على غيرها . انظر : مقدمة تحفة الأحوذني ٣٦٨/١ .

(٣) رواه الترمذي فقال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب ،
عن أبي الطفيل (هو عامر بن وائلة) عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا
ارتحل قبل زيف الشمس آخر الظهر إلى العصر فيصليهما جميعا . . . ٤٣٨/٢ - ٤٣٩ .

ثم رواه بإسناد آخر من طريق علي بن المديني قال حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا قتيبة بهذا
الحديث ٤٢٩/٢ - ٤٤٠ ، ثم قال : وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة لا
نعرف أحدا رواه عن الليث غيره ٤٤٠/٢ ، وزاد في بعض النسخ قوله : وحديث الليث عن
يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الطفيل عن معاذ حديث غريب . . . ٤٤٠/٢ ، أي بدون ذكر
تحسينه وهذا لا يتعارض مع ما تقدّم لأنه أراد بهذا بيان وجه الغرابة ، بدليل قوله بعده
والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ . .
وزاد في بعضها أيضا قوله : وحديث الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب حديث حسن صحيح =

٤٤١/٢ = . ولعل هذا رأي الترمذي الذي استقر عليه أخيرا في هذا الحديث كما قاله أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي ٤٤١/٢ .

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد ٥/٢٤١ ، وأبو داود ٤/٨٧ — ٨٨ عون المعبود ، وابن حبان ٣/٦١ — الإحسان ، والدارقطني ١/٣٩٢ — ٣٩٣ ، والبيهقي ٣/١٦٣ كلهم من طريق قتيبة به . وقد أُعْلِلَ هذا الحديث بعلة أهمها تفرد قتيبة به ، كما تقدم عن الترمذي ، وما رواه البيهقي عن البخاري أنه قال : قلت لقتيبة بن سعيد مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ فقال : كتبت مع خالد المدائني قال محمد بن إسماعيل : وكان خالد المدائني هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ ٣/١٦٣ ، وانظر حاصل ما أُعْلِلَ به في التلخيص الحبير ٢/٥٢ ، وفتح الباري ٢/٥٨٣ .

والحاصل : أن هذا الحديث بهذا اللفظ والإسناد حديث صحيح فإن قتيبة إمام ثقة فلا يضره تفرده به فكيف وقد تابعه عن الليث بن سعد (يزيد بن خالد الرملي الهمداني) عند أبي داود ٤/٧٥ عون المعبود . ومن طريقة الدارقطني ١/٣٩٢ والبيهقي ٣/١٦٢ .

ومن صحيح هذا الحديث ورد علله الإمام ابن القيم في زاد المعاد ١/٤٧٧ — ٤٧٩ ، وإعلام الموقعين ٢/٤٤٢ ، وأحمد شاكر في حاشيته على الترمذي ٢/٤٤١ — ٤٤٢ ، والألباني في إرواء الغليل ٣/٢٨ — ٣١ .

(تنبيه) حديث معاذ هذا حديث ثابت من طريق آخر لا مطعن فيه وهو طريق أبي الزبير المكي - عن أبي الطفيل ، عنه مرفوعا لكن بدون التصريح بجمع التقديم فهو حجة قطعا في ثبوت الجمع مطلقا في السفر .

رواه الإمام مالك ولفظه : إنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال : فأخَّر الصلاة يوما ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعا ثم قال : إنكم ستأتون غدا إنشاء الله عين تبوك . . . ١/١٤٣ .

وعن مالك رواه : الشافعي ١/١٨٧ — ١٨٨ ترتيب مسنده ، وأحمد ٥/٢٣٧ ، ومسلم ٤/١٧٨٤ ، وأبو داود ٤/٧٢ — ٧٣ عون المعبود ، والنسائي ١/٢٨٥ ، والدارمي ١/٢٩٤ ، وابن خزيمة ٢/٨٢ ، وابن حبان ص ١٤٥ موارد وغيرهم .

وله طرق أخرى عن أبي الزبير عن غير الإمام مالك بنحوه مختصرا عند أحمد ٥/٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ومسلم ١/٤٩٠ وابن ماجه ١/٣٤٠ ، وابن خزيمة ٢/٨١ — ٨٢ وابن =

وروى أحمد بإسناده عن أنس عن النبي ﷺ نحو ذلك (١).

وروى إِبْنُ مَسْعُودٍ (٢) وأبو هُرَيْرَةَ (٣)

= حبان ٦٠/٣ - الإحسان، والطيالسي ١٢٦/١، وعبدالرزاق ٥٤٥/٢ وابن أبي شيبة ٤٥٦/٢ وغيرهم.

ولفظ مسلم: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا، وفي لفظ آخر له: جمع رسول الله في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. قال فقلت: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته.

(١) رواه أحمد ٢٤٧/٣، ورواه أيضا البخاري ٥٨٢/٢ - ٥٨٣ مع الفتح، ومسلم ٤٨٩/١ كلهم من طريق ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزني الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب.

وهو بهذا اللفظ صريح في جمع التأخير دون التقديم. لكن رواه البيهقي بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فزالَت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل ١٦٢/٢. وهذه الزيادة رواه الحاكم في الأربعين وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم قاله الحافظ في بلوغ المرام ٤١/٢ مع سبل السلام، وقد صحح إسناده بهذه الزيادة ابن القيم والنووي والحافظ والصنعاني في سبل السلام وغيرهم. ورواه أيضا الطبراني في الأوسط من طريق آخر عن أنس وقال الهيثمي: رجاله موثوقون ١٦٠/٢. يجمع الزوائد وهذه الزيادة يتفق حديث أنس مع حديث معاذ من طريق قتبية في صحة جمعي التقديم والتأخير.

وانظر: مزيدا من تخريجها في: فتح الباري ٥٨٣/٢ والتلخيص الحبير ٥٢/٢ - ٥٣ وإرواء الغليل ٣٢/٣ - ٣٣ وزاد المعاد ٤٧٩/١.

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٤٥٨/٢، وعنه أبو يعلى الموصلي ٣٧٩ زوائده. ورواه أيضا البزار ١/٣٣٠ - كشف الاستار والطحاوي ١/١٦٠ كلهم من طريق أبي قيس الأودي. عن هزيل بن شرحبيل، عن ابن مسعود أن النبي ﷺ: جمع بين الصلاتين في السفر، وبعضهم بلفظ: كان يجمع... وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في الكبير ورجال أبي يعلى رجال الصحيح. ١٥٩/٢.

(٣) رواه مالك عن داود بن الحصين، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك ١/١٤٣، وعنه عبدالرزاق وزاد المغرب والعشاء ٥٤٥/٢. لكن الحديث مرسل عند جمهور رواة الموطأ أي بدون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه كما قاله =

والهزيل بن شرحبيل^(١): أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر.

وروى النجّاد بإسناده عن نافع بن جبير أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة^(٢).

وروى عن ابن عمر أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في المطر في

= ابن عبد البر وغيره . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ ١ / ٢٩١ .

ورواه البزار من طريق آخر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر . وفي إسناده محمد بن أبان الحنفي وهو ضعيف وقد تفرد به . انظر : كشف الأستار ١ / ٣٣١ ، وجمع الزوائد ٢ / ١٥٩ .

(١) رواه ابن أبي شبة قال : حدثنا وكيع . حدثنا سفيان . عن أبي قيس ، عن هزيل بن شرحبيل الأودي قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر ٢ / ٤٥٧ . وهذا إسناده صحيح لكنه مرسل ، لأن الهزيل مخضرم ، ويغلب على ظني أن حديثه هذا راجع إلى روايته عن ابن مسعود المتقدمة . تعليق رقم : ١ ص ٦٠٢ . (تنبيه) الهزيل : بالزاي مصغراً - ابن شرحبيل الأودي الكوفي ، ثقة مخضرم روى له البخاري والأربعة .

انظر : التقريب ٢ / ٣١٧ والمغني في أسماء الرجال لمحمد طاهر الهندي ص ٨٣ ، وقد وقع بالذال المعجمة هنا في المخطوطة وعند ابن أبي شبة وأكثر مصادر حديث ابن مسعود المتقدم ، وهو تصحيف لا شك فيه .

(٢) عزاه صاحب منار السبيل ١ / ١٣٧ إلى النجّاد بهذا اللفظ دون ذكر طرف إسناده المشار إليه هنا .

وقال الألباني : إنه ضعيف جداً ، وذكر أنه وقف على إسناده عند الضياء المقدسي في المنتقى من مسموعاته بمرو ، وذكر إسناده ووصفه بأنه وإيه جداً ، وهو من طريق مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ثم نبّه على أنه لم يقف على مسند النجّاد ولا سننه ولم يجده فيما بين يديه من أجزاء من أحاديث وأمالى النجّاد في مكتبة الظاهرية بدمشق . انظر تمام ذلك في الإرواء ٣ / ٣٩ - ٤٠ .

لكن قول المصنف هنا : عن نافع بن جبير . . . يشير إلى طرف إسناده آخر إن لم يكن تصحيحاً أو خطأ .

المدينة^(١).

فإن قيل : هذه الأخبار أخبار آحاد فلا نترك بها وقتًا ثبت بإجماع الأمة . قلنا : إن أردت أن هذه الأوقات ثبتت بإجماع الأمة مع عدم السفر والمطر فصحيح ، ونحن لا نجيز ترك الوقت من غير عذر ، وإن أردت أنها ثبتت بالإجماع في السفر فلا نسلم مع أن الأوقات بحالها ، وإنما نقلنا بهذه الأخبار إثبات الرخصة لأجل المشقة كما فعلنا في عرفة ومزدلفة .

فإن قيل^(٢) : نحمل هذه الأخبار على أنه كان يؤخر الظهر إلى آخر وقتها ويقدم العصر في أول وقتها فنجمع بينهما ، وكذا في المغرب والعشاء ، بدليل ما روى عن ابن مسعود أنه قال : كان رسول الله ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء ، يؤخر هذه إلى آخر وقتها ويجعل هذه في أول

(١) قال الحافظ في التلخيص الحبير: حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ : جمع بين الظهر والعصر للمطر، ليس له أصل وإنما ذكره البيهقي عن ابن عمر موقوفًا عليه . وذكره بعض الفقهاء عن يحيى بن واضح . عن موسى بن عقبة عن نافع . عنه مرفوعاً . اهـ ٥٣ / ٢ . وقال الألباني في كلامه على متن الحديث السابق - معقبا على الحافظ - والحديث لم يقف على إسناده الحافظ ابن حجر فقال في التلخيص : ليس له أصل . . . ٣ / ٣٩ - الإرواء . فجعلهما الألباني حديثاً واحداً .

وفي هذا نظر، لاختلاف متنيهما فلفظ الحديث الذي تكلم عليه الألباني جمع بين المغرب والعشاء .

وليس فيما عناه صاحب منار السبيل للنجاد أنه من حديث ابن عمر وكذلك المصنف هنا ، وأن كان قد ذكر طرفاً من إسناده .

وأما الحديث الذي تكلم عليه الحافظ فهو بلفظ : جمع بين الظهر والعصر وهو عن ابن عمر عند الحافظ وعند النجاد كما هنا . والجزم بأنها حديث واحد - خاصة عند النجاد - يتوقف على الوقوف على إسناده النجاد ومنتنه وكذلك الحكم على إسناده عنده صحة أو ضعفاً . والله أعلم .

(٢) انظر: شرح معاني الآثار ١ / ١٦٠ - ١٦٦ ومصادر الحنفية في رأس هذه المسألة .

وقتها^(١). وبديل ما روي عن ابن عباس أنه قال : جمع رسول الله ﷺ في
المدينة من غير خوف ولا مطر^(٢).
قلنا : هذا لا يصح لوجه^(٣) :
أحدهما : أن لفظ خبر ابن عباس^(٤) ومعاذ^(٥) وأنس^(٦) تمنع^(٧) ذلك .

(١) لم أجده مرفوعا . وإنما رواه الطحاوي موقوفا على ابن مسعود من طريق عبد الرحمن بن يزيد
وهو ابن قيس النخعي الكوفي . قال : صحبت عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في حجة فكان
يؤخر الظهر ويعجل العصر ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء ويسفر بصلاة الغداة ١/١٦٦ -
شرح معاني الآثار . ورجال إسناده كلهم ثقات إلا أن زهير بن معاوية قد سمع من أبي إسحاق
السيبيعي بآخره كما في التقريب ١/٢٦٥ . أي بعد اختلاط أبي إسحاق السيبيعي ٢/٧٣ -
التقريب والله أعلم .

(٢) رواه أحمد ١/٣٥٤ ، ومسلم ١/٤٩١ ، وأبو عوانة ٢/٣٥٣ - ٣٥٤ ، وأبو داود ٤/٧٨ عون
المعبود ، والترمذي ١/٣٥٥ ، والنسائي ١/٢٩٠ ، والبيهقي ٣/١٦٧ .
كلهم من طريق الأعمش . عن حبيب بن أبي ثابت . عن سعيد بن جبير . عن ابن عباس
قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا
مطر ، قلت لابن عباس : لم فعل ذلك ؟ قال : كي لا يخرج أمته . وفي لفظ : أراد أن لا يخرج
أمته ، وفي لفظ : لئلا يكون على أمته حرج .

(٣) بل حديث ابن عباس هذا حديث صحيح ثابت عنه من طرق - منها ما تقدم في التخريج
قبله . ومنها ما سيأتي . وانظر خلاصتها في إرواء الغليل ٣/٣٤ - ٣٨ ، لكن جمهور العلماء
على تأويله بالعدر - وإن اختلفوا في نوع العذر أهو المطر أو المرض أو غيرهما - أو حمله على
الجمع الصوري ، وبعضهم أجراه على ظاهره للحاجة لمن لم يتخذ عادة له . والله أعلم . انظر
معنى ذلك في : صحيح ابن خزيمة وحاشيته ٢/٨٥ - ٨٧ ، ومعالم السنن للخطابي ٢/٥٥
وشرح النووي على مسلم ٥/٢١٨ - ٢١٩ وفتح الباري ٢/٢٤ .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

(٧) هذه الأحاديث الثلاثة فيها جواز الجمع في السفر ، وليس فيها ما يمنع من الجمع بسبب آخر
إذا صح دليله . والله أعلم .

والثاني: أن الجمع ضم الشيء إلى الشيء، والضم لا يمكن في نفس الصلاتين فثبت أنه جمع في الوقت الواحد، ألا ترى أنه لما نقل أنه جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة لم يجوز حمله إلا على الجمع في الوقت؟

والثالث: أن الرسول قصد بالجمع التخفيف وفي مراعاة آخر الوقت وأول وقت الأخرى، وتقدير الأخير بما يفعل فيه مقدار (٢٨١/ب) الصلاة مشقة فادحة لأنه يتعذر معرفة ذلك على أكثر الناس.

والرابع: أن الشافعي روى أنه كان يجمع بين الظهر والعصر في الزوال^(١). وعن ابن عمر أنه أخر المغرب حتى غاب الشفق في السفر ثم نزل فصلاها مع العشاء وقال: هكذا كان النبي ﷺ يفعل إذا جد به السير^(٢). وفي حديث أنس: كان إذا ارتحل قبل أن يزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما^(٣).

فإن قيل^(٤): نحمل قوله: أخر إلى وقت العصر أي إلى أن قارب وقت العصر كما قاله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾^(٥).

(١) أي من حديث ابن عباس المتقدم، وانظر ترتيب مسند الشافعي ١/١٨٦.

(٢) لهذا الحديث طرق كثيرة عن ابن عمر بل وعن أصحابه - بعضها مطوّلًا وبعضها مختصرًا - ونكتفي هنا بما أشار له المصنف وهو ما ذكر فيه غيبوبة الشفق نصًا. فقد رواه بهذا البخاري من طريق زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعًا ٣/٦٢٤، ٦/١٣٩ مع الفتح. ورواه مسلم ١/٤٨٨ وأبو داود ٤/٧٤، ٨٢ عون العبود، والترمذي ٢/٤٤١، والطحاوي ١/١٦٢، والدارقطني ١/٣٩١، كلهم من طرق عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر في ذلك: شرح معاني الآثار للطحاوي ١/١٦٢ - ١٦٤.

(٥) سورة الطلاق آية رقم: ٢.

والمراد به قارب بلوغ أجلهن ، وكذا خبر ابن عمر : «حتى غاب الشفق»
معناه حتى قارب الغيبوبة .

قلنا : هذا عدول عن الحقيقة من غير دليل فلا نقبله ، ولهذا لما روى : أنه
آخر المغرب بالمزدلفة حتى دخل وقت العشاء ، لم نحمله على أنه قارب ،
ولهذا روى في حديث ابن عمر : أنه خرج في سفر إلى امرأته فقبل له الصلاة
فسكت حتى غاب الشفق ومضى هوسي من الليل ثم نزل فصلى المغرب
والعشاء وقال : هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل^(١) .

جواب آخر عن أصل السؤال^(٢) : أن حملها على ما ذكرتم يسقط فائدة
التخصيص بالسفر ، فإنه في الحضر يجمع على مثل ذلك إذا كان له شغل .
وأما خبر ابن مسعود فلا يعرف^(٣) ولو صح فنحن نقول : بأنه يجوز الجمع
على الوجه الذي ذكرتم وعلى ما ذكرنا فنجمع بين الأخبار .
فإن قيل^(٤) : نحمل الأخبار على الوقت الذي كانت فيه الأوقات ممتزجة
وكان يجوز الجمع في الحضر ، وقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ : أنه جمع
بالمدينة من غير مطر ولا مرض^(٥) ثم نسخ ذلك واستقر المواقيت .

(١) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق ٥٤٧/٢ ، وفي رواية له : حتى ذهب نحواً من ربع الليل
٥٤٦/٢ ، ٥٤٨ ، وهي رواية لأحمد ٧٧/٢ ، ٨٠ والدارقطني ٣٩٢/١ ، وابن خزيمة :
فسرنا حتى نصف الليل أو قريباً منه ٨٤/٢ ، كلهم من طرق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ،
وهو بعض حديثه المتقدم قريباً ص ٦٠٧ تعليق رقم : ٢ .

(٢) أي حاكمكم له على الجمع الصوري وهو أداء الصلاة الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها .

(٣) تقدم من قول ابن مسعود ص ٦٠٥ وتعليق رقم : ٢ .

(٤) ينظر؟ فأنى لم أجده .

(٥) لم أجده للمرض ذكرنا في رواية ابن عباس هذه ولا أظنه يصح . وإنما صح بلفظ : من غير خوف
ولا مطر ، كما تقدم ص ٦٠٥ تعليق : ٣ . وصح أيضاً بلفظ : من غير خوف ولا سفر ، رواه
مالك في الموطأ عن أبي الزبير المكي ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : صلى =

قلنا: ما يحفظ أن الأوقات كانت ممتزجة، فإنَّ جبريل عليه السلام علَّم النبي ﷺ أوقات الصلوات بمكة، فأمه عند البيت وقال: «الوقت ما بين هذين الوقتين»^(١).

والخبر مشهور، ولأنه لو كان كذلك لما خص صفة الصلاة بالسفر، وما رويناه إنما ورد في السفر، ولأن النبي ﷺ فعل ذلك في غزوة تبوك وهي آخر

=رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر.
قال مالك: أرى ذلك في المطر ١/ ١٤٤.

وعن طريق مالك رواه: الشافعي ١/ ١٨٨ ترتيب مسنده، ومسلم ١/ ٤٨٩، وأبوعوانة ٢/ ٣٥٣، وأبو داود ٤/ ٧٧ عون المعبود، وابن خزيمة ٢/ ٨٥، وابن حبان ٣/ ٦٣ - الإحسان، والطحاوي ١/ ١٦٠، وتابع مالكا عليه زهير وهو ابن معاوية عند مسلم ١/ ٤٩٠. وتابعه أيضا سفيان الثوري عنه عبد الرزاق ٢/ ٥٥٥، وأحمد ١/ ٢٨٣، وأبوعوانة ٢/ ٣٥٣، وابن خزيمة ١/ ٨٥. وحماد بن سلمة وهشام بن سعد عند البيهقي ٣/ ١٦٦. وله طريق آخر عن داود بن قيس الفراء، عن صالح مولي التوأمة عن ابن عباس بلفظ: من غير سفر ولا مطر. رواه عبد الرزاق ٢/ ٥٥٥، وابن أبي شيبة ٢/ ٤٥٦، وأحمد ١/ ٣٤٦، والطحاوي ١/ ١٦٠ وصالح مولي التوأمة صدوق لكنه قد اختلط بآخره كما في التقريب ١/ ٣٦٣ قال الألباني: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد رجاله ثقات رجال مسلم غير صالح هذا فقيه ضعف - الإرواء ٢/ ٣٦ - ٣٧.

(تنبيه) مما تقدم يتبين أن لحديث ابن عباس ثلاثة ألفاظ هي: من غير خوف ولا مطر، ومن غير خوف ولا سفر وهما صحيحان ولفظ ثالث: من غير سفر ولا مطر.

قال الحافظ في التلخيص الحبير: وأعلم أنه لم يقع مجموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور: من غير خوف ولا سفر وفي رواية: من غير خوف ولا مطر ٢/ ٥٥.

ولم يظفر أحمد شاكر بهذا النص في الفتح ولا في التلخيص فقال - بعد أن نقله عن نيل الأوطار: ولئن كان الحافظ قال ذلك فإنه مردود عليه بأن رواية مسلم وأصحاب السنن «بالمدينة من غير خوف ولا مطر» تجمع الثلاثة إلا إن كان يريد لفظ سفر بحروفه فقط لا بمعناه. اهـ ١/ ٣٥٦ حاشيته على الترمذي. وقد تقدم تخريجها بهذا اللفظ ص ٦٠٥ تعليق: ٣.

(١) حديث إمامة جبريل حديث مشهور رواه ثمانية من الصحابة كما تقدم ص ١٠ تعليق: ٤.

واللفظ المشار إليه هنا أقرب إلى رواية ابن عباس المتقدم تخريجها ص ٥٦ تعليق رقم: ٣

غزوة غزاها^(١).

فأما خبر ابن عباس^(٢) فلعله كان قد نام يوماً، أو لعله أخر إحداها وقدّم الأخرى بدليل ما روى عن ابن عباس أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر ويقول: هي السنة^(٣). وابن عمر كان يفعل ذلك وقد نقلنا عنه^(٤).

(١) أي كما في حديث معاذ المتقدم.

(٢) أي في الجمع في الحضر كما تقدم، وراجع توجيه معناه.

(٣) كذا ولم أجده عن ابن عباس بهذا اللفظ. والأقرب لما ذكره قول ابن عباس لمن أنكر عليه الجمع: أتعلمني السنة؟. لكن ظاهر هذا اللفظ أنه جمع في الحضر لا في السفر. وقد رواه مسلم من طريق عبدالله بن شقيق قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة، الصلاة، قال فجاء رجل من بني تميم لا يفتّر ولا يثني الصلاة، الصلاة فقال ابن عباس: أتعلمني السنة؟ لا أم لك ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. قال عبدالله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسألته فصدّقه ٤٩١/١ وأبوعوانة، وذكر أن ذلك كان بالبصرة ٣٥٤-٣٥٥، وأحمد ٢٥١/١، والطيالسي ١٢٧/١ منحة المعبود، والبيهقي ١٦٨/٣.

ورواه مسلم من طريق آخر عن عبدالله بن شقيق قال: قال رجل لابن عباس، الصلاة، فسكت، ثم قال: الصلاة فسكت، ثم قال: الصلاة، فسكت ثم قال: لا أم لك أتعلمنا بالصلاة وكنتا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ ٤٩٢/١. وابن أبي شيبه وزاد: يعني في السفر ٤٥٦/٢ والبيهقي.

وقال: ليس في رواية عبدالله بن شقيق عن ابن عباس عن النبي ﷺ من هذين الوجهين الثابتين عنه نفي المطر، ولا نفي السفر، فهو محمول على أحدهما، أو على ما أوله عمرو بن دينار (أي على الجمع الصوري) فليس في روايتهما ما يمنع ذلك التأويل، وقد رويناه عن ابن عباس وابن عمر الجمع في المطر وذلك يؤكد تأويل من أوله بالمطر. والله أعلم ١٦٨/٢.

كذا قال: والظاهر أن فعل ابن عباس كان بسبب انشغاله بالخطبة، وزيادة ابن أبي شيبه تفسير منه مخالف لظاهر سياق الحديث كما نبّه على ذلك الألباني في الإرواء ٣٧/٣ والله أعلم.

(٤) وقد تقدم تحريجه.

والقياس : أن من جاز له القصر جاز له الجمع ، دليله المحرم بعرفة ومزدلفة ، وهذا لأن القصر إسقاط شطر الصلاة (٢٨٢/أ) والجمع تأخيرها من وقت إلى وقت ، فإذا جاز الإسقاط رأساً لأجل المشقة فلا أن يجوز التأخير أولى ، لأن المقصود العبادة لا الوقت .

فإن قيل^(١) : الجمع هناك نسك : ولهذا يجوز لأهل مكة أن يجمعوا وإن لم يجوز لهم القصر .

قلنا^(٢) : لا نسلم ذلك ، ولا يجوز لأهل مكة الجمع ولا القصر .
فإن قيل : فلا خلاف أن الجمع بعرفة ومزدلفة أفضل من التفريق بخلاف الجمع في بقية الأسفار ، فإنه لا فضيلة فيها ، فلما اختلفوا^(٣) في الفضيلة جاز الاختلاف في الجواز .

قلنا : إنما كان أفضل للخروج من الخلاف^(٤) وهذا لا يمنع تساويهما في الجواز كالفطر والقصر ، ثم القصر أكد من الفطر حتى تجعله عزيمة ثم يساويه الفطر في الجواز .

فإن قيل : على التأكيد فقد يجوز إسقاط بعض الصلاة ولا يجوز ترك وقتها كالظهر يوم الجمعة تسقط منه ركعتان ولا يسقط فرض الوقت .
قلنا : لا نسلم أن فرض الجمعة سقط منه ركعتان ، بل الفرض يوم

(١) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ١/١٦٦ ، والحجة لمحمد بن الحسن الشيباني ٢/٤٤٤ وما بعدها .

(٢) هذا قول لبعض أصحاب الإمام أحمد والأكثر على صحة الجمع دون القصر . انظر المغني والشرح ٣/٤٢٦ - ٤٢٧ . والصواب أن الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة سنة لأهل مكة وغيرهم كما رجّحه شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه ٤٢/٢٤ وما بعدها .

(٣) كذا - ولعل صوابها «اختلفا» ليعود لكلا الجمعين في كلا الحالتين عرفة ومزدلفة من جهة وبقية الأسفار من جهة أخرى .

(٤) كذا ولم يظهر لي مراده ؟

الجمعة صلاة الجمعة وهي صلاة منفردة لنفسها غير مقصورة^(١) كالفجر ثم عندنا كما أُنْزِلَ في الركعات - لو سلّمنا - فقد أُنْزِلَ في الوقت ، فإنه يجوز فعلها قبل الزوال ، وعلى أنه لا حاجة بهم في الجمعة إلى إسقاط الوقت لأنهم في الحضر ولا يحفزهم سير ولا قطع مسافة ، وبهم حاجة إلى القصر لأجل التطويل بالخطبتين وازدحام الناس وانقطاعهم عن أشغالهم ، فأما في السفر فبهم حاجة إلى الأمرين فجوّز لهم الشرع ذلك .

طريقة أخرى : أن وقت الصوم أضيق من وقت الصلاة بدليل أن من دخل عليه وقت الصوم لم يجوز له تأخيره ومن دخل عليه وقت الصلاة جاز له تأخيرها ، ثم في السفر يجوز تأخير الصوم عن وقته ، فلأن يجوز تأخير الصلاة عن وقتها أولى .

فإن قيل : الصوم لما توقّت لم يجوز تقديمه على وقته لأجل السفر فليكن في الصلاة كذلك لا يجوز تقديم العصر إلى الظهر .

قلنا : إنما لم يجوز تقديم الصوم في السفر لأنه لا يستفيد بذلك فائدة ولا تخفيفا بل تعجّل المشقة ويستفيد بالتأخير رفاهية وتخفيفا ، فأما الصلاة فما يستفيدة بتأخيرها ما^(٢) يستفيدة بتعجيلها من الرفاهية والتيسير ، فلهذا استوى في حقه الأمران .

احتج الخصم : بما روى أبوقتادة عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس التفريط في النوم إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر فعل الصلاة (٢٨٢/ب) حتى يدخل وقت الأخرى^(٣) . ولم يفرق بين الحضر والسفر .

(١) وهو الصحيح من المذهب - الإنصاف ٢/ ٣٦٤ ، والشرح الكبير مع المغني ٢/ ١٥٧ .

(٢) كذا - ولعل « ما » هنا زائدة ، أو أن أصل العبارة (مثل ما يستفيدة . . .) بدليل ما بعده .

(٣) هذا جملة من حديث طويل رواه أبوقتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، وقد تقدم طرف منه ص ٣٢١ تعليق : ٤ . وقد رواه مسلم بلفظ : أما إنه ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ١/ ٤٧٣ =

قلنا: المراد بالخبر المخاطبة للحاضر المتنفّي الأعذار، بدليل ما رويناه من أخبارنا وهي خاصة.

واحتج: بما روى ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لوقتها ما خلا عرفة ومزدلفة^(١).
وعن عائشة قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ أخر صلاة إلى وقت الأخرى حتى قبضه الله^(٢).

= ونحوه النسائي ٢٩٤/١، والطحاوي ١٦٥/١.

وروى الجملة الأولى منه أعنى ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة. الترمذي ٣٣٥/١ وأبو داود ١٠٩/٢ عون المعبود والنسائي ٢٩٤/١، وابن ماجه ٢٢٨/١، وأحمد ٥٩٨/٥، ٣٠٥.

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود قال: ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة قط إلا لوقتها إلا أنه جمع بين الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بجمع ٥٥١/٢.

ورواه النسائي قال: أخبرنا إسما عيل بن مسعود، عن خالد وهو ابن الحارث عن شعبة، عن الأعمش به بلفظ: كان رسول الله ﷺ يصلي الصلاة لوقتها إلا بجمع وعرفات. وكلا الإسنادين في غاية الصحة كما ترى.

والحديث رواه أحمد ٣٨٤/١، ٤٢٦، ٨٣٤، والبخاري ٥٣٠/٣ مع الفتح، ومسلم ٩٣٨/٢، وأبو داود ٤١٠/٥ - ٤١١ عون المعبود، والنسائي ٢٦٠/٥، ٢٦٢، وابن أبي شيبة ٤٥٨/٢، والطحاوي ١٦٤/١، كلهم من طرق، عن الأعمش به ولكن بدون ذكر جمع عرفة وبزيادة: وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها، والمراد قبل وقتها المعتاد أي صلاحها في أول الغلس وبعد طلوع الفجر قطعاً.

(٢) لم أجده لعائشة بهذا اللفظ، والمشهور عنها في هذا حديثها في الصلاة في آخر وقتها لا في وقت الأخرى وهو مروى عنها من طرق:

الأولى: طريق سعيد بن أبي هلال، عن إسحاق بن عمر عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله. رواها الترمذي ٣٢٨/١، والحاكم ١٩٠/١، وعنه البيهقي ٤٣٥/١، وفي بعض نسخ الترمذي بحذف لفظ (مرتين) وفي بعضها بلفظ (إلا مرتين) وهي رواية الدارقطني ٢٤٩/١، وفي بعضها «إلا مرتين» =

قلنا : إن لم يره فقد رآه غيره^(١) ممن روينا ، ورواية المثبت أولى من رواية النافي ، بدليل تقديمنا خبر بلال : إنه دخل البيت فصل^(٢) ، على رواية

= من عذرين « وعلى كل فهذا إسناد منقطع قاله الترمذي والبيهقي وغيرهما ، لأن إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة رضي الله عنها بل قيل : إنه مجهول . وانظر نصب الراية ١ / ٢٤٤ .
الثانية : طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ أخطر صلاة إلى الوقت الآخر حتى قبضه الله عز وجل . رواها الدارقطني ١ / ١٤٩ ، والحاكم ١ / ١٩٠ وفيها الواقدي وهو متروك الحديث .

الثالثة : طريق عمرة عن عائشة وله طريقان من هذا الوجه : أحدهما : طريق معلى بن عبد الرحمن ، حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر ، عن عمرة - عائشة قالت : ما صلى رسول الله ﷺ لوقتها الآخر حتى قبضه الله عز وجل . رواه الدارقطني ١ / ٢٤٩ ومعلى متروك الحديث متهم بالوضع والكذب والتشيع . انظر ترجمته : في التقريب ٢ / ٢٦٥ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢٢٨ ، وميزان الاعتدال ٤ / ١٤٩ .

وثانيهما : طريق هاشم بن القاسم (أبو النضر) حدثنا الليث به بلفظه .
رواه الحاكم ١ / ١٩٠ ، وعنه البيهقي ١ / ٤٣٥ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي .

وكذلك أقرهما أحمد شاکر في تعليقه على الترمذي ١ / ٣٢٩ ، وهو ظاهر صنيع الألباني في تعليقه على المشكاة ١ / ١٩٣ . لكن يلاحظ أن الحديث من أدلة أفضلية أول الوقت لا من أدلة أحاديث الجمع .

(١) كذا - بإعادة الضمير إلى ابن مسعود دون عائشة فلعله لاحظ صحته عنه دونها إن لم يكن سبق قلم أو تصرفاً من الناسخ وإلا فحقه أن يقول : إن لم يرياه فقد رآه غيرهما . وينحو هذا الجواب أجاب الحافظ في الفتح عن حديث ابن مسعود وذكر أن الحصر فيه على غير ظاهره لاجتماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ٣ / ٥٢٦ . لكن جواب الحافظ هذا - عن الحصر - لا يتم له على روايتي عبدالرزاق والنسائي لحديث ابن مسعود هذا (راجع تعليق : ١ ص ٦١٥ ؛ لأن فيها ذكر جمع عرفة أيضا ، وعليه فظاهره الحصر فيها وهو الموافق لما أورده المصنف هنا ، والله أعلم .

(٢) أي داخل الكعبة ، والحديث متفق عليه من رواية ابن عمر عن بلال رضي الله عنهم . انظر البخاري مع الفتح ١ / ٥٠٠ ، ومسلم ٢ / ٩٦٦ - ٩٦٧ .

علي^(١): أنه دخل البيت فلم يصل^(٢). ثم يحتمل أنهم لم يروه في (الحضر بل في السفر)^(٣).

واحتج بها روى عن عمر أنه قال: في الجمع بين الصلاتين من الكبائر^(٤).

(١) كذا - والحديث مشهور ومعروف من رواية ابن عباس، وما أظن لفظ «علي» هنا إلا سبق قلم.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنه. انظر: البخاري مع الفتح ١/ ٥١١، ومسلم ٩٦٨/٢.

(٣) في المخطوطة: في السفر بل في الحضر، وعكسها هو الصواب كما أثبت.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ على إطلاقه بدون تقييده بالعدر. وقد رواه البيهقي من طريق أبي العالية عن عمر رضي الله عنه قال: جُمع بين الصلاتين - من غير عذر - من الكبائر. ١٦٩/٣، ورواه عبدالرزاق في مصنفه من طريق آخر عن أبي العالية: أن عمر كتب إلى أبي موسى: واعلم أن جمعًا بين الصلاتين من الكبائر إلا من عذر ٥٥٢/٢. ونقل البيهقي عن الشافعي قوله: العذر: يكون بالسفر والمطر، وليس هذا بثابت عن عمر هو مرسل. قال البيهقي: وهو كما قال الشافعي، والإسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا وهو مرسل، أبو العالية لم يسمع من عمر ١٦٩/٣. ثم رواه من طريق آخر عن أبي قتادة - يعني العدوي - أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر: الجمع بين الصلاتين إلا من عذر، والفرار من الزحف، والنهي. ١٦٩/٣.

ثم قال: أبو قتادة العدوي أدرك عمر رضي الله عنه فإن كان شاهده كتب فهو موصول وإلا فهو إذا انضم إلى الأول صار قويًا. اهـ ١٦٩/٣.

وتعقبه ابن الترمذي بقوله: أبو العالية أسلم بعد موت النبي بستين ودخل على أبي بكر وصلى خلف عمر، وقد قدمنا غير مرة أن مسلماً حكى الإجماع على أنه يكفي لاتصال السند المعنعن بثبوت كون الشخصين في عصر واحد، وكذا الكلام في رواية أبي قتادة العدوي عن عمر، فإنه أدركه كما ذكره البيهقي بعد فلا يحتاج في اتصاله إلى أن يشهده. اهـ ١٦٩/٣.

وعلى كل فهذا الأثر من أدلة جواز الجمع بالعدر، قال ابن تيمية رحمه الله: وهذا اللفظ يدل على إباحة الجمع للعدر، ولم يخص عمر عذرًا من عذر ٨٤/٢٤ - مجموع الفتاوى.

قلنا: روى ابن المنذر فيه زيادة: إلا من عذر. والمشهور عند الجميع من غير عذر من الكبائر ثم قد خالفه ابن عمر وابن عباس^(١).

واحتج: بأن كل صلاتين لم يجز الجمع بينهما في الحضر لم يجز في السفر كالعصر مع المغرب والفجر مع العشاء^(٢).

قلنا: لا نسلم أنه لا يجوز الجمع في الحضر بل ذلك في المطر والمرض. والمعنى في الأصل أنه لا مدخل للجمع فيها بعرفة ومزدلفة بخلاف مسألتنا؛ فإن الجمع يدخلها في عرفة ومزدلفة فجاز أن يدخلها في السفر، ولأن في الحضر لا مشقة بخلاف السفر، فإنه يشق فخصه الشرع بالرخصة كما رخص في الفطر والقصر.

واحتج: بأنه لو كان أحدهما يجوز في وقت الأخرى لوجب أن يكون ذلك الوقت وقتاً لها فيجوز أن تفعل فيه ولو لم ينو الجمع^(٣)، ويفعلها وإن كان بينها وبين صلاة الوقت مدى.

قلنا: يجوز فعلها بغير نية على قول أبي بكر ويجوز أن يتطوع بينهما^(٤). رواه أبوطالب عن أحمد فسقط ذلك. ولو سلمنا فوقت الأوله ليس بوقت للثانية إلا على وجه الجمع رخصة فإذا لم ينو الجمع زال شرط الرخصة فلم يجز، وكذلك التفريق يخرج الصلاة عن الجمع، فإن الجمع أن يوالي بينهما،

(١) أي كما تقدم عن ابن عمر وابن عباس.

(٢) تقدم في رأس المسألة.

(٣) انظر المغني والشرح ١٢١/٢ - ١٢٢، والإنصاف ٣٤١/٢، وانتصر لها شيخ الإسلام ابن

تيمية في فتاواه مقررًا أنه لم ينقل عن الإمام أحمد اشتراط النية في جمع ولا قصر ٥٠/٢٤ - ٥١

مجموع الفتاوى.

(٤) انظر أيضا المغني والشرح ١٢٢/٢ - ١٢٣، والإنصاف ٣٤٢/٢ - ٣٤٣ وهي اختيار ابن

تيمية. انظر الفتاوى ٥١/٢٤ - ٥٦.

فإذا لم يوجد ذلك لم تجز الرخصة ، هذا كما قلنا في المسح على الخفين لما كان رخصة اشترط فيه أن يتقدم اللبس طهارة كاملة ، وأن يكون الملبوس لا يبدو منه شيء من القدم وغير ذلك^(١) . والله أعلم بالصواب .

(١) ذكر المصنف في هذه المسألة جواز الجمع في ثلاث حالات وهي السفر والمطر والمرض . وذكر من أدلة الجمع في السفر ما يكفي لثبوته .

وأشار إلى بعض أدلة الجمع في المطر وأحسنها ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم . الموطأ ١ / ١٤٥ ، وعن طريقه البيهقي وذكر له شواهد عن ابن عباس وغيره ٣ / ١٦٨ - ١٦٩ .

ويؤيده حديث ابن عباس رضي الله عنهما : في الجمع في المدينة من غير خوف ولا مطر فإنه يدل بمفهومه على أن الجمع في المطر كان معروفا عندهم .

وأما جواز الجمع بسبب المرض فلم أر له دليلاً تطمئن النفس إلى صحته ودلالته ، والجمع خلاف الأصل والعبادات بابها التوقيف والاحتياط لها واجب ولهذا فيلزم المريض أداء كل صلاة في وقتها حسب استطاعته . والله أعلم .

« من مسائل الجمعة »

٤٢ — (٢٨٣/أ) مسألة: تصح إقامة الجمعة بغير إذن السلطان . في إحدى الروايتين^(١) نقلها الميموني فقال: إذا كانوا أربعين اجتمعوا يخطبهم أحدهم ويصلي بهم ركعتين، قيل له: فإن كانوا بغير أمير فقال: ليس في الحديث أمير، وكذلك نقل حرب في القرية الصغيرة إذا لم يكن فيها أمير «فإن شاؤوا»^(٢) أمروا رجلاً يخطب بهم ويجمعهم وهو جائز. ونحو ذلك نقل أبو الحارث وإسماعيل بن سعيد وبها قال مالك والشافعي وداود^(٣).

ونقل^(٤) يعقوب بن بختان إذا مات الإمام، ولم يعلم بموته فخطب له يوم الجمعة ثم علم أنه مات يعيدون الصلاة. وكذلك نقل المروزي تجب الجمعة على الأربعين إذا أمرهم السلطان أن يجمعوا، وكذلك نقل محمد بن الحسن^(٥) - وقد سئل عن الجمعة في القرى - فقال: إذا أذن لهم السلطان،

(١) وهي المذهب. وهي الحق في هذه المسألة. انظر: كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/١٨٥ والمغني والشرح الكبير ٢/١٧٣، ١٨٨، والمبدع ٢/١٦٤ والإنصاف ٢/١٩٨، والفروع ٢/١٠٢.

(٢) في المخطوطة هكذا (ماساوا) وما أثبت هو الأقرب.

(٣) انظر: للملكية: المدونة ١/١٤٢، والقرطبي ١٨/١١٣، والكافي ٢/٢١٣، وبداية المجتهد ١/١١٦، والمختصر وجواهر الإكليل ١/٩٧. وللشافعية: الأم ١/١٩٢، والمجموع ٤/٥٠٩، والوجيز ١/٦١، وللظاهرية: المحلى ٥/٤٩، ٥٢، وهو مذهب ابن حزم ولم يصرح بنسبته لإمامه داود.

(٤) هذه هي الرواية الثانية المشهورة في المذهب، وفي رواية: يشترط مع القدرة على إذن الإمام. وفي رواية أنه شرط لوجوبها لا لجوازها (راجع مصادر الرواية الأولى تعليق رقم: ١).

(٥) الظاهر أنه (ابن بدينا) محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا تقدمت ترجمته ص ٣٦٤ تعليق: ١.

وبها قال أبو حنيفة^(١).

وجه الأول:

قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢) فأمر بالسعي إليها بسماع النداء ولم يشترط السلطان.

فإن قيل: ولم يذكر شيئاً من شرائطها، ومعلوم أن لها شرائط من العدد والاستيطان وغير ذلك فكذلك السلطان لم يذكره وإن كان شرطاً.

قلنا: ظاهرها يدل على فعلها من غير شرط إلا أن ما أجمعنا عليه من الشروط أثبتناه بدليل الإجماع، وما عدا ذلك يجب نفيه حتى يثبت دليل.

فإن قيل: قد دل على ذلك ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا: ضمن الإمام أربعة منها الحدود والجمعة^(٣).

قلنا: لا يعرف هذا عنهم بحال، ولا نقل في أصل، بل المنقول عنهم خلاف هذا، فروى البخاري بإسناده عن عبيد الله بن عدي بن الحِيار^(٤) أنه دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور فقال: إنك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى وهو يصلي بنا اليوم إمام فتنة وأنا أخرج من الصلاة معه فقال

(١) انظر: المبسوط ٢/ ١٢٠، وبدائع الصنائع ٢/ ٦٦٥، والهداية وفتح القدير والعناية ٢/ ٥٤.

٥٥، والبحر الرائق ٢/ ١٥٥-١٥٧، والدر المختار وابن عابدين ٢/ ١٣٩.

(٢) سورة الجمعة آية رقم: ٩.

(٣) لم أجده. وذكر نحوه ابن الهمام من قول الحسن البصري فقال: قال الحسن: أربع إلى السلطان

وذكر منها الجمعة والعيدين. ٥٦/ ٢ فتح القدير، وهو في بدائع الصنائع مرفوعاً ٢/ ٦٦٥.

ولو وجده ابن الهمام مرفوعاً لما عدل عنه إلى قول الحسن، والله أعلم.

(٤) هو: عبيد الله بن عدي بن الحِيار - بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية - بن عدي بن نوفل بن

عبد مناف كان في الفتح مميّزاً فعُدَّ في الصحابة لذلك. وعده العجلى وغيره في ثقات التابعين

مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. انظر:

التقريب ١/ ٥٣٦، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٦.

عثمان : إن الصلاة أفضل ما يعمل الناس ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم^(١) .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن القاسم بن عبد الرحمن^(٢) عن أبيه : أن الوليد بن عقبة^(٣) أخر الصلاة بالكوفة وأنا جالس مع أبي في المسجد فقام عبد الله بن مسعود فنوّب^(٤) بالصلاة فصلى بالناس فأرسل إليه الوليد ما حملك (٢٨٣/ب) على ما صنعت؟ أجبك أمر أمير المؤمنين أم ابتدعت ما صنعت اليوم؟ قال : لم يأتي من أمير المؤمنين أمر ، ومعاذ الله أن أكون ابتدعتُ ويأبى^(٥) الله ورسوله أن نتطرك بصلاتنا وأنت في حوائجك^(٦) .

(١) انظره في البخاري مع الفتح ١٨٨/٢ .

(٢) هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) هو - فيما يظهر لي - الوليد بن عقبة بن أبي معيط له صحبة وعاش إلى خلافة معاوية ولعل هذه القصة وقعت له زمن إمارته على الكوفة في عهد عثمان رضي الله عنه . انظر ترجمته : في التقريب ٣٣٤/٢ ، والاستيعاب والإصابة ٣/٦٣١ ، ٦٣٧ .

(٤) أي أقام الصلاة ، وظاهره أنه أقامها بنفسه لكن في رواية الطبراني الآتية : فأمر ابن مسعود المؤذن فنوّب بالصلاة . ووقع في نسخة ابن أبي شيبة : فنوّز . بالنون والراء بينهما واو وهو تصحيف فيما يظهر لي .

(٥) في مصنف ابن أبي شيبة : أبى الله ورسوله . بلفظ الماضي وكذلك بقية الروايات الآتية في التخريج سوى الطبراني فهو بلفظ : ولم يأمر الله علينا ورسوله .

(٦) رواه ابن أبي شيبة ١٤٧/٢ . ورواه أيضا : أحمد ١/٤٥٠ ، والبيهقي ٣/١٢٤ من الطريق المذكورة . ورواه عبد الرزاق ٢/٣٨٤ ، ومن طريقه الطبراني في الكبير ٩/٣٤٧ ، لكن بدون ذكر : عن أبيه . فيحتمل أن الرواية هكذا أو أنها سقطت من النسخ .

قال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات . اهـ ٢/٣٢٤ مجمع الزوائد .

لكن في سماع عبد الرحمن من أبيه عبد الله بن مسعود اختلاف وممن أثبت سماعه منه ابن المديني حيث قال : سمع من أبيه حديثين ، حديث الضب وحديث تأخير الوليد للصلاة ٢١٦/٦ تهذيب التهذيب . بل حقق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني صحة سماعه من أبيه مطلقا في كلامه على الحديث رقم ١٩٨ من السلسلة الصحيحة .

فهذا عثمان وعلي وابن مسعود^(١) فعلوا ذلك ومن معهم من الصحابة ولم

(١) في استدلال المصنف بفعل هؤلاء الصحابة على مراده غير واضح من الروايات السابقة، إذ لا ذكر للجمعة في حديث عبيد الله بن عدي بن الحِيارولا في قصة ابن مسعود مع الوليد بن عقبة (حسب ما وقفت عليه). ثم هل كان علي رضي الله عنه هو المقصود بقول: عبيد الله بن عدي بن الحِيار: يصلي لنا إمام فتنة؟ هذا ما استبعده الحافظ في الفتح حيث قال قوله: إمام فتنة. أي رئيس فتنة، واختلف في المشار إليه بذلك فقليل: هو عبدالرحمن بن عديس البلوي أحد رؤوس المصريين الذين حصروا عثمان قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبدالبر وغيره، وقاله ابن الجوزي وزاد: إن كنانة بن بشر أحد رؤوسهم صلى بالناس أيضا قلت: وهو المراد هنا، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب في: كتاب الفتوح، من طريق أخرى عن الزهري بسنده فقال فيه: دخلت على عثمان وهو محصور وكنانة يصلي بالناس فقلت كيف ترى؟. الحديث. وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبوامامة بن سهل بن حنيف الأنصاري لكن بإذن عثمان ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ورواه ابن المديني من طريق أبي هريرة وكذلك صلى بهم علي بن أبي طالب فيما رواه إسماعيل الخطي في: تاريخ بغداد، من رواية ثعلبة بن يزيد الحماني قال: فلما كان عيد الأضحى جاء علي فصلى بالناس وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلواني: لم يصل بهم غيرها. وقال غيره: صلى بهم عدة صلوات، وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف رواه عمر بن أبي شبة بإسناد قوي.

وقيل: صلى بهم أبو أيوب الأنصاري وطلحة بن عبيد الله وليس واحد من هؤلاء مرادا بقوله: إمام فتنة.

وقال الداودي: معنى قوله: إمام فتنة. أي إمام وقت فتنة، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجي قال: ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذين أمهم بمكروه بل ذكر أن فعله أحسن الأفعال. اهـ.

وهذا مغاير لمراد المصنف - أي البخاري - في ترجمته ولو كان كما قاله لم يكن قوله: ونتحرج مناسبا. انتهى قول الحافظ ١٨٩/٢

لكن يؤيد تفسير الداودي رواية البيهقي لحديث عبيد الله بن عدي بن الحِيار: أنه دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور وعلي رضي الله عنه يصلي بالناس. ١٢٤/٣ فهذا تفسير لرواية البخاري، وعلي ليس من رؤوس الفتنة ولا من مثيها قطعا، وعلى هذا يكون معنى: نتحرج أي لاسقاط أحقيتك في الإمامة مع ظلمهم إياك في الخلافة.

لكن لعل المصنف - هنا - أراد بفعل عثمان إقراره أئمة الصلاة وقت الفتنة عليها وقد استمر =

ينكر ذلك أحد فدل على أنه إجماع .
فإن قيل (١) : لعلَّ عثمان أذن لعلي (٢) .

قلنا : لو كان ذلك لقال عثمان : قد أذنت له ، وإنما علَّل عثمان بغير ذلك ، وكذا عبد الله .

فإن قيل (٣) : عثمان بالحصر صار معزولا بزوال قدرته ومنعته وعلي رضي الله عنه أقاموه ليصلي بهم بإذنهم فصار كإمام البيعة فيما رضوا به وهو كما صار خالد في يوم (مؤتة) أميرا بتأثيرهم لما قتل زيد وجعفر وابن رواحة (٤) ،

= الحصار نحو من أربعين يوما على ما نقله الحافظ عن سيف في كتاب الفتوح ٦٢/٢ - التلخيص ، وهذه المدة فيها عدة جمعات وكذلك صلاة عيد الأضحى ، وقوله : صلى بهم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه كما تقدم في كلام الحافظ .
وقد رواه أيضا مالك عن ابن شهاب ، عن أبي عبيد مولى ابن أضر قال : شهدت العيد مع علي ابن أبي طالب وعثمان محصورا فجاء فصلى ثم انصرف فخطب . الموطأ ١/١٧٩ ، وعنه الشافعي ١/١٠٩ ترتيب مسنده . والبيهقي ٣/١٢٣ .
وعلى هذا يكون الاستدلال بفعل علي رضي الله عنه من باب قياس الجمعة على العيد كما أشار له الحافظ في التلخيص ٦٢/٢ . والله أعلم .

(١) انظر : فتح القدير ٥٦/٢ .

(٢) هذا يدل على أن المصنف يرى أن عليًا رضي الله عنه هو المراد بقول عبيد الله بن عدي بن الحياتار : إمام فتنة . وهذا يرجح تفسيرها : أيام وقت فتنة ، كما تقدم تعليق : ٤ ص ٦٢٥ - ٦٢٧ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٢/٦٦٥ - ٦٦٦ .

(٤) انظر معناه في : سيرة ابن هشام ص ٣٧٩ - القسم الثاني ، والبداية والنهاية لابن كثير ٤/٢٤٥ - ٢٤٧ . وأصله ثابت في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال «خطب رسول الله ﷺ فقال : أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب ، ثم أخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة ففتح الله عليه» ١٨٠/٦ مع الفتح ، وفي لفظ : حتى أخذها سيف من سيوف الله ففتح الله عليهم ٥١٢/٧ . قال الحافظ في شرح قوله : ثم أخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة . المراد نفي كونه منصوبا عليه ، وإلا فقد ثبت أنهم اتفقوا عليه ٥١٣/٧ .

وكما يصير المحكّم نافذ الحكم كالحاكم الأصلي .
قلنا : عثمان لم ينزل بالحصر ، ولهذا كانوا يراودونه على خلع نفسه ،
والإذن لم يكن متعذراً من جانبه ، ولهذا وصل إليه عبيد الله بن الحنّيار
واستفتاه ، ولهذا قال له : (عبيد الله بن عدي)^(١) : أنت إمام العامة فلم
ينكر ويقول : أنا انزلت بالحصر^(٢) .

(٢٨٤/ب) والخبر : روى أبو ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : «كيف بك
يا أبا ذر إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة؟ قال فقلت : يَمّ تأمرني يا
رسول الله؟ قال : صلّ الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل ، فإنها لك
نافلة^(٣)» وفي لفظ : «سبحة^(٤)» أخذ به أحمد^(٥) وأخرجه مسلم^(٦) فأمره أن
يصلي لوقتها من غير إذنهم وهو عام في صلاة الجمعة وغيرها .

والقياس : أنها عبادة لا تختص الإمام بفعلها فلا يكون من شرط صحة
فعلها إذنه أصله^(٧) سائر العبادات من الصلاة والصيام والحج ، ولا يلزم

(١) في المخطوطة : قال له عدي . والقائل إنها هو ابنه عبيد الله كما تقدم في الحديث
٥٦٨/٢ .

(٢) وإلى هنا ينتهي الجزء الخامس عشر من ربيع العبادات حسب تجزئة المخطوطة ، ويليه الجزء
السادس عشر وأوله - بعد البسملة - والخبر : روى أبو ذر . . .

(٣) ٤٧٤/٢ .

(٤) هذا اللفظ لم أره في حديث أبي ذر ، ولكنه ورد في حديث ابن مسعود عند ابن أبي شيبة
٣٨١/٢ ، والبيهقي ١٢٥/٣ ، ولا فرق بينه وبين لفظي : نافلة ، وتطوّعاً الواردين في حديث
أبي ذر .

(٥) لم يتضح لي وجه هذا الأخذ .

(٦) أي أصل الحديث وليس لفظ «سبحة» وانظره في صحيح مسلم ٤٤٨/١ - ٤٤٩ وتخريجه
٤٧٤/٢ .

(٧) في المخطوطة (أصل) ولعله سبق قلم .

الحدود، لأنها ليست عبادة، وإنما هي عقوبة تعبّدنا بها، ثم هي تختص بفعل الإمام أو من وكّله، والجمعة لا تختص بذلك، بل كل إنسان يفعلها، وإن لم يأذن له، وهذا لأن الظاهر أن هذه الصلاة تتأدّى بها تتأدّى به سائر الصلوات وزيادة شرط يحتاج إلى زيادة دليل.

فإن قيل: المعنى في بقية الصلوات وسائر العبادات أنه لم يشرط لها إمام بحال، وهذه قد شرط لها إمام، وإنما الخلاف وقع في وصفه فلا يمكن (نعرف)^(١) صفة الإمام من صلاة لا إمام لها.

قلنا: بل قد شرط للجماعة إمام في كل الصلوات مع القدرة لاسيّما والجماعة عندنا واجبة^(٢) ثم يلزم الجهاد، فإنه قد شرط له أمير ثم لو اجتمعت طائفة لها منعة فدخلت دار الحرب من غير إذنه جاز لهم ذلك وصح غزوهم^(٣).

احتج الخصم^(٤): بأن من لادن النبي ﷺ وإلى وقتنا فتح الصحابة والتابعون البلدان ولم يضعوا المنابر ويقيموا الجمعة إلا لمواضع فيها السلطان فدلّ على أن ذلك شرط.

قلنا: ليس كذلك، فإنّا قد نقلنا أن عليّاً أقامها بغير سلطان^(٥)، وكذلك

(١) هذا الأقرب لرسمها وللمعنى المراد.

(٢) تقدمت هذه المسألة ص ٤٩٩.

(٣) ظاهر قوله هذا اشتراط الأمير للجهاد عند الحنفية، لأنه أراد إلزامهم بهذا، لكن هذا يتناقض مع إلزامه لهم الآتي قريباً من أن الأمير في الحج والجهاد ليس بشرط عندهم.

(٤) انظر نحوه في: إعلاء السنن ٣٩/٨، والمغني لابن قدامة ١٧٣/٢.

(٥) لعلّه يشير إلى حديث عبيد الله بن عدي بن الحنّار المتقدم ص ٦٢٤ وتعليق: ٢. لكن لا وجود للنص فيه على الجمعة، وإنما روى من طريق آخر أنه صلى بهم العيد كما تقدم في التعليق رقم: ٤ ص ٦٢٥.

ابن مسعود^(١)، وكذلك روى ابن المنذر أن سعيد بن العاص^(٢) كان واليًا في المدينة فأخرجوه فصلى بهم أبو موسى الأشعري^(٣)، ثم هذا لا يدل على الشرطية، ألا ترى أنه من لدن الرسول ﷺ، وإلى الآن لم تُقَم الجمعة والعيد إلا بخطبة؟ ثم ليست بشرط عندهم^(٤)، وكذلك لم يُقَم الحج والجهاد إلا بأمير ثم ذلك ليس بشرط.

واحتج: بأن الأصل^(٥) الظهر وإنما نقل الفرض إلى الجمعة بشرائط منها السلطان فمتى عدم لم يجز الانتقال.

قلنا: لا نسلم أن الأصل الظهر بل الأصل الجمعة في يوم الجمعة^(٦) على أن (٢٨٥/أ) الشرائط المتفق عليها نحن بشرطها، وما لم يتفق عليه فنحن نلغيه إلا أن تقوم دلالة على إثباته.

واحتج: بأن إقامة الجمعة من الأمور العامة وما يتعلق بعموم الناس يكون السلطان فيه شرطًا والولاية إليه كالحدود التي صلاحها يعود إلى عموم الناس، وأخذ الزكاة التي هي حق عامة الفقراء، وهذا لأن العامة إذا كثرت

(١) لكن ليس فيه نص على الجمعة. راجع تعليق ٣، ٤ ص ٦٢٥.

(٢) هو: سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، كان له عند وفاة النبي ﷺ تسع سنين وقيل له صحبة، ولي إمرة الكوفة لعثمان وإمرة المدينة لمعاوية وتوفي سنة ٥٨هـ، وقيل غيرها. انظر: طبقات ابن سعد ٣٠/٥ - ٣٥، وسير أعلام النبلاء ٣/٤٤٤ - ٤٤٩. والاستيعاب والإصابة ٢/٩، ٤٨، وتهذيب التهذيب ٤/٤٨، والتقرير ١/٢٩٩.

(٣) ذكر هذه الحادثة ابن سعد في طبقاته ٣٣/٥ في ترجمة سعيد المذكور وحكاها عنه غيره لكنها في أمرته على الكوفة لا على المدينة. راجع مصادر ترجمته السابقة.

(٤) أي خطبة صلاة العيد، أما خطبة صلاة الجمعة فهي شرط عندهم. انظر: تحفة الفقهاء ١/١٦٢، ١٦٦، والهداية والفتح والعناية ٢/٥٧، ٧٨.

(٥) هذا هو مذهب الحنفية كما تقدم. تعليق رقم: ١ ص ٥٧٦.

(٦) وهو الصحيح من المذهب كما في الإنصاف ٢/٣٦٤ وحكاها عن الانتصار وغيره.

واجتمعت كانت فتنة إلا بسائس وما هو إلا السلطان المردع^(١) بالسيف،
والحجة لا تغلب العامة.

قلنا: يلزم على هذا الغزو، فإنه مصلحة للجميع ثم يفعله الناس لو عدم
الإمام، على أن الأصل غير مسلم فإنَّ الحد يقيمه السادات على رقيقهم
عندنا^(٢)، والزكاة يجوز لكل من وجبت عليه إخراجها وتفريقها، ولو سلم
فالحُدود والزكاة لما شرط فيها الإمام اختصاص بها ونائبه، والجمعة والعيدين لا
يختص بها، فإنَّ كل الناس يشاركونه فيها فلم يكن شرطاً فيها كسائر
العبادات، ولأنَّ لو جعلنا لكل أحد إقامة الحدود وأخذ الزكاة دخلها الحيف
والغرر، وقصد كل أحد التشفي من عدوّه، ولأنَّها تحتاج إلى اجتهاد في
وجوبها وعددها ووقتها والآلة وكذلك الزكاة، والعامة لا تقوم بذلك بخلاف
الجمعة، فإنَّها لا تحتاج إلى ذلك في الوقت والفعل فلم يفتقر إليه.

وقولهم: إن العامة إذا كثرت أفتنت لا يوجب شرطية الإمام فإن
اجتماعهم في الأسواق للتجارات والمعاش لا يوجب شرطية الإمام لعقودهم
وكذلك اجتماعهم في الجماعات والحج والجهاد فبطل ما تعلقوا به، والله
أعلم بالصواب.

٤٣ - مسألة: يجوز فعل الجمعة قبل الزوال^(٣) نص عليه في رواية ابنه
وابن منصور وابن القاسم وأحمد بن الحسن الترمذي^(٤) وأبي طالب وهو

(١) الظاهر أنه اسم فاعل من (ردع) فحقه أن يقال: الرادع بالسيف. . . .

(٢) أي الرقيق القرن في الجلد خاصة، وهل لهم إقامة حد القتل في الردة والقطع في السرقة؟ على
روايتين، والمذهب ليس لهم ذلك. انظر: تفصيل ذلك في الإنصاف ١٥٠/١٠ - ١٥١.

(٣) انظر: المغني مع الشرح ٢/٢١٠، والفروع ٢/٩٦، والإنصاف ٢/٣٧٥، والمبدع ٢/١٤٧ -
١٤٨.

(٤) المشهور بهذه النسبة من أصحاب الإمام أحمد هو: أحمد بن الحسن بن جُنَيْد - بالجيم
والنون مصغراً - الترمذي، أبو الحسن، الحافظ الرُّحَال روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. =

مذهب أبي بكر وعمر وعثمان وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وأنس وغيرهم ، وبه قال أسحاق^(١).

واختلف أصحابنا في الوقت الذي يجوز فعلها :

فقال الخرقى : في الساعة الخامسة^(٢) وفي نسخة في الساعة السادسة^(٣).

وقال عمر بن بدر المغازلي^(٤) : تجوز في وقت صلاة العيد .

وهل ذلك وقت وجوبها أم لا ؟ على روايتين :

إحداهما أنه وقت الوجوب^(٥) قال في رواية الترمذي : لأنها عيد ، والأعياد كلها في أول النهار .

وفي الأخرى : ليس بوقت^(٦) (٢٨٥/ب) للوجوب إنما هو وقت الجواز أو ما إليه في رواية ابن منصور .

= قال الذهبي توفي سنة ٢٥٠هـ . انظر : تهذيب التهذيب ١/ ٢٤ ، والتقريب ١/ ١٣ ، وطبقات الحنابلة ١/ ٣٧ ، والمنهج الأحمد ١/ ١٧١ . وقد وقع في المخطوطة (أحمد بن الحسين) بزيادة الياء المثناة قبل النون ولعلّه سبق قلم .

(١) انظر : المجموع ٤/ ٥١١ والمغني مع الشرح ٢/ ٢١٠ .

(٢) واختاره ابن أبي موسى . انظر الإنصاف ٢/ ٣٧٥ والمغني ٢/ ٢١٠ .

(٣) ورجحه ابن قدامة في المغني ٢/ ٢١١ - ٢١٢ .

(٤) هو : عمر بن بدر بن عبدالله ، أبو حفص المغازلي ، له تصانيف في المذهب واختيارات منها هذه المسألة . كما في ترجمته في الطبقات ٢/ ١٢٨ ، والمنهج الأحمد ٢/ ١٠٩ ، وعزاله في الإنصاف : أنها تلزم بوقت العيد ٢/ ٣٧٦ ، ولعلّ هذا هو المناسب لذكرها في اختياراته أما كونه وقت جواز فقد قال صاحب الإنصاف : هذا هو المذهب وعليه أكثر الأصحاب ٢/ ٣٧٥ .

(٥) واختاره القاضي وأبو حفص المغازلي كما في الإنصاف ٢/ ٣٧٦ .

(٦) قال صاحب الإنصاف : الصحيح من المذهب أنها تلزم بالزوال وعليه أكثر الأصحاب ٢/ ٣٧٦ .

— وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجوز فعلها إلا بعد الزوال^(١).
لنا : ما روى سهل بن سعد قال : كنا نتغذى ونقيل بعد الجمعة^(٢).
أخرجه البخاري ومسلم وأبو عيسى الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن أبي
حاتم . فأخبر أن الغداء والقيلولة بعد الجمعة ، ولا يسمى غداء ولا قائلة إلا
ما كان قبل الزوال .

فإن قيل : لعله أراد أنهم كانوا يؤخرون الغداء والقيلولة في يوم الجمعة إلى
بعد الصلاة تهياً للجمعة كما يقول القائل : هذا غدائي وعشائي إذا شغل
عن الغداء إلى وقت العشاء ، فأما أن يراد به أنها كانت تفعل قبل الزوال
فلا .

قلنا : لو أراد ذلك لقال : ما كنا نطعم ولا ننام إلا بعد الصلاة ، فأما
حقيقة الغداء والقيلولة فهو قبل الزوال ، وبعد الزوال يسمى عشاء ذكر ذلك
ابن قتيبة وغيره فقال : الغداء مأخوذ من الغداة ، والعشاء مأخوذ من العشي

(١) انظر : للحنفية : بدائع الصنائع ٢/٦٨٢ ، والهداية مع الفتح والعناية ٢/٥٥ ، والبحر الرائق
٢/١٥٧ . وللمالك : الكافي لابن عبد البر ١/٢١٣ ، وبداية المجتهد ١/١١٤ ، وقوانين
الأحكام لابن جزي ص ٩٦ ، والمختصر مع جواهر الأكليل ١/٩٣ . وللشافعية : الأم
١/١٩٤ ، والمهذب والمجموع ٤/٥٠٩-٥١١ .

(٢) رواه البخاري ٢/٤٢٧ مع الفتح وفي مواضع أخرى ، ومسلم ٢/٥٨٨ ، وابن خزيمة
٣/١٨٤ ، كلهم بلفظ : ما كنا نقيل ولا نتغذى إلا بعد الجمعة . وفي لفظ للبخاري : كنا
نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم تكون القائلة . ٢/٤٢٨ مع الفتح . ورواه الترمذي بلفظ :
ما كنا نتغذى على عهد رسول ﷺ ولا نقيل إلا بعد الجمعة . ٢/٤٠٣-٤٠٤ .
وفي رواية أخرى لابن خزيمة : كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ ثم نرجع فتغذى ونقيل ٣/١٨٤ .
والحديث رواه باللفظ الأول ابن ماجه ١/٣٥٠ ، والدارقطني به وباللفظ الثاني للبخاري
وبلفظ : كنا نبكر إلى الجمعة مع النبي ﷺ ثم نرجع فتغذى ونقيل ٢/١٩-٢٠ .
ورواه باللفظ الذي أورده المصنف : ابن أبي شيبة ٢/١٠٦ ، وأبو داود ٢/٤٢٩ عون المعبود ،
والدارقطني ٢/٢٠ ، وأحمد وزاد لفظ : مع رسول الله ﷺ ٥/٣٦٦ .

فإذا انبسطت الشمس سمّي الغداء ضحى قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ لَا تَظُنُّ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾^(١) فإذا كان نصف النهار سمى ظهيرة ويكون الأكل بعد الظهيرة عشاء. وقال غيره: الغداء من الغداة^(٢) إلى قبل الزوال، يقال: غدوت إلى فلان أي قصدته في صدر النهار.

ويوضح ذلك ما روى أنس أن النبي ﷺ صلى إحدى صلاتي العشي الظهر أو العصر فسلم من ركعتين. في حديث ذي اليدين^(٣). ويوضح ذلك أنه لو حلف: لا يتغدى فأكل بعد الزوال لم يحنث، فأما الذي استشهدوا به فلا يعرف عن العرب وإنما هو تجوُّز العوام.

وعن جابر: كنا نصلى مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع فنريح نواضحنا، ف قيل لجعفر^(٤): ومتى ذلك؟ قال: زوال الشمس. أخرجه مسلم وأبو عبد الرحمن^(٥).

وإذا كان عند رجوعهم زوال الشمس دلّ على أنه كان يفعلها قبل الزوال يقينا.

خبر آخر: أخرج في كلِّ الصحاح والسنن رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه

(١) سورة طه آية رقم: ١١٩.

(٢) أي الطعام الذي يؤكل في الغداة وهي أول النهار سمى غداء لذلك انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/٣٤٦، واللسان ١٥/١١٨.

(٣) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة، ولم أجده من رواية أنس رضي الله عنه وما أظن العزو له إلا سبق قلم.

(٤) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالصادق - راوي هذا الحديث عن أبيه عن جابر رضي الله عنه - صدوق فقيه إمام توفي سنة ١٤٨ هـ، وروى له مسلم والأربعة والبخاري تعليقا. التقريب ١/١٣٢.

(٥) رواه مسلم ٢/٥٨٨، وأبو عبد الرحمن - أي النسائي ٣/١٠٠. ورواه أيضا أحمد ٣/٣٣١ والبيهقي ٣/١٩٠. من حديث جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه.

قال : «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى^(١) فكأنما قرَّب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرَّب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرَّب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرَّب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرَّب بيضة ، فإذا خرج الإمام طويت الصحف وحضرت الملائكة يستمعون الذكر^(٢)» وهذا يدل على أنه يخرج في الخامسة أو عقيب الخامسة للصلاة وعندكم لا يجوز ذلك (٢٨٦/أ) فإن قيل : لعله يخرج بعد السادسة .

قلنا : فكان يجب أن يذكر السادسة بوجه .

فإن قيل : فلعله يخطب في الساعة السادسة ويصلي بعدها .

قلنا : فعندكم لا يجوز ذلك^(٣) فإن الأذان يقع إذا صعد المنبر وهذا لا يجوز قبل الوقت ، وكذلك الخطبة قائمة مقام ركعتين^(٤) من الصلاة فكيف تفعل قبل وقتها .

(١) في المخطوطة (الأولة) وهو ما جرى عليه ناسخها في كل موضع وردت فيه وهذا ما يرجح أنها من صنيعة ، وقد كتبها هنا على الفصحى بالألف المقصورة تبعاً للرواية ، وأبقيتها فيما عداها على حالها لورودها كذلك عن بعض العرب كما تقدم ص ٣٨ ، وتعليق : ٣ .
(٢) رواه مالك عن سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدْنَةً . . . ١٠١/١» .

ومن طريق مالك رواه البخاري ٣٦٦/٢ مع الفتح ، ومسلم ٥٨٢/٢ ، وأبو داود ١٦/٢ عون المعبود ، والترمذي ٣٧٢/٢ ، والنسائي ٩٩/٣ ، كلهم بلفظ عدا لفظ «في الساعة الأولى» . والمعنى واحد .

(٣) أي أن خطبة الجمعة لا تجوز قبل الزوال كصلاتها عندكم : انظر : المجموع ٥١٤/٤ ، ٥٢٢ ، ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ٩٣/١ ، وبدائع الصنائع ٦٦٧/٢ .

(٤) كون الخطبتين قائمتين مقام ركعتين مبني على القول بأن الجمعة ظهر مقصورة وهو رواية للحنابلة والقديم للشافعية . انظر : ص ٦٥٠ ، تعليق رقم : ١ .

وإجماع الصحابة: روي وكيع^(١) السلمي عن عبدالله بن سيدان السلمي قال: صليت الجمعة مع أبي بكر وكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم صليتها مع عمر فكانت خطبته وصلاته إلى أن نقول انتصف النهار، ثم صليتها مع عثمان فكانت خطبته وصلاته إلى أن نقول قد زال النهار، فلم أسمع أحداً عاب ذلك. فدلّ على أنه إجماع، رواه أحمد والساجي وابن أبي حاتم والنَّجَّاد^(٢).

(١) أي روى وكيع، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبدالله بن سيدان به. ووكيع: هو ابن الجراح بن مليح الرُّؤاسي. فليُنظر قوله: (السلمي) فهي نسبة ابن سيدان، إلا أن كلا النسبتين تلتقيان في (قيس عيلان). وراجع ذلك في الباب لابن الأثير ٤١/٢، ١٢٨.

(٢) لم أجده في مسند الإمام أحمد وينظر بقية المصادر التي عزى إليها المصنف، لكن عزوه للإمام أحمد مشهور، فقد قال المجد في المنتقى: رواه الدارقطني والإمام أحمد في رواية ابنه عبدالله واحتج به ٢٩٥/٣ مع النيل.

وقال صاحب التعليق المغني: أخرجه عبدالله بن أحمد في زيادات المسند، وأبي نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة من رواية عبدالله بن سيدان ١٧/٢. وعزوه له لعبدالله في زيادات المسند أشبه بها في المنتقى فلعله تفسير له.

وذكره ابن قدامة في المغني بإسناد الإمام أحمد محتجاً به على الإجماع على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال فقال: وأما الإجماع فروى الإمام أحمد عن وكيع، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج عن عبدالله بن سيدان فذكره ٢١١/٢ مع الشرح.

ونقل ذلك الساعاتي في بلوغ الأمانى وعلّق عليه بقوله: لم أجده هذا الحديث في مسند الإمام أحمد ولا رجلاً مسمى بهذا الاسم: أي ابن سيدان. في ترجمة من تراجم المسند، ولا في مجمع الزوائد الذي التزم صاحبه الإتيان بما زاد على الكتب الستة في مسند الإمام أحمد وغيره فلعله من رواية عبدالله عن أبيه في غير المسند من كتب أبيه الأخرى... ٤١/٦. وكفى به خبيراً بالمسند وزاداته رحمه الله.

والحديث رواه ابن أبي شيبة عن وكيع به سنداً ومتناً ١٠٧/٢، وكذلك الدارقطني من طريق =

فإن قيل : قال هبة الطبري^(١) : ابن سيدان مجهول لا تقوم بروايته
حجة^(٢).

قلنا : بل هو معروف من كبار التابعين من بني سليم^(٣) وقد صحح أحمد
حديثه وأخذ به ، قال في رواية الترمذي^(٤) : يجوز فعلها قبل الزوال على ما
جاء من فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

فإن قيل : يحتمل أن يكون ابن سيدان ظن أن النهار لم ينتصف ، فإن
الزوال معنى يخفى على كثير من الناس .

قلنا : الظاهر معرفة الرجل وعلمه ، ولهذا فصل بين صلاة كل واحد من
الصحابة وخطبته وهذا يدل على ضبطه ومعرفة الوقت ، ولأن زمان الخطبة
والصلاة يطول فلا يخفى في مثله الزوال على أحد .

= وكيع أيضا به ١٧/٢ .

ورجاله كلهم ثقات إلا عبدالله بن سيدان فمتكلم فيه ، قال البخاري لا يتابع على حديثه وقال
اللالكائي : مجهول ، وقال ابن عدي شبه المجهول ، وقال النووي في الخلاصة : اتفقوا على
ضعفه وقال الحافظ : رجاله ثقات إلا عبدالله بن سيدان فإنه تابعي كبير إلا أنه غير معروف
العدالة . فتح الباري ٢/٣٨٧ ، وانظر ذلك في التعليق المغني على الدارقطني ١٧/٢ - ١٨ ،
وكذلك الإرواء ٣/٦١ - ٦٢ ، وترجمته في الميزان ٢/٤٣٧ ، ولسان الميزان ٣/٢٩٨ .

(١) هو أبو القاسم . هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي الطبري الشافعي . فقيه محدث حافظ
توفي سنة ٤١٨ هـ رحمه الله . انظر : معجم المؤلفين ١٣/١٣٦ .

(٢) قال الذهبي في ترجمته في الميزان : قال اللالكائي : مجهول لا حجة فيه . اهـ ٢/٤٣٧ . وكذلك
حكاه ابن حجر في لسان الميزان لكن قال : لا خير فيه ٣/٢٩٨ ، بدل : لا حجة فيه . وما في
الميزان هو المشهور في عزو هذا القول له .

(٣) لكن الذين أطلقوا عليه لفظ مجهول ، يقصدون جهالة حاله لا عينه كما قال ابن حجر فيه :
تابعي كبير إلا أنه غير معروف العدالة . الفتح ٢/٣٨٧ .

(٤) الظاهر أن المراد به أحمد بن الحسن الترمذي تقدمت ترجمته ص ٦٣٥ ، وتعليق رقم : ٢ . وقد
حكى نحوه أبو عيسى الترمذي في جامعه فقال : قال أحمد ، ومن صلاها قبل الزوال فإنه لم ير
عليه إعادة . اهـ ٢/٣٧٨ .

والثالث^(١): أن هذا إضافة خطأ إلى السلف بالظن ، وهذا لا يجوز لأن الظاهر صدقهم ومعرفتهم بما يقولون .

والرابع : أنه أخرجه مخرج الحجة على من قال : لا يصح قبل الزوال فقال : ما أسمع أحدا عاب ذلك ، فلو لم يعرف لقليل له : ومن أين عرفت أنهم صلوا قبل الزوال بل كان بعده .

وروى عن سعد وسهل وأنس : أنهم قالوا : كنّا نجتمع ونرجع فنقيل أخرجه البخاري وأبوداود وابن أبي حاتم وابن خزيمة^(٢) .

وعن عبدالله بن سَلِمة قال : كان عبدالله ينصرف بنا في الجمعة ضحى ويقول : إنما عَجَّلْتُ بكم خشية الحرِّ عليكم . رواه أحمد وهبة وغيرهما^(٣) .

(١) الأول : قوله : الظاهر معرفة الرجل وعلمه . . والثاني قوله : لأن زمان الخطبة والصلاة يطول . . .

(٢) أما ما روي عن سعد - وهو ابن أبي وقاص - فقد رواه ابن أبي شيبة عن مصعب بن سعد قال : كان سعد يقيل بعد الجمعة ١٠٦/٢ ، ورجال إسناده كلهم ثقات . وأما حديث سهل - وهو ابن سعد الساعدي - فتقدم تخريجه ص ٦٣٧ تعليق رقم : ١ . وأما حديث أنس فرواه البخاري بلفظ : كنّا نبكّر بالجمعة ونقيل بعد الجمعة ٣٨٧/٢ مع الفتح وابن ماجه بلفظ : كنّا نجتمع ثم نرجع فنقيل ٣٥٠/١ . وأحمد بلفظ : كنّا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع إلى القائلة فنقيل ٢٣٧/٣ ونحوه ابن خزيمة ١٨٤/٣ .

(٣) أغلب ظني أنه لا وجود لهذا الأثر في مسند الإمام أحمد ، لكن روى عنه أنه احتج به كما في مسائل عبدالله ص ١٢٥ / ١٢٦ ، والمتقى للمجدد ٢٩٥/٣ مع النيل وغيرهما . وقد عزه ابن قدامة في المغنى للأثر ٢/٢١٠ ، وهو تلميذ الإمام واسمه أحمد بن محمد بن هانئ فإن صح فلعله المراد هنا . وأما هبة فلعله المتقدم قريبا (هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي) وينظر تخريجه له . وقد روى هذا الأثر ابن أبي شيبة قال حدثنا عُثْمَرُ ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبدالله بن سَلِمة قال : صلى بنا عبدالله الجمعة ضحى وقال خشيت عليكم الحر ١٠٧/٢ وصححه الألباني في الإرواء ٦٢/٣ - ٦٣ . وأعله الحافظ في الفتح بعبدالله بن سَلِمة (بكسر اللام) لأنه تغَيَّرَ حفظه لما كبر ٣٨٧/٢ ، لكن أجاب عنه الألباني بأنه هنا يروي أمراً شاهده بنفسه والغالب في مثل هذا أنه لا ينسأه الراوي ٦٣/٣ - الإرواء .

وروى أبوبكر النجاد بإسناده عن سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى^(١) وهذا إجماع منهم، لأنهم فعلوه في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة، والجمعة يحضرها الخاص والعام فلم يقع أحد منهم مخالفة ولا إنكار (مما)^(٢) يدل على جواز ذلك.

فإن قيل: هذه الأخبار (٢٨٦/ب) يقابلها ما روى أنس أنه قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ إذا مالت الشمس^(٣). وروى سلمة بن الأكوع: كنا نصلي معه إذا زالت الشمس. أخرجهما البخاري^(٤). وعن علي والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث ومسلم: أنهم صلوا الجمعة بعد ما زالت

(١) رواه ابن أبي شيبة قال حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى ١٠٧/٢.

ورجال إسناده كلهم ثقات إلا سعيد بن سويد ففيه اختلاف في المراد به أهو الكلبي أم غيره؟ فظاهر صنيع ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل أنه غيره لإفراده له بترجمة عن الكلبي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ٢٩/٤ لكن جزم الحافظ: أنه الكلبي وفيه قول البخاري: لا يتابع على حديثه.

انظر: لسان الميزان ٣/٣٣، وتعجيل المنفعة ص ١٥٢، والكامل لابن عدي ٣/١٢٤٣، ومع هذا فقد ذكر الألباني في الإرواء أن إسناده جيد وصححه كسابقه ٣/٦٢-٦٣. والله أعلم.

(٢) زيادة لاستقامة المعنى المراد.

(٣) رواه البخاري عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ٢/٣٨٦ مع الفتح. ورواه أيضا: الإمام أحمد ٣/١٢٨، ١٥٠، ٢٢٨، وأبوداود ٣/٤٢٧ عون المعبود. والترمذي وقال حديث حسن صحيح ٢/٣٧٧-٣٧٨.

(٤) لم أجده للبخاري بهذا اللفظ. وقد رواه مسلم بلفظ: كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النبي ٢/٥٨٩. وهذا اللفظ رواه ابن أبي شيبة ٢/١٠٨، وابن خزيمة ٣/١٦٩، والبيهقي ٣/١٩٠. وقد رواه الشيخان وغيرهما باللفظ الآتي تخريجه تعليق: ٢ ص ٦٤٧.

الشمس^(١). وهذه إشارة إلى دوام فعلها في هذا الوقت .
قلنا : نحن نقول أن النبي ﷺ وغيره كان يتحرّى الفضيلة والكمال وعندنا
الفضيلة في فعلها بعد الزوال وإنما خلافتنا في الجواز وإذا نقلنا أنه يفعله - ولو
مرة - كفى .

وقد روى أحمد وأبوداود والبخاري ومسلم بإسنادهم عن إياس^(٢) بن
سلمة عن أبيه قال : كنا نصلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم نرجع وما للحيطان
في نستظل به^(٣) . ولو صلى بعد الزوال لم يكن بدُّ أن يكون لها في ؛ لأن
الشمس تزول^(٤) أقله على قدمين وشيء وإلى أن يخطب ويصلي تمضي ساعة
فيصير الفتي مما يستظل به ضرورة .

(١) أما قوله «ومسلم» فلا أدري ما المراد به .

وأما الباقي فقد ذكره عنهم البخاري تعليقا في كتاب الجمعة باب وقت الجمعة إذا زالت
الشمس . فقال : وكذلك يروى عن عمر وعلي والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث رضي الله
عنهم ٣٨٦/٢ مع الفتح . وعزا الحافظ - في الفتح - تخريج الرواية عن علي والنعمان وعمرو بن
حريث إلى ابن أبي شيبة وصحح أسانيدها ٣٨٧/٢ وهي كذلك في المصنف ١٠٨/٢ -
١٠٩ .

إلا أن الحافظ قال في الرواية عن علي : . . . وأما علي فـروى ابن أبي شيبة من طريق أبي
إسحاق : أنه صلى خلف علي الجمعة بعد ما زالت الشمس . إسناده صحيح ٣٨٧/٢ .
بينما الذي رأيته في المصنف هكذا حدثنا وكيع ، عن أبي القيس عمرو بن مروان ، عن أبيه قال :
كنا نجمع مع علي إذا زالت الشمس ١٠٨/٢ وظاهر هذا يخالف ما ذكره الحافظ سنداً ولفظاً
فلعله في مكان آخر من المصنف .

(٢) في المخطوطة (أبان) وهو سبق قلم لا شك فيه .

(٣) رواه أحمد ٤٦٦/٤ ، ٥٤ ، وأبوداود ٤٢٨/٣ عون المعبود ، والبخاري ٤٤٩/٧ ، ومسلم
٥٨٩/٢ كلهم من طرق عن يعلى بن الحارث ، عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه به .
ورواه أيضا من هذا الطريق : النسائي ١٠٠/٣ ، وابن ماجه ٣٥٠/١ ، والدارمي ٣٠٢/١
وغيرهم .

(٤) كذا - ولعله : حين تزول . .

والقياس في المسألة : أنها صلاة عيد فجاز فعلها قبل الزوال كالفطر والأضحى ، ويدل على الوصف قوله ﷺ : « قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان^(١) » ولهذا تضاف إلى يومها فيقال : صلاة الجمعة كما يقال صلاة العيد وصلاة الأضحى والفطر ، ولهذا تصلي ركعتين ويجتمع لها الناس الجمع العام وتؤخذ لها الزينة ويشترط أصحابنا في العيد العدد والاستيطان وأذن الإمام في رواية^(٢) .

فإن قيل : فلو كانت كالعيد لما جاز فعلها بعد الزوال . قلنا : إنما لم تجز صلاة العيد بعد الزوال لأن وقتها يخرج بالزوال ووقت الجمعة لا يخرج بالزوال ، وغير ممتنع أن يتفقا في جواز فعلها في ابتداء الوقت ويختلفا في آخره ، كما قال مخالفنا في صلاة الظهر والجمعة يتفقا في الابتداء ويختلفان في الانتهاء ، فلو خرج وقت الظهر وقد صلى منها ركعة أتمها ظهراً ولو خرج وقد صلى من الجمعة ركعة لم يتمها^(٣) جمعة بل يصلي ظهراً ،

(١) رواه أبو داود ٤١٠ / ٣ عون المعبود ، وابن ماجه ٤١٦ / ١ ، وابن الجارود ص ١١٢ ، والحاكم ١٨٨ / ١ ، والبيهقي ٣١٨ / ٣ . كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، ووقع في بعض روايات ابن ماجه عن ابن عباس بدل أبي هريرة .

قال الحافظ وهو وهم نبّه هو عليه ٩٤ / ٢ — التلخيص الحبير . والحديث صححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي . وهو في صحيح الجامع ١٣١ / ٤ ، وحكى الحافظ عن الإمام أحمد والدارقطني تصحيح إرساله . ٩٤ / ٢ — التلخيص . وفي إسناده أيضاً بقية بن الوليد لكنه صرح بالتحديث عن ثقة وهو شعبة . والله أعلم .

(٢) وهي إحدى الروايتين في المسائل الثلاث ، قال المرداوي في الإنصاف أما الاستيطان والعدد فالصحيح من المذهب أنها يشترطان كالجمعة . . . وأما إذن الإمام فالصحيح من المذهب والروايتين أنه لا يشترط وعليه أكثر الأصحاب كالجمعة ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٣) هذا لا يتفق مع مذهب المالكية ، فإن وقت الجمعة عندهم يمتد إلى غروب الشمس ، وإنها هو مذهب الحنفية والشافعية ، لكن عند الشافعية يتمونها ظهراً ، وعند الحنفية تبطل الجمعة وتستأنف الظهر ، وأما مذهب الحنابلة فإن أدرك منها ركعة أتمها جمعة وإن أدرك أقل أتمها =

وكذلك طلوع الفجر الثاني وقت لصلاة الفجر وللصوم ثم يخرج وقت الفجر بطلوع الشمس ويمتد وقت الصوم إلى غروب الشمس ، وكذلك الزوال وقت لصلاة الظهر والوقوف عندهم ، ثم يخرج وقت الظهر بكون الظل مثله أو (مثليه)^(١) على مذهب الحنفي ثم يمتد الوقوف إلى طلوع الفجر من يوم النحر.

احتج الخصم : بأن الجمعة ظهر مقصورة(*) بدليل ما روي عن عمر وعائشة رضي الله عنهما أنها قالوا: إنما قصرت الجمعة لأجل الخطبة^(٢). ولأن الزوال جعل سببا لفرض عين وهو الظهر في عموم الأوقات (٢٨٧/أ) وقد تقصر بسبب كالسفر فجاز القول بأنها مقصورة لأجل مشقة الخطبة والمسافة إلى الجامع فأما أن يجعل الزوال سببا لفرض آخر فهو مما لا وجه له وإذا ثبت أنها ظهر مقصورة فلم يجوز فعلها قبل الزوال .

قلنا: لا نسلم أن الجمعة ظهر مقصورة وإنما هي فرض آخر مبتدأ^(٣) روى

= ظهرا .

انظر: المدونة ١/١٤٩ ، ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/٩٣ ، والهداية والعناية مع الفتح ٢/٥٦ والمجموع ٤/٥١٣ ، والإنصاف ٢/٣٧٦ .

(١) زيادة يدل عليها ظاهر كلامه أي أبا حنيفة ، لأن هذا هو المشهور عنه خلافا للجمهور وصاحبيه في امتداد وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثل سوى في الزوال . انظر: الهداية والفتح والعناية ١/٢١٩ ، والكافي لابن عبد البر ١/١٦٠ ، والمجموع ٣/٢١ ، والمغني ١/٣٨٦ .

(*) انظر: ص ٦٥٠ تعليق رقم: ١ .

(٢) أما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد رواه ابن أبي شيبة عنه من طريقين بنحوه ٢/١٢٨ . ورجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع كما في إرواء الغليل ٣/٧٢ . وأما قول عائشة فلم أجده ، بل قال الألباني في الإرواء إنه لم يقف على إسناده عنها ٣/٧٢ .

(٣) وهو الصحيح من مذهب الحنابلة والجديد للشافعية ومذهب الحنفية ، وأما القول بأنها ظهر مقصورة فهو رواية للحنابلة والقديم للشافعية وأشار ابن العربي إلى أن قول مالك يدل عليه .

جابر عن النبي ﷺ أنه قال : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا على امرأة أو مسافر أو صبي أو عبد أو مريض»^(١).

وكل ظهر مفروضة^(٢) في يوم الجمعة وغيرها، ولأنها لو كانت ظهراً لما استثنى هؤلاء، فإنه يجب عليهم الظهر ويجوز قصرها^(٣) في حقهم لمشقة السفر كما يجوز في حق الرجل، ولأن للجمعة شروطاً ليست للظهر من العدد والاستيطان والخطبة وأذن الإمام وغير ذلك، ثم الصلاة المقصورة مع التامة لا تختلف شروطها، ولأنها لو كانت ظهراً مقصورة لساوتها في الجهر والإخفات والقضاء إذا فاتت فينبى بعضها على بعض مع سعة الوقت

انظر للحنابلة: الإنصاف ٢/٣٦٤، والمبدع ٢/١٤٤، والمغني ٢/١٩٧ - ١٩٨.

وللشافعية: المجموع ٤/٥٣١-٥٣٢، والروضة ٢/٤٠.

وللمالكية: عارضة الأحوذى ٢/٢٧٨.

وللحنفية: تحفة الفقهاء ١/١٥٩ - ١٦٠ وبدائع الصنائع ٢/٦٥٥ - ٦٥٧، والهداية وفتح

القدير والعناية ٢/٦٣ - ٦٤.

(١) رواه الدارقطني ٢/٣ والبيهقي ٣/١٨٤. كلاهما من طريق ابن لهيعة. عن معاذ بن محمد الأنصاري، عن أبي الزبير. عن جابر مرفوعاً. وهذا الإسناد ضعيف، لضعف ابن لهيعة، وجهالة معاذ بن محمد الأنصاري، وعنينة أبي الزبير المكي وهو مدلس. انظر: نصب الراية ١/١٩٩، والتلخيص الحبير ٢/٧٠، وإرواء الغليل ٣/٥٦ - ٥٧.

لكن للحديث شواهد من حديث طارق بن شهاب - وهو أحسنها إسناداً وتقييم الداري، وابن عمر، وأبي هريرة، ومولى لآل الزبير، ومحمد بن كعب القرظي وغيرهم. وقد صححها بمجموعها الألباني في الإرواء. راجع المصادر السابقة.

(٢) أي على هؤلاء المذكورين في هذا الحديث، وأما من وجبت عليه الجمعة فهي فرضه الأصلي كما هو الصحيح من مذهب الشافعية والحنابلة. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن الفرض في حق الجميع صلاة الظهر لكن الجمعة مسقطه لها على سبيل الحتم في حق من وجبت عليه وعلى سبيل الجواز في حق من لم تجب عليه إذا حضرها، ومع هذا فإنهم لا يقولون إن الجمعة ظهر مقصورة. انظر للمجموع مصادر التعليق رقم: ١ ص ٦٥٠.

(٣) في المخطوطة (قصرهما) بالثنية، وواضح أن الضمير يعود إلى الظهر وحدها.

كالمقصورة مع التامة . فأما قول عمر وعائشة — إن صح عنهما — فإنها أخبرا بأن الجمعة فرضت ركعتين لأجل الخطبتين ، على أن الصحيح عن عمر أنه قال : صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم^(١) . أخرجه أبو عبد الرحمن وابن أبي حاتم ، وقولهم إن الزوال سبب لوجوب الظهر في سائر الأيام فهو كذلك إلا في يوم الجمعة ، فإنها خصت بصلاة أخرى وفرض آخر قال تعالى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢) وإذا ثبت أنها غيرها جاز أن تخالفها في الوقت كالظهر مع العصر .

فإن قيل : لو كانت غيرها ما جاز فعلها في وقت الظهر كالعصر مع الظهر .

قلنا : يجوز فعل العصر في وقت الظهر ، والظهر في وقت العصر لنوع مشقة وهو السفر والمطر والمرض ، وههنا نوع مشقة يجوز بها تقديم الجمعة وهو أنها صلاة يجتمع لها الناس من المواضع البعيدة ، ويبتكرون إليها طلبا للفضيلة ، ويتركون أشغالهم ، فلو منعنا من فعلها قبل الزوال شق عليهم فصار ذلك عذرا كالسفر والمرض والاشتغال بالدعاء عند أبي حنيفة في صلاتي عرفة وصلاتي مزدلفة .

جواب آخر : أننا لو قلنا : إنها ظهر مقصورة ، أليس الاجتماع لها أسقط شطرها؟ فلأن يسقط تحتم وقتها أولى ؛ لأن المقصود العبادة لا وقتها ، ألا ترى أن السفر لما أسقط شطر العصر والظهر (٢٨٧/ب) أسقط تحتم وقتها حتى جاز أن تقدم العصر إلى الظهر وتؤخر^(٣) الظهر إلى العصر؟ فكذلك في

(١) تقدم تخرجه ص ٥٧٦ وتعليق رقم : ٣ .

(٢) سورة الجمعة آية رقم : ٩ .

(٣) في المخطوطة (وتقدم) وهو سبق قلم ظاهر .

مسألتنا .

واحتج : بأنه إذا صلاها ضحى خلا وقت الظهر عن عبادة ، وقد قال تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾^(١) فلم يجوز ذلك .

قلنا : ما خلا^(٢) عن وجوب بأصل الشرع ، فإن صلاة الظهر مشروعة وإنما يخلو عن أداء الظهر بأنه يسقط بأداء الجمعة حتى إذا عدم أداء الجمعة وجب تأدية الظهر ، على أنه يجوز أن يخلو الوقت عن فرضه لنوع عذر كوقت العصر يوم عرفة بعرفة ، ووقت المغرب في ليلة المزدلفة^(٣) ووقت الظهر في السفر إذا أخرها إلى العصر على (مذهب)^(٤) الشافعي .

واحتج بأنها صلاة مفروضة فلم يجوز فعلها قبل وجوبها متبوعة كسائر الصلوات ، ولا يلزم العصر في وقت الظهر يفعل قبل وجوبها تبعا ، وكذلك العشاء في وقت المغرب .

قلنا : قد بيّنا أن قبل الزوال وقت لوجوبها في إحدى^(٥) الروايتين^(٦) فسقط ما قلتم^(٧) بهذا الدليل ولو سلمنا على الأخرى^(٨) مسامحة فيلزم تقديم العصر في السفر وبعرفة ، يجوز ذلك وليست تابعة بل هي أصل بنفسها ، وإنما جاز ذلك لعذر الدعاء والسفر ، ويجوز في مسألتنا لما بيّنا^(٩) من العذر وإليه أشار

(١) سورة الإسراء آية رقم ٧٨ .

(٢) « ما : هنا نافية . أي لم يخلو وقت الظهر عن وجوب بأصل الشرع . »

(٣) أي بالإجماع .

(٤) زيادة لاستقامة الكلام ، والمسألة تقدمت للشافعي والجمهور عدا الحنفية .

(٥) في المخطوطة (أحد) .

(٦) تقدمت .

(٧) في المخطوطة (ما قلنا) وهو سبق قلم .

(٨) أي أن ما قبل الزوال وقت جواز لا وجوب . وهي رأس المسألة محل البحث وهي المذهب .

(٩) تقدم .

ابن مسعود: إنما عجّلت لكم خشية الحرّ عليكم^(١).
واحتج بأنها صلاة يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله فلم يجوز فعلها
قبل الزوال كالظهر.

قلنا: ولم إذا خرج وقتها بحصول الظلّ مثله لا يجوز فعلها قبل الزوال؟ ولا
نسلم أن علة الظهر هذا، ثم غير ممتنع أن تتفق العبادتان في الانتهاء وتختلف
في الابتداء كصلاة العصر مع الصوم يتفقان في خروج وقتها بغروب الشمس
ويختلفان في الابتداء فيجب الصوم بطلوع الفجر وتجب العصر بخروج وقت
الظهر. والله أعلم بالصواب.

٤٤ — مسألة: إذا اتفق العيد في يوم الجمعة فالأفضل حضورهما، فإن
حضر العيد ولم يحضر الجمعة فلا شيء عليه^(٢). وهو مذهب عمر وعثمان
وعلي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وابن الزبير، والشعبي
والنخعي وأبي البختري^(٣) والأوزاعي ذكر ذلك هبة الله الطبري في سننه^(٤).
واختلفت الرواية عن أحمد في الإمام: فروى عنه الميموني: أنه لا تسقط
عنه الجمعة. وروى غيره: إطلاق القول بأن العيد يجزئ عن الجمعة^(٥).

(١) تقدم تخريجه ٥٨٢/٢.

(٢) انظر: الإفساح ١/١٦٥، والمغني مع الشرح ٢/٢١٢، والإنصاف ٢/٤٠٣.

(٣) بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة، وهو سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي مولاهم،
الكوفي ثقة ثبت فيه تشييع قليل، كثير الإرسال مات سنة ٨٣هـ، وحديثه في الكتب الستة.
انظر: التقريب ١/٣٠٣، وتهذيب التهذيب ٤/٧٢ — ٧٣، وقد روى عنه هذا القول ابن أبي
شيبه في مصنفه ٢/١٨٧، ١٨٨.

(٤) ورواه عن أكثرهم ابن أبي شيبه في مصنفه ٢/١٨٦ — ١٨٨.

(٥) وعدم سقوطها عن الإمام هو المذهب. انظر: المبدع ٢/١٦٧ والإنصاف ٢/٤٠٤.

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: إن ترك الجمعة أثم^(١). وهو مذهب عطاء والحسن^(٢).

لنا: ما احتج به أحمد رحمه الله من حديث زيد بن أرقم رواه الساجي وابن أبي حاتم وابن خزيمة عن إياس بن أبي رملة الشامي قال: شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتماعا في يوم؟ قال: نعم، صلى العيد (٢٨٨/أ) في أول النهار ثم رخص في الجمعة، قال: من شاء أن يجمع فليجمع^(٣).

(١) انظر: للحنفية: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ص ٨٨-٨٩، والهداية والفتح والعناية ٢/٧٠-٧١، وبدائع الصنائع ٢/٦٩٦.
وللمالكية: المدونة ١/١٤٣، وبداية المجتهد ١/١٥٩، وهي رواية ابن القاسم عن مالك لكن صوّب الباجي الجواز وذكر أنها رواية ابن وهب ومطرف وابن الماجشون عن مالك وأنهم أنكروا رواية ابن القاسم، المتقى للباجي ١/٣١٧.
وللشافعية الأم ١/٢٣٩-٢٤٠، والمهذب والمجموع ٤/٤٩١-٤٩٢، والروضة ٢/٧٩. ولا يختلف المذهب في وجوبها على أهل البلد، وأما أهل القرى فالصحيح المنصوص أنها تسقط عنهم. وفي وجه شاذ أنها لا تسقط عنهم كأهل البلد.
والمراد بأهل القرى هنا: هم من يبلغهم نداء الجمعة وتلزمهم الجمعة لو لم يكن ذلك اليوم يوم عيد كأهل العوالي.

(٢) أما مذهب عطاء وهو ابن أبي رباح فهو أن صلاة العيد تسقط الجمعة والظهر معا. انظر: مصنف عبد الرزاق ٣/٣٠٣، وابن أبي شيبة ٢/١٨٧، وبداية المجتهد ١/١٥٩، والمجموع ٤/٤٩٢. وأما مذهب الحسن فليُنظر؟

(٣) رواه أحمد ٤/٣٧٢، وابن خزيمة ٢/٣٥٩، وينظر بقية مصادر المصنف.
وقد رواه أيضا: ابن أبي شيبة ٢/١٨٨، وأبوداود ٣/٤٠٧ عون المعبود، والنسائي ٣/١٩٤. وابن ماجه ١/٤١٥، والدارمي ١/٣١٧، والحاكم ١/٢٨٨، والبيهقي ٣/٣١٧ وغيرهم. كلهم من طريق إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة الثقفي، عن إياس بن أبي رملة الشامي به.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وصححه أيضا علي بن المديني كما في التلخيص الحبير ٢/٩٤.
وقال النووي في المجموع: رواه أبوداود والنسائي وابن ماجه بإسناد جيد ولم يضعفه أبوداود =

وروى النجاد بإسناده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اجتمع في يومكم عيدان فمن شاء اجتزأ بالعيد عن جمعته وإنا مجمعون إن شاء الله^(١)». وفي لفظ رواه الساجي وابن أبي حاتم: «اجتمع لكم يوم عيد ويوم جمعة وإني مجمّع إذا رجعت فمن شاء أن يشهد الجمعة فليشهدها^(٢)» ووجه الدليل أنه علّق ذلك بالمشيئة فدلّ على أنه غير واجب.

وروى الساجي وابن خزيمة وابن أبي حاتم بإسنادهم عن وهب بن كيّسان قال: اجتمع (عيدان)^(٣) في عهد ابن الزبير فأخّر الخروج ثم خرج فخطب فأطال في الخطبة ثم صلى ولم يخرج إلى الجمعة فعاب ذلك قوم فقال ابن عباس: أصاب السنة. وبلغ ابن الزبير فقال: شهدت (العيد)^(٤) مع عمر فصنع كما صنعت^(٥). وفي لفظ: فخرج ابن الزبير فصلى بهم العيد ثم

= ٤٩٢ / ٤ .

ومع هذا ففي إسناده هذا الحديث (إياس بن أبي رملة الشامي) وهو مجهول ولذا توقّف في صحة هذا الخبر ابن خزيمة في صحيحه وضعّفه به غيره.

لكن للحديث شواهد يتقوّى بها منها حديث أبي هريرة الآتي وفعل ابن الزبير وتصويب ابن عباس له بقوله: أصاب السنة. والله أعلم.

(١) رواه أبو داود وابن ماجه وابن الجارود والحاكم والبيهقي كما تقدم ص ٦٤٧ ، وتعليق رقم : ٤ .

ولفظه : «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة وإنا مجمعون» .

(٢) لم أقف عليه . فلينظر في مصدريه المذكورين . مع أنه ليس فيه معنى زائد على ما في اللفظ السابق .

(٣) ساقطة من المخطوطة وهي ثابتة في رواية أبي داود وابن أبي شيبة .

(٤) في المخطوطة «الزبير» والمثبت من رواية ابن أبي شيبة .

(٥) رواه ابن خزيمة من طريق عبد الحميد بن جعفر الأنصاري قال حدثني وهب بن كيّسان . . . ٣٥٩ / ٢ .

ورواه من هذا الطريق : النسائي ٣ / ١٩٤ ، وابن أبي شيبة ٢ / ١٨٦ ، والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ١ / ٢٩٦ . إلا أنه ليس في رواية النسائي قوله : وبلغ ابن الزبير . . =

دخل فلم يخرج حتى صلى العصر وذكر ذلك لابن عمر فلم ينكره^(١).
وعن أبي عبدالرحمن السلمي^(٢) قال: شهدت عليًا رضي الله عنه في يوم
عيد ويوم جمعة قال: اجتمع لكم في يومكم عيدان فمن شاء أجزأه هذا عن
عيد الجمعة^(٣).

=والأثر صحيح الإسناد وله طريق أخرى صحيحة عن عطاء بنحوه من فعل ابن الزبير وقول
ابن عباس. رواه أبوداود من طريق الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال: صلى بنا ابن الزبير
في يوم عيد في يوم جمعة أول النهار ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا، وكان ابن
عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا ذلك فقال: أصاب السنة ٣/٤٠٩ عون المعبود.
قال النووي في المجموع رواه أبوداود بإسناد حسن أو صحيح على شرط مسلم. اهـ ٤/٤٩٢.
ورواه أبوداود أيضا من طريق ابن جريج قال: قال عطاء واجتمع يوم جمعة ويوم فطر على عهد
ابن الزبير فقال: عيدان اجتماعا في يوم واحد فجمعهما جميعا فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد
عليهما حتى صلى العصر ٣/٤٠٩ من عون المعبود.
ورواه بنحوه من هذا الطريق عبدالرزاق ٣/٣٠٣، والفرياني في أحكام العيدين ص ٢١٩،
وزاد قوله: فذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة.
قال النووي في المجموع: رواه أبوداود بإسناد صحيح على شرط مسلم ٤/٤٩٢. وبهذا يتبين
صحة إسناد هذا الأثر والله أعلم.

(١) رواه ابن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن وهب ابن كيسان - فذكر القصة
وفيها قول هشام فذكرت ذلك لنافع أو ذكر له فقال: ذكر ذلك لابن عمر فلم ينكره
٢/١٨٧. وهذا إسناد صحيح كما ترى.

(٢) هو: عبدالله بن حبيب بن زبيبة - بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أبو عبدالرحمن السلمي
الكوفي المقرئ مشهور بكنيته ثقة ثبت توفي بعد السبعين وحديثه في الكتب الستة. انظر
التقريب ١/٤٠٨، وتهذيب التهذيب ٥/١٨٣ - ١٨٤.

(٣) رواه عبدالرزاق عن الثوري عن عبدالله، عن أبي عبدالرحمن السلمي عن علي بنحوه ٣/٣٠٥.
وصحح إسناده محقق أحكام العيدين للفرياني ص ٦٤ بناء على أن المراد بعبدالله هنا: هو ابن
شبرمة فان كان كذلك، فالأظهر أنه منقطع، لأن السلمي توفي بعد السبعين وابن شبرمة قيل
أنه ولد سنة ٧٢هـ، ومثل هذا إن أدركه فكيف يصبح سماعه منه ولم أجد له ذكرا في تلاميذ
السلمي، وأما الثوري فيروي عنه جمع من العبادلة كما في سير أعلام النبلاء ٧/٢٣٢ فمن

وعن سعد نحو ذلك^(١).

وهذه نصوص من الأمة تدل على أنهم عرفوا ذلك من قول الرسول ﷺ وفعله وإلا فلا يظن بهم الإقدام على ترك ذلك.

فإن قيل : هذه الأخبار وردت في قوم مخصوصين وهم أهل العوالي بدليل ما روى عطاء عن عبدالله^(٢) بن السائب قال : حضرت العيد مع الرسول ﷺ فصلّى فلما قضى صلاته قال : قد صلينا الصلاة فمن كان من أهل العوالي وأحب أن ينصرف فلينصرف ، ومن أحب أن ينتظر الخطبة فليجلس^(٣) . وأهل

المراد به = هنا؟ ورواه أيضا ابن أبي شيبة حدثنا أبو حفص عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن بنحوه ١٨٧/٢ .

وعبد الأعلى هو ابن عامر الثعلبي — بالمثلثة والمهملة — كوفي صدوق بهم كما في التقريب ٤٦٤/١ . ورواه أيضا ابن أبي شيبة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بنحوه ١٨٧/٢ .

وجعفر بن محمد هو الصادق وأبوه هو الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لم يدرك جده فهو منقطع . ورواه عبد الرزاق عن جعفر ولم يذكر عن أبيه أيضا ٣/٣٠٥ . ورواه الفريابي من طريق قتادة عن الحسن عن علي بنحوه ص ٦٤ ، وفيه عننة قتادة . فعلى هذا فلا يخلو هذا الأثر من ضعف في رواية أو انقطاع في إسناده والله أعلم .

(١) لم أجده ، لكن ذكر الذهبي في الميزان في ترجمة : محمد بن عيسى العلاف خيرا منكرا عن سعد رضي الله عنه مرفوعا وفيه : كلكم قد أصاب خيرا فمن أحب أن يسمع الخطبة ومن أراد أن ينصرف ٣/٦٨٠ ، وليس فيه شاهد لمسألتنا .

(٢) في المخطوطة : عطاء بن السائب ، والتصويب من مصادر التخريج الآتية وعبدالله بن السائب له ولأبيه صحبة واسمه : عبدالله بن السائب بن أبي السائب المخزومي مقرئ أهل مكة وقائد ابن عباس ، راجع ترجمته في التقريب ١/٤١٧ - ٤١٨ ، وتهذيب التهذيب ٥/٢٢٩ .

(٣) رواه أبو داود ٤/١٦ عون المعبود ، والنسائي ٣/١٨٥ ، وابن ماجه ١/٤١٠ ، وابن الجارود ص ١٠١ ، وابن خزيمة ٢/٣٥٨ ، والحاكم ١/٢٩٥ ، والدارقطني ٢/٥٠ ، والبيهقي ٣/٣٠١ ، والفريابي في أحكام العيدين ص ٦٥ ، وابن حزم في المحلى ٥/٨٦ ، كلهم من طريق الفضل ابن موسى السيناني . قال أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن عبدالله بن السائب قال : شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى الصلاة قال : « إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة =

فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب» واللفظ لأبي داود وعقب عليه بقوله : هذا مرسل
عطاء عن النبي ﷺ. اهـ وهذا هو رأي جماعة من الحفاظ وذلك لتفرد الفضل بن موسى
بروايته عن ابن جريج متصلا مرفوعا وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن جريج فرووه مرسلا
وهم : عبدالرزاق في مصنفه ٢٩٠ / ٣ .

وسفیان الثوري كما في سنن البيهقي ٣ / ٣٠١ ، وهشام بن يوسف الصنعاني عزاه محقق أحكام
العديد لأبي زرعة نقلا عن العليل لابن أبي حاتم وقد أطل في تحريجه مؤيدا لإرساله فليراجع
ص ٦٥ / ٦٩ .

والحديث قال فيه الحاكم : هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وكذلك
أيد رفعه موصولا ابن حزم في المحلى وابن الترمذي في الجوهر النقي لأن الرفع زيادة ثقة وهي
هنا لا تتعارض مع الإرسال . والله أعلم .

(تنبيه) هذا الحديث - سواء كان مرسلا أم موصولا - لا ذكر فيه لاجتماع الجمعة والعيد في يوم
واحد فضلا عن إسقاط إحدى الصلاتين بالأخرى بل إنه في التخيير بين الاستماع لخطبة العيد
حتى تنتهي أو الانصراف قبل ذلك .

وقد ورد في كلتا المسألتين آثار ينبغي أن تكون هي مقصود المصنف لتتناسب مع إيرادها لهذا
الأثر ومناقشته له بعده وهي :

أولا : قول عثمان رضي الله عنه في خطبته يوم العيد حين وافق الجمعة : يا أيها الناس إن هذا يوم
قد اجتمع لكم فيه عيدان فمن أحب أن ينتظر الجمعة من أهل العوالي فلينتظر ، ومن أحب أن
يرجع فقد أذن له . هذا لفظ البخاري في صحيحه ١٠ / ٢٤ مع الفتح .

ورواه أيضا مالك في الموطأ ١ / ١٧٩ ، وعبدالرزاق ٣ / ٣٠٥ ، وابن أبي شيبة ٢ / ١٨٧ ،
والبيهقي ٣ / ٣١٨ - ٣١٩ .

ثانيا : مرسل عمر بن عبدالعزيز قال : اجتمع عيدان على عهد رسول الله ﷺ فقال : « من
أحب أن يجلس من أهل العالية فليجلس في غير حرج » . رواه الشافعي في الأم ١ / ٢٣٩ ، ومن
طريقه البيهقي ٣ / ٣١٨ ، وفي إسناده شيخ الشافعي : إبراهيم بن محمد وهو ابن أبي يحيى
الأسلمي قال في التقريب (متروك) ١ / ٤٢ . لكن تابعه : وهيب بن خالد - عند الفريابي في
أحكام العيدين ص ٢٢٢ وهو ثقة . ولعله لهذا قال محققه : رجاله ثقات لكنه مرسل .

ثالثا : ما جاء في بعض طرق حديث أبي هريرة السابق ص ٦٥٧ تعليق : ١ من تقييده بأهل
العوالي .
=

العوالي لا تجب عليهم الجمعة .

قلنا : هذا غلط من وجوه :

أحدها : خبر زيد بن أرقم : فرخص في الجمعة ، ولم يخص ، وكذا خبر أبي هريرة : فمن شاء اجتزأ بعيده عن جمعته ، وهذا إشارة إلى كل أحد ممن تجب عليه الجمعة .

والثاني : أنه جعل العلة اجتماع العيدين لا إسقاط الجمعة عمن لا تجب عليه ولو لم يصل العيد .

الثالث : أن أهل العوالي إذا حضروا المصير يوم الجمعة فعليهم الجمعة .

الرابع : أن الصحابة فعلوا ذلك وأفتوا به لا في حق أهل العوالي ولا من هو من غير مصرهم وإنما قالوه في حق الكل في أزمان مختلفة وأماكن مختلفة .

فإن قيل : فنحمل هذه الأخبار على أنه ﷺ وأصحابه قالوا ذلك لأهل القرى قال أصحاب أبي حنيفة : ولا جمعة على أهل القرى^(١) . وقال الشافعي - في أحد قوليه - الجمعة تسقط عن أهل القرى بفعل العيد^(٢) بدليل قوله تعالى : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣) وقوله

= قال البيهقي : ويروى - أي حديث أبي هريرة - عن سفيان بن عيينة عن عبد العزيز (هو ابن ربيع) موصولا مقيداً بأهل العوالي وفي إسناده ضعف . اهـ ٣/٣١٨ ، وقال الحافظ في التقریب : إسناده ضعيف ٢/٩٤ .

وهذه هي أدلة الشافعي في التفريق بين أهل البلد وبين من تجب عليه الجمعة من أهل العالية . وحملها الحنفية على أهل القرى الذين لا تجب عليهم الجمعة وخصصوا بها عموم الرخصة الواردة في حديث زيد بن أرقم وأبي هريرة على فرض صحتها عندهم . انظر لهم إعلاء السنن ٨/٧٤-٧٩ . والله أعلم .

(١) انظر : الهداية والفتح والعناية ٢/٥٠ ، وإعلاء السنن ٨/٧٤ - ٧٩ .

(٢) هذا القول هو الصحيح المنصوص عليه في الأم وغيرها كما تقدم التنبيه على ذلك في التعليق على حكاية مذهب الشافعي في رأس هذه المسألة .

(٣) سورة الجمعة آية رقم : ٩ .

ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة»^(١).

قلنا قد أجبتنا عن قولهم: إنه كان لقوم مخصوصين^(٢) على أن علة القوم المخصوصين ما يلحقهم من المشقة، ومن هو من أطراف (٢٨٨/ب) البلد تلحقه أيضا المشقة فيجب أن يكونا سواء. فأما الآية والخبر فمحمولان على من لم يصل العيد ليكون جمعا بين الأخبار.

والمعنى في المسألة: أن الجمعة إنما فرضت على صفة تخالف سائر الأيام قصداً لاجتماع الناس ووعظهم وإغاضة عدوهم وتذكيرهم نعمة الله عليهم، ولهذا شرطت فيها الخطبة لذلك وقصرت الصلاة، وإذا صليت العيد فقد وجد هذا المعنى على أوفى ما يكون، لأننا زدنا على صلاة الركعتين التكبير الزائد والذكر واستوفينا الخطبتين على (أكمل)^(٣) أحوالها فلا نحتاج إلى التكرار في فعل ذلك، فإن المقصود قد حصل وتكراره ربما أدى إلى الملل والسآمة ولهذا قال بعض الصحابة: كان النبي ﷺ يتخولنا^(٤) بالموعظة خيفة السآمة^(٥). فإن قيل: فكان يجب أن لا يجوز فعل الجمعة لما ذكرتم.

(١) تقدم نخرجه من حديث جابر رضي الله عنه - مع شواهد - ٥٨٧/٢.

(٢) في ردّه على قولهم «وأهل العوالي لا تجب عليهم الجمعة» ٥٩٦/٢.

(٣) في المخطوطة (أهل) ولعله سبق قلم.

(٤) يتخولنا: بالخاء المعجمة وبعد الواو لام، أي يتعهدنا، والمراد أنه يطلب الحال التي ينشطون فيها للموعظة فيعظهم فيها ولا يكثر عليهم لئلا يملوا. النهاية لابن الأثير ٨٨/٢، وفتح الباري ١/١٦٢.

(٥) متفق عليه من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

انظر البخاري مع الفتح ٣٦٢/١، ٣٦٣، ٢٢٨/١١، ومسلم ٢١٧٢/٣ - ٢١٧٣، من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة قال: كان عبدالله يذكر الناس في كل خميس فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا في كل يوم قال: أما إنه يمنعني من ذلك أي أكره أن أملككم وإني أتمولكم بالموعظة كما كان النبي ﷺ يتخولنا بها خوفاً السآمة علينا. وله عندهما ألفاظ آخر بنحوه.

قلنا بل نفعلها ليحضرها من يجب كثرة الطاعة والإجتهاد في العبادة ويتركها من هو مترف وكسلان وضجر وتعب وذو أشغال لكن يفعل النوافل بالليل والنهار من يريد الاجتهاد في العبادة ويتركها غيرهم فيكون الأولون أهل الفضائل والباقون أهل المسامحة واللفظ والمساهلة .

طريقة أخرى : أن الجمعة تسقط بمشقة السفر والمرض والمطر والوحل وغير ذلك ، وفي تحتم فعلها مع صلاة العيد مشقة تضاهي ذلك أو تزيد عليه فإن الناس يبتغون لصلاة العيد ويجمعون من أطراف البلد وسواده ثم يجلسون(*) للصلوة وسماع الخطبة ثم يعودون إلى بيوتهم ، فإنه إن كان فطرًا فنفسهم تائفة إلى الطعام والشراب ، وإن كان أضحى فقلوبهم مشغلة بالتضحية والطبخ وغير ذلك ، فإن أمرناهم بالعود ففي ذلك من المشقة والعجز ما يزيد على فعل المسافر لها وهو في البلد قد حط رحله وأقام يومه ، ويزيد على المشي في الوحل وتغسيل^(١) رجله ، وإن منعوا من الانصراف إلى بيوتهم حتى يصلوا الجمعة كان ما يلحقهم من المشقة والعجز أوفر وأعظم ، ومعلوم أن الرسول ﷺ قال : «إذا حضرت الصلاة والعشاء ، فابدأوا بالعشاء^(٢)» فأباح لهم ترك الجماعة لأجل العشاء ، ووقتها^(٣) فكيف يقعد الناس من بكرة يوم العيد وإلى العصر أو قريب منه لا يأكلون ولا يشربون ولا ينظرون بيوتهم وصبيانهم وعيالهم وفي ذلك أعظم الحرج : وقد قال تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(٤) فكان الأحسن من لطائف الشرع

(*) كذا - والمناسب يجلسون .

(١) هذه إشارة إلى رخصة المسح على الخفين بدل غسل الرجلين ، ورسمها في المخطوطة (ويغسل) والمثبت يحتمله رسمها ويتناسق مع نظم كلامه .

(٢) تقدم تخريجه من حديث ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم بمعناه ص ٦١ تعليق رقم : ٢ .

(٣) كذا - ولعل مراده (ووقتها مضيق) لأن المراد بالصلاة هنا صلاة المغرب كما تقدم التنبيه على ذلك بعد تخريج هذا الحديث . فليراجع هناك .

(٤) سورة الحج آية رقم : ٧٨ .

ومساحته أن يبيح لهم الإنصراف إلى منازلهم والاشتغال بمصالحهم وأن يصلوا الظهر في محالهم تخفيفاً لهم لتتم لهم أفراح عيدهم وإلا عاد الفرح ترحاً وحزناً (٢٨٩/أ) والرفاهة تعباً. وكل منصف إذا رجع إلى عقله علم أن ما ذهبنا إليه أليق بمحاسن الشرع ولطفه مما ذهب إليه خصومنا، ولا يلزم على ما ذكرنا أن يقال: فقد نرى من الناس من يسهل عليه العود إلى الجمعة، وقد قال الرسول ﷺ: «فإنَّ مجمَّعون إن شاء الله»^(١) لأنَّنا لا نمنع من أراد الجهاد في الله تعالى بصيام النهار وقيام الليل والحج ماشياً والجهاد متبرعاً وصدقة ماله من الطاعة وإنما نقول له: الله تعالى ما أوجب عليك ذلك فإن تطوَّعت به أجرك الله سبحانه وأجزل ثوابك وإن تركته فلا شيء عليك، فكذلك نقول له في مسألتنا والله ولي التوفيق.

وقد ذكر أصحابنا^(٢) أنها صلاة عيد فجاز أن يسقط فعلها فعل غيرها أصله الجمعة، فإن فعلها يسقط الظهر في حق من يخاطب بالظهر من المسافرين والمرضى والعبيد والنساء.

فإن قيل: إنما أسقطت الجمعة الظهر لأنهما صلاتا وقت على وجه التخيير كأنواع الكفارة إذا فعل أحدها سقط غيره بخلاف مسألتنا، فإنهما صلاتا وقتين، فلم يسقط فعل أحدهما الأخرى كصلاة الظهر مع العصر. قلنا: لا نسلم علَّة الأصل، فإن وقت الجمعة غير وقت الظهر على ما بيَّنا في المسألة قبلها ولا نسلم علَّة الفرع، فإن العيد والجمعة صلاتا وقت واحد فإنه يصلي الجمعة في وقت ما يصلي العيد، ثم لو كانتا صلاتي وقت فلا يجب أن تسقط إحداهما^(٣) الأخرى كصلاتي الجمع تفعل في وقت واحد ولا تسقط إحداهما^(٤) الأخرى.

(١) تقدم من حديث أبي هريرة ٥٩٢/٢.

(٢) انظر معناه في المغني ٢١٣/٢.

(٣-٤) في المخطوطة (أحدهما) في كلا الموضعين بصيغة المذكر.

فإن قيل : الجمعة فرض على الأعيان فتأكدت فجاز أن يسقط بها فرض مثله بخلاف العيد فإنهم سُنَّة عندنا^(١) وعندكم^(٢) فرض على الكفاية فكيف تسقط فرضاً متأكداً على الأعيان .

قلنا : ونحن لا نقول إنها تسقط فرضاً بل توجب تحييراً بين فعل الجمعة وفعل الظهر كما يوجب السفر عندنا تحييراً بين فعل القصر والإتمام ولا سيما على أصلكم ، فإنَّ الجمعة عندكم^(٣) ظهر مقصورة والظهر لا يسقطها العيد بحال .

فإن قيل : فعندكم المفروض في يوم الجمعة صلاة الجمعة وقد سقطت . قلنا : عندنا قد فرضت الجمعة يوم الجمعة وهو غير الظهر ولم ينسخ الظهر إلا أن الله تعالى خاطبنا أن نفعل الجمعة إذا عدم العذر ، وإذا فعلناها دفع عَنَّا فعلها فعل الظهر ، ومتى تعذَّر فعلها لعذر رجعنا إلى فعل الظهر وههنا تعذَّر علينا فعل الجمعة لما ذكرنا من العذر فرجعنا إلى فعل الظهر ، على أنه لا يمتنع أن يسقط الأضعف الأقوى كالمقصورة من الصلوات ترفع صلاة التمام ، والمسح على الخف يمنع وجوب غسل الرجل وإن كان بدلاً ضعيفاً . (٢٨٩/ب) .

احتج الخصم : بأن الجمعة صلاة يجب فعلها في يوم الجمعة فلم تسقط بفعل العيد أصله صلاة العيد .

قلنا : إن أردتم يجب فعلها في يوم الجمعة على من صلى العيد لا نسلّم ،

(١) هذا يتجه على مذهب المالكية والشافعية دون الحنفية لأنها واجبة عندهم على الصحيح .

انظر : الكافي لابن عبد البر ١/ ٢٢٥ ، والمجموع ٥/ ٣-٢ وبدايع الصنائع ٢/ ٦٩٦ .

(٢) أي عند الحنابلة : وهو المذهب . انظر الإنصاف ٢/ ٤٢٠ .

(٣) هذا يتجه على مذهب الشافعي في القديم ويقال : إن مذهب مالك يدل عليه أما الحنفية فلا .

كما تقدم ٢/ ٥٨٧ ، ٢/ ٥٨٨ .

وإن أردتم على من لم يصل العيد فلا يصح قولكم: فلم تسقط بفعل العيد، على أن صلاة العيد لا يشق عليه فعلها في يوم العيد وصلاة الجمعة يشق عليه على ما تقدّم بيانه، على أننا قد بينّا^(١) أنها لا تسقط.

واحتج: بأن كل من لزمه فعل الجمعة إذا^(٢) لم يصل العيد لزمه فعلها وإن صلى العيد كالإمام.

قلنا: لم قلت هذا؟ وإذا صلى فقد وجد في حقه من العذر ما نرخص له به الترك بخلاف من لم يصل، والإمام لا نسلمه في رواية^(٣): وقد دل عليه حديث^(٤) ابن الزبير، وإن سلم^(٥) فإن في إسقاطها عن الإمام إسقاط صلاة الجمعة ممن لم يصل ومن يريد الفضيلة والتعب، لأنهم لا يجدون من يصلي بهم بخلاف الناس.

واحتج: بأنه لو جاز أن تسقط الجمعة بالعيد جاز أن تسقط العيد بالجمعة.

قلنا: إن قدّم صلاة الجمعة في الوقت الذي يصلى فيه^(٦) العيد وصلّاها

-
- (١) في قوله السابق: ونحن نقول: إنها لا تسقط فرضاً بل توجب تحييراً... ص ٦٦٨.
- (٢) كذا - والمناسب أن يقال: لو لم يصل العيد... وهو معنى قول الشيرازي في المذهب: لأن من لزمته الجمعة في غير يوم العيد وجبت عليه في يوم العيد... ٤/٤٩١ من المجموع.
- (٣) أي لا تسلم لزوم الجمعة له، لأنه رد على الإلزام السابق. وتقدمت ص ٦٥٥ تعليق رقم: ٤.
- (٤) الأولى أن يقول: فعل ابن الزبير. وهو المتقدم ص ٦٥٨ تعليق: ١. لكن لعله أراد أن له حكم الرفع لكون العبادات توقيفية.
- (٥) أي وإن سلمنا أنها تلزمه - وهذا هو المذهب - فلئلا يؤدي سقوطها عنه إلى إسقاط الجمعة ممن وجبت عليه ممن لم يشهد العيد ولئلا يحرم من زيادة الأجر من لا تلزمه وبهذا يختلف الإمام عن غيره.
- (٦) زيادة لبيان المراد.

سقط عنه صلاة العيد^(١) ثم كيف يصح هذا منكم وبدخول وقت الجمعة عندكم يخرج وقت صلاة العيد فلا يبقى فعل عيد يسقط الجمعة^(٢) على أنا نقول: ولم قلتم هذا ونحن نرى الجمعة تسقط الظهر، والظهر لا يسقط الجمعة؟

واحتج: بأن من يلزمه فرض الجمعة إذا حضرها كذلك وإن لم يحضرها أصله من لم يصل العيد.

قلنا: يلزم عليه المريض والمسافر والعبد إذا حضروا لزمهم فعل الجمعة ولا يلزمهم إذا لم يحضروا، وكذلك من لا يلزمه الجمعة من غير أهل المصر والمعنى في الأصل^(٣) أنه لا مشقة في حقه أو أنه لم يأخذ حظه من سماع الذكر والموعظة والتعب في الطاعة بخلاف مسألتنا.

واحتج: بأنه لو سقطت عنه الجمعة لجاز له صلاة الظهر قبل صلاة الإمام كالعبد والمسافر.
كذا نقول^(٤) والله أعلم بالصواب.

(١) انظر ذلك: في المغني ٢/٢١٣ مع الشرح، والإنصاف ٢/٤٠٥ وحكى فيه تقييدها بوقت العيد عن أبي الخطاب وابن قدامة بعد أن قرر أن الصحيح من المذهب عدم التقييد بها قبل الزوال كما في التعليق الآتي.

(٢) مراد المصنف أن إسقاط إحدى الصلاتين بالأخرى يتصور على القول بصحة صلاة الجمعة قبل الزوال، أما على قول الجمهور فإنه ببداية وقت صلاة الجمعة يكون وقت صلاة العيد قد انتهى فكيف تسقط الجمعة صلاة قد انتهى وقتها؟

لكن يلزم على هذا أن لا تسقط الجمعة صلاة العيد إذا صلى الجمعة بعد الزوال، وقد قال المرادوي في الإنصاف: الصحيح من المذهب سقوط صلاة العيد بصلاة الجمعة وسواء فعلنا قبل الزوال أو بعده ٢/٤٠٤ - ٤٠٥، وقوله (فعلنا) صوابها فعلت، لأن المراد الجمعة لا غير. ولكن لم يظهر لي دليل على سقوط العيد بفعل الجمعة بعد الزوال. والله أعلم.

(٣) أي من لم يحضر العيد.

(٤) انظر الإنصاف ٢/٣٧٢.

٤٥ — مسألة^(١): تارك الصلاة من غير عذر يقتل رواية واحدة^(٢) وهل يقتل كفرًا أو حدًّا؟ على روايتين:

إحداهما: أنه كافر^(٣) قال في رواية أبي داود^(٤): إذا قال الرجل لا أصلي فهو كافر، وقال في رواية عبدالله^(٥): من ترك الصلاة متمددًا ادعوه إلى الصلاة ثلاثة أيام فإن أبى ضربت عنقه وهو عندي بمنزلة المرتد. وقال في رواية (٢٩٠/أ) العباس بن أحمد اليامي^(٦) حديث النبي: «من ترك الصلاة فقد كفر^(٧)» لا يرث ولا يورث، فحكم بكفره، وبه قال من أصحاب رسول الله ﷺ عمر وابن مسعود وابن عباس وجابر وغيرهم^(٨)

(١) المراد بهذه المسألة حكم تارك الصلاة مع الإقرار بوجوبها فهي محل الخلاف، وأما من ترك الصلاة جاحدا وجوبها فهو كافر بالإجماع، إلا إذا كان ممن يجهل مثله وجوبها كحديث عهد بالإسلام أو ناشئ ببادية بعيدا عن الأمصار وأهل العلم فهذا لا يحكم بكفره حتى يعرف بأدلة وجوبها فإن جحد بعد ذلك حكم بكفره. انظر: المغني مع الشرح ٢/٢٩٨، ١٠/٨٥، والمجموع ٣/١٤، والقرطبي ٨/٧٤، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١/٣٥٢.

(٢) انظر: الروايتين لأبي يعلى ١/١٩٥، والمغني والشرح ٢/٢٩٨، ١/٣٨٦، والمبدع ١/٣٠٥، والإنصاف ١/٤٠١.

(٣) انظر: الروايتين لأبي يعلى ١/١٩٥، والمغني والشرح ٢/٣٠٠، ١/٣٨٨، والمبدع ١/٣٠٧، والإنصاف ١/٤٠٤، وذكر أنها المذهب.

(٤) انظره في مسائل أبي داود ص ٢٧٢.

(٥) انظره في مسائل عبدالله ص ٥٥ بنحوه.

(٦) في الطبقات ٣٢٨ - عباس بن أحمد اليامي المستملي من طرسوس ممن نقل عن إمامنا - ثم ذكر بعض المسائل التي حكاهما الخلال عنه عن الإمام ١/٢٣٤. وهو في المنهج الأحمد ١/٤٣٣، لكن قال: اليامي السلمي. والله أعلم.

(٧) سياقي تخريجه من حديث بريدة ص ٦٧٧ تعليق: ١، وأما قوله: لا يرث ولا يورث. فالظاهر أنها تفسير لا رواية. ويدل عليها حكاية هذه الرواية بدون لفظ الحديث في كتاب الروايتين لأبي يعلى ١/١٩٥.

(٨) انظر: كتاب الصلاة لابن القيم ص ١٥، ٢٦.

قال الحسن^(١): بلغني أن أصحاب رسول الله يقولون بين العبد وبين أن يشرك فيكفر أن يدع الصلاة من غير عذر. وبه قال من التابعين والفقهاء الشعبي والأوزاعي ومحمد بن الحسن^(٢) فيما روى عنه موسى بن سليمان الجوزجاني^(٣): أنه إذا قيل له: صلّ فقال: لا أصلي فهو كافر.

والرواية الأخرى: أنه لا يكفر ويقتل حدًّا^(٤)، قاله في رواية المروزي في الذي يدع الصلاة يدعى إليها ثلاثة أيام فإن صلى وإلا ضربت عنقه وقال: قال النبي ﷺ: «يكون عليكم أمراء يؤخّرون الصلاة عن ميقاتها^(٥)» فلم يكفر، وكذلك قال في رواية أبي طالب^(٦): الكفر لا يقف عليه أحد ولكن يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه. وبه قال مالك

(١) لم أجده عنه. لكن روى الترمذي نحوه عن عبدالله بن شقيق العُقَيْلي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ٥/ ١٤، وبنحوه ابن أبي شيبة ٤٩/ ١١، وصحح إسناده النووي في رياض الصالحين ٤٤٠. ورواه الحاكم عنه وزاد في إسناده عن أبي هريرة وصححه على شرطهما وقال الذهبي: إسناده صالح ٦/ ١ - ٧.

(٢) انظر لهؤلاء الفقهاء وغيرهم: التمهيد لابن عبدالبر ٤/ ٢٢٥، والمغني مع الشرح ٢/ ٣٠٠ وكتاب الصلاة لابن القيم ص ١٤، ١٥.

(٣) هو: موسى بن سليمان الجوزجاني ثم البغدادي الحنفي أبوسليمان فقيه صاحب محمد بن الحسن وأخذ الفقه عنه، وعرض المأمون العباسي القضاء عليه فاعتذر وتوفي بعد ٢٠٠هـ، من تصانيفه السير الصغير، الصلاة، الرهن، نواذر الفتاوى. اهـ من معجم المؤلفين ١٣/ ٣٩، ونحوه الأعلام ٨/ ٢٧٢.

(٤) انظر: الروايتين لأبي يعلى ١/ ١٩٥، والمغني والشرح ٢/ ٣٠٠، ١/ ٣٨٩، والمبدع ١/ ٣٠٧، والإنصاف ١/ ٤٠٤، وقال ابن قدامة: وهذا اختيار أبي عبدالله ابن بطّة وأنكر قول من قال: إنه يكفر، وذكر أن المذهب على هذا لم يجد في المذهب خلافاً فيه. قال ابن قدامة: وهو أصوب القولين ٢/ ٣٠٢.

(٥) تقدم تخريجه من حديث أبي ذر رضي الله عنه ٢/ ٤٧٤.

(٦) انظر: الروايتين لأبي يعلى ١/ ١٩٥.

والشافعي^(١).

وقال أبو حنيفة وداود يستتاب ويحبس ولا يقتل^(٢).

وجه الأولى:

ما روى أحمد بإسناده عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» أخرجه مسلم وابن أبي حاتم. وفي لفظ آخر «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة»، وفي لفظ «بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة وبينه وبين الكفر أن يترك الصلاة»^(٣).

(١) انظر: للملكية: التمهيد لابن عبد البر ٤/ ٢٣١، والقرطبي ٨/ ٧٤، وبداية المجتهد ١/ ٦٥، وقوانين الأحكام ص ٥٨. وللشافعية: الأم ١/ ٢٥٥، وحلية العلماء ٢/ ١٠، والمهذب والمجموع ٣/ ١٣-١٦، والروضة ٢/ ١٤٦.

(٢) انظر: للحنفية: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٨١-٨٣، ومشكل الآثار ٤/ ٢٢٨، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي ١/ ١٨٣، والدر المختار وابن عابدين ١/ ٣٥٢-٣٥٣. ولداود الظاهري: القرطبي ٨/ ٧٤، والتمهيد لابن عبد البر ٤/ ٢٤٠.

(٣) هذا الحديث طرق وألفاظ متقاربة عن جابر رضي الله عنه مرفوعا. فقد رواه باللفظ الأول أبو داود ١٢/ ٤٣٦ مع عون المعبود، والترمذي ٥/ ١٣، وابن ماجه ١/ ٣٤٢، والدارقطني ٢/ ٥٣، والبيهقي ٣/ ٣٦٦. كلهم من طريق أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه مرفوعا. ومن هذا الطريق رواه الإمام أحمد بلفظ: بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة. ٣/ ٣٨٩.

والدارقطني بلفظ: ما بين الكفر أو الشرك والإيمان ترك الصلاة ٢/ ٥٣. ورواه باللفظ الثاني: الدارمي ١/ ٢٢٤، والدارقطني ٢/ ٥٣، والبيهقي ٣/ ٣٦٦، وهو رواية للنسائي في بعض نسخه ١/ ٢٣٢ - حاشيته. كلهم من طريق أبي الزبير عن جابر أيضا. ورواه ابن حبان من طريق أبي سفيان (طلحة بن نافع الواسطي) عن جابر مرفوعا ٣/ ٨ - الإحسان. ومن هذا الطريق: رواه أحمد بلفظ: بين العبد وبين الكفر أو الشرك ترك الصلاة ٣/ ٣٧٠.

والترمذي بلفظ: بين العبد وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة ٥/ ١٣. وفي لفظ له: بين الكفر والإيمان ترك الصلاة ٥/ ١٣. وقد روى مسلم هذا الحديث من كلا الطريقين عن جابر وبحرف الواو دون همزة قبله.

وروى أيضا بإسناده - وأخرجه ابن أبي حاتم - عن بريدة الأسلمي قال :
قال رسول الله ﷺ : « بيننا وبينهم ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر »^(١) .
وروى ثوبان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بين العبد وبين الكفر
والإيمان ترك الصلاة فإذا تركها فقد أشرك »^(٢) رواه هبة الله الطبري وقال هذا
إسناد صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجاه .
وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن عبادة بن الصامت قال : أوصانا رسول
الله ﷺ فقال : « لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تتركوا الصلاة فمن تركها متعمداً
فقد خرج عن الملة »^(٣) .

= ولفظه من طريق أبي الزبير: بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة . ومن طريق أبي
سفيان بلفظ : إن بين الرجل مثله ٨٨ / ١ .

وأما اللفظ الثالث : الذي أورده المصنف فليُنظر وإن كان بمعنى ما تقدم ، ولعل الألفاظ
الثلاثة لابن أبي حاتم .

(١) هذا لفظ الإمام أحمد ٣٥٥ / ٥ ، ورواه أيضا بلفظ : العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها
فقد كفر ٣٤٦ / ٥ . ورواه بهذا اللفظ الترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب ١٤ / ٥ ،
وابن ماجه ٣٤٢ / ١ ، والنسائي ٢٣٢ / ١ ، وابن حبان ص ٨٧ موارد ، والدارقطني ٥٢ / ٢ ،
والبيهقي ٣٦٦ / ٣ . والحاكم وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولا تعرف له علّة بوجه من
الوجوه . . . ووافقه الذهبي ٦ / ١ - ٧ .

(٢) احتج به ابن القيم في كتابه الصلاة وقال : رواه هبة الله الطبري وقال إسناد صحيح على شرط
مسلم . اهـ ص ٢٣ .

(٣) لم أقف على أصل ابن أبي حاتم . لكن عزاه له ابن القيم في كتاب « الصلاة » محتجاً به ولم
يتعقبه بشيء ص ٢٤ . وقد أشار له الحافظ بعد تحريمه لحديث أبي الدرداء الآتي فقال ورواه
الطبراني من حديث عبادة بن الصامت ومن حديث معاذ بن جبل وإسنادهما ضعيفان . اهـ
١٥٥ / ٢ - التلخيص الحبير ، وزاد الشوكاني في النيل قول النووي وابن الصلاح : إنه حديث
منكر .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه : سلمة بن شريح قال الذهبي لا يعرف وبقيّة رجاله رجال
الصحيح ٢١٦ / ٤ مجمع الزوائد . وقال المنذري : رواه الطبراني ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة
بإسنادين لا بأس بهما (الترغيب والترهيب ٣٧٩ / ١) . والله أعلم .

وبإسناده عن أبي الدرداء قال : أوصاني أبو القاسم عليه السلام أن لا أشرك
(٢٩٠/ب) بالله شيئاً وإن قطعت أو احترقت^(١) ولا أترك الصلاة متعمداً
فمن تركها متعمداً برئت منه الذمة^(٢).
وعن ابن عباس أنه ذكر أكبر الكبائر ترك الصلاة متعمداً لأن رسول الله
قال^(٣) : «من ترك الصلاة متعمداً فقد برئ من الله ورسوله ونقض العهد^(٤)» .
وعن عمر أنه لما طعن سمع المؤذن يقول : حي على الصلاة . فقال :
الصلاة ولاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة^(٥) . وعنه :

(١) في رواية ابن ماجه الآتية «قطعت أو حرقت» كلاهما للمبني للمجهول مع تشديد ثانيهما ،
وكذلك رواية الطبراني .

(٢) عزاه ابن القيم في كتابه الصلاة لابن أبي حاتم في سننه كما فعل المصنف . والحديث رواه ابن
ماجه ١٣٣٩/٢ ، وقال البوصيري : هذا إسناد حسن ، شهر مختلف فيه ٤/ ١٩٠ ، ٣٧ -
مصباح الزجاجة . وقال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه شهر بن حوشب وحديثه حسن وبقيته
رجاله ثقات ٤/ ٢١٧ مجمع الزوائد . وقال الحافظ : في إسناده ضعف ٢/ ١٥٥ - التلخيص
الحبير ، وصححه الألباني لشواهده ١/ ٢٢٧ صحيح الترغيب .

(تنبيه) قال الهيثمي : روى ابن ماجه منه «لا تشرب الخمر فانها مفتاح كل شر» فقط وقد علم
الشيخ جمال الدين المزي عليه علامة ابن ماجه ولعله قلد فيه ابن عساكر والله أعلم . اهـ
٤/ ٢١٧ مجمع الزوائد . كذا قال : وابن ماجه قد رواه في موضعين : مختصراً باللفظ الذي ذكره
الهيثمي (في أول كتاب الأشربة ٢/ ١١١٩) . ومطوّل في كتاب الفتن ٢٣ - باب الصبر على
البلاء ٢/ ١٣٣٩ ، وعليه فلا استدراك على المزي رحمه الله .

(٣) في المخطوطة (ما من) وظاهر أن زيادة «ما» سبق قلم .

(٤) لم أجده بهذا اللفظ عنه ، فلينظر .

(٥) رواه مالك عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن
الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأيقظ عمر لصلاة الصبح فقال عمر : نعم ، ولا حظ في
الإسلام لمن ترك الصلاة فصلى عمر وجرحه يشعب دما . الموطأ ١/ ٤٠ . ومن طريق هشام :
رواه ابن أبي شيبة عن المسور بن مخرمة وابن عباس عنه ١١/ ٢٥ وأحمد ص ٥٥ مسائل عبد
الله . ومن هذا الطريق أيضاً : رواه عبد الرزاق ١/ ١٥٠ ، والدارقطني ٢/ ٥٢ ، لكن زادا في
الإسناد : (سليمان بن يسار) بين عروة والمسور ولا مانع أن يرويه عروة عن المسور وسليمان =

لا إسلام لمن ترك الصلاة^(١).

وعن ابن مسعود: من ترك الصلاة فهو كافر^(٢).

وعن ابن عباس في رجل نزل الماء من عينه فاستلقى سبعة أيام لا يصلي فقال: من ترك الصلاة فقد كفر^(٣).

= أيضا، فالإسناد صحيح والأثر ثابت عن عمر رضي الله عنه، وقد صححه الألباني في إرواء الغليل ١/ ٢٢٥. وقد رواه عبدالرزاق، عن ابن جريج، سمعت ابن أبي مليكة (يقول) دخل ابن عباس والمسور بن مخرمة على عمر. . فذكره بنحوه ١/ ١٥٠ وهذا إسناد صحيح. ورواه أيضا: عن معمر بن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس فذكر نحوه عن عمر ١/ ١٥١، ٣/ ١٢٥، والظاهر أن عبيد الله بن عبد الله هو ابن عتبة بن مسعود، وروايته عن ابن عباس مرسله كما في تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣، ولفظها أشبه بما أورده الهيثمي عن المسور بن مخرمة عنه وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح ١/ ٢٩٥ مجمع الزوائد والله أعلم.

(١) رواه المروزي في كتابه (تعظيم قدر الصلاة) بلفظ: لا إسلام لمن لم يصل ٢/ ٨٩٧. وبهذا اللفظ أورده ابن أبي حاتم في العلل ١/ ١٩٣ راويا إعلال أبيه له بالإنقطاع.

(٢) رواه الطبراني في الكبير من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال: من ترك الصلاة كفر ٩/ ٢١٤. قال الهيثمي: القاسم لم يسمع من ابن مسعود ١/ ٢٩٥ مجمع الزوائد. ورواه ابن أبي شيبة قال حدثنا شريك، عن عاصم عن زر، عن عبد الله قال: من لم يصل فلا دين له ١١/ ٣٤. وبهذا اللفظ رواه الطبراني من طريقين آخرين عن عاصم به ٩/ ٢١٥، وضعف الهيثمي أحدهما بأبي نعيم ضرار بن صرد، ولم يذكر الطريق الأخرى ١/ ٢٩٥ مجمع الزوائد. لكن قد حسن الألباني إسناده من رواية ابن أبي شيبة والطبراني في الكبير ١/ ٢٣٠ صحيح الترغيب. وذلك بعد ذكر عزو المنذري تخريجه لمحمد بن نصر. أي المروزي. وهو كذلك في كتابه: تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٨٩٨ — ٨٩٩. من طريق شعبة وسفيان والأعمش عن عاصم به بمثله. إلا أن لفظ شعبة: من ترك الصلاة فلا دين له. وعاصم هو: ابن بهدلة وهو ابن أبي النجود الأسدي الحجة في القراءة، أما في الحديث فقال الحافظ: صدوق، له أوهام. التقريب ١/ ٣٨٣. ولكن الأثر قوي بشواهده المرفوعة والموقوفة والله أعلم.

(٣) عزاه المنذري في الترغيب والترهيب ١/ ٣٨٥، لمحمد بن نصر وابن عبد البر موقوفا على ابن عباس رضي الله عنه. وهو كذلك في: تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ٢/ ٩٠٠ وفي إسناده ضعف.

وعن جابر، وقد سأله مجاهد: ما كان يفرق بين الكفر والإيمان عندكم على عهد رسول الله؟ فقال: الصلاة^(١). وقد تقدم خبر الحسن^(٢) وهذه نصوص قاطعة من الرسول، وقول الصحابة لا يقدمون على مثله إلا أن يكونوا سمعوه من الرسول ﷺ.

فإن قيل^(٣): نحمل هذه الأخبار على من تركها معتقدا أنها لا تجب، بدليل ما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: «خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد في اليوم واللييلة من جاء بهن لم ينقص منهن شيئا جاء وله عند الله عهد أن لا يعذبه بالنار، ومن جاء وقد انتقص منهن شيئا فأمره إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه^(٤)» فدلَّ على أنه لا يكفر.

قلنا^(٥): قد روينا عن عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: «من تركها متعمداً

(١) رواه محمد بن نصر المروزي في كتابه: تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩٠٤ عن أبي الزبير قال: سمعت جابرا رضي الله عنه وسأله رجل: أكتتم تعدون الذنب فيكم شركا؟ قال: لا. قال: وسئل ما بين العبد والكفر؟ قال: ترك الصلاة. ورواه أيضا هبة الله الطبري اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/ ٨٢٩ عن أبي الزبير عن جابر به وإسناده صحيح. وعزاه المنذري في الترغيب والترهيب لابن عبد البر موقوفا على جابر رضي الله عنه ١/ ٣٨٥. وتقدم مرفوعا عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أي المتقدم ص ٦٧٣ لكنني لم أجده عنه وخبرته هناك بمعناه عن عبد الله بن شقيق تعليق ٣.

(٣) انظر: المجموع ٣/ ١٦ - ١٧ والتمهيد لابن عبد البر ٤/ ٢٣٦ ومشكل الآثار للطحاوي ٤/ ٢٢٨.

(٤) تقدم تخريجه ٢/ ٤٨٩.

(٥) بعد كلمة: قلنا إشارة إلى استدراك في الحاشية بخط دقيق اجتهدت في قراءته على النحو التالي: قلنا: النبي وأصحابه علقوا الكفر على الترك مطلقا، ثم إنه يسقط فائدة التخصيص بترك الصلاة فإنه لو اعتقد إباحة حبة من مال ذمي على وجه العمد كفر. اهـ ويلاحظ عليه تكرار كلمة: قلنا في الأصل وفي الاستدراك على خلاف المعهود في صنيع المصنف، وحتى =

فقد خرج من الملة^(١) .

وروى النجّاد عنه^(٢) هذا الخبر عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة فقال : «من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً وبرهاناً ونجاة وكان يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون وأبيّ بن خلف^(٣)» وهذه زيادة والأخذ به^(٤) أولى ، على أن يحمل «من انتقص منها شيئاً^(*)» أي ترك شيئاً من واجباتها مثل التكبير والتسبيح والشهد الأول وغير ذلك ، فإنه يكون عندنا عاصياً وأمره إلى الله تعالى ، وفي هذا التأويل جمع بين الأخبار وترك التناقض في الروايات فدل على صحته .

فإن قيل : المراد بقوله «فقد كفر» تهديداً وتغليظاً كما قال ﷺ (٢٩١/أ)

= لو حذفنا إحداهما لا يظهر ارتباط الكلام كارتباطه بدون هذا الاستدراك ، لذا لم الحقه بالأصل وإن كان لا يبعد أنه منه .

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧٧ تعليق : ٣ .

(٢) ظاهر سياقه أن ضمير : «عنه» عائد إلى عبادة رضي الله عنه ، لكن ليس الأمر كذلك في مصادر التخريج الآتي .

(٣) رواه الإمام أحمد ١٦٩/٢ ، والدارمي ٢/٢١١ - ٢١٢ وابن حبان ص ٨٧ موارد ، والطحاوي في مشكل الآثار ٢٢٩/٤ . من طريق سعيد بن أبي أيوب قال حدثني كعب بن علقمة ، عن عيسى بن هلال الصديقي ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

وقال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد ثقات ٢٩٢/١ مجمع الزوائد .

ونحوه قول المنذري : رواه أحمد بإسناد جيد والطبراني في الكبير والأوسط وابن حبان في صحيحه ، اهـ ٣٨٦/١ - الترغيب والترهيب والله أعلم .

(٤) كذا - والأولى أن يقول : بها ليعود للزيادة ، ومع هذا فلو وجه لاحتمال أنه أراد الحديث بزيادته .

(*) أي الوارد في حديث عبادة المتقدم ص ٥٨١ .

«شارب الخمر كعابد الوثن»^(١).

قلنا: إطلاق الكفر على ما يضادّ الإيمان حقيقة لاسيما وقد تكرر قوله ﷺ
بألفاظ مختلفة «فرق بين الكفر والإيمان الصلاة»^(٢) وقوله: «فقد خرج من
الملة»^(٣) وغير ذلك.

وما روه إن صح فمعناه: أنه شبهه به في بعض الفعل والغفلة عن
الصواب، أو أنه يَأْثَم ولم يقل: «شارب الخمر قد عبد الوثن» كما قال ههنا
«فقد كفر» وعلى أننا لو خلدنا^(٤) وظاهره لقلنا: إن شارب الخمر كعابد الوثن
في شركه لكن الإجماع انعقد على أنه ليس كعابد الوثن في الدين فتركناه، وبقي
أخبارنا على ظاهرها، فإنه لم يرد ما هو أقوى منها ولا ما هو مثلها.
ومن المعنى في المسألة: أنها عبادة يحكم بإسلامه بفعلها فحكم بكفره
بتركها كالشهادتين، وهو وصف صحيح، فإن عند أبي حنيفة إذا فعلها في
جماعة حكم بإسلامه، وعند الشافعي إذا فعلها في دار الحرب حكم
بإسلامه^(٥).

فإن قيل: إذا قال: أنا اعتقد الإسلام ولا أنطق بالشهادتين لا تكفره.
قلنا: يخالف النص في قول الرسول ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى

(١) رواه ابن ماجه ١١٢٠/٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأعله البوصيري في الزوائد
بمحمد بن سليمان الأصبهاني لكن ذكر له شواهد ٣٨/٤ مصباح الزجاجة. وصححه الألباني
في صحيح الجامع بعد أن رمز له برواية البخاري في التاريخ والبيهقي في شعب الإيمان
٢٠٥/٥.

(٢) تقدم في حديث ثوبان ص ٦٧٧ تعليق: ٢. وهو رواية أيضا للترمذي من حديث جابر كما
تقدم ص ٦٧٥ تعليق: ٣.

(٣) تقدم من حديث عبادة ص ٦٧٧ تعليق: ٣.

(٤) أي تركناه.

(٥) راجع مسألة: (إذا صلى الكافر حكم بإسلامه) ص ٥٤٠ وشرح الطحاوية ص ٣٧٣.

يفولوا: «لا إله إلا الله»^(١) ولأنه لا خلاف بين الفقهاء أنه إذا كان كافرا فقال: أنا مسلم ولا أنطق بالشهادتين أنا لا نقبل منه ولا نحكم بإسلامه .
 فإن قيل: إنما لم نقبل منه لأننا نستدل على كذبه فيما أخبر، فإنه لا مشقة في القول، فإذا امتنع منه اتهمناه في خبره بالكذب، بخلاف الصلاة فإنه يشق عليه فعلها مع اعتقاده لوجوبها فإذا أخبر بذلك لم يتهم بالكذب .
 قلنا: وقد يترك قول الشهادتين تكبرا وأنفة وخوف عار كما روى أن أباطالب كان يقول للنبي ﷺ إذا دعاه أنا أعلم بأنك صادق، ولولا أن تعيرني قریش لأقررت بها عينيك^(٢) . وقد قال تعالى: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾^(٣) قال قتادة^(٤): جحدوا الإيمان بها، واستيقنتها أنفسهم: أي علموا أنها من عند الله، والجحد لا يكون إلا بعد المعرفة، (٢٩١/ب) وكذلك قوله تعالى: ﴿فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات

(١) تقدم تخريجه من حديث عمر وابن عمر وأبي هريرة وأنس وجابر رضي الله عنهم .

(٢) رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: قال: قال رسول الله لعمري: «قل لا إله إلا الله، أشهد لك بها يوم القيامة، قال: لولا أن تعيرني قریش، يقولون إنما حمله على ذلك الجزع لأقررت بها عينك» فأنزل الله: ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ ٥٥/١ .

ورواه أيضا الترمذي ٥/٣٤١، وأحمد ٢/٤٣٤، وابن جرير الطبري في تفسيره ٥٨/٢٠، والبيهقي في دلائل النبوة ٢/٣٤٤ - ٣٤٥، وفي بعض روايات الطبري والبيهقي التصريح بأن ذلك عند حضور وفاة أبي طالب .

وليس فيها لفظ: «أنا أعلم بأنك صادق» ومع هذا فلا شك أن أباطالب يعلم صدق رسول الله ﷺ في رسالته ولكن أخذت أباطالب أنفة الجاهلية فهلك على الكفر فكان آخر ما قاله هو على ملة عبد المطلب وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، كما في حديث ابن المسيب عن أبيه في الصحيحين ٣/٢٢٢ - البخاري مع الفتح، ومسلم ١/٥٤ .

(٣) سورة النمل آية رقم ١٤ .

(٤) الدر المنثور عنه بنحوه ٦/٣٤٣ ومعنى الآية واضح .

الله يمحذون» (١).

قال الحسن : المعرفة في قلوبهم والتكذيب بألسنتهم .
وقيل طريقة أخرى : أن الشريعة بعد صحة الإيـان تشتمل على أوامر ونواه ، ثم في النواهي ما إذا فعله كفر وهو الرّدة يجب أن يكون في الأوامر ما إذا تركه كفر وليس إلا الصلاة ، وهذا ليس بشيء ، من حيث إن الكفر لا يحصل عندهم إلا بالجحد والتكذيب والرّدة هي نفس ذلك (٢) ، وترك الصلاة مع اعتقاد وجوبها ليس بجحد وتكذيب فلا يكفر بتركها (*) .
احتج الخصم : بأنها عبادة من شرطها تقدم الإيـان فلم يكفر بتركها كسائر العبادات .

قلنا : قد ذكر أبو بكر في كتاب الخلاف أنه من ترك الصلاة أو الصيام أو الزكاة أو الحج مع القدرة فعند أحمد أنه مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل ولا فرق بين الصلاة والصيام والحج والزكاة ؛ لأنه كله فرض كالـوحيد (٣) وإن سلّم (٤) وهو ظاهر المذهب (٥) فإن أبا طالب نقل عن أحمد — فيمن قال : الصوم على فرض ولا أصوم — ليس الصوم مثل الصلاة والزكاة لم يجئ فيه شيء والفرق أن مالكا والشافعي لا يقتلون بشيء من العبادات ويقتلون بترك

(١) سورة الأنعام آية رقم : ٣٣ .

(٢) في الدر المنثور عنه قال : إن القوم قد عرفوه ولكنهم جحدوا بعد المعرفة ٣ / ٢٦٥ ، فالجحد في كلا الآيتين جحد أنفه واستكبار كما ذكر المصنف لا عدم معرفة بالحق الذي جاء به الرسل . وهذا هو كفر إبليس بعينه .

(*) أي عندهم .

(٣) قد ذكر بعضه المرداوي عنه في الإنصاف ويـن أنه اختيار أبي بكر ١ / ٤٠٣ ، ١٠ / ٣٢٨ وهي رواية في المذهب . انظر كتاب الصلاة لابن القيم ص ١٤ .

(٤) أي الفرق بين الصلاة وسائر العبادات .

(٥) كما في الإنصاف ١٠ / ٣٢٨ ومصادر رأس المسألة .

الصلاة^(١) . .

والثاني أن الصلاة سميت إيماناً، ولهذا لما نسخت القبلة قالوا: كيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس فنزل: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾^(٢) رواه البراء وهو مجمع على صحته^(٣) ولأنه يحكم بإيمانه بفعلها بخلاف بقية العبادات^(٤) ولأن الزكاة يمكن أخذها قهراً، والحج والصوم يدخله النيابة في الجملة بعد الموت، فأما الصلاة فلا يتطرق إليها ذلك فهي كالتوحيد سواء، ولهذا روى أن «الصلاة عماد الدين»^(٥) وهي واجبة على كل مكلف ولا تسقط بعذر ما دام عقله عليه بخلاف بقية العبادات .

(١) راجع مصادر مذهبهم في رأس المسألة .

(٢) سورة البقرة آية رقم: ١٤٣ .

(٣) رواه البخاري بنحوه عن البراء بن عازب رضي الله عنه ٩٥ / ١ ، ١٧١ / ٨ مع الفتح ، وأصله متفق عليه في قصة أهل قباء لما بلغهم خبر تحويل القبلة وهم في الصلاة وتقدم مع شواهده ص ١٠٠ تعليق: ١ ، ونحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما راجع فتح القدير للشوكاني ١٥٢ / ١ .

(٤) تقدمت هذه المسألة ص ٥٤٠ .

(٥) هذا طرف من حديث طويل لمعاذ رضي الله عنه ، وقد رواه الترمذي بلفظ : ألا أخبرك برأس الأمر كله وعموده وذروة سنامه؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : «رأس الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد» . . . ١٢ / ٥ . من حديث أبي وائل عنه مرفوعاً . وكذلك الإمام أحمد ٢٣١ / ٥ ورواه الحاكم من طريق ميمون بن أبي شبيب عن معاذ مرفوعاً بنحوه ٧٦ / ١ ، ٤١٣ ، وقال في كلا الموضعين : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي .

ورواه الإمام أحمد من طريق عروة بن النزال عن معاذ بنحوه ٢٣٧ / ٥ ، ٣٢٣ . وعروة بن النزال - أو النزال بن عروة ، قال الذهبي فيه : لا يعرف ٦٥ / ٣ - الميزان .

وقال الحافظ في التقريب مقبول ٢ / ٢٠ أي حيث يتابع ، وقد تابعه من تقدم . والله أعلم . وانظر : إرواء الغليل للألباني ١٣٨ / ٢ - ١٤١ وصحيح الجامع له ٣٠ / ٥ .

فصل

وندل على الرواية الأخرى وأنه يجب القتل (*) بقوله ﷺ: لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أخالف إلى أقوام لم يحضروها فأضرم^(١) عليهم بيوتهم نارا^(٢)» فإذا جَّوز الحرق على من لا يحضر الجماعة (٢٩٢/أ) في الصلاة فترك الصلاة بذلك أولى، ولأنه لما جاز أن يشرع القتل إلقاء إلى العفة عن الزنى فالصلاة إن لم تكن أشرف من العفة فليست بدون ذلك، وهذا لأننا قد أمرنا بأفعال ونهينا عن أفعال، ثم فيما نهينا عن فعله ما إذا فعلناه وجب القتل وهو الزنى، فيجب أن يكون في الأفعال ما إذا تركه وجب القتل وليس إلا الصلاة، ولأن تارك الصلاة تارك شهادة مفروضة، ونريد به التشهد فوجب قتله كتارك الشهادتين في الإيمان، فإن منعوا فرض التشهد نقلنا الكلام إليه^(٣) وهذا لأن أصل الإسلام وحقوقه اتفقا في الوجوب، والإلجاء إلى الواجب واجب ولو بالقتال، والقتال يجزئ^(٤) القتل، ولهذا وجب قتال البغاة ولم يتركوا الأصل وإنما تركوا طاعة السلطان فترك طاعة الرحمن أفحش فهي بالقتل أجدر، فإن ألزموا بقية العبادات الخمس منعنا في رواية^(٥)، وإن سلّم فقد بيّنا مزية الصلاة على بقية العبادات^(٦).

(*) أي حدًا، ولا يكفر كما تقدم.

(١) أضرم النار، إذا أوقدها وأشعلها. مادة (أضرم) في الصحاح ١٥/١٩٧١، والنهاية ٣/٨٦.

(٢) هذا بعض ألفاظ حديث أبي هريرة المشهور، وقد رواه بلفظ: فأضرم عليهم. الإمام أحمد ٢/٥٢٦، ٥٢٧. وتقدم تحريجه بلفظ (التحريق) عند أحمد والستة وغيرهم.

(٣) تقدمت مسألة التشهد الأول والآخر.

(٤) أي يتسبب في القتل.

(٥-٦) تقدم.

ولأنه ركن من أركان الدِّين لا يقوم مقامه مال ولا تدخله الاستنابة فتركه يوجب القتل كترك الشهاداتين، وهذا لأن الشرع إذا علّق حكماً بقاعدة علّقه بها قرب منها، وإن لم يكن غير ذلك، ولهذا لما علّق القتل بالزنى لثلا يفضي إلى اختلاط الأنساب علّقه على تغييب الحشفة من غير إنزال، لأن التغييب يقرب إلى ذلك، وكذلك ترك الصلاة يقرب إلى الكفر؛ لأن الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر فتركها يدعو إلى ذلك وهو نفس الكفر، ولأن الرسول قال: «من تركها فقد كفر»^(١) وأهون ما فيه أن يقول قارب الكفر وقد بيّناً مرتبتها أيضاً.

فإن قيل: الكفر معصية في نفسه كالزنى بخلاف ترك الصلاة، فإنه ليس بمعصية في نفسه لأن الترك لا يكون معصية، لأنه عدم، وإنما يكون معصية للأهوان^(٢) بالأمر وتضييع الطاعة والعقوبة لا تجب إلا بها كان معصية في نفسه كالزنى والكفر.

قلنا: هذا تهوؤس، فإن ترك الطاعة معصية، ولهذا قال تعالى: ﴿أفَعْصَيْتَ أَمْرِي﴾^(٣).

ولهذا بالترك يجعل مخالفاً (٢٩٢/ب) ولا نجد معصية إلا بالمخالفة فسقط قولهم.

احتج الخصم: بأنه عاص بترك طاعة فلا يقتل كالعاصي بترك الصوم أو الحج ولا يلزم المرتد، فإننا لا نقتله بترك الإسلام ولكن لكونه حرباً لنا، ولهذا لا نقتل المرأة لأنها ليست من أهل الحراب.

(١) تقدم من حديث بريدة الأسلمي ص ٦٧٧ تعليق: ١.

(٢) كذا - وصوابه لغة ومعنى أن يقال: للتهاون - أو للاستهانة - بالأمر...

(٣) سورة طه آية رقم: ٩٣.

قلنا : عاصي بترك طاعة هذا مما يوجب العقوبة ، فأما (أن) ^(١) يسقطها فلا . وقولك المرتد يقتل للحراب خطأ ؛ فإن المرتد في أيدينا فكيف يجاربنا ، ولأنه لو ارتدَّ وهو زمن أو أعمى قتل ولا حراب فيه ، ثم تارك الصلاة حرباً لنا ، ولهذا جعل أبو بكر رضي الله عنه تارك الزكاة ^(٢) حرباً وقاتله وشبَّهها بالصلاة وقال : لا أفرِّق بينهما ^(٣) . ولا نسلم الأصل ^(٤) ، ونقول يقتل به ، ولو سلَّمنا فذلك مما يدخله النيابة فإذا فاته قام غيره مقامه بخلاف الصلاة ، فإن تركها يفضي إلى الإسقاط رأساً فألجئ إليها بالقتل .

واحتج : بأنه لا يخلوا إما أن يقتل ويكفر بعد فوات وقت الصلاة فهو قتل بها ثبت في ذمته ووقته متَّسع ، وإن كان يقتل مع بقاء الوقت فلا يجوز لأنه لم يفت ، وإن كان قبل مجئ الوقت فما وجب عليه شيء يقتل به فسقط وجوب القتل .

قلنا : فيلزم على هذا الحبس والتعزير والتضييق ، ثم نقول : وقت القضاء مضيق عليه ، فإذا حصلت في ذمته قيل له : افعَلها على الفور فإن فعل وإلا قتل ، ولا نسلم أن الوقت في قضائها متَّسع ^(٥) فسقط الكلام .

فإن قيل : فكيف تشغلون الذمة وتكفرون بأخبار الأحاد ؟

قلنا : كما نوجب الرجم بأخبار الأحاد ، وتصح ردة السكران ويقتل بها بضرب من الاجتهاد ونوجب الرجم على اللوطي بأخبار الأحاد . والله أعلم بالصواب .

(١) زيادة يدل عليها ظاهر كلامه .

(٢) في المخطوطة (الصلاة) وكتب فوقها بخط دقيق (الزكاة) وهو الصواب .

(٣) يشير إلى قول أبي بكر رضي الله عنه : «والله لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة» . وتقدم تخريجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أي القتل بترك الصوم والحج . وانظر ما تقدم .

(٥) تقدم .

« من مسائل الجنائز »

٤٦ - مسألة : لا يغسّل الشهيد إلا أن يكون جنباً^(١) نصّ عليه في رواية حرب^(٢) وبه قال أبو حنيفة^(٣).

وقال مالك والشافعي لا يغسّل^(٤).

لنا : ما روى أن حنظلة^(٥) بن أبي عامر الراهب قتل فسأل النبي ﷺ ، ما

(١) انظر : الهداية للمصنف ١/ ٦١ ، والمغني والشرح ٢/ ٤٠١ - ٤٠٢ ، ٣٣٣ ، والمبدع ٢/ ٣٣٢ -

٢٣٣ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٨ - ٤٩٩ ، وذكر أنه المذهب وعليه جمهور الأصحاب .

(٢) ونحوها في مسائل عبد الله ص ١٣٥ ، والنيسابوري ١/ ١٨٦ ، ١٩٤ ، لكن بدون استثناء الجنب فيها .

(٣) وأما الصحابيان فقالا : لا يغسّل الجنب الشهيد . وانظر لهم جميعاً : الحجة ١/ ٣٥٩ ، والمبسوط ٢/ ٤٩ ، ونخبة الفقهاء ١/ ٢٥٨ - ٢٦٠ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٨٠٢ - ٨٠٦ ، والهداية والفتح والعناية ٢/ ١٤٣ - ١٤٦ .

(٤) أي ولو كان جنباً ، وهو أصح الوجهين للشافعية وعليه أكثرهم ، وللمالكية فيه خلاف ، والأحسن عدم تغسيله كما في المختصر وشروحه وأما من ليس جنباً فلم أر لهم خلافاً في عدم تغسيله . انظر للمالكية : المدونة ١/ ١٦٥ ، والكافي ١/ ٢٤٠ ، وبداية المجتهد ١/ ١٦٤ - ١٦٥ ، والقرطبي ٤/ ٢٧٠ ، وقوانين الأحكام ص ١١٠ ، ومختصر خليل وشروحه جواهر الإكليل ١/ ١١٥ . وانظر للشافعية : الأم ١/ ٢٦٧ ، والمهذب والمجموع ٥/ ٢٦٠ - ٢٦٤ ، وحلية الأولياء ٢/ ٣٠١ - ٣٠٣ ، والروضة ٢/ ١٨ - ١٢٠ .

(٥) هو حنظلة بن أبي عامر الأنصاري الأوسي المعروف (بغسيل الملائكة) رضي الله عنه . كان أبوه في الجاهلية يعرف بأبي عامر الراهب حيث كان يذكر البعث ودين الخنيفية ، فلما بعث النبي ﷺ حسده وعانده وخرج من المدينة إلى مكة وقدم مع قريش يوم أحد محارباً للمسلمين فسماه رسول الله ﷺ بالفاسق . ولما فتحت مكة هرب منها إلى الشام ولحق بهرقل ومات عنده كافراً ، وهكذا أصبح الأب الراهب في الجاهلية فاسقاً في الإسلام ومات كافراً به وأما الابن فشاهد تغسله الملائكة وفي ذلك عبرة لأولى الألباب . راجع ترجمته في الاستيعاب والإصابة ٦/ ٢٨٠ ، ٣٦٠ .

شأن حنظلة؟ فإني رأيت الملائكة تغسله فقالوا: خرج جنباً^(١). فلو لم يجب الغسل في حقّه لما غسلته .

فإن قيل: لعلّ الملائكة (٢٩٣/أ) غسلته تشريعاً له .

قلنا: تشریف الشهيد بترك الغسل فأما الغسل فلا شرف له كالميت حتف أنفه ، على أن محمد بن إسحاق روى بإسناده عن قتادة^(٢) في الخبر زيادة وهو أن النبي ﷺ لما أخبر قال: «لذلك غسلته الملائكة»^(٣) فهذا كشف للسبب .

فإن قيل^(٤): فالخلاف في غسل آدميين لا في غسل الملائكة .

قلنا: الواجب الغسل ، فأما الغاسل فغير معتبر . ثم قد روى أن آدم

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٨٤/٩ - ٨٥ من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه مرفوعاً . ورواه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ولم يتعقبه الذهبي بشيء ٢٠٤/٣ - ٢٠٥ . ورواه من طريق الحاكم البيهقي ١٥/٤ . وقال النووي: رواه البيهقي بإسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصلًا . . . ورواية عبد الله بن الزبير لهذا يكون مرسل صحابي رضي الله عنه ، فإنه ولد قبل سنتين فقط (أي من معركة أحد) وهذه القضية كانت بأحد ومرسل الصحابي حجة على الصحيح والله أعلم . اهـ ٢٦٠/٥ - المجموع . وصححه الألباني في الإرواء ١٦٧/٣ . وله شواهد عند الحاكم والبيهقي وغيرهما . انظر تخريجها في نصب الراية ٣١٦/٢ - ٣١٨ والتلخيص الحبير ١٢٥/٢ ، والإرواء للألباني ١٦٧/٣ - ١٦٨ والجنائز له ص ٥٦ .

(٢) صوابه: عن عاصم بن عمر بن قتادة كما في تخريجه الآتي .

(٣) رواه ابن إسحاق قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد (فذكر قصة استشهاد - وفيه) فقال رسول الله ﷺ «إن صاحبكم - يعني حنظلة - لتغسله الملائكة فسألوا أهله ما شأنه؟ فسئلت صاحبتة ، فقالت: خرج وهو جنب حين سمع الهاجرة ، فقال رسول الله ﷺ: «لذلك غسلته الملائكة» ص ٣١٢ . وأورده الزيلعي في نصب الراية عن مغازي عن ابن إسحاق بدون قوله «لذلك غسلت الملائكة» ٣١٧/٢ . ورواه بلفظ ابن إسحاق وإسناده البيهقي لكنه أسقط من الإسناد محمود بن لبيد وقال: إنه مرسل ١٥/٤ . لكن هذا اللفظ بعينه ثابت في رواية ابن حبان والحاكم لحديث ابن الزبير السابق ص ٦٩٤ وتعليق: ٢ .

(٤) انظر: المجموع للنووي ٢٦٣/٥ .

غسلته الملائكة وكفنته وصلّت عليه ودفنته وقالت : هذه سُنّة موتاكم يا بني آدم^(١). روى ذلك إسحاق بن بشر القرشي^(٢) وقام غسلها مقام غسل الأدميين ، ويدل عليه أنه لما مات سعد بن معاذ خرج النبي ﷺ مسرعا فقبل له في ذلك فقال : « خشيت أن تسبقنا الملائكة إلى غسله كما سبقتنا إلى غسل حنظلة^(٣) . فدلّ على أن الملائكة لو لم تغسّل حنظلة لزمه غسله ، وأنها لو سبقت إلى سعد لم يغسله .

فإن قيل : فقل في كل شهيد إن الملائكة تغسله فلا نأمر بغسله . قلنا : إن علمنا أن الملائكة قد غسّلت غيره^(٤) لم نغسله وإذا لم نعلم فالأصل بقاء الغسل في حقه فوجب أن نغسله .

فإن قيل : فقد قال الرسول ﷺ في قتل أحد : « زملوهم بكلوهم^(٥) ودمائهم^(٦) » ولم يفرق بين الجنب وغيره . قلنا : هو محمول على شهيد لا جناحة عليه ليكون جمعًا بين الأخبار .

(١) رواه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند ١٣٦/٥ ، والحاكم وصحح إسناده ١/٣٤٤ - ٤٣٥ من حديث الحسن - أي البصري عن عتي ، عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعا .

(٢) هو - فيما يظهر لي - إسحاق بن بشر بن محمد بن سالم الهاشمي ولاء ويقال له أيضا القرشي ، أبو حذيفة البخاري مؤرخ مصنف لكنه في الحديث متروك بل رمي بالكذب توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٦/٣٢٦ - ٣٢٨ ، وميزان الاعتدال ١/١٨٤ - ١٨٦ ، والأعلام ١/٢٨٦ ومعجم المؤلفين ٢/٢٣١ .

(٣) لم أجده .

(٤) أي غير حنظلة رضي الله عنه .

(٥) أي جروحهم .

(٦) رواه أحمد بلفظ : زملوهم بدمائهم ٥/٤٣١ من طريق معمر عن الزهري ، عن ابن أبي صغير عن جابر بن عبدالله مرفوعا . وكذلك النسائي ٤/٧٨ ، ٦/٢٩ لكنه لم يذكر جابرا . وابن أبي صغير هو : عبدالله بن ثعلبة بن صغير - بمهملتين مصغرا - صحابي له رؤية ولم يثبت له سماع كما في التقريب ١/٤٠٥ . فأقل أحواله أنه مرسل صحابي .

ورواه أحمد من طريق عبدربه عن الزهري عن ابن جابر ، عن جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ قال

والقياس : أنه غسل وجب في حال الحياة فلا يسقط بالشهادة كالغسل من النجاسة ، وهذا لأن غسل الميت غسل تطهير عن الذنوب فاستغنى عنه بالشهادة التي هي رأس الكفارات . فأما الغسل عن الجنابة فهي أثر نجاسة وليس بتطهير للذنوب وإنما هي لأحكام^(١) أخر - فلا تسقط بالشهادة كالنجاسة سواء .

فإن قيل^(٢) : غسل النجاسة لإزالة النجاسة فلا تسقط بالشهادة فأما غسل الجنابة فيراد للصلاة ودخول المسجد وقد سقطت الصلاة عن الميت فيجب أن تسقط كالوضوء .

قلنا^(٣) : والغسل من النجاسة إنما يجب للصلاة أو لدخول المسجد ومسّ المصحف ، وقد سقطت عنه هذه الأشياء (٢٩٣/ب) بالموت فيجب أن

= في قتل أحد : « لا تغسلوهم ، فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة ولم يصل عليهم » ٢٩٩/٣ .

قال الألباني في كتابه الجنائز : وإسناده صحيح إن كان (أي ابن جابر) هو عبدالرحمن وأما إن كان عمداً أcha عبدالرحمن فإنه ضعيف ولم يترجح عندي أيها المراد ، وأما الشوكاني فقال في نيل الأوطار : إنها رواية لا مطعن فيها . اهـ ص ٥٤ - الجنائز . وهو أتم مما في الإرواء حيث أطلق فيه تصحيحه ١٦٤/٣ . وأصل هذا الحديث رواه البخاري بلفظ : « وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » ٢٠٩/٣ ، ٢١٢ ، ٣٧٤/٧ مع الفتح .

والترمذي وقال : حسن صحيح ٣٥٤/٣ ، والنسائي ٦٢/٤ ، وابن ماجه ٤٨٥/١ ، وكذلك أبو داود لكن بدون ذكر الصلاة عليهم ٤١٢/٨ عون المعبود ، كلهم من طريق الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وفي لفظ للبخاري من هذا الطريق : ادفنوه في دمائهم - يعني يوم أحد - ولم يغسلهم ٢١٢/٣ مع الفتح .

(١) في المخطوطة هكذا (لا حام) والمثبت هو المناسب .

(٢) انظر الهداية والفتح والعناية ١٤٦/٢ .

(٣) وانظر نحوه في الهداية والفتح والعناية ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، والمجموع ٢٦٣/٥ .

يسقط أيضا على أن حال القبر أول منازل الآخرة والعرض وهذه الحالة أشرف من حالة دخول المسجد والكمال بها أليق فيجب أن تكون بالطهارة أولى إلا فيما أقام الشرع الشهادة مقامه، فأما الوضوء فلا نسلمه^(١) ونقول: يوضأ إن علم أنه قتل محدثا، وإن سلم فالموت يزيل العقل وزوال العقل يوجب الحدث الأصغر فلا يصح الوضوء مع قيام موجهه كوضوء النائم والمجنون (قائم)^(٢) فسقط بخلاف الجنابة، فإن الموت لا يوجب سبب الجنابة فإذا غسله من الجنابة صح، ولا يسقط بالشهادة، فإن الشهادة لا تسقط ما وجب فعله^(٣) وإنها تمنع وجوب الغسل.

فإن قيل: فقد قال سعيد بن المسيب والحسن: إن الميت يجنب بالموت^(٤).

قلنا: لا يعرف ذلك، والجنابة إنما تكون عند ثوران الشهوة واللذة، وهذا معدوم في حال الموت يعلم ذلك ضرورة حتى لو خرج منه شبه المني من غير لذة لم يوجب الغسل لأنه علة وإبردة^(٥). وأيضا فإن غسل الميت واجب لما ورد الشرع^(٦)، ولأن حاله حالة القدوم على الله تعالى فيجب أن يكون على أكمل أحواله وهذا عام في الشهيد وغيره إلا أن الاتفاق وقع على أن الشهيد غير الجنب لا يغسل وبقي الجنب على الأصل.

(١) فيه وجهان في المذهب كذا في الفروع ٢/٢١٢، والمبدع ٢/٢٣٣.

(٢) كذا - ولم يظهر لي معناها، والمعنى مستقيم بدونها.

(٣) في المخطوطة (فعلها) وصوابها ما أثبت.

(٤) انظر مذهب ابن المسيب والحسن البصري هذا في بداية المجتهد ١/١٦٥، وفتح الباري ٢١٢/٣.

(٥) هي بكسر الهمزة والراء: برد الجوف، وعلة معروفة من غلبة البرد والرطوبة تفتر عن الجماع.

انظر: مادة (برد) في الصحاح ٢/٤٤٦، واللسان ٣/٨٣، وتاج العروس ٢/٢٩٧.

(٦) في المخطوطة (السروع) ولعله سبق قلم، بل المناسب (به الشرع).

احتج الخصم : بأنه شهيد فهو كغير الجنب ، وهذا لأن ترك غسله لما شهد له الشرع بالطيب من قوله : «أنه يحشر وأوداجه تشخب دمًا ، اللون لون الدم والريح ريح المسك»^(١) ولأن الدم يبقى عليه شهادة على خصمه وفضيلة له عند ربّه ، والجنب وغيره في ذلك سواء .

قلنا : غير الجنب لم يجب عليه الغسل ، لأن شرط وجوب الغسل حنف^(٢) أنفه ولم يوجد ذلك ، فلا يجب غسل الموت ، فأما الجنب فعليه غسل واجب حال الحياة ، والشهادة لا تسقط كل حق وجب حال الحياة ، وأما الأثر فإنما يبقى عليه إذا لم يكن عليه غسل واجب ، فأما الغسل الواجب فلا يترك كما لو كان عليه نجاسة ، وأحسن من هذا أن الرسول ﷺ لم يجعل الدم الذي عليه هو الشاهد ، وإنما قال : «يحشر وأوداجه تشخب دما اللون لون (الدم

(١) رواه بنحوه البخاري من حديث همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله تكون يوم القيامة كهيتها إذا طعنت تفجر دما اللون لون الدم والغرف غزف المسك» ٣٤٤/١ مع الفتح . وكذلك مسلم ١٤٩٧/٣ .

ورواه أيضا بنحوه عن أبي هريرة من طرق أخرى البخاري ٢٠/٦ ، ٩/٦٦٠ مع الفتح ، ومسلم ١٤٩٦/٣ ، والترمذي ١٨٤/٤ ، والنسائي ٢٩/٦ ، والدارمي ١٢٥/٢ وغيرهم . ونحوه أيضا من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، رواه أبو داود ٢١٤/٧ - ٢١٥ عون المعبود والترمذي وصححه ٢٩٧/٥ تحفة . والنسائي ٢٦/٦ ، وابن ماجه ٩٣٣/٢ - ٩٣٤ ، وأحمد ٢٣١/٥ ، ٢٤٤ . وتقدم معناه في بعض طرق حديث جابر ص ٦٩٧ تعليق : ٢ .

(تنبيه) لفظ : «أوداجه تشخب دما» لم أجده فيما تقدم . لكنه ورد في حديث أنس في رؤيا المرأة التي رأت كأنها دخلت الجنة وراة بعض أصحاب السريّة قالت : فجي بهم عليهم ثياب طلس تشخب أوداجهم . فقصتها على رسول الله ﷺ فكانوا ممن استشهد في تلك السريّة ، رواه الإمام أحمد ١٣٥/٣ ، ٢٥٧ ، قال الهيثمي : رواه أحمد ورجال رجال الصحيح ٢١٨/١٧ الفتح الرباني .

وكذلك روي في المقتول - أي ظلياً - من حديث ابن عباس مرفوعاً رواه الترمذي وحسنه ٢٤٠/٥ ، والنسائي ٨٥/٧ ، ٦٣/٨ ، وأحمد ٢٤٠/١ ، ٢٩٤ ، ٣٦٤ .

(٢) كذا - ولعل صوابه «الموت حنف أنفه» .

والريح ريح المسك^(١)» فيبين أن ما يخرج في القيامة من أوداجه هو الطيب، لا ما كان عليه من الدماء والغسل لم يُزل ذلك . واحتج : بأن غسل الجنابة طهارة عن حدث فسقط بالشهادة كالوضوء والحيض والنفاس (٢٩٤/أ) فإن الحائض والنفاس لو قتلت في المعترك لا تغسل والمحدث لا يوضأ، كذلك في مسألتنا . قلنا : لا نسلم ذلك — أعني الأصل — ونقول : يجب غسل الحائض والنفاس^(٢) وقال شيخنا : إن كان القتل بعد انقطاع الدم وجب الغسل وإن كان قبل الانقطاع فلا يجب الغسل ، لأنه ما كان قد وجب عليها الغسل . وقيل له : هذا لا يصح ، فإن الغسل إنما يجب بخروج دم الحيض والنفاس ، فأما بانقطاعه فلا يجب فقال : لو وجب بالخروج لصح غسل الحائض والنفاس ، وهذا لا يصح ، فإن المبطل مقارنة وهو خروج الحيض والنفاس ، والأولى أن يقال : إن خروج الحيض يوجب الغسل بشرط الإنقطاع وكذلك النفاس ، فإذا حصل الانقطاع بالموت فكأن الموت أوجبه ، والشهادة تمنع ما يوجبه الموت من الطهارات^(٣) فأما ما يتقدم وجوبه من الغسل فلا تسقطه الشهادة . وأما الوضوء فقد تقدّم^(٤) جوابه^(٥) . والله أعلم بالصواب .

(١) زيادة ليست في المخطوطة ، وسقوطها واضح .

(٢) بعد انقطاع الدم كمسألة الشهيد الجنب خلافاً ومذهباً كذا في الإنصاف ٢/٤٩٩ ، وبه جزم في المغني ٢/٤٠٢ ، والمبدع ٢/٢٣٣ . وأما قبله فعلى وجهين كذا في المحرر ١/١٨٩ ، وجزم ابن قدامة في المغني أنه لا يجب الغسل ٢/٤٠٢ ، وهو الأصح كما في الفروع ٢/٢١٢ .
(٣) أي فلا تغسل حائض ولا نفاس استشهدت قبل انقطاع الدم ، كما لا توضع لزوال العقل بالموت .

(٤) ص ٦٩٨ .

(٥) جرت : عادة أكثر الفقهاء على إطلاق قولهم : لا يغسل الشهيد . أي شهيد المعركة وما يلحقونه به . فهل المراد بذلك عدم وجوب غسله ، أو تحريره أو كراهته ؟ كلها احتمالات =

٤٧ — مسألة : اختلفت الرواية في شهيد المعركة ، فنقل : إسحاق بن إبراهيم : يصلّي عليه . واختاره الخلال وصاحبه^(١) وبه قال أبو حنيفة

= يذكرها بعض الخنابلة عن أصحابهم وقُلّ من جزم منهم بالتحريم : انظر : النكت على المحرر ١/١٨٩ ، والإنصاف ٢/٤٩٩ ، وكشاف القناع ٢/٩٨ .
وصرح صاحب إعلاء السنن من الخنفة أنهم لا يقولون بحرمة غسل الشهيد وإنما ينفون وجوبه ٨/٣١٦ .

وهو قول للشافعية ، لكن جزم النووي بأن المذهب تحريم غسله . المجموع ٥/٢٦١ ، وهو ظاهر مذهب المالكية ١/١٣ - جواهر الإكليل . والأصل في هذه المسألة حديث جابر رضي الله عنه في شهداء أحد وفيه : أنهم لم يغسلوا أو لم يصل عليهم ، وترك الفعل لا يدل على التحريم كما قال ابن تيمية في اختياراته . وترك النبي ﷺ غسل الشهيد والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب ، أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل ص ٨٧ .

ولكن قد يستدل للتحريم بقول جابر : وأمر بدفنهم في دمائهم . وفي لفظ : ادفنوهم في دمائهم . وفي لفظ : «زملوهم بكلوهم» كما تقدم ص ٦٩٧ تعليق رقم : ٢ .

والأمر بدفنهم بدمائهم يستلزم عدم تغسيلهم ومع هذا يمكن حمله على بيان الجواز؛ لأن الأصل تغسيل موتى المسلمين فكأنه قال : لا يضر الشهداء أن يدفنوا بدمائهم لشرفهم بالشهادة وهو وجه قوي ، وأما ما رواه الإمام أحمد عن ابن أبي جابر عن أبيه بلفظ : لا تغسلوهم . فلو صح لكان أظهر دليل على التحريم ، لكن من هو ابن أبي جابر هذا كما تقدم ص ٦٩٧ تعليق رقم : ٢ . مع أن حملها على معنى الرواية الصحيحة أولى .

وعلى كل فاتباع السنّة في ترك غسلهم هو الأولى ، وأما أن تغسيلهم حرام ففيه نظر . والله أعلم . وأما تغسيل الشهيد الجنب ، فالأصل فيه حديث حنظلة ، ودلالته على وجوب تغسيل الجنب الشهيد أظهر لتعليل النبي ﷺ تغسيل الملائكة له بكونه جنباً وغسل الجنب واجب ، وأما قول الشافعية ومن وافقهم : إنه لو كان واجباً لما اكتفى بتغسيل الملائكة له ولأمر النبي ﷺ بتغسيله . فقد أجاب عنه ابن الهمام بما حاصله : أن ذلك كان بداية تشريع فاكثف فيه بتغسيل الملائكة كما اكتفى بتغسيلها آدم عليه السلام عند موته ، أو لأن النبي ﷺ لم يعلم بكونه جنباً إلا من زوجته بعد دفنه ورجعهم إلى المدينة .

انظر : فتح القدير ٢/١٤٦ - ١٤٧ والله أعلم .

(١) انظر ذلك في مسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ١/١٨٦ ، ومسائل عبد الله =

ومالك^(١).

وروى عنه صالح وحنبل : لا يصلى عليه^(٢) وهو اختيار الخرقى^(٣) وشيخنا^(٤) وبه قال الشافعي^(٥) وداود^(٦).

ونقل المروذي عنه أنه قال : الصلاة أجود وإن لم يصل عليه أجزأ^(٧) ويحيى من هذا التخيير أن الصلاة أفضل .

ونقل جعفر بن محمد : إن صلى عليه فلا بأس^(٨) فيدل هذا على إباحة الصلاة وإلا فتركها أفضل .

= ص ١٤٠ ، والروايتين لأبي يعلى ٢٠٣ / ١ ، والمغني والشرح ٤٠١ / ٢ ، ٣٣٤ ، والفروع ٢١٣ - ٢١٤ ، والمبدع ٢٣٤ / ٢ ، والإنصاف ٥٠٠ / ٢ .

(١) انظر لأبي حنيفة وأصحابه : الحجة لمحمد بن الحسن ٣٥٩ / ١ ، وشرح معاني الآثار ٥٠٦ / ١ ، والمبسوط ٤٩ / ٢ ، وتحفة الفقهاء ٢٦٠ / ١ ، والهداية والفتح والعناية ١٤٣ / ٢ - ١٤٥ . ولمالك وأصحابه : المدونة ١٦٥ / ١ ، والكافي ٢٤٠ / ١ ، والقرطبي ٢٧١ - ٢٧٠ / ٤ ، وبداية المجتهد ١٦٤ / ١ وقوانين الأحكام ص ١١٠ .

(٢) انظر هذه الرواية في : الروايتين لأبي يعلى والمغني والشرح والفروع والمبدع والإنصاف كما تقدم في التعليق رقم : ١ . قال في الإنصاف وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

(٣) انظر مختصر الخرقى مع المغني ٤٠١ / ٢ .

(٤) انظر الروايتين لأبي يعلى ٢٠٣ / ١ .

(٥) انظر : الأم ٢٦٧ / ١ ، وحلية العلماء ٣٠١ / ٢ ، والمهذب والمجموع ٢٦٠ - ٢٦٤ . قال النووي في المجموع : الشهيد لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه . وقال المزني رحمه الله : يصلى عليه ، وحكى إمام الحرمين والبغوي وغيرهما وجهها أنها تجوز الصلاة عليه ولا تجب ولا يغسل . . . والمذهب ما سبق من الجزم بتحريم الصلاة عليه والغسل جميعا ٢٦٠ / ٥ - ٢٦١ .

(٦) عزاه له القرطبي في أحكام القرآن ٢٧١ / ٤ ، وقال ابن حزم : إن صَلَّى عليه فحسن وإن لم يصل عليه فحسن ١١٥ / ٥ من المحلى ، ولم يذكر مذهب إمامه .

(٧-٨) انظر : المغني والشرح ٤٠١ / ٢ ، ٣٣٤ ، والفروع ٢١٤ / ٢ .

وجه الرواية الأولى :

قوله تعالى : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(١) فأمر ولم يفصل وعمل بأن الصلاة سكن لهم أي أنسا (و)^(٢) رحمة ، والشهيد أولى بذلك من غيره .

وقول الرسول ﷺ : «صلوا على من قال : لا إله إلا الله»^(٣) وهو عام .
وروى شذاد بن الهاد : أن أعرابيا جاء إلى النبي ﷺ فقال^(٤) : إني أريد أن أهاجر معك ، فغزا معه ، فقسم له من الغنيمة ، فقال : إن لم أهاجر معك لهذا ، وإنها هاجرت معك لكي أرمى في هذا هذا - وأشار إلى حلقه - فأموت فأدخل الجنة ، فقال النبي ﷺ : «إن صدقت صدقك الله» ، قال : فجاء سهم فوق في حلقه فمات فقال ﷺ «صدق الله فصدا» ثم صلى عليه وقال : «هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل شهيدا وأنا شهيد عليه»^(٥) .
فإن قيل : نحمل ذلك على أنه دعا له (٢٩٤/ب) وكذلك قوله : «وصل»

(١) سورة التوبة آية رقم : ١٠٣ .

(٢) الواو ساقطة من المخطوطة . والسكن : قد فسره ابن عباس بالرحمة ، وقناة بالوقار ٣٨٦/٢ - تفسير ابن كثير . وقال القرطبي : ما تسكن به النفوس وتطمئن به القلوب ٢٥٠/٨ .

(٣) هو بعض حديث ابن عمر المتقدم ص ٤٩٠ تعليق رقم : ٢ رواه الطبراني والدارقطني وغيرهما ، لكن طرق أسانيده واهية .

(٤) زيادة واضح سقوطها .

(٥) رواه النسائي ٦١/٤ ، والطحاوي ٥٠٦/١ ، وعبد الرزاق ٥٤٥/٣ - ٥٤٦ . ومن طريقه الحاكم ٣/٥٩٥ - ٥٩٦ ، والبيهقي ١٥/٤ - ١٦ ، وصحح إسناده الألباني في كتابه الجنائز ص ٦١ ، ونبّه على وهم النووي في المجموع ٢٦٥/٥ ، ومتابعة الشوكاني له في النيل ٤٩/٤ ، في قولهما : إن شذاد بن الهاد تابعي فيكون الحديث مرسلًا بينما الصواب أنه صحابي معروف . وكذلك نبّه عقق نصب الراية على وهم الزيلعي في ذلك مشيرًا إلى أن الوهم ربما كان من النووي أصلا فتابعه الزيلعي ثم الشوكاني على ذلك ٣١٣/٢ حاشية نصب الراية .

عليهم^(١)» أي ادع لهم .

قال الأعشى^(٢) :

تقول بنتي وقد قرّبت مرتحلا يا ربّ جنبّ أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي يومًا فإن لجنب المرء مضطجعًا
قلنا : الصلاة الشرعية ما قد عرف من صفتها ، ولعمري إنها تجمع الصلاة
اللغوية وتزيد عليها ، وأمر النبي ﷺ إنما يحمل على الشرع لا على اللغة .

فإن قيل^(٣) : فنحمل أنه مات بعد انقضاء الحرب فصلّى عليه ، بدليل ما
روى جابر وأنس أن النبي ﷺ لم يصلّ على قتلى أحد بل كان يدفن الاثنين
والثلاثة في قبر ويقدم في اللحد من كان أكثرهم قرآنا^(٤) .

(١) سورة التوبة آية رقم : ١٠٣ .

(٢) تقدم قوله هذا ص ٢١٦ .

(٣) قاله البيهقي في سننه ١٦/٤ .

(٤) أما حديث جابر فتقدم تخريجه ص ٦٩٧ تعليق : ٢ . وأما حديث أنس فقد رواه أبوداود
٤٠٨/٨ مع عون المعبود ، والترمذي ٣/٣٣٦ ، وأحمد ٣/١٢٨ ، والشافعي ١/٢٦٨ - ترتيب
مسنده ، والدارقطني ٤/١١٧ ، والحاكم ١/٣٦٦ ، ومن طريقه البيهقي ٤/١٠ . كلهم من
طريق أسامة بن زيد الليثي - إن ابن شهاب أخبره ، أن أنس بن مالك حدثهم : أن شهداء
أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصلّ عليهم . هذا لفظ أبي داود .

وقد أعل هذا الحديث بأن أسامة قد غلط فيه وأن صوابه من حديث جابر لا من حديث
أنس ، قال الترمذي : حديث أنس حديث غريب ، لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا
الوجه ، وقد خولف أسامة بن زيد في رواية هذا الحديث ، فروى الليث بن سعد ، عن ابن
شهاب ، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله ، وروى معمر ، عن الزهري ،
عن عبد الله بن ثعلبة عن جابر ، ولا نعلم أحدًا ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسامة بن زيد ،
وسألت عمداً (يعني البخاري) عن هذا الحديث فقال : حديث الليث عن ابن شهاب عن
عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن جابر أصبح . ٣٣٦/٣هـ .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وقال النووي
في المجموع : رواه أبوداود بإسناد حسن أو صحيح ٥/٢٦٥ . وحسنه الألباني في كتابه الجنائز

قلنا: قوله: «فوقع في حلقه فمات» دليل على أن الموت تعقب وقوع السهم، لأن الفاء للتعقيب، ولهذا قال عليه السلام: «فقتل شهيداً». وأما خبر أنس فقد ضعفه أحمد رحمه الله في رواية ابن مشيش، وقال في حديث جابر: أخاف أن يكون حديث جابر شبه الصحيح. وهذا توقف منه في الحديث الآخر^(١).

وقد روى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك الغفاري عن النبي ﷺ أنه صلى على قتلى أحد وعلى حمزة، يؤتى بتسعة وعاشرهم حمزة فيصلي عليهم، ثم يحملون ثم يؤتى بتسعة وحمزة مكانه حتى صلى عليهم رسول الله^(٢).

ص ٥٥ والله أعلم.

ومن هذا الطريق رواه أبوداود بلفظ: أن النبي ﷺ مر بحمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ٨/ ٤١٢ مع عون المعبود. وكذلك الطحاوي ١/ ٥٠٣، والدارقطني ٤/ ١١٦. والبيهقي ٤/ ١١٧. وذكر الدارقطني: أن لفظ: ولم يصل على أحد من الشهداء غيره. ليست بمحفوظة وتابعه البيهقي.

(١) أي حديث أنس، وتقدم قول البخاري والترمذي فيه بنحوه. التعليق: ١ ص ٧٠٧.

(٢) رواه من طريق شعبة الطحاوي ١/ ٥٠٣، والدارقطني ٢/ ٧٨، والبيهقي ٤/ ١٢. ورواه أبوداود في مراسيله عن محمد بن كثير، عن سليمان - يعني ابن كثير، عن حصين عن أبي مالك بنحوه ص ٢١٤.

ورواه ابن أبي شيبة من طريقين آخرين عن حصين به بنحوه ٣/ ٣٠٤، وأسانيده صحيحة إلا أنه مرسل، فإن أبا مالك الغفاري - واسمه غزوان - تابعي كوفي مشهور بكنيته ثقة من الطبقة الثالثة، روى له أبوداود والترمذي والنسائي والبخاري تعليقا - التقريب ٢/ ١٠٥.

ورواه البيهقي من طريق أبي يوسف عن حصين، عن أبي مالك الغفاري أنه ﷺ صلى على قتلى أحد عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة ٤/ ١٢. ثم ذكر رواية أبي داود في مراسيله عن الشعبي بنحوه ٤/ ١٢، وهي في المراسيل ص ٢١٤.

ومع أن كلا الإسنادين منقطع ففيهما زيادة غرابة وهو ذكر السبعين صلاة على حمزة رضي الله عنه.

وكذلك روى ابن عباس وابن الزبير أنه كان يصلي على عشرة وحمة، ثم يرفع العشرة وحمة موضوع، ثم يوضع عشرة فيصلّي عليهم وعلى حمزة^(١) وهذا مقدّم على ما رواه، فإن خبرهم ينفي، فيحتمل أن جابراً أو أنساً^(٢) لم يشاهدوه^(٣) حين صلى عليهم، ومن روى أخبارنا ضبط وذكر كيفية الحال.

= وقع شئع الشافعي رحمه الله على الشعبي روايته هذه بها حاصله كيف يصلي على حمزة سبعين صلاة وعدد الشهداء اثنان وسبعون وهو يصلي عليهم تسعة تسعة وعاشرهم حمزة. انظر تمام كلامه في الأم ١/ ٢٦٧.

(١) رواه ابن ماجه ١/ ٤٨٥، والطحاوي ١/ ٥٠٣، والحاكم ٣/ ١٩٨، والبيهقي ٤/ ١٢. كلهم من طريق أبي بكر بن عيَّاش، ثنا يزيد عن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس بنحوه. وسكت عنه الحاكم وقال الذهبي: سمعه أبوبكر بن عيَّاش من يزيد. قلت: ليسا بمعتمدين. ١٩٨/٣. ويزيد بن أبي زياد هو الكوفي وهو ضعيف مع أنه كان شيعياً كما في التقریب ٢/ ٣٦٥. ورواه الدارقطني من طريقين آخرين ضعيفين عن ابن عباس رضي الله عنه بنحوه.

الأول: من طريق محمد بن كعب عنه وضعفه بعبدة العزيز بن عمران ٤/ ١١٦. والثاني: من طريق مجاهد عنه، وضعفه بتفرد إسحاق بن عيَّاش به من غير الشاميين ٤/ ١١٨، مع أن فيها: أنه صلى على حمزة سبعين صلاة. وفي هذه الجملة من الغرابة ما تقدم في مرسل الشعبي ومثله مرسل أبي مالك الغفاري عند البيهقي كما تقدم ص ٧٠٩ تعليق رقم: ٢. وانظر: نصب الراية ٢/ ٣١٠ - ٣١١، والدراية ١/ ٢٤٣ - ٢٤٤ والتلخيص الحبير ٢/ ١٢٤.

وأما أثر ابن الزبير فرواه الطحاوي من طريق ابن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه - يعني عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما - (هكذا) أن رسول الله ﷺ أمر يوم أحد بحمزة فسجّي بردة... ثم صلى عليه فكبر تسع تكبيرات ثم أتى بالقتلى يصفون ويصلي عليهم وعليه معهم. ١/ ٥٠٣. وحسن إسناده الألباني في كتابه الجنائز ص ٨٢، عن عبد الله بن الزبير بعد عزوه للطحاوي. لكن ظاهر إسناده الطحاوي الانقطاع مع أن قوله: يعني عن عبد الله بن الزبير يحتمل أنه من غير الطحاوي. والله أعلم.

(٢) كذا - وصوابه: وأنساً أي بالواو دون (أو).

(٣) كذا - وصوابه: لم يشاهده، وهذا إن صح في حق أنس رضي الله عنه فبعيد في حق جابر رضي الله عنه لكون أبيه أحد الشهداء وهو القائم على تجهيزه.

ويحتمل أنه لم يصلّ عليهم في اليوم الأول لتشاغله بالحرب وسيره خلف المشركين فلما عاد صلى في اليوم الثاني، ويحتمل أنه لم يصل على كل واحد على حدة وإذا احتمل القضية في العين وقفت.

فإن قيل: فقد ضعّف أحمد حديث الصلاة في رواية الميموني.

قلنا: حديث شعبة صحيح^(١) ولعلّ أحمد ضعفه من طريق آخر، وعلى كل حال فأخبارنا مثبتة وفيها زيادة واحتياط فهي أولى.

ومن المعنى: أنه ميت مسلم طاهر فوجب أنه يصلّ عليه كالمُتْرُثِ^(٢) وكسائر أموات المسلمين.

وإنما قلنا طاهر، لأن الشهادة (٢٩٥/أ) طهارة شرعية وكفارة عن كلّ ذنب، وإنما شرعت الصلاة على الميت رحمة له وتسكيناً ولا أحد يستغني عن رحمة الله تعالى، ولو فرضنا أن الشهيد لا يحاسب ولا يعاقب إلا أنه يحتاج إلى تمحيص الذنوب ورفع الدرجات وعلو المنزلة، وليس تبلغ رتبة شهيد قط

(١) أي عن حصين بن عبد الرحمن بن أبي مالك الغفاري وإسناده صحيح لكنه مرسل وتقدم ص ٧٠٩ تعليق: ٢.

(٢) المُتْرُثُ: بالميم فالراء فمثناة فوقية مفتوحة فمثلة مشددة، على وزن مفتعل - أي بكسر عينه - من رث، وأصله الثوب الخلق ثم أطلق على من حمل من المعركة جريحاً وبه رمق فمات بعد ذلك بسبب تلك الجراح.

انظر مادة (رث) في الصحاح ٢٨٣/١، والنهاية لابن الأثير ١٩٥/٢، واللسان ١٥٢/٢، والمقصود به هنا، المسلم في جهاد الكفار وسمى مَرْتّاً لتأخر استشهاده عن أرض المعركة وتمتعه بنوع من الحياة، وحكى القرطبي أن غسله والصلاة عليه إجماع للعلماء ٢٧١/٤. لكن للعلماء تفصيل في طول حياته وقصرها بعد ذلك انظر تفصيل ذلك في:

المبسوط: ٥١/٢، والهداية والفتح والعناية ١٤٨/٢. والكافي لابن عبد البر ٢٤٠/١، وقوانين الأحكام ص ١١٠، والمختصر وجواهر ١١٥/١، وسنن البيهقي ١٥/٤، وحلية العلماء ٣٠٢/٢، والمهذب والمجموع ٢٦٠/٥، والمغني والشرح الكبير ٤٠٣/٢، ٣٣٥، والإنصاف ٥٠٢/٢.

رتبة الرسول ﷺ، فقد صَلَّى عليه حين مات مرات بأمره، فإنه وصَّى بذلك^(١) وكذا صَلَّى على الصحابة والصالحين من العباد ولم يشرك بعضهم بترك الصلاة عليه بحال، ولهذا نهى الله تعالى أن يصلى على المنافقين: فقال: ﴿ولا تصلُّ على أحد منهم مات أبداً^(٢)﴾ لهوانهم عند الله، والمنع من الرحمة لهم، فكيف يُرضى لشهيد المسلمين أن يشبه بهم في ترك الصلاة عليه، بل

(١) المشهور في كتب السيرة في الصلاة عليه ﷺ أنه قد صَلَّى عليه الناس فرادى الرجال ثم النساء ثم الصبيان لا يؤمهم عليه أحد، وهذا هو مراد المصنف بالصلاة عليه عدة مرات وليس المراد إعادة الصلاة عليه ممن كان قد صلى عليه كما سيأتي للمصنف ص ٧٢٩. =
= قال ابن كثير رحمه الله - بعد ذكره بعض الروايات الدالة على ذلك - قال: وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد عليه أمر مجمع عليه لا خلاف فيه ٢٦٥/٥ - البداية والنهاية.

وقد بيَّن الحافظ رحمه الله ضعف تلك الروايات الواردة في صفة صلاتهم عليه ﷺ لكن حكى عن ابن عبد البر قوله: وصلاة الناس عليه أفذاذاً مجمع عليه عند أهل السنن، وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه.

ثم ذكر أن بعضهم تعقبه بذكر الخلاف، لكن الصحيح ما حكاه هذان الحافظان - ابن عبد البر وابن كثير - وهو الذي جزم به الشافعي وغيره.

انظر: التلخيص الحبير ١٣١/٢ - ١٣٢ وبلوغ الأمان ٢١/٢٥٤، وسيرة ابن هشام ٤/٦٣٣، وطبقات ابن سعد ٢/٢٨٨ - ٢٩٢، ودلائل النبوة للبيهقي ٧/٢٥٠.

وأما كون ذلك بوصية منه ﷺ، فلعل المصنف يشير إلى ما رواه البيهقي والبخاري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه: إنه ﷺ أخبر أن أول من يصلي عليه الملائكة ثم قال: «وليبداً بالصلاة على رجال أهل بيتي ثم نساؤهم ثم ادخلوا عليّ أفواجا أفواجا وفرادى فرادى...» أورده ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية مبيناً ضعفه ٥/٢٥٣ - ٢٥٤، ٢٦٥، وهو حري بذلك.

وقد رواه الحاكم في المستدرک وقال: عبد الملك بن عبد الرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول لا نعرفه بعدالة ولا جرح والباقون ثقات. اهـ ٣/٦٠. وعقب عليه الذهبي بقوله: وهذا شأن الموضوع يكون كل رواة ثقات سوى واحد فلو استحى الحاكم لما أورد مثل هذا. اهـ

(٢) سورة التوبة آية رقم: ٨٤.

إذا كان ترك الصلاة عقوبة متعلّقة بالكفر لم يجز ثبوتها بالشهادة التي هي رأس الطهارات ولأن ترك الصلاة على الميت متعلّق يوجب الرّدّة وترك الموالاة كما في حق الكفار، والقتل على وجه الشهادة يؤكّد الموالاة ويزيد في منزلة الأفضال .

فإن قيل : فالغسل له كذلك ، فلمَ أسقطتموه ؟

قلنا : لأن الغسل في حق الميت تطهير من الذنوب وتكفير الخطايا كما يغتسل المحرم للإحرام ولدخول مكة وللطواف لا للصلاة ولكنه للتطهير من الإثم ، وكذلك غسل الجمعة والعيدين وغير ذلك ، والشهيد قد تطهّر من الآثام والذنوب وشهد له دمه بالطيب عند الله تعالى ، فلا يحتاج إلى تطهير من ذلك ، فأما الصلاة فهي الرحمة والرفقة فلا يستغنى أحد عنها لشرفه وفضله حتى الأنبياء ، فلم تسقط بالشهادة .

احتج^(١) الخصم : بأن الشهيد في حكم الحيّ بقوله سبحانه : ﴿ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربّهم يُرزقون﴾^(٢) . ولهذا سقط الغسل عنهم تحقيقاً لحكم الحياة في طهارته الأصلية كرامة له وكذلك سقطت الصلاة تحقيقاً لحكم الحياة في أن الحي لا يصلي عليه ولا يغسل .

قلنا : تلك الحياة حياة الدار الآخرة ، وكلامنا في حكم يتعلّق بالموت عن حياة الدنيا فلا يمنع بسبب الحياة الأخرى كما لم يمنع في إرث ماله والتزويج بنسائه وسائر الأحكام المتعلّقة بالموت ، فأما سقوط (٢٩٥/ب) الغسل فليس بحكم للحياة ، ولهذا^(٣) الرسول ﷺ أبلغ في حكم هذه الحياة ، فإنه

(١) انظر: النكت على المحرر ١/١٨٩ ، والمبدع ٢/٢٣٤ ، والمبسوط ٢/٥٠ .

(٢) سورة آل عمران آية رقم : ١٦٩ .

(٣) كذا - والمناسب : فإن الرسول ...

لم^(١) يورث ولا يجوز أن يُتَزَوَّجَ بنسائه، ثم غُسلَ وصُلِّيَ عليه، ولأن ذلك الغسل ليس للصلاة على ما نبَّهه^(٢).

واحتج^(٣) بأن الصلاة ما شرعت إلا بعد الغسل كما في سائر الأموات، فسقوط الغسل بالشرع مؤذن بسقوط الصلاة كما قلنا في الحائض والنفساء، وفي حق المجنون، وهذا لأن الغسل شرع تطهيراً، والصلاة شفاعاً، والشرع جعل الشهادة مغنية عن التطهير بالماء وعن الشفاعة بالدعاء إظهاراً لتعظيم حال الشهادة.

قلنا: ولم إذا سقطت الطهارة بالماء تسقط الصلاة؟ وقد بينّا^(٤) مراد الغسل في حق سائر الأموات وأن الشهيد استغنى عن ذلك بالشهادة فأما الغسل في حق من قاسوا عليه فإنه غسل شرط للصلاة ويخاطب به المصلي، ولهذا يرتفع به حدثه ويصلي به، والميت غسله لا يرفع حدث الموت، ولهذا لو احتمله إنسان وصلى بعد غسله كان كما لو احتمله قبل غسله، فان من يقول ينجس بالموت يقول: لا تصح صلاته في الحالين، ومن يقول لا ينجس بالموت يقول: تصح صلاته في الحالين.

فأما قوله: الشهادة مغنية عن الدعاء إظهاراً لتعظيمها فخطأ، لأنه لا يبلغ منزلة مخلوق أن يستغنى عن رحمة الله تعالى، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يصلى عليه ويدعى له^(٥) وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾^(٦) ولأن كونه من أهل الرحمة لا يغنيه عن زيادة الرحمة والتفضيل الذي

(١) لو قال: فإنه لا يورث. . بدل (لم) لكان أولى.

(٢) أي في الجواب على الاحتجاج الذي بعده.

(٣) انظر المجموع ٢٦٦/٥، والمبسوط ٤٩/٢.

(٤) تقدم ص ٧١٥.

(٥) راجع ما تقدم ص ٧١٣ تعليق رقم: ١.

(٦) سورة فاطر آية رقم: ١٥.

لا نهاية لها ، فأما التطهير بالماء قد يبلغ العبد حدًا يستغنى عنه وهو أن يكون غير محدث أو يكون ليس من أهل الطهارة ، ويجوز أن تزيد الشهادة على طهارة الماء في التطهير من الإثم وتكفير الذنوب فسقط الأدنى بالأعلى ، ولا يجوز حرمان طلب زيادة رحمة الله تعالى على رحمة قائمة ، ولهذا عندنا وعند الشافعي من عدم الماء والتراب تسقط في حقه الطهارة ويخاطب بفعل الصلاة^(١) وإن قاسوا على السقط والشهداء إذا اختلطوا بالكفار فعندي يصلي عليهم^(٢) والله أعلم بالصواب^(٣).

(١) أي بفعلها في وقتها ، وهذا هو الصحيح في المذهبين ، لكن تجب الإعادة عند وجوب أحد الطهورين على مذهب الشافعية دون الحنابلة على الصحيح فيها أيضا .
وعند أبي حنيفة يجب تأخيرها حتى يجد أحدهما فيقضيهما ، وهي رواية عن مالك وعنه كماله الشافعية ، وأنكر ابن عبد البر رواية سقوطها مطلقا . انظر في هذه المسألة :
المغني مع الشرح ١ / ٢٥٥ ، والإنصاف ١ / ٢٨٢ — ٢٨٣ ، والمهذب والمجموع ٢ / ٢٧٧ - ٢٨٠ ، والاستذكار لابن عبد البر ٢ / ٥ - ٩ ، والدر المختار وابن عابدين ١ / ٢٥٢ ، والمحل ٢ / ١٣٨ - ١٤١ .

(٢) وانظر كلا المسألتين عند المصنف في الهداية ١ / ٦١ ، ولكنه قيد السقط بها إذا بان فيه خلق إنسان . وينوي بصلاتها المسلمين عند اختلاطهم بغيرهم ، أي إذا لم يتميزوا . والمذهب في السقط عند الحنابلة أنه يصلي عليه إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر .
وعند الحنفية والمالكية لا يصلي عليه ما لم يستهل ، ولا خلاف عند الشافعية في الصلاة عليه إذا استهل ولهم فيما عدا هذه الحال أقوال وأوجه .
انظر : المغني مع الشرح ٢ / ٣٩٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٠٤ ، والمهذب والمجموع ٥ / ٢٥٥ - ٢٥٨ ، والكافي لابن عبد البر ١ / ١٤١ ، والهداية مع الفتح والعناية ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .
وأما عند اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار بحيث لم يتميزوا فإنه يصلي على الجميع بنية الصلاة على المسلمين عند الجمهور ، وقال الحنفية إذا كان الأكثر موتى المسلمين صلى على الجميع وإن استوى الفريقان أو كان الأكثر غير المسلمين لم يصل عليهم .
انظر : المغني مع الشرح ٢ / ٤٠٥ ، والمجموع ٥ / ٢٥٩ ، ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١ / ١١٦ ، والمبسوط ٢ / ٥٤ .

(٣) قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن : والصواب في المسألة أنه يخير بين الصلاة عليهم

٤٨ — مسألة : يجوز أن يصلي على الجنائز من لم يصل عليها قبل الدفن^(١). نص عليه في رواية أبي داود^(٢) وحرب : « يصلي على الجنائز بعدما صلى عليها قبل أن تدفن ».

= وتركها لمجيئ الآثار بكل واحد من الأمرين وهذا إحدى الروايات عن أحمد وهي الأليق بأصوله ومذهبه . والذي يظهر لي من أمر شهداء أحد أنه لم يصل عليهم عند الدفن ، وقد قتل معه بأحد سبعون نفساً فلا يجوز أن تحفى الصلاة عليهم ، وحديث جابر في ترك الصلاة عليهم صحيح صريح ، وأبو عبد الله أحد القتلى يومئذ فله من الخبرة ما ليس لغيره . اهـ المراد من كلامه رحمه الله ٨ / ٤٠٩ مع عون المعبود .

وما قاله ابن القيم رحمه الله من التخيير في الصلاة عليهم هو التحقيق في هذه المسألة ، وأشار إلى نحوه ابن تيمية في اختياراته ص ٨٧ ، وهو الموافق لروايتي المروزي وجعفر المتقدمين في رأس هذه المسألة ص ٧٠٥ ، فكأنهما تفسيرا لما عداهما عنه .

لكن ينبغي أن يعلم أن العمدة في خصوص مشروعية الصلاة على الشهداء حديث عتبة بن عامر في الصحيحين : أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت . وفي لفظ للبخاري : بعد ثمانين سنين كالمودع للأحياء والأموات .

انظر البخاري مع الفتح ٣ / ٢٠٩ ، ٧ / ٣٤٨ ، ومسلم ٤ / ١٧٩٦ ، وتأويله بالدعاء لهم كالدعاء للميت خلاف ظاهره .

ويشهد له حديث شداد بن الهاد المتقدم ص ٧٠٦ تعليق : ٢ . وأيضا الأصل الصلاة على موتى المسلمين ومجرد الترك في حديث جابر لا ينافي المشروعية إذا صح دليلها .

وأما ما روي من الصلاة على شهداء أحد قبل دفنهم فلا يمكن أن يعارض بمثلها حديث جابر في صحيح البخاري وغيره ، لصحته وصراحته ، وإحاطة جابر علماً بتلك الواقعة لكون أبيه أحد الشهداء ، وهو القائم على تجهيزه فلو خفي عليه أمر سائر الشهداء لما خفي عليه أمر الصلاة على أبيه .

ولا يقال إن بعضها يشد بعضاً ، لأنه من غير الإنصاف تقديمها على حديث جابر إذ الجمع بينهما غير ممكن ؛ لأن الواقعة واحدة ولا يخلو الأمر من الصلاة أو عدمها فلزم تقديم الحديث المسلم بصحته على ما ليس كذلك . والله أعلم .

(١) انظر: المغني والشرح ٢ / ٣٩١ ، ٣٥٣ ، والفروع ٢ / ٢٤٩ ، وكشاف القناع ٢ / ١٢١ .

(٢) ولفظها : قلت لأحمد : يصلي على الجنائز بعدما صلى عليها قبل أن تدفن؟ قال : نعم ص ١٥٧ مسائل أبي داود .

وبعد (٢٩٦/أ) الدفن: نصّ عليه في رواية الأثرم فقال: «ويصلي على القبر»^(١) وبه قال الشافعي^(٢).

وقال أبو حنيفة ومالك: لا تعاد الصلاة على الميت إذا صلى عليها الولي^(٣).

وعلى هذه المسألة تبنى مسألة الصلاة على القبور أنها تجوز عندنا^(٤) وعندهم لا تجوز^(٥).

-
- (١) ومثله في رواية عبدالله ص ١٤٠، والنيسابوري ١٨٨/١.
- (٢) انظر الأم ١/٥٧١، والمهذب والمجموع ٥/٢٤٤-٢٤٥، ٢٥٠، والروضة ٢/١٣٠.
- (٣) انظر للحنفية: المبسوط ٢/٦٧، ١٢٦، والهداية والفتح والعناية ٢/١١٩-١٢٠، وبدائع الصنائع ٢/٧٧٧.
- وانظر للمالكية: المدونة ١/١٦٤ والرسالة مع شرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٩.
- لكن لو صلى عليها غير الولي فهل تعاد؟ عند الحنفية لا يعيدها غير الولي أو من هو أولى منه كالسلطان (المصادر السابقة). ولم أر هذا الاستثناء للمالكية بل عندهم لا تكره إعادتها جماعة إن كان قد صلى عليها فذاً أو أفذاذاً وظاهر هذا العموم سواء كان المصلي عليها الولي أو غيره.
- وهل تكره أو تحرم إعادتها في غير هذه الصور عندهم؟ خلاف. انظر: مختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/١١٦، ومنح الجليل ١/٣١٧، والخرشي والعدوي ٢/١٤٣.
- (٤) أي وعند الشافعي. انظر: المغني والشرح ٢/٣٩١، ٣٥٣، والإنصاف ٢/٥٣١، وللشافعية: الأم ١/٢٧١، وحلية العلماء ٢/٣٩٧، والمهذب والمجموع ٥/٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩.
- (٥) أي عند الحنفية والمالكية: وهذا إذا كان قد صلى عليه قبل الدفن وإلا فيصلّى عليه في قبره وجوبا. على تفصيل في متى يصلّى عليه في قبره؟ وإلى متى؟.
- انظر للمالكية: الرسالة وشرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٨، والمتنقى للباجي ٢/١٤، والقوانين لابن جزي ص ١١١، ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/١١٦، ومنح الجليل ١/٣١٦، والخرشي والعدوي ٢/١٤٢.
- وانظر للحنفية: المبسوط ٢/٦٩، والهداية والفتح والعناية ٢/١٢٠-١٢١، وبدائع الصنائع ٢/٧٨٦، والكنز والبحر ٢/١٩٦، والدر المختار وإبن عابدين ٢/٢٢٤، والكتاب للقدوري وشرحه اللباب ١/٣٩١.

ومسألة إذا وجد نصف الميت أو أقلَّ يصلى عليه ، فلو وجد النصف الآخر
صلى عليه^(١) وعندهم^(٢) لا يصلى لثلاثا تتكرر الصلاة على الميت ، فإنه إذا
وجد النصف الآخر يحتاج (أن)^(٣) يصلى عليه ، ولهذا لا تجب الصلاة إلا على
أكثر من النصف عندهم لثلاثا تتكرر الصلاة .

لنا : ما تقدّم من العمومات الموجبة للصلاة كقوله تعالى : ﴿وَصَلِّ
عليهم﴾^(٤) وقول النبي ﷺ : «صلوا على من قال لا إله إلا الله^(٥)» و«صلوا
على كل برٍّ وفاجر»^(٦) ولم يفرّق ، ولو كان الحكم يختلف لاستفصل^(٧) .

وروى أحمد بإسناده عن خارجة بن زيد^(٨) عن عمه يزيد بن ثابت قال :
خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى البقيع فإذا هم بقبر جديد ، فسأل عنه ، فقيل :

(١) انظر للحنبلة : الشرح والمغني ٢/ ٣٥٧ ، ٤٠٧ ، والإنصاف ٢/ ٥٣٧ ، وكشاف القناع
٢/ ١٢٤ . وللشافعية : المهذب والمجموع ٥/ ٢٥٣ - ٢٥٥ . وهو مذهب الظاهرية كما في
المحل ٥/ ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) انظر للمحنفية : بدائع الصنائع ٢/ ٧٧٦ - ٧٧٧ ، وفتح القدير ٢/ ١١٢ ، ١٢١ .
وللملكية : المدونة ١/ ١٦٣ ، والرسالة وشرحها الفواكه الدواني ١/ ٣٤٩ ، والمتقى للباجي
٢/ ١٢ ، والكافي لابن عبد البر ١/ ٢٤١ .

(٣) ليست في المخطوطة وسقوطها ظاهر .

(٤) سورة التوبة آية رقم : ١٠٣ .

(٥) هو بعض حديث ابن عمر المتقدم ص ٤٩٠ تعليق : ٢ بلفظ : صلوا على من قال : لا إله إلا
الله وصلوا خلف من قال : لا إله إلا الله . وتقدم التنبيه على أنه روي بأسانيد كلها وإهية .

(٦) هذا طرف من حديث مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم ص ٤٨٩ تعليق رقم : ٣ .
وقد رواه بهذا اللفظ الدارقطني ٢/ ٥٧ . ورواه بلفظ : الصلاة واجبة على كل مسلم برًّا كان أو
فاجرًا وإن عمل الكبائر ٢/ ٥٦ . وبهذا اللفظ رواه أبو داود ٧/ ٢٠٦ - ٢٠٧ عون المعبود ، وعن
طريقه البيهقي ٣/ ١٢١ . والحديث منقطع ؛ لأن مكحولاً لم يدرك أبا هريرة رضي الله عنه كما
تقدم .

(٧) كذا - والأولى أن يقال (لفصل) .

(٨) هو أخو زيد بن ثابت وكان أسن منه ، اختلف في شهوده بدرًا ، وقيل : أنه استشهد باليامة
٢/ ٣٦٣ - التقريب .

فلانة ، فعرفها فقال : «ألا آذنتموني بها»؟ قالوا : كنت قائلاً صائماً فكرهنا أن نوذيك : قال : «فلا تفعلوا . لا يموتن فيكم ميت - ما كنت بين أظهركم - ألا آذنتموني به ، فإن صلاتي عليه له رحمة» قال : ثم أتى القبر فصفيها خلفه فكبر أربعاً^(١).

وروى بإسناده عن ابن عباس عن النبي ﷺ صلى على (صاحب)^(٢) قبر بعد ما دفن^(٣).

وروى أبوداود بإسناده عن أبي هريرة أن (امراًة)^(٤) سوداء أو رجلاً كان (يقم المسجد)^(٥) ففقدته النبي ﷺ فسأل عنه فقالوا : مات . قال : «أفلا

(١) رواه الإمام أحمد ٣٨٨/٤ ، ورواه أيضاً : النسائي ٨٥/٤ ، وابن ماجه ٤٨٩/١ ، وابن حبان ص ١٩٣ موارد ، والبيهقي ٤٨/٤ ، وصححه الألباني على شرط مسلم ص ٨٩ - الجنائز .

(٢) زيادة من المسند ٢٢٤/١ ولعلها سقطت من النسخ هنا .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ صلى على صاحب قبر بعد ما دفن . ٢٢٤/١ . وفي لفظ : أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة بعد ما دفنت ٢٨٣/١ .

وفي لفظ ثالث عن طريق الشيباني قال سمعت الشعبي قال : أخبرني من مرَّ مع رسول الله ﷺ على قبر منبوذ فأمهم وصفوا خلفه فقلت : يا أبا عمرو من حدّثك؟ قال ابن عباس ٣٣٨/١ . وينحو هذا اللفظ رواه البخاري في مواضع من صحيحه منها ٣٤٤/٢ ، ١١٧/٣ ، ٢٠٧ مع الفتح . ومسلم ٦٥٨/٢ ، والترمذي ٣٥٥/٣ ، والنسائي ٨٥/٤ ، وابن ماجه ٤٩٠/٣ والبيهقي ٤٥-٤٦ . كلهم من طريق الشيباني به ، وفي رواية لمسلم من طريق أبي حصين عن الشعبي به بنحوه . وقوله : قبر منبوذ وفي رواية (مُتَبَذَّر) أي منفرد عن القبور .

(تنبيه) صاحب هذا القبر صحابي اسمه (طلحة بن البراء) ابن عمير البلوي حليف الأنصار رضي الله عنه . وأما المذكور في حديث أبي هريرة الآتي فهو امرأة على الصحيح قيل ان اسمها أمُّ حُجْنٍ فالقستان متغايرتان . راجع ذلك في فتح الباري ١١٨/٣ والجنائز للألباني ص ٨٧ - ٨٨ .

(٤) زيادة من سنن أبي داود .

(٥) في المخطوطة (يقيم في المسجد) من الإقامة . وهو خطأ مخالف لرواية أبي داود وسائر الروايات الآتية وصوابه (يَقُمُ المسجد) أي يكنسه .

آذنتموني به؟ قال: «دلوني على قبره» فدلوه فصلى عليه^(١).
وهذه نصوص في المسألة؛ لأن الميت لم يدفن إلا وقد صَلَّوا عليه ثم صَلَّى عليه.

فان قيل: فرض الصلاة في ذلك الوقت إنما كان يسقط بصلاة النبي ﷺ فما لم يصل (عليه)^(٢) فكأنه لم يصل عليه، يدل على ذلك أنه قال: «لا يصل على موتاكم ما دمت بين أظهركم أحد غيري»^(٣).

قلنا: لا نسلّم ما ذكرتم، لأنه لو كان كما ذكرتم لما أقدمت الصحابة على دفن ميت قبل أن يصلّي عليه النبي ﷺ، وقد دفنوا ولم يعترض فيقول: ألم أنهكم عن ذلك؟ بل قال: «لا يموتن أحد منكم - ما دمت بين أظهركم - إلا آذنتموني، فإن صلاتي عليه رحمة»^(٤) فبين أن صلاته للرحمة والفضيلة لا لإسقاط الفرض، ولهذا (٢٩٦/ب) قالوا: كرهنا أن نؤذيك^(٥) ولم يقل: وهل يضيّع الفرض لأجل أذاي؟ لهذا كانوا يوقفونه لصلاة الفرض ولما أخر خروجه وقت صلاة الفجر قالوا: الصلاة خير من النوم^(٦) وكذلك أيقظوا

(١) رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ٥٣/٩ عون المعبود، لكن وقع في هذه النسخة: أن امرأة ورجلاً... بالواو وهو خطأ مطبعي صوابه (أو) على الشك يدل عليه نسخة عبد الحميد ٣/٣١١ رقم ٣٢٠٣، ومعالم السنن ٤/٣٣١. والحديث رواه أيضاً من هذا الطريق: البخاري ١/٥٥٢، ٥٥٤، ٣/٢٠٥ مع الفتح، ومسلم ٢/٦٥٩، وابن ماجه ١/٤٨٩، وأحمد ٢/٣٥٣، ٣٨٨، ٤٠٦، والبيهقي ٤/٤٧. ورواه أبو داود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبوعامر الخزار صالح بن رستم عن ثابت به ص ٣٢١.

(٢) زيادة لاستقامة الكلام.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ. وقد أورده الكاساني في بدائع الصنائع ولم يعزه لأحد ٧٧٨/٢. وتقدم من حديث يزيد بن ثابت بلفظ: «لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم ألا آذنتموني به» ص ٧٢٣ تعليق ٢.

(٤-٥) تقدم من حديث يزيد بن ثابت رضي الله عنه ص ٧٢٣ تعليق ٣.

(٦) رواه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ٣/٤٣.

لصلاة الظهر فإن قيل : يحتمل أنهم لم يعلموا بنهيهِ .
قلنا : فوجب أن يكون عذرهم : ما علمنا ، ولا يعدلوا إلى قولهم : كرهنا أن
نؤذيك .

ولأنه لا يجوز أن يكون ذلك منهياً عنه ولا يعلمون به مع كثرة الموت وكثرة
سؤالهم عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله فسقط ما ذكرتم .

فإن قيل : فما تنكرون أن تكون الصلاة على القبر خاصاً للنبي ﷺ ، ولهذا
قال : «إن هذه القبور مملوءة ظلمة حتى أصلي عليها فتمتلئ نوراً»^(١) .

قلنا : الواجب التأسي به ﷺ بقوله تعالى : ﴿لقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة﴾^(٢) ودعوى تخصيصه يحتاج إلى دليل ، على أنه لو جاز قول ذلك
لجاز أن يقال : إن صلاته على الموتى كان خاصاً وأن جميع أفعاله خاصة له ،
وهذا لا يقوله أحد ، ولهذا يميز أبوحنيفة للولي أن يصلي على القبر إذا صلى
عليه غيره^(٣) ، فدل على عدم الاختصاص عنده .

(١) هذه الجملة بعض حديث ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة المتقدم ص ٧٢٥ وتعليق : ١ .
وقد رواه بهذه الزيادة : مسلم ولفظه : «إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل
ينورها لهم بصلاتي عليهم» . ٦٥٩ / ٢ . وينحوه أحمد ٢ / ٣٨٨ ، والطيالسي ص ٣٢١ ،
والبيهقي ٤ / ٤٧ ، ورجح هو والحافظ في الفتح ١ / ٥٥٣ ، أن هذه الزيادة مدرجة وهي من
مراسيل ثابت عن النبي ﷺ فليراجع كلامهما هناك مع تعقيب ابن الترمذي برده ذلك على
البيهقي . والله أعلم .

(٢) سورة الأحزاب آية رقم ٢١ .

(٣) أي إذا صلى عليها غير الولي قبل دفنها ثم حضر الولي بعد دفنها فله أن يصلي على قبرها أيضاً .
وهذا عندهم إذا لم يكن قد صلى عليها من هو أولى منه كالسلطان .

انظر : الدر المختار وابن عابدين ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والهداية والفتح والعناية ٢ / ١١٩ - ٢٢١ ،
وعلاء السنن ٨ / ٢٣٧ .

خبر آخر: روى أنه كان يعيد الصلاة على الجنائز^(١) وروى: أنه صلى على حمزة مرارا،^(٢) وصلى على النجاشي،^(٣) ولا شك أن قومه كانوا قد صلوا عليه، وهذه الأخبار ضعيفة في الاحتجاج، فإن الخبر الأول لا يعرف، ثم بالاتفاق لا نقول به، فإن إعادة من قد صلى الصلاة غير مشروع^(٤) وهو الجواب عن خبر حمزة إن صح أنكم لا تقولون به^(٥)؛ فإنه يعيد الصلاة الواحدة مرارًا، وصلاته على النجاشي كانت في يوم موته، وهذا كان المعجز

(١) لم أجده.

(٢) تقدم ذلك من مرسل أبي مالك الغفاري ص ٧٠٩ تعليق: ٢، وكذلك روى عن ابن عباس والزبير ص ٧١٠ تعليق: ١، لكن يعارضها حديث جابر كما تقدم ص ٧١٨ تعليق: ١.

(٣) حديث الصلاة على النجاشي رواه جمع من الصحابة منهم: أبو هريرة وجابر وعمران بن حصين وحذيفة بن أسيد، وجريز بن عبدالله وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وأنس ومجمع بن جارية وسعيد بن زيد وغيرهم رضي الله عنهم. ونكتفي بتخريج حديث الصحابة الثلاثة الأول لوجودها في الصحيحين أو أحدهما فحديث أبي هريرة أخرجه البخاري ١١٦/٣، ١٨٦، ١٩٩، ٢٠٢، ١٩١/٧ مع الفتح.

ومسلم ٦٥٦/٢ - ٦٥٧ وأبو داود ٥/٩ عون المعبود، والترمذي ٣/٣٤٢، والنسائي ٤/٢٦، ٧٠، ٧٢، وابن ماجه ١/٤٩٠، ٤٩١ وغيرهم.

وحديث جابر بن عبدالله رواه البخاري ١٨٦/٣، ٢٠٢، ١٩١/٧ مع الفتح، ومسلم ٦٥٧/٢، والنسائي ٤/٦٩، ٧٠، وغيرهم.

وحديث عمران بن حصين رواه مسلم ٦٥٨/٢ والترمذي ٣/٣٥٧، والنسائي ٤/٥٧، ٧٠، وابن ماجه ١/٤٩١ وغيرهم. انظر مزيدا من تخريجها مع تخريج أحاديث باقي الصحابة المشار إليهم وغيرهم في:

بلوغ الأمان ٧/٢١٨ - ٢٢٢ والجنائز للألباني ص ٩٠ - ٩١ ومجمع الزوائد ٣/٣٧ - ٣٩.

(٤) انظر ذلك في المغني والشرح ٢/٣٩١، ٣٥٤، والمهذب والمجموع ٥/٢٤٤، ٢٤٦. وأولى أن لا يقول به الحنفية والمالكية لما عرف من مذهبهم في رأس المسألة.

(٥) أي بخبر حمزة، وهذا احتراز من المصنف من احتمال قولهم به، إذ يلزمهم على القول به صحة إعادة الصلاة وإن كان ممن قد صلى عليها. والله أعلم.

أنه نعه لهم يوم موته ، ثم قومه كانوا كفارا فلا يعتد بصلاتهم عليه ، ويدل عليه أن الصحابة صلوا على النبي ﷺ مرارا فوجا بعد فوج^(١).

فإن قيل : فَلِمَ لا يصلي الآن على قبره؟

قلنا : لأن ذلك يفضي إلى جعل قبره مسجداً^(٢) وقد قال : «لا تتخذوا قبوري مسجداً»^(٣) وقال : «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم

(١) انظر ما تقدم ص ٧١٣ تعليق : ١ .

(٢) وأيضا المخاطب بالصلاة عليه ﷺ وبالصلاة على سائر موتى المسلمين هم من كان أهلا للصلاة على الجنائز حين السوفاة ممن حضرها أو علم بها دون من سواهم ممن سيأتي بعدهم ونحوهم ، والله أعلم .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ . وأما معناه فيغني عنه ما بعده ، وما في معناه من الأحاديث المتواترة ، بلفظ : عيدا ، أو : وثناً منها :

أولاً : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبوري عيدا ، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم . رواه أبو داود ٦ / ٣١ عون المعبود ، وأحمد ٢ / ٣٦٧ ، كلاهما من طريق عبد الله بن نافع ، عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عنه مرفوعاً . ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق آخر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تتخذوا قبوري عيدا ، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يصلون إليها ، وصلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً» . وقال : غريب من حديث هشام - أي الدستوائي - لم نكتبه إلا من حديث ابنه عبد الله ٦ / ٢٨٣ .

وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي في الرد على السبكي : هذا الحديث رواه أبو داود وهو حديث حسن جيد الإسناد وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحة ص ٣١٠ . وانظر أيضا فتح المجيد ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، وعون المعبود ٦ / ٣٣ - ٣٤ .

ثانياً : عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «اللهم لا تجعل قبوري وثناً ، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» . رواه الإمام أحمد ٢ / ٢٤٦ وأبو يعلى ص ٥٤٣ زوائده ، وابن سعد ٢ / ٢٤٢ طبقاته ، وابن عبد البر في التمهيد ٥ / ٤٣ ، والحميدي ٢ / ٤٤٥ ، وعن طريقه أبي نعيم في الحلية ٧ / ٣١٧ ، وكذلك ابن عبد البر ٥ / ٤٤ .

كلهم من طريق سفيان - وهو ابن عيينة - عن حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وصحح إسناده الألباني ص ٢٥ - تحذير الساجد من اتخاذ =

= القبور مساجد .

ثالثا : ما رواه مالك عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : « اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ١ / ١٧٢ . ومن طريقه ابن سعد ٢ / ٢٤١ . وهذا مرسل صحيح الإسناد .

وقد رواه عبد الرزاق ١ / ٤٠٦ وابن أبي شيبة ٣ / ٣٤٥ بنحوه لكنها لم يذكرا عطاء . ووصله البزار من طريق عمر بن صهبان عن زيد بن أسلم ، عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعا بنحوه ، وقال : لا نحفظه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد ١ / ٢٢٠ كشف الأستار .

قال الهيثمي : فيه عمر بن صهبان قد اجتمعوا على ضعفه ٢ / ٢٨ مجمع الزوائد . وهذا يخالف ما حكاه ابن عبد البر عن البزار وما رواه بإسناده من طريقه وفيه : عمر بن محمد - أي ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب بدل : عمر بن صهبان .

وقال : فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسيل الثقات وعند من قال بالمسند ، لإسناد عمر بن محمد له وهو ممن تقبل زيادته . راجع التمهيد ٥ / ٤١ - ٤٣ .

وتابعه على ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في تيسير العزيز الحميد ص ٢٩٤ .

ونقل الألباني عن ابن رجب ما يدل على أن هذا وهم من ابن عبد البر وما إليه ص ٢٦ تحذير الساجد . وبهذا يتضح أن المعول في هذا على رواية مالك المرسلة وباقي الطرق لها شواهد والله أعلم . وانظر بقية شواهد في فتح المجيد ص ٢٦٣ باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد . . .

(١) رواه البخاري ١ / ٥٣٢ ، ٦ / ٤٩٤ — ٨ / ٤٩٥ ، ٨ / ١٤٠ ، ١٠ / ٢٧٧ مع الفتح . ومسلم ١ / ٣٧٧ ، والنسائي ٢ / ٤٠ — ٤١ ، والدارمي ١ / ٢٦٧ ، وابن الجارود ص ٦٨ ، وأحمد ١ / ٢١٨ ، ٦ / ٣٤ ، ٢٢٩ ، ٢٧٥ .

عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم قالا : لما نُزِلَ برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا أغتم بها كشفها عن وجهه فقال — وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . يحذر ما صنعوا لفظ البخاري في الموضع الأول .

ورواه البخاري ٣ / ٢٠٠ ، ٢٥٥ ، ٨ / ١٤٠ مع الفتح ومسلم ١ / ٣٧٦ ، وأحمد ٦ / ٨٠ ، ١٢١ ، ١٤٦ ، ٢٥٥ ، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجدا » قالت : ولولا ذلك لابرزوا قبره غير أني أخشى أن يتخذ مسجدا . لفظ البخاري في الموضع الأول . =

فإن قيل : إنما يكون مسجدا لو كانت مسجد الجنائز(*) وصلاة الجنائز لا تعاد .

قلنا : المسجد ما اتخذ للصلاة .

ومن المعنى : أن الصلاة شرعت شفاعا للميت ودعاء له ، والدعاء بعد الدعاء مشروع وكذلك شفاعا زيد بعد شفاعا عمرو مثلا غير ممنوع منها .

فإن قيل : فكان يجب أن يجب التكرار .

قلنا : إنما لم يجب ، لأنه فرض كفاية فيكتفي فيه بالمرء الأولى ، فلم يكلف غيره ، ذلك بعد سقوط الفرض ، فأما منع الجواز فلا نعرف (٢٩٧/أ) له وجهها .

والقياس : أن كل من جاز^(١) أن يصلي على الميت — إذا لم يكن قد صلى عليه — جاز^(٢) أن يصلي عليه وإن كان قد صلى عليه ، دليله الولي والوالي^(٣) .

فإن قيل^(٤) : الولي له حق التقدم ، فإذا صلى غيره ثم حضر فصلي انتقضت الصلاة الأولى وصار كأنه هو المبتدئ بالصلاة ، كمن صلى الظهر يوم الجمعة ثم حضر لصلاة الجمعة انتقض ظهره وهذا معدوم في غير الولي .

= وفي رواية لأحمد ١٤٦/٦ ، ٢٥٢ « لعن الله قوما . . . » وفي رواية له ٢٧٤/٦ « قاتل الله قوما . . . » . والأحاديث في النهي عن اتخاذ القبور مساجد متواترة صحيحة انظر أكثرها في : بلوغ الأماني شرح الفتح الرباني ٨/١٥١ - ١٥٦ ، وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للالباني ص ١١ - ٢٨ .

(*) لم يتضح لي مراده ، ولعله سقط من الجملة ما يوضح معناها .

(٢-١) أي (جاز له) في الموضعين .

(٣) أي كما يقول الحنفية وتقدم ص ٧٢٠ وتعليق : ٥ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٧٧٨/٢ وفي هذا خلاف عند الحنفية . والذي حققه بعضهم أن الفرض وهو قضاء حق الميت قد تأدى بصلاة غير الولي ولكنه لا يسقط حق الولي ، ولهذا استثنوه من قولهم : والتفعل بها غير مشروع . على القول بأن صلاته تقع نفلا حينئذ . انظر : فتح القدير ٢/١٢٠ ، والبحر الرائق ٢/١٩٥ .

قلنا : حق الولي إنما يراعى مع قيام فرض الصلاة ، وصلاة الميت قد سقط فرضها بصلاة غير الولي عليه ، ولهذا لو لم يصلّ الولي كانت صلاة من صلى عليه محتسبة وسقط فرض الكفاية عن جميع الناس ، وإذا سقط فرض الصلاة سقط حق الولي ، لأنه حكم من أحكامها ، فأما صلاة الظهر فلا يجوز أن يفعلها من تجب عليه الجمعة ، ومن لا تجب عليه لا ينقض ظهره إذا صلاها وإن حضر الجمعة .

احتج الخصم : بحديث ذكره أبوزيد^(١) أن عمر رضي الله عنه أتى بجنازة كان قد صلى عليها رسول الله ومعه قوم فأراد أن يصلي عليها ثانيا فأخبره رسول الله ﷺ أن الصلاة على الجنازة لا تعاد^(٢) . قال : ولأن السلف لم ينقل عنهم الإعادة .

قلنا : هذا الخبر مما لم ينقل في أصل ولا عرف في مسند فلا يحل قبوله ، وكيف يدّعي على السلف أن الصلاة لا تعاد ، وقد أعادوا على النبي ﷺ مرارا؟ ثم لو صح ما نقلوه عن الرسول لاحتمل أنه أراد أنه لا تجب الإعادة فإن شئت فترك وإن شئت فصلّ ، أو أنه لا يعيدها من قد صلى مرة ويكون كأنّ عمر لما فاتته قال : يا رسول الله صلّ بنا فأخبره أنها لا تعاد يعني ممن قد صلى ، وكذا السلف لم تكثر الإعادة فيهم ؛ لأنهم قد علموا أنها فرض على الكفاية فإذا فعلها بعض الناس سقطت عنهم ، فلا يحتاجون إلى الإعادة .

واحتج^(٣) : بأن الصلاة على الميت فرض على الكفاية ، والفرض سقط بالأولى ، والثانية تكون تطوّعا ، ولا يجوز التطوع بصلاة الجنازة ، ولهذا لا

(١) لا أدري من المقصود به ، ولعله المتقدم ص ١٤١ .

(٢) لم أجده له تخریجا . وقد حكاه الكاساني في بدائع الصنائع ولم يعزه لأحد ٧٧٧ / ٢ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ٧٧٨ / ٢ ، والهداية والفتح والعناية ١٢٠ / ٢ ، وما تقدم ص ٧٣٣

تعليق : ٤ .

يعيدها من قد صلى عليها مرة، ولهذا لا يبدأ التطوع بهذه الصلاة من غير ميّت .

قلنا: سقوط الفرض بالأولى لم يمنع صحة الصلاة عليها ثانياً، كما لو صلى غير الولي (ثم حضر الولي)^(١) فإن الفرض قد سقط ثم تصح صلاة الولي .

فإن قيل: إذا صلى غير الولي ثم حضر الولي انتقضت الصلاة الأولى وصارت صلاة الفرض هي صلاة الولي؛ لأن الصلاة هي قضاء حق الميت وقضاء حقه مشروع (٢٩٧/ب) على أهله ومن له حق الإمامة عليه، فإذا فعله غيرهم لغا وصار ما فعلوا^(٢) هو قضاء حقه فلم يبق بعدهم حقاً .
قلنا: صلاة غير الولي عليه صحيحة، بدليل أنه لو لم يصلّ الولي أجزأت تلك الصلاة في قضاء حقه، والحكم بانتقاضها بعد صحتها يحتاج إلى دليل .

وقولهم: قضاء حق الميت مشروع على أهله، إن أرادوا شرع لهم خاصة لم نسلم، وإن أرادوا شرع لهم ولغيرهم لكن كان لهم حق التقدم فهو صحيح، ونحن نقدّمهم، فإذا صلوا لا يمنع ذلك من صحة صلاة غيرهم، وهذا كما أن الوضوء شرع للصلاة، ورفع الحدث بالوضوء الأول هو الواجب، وهو كاف ثم لو أعاد الوضوء كان مشروعاً وإن كانت الكفاية وقعت بالأول .

وقولهم: إن من صلى مرة لا يعيد، لا يمتنع أن لا تتكرر منه ويصلي إذا كان ما صلى، كالولي يكره له الإعادة، وإذا لم يكن قد صلى كان له أن يصلي وإن كان قد صلى غيره، وكذلك من سلّم على جماعة إذا ردّ واحد منهم أجزأ

(١) مضروب عليها، ولكن إثباتها أولى لبيان مراده، وبدليل الاعتراض بعده .

(٢) أي ما فعله أهله ومن له حق الإمامة عليه .

ولو ردَّ الباقيون بعد ذلك كان جائزاً ولو (أراد)^(١) الذي ردَّ أولاً أن يردَّ ثانياً كره له ذلك فكذا ههنا .

وقولهم : لا يتطوَّع بها ابتداء يبطل بصلاة الفرض لا يتطوَّع بها ابتداء ، ولو صلاتها وحده ثم حضرت جماعة تطوَّع بها وأعادها ؛ ولأن التطوع بها ابتداء لا سبب له وهذا قد وجد سببه ، وفرق بينهما ، ألا ترى أن من أراد التطوع بصلاة الكسوف والاستسقاء ابتداء لا يجوز؟ ولو تطوَّع بها بعدما وجد سببها وصلاتها غيره جاز كذلك ههنا .

واحتج : بأنه لو جاز تكرارها في حقه لجاز تكرار الغسل والتكفين . قلنا : لم كان كذلك؟ وفي إعادة الغسل تأخير دفنه ويخشى من ذلك الفساد بخلاف الصلاة ، فإنها شفاة ودعاء ولا ضرر فيها على الميت بل له فيها منفعة .

ولأن الشرع لم يرد أنه كرَّر ذلك في حق الرسول ولا غيره بخلاف الصلاة فإنها قد كررت على الرسول ﷺ ، وصلى النبي ﷺ^(٢) على من قد صلى عليه فافتقرا ؛ ولأن هناك لو غسَّله غير الولي لم يشرع أن يعيد الولي الغسل ، وفي الصلاة يعيد الولي والوالي عنده^(٣) فكذلك غيرهما . والله أعلم بالصواب .

٤٩ — مسألة : تستفاد صلاة الجنائز بالوصية ، ويقدم الوصي على الوالي والولي^(٤) ، نص عليه في رواية صالح : إذا وصَّى أن يصلي عليه رجل فهو أحق من ولده ، أبوبكر الصديق وصَّى أن يصلي (٢٩٨/أ) عليه عمر ، وعمر

(١) في المخطوطة (رد) وصوابها المثبت بدليل ما بعده .

(٢) راجع حديث ابن عباس وأبي هريرة .

(٣) في المخطوطة (غيره) وصوابها المثبت ، أي عند من منع الصلاة على من قد صلى عليه .

(٤) انظر : الإفصاح ١٨٧/١ ، والمغني والشرح ٣٦٦/٢ ، ٣٠٩ ، والفروع ٢٣١/٢ ، والمبدع

٢/٢٢١ - ٢٢٢ والإنصاف ٢/٤٧٣ ، وكشاف القناع ٢/١١٠ .

وَصَّى أَنْ يَصْلِي عَلَيْهِ صَهِيب^(١).

وقال في رواية ابن منصور: إِذَا وَصَّى فَهُوَ يَنْ وَإِذَا لَمْ يَوْصِ فَلَا أَدْفَع
الأولياء وبه قال^(٢):

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لَا تَسْتَفَادُ الصَّلَاةَ بِالْوَصِيَّةِ بِحَالٍ^(٣).

وقال داود: كُلُّ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ سَوَاءٌ^(٤).

لنا: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ
يَبْدُلُونَهُ﴾^(٥).

فتَهْدَدُ مَبْدُلُ الوصية.

وكذلك أثبت حقوق الورثة في ماله من بعد ما يوصى بها أو دين فدلَّ على

-
- (١) انظر نصها في مسائل صالح. المسألة رقم ١٥١١ ص ١٠٣٠ مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- (٢) بياض في المخطوطة. قال في المغني: هذا - أي تقديم الوصي على الوالي والأولياء - مذهب
أنس وزيد بن أرقم وأبي برة وسعيد بن زيد وأم سلمة وابن سيرين ٣٦٦/٢، وحكاه النووي
عن ابن المنذر وزاد: أحمد وإسحاق ٢٢٠/٥.
- (٣) وكذا عزاه بعض الحنابلة كما في الإفصاح ١٨٧/١، والمغني والشرح ٣٦٦/٢، ٣٠٩، ولم
أجد نصًّا في هذا عن الأئمة الثلاثة أعني في خصوص الوصي.
- لكن هذا هو المفتى به عند الحنفية والمذهب عند الشافعية، أما المالكية فالوصي أحقُّ بها من
الوالي والأولياء كمشهور مذهب الحنابلة لكن اشترطوا أن تكون الوصية لخير يرجى في الموصى
إليه لا لكرهه الميت عاصبه وإغاضته وإلا فلا تنفذ.
- انظر: للحنفية: الدر المختار وابن عابدين ٢/٢٢١ - ٢٢٢، ومراقي الفلاح وحاشية
الطحطاوي عليها ص ٣٩١. وللمالكية: الكافي لابن عبد البر ١/٢٣٨، وقوانين الأحكام
لابن جزى ص ١١٠، ومختصر خليل وشرحه جواهر الإكليل ١/١١٦، وكذلك شرح المواق
والخطاب ٢/٢٥١، وللشافعية: حلية الأولياء ٢/٢٩١، والمجموع ٥/٢٢٠ والروضة
١٢٢/٢.
- (٤) ومذهب ابن حزم في هذا كمذهب الحنابلة، ولم يحك مذهبًا لإمامه. انظر: المحلى ٥/١٤٣،
١٤٥.
- (٥) سورة البقرة آية رقم: ١٨١.

أنه لا يثبت لهم حق إلا بعد الوصية، وإذا كان هذا فيما ينتقل إليهم ويعود نفعه عليهم يقطعه عنهم بالوصية فما هو له ويعود نفعه عليه أولى بأن يقطعه عنهم بالوصية.

ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فروى أن أبا بكر الصديق وصّى أن يصلي عليه عمر^(١) وعمر وصّى أن يصلي عليه صهيب، فلما وضع سرير عمر ابتدره اثنان، روى أنهما عثمان وعلي، وروى أنهما علي والزبير، فقال لهما صهيب: ادخلا الصف ما أحب إليكما الأمر، ما رأيت من أمركما أعظم من هذا فدخلا في الصف^(٢). روى ذلك أحمد وابن حامد وذكره ابن جرير في

(١) لم أجده مسندا. ولكن صلاة عمر على أبي بكر رضي الله عنهما مشهورة. رواه عبدالرزاق عن معمر، عن الزهري قال: صلى عمر على أبي بكر وصلى صهيب على عمر. ٤٧١/٣. وهذا الإسناد صحيح لكنه مرسل للزهري، وقد رواه ابن سعد من طريق الواقدي عن معمر، عن الزهري مقرونا بغيره مثله ٢٠٧/٣، ٣٦٨، وله عنده طرق أخرى عن غير الزهري ٢٠٧/٣. وحكاها ابن عبد البر في الاستيعاب ١٥٧/٢ - مع الإصابة، والحافظ في تهذيب التهذيب ٣١٦/٥، وقال الحافظ في التلخيص الخبير: قد ثبت أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وصهيبا صلى على عمر في المسجد. وهو في الموطأ وغيره. ١٣٤/٢. كذا قال والذي رأيته في الموطأ عن مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر أنه قال: صُلي على عمر بن الخطاب في المسجد ١/١٣٠، ومن طريق مالك رواه عبدالرزاق ٣/٥٢٦، وابن أبي شيبه ٣/٣٦٤ كلاهما بلفظه فليتأمل.

(٢) رواه الحاكم من طريق سفيان الثوري، عن هشام بن عروة عن أبيه قال لما قتل عمر ابتدره علي وعثمان بالصلاة عليه فقال لهما صهيب: إليكما عني فقد وليت من أمركما أكثر من الصلاة على عمر وأنا أصلي بكم المكتوبة فصلي عليه صهيب. وسكت عنه الحاكم والذهبي ٣/٩٢. وبنحوه رواه ابن جرير الطبري في تاريخه عن المسور بن مخرمة وعمرو بن ميمون الأودي ١٣/٣٥.

وبنحوه ابن سعد من طريق الواقدي عن أبي الحويرث ٣/٣٦٧. لكن فيها أن الذي قدم صهيبا وردها هو عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم.

لكن دلّ هذا على أن سبب صلاة صهيب على عمر لكونه إمام المكتوبات حينذاك. حيث عهد إليه عمر - حين طعن - بالصلاة بالناس لمدة ثلاثة أيام وهي المدة التي حددها لأهل =

تاريخه^(١).

وأوصى ابن مسعود أن يصلي عليه ابن الزبير^(٢)، وأوصى أبوبكرة أن يصلي عليه أبوبردة^(٣)، وأوصت عائشة أن يصلي عليها أبوهريرة^(٤)، وأوصت

= الشورى لاختيار أحدهم خليفة للمسلمين . وهذا مشهور .

وانظر أيضا: طبقات ابن سعد ٣/ ٣٤١، ٣٤٤، والبداية والنهاية لابن كثير ٧/ ١٤٥، ٣١٩، والاستيعاب ٢/ ٤٦٩ مع الإصابة، وسير أعلام النبلاء ٢/ ١٨، ٢٦، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٩٩ وجمع الزوائد ٩/ ٧٥-٧٩. فلعل قول المصنف هنا: وعمر وصى أن يصلي عليه صهيب، ليس في أصل الخبر. والله أعلم.

(١) لم أجده عن الإمام أحمد مسندا، لكن اشتهر حكاية ذلك عنه في كتب الخنايلة.

انظر: المغني والشرح ٢/ ٣٦٧، ٣٠٩، والمبدع ٢/ ٢٢٢، وكشاف القناع ٢/ ١١٠. ولعل مرادهم رواية صالح السابقة عنه في رأس المسألة. وحكاية النووي في المجموع ٥/ ٢٢١ ولم يعزه لأحد. وأما أصل ابن حامد فليست؟ وأما ابن جرير فروى في تاريخه صلاة عمر على أبي بكر ٤/ ٤٨ وصلاة صهيب على عمر كما تقدم. ولا ذكر للوصية بالصلاة عليهما في كلا الموضعين.

(٢) رواه البيهقي ٤/ ٢٩ وذكره ابن عبد البر ٢/ ٣٢٤ - الاستيعاب، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١/ ٤٩٩ لكن عندهم (الزبير بن العوام) وهو الموافق لما يذكره الخنايلة في كتبهم. بل وفي أصل كتابة هذه المخطوطة إذ يلاحظ إلحاق كلمة (ابن) فوق السطر. لكن يروى أن ابن مسعود قد أوصى للزبير وابنه عبدالله لاستيفاء حقوقه وتزويج نسائه والقيام على رقيقه ومع هذا فبين الوصيتين فرق.

انظر: طبقات ابن سعد ٣/ ١٥٩ - ١٦١ وسير أعلام النبلاء ١/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) كذا - أبوبردة - بالدال المهملة، وصوابه أبوبردة - بالزاي - الأسلمي الصحابي. قال خليفة بن خياط في طبقاته في ترجمة أبي بكر: مات بالبصرة سنة اثنتين وخمسين وصلى عليه أبوبردة ص ٥٤، ١٨٣، وحكاية عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣/ ٩. وكذلك الحافظ في تهذيب التهذيب وقال: زاد غيره - أي غير خليفة - وكان أوصى بذلك ١٠/ ٤٧٠. وهو الموافق لما يذكره الخنايلة عن الإمام أحمد أنه قاله. انظر: المغني والشرح ٢/ ٣٦٧، ٣٠٩، وكشاف القناع ٢/ ١١٠. وأما قول ابن مفلح في المبدع: وأوصى أبوبكرة أن يصلي عليه أبوهريرة ٢/ ٢٢٢. فلم أر له عليه متابعا، وما أظنه إلا وهما أو خطأ. والله أعلم.

(٤) كذا في المغني والشرح ٢/ ٣٦٧، ٣٠٩، وكشاف القناع ٢/ ١١٠، والمجموع للنووي =

أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن جبير^(١)، وأوصى

= ٢٢١/٥ ولم يعزوها لأحد، أعني الوصية بذلك. وأما صلاة أبي هريرة على عائشة فمشهورة. وعن رواها عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن نافع قال: سمعته يقول: صليت على عائشة والإمام يومئذ أبوهريرة ٤٧١/٣. وعن ابن جرير قال: أخبرني نافع قال: صلينا على عائشة وأم سلمة وسط البقيع بين القبور قال: والإمام يوم صلينا على عائشة أبوهريرة وحضر ذلك ابن عمر ٢٢٥/٣، وهذا إسناد صحيح، وقد رواها البيهقي بإسناده عن خزيمة. عن أبيه عن نافع أنه صلى مع أبي هريرة على عائشة زوج النبي ﷺ حين صلوا الصبح ٤٦٠/٢. وخزيمة بن بكير صدوق. لكن روايته عن أبيه وجادة عند الأكثر لم يسمع من أبيه. انظر ابن الترمذي مع البيهقي ٤٦٠/٢ والتقريب ٢٣٤/٢ وتهذيب التهذيب ٧٠/١٠-٧١. ورواها ابن سعد عن الواقدي من طرق أخرى عن نافع وغيره وفيها ما يدل على أن وقت الصلاة عليها في رمضان بعد الوتر وأن أبا هريرة صلى عليها لأنه كان خليفة مروان على المدينة حينذاك والله أعلم.

(١) كذا سعيد بن جبير، ولم أر للمصنف متابعا بل المشهور حكايته في كتب الحنابلة وغيرهم: سعيد بن زيد رضي الله عنه. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: روى عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار أن أم سلمة أوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد أحد العشرة، وهذا منقطع، وقد كان سعيد توفي قبلها بأعوام، فلعلها أوصت في وقت ثم عوفيت وتقدمها هو ٢٠٨/٢. وحكاها الحافظ عن ابن عبد البر وأجاب عنه بمثله دون قوله (منقطع) ٢٨٥/١٢ تهذيب التهذيب. وقد روى وصيتها ابن أبي شيبه قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء عن محارب بن دثار قال: أوصت أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن زيد ٢٨٥/٣، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد ص ١٥٤، قال حدثنا أحمد، حدثنا جرير به، وزاد: وكان أمير المدينة يومئذ مروان بن الحكم.

وروى البيهقي بإسناده عن أبي حمزة السكري، عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار قال: ماتت أم المؤمنين - أظنها ميمونة رضي الله عنها فأوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد. ورواه سفيان الثوري عن عطاء بن السائب. عن محارب بن دثار أن أم سلمة أوصت أن يصلي عليها سوى الإمام (وهذا أصح). اهـ ٢٩/٤.

وقد وصل هذا ابن أبي شيبه قال: حدثنا وكيع عن سفيان به بمثله ٢٨٦/٣. وهذا إسناد صحيح إن كان محارب قد أدرك أم سلمة رضي الله عنها ولعل هذا مراد الذهبي بقوله (منقطع) ويدل عليه ما رواه الحاكم من طريق خالد وجرير عن عطاء بن السائب قال: كنا قعودًا مع محارب بن دثار فقال: حدثني ابن لسعيد بن زيد أن أم سلمة أوصت أن يصلي =

أبو سريحة^(١) أن يصلي عليه زيد بن أرقم فلما وضعت جنازته جاء عمرو بن حريث^(٢) ليتقدم وكان أمير الكوفة فقال له ولده: أصلح الله الأمير، إن أبي وصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم فقدم زيد^(٣).
وأوصى أبو ميسرة^(٤) أن يصلي عليه شريح^(٥). ذكر هذه الأخبار ابن حامد وغيره.

فإن قيل^(٦): لعل الأولياء رضوا أو أذنوا.

-
- = عليها سعيد بن زيد خشية أن يصلي عليها مروان بن الحكم ١٩/٤، وسكت عنه ولم أره في تلخيص الذهبي، وإسناده ضعيف. فإن خالدًا وجريرا ممن روى عن عطاء، بعد اختلاطه، وأيضا من هو ابن سعيد هذا؟
وهذا بخلاف رواية الثوري فإن سماعه من عطاء قديما قبل اختلاطه انظر ترجمة عطاء بن السائب في تهذيب التهذيب ٣٠٢/٧-٣٠٧.
- والحاصل: أنه ليس فيما تقدم أصبح من طريق الثوري فإن سلم من الانقطاع فقد ثبتت وصية أم سلمة بقطع النظر عن وقت الوصية والموصى له وعم بن علي حقيقته، والله أعلم.
- (١) أبوسريحة: بالسين المهملة - على وزن عجيبة - هو: حذيفة بن أسيد - بفتح الهمزة - الغفاري صحابي من أصحاب الشجرة مشهور بكنيته توفي سنة ٤٢ هـ رضي الله عنه. وقد وقع في المخطوطة (أبوسريحة) بالشين المعجمة وهو خطأ. انظر ترجمته: في التقريب ١٥٦/١، وتهذيب التهذيب ٢/٢١٩، والإصابة والاستيعاب ٣١٧/١، ٢٧٨.
- (٢) هو: عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان القرشي المخزومي، صحابي صغير، نزل الكوفة وكان يتولى إمرتها لزياد وابنه عبيد الله إذا خرجا إلى البصرة وتوفي سنة ٨٥ هـ رضي الله عنه.
- انظر: طبقات ابن سعد ٢٣/٦، وسير أعلام النبلاء ٤١٧/٣-٤١٩، والإصابة والاستيعاب ٥٣١/٢، ٥١٥، وتهذيب التهذيب ١٧/٨-١٨، والتقريب ٦٧/٢، والأعلام ٢٤٣/٥.
- (٣) كذا (زيد) بدون نصب، ولعل الألف سقطت من الناسخ، أو أن الفعل قبله مبني للمجهول. وهذا الأثر في المغني والشرح ٣٦٧/٢، ٣٠٩، ولم أجده مستندا.
- وروى الإمام أحمد من طريق أبي سلمان المؤذن قال: توفي أبوسريحة فصلى عليه زيد بن أرقم فكبر عليه أربعاً وقال كذا فعل رسول الله ﷺ ٢٧٠/٤، قال الساعاتي: لم أقف عليه بهذا اللفظ لغير الإمام أحمد وسنده جيد. اهـ ٢٣٠/٧ بلوغ الأمان والله أعلم.
- (٤) هو: عمرو بن شرحبيل الهمداني، أبو ميسرة، الكوفي، ثقة عابد مخضرم مات سنة ٦٣ هـ، روى له الجماعة إلا ابن ماجه. التقريب ٧٢/٢، وتهذيب التهذيب ٤٧/٨.
- (٥) رواه ابن أبي شيبة ٢٨٥/٣، وابن سعد ١٠٨/٦، وإسناده صحيح.
- (٦) انظر المجموع ٥/٢٢١.

قلنا : لو كان ذلك لنقل ، ثم قد روى إسماعيل الصفار^(١) في فضائل الصحابة : إن عبد الله بن عمر أراد أن يتقدم فقال له عبد الرحمن إن عمر أمر صهيياً بالصلاة^(٢) . وهذا يدل على أنه لم يُجْزَ^(٣) ، وهو الظاهر ، فإن ولد أبي بكر وابن عمر كانوا يؤثرون التقدم على آبائهم ؛ ولأن الوصية لم تكن مؤثرة ما استجاز أبو بكر وعمر ومن ذكرنا من الصحابة فعلها لأنها تقع عبثاً عندكم ، ولأنهم يقطعون حق وليهم ؛ ولأن صهيياً علل بأن عمر وصى^(٤) ولم يعلل بأن القريب رضى ، فلو لم تكن الوصية حجة لأنكر عليه وقيل له الوصية (٢٩٨/ب) لا تؤثر في هذا ، فلما اتفق الصحابة على ذلك دلّ على أن إجماعهم أن الوصية مؤثرة وإنما أُخِّروا بالوصية .

والمعنى في المسألة : أن الصلاة على الميت حق له فكان له نقله بالوصية إلى من يختاره كثلث ماله والنظر في حقوق أولاده الأصاغر ، وهذا صحيح لما تقدم من أنه إذا نقل عن الورثة ما كان يصل إليهم من المال وعن الحاكم ماله من النظر في حق الأيتام ، فلأن ينقل خالص حقه ، وما يختص منفعته به أولى ، ويدل على أن منفعته له أنه دعاء وشفاعة له ورحمة وسكن ، قال الله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٥) ولهذا يشرف شرف من

(١) هو - فيما يظهر لي - أبو علي ، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار البغدادي المتوفى سنة ٣٤١هـ - من أصحاب الأجزاء الحديثية . انظر : شذرات الذهب ٢/٣٥٨ ، وكشف الظنون ١/٥٨٨ ، والرسالة المستطرفة ص ٦٦ .

(٢) لم أجده - وينظر في أصل الصفار إن وجد . وإن صح هذا الأثر فهو محمول على أمره صهيياً بالصلاة بالناس المكتوبات في تلك الأيام كما تقدم ص ٧٣٩ تعليق رقم : ١ .

(٣) من الإجازة ، ورسمها في المخطوطة (نحتر ، ويحتمل يخر) والصحيح ما أثبت .

(٤) لم أجده ، ويراجع ص ٧٣٩ تعليق : ١ .

(٥) سورة التوبة آية رقم : ١٠٣ .

يصلى عليه من أهل الدين ويَتَضَع^(١) بترك الصلاة من أهل الفضل عليه حتى قال أصحابنا: لا يصلي الإمام على الغال ولا على من قتل نفسه^(٢) وحتى إن الكافر لا يصلي عليه مسلم إهانة له ، وإذا كان كذلك ثبت أنه حقه ونفعه عائد إليه فله أن يوصي به إلى من يراه الأفضل الأكمل ليتوفر عليه مقصوده ولا يلزم ولاية النكاح ، فإنها كمسألتنا تستفاد بالوصية^(٣) .

فإن قيل : ماله والولاية على أولاده الأصغر حق ثبت له في حال حياته فجاز له أن يوصي به بخلاف مسألتنا ، فإن الصلاة عليه ليست بحق له حال الحياة ، وإنما يحدث الحق بعد موته للأولياء ، فلا يملك أن يوصي بها لا يملكه .

قلنا : لو لم يملكه لم ينتقل إلى ورثته ؛ لأن الرسول ﷺ قال : «من ترك حقاً فلورثته^(٤)» فإن لم يكن هذا حقه فكيف يكون الورثة أولى به ، بل يجب أن

- (١) من (وضع) بضم الضاد المعجمة ، أي صار وضعياً أي قليل القدر والشأن .
 - (٢) أي عمداً ، وهي الرواية المشهورة عن الإمام أحمد في كلا المسألتين ، لكن هل ترك الصلاة عليهما على سبيل الاستحباب أو التحريم ؟ الأول هو المذهب كما في الإنصاف ٢ / ٥٣٥ . وانظر : الإنصاح ١ / ١٨٧ ، والمبدع ٢ / ٢٥٩ ، وكشاف القناع ٢ / ١٢٣ .
 - (٣) وهي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد اختارها الخرقى كما في المغني ٧ / ٣٥٤ ، وقال صاحب الإنصاف : وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ٨ / ٨٥ . وانظر بحث هذه المسألة في رسالتي «الولاية في النكاح» ص ٥٧٩ وما بعدها .
 - (٤) لم أجده بلفظ (حقاً) . لكنه ثابت من حديث جماعة من الصحابة بلفظ : من ترك مالا فلورثته ، منهم أبو هريرة وجابر بن عبد الله والمقدام بن معد يكرب رضي الله عنهم . أما حديث أبي هريرة فرواه البخاري ٤ / ٤٧٧ مع الفتح ، ومسلم ٣ / ١٢٣٧ - ١٢٣٨ ، وأبوداود ٨ / ١٧١ عون المعبود ، والترمذي ٣ / ٣٨٢ ، ٤ / ٤١٣ ، والنسائي ٤ / ٦٦ ، وابن ماجه ٢ / ٨٠٧ ، وأحمد ٢ / ٢٨٧ ، ٢ / ٢٩٠ ، ٣ / ٣٣٥ ، ٣ / ٣٥٦ ، ٤ / ٤٥٠ ، ٤ / ٤٥٣ ، ٤ / ٤٦٤ ، ٥ / ٥٢٧ . وأما حديث جابر فرواه مسلم ٢ / ٥٩٢ - ٥٩٣ ، وأبوداود ٨ / ١٧١ ، ٩ / ١٩٣ عون المعبود ، والنسائي ٣ / ١٨٩ ، ٤ / ٦٦ ، وابن ماجه ١ / ١٧ ، ٢ / ٨٠٧ .
- وأما حديث المقدام فرواه أبوداود ٨ / ١٠٦ - ١١١ عون المعبود ، وابن ماجه ٢ / ٩١٥ ، =

يكون المسلمون فيه سواء، كما قال داود^(١)، على أنّا نقول بل هو المتسبب إلى ما يعود بنفعه في ثوابه ونَجْمُله^(٢) ومنفعته في الدنيا وهو أن يتسبب إليه بتحصيله له بعد الموت، ولهذا يتسبب إلى تعليم العلوم، وإيقاف الوقوف ليجري له ثواب ذلك، بعد موته على ما قال ﷺ: «كُلُّ عمل ابن آدم ينقطع إلا ثلاث، علم ينتفع به، أو صدقة دائرة^(٣)، أو ولد صالح يدعو له^(٤)».

وقولك: إنه لا يملك الحقوق بعد موته، فلا نسلم ذلك، فإنه لو نصب شبكة ومات فتعلّق فيها صيد كان له حتى تقضي منه ديونه وتنفّذ وصاياه، وكذلك لو جرحه إنسان خطأ، فمات كانت الدّية حادثة على ملكه دون ورثته في رواية، وكذلك إذا وصّى كانت الوصية سبباً قاطعاً لحق الورثة كثلث ماله يحدث حق الورثة فيه بعد الموت لولا الوصية، ولكن ينقطع بالوصية (٢٩٩/أ) وكذلك النظر في حق أطفاله يحدث بموته للحاكم ثم يقطعه بوصيته، على أن علّة الأصل قد نقضت عليهم بما زاد على الثلث من ماله وبولاية النكاح في حق بناته هو حق له في حال الحياة ولا يملك نقله بالوصية عندهم في المسألتين^(٥).

= وأحمد ٤/ ١٣١، ١٣٣، وابن حبان ص ٣١٠ موارد.

(١) أي الظاهري، وتقدم في رأس المسألة.

(٢) في المخطوطة غير معجمة ولا مضبوطة والمثبت هو الأقرب للمراد.

(٣) كذا - ولم أجده بهذا اللفظ - في مصادر تحريجه الآتي - بل بلفظ (جارية) والمعنى واحد.

(٤) رواه مسلم ٣/ ١٢٥٥، وأبو داود ٨/ ٨٦ عون المعبود، والترمذي ٤/ ٦٢٧ تحفة، والنسائي

٦/ ٢٥١، وأحمد ٢/ ٣٧٢، كلهم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات

الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» واللفظ لمسلم.

(٥) انظر: اتفاقهم على عدم ملكه الوصية بأكثر من الثلث في: المسبوط ٢٧/ ١٥٣، والكافي لابن

عبد البر ٢/ ٣١٩، والألم ٤/ ١٠٥، والإنصاف ٧/ ١٩٣، والمحلى ٩/ ٣١٧ - ٣٢٠ =

وعندنا في المسألة الأولى^(١) ولأن الوصية سبب يستفاد به الولاية في مال غيره فجاز أن يستفاد به الصلاة عليه كالنسب وولاية الحكم، ولا يلزم الكتابة، فإنه يستفاد بها التصرف في مال نفسه، لأنه مالك إلا أن ملكه غير تام لتعلق الدين به، ونحن قلنا في مال غيره، ولأنه إذا جاز للإمام أن يوصي بالإمامة الكبرى وهي تجمع الصلاة وغيره، فلأن يجوز أن يوصي بالصلاة عليه وهي نوع مما تشمله الإمامة أولى وأحرى، ولأنه إذا قدّم السلطان على الولي استدلالاً بأن الميت كان راضياً^(٢) به في حال الحياة وكذا بعد موته فمن صرح بالرضى بوصيته إليه أولى، وهذا يلزم الجماعة إلا قول الشافعي.

واحتج الخصم بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٣).

قلنا: الآية واردة في الميراث لأنهم كانوا يتوارثون بالحلف والمعاقدة فنزلت هذه الآية ناسخة لذلك، ولهذا قال: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أُولِيائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾^(٤).

= وأما مسألة الوصية بتزويج بناته فلا يملكها عند الحنفية والشافعية والظاهرية وإحدى الروایتين المشهورتين عن الإمام أحمد. وصحتها منه هو مذهب المالكية والرواية الأخرى عن الإمام أحمد وهي المذهب.

انظر لهم: الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٧٩/٣، والمدونة ١٤٦/٢، والأم ١٩/٥ - ٢٠، والإنصاف ٨٥/٨ - ٨٦، والمحلى لابن حزم ٤٦٤/٩. ولزيد من التفصيل والمصادر انظر رسالتي (الولاية في النكاح) ص ٥٩٧.

(١) بل وفي المسألة الثانية على إحدى الروایتين كما تقدم.

(٢) هذا التعليل يذكره بعض الحنفية في تقديم إمام الحلي (خاصة) على الولي وذكر بعضهم أن هذا يشمل الوصي لكن المفتى به بطلان الوصية. انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

(٣-٤) سورة الأحزاب آية رقم: ٦.

واحتج بأنها عبادة يجب على الخلق فعلها في حق الميت بعد موته فكان
وليه أولى بها من وصية أصله غسله وتكفينه ودفنه .

قلنا: لا نسلم جميع ذلك ونقول وصية أولى لجواز^(١) أن يكون قصد
بوصيته إلى من له معرفة بذلك ودين وورع ، ثم يلزم الزوج^(٢) يغسل ويكفن
تقدُّماً على المناسب^(*) ويقدم المناسب عليه في الصلاة عندهم وعلى رواية
لنا^(٣) . فدل على أن طريق أحدهما غير طريق الآخر .

واحتج : بأن القصد من الصلاة الدعاء والترحم على الميت ، ونسيه أكثر
من وصية في ذلك لموضع تحننه ومحبته وأهليته .

قلنا: لا نسلم ذلك ، فإنه ربما وصى إلى صديقه ووديده^(٤) لمعرفته
بمحبته وتحننه ، وقد سئل بعضهم : أيها أحبُّ إليك ؟ أخوك أو صديقك ؟
فقال : إنما أحبُّ أخي إذا كان صديقاً ، وتكون رغبته أيضاً في دعائه لدينه
وورعه وزهده ، ثم لو صح ما ذكرتم ما قدم الولي على الولي وقد قدَّم الحسين
رضي الله عنه سعيد بن العاص^(٥) رضي الله عنه ، وكان أمير المدينة على أخيه

(١) انظر: الشرح الكبير ٣/٢٠٩ ، والمبدع ٢/٢٢١ ، والإنصاف ٢/٤٧٣ ، لكن عبارتهم صريحة
في تغسيله دون تكفينه ودفنه .

(٢) انظر: المسألة الآتية للمصنف ص ٧٥٥ .

(*) أي ذوي نسبها من محارمها . وانظر التعليق الآتي ص ٧٥٨ رقم : ١ .

(٣) انظر: الهداية للمصنف ١/٦٠ ، والإنصاف ٢/٤٧٥ . لكن المذهب تقديم الأولياء عليه في
الصلاة عليها .

(٤) أي حبيبه قياساً ومعني . انظر مادة (ودد) في اللسان ٣/٤٥٣ .

(٥) قال الحافظ في التقریب : سعيد بن العاص بن أمية الأموي قتل أبوه يوم بدر ، وكان لسعيد عند
موت النبي ﷺ تسع سنين وذكر في الصحابة وولى إمرة الكوفة لعثمان وإمرة المدينة لمعاوية
مات سنة ٥٨ هـ وقيل غير ذلك ١/٢٩٩ . وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء : كان أميراً
شريفاً جواداً ممدحاً حليماً وقوراً ذا حزم وعقل يصلح للخلافة ، ولي إمرة المدينة غير مرة =

الحسن رضي الله عنه وقال: تقدم لولا أنها السُّنَّة لما تقدَّمت (١). وقيل: بل الوالي كان مروان، فدلَّ على أن سُنَّة النبي ﷺ تقدَّم الوالي. (٢٩٩/ب) واحتج: بأن هذا لا حق له فيه فيوصي به، وإنما حدث بعد موته حقًّا للورثة فلا نقطعه عنهم بالوصية، هذا عمدتهم في منع دخول الوصية. وقد تقدم (٢) جواب هذا مستوفي في سؤالهم (٣) والله أعلم بالصواب.

«لماوية، وقد ولي إمرة الكوفة لعثمان بن عفان، وقد اعتزل الفتنة فأحسن، ولم يقاتل مع معاوية، ولما صفا الأمر لمعاوية وقد سعيد إليه فاحترمه وأجازه بهال جزيل، ولما كان على الكوفة غزا طبرستان فافتتحها. ٤٤٥/٣.

(١) رواه الحاكم ٣/١٧١، والبيهقي ٤/٢٩ من طريق سالم بن أبي حفصة قال سمعت أبا حازم يقول: إني لشاهد يوم مات الحسن بن علي فرأيت الحسين بن علي يقول لسعيد بن العاص - ويطلعن في عنقه - ويقول: تقدم فلولا أنها السُّنَّة ما قدمْتُك، وكان بينهما شيء... وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. ورواه الإمام أحمد ٢/٥٣١ لكنه أشار إلى هذه القصة دون ذكرها. وقال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الكبير والبزار ورجاله موثقون. اهـ. ٣/٣١.

وقال الحافظ في التلخيص الحبير: سالم ضعيف لكن رواه النسائي وابن ماجه من وجه آخر عن أبي حازم بنحوه ٢/١٥٣. وقال في ترجمة سالم في التقریب: صدوق في الحديث إلا أنه شيعيٌّ غالٍ. ١/٢٧٩. لكن قد تابعه إسماعيل بن رجاء الزبيدي عن أبي حازم عند البزار كما في كشف الأستار ١/٣٨٥-٣٨٦. وكذلك البيهقي لكنه لم يسم أبا حازم بل قال: أخبرني من شهد الحسين بن علي حين مات الحسن... (٤/٢٩). وهذه المتابعة يقوى إسناد هذا الأثر مع المتابعة التي أشار لها الحافظ عند النسائي وابن ماجه وإن كنت لم أجدها. وكذلك اعتذر عن وجودها الألباني في كتابه الجنائز ص ١٠١، والله أعلم.

(٢) أي ص ٧٤٧.

(٣) قال الألباني في كتابه الجنائز: والوالي أو نائبه أحق بالإمامة فيها من الولي لحديث أبي حازم (أي المتقدم هنا في صلاة سعيد بن العاص على الحسن)... فإن لم يحضر الوالي أو نائبه فالأحق بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله ثم على الترتيب الذي ورد ذكره في قوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ...» ص ١٠٠-١٠٣. وهذا اختيار قوي - فيما يظهر لي - وخلاصته أن الأولى بالإمامة على الجنائز هو الأولى بالإمامة في الصلوات الخمس، وهذا هو الذي يدل عليه فعل =

٥٠ - مسألة : يجوز لكل واحد من الزوجين أن يغسل الآخر^(١). نص عليه في رواية حنبل، فقال : لا بأس أن تغسل المرأة زوجها والزوج امرأته^(٢).

= النبي ﷺ وصحابه من بعده، وينحو هذا قال الشوكاني في السيل الجرار ١/ ٣٥٥. وأما ما ذكره المصنف عن بعض الصحابة والتابعين من الوصية بذلك فإن صح منه شيء فإنما أوصوا لمزيد فضل في الموصي إليه وهذا يدل على الجواز ولا خلاف فيه بل ويتفق مع الحديث السابق ذكره لكن لا ينبغي للموصي أن يتقدم على الوالي أو على إمام المسجد الراتب - إن كانت الصلاة على الجنائزة في المسجد - إلا بإذنها لعموم الحديث السابق أيضا وفيه قوله ﷺ : « ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبرته إلا بإذنه » رواه مسلم وغيره من حديث أبي مسعود البصري رضي الله عنه . وتقدم ص ١٦٢ تعليق : ١ والله أعلم.

(١) قال المرادوي في الإنصاف شارحا قول ابن قدامة : ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه في أصح الروايتين . قال : أعلم أنه يجوز للمرأة أن تغسل زوجها على الصحيح من المذهب نص عليه وعليه الأصحاب ، وذكره الإمام أحمد وابن المنذر وابن عبد البر إجماعا وجزم به المجد وغيره ونفى الخلاف فيه . . .

والرواية الثانية : لا تغسله مطلقا كالصحيح من المذهب فيمن أبانها في مرضه ، وحكى عنه رواية ثالثة : تغسله لعدم من يغسله فقط . . .

وأما الرجل : فالصحيح من المذهب أنه يجوز له أن يغسل امرأته وعليه أكثر الأصحاب ، ونقله الجماعة عن أحمد وجزم به في الجامع الصغير والشرى وأبو الخطاب في خلافيهما . . . وعنه : لا يغسلها مطلقا . . . وعنه : يغسلها عند الضرورة وهو ظاهر كلامه في رواية صالح وقد سئل : هل يغسل الرجل زوجته والمرأة زوجها؟ فقال : كلاهما واحد إذا لم يكن من يغسلها فأرجو أن لا يكون به بأس ، واختاره الخرقى وابن أبي موسى وجزم به في الإفادات . اهـ باختصار ٢/ ٤٧٨ - ٤٧٩ ، وهذا هو تحرير المذهب . وانظر أيضا : الروايتين لأبي يعلى ١/ ٢٠١ ، والمغني والشرح ٢/ ٣٩٨ - ٣٩٩ ، ٣١٢ ، والمبدع ١/ ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) ونحوها في مسائل أبي داود قال : سمعت أحمد سئل عن الرجل يغسل امرأته؟ قال : قلما اختلفوا فيه ، لا بأس به والمرأة تغسل زوجها أيضا . اهـ ص ١٤٩ . وكذلك مسائل ابن هانئ النيسابوري قال : سمعت أبا عبد الله يقول : وسئل عن الرجل يكون في السفر يموت ، وليس معه إلا امرأته أتغسله؟ قال : نعم ١/ ١٨٣ . وسئل عن الرجل تكون معه امرأته في السفر فتموت وليس معهم امرأة أيغسلها زوجها؟ قال : نعم ١/ ١٨٤ . لكن رواية ابن هانئ هذه قد تحمل على الضرورة . وفي مسائل عبد الله : قرأت على أبي : يغسل الرجل امرأته؟ فلم يجب =

وبه قال من الصحابة علي وابن عباس وغيرهما، ومن التابعين والفقهاء سعيد ابن المسيب والحسن — حتى كان لا يرخص أن يغسلها غير زوجها — وجابر ابن زيد وعلقمة والنخعي وعطاء وقتادة والزهري ويحيى بن سعيد وحماد بن أبي سليمان ومالك والليث بن سعيد والشافعي^(١).

وقال الشعبي والثوري وأبو حنيفة: يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ولا يجوز للزوج غسل زوجته^(٢).

لنا: ما روى أحمد بإسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: رجع النبي ﷺ من جنازة بالقيع وأنا أجد صداعاً وأقول: وأرأساه. فقال: «بل أنا وأرأساه». ثم قال: «ما ضرك لو متّ قبلي لغسلتُكِ وكفنتُكِ ثم صليت عليك ودفنتكِ» فقالت: «كأنني بك لو فعلت ذلك رجعت إلى بيتي فعرّست فيه ببعض نسائك» فتبسّم رسول الله ﷺ^(٣) وهو ظاهر في جواز أن يغسل الرجل زوجته.

= بشيء. قلت: فتغسل زوجها؟ قال: نعم أما غير الزوج فلا. ص ١٣٦.

(١) لم أر في جوازه خلافاً للمالكية والشافعية في كلا الزوجين. انظر للمالكية: المدونة ١/١٦٧، والرسالة مع شرحها الفواكه الدواني ١/٣٤٤، والمنتقى للباقي ٤/٢. وللشافعية: مختصر المزني ص ٣٦، والمهذب والمجموع ٥/١٢٩، ١٣٥، ١٤٩. وهو مذهب الظاهرية ٥/١٧٤ - المحل.

(٢) انظر لأبي حنيفة وأصحابه: المبسوط ٢/٦٩ - ٧١، وتحفة الفقهاء ١/٢٤١، وبدائع الصنائع ٢/٧٦١، ٧٦٤، وانظر أيضاً: الجواهر النقي ٣/٣٩٦، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٥٠.

(٣) رواه أحمد ٦/٢٢٨، ومن طريقه ابن ماجه ١/٤٧٠، والدارقطني ٢/٧٤، ورواه أيضاً الدارمي ١/٣٩، والبيهقي ٣/٣٩٦، والدارقطني من طريق آخر ٢/٧٤. وقد ضعّف هذا الحديث بعنّة ابن إسحاق وهو مدلس.

انظر: المجموع للنووي ٥/١٣٣، والتلخيص الحبير ٢/١١٤.

لكن في سيرة ابن هشام تصريح ابن إسحاق بالتحديث ٤/٦٤٣.

قال الألباني في كتابه الجنائز: فثبت الحديث والحمد لله. ص: ٥٠.

فإن^(١) قيل^(٢): معنى قوله^(٣) «غسلتك» أي أمرت بغسلك .
كما يقال : ضرب الأمير فلانًا إذا أمر بضربه ، ولما روي أن ستة^(٤) غُسلوا

- (١) في مقابلته في الحاشية شبه استدراك اجتهدت في قراءته على النحو التالي :
- فإن قيل : هلا قصرتم الظاهر، فإن عائشة كان لها (ذووا أرحام . . .) مقدمون على الزوج وكان لها أيضا أخوات، اهـ لكن لم يشر الناسخ إلى مكانه في الأصل، ولا جواب للمصنف عليه، ومعناه واضح وهو إيراد اعتراض حاصله : كيف يقدم الزوج في تغسيلها على النساء خاصة نسائهن؟ كما هو ظاهر حديث عائشة هذا .
- قال المرادوي في الإنصاف : الصحيح من المذهب : أن المرأة الأجنبية تقدم على الزوج والسيد . . . وقيل : لا تقدم عليهما، واختاره القاضي في السيد . . . ٢ / ٤٨٠ . وظاهر هذا أنه لا خلاف في المذهب في تقديم نسائها في تغسيلها على زوجها وإنما الخلاف في تقديم غير نسائها عليه، وأن الصحيح تقديم النساء مطلقا على الرجال في هذا .
- وللشافعية فيه وجهان مشهوران : قال النووي في المجموع : أصحهما عند الأصحاب أن النساء يقدمن عليه ٥ / ١٣٥ . وأما المالكية : فالزوجان يقدمان على غيرهما مطلقا . انظر : مختصر خليل وجواهر الإكليل ١ / ١٠٦ .
- (٢) المبسوط ٢ / ٧١، وبدائع الصنائع ٢ / ٧٦٤ .
- (٣) في المخطوطة (قولك) ولعله سبق قلم .
- (٤) هم : علي بن أبي طالب، والعباس بن عبدالمطلب، والفضل بن العباس، وقثم بن العباس، وأسامة بن زيد، وشقران مولى رسول الله ﷺ - قيل اسمه صالح - رضي الله عنهم . كذا في سيرة ابن هشام عن ابن إسحاق ٤ / ٦٦٢ . ورواه الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنه من طريق ابن إسحاق وفيه : وكان العباس والفضل وقثم يقلّبونه مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أسامة بن زيد وصالح مولاها يصبّان الماء وجعل علي يغسله . . . ١ / ٢٦٠ .
- قال ابن كثير في تاريخه : تفرد به الإمام أحمد ٥ / ٢٦١ . وفيه الساعاتي في بلوغ الأماني على أن في إسناده : الحسين بن عبيد الله بن عباس وذكر الاختلاف في توثيقه ٢١ / ٢٥٢ . وقال الحافظ في التقریب : ضعيف ١ / ١٧٦ .
- وفي ذكر من غسله ﷺ جملة روايات أكثرها من التابعين يطول ذكرها والكلام على أسانيدها . انظرها في : طبقات ابن سعد ٢ / ٢٧٧ - ٢٨١ ، ودلائل النبوة للبيهقي ٧ / ٢٤٣ - ٢٤٥ ، والبداية والنهاية لابن كثير ٥ / ٢٦٠ - ٢٦٢ .

النبي ﷺ فأضيف الغسل إليهم ، وإنما غسّله علي والعبّاس والباقون أعانوا^(١) .

قلنا : حقيقة قوله : غسّلتك . أي تولّيت غسلك ، فيجب حمله على حقيقة كما وجب في قوله : وصليت عليك . ولا يعدل إلى ما ذكره إلا بدليل ، وإضافتهم غسل النبي ﷺ إلى ستة لو تركنا وظاهره لقلنا : كل غسّله ، لكن لما ورد في خبر آخر كيفية الغسل علمنا أن ذلك أضيف إلى الباقيين مجازاً ؛ لأنهم اشتركوا في المعاونة وخلّوا به واطلعوا على غسله .
فإن قيل : فذلك خاص له ﷺ ؛ لأنه قال : كل سبب ينقطع إلا سببي ونسبي^(٢) .

(١) تجمع الروايات في هذا على أن الذي باشر غسله هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأصح ما رأيت في هذا ما رواه سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال : غسّلت رسول الله ﷺ فجعلت انظر ما يكون من الميت فلم أر شيئاً وكان طيباً حياً وميتاً . أخرجه الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ٥٩ / ٣ . وأما الباقيون فكانوا يساعدونه وأقربهم إلى مباشرة غسله مع علي الفضل بن العباس . والله أعلم .
راجع مصادر تخريج حديث ابن عباس السابق .

ونقل الشوكاني في نيل الأوطار عن ابن دحية قوله : لم يختلف في أن الذين غسلوه ﷺ علي والفضل واختلف في العباس وأسامة وقتب وشقران ٣١ / ٤ .

(٢) رواه الحاكم من طريق علي بن الحسين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب إلى علي رضي الله عنه أم كلثوم - إلى أن قال : فأنكحه علي فأتى عمر المهاجرين فقال : ألا تهنوني؟ فقالوا : بمن يا أمير المؤمنين فقال بأم كلثوم بنت علي وابنة فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «كل نسب وسبب ينقطع يوم القيامة إلا ما كان من سببي ونسبي» فأجبت أن يكون بيني وبين رسول الله ﷺ نسب وسبب» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . اهـ ١٤٢ / ٣ . وتعقبه الذهبي بقوله : منقطع .

ومن طريق الحاكم رواه البيهقي : وقال : هو مرسل حسن ٦٤ / ٧ ، ومرادهما أن رواية علي بن الحسين عن جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسله ومن باب أولى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ورواه البيهقي موصولاً من طريق آخر عن حسن بن حسن عن أبيه عن عمر =

وقال: «زوجاتي في الدنيا زوجاتي في الآخرة^(١)».

قلنا: لو أراد ما ذكرتم لما جاز للمرأة تغسيل زوجها وقد أجمعنا أنه يجوز فثبت أن المراد بقوله ﷺ: «أن كل الوسائل تنقطع إلا ديني وهو دين الإسلام، فإن الوسيلة به لا تنقطع ولهذا قال تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ﴾^(٢) معناه - والله أعلم - أن ما كانوا يتناصرون به من الأسباب والأنساب ينقطع فلا تبقى إلا نصرته الإسلام، ولهذا قال ﷺ: «اتقوني بأعمالكم ولا تأتونني بأنسابكم»^(٣).

= رضي الله رضي الله عنه خطب إلى علي رضي الله عنه أم كلثوم... فذكره ٦٤/٧، ١١٤. لكن في إسناده سفيان بن وكيع بن الجراح قال الحافظ في التقریب: كان صدوقاً إلا أنه ابتلى برفاقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فتصح فلم يقبل فسقط حديثه ٣١٢/١. ورواه الإمام أحمد - في قصة أخرى - من طريق عبدالله بن جعفر - أي ابن عبد الرحمن بن المسور الزهري - حدثنا أم بكر بنت المسور بن مخزومة عن عبيد الله بن أبي رافع عن المسور رضي الله عنه مرفوعاً ٣٢٣/٤، ٣٣٢. ومن طريقه الحاكم ١٥٨/٣، ومن طريقه البيهقي ٦٤/٧. وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي على صحته. ورواه الحاكم من طريق آخر عن عبدالله بن جعفر به - بدون محل الشاهد منه - وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ٣/١٥٤ - ١٥٥. قال الذهبي: صحيح. ومن طريقه رواه البيهقي - بذكر محل الشاهد منه - لكنه أسقط من إسناده عبيد الله بن أبي رافع. وقال: هكذا رواه جماعة عن عبدالله بن جعفر دون ذكر ابن أبي رافع في إسناده ٦٤/٧. وعزاه الهيثمي للطبراني وقال: فيه أم بكر بنت المسور لم يخرجاه أحد ولم يوثقها وبقية رجاله وثقوا ٩/٢٠٣ مجمع الزوائد. وقال الحافظ في التقریب: مقبولة ٢/٦١٩، أي إن وجد لها متابع. والحديث قد صححه الألباني في صحيح الجامع عن عمر وابن عباس والمسور ٤/١٧٣. محيلاً على السلسلة الصحيحة له برقم ٢٠٣٦، أي في المجلد الخامس الذي لم يطبع فليُنظر. والله أعلم.

(١) لم أجده. ومعناه صحيح.

(٢) سورة المؤمنون آية رقم: ١٠١.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ. وفي معناه أحاديث يذكرها المفسرون عند قوله تعالى: ﴿وأُنذِرَ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ من سورة الشعراء آية رقم: ٢١٤. انظر: ابن كثير ٣/٣٤٩-٣٥١، والدر المنثور ٦/٣٢٦-٣٢٧.

وأما قوله: «زوجاتي في الدنيا زوجاتي (٣٠٠/أ) في الآخرة^(١)» فإنه قد قال: «زوجات المؤمنين مع أزواجهن في الجنة^(٢)» فليس ذلك خاصاً. فإن قيل: فلم حرم زوجاته دون زوجات غيره؟ قلنا: لأنهنَّ أمهات المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ﴾^(٣). فإن قيل: الرسول قد قال ذلك لعائشة على وجه المزح ولم يرد به الشرع. قلنا: كلامه في الأحكام شرع^(٤)؛ ولأنه قد قال: «إني أمزح ولا أقول إلا حقاً^(٥)».

دليل آخر: روى أبوبكر وهبة الله اللالكائي بإسنادهما عن أسماء بنت

ومن ذلك حديث أبي هريرة في الصحيحين قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

قال: «يا معشر قريش أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا يا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا، ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئا». البخاري مع الفتح ٣٨٢/٥ ومسلم ١/١٩٢-١٩٣. ومثله حديث عائشة عند مسلم وفيه: فقال: «يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، يا بني عبد المطلب لا أملك لكم من الله شيئا سلوني من مالي ما شئتم» ١/١٩٢.

(١) لم أجده كما تقدم.

(٢) لم أجده.

(٣) سورة الأحزاب آية رقم: ٦.

(٤) في المخطوطة (شرعا) بالنصب، ولعله سبق قلم.

(٥) رواه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: قالوا يا رسول الله إنك تداعبنا، قال: «إني لا أقول إلا حقاً» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ٣٥٧/٤. وفي نسخة الترمذي مع تحفة الأحوذى الاقتصار على تحسينه ١٢٧/٦ ورواه أيضاً أحمد ٣٤٠/٢، ٣٦٠. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم ١٧٢٦، فيراجع مع مزيد مع تحريجه والكلام على إسناده.

عميس أن علياً رضي الله عنه غَسَّلَ فاطمة ، قالت أسماء : وأعتته عليه (١) .
وروي أيضاً بإسنادهما عن ابن عباس أنه قال «يغسِّل الرَّجُل زوجته» وفي
لفظ «هو أحق بغسل زوجته» (٢) .

فإن قيل : قد روى بكر بن محمد عن أبيه (٣) أنه قال لأبي عبد الله : غَسَّلَ
عليّ فاطمة ؟ قال : ليس له إسناد ، وروى الفضل بن زياد عنه (٤) : أنه قال :

(١) رواه عبد الرزاق ٣/ ٤١٠ والحاكم ٣/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، والبيهقي ٣/ ٣٩٦ — ٣٩٧ . وحسن
إسناده الحافظ في التلخيص الحبير ٢/ ١٥٠ والألباني في الإرواء ٣/ ١٦٢ . وعزاه الحافظ
أيضاً : للشافعي والدارقطني وأبي نعيم في الحلية والله أعلم .

(٢) رواه ابن أبي شيبة قال : حدثنا معمر بن سليمان الرقي ، عن حجاج ، عن داود بن الحصين ،
عن عكرمة ، عن ابن عباس قال «الرجل أحق بغسل امرأته» ٢/ ٢٥٠ . وأعاده به ٣/ ٣٦٣
وزاد : «والصلاة عليها» .

وذكره البيهقي - تعليقاً - باللفظ الأول عن الحجاج بن أرطاة به ٣/ ٣٩٧ .
ورواه عبد الرزاق عن رجل من أسلم - وفي موضع عن رجل من أهل المدينة - عن داود بن
الحصين به باللفظين (أي يذكر الصلاة والغسل) ٢/ ٤١٠ ، ٤٧٣ .
وكلا الإسنادين ضعيف ، فالحجاج بن أرطاة كثير الخطأ والتدليس كما في التقريب ١/ ١٥٢
وقد عنعه داود بن الحصين وإن كان ثقة لكن روايته عن عكرمة منكراً وهذا منها انظر التقريب
١/ ٢٣١ ، وتهذيب التهذيب ٣/ ١٨١ . وفي سند عبد الرزاق رجل لم يسم ، والله أعلم .
(تنبيه) وقع في مصنف ابن أبي شيبة (معتبر) أي بالثناة الفوقية بعد العين المهملة وهو خطأ نبّه
عليه محقق مصنف عبد الرزاق ٣/ ٤١٠ وفي حاشية المحلى ٥/ ١٧٤ . وصوابه (معمر) بتشديد
الميم وهو ثقة فاضل .

انظر : ميزان الاعتدال ٤/ ١٥٦ ، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٩ ، والتقريب ٢/ ٢٦٦ — ٢٦٧ .
(٣) تقدمت ترجمة بكر بن محمد بن محمد ص ٥٤٠ تعليق : ٢ . وأما أبوه : فهو محمد بن الحكم ، أبو بكر
الأحول ، من خاصّة أصحاب الإمام أحمد ، أثنى عليه الخلال ثناء عطراً وقد توفي سنة
٢٢٣ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة ١/ ٢٩٥ — ٢٩٦ ، والمنهج الأحمد ١/ ١٣٩ ، وتهذيب التهذيب
٩/ ١٢٤ ، وتقريبه ٢/ ١٥٥ .

(٤) هو الفضل بن زياد ، أبو العباس القطان البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد ، وكان يصلي
به ، روي عنه مسائل كثيرة جياد . انظر : طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٢ — ٢٥٣ ، وتاريخ بغداد

يروى من طريق ضعيف وروى عنه أنه قال في حديث ابن عباس : هو منكر من حديث ابن أبي يحيى^(١).

قلنا : يحتمل أن يكون أحمد قال ذلك قبل أن يثبت عنده صحة إسنادهما ثم ثبت عنده فصحيحهما ، ولهذا ذهب إليه ، ويدل على ذلك أن محمدًا مات قبل أحمد بعشرين سنة^(٢) وضعف طريق ابن عباس من جهة أبي^(٣) .
فان قيل : فقد روى أن أم هانئ غسلتها وكان عليٌّ يناولها الماء . فأضيف الفعل إليه كما أضيف غسل النبي ﷺ إلى الستة^(٤) .

= ٣٦٣/١٢ ، والمنهج الأحمد ٤٣٩/١ .

(١) لم أجد في إسناد ابن أبي شيبة وعبدالرزاق المتقدم ولا في طرفي إسناده اللذين ذكرهما ابن حزم والبيهقي فلعله في إسنادي أبي بكر واللالكائي أو غيرهما ، ولا يمكن الجزم بالمراد به قبل الوقوف عليه في إسناد لهذا الأثر . لكن قال الحافظ في التقریب ابن أبي يحيى : هو محمد وابناه عبدالله وإبراهيم ٥٣٣/٢ .

ومحمد هذا هو ابن أبي يحيى الأسلمي ، صدوق كما في التقریب ٢/٢١٨ . وابنه عبدالله (ثقة) كما في التقریب ١/٤٤٨ . وأما إبراهيم فهو متروك كما في التقریب ١/٤٢ ، وراجع كلام المحدثين فيه في ترجمته في تهذيب التهذيب ١/١٥٨ - ١٦١ .

ومن ذلك قوله : قال عبدالله بن أحمد ، عن أبيه : كان قدرًا معتزليًا جهميًا كل بلاء فيه . وقال أبوطالب عن أحمد : لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، كان يروي أحاديث منكورة لا أصل لها وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه ١/١٥٨ .

وهذا هو قول أكثر المحدثين فيه ، لكن كان الإمام الشافعي يجالس في حداثة سنة فيحفظ عنه ، وكان يحسن الظن به وهو عنده صدوق كما هو رأى بعض العلماء فيه .

فإن كان هذا هو المراد به - هنا - فقد روى عنه الشافعي حديث أسماء بنت عميس المتقدم في تغسيلها فاطمة مع علي رضي الله عنهم ، كما في ترتيب مسند الشافعي ١/٢٠٦ ، والتلخيص الحبير ٢/١٥٠ ، وبهذا يحتمل أن كلام أحمد - الذي أورده المصنف - كان في أثر أسماء لا في أثر ابن عباس فليتأمل ، والله أعلم .

(٢) في ترجمته السابقة في الطبقات والمنهج الأحمد (ثاني عشرة سنة) .

(٣) كذا - وتقدم قوله : منكر من حديث ابن أبي يحيى فلعله المراد .

(٤) تقدم ذكرهم .

قلنا : لا يعرف ذلك والصحيح ما ذكرنا .
 فان قيل ^(١) : إنما غسلها لأن النكاح كان بينهما قائما ، ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه قال : «هي زوجتك في الدنيا والآخرة» .
 قلنا : قد تكلمنا على نحو هذا ، وقلنا : كل المؤمنين زوجاتهم في الدنيا وزوجاتهم في الآخرة .

وروى هبة الله عن (أبي دلهامة) ^(٢) أن امرأة وصت أن يغسلها زوجها فستل عن ذلك أصحاب النبي ﷺ فقالوا : (يغسلها) ^(٣) ولا يعرف لهم مخالف .
 فإن قيل : فقد عارض أخباركم ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبتتها» ^(٤) قالوا : وإذا ماتت زوجته قبل الدخول فله أن يتزوج بتتها ويغسل الميتة فينظر إلى فرجيهما .

(١) انظر : معناه في المبسوط ٧١ / ٢ ، والجواهر النقي ٣ / ٣٩٦ . وأما الأثر فلم أجد له تحريجا ، وقد أورده السرخسي عن علي رضي الله عنه ولم يعزه لأحد ، فليُنظر .

(٢) كذا ويحتمل رسمها (أبي هامة) ولم أجد له ترجمة ولا لأثره تحريجا فليُنظر؟

(٣) ينظر؟

(٤) ضعيف موقوف ولا يثبت مرفوعا . فقد رواه ابن أبي شيبة ٤ / ١٦٥ ، والدارقطني ٣ / ٢٦٩ موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه . ثم قال الدارقطني : موقوف ، ليث وحماد ضعيفان . اهـ وذكره البيهقي تعليقا ناظلا عن الدارقطني قوله ومقررا له ٧ / ١٧٠ .

وليث : هو ابن أبي سُلَيْم : قال في التقريب : صدوق اختلط أخيرا ولم يتميز حديثه فترك ١٣٨ / ٢ .

وحماد : هو ابن أبي سليمان الأشعري مولا هم الكوفي ، قال في التهذيب : فقيه صدوق له أوهام ١٩٧ / ١ .

ورواه ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد ، عن حجاج ، عن أبي هانئ (في نسخة ابن هانئ) قال : قال رسول الله ﷺ : «من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها» ٤ / ١٦٥ . وذكر البيهقي تعليقا للرد عليه فقال : إنما يرويه الحجاج بن أرطاة ، عن أبي هانئ ، أو أم هانئ عن النبي ﷺ وهذا منقطع ومجهول وضعيف ، الحجاج بن أرطاة لا يحتج به فيما يسنده فكيف بها يرسله عن لا يعرف ، والله أعلم . اهـ ٧ / ١٧٠ .

قلنا: لا نسلم ذلك في رواية^(١) ونقول يجري الموت مجرى الدخول، ولا يجوز أن يتزوج بنتها، وإن سلم^(٢) فالمراد بذلك النظر على وجه الاستمتاع وبعد الموت لا يحل له ذلك فلم يكن فيه حجة، ولأن له أن يغسلها في حال الحياة وينظر إليها فمن زعم أن ذلك زال بالموت فعليه الدليل.

والقياس: أن كل شخصين جاز لأحدهما غسل الآخر جاز للآخر غسله كالأخوين والأختين، وهذا صحيح، فإننا قد اتفقنا على أنه يجوز لها تغسيل زوجها بعد الموت، ولا يخلو إما أن يكون ذلك لكونها في عدة (٣٠٠/ب) منه فهو محال، لأن العدة بعد ارتفاع النكاح لا تبيح النظر واللمس والخلوة بل تمنع من ذلك كما لو طلقها (بائنا)^(٣) أو يكون ذلك جاز بحكم النكاح ويُنزّل انتهاؤه بمنزلة بقاءه في ذلك فهما فيه سواء.

فإن قيل^(٤): إذا مات الزوج فقد بقي حكم الزوجية وهي عدة الوفاة وعلامة أنها من أحكام الزوجية أنها تجب قبل الدخول بخلاف عدة الطلاق فإنها لا تجب إلا بعد الدخول، فأما إذا ماتت فلم يبق بينهما من أحكام الزوجية شيء فلم يجوز له تغسيلها.

قلنا: هذا غلط، فإن الزوجية عقد لا يتم إلا بهما، فإن ارتفع أحكامه في حق أحدهما ارتفع في حق الآخر، وإن بقي فيه اشتراك فيه كالميراث، ولأن أكثر ما ثبت في حقها عدة وفي الطلاق عدة، وقولكم: تلك من أحكام الوطء^(٥) لا يصح، فإنه لو وطئها زنى قد وجد الوطء، ولا عدة عندهم

(١) انظر الإنصاف ١١٦/٨.

(٢) أي جواز ذلك وهي المذهب كما في الإنصاف ١١٥/٨.

(٣) في المخطوطة (ثانيا) والمثبت هو الأقرب لمواده.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٧٦٢/٢.

(٥) كذا والذي ورد في الاعتراض قبله بلفظ (الزوجية) لا (الوطء) فليتأمل.

حيث لا عقد^(١)، وكذلك يقولون في المختلعة يلحقها الطلاق في العدة؛ لأنها من أحكام العقد^(٢) وعلى أنها وإن كانت من أحكام الوطء فالوطء من أحكام العقد، ولا فرق بين ما وجد بالعقد أم بأحكامه، وقد ثبت في حقه تكفينها وتجهيزها إلى قبرها، وذلك من أحكام الزوجية عندهم، وتحرم عليه أمها أيضا على الأصلين؛ ولأنه حكم يتعلّق بانتهاء النكاح فاستوى فيه المرأة والرجل كالميراث.

احتج الخصم بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٣) وهو عام.

قلنا: أراد به في حق الأجنبية، وإلا فقد قال: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾^(٤) ويجوز لها تغسيله.

واحتج^(٥): بأنه يجوز له أن يتزوج بأختها وأربع سواها فلم يجز له غسلها كالأجنبية.

قلنا: يبطل بأمته يجوز أن يتزوج بأختها وأربع سواها وإذا ماتت جاز له غسلها^(٦).

(١) انظر: الدر المختار وابن عابدين ٥٠٣/٣.

(٢) لكن قيدوه بصريح الطلاق أي دون كنيته. انظر: تحفة الفقهاء ١٨٥/٢.

(٣) سورة النور آية رقم ٣٠.

(٤) سورة النور آية رقم ٣١.

(٥) انظر: المبسوط ٧١/٢، وبدائع الصنائع ٧٦٤/٢.

(٦) لكن هل يسلم له الحنفية جواز تغسيله أمته؟

المشهور عنهم المنع، فلا يلزمهم هذا الإبطال، وإنما هذا جار على مذهب الجمهور القائلين بجواز غسل السيد - سرّيته.

انظر: للحنفية: البحر الرائق ١٨٨/٢، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١٩٩/٢.

وللجمهور: المغني والشرح ٣٩٩/٢، ٣١٣، والإنصاف ٤٧٩/٢.

والمهذب والمجموع ١٤٠-١٥٣، والكافي لابن عبد البر ٢٣٣/١.

والمعنى في الأصل : عكس علّتنا ، فإنّ الأجنبية لا يجوز لها تغسيله فلم يجوز له تغسيلها ، أو أن هناك لا يجوز له غسلها في حال الحياة بخلاف مسألتنا ، والله أعلم بالصواب .

٥١ — مسألة : إذا مات المحرم غُسل وكُفّن ولم يغط رأسه ولم يقرب الطيب^(١) نص عليه في رواية أبي داود وغيره^(٢) .

وهل يغطي وجهه؟ على روايتين :

قال في رواية إسماعيل بن سعيد الشالنجي في المحرم يموت : لا يغطي رأسه ولا وجهه^(٣) .

وقال في رواية ابن مشيش : لا يغطي رأسه ويغطي وجهه^(٤) .

ومذهبنا مذهب عثمان وابن عباس وإحدى الروايتين عن علي رضي الله عنهم وبه قال محمد بن الحنفية والشافعي وإسحاق وداود^(٥) .

(١) انظر: المغني والشرح ٢/٤٠٦ ، ٣٣٢ ، والمبدع ٢/٢٣١ - ٢٣٢ ، والإنصاف ٢/٤٩٧ .

(٢) انظر مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ص ١٤١ .

(٣) المغني والشرح ٢/٤٠٧ ، ٣٣٢ ، والروايتين لأبي يعلى ١/٢١٧ ، وعقب عليها بقوله : وعندى أن هذه الرواية وهم من إسماعيل ، لأن مذهبه لا يختلف أن إحرام الرجل في رأسه ، وأنه يجوز له تغطية وجهه . اهـ .

كذا قال : وعدم تخمير وجهه ثابت في حديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته وهو العمدة في هذه المسألة ، كما سيأتي تخريجه قريبا . وعليه فهذه الرواية أقرب إلى منهج الإمام أحمد رحمه الله .

(٤) الروايتين لأبي يعلى ١/٢١٧ ، وعزاها في المغني والشرح لسائر الأصحاب بعد حكاية رواية الشالنجي ٢/٤٠٧ ، ٣٣٢ ، وقال في الإنصاف وهو الصحيح من المذهب ٢/٤٩٨ .

(٥) هذا مشهور عنهم سوى ابن الحنفية فلم أجد له عزوا . انظر لهم : المغني والشرح ٢/٤٠٦ ، ٣٣٢ ، والأم للشافعي ١/٢٦٩ ، والمهذب والمجموع ٥/٢٠٧ - ٢١٠ ، والمحلى لابن حزم ٥/١٤٨ - ١٥٣ . لكن مذهبه عدم تغطية الوجه أيضا ٥/١٤٨ ، وعزاه للشافعي وأحمد أبي سليمان - يقصد إمامه داود الظاهري - وغيرهم ٥/١٥١ . مع أن مذهب الشافعي المنع مع تخمير رأسه دون وجهه .

وقال أبو حنيفة ومالك^(١): يكفن كما يكفن الحلال ويطيّب، ومذهبهما مذهب ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما وبه قال الحسن وعطاء وطاووس والنخعي والأوزاعي.

لنا: ما روى أحمد بإسناده عن (٣٠١/أ) سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا كان مع النبي ﷺ فوقصته ناقة فمات وهو محرم فقال رسول الله ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبّدا»^(٢). أخرجه البخاري ومسلم^(٣).

(١) انظر: لأبي حنيفة وأصحابه: الحجة لمحمد بن الحسن ١/٣٥١، والموطأ بروايته ص ١٧١، والمبسوط ٢/٥٢-٥٣، وبدائع الصنائع ٢/٧٧٠، والدر المختار وابن عابدين ٢/٢٠٤. ومالك وأصحابه المدونة ١/١٦٨، والمتقى للباجي ٢/١٩٩، وبداية المجتهد ١/١٦٩، وقوانين الأحكام ص ١٠٩ ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١/١١١.

(٢) كذا - ويحتمل رسمها (ملبيّا) وكلتاها روايتان صحيحتان. قال الحافظ في الفتح في حديث ابن عباس هذا من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعا (ملبيّا) كذا للمستملي، وللباقي (ملبّدا) بدال بدل التحتانية، والتليد: جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخفف شعثه، وكانت عادتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك، وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال: ليس للتليد معنى وسيأتي في الحج بلفظ (يهل) ورواه النسائي بلفظ: فإنه يبعث محرما لكن ليس قوله (ملبّدا) فاسد المعنى بل توجيهه ظاهر ٣/١٣٧. وانظر النهاية لابن الأثير ٤/٢٢٤. وقد رواه مسلم بهذا اللفظ من طريق هشيم وأبي عوانة وشعبة عن أبي بشر به ٢/٨٦٦-٨٦٧. وكذلك أحمد من طريق شعبة وأبي عوانة عن أبي بشر به ١/٢٨٧، ٣٢٨. وتابع أبا بشر أيوب عن سعيد بن جبير به عند أحمد ١/٢٨٦. وأما رواية (ملبيّا) وما في معناها فأشهر من أن تذكر. - وراجع مصادر تخريجه.

(٣) رواه أحمد ١/٢١٥ وبنحوه ٢٢١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٦. ورواه البخاري ٣/١٣٦-١٣٧، ٤/٦٤، ومسلم ٢/٨٦٥-٨٦٧.

ورواه أيضا: أبو داود ٩/٦٤-٦٥ عون المعبود والترمذي ٣/٢٨٦، والنسائي ٤/٤٩، ٥/١٤٤-١٤٥، ١٩٥-١٩٦، ١٩٧، وابن ماجه ٢/١٠٣٠، والدارمي ١/٣٧٨ وغيرهم. لكن ليس في رواية الترمذي ذكر الطيب والتخمير كإحدى روايتي ابن ماجه والأخرى له بذكر الطيب دون التخمير.

وفي لفظ آخر^(١): فأمر رسول الله ﷺ أن يغسل بماء وسدر وأن يكفن في ثوبين وأن لا تمسوه بطيب خارج^(٢) رأسه أو^(٣) وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا^(٤). أخرجه مسلم، وفي لفظ آخر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام أن

وانظر مزيدا من تخريجه وتفصيل ألفاظه في إرواء الغليل ٤/ ١٩٧ - ٢٠٠.

- (١) أي وفيه زيادة كشف وجهه.
- (٢) خارج مبتدأ، «رأسه» فاعل سد مسد الخبر، وهو مضاف والضمير مضاف إليه والجملة حالية من نائب فاعل (يُكفَّن). والتقدير: وأن يكفن في ثوبين خارجا رأسه ووجهه عنها - وهو كذلك في رواية النسائي بلفظ: ويكفن في ثوبين خارجا رأسه ووجهه ٥/ ١٤٤، وستأتي ألفاظه الأخرى الصريحة الدالة على هذا في تخريجه الآتي.
- (٣) كذا على الشك وهي في رواية أحمد دون مسلم كما سيأتي لفظه عندهما.
- (٤) روى هذا الحديث بزيادة كشف الوجه. الإمام أحمد من طريق شعبة قال: سمعت أبا بشر يحدث أنه سمع سعيد بن جبير يحدث أنه سمع ابن عباس يحدث أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو محرم فوقع من ناقته فأوقصته، فأمر النبي ﷺ أن يغسل بماء وسدر، وأن يكفن في ثوبين وقال: «لا تمسوه بطيب خارج رأسه» قال شعبة: ثم حدثني به بعد ذلك فقال: «خارج رأسه أو وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» ١/ ٢٨٧.
- كذا بالدال المهملة في آخره. ومن هذا الطريق أخرجه النسائي - لكن بدون شك - ٥/ ١٤٤، ١٤٥، ١٩٧، وكذلك البيهقي ٣/ ٣٩٣.
- ورواه مسلم من طريق عمرو بن دينار أخبرنا أبو بشر حدثنا سعيد بن جبير به بلفظ: «ولا تخمروا رأسه ولا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» ٢/ ٨٦٦.
- ومن هذا الطريق النسائي ٥/ ١٤٥ والدارقطني ٢/ ٢٩٦، والبيهقي ٥/ ٥٤. ورواه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير قال: سمعت سعيد بن جبير به بلفظ: «... وأن يكشفوا وجهه» حسبته قال: «ورأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» ٢/ ٨٦٧.
- ورواه أيضا من طريق منصور - وهو ابن المعتمر - عن سعيد بن جبير به بلفظ: «... ولا تقربوه طيبا ولا تغطوا وجهه فإنه يبعث يلبى» ٢/ ٨٦٧.
- لكن هذا - الطريق - مما استدرك على الإمام مسلم رحمه الله وأن صوابه - منصور عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير به كما في شرح النووي ٨/ ١٣٠ - ١٣١، وهو كذلك عند ابن الجارود ص ١٨٠، والدارقطني ٢/ ١٩٥، والبيهقي ٣/ ٣٩٣.
- وبهذا يتضح أن زيادة ذكر كشف وجه المحرم الميت ثابتة من طريق جماعة من الثقات ولا

محرمًا وقصت به ناقته في أخاقيق جردان^(١). قال^(٢): والأخاقيق سقوف في الأرض أحدها أخقوق. وهذا ابتداء شرع منه في المحرمين.

وروى أبو داود هذا الحديث في سننه وقال: سمعت أحمد بن حنبل رحمه الله يقول في هذا الحديث خمس سنن: «كفنوه في ثوبيه» أي يكفن الميت في ثوبين، و«اغسلوه بماء وسدر» أي في الغسلات كلها سدر، «ولا تحمروا رأسه ولا تقربوه طيبا» وكان الكفن من جميع المال^(٣).

فإن قيل^(٤): هذا الخبر خاص في ذلك الرجل كرامة له؛ لأن النبي ﷺ أشار إليه وقال: «إنه يبعث يوم القيامة ملبئًا»^(٥). فيتعلق الحكم بالمشار إليه دون وصفه؛ لأن الإشارة والصفة إذا اجتمعا قُدمت الإشارة كما لو باعه ثوبا من قطن فقال: بعثك هذا الثوب من حرير، أو باعه أتانة وهو يراها فقال: بعثك هذه البقرة، فإن الصفة تلغوا ويصح البيع، وهذا لا

== تعارض بينها وبين سائر الطرق الأخرى التي اقتضت على ذكر كشف الرأس، والله أعلم. وراجع مزيدا من بحثها في إرواء الغليل ١٩٨/٤ - ٢٠٠.

(١) هو في غريب الحديث لأبي عبيد - بدون إسناد - عن ابن عباس بنحوه ٩٥/١. ولم أجده مسندا، ولا أدري ما حاجة المصنف رحمه الله إلى إيراده.

(٢) في الغريب لأبي عبيد - بدل هذا - قال الأصمعي: إنما هي لخافيق واحدتها أخقوق وهي شقوق الأرض. اهـ ٩٥/١. ونقل محشيه عن ابن قتيبة تعجبه من هذا.

وقال ابن الأثير في النهاية: الأخاقيق شقوق في الأرض كالأخاديد واحدتها أخقوق، يقال: حَقَّقَ في الأرض ونَحَّدَ بمعنى. وقيل: إنما هي لخافيق واحدتها أخقوق وصحح الأزهرى الأول وأثبتته ٥٧/٢. وراجع مادة (حَقَّقَ، وَلَحَقَّ) في لسان العرب ٨٤/١٠، ٣٢٩.

(٣) انظر السنن ٦٣/٩ - ٦٤ مع عون المعبود ٣٥٢/٤ مع معالم السنن. وقد زادها ابن القيم في تهذيب السنن خمس سنن أخرى منها: أن الإحرام لا ينقطع بالموت ٣٥٢/٤ مع معالم السنن.

(٤) انظر: المنتقى للباجي ٢/٢٠٠، وشرح الزرقاني للموطأ ٢/٢٣٣، والجواهر النقي مع سنن البيهقي ٣/٣٩٢ - ٣٩٣.

(٥) كلاهما من حديث ابن عباس رضي الله عنه. تقدم تحريجه والتعليق على ألفاظه ص ٧٧٣ وتعليق رقم: ٢.

يعلم في غير ذلك الرجل من المحرمين: «أنه يبعث ملبّيًا ولا ملبّدًا» فدلّ على أنه خاص له .

قلنا: بل «حكمه في الواحد حكمه في الجماعة» . كذا قال^(١) والتخصيص يحتاج إلى دليل . وقولهم: إنه أشار إليه وأن غيره لا يحشر ملبّيًا لا يصح، فإن إشارته إليه لا تخصه بذلك، ولهذا لما أشار إلى قتلى أحد وقال: «زملوهم بكلومهم ودمائهم، فإنهم يحشرون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دما، اللون لون الدم والريح ريح المسك»^(٢) ثم لم يكن خاصًا لهم بل كان حكمًا جاريًا في كلّ شهيد، وكذا قوله في الأعرابي - لما وطئ في رمضان - «اعتق

(١) يشير إلى لفظ حديث «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة» لكنه لا يثبت حديثا . قال الحافظ ابن كثير في تحفة الطالب: لم أر لهذا قُطُ سندا وسألت عنه شيخنا جمال الدين أبا الحجاج وشيخنا الحافظ أبا عبدالله الذهبي مرارا فلم يعرفاه بالكلية ص ٢٨٦ . وبمثل هذا قال العراقي والزركشي والسخاوي والعجلوني وغيرهم . انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٣١٢، والمعتبر لبدر الدين الزركشي ص ١٥٧، والإبهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص ١١٠، وتخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه ص ٨١ كلاهما للغناري . لكن ثبت نحوه: من حديث محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها في مبايعتها رسول الله ﷺ مع النساء وفيه قوله ﷺ: «إني لا أصافح النساء، وإني قولي لامرأة واحدة كقولي لمائة امرأة» . رواه الإمام أحمد ٦/٣٥٧، والحاكم ٤/٧١، والدارقطني ٤/١٤٦، ورواه الإمام أحمد أيضا بلفظ: «إني قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة» ٦/٣٥٧ والمعنى واحد .

وبهذا اللفظ رواه الترمذي ٤/١٥٢، والنسائي ٧/١٤٩، والإمام مالك ٢/٩٨٣، وابن حبان ص ٣٤ موارد، والحميدي ١/١٦٣، والدارقطني ٤/١٤٧ . وإسناده صحيح، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره - في رواية الإمام أحمد - هذا إسناد صحيح، ثم ذكر بقية من خرجه ٤/٣٥٥، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني رقم ٥٢٩ . ومصادر تخريج اللفظ الآخر - أي: «حكمي على الواحد...» جميعها .

(٢) تقدم تخريجه بنحوه من حديث جابر رضي الله عنه ص ٦٩٧ تعليق: ٢ وحديث أبي هريرة وما في معناه ص ٧٠٠ تعليق: ١ .

رقبة^(١)» وقولهم «إنه شهد له بأنه ملبّ وغيره لا يحشر مليّاً، لا يسلم، فأنا نحكم^(٢) بأن كلّ من مات محرماً حشر مليّاً كما أن كلّ من مات شهيداً حشر هـ أو داجه تشخب دما على ظاهر الأخبار، ولهذا روى أن عبد الله بن الوليد الجهنّي^(٣) مات بالسُّقيا^(٤) محرماً في زمن عثمان فلم يخمر رأسه^(٥). وعن ابن عباس أنه قال: إذا مات المحرم لم يغطّ رأسه حتى يلقي الله تعالى محرماً^(٦). رواهما هبة الطبري وغيره. وهذا يدل على أنهم عقلوا من قول (١/٣٠١ ب)

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انظر البخاري مع الفتح ٤/١٦٣، ومسلم ٧٨١-٧٨٣/٢.

(٢) الأولى استبدال كلمة (نحكم) بكلمة (نرجو) لأن حقائق الأمور إلى الله عز وجل فهو الذي يعلم المحرم والشهيد حقيقة، أما نحن فلا نجزم بذلك وإنما نرجو لهم ذلك؛ لأن ظاهر حال المحرم والشهيد صدق الإيمان وصلاح العمل فيرجى لهم أن يبعثوا على هذه الصفة المميّزة لهم. لم أجد له ترجمة سوى ما ذكره البيهقي في هذه الرواية - انظر التخرّيج الآتي.

(٣) السُّقيا: بضم وتشديد السين المهملة ثم قاف ساكنة - اسم لقرية جامعة مع أعمال الفرع على يمين من المدينة في الطريق إلى مكة. انظر عمدة الأخبار للعباسي ص ٣٣٦ ومعجم ما استعجم ٧٤٢/٢ - ٩٥٤ السقيا ثم العقيق.

(٥) رواه البيهقي بإسناده عن الزهري أن عبدالله بن عبدالله بن الوليد جد أيوب بن سلمة توفي بالسقيا زمن عثمان رضي الله عنه وهو محرم فلم يخمر رأسه. ٣/٣٩٤. وذكره ابن حزم في المحلى من طريق عبدالرزاق، نا معمر، عن الزهري قال: خرج عبدالله بن الوليد معتمراً مع عثمان بن عفان فمات بالسقيا وهو محرم فلم يغيب عثمان رأسه ولم يمسه طيباً فأخذ الناس بذلك. ١٥١/٥.

وقال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، أن عثمان بن عفان صنع نحو ذلك. الأم ١/٢٧٠، أي نحو ما رواه ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته، لكن لعلّه يقصد خصوص ما رواه قبله من ذكر تخمير الرأس دون الوجه.

وعلى كلّ فهذا مرسل، لأن الزهري لم يدرك زمن عثمان رضي الله عنه ومراسيل الزهري ضعيفة.

(٦) رواه البيهقي من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنه ٣/٣٩٤. وضعفه ابن الترمذاني بما حاصله: أن الضحاك هو ابن مزاحم لم يلق ابن عباس وأيضاً شريك هو القاضي متكلم فيه ٣/٣٩٤ - الجواهر النقي مع البيهقي.

النبي ﷺ الحكم في كل محرم.

فإن قيل : فقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : « غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود^(١) ». وروى عنه مثل ذلك موقوفا^(٢)، وروى عن ابن عمر أنه سئل عن المحرم يموت فقال : « مضى الإحرام^(٣) » وعن عائشة :

(١) لم أجده بلفظ « رؤوس موتاكم » ولكن رواه الدارقطني ٢/ ٢٩٧ ، والبيهقي ٣/ ٣٩٤ . كلاهما من طريق عبد الرحمن بن صالح الأزدي ، حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج ، عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « حَمَرُوا وجوه موتاكم ولا تشبهوا باليهود ». وهذا عام في كل ميت لا في خصوص المحرم . لكن رواه الدارقطني من طريق علي بن عاصم عن ابن جريج ، عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ في المحرم يموت قال : « حَمَرُوهم ولا تشبهوا باليهود » ٢/ ٢٩٦ . وأشار له البيهقي وقال : وهو وهم ٣/ ٣٩٤ . وقال صاحب التعليق المغني على الدارقطني : قال ابن القطان في كتابه : علي بن عاصم كثير الغلط وهو عندهم ضعيف ، قال : لكنه جاء بأعم من هذا اللفظ ، وأصح من هذه الطريق أخرجه الدارقطني عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي - وذكره ثم قال - وعبد الرحمن الأزدي : صدوق وبقية الإسناد لا يسأل عنه . ١٠ هـ ٢/ ٢٩٧ . كذا قال : وابن جريج على جلالة مدلس وقد عنعنه . وأيضاً فقد روى البيهقي عن الإمام أحمد أنه أنكره وقال : هذا أخطأ فيه حفص فرفعه ٣/ ٣٩٤ . وأشار البيهقي إلى أنه قد روى مرسلًا عن عطاء وعن ابن جريج ٣/ ٣٩٤ ، وأورده ابن حزم في المحلى مرسلًا عن عطاء مشتملاً على من احتج به وحاصل ما ذكره :

- ١ - أنه مرسل ولا حجة في مرسل .
- ٢ - أنه لو صح لكان عاماً في سائر الموتى لا في خصوص المحرم .
- ٣ - أنه لا يجوز أن يقوله ﷺ ، لأن اليهود لا تكشف وجوه موتاهم وهو ﷺ لا يقول إلا حقاً .
- ٤ - لو ثبت أنه في خصوص المحرم لكان قوله ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته هو آخر الأمر بلا شك .

ومن المحال أن يقول ﷺ في أمر به : إنه تشبه باليهود . ويراجع نصه في المحلى ٥/ ١٥٢ . وقد وافقه ابن التركماني على الثاني والثالث ٣/ ٣٩٤ مع البيهقي .

(٢) تقدم في التخريج السابق ما رواه البيهقي عن الإمام أحمد أنه قال هذا أخطأ فيه حفص فرفعه ٣/ ٣٩٤ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ . ومعناه ثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما فقد رواه مالك في الموطأ عن نافع أن عبدالله بن عمر كفن ابنه - وأقده بن عبدالله - ومات بالجحفة محرماً وحمر رأسه ووجه وقال : لولا أنا حرم لطيبناه ١/ ٣٢٧ . وقد اعتذر الإمام الشافعي وشيخ الإسلام ابن تيمية عن ابن عمر باحتمال أنه لم يبلغه حديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته بل قال الشافعي إنه لا يشك في ذلك . انظر الأم ١/ ٢٦٩ ، والفتاوى ٢١/ ٢٠٠ - ٢٠١ .

«افعلوا به كما تفعلون بموتاكم»^(١) وهذا يقابل ما رويتم فيقف .

قلنا : لا معارض في هذا ، فإن الخبر غير معروف ، ثم هو محمول على من يموت غير محرم وقول ابن عمر : مضى إحرامه ، يحتمل أن إحرامه ماض لا ينقطع كما يقال : بيع ماض . إذا صح وتم ، ويحتمل انقطع معنى (دوامه)^(٢) .

وقول عائشة : افعلوا كما تفعلون بموتاكم من الغسل والصلاة والكفن إلا في تغطية الرأس .

فإن قيل : فقد روى أبوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال : «كُلُّ عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا من ثلاث ، علم ينتفع به ، أو صدقة دارة أو ولد صالح يدعوله»^(٣) فإذا انقطع عمله من الإحرام وجب تغطية رأسه .
قلنا : المراد به أن أعماله تنقطع فلا يتجدد له عمل بعد موته إلا في هذه الثلاثة ، فإنها تتجدد له كلما استعمله أحد أو انتفع به أو دعا له الولد^(٤) .

(١) قال ابن الترمذي في الجوهر النقي : وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنها سئلت عن المحرم يموت ؟ فقالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ٣/ ٣٩٣ . ولم أعره عليه في المصنف (المطبوع) ولا في غيره فليتنظر .

(٢) ويحتمل رسمها (ثوابه) والأقرب لها ما أثبتته .

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٤٨ تعليق : ٤ .

(٤) قال الحافظ في الفتح : وأجيب بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحي بعده كغسله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره ٣/ ١٣٧ . وينحوه أجاب ابن حزم في المحلى ٥/ ١٥٢ ، وسيأتي قريباً بنحوه في كلام المصنف . لكن السؤال هنا هل انقطع حكم الإحرام بالموت أو لم ينقطع ؟

وحديث ابن عباس دليل واضح على أن حكم إحرامه لم ينقطع حيث نهى عن تخمير رأسه وتطيبه وعلله بأنه يبعث يوم القيامة مليئاً .

وهذا لا يعارض بحديث أبي هريرة ، لأن حديث أبي هريرة في ثواب الأعمال التي لا تنقطع =

والقياس : أن الإحرام عبادة يتصف المسلم بها تارة بفعله وتارة بفعل غيره فلم ينقطع حكمها بالموت كالإيمان ، وبيان ذلك أن الصبي يصير مسلماً بإسلام أبويه ، ويصير محرماً بإحرام الولي عنه ، وإحرام الرفقة عنه عندهم ، وعكس ذلك الصلاة والصيام ، فإنه لم يتصف بها المسلم بفعل غيره بحال .
فإن قيل : الإيمان حَجَّتْنَا ، فإن الأحكام التي تختص به كالصلاة والصيام تبطل بالموت ، فيجب أن تكون الأحكام المختصة بالإحرام تنقطع بالموت ومنها تحريم الطيب وتغطية الرأس .

قلنا : في الإيمان أحكام تختص تسقط بالموت كما ذكرتم وأحكام تتعلق بالحَيِّ في حقِّ الميِّت لأجل الإيمان وهي الصلاة عليه وتغسيله وتكفينه ومواراته ومولاته وميراثه وغير ذلك ، وذلك لا ينقطع بموته ، فكذلك الإحرام يمنع المحرم في نفسه من التطيب وتغطية الرأس ، ويمنع غيره أن يطيبه ويخمر رأسه ، فإذا مات انقطع مخاطبته فيما يختصه وبقي ما يلزمنا في حقه من تحريم الطيب وتغطية الرأس ، فلا يجوز فعلنا ذلك فيه كما لا يجوز لنا كسر عظمه ولا كشف عورته ولا تنجيسه وغير ذلك من الأحكام ، وأشبه من ذلك أنه حرم عليه لباس الحرير والذهب ثم لا يجوز لنا أن نكفنه بذلك وإن كان لا تعبد عليه في نفسه ، لكن وجب علينا أن نجنبه ذلك كما وجب (٢/٣٠٢ أ) علينا ذلك في الحياة ، ولأنَّ عقد الإحرام منع من تغطية الرأس والطيب فمن زعم أن الموت قطع هذا الحكم فعليه الدليل .

= بالموت ، وحديث ابن عباس في الأحكام المترتبة على الإحرام بعد الموت وبين ثواب الأعمال وأحكامها فرق واضح .

وأيضاً حديث أبي هريرة عام وحديث ابن عباس خاص في المحرم ولا معارضة بين عام وخاص ، وهم قد خصَّوه بذلك المحرم وغيرهم عدَّاه إلى كلِّ محرم شأنه شأنه فما كان جوابهم عن خصوص ذلك المحرم فهو الجواب عن كلِّ محرم مثله . والله أعلم .

فإن قيل : فعقد الإحرام أوجب عليه الطواف والسعي والوقوف ثم انقطع ذلك بموته .

قلنا : نعم انقطع ذلك بموته بدليل الإجماع ، فأبي دليل دل ههنا على قطع ما ذكرنا .

احتج الخصم : بأن الحج عبادة من شرط صحتها تقدم الإسلام فانقطعت بالموت كالصلاة والصيام ، وهذا لأن بقاء العبد في أداء العبادة وإحرامها مبني على قيام الخطاب ، ولا يتصور أداء عبادة بلا خطاب ، كما لا يؤديها في غير وقتها وغير مكانها لعدم الخطاب ، والخطاب ينقطع بالموت فلا يكون الميت مأموراً ولا منهياً .

قلنا : إن أردتم بالإنقطاع أنه انقطع تعبه بنفسه وانقطع الثواب له فسلم ، وكل أحكام إيمانه منقطعة على هذا التفسير ، وإن أردتم بالإنقطاع زوال حكم ما لزمه فلا نسلم في الفرع ولا في الأصل ، فإنه إذا لزمه وجوب الصلاة ووجوب الصيام لم يسقط ذلك للزوم بالموت ، لكن يقضي عنه في رواية^(١) . وفي رواية لا يقضي إلا أنه في ذمته ، وهو مما لا تدخله نيابة فلم

(١) ظاهر هذا قضاء الصلاة والصيام عن الميت ، والمذهب جواز قضاء الصوم المنذور عنه دون صيام رمضان كما في الإنصاف ٣ / ٣٣٤ ، ٣٣٦ .

لكن يشهد لجواز قضاء رمضان أيضاً عموم حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه . وانظر بحث المسألة في نيل الأوطار ٤ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

وأما قضاء الصلاة عنه : فإن كانت منذورة ففي المذهب روايتان والمذهب صحة ذلك كما في الإنصاف ٣ / ٣٤٠ .

وأحسب أن المصنف - هنا - يقصدها دون الصلاة المفروضة ، لكن نقل ابن رجب في ذيل الطبقات ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، والمرداوي في الإنصاف ٣ / ٣٣٤ ، عن أبي الخطاب في الانتصار حكاية هذه الرواية في المذهب في الصلاة المفروضة أيضاً . ولا يخفى ضعف هذه الرواية والله أعلم .

يقض عنه، ألا ترى أنه لا يجوز له لبس الحرير لنهي الشرع عنه وتحريمه عليه وقد انقطع خطاب الشرع عنه بموته؟ ثم لا يجوز لنا أن نلبسه إياه بعد الموت كفنًا، وكذلك يجب عليه اجتناب النجاسة، ويجب علينا بعد موته أن نجنبه ذلك، ويجب عليه غسل الجنابة ولو مات وجب علينا أن نغسله غسل الجنابة وإن كان شهيداً^(١). ثم يبطل ما ذكره بالمحرم الذي مات في عهد الرسول ﷺ، فإن الخطاب سقط عنه والحكم باق في حقه.

والمعنى في الأصل: أنه لا ينعقد مع مقارنة الفساد بخلاف الحج، فإنه يلزم وينعقد مع الفساد، ولأن الصلاة والصيام إذا قصد إبطالها بطلت والحج إذا قصد إبطاله والخروج منه لم يبطل^(٢) فدل على قوته وتأكده فجاز أن لا يزول بالموت، وقيل في الفرق: إن الصلاة والصيام يبطلهما الجنون بخلاف الحج، فإنه لا يبطله^(٣)، وربما ارتكب بعضهم المنع وقال يبطله الجنون.

(١) تقدمت هذه المسألة للمصنف ص ٦٩٣.

(٢) أي أنه بالشروع في الحج يلزمه إتمامه فرضاً أو نفلاً، ولو نوى الخروج منه لم يخرج منه قبل إتمامه بل لو أفسده يلزمه الاستمرار فيه - كما لو كان صحيحاً - عند جمهور العلماء مع قضائه مع قابل والهدى.

انظر: المغني مع الشرح ٣/ ٣٧٧-٣٧٨، والمهذب والمجموع ٧/ ٣٨٤-٣٨٩، والكافي لابن عبد البر ١/ ٣٤٥، والهداية والعناية والفتح ٣/ ٤٤، والمحلى لابن حزم ٧/ ١٨٩-١٩٠.

(٣) وذلك كان يجزى بعد أن يحرم فلا يبطل إحرامه بذلك، لكن يشترط لصحة حجّه بنفسه زوال جنونه قبل الوقوف بعرفة ليصبح وقوفه وسائر مناسك حجّه بنية صحيحة.

انظر: المغني ٣/ ٢٠١، والإنصاف ٣/ ٣٨٨، والمجموع ٧/ ٢١ ومختصر خليل وجواهر الإكليل ١/ ١٦٠-١٦١، ١٧٦، وتحفة الفقهاء ١/ ٣٨٣، والمحلى ٧/ ١٩٢.

ومثله الصوم فلا يبطل بالجنون أثناء النهار خلافاً لظاهر إطلاق المصنف، وذلك أن مذهب الحنابلة أنه متى نوى الصوم قبل الفجر، وأفاق جزءاً من النهار صح صومه.

وهو مذهب الشافعي في القديم، ومذهب الحنفية وإن لم يفق النهار كله، ومذهب مالك في المغنى عليه إن أفاق أكثر النهار وألحق به بعض أصحابه المجنون في مثل هذه الصورة ورجع إليه ابن حزم في المحلى ونصره ٦/ ٢٢٧-٢٢٩. لكن الجديد للشافعي أنه يبطله كالحيض، =

واحتج^(١): بأنّه لو كان حكم الإحرام باقياً لوجب أن يوقف به في عرفة ويطاف به وإذا طيَّبه إنسان لزم الفدية كالمريض والصبي إذا عجز. قلنا: إنما لم يلزمه ذلك لأنه ابتداءً تعبد له (٣٠٢/ب) وقد سقط عنه بخلاف مسألتنا، فإن تجنُّبه الطيب وتغطية الرأس حكم لزمه في حال حياته، ولزمنا في حقه فلا يزول بموته كتحریم لبس الحرير واجتناب النجاسة، ولهذا المحرم في عهد الرسول ﷺ لم يطف به ولم يوقف وجنب ذلك، وأما وجوب الفدية، فإن طيَّبه لم يمتنع أن نقول تلزمه الفدية كما لو حلق رأس محرم وهو نائم لزم الحالق الفدية ولا فدية على الميت، لأنه لم يفعله بأمره، فهو كما لو طيب محلَّ محرماً وهو نائم أو مغمى عليه، فإنه لا يلزمه الفدية، على أن سقوط الضمان لا يدل على أنه لا يحرم ذلك الفعل لحق الله سبحانه ككسر عظيم الميت محرّم ولا فدية فيه، ووطء الميتة محرّم ولا حد ولا مهر.

واحتج: بأن الإحرام عبادة تحرم الطيب فبطلت بالموت كالعدّة. قلنا: تحريم الطيب في العدّة لحق الآدمي؛ لأن تطيبها ربما دعاها إلى الجماع، والجماع يخلط بماء الزوج غيره فيفسده فمنعت لأجل ذلك، فإذا ماتت أمناً ذلك بخلاف الإحرام، فإنه منع من الطيب لحق الله سبحانه ليدل له بكشف رأسه واجتناب ملاذّه، فاستحب أن يلقي الله سبحانه على

= وهو ظاهر إطلاق الإمام مالك القضاء على المجنون، والله أعلم.

انظر للحنابلة: الإنصاف ٣/ ٢٩٢-٢٩٣، والشرح الكبير مع المغني ٢/ ٤٢٢.

وللشافعية: المهذب والمجموع ٦/ ٣٤٦-٣٤٧.

وللإكبية: المدونة ١/ ١٨٤-١٨٥، وشرح الخطاب ٢/ ٤٢٢.

وللحنفية: تحفة الفقهاء ١/ ٣٥٠، وتيسير التحرير ٢/ ٢٦٠.

(١) انظر الجواهر النقي مع البيهقي ٣/ ٣٩٣.

صفته تلك، ويوضح ذلك أن العدة يمكن الزوج رفعها وقطعها من غير عذر، والحج لا يمكن قطعه ورفعها من غير عذر فدلّ على تأكده^(١) والله أعلم بالصواب.

٥٢ - مسألة : تجب القراءة في صلاة الجنابة^(٢) نص عليه في رواية عبد الله وأبي داود وغيرهما^(٣) وبه قال الشافعي^(٤).

وقال أبو حنيفة : لا تجب القراءة ولا تستحب^(٥).

لنا : الخبر المشهور عن الرسول ﷺ أنه قال : « لا صلاة إلا بفاتحة

(١) (تتمة) : ذكر المصنف رحمه الله في هذه المسألة ما يمنع منه الرجل المحرم إذا مات وهو الطيب وتخمير رأسه، وكذلك وجهه على الصحيح لثبوت الرواية بذلك في حديث ابن عباس في المحرم الذي وقصته راحلته . ولم يتعرض لما تمنع منه الأنثى المحرمة إذا ماتت؟ وحكمها : تحنيها ما كان يجب عليها اجتنابه محرمة حيّة ، فيخمر رأسها إجماعاً ، ولا تقرب طيباً كالرجل . وأما تخمير وجهها بالكفن - عند الشافعية والحنابلة - فيحرم على المشهور ، بناء على أن إحرامها في وجهها .

انظر لهم : المجموع ٢/٥٠٨ ، والمغني والشرح ٢/٤٠٧ ، ٣٣٢ ، والإنصاف ٢/٤٩٨ . والصواب : أن الذي يحرم عليها محرمة حيّة إنما هو تغطية وجهها بالنقاب وما في معناه مما وضع وفصل على قدر الوجه كالبرقع ، كما يحرم عليها لبس القفازين ليدنيا وما في معناهما ، فهذا الذي نهيت عنه محرمة دون ما سواه كما حققه ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن ٥/٢٨٢ - ٢٨٣ ، مع عون المعبود . وعليه فيجب أن يخمر وجهها بكفنها بغير ذلك . والله أعلم .

(٢) انظر : المغني والشرح ٢/٣٦٩ ، ٣٤٦ ، والإنصاف ٢/٥٢٤ .

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ص ١٣٨ ، ورواية أبي داود ص ١٥٣ ، ورواية ابن هانئ النيسابوري ١/١٨٧ .

(٤) انظر : الأم ١/٢٧٠ ، والمهذب والمجموع ٥/٢٣٢ - ٢٣٣ ، وحلية العلماء ٢/٢٩٤ . وهو أيضاً مذهب الظاهرية كما في المحلى ٥/١٢٩ - ١٣٠ .

(٥) انظر : المبسوط ٢/٦٤ وتحفة الفقهاء ١/٢٤٩ ، وبدائع الصنائع ٢/٧٨٢ . وهو مذهب الإمام مالك . انظر : المدونة ١/١٥٨ ، والمتقى للباجي ٢/١٦ ، والكافي لابن عبد البر ١/٢٣٩ ، وبداية المجتهد ١/١٧١ .

الكتاب^(١)».

فإن قيل^(٢): هذه لا تسمى صلاة على الإطلاق فيتناولها الخبر، وإنما تسمى صلاة بقيد، ولهذا لو حلف لا يصلي فصلي على الجنازة لم يحث. قلنا: هذه تسمى صلاة كما تسمى صلاة الجمعة والعيد وصلاة الظهر، وتقبيدها لا يخرجها عن الاسم كجميع الصلوات، وقولهم: إذا حلف لا يصلي فصلي على الجنازة لم يحث، لا نسلّمه ونقول يحث. وروى أبو بكر النجّاد بإسناده عن أمّ الشريك^(٣) قالت: أمرنا رسول الله أن نقرأ على الجنازة بأم القرآن^(٤). والأمر على الوجوب. فإن قيل^(٥): لعله (*) أمرهم بها على وجه الدعاء. قلنا: فاتحة الكتاب لا تسمى دعاء ثم قولوا: إنها تجب على وجه الدعاء. وروى أيضا بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة

(١) تقدم من حديث أبي هريرة وعبادة بن الصامت ص ١٢٩، تعليق: ١، ٢.

(٢) انظر نحوه في: المبسوط ٢/ ٦٤، وتحفة الفقهاء ١/ ٢٥٠.

(٣) صحابية، وهي العامرية ويقال الأنصارية ويقال الدوسية، واسمها غزية ويقال غزيلة. انظر ترجمتها: في تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧٢، وتقريبه ٢/ ٦٢٢، والاستيعاب والإصابة ٤/ ٤٦٤، ٤٦٦-٤٦٧.

(٤) رواه ابن ماجه من طريق حماد بن جعفر العبدى حدثني شهر بن حوشب حدثني أمّ شريك الأنصارية قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ١/ ٤٨٠.

وقال البوصيري في زوائده: هذا إسناده حسن، شهر والراوي عنه مختلف فيهما، رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من طريق حماد بن جعفر به. اهـ ٢/ ٣١. وقال الحافظ في التلخيص الحبير: في إسناده ضعف يسير ٢/ ١٢٧. والله أعلم.

(٥) انظر: الجواهر النقي مع البيهقي ٤/ ٣٩.

(*) في المخطوطة (لعلهم) وهو سبق قلم.

الكتاب^(١) . (٣٠٣/أ) وقد قال «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»^(٢) .
وروى أيضا بإسناده عن أبي عثمان النهدي^(٣) عن امرأة منهم يقال لها أم
عفيف^(٤) قالت : بايع رسول الله ﷺ النساء فأخذ عليهن أن لا يحدثن من
الرجال إلا محرما ، وأمرنا أن نقرأ على ميتنا بفاتحة الكتاب^(٥) .

(١) رواه الترمذي ٣/٣٤٥ وابن ماجه ١/٤٧٩ . كلاهما من طريق إبراهيم بن عثمان ، عن
الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس به مرفوعا ، وقال الترمذي : إسناده ليس بذلك القوي ،
إبراهيم بن عثمان هو أبوشيبه الواسطي منكر الحديث ، والصحيح عن ابن عباس قوله : من
السنة القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب . اهـ ٣/٢٤٦ .

(٢) تقدم من حديث مالك بن الحويرث ص ١١٣ تعليق : ٣ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن مل - بلام ثقيلة والميم مثلثة - مخضرم مشهور بكنيته ، ثقة ثبت عابد مات
سنة ٩٥ هـ ، وقيل بعدها وعاش مائة وثلاثين سنة وقيل أكثر وحديثه في الكتب الستة . انظر
التقريب ١/٤٩٩ ، ٢/٤٤٩ .

(٤) هي أم عفيف النهدي ، صحابية كما في الإصابة والاستيعاب ٤/٤٧٧ ، ٤٨٢ . ووقع هنا في
المخطوطة (ابنة عفيف) والتصويب من المصادر الآتية لحديثها هذا .

(٥) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه : عبد المنعم أبوسعيد ، وهو ضعيف ٣/٣٣ مجمع
الزوائد . وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب والحافظ في الإصابة ٤/٤٨٢ ، ٤٧٧ ، كلاهما في
ترجمة أم عفيف النهدي . وقال الحافظ في التقريب : عبد المنعم بن نعيم الأسواري أبوسعيد
المصري صاحب السقاء متروك ١/٥٢٥ .

(تتمة وتنبه)

تقدم من الأحاديث المرفوعة في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة حديث أم شريك وهو أحسنها
إسنادا ثم حديث ابن عباس وأم عفيف وهما ضعيفان ، ومثلها حديث جابر بن عبد الله أن
النبي ﷺ كبر على الميت أربعاً وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى . رواه الشافعي في الأم ٢٧٠ ،
ومن طريقه الحاكم ١/٣٥٨ ، والبيهقي ٤/٣٩ .

وفي إسناده : إبراهيم بن محمد وهو ابن أبي يحيى متروك كما في التقريب ١/٤٢ .

وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قرأ على الجنازة أربع مرات الحمد لله رب العالمين
قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه (ناهض بن القاسم) ولم أجده من ترجمه وبقية رجاله
ثقات . اهـ ٣/٣٢ مجمع الزوائد . وحديث ابن عباس قال أتى بجنازة جابر بن عتيك - أو =

وروى أيضا بإسناده عن عبادة^(١) بن أبي سعيد المقبري قال : صلى ابن عباس على جنازة فكَبَّرَ ثم قرأ بأم الكتاب فجهر بها ثم صلى على رسول الله فقال : الصلاة هكذا الصلاة على الجنازة ، وإنِّي لم أجهر إلا لتعلموا أنها كذا^(٢) .

= قال سهل بن عثيك - وكان أول من صلى عليه في موضع الجنازة فتقدم رسول الله ﷺ فكَبَّرَ فقرأ بأم القرآن فجهز بها .

قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو ضعيف ٣٣-٣٢ / ٣ .

وأورده الحافظ في الإصابة في ترجمة : سهيل بن عثيك الأنصاري عن ابن منده والطبراني وتكلم على إسناده ٨٨ / ٢ - ٨٩ .

وحديث أسماء بنت يزيد . قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا صليتم على الجنازة فاقرأوا بفاتحة الكتاب » .

قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير وفيه : معلى بن حران ولم أجد من ذكره وبقيّة رجاله موثقون وفي بعضهم كلام . ٣٢ / ٣ مجمع الزوائد . لكن يشهد لهذا المرفوع صراحة ما ثبت عن ابن عباس وغيره من المرفوع حكماً كما سيأتي . . والله أعلم .

(١) كذا قال (عبادة) وما أظنه إلا سبق قلم صوابه : سعيد بن أبي سعيد المقبري كما في المصادر الآتية لحديثه هذا .

(٢) رواه الشافعي فقال : أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول : إنما فعلت لتعلموا أنها سُنة . الأم ١ / ٢٧٠ . ورواه الحاكم بإسناده إلى ابن عيينة به بنحوه وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم وقد أجمعوا على أن قول الصحابي (سُنة) حديث مسند ١ / ٣٥٨ ووافقه الذهبي .

وفي نقله الإجماع نظره ؛ فالخلاف فيه مشهور كما قاله الحافظ في الفتح بعد حكايته ذلك عنه ٣ / ٢٠٤ . لكنه مذهب جمهور المحدثين والأصوليين وهو الصحيح كما قال النووي في المجموع ٥ / ٢٣٢ . وقد تابع ابن عيينة أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان به عند ابن أبي شيبة ٣ / ٢٩٨ .

ورواه الحاكم من وجه آخر عن شرحبيل بن سعد قال : حضرت عبد الله بن عباس صلى بنا على جنازة بالأبواء ثم قرأ بأم القرآن رافعاً بها صوته ثم صلى على النبي ﷺ ثم قال : اللهم =

وروى أبو. . . . (١) بإسناده عن طلحة بن عبدالله بن عوف قال :
صليت مع ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال : إنها من
السُّنة (٢) .

وإذا أطلقت السُّنة فهي سُنَّة الرسول ﷺ .

= عبدك وابن عبدك (وذكر الدعاء) كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس إني لم
أقرأ علناً إلا لتعلموا أنها سُنَّة . قال الحاكم : لم يحتج الشيخان بشرحيل بن سعد وهو من
تابعي أهل المدينة ، وإنما خرجت هذا الحديث شاهداً للأحاديث التي قدمنا فإنها مختصرة
بجملة وهذا حديث مفسر ٣٥٩ / ١ وتابعه الذهبي وقال الحافظ بعد حكايته ذلك عنه في
الفتح : شرحيل يختلف في توثيقه ٢٠٤ / ٣

(١) بياض في المخطوطة والظاهر أن تمامه (أبوداود) فان هذا لفظه في سننه .

(٢) رواه أبوداود بهذا اللفظ ٤٩٦ / ٨ عون المعبود . ورواه أيضاً : البخاري ٢٠٣ / ٣ مع الفتح ،
والترمذي وصححه ٣٤٦ / ٣ ، والنسائي ٧٤ ، ٧٥ ، وابن الجارود ص ١٨٨ — ١٨٩ ،
والشافعي في الأم ٢٧٠ / ١ ، وعبد الرزاق ٤٨٩ / ٣ ، والحاكم ٣٢٨ / ١ ، والبيهقي ٣٨ / ٤ — ٣٩ .
كلهم من طرق عن سعد بن إبراهيم — أي عبد الرحمن بن عوف — عن طلحة بن عبدالله بن
عوف ، قال : صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما فقرأ بفاتحة الكتاب قال : لتعلموا أنها
سُنَّة . هذا لفظ البخاري .

وفي رواية للنسائي وابن الجارود : فقرأ بفاتحة الكتاب .

وقال البيهقي : رواه إبراهيم بن حمزة عن إبراهيم بن مسعود وقال في الحديث : فقرأ بفاتحة
الكتابة وسورة . وذكر السورة غير محفوظة ٣٨ / ٤ ، وتعقبه ابن الترمذي بقوله : بل هو محفوظ ،
وذكر رواية النسائي المشار إليها وهذا هو الصواب ، فقد رواه عن إبراهيم بن سعد — بن إبراهيم
— عن أبيه ثلاثة هم :

الميثم بن أيوب عند النسائي ، وسليمان بن داود الهاشمي عند ابن الجارود ، وإبراهيم بن حمزة
كما أشار البيهقي . والأولان ثقتان وثالثهما صدوق وإبراهيم بن سعد ثقة حجة ، وباقي الإسناد
طريق البخاري وغيره .

وقد صححه بهذه الزيادة النووي في المجموع بعد أن عزاها لأبي يعلى ٢٣٤ / ٥ ، وتابعه الحافظ
في التلخيص ١٢٧ / ٢ ، وقوّاه الألباني في كتابيه الإرواء ١٧٨ / ٣ ، والجنائز ص ١١٩ ، ومحقق
=

فإن قيل : روى عن ابن مسعود أنه قال : لم يؤقت لنا رسول الله ﷺ فيها قولا ولا قراءة كبر ما كبر إمامك واختر من أطيب الكلام^(١).
وروى أن مروان سأل أبا هريرة : كيف سمعت رسول الله يصلى على

= (تمة) :

لما تقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة شواهد أخر لها حكم الرفع - فقد روى النسائي بإسناد صحيح من طريق الزهري عن أبي أمامة - وهو ابن سهل بن حنيف - أنه قال : من السنة في صلاة الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الأخيرة ٧٥ / ٤ . ثم روى بإسناد آخر صحيح عن الضحاك بن قيس الفهري نحوه ٧٥ / ٤ .

وأبو أمامة والضحاك صحابيان صغيران وأقل درجات حديثهما أنه مرسل صحابي وهو حجة بل في بعض روايات حديث أبي أمامة التصريح بروايته عن بعض أصحاب النبي ﷺ . وانظر تمام تخريج حديثهما في إرواء الغليل للألباني ٣ / ١٨٠ - ١٨١ ، والجناز له ص ١١١ - ١١٢ ، ١٢١ - ١٢٢ .

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد وعن عبدالله بن مسعود قال : لم يؤقت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول ، كبر ما كبر الإمام ، وأكثر من طيب الكلام . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ٣ / ٣٢ . كذا قال ولم أجده من عزاه لأحمد غيره ، ولم أعثر عليه في المسند ولا في غيره حتى الآن فليُنظر؟

لكن ثبت ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه في عدد التكبير خاصة ، فقد رواه عبد الرزاق من طريق الشعبي ، عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : انظروا جنازتكم فكبروا عليها ما كبر أمتكم لا وقت ولا عدد . ٣ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، ومن طريق ابن حزم في المحلى وقال : إنه إسناد في غاية الصحة ٥ / ١٢٦ .

ومن هذا الطريق أيضا رواه ابن أبي شيبه ٣ / ٣٠٣ والطحاوي بنحوه ١ / ٤٩٧ ، والبيهقي ولفظه : فقال ابن مسعود ليس على الميت من التكبير وقت كبر ما كبر الإمام فإذا انصرف الإمام فانصرف . ٤ / ٣٧ .

وبهذا يظهر لي أن الرواية عن ابن مسعود أنها هي في عدد التكبير في صلاة الجنازة لا في القراءة فيها ، والله أعلم .

الجنّازة؟ قال : اللهم أنت خلقتنا - وذكر الدعاء (١).

وروى أبوسلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فقال :
«اللهم أغفر لحينا وميتنا - وذكر الدعاء -» (٢).

وروى واثلة بن الأسقع قال : صلى بنا رسول الله ﷺ على رجل من
المسلمين فسمعتة يقول : «إن فلان بن فلان في ذمتك ففقه عذاب القبر» (٣)
وهذه الأخبار تدل على أنه لم يقرأ .

قلنا : خبر ابن مسعود يحتمل أنه لم يسمع منه توقيتاً وسمعته غيره ، والأخذ
بالمثبت الزائد أولى ، وبقية الأخبار لا حجة فيها ، فإنهم لم يقولوا : إنه لم يقرأ ،
وإنما أخبروا بما سمعوه من الدعاء ، ولهذا لم يخبروا بقدر التكبير ولا بالصلاة
على الرسول ولا بشيء مما يجب فعله .

والقياس : أنها صلاة يجب فيها القيام وتفتح بالتكبير وتختتم بالتسليم
فوجب فيها القراءة مع القدرة عليها أصله سائر الصلوات ، وهذا لأن
الصلوات أنواع مختلفة ، ولا نوع إلا ويشعر فيه القراءة ، فمن زعم أن هذا

(١) رواه أبوداود ٤٩٧/٨ عون المعبود ، وأحمد ٢/٢٥٦ ، ٣٦٣ ، ٤٥٨ — ٤٥٩ ، والبيهقي ٤٢/٤ ، السنائي في اليوم والليلة ص ٥٨٢ — ٥٨٣ . وقال الساعاتي في بلوغ الأماني إسناده جيد ٧/٢٣٤ والله أعلم .

(٢) رواه أبوداود ٤٩٨/٨ عون المعبود ، والترمذي ٣/٣٤٤ ، وابن ماجه ١/٤٨٠ ، وأحمد ٢/٣٦٨ ، والبيهقي ٤/٤١ ، وابن حبان ص ١٩٣ موارد ، والحاكم ١/٣٥٨ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وتابعها الألباني في كتاب الجنائز ص ١٢٤ وقال : وأعلل بما لا يقدر .

ولعله يشير بهذا إلى ما قاله البيهقي وأبوحاتم وأشار له الترمذي من أن الصحيح فيه روايته عن أبي سلمة مرفوعاً مرسلًا بدون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه . انظر ما تقدم من التلخيص الخبير ٢/٢٣٠ .

(٣) رواه أبو داود ٥٠٢/٨ عون المعبود ، وابن ماجه ١/٤٨٠ ، وابن حبان ص ١٩٣ موارد ، وأحمد ٣/٤٩١ ، وصحح إسناده الألباني في كتابه الجنائز ص ١٢٥ والله أعلم .

النوع لا يشرع فيه القراءة فعليه دليل التخصيص ، ولا يلزم سجود التلاوة والشكر، لأنه لا يجب فيه القيام ، ولا يلزم الطواف ؛ لأنه لا يفتتح بالتكبير ولا يختتم بالتسليم .

فإن قيل : لو كانت كبقية الصلوات لشرع فيها ركوع وسجود وقراءة سور وتكرر الفاتحة .

قلنا : ولم إذا فارقتها في الركوع والسجود تفارقها في القراءة ؟ ولا علة^(١) (٣٠٣/ ب) للقراءة بالركوع والسجود وإنما علة^(٢) القراءة بالقيام ، والقيام فرض ، والقراءة تابعة ، لأنه محلها ، ولأن ركعة المسبوق يجب فيها ركوع وسجود ولا قراءة ، وسقوط قراءة السورة لا يدل على سقوط قراءة الفاتحة كما في الآخرين من الرباعية والأخيرة من المغرب ، وتكرر القراءة ليس بشرط عندكم^(٣) .

احتج الخصم : بأن القراءة لو وجبت في صلاة الجنازة لنقلت نقلا متواترا كالقراءة في سائر الصلوات ، وهذا لأن الحاجة إلى معرفة ذلك داعية كالحاجة في بقية الصلوات .

قلنا : قد نُقل ذلك نقل مثله ولا نحتاج إلى تواتر كنقل قراءة الفاتحة والأذان والإقامة والحج ، الحاجة إلى معرفته عامة ونقله غير متواتر ، ولهذا وقع فيه الاختلاف .

واحتج : بأنها ركن واحد من الصلاة ؛ لأنها قيام فقط ، والركن الواحد لا يتضمن قراءة كالركوع والسجود .

قلنا : بل هي أركان ، تكبيرة الإحرام ، وقيام ، وقراءة ، وسلام بخلاف

(٢-١) كذا في الموضعين وتحتمل (علاقة) والمعنى واحد .

(٣) أي عند الحنفية وتقدم ص ١٤٠ .

السجود والركوع ، ولأن في السجود والركوع — عندنا — ركن^(١) واجب فليكن في القيام مثله .

واحتج : بأن القراءة لو شرعت لوجب أن يقرأ عقيب كل تكبيرة ؛ لأنه يقوم مقام ركعة .

قلنا : لا نسلم ذلك ، وإنما هو قيام يتضمن تكبيرات كتكبيرات العيد ؛ ولأن قيامها واحد ، فلا يجب فيه إلا قراءة واحدة .

واحتج بأنه لو صلى على القبر لم يقرأ .

قلنا : فيه روايتان أصحهما^(٢) أنه يقرأ^(٣) والله أعلم بالصواب^(*) .

(١) كذا — ولعله يقصد الطمأنينة في السجود والركوع . لكن يحتمل أن صوابه (ذكر واجب) أي التسبيح في الركوع والسجود ، والله أعلم .

(٢) وهي المذهب كما في الإنصاف ٢ / ٥٢٠ .

(٣) اختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة سنة وليست بواجبة ، لكن يشهد للوجوب حديث أم شريك الأنصارية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب . رواه ابن ماجه وتقدم تخريجه ص ٧٩١ تعليق : ٢ .

وعمرهم الحديث الصحيح : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وتقدم تخريجه ص ١٢٩ تعليق : ٢ وصلاة الجنازة صلاة . بل يشرع قراءة سورة مع الفاتحة كما في رواية النسائي وابن الجارود لحديث طلحة عن ابن عباس المتقدم ص ٧٩٥ تعليق : ٢ . والله أعلم .

(*) وإلى هنا تنتهي مسائل الصلاة من كتاب الانتصار لأبي الخطاب الكلوزاني ويليها (كتاب الزكاة) وأوله : الزكاة لله تعالى في المال أوجب صدقة . . .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار .
- ٣ - فهرس الأبيات الشعرية .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة .
- ٦ - الفهرس العام للدراسة ثم لمسائل كتاب الصلاة من الإختصار .

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة ورقم الآية

الصفحة

(سورة الفاتحة)

قوله تعالى :

١ - ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١) ١٦٨ / ١

٢ - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) ٢٣٤ / ١

(سورة البقرة)

١ - ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (١١٥) ١٦٦ ، ١٦٥ / ١

٢ - ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (١٤٣) ٦١٤ / ٢

٣ - ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ

فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (١٤٤ ، ١٥٠) ١٦٧ / ١

٤ - ﴿فَلَا حِجَابَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ (١٥٨) ٥٢٠ / ٢

٥ - ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (١٧٣) ٥٣٨ / ٢

٦ - ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (١٧٨) ٤٩٠ / ٢

٧ - ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ (١٨٠) ٤٩٠ / ٢

٨ - ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ

يَبْدِلُونَهُ﴾ (١٨١) ٦٤٩ / ٢

٩ - ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ

أُخْرٍ﴾ (١٨٤) ٥٤٦ / ٢

١٠ - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ

كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ

وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَسْرُدَكُمُ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ

اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ

فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ (٢١٧) ٣٣٨ / ٢

السورة ورقم الآية	الصفحة
١١ - ﴿وَلَا أَمَّةٌ مَوْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾ (٢٢١)	٤٨٦/٢
١٢ - ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (٢٢٩)	٥١٩/٢
١٣ - ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ (٢٣٣)	٢٩٥/١
١٤ - ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ (٢٣٤)	٥١٩/٢
١٥ - ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٢٣٨)	١٩٨، ١٥٩/١
١٦ - ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَهَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٢٤٨)	١٩٢/١
١٧ - ﴿لَا يَكُفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾ (٢٨٦)	١٢٦/١
(سورة آل عمران)	
١ - ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (٩٧)	٣٣٧/١
٢ - ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (١٦٩)	٦٣٣/٢
(سورة النساء)	
١ - ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (١٠٠)	٥٤٠/٢
٢ - ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١٠١)	٥١٩/٢، ٢١٠/١
٣ - ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ (١٠٢)	٤٧٧/٢

السورة ورقم الآية
(سورة المائدة)

﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ (٥) ٣٣٨/٢

(سورة الأنعام)

﴿وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ﴾ (١٩) ١٩٠/١

﴿فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون﴾ (٣٣) ٦١٣/٢

﴿فقطّع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله ربّ العالمين﴾ (٤٥) ٢٣٤/١

﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ (١٦٤) ٣٤٤/١

(سورة الأعراف)

﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم . ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين﴾ (١٦ - ١٧) ٣٤١/١

﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾ (٢٠٤) ٢٢٣، ٢١٢/١

﴿واذكر ربك في نفسك﴾ (٢٠٥) ٢٤٥/١

(سورة الأنفال)

﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ (٣٨) ٣٤٩، ٣٤٢/١

(سورة التوبة)

﴿ولا تصلّ على أحد منهم مات أبدا﴾ (٨٤) ٦٣٢/٢

- ٢- ﴿وَأَجْدِرْ أَلَا يَعْلَمُوا حَدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ (٩٧) ٢٤٧/١
- ٣- ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾ (١٠٣) ٢٥٨/١
- (سورة يونس عليه السلام)
- ١- ﴿قُلْ فَاتَوُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ (٣٨) ١٩٠/١
- (سورة هود عليه السلام)
- ١- ﴿قُلْ فَاتَوُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مَفْرِيَّاتٍ﴾ (١٣) ١٩٠/١
- (سورة يوسف عليه السلام)
- ١- ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ﴾ (٣١) ١٧٩/١
- ٢- ﴿لَيْسَ جَنَّتُهُ حَتَّىٰ حِينَ﴾ (٣٥) ١٩١/١
- (سورة الرعد)
- ١- ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حِكْمًا عَرَبِيًّا﴾ (٣٧) ١٨٩/١
- ٢- ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (٣٨) ٣٧٨/١
- (سورة الحجر)
- ١- ﴿لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (٣٩) ٣٤١/١
- (سورة الإسراء)
- ١- ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ (٧٨) ١٣٦ ، ١٠٦/١
- ٢- ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (٨٨) ١٩٠/١
- ٣- ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافُ بِهَا﴾ (١١٠) ٢٢٣/١

(سورة مريم)

- ١ — ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا. فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ
أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ (٥٨، ٥٩) ٣٩١ / ١
- ٢ — ﴿فَإِنَّمَا يَسِرْنَاهَ بِلِسَانِكَ﴾ (٩٧) ١٨٩ / ١

(سورة طه)

- ١ — ﴿أَنْ أَقْلُدْنِيهِ فِي التَّابُوتِ . . .﴾ (٣٩) ١٩٢ / ١
- ٢ — ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ (٩٣) ٦١٦ / ٢
- ٣ — ﴿وَأَنْتَ لَا تَقْضَاهَا فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ (١١٩) ٥٧٨ / ٢

(سورة الحج)

- ١ — ﴿فَإِذَا وَجِيتَ جَنْبَهَا فَكَلَّوْا مِنْهَا﴾ (٣٦) ١٢٠ / ١
- ٢ — ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (٧٧) ٢٧٠ ، ١٩٨ / ١
- ٣ — ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (٧٨) ١٥٨ / ١

(سورة المؤمنون)

- ١ — ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا
يَتَسَاءَلُونَ﴾ (١٠١) ١٠١ / ٢

(سورة النور)

- ١ — ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ (٣٠) ٦٧٠ / ٢
- ٢ — ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ (٣١) ٦٧٠ / ٢
- ٣ — ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ (٦٠) ٥١٩ / ٢

(سورة الفرقان)

- ١ — ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾
(٢٤) ٤٨٦ / ٢

الصفحة	السورة ورقم الآية
١٨٢ / ١	﴿ألم تر إلى ربك كيف مَّدَّ الظِّلَّ﴾ (٤٥)
٢٣٢ / ١	﴿ويخلد فيه مهاناً. ألا من تاب وآمن . .﴾ (٦٩ ، ٧٠)
	(سورة الشعراء)
١٩٠ / ١	﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾ (١٩٦)
	(سورة النمل)
٦١٢ / ٢	﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾ (١٤)
٤٨٦ / ٢	﴿الله خير أما يشركون﴾ (٥٩)
	(سورة العنكبوت)
٣١٨ / ١	﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ (٤٥)
	(سورة السجدة)
٣٩٠ / ١	﴿إننا يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خرُّوا سجّدا﴾ (١٥)
٤٦٦ / ٢	﴿أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون﴾ (١٨)
	(سورة الأحزاب)
٦٥٧ / ٢	﴿وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً﴾ (٦)
٦٤١ / ٢	﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ (٢١)
٢٨٦ / ١	﴿يا أيها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسلِّموا تسليماً﴾ (٥٦)
	(سورة فاطر)
٦٣٤ / ٢	﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله﴾ (١٥)

(سورة الزمر)

- ١ — ﴿لئن أشركت ليحبطنَّ عملك ولتكنَّ من الخاسرين﴾ (٦٥) ٣٣٨ / ٢
- ٢ — ﴿سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ (٧٣) ٣٠٥ / ١

(سورة فصلت)

- ١ — ﴿ولو جعلناه قرآنًا أعجميًا لقالوا لولا فصلت آياته﴾ (٤٤) ١٨٩ / ١

(سورة الزخرف)

- ١ — ﴿إنا جعلناه قرآنًا عربيًّا﴾ (٣) ١٨٩ / ١

(سورة الدخان)

- ١ — ﴿طعام الأثيم﴾ (٤٤) ١٩١ / ١

(سورة الجاثية)

- ١ — ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون﴾ (٢١) ٤٦٧ / ٢

(سورة الذاريات)

- ١ — ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾ (٥٦) ٣٤٢ / ١

(سورة النجم)

- ١ — ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾ (٦٢ — آخر السورة) ٣٩٠ / ١

(سورة الجمعة)

- ١ — ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله﴾ (٩) ٥٦٨ / ٢

(سورة الطلاق)

١ — ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ (٢) ١/٣١٨ ، ٢/٥٥٦

(سورة الملك)

١ — ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ﴾ (أول السورة) ١/٢٣٣

(سورة الحاقة)

١ — ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (٥٢ — آخر السورة) ١/٢٧٤

(سورة المزمل)

١ — ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ (٦) ١/١٩١

٢ — ﴿فَاقْرَأْ مَا تَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (٢٠) ١/١٨٨ ، ١٩٨

(سورة المدثر)

١ — ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبِّكَ فَكْبِرْ﴾ (٢ ، ٣) ١/١٨٠

(سورة الانشقاق)

١ — ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا

يَسْجُدُونَ . بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ﴾ (٢٠ — ٢٢) ١/٣٩٠

﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٢٤ ، ٢٥) ١/٢٣٢

(سورة الأعلى)

١ — ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١ — أول السورة) ١/٢٧٤

٢ — ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) ١/١٨٥

٣ — ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (١٥) ١/١٨٥

٤ — ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (١٧) ١/١٩٠

٥ — ﴿إِنْ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (١٨) ١/١٩٠

٦ — ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (١٩) ١/١٩٠

الصفحة	السورة ورقم الآية
	(سورة التين)
٢٣٢ / ١	﴿ثم رددناه أسفل سافلين . إلا الذين آمنوا﴾ (٥ ، ٦)
	(سورة العلق)
٣٩٠ / ١	﴿واسجد واقترب﴾ (١٩ — آخر السورة)
	(سورة العصر)
٢٣٢ / ١	بكاملها
	(سورة الفيل)
١٨٢ / ١	﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾ (١ — أول السورة)

٢ - فهرس الأحاديث والآثار (*)

أ - فهرس الحديث

م	الحديث	الصفحة
	« أ »	
١ -	اتقوني بأعمالكم ولا تأتوني بأنسابكم	٦٦٤ / ٢
٢ -	الأئمة ضمناء والمؤذنون أمناء	٤٢٣ / ٢
٣ -	أتحملن فيمن يحمل ؟	٤٠٠ / ٢
٤ -	أتدلين فيمن يدلي ؟	٤٠٠ / ٢
٥ -	أتسمع الإقامة ؟ قال نعم . قال : فأتها	٤٨٠ / ٢
٦ -	أثقل الصلاة على المنافقين الفجر والعشاء	٤٨١ / ٢
٧ -	اجتمع في يومكم عيدان فمن شاء اجتزأ بالعيد عن جمعته	٥٩٢ / ٢
٨ - أجزاء صلواتكم	١٦٨ / ١
٩ -	أجزاءكم صلواتكم	٣٦١ / ١
١٠ -	أجعلوها في ركوعكم	٢٧٤ / ١
١١ -	أجعلوها في سجودكم	٢٧٤ / ١
١٢ - أحسنت يا عائشة	٥٢٢ / ٢
١٣ - أخذت بالحزم وقال لعمر : أخذت بالقوة	٥٠٤ / ٢
١٤ -	أخذ عليهن ألا يحدثن من الرجال إلا محرماً	٦٨٥ / ٢
١٥ -	أخروهن حيث أخرهن الله	٣٩٩ / ٢
١٦ -	إذا أتيتم الصلاة فاتوها وعليكم السكينة والوقار	٢٢١ / ١

(*) هذا الفهرس خاص بالألفاظ التي أوردها المصنف أو أشار لها دون ما ذكرته في الحواشي . وقد حذفت من أوله (أل - والعطف كالواو والفاء وثم) ونحوها ما لم يكن حذفه مغلاً بالمعنى . وقد أثبت أمامه هنا ذكر الصفحة التي ورد فيها ذلك اللفظ ، وإن كان تمام تحريره أو كله في حاشية الصفحة التي تليها ، فإن تكرر بعد ذلك بذلك اللفظ لم أشر لصفحته ، وإن اختلف اللفظ ذكرته في حرفه .

الصفحة	الحديث	م
٤٣٥ / ٢	إذا إقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت .	١٧
٢٧٥ / ١	إذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافترش . . .	١٨
٥٩٨ / ٢	إذا حضرت الصلاة والعشاء فابدأوا بالعشاء .	١٩
٢٧٤ / ١	إذا رفع رأسه من الركوع قال «لربي الحمد»	٢٠
	إذا رفع الإمام رأسه من آخر سجدة وقعد ثم	٢١
٣٢٠ / ١	أحدث . . .	
٢٧٥ ، ٢٧٤ / ١	إذا ركع أحدكم فليقل سبحان ربي العظيم ثلاثاً .	٢٢
٢١٢ / ١	. . إذا ركع فاركعوا . . .	٢٣
٢٧٥ / ١	إذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثاً	٢٤
	إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أواحدة صلى أم	٢٥
٣٥٦ / ١	اثنتين فليجعلها واحدة .	
	إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليبن	٢٦
٣٥٧ / ١	على اليقين . . .	
٣٥٧ / ١	إذا شك أحدكم في صلاته فليتحجّر الصّواب . . .	٢٧
	إذا صلى رفع يديه . . . وحَدَّث أن رسول الله صنع	٢٨
٢٤٩ / ١	هكذا .	
	إذا فسا أحدكم في صلاة فليصرف فليتوضأ وليعد	٢٩
٣١٠ / ١	صلاته . . .	
٢١٢ / ١	إذا قال «سمع الله لمن حمده» فقولوا «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»	٣٠
	إذا قرأتُم ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ فاقْرَأُوا : ﴿بِسْمِ اللَّهِ	٣١
٢٢٧ ، ٢٢٦ / ١	الرحمن الرحيم﴾ . . .	
٢١٢ / ١	إذا قرأ فأنصتوا . . .	٣٢
٢٧٤ / ١	إذا قعد بين السجدين قال رب اغفر لي . . .	٣٣
	. . . إذا قمت فافعل مثل ذلك حتى تفرغ من	٣٤
٢٠٥ / ١	صلاتك .	

- ٣٥ - إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن . . . ٢٦٤ ، ٢١٥ ، ٢٠٤ / ١
- ٣٦ - إذا قمت إلى الصلاة كيف تقرأ؟ قال : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ . . . ٢٢٨ / ١
- ٣٧ - إذا كان الشتاء فصل الفجر في أول وقتها . . . ١٥٧ / ١
- ٣٨ - إذا كان لك إمام فقراءته لك قراءة . . . ٢١٥ / ١
- ٣٩ - إذا كبر الإمام فكبروا . . . ٤٣٧ / ٢ ، ٢١٢ / ١
- ٤٠ - إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على الأربع . . . ٣٥٩ / ١
- ٤١ - إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة . . . ٣٢٧ / ١
- ٤٢ - إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء . . . ١٤٤ / ١
- ٤٣ - ارجعن مأزورات غير مأجورات . . . ٤٠٠ / ٢
- ٤٤ - استفتح وكبر ورفع يديه حتى رأيت إبهاميه قريباً من أذنيه . . . ٢٥٠ / ١
- ٤٥ - اسفروا بالصبح . . . ١٥٦ / ١
- ٤٦ - الإسلام يجب ما قبله . . . ٣٤٦ / ١
- ٤٧ - أصدق ذو الدين؟ قالوا : نعم . . . ٢٩٦ / ١
- ٤٨ - أصدق هذا؟ قالوا : نعم . . . ٣٧٣ / ١
- ٤٩ - أعتق رقبة . . . ٦٧٦ / ٢
- ٥٠ - اغسلوه بهاء وسدر وكفّنوه في ثوبيه . . . ٦٧٢ / ٢
- ٥١ - أفتان أنت يا معاذ؟ . . . ٤٤٤ / ٢ ، ١٥٨ / ١
- ٥٢ - أفضل الأعمال الصلاة لوقتها . . . ١٦٠ / ١
- ٥٣ - أفطر الحاجم والمحجوم . . . ٢٦٧ / ١
- ٥٤ - افعل ذلك في كل ركعة . . . ٢٠٥ / ١

- ٥٥ — أفلا آذنتموني به ٦٣٩ / ٢
- ٥٦ — أفلح إن صدق ٤٩٠ / ٢
- ٥٧ — ألا آذنتموني بها (به) ٦٣٩ / ٢
- ٥٨ — ألا شققت عن قلوبهم؟ ٥١٣ / ٢
- ٥٩ — الله أطعمك وسقاك ٣٠٤ / ١
- ٦٠ — اللهم اغفر لحينا وميتنا ٦٨٩ / ٢
- ٦١ — الإمام ضامن ٤٢٣ / ٢
- ٦٢ — أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا « لا إله إلا الله » ٤٦٩ / ٢
- ٦٣ — أمر رسول الله ﷺ أن يغسل بماء وسدر ٦٧٣ / ٢
- ٦٤ — أمرنا بالصلاة عليك فكيف نصلي عليك؟ ٢٨٦ / ١
- ٦٥ — أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بأم القرآن ٦٨٤ / ٢
- ٦٦ — أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على ميتنا بفاتحة الكتاب ٦٨٥ / ٢
- ٦٧ — أما الركوع فعظموها فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا
- ٦٨ — فيه في الدعاء ٢٨٣ / ١
- ٦٩ — أمّ بي جبريل عند البيت ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ / ١
- ٧٠ — أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوض عنها ١٩٩ / ١
- ٧١ — أنت إمامنا لو سجدت لسجدنا ٣٨٤ / ١
- ٧٢ — أنتم شهود الله في الأرض ١٢٠ / ١
- ٧٣ — انتهى وتر رسول الله ﷺ في آخر عمره إلى السحر ٥٠٥ / ٢
- ٧٤ — إن سرّكم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم ٤٦٧ / ٢
- ٧٥ — إنا مجمعون إن شاء الله ٥٩٢ / ٢
- ٧٦ — إن آدم غسلته الملائكة وكفنته ٦٢٠ / ٢
- ٧٧ — إن أسوأ الناس سرقة من يسرق صلاته ٢٦٦ / ١
- ٧٨ — إن الله أحدث من أمره ألا تتكلموا في الصلاة ٢٩٨ / ١

- ٧٩ - إن الله زادكم صلاة ٤٩١ / ٢
- ٨٠ - إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة ٥٢٥ / ٢
- ٨١ - إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يؤخذ بعزائمه ١٦٢ / ١
- ٨٢ - إن الله يحدث من أمره ما يشاء ٢٩٨ / ١
- ٨٣ - أن امرأة سوداء (أو رجلاً) كان يقم المسجد ففقدته
النبي ﷺ ٦٣٩ / ٢
- ٨٤ - إن رجلاً سأل النبي ﷺ عن أوقات الصلاة ١٤١ ، ١٤٠ / ١
- ٨٥ - إن للصلاة أولاً وآخرًا ١٣٧ / ١
- ٨٦ - إن فلان بن فلان في ذمتك فقه عذاب القبر ٦٨٩ / ٢
- إن محرمًا وقصت به ناقتة في أخاقيق جردان ٦٧٤ / ٢
- ٨٧ - إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ١٥٨ / ١
- ٨٨ - إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا منقرين ٣٥١ / ١
- ٨٩ - إنما جعل الإمام ليؤتم به ٢٢٢ / ١
- ٩٠ - إنما هي توبة نبي ٣٨٣ / ١
- ٩١ - إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره
الله ٢٦٤ / ١
- ٩٢ - إن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه ٢٥٣ ، ٢٥٢ / ١
- ٩٤ - إن هذا لا ينبغي للمتقين ٤٠٩ / ٢
- ٩٥ - إن هذه القبور مملوءة ظلمة حتى أصلي عليها ٦٤١ / ٢
- ٩٦ - إني صليت بكم وأنا جنب فمن أصابه مثل الذي
أصابني فليفعل مثل الذي فعلت ٤٣٠ / ٢
- ٩٧ - إني أمزح ولا أقول إلا حقًا ٦٦٥ / ٢
- ٩٨ - إني لأراكم تقرأون وراء إمامكم ؟ ٢١٥ / ١
- ٩٩ - أوتر على البعير ٤٩٣ / ٢
- ١٠٠ - أوتروا يا أهل القرآن ٤٩٩ / ٢

- ١٠١ - أوصاني أبو القاسم عليه السلام ألا أشرك بالله شيئا . ولا أترك الصلاة متعمداً . . . ٦٠٧/٢
- ١٠٢ - أوصاني حبي صلى الله عليه وسلم بثلاث : بركعتي الفجر وصيام ثلاثة أيام والوتر قبل النوم . . . ٥٠٥/٢
- ١٠٣ - أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله . . . ١١١/١
- ١٠٤ - أما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وشماله . . . ٢٦٢، ٢٦٤ / ١

« ب »

- ١٠٥ - بادروا بصلاة المغرب . . . ١٤٨/١
- ١٠٦ - بادروا بالمغرب قبل طلوع النجم . . . ١٤٨/١
- ١٠٧ - بايع رسول الله عليه السلام النساء فأخذ عليهن ألا يحدثن إلا محرماً . . . ٦٨٥/٢
- ١٠٨ - بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة . . . ٥٤١/٢
- ١٠٩ - بعثت بالحنيفية السمحة . . . ٢٦٨/١
- ١١٠ - بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين . . . ٢٦٨/١
- ١١١ - بلغوا عني ولو آية . . . ٣٨٩، ٣٨٨ / ١
- ١١٢ - بني الإسلام على خمس . . . ٥١٣/٢
- ١١٣ - بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة، وبينه وبين الكفر أن يترك الصلاة . . . ٦٠٥/٢
- ١١٤ - بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة . . . ٦٠٥/٢
- ١١٥ - بين العبد وبين الكفر والإيمان ترك الصلاة . . . ٦٠٥/٢
- ١١٦ - بيننا وبينهم ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر . . . ٦٠٥/٢
- ١١٧ - البيّنة على المدعي . . . ٣١٥/١

« ت »

- ١ - تحريمها التكبير وتحليلها التسليم . ٣١٥ / ١
- ٢ - تسوكوا يا أهل القرآن . ٤٩٩ / ٢
- ٣ - تظهر كما أمرك الله ثم استقبل القبلة فقل «الله أكبر» ١٨٣ / ١
- ٤ - تفضل صلاة الجماعة صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة . ٤٨٦ ، ٥٨٥ / ٢
- ٥ - تلك صدقة تصدق الله بها عليكم فلا تردوا صدقته . ١٦٢ / ١
- ٦ - تلك صلاة المنافقين ، يجلس أحدكم حتى إذا اصفارت الشمس . . . ٢٦٦ / ١
- ٧ - توبوا إلى ربكم قبل أن تموتوا . . . ٤٦٨ / ٢

« ث »

- ١ - ثلاثة : كتبت عليّ ولم تكتب عليكم . . . ٤٩١ / ٢

« ج »

- ١ - جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس . . ٤٨٩ / ٢
- ٢ - جاء أعمى إلى النبي ﷺ فقال : إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد . ٤٧٨ / ٢
- ٣ - جئت إلى النبي ﷺ فقلت : إني كبير ضرير البصر . . ٤٧٨ / ٢
- ٤ - جمع رسول الله ﷺ في المدينة من غير خوف ولا مطر . ٥٥٥ / ٢
- ٥ - جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر . ٥٥٣ / ٢
- ٦ - جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة . ٥٥٣ / ٢
- ٧ - جمع بين الظهر والعصر في المطر في المدينة . ٥٥٤ ، ٥٥٣ / ٢

« ح »

- ١ — حبوا العربي لأني عربي ولأن القرآن عربي ١٨٩ / ١
- ٢ — حتى إذا استيقن أنه قد أتم صلاته فليسجد سجدة
- ٣ — قبل أن يسلم ٣٧٨ / ١
- ٤ — حتى لا يقول الناس محمد يقتل أصحابه ٥١١ / ٢
- ٥ — الحج عرفة ٢٩٠ / ١
- ٦ — حجتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد؟ قال : للأبد ٣٣٧ / ١
- ٧ — حق الله أحق بالقضاء ١٢٦ / ١
- ٨ — حق على كل مسلم أن يغتسل كل سبعة أيام وأن يمس
- ٩ — طيبًا ٥٠١ / ٢
- ١٠ — حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ٦٧٥ / ٢

« خ »

- ١ — خرجت مع النبي ﷺ في عمرة في رمضان فأفطر
- ٢ — وصمت وقصر وأتممت ٥٢٢ / ٢
- ٣ — خشيت أن تسبقنا الملائكة إلى غسله كما سبقتنا إلى
- ٤ — غسل حنظلة ٦٢٠ / ٢
- ٥ — خفيت علينا القبلة مع رسول الله ﷺ في ليلة
- ٦ — مظلمة ١٦٨ / ١
- ٧ — خمس صلوات كتبهن الله على عباده ٦٠٩ ، ٤٨٩ / ٢
- ٨ — خير مساجد النساء قعر بيوتهن ٤٠٢ / ٢

« د »

- ١ — دخل البيت فصلي ٥٦٣ / ٢
- ٢ — دخل البيت فلم يصل ٥٦٤ / ٢

- ٣- دخل الجنة والله إن صدق ٤٩٠ / ٢
- ٤- دخل في صلاة الفجر فأومأ إليهم أن مكانكم فذهب
- ٥- ثم جاء ورأسه يقطر ماء فصلى بهم ٤٣٤ / ٢
- ٥- دخل في صلاته فكَبَّرَ وكبرنا معه ثم أشار إلى القوم كما أنتم فلم نزل قياما حتى أتانا النبي ﷺ وقد اغتسل ورأسه يقطر ماء ٤٣٦ / ٢
- ٧- دعاء الاستفتاح والتعوذ (فيه جملة أحاديث) ٢٧٧ / ١
- ٨- دلوني على قبره ، فدلوه فصلى عليه ٦٤١ / ٢

« ر »

- ١- رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه ٢٤٩ / ١
- ٢- رأيت الملائكة تغسله ٦٢٠ / ٢
- ٣- رفع القلم عن ثلاثة ١٢٩ ، ١٢٨ / ١

« ز »

- ١- زادك الله حرصاً ولا تعد ٢٢٠ / ١
- ٢- زملوهم بكلوهم ودمائهم ٦٧٥ ، ٦٢٠ / ٢
- ٣- زوجاتي في الدنيا زوجاتي في الآخرة ٦٦٤ / ٢
- ٤- زوجات المؤمنين مع أزواجهن في الجنة ٦٦٥ / ٢

« س »

- ١- سلّم في ثلاث ركعات من العصر فقام إليه الخرباق ٣٧٣ / ١
- ٢- سمع علي وعمار رسول الله ﷺ يجهر بالبسملة في المكتوبات ٢٤٣ / ١

- ٣- سنن لكن معاذ فاكذلك فافعلوا ٢١٦ / ١
- ٤- سورة من القرآن ثلاثون آية تشفع لصاحبها . . . ٢٣٣ / ١
- ٥- سيليككم بعدي ولاية فيليكم البر برة والفاجر بفجوره ٤٦٨ / ٢

« ش »

- ١- شفعت إلى ربي حتى جعله في ضحضاح من النار ٣٤٠ / ١
- ٢- الشفق الحمره ، فإذا غاب الشفق فقد وجبت الصلاة ١٠٧ / ١

« ص »

- ١- صدقة تصدق الله بها عليكم فلا تردوا صدقته ٥٢٠ / ٢
- ٢- صلاتكن في بيوتكن أفضل . . . ٤٠٢ ، ٤٠١ / ٢
- ٣- صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين ١٨٤ ، ١٨٣ / ١
- ٤- صل بهم صلاة أضعفهم ١٦١ ، ١٥٨ / ١
- ٥- صل الصلاة لوقتها ، وصل معهم تكن لك نافلة ٤٧٤ / ٢
- ٦- صلى لنا صلاة رسول الله ﷺ فقرأ في الأوليين ولم يقرأ في الآخرين بشيء . (أبومالك الأشعري) ٢٠٤ / ١
- ٧- صلى إحدى صلاتي العشي فسلم من ركعتين ٢٩٦ / ١
- ٨- صلى بقوم المغرب ثلاث ركعات ثم انصرف وجاء آخرون فصلى بهم ثلاث ركعات ٤٥٤ / ٢
- ٩- صلى بقوم وهو ليس على وضوء فتمت للقوم وأعاد النبي ﷺ ٤٣١ / ٤
- ١٠- صلى بنا رسول الله ﷺ على رجل فسمعتة يقول : إن فلان بن فلان . . . ٦٨٩ / ٢
- ١١- صلى بالناس جنباً فأعاد ولم يعيدوا ٤٣١ / ٢

- ١٢ - صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا ٤٣٢ / ٢
- ١٣ - صلى بالناس صلاة الخوف بيطن نخل صلاة الخوف
بطائفة ركعتين ثم سلم ٤٥٢ / ٢
- ١٤ - صلى صلاة يظن أنها العصر فقام في الثالثة ولم يجلس ٣٦٨ / ١
- ١٥ - صلى على جنازة فقال : اللهم اغفر لحينا وميتنا ٦٨٩ / ٢
- ١٦ - صلى على حمزة مرارا ٦٤٢ / ٢
- ١٧ - صلى على صاحب قبر بعدما دفن ٦٣٩ / ٢
- ١٨ - صلى على قتلى أحد وعلى حمزة ٦٢٩ / ٢
- ١٩ - صلى على النجاشي ٦٤٢ / ٢
- ٢٠ - صلى العيد أول النهار ثم رخص في الجمعة ٥٩١ / ٢
- ٢١ - صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين
درجة ٤٢٤ / ٢
- ٢٢ - صلاة الرجل مع الرجلين أولى من صلاته مع
الرجل ١٥٨ / ١
- ٢٣ - الصلاة عماد الدين ٦١٤ / ٢
- ٢٤ - الصلوات الخمس كفارة لما بينهن ١٥٩ / ١
- ٢٥ - صلوا خلف كل بر وفاجر ٤٦٨ / ٢
- ٢٦ - صلوا خلف من قال لا إله إلا الله ٤٦٩ / ٢
- ٢٧ - صلوا كما رأيتموني أصلي ٢٧٦ ، ١٨٢ / ١
- ٢٨ - صلوا على كل بر وفاجر ٤٦٩ / ٢
- ٢٩ - صلوا على من قال لا إله إلا الله ٦٢٧ / ٢
- ٣٠ - صلوها ولو طردتكم الخيل ٤٩٩ / ٢
- ٣١ - .. صلوا وراءهم ٤٦٨ / ٢
- ٣٢ - .. صلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم ٤٦٨ / ٢

- ٣٣- صليت خلف رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ . (أنس) /١ ٢٤٠
- ٣٤- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (أنس) /١ ٢٤٠
- ٣٥- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يسرون بها . (أنس) /١ ٢٤٠ ، ٢٤٢
- ٣٦- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة ﴿بالحمد لله رب العالمين﴾ (أنس) /١ ٢٢٦ ، ٢٤٢
- ٣٧- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يستفتحون القراءة بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (عبدالله بن المغفل) /١ ٢٤٢
- ٣٨- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بها . (ابن عمر) /١ ٢٤٣
- ٣٩- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا لا يرفعون أيديهم إلا في تكبيرة الافتتاح . (ابن مسعود) /١ ٢٥٩
- ٤٠- صليت خلف النبي ﷺ فلم يكبر بين السجدةين . (عبد الرحمن بن أبيزي) /١ ٢٧٦

«ع»

- ١- ... العشاء إذا كثرت الناس عجل وإذا قلوا أخر /١ ١٥٣
- ٢- عفى أمتي عن الخطأ والنسيان /١ ٢٩٥

«غ»

- ١- غسل الجمعة واجب على كل محتلم /١ ١٠٧ ، ٢ ٤٩٧

٢- غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود ٢/٦٧٧

« ف »

١- فاتة أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتبة ١/٣٢٧، ٣٢٨

٢- فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ١/٢٦٤، ٢٦٧

٣- فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك فإن شئت قمت

وإن شئت جلست ١/٢٨٩

٤- فرق بين الكفر والإيمان الصلاة ٢/٦١١

٥- فلما فرغ من صلاته انتظرنا أن يسلم سجد سجدتين

وختم بالتسليم ١/٣٦٨، ٣٦٩

٦- فلما قضى صلاته وانتظرنا التسليم كبر وسجد

سجدتين وهو جالس ثم ختم بالتسليم ١/٣٦٨

٧- فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد

سجدتين ١/٣٦٨

٨- فلما كان آخر صلاته انتظرنا أن يسلم علينا فسجد

سجدتين قبل أن يسلم ١/٣٦٨

٩- فلما كان قبل أن يسلم سجد ١/٣٦٨

١٠- في كل ركعة ركعتين سلم ٢/٤٥٣

« ق »

١- قال ﷺ لأبي بكر: أخذت بالحزم وقال لعمر: أخذت

بالقوة ٢/٥٠٤

٢- قال ﷺ: لا إله إلا الله لما نزلت: ﴿وَرَبِّكَ فُكَبْرُ﴾ ١/١٨٠

٣- قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان ٢/٥٨٥

٤- قد أجزأت صلاتكم ١/١٦٨

م	الحديث	الصفحة
٥-	قرأت على رسول الله ﷺ (النجم) فلم يسجد فيها	٣٨١ / ١
٦-	قرأت على رسول الله ﷺ (النجم) فلم يسجد منا أحد	٣٨١ / ١
٧-	قرأ سورة (ص) على المنبر فنزل فسجد وسجد الناس معه	٣٨٢ / ١
٨-	قرأ سورة النجم فلم يبق أحد ممن حضر إلا سجد إلا شيخ	٣٨٢ / ١
٩-	قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب	٦٨٤ / ٢
١٠-	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي	٢٢٩ ، ١٨١ / ١
١١-	قصر النبي ﷺ في السفر وأتم وصام وأفطر (عائشة)	٥٢٢ / ٢

« ك »

١-	كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر إلى العصر فيصليهما جميعا	٥٥٠ / ٢
٢-	كان إذا ارتحل قبل أن تزيف الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر	٥٥٠ / ٢
٣-	كان إذا رفع رأسه من الركوع قال «لبي الحمد»	٢٧٤ / ١
٤-	كان إذا زاغت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب	٥٤٩ / ٢ ، ١٧٦ / ١
٥-	كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود	٢٥٩ / ١
٦-	كان أهل العوالي يصلون في منازلهم ثم يصلون مع النبي ﷺ حتى نهاهم	٤٥٣ / ٢
٧-	كان مع رسول الله ﷺ رجلا فوقصته ناقته فمات وهو محرم	٦٧٢ / ٢

م	الحديث	الصفحة
٨ -	كان لا يعلم فصل السورتين حتى ينزل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ . . .	٢٣٦ / ١
٩ -	كان يجمع بين المغرب والعشاء يؤخر هذه إلى آخر وقتها ويجعل هذه أول وقتها . . .	٥٥٥ ، ٥٥٤ / ٢
١٠ -	كان يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وكان مسيلمة يسمى رحمان اليامة . . .	٢٤٤ / ١
١١ -	كان يدفن الاثنين والثلاثة في قبر ويقدم في اللحد أكثرهم قرآنا . . .	٦٢٨ / ٢
١٢ -	كان يصلي بنا فيقرأ في الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الآخرين بفاتحة الكتاب . . .	٢٠٤ / ١
١٣ -	كان يصلي الظهر بالهاجرة . . . والفجر بغلس . . .	١٥٣ / ١
١٤ -	كان يصلي على راحلته حيثما توجهت به . . .	٤٩٣ / ٢
١٥ -	كان يصلي على عشرة وحمة . . .	٦٢٩ / ٢
١٦ -	كان يصلي وأنا معترضة بينه وبين القبلة . . . (عائشة) . . .	٣٩٨ / ٢
١٧ -	كان يعد ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ من الفاتحة . . .	٢٢٧ / ١
١٨ -	كان يعيد الصلاة على الجنازة . . .	٦٤٢ / ٢
١٩ -	كان يفتح الصلاة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ . . .	١٨١ / ١
٢٠ -	كان يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ . . .	٢٢٦ ، ١٨١ / ١
٢١ -	كان يقول بين السجدين «اللهم اغفر لي» . . .	٢٧٥ / ١
٢٢ -	(كان يقول دعاء الاستفتاح والتعوذ) . . .	٢٧٧ / ١
٢٣ -	كان يقول في ركوعه «سبحان ربي العظيم» وفي سجوده «سبحان ربي الأعلى» . . .	٢٧٤ / ١
٢٤ -	كان يوتر من أول الليل ووسطه وآخره . . .	٥٠٤ ، ٥٠٣ / ٢

٢	الحديث	الصفحة
٢٥ —	كَبُرَ ثَمَ أَوْماً إِلَى الْقَوْمِ أَنْ اجْلَسُوا . . .	٤٣٦ / ٢
٢٦ —	الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء . . .	٢٩٤ / ١
٢٧ —	كل سبب ينقطع إلا سببي ونسبي . . .	٦٦٣ / ٢
٢٨ —	كلا صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج . . .	٢١٠ / ١
٢٩ —	كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلا	
	وراء إمام . . .	٢١٣ / ١
٣٠ —	كل عمل ابن آدم ينقطع إلا ثلاث . . .	٦٥٦ / ٢
٣١ —	كنا إذا جلسنا مع رسول الله في صلاتنا قلنا : السلام	
	على الله قبل عبادته . . .	٢٨٧ / ١
٣٢ —	كنا في سرية فأصابتنا ظلمة فلم تعرف القبلة . . .	١٦٦ / ١
٣٣ —	كنا في سفر فاشتبهت علينا القبلة فصلينا بالتحري . . .	١٦٥ / ١
٣٤ —	كنا قبل أن يفرض علينا التشهد نقول السلام على الله	
	قبل عبادته . . .	٢٧٨ / ١
٣٥ —	كنا في عهد رسول الله ﷺ نتكلم في الصلاة ونأمر	
	بالحاجة حتى نزلت ﴿وقوموا لله قانتين﴾ . . .	٢٩٨ / ١ ، ٢٩٩
٣٦ —	كنا مع رسول الله في مسير أو سفر فأصابنا غيم	
	فتحرينا . . .	١٦٨ / ١
٣٧ —	كنا نتغذى ونقبل بعد الجمعة . . .	٥٧٧ / ٢
٣٨ —	كنا نجمّع ونرجع فنقبل . . .	٥٨٢ / ٢
٣٩ —	كنا نساfer فمنا الصائم ومنا المفطر ومنا المتم ومنا	
	المقصر . . .	٥٢٥ / ٢ ، ٥٢٦
٤٠ —	كنا نصلي مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس . . .	٥٨٣ / ٢
٤١ —	كنا نصلي مع رسول الله الجمعة ثم نرجع فنريح	
	نواضحنا . . .	٥٧٨ / ١

- ٤٢ - كنا نصلي الجمعة ثم نرجع فنقيل وما للحيطان في يستظل به ٥٨٤ / ٢
- ٤٣ - كنَّ نساء المؤمنات يصلين مع رسول الله ﷺ الصبح متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن لا يعرفن من الغلس ١٥٣ / ١
- ٤٤ - كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة؟ ٤٧٤ / ٢

« ل »

- ١ - الذي لا ينام حتى يوتر حازم ٥٠٤ / ٢
- ٢ - لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ٤٦٣ / ٢
- ٣ - لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ٤٨٠ / ٢
- ٤ - لكل سهو سجدة قبل السلام ٣٧٠ / ١
- ٥ - لم أنس ولم تقصر ٢٩٦ / ١
- ٦ - لو مات هذا على ما هو عليه لمات على غير ملة محمد ﷺ فأتوا الركوع والسجود ٢٦٥ / ١
- ٧ - ليس التفريط في النوم إنما التفريط في اليقظة ٥٦١ / ٢
- ٨ - ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا ٥٠١ / ٢
- ٩ - ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ٢٤٣ / ١
- ١٠ - ليؤمكم خياركم وليؤذن لكم قراؤكم ٤٦٧ / ٢ ، ٦٨ ، ٤

« م »

- ١ - ما أجد لك رخصة ٤٧٨ / ٢
- ٢ - ما تقرَّب إلى المتقربون بأفضل مما فرضت عليهم ١١٢ / ١

- ٣- ما رأيت رسول الله ﷺ أخر صلاة إلى وقت الأخرى
حتى قبضه الله (عائشة). ٥٦٢/٢
- ٤- ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لوقتها ما خلا
عرفة ومزدلفة (ابن مسعود). ٥٦٢/٢
- ٥- ما ضرك لو متي قبلي لغسلتك وكفنتك ثم صليت
عليك ودفنتك. ٦٦١/٢
- ٦- مالي أرى أيديكم كأنها أذئاب خيل شمس؟ . . . ٢٦١/١
- ٧- مالي أنزع القرآن؟ ٢١٥/١
- ٨- مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر. ١٣٤/١
- ٩- مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم. ١٧٩/١
- ١٠- مكانكم، فلم يزالوا قياماً حتى خرج. ٤٣٥/٢
- ١١- مكن جهنك من الأرض. ٣٨٧/١
- ١٢- (ملء السماء وملء الأرض بعد التحميد). ٢٨٣، ٢٧٨/١
- ١٣- من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل
الله له صلاة ما دام عليه. ٤٠٧/٢
- ١٤- من أكل من البقلتين فليس مناً. ٥٠١/٢
- ١٥- من بكر وأبكر. ١٠٨/١
- ١٦- من تأهل ببلد فهو من أهله. ٥٢٧/٢
- ١٧- من ترك الصلاة متعمداً فقد برئ من الله ورسوله
ونقض العهد. ٦٠٧/٢
- ١٨- من ترك حقاً فلورثته. ٦٥٥/٢
- ١٩- من تركها متعمداً فقد خرج من الملة. ٦١٠/٢
- ٢٠- من حافظ عليها كانت له نورا وبرهاناً ونجاة يوم
القيامة. . . ٦١٠/٢

- ٢١- من سلك طريقا لطلب علم خاض في الرحمة وصلّت عليه الملائكة ٢/ ٥٤١ ، ٥٤١
- ٢٢- من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له ٢/ ٤٨٠
- ٢٣- من سمع النداء فلم يمنع من اتباعه عذر لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها ٢/ ٤٨٠
- ٢٤- من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له ٢/ ٤٨١
- ٢٥- من شاء اجتزأ بالعيد عن جمعته ٢/ ٥٩١
- ٢٦- من شاء أن يجتمع فليجمع ٢/ ٥٩١
- ٢٧- من شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس ٢/ ٤٩٧
- ٢٨- من شك في صلاته فليسجد سجدةين بعدما يسلم ١/ ٣٧٠
- ٢٩- من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا له ذمة الله وذمة رسوله ٢/ ٥٠٧
- ٣٠- من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ٢/ ٤١٠
- ٣١- من قاء أو رعف في صلاته فلينصرف فليتوضأ وليبين ١/ ٣١٠
- ٣٢- من قال « لا إله إلا الله دخل الجنة » ٢/ ٤٧٠
- ٣٣- من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ٢/ ٥٤٥
- ٣٤- من كان من أهل العوالي وأحب أن ينصرف فلينصرف ٢/ ٥٩٤
- ٣٥- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا على امرأة أو ٢/ ٥٨٧
- ٣٦- من كتم علما يعلمه ألجمه الله بلعجام من نار ١/ ٣٨٨
- ٣٧- من لقيه منكم فليقرأ عليه فاتحة الكتاب ١/ ٢٣٢ ، ٢٣٣
- ٣٨- من لم يوتر فليس منّا ٢/ ٥٠٠
- ٣٩- من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ١/ ٣٣٣

- ٤٠ — من نسى صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام . . . ٣٢٦/١
- ٤١ — مه يا هذا، فإن هذا شيء فعله رسول الله ثم تركه (ابن الزبير) . ٢٥٣، ٢٥٢/١

« ن »

- ١ — نهى أن تعاد فريضة في يوم مرتين . ٤٥٤/٢
- ٢ — نهى النبي ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة . ٥٤٥/٢

« هـ »

- ١ — هذه سنة موتاكم يا بني آدم . ٦٢٠/٢
- ٢ — هلاك أمتي في اللبن . ٤٨١/٢
- ٣ — هل تجدي من رخصة؟ فقال: ما أجد لك رخصة . ٤٧٨/٢
- ٤ — هل تسمع حيي على الصلاة حيي على الفلاح؟ فحيي هلا . ٤٧٨/٢
- ٥ — هل تسمع النداء؟ قال نعم، قال: فأجب . ٤٧٨/١
- ٦ — هل علي غيرهن؟ قال: لا، إلا أن تتطوع . ٤٩٠/٢
- ٧ — هل قرأ معي أحد؟ قال رجل: نعم . . . ٢١٤/١
- ٨ — هي زوجتك في الدنيا والآخرة . ٦٦٨/٢
- ٩ — هي سورة ما أنزل الله في التوراة والإنجيل والزبور ولا في القرآن مثلها وهي السبع المثاني . ١٩٩/١
- ١٠ — هي هي السبع المثاني . ٢٢٨/١

« و »

- ١ — والله لا أزيد على هذا ولا أنقص . فقال: أفلح إن صدق . ٤٩٠/٢

- ٢- وقت الظهر ما لم يحضر وقت العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق. ١٣٩/١
- ٣- الوقت ما بين هذين الوقتين. ٥٥٨/٢، ١٠٩/١
- ٤- الوتر حق على كل مسلم. ٥٠١/٢
- ٥- الوتر حق واجب فمن شاء أوتر بسبع ومن شاء. ٤٩٥/٤
- الوتر حق وليس بواجب فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل. ٤٩٤/٢

« لا »

- ١- لا أجدر لك رخصة. ٤٨٢/٢
- ٢- « لا إله إلا الله » قالها ﷺ لما نزلت « وربك فكير ». ١٨٠/١
- ٣- لا تؤمن امرأة رجلاً ولا يؤمن فاجر برّاً. ٤٦٨/٢
- ٤- لا تتخذوا قبوري مسجداً. ٦٤٣/٢
- ٥- لا تتم صلاة أحدكم (حتى يتوضأ. . .). ٢٧٥/١
- ٦- لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود. ٢٦٤/١
- ٧- لا تدعوا الركعتين قبل الفجر، فإن فيهما الرغائب. ٥٠١، ٤٩٩/٢
- ٨- لا تدعوها ولو طردتكم الخيل. ٤٩٩/٢
- ٩- لا ترفع الأيد إلا في سبعة مواطن. ٢٥٨، ٢٥٧/١
- ١٠- لا تشبهوا الوتر بالمغرب. ٥٠٣/٢
- ١١- لا تشركوا بالله شيئاً ولا تتركوا الصلاة. ٦٠٦/٢
- ١٢- . . لا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها. ٢١٥/١
- ١٣- لا تقدموا صبيانكم في صلاتكم ولا على جنائزكم. ٤٥٨/٢

- ١٤ - لا تقدموا صبيانكم ولا سفهاءكم في صلاتكم ولا على
جنائزكم . . . ٤٦٧/٢
- ١٥ - لا تقولوا: السلام على الله، فإن الله هو السلام . . . ٢٨٨/١
- ١٦ - لا تمسوه بطيب ولا تحمّروا رأسه . . . ٦٧٢/٢
- ١٧ - لا صلاة إلا بطهور . . . ٣٠٨/١
- ١٨ - لا صلاة إلا بفتح الكتاب . . . ١٩٣/١
- ١٩ - لا صلاة إلا بفتح الكتاب أو غيرها . . . ١٩٥/١
- ٢٠ - لا صلاة إلا بقراءة ولو بفتح الكتاب . . . ١٩٦/١
- ٢١ - لا صلاة لمن لم يقرأ بفتح الكتاب . . . ١٩٤/١
- ٢٢ - لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة . . . ١٩٣/١
- ٢٣ - لا صلاة لمن لم يقم صلبه في الركوع والسجود . . . ٢٦٤/١
- ٢٤ - لا صلاة لمن لم يصل عليّ . . . ٢٨٧/١
- ٢٥ - لا ظهران في يوم . . . ١٣٣/١
- ٢٦ - لا وضوء إلا من صوت أو ريح . . . ٢٥٨/١
- ٢٧ - لا يزال أحدكم في صلاة ما كان ينتظر الصلاة . . . ١٥٧/١
- ٢٨ - لا يصلي على موتاكم - مادمت بين أظهركم - غيري . . . ٦٤٠/٢
- ٢٩ - لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه . . . ١٨٢/١
- ٣٠ - لا يقبل الله صلاة بغير طهور . . . ٣٠٩/١
- ٣١ - لا يقطع صلاة المرء شيء، وادراؤا ما استطعتم . . . ٣٩٨/٢
- ٣٢ - لا يموتن فيكم ميت إلا آذنتموني به . . . ٦٣٩/٢
- ٣٣ - لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبنيتها . . . ٦٦٨/٢

« ي »

- ١ - يا معشر المسلمين إنه لا صلاة لمن لم يقم صلبه في
السجود . . . ٢٦٥/١

م	الحديث	الصفحة
٢ -	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ١/٢١٩ ، ٢/٤٧٢	
٣ -	يؤمكم أقرأكم فقد موني ٢/٤٥٩	
٤ -	. . يبعث يوم القيامة ملبدا «مليبا» ٢/٦٧٢	
٥ -	يحشر وأوداجه تشخب دما ٢/٦٢٣	
٦ -	يرفع يديه إذا قام من السجدين ١/٢٥٣	
٧ -	يرفع يديه إذا قام من الركعتين ١/٢٥٣	
٨ -	يصل على عشرة وحمة ثم يرفع العشرة وحمة موضوع ٢/٦٤٢	
٩ -	يقطع صلاة الرجل المرأة والحمار والكلب الأسود ٢/٤٠٣	
١٠ -	يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر ١/٢١٤	
١١ -	يكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن ميقاتها ٢/٤٧٤	
١٢ -	يمسح المسافر ثلاثة أيام ٢/٥٤٦	

ب - فهرس الآثار (*)

م	الأثر ومن أثر عنه	الصفحة
	« أ »	
١ -	اجتمع عيدان في عهد ابن الزبير . (وهب بن كيسان).....	٥٩٢ / ٢
٢ -	اجتمع لكم في يومكم عيدان فمن شاء أجزأه هذا عن	
	عيد جمعته (علي رضي الله عنه) .	٥٩٣ / ٢
٣ -	آخر المغرب حتى طلع نجمان فأعتق رقبتين (عمر رضي	
	الله عنه) .	١٤٩ / ١
٤ -	مع العشاء (ابن عمر رضي الله عنهما)	٥٥٦ / ٢
٥ -	أخروهن من حيث أخرهن الله (ابن مسعود)	٣٩٩ / ٢
٦ -	إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس صلت صلاة النهار	
	كلها ، وإذا طهرت قبل الفجر صلت صلاة الليل	
	كلها . (عبدالرحمن بن عوف وابن عباس)	١٢٣ / ١
٧ -	إذا مات المحرم لم يغط رأسه حتى يلقي الله محرماً (ابن	
	عباس)	٦٧٦ / ٢
٨ -	أربع لا يجهر بهن إمام . (علي وابن مسعود وابن	
	عباس)	٢٤٦ / ١
٩ -	أصاب السنة . (ابن عباس)	٥٩٢ / ٢
١٠ -	افعلوا به كما تفعلون بموتاكم (أي الميت المحرم)	
	(عائشة) .	٦٧٨ / ٢
١١ -	اقرأ ابن مسعود رجلاً «ليسجنه عتي حين» .	١٩١ / ١
١٢ -	اكتبوه بالتاء ، فانه نزل بلغة قريش (عثمان) .	١٩٢ / ١

(*) بعض الآثار الواردة عن الصحابة في هذا الفهرس لها حكم الرفع أو وردت ضمن حديث مرفوع .

- ١٣ - إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة
عبدالله بن الزبير. (ابن عباس) ٢٥٤ / ١
- ١٤ - أنكر على عثمان تأخره يوم الجمعة وتركه الغسل . (عمر
رضي الله عنه) ٣٨٣ / ١
- ١٥ - إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء (عمر) ٣٨٥ / ١
- ١٦ - إن الله فرض عليكم على لسان نبيكم الصلاة للمقيم
أربعاً وللمسافر ركعتين . (ابن عباس) ٥٣٤ / ٢
- ١٧ - أن امرأة أوصت أن يغسلها زوجها فسل أصحاب رسول
الله ﷺ فقالوا: يغسلها ٦٦٨ / ٢
- ١٨ - إن رفع الأيدي في الصلاة لبدعة (عمر) ٢٥٣ / ١
- ١٩ - إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسنوا فأحسن
معهم . (عثمان) ٥٦٨ / ٢
- ٢٠ - إن عبدالله بن الوليد الجهني مات بالسقيا محرماً في زمن
عثمان فلم يخمر رأسه ٦٧٦ / ٢
- ٢١ - إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد
قبلك . (أنس) ٢٤١ / ١
- ٢٢ - إنها عجّلت بكم خشية الحر عليكم (ابن مسعود) ٥٨٢ / ٢
- ٢٣ - إنها قصرت الجمعة لأجل الخطبة (عمر وعائشة) ٥٨٦ / ٢
- ٢٤ - إنها من السنة . (ابن عباس) ٦٨٦ / ٢
- ٢٥ - إني خشيت أن تظنوا أن الصلاة ركعتان في كل حال ٥٢٧ / ٢ ، ٥٢٨
- ٢٦ - إني لم أجهر إلا لتعلموا أنها كذلك (السنة) (ابن عباس) ٦٨٦ / ٢
- ٢٧ - أوصى أبوبكرة أن يصلي عليه أبوبردة (صوابه أبوبرة) ٦٥١ / ٦
- ٢٨ - أوصى أبوسريحة أن يصلي عليه زيد بن أرقم ٦٥٣ / ٢
- ٢٩ - أوصت أم سلمة أن يصلي عليها سعيد بن جبير .
(صوابه سعيد بن زيد) ٦٥٢ / ٢

- ٣٠- أوصت عائشة أن يصلي عليها أبوهريرة ٦٥١ / ٢
- ٣١- أوصى ابن مسعود أن يصلي عليه ابن الزبير ٦٥١ / ٢
- ٣٢- أوصى أبو ميسرة أن يصلي عليه شريح ٦٥٣ / ٢

« ج »

- ٣٣- اجمع بين الصلاتين من الكبائر (إلا من عذر) (عمر) ٥٦٤ / ٢
- ٣٤- جهر أنس بالبسملة وقال ما آلو أن اقتدي بصلاة رسول الله ﷺ ٢٤١ / ١
- ٣٥- الجهر بالبسملة قراءة الأعراب (ابن عباس) ٢٤٦ / ١
- ٣٦- جهر عمر وعلي وابن عباس بالبسملة ٢٤٤ ، ٢٤٣ / ١
- ٣٧- جهر عمر بالاستفتاح ٢٤٢ / ١

« خ »

- ٣٨- خرج ابن الزبير فصلى بهم العيد ثم دخل فلم يخرج حتى صلى العصر، وذكر ذلك لابن عمر فلم ينكره ٥٩٣ / ٢
- ٣٩- خشيت أن يظنوا أن الصلاة ركعتان في كل حال (عثمان) ٥٢٨ ، ٥٢٧ / ٢
- ٤٠- الخلاف شر (ابن مسعود) ٥٢٧ / ٢

« ر »

- ٤١- رأيت ابن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع (ميمون المكي) ٢٥٤ / ١
- ٤٢- رأيت ابن عمر وابن الزبير يرفعان أيديهما إذا ركعا وإذا رفعوا (أبو الزبير المكي) ٢٥٦ / ١

« س »

- ٤٣ — سئل (ابن عمر) عن المحرم يموت؟ فقال: مضى الإحرام. ٦٧٧/٢

« ش »

- ٤٤ — شهدت العيد مع عمر فصنع كما صنعت (ابن الزبير) ٥٩٢/٢
 ٤٥ — شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتمعا في يوم؟ قال: نعم (اياس بن أبي رملة الشامي) ٥٩١/٢

« ص »

- ٤٦ — صار ثمنها تسعاً. (علي بن أبي طالب) ٣٨٣/١
 ٤٧ — صار خالد أميراً يوم مؤتة بتأثيرهم (المصنف) ٥٧١/٢
 ٤٨ — الصحابة اشتبهت عليهم القبلة فصلوا بالاجتهاد (المصنف) ١٦٨/١
 ٤٩ — صلى بنا معاوية الجمعة ضحى (سعيد بن سويد) ٥٨٣/٢
 ٥٠ — صلى بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا (عمر بن الخطاب) ٤٣٧/٢
 ٥١ — صلى بهم وهو جنب فأعاد وأمرهم بالإعادة. (علي بن أبي طالب) ٤٣٨/٢
 ٥٢ — صلى عثمان الظهر بمنى أربعاً. . . ٥٢٦/٢
 ٥٣ — صلى ابن عباس على جنازة فكبر ثم قرأ بأم القرآن فجهر بها. . . ٦٨٧/٢
 ٥٤ — صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ (عمر ابن الخطاب) ٥٣٣/٢

الآثر	الصفحة	م
٥٥ - صلاة السفر ركعتان من خالف السنة فقد كفر. (ابن عمر)	٥٢٩/٢ ، ٥٣٠	
٥٦ - . . الصلاة هكذا الصلاة على الجنازة (ابن عباس)	٦٨٦/٢	
٥٧ - صلى بهم العيد ثم دخل فلم يخرج حتى صلى العصر . . .		
(ابن الزبير)	٥٩٣/٢	
٥٨ - صليت الجمعة خلف أبي بكر وكانت خطبته وصلاته		
قبل نصف النهار وصليتها مع عمر . . (عبدالله بن سيدان)	٥٨٠/٢	
٥٩ - صليت خلف ابن عمر سنين فلم يرفع يديه إلا في		
التكبير الأولى (مجاهد)	٢٥٢/١	
٦٠ - صليت خلف ابن عباس فقرأ بفاتحة الكتاب وقال :		
«إنها السنة» . . .	٦٨٧/٢	
« غ »		
٦١ - غسلتها أم هانئ وكان علي يناولها الماء . . .	٦٦٧/٢	
٦٢ - (غسل علي فاطمة وأعانتها أساء) . . .	٦٦٦/٢	
٦٣ - غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود . (ابن عباس)	٦٧٧/٢	
« ف »		
٦٤ - فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر.		
(عائشة)	٢١٠/١	
٦٥ - فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في		
الحضر. (عائشة)	٥٢٤/٢	
« ق »		
٦٦ - قال أبو بكر أما أنا فأوتر أول الليل وقال عمر أما أنا فأوتر		
آخره . . .	٥٠٤/٢	

- ٦٧ — قَدَّمَ الحسين سعيد بن العاص في الصلاة على أخيه الحسن . . . ٦٥٨ / ٢ ، ٦٥٩
- ٦٨ — قَدِمْتُ على رسول الله ﷺ وهو يصلي عند الكعبة . . . ٢٩٨ / ١
- ٦٩ — قرأ أنس (وأقوم قیلاً) و(أصوب قیلاً) . . . ١٩١ / ١
- ٧٠ — قرأ ابن مسعود (طعام الأثیم) طعام الفاجر . . . ١٩١ / ١
- ٧١ — قرأ في الأولین وسبح في الآخرین (علي) . . . ٢٠٧ / ١
- ٧٢ — قرأ في الأولین ولم يقرأ في الآخرین بشيء (أبومالك الأشعري) . . . ٢٠٦ / ١
- ٧٣ — قرأ البسملة للحمد ولم يقر للسورة (معاوية) . . . ٢٣٥ / ١
- ٧٤ — قرأ بفاتحة الكتاب على الجنائزة وقال : إنها السنة . (ابن عباس) . . . ٦٨٧ / ٢
- « ك »
- ٧٥ — كان ابن عمر إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه حصبه وأمره أن يرفع يديه . . . ٢٥٤ / ١
- ٧٦ — كان سعيد بن العاص والياً فأخرجوه فصلى بهم أبو موسى الأشعري . . . ٥٧٤ / ٢
- ٧٧ — كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يرفع بعد (علي) . . . ٢٥٢ / ١
- ٧٨ — كان يرفع يديه في المواضع الثلاثة . (ابن عباس) . . . ٢٥٢ / ١
- ٧٩ — كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم إذا ركعوا وإذا رفعوا كأنها المراوح . (الحسن البصري) . . . ٢٥٥ / ١
- ٨٠ — كانت عائشة تصلي في السفر أربعاً . . . ٥٢٤ / ٢
- ٨١ — كان يجمع بين الصلاتين في السفر ويقول : هي السنة . (ابن عباس) . . . ٥٥٩ / ٢
- ٨٢ — كان ابن عمر يصلي خلفهم ويعيد . . . ٤٧٣ / ٢

- ٨٣- كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم ينصرف إلى قومه
 فيصلي بهم . (معاذ) ١٥٨/١
- ٨٤- (كان ابن عمر وأنس يصليان خلف الحجاج) ٤٧٣/٢
- ٨٥- (كان الحسن والحسين يصليان خلف مروان) ٤٧٣/٢
- ٨٦- كانوا لا يجهرون بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (عمر وعلي
 وعمار) ٢٤٦/١
- ٨٧- كانوا لا يجهرون بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (أبواءثل) ٢٤٧/١
- ٨٨- (كانوا يكبرون في كل خفض ورفع ويروون ذلك عن
 رسول ﷺ) ٢٧٨/١
- ٨٩- كبر ما كبر إمامك واختار أطيب الكلام . (ابن مسعود) ٦٨٨/٢
- ٩٠- كتب سلمان إلى قوم من الفرس فاتحة الكتاب
 بالفارسية ١٩٠/
- ٩١- كنت أؤمهم وأنا ابن سبع أو ثمان سنين (عمرو بن
 سلمة) ٤٥٩/٢
- ٩٢- كنت غلاما فحفظت قرآنا كثيرا (عمرو بن سلمة) ٤٥٩/٢
- ٩٣- كنّا نأخذ بالأحدث من فعل رسول الله ﷺ (ابن عباس) ١٤٤/١
- ٩٤- كيف نقصر وقد أمنا؟ (يعلى بن أمية لعمر بن الخطاب) ٥٢٠/٢

« ل »

- ٩٥- لم يؤقت لنا رسول الله ﷺ قولا ولا قراءة كبر ما كبر
 إمامك . . . (ابن مسعود) ٦٨٨/٢
- ٩٦- لو صليتم في بيوتكم لتركتم سنة نبيكم (ابن مسعود) ٤٨٣/٢

« م »

- ٩٧ — مات عبدالله بن الوليد الجهني بالسقيا محرما زمن عثمان
فلم يخمروا رأسه ٦٧٦ / ٢
- ٩٨ — ما أجزأت ركعة قط . (عبدالله بن مسعود) ٥٣٤ / ٢
- ٩٩ — ما أرى أن لي صلاة تمت لم أصل فيها على النبي ﷺ
(عبدالله بن مسعود) ٢٩٠ / ١
- ١٠٠ — ما أنا قلت من أصبح جنبا لم يصح صومه . . .
(أبو هريرة) ٣٠١ / ١
- ١٠١ — ما خافت من أسمع نفسه . (ابن مسعود) ٢٤٥ / ١
- ١٠٢ — ما صلاة أخوف عندي فواتا من المغرب (ابن عمر) ١٥٠ / ١
- ١٠٣ — ما صليت ولو مت ؛ مت على غير سنة محمد ﷺ
(حذيفة) ٢٦٥ / ١
- ١٠٤ — ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ
ولكن . . . (أنس) ٣٠٠ / ١
- ١٠٥ — ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن . . .
(البراء) ٣٠٠ / ١
- ١٠٦ — المصلي في السفر أربعا كالمصلي في الحضر ركعتين (ابن عباس)
..... ٥٢٩ / ٢
- ١٠٧ — من أظهر حسنا أحببناه وشهدنا له بالخير ومن أظهر لنا
سوءا أبغضناه وشهدنا عليه بالسوء . (عمر رضي الله
- ١٠٨ — عنه) ٥١١ ، ٥١٠ / ٢
- ١٠٩ — من ترك ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فقد ترك مائة وثلاث
عشرة آية (علي وأبي هريرة) ٢٣٥ / ١
- ١١٠ — من ترك الصلاة فقد كفر (ابن عباس) ٦٠٨ ، ٦٠٣ / ٢

- ١١١ - من ترك الصلاة فهو كافر (ابن مسعود) ٦٠٨، ٦٠٣ / ٢
- ١١٢ - من جهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فقد جعلها سنة . . . (ابن عباس) ٢٤٦ / ١
- ١١٣ - من سرّه أن يلقي الله مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن (ابن مسعود) ٤٨٣ / ٢
- ١١٤ - من سمع النداء فلم يأت به لما تجاوز صلاته رأسه إلا من عذر. (علي) ٤٨٢ / ٢
- ١١٥ - من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له . (أبوموسى الأشعري) ٤٨٣ / ٢
- ١١٦ - من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلم يرد خيراً ولم يرد به (عائشة) ٤٨٣ / ٢
- ١١٧ - من صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء يعيد ولا يعيدون (عمر وعثمان وعلي وابن عمر) ٤٣٧ / ٢
- ١١٨ - من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء إمام (جابر) ٢٠٨ / ١
- ١١٩ - من قرأ خلف الإمام فقد اخطأ الفطرة (علي) ٢١٦ / ١

« ن »

- ١٢٠ - نزلت هذه الآية ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ في التطوع حينما توجه بك بعيرك (ابن عمر) ١٦٧ / ١

« هـ »

- ١٢١ - هو أحق بغسل زوجته (ابن عباس) ٦٦٦ / ٢

« و »

- ١٢٢ - وصى أبوبكر أن يصلي عليه عمر. ٦٤٨/٢ ، ٦٥٠
- ١٢٣ - وصى عمر أن يصلي عليه صهيب ٦٤٨/٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠
- ١٢٤ - الوتر حسن جميل قد عمل به رسول الله والمسلمون بعده
وليس بواجب عليكم (عبادة بن الصامت ونحوه عن
ابن عمر) ٤٩٧/٢ ، ٤٩٨
- ١٢٥ - الوتر ليس بحتم، ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ .
(علي) ٤٩٧/٢

« لا »

- ١٢٦ - لا إسلام لمن ترك الصلاة . (عمر بن الخطاب) ٦٠٨/٢
- ١٢٧ - لا تجوز الصلاة إلا بتشهد . (عمر بن الخطاب) ٢٨٩/١
- ١٢٨ - لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة (عمر بن الخطاب) ٦٠٧/٢
- ١٢٩ - لا صلاة إلا بقراءة وتشهد وصلاة على النبي ﷺ (ابن
عمر) ٢٩٠/١
- ١٣٠ - لا يؤم الصبي حتى يحتلم . (ابن عباس) ٤٦٠/٢
- ١٣١ - لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الحدود (ابن مسعود) ٤٥٨/٢
- ١٣٢ - لا يقرأ في شيء من الصلاة خلف الإمام (روى عن
جماعة من الصحابة) ٢١٧/١

« ي »

- ١٣٣ - يا بني إياك والحدث في الإسلام (عبدالله بن المغفل عن
أبيه) ٢٤٢/١
- ١٣٤ - يا أيها الناس : إنّا نمر بالسجود فمن سجد أجاد
وأحسن . . . (عمر) ٣٨٥/١

- ١٣٥ - يأبى الله ورسوله أن تنتظرك بصلاتنا وأنت في حوائجك
 (ابن مسعود) ٥٦٩/٢
- ١٣٦ - يبنى (أي في سبق الحدث في الصلاة بعد التطهر) (عمر
 وعلي وابن عمر) ٣١٣/١
- ١٣٧ - يستأنف الصلاة (أي في سبق الحدث في الصلاة بعد
 التطهر) (المسور بن مخرمة) ٣١٣/١
- ١٣٨ - يغسل الرجل زوجته . (ابن عباس) ٦٦٦/٢

٣ = فهرس الأبيات الشعرية في كتاب الانتصار

الصفحة

« ر »

- ١ — نأتي النساء على أطهارهن ولا نأتي النساء إذا أكبرن إكبارا ١٨٠ / ١
- ٢ — لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر ٢٠٦ / ١
- ٣ — بجيش تفضل البلق في جنباته ترى الأكم فيها سجّدا للحوافر ٢٧١ / ١

« ز »

- ٤ — إذا ما امتدقنا كل يوم مذقة وخمس تيمرات كبار كسوانز ١٤٦ / ١
- ٥ — فنحن ملوك الأرض خصبا ونعمة ونحن أسود الغاب عند الهزاهز ١٤٦ / ١

« ع »

- ٦ — تقول بتي وقد قربت مرتحلا يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا ٢٥٨ / ١
- ٧ — عليك مثل الذي صليت فاغتمضي يوماً فإن لجنب المرء مضطجعا ٢٥٨ / ١
- ٨ — أليس ورائي إن تراخت منيتي لزوم العصا تحني عليها الأصابع ٢٧٠ / ١
- ٩ — أخبر أخبار القرون التي مضت أدب كأني كلما قمت راكم ٢٧٠ / ١

« ل »

- ١٠ — لسنّا وإن كرمت أوائلنا قوما على الأحساب نتكل ٣١١ / ١
- ١١ — نهني كما كانت أوائلنا تبني ونفعل مثل ما فعلوا ٣١١ / ١

٤ - فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
« أ »	
١ - إبراهيم بن أحمد بن عمر (ابن شاقلا)	٣٣٥ / ١
٢ - إبراهيم بن الحارث بن مصعب	٥٤٩ / ٢
٣ - إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي (أبو ثور)	١٣٦ / ١
٤ - الأثرم (أحمد بن محمد)	
٥ - أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي	٥٧٥ / ٢
٦ - أحمد بن حميد المشكاني (أبوطالب)	١٠٤ / ١
٧ - أحمد بن سلمان بن الحسن (أبو بكر النجاد)	٢٨٧ / ١
٨ - أحمد بن أبي عبده	١٥١ / ١
٩ - أحمد بن محمد الحجاج (المروذي)	٢٩١ / ١
١٠ - أحمد بن محمد بن هارون (الخلال)	٢٠٣ / ١
١١ - أحمد بن محمد بن هانئ (الأثرم)	١٦٤ / ١
١٢ - أحمد بن محمد (أبو الحارث)	١١٦ / ١
١٣ - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد (ابن راهويه)	٢٨٤ / ١
١٤ - إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري	٢٩٢ / ١
١٥ - إسحاق بن بشر بن محمد (القرشي الهاشمي)	٦٢٠ / ٢
١٦ - إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج (ابن منصور)	١١٦ / ١
١٧ - إسماعيل بن سعيد (الشالنجي)	١٨٨ / ١
١٨ - إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار	٦٥٤ / ٢
١٩ - الأعمش (سليمان بن مهران)	

٢٠ — أنس بن مالك الكعبي القشيري ٥٢٥ / ٢

« ب »

- ١ — ابن بختان (يعقوب بن إسحاق بن بختان)
- ٢ — أبوالبختري (سعيد بن فيروز)
- ٣ — ابن بدينا (محمد بن الحسن بن هارون)
- ٤ — أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ١٣٧ / ١
- ٥ — أبو برزة (نضلة بن عبيد) ٦٥١ / ٢
- ٦ — بشير بن سعيد بن ثعلبة ٢٨٦ / ١
- ٧ — ابن بطة (عبيد الله بن محمد)
- ٨ — بقية بن الوليد بن صائد الحمصي ٤٠٨ / ٢
- ٩ — بكر بن سواده بن ثمامة الجذامي ٣٢٠ / ١
- ١٠ — بكر بن محمد النسائي البغدادي ٥٠٦ / ٢
- ١١ — أبوبكر (عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال)

« ث »

- ١ — الثوري (إبراهيم بن خالد)

« ج »

- ١ — جعفر بن محمد بن علي بن الحسين (الصادق) ٥٧٨ / ٢
- ٢ — جعفر بن محمد النسائي الشقراني ١٥٢ / ١

«ح»

- ١ — أبوحاتم (محمد بن إدريس الرازي)
- ٢ — أبو الحارث (أحمد بن محمد)
- ٣ — الحارث بن عبدالله الأعمور الهمداني ٢٠٨/١
- ٤ — ابن حامد (الحسن بن حامد) ٢١٩/١
- ٥ — حذيفة بن أسيد الغفاري (أبوسريحة) ٦٥٣/٢
- ٦ — حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ١٥١/١
- ٧ — الحسن بن أحمد الرازي ١٥٢/١
- ٨ — الحسن بن ثواب التغلبي ١٥١/١
- ٩ — الحسن بن حامد ٢١٩/١
- ١٠ — حماد بن أبي سليمان الكوفي ٢٥٩/١
- ١١ — الحميدي (عبدالله بن الزبير الحميدي)
- ١٢ — حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني ١٥٢/١
- حنظلة بن أبي عامر الأنصاري ٦١٨/٢

«خ»

- ١ — خالد بن أيمن المعافري ٤٥٣/٢
- ٢ — خالد بن عبدالله الطحان ٢٦٠/١
- ٣ — الخرباق (ذو اليمين) ٣٧٣/١
- ٤ — الخرقى (عمر بن حسين بن عبدالله)
- ٥ — خصيف بن عبدالرحمن الجزري ٣٥٩/١
- ٦ — الخلال (أحمد بن هارون)
- ٧ — الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٠٩/١

« د »

- ١ — ابن إدريس (عبدالله بن إدريس الأودي)
٢ — أبوداود (سليمان بن الأشعث)

« ذ »

- ١٠ — ذكوان (أبو صالح السمان) ١٣٩ / ١

« ر »

- ١ — ابن راهويه (إسحاق بن إبراهيم)
٢ — رجاء بن المرجاء (رجاء بن أبي رجاء) ٢٩٨ / ١
٣ — رفاعه بن مالك (رفاعة بن رافع بن مالك)

« ز »

- ١ — أبو الزبير (المكي — محمد بن مسلم بن تدرس)
٢ — أبوزرعة الدمشقي (عبدالرحمن بن عمرو)
٣ — أبوزرعة (الرازي — عبيد الله بن عبدالرحمن)

« س »

- ١ — أبوسريحة (حذيفة بن أسيد)
٢ — سعيد الأموي (انظر: يحيى بن سعيد بن أبان الأموي)
٣ — سعيد بن العاص (بن سعيد بن العاص) بن أمية الأموي ٥٧٤ / ٢
٤ — سعيد بن فيروز بن أبي عمران (أبوالبختري) ٥٩٠ / ٢

- ٥ — سعيد بن يزيد بن سلمة (أبومسلمة) الطاحي ٢٤١ / ١
- ٦ — سفيان بن عيينة ٢٦٠ / ١
- ٧ — سليمان بن الأشعث السجستاني (أبوداود) ١٥١ / ١
- ٨ — سليمان بن مهران الأسدي (الأعمش) ١٣٨ / ١

« ش »

- ١ — ابن شاقلا (إبراهيم بن أحمد)
- ٢ — الشالنجي (إسماعيل بن سعيد)
- ٣ — ابن شاهين (عمر بن أحمد بن عثمان)
- ٤ — شريك بن عبدالله القاضي ٢٦٠ / ١
- ٥ — أم الشريك ٦٨٤ / ٢
- ٦ — شقيق بن سلمة الأسدي (أبوءائل) ٢٤٧ / ١
- ٧ — شيخ المصنف (محمد بن الحسين — أبو يعلى)

« ص »

- ١ — صاحب التقريب (القاسم بن محمد القفال)
- ٢ — صالح بن الإمام أحمد ١٣٥ / ١
- ٣ — أبو صالح (ذكوان السمان)
- ٤ — الصنابحي (أو الصنابح)

« ط »

- ١ — أبوطالب (أحمد بن حميد المشكاني)
- ٢ — أبو الطيب : طاهر بن عبدالله بن طاهر ٥١٤ / ٢

«ع»

- ١ — عاصم بن ضمرة السلولي ٤٣٨ / ٢
- ٢ — عباس بن أحمد الباني ٦٠٣ / ٢
- ٣ — عبدالرحمن بن أبزي الخزاعي ٢٧٦ / ١
- ٤ — عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ٣٢٠ / ١
- ٥ — أبو عبدالرحمن السلمي (عبدالله بن حبيب) ١٥٤ / ١
- ٦ — أبو عبدالرحمن الصنابحي ٢٨٤ / ١
- ٧ — عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي ٢٦٠ / ١
- ٨ — عبدالرحمن بن أبي ليل الأنصاري ٦٨٥ / ٢
- ٩ — عبدالرحمن بن ملّ (أبو عثمان النهدي) ١٢٢ / ١
- ١٠ — عبدالله بن الإمام أحمد ٢٦٠ / ١
- ١١ — عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي ١٣٧ / ١
- ١٢ — عبدالله بن حبيب بن ربيعة (أبو عبدالرحمن السلمي) ٢٥٠ / ١
- ١٣ — عبدالله بن الزبير بن عيسى (الحميدي) ٤٣٠ / ٢
- ١٤ — عبدالله بن زهير الغافقي ٥٩٤ / ٢
- ١٥ — عبدالله بن السائب المخزومي ٢٩ / ١
- ١٦ — عبدالله بن محمد بن أحمد بن النقر البزاز ٤٩٢ / ٢
- ١٧ — عبدالله بن محيرز بن جنادة الجمحي ١٦٤ / ١
- ١٨ — عبدالعزیز بن جعفر بن أحمد (أبو بكر، غلام الخلال) ١٦١ / ١
- ١٩ — عبدالملك بن عبدالحميد الميموني ٣٥٩ / ١
- ٢٠ — عبدالواحد بن زياد العبدي ٣٥٩ / ١
- ٢١ — أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ١٨٣ / ١
- ٢٢ — عبيدالله بن الحسين بن دلال (الكرخي)

- ٢٣ — عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي (أبوزرعة) ١٣٨ / ١
- ٢٤ — عبيدالله بن عدي بن الخيار ٥٦٨ / ٢
- ٢٥ — عبيدالله بن محمد العكبري (ابن بطة) ١٢٧ / ١
- ٢٦ — أبو عثمان النهدي (عبدالرحمن بن ملّ)
- ٢٧ — أم عفيف ٦٨٥ / ٢
- ٢٨ — علي بن سعيد (النسوي، النسائي) ١٨٦ / ١
- ٢٩ — علي بن محمد بن علي الكيا الهراسي ٢٩ / ١
- ٣٠ — عمر بن أحمد بن عثمان (ابن شاهين) ٢٤٠ / ١
- ٣١ — عمر بن بدر بن عبدالملك المغازلي ٥٧٦ / ٢
- ٣٢ — عمر بن حسين بن عبدالله (الخرقي) ٢٧٩ / ١
- ٣٣ — عمرو بن حريث بن عمرو المخزومي ٦٥٣ / ٢
- ٣٤ — عمرو بن شرحبيل الهمداني (أبو ميسرة) ٦٥٣ / ٢
- ٣٥ — عمرو بن شعيب ٤٥٣ / ٢
- ٣٦ — عمران بن أبي عطاء الأسدي (أبو حمزة)
- ٣٧ — ابن عيينة (سفيان بن عيينة)

« ف »

- ١ — الفضل بن زياد ٦٦٦ / ٢

« ق »

- ١ — القاسم بن محمد بن علي القفال الشاشي (صاحب
التقريب) ١٧٢ / ١

« ك »

١ — الكرخي (عبيد الله بن الحسين بن دلال)

« ل »

١ — ابن أبي ليلى (عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري)

« م »

- ١ — المبارك بن الحسن بن أحمد الشهرزوري ٢٩ / ١
- ٢ — مجاهد بن جبر المكي ١٣٨ / ١
- ٣ — محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي ٢٣٢ / ١
- ٤ — محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي (أبو حاتم) ١٣٨ / ١
- ٥ — محمد بن جابر بن سيار الحنفي ٢٥٩ / ١
- ٦ — محمد بن حسان بن فيروز الأزرق ٤٩٦ / ٢
- ٧ — محمد بن الحسن بن هارون (ابن بدينا) ٥٦٧ / ٢ ، ٣٦٦ / ١
- ٨ — محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء (أبو يعلى ،
شيخ المصنف) ٣٣٦ / ١
- ٩ — محمد بن الحكم الأحول ٦٦٦ / ٢
- ١٠ — محمد بن شجاع الثلجي ١٠٤ / ١
- ١١ — محمد بن عبد الملك بن زنجويه ٤٨٨ / ٢
- ١٢ — محمد بن فضيل بن غزوان ١٣٨ / ١
- ١٣ — محمد بن مسلم بن تدرس (أبو الزبير المكي) ٢٥٦ / ١
- ١٤ — محمد بن موسى بن مشيش ٥٠٦ / ٢
- ١٥ — ابن محيريز (عبد الله بن محيريز)

الاسم	الصفحة
١٦ — المروذي (أحمد بن محمد بن الحجاج)	
١٧ — ابن مشيش (محمد بن موسى بن مشيش)	
١٨ — أبو مسلمة (سعيد بن يزيد بن سلمة)	
١٩ — ابن منصور (إسحاق بن منصور الكوسج)	
٢٠ — مهنا بن يحيى الشامي	١٥٢ / ١
٢١ — موسى بن سليمان الجوزجاني	٦٠٤ / ٢
٢٢ — ابن أبي موسى (محمد بن أحمد الهاشمي)	
٢٣ — أبو ميسرة (عمرو بن شرحبيل)	
٢٤ — الميموني (عبد الملك بن عبد الحميد)	

« ن »

١ — نضلة بن عبيد الأسلمي (أبو بزة)	
٢ — النجاد (أحمد بن سلمان بن الحسن)	

« هـ »

١ —	
٢ — هاشم الأوقص (ابن الأوقص)	٤٠٨ / ٢
٣ — هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي الطبري	٥٨١ / ٢
هشيم بن بشير السلمي	٢٦٠ / ١

« و »

١ — أبو وائل (شقيق بن سلمة الأسدي)	
٢ — وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي	٥٨٠ / ٢

٣- الوليد بن عقبة بن أبي معيط ٥٦٩ / ٢

« ي »

- ١- يحيى بن سعيد الأموي ١٥٧ / ١
- ٢- يزيد بن أبي زياد الهاشمي ٢٦٠ / ١
- ٣- يزيد بن عبدالله الجهني ٤٠٨ / ٢
- ٤- يعقوب (ابن إسحاق) بن بختان ١٢٧ / ١
- ٥- أبو يعلى (شيخ المصنف ، محمد بن الحسين الفراء)
- ٦- يوسف بن موسى ٢٩٢ / ١

٥ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة (*)

- ١ - الإبهاج في شرح المنهاج .
للسبكي : تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ . وولده تاج الدين عبد الوهاب المتوفى سنة ٧٧١هـ الناشر دار الكتبة العلمية . بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢ - الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج .
تأليف : عبدالله محمد بن الصديق الغماري . علق عليه وضبط تخريجاته سمير طه المجذوب .
الناشر عالم الكتب ، بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٣ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان .
لعلاء الدين علي بن بلبان المتوفى ٧٣٩هـ قدم له وضبط نصه : كمال يوسف الحوت .
الناشر : دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ .
- ٤ - أحكام القرآن .
للجصاص ، أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ .
الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٥ - أحكام القرآن .
لابن العربي ، أبي بكر محمد بن عبدالله الأشبيلي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ تحقيق محمد علي البجاوي .

(*) تم ترتيبه على الحروف ، بذكر اسم الكتاب ومؤلفه ومحققه وناسره وتاريخ طبعه ومكانه متى وجد ذلك ودون التنبيه على عدم ذكر ما لم يوجد منها .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦ - أحكام القرآن.

للقرطبي (جامع الأحكام).

٧ - أحكام العيدين.

للفريابي: الحافظ أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي المتوفى سنة ٣٠١هـ تحقيق وتخرّيج أبي عبدالرحمن مساعد بن سليمان بن راشد.

الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨ - أحكام أهل الذمة.

لابن القيم. شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١هـ. حققه وعلق حواشيه الدكتور صبحي الصالح.

دار القلم للملايين، بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٩ - الأحكام في أصول الأحكام.

للأمدي: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي الأمدي الحنبلي ثم الشافعي المتوفى سنة ٦٣١هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠ - الاختيارات الفقهية.

من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. اختارها العلامة: علاء الدين أبوالحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي المتوفى سنة ٨٠٣هـ. تحقيق محمد حامد الفقي.

الناشر: دار المعرفة بيروت.

- ١١ - إرواء الغليل ، في تخريج أحاديث منار السبيل .
للألباني ، محمد ناصر الدين الألباني وأشرف على طبعه محمد زهير
الشاويش .
- المكتب الإسلامي ، بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٢ - الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من
معاني الرأي والآثار .
- لابن عبد البر: تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف .
الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية بمصر، القاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٣ - الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية .
تأليف عبدالعزيز محمد السلطان .
- من مطبوعات رئاسة إدارات البحوث العلمية والاقتناء والدعوة
والارشاد في المملكة العربية السعودية - الطبعة العاشرة ١٤٠٠ هـ -
١٩٨٠ م .
- ١٤ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب .
لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . (مطبوع على هامش الإصابة الآتية) .
- ١٥ - الإصابة في تمييز الصحابة .
للمحافظ ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
الناشر: دار إحياء التراث العربي ، بيروت (صورة) عن طبعة سلطان
المغرب الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .
- ١٦ - أصول السرخسي .
أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني .

- عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر أباد الدكن الهند - دار
المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ١٧ - أصول الفقه ، تاريخه ورجاله .
للدكتور شعبان محمد إسماعيل .
الطبعة الأولى ١٤٠١هـ دار المريخ الرياض .
- ١٨ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن .
للأمين ، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي المتوفى سنة
١٣٩٣هـ رحمه الله . مطبعة المدني . مصر .
- ١٩ - الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين
للزركلي ، خير الدين الزركلي .
الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٢٠ - أعلام الموقعين . عن رب العالمين .
لابن القيم ، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي
الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١هـ . راجعه ، وقدم له وعلق عليه طه
عبدالرؤوف سعد . دار الجيل بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٢١ - الإفصاح .
للوزير ابن هبيرة ، يحيى بن محمد بن هبيرة المتوفى سنة ٥٦٠هـ . ملتزم
الطبع والنشر مؤسسة السعيد بالرياض .
- ٢٢ - الأم .
للإمام الشافعي ، أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة
٢٠٤هـ أشرف على طبعه وياشر تصحيحه محمد زهري النجار ، من
علماء الأزهر .
- الناشر: دار المعرفة ، بيروت . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

٢٣ - الأنساب .

للسمعاني ، أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي
السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ . تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد
الخلو .

الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت .

٢٤ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن
حنبل .

للمرداوي ، علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرادوي المتوفى سنة
٨٨٥هـ . صححه وحققه محمد حامد الفقي .

الطبعة الثانية . دار إحياء التراث العربي سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٥ - إيضاح المكنون . في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب
والفنون

للبيгдаدي ، إسماعيل باشا بن محمد أمين البيгдаدي
من منشورات : مكتبة المثنى ، بيروت .

٢٦ - البحر الرائق شرح كنز الحقائق .

لابن نجيم ، زين الدين إبراهيم بن محمد المتوفى سنة ٩٧٠هـ .
الناشر : دار المعرفة ، بيروت - طبعة ثانية معادة بالأوفست .

٢٧ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

للكاساني ، علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى
سنة ٥٨٧هـ . الناشر : زكريا علي يوسف .

٢٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

لابن رشد الحفيد ، أبوالوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد
الأندلسي القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥هـ .

الناشر: دار الفكر، بيروت.

٢٩ — البداية والنهاية.

لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ
الناشر: مكتبة المعارف، بيروت، وبعض أجزائه بالمشاركة مع مكتبة
النصر بالرياض — الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦ م^(١).

٣٠ — بلوغ الأماني، من أسرار الفتح الرباني^(٢).

للساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي المتوفى سنة
١٣٧٨هـ — الطبعة الأولى، وأعادته بالأوفست دار إحياء التراث
العربي، بيروت.

الناشر: دار الحديث بالقاهرة.

٣١ — تاج العروس من جواهر القاموس.

للزبيدي، محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ. من

(١) أثبت على بعض أجزائه الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م والثانية ١٩٧٧ م كلاهما فيما يظهر تصوير عن الأولى.

(٢) بعد أن أتم الشيخ رحمه الله ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله والذي سماه المؤلف بـ «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» بدأ في شرحه وسماه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» وهو أربعة وعشرون جزءاً، وقد استمر في هذا الشرح حتى نهاية الجزء الثالث عشر ثم اضطر إلى اتمامه مختصراً فسمى الباقي (مختصر بلوغ الأماني . . .) وإن كان هذا المختصر لا يقل أهمية عن الشرح. (انظر ما كتبه المؤلف في أول الجزء الرابع عشر)، ووصل في هذا المختصر إلى أول مناقب الصحابة من الجزء الثاني والعشرين ١٦٨/٢٢ فأدركه الأجل رحمه الله فأتى الجزء الثاني والعشرين المحدث عبد الوهاب بحيري من علماء الأزهر، وأتم الجزئين الثالث والعشرين والرابع والعشرين نخبة من العلماء بالتعاون مع أبناء المؤلف. فتم الكتاب وجزى الله الجميع خيراً.

وانظر ما كتبه ابنه عبد الرحمن في أول الجزء الثالث والعشرين وترجمته لأبيه في آخر الجزء الرابع والعشرين. اهـ المحقق.

منشورات دار كتب الحياة، بيروت. صورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة
الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ.

٣٢ — تاريخ بغداد.

للخطيب، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى
سنة ٤٦٣ هـ.

الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت

٣٣ — تاريخ التراث العربي.

لفؤاد سركين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي
والدكتور فهمي أبو الفضل.

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م

٣٤ — التاج والإكليل لمختصر خليل.

للمواق، أبي عبدالله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير
بالمواق المتوفى سنة ٨٩٧ هـ.

(مطبوع بهامش مواهب الجليل الآتي).

٣٥ — تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

للمحافظ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة
٨٥٢ هـ. تحقيق علي محمد البجاوي، ومراجعة محمد علي النجار.

الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

٣٦ — تبين الحقائق شرح كنز الدقائق.

للزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ.

الناشر: دار المعرفة، بيروت — الطبعة الثانية معادة بالأوفست عن

طبعة بولاق الأولى سنة ١٣١٣ هـ.

٣٧ — التحرير.

لابن الهمام (راجع شرحه التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ، وتيسير التحرير لأمر باد شاه) .

٣٨ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى .

للمباركفوري ، محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المتوفى سنة ١٣٥٣هـ . ضبطه وراجع أصله وصححه عبدالرحمن محمد عثمان .

الناشر: محمد عبدالمحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

٣٩ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب .

لابن كثير ، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ - تحقيق ودراسة عبدالغنى بن حميد بن محمود الكبيسي .

الناشر: دار حراء . مكة المكرمة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ .

٤٠ - تحفة الفقهاء للسمرقندي .

علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩هـ (وقيل غيرها) .

الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

٤١ - التحفة المهدية شرح الرسالة التدميرية .

للشيخ فالح بن مهدي آل مهدي تصحيح وتعليق: الشيخ عبدالرحمن بن صالح المحمود .

الناشر: مكتبة الحرمين - بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

٤٢ - التحقيق في اختلاف الحديث .

لابن الجوزي ، أبي الفرج ، عبدالرحمن بن علي بن محمد المتوفى سنة ٥٩٧هـ . تحقيق محمد حامد الفقي .

مطبعة السنة المحمدية .

- ٤٣ - تخريج أحاديث أحكام العيدين (سواطع القمرين في تخريج أحكام العيدين)
 لأبي عبدالرحمن مساعد بن سليمان بن راشد مع أحكام العيدين
 للفريابي المتقدم .
- ٤٤ - تخريج الدارمي وتصحيحه وتحقيقه .
 لعبدالله هاشم اليماني المدني .
 طبع دار المحاسن - القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٥ - تخريج الفروع على الأصول للزنجاني .
 أبي المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني المتوفى سنة
 ٦٥٦هـ . حققه وعلق حواشيه الدكتور محمد أديب الصالح .
 الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢هـ مؤسسة الرسالة .
- ٤٦ - ترتيب مسند الشافعي .
 ترتيب المحدث محمد عابد السندي المتوفى سنة ١٢٥٧هـ
 الناشر: يوسف علي الزواوي الحسني ، وعزت العطار الحسيني .
 دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١ م .
- ٤٧ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة .
 للحافظ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة
 ٨٥٢هـ .
 الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت .
- ٤٨ - التعليق المغني على الدارقطني .
 لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي حققه مع أصله عبدالله
 هاشم اليماني المدني
 طبع دار المحاسن القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م .

- ٤٩ - تفسير ابن جرير (جامع البيان)
٥٠ - التفسير الكبير.
للفخر الرازي، محمد بن عمر بن حسين المتوفى سنة ٦٠٦ هـ.
الناشر: دار الكتب العلمية - طهران. تصوير عن طبعة المطبعة
المصرية البهية.
٥١ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن).
٥٢ - تفسير القرآن العظيم.
لابن كثير. الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير
القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ.
الناشر: دار المعرفة بيروت ١٣٨٨ هـ.
٥٣ - تقريب التهذيب.
للحافظ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة
٨٥٢ هـ. حققه وعلق على حواشيه وقدم له: عبد الوهاب بن
عبد اللطيف.
ملتزم نشره: محمد سلطان النمكاني صاحب المكتبة العلمية بالمدينة
المنورة. الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - دار المعرفة، بيروت.
٥٤ - التقرير والتحبير.
شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩ هـ. على تحرير
الإمام الكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ.
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ
عن الطبعة الأولى ببولاق سنة ١٣١٦ هـ.
٥٥ - التكملة لوفيات النقلة.
للمنزري، زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري

المتوفى سنة ٦٥٦هـ. حققه وعلق عليه : الدكتور بشار عواد معروف .

الطبعة الثانية ١٤٠١هـ مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥٦ — تكملة فتح القدير — نتائج الأفكار

٥٧ — تكملة المجموع الثانية .

لمحمد نجيب المطيعي (١) .

الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة .

٥٨ — تكملة المعاجم العربية .

لرينهارت دوزي ، نقله إلى العربية وعلق عليه د. محمد سليم

النعيمي .

الناشر: دار الرشيد .

٥٩ — التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .

للكافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة

٨٥٢هـ .

تحقيق وتعليق الدكتور شعبان محمد إسماعيل .

الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٩هـ .

٦٠ — تلخيص المستدرك .

للذهبي ، الحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ (في ذيل المستدرك للحاكم الآتي) .

٦١ — التلويح (شرح التوضيح) .

للتفتازاني : مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة ٧٩٢هـ .

الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١) هذه النسخة لا يوجد عليها اسم المؤلف ولكن نسبة هذا الكتاب إلى محمد نجيب المطيعي معروفة . كما في نسخة مكتبة الإرشاد — جدة — المملكة العربية السعودية .

٦٢ — التمهيد في أصول الفقه .

لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني المتوفى سنة ٥١٠هـ ، حقق الجزء الأول والثاني الدكتور مفيد محمد أبوعمشة ، وحقق الثالث والرابع منه الدكتور: محمد بن علي بن إبراهيم .
الناشر: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ دار المدني — جدة .

٦٣ — التمهيد في تخريج الفروع على الأصول .

للأسنوي ، جمال الدين أبي محمد عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ حققه وعلق عليه وخرج نصه الدكتور محمد حسن هيتو — الطبعة الثانية ١٤٠١هـ مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٦٤ — التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .

لابن عبدالبر ، الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر المتوفى سنة ٤٦٣هـ .

الناشر: وزارة الأوقاف المغربية . اشترك في تحقيقه جماعة من العلماء .

٦٥ — تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة .

لابن عراق ، أبوالحسن علي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى سنة ٩٦٣هـ حققه وراجع أصوله وعلق عليه : عبدالوهاب عبداللطيف ، وعبدالله محمد الصديق — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٦ — التنقيح .

لابن عبدالهادي ، الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المتوفى سنة ٧٤٤هـ (بذيل التحقيق لابن الجوزي المتقدم) .

٦٧ — تهذيب الأسماء واللغات .

للنووي . أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ .

الناشر: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية .

٦٨ — تهذيب تاريخ دمشق الكبير .

للعافظ ابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المتوفى سنة ٥٧١هـ هذبه ورتبه الشيخ عبدالقاهر بن بدران الدمشقي المتوفى سنة ١٣٤٦هـ — الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ — دار المسيرة بيروت .

٦٩ — تهذيب التهذيب .

للعافظ ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ — الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية — الهند — حيدر أباد الدكن سنة ١٣٢٥هـ .

٧٠ — تهذيب السنن .

لابن القيم، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١هـ .

(مطبوع في حاشية ذيل معالم السنن للخطابي، وعون المعبود لشمس الحق العظيم آبادي) .

٧١ — تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية .

للشيخ محمد بن علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المتوفى سنة ١٣٦٧هـ، دار المعرفة ، بيروت .

٧٢ — توضيح الكافية الشافية .

للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي .

الناشر: مكتبة ابن الجوزي — الأحساء . المملكة العربية السعودية .
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ .

- ٧٣- التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه .
 كلاهما لصدر الشريعة الحنفي عبيدالله بن مسعود المحبوبي البخاري
 المتوفى سنة ٧٤٧هـ (بهامش التلويح للفتازاني - المتقدم) .
- ٧٤- تيسير التحرير:
 لمحمد أمين، المعروف (بأمير باد شاه) الحنفي على كتاب التحرير لابن
 همام .
 الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ (عن الطبعة الأولى
 بمطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٥١هـ .
- ٧٥- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد .
 للشيخ سليمان بن عبدالله بن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٢٣٣هـ .
 الناشر: مكتبة الرياض الحديثة .
- ٧٦- جامع البيان في تفسير القرآن .
 لابن جرير الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير المتوفى سنة ٣١٠هـ
 الطبعة الثالثة بالأوفست - عن طبعة بولاق الأولى سنة ١٣٢٣هـ .
- ٧٧- جامع الترمذي .
 للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة
 ٢٧٩هـ . حقق الجزء الأول والثاني أحمد محمد شاكر، والثالث محمد
 فؤاد عبد الباقي، والرابع والخامس إبراهيم عطوة عوض .
 الناشر: شعبان قورت، دار الدعوة (ضمن مجموعة الكتب الستة) .
- ٧٨- جامع الرسائل لابن تيمية .
 تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ
 مطبعة المدني بمصر .
- ٧٩- الجامع الصغير .

لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ مع شرحه : النافع
الكبير لعبدالحكي اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ .
الناشر : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية . كراتشي .

٨٠- الجامع لأحكام القرآن .

للقرطبي أبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي
المتوفى سنة ٦٧١هـ .

أعادت طبعه بالأوفست . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٨١- الجامع المختصر .

لابن الساعي ، على بن أنجب تاج الدين المعروف بابن الساعي الخازن
المتوفى سنة ٦٧٤هـ .

عني بنشره مصطفى جواد . مطبعة السريانية الكاثوليكية في بغداد
١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م .

٨٢- الجرح والتعديل .

لابن أبي حاتم ، أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس
الرازي الحنظلي المتوفى سنة ٣٢٧هـ .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت (تصوير) عن الطبعة الأولى
لدائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند سنة ١٢٧١هـ .

٨٣- جزء القراءة خلف الإمام .

للإمام البخاري .

الناشر : جمعية محمدية بمبئي .

٨٤- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام .

لابن القيم ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي ،
الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١هـ . تحقيق طه يوسف شاهين من علماء
الأزهر .

- ٨٥ — جواهر الإكليل شرح مختصر خليل .
للآبي: صالح عبدالسميع الآبي الأزهري .
الناشر: دار الفكر، بيروت .
- ٨٦ — الجواهر النقي .
لابن التركماني، علاء الدين بن عثمان بن إبراهيم المارديني الشهير بابن
التركمانى المتوفى سنة ٧٤٥هـ . (مطبوع في ذيل السنن الكبرى للبيهقي
— الآتي) .
- ٨٧ — حاشية أحمد شاکر على جامع الترمذي .
(ذيل الجزء الأول والثاني — من جامع الترمذي — المتقدم) .
- ٨٨ — حاشية البناني على الزرقاني (المسماة بالفتح الرباني فيما ذهل عنه
الزرقاني) .
للبناني . محمد بن الحسن بن مسعود المتوفى سنة ١١٩٤هـ . (مطبوع في
حاشية شرح الزرقاني لمختصر خليل الآتي) .
- ٨٩ — حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .
للدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المتوفى سنة ١٢٣٠هـ .
الناشر: دار الفكر، بيروت .
- ٩٠ — حاشية الطحطاوي .
حاشية على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح لأحمد بن محمد بن
إسماعيل الطحطاوي الحنفي المتوفى سنة ١٢٣١هـ .
الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر — الطبعة الثالثة
بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١٨هـ .
- ٩١ — حاشية ابن عابدين (رد المحتار الآتي) .
- ٩٢ — حاشية العدوي على شرح الخرشي .

- للعدي ، علي بن أحمد الصعيدي العدوي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ .
(مطبوع على حواشي شرح الخرشي الآتي) .
- ٩٣ — حاشية محمد بهجت الأثري على خريدة القصر .
(في ذيل خريدة القصر الآتية)
- ٩٤ — حاشية المطيعي على نهاية السؤل للأسنوي
(= سلم الوصول — الآتي)
- ٩٥ — حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .
للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .
الناشر: دار الكتاب العربي ، بيروت — الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ .
- ٩٦ — حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء .
للساشي القفال ، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد المتوفى سنة
٥٠٧ هـ . حققه وعلق عليه : الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكه —
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٩٧ — خريدة القصر وجريدة العصر .
للعامد الأصبهاني ، عماد الدين محمد بن محمد صفي الدين الكاتب
الأصبهاني المتوفى سنة ٥٩٧ هـ . حققه وشرحه محمد بهجت الأثري .
الناشر: وزارة الإعلام العراقية .
- ٩٨ — الدراية في تخريج أحاديث الهداية .
للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة
٨٥٢ هـ . عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه عبدالله هاشم الياني
المدني .
مطبعة الفجالة بالقاهرة ١٣٨٤ هـ .

٩٩ — درء تعارض العقل والنقل .

لشيخ الإسلام ابن تيمية تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم
ابن عبدالسلام الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٨هـ .
تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم . من منشورات جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية بالرياض — الطبعة الأولى سنة
١٣٩٩هـ .

١٠٠ — الدر المختار على شرح تنوير الأبصار .

لعلاء الدين الحصكفي ، محمد بن علي بن محمد المتوفى سنة
١٠٨٨هـ (مطبوع مع رد المختار الآتي) .

١٠١ — دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة .

للبيهقي ، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى
سنة ٤٥٨هـ ، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور
عبدالمعطي قلعجي — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ، دار الكتب
العلمية ، بيروت .

١٠٢ — ذيل تاريخ بغداد .

لابن النجار ، محب الدين أبي عبدالله محمد بن محمود بن الحسن
البغدادی المتوفى سنة ٦٤٣هـ . صحح بمشاركة الدكتور قيصر
فرح .

طبع بإعانة وزارة المعارف الهندية وإشراف مدير دائرة المعارف
العثمانية (تصوير) دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٣ — ذيل كشف الظنون (إيضاح المكنون المتقدم)

١٠٤ — ذيل طبقات الحنابلة .

لابن رجب أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة
٧٩٥هـ .

- الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ١٠٥ — رد المختار شرح الدر المختار.
- لابن عابدين، محمد أمين بن عمر المتوفى سنة ١٢٥٢هـ.
- الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٨٦هـ.
- ١٠٦ — الرسالة.
- لابن أبي زيد القيرواني، أبي محمد عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن
- القيرواني المالكي، المتوفى سنة ٣٨٦هـ.
- (مطبوع بهامش شرحه الفواكه الدواني — الآتي).
- ١٠٧ — الرسالة.
- للإمام الشافعي، محمد بن إدريس المتوفى سنة ٢٠٤هـ بتحقيق
- وشرح أحمد شاكر — الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ مكتبة دار التراث
- بالقاهرة.
- ١٠٨ — رسالة الصفات الاختيارية.
- لشيخ الإسلام ابن تيمية (ضمن جامع الرسائل المتقدم).
- ١٠٩ — رسائل في العقيدة.
- للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين.
- دار طيبة — الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ١١٠ — الرسائل الكمالية (مجموعة الرسائل الكمالية — الآتية).
- ١١١ — الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة.
- للكتاني، أبي الفيض محمد بن جعفر بن إدريس المتوفى سنة
- ١٣٤٥هـ.
- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — الطبعة الثانية سنة
- ١٤٠٠هـ.

- ١١٢ — رفع اليدين في الصلاة.
- للإمام البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ. تحقيق أحمد الشريف، راجعه: مقبل بن هادي الوادعي — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ، دار الأرقم الكويت.
- ١١٣ — الروايتين والوجهين (= المسائل الفقهية من كتاب الروايتين . .) الآتي.
- ١١٤ — روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني.
- للألوسي، محمود بن عبدالله المتوفى سنة ١٢٧٠هـ. إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١١٥ — روضة الطالبين.
- للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.
- الناشر: المكتب الإسلامي.
- ١١٦ — روضة الناظر وجنة المناظر.
- لابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ (مع شرحها: نزهة الخاطر — الآتي).
- ١١٧ — رياض الصالحين.
- للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. حققه وخرج أحاديثه: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق. راجعه: شعيب الأرنؤوط.
- الناشر: دار المأمون للتراث، طبعة ثانية، مطبعة محمد هاشم الكتبي بدمشق.

- ١١٨ — زاد المعاد في هدى خير العباد .
- لابن القيم ، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي
الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١هـ . تحقيق شعيب الأرنؤوط ،
وعبد القادر الأرنؤوط — الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ . مؤسسة الرسالة
بيروت ، ومكتبة المنار الإسلامية الكويت .
- ١١٩ — زوائد ابن ماجه (مصباح الزجاجة . . . الآتي) .
- ١٢٠ — السلسبيل في معرفة الدليل على زاد المستنقع .
للشيخ صالح بن إبراهيم البليهي — الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ .
- ١٢١ — سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة .
للألباني ، محمد ناصر الدين (المجلد الأول والثاني : المكتب
الإسلامي ، الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ والأولى والثاني ١٣٩٩هـ ،
والمجلد الثالث : مكتب المعارف بالرياض — الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ) .
- ١٢٢ — سلم الوصول إلى نهاية السؤل .
لمحمد بخيت المطيعي الحنفي (مطبوع بذييل نهاية السؤل الآتي) .
- ١٢٣ — سنن الترمذي (جامع الترمذي الآتي)
- ١٢٤ — سنن الدراقطني .
للمحافظ ، أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني المتوفى سنة
٣٨٥هـ . تحقيق عبدالله هاشم المدني .
طبع دار المحاسن القاهرة سنة ١٣٨٦هـ .
- ١٢٥ — سنن الدارمي .
للمحافظ ، أبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي
المتوفى سنة ٢٥٥هـ . تحقيق وتخريج عبدالله هاشم اليماني المدني .
طبع دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦هـ .

- ١٢٦ — سنن أبي داود .
للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني
المتوفى سنة ٢٧٥هـ .
(مطبوع مع عون المعبود الآتي)
- ١٢٧ — السنن الكبرى .
للبيهقي ، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى
سنة ٤٥٨هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن —
الهند سنة ١٣٥٣هـ .
وأعادت تصويرها دار المعرفة ، بيروت .
- ١٢٨ — سنن ابن ماجه .
للحافظ محمد بن يزيد الربيعي القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ (١) .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ١٢٩ — سنن النسائي .
للحافظ ، أبي عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب بن علي النسائي المتوفى
سنة ٣٠٣هـ (مع شرح السيوطي والسندي) .
الناشر: دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٣٠ — سير أعلام النبلاء .
للذهبي ، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
المتوفى سنة ٧٤٨هـ .
الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة (توزع تحقيقه جماعة من المحققين)

(١) كذا تاريخ وفاته المثبت على هذه النسخة وهو قول ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ، والذي في
التقريب والأعلام ومعجم المؤلفين سنة ٢٧٣هـ .

- ١٣١ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار.
 للشوكاني، محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ. تحقيق
 قاسم غالب أحمد وآخرين.
 الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر سنة ١٣٩٠هـ.
- ١٣٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب.
 لابن العماد الحنبلي، عبدالحى بن أحمد بن محمد العماد المتوفى سنة
 ١٠٨٩هـ.
- الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٣٣ - شرح الخطاب لمختصر خليل (= مواهب الجليل الآتي).
- ١٣٤ - شرح الزرقاني على مختصر خليل .
 للزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المتوفى سنة
 ١٠٩٩هـ.
- الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ١٣٥ - شرح الزرقاني على الموطأ.
 للزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المتوفى سنة
 ١١٢٢هـ.
- الناشر: دار المعرفة، بيروت سنة ١٣٩٨هـ.
- ١٣٦ - شرح صحيح مسلم.
 للنووي.
 الناشر: المطبعة المصرية ومكتبتها.
- ١٣٧ - شرح العضد (الشافعي) لمختصر الأصول لابن الحاجب (المالكي).
 للعضد، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجي المتوفى سنة
 ٧٥٦هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (تصوير) عن الطبعة الأولى
المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦هـ.

١٣٨ — شرح القصيدة النونية المسماة «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة
الناحية»

لابن القيم، شرحها وحققها: الدكتور محمد خليل هراس .
الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت — الطبعة الأولى سنة
١٤٠٦هـ.

١٣٩ — الشرح الكبير على متن المقنع .
لابن أبي عمر، شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد
ابن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٨٢هـ .
(مطبوع بذييل حاشية المغني الآتي) .

١٤٠ — الشرح الكبير على مختصر خليل .
للدردير، أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المتوفى سنة ١٢٠١هـ .
الناشر: دار الفكر، بيروت .

١٤١ — شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري .
للشيخ عبدالله بن محمد الغنيان (الجزء الأول — الطبعة الأولى سنة
١٤٠٥هـ، توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة) .

١٤٢ — شرح معاني الآثار .
للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي
الحنفي المتوفى سنة ٣٢١هـ . تحقيق محمد زهري النجار .
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — الطبعة الأولى سنة
١٣٩٩هـ .

١٤٣ — شرح منتهى الإرادات .

للبهوتي، منصور بن يونس بن صلاح بن إدريس البهوتي المتوفى
سنة ١٠٥١هـ.

الناشر: المكتبة السلفية لمحمد عبدالمحسن الكتبي — المدينة
المنورة.

١٤٤ — شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل.
للشيخ محمد عlish.

الناشر: مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا.

١٤٥ — شرح المواق (= التاج والإكليل لمختصر خليل — المتقدم)

١٤٦ — الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبدالهادي

الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المتوفى سنة
٧٤٤هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٤٧ — الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية.

للجوهرى، إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣هـ وقيل
بعدها، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار.

الناشر: دار الملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٤٨ — صفة صلاة النبي ﷺ.

للألباني، محمد ناصر الدين الألباني.

الناشر: المكتب الإسلامي.

١٤٩ — صفة الصفوة.

لابن الجوزي، أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المتوفى سنة

٥٩٧هـ. حققه وعلق عليه: محمد فاحوري، خرج أحاديثه:

د. محمد رواس قلعه جي.

الناشر: دار المعرفة، بيروت.

- ١٥٠ — الصلاة (كتاب الصلاة).
لابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي
المتوفى سنة ٧٥١هـ. من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة
المنورة، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام.
- ١٥١ — صحيح البخاري.
للإمام البخاري أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة
الجعفي البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ.
(مطبوع مع فتح الباري — المطبعة السلفية — الآتية).
- ١٥٢ — صحيح الترغيب والترهيب للمنذري.
اختيار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
الطبعة الأولى بيروت سنة ١٤٠٢هـ (الجزء الأول).
- ١٥٣ — صحيح (الجامع الصغير).
للألباني أيضا. المكتب الإسلامي (الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨هـ).
- ١٥٤ — صحيح ابن حبان.
للحافظ، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي
البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ.
(انظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان المتقدم — وموارد الظمان
— الآتي).
- ١٥٥ — صحيح ابن خزيمة.
لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي
النيسابوري المتوفى سنة ٣١١هـ. تحقيق الدكتور محمد مصطفى
الأعظمي. المكتب الإسلامي.
- ١٥٦ — صحيح مسلم.

- للإمام الحافظ أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري
النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ.
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ١٥٧ — ضعيف الجامع الصغير.
للألباني، محمد ناصر الدين الألباني .
الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت (الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ) .
- ١٥٨ — الطبقات الكبرى .
لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري مولا هم، المتوفى سنة
٢٣٠هـ .
الناشر: دار صادر بيروت .
- ١٥٩ — طبقات الحنابلة .
لأبي الحسن ابن أبي يعلى، محمد بن محمد بن الحسين الفراء المتوفى
سنة ٢٥٦هـ .
الناشر: دار المعرفة، بيروت .
- ١٦٠ — طبقات الشافعية الكبرى .
للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المتوفى سنة
٧٧١هـ .
الناشر: دار المعرفة، بيروت — الطبعة الثانية .
- ١٦١ — طريق الرشd إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد .
للشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف . من مطبوعات
الجامعة الإسلامية، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام .
- ١٦٢ — عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى .

لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبدالله الأشبيلي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٣ — العبر في خبر من غبر.

للذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ. تحقيق أبي هاجر، محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٤ — عقيدة المسلمين والرد على الملحدين والمبتدعين.

للشيخ صالح بن إبراهيم البليهي.

الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ — المطابع الأهلية للأوفست . بالرياض .

١٦٥ — علل الحديث .

لابن أبي حاتم، أبي محمد بن عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي الحنظلي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

الناشر: دار المعرفة، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٦٦ — العناية على الهداية.

للبابرتي، محمد بن محمود البابرتي المتوفى سنة ٨٧٦هـ.

(مطبوع في ذيل حاشية فتح القدير — الآتي).

١٦٧ — عون المعبود، شرح سنن أبي داود.

لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.

الناشر: محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة —

الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨هـ.

١٦٨ — الغاية القصوى في دراية الفتوى.

- للبيضاوي ، القاضي عبدالله بن عمر بن علي الشيرازي البيضاوي
الشافعي المتوفى سنة ٦٨٥هـ .
- دراسة وتحقيق وتعليق علي محيي الدين علي القره داغي ، ساعدت
على طبعه اللجنة الوطنية العراقية .
- ١٦٩ — غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام .
للألباني ، محمد ناصر الدين الألباني .
الناشر: المكتب الإسلامي ، بيروت — الطبعة الأولى سنة
١٤٠٠هـ .
- ١٧٠ — فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (= مجموع الفتاوى الآتي) .
- ١٧١ — الفتاوى الكبرى .
لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن
عبدالحليم بن عبدالسلام المتوفى سنة ٧٢٨هـ .
قدم له وعرف به حسنين محمد مخلوف (المفتي سابقا) .
الناشر: دار المعرفة ، بيروت .
- ١٧٢ — فتح الباري بشرح صحيح البخاري .
للحافظ ابن حجر ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة
٨٥٢هـ . اشترك في تحقيقه ساحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن
باز^(١) ، ومحمد فؤاد عبدالباقي ، ومحبد الدين الخطيب .
طبع المكتبة السلفية .
- ١٧٣ — الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني .
للساعاتي ، أحمد بن عبدالرحمن بن محمد البنا الساعاتي ، المتوفى سنة
١٣٧٨هـ .

(١) مشاركة ساحة الشيخ ابن باز تنتهي في أول كتاب الحج من الجزء الثالث ، وانظر ما ذكره و
آخر ذلك الجزء .

- (مطبوع مع شرحه بلوغ الأماني - المتقدم).
- ١٧٤ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية مع علم التفسير.
للسوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ.
- ١٧٥ - فتح القدير.
لابن الهمام، محمد بن عبدالواحد السيواسي المتوفى سنة ٦٨١ هـ.
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - بمصر - الطبعة الأولى
سنة ١٣٨٩ هـ.
- ١٧٦ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين.
للمراغي، الشيخ عبدالله مصطفى المراغي.
الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت - الطبعة الثانية
١٣٩٤ هـ.
- ١٧٧ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد.
للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ.
راجع حواشيه وصححها وعلق عليها سماحة الشيخ عبدالعزيز بن
عبدالله بن باز.
الناشر: المكتبة السلفية لصاحبها محمد عبدالمحسن الكتبي بالمدينة
المنورة - الطبعة السادسة ١٣٩٧ هـ.
- ١٧٨ - الفروع.
لابن مفلح، شمس الدين المقدسي أبي عبدالله، محمد بن مفلح
المتوفى سنة ٧٦٣ هـ. راجعه: عبدالستار أحمد فراج.
الناشر: عالم الكتب، بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ.
- ١٧٩ - الفروق.
القرافي، أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن الصهناجي

القراقي المتوفى سنة ٦٨٤هـ.

الناشر: دار المعرفة بيروت.

١٨٠ — فواتح الرحموت.

للأنصاري، عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري المتوفى سنة

١٢٢٥هـ. بشرح مسلّم الثبوت لمحب الله بن عبدالشكور المتوفى

سنة ١١١٩هـ.

(كلاهما بذيّل حاشية المستصفى للغزالي — الآتي).

١٨١ — الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

للفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المتوفى سنة ١٢٩٩هـ.

الناشر: دار الفكر، بيروت.

١٨٢ — القائد إلى تصحيح العقائد.

للمعلمي: الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي العثمي اليماني علق

عليه: محمد ناصر الدين الألباني.

الناشر: المكتب الإسلامي — الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٨٣ — القواعد في الفقه الإسلامي.

لابن رجب، أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة

٧٩٥هـ.

الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١٨٤ — القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية.

لابن اللحام، أبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن عباس

البعلي الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة ٨٠٣هـ. تحقيق وتصحيح

محمد حامد الفقي.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- ١٨٥ — قوانين الأحكام الشرعية .
 لابن جزى ، محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي المتوفى سنة ٧٤١هـ .
- الناشر: دار العلم للملايين ، بيروت . طبعة جديدة منقحة ١٩٧٩ م .
- ١٨٦ — الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة .
 للذهبي ، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ .
- الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ .
- ١٨٧ — الكافي في فقه أهل المدينة المالكي .
 لابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري المتوفى سنة ٤٦٣هـ . تحقيق الدكتور: محمد بن محمد بن أحمد ولد ماديك الموريتاني .
- الناشر: المحقق ١٣٩٩هـ — مطبعة حسان بالقاهرة .
- ١٨٨ — الكافي .
 لابن قدامة ، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ . تحقيق زهير الشاويش .
- المكتب الإسلامي ، بيروت — الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- ١٨٩ — الكامل للمبرد .
 أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، وقيل سنة ٢٨٦هـ ، عارضة بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاتة .

الناشر: دار نهضة مصر.

١٩٠ — الكتاب .

لأبي الحسن أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي المتوفى سنة ٤٢٨هـ (مطبوع مع شرحه الباب للميداني — الآتي) .

١٩١ — كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس .

للعجلوني ، إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢هـ .
الناشر: دار إحياء التراث العربي ، بيروت — الطبعة الثالثة سنة ١٣٥١هـ .

١٩٢ — كشف القناع عن متن الإقناع .

للبهوتي ، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ . راجعه وعلق عليه الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال . أستاذ الفقه والتوحيد بالأزهر .
الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض .

١٩٣ — كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة .

للهيثمي ، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

الناشر: مؤسسة الرسالة — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ .

١٩٤ — كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .

لحاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة .
الناشر: مكتبة المثنى — بيروت .

١٩٥ — كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار .

لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي

- من علماء القرن التاسع الهجري .
الناشر: دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه .
١٩٦ — اللباب في تهذيب الأنساب .
لعز الدين ابن الأثير الجزري ، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد
ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المتوفى سنة
٦٣٠هـ .
أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد .
١٩٧ — اللباب في شرح الكتاب .
للميداني ، عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي أحد علماء
القرن الثالث عشر .
الناشر: المكتبة العلمية — بيروت .
١٩٨ — لسان العرب .
لابن منظور، محمد بن مكرم بن علي المتوفى سنة ٧١١هـ .
الناشر: دار صادر، بيروت .
١٩٩ — لسان الميزان .
للحافظ ابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ .
الناشر: مؤسسة الأعلمي ، بيروت — الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ —
(تصوير) عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن الهند
— سنة ١٣٢٩هـ .
٢٠٠ — المبدع في شرح المقنع .
لابن مفلح ، برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤هـ .

نشر المكتب الإسلامي ١٣٩٧ هـ.

٢٠١ — المبسوط.

للسرخسي، شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل
المتوفى سنة ٤٩٠ هـ (وقيل غيرها).

الناشر: دار المعرفة — طبعة الثالثة معادة بالأوفست ١٣٩٨ هـ.

٢٠٢ — المجروحين من المحدثين والضعفاء والمترولين.

لابن حبان، الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي
البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ. تحقيق: محمود إبراهيم فائد.

الناشر: دار الوعي بحلب — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦ هـ.

٢٠٣ — مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.

لهيثمي، الحافظ أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان
الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ.

الناشر: دار الكتاب، بيروت — الطبعة الثانية ١٩٦٧ م.

٢٠٤ — مجموعة الرد الوافر.

(مجموع يشتمل على تسع رسائل منها قصيدة أبي الخطاب في
العقيدة) جمعه فرج الله زكي الكردي.

مطبوع بمطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٩ هـ.

٢٠٥ — مجموعة الرسائل الكمالية. المجموعة رقم ٣ — (١٢) — رسالة في
التوحيد).

لناشر: مكتبة المعارف، محمد سعيد حسن الكمال. الطائف.

٢٠٦ — المجموع.

لننوي، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة
٦٧٦ هـ.

الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (تصوير) عن الطبعة المنيرية
على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر.

٢٠٧- مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية .

تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني
الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٨هـ .

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — الطبعة الأولى سنة
١٤٠٣هـ .

وقد علق عليها وصححها جماعة من العلماء بإشراف الناشر
بالاعتماد على النسخة التي نشرها محمد رشيد رضا .

٢٠٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية .

جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد .

الطبعة السعودية (تصوير) عن الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ .

٢٠٩- المحرر في الفقه .

لمجد الدين أبي البركات، عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن
تيمية الحراني .

الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت .

٢١٠- المحلى .

لابن حزم، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري
الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦هـ .

الناشر: دار الفكر، بيروت .

٢١١- مختصر خليل .

للشيخ خليل بن إسحاق بن موسى الجندي المالكي المتوفى سنة

٧٧٦هـ وقيل ٧٦٧هـ .

- (مطبوع مع شرحه جواهر الإكليل — المتقدم).
- ٢١٢ — مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم.
اختصره الشيخ محمد بن الموصلي رحمه الله.
الناشر: دار الندوة الجديدة، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ٢١٣ — مختصر طبقات الحنابلة.
للنابلسي، شمس الدين أبي عبدالله بن عبدالقادر النابلسي المتوفى
سنة ٧٩٧ هـ.
من مطبوعات الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله. صححها
وعلق عليها: أحمد عبيد.
- ٢١٤ — المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي.
للذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٢١٥ — مختصر المزني.
للمزني، أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المتوفى
سنة ٢٦٤ هـ.
— آخر جزء من الأم للشافعي — در المعرفة، بيروت.
- ٢١٦ — المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل.
لابن بدران، عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى المعروف (بابن بدران)
المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ.
صححه وقدم له وعلق عليه الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن
التركي.
الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت — الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ.

- ٢١٧- المدونة الكبرى .
- للإمام مالك بن أنس الأصبحي المتوفى سنة ١٧٩هـ رواية سحنون
ابن سعيد التنوخي المتوفى سنة ٢٤٠هـ، عن عبدالرحمن بن القاسم
المتوفى سنة ١٩١هـ- وقيل غيرها- .
- واسم سحنون- عبدالسلام .
- الناشر: دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ .
- ٢١٨- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر .
- للأمين ، محمد الأمين بن المختار الشنقيطي رحمه الله المتوفى سنة
١٣٩٣هـ .
- من مطبوعات الجامعة الإسلامية .
- ٢١٩- مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح .
- للشيخ حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي المتوفى سنة
١٠٦٩هـ .
- (بهامش شرحه : حاشية الطحطاوي) .
- ٢٢٠- مسائل الإمام أحمد .
- رواية ابنه عبدالله . تحقيق زهير الشاويش . المكتب الإسلامي
الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ . وتحقيق الدكتور علي المهنا الطبعة
الأولى سنة ١٤٠٦هـ . توزيع مكتبة الدار بالمدينة المنورة .
- ٢٢١- مسائل الإمام أحمد .
- رواية ابنه صالح . تحقيق الدكتور فضل الرحمن سنة ١٤٠٦هـ —
- ١٤٠٧هـ (على الآلة الكاتبة) .
- ٢٢٢- مسائل الإمام أحمد .
- رواية أبي داود السجستاني صاحب السنن . قدم لها محمد رشيد
رضا .

الناشر: دار المعرفة، بيروت.

مسائل الإمام أحمد.

٢٢٣ — رواية أبي هاني النيسابوري: إسحاق بن إبراهيم بن هاني

النيسابوري المتوفى سنة ٢٧٥هـ. تحقيق زهير الشاويش.

نشر المكتب الإسلامي — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين.

٢٢٤ — للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد بن الفراء

المتوفى سنة ٤٥٨هـ. تحقيق الدكتور: عبدالكريم بن محمد

اللاحم.

الناشر: مكتبة المعارف بالرياض — الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

المستدرك على الصحيحين.

٢٢٥ — للحاكم، الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه

المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

الناشر: دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.

المستصفى.

٢٢٦ — للغزالي: أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي

الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببغداد سنة ١٣٢٢هـ.

المستفاد من ذيل تاريخ بغداد.

٢٢٧ — لابن الدمياطي، أحمد بن أيك بن عبدالله الحسيني المتوفى سنة

٧٤٩هـ. تحقيق الدكتور: قيصر أبوفرح.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٢٢٨ — المسند.
- للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١هـ.
- الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت — الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.
- ٢٢٩ — المسند.
- للحميدي، الحافظ، أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميد المكي المتوفى سنة ٢١٩هـ. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- الناشر: عالم الكتب، بيروت. ومكتبة المثنى — القاهرة.
- ٢٣٠ — المسودة.
- لآل تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الغني الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٥هـ.
- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢٣١ — مشكل الآثار.
- للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي المتوفى سنة ٣٢١هـ.
- الناشر: دار صادر (تصوير) عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد — الدكن — الهند سنة ١٣٣٣هـ.
- ٢٣٢ — مشيخة ابن الجوزي.
- لابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ. تحقيق محمد محفوظ.
- الناشر: دار الغرب الإسلامي. أثينا — بيروت.
- ٢٣٣ — مشيخة النعال البغدادي.
- صائن الدين محمد بن الأنجب المتوفى سنة ٦٥٩هـ. تخريج الحافظ

- رشيد الدين محمد بن عبدالعظيم المنذري المتوفى سنة ٦٤٣هـ .
تحقيق الدكتور: ناجي معروف ، وبشار عواد معروف . من
مطبوعات المجمع العلمي العراقي سنة ١٣٩٥هـ .
- ٢٣٤ — مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه .
للבוصيري^(١) أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري المتوفى سنة
٨٤٠هـ . تحقيق : محمد المنتقى الكشناوي .
الناشر: دار العربية ، بيروت — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ .
- ٢٣٥ — المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .
لمؤلفه الفيومي ، أحمد بن علي المغربي الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ .
- ٢٣٦ — المصنف .
للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعائي المتوفى سنة ٢١١هـ .
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . من سلسلة منشورات المجلس
العلمي بالهند (رقم ٣٩) الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠هـ .
- ٢٣٧ — المصنف في الأحاديث والآثار .
لابن أبي شيبة ، الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي
الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥هـ . تحقيق عامر العمري الأعظمي .
سلسلة مطبوعات الدار السلفية (رقم ٢٣) في بومباي . الهند .
- ٢٣٨ — المطلع على أبواب المقنع .
للبعلي ، أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٠٩هـ .
- الناشر: المكتب الإسلامي ، بيروت سنة ١٤٠١هـ .
- ٢٣٩ — معالم السنن .

(١) وهو غير صاحب البردة (انظر ترجمتها في مقدمة مصباح الزجاجة لمحققها) .

- للخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ. تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي .
الناشر: دار المعرفة، بيروت سنة ١٤٠٠هـ.
- ٢٤٠ — المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر.
لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ.
تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي .
الناشر: دار الأرقم — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.
- ٢٤١ — المعتمد في أصول الفقه .
لأبي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي المتوفى سنة ٤٣٦هـ.
قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس .
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.
- ٢٤٢ — معجم البلدان :
للحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي
الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٦هـ.
الناشر: دار صادر، ودار بيروت سنة ١٤٠٤هـ.
- ٢٤٣ — المعجم الكبير.
للطبراني، الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ. حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي .
الناشر: وزارة الأوقاف العراقية، الدائرة العربية للطباعة، بغداد
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ.
- ٢٤٤ — معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية .
لعمر رضا كحالة .

- الناشر: مكتبة المثنى، بيروت ودار إحياء التراث العربي، بيروت .
 ٢٤٥ — معجم متن اللغة .
 لأحمد رضا عضو المجمع العلمي العربي بدمشق .
 الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت سنة ١٣٧٧ هـ .
 ٢٤٦ — المغرب في ترتيب المعرب .
 للمطرزي، أبي الفتح ناصر الدين المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ .
 حقه: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار .
 الناشر: مكتبة أسامة بن زيد، حلب — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ .
 ٢٤٧ — المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كني الرواة وألقابهم وأنسابهم
 للشيخ محمد طاهر بن علي الهندي، المتوفى سنة ٩٨٦ هـ .
 دار نشر الكتب الإسلامية (كوجرا نواله باكستان)
 ٢٤٨ — المغني على مختصر الخرقى .
 لابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن
 قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
 الناشر: المكتبة السلفية ومكتبة المؤيد عن طبعة المنار الأولى سنة ١٣٤٨ هـ .
 ٢٤٩ — مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج .
 للخطيب الشربيني، محمد بن أحمد المتوفى سنة ٩٧٧ هـ .
 الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت .
 ٢٥٠ — مفاتيح الفقه الحنبلي .
 للدكتور: سالم علي الثقفي — الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ .
 ٢٥١ — المفردات في غريب القرآن .

- للمراغب الأصفهاني، أبي القاسم حسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢هـ.
- تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني — مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر — الطبعة الأخيرة سنة ١٣٨١هـ.
- ٢٥٢ — مقاييس اللغة.
- لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ.
- تحقيق عبدالسلام محمد هارون. دار الكتب العلمية، إيران.
- ٢٥٣ — مقدمات ابن رشد لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام.
- لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد) المتوفى سنة ٥٢٠هـ.
- ٢٥٤ — مقدمة مسائل الطهارة من كتاب الانتصار.
- للزميل سليمان بن عبدالله العمير (على الآلة الكاتبة).
- ٢٥٥ — مقدمة مسائل الزكاة من كتاب الانتصار.
- للزميل عبدالعزيز سليمان البعيمي.
- ٢٥٦ — منار السبيل في شرح الدليل.
- للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان المتوفى سنة ١٣٥٣هـ.
- تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي — الطبعة الخامسة.
- ٢٥٧ — مناقب الإمام أحمد بن حنبل.
- لابن الجوزي، أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المتوفى سنة ٥٩٧هـ.
- حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، قابل نسخه وصححه: الدكتور علي محمد عمر.
- ٢٥٨ — مناهل العرفان في علوم القرآن.
- للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني. طبع بمطبعة عيسى البابي

- الحلبي وشركاه .
- ٢٥٩ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم .
- لابن الجوزي ، أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المتوفى سنة ٥٩٧هـ .
- الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٥٧هـ .
- ٢٦٠ - المنتقى شرح الموطأ .
- لللباجي ، أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد المتوفى سنة ٤٠٣هـ .
- الناشر: دار الكتاب العربي ، بيروت . عن طبعة مطبعة السعادة الأولى سنة ١٣٣٢هـ .
- ٢٦١ - المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ .
- لابن الجارود ، أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري المتوفى سنة ٣٠٧هـ . تحقيق وتخريج عبدالله هاشم الياني المدني ، مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة سنة ١٣٨٢هـ .
- ٢٦٢ - منح الجليل (تقدم - شرح منح الجليل) .
- ٢٦٣ - المنهاج .
- للنووي ، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ .
- (مطبوع مع شرحه مغني المحتاج - المتقدم) .
- ٢٦٤ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد .
- للعلمي ، أبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العلمي المتوفى سنة ٩٢٨هـ . تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد راجعه وعلق عليه: عادل نويهض .
- الناشر: عالم الكتب ، بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ .

- ٢٦٥ — المهذب في فقه الإمام الشافعي .
للشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة ٤٣٦هـ .
- الناشر: دار المعرفة ، بيروت — الطبعة الثانية سنة ١٣٧٩هـ .
- ٢٦٦ — موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان .
للهيثمي ، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٧هـ .
حققه ونشره: محمد عبدالرزاق حمزة ، دار الكتاب العربي — بيروت .
- ٢٦٧ — مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .
للحطاب ، أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالرحمن المغربي المتوفى سنة ٩٥٤هـ .
الناشر: دار الفكر — الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ .
- ٢٦٨ — الموطأ .
للإمام أبي عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المتوفى سنة ١٧٩هـ . تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي (ضمن مجموعة الكتب الستة) .
- ٢٦٩ — ميزان الاعتدال في نقد الرجال .
للذهبي ، الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ . تحقيق: علي محمد البجاوي .
الناشر: دار المعرفة ، بيروت — الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ .
- ٢٧٠ — نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار — تكملة فتح القدير لابن الهمام .
أكملهُ شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زادة المتوفى سنة

- ٩٨٨هـ .
(مطبوع مع فتح القدير المتقدم).
٢٧١ — النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .
لابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي
الأتابكي المتوفى سنة ٨٧٤هـ .
الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد المصرية (نسخة صور من طبعة دار
الكتب . .) .
٢٧٢ — نزهة الخاطر العاطر — شرح روضة الناظر .
لابن بدران ، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الرومي ثم
الدمشقي ، المتوفى سنة ١٣٤٦هـ .
الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت .
٢٧٣ — نصب الراية لأحاديث الهداية .
للزبلي ، الحافظ جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي
المتوفى سنة ٧٦٢هـ .
من مطبوعات المجلس العلمي بالهند — الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .
المكتب الإسلامي — بيروت .
٢٧٤ — النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل من سنة ٩٠١ —
١٢٠٧هـ .
للغزي ، محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري المتوفى سنة
١٢١٤هـ . تحقيق وجمع : محمد مطيع الحافظ ونزار أباطة .
الناشر: دار الفكر سنة ١٤٠٢هـ .
٢٧٥ — النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف
والسقط .

- تتبع وتصويب الدكتور: عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن محمد العثيم
دار السلطان — جدة — الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ.
- ٢٧٦ — النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية .
تأليف شمس الدين ابن مفلح ، أبي عبدالله محمد بن مفلح
المقدسي المتوفى سنة ٧٦٣ هـ .
(مطبوع في ذيل حاشية المحرر — المتقدم) .
- ٢٧٧ — النهاية في غريب الحديث والأثر .
لابن الأثير ، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ . تحقيق : محمود محمد الطناحي .
الناشر : المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .
- ٢٧٨ — نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول .
للأسنوي ، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي الشافعي
المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .
الناشر : عالم الكتب ١٩٨٢ م — عن طبعة المطبعة السلفية ومكتبتها
بالقاهرة سنة ١٣٤٥ هـ .
- ٢٧٩ — نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج .
للرملي ، أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير
بالشافعي الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر — طبعة أخيرة سنة
١٣٨٦ هـ .
- ٢٨٠ — نيل الأوطار .
لشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
الناشر : مصطفى الحلبي وأولاده بمصر .

- ٢٨١ — الهداية .
- لأبي الخطاب، محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي المتوفى سنة ٥١٠هـ . تحقيق الشيخ : إسماعيل الأنصاري ، وصالح السليمان العمري ، ومراجعة ناصر السليمان العمري .
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠هـ — مطابع القصيم .
- ٢٨٢ — الهداية شرح بداية المبتدى .
- كلاهما للمرغيناني ، برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفى سنة ٥٩٣هـ .
- (مطبوعة مع فتح القدير — المتقدم) .
- ٢٨٣ — هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .
- للبيгдаدي إسماعيل باشا البيгдаدي .
- من منشورات مكتبة المثنى . بيروت — عن طبعة المعارف البهية باستانبول سنة ١٩٥٥ م .
- ٢٨٤ — الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي .
- للغزالي ، أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٥٠٥هـ .
- الناشر: دار المعرفة ، بيروت سنة ١٣٩٩هـ .
- ٢٨٥ — الوسيط .
- للغزالي أيضا . دراسة وتحقيق وتعليق : علي محيي الدين علي القره داغي .
- ساعدت على طبعه اللجنة الوطنية العراقية بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري .

٢٨٦ — وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .
لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بن خلكان المتوفى
سنة ٦٨١ هـ . حققه الدكتور: إحسان عباس .
الناشر: دار صادر — بيروت .

ب - فهرس الموضوعات

أ - فهرس الدراسة

١١	تقديم
	القسم الأول الدراسة ، وفيه فصلان :
	الفصل الأول : الدراسة عن المؤلف أبي الخطاب الكلوذاني وفيه
	المباحث التالية :
٢١	المبحث الأول : اسمه ونسبه
٢٣	المبحث الثاني : تاريخ ومكان ولادته
٢٤	المبحث الثالث : أسرته
٢٥	المبحث الرابع : نشأته وطلبه العلم
٢٦	المبحث الخامس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٣١	المبحث السادس : عقيدته
٤٤	المبحث السابع : أدبه وشعره
٤٨	المبحث الثامن : شيوخه
٥٢	المبحث التاسع : تلاميذه
٦١	المبحث العاشر : آثاره العلمية
٦٥	المبحث الحادي عشر : وفاته رحمه الله
	الفصل الثاني : الدراسة عن كتاب الانتصار
	وفيه المباحث التالية :
٦٩	المبحث الأول : اسم الكتاب
٧٠	المبحث الثاني : نسبة الكتاب لمؤلفه أبي الخطاب الكلوذاني
٧٢	المبحث الثالث : وصف النسخة الخطية
٧٦	المبحث الرابع : ناسخ المخطوطة وتاريخ نسخها
٧٧	المبحث الخامس : موضوع الكتاب
٧٩	المبحث السادس : أهمية الكتاب
٨٠	المبحث السابع : منهج المصنف فيه

المبحث الثامن : موارد المصنف فيه .	٨٢
المبحث التاسع : نقد كتاب الانتصار .	٨٩
المبحث العاشر : عملي في التحقيق .	٩٣

ب - فهرس مسائل الصلاة من الإختصار

« من مسائل الصلاة »

- مسألة ١ : تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً موسعاً ١٠٣
- مسألة ٢ : وتستقر في الذمة بأول الوقت ١١٨
- مسألة ٣ : إذا صلى الصبي في أول الوقت ثم بلغ والوقت باقٍ لزمه إعادة الصلاة، وكذلك إن بلغ وهو فيها ١٢٧
- مسألة ٤ : وقت المغرب ممتد إلى غيوبة الشفق ١٣٥
- مسألة ٥ : التغليس بالفجر أفضل من الإسفار بشرط أن لا يشق على الجيران وتكون الجماعة أوفر ١٥٠
- مسألة ٦ : إذا اشتبهت عليه القبلة فصلّى بالاجتهاد إلى أي جهة، ثم بان أنه أخطأ جهة القبلة لم يلزمه القضاء ١٦٣
- مسألة ٧ : يتعين انعقاد الصلاة بقول (الله أكبر) لا غيره ١٧٧
- مسألة ٨ : لا تصح الصلاة بترجمة القرآن بالفارسية وغيرها ١٨٨
- مسألة ٩ : لا تجزئ الصلاة بغير الفاتحة ١٩٣
- مسألة ١٠ : تجب القراءة في كل ركعة ٢٠٢
- مسألة ١١ : الاقتداء يسقط فرض القراءة ٢١١
- مسألة ١٢ : البسملة ليست بآية من الفاتحة ٢٢٤
- مسألة ١٣ : ولا يسن الجهر بالبسملة ٢٣٩
- مسألة ١٤ : يسن رفع اليدين في الركوع والرفع منه ٢٤٨
- مسألة ١٥ : الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع منهما ركن ٢٦٢
- مسألة ١٦ : التكبير غير تكبيرة الإحرام، والتسبيح في الركوع والسجود، وقول (سمع الله لمن حمده)، وقول : (ربنا ولك الحمد) وقول : (رب اغفر لي) بين

- السجدين ، والتشهد الأول واجب ٢٧٣
- مسألة ١٧ : التشهد الأخير ركن في الصلاة ٢٨٤
- مسألة ١٨ : الكلام يبطل الصلاة عمدته وسهوه ، وكذلك
خطأه ، وإذا أكره عليه ٢٩١
- مسألة ١٩ : إذا سبقه الحدث بطلت صلاته ٣٠٨
- مسألة ٢٠ : التحلل بالسلام واجب ، متى تعمّد
الخروج بالحدث بطلت صلاته ٣١٤
- مسألة ٢١ : الترتيب مستحق في قضاء الفوائت وإن كثرت ٣٢٥
- مسألة ٢٢ : إذا صلى المسلم في أول وقت الصلاة ، ثم ارتد ،
ثم عاد فأسلم ، قبل أن يخرج الوقت لم يلزمه إعادة
الصلاة ، وكذلك إذا حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه
إعادة الحج ٣٣٤
- مسألة ٢٣ : فإن ترك صلاة أو زكاة أو حجاً في حال إسلامه ،
ثم ارتد ، ثم أسلم لزمه قضاء ذلك ٣٤٥
- مسألة ٢٤ : اختلفت الرواية في المرتد إذا أسلم هل يلزمه قضاء
ما ترك في حال رده من العبادات ؟ ٣٤٧
- مسألة ٢٥ : إذا شك في عدد الركعات بني على اليقين ٣٥٥
- مسألة ٢٦ : السنة في سجود السهو أن يكون قبل السلام إلا في
موضعين ٣٦٥
- مسألة ٢٧ : سجود السهو واجب ٣٧٧
- مسألة ٢٨ : سجود التلاوة غير واجب ٣٨٠
- مسألة ٢٩ : إذا صلت المرأة في صف الرجال ٣٩٧
- مسألة ٣٠ : إذا صلى في ثوب غصب أو بقعة غصب لم تصح
صلاته ٤٠٦
- مسألة ٣١ : إذا صلى بقوم وهو محدث فانه يجب عليه وعليهم
الإعادة بكل حال ٤٢٠

— الكلام في المسألة مبني على أصل وهو أن صلاة
المأموم كالمندرجة ضمن صلاة الإمام بطريق
التبعية صحة وفسادا .

فصل : فأما الكلام في نفس المسألة ٤٣٠

— مسألة ٣٢ : وعلى هذا الأصل اختلاف نية الإمام والمأموم

يمنع القدوة ٤٤١

— مسألة ٣٣ : وعلى هذا الأصل لا يصح أن يؤم الصبي في

الفرض . وأما النفل فعلى روايتين ٤٥٧

— مسألة ٣٤ : وعلى هذا الأصل إذا تعمّد الإمام المحدث في

الصلاة فسدت صلاته وصلاة المأمومين ٤٦٢

— مسألة ٣٥ : إذا صلى خلف فاسق لم تصح صلاته ٤٦٥

— مسألة ٣٦ : الجماعة في صلاة المكتوبة واجبة ٤٧٦

— مسألة ٣٧ : الوتر سنة مؤكدة ٤٨٨

— مسألة ٣٨ : إذا صلى الكافر حكم بإسلامه سواء صلى جماعة

أو فرادى ٥٠٦

— من مسائل السفر

— مسألة ٣٩ : القصر رخصة ٥١٨

— مسألة ٤٠ : ولا يجوز له أن يترخص في سفر المعصية ٥٣٨

— مسألة ٤١ : يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب

والعشاء في وقت إحداها لأجل السفر . وكذا

يجوز عندنا لأجل المطر . وكذا يجوز لأجل

المرض ٥٤٨

— من مسائل الجمعة

— مسألة ٤٢ : تصح إقامة الجمعة بغير إذن السلطان في إحدى

الروايتين ٥٦٧

— مسألة ٤٣ : يجوز فعل الجمعة قبل الزوال ٥٧٥

- مسألة ٤٤ : إذا اتفق العيد والجمعة فالأفضل حضورهما فإن
حضر العيد ولم يحضر الجمعة فلا شيء عليه ٥٩٠
- مسألة ٤٥ : تارك الصلاة من غير عذر يقتل رواية واحدة وهل
يقتل كفرًا أو حدًا؟ على روايتين ٦٠٣
- فصل : وندل على الرواية الأخرى وأنه يجب القتل (أي حدًا) ٦١٥
- من مسائل الجنائز
- مسألة ٤٦ : لا يغسل الشهيد إلا أن يكون جنبًا ٦١٨
- مسألة ٤٧ : اختلفت الرواية في شهيد المعركة فنقل إسحاق بن
إبراهيم : يصلي عليه . . وروى عنه حنبل
وصالح : لا يصلى عليه ٦٢٥
- مسألة ٤٨ : يجوز أن يصلى على الجنازة من لم يصل عليها قبل
الدفن ٦٣٦
- وعلى هذه المسألة تبني مسألة الصلاة على القبور . . ومسألة إذا
وجد نصف الميت أو أقل .
- مسألة ٤٩ : تستفاد صلاة الجنازة بالوصية . ويقدم الوصي على
الولي والوالي ٦٤٨
- مسألة ٥٠ : يجوز لكل واحد من الزوجين أن يغسل الآخر ٦٦٠
- مسألة ٥١ : إذا مات المحرم غسل وكفن ولم يغط رأسه ولم
يقرب الطيب . . وهل يغطي وجهه؟ على
روايتين ٦٧١
- مسألة ٥٢ : تجب القراءة في صلاة الجنازة ٦٨٣

فهارس الدراسة ومسائل كتاب الصلاة من الانتصار:

- ١ — فهرس الآيات القرآنية في مسائل الصلاة من الانتصار ٦٩٥
- ٢ — فهرس الأحاديث والأثار في مسائل الصلاة من الانتصار
- أ — فهرس الأحاديث النبوية ٧٠٤
- ب — فهرس الآثار ٧٢٧

- ٣- فهرس الآيات الشعرية في مسائل الصلاة من الإلتصار ٧٣٨
- ٤- فهرس الأعلام . في مسائل الصلاة من الإلتصار ٧٣٩
- ٥- فهرس مصادر التحقيق والدراسة ٧٤٩
- ٦- الفهرس العام للدراسة ثم لمسائل الصلاة من الإلتصار ٧٩٩